جامعة غرداية - الجزائر
University of Ghardaia - Algeria

إضافات اقتصادية

دورية دولية نصف سنوية محكمة تنشر الأبحاث و الدراسات
المتعلقة بالعلوم الإقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير
تصدر عن جامعة غرداية - الجزائر

إيداع قانوني رقم : مارس/2017
ردمد : / E-ISSN : P-ISSN : 2572-0074

مجلة إضافات إقتصادية
Journal of Economic Additions

جامعة غرداية - الجزائر
University of Ghardaia - Algeria

Journal of Economic Additions

International Bi-Annual Peer-Reviewed Academic Journal Publishing the Researches and Studies in the field of Economics, Business and Management Sciences
Issued by University of Ghardaia – Ghardaia (Algeria)

Legal deposit N° Mars/2017
P-ISSN : 2572-0074 E-ISSN : /

مجلة إضافات اقتصادية

مجلة نصف سنوية علمية محكمة تهتم بمجالات الاقتصاد والمال والادارة
والمحاسبة وموضوعات التنمية والقضايا الاقتصادية المعاصرة .
المجلد: 07 العدد: 01 مارس 2023
ISSN : 2572-0074
EISSN: 2710-7981

الرئيس الشرفي
أ.د إلياس بن ساسي

مدير المجلة
د. بن أوذينة بوحفص

رئيس التحرير
أ.د عبد اللطيف مصيطفى

أعضاء لجنة القراءة لمجلة إضافات اقتصادية

أ. د بن سانية عبد الرحمان	أ. د. بلعور سليمان	أ. د. شنيني حسين	أ.د. بوخاري عبد الحميد
أ. د. مصيطفى عبد اللطيف	أ. د. غزيل محمد مولود	أ. د. أولاد حيمودة عبد اللطيف	أ. د. لسلوس مبارك
د. بن ساحة علي	أ.د. لعمور رميلة	د. شنيني عبد الرحيم	د. رواني بوحفص
أ.د. عمي سعيد حمزة	د. شرقي مهدي	أ. د. تيماوي عبد المجيد	د. قطيب عبد القادر
أ.د علماوي أحمد	د. شرع مريم	ا.د. دحو سليمان	

أعضاء لجنة التدقيق لمجلة إضافات اقتصادية

أ. برهان نور الدين	د. طالب أحمد نور الدين

للتواصل والاستفسار: رئيس هيئة تحرير مجلة إضافات اقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة غرداية

ص ب: 455 النوميرات ولاية غرداية 47000 الجزائر

كل الأعمال والأبحاث ترسل فقط عبر البريد الإلكتروني للمجلة

journal.additions@gmail.com

الهيئة العلمية للمجلة

أ.د مصيطفى عبد اللطيف جامعة غرداية، الجزائر	أ.د عبد المجيد قدي جامعة الجزائر 3	ا.د محمد عبد الواحد محمد عثمان، جامعة حلوان القاهرة
أ.د معراج هواري جامعة غرداية، الجزائر	أ.د محمد بن بويان جامعة تلمسان، الجزائر	أ.د منير البلومي جامعة سوسة تونس
ا.د بن سانية عبد الرحمان، جامعة غرداية، الجزائر	أ.د عزاوي اعمر جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د سدراوي طارق، جامعة المونستير، تونس
أ.د بلعور سليمان جامعة غرداية ، الجزائر	أ.د محمد زرقون جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د أسامة السويلم، جامعة مدينة السادات – مصر
أ.د غزيل محمد مولود جامعة غرداية ، الجزائر	أ.د لعمى أحمد جامعة ورقلة، الجزائر	ا.د عمار أوكيل، جامعة السلطان قابوس،سلطنة عمان
أ.د. أحلام بوعبدلي جامعة غرداية، الجزائر	أ.د ابراهيم بختي جامعة ورقلة، الجزائر	ا.د بلقاسم العباس، المعهد العربي للتخطيط–الكويت
أ.د. عبد الحميد بوخاري جامعة غرداية، الجزائر	ا.د يوسف صوار، جامعة سعيدة، الجزائر	أ.د خليفة أحسنة، جامعة ابن الطفيل ، المغرب
أ.د عجيلة محمد جامعة غرداية، الجزائر	أ.د براق محمد المعهد العالي للعلوم التجارية الجزائر	ا.د خالد جعارات، جامعة الشرق الأوسط الأردن
أ.د إلياس بن ساسي جامعة قاصدي مرباح ورقلة	ا.د ناصر دادي عدون، المعهد العالي للعلوم التجارية الجزائر	P.Sid ali kamel Kaya , Business School Toulouse
أ.د هواري سويسي ، جامعة ورقلة، الجزائر	ا.د عمر لعلاوي، المعهد العالي للعلوم التجارية الجزائر	د. عبد الفتاح علاوي، جامعة نجران، المملكة العربية السعودية
أ.د. علاوي محمد لحسن، جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د نصر الدين حمودة، مركز البحث في الإقتصاد التطبيقي من أجل التطوير، الجزائر	د. محمد كنوش، كلية العلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تراكيا، تركيا
أ.د محمد قويدري جامعة عمار ثليجي الاغواط	أ.د. شاهد إلياس جامعة حمة لخضر الوادي	د. يوسف ناصر الجامعة الاسلامية العالمية ماليزيا
أ.د محمد فرحي جامعة عمار ثليجي الاغواط، الجزائر	ا.د عدالة لعجال جامعة مستغانم، الجزائر	د. يحضية سملالي كلية ادارة الاعمال جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية
أ.د محمد حمزة بن قرينة ، جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د صالح تومي، جامعة الجزائر3، الجزائر	د. أحمد بلالي ، جامعة تمنغست، الجزائر
أ.د سليمان ناصر ، جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د دحمان بن عبد الفتاح جامعة أدرار، الجزائر	د. صباح المحياوي، معهد الادارة / الرصافة / الجامعة التقنية الوسطى – بغداد – العراق
أ.د بورنان إبراهيم جامعة عمار ثليجي الاغواط	أ.د مقدم عبيرات، جامعة الاغواط، الجزائر	د.عبد الرحمن رشوان، الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا– غزة– فلسطين
ا.د الشيخ داوي جامعة الجزائر3، الجزائر	أ.د عبد السلام مخلوفي جامعة بشار، الجزائر	د. محمد كنوش، Trakya University
ا.د شعيب شنوف ،جامعة امحمد بوقرة بومرداس	ا.د. حسين شنيني جامعة غرداية، الجزائر	د. عودية مولود، جامعة الحدود الشمالية، المملكة العربية السعودية
ا.د. بوزيد سايح ، جامعة ورقلة، الجزائر	د. خنيش يوسف جامعة الأغواط، الجزائر	د. قاسم النعيمي جامعة دمشق ، سورية
ا.د. اسماعيل بن قانة ، جامعة ورقلة، الجزائر	ا.د. لعمور رميلة جامعة غرداية، الجزائر	د. حبيب بوهرور، جامعة الدوحة، قطر
ا.د مليكة زغيب، جامعة قسنطينة 2، الجزائر	د. مريم شرع جامعة غرداية، الجزائر	د. عبد الله غالم، جامعة محمد خضر بسكرة، الجزائر
أ.د الهام بحياوي، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر	أ.د. أولاد حيمودة عبد اللطيف جامعة غرداية، الجزائر	D. Essia Ries Ahmed, Universiti Sains Malaysia
أ.د. علماوي أحمد، جامعة غرداية، الجزائر	ا.د. عمي سعيد حمزة جامعة غرداية، الجزائر	د. النويران ثامر، جامعة شقراء – المملكة العرآية السعودية
أ.د. طويطي مصطفى جامعة غرداية، الجزائر	أ.د. تيماوي عبد المجيد جامعة غرداية، الجزائر	د. عصام الاطرش، جامعة الاستقلال، فلسطين
د. رواني بوحفص، جامعة غرداية، الجزائر	ا.د. دحو سليمان جامعة غرداية، الجزائر	د. بابكر مبارك عثمان الشيخ ، جامعة نجران، المملكة العربية السعودية
أ.د. محمد زوزي جامعة غرداية، الجزائر	د. شرقي مهدي جامعة غرداية، الجزائر	د .مصطفى عبد الله احمد القضاه، جامعة شقراء – المملكة العربية السعودية
د. ابو بكر بوسالم المركز الجامعي ميلة	أ.د. عقبة عبد اللاوي جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر	قرين ربيع، المركز الجامعي لميلة – الجزائر

ا.د. بن عبد العزيز سفيان جامعة بشار، الجزائر	أ.د. على بن ضب، المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر	أ.د. فوزي محيريق جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر
د.أحسينة خليفة جامعة ابن الطفيل المغرب	د.المحياوي صباح نوري عباس مجلس الخدة العامة العراق	د.بوهراوة سعيد GLOBAL UNIVERSITY OF ISLAMIQUE FINANCE MALYSIA
د.حمودة نصر الدين مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التطوير- الجزائر	عباس بلقاسم المعهد العربي للتخطيط – الكويت	D.DORNIER Raphael Université Savoie Mont Blanc FRANCE
د. خوالد أبو بكر جامعة عنابة – الجزائر	د.سمرد نوال جامعة سيدي بلعباس – الجزائر	D.Laouisset Djamel Eddine Duy Tan University - Vietnam
د.الشكري قدري سليمان مصطفى جامعة عجلون الوطنية/ المملكة الاردنية الهاشمية	Tarek SADRAOUI UNIV Mahdia Tunisie	OUKIL Amar Sultan Qaboos University, Muscat, Oman
د.الشهوان نوفل قاسم علي مركز الدراسات الاقليمية –جامعة الموصل –العراق	د.الطالب مصطفى ولد حام جامعة نواكشوط العصرية- موريتانيا	د. النعيمي قاسم جامعة دمشق –كلية الاقتصاد + الاكاديمية السويسرية الملكية للاقتصاد والتكنولوجيا
د. نشأت ادوارد معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات – مصر.	د.رشوان عبد الرحمن الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا- غزة- فلسطين	د. الشيخ بابكر مبارك عثمان جامعة نجران المملكة العربية السعودية
د.المساعيد فرحان جامعه ال البيت – المملكه الاردنيه الهاشميه	Soraya BOURROUBEY جامعة محمد بن أحمد وهرن 2 – الجزائر	ABDELKADER GUETTAF المركز الجامعي لأفلو
د.الشهوان نوفل قاسم علي جامعة الموصل- العراق	Kaya Sid ali kamel Business School Toulouse	Nawel SEMRED جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس – الجزائر
Ishaq Hacini جامعة معسكر- الجزائر	Matmar Dalila Université DE TIZI OUZOU - ALGER	Kheira Medjdoub جامعة ابن خلدون تيارت
أ.د. رحاب يوسف جامعة بني سويف ، مصر	د.الرباع جواد جامعة ابن زهر اكادير.المغرب	Derradji Raki Université de Bouira - ALGER
د.أمين هبة لقمان الجامعة التقنية الشمالية / الكلية التقنية الادارية/ الموصل- العراق	Mostefa SAIM جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان –الجزائر	SADAOUI Farid Université de Ghardai - ALGER
د.المصبح عماد الدين، كليات الشرق العربي للدراسات العليا – الرياض – العربية السعودية	د.عصام عبد الخضر سعود العباس، لجامعة المستنصرية – العراق	الصغير ميسم، جامعة سيدي بلعباس- الجزائر د.
د.جبريل وائل محمد جامعة عمر المختار – ليبيا	د.حميدات عمر، جامعة غرداية- الجزائر	د.سايح جبور علي جامعة الجزائر3 – الجزائر
د.سمية محمد مصطفي محمد الامين جامعة كسلا – السودان	د.شاهر عبيد، جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين	د.عابد محمد جامعة الأزهر –كلية الدراسات المتوسطة – مصر
د.عبد السلام مصطفى محمود، جامعة أم القرى –كلية العلوم الاقتصادية والمالية الاسلامية- المملكة العربية السعودية	د.عبد الكريم جابر شنجار العيساوي كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية العراق	د.عبدالله سراج جامعة الملك فيصل – السعودية
د.عبد الوهاب برحال جامعة جيجل – محمد الصديق بن يحي – الجزائر	د.عبدالله محمد البدارين جامعة اليرموك- الاردن	د.عزيز عادل عبدالله الجامعة التقنية الشمالية / الكلية التقنية الإدارية / الموصل – العراق
د.فدوة علي حسين العبد الجامعة التقنية الشمالية / الكلية التقنية الإدارية / الموصل – العراق	د.مجيد العكيليّ علي الجامعة المستنصرية – العراق	د.محمد الزغول، جامعة عجلون الوطنية –الاردن.
د.نشوان محمد عبد العالي عبد الرحمن جامعة الموصل- العراق .	د.مصطفى العرابي جامعة بشار- الجزائر	د.يحياوي الهام جامعة باتنة 1 الحاج لخضر- الجزائر

الرؤيـــة العـــامة

دورية أكاديمية محكمة دولية ومتخصصة، نصف سنوية، تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية .ترمي مجلة إضافات اقتصادية إلى الإسهام في تطوير المعرفة ونشرها، وذلك بنشر البحوث العلمية الأصيلة، والمراجعات العلمية في المجالات الاقتصاد والتسيير والتجارة. والمحاسبة والمالية.

اهتمـــامـــات المجلة : تعنى المجملة بنشر البحوث العلمية الرصينة في مجالات التخصص .

شروط وقواعد النشر

مجلة إضافات اقتصادية مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية دورية علمية محكمة، تصدر عن جامعة غرداية. وتُعنى بنشر البحوث العلمية وفق الضوابط والشروط الآتية:

1) تنشر المجلة البحوث العلمية الأصيلة التي تتوافر فيها شروط البحث العلمي وخطواته المتعارف عليها عالمياً. ويتم استلام البحث المستوفي للشروط والمعايير التالية:
   - وقوع موضوع البحث ضمن إهتمامات وأهداف المجلة. .
   - التزامه بقواعد النشر المتبعة في المجلة.
2) تتمثل العناصر الرئيسية التي يجب أن يرتكز عليها أي بحث في:
   - عنوان البحث وملخصا عنه .
   - مقدمة أو خلفية موضوع البحث وأدبياته ومسوغاته وأهميته.
   - مشكلة البحث وتحديد عناصرها وربطها بالمقدمة.
   - منهجية البحث المناسبة لطبيعة المشكلة البحثية وتتضمن الإجراءات والبيانات الكمية أو النوعية التي مكنت الباحث من معالجة المشكلة البحثية ضمن محددات وافتراضات بحثية واضحة.
   - خاتمة تتضمن تلخيصاً للموضوع، والنتائج التي تم التوصل إليها (نتائج البحث ومناقشتها مناقشة علمية مبنية على إطار فكري متين يعكس تفاعل الباحث مع موضوع البحث من خلال ما يتوصل اليه الباحث من استنتاجات وتوصيات مستندة إلى تلك النتائج).
3) يجب أن لا يكون المقال منشوراً أو مقدماً للنشر لدى جهة أخرى.
4) تقبل المجلة المقالات المكتوبة باللغة العربية، الفرنسية أو الإنجليزية على أن يرفق المقال بملخصين، أحدهما باللغة العربية، وأن لايتجاوز كل ملخص 150 كلمة. كما يجب أن يتضمن ملخصي المقال على: (الإشكالية، المنهجية المتبعة، أهمية المقال والأهداف المرجوة من خلاله).
5) يرفق كل ملخص بكلمات مفتاحية لا تقل عن 5 كلمات ترتب هجائياً، بالإضافة للتصنيف حسب نظام JEL (***Journal of Economic Literature*** **(JEL) Classification**)، الصادر عن الجمعية الأمريكية للاقتصاد (***American Economic Association – AEA***) ، والذي يوضع بعد الكلمات المفتاحية لكل ملخص.
6) يكون المقال في حدود 20 صفحة، بما فيها الجداول والأشكال والمراجع والملاحق (إن وجدت).
7) تكتب كل المقالات المقدمة ببرنامج (MS Word)؛
8) بالنسبة للمقالات المكتوبة باللغة العربية: تكتب بخط (Traditional Arabic) حجم14، وحجم 12 بالنسبة للهوامش.
9) بالنسبة للمقالات المكتوبة بلغة أجنبية: تكتب بخط (Times New Roman)حجم12، و10 للهوامش.
10) تكتب العناوين بخط غامق، ومسافة 1 بين الأسطر.

11) يكون التهميش في آخر المقال (Notes de fin) بطريقة آلية.

12) تتضمن الورقة الأولى عنوان المقال، اسم الباحث، اسم المؤسسة التي ينتمي إليها وبريده الالكتروني.

13) تدوين المراجع يكون في آخر المقال باعتماد أسلوب "هارفارد" (أنظر الرابط http://www.emeraldgroup publishing.com/portal/ar/authors/harvard/2.htm)، وذلك بإدراج إحالة (Notes de fin) في قلب النص، كما يمكن ذكر صاحب المرجع والسنة بين قوسين في قلب النص، على أن يُدون المرجع كاملا في قائمة المراجع.

14) قبول المقال للتحكيم مرهون بالالتزام الكامل بشروط النشر المذكورة أعلاه. كما يجب على الباحثين الاستعانة بالقالب النموذجي للمقالات (Template) الخاص بمجلة إضافات اقتصادية.

15) يحق لهيئة تحرير المجلة إجراء تعديلات شكلية على المقالات دون المساس بمضمونها متى لزم الأمر.

16) ترسل المقالات إلى عنوان المجلة الالكتروني: **(journal.additions@gmail.com)**.

17) يخضع البحث المرسل إلى المجلة إلى تحكيم أولي من قبل هيئة التحرير لتقرير أهليته للتحكيم الخارجي، ويحق للهيئة أن تعتذر عن السير في اجراءات التحكيم الخارجي أو عن قبول البحث للنشر في أي مرحلة دون إبداء الأسباب.

18) البحث المقبول للنشر يأخذ دوره للنشر حسب تاريخ قبوله للنشر بصرف النظر عن العدد الذي تم تحديده أو العدد الذي أرسل إليه أو في أحد الأعداد التي تليه.

19) تعتذر المجلة عن عدم إعادة البحث الذي يتم ارساله إلى المجلة (بكليته أو أجزاء منه) إلى الباحث في حالة عدم قبوله للنشر في أي مرحلة من المراحل.

20) المجلة غير مسؤولة عن أية سرقة علمية تتضمنها المقالات المنشورة.

21) ما ينشر في المجلة يعبر عن وجهة نظر الباحث (الباحثين)، ولا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة.

22) ترتب البحوث عند النشر في عدد المجلة وفق اعتبارات فنية، وليس لأي اعتبارات أخرى أي دور في هذا الترتيب، كما أنه لا مكان لأي اعتبارات غير علمية في إجراءات النشر.

مجلة إضافات اقتصادية

المجلد: 07 العدد: 01 مارس 2023

المقـــــــــالات	
عنوان المقال والمؤلفين	الصفحات
كلمة افتتاحية العدد **د. بن أوذينة بوحفص**	10-01
دراسة قياسية لتناظر تأثير تغيرات أسعار النفط على التضخم في الجزائر خلال فترة 1971–2020. مروان بن سنوسي عبد القادر ساهد	30 -11
دراسة تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2021) خشمان الخنساء بركان زهية	50 -31
دراسة قياسية لأثر البطالة والنمو السكاني على النمو الاقتصادي لعينة من البلدان النامية للفترة (1990–2021) باستعمال نماذج البانل بولنوار لخضاري	70 -51
العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية للفترة من (1990–2019) – هيبور فوزية طالب دليلة	90 -71
دراسة مقارنة إحصائية لتقييم الأسهم في السوق المالي عبد الله عنبشل	108 -91
تحليل الاتجاه العام ومعالم بعض المتغيرات الاقتصادية والإنتاجية لمحصول القمح بمشروع حلفا الجديدة الزراعي، السودان خلال المواسم 2010–2020 السيد السر مصطفي النقرابي سمية محمد مصطفي محمد الأمين	124 -109
المؤسسات الناشئة و إقتصاد المعرفة في الجزائر مفاتيح اقتصادية لتحقيق تنمية مستدامة مطهري كمال	144 -125
دور المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية للفترة (2006–2019) لزهر ساحلي سهام بوصبع وهيبة أعراب	164 -145
الذكاء الاصطناعي: الفرص والمخاطر والواقع في الدول العربية الأسد صالح الأسد	184 -165
نماذج تكنولوجيا التمويل كتوجه استراتيجي مستحدث لتعزيز درجة الشّمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر عالميًا مع الإشارة إلى حالة الجزائر أيمن بوزانة وفاء حمدوش	204 -185
دور صناعة التمويل الإسلامي في تمويل التنمية الإقتصادية دراسة حالة –التجربة الماليزية– بن قايد الشيخ	224 -205
محددات عائد الإصدار النقدي (السينيورايج) في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990–2019 صديقي إسماعيل شيبي عبد الرحيم دحماني محمد ادريوش	244 -225

مسؤولية المدقق المالي عن التحقق من استمرارية الاستغلال باستخدام الإجراءات التحليلية – دراسة تطبيقية لحالة شركة الجبس ومشتقاته غرداية "SPDG" – مروان أولاد عبد النبي محي الدين محمود عمر	264 -245
إمكانية تحسين جودة المعلومة المالية في ظل استخدام البرامج المحاسبية الداعمة لنظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP) مبسوط هوارية سعيدي عبد الحليم	284 -265
استراتيجية تدويل نشاط المؤسسات في ظل تبني سياسة تنويع الصادرات(الاقتصاد الياباني نموذجا) بن هكو فاطمة الزهراء بن عطاالله عائشة	303 -285
واقع القطاع الزراعي في إفريقيا في ظل إنعدام الأمن الغذائي ومدى أهمية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا CAADP في تنمية القطاع الزراعي في إفريقيا. سوداني نادية	322 -304
أثر التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ربحية الصيرفة التقليدية (دراسة قياسية على مصرف BEA في الجزائر خلال الفترة 2011–2020) بوخروبة إبتسام شنوفي نور الدين	342 -323
أهمية الاستثمار السياحي في الجزائر ضمن استراتيجية التنمية السياحية المستدامة خلال الفترة (2008–2020) شلابي نعيمة	362 -343
تأثير الثقافة على قرار اختيار وجهة سياحية داخلية –دراسة ميدانية– نرجس بولحديد الطاهر لحرش	382 -363
واقع صناعة التأمين التكافلي الإسلامي في العالم الاسلامي – دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي أنموذجا– قطاف عبد القادر بن عية فاطنة	402 -383
أثر الأزمة الصحية covid–19 على رقمنة النشاط السياحي نريمان بن عبد الرحمان	415 -403
أثر الممارسات المستندة على الأدلة في تحقيق الأداء المتميز للطاقم الطبي خلال جائحة كورونا –دراسة استكشافية على عينة من الأطباء في المستشفيات الحكومية– وناس أسماء قراشة دنيا	435 -416
تقييم كفاءة الإنفاق العام على الصحة في عينة من الدول متوسطة الدخل باستخدام تحليل مغلف البيانات كريمة براهيمي إيمان مداوي	454 -436
أثر جودة الخدمات البنكية الاسلامية على رضا العملاء دراسة حالة بنك سورية الدولي الاسلامي بن طاطة عتيقة	474 -455
الكلمة المنطوقة كآلية اتصالية لتحقيق ولاء الزبائن– دراسة على عينة من زبائن موبيليس بولاية الجلفة مصطفى يونسي	494 -475
تطبيقات نظم معلومات إدارة الكوارث الصحية و دورها في دعم اتخاذ القرارات بالقطاع الصحي –دراسة تحليلية لحالة الجزائر (2000–2020) – بوخاري سمية قرامطية زهية يدو محمد	514 -495
الاجراءات الاحترازية لبنك الجزائر لتفعيل إدارة المخاطر في ظل كوفيد 19 معيزي أحلام	534 -515
أثر أبعاد جودة الحياة الوظيفية على تحقيق الرضا الوظيفي لدى الموظفين بديوان الترقية والتسيير العقاري (OPGI) بولاية المسيلة محمد بريكي	554 -535
التشخيص الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الجزائر	574 -555

بن تونسي عبد العزيز زواد رجاء بن حميدة محمد	
استخدم تقنيات التنبؤ لاتخاذ القرار دراسة حالة وحدة انتاج الحليب – جيبلي – لسيدي بلعباس بلحاج عمارة شهرزاد	592 -575
رأس المال المخاطر كخيار إستراتيجي لدعم وتنشيط المؤسسات الناشئة في الجزائر – إشارة إلى منطقة الشرق ألأوسط وشمال إفريقيا– بوعمامة خامرة	612 -593
أهمية تطبيق الذكاء الاصطناعي والذكاء العاطفي في جودة القرارات الائتمانية من وجهة نظر العاملين "دراسة حالة على مجموعة من البنوك الجزائرية" بنية صبرينة بلجيلالي فتيحة	632 -613
تأثير أبعاد جودة الموقع الالكتروني على تحقيق الشراء الاندفاعي في ظل وساطة الحالة المزاجية للزبون – تطبيق نموذج – SOR عامر عبد القادر علي بلحاج ياسين	652 -633
نحو اقتراح أنموذج تمويلي لتطوير خيارات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالاعتماد على تجارب رائدة قوادري مصطفاي أحلام بلجيلالي أحمد	672 -653
Causality Between Economic Growth And Bank Deposit: Evidence From Algeria Safa Nid Ali Bouabdallah	687 -673
Collectivités locales en Algérie : Entre déséquilibre financier structurel et faible efficacité dans la consommation des plans communaux de développement : Cas de la Wilaya de Tizi-Ouzou Mohamed ACHIR Mustafa Bennoui	706 -688
Effet de l'ouverture commerciale sur la croissance économique en Algérie ; étude économétrique (1990-2021). BENARBA Farid AKROUF Taklit	723 -707
Industrie pharmaceutique et diversification économique en Algérie Pharmaceutical industry and economic diversification in Algeria Azib samira Touati karima	743 -724
L'évaluation de l'activité de la pêche dans la wilaya de Bejaia : entre protection des ressources contre les pressions côtières et les programmes de développement Boutarcha Fahima	763 -744
La viticulture algérienne durant la période 2000-2020, quels enseignements ? SAHALI Nourredine	783 -764
The digitization of industries: between reality and challenges BOURI Nassima	797 -784
Econometric analysis of the effect of financial inclusion on non-oil GDP growth in Algeria ZEMIRLI Radhia	817 -798

افتتاحية العدد
كلمة مدير نشر المجلة

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وبعد :

أعزائي القراء .. من أساتذة وباحثين وطلبة ...
السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته

بعون من الله وتوفيقه تم اخراج العدد الأول من المجلد السابع لشهر مارس من عام الفين وثلاثة وعشرون من مجلة اضافات اقتصادية الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية (الجزائر) عبر البوابة الجزائرية للمجلات العلمية، التي فتحت الباب للتميز وترقية البحث العلمي في الجامعات الجزائرية.

فبعد جهد جهيد وعمل متواصل تستمر شُعلة مجلة إضافات اقتصادية في إضاءة وإضافة بحوث مميزة ومتنوعة ومرافقة الباحثين والمتخصصين وطلبة دكتوراه، وتسعى كغيرها من المجلات العلمية إلى أن تتبوأ مكانةً هامة ومرموقة في صرح البحث والنشر العلمي وإنتاج المعرفة وتيسير وصولها وتداولها بين المهتمين والباحثين.

تم إخراج العدد الثاني من المجلد السادس الذي يضم عددا هاما من المقالات المميزة والمتنوعة والتي مست جوانب مختلفة اقتصادية ومالية ومحاسبية وادارية وتسويقية.

وإذ نتمنى أن تكون هذه البحوث إضافة قيمة للفكر وسرحا وفضاء علميا واسعا لاكتساب ونشر المعرفة ودافعا لمواصل السير قدما للارتقاء بالبحث العلمي إلى المستوى المطلوب من خلال الموضوعات المختلفة والبحوث المتنوعة.

كما لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أسرة المجلة وكذا الخبراء والمحكمين الذين ساهموا في تقييم واختيار أفضل الأعمال وإلى كل من ساهم في إثراء المجلة بأبحاثهم.

مدير النشر
د . بن أوذينة بوحفص

دراسة قياسية لتناظر تأثير تغيرات أسعار النفط على التضخم في الجزائر خلال فترة 1971–2020.

An Empirical Study of symmetry Impact of Oil Prices volatility on Inflation in Algeria during the period 1971-2020.

مروان بن سنوسي [*]، مخبر التقييم واستشراف السياسات الاقتصادية واستراتيجيات المؤسسات
المركز الجامعي مغنية (الجزائر)، merouane.bensenouci@gmail.com
عبد القادر ساهد، مخبر التقييم واستشراف السياسات الاقتصادية واستراتيجيات المؤسسات
المركز الجامعي مغنية (الجزائر)، sahed14@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/05/30 تاريخ القبول: 2023/02/18 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر التناظر وعدم التناظر لتقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر خلال فترة 1971 – 2020، حيث تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة غير الخطية *NARDL*.

توصلت الدراسة إلى أن التغيرات الموجبة والسالبة لأسعار النفط تمارس تأثير إيجابي على المدى القصير وتأثير سلبي على التضخم على المدى الطويل، كما أشارت النتائج إلى تناظر تأثير التغيرات الموجبة والسالبة لأسعار النفط في المدى القصير، وعدم تناظر هذا التأثير على التضخم في المدى الطويل.

كلمات مفتاحية: أسعار نفط، تضخم، نموذج *NARDL*.

تصنيفات JEL: E30، E31، C51

[*] **المؤلف المرسل.**

Abstract:

This study aimed to investigate the effect of symmetry and asymmetry of oil prices volatility on inflation in Algeria during the period 1971-2020, We use the nonlinear autoregressive distributed lag model (NARDL).

the study found that positive and negative changes in oil prices have a positive effect in the short run and a negative effect on inflation in the long run, the results also indicated the symmetry effect of positive and negative changes in oil prices in the short run, and the asymmetry effect on inflation in the long run.

Keywords: Oil prices; Inflation; NARDL model.

Jel Classification Codes : E30, E31, C51

1. مقدمة :

يحظى النفط الخام بأهمية بالغة على المستوى العالمي، بحيث يعتبر أحد الركائز الأساسية التي تضمن استقرار النشاط الاقتصادي لمعظم الدول في العالم مهما كان مستوى تقدمها، فقد سجلت نسبة استهلاكه **31%** من اجمالي موارد الطاقة في العالم سنة 2020 **(Energy, 2021, p. 11)** ليكون بذلك أكثر مورد طاقة استهلاكا، الأمر الذي جعل هذا المورد يفرض تأثيره الفعال على اقتصاديات الدول خاصة المصدرة والمستوردة للنفط، حيث أصبح الاستقرار الاقتصادي للدول رهن لتقلبات أسعار النفط الخام نظرا للمخاطر والمشاكل الاقتصادية التي تحدثها هذه التقلبات، ومن أبرزها ارتفاع المستوى العام للأسعار وحدوث التضخم.

تسعى الجزائر كغيرها من دول العالم إلى ضمان استقرار معدلات التضخم عند أدنى مستوياتها كأحد أهم الأهداف للسياسة الاقتصادية الكلية، ووفقا لخصوصيات الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر الأقل تنويعا اقتصاديا، بحيث يعتمد على النفط كمصدر أساسي في عملية التمويل نظرا للمساهمة الكبيرة للإيرادات النفطية في إجمالي الناتج المحلي، كما يعتبر النفط المصدر الأهم للاحتياطات الوطنية من العملة الصعبة، هذا ما يجعل التطورات الحاصلة في أسعار النفط تنعكس على أداء وسلوك مختلف المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي انعكس على معدلات التضخم فارتفاع أسعار النفط يؤدي

إلى ارتفاع التضخم نتيجة انتهاج سياسات نقدية توسعية، أما انخفاض أسعار النفط قد يؤدي بدوره إلى ارتفاع معدلات التضخم في حال سد عجز الميزانية وتمويل التنمية بزيادة العرض النقدي.

إشكالية البحث: بناء على ما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية:

- **هل تستجيب معدلات التضخم في الجزائر بطريقة متناظرة أم غير متناظرة لتقلبات أسعار النفط؟**

فرضيات البحث:

للإجابة على إشكالية البحث تم الاعتماد على الفرضية التالية:

- التغيرات الموجبة والسالبة لأسعار النفط الخام لها تأثيرات متناظرة على معدل التضخم في الجزائر.

أهداف البحث:

- البحث في تناظر التأثيرات الموجبة والسالبة لأسعار النفط؛
- تحديد حجم تأثير ارتفاع وانخفاض أسعار النفط الخام على معدل التضخم في الجزائر؛
- محاولة الكشف عن أثر كل من أسعار الغاز الطبيعي، سعر الصرف، العرض النقدي واجمالي الناتج المحلي على التضخم.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في إبراز التأثيرات لتغيرات أسعار النفط الموجبة والسالبة وعن مدى تناظرها، وكذا الكشف عن تأثيرات الغاز الطبيعي سعر الصرف العرض النقدي وإجمالي الناتج المحلي على التضخم.

الدراسات السابقة:يوجد الكثير من الدراسات التي اهتمت بظاهرة التضخم في محاولة منها لإبراز أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة والمسببة للتضخم، وقد كانت نتائج دراسة هذه الظاهرة متباينة نظرا لاختلاف اقتصاديات الدول والطرق القياسية المستخدمة، ومن أبرز هذه الدراسات نجد:

دراسات كل من **(Hamilton, 1983) (Tatom, 1988) (Mork, 1989) & (Kahn (Huntington, 1998) (Hooker, 1996) Hampton, 1990)** ظهرت هذه الدراسات بعد حدوث صدمات النفط عامي 1973 و1979، وقد اهتمت بدراسة آثار تقلبات أسعار النفط العالمية

على الاقتصاد الكلي، ومن أهم النتائج التي خلصت لها هذه الدراسات هي أن لتقلبات أسعار النفط العالمية تأثير كبير على معدلات التضخم.

دراسة **(Long & Liang, 2018)** تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص تأثير سعر النفط على مؤشرات أسعار كل من المنتجين والمستهلكين (التضخم) في الصين خلال الفترة الممتدة من الربع الاول لسنة 1998 إلى الربع الأول لسنة 2014، اعتمدت على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة **ARDL**، ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة غير الخطية**NARDL** ، توصلت النتائج إلى تأثير تقلبات أسعار النفط على مؤشر أسعار المنتجين غير متناظر في الصين، وأن أثر الزيادة في أسعار النفط الخام على مؤشرات أسعار المنتجين والمستهلكين في المدى الطويل أكبر من أثر انخفاضها.

دراسة **(Umar & Lee, 2018)** سعت إلى دراسة التأثير غير المتناظر لتغيرات أسعار النفط على التضخم في الدول الإفريقية الأعضاء في الاوبيك (الجزائر، ليبيا، أنغولا، نيجيريا) خلال فترة 1995-2014، استخدمت نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة غير الخطية، وتوصلت إلى أن كل من التغيرات الموجبة والسالبة لأسعار النفط لها تأثير إيجابي على التضخم، ولانخفاض أسعار النفط أثر اكبر من ارتفاعه على التضخم، كما أظهرت هذه الدراسة أن لسعر الصرف والعرض النقدي والناتج المحلي الخام تأثير بالتضخم ولإنتاج الغذاء تأثير سلبي.

دراسة **(Miloud & Abdalla, 2018)** سعت الدراسة إلى البحث في علاقة التناظر بين أسعار النفط والتضخم في الجزائر من الفترة 1970 إلى غاية 2014 باستعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة غير الخطية، توصلت إلى عدم تناظر أثر أسعار النفط على التضخم، ووجود علاقة معنوية بينهما عند ارتفاع أسعار النفط وغير معنوية عند انخفاضها.

دراسة (دقيش و جعفر، 2019) هدفت إلى دراسة التأثير غير المتناظر لأسعار النفط على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2017، واستخدمت منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة غير الخطية، توصلت النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط والتضخم، حيث ان ارتفاع

أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض التضخم وانخفاضها يؤدي إلى ارتفاع التضخم في الجزائر على المدى القصير والطويل.

دراسة **(Ogede, George, & Adekunle, 2020)** هدفت إلى استكشاف تأثير تقلبات أسعار النفط على التضخم في البلدان الافريقية المصدرة للنفط (الجزائر، نيجيريا، الغابون، ليبيا وانغولا) في فترة 1995-2017، واستخدمت نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، خلصت هذه الدراسة إلى أن لتقلبات أسعار النفط أثر سلبي على البلدان المصدرة للنفط في افريقيا.

دراسة (سليمة ودحماني، 2020) هدفت هذه الدراسة على توضيح أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر للفترة 1986-2016، واستخدمت نموذج أشعة الانحدار الذاتي (**VAR**)، أظهرت النتائج أن أسعار النفط تتسبب في التضخم حيث أن مؤشر أسعار الاستهلاك يستجيب لصدمات أسعار النفط، ساهمت في عرض أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على مؤشر أسعار الاستهلاك.

دراسة (العايب و الشارف، 2021) سعت الدراسة إلى البحث عن تأثير أسعار البترول على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 1980-2018، واستخدمت منظومة المعادلات الآنية لتتوصل إلى أن كل من عرض النقود والناتج المحلي الخام وأسعار البترول لها تأثير ايجابي على المستوى العام للأسعار، في حين أن عجز الميزانية ورصيد الميزان التجاري كان لهما أثر سلبي.

تم التطرق إلى بعض الدراسات السابقة المتعقلة بموضوع الدراسة وذلك لأخذ فكرة عامة حول إشكالية الدراسة، وأيضا لمعرفة آخر المستجدات الحاصلة في هذا الموضوع من خلال عرض لأهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسات والمرتبطة بمتغيرات دراستنا، وتم التوصل إلى أن الدراسة تتفق مع الدراسات السابقة في تحديد الشكل العام لنموذج الدراسة، ولكنها تتميز عنها من حيث الأهداف المرجوة ومن حيث حداثة فترة الدراسة وطولها، وتنفرد في أنها تأخذ أسعار الغاز الطبيعي كمتغير مستقل يؤثر على الاقتصاد الكلي بشكل عام والتضخم بشكل خاص في الجزائر.

منهجية البحث: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي لعرض متغيرات الدراسة، اما في الجانب التطبيقي تم اتباع المنهج التحليلي الكمي من خلال تقدير نموذج NARDL، وباستخدام طريقة الانحدار التدريجي (stepwise regression)، وذلك لدراسة أثر التغيرات الموجبة والسالبة في أسعار النفط على التضخم في الجزائر خلال فترة 1971 - 2020.

2. تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال فترة 1971–2020.

يعد التضخم من أبرز الظواهر الاقتصادية التي عانت منها اقتصاديات العالم، والمفهوم الشائع لهذه الظاهرة هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، وهو ليس مجرد زيادة مؤقتة أو متقطعة في الأسعار، كما أنه ليس مجرد ارتفاع نسبي في أسعار عدد معين من السلع، ولكنه الارتفاع المستمر في كافة السلع والخدمات (الأفندي، 2012، صفحة 489).

الشكل 1: منحنى تطور معدل التضخم في الجزائر لفترة 1971–2020:

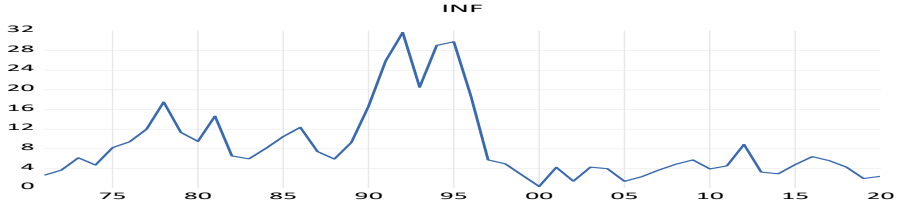

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 12.

من خلال الشكل 1 الذي يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر من سنة 1971 إلى غاية 2020، يمكن تقسيم فترات التطور إلى ثلاث مراحل أساسية:

مرحلة 1971-1988: تميزت هذه المرحلة بتذبذبات في معدلات التضخم حيث شهدت الفترة ما بين 1971 و1978 تزايد التضخم فقد بلغ اعلى نسبة في هذه المرحلة سنة 1978 قدر ب 17.52%، وكان هذا الارتفاع نتيجة لتطبيق السياسة الانتقالية للأسعار عوضا عن سياسة تثبيت الأسعار، وعرفت السنوات ما بين 1979 و1983 انخفاضات للتضخم باستثناء سنة 1981 التي شهدت ارتفاع لمعدل التضخم بلغ 14.65%، وتزامن ارتفاع التضخم مع الارتفاع المفاجئ والمستمر لأسعار النفط العالمية من 14 دولار للبرميل سنة 1978 إلى 31 36 و35 دولار للبرميل للسنوات 1979 1980 و1981 على التوالي، أما انخفاض معدل التضخم للسنوات 1982 و1983 كان نتيجة لتطبيق مخططات تنموية

ضخمة، وفي السنوات 1984 1985 و1986 شهدت تزايد مستمر للتضخم، بعدها يعود المعدل للانخفاض في سنتي 1987 و1988 على إثر تدهور أسعار النفط العالمية سنة 1986.

مرحلة 1989-2000: شهدت هذه المرحلة ارتفاع حاد للتضخم فقد بلغ اعلى معدل له مند الاستقلال سنة 1992 قدر ب 31.66% و29.77% سنة 1995، ليشهد بعد ذلك سقوط قوي في معدلاته يصل إلى 2.64% سنة 1999 و0.33% سنة 2000 كأدنى معدل، ويرجع هذا التباين الكبير في معدلات التضخم إلى تبني الجزائر اقتصاد السوق سنة 1989، الأمر الذي ترتب عنه تحرير التجارة الخارجية وبداية تطبيق سياسة الانفتاح التي أدت بدورها إلى انخفاض مستمر للدينار الجزائري ما ساهم في ارتفاع أسعار الواردات وبالتالي ارتفاع الأسعار محليا، كما نتج عن رفع الدعم المالي على بعض المواد الأساسية واتجاه الاقتصاد الوطني إلى الاعتماد على سياسة نقدية توسعية ارتفاع حاد للتضخم في فترة 1989-1995، في حين أن الانخفاض الذي شهدته معدلات التضخم بعد 1995 جاء نتيجة برنامج الإصلاح الهيكلي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي، والذي هدف إلى استعادة التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار المالي (شيبان و عثماني، 2017، صفحة 542).

مرحلة 2001-2020: سجلت هذه المرحلة معدلات تضخم منخفضة لا تتجاوز حاجز 10%، ومن أبرز الأسباب التي ساهمت في تراجع التضخم مقارنة بالمراحل السابقة هو فرض نظام ضريبي للقضاء على الضغوط التضخمية، وقيام السلطة النقدية برفع نسبة الاحتياط القانوني من قيمة الودائع المصرفية على البنوك التجارية وهذا ما أدى بدوره إلى تراجع الكتلة النقدية، أما نمو معدلات التضخم في بعض فترات هذه المرحلة كان نتيجة التطور السريع للواردات خاصة السلع الاستهلاكية والوسيطة مما أدى إلى نقل التضخم من الأسواق الخارجية إلى الأسواق المحلية، كما أن الارتفاع القوي لأسعار النفط العالمية في السنوات 2011 و2012 نتج عنه تسجيل اقصى معدل تضخم في هذه المرحلة قدر ب 8.89% سنة 2012.

3. تحليل تطور أسعار النفط العالمية خلال فترة 1971–2020.

يعرف السعر على أنه المؤشر النقدي للقيمة التبادلية للسلع والخدمات عند وضع التوازن، بهدف توجيه السوق لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد، وسعر النفط مشتق من مفهوم السعر حيث يتمثل تعريفه في قيمة السلعة النفطية المعبر عنها بوحدة نقدية محددة في سوق النفط (علة، 2017، صفحة 100).

الشكل 2: منحنى تطور أسعار النفط للفترة ما بين 1971–2020:

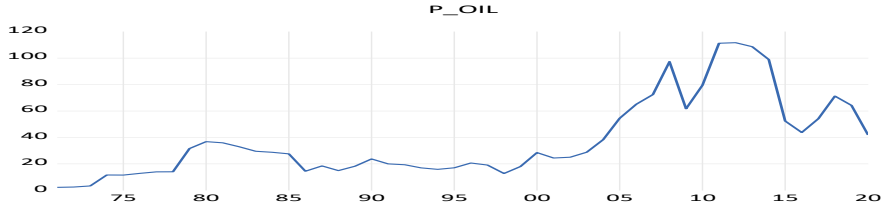

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 12.

شهدت أسعار النفط خلال الفترة 1971–2020 تغيرات كبيرة ومتفاوتة في أسعارها نتيجة مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية، ففي 1974 قفز متوسط سعر النفط حوالي أربعة أضعاف عما كانت عليه في السنوات السابقة ليبلغ السعر حوالي 12 دولار بعدما كان 3 دولار سنة 1973، وجاءت هذه القفزة نتيجة حظر تصدير النفط العربي، لتعرف بعد ذلك هذه الأسعار استقرار نسبي بين 12 و14 دولار خلال فترة 1975–1978، أما 1979 فقد شهدت الأسعار ارتفاع مضاعف بلغ حوالي 32 دولار و37 دولار في 1980، ويعود هذا الارتفاع للتوترات الجيوسياسية الناجمة عن قيام الثورة الإيرانية (السيد، 2020، صفحة 278)، في حين أن السنوات الخمسة بعد 1980 عرفت تراجع معتبر لأسعار النفط العالمية حيث بلغت سعر 28 دولار سنة 1985 ليشهد العالم انهيار لأسعار النفط عام 1986 بلغ 13 دولار، ويرجع هذا الانهيار أساسا إلى قرار منظمة الأوبك بتخفيض انتاجها، حيث انخفضت قيمة مساهمتها في الإنتاج العالمي من 53.5% في 1980 إلى 30% في 1985، بعد 1986 بدأت أسعار النفط بالتحسن تدريجيا إلى غاية 1990 حيث بلغ السعر 23 دولار للبرميل، ومع انهيار الاتحاد السوفييتي ونشوب حرب الخليج الثانية تراجعت أسعار النفط مرة أخرى حيث وصلت إلى 13 دولار للبرميل في 1998، أما فترة 1999-2012 أخذت الأسعار منحنى تصاعدي بسبب ارتفاع الطلب على النفط حيث بلغت 111 دولار للبرميل في 2012، وتخللت هذه الفترة أزمة مالية عالمية حدثت سنة 2008 والتي أثرت

على أسعار النفط بالانخفاض في 2009، وخلال فترة 2013-2020 شهدت سوق النفط تراجع في الأسعار ويعزى ذلك إلى تراكم المخزون النفطي، وظهور النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية والتوجه العالمي نحو استخدام الطاقات المتجددة مما ساهم في انخفاض الطلب على النفط (مختاري و بن البار، 2021، صفحة 125).

4. دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على معدل التضخم في الجزائر:

استهدف هذا المحور دراسة تناظر أسعار النفط وأثارها على التضخم خلال فترة الدراسة 1971-2020، وكذلك البحث عن حجم تأثير بعض المتغيرات المحددة للتضخم في الجزائر، تم الاستعانة بمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة غير الخطية، لكون هذه المنهجية تفصل بين التغيرات الموجبة (عند الارتفاع) والسالبة (عند الانخفاض) لأسعار النفط وتوضح أثرها المتناظر على التضخم.

1.4 متغيرات الدراسة: تمثل في: **معدل التضخم** (INF) كمتغير تابع: مقاس بمؤشر أسعار الاستهلاك(%)، تم الحصول على بياناته من موقع البنك العالمي، أما المتغيرات المستقلة تمثلت في كل من: **أسعار النفط الخام** (p_oil) و**أسعار الغاز الطبيعي** (p_gaz): تمثلت في متوسط الأسعار السنوية للنفط الخام والغاز الطبيعي، بيانات مستخلصة من الموقعين (DATA, Oil prices, 2021) و (DATA, Natural gas prices, 2021)، نظرا لأهمية قطاع المحروقات وتأثيره الكبير على المستوى العام للأسعار في الجزائر، تم الاعتماد على أسعار النفط والغاز الطبيعي لتبيان تأثيرهما على التضخم؛ **الناتج الاجمالي المحلي** (GDP): بيانات سنوية مأخوذة من موقع البنك العالمي، يمثل الناتج الاجمالي المحلي العرض الكلي فوفقا للنظرية الاقتصادية يرتفع معدل التضخم عند زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي لجميع السلع والخدمات في الاقتصاد؛ **العرض النقدي** (MS): تمثل كمية النقود وتم الاعتماد على هذا المتغير كون الزيادة المفرطة في اصدار النقود تتسبب في ارتفاع معدلات التضخم وفقا للنظرية النقدية الكلاسيكية، وتم الاعتماد على بيانات سنوية مأخوذة من موقع البنك العالمي؛ **سعر الصرف** (ex): تمثلت في متوسط سعر الصرف الحقيقي السنوي ومتحصل عليها من بنك الجزائر، تم الاعتماد على هذا

المتغير كون انخفاض قيمة العملة المحلية يجعل من أسعار الواردات مرتفعة ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع الأسعار محليا طبقا للنظرية الاقتصادية.

2.4 نموذج الدراسة: من أجل دراسة علاقة عدم تناظر أسعار النفط بمعدل التضخم في الجزائر، تم الاعتماد على النموذج التالي:

$$INF = f(p_oil_t^+ ; p_oil_t^- ; p_gaz_t ; GDP_t ; ex_t ; MS_t)$$

$$INF = \boldsymbol{\beta_1^+}\, p_oil_t^+ + \boldsymbol{\beta_1^-}\, p_oil_t^- + \boldsymbol{\beta_2} p_gaz_t + \boldsymbol{\beta_3} GDP_t + \boldsymbol{\beta_4} ex_t + \boldsymbol{\beta_5} MS_t + u_t$$

$\mathbf{p_oil_t^+}$: تمثل التغيرات الموجبة في أسعار النفط، ويتم حسابها وفق الصيغة التالية:

$$p_oil_t^+ = \sum_{i=1}^{t} \boldsymbol{\Delta}\, p_oil_t^+ = \sum_{i=1}^{t} \mathbf{max}(\boldsymbol{\Delta}\, p_oilt , 0)$$

$\mathbf{p_oil_t^-}$: تمثل التغيرات السالبة في أسعار النفط، ويتم حسابها وفق الصيغة التالية:

$$p_oil_t^- = \sum_{i=1}^{t} \boldsymbol{\Delta}\, p_oil_t^- = \sum_{i=1}^{t} \mathbf{min}(\boldsymbol{\Delta}\, p_oilt , 0)$$

تسمح هذه الطريقة بتقدير العلاقة بين الارتفاعات والانخفاضات لأسعار النفط من جهة ومعدل التضخم من جهة أخرى، وبذلك يمكن من اكتشاف مدى وجود علاقة التناظر في المديين القصير والطويل، وفق **(Shin, Yu, & Greenwood, 2014)** يمكن صياغة النموذج على الشكل التالي:

$$\begin{aligned}\boldsymbol{\Delta INF_t} = \alpha_0 + \rho \boldsymbol{INF_{t-1}} &+ \boldsymbol{\beta_1^+ p_oil_{t-1}^+} + \boldsymbol{\beta_1^- p_oil_{t-1}^-} + \boldsymbol{\beta_2}\, \boldsymbol{p_gaz_{t-1}} \\ &+ \boldsymbol{\beta_3}\, \boldsymbol{GDP_{t-1}} + \boldsymbol{\beta_4}\, \mathbf{ex_{t-1}} + \boldsymbol{\beta_5}\, \boldsymbol{MS_{t-1}} + \sum_{j=0}^{p} \boldsymbol{y_j \Delta INF_{t-j}} \\ &+ \sum_{j=0}^{q} \boldsymbol{\varphi_j \Delta GDP_{t-j}} + \sum_{j=0}^{q} \boldsymbol{\partial_j \Delta ex_{t-j}} + \sum_{j=0}^{q} \boldsymbol{\omega_j \Delta MS_{t-j}} \\ &+ \sum_{j=0}^{q} \boldsymbol{\pi_j\, \Delta p_gaz_{t-j}} + \sum_{j=0}^{q} \boldsymbol{\eta_j^+ \Delta p_oil_{t-j}^+} + \sum_{j=0}^{q} \boldsymbol{\eta_j^- \Delta p_oil_{t-j}^-}\end{aligned}$$

3.4 اختبار استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة التأخير: يتم دراسة استقرار السلاسل الزمنية ومعرفة درجة تكاملها من أجل تجنب الانحدار الزائف (GRANGER & Newbold, 1974)، فاختبارات جذر الوحدة (Dickey & Fuller, 1981) و (PHILLIPS & PERRON, 1988) تحدد درجة تكامل السلاسل لاتخاذ القرار حول تطبيق نموذج NARDL، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول 1: نتائج اختبار جذر الوحدة فيليبس بيرون.

المتغيرات			P_OIL	GDP	INF	EX	MS	P_GAZ
عند المستوى	وجود الثابت	الإحصائية	-1.789	-3.321	-2.267	1.203	-3.419	-1.340
		المعنوية	غير معنوي	معنوي	غير معنوي	غير معنوي	معنوي	غير معنوي
	وجود الثابت والاتجاه عام	الإحصائية	-2.103	-2.755	-2.549	-1.666	-0.687	-2.167
		المعنوية	غير معنوي	غير معنوي	غير معنوي	غير معنوي	غير معنوي	غير معنوي
	بدون الثابت والاتجاه عام	الإحصائية	-0.719	2.030	-1.417	3.037	7.627	0.199
		المعنوية	غير معنوي	غير معنوي	غير معنوي	غير معنوي	غير معنوي	غير معنوي
عند الفرق الأولى	وجود الثابت	الإحصائية	-5.844	-4.704	-6.473	-4.277	-5.007	-5.909
		المعنوية	معنوي	معنوي	معنوي	معنوي	معنوي	معنوي
	وجود الثابت والاتجاه عام	الإحصائية	-5.816	-5.276	-6.453	-4.756	-5.881	-5.871
		المعنوية	معنوي	معنوي	معنوي	معنوي	معنوي	معنوي
	بدون الثابت والاتجاه عام	الإحصائية	-5.909	-4.227	-6.543	-3.472	-2.062	-5.871
		المعنوية	معنوي	معنوي	معنوي	معنوي	معنوي	معنوي

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 12.

يظهر الجدول أن كل اختبارات **ADF** و**PP** تتفق على أن كل السلاسل غير مستقرة في المستوى، أما عند الفرق الأول فقد أظهرت النتائج عدم وجود جذر الوحدة في كل السلاسل الزمنية، أي أن جميع المتغيرات في هذه الدراسة مستقرة في الفرق الأول ومتكاملة من الدرجة الأولى.

بعد تبيان أن السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق من الدرجة الأولى، تم تحديد درجة التأخير المثلى وتقدير النموذج غير الخطي، وقد بينت النتائج أن النموذج **NARDL (1, 1, 2, 4, 1, 3, 2)** هو الأمثل بالاعتماد على معيار AIC كما هو موضح في الملحق رقم 1.

4.4 اختبار الحدود لنموذج NARDL: بعد تقدير النموذج تم اختبار وجود التكامل المشترك المقدم من طرف (Pesaran, Shin, & Smith, 2001) والذي تم تطويره من قبل (Shin, Yu, & Greenwood, 2014)، حيث يستند على اختبار Wald بمقارنة إحصائية فيشر المحسوبة (F-test) مع القيم الحرجة (Narayan & Russell, 2005)، تحت فرضية غياب علاقة التكامل المشترك طويلة

المدى مقابل فرضية بديلة تنص على وجود علاقة التكامل على المدى الطويل، وكانت نتائجه على النحو التالي:

الجدول 2: نتائج اختبار التكامل المشترك.

الاختبار الاحصائي	القيمة	مستوى المعنوية	القيم الدنيا I(0)	القيم العظمى I(1)
فيشر	8.397030	10%	1,99	2,94
		5%	2,27	3,28
		2.5%	2,55	3,61
		1%	2,88	3,99

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 12.

تشير النتائج أن قيمة المحسوبة لفيشرF=8.397030 أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى، أي قبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأمد بين التضخم والمتغيرات المستقلة الأخرى.

5.4 تقدير النموذج NARDL بأسلوب الانحدار التدريجي Stepwise Regression: بعد التأكد من وجود علاقة تكامل طويلة المدى بين المتغيرات، تم تقدير النموذج بطريقة الانحدار التدريجي التي تعمل على التخلص من المتغيرات غير المعنوية، بالإضافة إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يبين ديناميكية المدى القصير بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وفق منهجية **NARDL**، ونتائجه مبينة في الجدول 3:

الجدول 3: نتائج تقدير النموذج اللاخطي بطريقة الانحدار التدريجي.

المتغيرات	المعاملات	الإحصائية t	الاحتمال
معاملات الأجل القصير			
cointEq(-1)	-0.601620	-9.272841	0.0000
D(EX(-1))	0.609189	3.742216	0.0008
D(P_OIL_NEG(-1))	0.233546	2.831708	0.0083
D(MS)	20.25683	2.551465	0.0163
D(MS(-2))	28.05280	3.255700	0.0029
D(MS(-3))	22.29752	2.875865	0.0075

0.0114	2.703186	0.228811	**D(P_OIL_POS(-1))**
0.6576	-0.447775	-2.577114	**D(GDP)**
0.0543	2.005982	0.173988	**D(P_OIL_POS(-2))**
0.1420	1.509303	0.224105	**D(EX)**
معاملات الأجل الطويل			
0.4145	0.827874	58.87966	**C**
0.0260	-2.346334	-0.412122	**P_OIL_POS(-1)**
0.0017	-3.450658	-0.651577	**P_OIL_NEG(-1)**
0.0442	2.103252	15.34864	**P_GAZ(-1)**
0.0235	2.391831	6.878537	**MS(-1)**
0.0526	-2.020953	-10.06944	**GDP(-1)**
0.0000	-5.496312	-0.569514	**EX(-1)**

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 12.

ظهرت قيمة معامل تصحيح الخطأ **CointEq(-1)** سالبة (0.601620-) ومعنوية وهذا ما يثبت وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، أي أنه يتم تصحيح 60.16% من انحراف التضخم للسنة السابقة، هذا ما يدعم تأثير كل من تغير سعر النفط والغاز، الناتج الاجمالي المحلي العرض النقدي وسعر الصرف على التضخم في الأمد القصير والطويل، وتشير نتائج التقدير على المدى القصير في الجدول أن:

- ✓ التغيرات الموجبة أو السالبة لأسعار النفط في السنة الأولى لها تأثير إيجابي معنوي على التضخم، ما يعني ان ارتفاع أسعار النفط أو انخفاضها يزيد من حدة التضخم في السنة الأولى، أما في السنة الثانية يصبح تأثير هذه التغيرات غير معنوي عند **5%**؛
- ✓ لأسعار الصرف والعرض النقدي تأثيرات ايجابية ومعنوية على التضخم، أي أن ارتفاع سعر الصرف يدل على انخفاض قيمة الدينار الجزائري ما يعني ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وبالتالي ارتفاع الأسعار محليا لهذه السلع خاصة السلع الضرورية منها وهذا ما يرفع من معدلات التضخم لتتطابق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية، كما أن الأثر الايجابي للعرض النقدي يدل على أن زيادة في

كمية النقود المعروضة ترفع من معدلات التضخم وهذه النتيجة تتوافق مع النظرية النقدية الكلاسيكية؛

- ✓ اجمالي الناتج المحلي يمارس تأثير سلبي وغير معنوي على التضخم في المدى القصير؛
- ✓ لم يظهر تأثير أسعار الغاز الطبيعي على معدلات التضخم على المدى القصير كون أن أسعار هذه الأخيرة شبه مستقرة، وهذا ما جعل تأثيرها منعدم على المدى القصير.

أما على المدى الطويل تشير النتائج إلى:

- ✓ تأثير سلبي ومعنوي للتغيرات الموجبة والسالبة لأسعار النفط على التضخم، ما يعني أن أسعار النفط تساهم في تخفيض التضخم في الأجل الطويل، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة **(Ogede, George, & Adekunle, 2020)** التي نصت على وجود تأثير سلبي لتقلبات أسعار النفط على التضخم؛
- ✓ يظهر تأثير أسعار الغاز الطبيعي معنوي موجب وقوي على التضخم في المدى الطويل، أي أن ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي يساهم في ارتفاع معدل التضخم في المدى الطويل؛
- ✓ العرض النقدي يمارس تأثير إيجابي على التضخم، أي أن الزيادة في كمية النقود المعروضة تساهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار في الجزائر، وتتفق هذه النتيجة بما جاءت به دراسة كل من (العايب و الشارف، 2021)و **(Umar & Lee, 2018)**؛
- ✓ يوجد علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدل التضخم حيث أن ارتفاع أسعار الصرف يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم، أما إجمالي الناتج المحلي له تأثير غير معنوي على التضخم في الأجل الطويل لتكون هذه النتائج غير متطابقة مع النظرية الاقتصادية.

6.4 اختبار عدم التناظر Wald test: تكمن أهمية هذا الاختبار في توضيح ما إذا كانت التغيرات الموجبة والسالبة لأسعار النفط لها تأثير متناظر على التضخم في الجزائر على المدى القصير والطويل، وتنص الفرضية المعدومة لهذا النموذج على وجود علاقة تناظر، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول 4: نتائج اختبار عدم التناظر Wald test.

اختبار عدم التناظر في الأمد القصير				
المتغيرة	**الفرضية**	**الإحصائية F**	**الاحتمالية**	**النتائج**
P_oil	**C(10)=C(14)+C(16)**	1.310058	0.2617	**رفض الفرضية الصفرية**
اختبار عدم التناظر في الأمد الطويل				
المتغيرة	**الفرضية**	**الإحصائية F**	**الاحتمالية**	**النتائج**
P_oil	**−C(3)/C(2) = −C(4)/C(2)**	26.46160	0.0000	**قبول الفرضية الصفرية**

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 12.

C(2): معامل تصحيح الخطأ؛ **C(3)**: معامل التغيرات الموجبة لأسعار النفط ذات التأخير للفترة الأولى في المدى الطويل؛ **C(4)**: معامل التغيرات السالبة لأسعار النفط ذات التأخير للفترة الأولى في المدى الطويل؛ **C(10)**: معامل التغيرات السالبة لأسعار النفط ذات التأخير للفترة الأولى في المدى القصير؛ **C(14)**: معامل التغيرات الموجبة ذات التأخير للفترة الأولى لأسعار النفط في المدى القصير؛ **C(16)**: معامل التغيرات الموجبة ذات التأخير للفترة الثانية لأسعار النفط في المدى القصير.

أظهرت نتائج اختبار عدم التناظر في الأمد القصير من خلال الجدول، أن الفرضية الصفرية مقبولة احصائيا حيث كان الاحتمال الاحصائي (0.2617) للفرضية أكبر من مستوى المعنوية **5%**، ما يعني أن التغيرات الموجبة والسالبة لأسعار النفط ذات تأثير متناظر على التضخم في المدى القصير، أما اختبار عدم التناظر على المدى الطويل نص على رفض الفرضية الصفرية التي مفادها وجود التناظر في العلاقة، وبما أن القيمة الاحتمالية جاءت أصغر من مستوى المعنوية **5%** فإن التغيرات الموجبة والسالبة لأسعار النفط لها أثر غير متناظر على التضخم الجزائري في المدى الطويل، لتتوافق هذه النتيجة تتوافق بما تقدم به كل من (Long & Liang, 2018) و (Miloud & Abdalla, 2018) و (Umar & Lee, 2018) إذ وجد الباحثون أن تأثير تقلبات أسعار النفط على التضخم غير متناظر.

7.4 اختبار استقرار النموذج غير الخطي (CUSUM , CUSUMSQ): يتم اجراء اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة وكذا اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة للتأكد من مدى استقرار نتائج التقدير وانسجامها بين الأمد القصير والطويل، ونتائج هذين الاختبارين موضحة في الشكل التالي:

الشكل 3: نتائج اختبار استقرار النموذج غير الخطي.

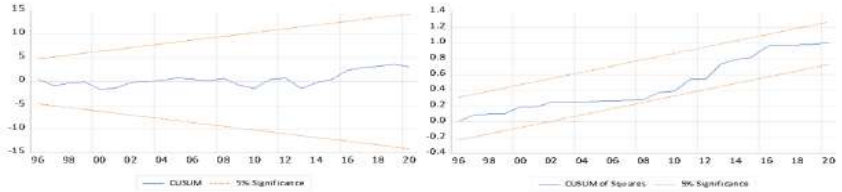

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 12.

من خلال الشكل يتضح أن قيم الاختبارين كانت داخل الحدود الحرجة عند مستوى الدلالة 5%، مما يعني وجود استقرار جيد وانسجام في نتائج التقدير للنموذج في الأجلين القصير والطويل.

8.4 نتائج الاختبارات التشخيصية: بعد تقدير النموذج تم اختبار صلاحيته من خلال القيام بمجموعة من الاختبارات التشخيصية، وجاءت نتائجها كما يلي:

الجدول 5: نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج.

الاختبارات التشخيصية		
الاختبار	**الإحصائية المحسوبة للاختبار**	**الاحتمال المرافق**
الارتباط الذاتي للأخطاء LM	4.299406	0.1165
تجانس التباين Breusch–Pagan–Godfrey	18.56172	0.2920
التوزيع الطبيعي JB	0.008615	0.995702
الشكل الدالي للنموذج Ramsey RESET Test	1.035035	0.3177

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 12.

أوضحت الاختبارات التشخيصية أن النموذج لا يوجد به مشكلة ارتباط ذاتي للأخطاء حيث أن الاحتمال المرافق للإحصائية المحسوبة للاختبار أكبر من مستوى المعنوية 5% (0.05 < 0.1165) ، وأقر اختبار Breusch-Pagan-Godfrey بثبات تباين بواقي النموذج المقدر بعدما أوضحت النتائج أن الاحتمال المرافق للإحصائية المحسوبة (0.2920) أكبر من 0.05، وفي اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

(Jarque-Bera) كان الاحتمال المرافق للإحصائية أكبر من 5% (0.05 < 0.995702) ما يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، كما أوضح اختبار الشكل الدالي للنموذج قيد الدراسة أن القيمة الاحتمالية لاختبار Ramsey REST أكبر من المعنوية 5% (0.05 < 0.3177) وهذا يعني قبول الشكل الدالي للنموذج، ونتائج هذه الاختبارات التشخيصية تأكد أن النموذج يخلو من مختلف المشاكل القياسية.

5. الخاتمة:

في محاولة لدراسة تأثير عدم التناظر لتقلبات أسعار النفط وتحديد حجم هذا التأثير على معدل التضخم، والكشف عن علاقة كل من سعر الصرف العرض النقدي إجمالي الناتج المحلي وأسعار الغاز الطبيعي إضافة إلى تقلبات أسعار النفط بالتضخم في الجزائر خلال فترة 1971 -2020، وذلك بالاستعانة بمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة غير خطية، والذي يسمح بالكشف عن علاقة عدم التناظر لتلك التقلبات بالمستوى العام للأسعار، أما أبرز النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة فهي كما يلي:

- ✓ تمارس التغيرات الموجبة والسالبة لأسعار النفط أثر متناظر على التضخم في المدى القصير فقط، أما على المدى الطويل فتأثيرها غير متناظر، وهذه النتيجة جاءت عكس الفرضية التي كان نصها " التغيرات الموجبة والسالبة لأسعار النفط الخام لها تأثيرات متناظرة على معدل التضخم في الجزائر"؛
- ✓ التغيرات الموجبة والسالبة لأسعار النفط تساهم في ارتفاع التضخم في السنة الأولى على المدى القصير ليصبح هذا التأثير غير معنوي في السنة الثانية، أما في الأجل الطويل فهي تساهم في انخفاض التضخم؛
- ✓ تأثير إيجابي لأسعار الصرف على التضخم في الأجل القصير وسلبي في الأجل الطويل؛
- ✓ عرض النقدي ذو تأثير إيجابي على التضخم في الأجل القصير والطويل؛
- ✓ إجمالي الناتج المحلي له تأثير غير معنوي على المدى القصير والطويل؛
- ✓ وجود تأثير ايجابي لأسعار الغاز الطبيعي على التضخم في الأجل الطويل.

على ضوء النتائج السابقة يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

- ✓ السعي وراء التنويع الاقتصادي وتنويع الصادرات خارج المحروقات بالاعتماد على القطاعات المنتجة مثل الصناعة والزراعة، من أجل التقليل من الواردات لتجنب التضخم المستورد؛
- ✓ استغلال الفوائض المالية المحققة جراء ارتفاع أسعار المحروقات من خلال توجيه السياسة المالية لتحفيز العرض الكلي وامتصاص اليد العاملة الشاغرة وذلك برفع القدرات الانتاجية لمختلف القطاعات بواسطة الاستثمار المنتج، وكذا تخفيف الآثار التضخمية؛
- ✓ إدارة إيرادات المحروقات وفق دراسات دقيقة، والبحث عن سبل وخطط بعيدة المدى لتغطية عجز الميزانية في حالة انخفاض أسعار النفط دون اللجوء لإصدار النقود أو تخفيض سعر الصرف.

6. قائمة المراجع:

1. DATA, O. W. (2021, July 08). Natural gas prices. Retrieved from Our world in data: https://ourworldindata.org/grapher/natural-gas-prices .

2. DATA, O. W. (2021, July 08). Oil prices. Retrieved from Our world in data: https://ourworldindata.org/grapher/crude-oil-prices .

3. Dickey, D., & Fuller, W. (1981). Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root. Econometrica: journal of the Econometric Society, 1057-1072.

4. Energy, S. R. (2021). bp Statistical Review of World Energy 2021. london.

5. GRANGER, C., & Newbold, P. (1974). Spurious Regressions in Econometrics. Journal of econometrics, 2, 109-118.

6. Hamilton, J. (1983). Oil and Macroeconomy since World War II. Journal of Political Economy, 9(2), 228-248.

7. Hooker, M. (1996). What Happened to the Oil Price-Macroeconomy Relationship? Journal of Monetary Economics, 38(2), 195-213.

8. Huntington, H. (1998). Crude oil prices and U.S. economic performance: Wheredoes the asymmetry reside? The Energy Journal, 19, 107-132.

9. Kahn, G., & Hampton, R. (1990). Possible monetary policy responses to the Iraquioil shock. The Federal Reserve Bank of Kansas City Economic Review, 2, 19-32.

10. Long, S., & Liang, J. (2018). Asymmetric and nonlinear pass-through of global crude oil price to China's PPI and CPI inflation. Economic Research-Ekonomska Istraživanja, 31(01), 240 - 251.

11. Miloud, L., & Abdalla, S. (2018). Oil price and inflation in Algeria: A nonlinear ARDL approach. The Quarterly Review of Economics and Finance. doi:https://doi.org/10.1016/j.qref.2018.12.003 .

12. Mork, K. (1989). Oil and the macroeconomy when prices go up and down: Anextension of Hamilton's results. The Journal of Political Economy, 97, 740-744.

13. Narayan, P., & Russell, S. (2005). The residential demand for electricity in australia: an application of the bounds testing approach to cointegration. Energy policy, 33(4), 467-474.

14. Ogede, S., George, E., & Adekunle, I. (2020). Exploring the inflationary effect of oil price volatility in Africa's oil exporting countries. AGDI Working Paper(WP/20/020).

15. Pesaran, M., Shin, Y., & Smith, R. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of applied econometrics, 16(3), 289-326.

16. PHILLIPS, P., & PERRON, P. (1988). Testing for a unit root in time series regression. Biometrika, 75(2), 335-346.

17. Shin, Y., Yu, B., & Greenwood, M. N. (2014). Modelling Asymmetric Cointegration and Dynamic Multipliers in a Nonlinear ARDL Framework. Festschrift in Honor of Peter Schmidt, 281-314.

18. Tatom, J. (1988). Are the macroeconomic effects of oil price changes symmetric? Carnegie Rochester Conference Series on Public Policy, 28, 325-368.

19. Umar, B., & Lee, C. (2018). Asymmetric impacts of oil price on inflation: An empirical study of African OPEC member countries. Energies, 11(3017), 01-21. doi:https://doi.org/10.3390/en11113017 .

20. أشرف محمد السيد. (2020). تأثير تقلبات أسعار النفط العالمية على التضخم في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. المجلة العلمية للبحوث التجارية، 14(02)، 273-304.

21. جمال دقيش، و هني محمد جعفر. (2019). أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم في الجزائر:, دراسة قياسية باستخدام نموذج Nardl. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 09(03)، 114-134.

22. سمير شيبان، و أحسين عثماني. (2017). أثر تقلبات أسعار البترول على معدلات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1986-2014). مجلة العلوم الإنسانية، 07(01)، 538-553.

23. عادل مختاري، و امحمد بن البار. (2021). دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي باستعمال منهجية SVAR للفترة (1980-2018). مجلة مجاميع المعرفة، 07(01)، 122-145.

24. عبد الغني العايب، و عبد القادر الشارف. (2021). تأثير أسعار البترول على المستوى العام للأسعار في الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 6(1)، 472- 488.

25. لفضل سليمة، و فاطمة دحماني. (2020). أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على التضخم المحلي في الاقتصاد الجزائري 1986 - 2016. مجلة مجاميع المعرفة، 06(02)، 294 - 311.

26. محمد أحمد الأفندي. (2012). النظرية الاقتصادية الكلية 'السياسة والممارسة'. صنعاء: الأمين للنشر والتوزيع.

27. مراد علة. (2017). دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية: قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة 2000- 2004. رؤى استراتيجية، 92- 121.

7. الملاحق:

الملحق 1: نتائج اختبار AIC لتحديد درجة التأخير المثلى.

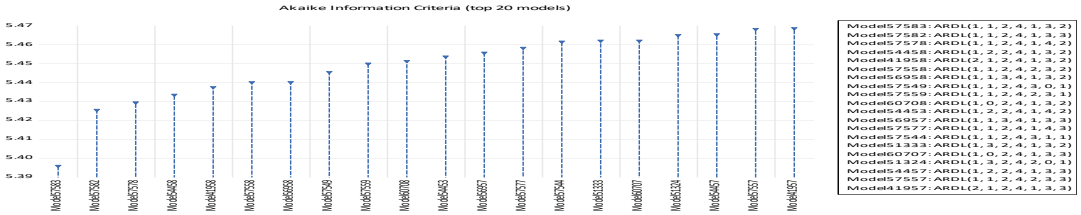

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 12.

الملحق 2: نتائج اختبار عدم التناظر Wald test.

الأمد القصير

Wald Test:
Equation: NARDL

Test Statistic	Value	df	Probability
t-statistic	-1.144678	29	0.2617
F-statistic	1.310058	(1, 29)	0.2617
Chi-square	1.310058	1	0.2524

Null Hypothesis: C(10)=C(14)+C(16)
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(10) - C(14) - C(16)	-0.159253	0.147874

Restrictions are linear in coefficients.

الأمد الطويل

Wald Test:
Equation: NARDL

Test Statistic	Value	df	Probability
t-statistic	5.144084	29	0.0000
F-statistic	26.46160	(1, 29)	0.0000
Chi-square	26.46160	1	0.0000

Null Hypothesis: -C(3)/C(2) = -C(4)/C(2)
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
-C(3)/C(2) + C(4)/C(2)	0.398018	0.077374

Delta method computed using analytic derivatives.

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 12.

الملحق 3: الاختبارات التشخيصية.

الارتباط الذاتي للأخطاء LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.391874	Prob. F(2,27)	0.2659
Obs*R-squared	4.299406	Prob. Chi-Square(2)	0.1165

تجانس التباين Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.226138	Prob. F(16,29)	0.3070
Obs*R-squared	18.56172	Prob. Chi-Square(16)	0.2920
Scaled explained SS	7.131377	Prob. Chi-Square(16)	0.9706

التوزيع الطبيعي JB

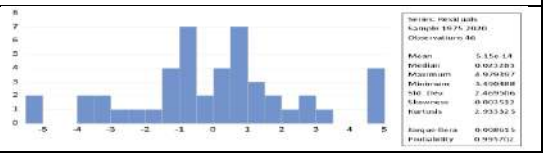

الشكل الدالي للنموذج Ramsey RESET Test

Ramsey RESET Test
Equation: NARDL
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: D(INF) C INF(-1) P_OIL_POS(-1) P_OIL_NEG(-1) P_GAZ(-1) MS(-1) GDP(-1) EX(-1) D(EX(-1)) D(P_OIL_NEG(-1)) D(MS) D(MS(-2)) D(MS(-3)) D(P_OIL_POS(-1)) D(GDP) D(P_OIL_POS(-2)) D(EX)

	Value	df	Probability
t-statistic	1.017387	28	0.3177
F-statistic	1.035035	(1, 28)	0.3177
Likelihood ratio	1.669740	1	0.1963

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج Eviews 12.

دراسة تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2021)

study the development of indicators of economic stability in Algeria during (2000–2021)

خشمان الخنساء[*]، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر،بليدة 2 (الجزائر)،
ek. Khochmane@univ-blida2.dz
بركان زهية ، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، بليدة 2 (الجزائر) ، zahiaberkane@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/10/03 تاريخ القبول: 2023/03/11 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

هدفت الدراسة الى التعرف على مسار مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر وذلك من خلال تحليل عناصر الإشكالية الأساسية والإجابة على التساؤل: كيف كان اتجاه تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)؟، وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لقراءة وتفسير كل من مؤشرات: الناتج، الميزانية العامة، البطالة، التضخم .

توصلت الدراسة أن أداء هذه المؤشرات يرتبط الى حد ما بتطور أسعار النفط ويستجيب لتغيراتها ما يجعلها تتسم بالاختلال، وتوصي الدراسة بضرورة استشراف حلول مستقبلية لتحقيق مؤشرات إيجابية وتوازن مستدام لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

كلمات مفتاحية:اقتصاد جزائري، توازن اقتصادي، استقرار اقتصادي، مؤشرات اقتصادية، سياسات اقتصادية.

تصنيفات JEL: E6 ، P21 ، E63، D5، P35

[*] المؤلف المرسل.

Abstract:

This study aimed to identify the course of economic stability indicators in Algeria by analyzing the basic elements of the problem and answering the following question: How did the economic stability indicators in Algeria evolve during the 2000-2021 period? To that end, the analytical descriptive approach was adopted to read and interpret each of the indicators: results, the general budget, unemployment, and inflation.

The study found that the performance of these indicators is linked to the volatility of oil prices and develops with its developments, making it exposed to imbalances. The study recommends that future solutions are needed to achieve positive indicators and sustainable balance for economic stability.

Keywords: : Algerian economy ; economic structure ; economic stability ; economic indicators ; economic policy.

Jel Classification Codes:P21، E6 ، P35، D5، E63.

1. مقدمة:

تهدف مختلف اقتصادات دول العالم على اختلاف حجمها الاقتصادي، الى بلوغ أداء اقتصادي يحول دون احداث خلل في هيكلها الاقتصادي، وبناء قاعدة صلبة لمواجهة الأزمات خاصة في ظل هيمنة السوق المالي، ونشاط الاقتصاد الرمزي و المتعلق بإدارة الاسهم والسندات والمضاربة ما جعل حدود تعاطي الأزمات تتوسع بفعل الترابط بين الأسواق المالية، وافرازات تطبيق قواعد الرأسمالية الجديدة المقيدة بالانفتاح والانكشاف الاقتصادي.

فإمكانية تحقيق مؤشرات اقتصادية مستقرة ضمن بيئة اقتصادية متغيرة مسعى عالمي، وإن اختلفت المدارس الاقتصادية حول ظروف تحقيق هذا الاستقرار وشروطه، غير أنه لا أحد ينفي ضرورة الدولة كمتغير في معالم معادلة ذلك الاستقرار في ظل تنامي دورها في وضع السياسات الاقتصادية وتنفيذها .

وعلى هذا الأساس شرعت الدولة الجزائرية بداية من سنة 2000 في سلسلة اصلاحات بالاعتماد على الذات، تهدف الى دفع عجلة التنمية والوصول الى مؤشرات اقتصادية مستقرة بالاستفادة من نتائج تجربة التسعينات ودروسها الاقتصادية والاجتماعية، وقد أتاح عامل الوفرة المالية الناتجة عن الارتفاع المضاعف في أسعار النفط في الجزائر بداية من سنة 2000 على المضي قدما في إرساء معالم الإصلاح الاقتصادي من خلال توفير الاغلفة المالية وتمويل مختلف المخططات. فهل استطاعت تلك الطفرة أن ترسم خارطة طريق من أجل تحقيق التوازنات واستقرارها في ظل تذبذب وعدم استقرار أسعار النفط؟، و استمرار خطة الإصلاح الاقتصادي مع عجز مصادر التمويل والتعرض المستمر لآثار الأزمات الاقتصادية منذ نهاية العقد الأول من هذه الألفية. و عليه نطرح الإشكالية التالية: كيف كان اتجاه تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000- 2021)؟

وتحاول الدراسة إثبات الفرضية التالية: إن مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر تحسنت منذ سنة 2000 مقارنة بفترة التسعينات وذلك ما يترجم من خلال مؤشرات الاستقرار الاقتصادي التي ركزت عليها الحكومات المتعاقبة من خلال البرامج الاقتصادية المختلفة .

ويكمن الهدف الأساسي في التطرق لموضوع الاستقرار الاقتصادي في الجزائر لثقل وزن مؤشراته في تشخيص الأداء الاقتصادي وقياس حجم الاختلالات ومعرفة مدى التحكم في التوازنات الاقتصادية الكبرى فيه، وبالتالي تخطيط الحلول المناسبة مستقبلا من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني. ولغرض ذلك تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لعرض كل من الجانب النظري وتحليل الجانب التطبيقي، وذلك لما له من أهمية في معرفة ما يجب أن يكون عليه الاقتصاد المستقر و تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي الوقوف على واقع أدائها في الاقتصاد الجزائري والانطلاق في الإجراءات التصحيحية من خلال نهج سياسة اقتصادية مناسبة.

2. الإطار المفاهيمي للاستقرار الاقتصادي:

قبل عرض مؤشرات الاستقرار لابد من التعريج على الأصول النظرية للموضوع وأهم المفاهيم التي تساهم في ضبط الجانب التطبيقي.

1.2 الاستقرار الاقتصادي في الفكر الاقتصادي :

من وجهة نظر الفكر الاقتصادي خاصة مفكري النظرية الكلاسيكية، فالتوازن الاقتصادي يحدث تلقائيا في السوق وإن قوى السوق كفيلة بالعودة إلى التوازن في حال وجود اختلالات قصيرة الأجل دون حاجة الى تدخل الدولة. غير ان دراسة التاريخ الاقتصادي للدولة الرأسمالية اثبت أن هذه الدول قد تعرضت للعديد من التقلبات خلال فترات دورية بين الركود والانتعاش، ما جعل النظام يتخبط في مجموعة من الأزمات المتتالية والدورية المتولدة من الاعتماد على قوى السوق الحرة دون تدخل الدولة، وأصبح بعد أزمة الكساد الكبير سبيل مواجهة تلك التقلبات وأثرها السلبي في ظل الفكر الكينزي تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية (العزيزعثمان، 2003، صفحة 55) اين الحديث عن الاستقرار الاقتصادي يأخذ اتجاهين في ظل ابتعاده عن مفهوم التوازن بعد أن كان يأخذ مفهومه كمرادف في ظل حتمية التوازن أي أن الاستقرار هو التوازن في ظل تلقائية التوازن غير أن الأمر تغير في ظل ظهور أزمة الكساد ومما سبق فقد برز اتجاهين في تفسير الاستقرار الاقتصادي: الاتجاه الاول يرى أن الاقتصاد في طبيعته غير مستقر ويبرر ذلك، أن الاقتصاد يتعرض بصفة متكررة إلى مجموعة من صدمات العرض والطلب، وهنا لابد على صانعي القرار الاستفادة من السياستين النقدية والمالية من أجل تصحيح الوضع والعودة الى حالة الاستقرار. واتجاه ثاني يرى أن الاقتصاد بطبيعته مستقر إذا توفر شرط الحرية الاقتصادية، ويرى أصحاب هذه المدرسة أن السياسات الاقتصادية غير الفعالة هي من تسبب بدورها عدم الاستقرار الاقتصادي، وتوصي بضرورة الاستفادة من السياسات الاقتصادية حتى تجعل الاقتصاد يصحح نفسه تلقائيا (ملاوي، صفحة 6).

2.2 مفهوم الاستقرار الاقتصادي وأهميته: إن تحليل واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي يتطلب التحكم في مختلف المفاهيم النظرية من أجل الملائمة بين واقع أداء هذه المؤشرات وما يجب أن تكون علية في الواقع ، ضمن اقتصاد يتميز بالاستقرار.

1.2.2 مفهوم الاستقرار الاقتصادي :لا يمكن وضع مفهوم محدد للاستقرار الاقتصادي فمن جهة قيام جدل المفكرين الاقتصاديين في منشئه، ومن جهة ثانية اختلاف الظروف الاقتصادية بين الدول.

وبصفة عامة الاستقرار الاقتصادي هو الحالة المعاكسة للتقلبات المستمرة في النشاط الاقتصادي، او الوضعية التي تكون فيها المؤشرات الاقتصادية في قيمها المثلى، وهي حالة شاملة من التوازن الاقتصادي الذي يقضي بأن تكون حالة الاقتصاد الداخلي ممثلة بالعرض الكلي والطلب الكلي مع حالة الاقتصاد الخارجي ممثلة بميزان المدفوعات في حالة توازن، وذلك بتحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية والحفاظ على الاستقرار العام للأسعار وضمان نمو الناتج الوطني (مسعود د.، 2013، صفحة 447). من جهة أخرى يمكن أن يعرف الاستقرار الاقتصادي على أنه التوازن إذا بقى الوضع التوازني للظاهرة محل الدراسة مستقرا الى أن يحدث تغير في أحد العوامل أو بعضها مما يسبب اختلال التوازن ولا يكون هناك استقرار (مسعود د.، 2013، الصفحات 135-154).

2.2.2 أهمية الاستقرار الاقتصادي

وتكمن أهمية الاستقرار الاقتصادي في عدة جوانب منها (وقائع، 2018):

– تفادي الأزمات المالية والاقتصادية وتقلبات النشاط الاقتصادي، بحيث عدم الاستقرار الاقتصادي قد يؤدي الى عرقلة النمو و يؤثر على مستويات المعيشة ويزيد من درجات عدم اليقين في الاقتصاد؛

– يخضع موضوع الاستقرار الاقتصادي للاهتمام الوطني و الدولي على حد سواء، وذلك للترابط بين مختلف اقتصادات الدول والقطاعات المختلفة، وهذا الترابط ضاعف من إمكانات انتقال تداعيات أزمات عدم الاستقرار عبر الحدود الوطنية.

3.2.2آليات تحقيق الاستقرار الاقتصادي

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب التحكم في محدداته الأساسية بحيث تكون في وضع الأمثلية بما يضمن تعافي الاقتصاد من الاختلالات، وقد لا يتحقق ذلك إلا بالاعتماد على أدوات الاستقرار الاقتصادي المتمثلة أساسا في أدوات السياسة الاقتصادية .

- محددات الاستقرار الاقتصادي :

فلابد من تحقيق التوازن الداخلي الى جانب التوازن الخارجي وتحديدا توازن ميزان المدفوعات، مع وجود مستويات مقبولة من الدين سواء داخليا او في الخارج من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وتجمع جل الدراسات التطبيقية ان محددات الاستقرار الاقتصادي تنقسم الى محددات داخلية و أخرى خارجية كما يلي (عباس و احلام، 2018، صفحة 3) :

- الاستقرار الداخلي: يتحدد في الاقتصاد من خلال استقرار مؤشرات مهمة عادة ما تتمثل في: مؤشر الميزانية العامة للدولة، مؤشرات النمو ، مستوى الناتج الإجمالي الى جانب مؤشرات الاستخدام التام وتلافي مخاطر التحيز للدين العام لما لها من أثار سلبية على النشاط الاقتصادي؛

- الاستقرار الاقتصادي الخارجي: تشير أهم الأبحاث الاقتصادية الى أن الاستقرار الخارجي لا يتم إلا بتوازن ميزان المدفوعات للاقتصاد خلال فترة معينة فأي عجز في هذا الميزان يجعل الاقتصاد في حالة استدانة وهو ما يفرض اتخاذ تدابير صارمة لتحقيق التوازن ثم الاستقرار .

- سياسات الاستقرار الاقتصادي:

يمكن تعريف سياسات الاستقرار الاقتصادي على أنها مجموعة السياسات الاقتصادية التي تتخذ على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي للوصل الى حالة من التوازن الديناميكي المستقر في الاقتصاد على المستوى الداخلي والخارجي بهدف تحقيق الاستقرار في الدورة الاقتصادية (الدولي، 2018، صفحة 9).

وتتمثل سياسات الاستقرار الاقتصادي أساسا في كل من السياسة المالية والنقدية، بحيث ووفق طرح الفكر الاقتصادي فإن السياسة المالية يمكن أن ترفع من الإنتاج والاستخدام عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الذي من بدوره يضيف فرص عمل جديدة بواسطة الاستخدام الحكومي، كذلك تستطيع السياسة المالية تنشيط الإنفاق الخاص عن طريق تخفيض معدلات الضرائب ومن ثم رفع مستوى الانفاق الخاص، الانتاج، ومستوى الاستخدام. من جهة أخرى فإن السياسة النقدية هي الأخرى تستطيع رفع مستوى الانتاج والاستخدام عن طريق زيادة عرض النقود مما يزيد من حجم الاستثمارات إذ تزداد رغبة

مؤسسات الإقراض في إقراض مزيد من النقود، وتعمل السياسة النقدية في حالة الركود الاقتصادي و المصاحب لزيادة حجم البطالة وانخفاض معدلات التضخم إلى استخدام وسائل كبح الاقتصاد أين ترتفع معدلات التضخم وتنخفض معدلات البطالة ما يثير السؤال: إي الوسائل يجب استخدامها ؟ وسائل الكبح او وسائل التحفيز عندما يتعايش التضخم مع معدلات البطالة العالية، وهناك مشكلة أخرى تتعلق باستخدام وسائل سياسات الاستقرار فقد تعجز في تنظيم الطلب الكلي بالشكل المطلوب، فقد لا يؤدي استخدام وسائل التحفيز التي نريد بها محاربة البطالة إلى رفع الطلب الكلي إلا بعد مرور فترة طويلة، التي قد يصبح فيها استخدام وسائل التحفيز غير لازم، كما أنه قد يؤدي استخدام وسائل الاستقرار الى تحقيق نتائج غير مؤكدة (المرسوي، 2005، صفحة 23)

-دور مزيج السياسة الاقتصادية في الاستقرار الاقتصادي :

في هذا الصدد أكد صندوق النقد الدولي على ضرورة تبني السياسات الملائمة التي تكون بمقدورها التخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية حال حدوثها دون التأثير على معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة من خلال التركيز على السياسات التي تستهدف تعزيز مستويات الإنتاجية والكفاءة ورفع معدلات التشغيل، وتعتبر السياسات المالية والنقدية أهم الأدوات الخاصة بتحقيقها، ومن المهم توضيح الاختلاف بين مفهوم السياسة المالية وأهميتها في المجتمعات المتقدمة عنها في المجتمعات النامية إذ أنها تسعى في الأولى إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي بينما اهتمامها في الثانية بتوفير التمويل اللازم للتنمية الاقتصادية (التواب، 2017) وهذا ما يجعل ميكانيزمات السياسة المالية عاجزة في الدول النامية عن تمثيل دورها كأحد آليات تحقيق الاستقرار الاقتصادي وعليه فإن الأثر الحقيقي للسياسات الاقتصادية قد يظهر من خلال تجارب الدول المتطورة، بحيث تأكد التجارب الحديثة إلى أن السياسات النقدية وحدها قد تفشل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وهنا يتم التمييز بين نوعين من الصدمات الاقتصادية :الصدمات المعتدلة في الدورة الاقتصادية وهنا يمكن لأدوات السياسة النقدية التقليدية ان تخفف من آثار الصدمة المعتدلة من خلال التأثير على جانب الطلب في الاقتصاد أو تبني سياسة اقتصادية معاكسة للدورة الاقتصادية على سبيل المثال يتطلب مواجهة الانكماش اعتماد أدوات التحفيز، بالعكس في حال الاضطرابات السلبية الكبيرة المتكررة توجب اعتماد مزيج بين كل من السياسة المالية والنقدية معا وعليه يتوجب على صانعي السياسات السعي من أجل بلوغ المستويات المرغوبة من الاستقرار بمزج أدوات السياستين المالية والنقدية من أجل الوصول الى دورة اقتصادية مرضية (**corsetti**، 2016)

3. تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

إن الاقتصادات العربية بما فيها الجزائر تملك خصوصيات فريدة تجعل من معالجة موضوع الاستقرار الاقتصادي يتركز على جوانب مختلفة عنها مما يوجد علية في المفاهيم والأسس النظرية ، فالإطار العملي في تحليل الاستقرار الاقتصادي فيها يستجيب لمجموعة من الخصائص التي تنفرد بها هذه الدول وتشترك بينها بحكم تشابه الهيكل والبنية الاقتصادية .

1.3- الإطار العملي في تحليل الاستقرار الاقتصادي في الجزائر:

إن مفهوم الاستقرار الاقتصادي ينطوي على مفاهيم عديد ما يصعب عملية الوصول الى مفهوم محدد له ونظرا لخصوصية اقتصادات الدول العربية ومن بينها الجزائر كونها في الغالب اقتصادات ريعية، فلابد أن نبين الأطر والسياق الذي يتم في إطاره معالجة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دولنا العربية بهدف تقييم مستويات الاستقرار في ضوء التطورات الاقتصادية التي شهدتها هذه الدول بالتركيز على اقتصاد الجزائر (المنعم، 2012، صفحة 7؛8).

- فعلى صعيد النمو: يتعلق الاستقرار الاقتصادي بتحقيق معدلات نمو مستدامة قائمة على مستوى مقبول من التنوع في مصادر الدخل وإطار مؤسسي دائم للاستقرار الاقتصادي مع تجنب التقلبات الحادة في النمو وضمان التعافي والتسريع من أثارها حال حدوثها، بما يضمن استيعاب النمو المتسارع في حجم القوة العاملة العربية ويكفل في الوقت ذاته تقليل التباين في توزيع الدخل؛

– أما على صعيد المالية العامة : يتحقق الاستقرار الاقتصادي بالحفاظ على وضع مالي قابل للاستدامة المالية عبر فترات متتالية ، وذلك بقدرة الحكومة على تدبير الموارد المالية اللازمة لتغطية أوجه الإنفاق المختلفة بما يشمل فوائد الدين العام دون اللجوء الى تعديلات كبيرة ومفاجئة على عناصر الدخل والإنفاق ودون اللجوء الى عمليات إعادة الجدولة او شطب الدين العام، ومن الناحية العملية تعني الاستدامة المالية سعي الحكومات الى ضبط الموازنات بما يسمح بخفض العجوزات المالية وإبقاءها في حدود نسبة محددة من الناتج متعارف عليها دوليا تتراوح بين 3-5 في المائة من الناتج وفي هذا الصدد يشار ان الاستدامة المالية تتطلب رفع كفاءات الإنفاق العام وتوجيهها بشكل مباشر لمستحقيها، كذلك تلعب السياسة المالية دور في ضمان الاستقرار من خلال تبني سياسات مالية معاكسة للدورات الاقتصادية بما يعني سياسات مالية توسعية في حالة الركود وانكماشية في حالات الرواج وارتفاع معدلات التضخم.

-على صعيد الوضع الخارجي: يتحقق الاستقرار الاقتصادي من تحقيق نمو مطرد في الصادرات وتنويع مستمر في الهيكل التصديري وزيادة مدروسة في جانب الواردات ومن تم تحقيق فائض ميزان المدفوعات.

2.3 تطور مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000–2019)

إن دراسة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وتطورها يتطلب الإلمام بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية والتي تمثل محددات او مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، للوقوف على واقع الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

1.2.3 مؤشر تطور الناتج الوطني الإجمالي

إن تطور الناتج المحلي الإجمالي مر بعدة مراحل خلال فترة الدراسة وذلك لتعاقب مجموعة من التحولات الاقتصادية في الجزائر، والجدول1 يوضح تطور مؤشر الناتج الداخلي الخام.

الجدول 1: تطور مؤشر الناتج الداخلي خلال الفترة (2000–2019)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
(1)	*4123.5*	4224.1	4522.6	5247.5	6150.5	7563.6	8520.6
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
(1)	9408.3	11042.8	9968.0	11991.6	14519.8	16208.7	16643.7
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	–
(1)	17228.6	16702.1	17406.8	18852.3	*20259.0*	20284.2	

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر المختلفة المتاحة على الموقع

https://www.bank-of-algeria.dz/ar%:

حيث: (1) الناتج الداخلي الخام

من خلال الجدول 1 والذي يرصد تطور الناتج الداخلي الخام منذ بداية سنة 2000 في الجزائر، يلاحظ أن الناتج الداخلي الخام قد تطور بمعدلات موجبة فقد تضاعف الناتج الداخلي العام في أقل من ستة سنوات حيث بلغ 8520.6 مليار دينار حتى سنة 2006 ، مقابل 4224.5 مليار دينار جزائري سنة 2000 مسجلا زيادة بمعدل متوسط 50.42%، و استمر في الارتفاع وإن كان هذا الارتفاع طفيفا في بعض السنوات لعديد الأسباب حتى سنة 2015 أين شهد انخفاض من: 17228.6 مليار دج سنة 2014 الى: 16702.2 مليار دج سنة 2015 ويرجع ذلك للصدمة النفطية التي عرفتها الفترة، ثم عاود الارتفاع من جديد حتى نهاية سنة 2019.

ومن أجل رصد التحولات الحاصلة على مستوى الناتج الداخلي الخام يتم توضح التغير السنوي الحاصل في الناتج الداخلي الخام بداية من 2013 اين أخذ الناتج الداخلي الخام يتزايد بمعدلات أقل ثم تناقص.

الشكل 1: تطور الناتج الداخلي الخام بالنسبة المئوية

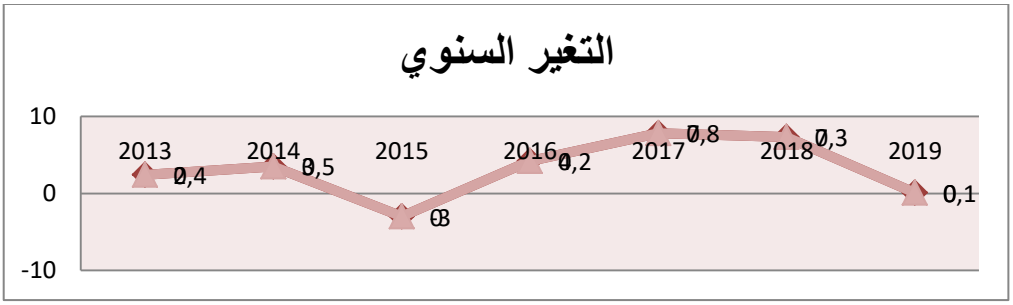

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائرالمختلفة المتاحة على

الموقع:*https://www.bank-of-algeria.dz/ar/*

و المتتبع للواقع الاقتصادي لاحظ تلك الزيادة المضاعفة في الأسعار العالمية للنفط، منذ مطلع سنة 2000. والشكل 1 يوضح التغير السنوي في الناتج الداخلي الخام خلال السنوات (2013-2019) أين رصدنا أثر الأزمة النفطية خلال سنة 2014 على التغير السنوي في الناتج الداخلي الخام بعد أن عرف زيادة مستمرة حتى سنة 2012 اين سجل تغيرا سنويا موجبا ما بين سنة (2012 - 2013) قدر 2.7 %، ثم ما بين (2013 -2014) تغيرا موجبا قدره 3.5 % لينخفض ما بين سنة (2014 - 2015) بنسبة 3.1 مسجلا بذلك تقلبا يستجيب للتقلبات التي مست الطلب العالمي على النفط، ثم عاود الناتج الداخلي الخام الارتفاع بنسب متفاوتة حتى سنة 2019 اين سجل أدنى نسبة تغير موجبة ما بين 2018 و2019 مقدرة بقيمة 0.1% وذلك يرجع لبداية انحصار الطلب العالمي مع ظهور بوادر الأزمة الصحية كورونا كوفيد 19.

2.2.3- تطور ميزانية الدولة الجزائرية خلال الفترة (2000-2019):

يدل مؤشر ميزانية الدولة عن وضعية مالية الدولة، واستقرار الاقتصاد وذلك لأهميتها في تمويل القطاع العام وتنفيذ المشاريع العمومية المختلفة والجدول رقم 2يوضح تطور ميزانية الدولة خلال فترة الدراسة .

الجدول 2: تطور ميزانية الدولة خلال الفترة (2000-2019)

السنوات	الإيرادات (مليار دج)	النفقات (مليار د ج)	رصيد الميزانية (مليار د ج)
2000	1578.1	1179.3	398.8

2005	3076.9	2052.0	1025.4
2010	4376.3	4459.1	114.8 -
2014	3927.7	6995.7	3068.0 -
2015	4552.5	7656.3	3232-
2016	5011.6	7297.4	2285.8 -
2017	6080.2	7115.6	1035,4-
2018	6505.0	8274.0	1769.0-
2019	6121.6	8557.2	-2435.6

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير صندوق النقد العربي ، www.amf.org

نلاحظ أن ايرادات الدولة شهدت ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة حيث بلغت اعلى قيمة لها سنة 2017 وترجع هذه الزيادة في اعتماد الإصدار النقدي الجديد، أما أدنى قيمة لها كانت سنة 2000 كذلك النفقات فقد شهدت زيادة مستمرة بلغت أعلاها سنة 2017، ويرجع هذا النمو المحقق في الإيرادات حتى سنة 2014 الى زيادة مداخيل البترول أما نمو النفقات أيضا عرف تزايد مستمر ويمكن تفسير ذلك بتزايد دور الدولة الاجتماعي والتنموي وتنفيذها لمجموعة من المشاريع الإصلاحية بداية من برنامج الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو ثم برنامج الاستثمار العمومي حتى سنة 2014، حتى تكاد تتوقف قاطرة الإصلاح مع أزمة أسعار النفط سنة 2014 لكن انتهاج الدولة سياسات الاصدار النقدي بداية بإصلاح قانون النقد والقرض والتي ساهمت في رفع الإيرادات مجددا نتيجة الإصدار الذي قررته الحكومة استكمالا للبرامج الاستثمارية وخاصة لتدعيم مخططات برنامج النمو الجديد، والملاحظ على رصيد الميزانية أنه ظل يعاني الانخفاض ثم العجز طوال الفترات وذلك يفسر بسبب اهتمام الدولة بالإنفاق العام والذي تعتبره من أهم أولوياتها معتمدة سياسة مالية توسعية تدعم المشاريع العمومية والبرامج الاجتماعية، ويوضح بنك الجزائر في هذا الصدد أن أسعار النفط قد ارتفعت مجددا سنة 2018 أين ارتفاع الإيرادات البترولية ما بين سنة 2017 و2018 بواقع 1810.3 مليار دينار الى جانب ارتفاع الضرائب المحصلة خارج البترول ووصلت إيرادات الميزانية الى 4889.6 مليار دينار ما خفض من عجز

الميزانية ما بين سنة 2017 و2018 (الجزائر، 2018، صفحة 12). ليعرف العجز ارتفاعا اكبر سنة 2019 نتيجة عدول الدولة عن سياسة الاصدار النقدي الى جانب استمرار تذبذب سوق النفط .

3.2.3 تطور مؤشر معدلات البطالة:

يعتبر مؤشر البطالة من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تقيس الاستقرار الاقتصادي وذلك لترابط أبعاده أيضا بتحقيق الاستقرار السياسي، فان فترات الركود او الانتعاش التي عرفتها معدلات البطالة في الجزائر تلعب دور في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وأيضا تشكل دعامة باقي المؤشرات لأهمية الفرد في ترابط حلقات الاقتصاد الكلي والجدول رقم (3) يوضح تطور مؤشر البطالة خلال فترة الدراسة

الشكل 2: تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة(2000 – 2019)

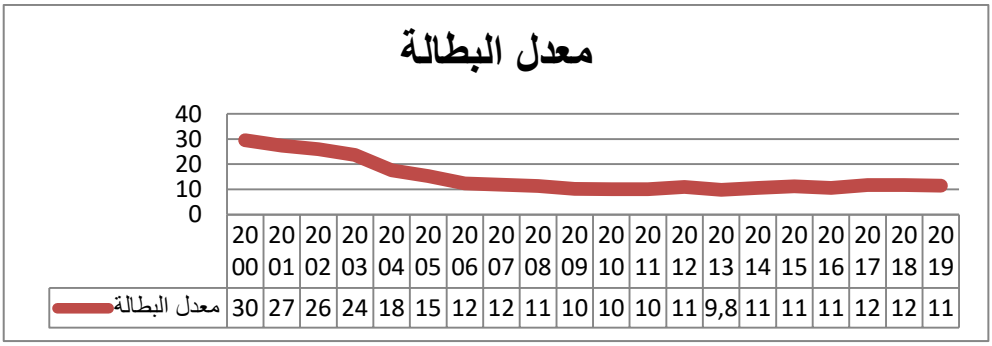

المصدر: من اعداد الباحثتين بناء على : الديوان الوطني للإحصاء، احصاءات التشغيل والبطالة، على الموقع:

*Erreur ! Référence de lien hypertexte non valide.***بيانات البنك الدولي المفتوحة،**

.2021/07/30:/*https://data.albankaldawli.org*

من خلال المنحى نلاحظ أن معدلات البطالة عرفت تذبذب أين تمثل الارقام المرافقة للمنحنى معدلات البطالة في الجزائر الى النسبة النشطة من السكان خلال الفترة (2000-2019) والتي تمثل أكبر من 60 بالمئة من السكان في الجزائر، حيث نلاحظ أن معدلات البطالة كانت مرتفعة نوعا ما خلال سنة 2000 حتى سنة 2003 وذلك يعود الى خروج الجزائر من الإصلاح الاقتصادي برعاية صندوق النقد الدولي، وما نتج عنه من تسريح العمالة وتجميد مناصب الشغل لتنخفض معدلات البطالة تقريبا الى النصف سنة 2008 ثم بأقل من ضعفين سنة 2009 متأثرة بتطور برامج التشغيل وتعطلها أحيانا بسبب آثار ترشيد النفقات وإن كان هذا المعدل ضعيف وأن نسبة النمو في طاقات التشغيل كبيرة، يبقى الحديث عن جدوى هذه المعدلات في رفع معدلات النمو وطبيعة التقسيم على القطاعات المختلفة ومدى مشاركة

هذه القوة في تحقيق النمو في ظل التطور الذي كان حكر على الوظائف الإدارية طوال هذه المرحلة مشكلا ما يعرف بالبطالة المقنعة وانعكاسها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

4.2.3تطور مؤشر التضخم:

ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي لا بد أن تتحقق معدلات تضخم مقبولة تحول دون خفض القوة الشرائية للمستهلك مع مجابهة كل التغيرات الحاصلة في المستويات العامة للأسعار من أجل تجنب إحداث أي اختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي، والشكل (4) يوضح تطور مؤشر التضخم خلال فترة الدراسة.

الشكل3: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

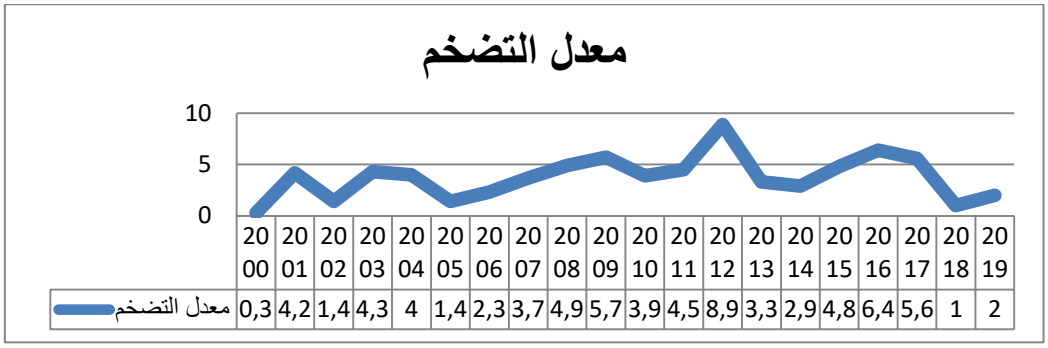

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي،

https://data.albankaldawli.org/ :2021/07/30.

يوضح المنحنى تطور معدلات التضخم خلال فترة الدراسة والتي أخذت مسارا متذبذبا اتصف بعدم الاتزان بين الارتفاع و الانخفاض وهذا يرجع أساسا إلى وجود علاقة بين معدلات التضخم والضغوط التضخمية التي تفرضها زيادة الطلب على السلع والخدمات دون زيادة في العرض ، خاصة بالنسبة للدولة النامية اين تنمو معدلات السكان بقيم مرتفعة كل سنة بينما يبقى الهيكل الإنتاجي يعاني من الجمود ما يدفع الى الطلب الخارجي من اجل سد فجوة الطلب الداخلي، ومن خلال الشكل فان معدلات التضخم تراوحت بين الارتفاع والانخفاض دون أن تأخذ منحى واضح حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2013 بمعدل 8.9٪ وذلك يرجع الى ارتفاع أسعار الصادرات الواردة من الاتحاد الأوربي بعد أن قامت برفع الرسوم الجمركية للخروج من الانكماش الذي طالها بعد أزمة اليونان سنة2011، بينما سجلت أدنى قيمة لها سنة 2000 كسنة أساس تمثل الانتقال بين مرحلتين من الحماية الاقتصادية الى تحرير التجارة لتليها مباشرة ارتفاع الى ما مقداره 4.0% سنة 2003 بعد الإمضاء على اتفاقية الاتحاد الأوربي، لتسجل قيما متراوحة باقي السنوات بين الارتفاع والانخفاض

ويوضح الجدول تطور الطلب والفجوة التضخمية والتي وقفت وراء تذبذب معدلات التضخم وعدم استقرارها عند معدلات مقبولة للنمو.

الجدول 3: تطور الفجوة التضخمية في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2019) الوحدة: مليار دينار

السنوات	(1)	(2)	(3)	(4)
2000	3361.8	3306.2	55.6-	98.34
2005	4330.9	5812.8	1481.9	134.21
2010	4908.01	11149.5	6241.49	227.16
2015	5777.6	18944.1	13166.5	327.88
2019	19128.09	21743.400	2615.31	113.67

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي: *https://data.albankaldawli.org* /:تاريخ الاطلاع: 2021/07/30.

بحيث: (1) الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الثابتة)؛ (2) الإنفاق الوطني الإجمالي (الاسعار الجارية)؛ (3) فائض الطلب؛ (4) إجمالي الإنفاق الى الناتج.

من الجدول 3 نلاحظ أن فجوة الطلب زادت اتساعا عبر مختلف السنوات عدا سنة 2000 اين كانت قيمة الناتج أعلى من الانفاق وبلغت فجوة الطلب أعلى قيمة لها سنة 2015 أين تجاوز الإنفاق الناتج الوطني ثلاث مرات لينخفض مرة أخرى سنة 2019 إلى معدل 113.67 من الناتج بعد منع رخص الاستيراد والتوجه نحو تبني سياسة تقشفية. والأعمدة التالية توضح تطور الإنفاق إلى الإنتاج الوطني من سلع وخدمات.

الشكل 4: نسبة الانفاق الى الناتج خلال الفترة (2000–2019)

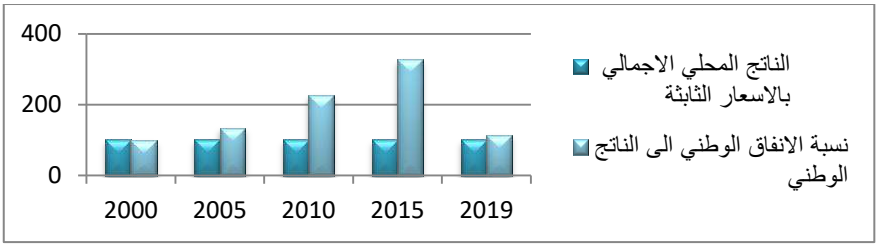

المصدر: اعداد الباحثتين بناء على البيانات في الجدول 3.

يلاحظ من خلال الشكل 4 ارتفاع الانفاق الوطني الى الناتج واتساع فجوة الطلب ما زاد من الضغوط التضخمية ويفسر تطور معدلات التضخم المتذبذبة بحيث يتجه الاقتصاد الوطني الى امتصاص الطلب عن طريق زيادة الواردات مما يضع الاقتصاد أمام ضغوط تضخمية ناتجة تارة على ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة ومن جهة أخرى رفع تكاليف الإنتاج نتيجة فاتورة الاستيراد اللازمة للحصول على المادة الأولية.

4.مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ظل أزمة كوفيد 19:

لقد كان لأزمة كوفيد 19 الأثر الأعمق على مسار التوازنات الاقتصادية الكلية ومدى استقرارها في الجزائر بسبب تعطل جل النشاطات والإغلاق ما جعل أصحاب المهن الحرة والذين يمثلون الفئة الاكبر يفقدون وظائفهم وفي ما يلي تطور وضع الميزانية العامة في ظل أزمة كوفيد 19 في الجزائر

1.4تطور وضع الميزانية العامة في ظل كوفيد 19 في الجزائر :

من المتوقع زيادة الضغط على الدولة في ظل الحاجة الى الدواء والغذاء والحفاظ على توازن المجتمع كما جاء في توصيات البنك الدولي بضرورة اعتماد سياسة توسعية ثم الانطلاق في الضبط المالي بعد الجائحة من اجل الوفاء بمتطلبات التعامل مع هذا النوع من الكوارث ، وفيما يلي جدول يوضح تطور رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي في الجزائر 2019-2021:

الجدول4: تطور رصيد الميزانية الى الناتج المحلي حلال الفترة 2019–2021 الوحدة:%

السنوات	2019	2020	*2021
رصيد الموازنة / الناتج	5.63-	13.03-	13.47-

المصدر: من اعداد الباحثتين بناء على تقرير صادر عن صندوق العربي الموحد

حتى سنة 2019 فقد شكل عجز الميزانية في الجزائر 5.63 % من قيمة الناتج الوطني الاجمالي لتصعد هذه القيمة سنة 2020 الى نسبة 13.03 % من قيمة الناتج الإجمالي ، وذلك نتيجة زيادة دور الدولة في احتواء آثار الازمة حيث زادت التكاليف الصحية والاجتماعية بسبب الإغلاق و السعي في انحصار الوباء. وحسب توقعات صندوق النقد الدولي فإن العجز في الميزانية سنة 2021 وصل أو قد يصل الى

13.47% على فرض زيادة طفيفة في هذا العجز بين السنتين، نتيجة استمرار أثر الازمة الصحية والتوقعات بشأن انخفاض أسعار النفط .

اعتمدت الحكومة مجموعة من الإصلاحات في جانب الايرادات والنفقات، ففي جانب الايرادات عمدت الى تحفيز الاستثمار المحلي والاجنبي لزيادة الحصيلة الضريبية، ومن جانب الانفاق تسعى الى حوكمة الميزانية وتقنين عملية الاستيراد، التخلي عن الدعم العام للأسعار، تخفيض الإنفاق في مجال الكماليات ، ...الخ تبقى هذه الإجراءات ظرفية تفتقد الى البعد او الرؤية المستقبلية في ظل بنية الاقتصاد الوطني وتركيبة الاجر التي سوف تخلق مشاكل اجتماعية نتيجة تراجع القدرة الشرائية إلى جانب التوقعات حول تراجع الاستثمار والنشاط الاقتصادي.

2.4. المؤشرات الاقتصادية الاخرى:أما المؤشرات الاقتصادية الأخرى فقد استجابة للتغيرات العالمية الناتجة عن صدمة الصحية وهذا تحليل واقعها خلال فترة الجائحة

الجدول5 : تغير المؤشرات الاقتصادية الاخرى في الجزائر خلال الفترة 2019-2021 . الوحدة %

السنوات	النمو الاقتصادي	التضخم	البطالة
2019	0.8	2	-
2020	4.7-	2.4	14.2
*2021	*4.0	*4.9	*14.5

المصدر: من إعداد الباحثتين تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ،صندوق النقد العالمي.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان معدلات النمو كانت ضعيفة حتى سنة 2019 اذ لم تتجاوز معدلات النمو 0.8 لتعرف قيم سالبة نتيجة الازمة المفاجئة التي تزامنت مع إغلاق للنشاطات الاقتصادية خاصة منها النشاطات في القطاعات غير المصرح بها والتي تمثل نشاطات اغلب المجتمع الجزائري من حرف مختلفة ما أثر على النمو السلبي للاقتصاد الجزائري ، وحسب توقعات فإن تلك المعدلات ستتزايد من جديد سنة 2021 نتيجة تراجع مستويات الانتاج النفطي وفق توصيات " منظمة الدول المصدرة للنفط " ما دفع الى انكماش الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 4.6 من العام الماضي، بينما المتوقع صعود معدلات النمو سنة 2021 في الجزائر الى 4 %وذلك تزامنا مع اعلان الشراكة النفط والغاز زيادة مستويات الانتاج النفطي عبر تطوير الحقول الحالية في اطار خطة تمتد الى مدة 5 سنوات بما يسهم في زيادة

الانتاج والمبيعات، بينما تبقى التحديات التي قد تواجه هذا المعدل استمرار انخفاض الأسعار العالمية للنفط الى جانب العزم في انطلاق الاصلاحات الرامية الى رفع مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وجذب الاستثمارات الداعمة للاستثمار الاجنبي وزيادة درجة التنافسية ما سيضغط على معدلات النمو والتوظيف مستقبلا ، من جهة اخرى نلاحظ ان معدلات التضخم ارتفعت وذلك نتيجة ضعف سلاسل الامداد الغذائي من جهة والتذبذب الحاصل على مستوى العملات الاورو والدولار وهما عملتا التجارة الوطنية وهناك توقعات بلوغ معدلات التضخم نهاية سنة 2021 الى 4.9% وذلك تزامنا مع الارتفاع في تكاليف المواد الاولية في السوق العالية نتيجة الانقطاع في سلاسل التوريد العالمية وتكلفة الخدمات اللوجستية المختلفة ، ما يشكل تكلفة حقيقي على الحياة المعيشية ويؤشر الى استمرار ارتفاع الاسعار مستقبلا في غياب التسيير الممنهج ، أما معدلات البطالة فقد ارتفعت خلال ثلاث سنوات من الجائحة.

5. خاتمة:

مما سبق فإن مشكلة الاستقرار الاقتصادي في الجزائر أكبر من تحقيق مؤشرات اقتصادية مستقرة، فرغم التحسن الذي عرفته كل من مؤشرات : الناتج، الميزانية، البطالة، التضخم، وذلك ما تدعمه بيانات الدراسة في جل الفترات مند بداية هذه الألفية ، غير أنه من المهم الوقوف عند تلك الفترات التي كان فيها تذبذب في أداء هذه المؤشرات والذي يرجع في الغالب الى جملة من التحولات الاقتصادية، خاصة أزمة النفط سنة 2014 والأزمة الصحية كوفيد 19 والتي عرفت خلالها مؤشرات الاستقرار الاقتصادي عدم استقرار وتذبذب. و إجابة على الاشكالية الرئيسية فإن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال فترة الدراسة تطورت بشكل متذبذب وإن فرضية الدراسة خاطئة فإن الأداء الحسن في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي لم يستمر طويلا وذلك ما يتم التحذير منه في ظل الاقتصادات الريعية، فقد كان لوقع الأزمات السابقة أثر سلبي على الاقتصاد الى جانب طبيعة السياسة الاقتصادية الداخلية المعتمدة في الجزائر و التي بدورها تستجيب لتغيرات أسعار النفط العالمي ،الطلب العالمي على النفط ، والأزمات الاقتصادية في الدول الصناعية وتذبذب معدلات نموها وطبيعة السياسات الاقتصادية المعتمدة في دولها، ضف إلى ذلك الأزمة الصحية التي اعقبتها آثار اجتماعية واقتصادية قاسية على المؤشرات الاقتصادية سواء على مستوى العالم أو

الجزائر والتي خلفت الصدمة على مستوى سوق الغذاء العالمي وعززت تواصل تراجع اسعار النفط وكل هذا يجعل من اقتصاد الجزائر عرضة لمجموعة من الصدمات الداخلية والخارجية وذلك لطبيعة النهج الاقتصادي المعتمد .

وقد خلص هذا العمل البحثي الى مجموعة من النتائج :

- إن الوفرة المالية التي صنعها فرق سعر البرميل من النفط خلال بالفترة من 2000-2012 جعل من الناتج المحلي الإجمالي يعرف زيادة ملموسة ، ما جعل من هذا المؤشر يعرف بعض الاستقرار ، وهذا ليس دليل على صحة الاقتصاد الوطني في ظل انخفاض معدلات النمو ما يطرح استفهام حول كفاءة الاستخدام من أجل رفع القدرة الإنتاجية وبالتالي استدامة النمو؛
- إن المالية العامة في الجزائر لم تكن مخططة بشكل يلائم وجود خطة واضحة للتنمية، فشكل السياسة المالية المبنية على التوسع في النفقات المعتمدة في جل فترة الدراسة يبين التوجه الواضح للسياسة الاقتصادية الجزائرية وفق النمط الكينزي ، وهذا ما يفسره العجز في الميزانية طوال فترة الدراسة وعزز دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية على حساب تعطيل الكثير من الفرص أمام الاستثمار الإنتاجي لصالح المشاريع العامة، والتي ظل دورها يقتصر في تسيير وإنجاز المشاريع العمومية على حساب تهميش دور القطاع الخاص في امتصاص العجز الواضح في مختلف التوازنات الاقتصادية، وبالتالي تقليص فرصة خلق تنوع اقتصادي خارج قطاع المحروقات؛
- انخفاض معدلات البطالة في الاقتصاد الجزائري وإن كان مؤشر إيجابي غير أن الارتفاع التي شهدته المعدلات في بعض الفترات يوضح انها ليست بالحلول المستدامة ، وأن هنالك قوة عاملة معطلة تحول دون تحقيق معدلات بطالة طبيعية تبعد الاقتصاد عن الخلل؛
- إن الإصدار النقدي الجديد مطلع سنة 2016 كان سبب كافي لعودة موجة التضخم للاقتصاد الجزائري فجمود الهيكل الإنتاجي في احتواء الزيادة في الكتلة النقدية و بنك الجزائر في احتواء حل أزمة انهيار أسعار النفط ما بعد سنة 2014 ، وطبيعة الحلول الظرفية المؤقتة التي لا يزال الاقتصاد الجزائري يتمخض في طياتها ،

- إن الأزمة الصحية خلال سنة 2019 قد عمقت فجوة الاقتصاد وغيرت مسار الاستقرار الاقتصادي في ظل غياب سياسة داخلية واضحة التعامل مع آثار الأزمة وارتباط الطلب الداخلي بالسوق العالمية من حيث الحصول على الغذاء، والذي من المقرر ارتفاع أسعاره في ظل انحصار سلاسل امداد الغذاء العالمية .

ومن أجل مواجهة كل هذه التحديات التي تحول دون الوصول بالاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد مستقر نقترح:

- البحث في طرق فعلية من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية في الجزائر وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بعيدا عن التبعية المفرطة لمداخيل النفط والتي تأثر على جعل الاقتصاد "اقتصاد صدمة" وبالتالي اختلال مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ؛
- التركيز على التنويع الاقتصادي لتفادي الهزات المتكررة في شروط الاستقرار الاقتصادي وذلك باستهداف المشاركة القطاعية دون إقصاء القطاعات الحساسة في ظل الإمكانات الكبيرة والفرص الممكنة، من طاقات متجددة وامكانات زراعية لاستدامة التوازنات وبالتالي تحقيق الاستقرار ؛
- تفعيل وظيفة السياسة المالية والنقدية كآليات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وليس كسياسة إنفاقيه بغرض المعالجة الظرفية مع إشراك الاقتصاديين في رسم سياسة عامة واضحة لا تهميش فيها لدور السياسة او الاقتصاد كونهما يلعبان دور تكاملي ؛
- وضع جهاز استشراف يوجه الاقتصاد الوطني نحو أهداف مستقبلية واضحة ، يعمل من أجل بلوغها كل الفاعلين مستقبلا من أجل استرجاع التوازنات وتحقيق الاستقرار الفعلي ؛
- صرامة التعامل مع قضايا الفساد المالي في ظل تراجع مداخيل النفط وضرورة ترشيد النفقات العامة واستهداف خطط التنمية الكفيلة بخلق مداخيل تتماشى مع نمو الانتاج الحقيقي من خلال البحث عن رؤوس الاموال الاجنبية لتمويل مشاريع انتاجية ذات قيمة اقتصادية حقيقية ؛
- رسم خطط بديلة بعيدا عن الاحتواء الظرفي للأزمات التي تستنزف بنية الاقتصاد الوطني وتبني التخطيط الاقتصادي ووضع أفق مستقبلي يتم من أجله تشكيل لجنة خبراء تركز على وضع خطط قصيرة

تستهدف استراتيجية طويلة ضمن مخطط وطني، ينطلق من الإمكانات المتاحة من أجل الوصول الى استقرار اقتصادي مستدام يرتكز على تشكيل معدلات نمو حقيقي ؛

- إعطاء دفع فعلي لبرامج الحكومة الرامية الى استرجاع التوازنات الاقتصادية وتحقيق مؤشرات اقتصادية مستدامة في ظل عديد المستجدات وضرورة الاستمرارية لبلوغ مسارات التنمية الصحيحة في ظل اعتراض الصدمة النفطية والازمة الصحية مسار الاصلاح وتعطل مسار التنمية في ظل نتائج الاضطرابات السياسية خلال الفترة الاخيرة وذلك من خلال اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بما يتماشى والامكانات الوطنية وحماية مختلف الفئات الاجتماعية لتفادي الاثار العكسية.

5. قائمة المراجع:

corsetti, G. (2016) Macroeconomic stabilization, monetary-fiscal interactions, and europe's monetary union, european central bank, december.

التواب ,ا .ع. (2017)،سياسات الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على التضخم، شبكة النبأ المعلوماتية، على الموقع https://annabaa.org/arabic/print/12613، اكتوبر2019، 18:52.

الجزائر ,م .ب.(2018) .حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجيهات سنة 2018، الجزائر،المجلس الشعبي الوطني

الدولي ,ص .ا. (2018)،كيف يدعم الصندوق الاستقرار الاقتصادي العالمي، صحيفة وقائع، كيف يدعم الصندوق استقرار الاقتصاد العالمي، على الموقع C:\Users\HHP\Desktop\Nouveau (2 mhtml\(dossier ، تاريخ التصفح: 2019/10/18 15:26.

العزيزعثمان ,س .ع. (2003)،مقدمة في الاقتصاد العام،لبنان، الدار الجامعية للطبع والنشر لبنان.

المرسوي ,ض .م. (2005)، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية .

المنعم ,هـ .ع. (2012)،أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين ملامح وسياسات الاستقرار، تقرير صندوق النقد العربي.

عباس ,ب & .,احلام ,ب. (2018)،محددات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي ، المجلد6، العدد10.

مسعود ,د. .(2013)،مفهوم التوازن والاستقرار الاقتصادي في الفكر الاقتصادي مع إشارة خاصة للتوازن الاقتصادي العام في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، العدد 10.

دراسة قياسية لأثر البطالة والنمو السكاني على النمو الاقتصادي لعينة من البلدان النامية للفترة (1990–2021) باستعمال نماذج البانل

A standard study of the impact of unemployment and population growth on the economic growth of a sample of developing countries for the period (1990-2021) using panel models

بولنوار لخضاري، مخبر دراسات استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة، المركز الجامعي عبدالحفيظ بوالصوف ميلة (الجزائر)، l.boulenouar@centre-univ-mila.dz

تاريخ الاستلام: 2022/11/19 تاريخ القبول: 2023/03/14 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر البطالة والنمو السكاني على النمو الاقتصادي لعينة من البلدان النامية للفترة من 1990 إلى 2021 بالاعتماد على بيانات بانل الطويلة. وخلصت الدراسة من خلال التحليل الساكن لبيانات بانل أن نموذج التأثيرات العشوائي هو الملائم، وأن للبطالة والنمو السكاني أثر سلبي على النمو الاقتصادي. أما فيما يخص التحليل الديناميكي لنموذج الانحدار الذاتي بتأخيرات موزعة لبانل*PARDL* فخلصت إلى أن نموذج متوسط المجموعات المدمجة (*PMG*) هو الأنسب للدراسة، وأن للبطالة والنمو السكاني أثر سلبي على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل والقصير. أما حد تصحيح الخطأ فمعنوي وسالب وهو ما يؤكد صحة العلاقة طويلة الأجل.

كلمات مفتاحية: بطالة، نمو سكاني، نمو اقتصادي، عينة من بلدان نامية، بيانات بانل.

تصنيفات JEL: E24, Q56, O49, O57, C33

Abstract:

This study aimed to measure the impact of unemployment and population growth on the economic growth of a sample of developing countries for the period from 1990 to 2021, based on long Panel data. The study concluded through static analysis of the panel data that the random effects model is appropriate, and that unemployment and population growth

have a negative impact on economic growth. As for the dynamic analysis of the Autoregressive Model with Distributed Delays for PARDL, it was concluded that the Pooled Mean Group (PMG) model is the most suitable for the study, and that unemployment and population growth have a negative on economic growth in the long and short term. As for the error correction limit, it is significant and negative, which confirms the validity of the long-term relationship.

Keywords: Unemployment, population growth, economic growth, sample of developing countries, panel data.

Jel Classification Codes :E24, Q56, O49, O57, C33.

1. مقدمة :

تعد البطالة والنمو السكاني مؤشرين قويين لتطور البلد ونموه، فالبطالة هي المشكلة الرئيسية في الاقتصادات النامية. أي ارتفاع معدل البطالة يعني عدم استخدام الموارد بكفاءة، وارتفاع النمو السكاني يؤدي إلى زيادة في حجم السكان خارج قوة العمل وداخلها، ويسهم في ارتفاع معدل إعالة الصغار وكبار السن وهو الأمر الذي يعيق عملية النمو الاقتصادي، كما أن نقص الطلب على القوة العاملة يؤدي إلى ارتفاع نسب البطالة، إذ لم يرافق ذلك النمو السكاني نمو اقتصادي ملائم. ليس هذا فقط بل تعد البطالة من أكثر المشاكل إلحاحًا التي تواجه صانعي السياسة في الدول النامية، فالبطالة لها تأثير كبير على التشرد والفقر. ومع ذلك لا تزال اقتصادات البلدان النامية تواجه تحديات مهمة، لا سيما الحاجة إلى تنويع الاقتصاد، والحد من البطالة لفئة الشباب.

ولقد ركّز موضوع الدراسة على بحث التحولات في النمو السكاني والبطالة وأثرهما على النمو الاقتصادي للبلدان النامية. ومن هذا المنطلق يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

ما هو أثر البطالة والنمو السكاني على النمو الاقتصادي لعينة من البلدان النامية للفترة من (1990–2021)؟

وتنبثق من الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

هل للبطالة والنمو السكاني أثر سلبي على النمو الاقتصادي، في للتحليل الساكن لعينة من البلدان النامية؟

هل يوجد تأثير سالب ومعنوي للبطالة والنمو السكاني على النمو الاقتصادي للبلدان النامية في الاجل الطويل؟

ومن خلال التساؤلات السابقة، تم صياغة الفرضيات التالية:

للبطالة والنمو السكاني أثر سلبي في زيادة النمو الاقتصادي، في للتحليل الساكن لعينة من البلدان النامية.

يوجد تأثير سالب ومعنوي للبطالة والنمو السكاني على النمو الاقتصادي للبلدان النامية في الاجل الطويل.

وعلى ضوء ما سبق، فإن الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو قياس أثر البطالة والنمو السكاني على النمو الاقتصادي لعينة من البلدان النامية، وضمن هذا الهدف الرئيسي تندرج مجموعة من الأهداف أهمها:

- إعطاء بعض المفاهيم الأساسية للنمو الاقتصادي.
- إعطاء بعض المفاهيم الاساسية للبطالة والنمو السكاني.
- استعمال النماذج الرياضية والاحصائية لتحليل وتفسير أثر البطالة والنمو السكاني على النمو الاقتصادي لعينة من البلدان النامية.

منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية السابقة واختبار فرضيات البحث، تم استعمال المنهج الوصفي، والاستنباطي، لاستنباط النتائج ومعالجة البيانات إحصائيا، مع الاعتماد على منهجية بيانات بانل.

وقد تناولت العديد من الدراسات السابقة توضيح العلاقة بين البطالة والنمو السكاني والنمو الاقتصادي، واختلفت على حسب عينة الدراسة، وفترة الدراسة ونوعية المؤشرات المستخدمة، ولكنها في الغالب أوضحت دور البطالة والنمو السكاني على النمو الاقتصادي، ومن بينها.دراسة كل من (David and Vicente 2012)والتي هدفت إلى الآثار المجمعة للبطالة وتزايد عدم المساواة في الدخل على النمو الاقتصادي. وضمت 48 بلد خلال الفترة 1990–2007، باستخدام البيانات المقطعية. وخلصت إلى أن معدلات البطالة المرتفعة الأولية لا تبدو ذات دلالة إحصائية لتفسير النمو على المدى الطويل، إلا أن لها تأثير سلبي وهام عند التفاعل مع الزيادات في عدم المساواة في الدخل. بينما تناولت دراسة كل من

(Shatha , Thikraiat and Abu Shihab 2014)العلاقة بين البطالة ونمو الناتج المحلي الإجمالي لعينة من البلدان العربية في الفترة من 1994-2010. باستعمال النموذج التجميعي وبالاعتماد على طريقة **EGLS**. وخلصت الدراسة إلى أن للنمو الاقتصادي أثرسلبي ومعنوي على معدل البطالة. أما دراسة كل من (Imran, et al. 2015) فهدفت إلى تقدير العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في 12 دولة آسيوية مختارة خلال الفترة 1982-2011. باستخدام بيانات البانل. وأظهرت النتائج أن ارتفاع معدل البطالة له تأثير سلبي كبير على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وحققت النتائج أيضًا أن النمو الاقتصادي يبدو أنه يتأثر بشكل كبير بالمحددات التقليدية مثل التضخم (مؤشر أسعار المستهلك)، والنمو السكاني، وتكوين رأس المال الإجمالي، والانفتاح التجاري وما إلى ذلك. كما أوضحتدراسة كل من(Wesley and Peterson 2017)العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي. واعتمدت على البيانات التاريخية لرسم الروابط بين النمو السكاني والنمو في نصيب الفرد من الناتج والنمو الاقتصادي العام، على مدى المائتي عام الماضية. وخلصت الدراسة إلى أنه من المرجح أن يؤدي النمو السكاني المنخفض في البلدان المرتفعة الدخل إلى مشاكل اجتماعية واقتصادية بينما قد يؤدي النمو السكاني المرتفع في البلدان منخفضة الدخل إلى إبطاء تنميتها. وأيضا بينتدراسة كل من(Stungwa and Olebogeng David 2021)العلاقة بين تطوير البنية التحتية والنمو السكاني على النمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا لتسعة مقاطعات للفترة من 2006-2019. باستخدام بيانات بانل. وأظهرت النتائج أن البنية التحتية ليست أداة فعالة لتحفيز النمو الاقتصادي، وأن الإنفاق الحكومي له علاقة إيجابية بالنمو الاقتصادي. وأيضا البطالة والنمو الاقتصادي لهما علاقة سلبية ومعنوية. كما أظهرت النتائج أن للسكان تأثيرإيجابي واحصائي على النمو الاقتصادي.

وما يميز هذه الدراسة على الدراسات السابقة اختلاف من حيث عينة الدراسة وكذلك اختلاف في الطريقة والأدوات مع دراسة E. Wesley F. Peterson، واختلاف في النتائج مع جميع الدراسات باستثناء دراسة MuhammadImran et al التي أسفرت على تشابه جزئي، أما متغيرات الدراسة لا

يوجد اختلاف في المتغير التابع مع جميع الدراسات، واختلاف جزئي في المتغيرات المستقلة أما من حيث الهدف فهي متشابهة مع الدراسات السابقة.

لقد تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة أجزاء بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، فالجزء الأولتناول الخلفية النظرية للبطالة والنمو السكاني والنمو الاقتصادي،والجزء الثاني تطرق إلى الدراسة الوصفية، أما الجزء الثالث تناول الدراسة القياسية.

2.الإطار النظري لمتغيرات الدراسة:

1.2 مفهوم النمو الاقتصادي ومؤشرات قياسه:

1.1.2 مفهوم النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة بفترة تسبقها في الأجلين القصير والتوسط(زكرياء و خليفة، 2020، صفحة 121). وتم تعريفه أيضا على أنه الارتفاع المسجل خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توزيعي هو الناتج الصافي الحقيقي (زرواط و مناد، 2015، صفحة 14). وعرف أيضا على أنه عملية شاملة تحدث على مستوى المجتمع، وليس على مستوى الفرد الواحد، ويتعامل مع حالة الإنتاج الكلي والدخل القومي بهدف زيادتهما دون التدخل في إنتاج وكمية الأفراد لمداخلهم(أشواق و أحلام، 2018، صفحة 9).

2.1.2 مؤشرات قياس النمو الاقتصادي :

من أجل قياس معدل النمو الاقتصادي لأي بلد يعتمد الاقتصاديون على مؤشرين أساسين هما إجمالي الناتج المحلي ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي(بورديم و بوصالح، 2021، صفحة ص 90):

- ✓ **إجمالي الناتج المحلي (GDP)**:يقيس القيمة النقدية لإجمالي السلع والخدمات التي أُنتجت داخل حدود منطقة جغرافية ما خلال مدة زمنية محددة (سنة أو نصف سنة مثلا)، ويستعمل كمؤشر لقياس معدل النمو الاقتصادي للبلد ككل لكنه لا يعتبر كمؤشر لتوزيع الدخل. ويعتبر أيضا مؤشر جيد لقياس النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل، وهو أكثر المؤشرات قبولا في علم الاقتصاد.

- ✓ **نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (Gdppc)**: يستعمل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بغرض قياس درجة الرفاهية العامة للأفراد، ويتم حسابه عن طريق قسمة قيمة الناتج المحلي الجمالي على عدد السكان. يعتبر هذا المؤشر أكثر دقة لحساب النمو الاقتصادي.

2.2. مفهوم البطالة وأنواعها:

1.2.2 مفهوم البطالة:

عُرفت البطالة حسب منظمة العمل الدولية على أنها: كل فرد قادر عن العمل، وراغب فيه، وباحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد لكنه لا يجده. وتقاس البطالة بحساب معدل البطالة، وهو يساوي نسبة الأفراد العاطلين على العمل إلى قوة العمل المتاحة، ومصدر البيانات في حساب هذا المعدل هي التعددات السكانية التي تقوم بها الأجهزة الإحصائية التي تعدها مكاتب إحصاءات العمل(رافع و قطاف، 2022، صفحة ص 69).

2.2.2 أنواع البطالة:

هناك العديد من أنواع البطالة التي تعاني منها البلدانومن بينها ما يلي(بعلول، 2022، صفحة ص 1199):

- ✓ **البطالة الاحتكاكية:** تنشأ نتيجة تعطل بعض الافراد أثناء بحثهم عن وظائف أفضل، حيث يقرر بعض الأفراد ترك العمل مؤقتا لممارسة أنشطة أخرى وعندما يقرر هؤلاء الافراد العود مرة أخرى لسوق العمل، فإن ذلك يتطلب مرور بعض الوقت حتى يتمكنوا من إجاد الوظيفة المناسبة.
- ✓ **البطالة المقنعة:** تنشأ عندما يكون هناك عدد كبير من العاملين في مرفق لا يتحمل هذا العدد أي عمالة فائضة لا تنتج شيئا تقريبا، وتُعَرف النظرية الكلاسيكية هذا النوع من البطالة بأنها الوضع الذي تنخفض فيه الانتاجية الحدية لأقل من الصفر.
- ✓ **البطالة الهيكلية:** تنشأ عن عدم التوافق في سوق العمل بين الخصائص الوظيفية للعمل من جهة الطلب، والخصائص الوظيفية للعمل من جهة العرض.

3.2 مفهوم النمو السكاني والعوامل المؤثرة فيه:

1.3.2 مفهوم النمو السكاني:

هو الارتفاع الحاصل في عدد السكان خلال فترة زمنية محددة، كما يعني النمو السكاني بأبسط معاينة للفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات، إذ يعرف هذا الفرق بمعدل الزيادة الطبيعية(قندور،

2019، صفحة ص 474). وعرف أيضا بالاختلاف في حجم السكان لمجتمع ما أو العالم ككل عبر فترات زمنية متباينة، وهذا الاختلاف قد يسير في اتجاه النمو بفعل مختلف العوامل، كزيادة المواليد والهجرة وغيرها، أو يسير في اتجاه عدم النمو نتيجة لانخفاض في عدد السكان بفعل عوامل أخرى مثل الوفيات والهجرة وغيرها(قمومية و بن عدة، 2018، صفحة ص 165).

2.3.2 العوامل المؤثرة في النمو السكاني:

حسب كل من(فلفول و بن جلول، 2019، الصفحات ص ص 118-119) هناك عدة عوامل نوجزها فيما يلي:

- ✓ **الخصوبة:** تعد من أهم العوامل المحددة لمعدل النمو السكاني وتتمثل هذه الأخيرة في ظاهرة الإنجاب ويعبر عنها بعدد المواليد الأحياء، ومن بين مقاييس الخصوبة معدل المواليد الخام، معدل الخصوبة العام.
- ✓ **الوفيات:**هي ظاهرة تأثر على المعدل النمو السكاني والتركيب العمري لهم، من بين مؤشرات احتساب الوفيات، معدل الوفيات الخام، معدل الوفيات حسب العمر، معدل الوفيات حسب السبب.
- ✓ **الهجرة:** تعتبر الهجرة من بين المحددات لمعدل النمو السكاني وهي تأثر على النمو السكاني، من حيث الخصائص الاقتصادية والديمغرافية والعادات والتقاليد، فنتيجة لعامل الهجرة يعاد تشكيل توزيع السكان في مكان ما، وتنوع الهجرة إلى هجرة مؤقتة ومستمرة وهذا حسب معيار الاستمرار، وأيضا يمكن تصنيف الهجرة إلى دولية وداخلية أي حسب اتجاه الهجرة، وكذلك هناك هجرة إجبارية والمتمثلة في تهجير الافراد من مواطنهم بفعل الحروب والصراعات. ومن بين مقايس الهجرة معدل الهجرة الوافد ومعدل الهجرة المغادر، معدل الهجرة الصافية.

3.التحليل الوصفي:

سنحاول في هذا الفرع الثاني عرض البيانات ومتغيرات الدراسة والتحليل الوصفي للمتغيرات.

1.3.البيانات والمتغيرات:

تتمثل متغيرات الدراسة في معدل البطالة، ومعدل النمو السكاني،ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي لعينة من بلدان النامية والمتكونة من 19 بلد، للفترة الممتدة من (1990-2021)، ويتم وصف المتغيرات المدرجة في التحليل ومصادر البيانات في الجدول رقم (1).

الجدول (1) تعريف المتغيرات ومصادر البيانات

المتغيرات	تعريف المتغيرات	المصدر
المتغير التابع		
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Gdppc)	**نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) سنويا ويتميز نصيب الفرد في بلدان النامية بعدم الاستقرار.**	**البنك الدولي**
المتغيرات المستقلة		
معدل البطالة (Ur)	**للتعبير عن هذا المتغير استعملنا نسبة قوى العاملة العاطلة عن العمل والتي لا تزال متاحة للعمل وتبحث عن عمل.**	**البنك الدولي**
معدل النمو السكاني (Apgr)	**معدل النمو السكاني السنوي للسنة t هو المعدل الأسي لنمو السكان في منتصف العام من t−1 إلى t، معبرًا عنه كنسبة مئوية.**	**البنك الدولي**

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي

2.3 التحليل الوصفي: نستعمل في التحليل الوصفي طريقة التحليل بالمكونات الأساسية (PCA)، وهذا بعد إعداد البيانات المتحصل عليها من المصادر سالفة الذكر. يتم تطبيق مراحل أسلوب التحليل بالمكونات الأساسية باستخدام برنامج كل من gretl وMinitab، للحصول على الانحرافات المعيارية والمتوسطات، ومصفوفة الارتباطات، نسب الجمود والقيم الذاتية، التمثيل البياني في دائرة الارتباطات.

✓ **الانحرافات المعيارية والمتوسطات**: وهي أول حصيلة مقدمة بطريقة (PCA) وتمثل الاحصائيات الوصفية وأهما الانحراف المعياري، الوسط الحسابي، القيم العظمى والدني المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02) نتائج تقدير الانحرافات المعيارية والمتوسطات

Variable	Observations	Mean	Std.Deviation	Minimum	Maximum
lgdppc	608	8.7937	0.75369	6.4965	10.054
Lur	608	1.9035	0.73539	00000	3.4607
Lapgr	608	0.4244	0.69110	-6.0787	2.0510

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج gretl

يبين الجدول رقم (02) أن المتغير Lapgr، هو المسؤول على تمركز المتغيرات المدروسة، لأنه تميز بأقل انحراف معياري المقّدر بـ (0.6911) وعلى العكس من ذلك المتغيرين المسؤولين على تشتت المتغيرات هماlgdppc،Lur، لأنهما تميزا بأكبر انحراف معياري المقّدر بـ (0.753) و (0.735) على التوالي.

✓ **مصفوفة الارتباطات باستعمال طريقة بيرسن:** لقد تم استخدام طريقة بيرسن لأن وحدات القياس بالنسبة للمتغيرات مختلفة. وكي تتضح لنا العلاقة بين معدل البطالة ومعدل النمو السكاني ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، قمنا بتحليل العلاقة بناء على المتغيرات الأكثر تأثيرا وهذا باستعمال مصفوفة الارتباطات، الموضحة في الجدول رقم (03) وبالنظر إلى العمود الأول من المصفوفة وهو متغير لوغاريتم نصيب الفرد، إلى جانب المتغيرات المؤثرة والمتأثرة به. إذ نلاحظ أن متغير لوغاريتم نمو نصيب الفرد يرتبط ارتباطا سالبا وقريب من المتوسط مع متغير لوغاريتم معدل البطالة بالمعامل ارتباط قدر بـ (0.3338) أي أن هذا المتغير سابق الذكر يؤثر بشكل سلبي وقريب من المتوسط على النمو الاقتصادي في بلدان المجموعة، غير أنه شهد ارتباط موجب وضعيف مع لوغاريتم معدل النمو السكاني بالمعامل ارتباط قدر بـ (0.1003).

الجدول رقم (03) مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات(Correlation matrix (Pearson

Variables	Lgdppc	Lur	Lapgr
Lgdppc	1	-0.3338	0.1003
Lur	-0.3338	1	-0.1853
Lapgr	0.1003	-0.1853	1

المصدر: من إعداد الباحث الاعتماد على مخرجات برنامج gretl

✓ **نسبة الجمود والقيم الذاتية:** يتضح لنا من الشكل رقم (01) والجدول رقم (04) المرافق له، أن المركبة الأساسية الأولى تمثل (47,70%) من قيمة الجمود الكلي، أما المركبة الأساسية الثانية فتمثل (30,6%)، أي أن التمثيل البياني للمخطط العاملي على المحورين يمثل نسبة (78,2%)، حيث تعتبر نسبة جيدة لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقاط المتمثلة في المتغيرات والافراد على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين والذي يوضح لنا العلاقة بين المتغيرات والافراد.

الجدول رقم (04) نتائج نسبة الجمودوالقيم الذاتية

	PC1	PC2	PC3
Eigenvalue	1,4300	0,9165	0,6535
Variability %	47,70	30,60	21,8
Cumulative %	47,70	78,2	100,00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Minitab18

الشكل رقم (01) تمثيل القيم الذاتية

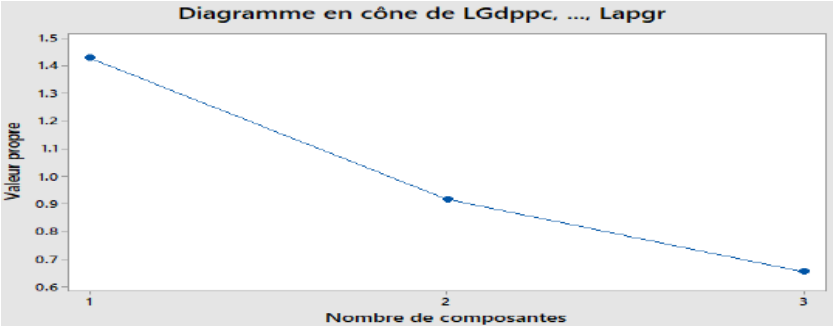

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Minitab18

✓ **التمثيل البياني في دائرة الارتباطات**:يتم تمثيل الارتباطات والمتغيرات بينها وبين المحاور من خلال احداثياتها، في المحورين(PC1,PC2) في دائرة المستوي المركب باستعمال بيانات الجدول رقم (05).

الجدول رقم (05) نتائج الارتباطات بين المتغيرات والعوامل

Variables	Lgdppc	Lur	Lapgr
PC1	0,614	-0,662	0,429
PC2	0,452	-0,151	-0,879

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Minitab18

الشكل رقم (02) التمثيل البياني للمتغيرات في دائرة الارتباطات

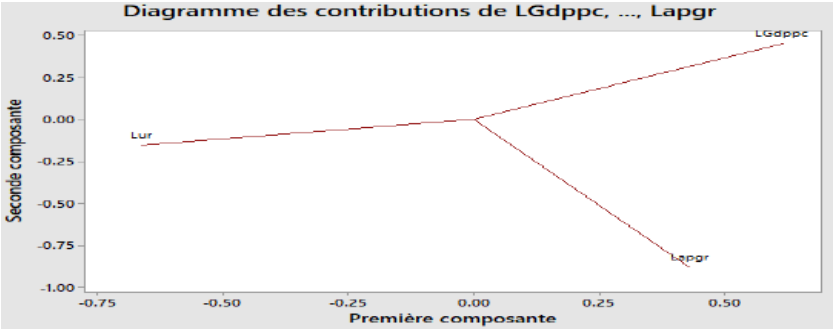

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Minitab18

يتبين من الجدول رقم (05) والشكل رقم (02)، أنّ كل من المتغيرين Lapgr،Lgdppc لهما ارتباط قوي واجابي مع المحور(PC1) ، مما يدل على مساهمة (PC1) بنسبة كبيرة في نسبة الكمون الكلي للمعطيات، أما المتغير Lur له ارتباط قوي وسالب مع المحور(PC1) ، أما المحور(PC2) فله ارتباط قوي وسالب مع المتغير Lapgr، وارتباط ضعيف وسالب مع المتغير Lur وارتباط قريب من المتوسط وموجب مع المتغير Lgdppc. ومما سبق نستخلص أن المتغيرين المستقلين غير هامين في تأثيرها على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا نظرا لبعدهما من المتغير التابع.

4. الدراسة القياسية:

سنحاول قياس أثر البطالة والنمو السكاني على النمو الاقتصادي لعينة من البلدان النامية للفترة من 1990–2021، وباستخدام النموذج القياسي المتمثل في نماذج بيانات بانل الطولية المناسبة لمثل هذا النوع من البيانات. لذلك سنتطرق إلى بعض المفاهيم لبيانات البانل، وصياغة النموذج المستخدم للدراسة مع التقدير وتحليل الساكن والديناميكي للنموذج.

1.4. مفاهيم أولية لبيانات بانل: نعرض في هذا الجزء أهم المفاهيم المتعلقة ببيانات بانل، وأهمية استخدامها والصيغ الأساسية لتحليل البيانات الطولية.

1.1.4. تعريف بيانات بانل: عُرفت على أنها مصطلح يستخدمه الاقتصاديون لشرح أشكال البيانات التي تتضّمن مشاهدات للأفراد على مدى فترات زمنية متعددة، وفي ميادين أخرى مثل الإحصائيات، يشار إليها على أنها بيانات طولية(Bruce E, 2020, p. 586).وتم تعريفها على أنها "بيانات طولية ذات البعد المزدوج الزمني وفردي، والتي تحتوي على نوعان، بانل الغير المتوازنة وهي بانل ذات ملاحظات مفقودة لبعض الأفراد وبانل المتوازنة أي نفس العدد من الملاحظات لجميع الأفراد" (Bourbonnais, 2015, p. 346)

2.1.4 أهمية استخدام معطيات بانل: يعطي التقدير وفق هذه البيانات مزايا مهمة ويقدم نتائج أكبر دقة، لأنه يدمج بين البيانات ذات البعد المقطعي في الوحدات المختلفة وكذلك البعد الزمني في السلسلة الزمنية، وبالتالي يمكن القول بأن بيانات بانل تتمتع ببعد مضاعف وهو البعد الفردي والزمني وتكتسي أهمية بالغة نوجزها في النقاط التالية (بن الحبيب، 2018، الصفحات 564–566):

– التحكم في التباين الفردي الذي قد يظهر في السلاسل الزمنية أو البيانات المقطعية.

– تحتوي بيانات بانل مضمون من المعلومات أكثر من البيانات المقطعية أو السلاسل الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى.

– تتجلى أهمية استعمال بيانات بانل في أنها تأخذ في الاعتبار ما يوصف بعدم التجانس غير الملحوظ الخاص بمفردات العينة سواء مقطعية أو زمنية.

– تدعم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة، الناتجة عن المفردات الغير المشاهدة.

– تعتبر مناسبة لدراسة الحالات الاقتصادية، مثل البطالة، الفقر، النمو ومن جهة أخرى يمكن لبانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى.

– تمنح نماذج البانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل.

– إن استخدام بيانات البانل توفر لنا التخفيف من مشكلة التعدد الخطي، الذي قد يظهر بين المتغيرات المستقلة ومشكلة انعدام ثبات تباين الخطأ الشائعة.

3.1.4. الصيغ الأساسية لتحليل البيانات الطولية: في المنهج الحديث لنماذج بانل تم اقتراح بعض الصيغة الاساسية ومن بينها: نموذج التأثيرات الثابتة (Effects Model (FEM) Fixed)،نموذج الانحدار التجميعي ((Regression Model(PRM Pooled) ونموذج التأثيرات العشوائية (RandomEffects Model (REM)). لتكن لدينا N من الملاحظات المقطعية مقاسة في Tمن الفترات الزمنية فإن نموذج بانيل يكتب كما يلي(Badi H, 2005, pp. 11-19):

$$Y_{it} = \lambda_{0(i)} + \sum_{j=1}^{K} \lambda_J X_{J(it)} + \varepsilon_{it} \ , \ i = 1,2,\ldots\ldots, N \ , \ t = 1,2,\ldots\ldots, T$$

علما أن Y_{it} تمثل قيم المتغير التابع في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t، $\lambda_{0(i)}$ تمثل قيمة نقطة التقاطع في المشاهدة i و λ_i تمثل قيمة ميل خط الانحدار، $X_{j(it)}$ تمثل قيم المتغير المستقل j في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t،و ε_{it} تمثل قيم الخطأ العشوائي للمشاهدة i عند الفترة الزمنية t.

2.4. النموذج المستخدم: بالاعتماد على الدراسات السابقة تم استعمال النموذج التالي لدراسة أثر معدل نمو البطالة ومعدل نمو السكان على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفق العلاقة التالية:

$$LGdppc = f(LUr, LApgr) \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

ويمكن كتابة العلاقة رقم (1) السابقة على النحو التالي: $LGdppc_{it} = \lambda_{0i} + \lambda_1 LUr_{1it} + \lambda_2 LApgr_{2it} + \varepsilon_{it}$

بحيث $i = 1,\ldots,19$ وتمثل عدد الافراد، والفترة الزمنية ممثلة بـ $t = 1990,\ldots,2021$، و λ_{0i} تمثل قيمة نقطة التقاطع في المشاهدة i، و (λ_1, λ_2) تمثل معلمات المتغيرات المستقلة المراد تقيرها، و ε_{it} تمثل حد الخطأ العشوائي للبلد i في الفترة t.

3.4 التقدير الساكن والديناميكي وتحليل النتائج:

1.3.4. التقدير الساكن والتحليل النتائج:

1.1.3.4. تقدير النماذج: يتم تقدير نموذج الأثر العشوائي REM بطريقة المربعات الصغرى المعممة، ويتم تقدير كل من نموذج التجانس الكليpooled، ونموذج الأثر الثابت FEM بطريقة المربعات الصغرى العادية، المبين فيما يلي:

الجدول رقم (06) نتائج تقدير نماذج التجانس الكلي، والأثر الثابت والعشوائي

نماذج التقدير		تقدير نماذج كل من الأثر الثابت والعشوائي والتجانس الكلي		
المتغيرات المستقلة		FEM	REM	pooled
C	المعلمة	9,211395	9,219796	9,4012048
	القيمة الاحتمالية	0,0000	0,0000	0,0000
LUr	المعلمة	-0,170615	-0,175416	-0,334510
	القيمة الاحتمالية	0,0000	0,0000	0,0000
LApgr	المعلمة	-0,219030	-0,217292	0,043264
	القيمة الاحتمالية	0,0000	0,0000	0,3091
قيمة F–statistic		323,5783	77,37542	38,50354
احتمالية Fisher		0,00000	0,00000	0,000003
معامل التحديد R^2		0,916839	0,221641	0,112912
إحصائية DW		0,083604	0,087416	0,005316
مجموع مربعات البواقي		28,67431	368,23026	305,8706
طريقة التقدير		OLS	GLS	OLS

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews12

2.1.3.4 اختبارات الأثر: يتم من خلال هذه الاختبارات تحديد ما إذا كان هناك أثر فردي أو أثر عشوائي لبيانات عينة الدراسة، ومن بين هذه الاختبارات اختبار LM Lagrange، اختبار فيشر، واختبار Honda(1985).

– **اختبار فيشر**:يتم في هذا الاختبار استعمال فرضية العدم ضد الفرضية البديلة المبينة في الأسفل مع استخدام إحصائية الاختبار التالي(William H, 2002, p. 289):

$$F_{(n-1,nT-n-K)} = \frac{(R^2_{LSDV} - R^2_{poold})/(n-1)}{(1-R^2_{poold})/(nT-n-K)}$$

$H_0 : \lambda_{01} = \lambda_{02} = \cdots = \lambda_{0N} = 0$ قبول نموذج المجمع لبيانات بانل(pooled)

$H_1 : \lambda_{0i} \neq 0$ قبول نموذج الأثر الثابت(FEM)

علما أن T تمثل الفترة الزمنية للعينة الدراسة أي $T=32$، و n تمثل عدد البلدان أي $n=19$، و K عدد المتغيرات المستقلة للنموذج. R^2_{poold} يمثل معامل التحديد للنموذج الكلي. R^2_{LSDV} معامل التحديد لنموذج الأثر الثابت. وانطلاقا مما سبق يمكن حساب قيمة فيشر، $F_{(18,587)} = \frac{(0,916839 - 0,11292)/(18)}{(1-0,11292)/(587)} = 29,55$

ومقارنتها بالمجدولة، والمساوية لـ $(F_{t(18,587)} = 1,62)$ مما يعني أن F_c أكبر من F_t أي قبول الفرضية البديلة عند مستوى معنوية 5%. أي يوجد أثر ثابت ضمن عينة الدراسة.

– اختبار مضاعف لاغرانج (LM) واختبار Honda (1985):من خلال الجدول رقم (07) تظهر لنا نتائج اختبار كل من مضاعف لاغرانج وهوندا، وهذا تحت فرضية العدم H_0 القائلة بوجود أثر فردي، ضد الفرضية البديلة H_1 والتي مفادها وجود أثر عشوائي.

الجدول رقم (07)نتائج اختبار Lagrange multiplier وHonda

نوع الاختبار / قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة
Honda	0,0000	1,96	61,0306
Lagrange multiplier	0,0000	3,841	7076,826

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews12

من الجدول السابق يتضح لنا أن إحصائية HO المحسوبة تفوق قيمة التوزيع الطبيعي المعياري($N(0,1) = 1,96$)، عند مستوى معنوية 5%، أي قبول H_1 مما يعني وجود أثر عشوائي. كذلك بالنسبة لإحصائية الاختبارLM أكبر من إحصائية مربع كاي عند درجة حرية واحدة $\chi_1^2 = 3,841$ ومستوى معنوية 5%مما يعني قبول الفرضية البديلة H_1 ، أي أنه يوجد أثر عشوائي.

3.1.3.4اختبار المفاضلة بين نموذج الأثر العشوائي والثابت: أظهرت النتائج السابقة وجود أثر فردي، وعشوائي ومن أجل المفاضلة بينهما يتم الاعتماد على الاختبار التالي:

– اختبار Hausman (1978):ينص هذا الاختبار على أن الفرضية الصفرية الموافقة للنموذج التأثيرات العشوائية، ضد الفرضية البديلة والتي تبين أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، ونتائج هذا الاختبار موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (08) نتائجاختبارHausman

نوع الاختبار / قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	القيمة المحسوبة لمربع كاي	القيمة الجدولية
Hausman	0,1905	3,31576	5,991

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews12

نستنتج من الجدول رقم (08) أن إحصائية Hausmanالمحسوبة $\chi_2^2 = 3,31576$ أقل من الجدولية $\chi_2^2 = 5,991$ وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية، والتي مفادها أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم، مما يتم تقييم هذا النموذج كما يلي:

4.1.3.4التحليل الاحصائي والاقتصادي للنموذج التأثيرات العشوائية: بناء على نتائج الموضحة في الجدول رقم (06) يمكن كتابة النموذج كما يلي:

$$LGdppc_{it} = 9{,}219796 - 0{,}175416LUr_{1it} - 0{,}217292LApgr_{2it}$$

– التحليل الاقتصادي: تبين التقديرات التجريبية لنموذج الأثر العشوائي إلى وجود تأثير سالب، لكل من معدل البطالة والنمو السكاني على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن حجم التأثير يختلف باختلاف نوع المتغير وعلى هذا فإن زيادة كل من استعمال لوغاريتمات معدل البطالة والنمو السكاني بـ 1%من شأنهما أن يؤديا، إلى النقصان في لوغاريتم نصيب الفرد بـ 0,1754 و0,2172%على الترتيب، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وأن مصدر الاختلاف بين بلدان العينة في أثر البطالة والنمو السكاني على نصيب الفرد هو العنصر العشوائي وليس الثابت، باعتبار أن كل بلد له عنصر عشوائي خاص به يمكن تفسيره على أساس طبيعة وخصوصية كل بلد، ويتبين من الجدول رقم (09) قيم الآثار العشوائية للبلدان محل الدراسة المحصورة ما بين (1,120) و(-1,717).

الجدول رقم (09) نتائج الآثار العشوائية لبدان عينة الدراسة

البلدان	الجزائر	الارجنتين	البحرين	البرازيل	الشيلي
أثر عشوائي	-0.4379	0.55558	1.06704	0.10612	0.37157
البلدان	كوستاريكا	جمهورية الدومينيك	مصر	الاردن	ماليزيا
أثرعشوائي	0.31220	-0.33006	-0.6893	-0.2255	0.0358
البلدان	موريتيش	المكسيك	المغرب	عمان	بناما
أثرعشوائي	-0.3138	0.167536	-1.0417	1.04418	0.37910
البلدان	الفيتنام	تونس	تركيا	المملكة العربية السعودية	
أثرعشوائي	-1.7178	-0.63214	0.22893	1.12048	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews12

– التحليل الاحصائي: تبين نتائج اختبارات (Student) للمعنوية الإحصائية لمقدرات معالم النموذج الموضح في الجدول رقم (06)، معنوية معلمة كل من لوغاريتم معدل نمو البطالة، ولوغاريتم معدل النمو السكاني، والحد الثابت عند مستوى معنوية 5%. وبالنسبة للمعنوية النموذج ككل يعتبر معنوي، حيث Prob(F-statistic)=0. معامل التحديد يعتبر ذو قدرة تفسيرية ضعيفة، إذ بلغت قيمته 0.2216

وهو ما يعني أن لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الدخل في بلدان العينة مفسر بـ (22,16%) عن طريق المتغيرات المستقلة المقترحة و (77,84%) تدخل ضمن متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج.

– التحليل القياسي: نلاحظ أن القيمة الاحصائية لاختبار دربن واستن ($DW = 0,0874$)، تقع في المجال]0 1,96[وهو ما يدل على وجود ارتباط ذاتي موجب للأخطاء مما يجعل مقدرات المعالم غير متسقة، ونتيجة لذلك النموذج غير مقبول قياسيا، وكذلك قيمة دربن واستن أقل من معامل التحديد وهذا مؤشر على وجود انحدار زائف في النموذج، راجع أساسا لعدم استقراريه السلاسل، ومن أجل ذلك لابد من اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، أي الانتقال من التحليل الساكن إلى الديناميكي.

2.3.4 التقدير والتحليل الديناميكي للنتائج:

1.2.3.4. دراسة استقراريه السلاسل: يبين الجدول رقم (10) نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات النموذج عند المستويات I(0) و I(1) وهذا باستخدام كل من الاختبارات التالية: Levin, Lin & Chu t* و Breitung t-stat و Im, Pesaran and Shin W-stat و ADF - Fisher Chi-square و PP - Fisher Chisquare.

الجدول رقم (10) نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات النموذج

نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات النموذج عند المستوى I(0)					
إحصائية الاختبار / المتغيرات	Levin, Lin & Chu t*	Breitung t-stat	Im, Pesaran & Shin W-stat	ADF-Fisher Chi-square	PP-Fisher Chisquare
LGdppc	2,10133 (0,9822)	2,83513 (0,9977)	1,737341 (0,9588)	28,5517 (0,8667)	28,1598 (0,8782)
LUr		-0,25163 (0,4007)	-0,2704 (0,3934)	40,8150 (0,3487)	41,3970 (0,3247)
LApgr	-15,5211 (0,0000)	-7,35394 (0,0000)	-16,5330 (0,0000)	315,663 (0,0000)	23,3364 (0,9704)
نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات النموذج عند الفرق الاول I(1)					
D(LGdppc)	-1,78136 (0,0374)	-1,7429 (0,0407)	-6,23295 (0,0000)	109, 608 (0,0000)	289,145 (0,0000)
D(LUr)	-9,40107 (0,0000)	-3,20364 (0,0007)	-9,46110 (0,0000)	232,910 (0,0000)	343,247 (0,0000)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews12، (): تمثل القيمة الاحتمالية عند 5 %

يتضح لنا من الجدول السابق عند مستوى معنوية 5%، أن المتغيرةLApgr جاءت متكاملة من الدرجة صفر أي I(0)، أما المتغيرتين LGdppc،LUr، فهي متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

ونتيجة لما سبق يمكننا تقدير النموذج باستعمال نموذج الانحدار الذاتي بتأخيرات موزعة لبانلPARDLوالتي تعتمد على الطرق الموالية: نموذج التأثيرات الثابتة الديناميكي (DFE) ونموذج متوسط المجموعات المدمجة (PMG) ونموذج متوسط المجموعات (MG)(Edward F & Mark W, 2007, pp. 197- 207).

2.2.3.4 تقدير النموذج PARDL: يتم تقديرنموذج الانحدار الذاتي بتأخيرات موزعة لبانل بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS وباستخدام برنامج STATA كما هو مبين في الجدول رقم (11)

الجدول رقم (11): نتائج تقدير النماذج

التقديرات	المتغيرات	نتائج التقدير		
		نموذج التأثيرات الثابتة الديناميكي DFE	نموذج متوسط المجموعات المدمجة PMG	نموذج متوسط المجموعات MG
تقديرات الاجل الطويل	LUr	-0,273626 (0,142)	-0,272308 (0,000)	0,772026 (0,465)
	LApgr	-0,221863 (0,027)	0,437213 (0,000)	-1,8568 (0,230)
معامل تصحيح الخطأ	EC	- 0,02767 (0,000)	-0,055560 (0,004)	-0,1444687 (0,000)
تقديرات الاجل القصير	$LUr\ D_1$	- 0,113806 (0,000)	-0,108224 (0,000)	-0,097715 (0,000)
	$LApgr\ D_1$	0,02064 (0,001)	-0,091577 (0,018)	0,104525 (0,011)
	CON	0,28165 (0,000)	0,552114 (0,003)	1.42160 (0,000)

المصدر:من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Stata 16،(): تمثل القيمة الاحتمالية عند 5%

يتبين من الجدول رقم (11) تقديرات نموذج التأثيرات الثابتة الديناميكي ونموذج متوسط المجموعات المدمجة ونموذج متوسط المجموعات وهذا في الاجلين الطويل والقصير بالإضافة الى حد تصحيح الخطأ:

– تحليل في الأجل الطويل:أظهرت عملية التقدير بطريقةPMGمعنوية كل من متغير لوغاريتم معدل البطالة ولوغاريتم معدل النمو السكاني عند 5%، مما يدل على أن لهماأثر معنوي في الاجل الطويل، في حين أظهرت نتائج التقدير بطريقة DFE معنوية معلمةلوغاريتم معدل النمو السكاني، وعدم معنوية معلمة لوغاريتم معدل البطالة عند 5%. وأيضا بينت النتائج وفق طريقة MG عدم معنوية المتغيرات.

– **التحليل في الاجل القصير**:اتضح لنا من عملية التقدير بطريقة كل منMG وDFEو PMGأن كل من معلماتالمتغيرات المستقلةوالحد الثابت معنوية عند 5%، مما يدل على أن لهذه المتغيرات تأثير معنوي في الاجل القصير.

– **حد تصحيح الخطأ**:معنوي وسالب لكل منMGوDFEوPMGوهذا ما يؤكد معنوية العلاقة الطويلة الأجل بين نصيب الفرد وبقية المتغيرات المفسرة له.

– **المفاضلة بين النماذج**: للمفاضلة بين النماذج المقدرة والموضحة في الجدول رقم (11)تم استخدام اختبارhausmanالمبين في الجدول رقم (12)، ووفقا للفرضية البديلة القائلة أن نموذج متوسط المجموعات المدمجة هو المفضل، ضد الفرضية الصفرية والتي مفادها أن نموذج التأثيرات الثابتة الديناميكيهو المفضل. وتمت المفاضلة بين PMGوDFEلأنمعظم المعلمات معنوية.

الجدول رقم (12): نتائج اختبار Hausman للمفاضلة بين PMGو DFE

نوع الاختبار	القيمة الاحتمالية p-value	قيمة الاختبار
اختبارHausman	0,032	6.88

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Stata 16

يتبين لنا من الاختبار الموضح في الجدول السالف أن القيمة الاحتماليةأقل من 5% أي أن مقدرPMG، هو المقدر الفعال تحت الفرضية البديلة.

5.خاتمة

تناولت هذه الدراسة قياس أثر البطالة والنمو السكاني على النمو الاقتصادي في عينة من بلدان النامية للفترة (1990-2021). باستعمال نماذج بيانات بانل الطويلة وتبين لنا من خلال التحليل الساكن لبيانات بانل أن نموذج التأثيرات العشوائي هو الملائم، وأن البطالة والنمو السكاني أثر سلبي على النمو الاقتصادي في عينة من البلدان النامية وهو ما يؤكد لنا صحة الفرضية الأولى، والتي تتجلى بوضوح في أن زيادة كل من استعمال لوغاريتم معدل البطالة، ولوغاريتم معدل النمو السكاني بالنسبة 100%من شأنها أن تؤدي إلى النقصان في لوغاريتم نمو الفرد من الناتج بـ 17,54 و21,72% على الترتيب.

وأن مصدر الاختلاف بين بلدان العينة في أثر البطالة والنمو السكاني على النمو الاقتصادي هو العنصر العشوائي وليس الثابت. وأيضا النمو الاقتصادي في بلدان العينة مفسر بـ (22,16%) عن طريق المتغيرات المستقلة المقترحة و (77,84%) تدخل ضمن متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج.

وخلصت الدراسة فيما يخص التحليل الديناميكي إلى أن طريقة مقدرات (PMG) هي الانسب في دراسة النموذج، من أجل التعرف على المتغيرات التي تؤثر على النمو الاقتصادي، في الاجلين الطويل والقصير وكذلك حد تصحيح الخطأ. ففي الاجل الطويل نجد أن زيادة في كل من لوغاريتم معدل البطالة، ولوغاريتم معدل النمو السكاني بـ 100%من شأنها أن تؤدي إلى نقصان في لوغاريتم نمو الفرد من الناتج المحلي بـ 27,23 و43,72% على الترتيب. وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية. وأيضا في الاجل القصير نجد أن زيادة في كل من لوغاريتم معدل البطالة ولوغاريتم معدل النمو السكاني بـ 100%من شأنها أن تؤدي إلى النقصان في لوغاريتم نمو نصيب الفرد بـ 10,28 و09,15% على الترتيب. كما أن الحد الثابت معنوي. أما حد تصحيح الخطأ معنوي وسالب وهو ما يؤكد معنوية العلاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي وبقية المتغيرات المفسرة له، إذ بلغت قيمته 5,55% وهي قيمة ضعيفة إذ تمثل هذه النسبة العودة إلى الوضع التوازني من المدي القصير إلى المدي الطويل خلال سنة.

قائمة المراجع:

1. بن قدور أشواق، و بوعزارة أحلام. (2018). من النمو الاقتصادي إلى مفهوم جودة الحياة: نحو بناء مؤشر السعادة. *مجلة إضافات اقتصادية*، 8-24.
2. س قمومية، و ا بن عدة. (2018). دراسة قياسية لأثر النمو السكاني على فجوة الأمن الغذائي في الجزائر. *دراسات في التنمية والمجتمع*، 161-176.
3. ط بن الحبيب. (2018). أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية خلال الفترة 2005-2015. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية*، 559-580.
4. ع فلفول، و خ بن جلول. (2019). النمو الديمغرافي في الجزائر وأثره على معدلات الفقر خلال الفترة 1985-2016 دراسة قياسية باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*، 116-130.
5. ف بورديم، و س بوصالح. (2021). دراسة العلاقة الاقتصادية بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1980-2018). *المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي*، 83-101.
6. ف قندور. (2019). إشكالية النمو السكاني وأثرها على التنمية الاقتصادية. *مجلة الإبداع*، 469-483.
7. فاطمة الزهراء زرواط، و محمد مناد. (2015). تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو القتصادي للفترة 1999-2014. *مجلة المالية والأسواق*، 1-32.

8. ك رافع، و ع قطاف. (2022). تحليل العلاقة الاقتصادية بين البطالة والمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة(1990-2019). *مجلة الإمتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة*، 67-86.

9. مسعودي زكرياء، و عزي خليفة. (14 03, 2020). أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج ARDL -دراسة قياسية للفترة (1980-2017). *مجلة إضافات اقتصادية*، 118-138.

10. ن بعلول. (2022). اختبار علاقة التكامل المشترك بين معدل البطالة ومعدل الفقر-دراسة حالة الجزائر-. *مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي*، 1194-1215.

11. Imran, M., Khurrum S. , M., Aneel , S., & Makarevic, N. (2015). Unemployment and Economic Growth of Developing Asian Countries: A Panel Data Analysis. *European Journal of Economic Studies*, 147-160.
12. Badi H, B. (2005). *Econometric Analysis of Panel Data*. England: John Wiley & Sons Ltd.
13. Bruce E, H. (2020). *Econometrics*. USA: University of Wisconsin, USA, Department of Economics.
14. David , C.-Q., & Vicente , R. (2012). Unemployment and long-run economic growth: The role of income inequality and urbanisation. *Investigaciones Regionales*, 153-173.
15. Edward F, B., & Mark W, F. (2007). Estimation of nonstationary heterogeneous panels. *The Stata Journal*, pp. 197-208.
16. Shatha , A.-K., Thikraiat , S., & Abu Shihab, R. (2014). The Relationship between Unemployment and Economic Growth Rate in Arab Country . *International Knowledge Sharing Platform, IISTE*, 62-66.
17. Stungwa, S., & Olebogeng David, D. (2021). Infrastructure development and population growth on economic growth in South Africa. *munich personal repec archive paper*, 1-13.
18. Wesley, E., & Peterson, F. (2017). The Role of Population in Economic Growth. *SAGE Open*, 1-15.
19. William H, G. (2002). *ECONOMETRIC ANALYSIS*. United States of America: Pearson Education, Inc., Upper Saddle River,New Jersey, 07458.

Bourbonnais, R. (2015). *Économétrie Cours et exercices corrigés.* 5 rue Laromiguière, 75005 Paris: Dunod.

العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر

– دراسة قياسية للفترة من (1990–2019) –

The relationship between public spending and economic growth in Algeria - an econometric study for the period 1990-2019

هيبور فوزية[*]، مخبر النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي MIFMA، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)،
Fouzia.hibour@univ-tlemcen.dz
طالب دليلة، مخبر النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي MIFMA، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)،
Dalila.taleb@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام:2022/11/30 تاريخ القبول: 2023/03/14 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي للبحث في العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2019)، باستخدام التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، حيث تم استخدام المتغيرات المتمثلة في نفقات التسيير ونفقات التجهيز كأدوات للسياسة المالية، والناتج المحلي الإجمالي كمعبر عن النمو الاقتصادي.

ومن نتائج الدراسة تبيين وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، مما سمح بتطبيق نموذج أشعة تصحيح الخطأ.

كلمات مفتاحية: إنفاق عام، نمو الاقتصادي، تكامل مشترك.

تصنيفات JEL : **E62**،**F43**

Abstract:

This study mainly aims to investigate the relationship between public spending and economic growth in Algeria during the period (1990-2019), using joint integration and error correction, where the variables represented

[*] المؤلف المرسل.

in management and processing expenses were used as tools of fiscal policy, and GDP as an expression of economic growth.

The results of the study showed a long-term equilibrium relationship, which allowed the application of the error correction radiology model.
Keywords: public expenditure, economic growth, cointegration.
Jel Classification Codes: E62.F43.

1مقدمة :

يحتل موضوع الإنفاق العام أهمية بالغة في الدراسات الاقتصادية، كونه يمثل أحد أدوات السياسة المالية، والتي تركز عليها الحكومة، بحيث تعد السياسة الإنفاقية من أهم العناصر الأساسية المؤثرة على المتغيرات الاقتصادية، وذلك من خلال تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية عن طريق توجيه النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات، بغية تحقيق مجموعة من الأهداف حيث يعد النمو الاقتصادي أحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، حيث تسعى معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، بانتهاج سياسات لنهوض بالاقتصاد الوطني لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، والجزائر كغيرها من الدول التي عرفت تقلبات نتيجة الاعتماد على النفط كمورد أساسي ومع حدوث أزمة النفط سنة 1986 قامت الحكومة بالعديد بإصلاحات عميقة من أجل تصحيح الاختلالات الهيكلية، حيث اتبعت سياسة مالية توسعية وتركزت على زيادة نفقات العامة وبذلك عرف تزايد ملحوظ خاصة مع مطلع الألفية الجديدة وذلك في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة منذ 2001إلى 2014، وانتهجت العديد من البرامج التنموية حيث خصصت لها مبالغ مالية ضخمة، بسبب تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الإشكالية : استنادا إلى ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2019؟

–فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

– توجد علاقة توازنية طويلة الأجل وباتجاه واحد من النمو الاقتصادي نحو الإنفاق الحكومي.

– أهمية الدراسة:

تتجسد أهمية الدراسة كونها تعالج أهم المواضيع المتمثلة في الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر، حيث يمثل الانفاق العام أهم أداة في السياسة المالية، حيث تبنت الجزائر سياسة توسعية مع بداية الألفية تمثلت في مجموعة من البرامج التنموية. محاولة في ذلك الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

– هدف الدراسة:

نحاول في هذه الدراسة تحديد طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، في الجزائر خلال الفترة من 1990-2019، واعتمدنا في قياس ذلك على اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

– منهج الدراسة:

استخدمنا المنهج الوصفي وذلك لعرض الخلفية النظرية للدراسة، والمنهج دراسة حالة في القياس.

– الدراسات السابقة: حظي هذا الموضوع باهتمام العديد من الباحثين الاقتصادين ومن بينها الدراسات التالية:

-دراسة (cristian & loura, 2021) بعنوان government spendinge and economic growth acointegration analysis on romania حيث هدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة الارتباط بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في رومانيا، وذلك من أجل اختبار نظرية فاجنر وكينز وذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك واختبار السببية غرانجر وأظهرت نتائج على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ووجود علاقة سببية مزدوجة على المدى القصير .

- دراسة(Helmi & Rashid , 2013) بعنوان re-examining government revenues government spending and economic growth in gcc countries تهدف الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الإيرادات والنفقات على الناتج المحلي الإجمالي، وتستند العينة إلى مجموعة من 6 دول من مجلس التعاون الخليجي للفترة الممتدة من 1990 إلى 2010، وتوصلت الدراسة نتيجة أن الإنفاق يتسبب في الإيرادات الحكومية لقطر والإمارات فقط في حين أن الإيرادات الحكومية تتسبب في النفقات الحكومية للملكة العربية السعودية فقط، كما وجد أيضا علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من الإنفاق

الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في البحرين فقط، فيما يتعلق بالكويت وقطر والمملكة العربية السعودية يتسبب الناتج المحلي الإجمالي غرانجر في الإيرادات الحكومية، بينما يتسبب الناتج المحلي الإجمالي غرانجر في النفقات الحكومية لسلطنة عمان وقطر.

- دراسة (Gabor & Adam, 2020) بعنوان The long -term impacy of public expenditures on GDP -growth تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الترابط بين مختلف أنواع الإنفاق العام ونمو الناتج المحلي الإجمالي في مختلف بلدان الاتحاد الأوروبي، الذي يتضمن بيانات عن 25 اقتصادا من اقتصادات الاتحاد الأوروبي في الفترة 1996-2017. وأثبت أن الإنفاق العام له دلالة إحصائية قوية الأثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

اتفقت الدراسة الحالية مع دراسات السابقة على هدف المشترك المتمثل بصفة عامة في تحليل العلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي، في حين تختلف كما تتفق حسب نتائج كل دراسة من الدراسات السابقة وذلك لاختلاف عينة وفترة الدراسة،

2 الإطار النظري للإنفاق العام :

2-1تعرف النفقات العامة :

-على أنها الإنفاق العام (الحكومي) وهو ما تستخدمه الدولة من نقود لما تحتاجه من سلع وخدمات، وذلك من أجل تسيير المرافق العامة، وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات وتقديم منح ومساعدات وإعانات مختلفة. (حميد ، 2020، صفحة 63).

-تعرف على أنها مبلغ نقدي يقوم بدفعه لشخص عام من أجل إشباع حاجات عامة (بوخاتم و قندوسي ، 2021، صفحة 86).

2-2-تقسيمات النفقات العامة :

أصبح تبويب النفقات العامة يختلف من دولة لأخرى فحسب النظام الجزائري فإن القانون رقم 84-17 المؤرخ في 1984/07/07 يقسم النفقات العمومية في الجزائر إلى نوعين (جلول و عبد القادر ، 2016، الصفحات 44-45):

–نفقات التسيير:

يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية، فهي نفقات تدفع من أجل تحقيق المصالح العمومية كجزء من النفقات الفعلية، حيث هذه النفقات لا تساهم في زيادة القيمة المضافة للاقتصاد وإنما تكون أيضا موجهة لإمداد هياكل الدولة لما تحتاجه من أموال (سليم ، 2021، الصفحات 101-102).

–نفقات التجهيز:

يقصد بأنها النفقات ذات الطابع النهائي المخصصة لتنفيذ المخطط السنوي للتنمية، حيث تعتبر استثمارات عمومية ذات طابع اقتصادي واجتماعي (يوسف، 2019، صفحة 16).

3–ماهية النمو الاقتصادي :

3–1 مفهوم النمو الاقتصادي :

–يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، الدخل القومي الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن (أمينة و مسعود ، 2021، صفحة 304).

– وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط الزيادة الدخل الكلي أو الناتج الكلي، وإنما يتعدى ذلك إلى تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي (2021). (رضا و فريد ، 2021، صفحة 58).

–يعرف على أنه طاقة الاقتصاد الوطني، وقدرته في المدى الطويل على إمداد السكان من السلع المتنوعة، وتعتمد على التكنولوجيا، المتجددة على التعديلات الهيكلية والسلوكية التي تتطلب عملية النمو (أشواق و أحلام، 2018، صفحة 9).

3–2–أنواع النمو الاقتصادي :

–النمو التلقائي: وهو يتمتع بشكل عفوي من القوى الذاتية التي يمتلكها الاقتصاد القومي، وذلك نتيجة لتمتعه بوجود مؤسسات اقتصادية قوية.

–النمو العابر: لا يملك الاستمرارية ويكون نتيجة لظهور عامل أو عوامل معينة يزول النمو بزوالها.

-النمو المخطط: ويكون ناتجا عن عملية التخطيط شامل لموارد ومتطلبات المجتمع ونجاح هذا النمط يعتمد على إمكانيات وقدرة المخططين. (عبد الوهاب نجا ، عجمية ، و القفاش ، 2013، صفحة 88) .

4-العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي (قانون فاجنر والنظرية الكينزية):

4-1-قانون فاجنر:

يقتضي قانون فاجنر أن السببية تتجه من الناتج الداخلي الخام إلى الإنفاق الحكومي فالزيادة في معدلات النمو الاقتصادي تؤدي حتما إلى اتساع نشاط الدولة، ومن ثم زيادة الإنفاق الحكومي أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة طلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى رفع الإنفاق الحكومي، مما يؤدي إلى زيادة الموارد المتاحة للقطاع الحكومي لتمويل هذه الزيادة في الإنفاق عن طريق الموارد الإضافية الناتجة عن النمو الاقتصادي. (محجوب و إلياس ، 2017، صفحة 18)

وعليه فإن الحاجة إلى زيادة النفقات العامة يعود إلى ثلاث أسباب حددها فاجنر وهي:

- زيادة معدلات التضخم تؤدي إلى زيادة طلب على السلع والخدمات العامة، وهذا يؤدي إلى التوسع في الإنفاق الحكومي وذلك من أجل ضمان كفاءة الأداء الاقتصادي.

- يزداد الإنفاق الحكومي بسبب نتائج التنمية الاقتصادية، والتي تؤدي إلى التوسع في الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية، وكذلك التدخل الحكومي وذلك لإدارة التمويل الاحتكارات الطبيعية.

يقوم قانون فاجنر على دعم الفرضية التي تنص على وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي حيث يدعم نظرية الاقتصاد وجانب الطلب، و يدعو أنصار هذه النظرية إلى التدخل الحكومي الفعال في الاقتصاد من خلال الإنفاق الحكومي وذلك من أجل توفير المال من أجل تحفيز الطلب على السلع والخدمات، وضمان تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الاتجاه يتناقض مع نظرية جانب العرض في المالية العامة، ويعبر قانون فاجنر على علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي (عمر محمود ، 2015، صفحة 156) .

4–2–النظرية الكينزية:

لقد شكلت مساهمات كينز كتابة النظرية العامة للعمل والفائدة والنقود سنة 1936، حيث اعتقد كينز أن المشكلة لا تكمن في جانب العرض الكلي، بل في جانب الطلب الكلي ولهذا فإن وجهة النظر الكينزية قد أعطت أهمية فائقة للإنفاق الحكومي ويتمثل الهدف الرئيسي من ذلك هو زيادة الطلب الفعال (يحي ، 2017، صفحة 95).

حيث يعتبر كينز الإنفاق العام كمتغير خارجي يمكن استخدامه كأداة لتعزيز النمو الاقتصادي، ويرى كذلك أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الاستهلاك والتوظيف والربحية والاستثمار، وذلك من خلال تأثير المضاعفات على الإجمالي الطلب، ووفقا لكينز فإن الاقتصاد عرضة للتقلبات ومن الممكن تحقق التوازن في وضع دون وضع التوازن الكامل، وكان الحل لهذه المعضلة بسيط على ما يبدو:

استبدال الاستثمار الخاص المفقود بالاستثمار العام، وذلك لتمويل هذا الاستثمار عن طريق تحقيق العجز في الموازنة، الاقتصاد ككل وقد أشار إلى أن العجز المعتمد من قبل الحكومة وسيتم معالجته ذلك من خلال تقليص الحكومة لإنفاقها وزيادة إيراداتها في أوقات التعافي الاقتصادي (محمد ، 2017، الصفحات 101-102).

ويظهر الإنفاق لدى كينز كالتالي:

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

حيث: y =دخل كلي، C استهلاك خاص،I الاستثمار الخاص، G الإنفاق الحكومي، X-M صافي صادرات، وهكذا تبعا لنظرية كينز في طلب الفعال فإن سببية العلاقة تأخذ المسار الذي يعتمد من الإنفاق الحكومي، إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك على ضد من قانون فاجنر (ماجد ، 2016، صفحة 98).

5–علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي في الجزائر : من سنة 1990–2019 :

5–1–الفترة من 1990–2000 :

ففي أعقاب أزمة 1988 اتجهت الجزائر نحو الانفتاح الاقتصادي بالإضافة إلى تبنيها برنامجين مع صندوق النقد الدولي، من سنة 1989-1991 وهما اللذان ينطويان على إجراء تعديلات في الاقتصاد الوطني حيث تم خفض الإنفاق الحكومي، أما بعد سنة 1992 اتبعت الحكومة سياسة مالية توسعية بزيادة الإنفاق الحكومي في مجال الاستثمار، وفي سنة 1993 عرفت النفقات العامة نمو وكان نتيجة ارتفاع الأجور والتحويلات الموجهة، ونتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي وانحرافه على الإيرادات وكان من الضروري القيام بإجراءات لتقليص العجز وهو ما حرصت عليه الجزائر على مواجهته في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، بداية من سنة 1994 إلى غاية سنة 1998، حيث انتهجت سياسة مالية انكماشية كانت ناجحة في ترشيد نفقات العامة (أحمد ، 2015، الصفحات 55-56).

5-2الفترة من 2001-2014 :

5-2-1مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)

يعتبر برنامج مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي برنامجا ضخما وذلك في إطار السياسة المالية التي بدأت الدولة الجزائرية بانتهاجها منذ أفريل 2001 في شكل توسع في إنفاق قصد إنعاش الاقتصاد الوطني وقد خصص له مبلغ مالي قدره 525 مليار دولار وكان يهدف إلى تحقيق الأهداف التالي:

-الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشي للأفراد المجتمع.

-تحقيق التوازن الجهوي بتنشيط المناطق الريفية بدعم إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (عبد الكريم ، 2013، صفحة 230): .

الجدول رقم (01): مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)

طبيعة الأعمال	رخص البرامج (مليار دج)					مجموع رخص البرامج%
	2001	2002	2003	2004	2004/2001	
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4

التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	21.7
الأشغال الكبرى	93.0	77.8	37.6	2.0	210.0	40.1
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	17.2
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525.0	100

المصدر: (ناجية و فتيحة ، 2012، صفحة 05)

5-2-2: المخـــطط الخـــماسي الأول والثاني وانعكاسهما على مسار النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005–2014)

وشهدت خلال هذه الفترة البرنامج التكميلي لدعم النمو في هذه الفترة من 2005 إلى 2009، ثم برنامج توطيد النمو الاقتصادي في السنوات من 2010-2014:

أ-البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005–2009):

قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة لبرنامج التكميلي لدعم النمو مقدار 114 مليار دولار بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق ومختلف البرامج الإضافية، ومن الأهداف المراد تحقيقها من هذا البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الوطني يمكن إيجازها فيما يلي:

-الإصلاح في المجال الاقتصادي والمالي.

-تحسين مناخ الاستثمار وسهر الحكومة على جلب المستثمرين الأجانب.

-مكافحة الاقتصاد غير الرسمي من خلال سهر الحكومة على جلب المستثمرين الأجانب (بلال ، 2016، الصفحات 38-39):

الجدول رقم (02): مضمون برنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009) **(وحدة مليار)**

القطاعات	المبلغ (مليار دج)	نسبة المئوية (%)
1-برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5%
-السكن	555	
-التربية والتعليم العالي والتكوين المهني	399.5	
-برامج البلدية للتنمية	200	
-تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية	250	
-تزويد السكان بالماء والكهرباء والغاز	192.5	
-باقي القطاعات	311.3	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5%
-قطاع الأشغال العمومية والنقل	1300	
-قطاع المياه	393	
-قطاع التهيئة العمرانية	10.15	
3-برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8%
-الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	
-الصناعة وترقية الاستثمار	18	
-السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفية	7.2	
4-برنامج تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8%
-العدالة الداخلية	99	
-المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية	88.6	
-البريد والتكنولوجيات الحديثة للاتصال	16.3	
5-برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة	50	1.2%
الاعلام والاتصال	%1.2	

المصدر: (نبيل ، 2012، صفحة 254)

ب–مضمون البرنامج الخماسي 2010–2014:

الجدول رقم(03): يوضح التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (الوحدة مليار)

البرنامج	المبالغ	%
1-برنامج تحسين ظروف معيشة	9903	%45.42
-السكن	3700	
-التربية والتعليم العالي، التكوين المهني	1898	
-الصحة	619	
-باقي القطاعات	1800.	
2-برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	%38.52
-قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	
-قطاع المياه.	2000	
-قطاع تهيئة العمرانية.	200	
3-برنامج دعم التنمية الاقتصادية :	3500	%16.05
-الفلاحة والتنمية الريفية.	1000	
-دعم القطاع الصناعي العمومي	500	
-دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	500	
-المجموع	21803	%100

المصدر: (نبيل ، 2012، صفحة 254)

ب–الفترة من 2015–2019:

تبنت الجزائر مخططا تنمويا خماسيا للفترة من 2015-2019، حيث رصدت الدولة لهذا المخطط نحو 262 مليار دولار، حيث يهدف إلى تحقيق معدل نمو يقارب 7% مع آفاق 2019، وشمل المحاور الأساسية لهذا البرنامج ما يلي:

-ترسيخ الديمقراطية تشاركية بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والاتصال.

-تحسين نوعية الحكامة ومحاربة البيروقراطية.

-تطوير الاقتصاد الوطني: وهذا بانتهاج سياسة تهدف إلى ترقية الاقتصاد، وتنويع الاقتصاد. (رشيد و هاجر ، 2018، الصفحات 15-16):

6-دراسة قياسية وتحليل النتائج :

سنحاول قياس أثر العلاقة بين المتغيرين الجزائر معتمدين بذلك على برنامج eviews 12.

6-1-مصادر البيانات :

تم الحصول على البيانات المتمثلة على متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990-2019، حيث تحصلنا على معطيات الناتج المحلي الإجمالي من تقارير بنك الجزائر، ونفقات التسيير والتجهيز من قوانين المالية.

6-2-متغيرات الدراسة :

تم إدخال اللوغاريتم على متغيرات الدراسة:

أ-المتغير التابع: المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي كمعبر عن نمو الاقتصادي يرمز له بالرمز lgdp

ب-المتغيرات المستقلة:

-نفقات التسيير: يرمز لها lpe.

-نفقات التجهيز: يرمز لها بlre .

6-3-مناقشة النتائج :

6-3-1-دراسة استقراريه السلاسل الزمنية:

لدراسة استقراريه السلاسل الزمنية للمتغيرات نستخدم اختبارين هما كل من اختبار ديكي فولر الموسع ADF و فيليب بيرونPP ، وكانت النتائج كالتالي وذلك بعد ما تم تحويل البيانات بالصيغة اللوغاريتمية:

H0 : السلسة لا تحتوي على اختبار جذر الوحدة.

H1 : السلسة تحتوي على جذر الوحدة.

الجدول رقم (04): نتائج اختبارات جذر الوحدة

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		At Level		
		LGDP	LPE	LRE
With Con...	t-Statistic	-2.4744	-1.8845	-3.7148
	Prob.	0.1319	0.3345	0.0092
		n0	n0	***
With Con...	t-Statistic	-7.1428	-2.5171	-3.4849
	Prob.	0.0000	0.1181	0.0600
		***	n0	*
Without C...	t-Statistic	2.3900	2.4095	2.8589
	Prob.	0.9946	0.9949	0.9983
		n0	n0	n0
		At First Difference		
		d(LGDP)	d(LPE)	d(LRE)
With Con...	t-Statistic	-15.6050	-4.5954	-4.2011
	Prob.	0.0000	0.0011	0.0029
		***	***	***
With Con...	t-Statistic	-24.3022	-4.7779	-4.4888
	Prob.	0.0000	0.0035	0.0069
		***	***	***
Without C...	t-Statistic	-9.02247	-3.62230	-3.41151
	Prob.	0.0000	0.0008	0.0014
		***	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		At Level		
		LGDP	LPE	LRE
With Con...	t-Statistic	-2.6303	-1.8003	-3.0763
	Prob.	0.1190	0.3320	0.0049
		n0	n0	***
With Con...	t-Statistic	-6.5116	-2.4057	-3.5801
	Prob.	0.0000	0.3691	0.0494
		***	n0	**
Without C...	t-Statistic	0.7680	2.5748	3.7466
	Prob.	0.8741	0.9973	0.9998
		n0	n0	n0
		At First Difference		
		d(LGDP)	d(LPE)	d(LRE)
With Con...	t-Statistic	-8.2583	-4.5076	-4.2011
	Prob.	0.0000	0.0010	0.0029
		***	***	***
With Con...	t-Statistic	-15.7150	-4.7669	-4.4964
	Prob.	0.0000	0.0036	0.0067
		***	***	***
Without C...	t-Statistic	-7.9419	-3.5917	-3.3519
	Prob.	0.0000	0.0008	0.0016
		***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%; and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامجeviews 12

كشفت نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام كل من اختبار ADF و PPأن السلاسل تحتوي على جذر الوحدة عند المستوى ومنه فسلاسل غير مستقرة خلال الفترة 1990-2019 عند المستوى، حيث كانت القيم المطلقة للإحصائيات المقدرة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، وبالتالي نرفض الفرض الصفري، ولكن بعد أخذ الفرق الأول استقرت السلاسل عند مستوى المعنوية 5% جميعها حسب نتائج كلا الاختبارين adf وpp، وبالتالي فإن السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى، مع إمكانية تكاملها تكاملا مشتركا.

6-3-2-تحديد فترات الإبطاء المثلى :

الجدول رقم(05): نتائج تحديد فترات الإبطاء المثلى

Sample: 1990 2019
Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-25.41432	NA	0.001647	2.104765	2.248746	2.147578
1	49.46330	127.5693	1.26e-05	-2.775059	-2.199131*	-2.603805
2	58.19344	12.93354	1.32e-05	-2.755069	-1.747196	-2.455376
3	74.56727	20.61890*	8.26e-06*	-3.301279*	-1.861461	-2.873146*

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامجeviews 12

بعد استخدام المعيارين Akaike وschwarz، نلاحظ من خلال الجدول أن درجة التأخير المثلى للنموذج، والتي لها أقل قيمة عند معيار Akaike هي p=3.

6-3-3-تحديد العلاقة بين المتغيرات بطريقة جوهانسون:

الجدول رقم(06):.نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

Series: LGDP LPE LRE
Lags interval (in first differences): 3 to 3

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.524403	30.49374	29.79707	0.0415
At most 1	0.255462	11.17097	15.49471	0.2012
At most 2	0.125988	3.501198	3.841465	0.0613

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامجeviews 12

اتضح من خلال اختبار الأثر الإحصائي رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك لأن القيمة الاحتمالية أقل من 5%، وكذلك القيمة المحسوبة 30.49 أكبر من القيمة الحرجة 29.79 وبالتالي نقبل الفرضية البديلة القائلة على أنه توجد علاقة تكامل مشترك، وهذا ما يدل على وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات

4-3-6 تقدير النموذج VECM: بعد تحديد درجات التأخير (P=3)، نقدير نموذج VECM

جدول رقم (7): نتائج تقدير نموذج VECM

Vector Error Correction Estimates
Date: 03/05/23 Time: 17:57
Sample (adjusted): 1993 2019
Included observations: 27 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
LGDP(-1)	1.000000
LPE(-1)	-1.650857 (0.43938) [-3.75720]
LRE(-1)	1.545433 (0.56163) [2.75171]
C	-9.053330

Error Correction:	D(LGDP)	D(LPE)	D(LRE)
CointEq1	-0.095237 (0.03215) [-2.96236]	0.128507 (0.09386) [1.36913]	-0.105715 (0.04075) [-2.59399]
D(LGDP(-1))	0.055992 (0.21473) [0.26076]	0.694375 (0.62691) [1.10762]	0.214848 (0.27220) [0.78931]
D(LGDP(-2))	-0.263438 (0.21007) [-1.25406]	0.249604 (0.61330) [0.40698]	-0.306285 (0.26629) [-1.15019]
D(LPE(-1))	-0.135150 (0.08081) [-1.67237]	0.199852 (0.23594) [0.84705]	-0.141985 (0.10244) [-1.38600]
D(LPE(-2))	-0.013320 (0.08912) [-0.14947]	0.265094 (0.26018) [1.01888]	-0.044531 (0.11297) [-0.39419]
D(LRE(-1))	0.019747 (0.15285) [0.12919]	-0.329350 (0.44627) [-0.73801]	0.086730 (0.19377) [0.44761]
D(LRE(-2))	0.031829 (0.13375) [0.23798]	0.067893 (0.39049) [0.17387]	-0.146389 (0.16955) [-0.86342]
C	0.150477 (0.04094) [3.67597]	-0.029749 (0.11951) [-0.24892]	0.157927 (0.05189) [3.04341]
R-squared	0.466194	0.124740	0.428763
Adj. R-squared	0.269528	-0.197724	0.218307
Sum sq. resids	0.121788	1.038098	0.195704
S.E. equation	0.080062	0.233745	0.101490
F-statistic	2.370489	0.386834	2.037306
Log likelihood	34.50629	5.977695	28.29303
Akaike AIC	-1.970837	0.172023	-1.496521
Schwarz SC	-1.586885	0.555974	-1.112569
Mean dependent	0.109796	0.119243	0.106937
S.D. dependent	0.093675	0.213582	0.114790
Determinant resid covariance (dof adj.)		3.02E-06	
Determinant resid covariance		1.05E-06	
Log likelihood		70.86394	
Akaike information criterion		-3.249181	
Schwarz criterion		-1.953344	
Number of coefficients		27	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج eviews 12

– معامل تصحيح الخطأ لنموذج 0.09–، وله دلالة إحصائية معنوية .وقيمته سالبة أي أنه مقبول من الناحية الاقتصادية، ويعني أن 9% من عدم التوازن يتم تصحيحه في الأجل الطويل،

–معامل التحديد (R-Squared) يساوي 46.61%، وهذا ما يدل على أن النموذج المقدر، يتمتع بجودة توفيق جيدة تجعله يتمتع بمقدرة تفسير جيدة،

–كما نلاحظ قيمة FC=2.37، أكبر من القيمة المجدولية أي أن النموذج ككل له دلالة معنوية.

6–3–5 اختبار صلاحية النموذج:

أ–جذر كثير الحدود المميز(الجذور المقلوبة) في نموذج VAR: الشكل التالي يبين ذلك:

–شكل1: دائرة كثير الحدود المميز

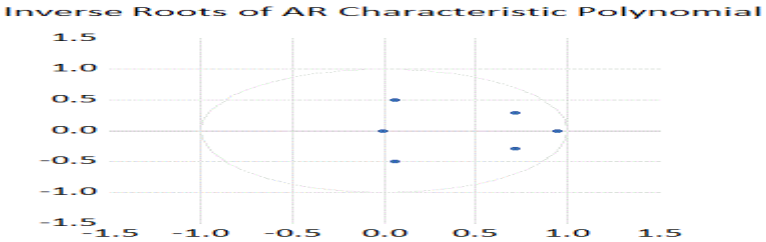

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامجeviews 12

ويوضح الشكل أن النموذج المقدر يحقق شرط الاستقرارية إذ أن جميع المعاملات أصغر من الواحد وجميع جذور تقع داخل الدائرة مما يعني أن نموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء وعدم ثبات التباين.

6–3–6–دراسة السببية بين النفقات بنوعيها والنمو الاقتصادي :

يمكن تلخيص اختبار السببية بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز والنمو الاقتصادي في الجدول بحيث تم وضع الفرضيات كالتالي:

–الفرضية الصفرية H0: لا توجد علاقة سببية من النمو الاقتصادي نحو نفقات التجهيز أو نفقات التسيير، ويتم قبولها إذا كانت Fالمحسوبة أصغر من F المجدولية.

–الفرضية البديلة H1: لا توجد علاقة سببية من نفقات التجهيز أو التسيير نحو النمو الاقتصادي، ويتم قبولها إذا كانت Fالمحسوبة أكبر من F المجدولية.

الجدول رقم(8): نتائج اختبار سببية غرانجر

Sample: 1990 2019
Lags: 3

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LNTE does not Granger Cause LNGDP	27	1.29160	0.0367
LNGDP does not Granger Cause LNTE		2.35007	0.1030
LNTR does not Granger Cause LNGDP	27	0.08971	0.0445
LNGDP does not Granger Cause LNTR		2.19163	0.0464
LNTR does not Granger Cause LNTE	27	0.59089	0.6281
LNTE does not Granger Cause LNTR		2.66111	0.0759

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج eviews 12

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نستنتج وجود علاقة سببية بمفهوم غرانجر من النمو الاقتصادي نحو كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز، حيث كل من احتمال الاختبارين على التوالي P= 0.0367 ، p =0.0445 وهما أقل من 5 % مما أدى إلى رفض الفرض الصفري، وتم قبول الفرض البديل الذي يقضي بعدم وجود علاقة سببية من نفقات التجهيز أو التسيير نحو النمو الاقتصادي وذلك أن قيمة الاحتمالية P=0.10 وp=0.12 أكبر من 5 % .

7-3-6 اختبار wald: يختبر هذا الاختبار معنوية المعالم في المدى القريب، من خلال الجدول الموالي الذي يلخص اختبار wald:

الجدول رقم(09): نتائج اختبار wald

Wald Test:
System: {%system}

Test Statistic	Value	df	Probability
Chi-square	65.76297	3	0.0000

Null Hypothesis: C(1)=C(2)=C(3)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(1)	0.941631	0.204258
C(2)	-0.064079	0.221106
C(3)	-0.017076	0.075013

Restrictions are linear in coefficients.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامجeviews 12

نلاحظ أن قيمة الاحتمال معدومة وهي أقل من 5 %، وعليه لا يمكن أن تنعدم للمعالم المتغيرات المستقلة في معادلة المتغير التابع في المدى القصير.

7–الخاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي وبين النفقات العامة بنوعيها نفقات التجهيز ونفقات التسيير، إن قيام الدولة القيام بإتباع سياسة مالية توسعية والتي تضمنت زيادة في الإنفاق الحكومي، وذلك ناتج عن زيادة أسعار النفط والذي سمح للجزائر، من خلال تطبيق البرامج والمخططات التنموية والذي ساهم في إنعاش القطاعات الحيوية ويمكن اعتبار الإنفاق الحكومي أداة لتشجيع وتحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر.

7–1من خلال الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية :

–تشير نتائج ديكي فولر (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP)، إلى عدم وجود جذر الوحدة وتبين أن السلاسل متكاملة من درجة I(1).

– تبين من خلال الدراسة وجود علاقة توزانية طويلة الأجل ووجود علاقة سببية من النمو الاقتصادي باتجاه النفقات العامة في الأجل القصير وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية للدراسة بما يوافق قانون فاجنر، حيث أن اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بشكل كبير وبسبب تحسن أسعار النفط مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، دفع الحكومة إلى إتباع سياسة مالية توسعية مما أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي.

– ومن نتائج الدراسة تبين عدم وجود علاقة سببية قصيرة الأجل من نفقات تسيير ونفقات التجهيز باتجاه النمو الاقتصادي، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم توجيه النفقات العامة باتجاه القطاعات المنتجة مما يؤدي إلى غياب دورها في تحسين مستويات الإنتاجية في الأجل القصير.

–معامل تصحيح الخطأ يساوي 9% ذو إشارة سالبة ومعنوي إحصائيا مما يدل على وجود آلية تصحيح الخطأ بالنموذج حيث أن ابتعاد النمو الاقتصادي عن التوازن في المدى البعيد، يصحح كل فترة زمنية بنسبة 9%.

7-2-توصيات الدراسة :

إفساح مجال الاستثمار وذلك بتوفير بيئة استثمارية مناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية، وكذلك إشراك القطاع الخاص في العملية التنموية بما فيه من أهمية كبيرة في تعزيز عملية النمو الاقتصادي.

-تنويع من مصادر الإيرادات العامة وذلك بالتركيز على إيجاد وتشجيع المشاريع الإنتاجية، ذات القيمة المضافة بالشكل الذي يعطي للإنفاق العام مساهمة حقيقية وفعلية على النمو الاقتصادي.

8-قائمة المراجع:

-cristian, c., & loura, d. (2021). government spendinge and economic growth acointegration analysis on romania. *journals sustainability*, *13*(12).

-Gabor, k., & Adam, m. (2020). long -term impacy of public expenditures on GDP –growtht. *journal society and economy*, *42*(04).

-Helmi, h., & Rashid , s. (2013). re-examining government revenues government spending and economic growth in gcc countries. *the journal of applied business research*, *29*(03).

-أبو عبيدة عمر محمود . (2015). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية: دراسة قياسية تطبيقية خلال الفترة (1995-2013). مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد01(العدد 03).

-بحوصي محجوب ، و سليماني إلياس . (2017). نمذجة قياسية للعلاقة بين الإنفاق العام على قطاع صحة والنمو الاقتصادي في ظل قانون فاجنر (دراسة حالة الجزائر خلال 1995-2013. *رؤى اقتصادية، المجلد 07* (العدد 02)..

-بن جدو أمينة ، و ميهوب مسعود . (2021). واقع وحجم القطاع العام والنمو الاقتصادي في الجزائر من منظور علاقة شيهي دراسة قياسية باستخدام نموذج الإنحدار للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) للفترة (1990-2018). *مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12* (العدد 02).

-بن سليمان يحي . (2017). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال مقاربة

ARDL BOUNDS TESTING خلال 1980–2014 دراسة تحليلية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة البديل الاقتصادي، المجلد 05(العدد 01

-بن عناية جلول ، و سرير عبد القادر . (2016). تقدير علاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية بإستخدام نموذج VAR. مجلة الإقتصاد الجديد، المجلد 02(العدد 15).

-بهياني رضا ، و بختي فريد . (2021). أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 11(العدد 01).

-بوجمعة بلال . (2016). تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001–2014) في الجزائر من وجهة الطرح الكينزي (دراسة قياسية للفترة من 2001–2014). مجلة البشائر الاقتصادية (العدد الأول).

-بوفليح نبيل . (ديسمبر, 2012). دراسة تقيمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر – من 2000–2010، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية(العدد 12).

-تقار عبد الكريم . (2013). برامج الإنفاق العام في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي 2001–2014مجلة الإقتصاد الجديد(العدد 09).

-جيلالي يوسف. (2019). الإطار التنظيمي والميزانياتي لتسيير وتنفيذ نفقات التجهيز في الجزائر. *مجلة الأكاديمية للدراسات والإجتماعية والإنسانية، العدد 02*، صفحة 16.

-حسني صبيح ماجد . (2016). أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني للفترة 1996–2014. *بحوث إقتصادية عربية، 22–23*(72–73).

-سالمي رشيد ، و عزي هاجر . (يومي 24–23 أفريل, 2018). واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر. *الملتقى العلمي الخامس حول إستراتيجيات الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تجارب بعض الدول.*

-سلامي أحمد . (2015). العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسى تطبيقية للفترة (1970–2013). أبحاث إقتصادية وإدارية(العدد 07).

-صالحي ناجية ، و مخناش فتيحة . (2012). تقييم أثار برامج الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على

التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة من 2014-2004. المؤتمر الدولي برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي(2001-2004).

-طلحة بوخاتم ، و طاوش قندوسي . (2021). قياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2019. *مجلة* المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد *05*(العدد01)،

-علي عبد الوهاب نجا ، محمد عبد العزيز عجمية ، و سحر عبد الرؤوف القفاش . (2013). التنمية الاقتصادية (مشاكل الفقر، التلوث، التنمية المستدامة. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع.

-لعقون سليم . (2021). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1996-2019) بإستخدام نموذج تصحيح الخطأ. *دراسات الاقتصادي*.

-معن ديوب محمد . (2017). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في سورية دراسة قياسية للفترة (1990-2010). *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 39*(العدد 04).

-مقراني حميد . (2020). العلاقة بين نفقات العامة بصنفيها، النمو الاقتصادي في الجزئر دراسة للفترة (1970-2018). *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، مجلد 20*(العدد 01).

-أشواق بن قدور، أحلام بوعزارة(2018)، من النمو الاقتصادي إلى مفهوم جودة الحياة، نحو بناء مؤشر السعادة، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد(2) ، العدد (4).

دراسة مقارنة إحصائية لتقييم الأسهم في السوق المالي

Comparative statistical study for evaluating stocks in the financial market

عنيشل عبد الله،مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية، جامعة غرداية (الجزائر).
anichel.abdallah@univ-ghardaia.dz

تاريخ الاستلام: 2022/11/28 تاريخ القبول: 2023/03/01 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى المقارنة وفق معايير إحصائية لتقييم الأسهم في قطاعات بورصة الكويت بالاعتماد على نموذجي تسعير الأصول الرأسمالية CAPMونموذج التسعير بالمراجحةAPT ودلك لتقدير العائد لاسهم المدروسة خلال الفترة الممتدة من 2012إلى2020 للبيانات الشهرية ولمعالجة إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات تم استخدام 10 قطاعات لبورصة الكويت الاكثر تداولا، وتم الاعتماد على المقارنة وفق معايير الإحصائية المستخدمة للمفاضلة بين النموذجين.

وقد توصلت الدراسة إلى أن نموذج التسعير بالمراجحة أفضل من نموذج تسعير الأصول الرأسمالية وذلك على مستوى أغلب قطاعات المدروسة لبورصة الكويت وهذا باستخدام معيار: تحليل البواقي، معيارDavidson and Mackinnon، المعامل التحديدR^2 ومعيار نسبة تغير في عائد المطلوب إلى العائد الفعلي.

كلمات مفتاحية: نموذج CAPM؛ نموذجAPT؛ معيار تحليلي بواقي؛ معيار Davidson and Mackinnon؛ معامل التحديدR^2

تصنيفات JEL : **G32**.

Abstract :

This study aims to compare according to statistical criteria for evaluating stocks in the kuwait Stock Exchange

sectors based on the CAPM and APT arbitrage pricing model in order to estimate the return during the period from 2012 to 2020 for monthly data and to address the problem of the study and test hypotheses we use 10 sectors in kuwait Stock Exchange.

The comparison was based on the statistical criteria used to compare the two models.

The study found that the arbitrage pricing model is better than the capital asset pricing model at the level of most of the studied sectors of the Kuwait Stock Exchange, and this is by using the criteria: residual analysis, Davidson and Mackinnon standard, the determination coefficient R2 and the criterion of the percentage change in the required return to the actual return.

Key words :CAPM model, APT model, residual analytical standard, Davidson and Mackinnon standard, coefficient of determination R2

Jel Classification Codes: G32.

1. مقدمة:

يعتبر نمو عمليات التمويل بالأسهم في ظل التحول نحو اقتصاديات رأس الما سببا في عدم وضوح تكلفة التمويل بالأسهم مقارنة بتكلفة الاستدانة ،هدا ما دفع بالبحث عن أساليب لتقدير وقياس العائد والمخاطرة فكان وليام شارب سنة 1964من الأوائل الدين حاولوا تقييم الأسهم وفق وضع نموذج تحث جملة من الفرضيات باستخدام الثنائية عائد/مخاطرة مع استعمال العوائد التاريخية الفعلية من أجل التوقع مستقبلا وأطلق عليه نموذج تسعير الأصول المالية CAPM.

واجه نموذج CAPMانتقادات عديدة سواء من حيث الافتراضات المثالية أو من حيث الفشل في الاختبارات التطبيقية، ومن ثم ظهرت العديد من الإضافات والتعديلات للنموذج الأصلي من خلال إسقاط بعض الافتراضات المتعلقة بالنموذج الأساسي.

لم يتوصل منتقدو نموذج تسعير الأصول الرأسمالية إلى نموذج بديل أفضل منه، فقام ستيفن روس (StephenRoss)بمحاولة لتطوير نظرية موجودة فعلا، وذلك بوضع أسس لنظرية جديدة تدعى نظرية

تسعير بالمراجحة APT والتي طرحها فعليا في عام1976، وتعتمد هذه النظرية على أن تقلبات العائد المتوقع يعود الى التقلبات الحاصلة في عدة عوامل إضافة إلى عائد السوق المالي، بمعنى وجود عوامل أخرى تؤثر في العائد مثل عوامل الاقتصاد الكلي.

استمرت الدراسات والاختبارات لنموذجي تسعير الأصول الرأسمالية والتسعير بالمراجحة لإثبات صحتها من عدمها، وجزء من الاختبارات ركز على عامل واحد كما هو في نموذج تسعير الأصول الرأسمالية والجزء الأخر على عدة عوامل منها عوامل الاقتصاد الكلي من اجل اختبار النظرية.
أعتبر الباحثون أن نموذج (APT)يمكن اعتباره كبديل عن نموذج (CAPM)،بسبب منطقية افتراضاتها وأخذها بعين الاعتبار أكثر من عامل واحد لتحديد العائد المتوقع.

لذلك جاءت هذه الدراسة للقيام بمقارنة إحصائية لطرق تقييم الأسهم المدرجة في بورصة الكويت بين نموذجي تسعير الأصول الرأسمالية ونموذج تسعير بالمراجحة على مستوى محافظ القطاعات الاقتصادية، وذلك تحث الإشكالية الرئيسة التالية:

ما مدى قدرة المعايير الإحصائية المستخدمة في المقارنة عند تقييم الأسهم المدرجة على مستوى قطاعات بورصة الكويت؟

ومن اجل الإجابة على الإشكالية قمنا بدراسة مقارنة وفق معايير إحصائية لبيان نجاع المعايير المستخدمة لمقارنة بين نموذجي تقييم الأسهم في بورصة الكويت خلال فترة من2012 الى 2020،وقد تمت دراسة قياسية لتقدير العائد باستخدام عائد اسهم القطاعات كمتغير تابع ومتغيرات المستقلة مؤشر السوق المالي بالنسبة لنموذج CAPMو متغير مؤشر السوق و سعر الفائدة وسعر الصرف في نموذج APT وبعدها تم استخلاص المؤشرات قبول النماذج وترتيبها وفق منهجية للمقارنة في ظل الفرضية أساسية التالية: تساعد المعايير الإحصائية في اختيار النموذج المناسب في تقييم الأسهم المدرجة في بورصة المدروسة.

–اهمية الدراسة واهدافها: تأتي اهمية هده الدراسة في الاهمية المتزايدة التي تحظى بها الأسواق المالية من خلال دراسة سلوك الأسهم وتقلبات أسعارها في ظل تقدير عوائد في حالة عدم التأكد، رغم بحث المستثمر على تمويل مشاريعه وفق طرح الأسهم وقد يساعد دراسة نموذجي CAPMو APT في محاولة تقدير العوائد من خلال المقارنة وفقها كونهما الأكثر استعمالا .

2-الإطار النظري لتقييم الأسهم وفق نموذج تسعير الأصول الرأسمالية نموذج التسعير بالمراجحة

2-1-نموذج تسعير الأصول الرأسمالية CAPM

يعتبر نموذج تسعير الأصول الرأسمالية امتدادا لنظرية ماركويتز، حيث تم التوصل إليه من خلال إسقاط افتراضات ماركويتز فيما يخص حالتي الإقراض والاقتراض، ويعتبر هذا النموذج من النماذج المعروفة بشكل واسع وأكثر استعمالا في مجالإدارة المحفظة المالية.

-مفهوم النموذج تسعير الأصولالرأسمالية:إن المقصود بهذا النموذج هو وجود عامل واحد مشترك يحدد العائد المتوقع عن الاستثمار في أي ورقة مالية وقد يكون هذا المعامل معدل نمو الدخل القومي، أو معدل الإنتاج الصناعي، أو أي متغير آخر، ويحكم هذا النموذج ثلاث متغيرات أولها معامل يقيس مدى حساسية عائد الورقة المالية للعامل أي وزن تأثير العامل(β')، والثاني يتمثل في العائد المتوقع في حال كون قيمة العامل المؤثر مساوية للصفر ويرمز له بالرمز (α)، أما العامل الثالث فهو العائد الإضافي العشوائي (ε_i)، بالإضافة إلى عاملين إضافيين هما القيمة المتوقعة للعامل نفسه ودرجة تقلب معدل العائد، (Bertrand JACQUILLAT et Bruno SOLNIK, Marchés financiers, gestion de portefeuille et des risques, 2002, p 134., 2002,p 134.)وبهذا يمكن صياغة معدل العائد المتوقع من الاستثمار في ورقة مالية كما يلي:

$$E(R_i) = \alpha_i + \beta'_i I_i + \varepsilon_i \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

حيث :$\mathbf{E\ (R_i)}$: معدل العائد المتوقع على الاستثمار في الروقة الماليةi .

$\boldsymbol{\alpha_i}$: عائد متوقع لا يرتبط بتأثير العامل المحدد للعائد. $\boldsymbol{\beta'_i}$: معامل حساسية العائد تجاه العامل المحدد للعائد.$\mathbf{I_i}$: العامل المحدد.$\boldsymbol{\varepsilon_i}$: الخطأ العشوائي.

ومن المتوقع أن يساوي ε_i الصفر ($\mathbf{0 = \varepsilon_i}$) أي لا يوجد عائد متوقع للعائد الإضافي (Bertrand JACQUILLAT et Bruno SOLNIK, Marchés financiers, gestion de portefeuille et des risques, p 134., . 2002.p134)

إن المبدأ الأساسي للنموذج هو محاولة المستثمرين تفادي المخاطر مما يؤدي بهم إلى محاولة التعويض عنها، وهذا ما يجعل المخاطرة يقابلها أعظم عائد متوقع لها وإذا لم يتم تحقيق هذا فإن هذا يعتبر الدافع الأساسي للجوء المستثمر إلى استثمار خالي من المخاطر.

انطلاقا من المفهوم السابق، يتضح لدينا أن نموذج تسعير الأصول الرأسمالية CAPMيحدد مدى استجابة الموجودات المالية المدرجة في البورصة لتغيرات التي تؤثر عليها وان معامل التغير يعبر عن المخاطر التي تتعرض لها جراء تداولها، ويسمى هذا المعامل بمعامل بيتا أو المخاطر النظامية .

2-2-نموذج *التسعير بالمراجحة* APT: تعد نظرية التسعير بالمراجحة نظرية للتوازن تحكم العلاقة بين عائد الورقة المالية والمتغيرات المؤثرة في ذلك العائد، تم عرضها من طرف ستيفن روس (**Ross**) سنة 1976 وهي تعتبر بمثابة بديل لنموذج تسعير الأصول الرأسمالية(هندي، 1999, ص 187)بمعنى أدق فإن نموذج تسعير الأصول الرأسمالية هو حالة خاصة من نظرية تسعير المراجحة(محمد صالح الحناوي، ,2003ص178)

إن مكونات نظرية تسعير المراجحة لا تختلف عن مكونات نماذج العوامل، إلا أن الاختلاف الأساسي يكمن في أن نظرية التسعير بالمراجحة هي نظرية توازن شأنها في ذلك شأن نموذج تسعير الأصول الرأسمالية، أي أنها تحكم العلاقة بين عائد الورقة المالية والعوامل المؤثرة على هذا العائد كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$E(R_i) = i + {}'_{I1}I_1 + {}'_{I2}I_2 + {}'_{I2}I_2 + {}'_{In}I_n + i \ldots\ldots\ldots\ldots (02)$$

حيث تمثل: $E(R_i)$: معدل العائد المتوقع على الورقة المالية (**i**).i:العائد المتوقع على الورقة المالية غير المرتبط بالعوامل.

$I_1, I_2, \ldots, I_n$:العوامل المشتركة لكل الأوراق المالية وعددها $i.\ n$:العائد المتوقع على الورقة الإضافي المرتبط بها.

${}'_{I1}I, {}'_{I2}I, \ldots, {}'_{In}I$:معاملات حساسية العائد المتوقع للورقة (**i**) للعوامل.

من خلال ما سبق، ووفقا لنظرية تسعير المراجحة فإن العائد ينقسم إلى جزئين جزء غير منتظم، وجزء منتظم يتأثر فيه العائد بمجموعة من العوامل المشتركة وكل عامل مرتبط بعامل الحساسية، هذا الأخير

الذي يلعب بالنسبة للعامل نفس الدور الذي يلعبه بالنسبة لنموذج تسعير الأصول الرأسمالية، إلا أن العامل هنا هو السوق(Christian Hurson1998 ,p193)

03-معايير المقارنةعند تقييم الأسهم وفق نموذج CAPM و APT

سنتطرق في هذا العنصر إلى أهم المعايير التي من خلالها ستتم المقارنة بين نموذجي تسعير الأصول الرأسمالية والتسعير بالمراجحة، بداية معامل التحديد الذي يعطي القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة لتفسير المتغير التابع، وبعدها المقارنة وفق تحليل البواقي و التغير في العائد المتوقع بين نموذجي الدراسة، وفي الأخير نسبة Theil s ومعيار davidson and mackinnonومعيار اكايك.

3-1-معايير جودة النموذج

3-1-1-معامل التحديد: DetermonantCofficient

معامل التحديد يقيس ويشرح نسبة الانحرافات الكلية أو التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، المشروحة بواسطة تغيرات المتغير المستقل، فهي نسبة تأثر المتغير المستقل على المتغير التابع، فهو يقيس القدرة التفسيرية للنموذج أي يختار جودة التوفيق والارتباط.

ويعتبر R^2من أهم المعاملات التي تقيس علاقة الارتباط بين متغيرين وجدود مثل هذه العلاقة يعني ضمنيا أن احد هدين المتغيرين يعتمد في تغيره أو في حدوثه على المتغير الأخر(شيخي، 2011 ,ص135)

يمكن الانتقال من معامل التحديد العادي إلى معامل التحديد المضاعف، فهو يدرس العلاقة بين المتغير التابع وعدة متغيرات مستقلة مرة واحدة ويمكن استعماله في حالة متغير مستقل واحد.

تتراوح قيمة معامل التحديد بين الصفر والواحد، إذ كانت مرتفعة، أي قريبة من الواحد نقول أن المتغير المستقل يفسر نسبة كبيرة من المتغيرات في المتغير التابع. والعكس صحيح.

يقيس معامل التحديد النسبة بين مجموع مربعات الانحدارSSR إلى مجموع المربعات الكليةSST

$$R^2 = \frac{SSR}{SST}.$$

- مجموع المربعات الكلية SST: مجموع المربعات الإجمالية للتغيرات التي تحدث في المتغير التابع وهي تتكون من جزئينSSR+SSE =SSTالمقدر حيث:

$$\sum_{i=1}^{n}(Y_i - \overline{Y})^2 = \sum_{i=1}^{n}(\hat{Y}_i - \overline{Y})^2 + \sum_{i=1}^{n} e_i^2 \ldots.03$$

- مجموع مربعات الانحدار SSR: أي جزء من تباين قيمة المتغير الذي تم تفسيره بواسطة الانحدار، أي الجزء من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع والدي تم تفسيرها بواسطة النموذج المقدر حيث:

$$SSR = \sum_{i=1}^{n} (\hat{Y}_i - \overline{Y})^2 .(04)$$

n: حجم العينة، k: المعالم

- مجموع مربعات الأخطاءSSE: أي مجموع مربعات البواقي، وهي الجزء الذي لم يفسر من طرف النموذج:

$$SSE = \sum_{i=1}^{n} e_i^2 .$$

3-1-2-تباين الخطأ العشوائي:تقدير المربعات الصغرى للتباين الخطأ العشوائي ويحسب بالمعادلة التالية:

$$\hat{\sigma}^2 = \frac{\sum_{i=1}^{n} \hat{e}_1^2}{(n-2)} = \frac{\sum_{i=1}^{n} (Y_i - \hat{Y})^2}{(n-2)} .....(05)$$

يقيس هذا المؤشر مدى انحراف القيم الفعلية عن القيم المقدرة، فإذا كان هذا التقدير كبير فان الانحرافات القيم الفعلية للمتغير التابع عن القيم المقدرة لها كبيرة أي أن النموذج غير كفؤ(دحمان، 2013 , ص 112).

من خلال ماسبق نستنتج أن معامل التحديد يمكن استعماله كمعيار للمقارنة، وذلك باختيار النموذج الذي يكون فيه R^2 كبير لأنه يعبر عن مدى قدرة المتغيرات المستقل على تفسير المتغير التابع، أي يفسر نسبة كبيرة من المتغيرات في المتغير التابع، وفي دراستنا سنقوم باختيار اكبر نسبة مفسرة للمتغير التابع والمثملة في محافظ القطاعات بين نموذجين هما نموذج تسعير الأصول الرأسمالية CAPMو نموذج التسعير بالمراجحةAPT، أي اختيار النموذج الذي يعطي قدرة تفسيرية عالية من الأخر.

أما بالنسبة لتباين الأخطاء سيتم اختيار أقل قيمة مقدرة لمحافظ القطاعات لبورصتي عينة الدراسة بين نموذجي تسعير الأصول الرأسمالية و نموذج تسعير بالمراجحة.

3-2-معيار تحليل البواقي و التغير في العائد المتوقع

3-2-1-المقارنة وفق تحليل بواقي

سيتم في هذا الجانب تحليل بواقي نموذجي:(Chen, 1983.p1402)(الدراسة من خلال استخراج بواقيكل نموذج والقيام بالانحدار بين البواقي:
بالنسبة لنموذج CAPM يتحدد العائد المتوقع لأصل معين معامل بيتا وبواقي تعتبر تشويش ابيض، ويمكن بواقي نموذج CAPMوبواقي نموذجAPT.

ويتم تحليل البواقي بانحدار بواقي نموذج CAPM باعتباره متغير تابع ومعاملات نموذج APT هي متغيرات مستقلة(Chen, Chen,1983 ,p1404، ثم نقوم باستعمال انحدار مماثل لبواقيAPT على معامل نموذج CAPM،

سيتم اختيار النموذج الأحسن وفق طريقة تحليل البواقي نموذج APT تفسر بواقي نموذج CAPM أم العكس، ويعني تفسير ذلك نختبر ما إذ كانت بواقي نموذج الأول مفسرة لبواقي نموذج الثاني؟

3-2-2-معيار تغير في عائد المطلوب لنموذجي

سيتم وفق هذا الطريقة مقارنة عائد المتوقع وفق كل نموذج مع عائد التاريخي لكل قطاع وفق المعادلة الآتي:(DAOWEI C. , 2011.p624)

$$\text{التغير في العائد} = \frac{\text{العائد الفعلي} - \text{العائد المقدر لنموذج}}{\text{العائد المقدر لنموذج}}$$

وهنا يتم المقارنة، وفق النموذج الذي يحقق اكبر تغير لعائد مقارنة بالعائد الفعلي، ويتم اختيار النموذج الذي يحقق أكبر عائد بين العائد التاريخي والعائد المطلوب بين نموذج CAPMوAPT

3-3-معيار نسبةTheil sو معيار davidson and mackinnon

3-3-1-نسبةTheil s(نسبة SSE/SST):

تعبر نسبة Theil s عن قسمة مجموع مربعات البواقي SSEعلى مجموع مربعات الكليةSST(DAOWEI., 2011, p 626)

$$U_i^2 = \sum_{i=1}^{60} \frac{\sum_{t=1}^{60} (R_{it} - R^{models})^2}{(\sum_{i=1}^{60} R_{it} - \overline{R})^2} \quad \ldots\ldots\ldots(06)$$

(i=1…….n)

Rsi: العائد التاريخي للقطاع . R^{model}:العائد المتوقع لنموذج . $\overline{R}$:متوسط الشهري للعائد التاريخي للفترة الدراسة

في هذا المعيار كلما كانت النسبة أصغر،كان النموذج أفضل والنسبة الأكبر من الواحد تشير إلى عدم ملاءمة التسعير ويرجى إعادة النظر في النموذج(DAOWEI C. , 2011.p624).:

من خلال ما سبق، سيتم اختيار النموذج الذي يحقق أقل نسبة لمؤشر Theil.

3-3-2-معادلة Davidson and Mackinnon

تحسب هذه المعادلة لاستخراج معامل وفق معادلة الانحدار التالية:

$$r_t = \alpha \hat{r}_{1,APT} + (1-\alpha)\hat{r}_{i,CAPM} + e_i \quad \ldots\ldots\ldots(07)$$

تتم معادلة الانحدار باستخراج العائد المقدر وفق نموذج تسعير الأصول الرأسمالية ووفق نموذج التسعير بالمراجحة باعتبار العائد المقدر من نموذج التسعير بالمراجحة متغير مستقل والعائد الفعلي هو متغير تابع(R.Davidson and J.Mackinnon, 1981.p782)

من خلال ماسبق يعتبر الفا هي معامل للمقارنة ماادا كان يقترب من الواحد، ادا اقترب الفا من الواحد فان نموذج APT هو الافضل .**جدول رقم (01): ملخص للمعايير مقارنة نموذج تسعير الأصول الرأسمالية ونموذج تسعير بالمراجحة**

معيار المقارنة	CAPM	APT	المقارنة
معامل التحديد R^2	/	/	**الأكبر قيمة**
تحليل البواقي	/	/	معامل التحديد
تغير في عائد المطلوب	/	/	أكبر قيمة لتغير
نسبة Theil s	/	/	أقل نسبة

1- معادلة Davidson and Mackinnon	/	/	اقتراب الفا من 1 يختار APTوالعكس
معيار اكايك	/	/	اقل قيمة

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الدراسة النظرية

4- مقارنة الإحصائية نموذجي تقييم الأسهم CAPMو APT

بعد استخراج نتائج نموذجي CAPMوAPT والتي وضحت في الجانب النظري ودلك باستخدام مخرجات هادين النموذجين سوف نقوم بمقارنة إحصائية لمعرفة إي نموذج يمكن اختياره وفق هده المعايير،حيثنسعالى مقارنة بين نموذجي تسعير الأصول الرأسمالية ونموج التسعير بالمراجحة وفق معايير المفاضلة، بداية بمعيار معامل التحديد ومعيار تحليل البواقي للنموذجين، معاير التغير في العائد المتوقع ونسبة Theilsوفي الأخير معادلة Davidson&Mackinnon ومعيار اكايك.

4-1-المقارنة وفق معيار معامل التحديد و تحليل البواقي

4-1-1-معيار معامل التحديد

جدول رقم(02) نتائج المقارنة وفق معامل التحديد لنموذج CAPMوAPT في بورصة الكويت

محفظة القطاع	R^2 CAPM	R^2APT	الاختيار
البنك	0,9563	0,9544	نموذج CAPM
التأمينات	0,5382	0,5711	نموذج APT
العقار	0,9653	0,9670	نموذج APT
الصناعية	0,9853	0,9872	نموذج APT
مواد اساسية	0,9214	0,9293	نموذج APT
البترول والغاز	0,9315	0,9290	نموذج CAPM
الرعاية الصحية	0,1919	0,2016	نموذج APT
خدمات استهلاكية	0,9176	0,9180	نموذج APT
الخدمات المالية	0,9938	0,9941	نموذج APT
الاتصالات	0,9601	0,9599	نموذج CAPM

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات الدراسة.

تشير نتائج جدول رقم(02) أن القدرة التفسيرية الموضحة في معامل التحديد المصحح بالنسبة لنموذج تسعير الأصول الرأسمالية لبورصة الكويت قد تراوحت مابين19.1% و99.3%مقارنة بنموذج التسعير بالمراجحة الذي تراوحت نسبة معامل التحديد ما بين20.1% و99.4%، إلا أن حوالي70% من القطاعات كان فيها نموذج التسعير بالمراجحةAPT له قدرة تفسيرية اكبر من نموذج تسعير الأصول الرأسمالية CAPM.

من خلال ما سبق، نستخلص انه يمكن اختيار نموذج التسعير بالمراجحةAPTفي قطاعات بورصة الكويت وهذا وفق معيار معامل التحديد المصحح الذي يعبر عن مدى قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير المتغير التابع والمتمثل في محافظ القطاعات.

4-1-2-معيار المقارنة وفق تحليل البواقي:

جدول رقم(03) يوضح انحدار بواقي نموذج CAPMعلى معاملات نموذج APT لبورصة الكويت

الفترة	الثابت	مؤشر الوزني	سعر الفائدة	معدل التضخم	عرض النقود	سعر الصرف	Adj R2	F	P-VALUE
2012-2019	8.78E-16	9.16E-16	1.87E-17	1.74E-14	7.95E-16	1.50E-15	0.967438	23.76873	**0.004489**

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامجEviews 9

جدول رقم(04) يوضح انحدار بواقي نموذج APTعلى معامل بيتا CAPM لبورصة الكويت

الفترة	الثابت	معامل	Adj R^2	F	P-VALUE
2012-2019	-0.655996	0.663950	0.052226	0.440829	**0.525392**

المصدر: من إعدادالباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

تشير نتائج الجدول رقم (03) القدرة التفسيرية لمعاملات نموذج التسعير بالمراجحةAPT قد بلغت حوالي 96% وهذا يفسر بان معاملات نموذج التسعير بالمراجحةAPT والمتمثل في مؤشر الوزني، معدل سعر الفائدة، معدل التضخم، معدل عرض النقود بمفهومه الواسع، معدل سعر الصرف، قد فسرت

بواقي نموذج تسعير الأصول الرأسمالية CAPM، والنتيجة المتحصل عليها تشير إلى انه يوجد متغيرات أخرى تؤثر على عوائد قطاعات بورصة الكويت وقد حاول نموذج التسعير بالمراجحةAPT التعبير عنها من خلال تفسير عوامل النموذج لبواقي نموذج تسعير الأصول الرأسمالية CAPM ، بخلاف الجدول رقم(04) الذي أعطى قدرة تفسيرية لمعامل بيتا على بواقي نموذج التسعير بالمراجحةAPT التي أعطت قيمة ضعيفة جدا وقدرت ب 5.2%.

من خلال ما سبق، يمكن أن نستنتج أن نموذج التسعير بالمراجحةAPT أفضل من نموذج تسعير الأصول الرأسمالية CAPM وهذا وفق معيار طريقة تحليل البواقي لنموذجين CAPMوAPT.

يتضح لنا من نتائج معيار طريقة تحليل البواقي لنموذجي CAPMوAPT لبورصة الكويت انه يوجد متغيرات أخرى يمكن أن تفسر أو تؤثر على المخاطر النظامية في نموذج تسعير الأصول الرأسمالية إضافة إلى المخاطر الخاصة، وهذا يؤدي بنا إلى القول أن عوائد قطاعات البورصة الدراسة تتأثر بعوامل أخرى إضافة إلى عامل السوق الذي جاء به نموذج تسعير الأصول الرأسمالية كما وضحته طريقة تحليل البواقي لكلا النموذجين.

4-2- المقارنة وفق معيار تغير في فائض عائد المتوقع و نسبة Theil s(نسبة SSE/SST)

4-2-1- المقارنة وفق معيار تغير في العائد المطلوب

جدول رقم (05) نتائج المقارنة وفق معيار التغير في العائد المطلوب لبورصة الكويت

	متوسط العائد الفعلي	تغيرعائد بالنسبةCAPM	تغير عائد بالنسبة ل APT	الاختيار
التأمين	0,169819	0,231874	-0,458599	**
البنوك	0,180107	-0,105086	-1,714058	*
العقار	0,250915	-0,267662	-0,342558	*
الصناعة	0,203768	-0,037996	00000,12	*
الموادالأساسية	0,20305	-0,101749	-0,362084	*
النفط والغاز	0,33088	0,077852	0,469085	***
الرعاية الصحية	-0,007816	-0,513602	00-0,1275	*
خدمات المستهلكين	0,176313	0,152844	1,828521	***
خدمات مالية	0,200424	0,162774	0,159968	*
الاتصالات	0,144407	0,074003	-0,444195	*

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات الدراسة.

* فائض العائد الفعلي أحسن من تغير العائد المطلوب للنموذجين؛

**تغير العائد المطلوب بالنسبة لنموذج CAPMأحسن أداء من فائض عائد الفعلي وتغير عائد المطلوب لنموذج APT؛

***تغير العائد المطلوب لنموذج APT حسن أداء من فائض العائد الفعلي وتغير العائد المطلوب لنموذج CAPM.

يبين الجدول رقم (05) وفق معيار تغير العائدالمطلوب إلى أن نموذج APT استطاع تحقيق تغير عائد المطلوب أحسن من الفائض الفعلي فكل من قطاعات:النفط والغاز و خدمات مستهلكين في حين استقر نموذج CAPM على قطاع واحد هو قطاع التأمينات كما لم يستطع كلا النموذجين من تحقيق تغير في العائد المطلوب في أغلب القطاعات المتبقية.وعليه وفق هذا المعيار يتم اختيار نموذج APT كأحسن نموذج يحقق التغيرالأحسن في عائد المطلوب للقطاعات بورصة.

نستنتج من خلال نتائج معيار التغير في العائد المطلوب الذي يعطي التغير للعائد المطلوب لكلا النموذجين بالنسبة لفائض العائد الفعلي، أن نموذجي CAPMوAPT لم يستطيعا تحقيق تغير أفضل في أغلب قطاعات بورصة الكويت إلاأن نموذج APT بالنسبة لبورصة الكويت وذلك في بعض القطاعات فقط.

4-2-2-نسبةTheil s(نسبة SSE/SST):

في هذا المعيار كلما كانت النسبة أصغر،كان النموذج أفضل

الجدول رقم(06) نتائج المقارنة وفق معيار Theil s حسب نموذجي CAPMوAPTلبورصة الكويت

القطاع	نسبة Theil CAPM	نسبة Theil APT	المقارنة حسب أقل معدل
التأمين	0,4618	0,3925	**نموذج APT**
البنوك	0,0437	0,0417	**نموذج APT**
العقار	0,0347	0,0302	**نموذج APT**
الصناعة	0,0147	0,0117	**نموذج APT**

الموادالأساسية	0,0786	0,0647	**نموذج APT**
النفط والغاز	0,0685	0,0650	**نموذج APT**
الرعاية الصحية	0,8081	0,7307	**نموذج APT**
خدمات المستهلكين	0,0824	0,0750	**نموذج APT**
خدمات مالية	0,0062	0,0054	**نموذج APT**
الاتصالات	0,0399	0,0367	**نموذج APT**

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات الدراسة.

يتبين من نتائج الجدول رقم (06) أن نموذج التسعير بالمراجحة حقق أقل معدل لمعيار Thiel s والدي يقيس نسبة مجموع مربعات الأخطاء وهو الجزء الذي لم يفسرSSE على مجموع مربعات الإجماليةSST، حيث كان المعدل أقل مقارنة مع نموذج تسعير الأصول الرأسمالية في بورصة الكويت.

من خلال مما سبق، نستنتج أن نموذج التسعيربالمراجحة هو أحسن نموذج وفق معيار معدل Thiel s.في بورصة الكويت .

4-3-المقارنة وفق معادلة Davidson and MackinnonومعيارAKAIKE

4-3-1-وفق معادلة Davidson and Mackinnon

تحسب هذه المعادلة لاستخراج معامل الفا وفق معادلة رقم(03-07) الانحدار التالية:

$r_i = \alpha \hat{r}_{i\,APT} + (1-\alpha)\hat{r}_{i,CAPM} + e_i \ldots 08$ هي معامل للمقارنة مااذا α يعتبر

.CAPMهو الافضل من نموذج APT من الواحد فان نموذج α كان يقترب من الواحد، ادا اقترب

:جدول رقم (07) نتائج المقارنة وفق معيار معادلةMackinnon Davidson and لبورصة الكويت

	A	p-value
التأمين	0.944279	0.0000
البنوك	0.994759	0.0000
العقار	0.986408	0.0000
الصناعة	0.999031	0.0000
الموادالأساسية	0.979984	0.0000
النفط والغاز	0.997831	0.0000

الرعاية الصحية	0.979658	0.0000
خدمات المستهلكين	0.999906	0.0000
خدمات مالية	0.995708	0.0000
الاتصالات	0.999595	0.0000

المصدر: من إعدادالباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9

توضح نتائج انحدار في الجدول رقم(07) انه يفضل نموذج التسعير بالمراجحة في جميع قطاعات بورصة الكويت دون استثناء خلال فترة الدراسة.

4-3-2-المقارنة وفق معياراكايكAKAIKE

الجدول رقم(08): نتائج المقارنة وفق معيار اAKAIKE لبورصة الكويت

محفظة القطاع	اكايكCAPM	اكايكAPT	المقارنة
البنك	1.967265	2.053587	**نموذج CAPM**
التأمينات	4.440958	4.411780	**نموذج APT**
العقار	1.761972	1.755237	**نموذج APT**
الصناعية	0.808895	0.715196	**نموذج APT**
موادأساسية	2.828740	2.767550	**نموذج APT**
البترول والغاز	2.811604	2.892208	**نموذج CAPM**
الرعاية الصحية	6.547190	6.579835	**نموذج CAPM**
خدمات استهلاكية	2.681489	2.720670	**نموذج CAPM**
الخدمات المالية	0.100474	0.109532	**نموذج CAPM**
الاتصالات	2.149035	2.200242	**نموذج CAPM**

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات الدراسة.

من خلال ماسبق، نستنتج أن نسبة 60 % من القطاعات في بورصة الكويت كانت قيمة اكايك لها في نموذج CAPMأقل منها في نموذج APT، ومن هذه النتيجة يمكن أن نقول أن نموذج CAPM، هو النموذج الأفضل وفق هذا المعيار في بورصة الكويت.

يمكن اختيار أي النموذج أحسن لتسعير الأصول الرأسمالية لبورصة الكويت من خلال جدول الذي يوضح ترتيب نموذجي CAPMو APT وفق معايير المطبقة.

5- تحليل نتائج المقارنة الإحصائية وفق لمعايير المستخدمة

جدول رقم: (09) يوضح ملخص لمقارنة بينموذجيCAPM وAPTلبورصة الكويت وفق المعايير المستخدمة

معيار المقارنة	نموذجCAPM	نموذجAPT	المقارنة	
المعامل التحديدR^2	02	01	الأكبر قيمة	APT
تحليل بواقي	02	01	معامل التحديد	APT
تغير في عائد المطلوب بالنسبة للعائد الفعلي	02	01	أكبر قيمة لتغير	APT
نسبةTheil sSSE/SST	02	01	أقل نسبة	APT
معادلة Davidson and Mackinnon	02	01	اقتراب الفا من 1 يختار APT والعكس	APT
معيار اكايكAKAIKE	01	02	أقل قيمة لمعيار اكايك	CAPM

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات الدراسة

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (09) أن نموذج التسعير بالمراجحةAPT هو أفضل نموذج لتقدير العائد والمخاطرة في بورصة الكويت، وهذا وفق اختياره بناء على نتائج المعايير المستخدمة، ومنه نستنتج أن نموذج التسعير بالمراجحةAPT يستطيع تقييم الأسهم من خلال نمذجة العائد والمخاطرة لقطاعات بورصة الكويت خلال فترة الدراسة.

خاتمة:

حاولنا في هذه الدراسة تطبيق بعض المعايير الإحصائية للمقارنة بين نموذجي تقييم الأسهم في البورصة بعد استخراج نموذج لقياس العائد والمخاطرة وفق المقارنة بين نموذجي تسعير الأصول الرأسمالية ونموذج التسعير بالمراجحة وفق معايير المستخدمة، وهي معيار معامل التحديد الدي تم اختيار نمودج التسعير بالمراجحة والدي يفسر بان المتغيرات المستقلة لها قدرة تفسيرية اكبر مقارنة مع نمودج تسعير الاصول الراسمالية وهدا كون القطاعات المدروسة في بورصة الكويت تتاثر ببعض العوامل ، معيار تحليل البواقي الدي تم فيه اختيار نمودج التسعير بالمراجحة والدي يوضح تقليل الفجوة في بواقي النمودج وها يفسر في ان تدنئة الفرق بين العائد الحقيقي والمتوقع، معيار العائد المتوقع ومعيار Davidsonand Mackinon على مستوى محافظ قطاعات بورصة الكويت، حيث خلصت المقارنة لاختيار نموذج

التسعير بالمراجحةAPTنموذج أفضل من نموذج CAPMبالنسبة لبورصة الكويت وذلك وفق اختياره على نتائج المعايير المستخدمة حيث أشارت أغلب معايير المقارنة إلى اختيار نموذج التسعير بالمراجحة الذي استطاعة من تقييم الأسهم وفق قطاعات المدرجة في بورصة الكويت باستخدام عدة عوامل أعطت تفسير لتغيرات عوائد محافظ القطاعات، كما تعتبر هذه النتيجة طريقة توجه قرارات المستثمر في بورصة الكويت من اجل مساعدته في تقدير العائد والمخاطرة لكل محفظة قطاع لوحده

المراجع والهوامش:

Marchés financiers, .(.p 134,2002) .Bertrand JACQUILLAT et Bruno SOLNIK
.(,emeédition4 الإصدار) .p 134 ,gestion deportefeuille et des risques, 2002
. ,DUNOD :.Paris

Bertrand JACQUILLAT et Bruno SOLNIK. (2002.p134). Marchés financiers, gestion de portefeuille et des risques, p 134. (4eme édition ed.). Paris,: DUNOD,.

Chen, N. (1983.p1402). Some Emprical Tests of arbitrage Pricing, Vol.38,No5. Journal of finance,, 1402.

constantinZodounidis , .(p193.1998) .Constantain Zopounidis , Christian Hurson
.12 ،economica .,gestion de porteffeuilleet analysemulticritére , france

DAOWEI, C. (2011.p624). Assessing the financial performance of forestry- related investmrnt vehicles ; capm vs apt. American journal of agricultural economic,v83.i3 .

DAOWEI, C. (2011.p624). Assessing the financial performance of forestry- related investmrnt vehicles ; capm vs apt. American journal of agricultural economic,v83.i3, 624.

DAOWEI., C. (2011, p 626). Assessing the financial performance of forestry-related investmrnt vehicles ; capm vs apt, . American: American journal of agricultural economic,v83.i3.

DAW. (بلا تاريخ).

R.Davidson and J.Mackinnon. (1981.p782). Several Tests for model specification in the presence of Alternative Hypotheses. Econometra ,vol 49,issue 3, 782.

محمد درويش دحمان. (2013 , ص 112). تأليف الاقتصاد القياسي سلسلة محاضرات (الصفحات 33-34). الجزائر: جامعة الجيلالي اليابس.

محمد شيخي. (2011 ,ص135). طرق الاقتصاد القياسي. الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

محمد صالح الحناوي. (2003,ص178). الاستثمار في الأسهم والسندات، (الإصدار ط1). الإسكندرية,: الدار الجامعية.

منير إبراهيم هندي. (1999, ص 187). الفكر الحديث في مجال الاستثمار (الإصدار الطبعة 02). الإسكندرية: منشأة المعارف،.

غالية مليك، نحو نموذج لتفسير سلوك أسعار الأسهم المدرجة في البورصة دراسة حالة يورصة نييورك، المغرب و الجزائر، أطروحة دكتوراه طور الثالث غبر منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2017

حياة زيد، دور التحليل الفني في اتخاذ قرار الاستثمار بالأسهم دراسة تطبيقية في عينة من أسواق المال العربية (الأردن، السعودية، وفلسطين)، مذكرة ماجستير في تخصص الأسواق المالية والبورصات (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، .2015

تحليل الاتجاه العام ومعالم بعض المتغيرات الاقتصادية والإنتاجية لمحصول القمح بمشروع حلفا الجديدة الزراعي، السودان خلال المواسم 2010-2020م.

Trend Analysis of Some Productive and Economics Parameters of Wheat in New Halfa Agricultural Scheme Sudan.for Seasons 2010-2020

السيد السر مصطفي النقرابي، جامعة الجزيرة، (السودان)، elsayedelsir218@gmail.com

سمية محمد مصطفي محمد الأمين *، جامعة كسلا، (السودان)، sumayamoustafa@ymail.com

تاريخ الاستلام: 2023/02/05 تاريخ القبول: 2023/02/28 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

إن الهدف الأساسي من هذه الورقة البحثية هو تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية والإنتاجية لمحصول القمح بمشروع حلفا الجديدة الزراعي خلال المواسم 2010 – 2020م .اعتمدت الدراسة علي بيانات السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة وتحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية.(SPSS) وتبنت تحليل الاتجاه العام وطريقة الانحدار الخطي المتعدد التدريجي أسلوب الحذف الخلفي. أظهرت النتائج ان العلاقة بين متغيرات الدراسة والزمن علاقة خطية بسيطة ذات دلالة إحصائية طردية موجبة متزايدة وان معامل التحديد يتراوح بين 0.85 لمتغير الإنتاجية و0.15 لمتغير حد التساوي بالإضافة إلى وجود نمط عام بالزيادة في جميع متغيرات الدراسة بمرور الزمن. كما أظهرت معاملات الانحدار الخطي المتعدد التدريجي المقدرة ان متغيرات المواسم وسعر البيع المحلي لطن القمح والتكلفة الكلية لإنتاج فدان القمح هي المتغيرات ذات الأهمية الكبيرة والدلالة الإحصائية المعنوية المؤثرة علي إنتاجية القمح خلال فترة الدراسة .وتوصي الورقة بتطبيق أساليب تكنولوجية ذكية لزيادة الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج وإتباع سياسات سعرية لتحفيز المنتج.

كلمات مفتاحية: قمح، مشروع حلفا جديدة، لسلاسل زمنية، اتجاه عام، انحدار تدريجي.

تصنيفات JEL : C1، Q11، Q14.

* المؤلف المرسل.

Abstract:

The main purpose of this research paper was to analyze and estimate some of economic and production variables associated with wheat production in New Halfa Agricultural Scheme during seasons 2010 to 2020. Secondary time series data was used and analyzed by the statistical package of social sciences (SPSS). General secular trend and stepwise linear multiple regression equations were estimated. Results reval that, Seasons, domestic wheat price and total production cost are the main factors that influence wheat productivity in New Halfa Agricultural Scheme during the study period and still there is an opportunity for both vertical and horizontal wheat expansion in the scheme. The paper recommend adoption of incentive price polices and application of more advanced production smart technologies**Keywords:** keywords; keywords; keywords; Wheat, New Halfa scheme, trend analysis, Stepwise regression.

Jel Classification Codes: C1., Q11, Q14.

1. مقدمة:

يعد محصول القمح من أكثر محاصيل الغلال إنتشاراً في العالم وهو ثالث أكثر الحبوب إنتاجا بعد الذرة والأرز ويمثل 30% من انتاج الحبوب اي ثلث إنتاج لعالم من كما أنه الغذاء الرئيسى لكثير من شعوب العالم. أهم الأقطار المصدرة للقمح الولايات المتحدة ، كندا ، استراليا و الأرجنتين . وقد بلغ متوسط انتاج القمح في العالم اكثر من 700 مليون طن سنويا و يتركز الانتاج في كل من الصين و الهند و الولايات المتحدة و روسيا اذ تستحوذ هذه الدول علي اكثر من ربع انتاج العالم للقمح, (هجو,2015م).

عرف السودان زراعة محصول القمح منذ العصور الفرعونية والنوبية حيث يعتبر المحصول الغذائي الثاني بعد الذرة ويمثل الغذاء الرئيسي لمواطني ولايتي الشمالية ونهر النيل والعاصمة القومية ومعظم المدن الكبرى. تم التوسع في إنتاج القمح في العديد من المناطق أهمها مشروع الجزيرة، الرهد، حلفا الجديدة وولاية النيل الأبيض بالإضافة إلي مساحات صغيرة تزرع مطريا في جبل مره. يقع مشروع حلفا الجديدة الزراعي –

.

الذي تديره هيئة حلفا الجديدة الزراعية –ضمن القطاع المروي في مدينة حلفا الجديدة في ولاية كسلا شرق السودان, و يعتبر العمود الفقري لاقتصاد هذه المدينة و القرى المحيطة بها حيث يعتمد عليه معظم السكان في دخلهم. بدأ أول موسم زراعي بالمشروع عام 1964 /1965م بعد اكتمال خزان خشم القربة الذي تم تشييده على نهر عطبرة عند مدينة حشم القربة, والذي يعتبر المصدر الرئيسي لمياه الري بالمشروع. يزرع بالمشروع كثير من المحاصيل الزراعية ذات القيمة الاقتصادية التي تلعب دورا أساسيا في الاقتصاد السوداني ومن أهم المحاصيل التي تزرع في الدورة الزراعية محصول القطن ,الذرة ,الفول السوداني والقمح, (محمد,2020).

رغم التوسع الكبير في المساحة نجد أن الإنتاج المحلي يكفي فقط لسد حاجة حوالي 40% من الاستهلاك المحلي, مما يضطر الدولة الاستيراد من الخارج و استنزاف موارد النقد الأجنبي، وبما أن إنتاج القمح في مشروع حلفا الجديدة الزراعي يمثل أحد روافد إنتاج المحصول في السودان و كذلك اثبتت الدراسات انه يمكن التوسع في المساحة المزروعة،(العوض, 2007). تم إجراء هذه الدراسة وهى تدور حول السؤال المحوري ما هو اهم المتغيرات الإنتاجية والاقتصادية لمحصول القمح بالمشروع,

الهدف الأساسي من هذه الورقة البحثية هو تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية و الإنتاجية لمحصول القمح بمشروع حلفا الجديدة الزراعي خلال المواسم 2010 – 2020م. و ذلك من خلال الاهداف التفصيلية التالية:

- معرفة المساحات المزروعة.
- معرفة تكاليف الإنتاج و متوسط الإنتاج للفدان .
- معرفة الكمية التي يدفعها المزارع نظير تمويله من المشروع (حد التساوي).
- معرفة العائد و صافي العائد للفدان.
- التعرف علي سعر طن القمح.
- دراسة تطور العوامل المختارة في الفترة الزمنية للدراسة.

- قياس بعض المؤشرات الاقتصادية لإنتاج محصول القمح.

وقد وضعت الورقة بعض الفرضيات التي سوف يتم اختيارها من خلال نتائج التحليل متمثلة في الاتي:

- لا يوجد تطور لمتغيرات الدراسة حسب الزمن .
- لا يوجد تاثير معنوي احصائيا لمتغيرات الدراسة علي الانتاج.
- المؤشرات الاقتصادية تعكس عدم أربحية الأموال المنفقة في العملية الانتاجية.

لاختبار الفرضيات وتحقيق الأهداف اعتمدت الورقة علي بيانات السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة التي تم جمعها من التقارير السنوية من قاعدة البيانات الإحصائية لمشروع حلفا الجديدة الزراعي وتحليلها لايجاد نتائج تحليل الاتجاه العام وطريقة الانحدار الخطي المتعدد التدريجي اسلوب الحذف الخلفي باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

2..الإطار النظري للدراسة:

يتناول هذا الجزء من الدراسة, تعريف لمتغيرات الدراسة. بعض المفاهيم النظرية التي تتعلق بموضوع الدراسة و نتائج بعض الدراسات السابقة.

1.2.تعريف متغيرات الدراسة:

- المساحة المزروعة بالفدان:هي مساحة الارض المزروعة قمح سنويا بالفدان وفقاً للدورة الزراعية المتبعة.
- التكاليف الكلية جنيه/ فدان: هي تكلفة انتاج الفدان من القمح سنويا بالجنيه.
- الإنتاجية طن/ فدان: هي انتاج الفدان من القمح سنويا بالطن.
- حد التساوي: هو الكمية من الانتاج التي يدفعها المزارع لادارة المشروع نظير تمويله.
- اجمالي العائد جنيه/ فدان: هو كمية انتاج الفدان من القمح بالطن مضروبا في سعر الطن بالجنيه.

.

- صافي العائد جنيه/ فدان: هو اجمالي العائد من الفدان بالجنيه مطروحا منه تكاليف الانتاج للفدان بالجنيه.
- سعر الطن / جنيه: هو السعر الذي يبيع به المزارع طن القمح.

2.2 بعض المفاهيم النظرية المتعلقة بالورقة:

1.2.2 محصول القمح:

يمثل محصول القمح أهم المحاصيل الغذائية الأساسية المهمة في السودان .يأتي في المرتبة الثانية في الأهمية بعد محصول الذرة. وقد تركزت زراعته في السودان منذ الخمسينات من القرن الماضي في الإقليم الشمالي ولايتي (الشمالية، ونهر النيل) وتتم زراعته أيضاً بمشروع الجزيرة، حلفا الجديدة، الرهد، وولاية النيل الأبيض .وقد تبنت الدولة سياسية توطين القمح وذلك خلال زيادة المساحات المزروعة وتطبيق الأساليب التقنية الحديثة. أهم الأصناف المجازة بواسطة هيئة البحوث الزراعية في السودان هي كندور, النيلين, دبيرة, وادي النيل, إمام. في المناطق الشمالية يزرع القمح في دورة زراعية بالتبادل مع المحاصيل البقولية . أما في المشاريع المروية الكبيرة فكان القمح يدخل في دورة زراعية مع القطن والذرة الرفيعة والفول السوداني . في مشروع حلفا الجديدة الزراعي يزرع القمح في دورة ثلاثية (قطن ، قمح ، فول سوداني) . ونسبة لقصر موسم الشتاء استنبط الباحثون أصناف مبكرة النضج ومقاومة للإجهاض الحراري ، وتنصح إدارة المشروع بالالتزام بالدورة الزراعية وعدم زراعة القمح بعد محصول نجيلي (ذرة ، قمح) للتقليل من تأثير الحشائش النجيلية مثل العدار والآفات والحشرات, (محمد, 2020).

2.2.2 العمليات الفلاحية:

في الأراضي الطينية الثقيلة يتم حرث الأرض وتمشيطها بالأمشاط القرصية أثناء فترة الخريف في أغسطس. أما في مناطق الزراعة التقليدية حيث التربة خفيفة فلا تحرى عملية تحضير قبل الزارعة ' بل تحرث الأرض حرثا خفيفا بالمحراث البلدي عند الزراعة . في المساحات الكبيرة تتم الزراعة آليا أما باستخدام الزراعة أو بالديسك العريض. ويمكن أيضا نثر الحبوب يدويا ثم تسريب الأرض. في الحيازات

الصغيرة ويتم نثر الحبوب يدويا وتغطي بطبقة خفيفة من التربة بواسطة (كرك) ثم تقسم الأراضي إلى أحواض صغيرة لتسهيل الري . عمق الزراعة المناسب حوالي 5سم . وأيضا تتم الزراعة في خطوط ضيقة (20سم) تعمل بالمحراث البلدي الذي تجره الحيوانات ثم تنثر- الحبوب خلف المحراث .

فترة الري المناسبة للقمح هي 14 يوم . ويمكن تعديل الفترة إلى 10 أيام في مرحلة الأزهار لان ذلك يزيد الإنتاجية بنسبة 11% . ويحتاج فدان القمح لوالي 400متر مكعب من الماء في الري الواحدة. أما المحصول فيحتاج من 7-8 ريات في الموسم .ويجب العناية بضبط مياه الري وتجنب تعريض المحصول للغرق خاصة في مرحلة الإنبات وطور النمو المبكر .

2..2.3المدخلات:

معدل التقاوي المناسب 50 كجم للفدان وفي الواقع يستخدم معدل 60كجم للفدان تحسبا لإلي مشاكل قد تحدث أثناء الإنبات أو التأسيس المحصول.

أوضحت الدراسات الحديثة إن هناك زيادة في الإنتاجية بإضافة السماد النيتروجين .كما يحتاج القمح لعنصر الفسفور حيث يوصي بإضافة 40 كجم فسفور للفدان وقد أوضحت الدراسات إن هذه الجرعة من الفسفور زادت الإنتاجية بنسبة 25-50 % في مشاريع الجزيرة والرهد والنيل الأزرق والنيل الأبيض وفي أراضي التروس بولاية نهر النيل و الشمالية . إما في مشروع حلفا الجديدة فلم تكن هناك استجابة للفسفور وربما لأسباب تتعلق بمحتوى أراضي المنطقة من الفسفور أو نتيجة لعوامل تؤدي إلى تثبيته في التربة وتحد من امتصاصه بواسطة النبات .

يستخدم مبيد (Topic) لمكافحة الحشائش النجيلية ومبيد D. 2/4 لمكافحة الحشائش ذات الأوراق العريضة . مستخدم الطرق الميكانيكية لإزالة الحشائش مثل حرث الأراضي بعد الرية الأولى في المناطق التقليدية وبعد هطول الأمطار في المناطق الجديدة بأواسط السودان وبالطرق التقليدية اليدوية مثل جمع كور مات وريزومات السعدة والنجيلية وجذور الانكوج من الأراضي المحروثة .

.

4.2.2الحصاد:

يتم الحصاد يدويا بقطع النباتات بالة يدوية مثل المنجل ثم درسها يدويا أو بواسطة الحيوانات الزراعية .إما في المشاريع المروية في وسط السودان فيتم الحصاد آليا حيث تستخدم الآلة المركبة Combine harvester لقطع ودرس وغربلة وتعبئة المحصول في عملية واحدة . أو يستخدم الحصاد الآلي الجزئي حيث تقطع النباتات يدويا ويتم درسها أليا, (العوض, 2017) .

.3.2 نتائج بعض الدراسات السابقة:

بينت دراسة ادم, الهادي احمد أدوم (2011م), الي وجود علاقة طردية بين الإنتاج والمساحات المزروعة, طردية العلاقة بين الإنتاج والتكاليف . و قد اوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بزيادة المساحات المزروعة مما يؤدي إلي الزيادة في الإنتاج نسبة لطردية العلاقة بينها والإنتاج, ضرورة زيادة الإنتاج بالكمية التي تؤدي إلي تخفيض التكاليف وتحقق نسبة عالية في الاكتفاء الذاتي.

توصلت دراسة محمد, أحمد محمود عبد العزيز, (2014), اليان تكاليف إنتاج القمح هي أحد العوامل التي لها تاثير ايجابي معنوي إحصائيا علي إنتاجية القمح ، وذلك من خلال تحقيق أكبر كمية إنتاج ممكنة بقدر معين من التكاليف أو بتحقيق كمية إنتاج معينة بأقل قدر من التكاليف، ويتحقق ذلك من خلال استخدام الموارد الاقتصادية الزراعية أحسن استخدام ممكن, ومن خلال القياس الكمي للعلاقة بين صافي عائد الفدان والتغيرات الحادثة في العوامل المؤثرة عليه، تبين أن الرقم القياسي لصافي عائد الفدان بالأسعار المثبتة نتيجة لتغير كل من إجمالي العوامل، إنتاجية الفدان، السعر المزرعي قد ارتفع إلي حوالي 227.24%, 118,16%, 248,30%, لمتوسط الفترة علي التوالي، في حين أن الرقم القياسي لصافي عائد الفدان بالأسعار المثبتة نتيجة لتغير تكلفة إنتاج الفدان قد انخفض إلي حوالي 77.43% لمتوسط فترة الدراسة. و لقد اوصت الدراسة بضرورة توفر مستلزمات الإنتاج في بنوك القري والجمعيات التعاونية الزراعية وبأسعار مناسبة مما يساهم في خفض تكاليف الإنتاج وبالتالي زيادة صافي العائد للمحصول, استخدام الأساليب الحديثة في الزراعة مما يساهم في رفع كفاءة أداء العمليات الزراعية والتي

تؤدي بدورها إلي خفض التكاليف مما يوفر عائد مناسب للمزارعين, الاهتمام بالبرامج والندوات الإرشادية المتعلقة برفع كفاءة استخدام الموارد الزراعية في إنتاج محصول القمح مما يؤدي إلي زيادة إنتاج المحصول من جهة وخفض تكاليف إنتاجه من جهة أخري وبالتالي يشجع المزارعين علي زراعته.

أوضحت دراسة العوض, اكرام عبد الغفار, (2017م), وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية معنوية بين المساحات المزروعة قمحاً والانتاج، وهذا يعني أذا تغيرت المساحة المزروعة بنسبة 1% فإن الإنتاج يزيد بنسبة 0,715 , وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية معنوية بين الإنتاج وتكلفة الإنتاج، وهذا يعني أذا تغيرت تكلفة الإنتاج بنسبة 1% فإن الإنتاج ينقص بنسبة 0,06 وقد اوصت الدارسة بالاتي بضرورة زيادة المساحات المزروعة قمحاً وتغطية العجز في انتاج القمح بهدف الاكتفاء الذاتي, توفير مدخلات الإنتاج والتمويل اللازم في الوقت المناسب وعمل دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الزراعية, تشجيع وتحفيز الحكومة للمزارعين لزيادة الانتاج وذلك عن طريق زيادة السعر التركيزي للقمح.

3.نتائج التحليل و المناقشة:

يتناول هذا الجزء من الدراسة عرض نتائج أدوات التحليل المستخدمة و مناقشتها

1.3 نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط:

بينت نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط في الجدول (1) أن العلاقة بين متغيرات الدراسة والزمن علاقة خطية بسيطة ذات دلالة إحصائية معنوية طردية موجبة متزايدة وان معامل التحديد يتراوح بين 0.85 لمتغير الإنتاجية(Y_3) و0.215 لمتغير حد التساوي (Y_4) وان الإنتاجية هي أكثر المتغيرات أهمية ومعنوية إحصائية (0.000) وان حد التساوي اقلها معنوية أخصائية (0.117) , كما أوضحت إن هنالك نمط عاما للزيادة في جميع متغيرات الدراسة بمرور الزمن. كما أظهرت معاملات المتغيرات في معادلة الانحدار الخطي البسيط المقدرة في الجدول (1) أن المساحات المزروعة بالقمح (Y_1) تزداد سنويا بمقدار 6106.12 فدان بنسبة زيادة سنوية 13.19% خلال فترة الدراسة، وقد بين معامل التحديد 0.78 أي أن 78% من التباين في المساحات المزروعة تعزي إلي عامل الزمن وان هناك علاقة ذات

دلالة إحصائية معنوية موجبة بين التكاليف الكلية جنيه/فدان (Y_2) ومتغير الزمن, و التكاليف الكلية جنيه/فدان تزداد سنويا بمعدل 1030.26 جنيه للفدان بنسبة زيادة 31.15% خلال فترة الدراسة، وأن معامل التحديد 0.697 مما يعني ان 69.7% من التغيرات الناتجة في التكاليف الكلية لفدان القمح وخاصة تكاليف مدخلات الإنتاج كما موضح في الشكل (1) تعزي إلي التغير في عنصر الزمن.

جدول (1). نتائج معادلات الانحدار الخطي البسيط

المتغير	معادلة الانحدار	R2	F	المتوسط	معدل الزيادة%	مستوى المعنوية
المساحة المزروعة بالفدان	Y_1= 12713.27 + 6106.12 X	0.780	28.353	46296.9	%13.19	0.001
التكاليف الكلية جنيه/فدان	Y_2= -.2358.93 + 1030.26 X	0.697	18.377	3307.5	31.15%	0.003
الإنتاجية طن/فدان	Y_3= 673 + 0..039 X	0.85	48.844	0.89	%4.38	0.000
حد التساوي بالطن	Y_4=.417 + .018 X	0.215	2.189	0.517	3.48%	0.177
اجمال العائد جنيه/فدان	Y_5= 4713.33 + 2000.61 X	0.632	13.759	6290	31.81%	0.006

المصدر: مخرجات برنامج SPSS لتحليل بيانات السلسلة الزمنية بجدول ملحق 1

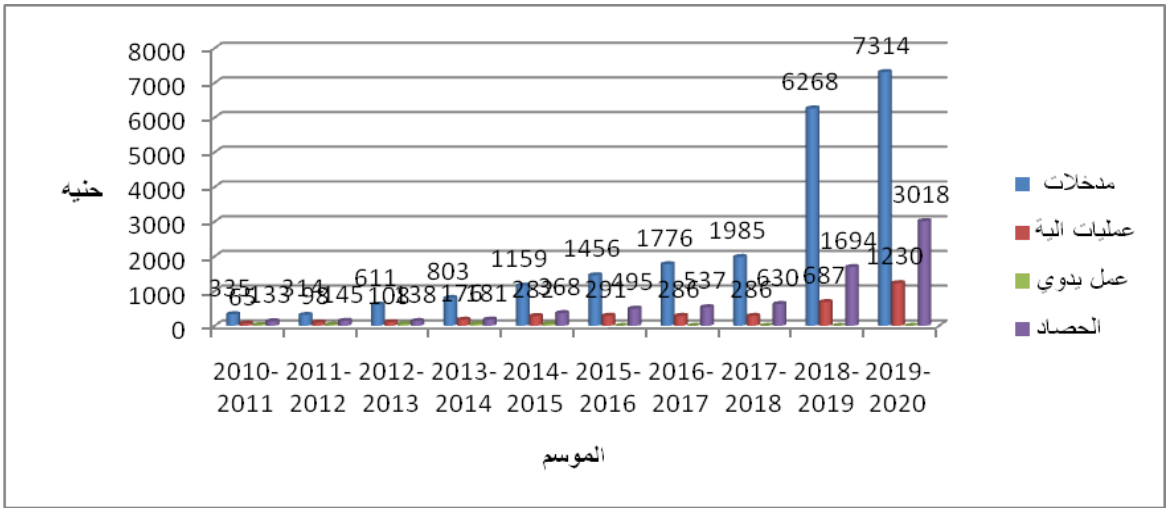

المصدر: مخرجات برنامج SPSS لتحليل بيانات السلسلة الزمنية بجدول ملحق 1

2.3 نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد:

تم تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد Stepwise multiple linear regressionباستخدام اسلوب الحذف الخلفي Backward elimination لتحديد أفضل المتغيرات المفسرة لاستخدامها في نموذج الانحدار حيث اختبرت أهم المتغيرات التي تؤثر علي الإنتاجية Y وهي المواسم (X_1) وحد التساوي (X_2) وصافي العائد (X_3) و المساحات المزروعة (X_4) والتكاليف الكلية و (X_5) وسعر البيع المحلي (X_6) . بعد حذف المتغيرات الأقل أهمية اتضح أن أهم المتغيرات ذات معنوية إحصائية كبيرة و تأثير علي إنتاجية القمح في مشروع حلفا الجديدة الزراعي خلال فترة الدراسة هما متغيرا المواسم أي الزمن وسعر البيع المحلي لطن القمح كما هو موضح من مخرجات التحليل في الجداول أدناه. الجدول ا(2) يوضح الطريقة التي اتبعت في إدخال المتغيرات المستغلة في النموذج.

Table (2); Variables Entered/Removed

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	season, equi-marginal, net revenue, cultivated area, total cost, price per unit [a]		Enter
2	.	Total cost	Backward (criterion: Probability of F-to-remove >= .100).
3	.	Equi-marginal	Backward (criterion: Probability of F-to-remove >= .100).
4	.	Net revenue	Backward (criterion: Probability of F-to-remove >= .100).
5	.	Cultivated area	Backward (criterion: Probability of F-to-remove >= .100).

المصدر: مخرجات برنامج SPSS لتحليل بيانات السلسلة الزمنية بجدول ملحق 1

.

من الجدول (3) نجد أن قيمة معامل الارتباط المتعدد تدل على وجود علاقة قوية جدا بين المتغير التابع وباقي المتغيرات التوضيحية ككل. وبالنظر لقيمة معامل التحديد، يمكننا القول بأن نموذج الانحدار المقدر يفسر 93% من التغيرات في إنتاجية القمح تعزي إلي التغيرات في متغيري الموسم أي الزمن وسعر البيع المحلي لطن القمح في مشروع حلفا الجديدة الزراعي خلال فترة الدراسة وان 7% تعزي للمتغيرات الأخرى التي لم تتطرق لها الدراسة.

Table (3);Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.985[a]	.971	.913	.03800
2	.985[b]	.971	.934	.03309
3	.984[c]	.968	.943	.03077
4	.980[d]	.960	.940	.03148
5	.972[e]	.944	.928	.03454

a. Predictors: (Constant), season, equi-marginal, net revenue, cultivated area, total cost, price per unit

b. Predictors: (Constant), season, equi-marginal, net revenue, cultivated area, price per unit

c. Predictors: (Constant), season, net revenue, cultivated area, price per unit

d. Predictors: (Constant), season, cultivated area, price per unit

e. Predictors: (Constant), season, price per unit

Dependent Variable: productivity

المصدر: مخرجات برنامج SPSS لتحليل بيانات السلسلة الزمنية بجدول ملحق 1

من جدول (4) نستطيع كتابة نموذج الانحدار الخطي المتعدد التدريجي كالتالي:

$$Y=111.944-7.697x6+.056x1$$

Y= إنتاجية القمح بالطن

X6= سعر طن القمح بالجنيه السوداني

X1= المواسم.

في كل موسم تزداد إنتاجية فدان القمح بمعدل 0.056 طن وعندما يرتفع السعر المحلي لطن القمح ألف جنيه فإن إنتاجية القمح بمقدار 7.697 طن.

جدول (4): نتائج تقدير معالم نموذج الانحدار الخطي المتعدد التدريجي

Coefficients								
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95% Confidence Interval for	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound
1	(Constant)	-86.090	22.039		-3.906	.030	-156.226	-15.953
	Cultivated area	5.154E-6	.000	.839	1.268	.294	.000	.000
	Total cost	8.175E-6	.000	.237	.179	.869	.000	.000
	Equi-marginal	.063	.165	.059	.383	.727	-.462	.588
	Net revenue	1.532E-5	.000	.483	.997	.392	.000	.000
	Price per unit	-2.788E-5	.000	-1.767	-1.193	.319	.000	.000
	season	.043	.011	1.014	3.923	.029	.008	.078
2	(Constant)	-87.448	18.015		-4.854	.008	-137.466	-37.430
	Cultivated area	5.162E-6	.000	.840	1.459	.218	.000	.000
	Equi-marginal	.075	.132	.069	.570	.599	-.291	.441
	Net revenue	1.536E-5	.000	.484	1.148	.315	.000	.000
	Price per unit	-2.444E-5	.000	-1.549	-2.117	.102	.000	.000
	season	.044	.009	1.030	4.871	.008	.019	.069

تابع جدول (4): نتائج تقدير معالم نموذج الانحدار الخطي المتعدد التدريجي

.

3	(Constant)	-88.228	16.705		-5.281	.003	-131.170	-45.285
	Cultivated area	5.936E-6	.000	.966	1.954	.108	.000	.000
	Net revenue	1.376E-5	.000	.434	1.131	.309	.000	.000
	Price per unit	-2.542E-5	.000	-1.611	-2.395	.062	.000	.000
	season	.044	.008	1.039	5.300	.003	.023	.066
4	(Constant)	-95.148	15.902		-5.984	.001	-134.058	-56.238
	Cultivated area	3.886E-6	.000	.632	1.558	.170	.000	.000
	Price per unit	-1.478E-5	.000	-.937	-2.937	.026	.000	.000
	season	.048	.008	1.121	6.009	.001	.028	.067
5	(Constant)	-111.944	12.831		-8.725	.000	-142.283	-81.604
	price per unit	-7.697E-6	.000	-.488	-3.252	.014	.000	.000
	Season	.056	.006	1.319	8.789	.000	.041	.071
a. Dependent Variable: productivity								

المصدر: مخرجات برنامج SPSS لتحليل بيانات السلسلة الزمنية بجدول ملحق 1

4. خاتمة:

انتاج القمح في مشروع حلفا الجديدة الزراعي يتأثر تاثيرا معنوي احصائيا بالمتغيرات الاقتصادية و الانتاجية و اهمها متغيرات المواسم أي الزمن وسعر البيع المحلي لطن القمح والتكلفة الكلية لإنتاج فدان القمح, بالإضافة إلى وجود نمط عام بالزيادة في جميع هذه المتغيرات بمرور الزمن. توصي الورقة بالاهتمام بتوطين التقانات الزراعية الحديثة والميكنة التي تساهم في تقليل التكلفة و زيادة الإنتاجية نسبة لعكسية العلاقة بينهما واتباع سياسة لتخفيض أسعار مدخلات الإنتاج (أسمدة – مبيدات – آلات زراعية) لخفض التكاليف الكلية في العملية الإنتاجية .

5. قائمة المراجع:

العوض، رجاء الأمين. 2007. آثار المناخ على النشاط الزراعي بمحلية شندي(ولاية نهر النيل السودان)، رسالة ماجستير غير منشورة، كليةالتربية،جامعة الخرطوم ،السودان.

العوض, اكرام عبدالغفار. 2017م. تقدير دالة إنتاج القمح في مشروع الجزيرة في الفترة (1990-2014م), رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،السودان.

آدم,الهادي أحمد الدومة.2011م. تقدير دالة انتاج القمح في السودان باستخدام نموذج الإنحدار ،رسالة ماجستير،غير منشورة،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،كلية الدراسات العليا.

ادم, حسين حسن علي. 2016م. دراسةاقتصادية لإنتاج محصول القمح في مصر دراسة حالة محافظة أسوان", المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي – المجلد السادس والعشرون, العدد الثالث.

محمد, أحمد محمود عبد العزيز. 2014م. دراسة اقتصادية لمكونات التكلفة الإنتاجية لمحصول القمح بمحافظة أسيوط, (103-116) 2014 (5) No. (45) ,.Assiut J. Agric. Sci.

محمد, عمر أحمد عبد الجليل .2020م. تأثير عناصر المناخ في إنتاجية محصول القمح بمشروع حلفا الجديدة الزراعي في الفترة 1 ((1981-2017م),ولاية كسلا السودان, (مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة :المجلد (03) العدد (02).

هجو، جالد ين الشيخ موسى. 2015م. المحاصيل الحقلية الرئيسة فى السودان،منشورات جامعة السودان المفتوحة.

هيئة حلفا الجديدة الزراعية. 2017 . السلاسل الزمنية لإنتاجية محصول لالقمح للفترة من2010 إلى2020م،إدارة التخطيط والبحوث الاقتصادية،حلفا الجديدة،السودان.

وزارة الزراعة والغابات. 2016م. التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي في السودان للعام 2016 مؤشرات العام 2017م، الإدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي،إدارة الأمن الغذائي والتنمية الريفية ومناهضة الفقر، الخرطوم, السودان.

Bowerman, B. and Richard, O.A. 2005. Brooks/Cole Forecasting Time Series.4th edition.

.

6. ملاحق:

جدول (ملحق 1) البيانات الإنتاجية و الاقتصادية لمحصول القمح بمشروع حلفا الجديدة الزراعي

المواسم	المساحة المزروعة بالفدان	التكاليف الكلية بالجنيه	الانتاجية طن/فدان	حد التساوي طن/فدان	جملة العائد بالجنيه	صافي العائد للفدان بالجنيه	سعر الوحدة من الانتاج بالجنيه
011 – 2010	31115.00	558.00	.70	0.6	700.00	143.00	1000.00
012 – 2011	22370.00	587.00	.70	0.4	1050.00	165.00	1500.00
013 – 2012	30000.00	907.00	.80	0.4	2000.00	11.00	250.00
014 -2013	35600.00	1210.00	.80	0.3	3150.00	1940.00	3500.00
015– 2014	42870.00	1859.00	.90	0.5	3600.00	1741.00	4000.00
016 -2015	44549.00	2242.00	1.00	0.56	4000.00	1758.00	4000.00
017 – 2016	43000.00	2600.00	1.00	0.65	4000.00	1401.00	4000.00
018 – 2017	47000.00	2901.00	1.00	0.61	5000.00	2099.00	5000.00
019 – 2018	81465.00	8649.00	1.00	0.65	14400.00	5751.00	18000.00
020 – 2019	85000.00	11562.00	1.00	0.5	25000.00	13402.00	25000.00
المجموع	462969	33075	8.9	5.17	62900	28411	66250
أقصى قيمة	85000.00	11562	1	0.65	25000	13402	25000
ادني قيمة	22370	558	0.7	0.3	700	11	250
المتوسط	46296.9	3307.5	0.89	0.517	6290	2841.1	6625

المصدر: مشروع حلفا الجديدة الزراعي, إدارة التخطيط والبحوث الاقتصادية.

جدول (ملحق 2): النسبة المئوية لبنود التكاليف مقارنة بالتكاليف الكلية للفدان لمحصول القمح بمشروع حلفا الجديدة الزراعي

المواسم	مدخلات	النسبة	عمليات الية	النسبة	عمل يدوي	النسبة	الحصاد	النسبة	جملة التكاليف
2011-2010	335.00	60.04	65.00	11.65	24.00	4.30	133.00	23.84	558.00
2012-2011	314.00	53.49	98.00	16.70	30.00	5.11	145.00	24.70	587.00
2013-2012	611.00	67.36	108.00	11.91	50.00	5.51	138.00	15.21	907.00
2014-2013	803.00	66.36	176.00	14.55	50.00	4.13	181.00	14.96	1210.00
2015-2014	1159.00	62.35	282.00	15.70	51.00	2.74	368.00	19.80	1859.00
2016-2015	1456.00	64.94	291.00	12.98	00.	0	495.00	11.08	2242.00
2017-2016	1776.00	68.31	286.00	11	00.	0	537.00	20.65	2600.00
2018-2017	1985.00	68.42	286.00	9.86	00.	0	630.00	21.72	2901.00
2019-2018	6268.00	72.47	681.00	10.96	00.	0	1694	19.59	8649.00
2020-2019	7314.00	63.26	1230.00	10.64	00.	0	318.00	26.10	11562.00
المجاميع	22021	647	3509	125.4	205	21.8	7339	208.657	33075

المصدر: اعداد الباحثين اعتمادا علي بيانات الجدول (ملحق 1)

المؤسسات الناشئة و إقتصاد المعرفة في الجزائر مفاتيح إقتصادية لتحقيق تنمية مستدامة

Emerging enterprises and the knowledge economy in Algeria are economic keys to achieving sustainable development

مطهري كمال، جامعة عن تموشنت (الجزائر)،kamel.metahri@univ-temouchent.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2022/11/30 تاريخ القبول: 2023/03/05 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مدى مساهمة المؤسسات الناشئة في بناء إقتصاد المعرفة في الجزائر، إنطلاقا من عرض واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر وسبل تطويرها، بحكم أنها أصبحت ركيزة أساسية في خلق القيمة المضافة للاقتصاديات العالمية و كذا مساهمتها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

و قد خلصت الدراسة بأن توجه الجزائر نحو إنشاء المؤسسات الناشئة و توفير البرامج التأهيلية لهذه المؤسسات خاصة في مجال الإبتكار بالإضافة إلى ترقية رأس المال البشري في القطاع التكنلوجي، من شأنه أن يعطى دفعا قويا للنسيج الاقتصادي والصناعي في بلادنا، ويضعه على سكة تحقيق معدلات نمو أفضل والتوجه نحو التصدير خارج قطاع المحروقات.

كلمات مفتاحية: مؤسسات ناشئة؛ إقتصاد معرفة؛ إبتكار؛ تنمية ؛ جزائر.

تصنيفات JEL : O43، O31، L26،D02

Abstract:

This study aims to highlight the contribution of emerging institutions in building the knowledge economy in Algeria, based on presenting of its reality, ways to develop them, given that they have become a basic pillar in creating added value to global economies, as well as their contribution to achieving the dimensions of sustainable development.

The study concluded that this tendency to support and the provision of qualifying programs for these institutions, especially in the field of innovation, in addition to the promotion of human capital in the technological sector, would give a strong impetus to the economic and

industrial fabric in our country, achieving better growth rates and heading towards export outside the hydrocarbon sector.
Keywords: startups; knowledge economy; innovation; development; Algeria
Jel Classification Codes: D02 , L26 , O31 , O43.

1. مقدمة:

إن التوجه العالمي الجديد لإحداث التنمية يعول على المؤسسات الناشئة نظرا لقدرتها على الابداع والابتكار وخلق الثروة خاصة مع الثورة الرقمية التي يعرفها العالم والذي كان نتيجة للإبداع و التغيير الدائمين، وقد شهدت التكنولوجيا قوة أكبر عندما أصبحت في متناول مختلف المؤسسات و أرباب الاعمال الذين تيقنوا من الفائدة التي تجلبها التكنولوجيا لأعمالهم.

و الجزائر على غرار بلدان العالم تفطنت لأهمية المؤسسات الناشئة و الإقتصاد المعرفي و عجلت بدعمها بشكل ملموس عن طريق إستحداثها لوزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، خاصة بعد التطور الكبير الذي شهده هذا النوع من المؤسسات على المستوى الدولي.

فيعتبر إقتصاد المعرفة نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام الواسع للمعلوماتية وشبكات الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة إلالكترونية، مرتكزا بقوة على المعرفة و الإبتكار والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة، وهو بذلك يعني التحول من التركيز على الموارد الأولية والمعدات الرأسمالية إلى التركيز على المعلومات والمعرفة ومراكز التعليم والبحث.

وبالتالي فمرافقة المؤسسات الناشئة يمكن من خلق نموذج إقتصادي جديد بعيدا عن الريع الذي إعتمد عليه اقتصاد البلاد منذ عقود، وبالتالي أصبح الاستثمار ودعم المؤسسات الناشئة من أولويات صانع القرار الاقتصادي الجزائري، من أجل المساهمة في دفع عجلة التنمية وتعزيز الآلة الإنتاجية المحلية.

و وفقا لما ذكر سابقا كانت إشكالية الدراسة كالتالي:

" **كيف يمكن للمؤسسات الناشئة أن تساهم في تأسيس إقتصاد مبني على المعرفة و خلق تنمية مستدامة في الجزائر ؟**"

فرضيات البحث:

– هناك إرادة سياسية لمرافقة المؤسسات الناشئة الجزائر من أجل تطورها و تسريع نموها؛

– الإقتصاد المبني على المعرفة هو إقتصاد جديد على الجزائر يختلف عن الأنماط الإقتصادية الأخرى؛

– التحديات الاقتصادية الراهنة فرضت على الجزائر خلق مؤسسات ناشئة بهدف ضمان تنمية مستدامة؛

أهداف البحث:

إن نجاح المؤسسات الناشئة مرتبط أساسا بمدى قدرة الدولة على توفير المتطلبات اللازمة لإندماجها في إقتصاد مبني على المعرفة و بالتالي فمن أهم الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها في هاته الدراسة ما يلي:

- إستيعاب أهم المفاهيم الأساسية المرتبطة بالمؤسسات الناشئة و إقتصاد المعرفة؛
- معرفة مدى مساهمة الإبتكار التكنلوجي في تأسيس إقتصاد مبني على المعرفة في الجزائر؛
- إبراز دور و إسهامات المؤسسات الناشئة في دعم و تنمية الإقتصاد الوطني؛

منهجية البحث:

إعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، و ذلك بالتطرق إلى ماهية اقتصاد المعرفة و المؤسسات الناشئة، سبل ترقيتها و تطويرها بالاعتماد على تكنلوجيات الإعلام والإبتكار، ومدى مساهمة المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

الدراسات السابقة:

على الرغم من كون موضوع المؤسسات الناشئة و إقتصاد المعرفة أنه موضوع حديث في الجزائر إلا أن هناك بعض الدراسات التي تطرقت لذلك وفيما يلي أهم هذه الدراسات:

– سمير مسعي (2015) ،" **اقتصاد المعرفة في الجزائر الواقع ومتطلبات التحول** " رسالة دكتوراه : تخصص اقتصاد المعرفة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، وكانت إشكالية الدراسة كما يلي: "ما هو واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر، وماهي متطلبات الاندماج في هذا النمط الاقتصادي الجديد؟"، وتوصل الباحث إلى أن : تسجل الجزائر تأخرا في جل دعائم اقتصاد المعرفة، وبشكل خاص دعامتي الإبداع

والنظام الاقتصادي والمؤسساتي، مما يعكس وجود اختلالات هيكلية عميقة تعرقل الاندماج الفعلي للجزائر في إقتصاد المعرفة.

– سلطان كريمة و بوعفار آمال (2020)، " **إقتصاد المعرفة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة** – حالة الجزائر وتونس–" مقال منشور بمجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، وكانت إشكالية الدراسة كما يلي: " ما هو الدور الذي يلعبه إقتصاد المعرفة بمختلف مؤشراته في تحقيق التنمية المستدامة في كل من الجزائر وتونس؟ "، وقد توصلتا الباحثتين إلى أن: كل من الجزائر وتونس لا زالتا تواجهان العديد من التحديات للتحول نحو اقتصاد المعرفة، وذلك من خلال إصلاحات جديدة للقطاعات ذات العلاقة، بما في ذلك التعليم، ومجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

– بورويصة مريم (2022) ،"**المؤسسات الناشئة كدعامة أساسية لبناء وتطوير إقتصاد المعرفة في الجزائر**" مقال منشور بمجلة قضايا معرفية، وكانت إشكالية الدراسة كما يلي: " كيف يمكن للمؤسسات الناشئة أن تساهم في بناء وتطوير إقتصاد المعرفة في الجزائر؟"، وقد توصلت الباحثة إلى أن: المؤسسات الناشئة لها دور فعال في بناء اقتصاد قائم على المعرفة في الجزائر، إذا تم تهيئة البيئة المناسبة لنشاطها وتحفيز قيام المشاريع الابتكارية خاصة في المجال التكنلوجي.

– بن عياد جليلة (2022)،"**دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية** " مقال منشور بمجلة الدراسات القانونية ، وكانت إشكالية الدراسة كما يلي:كيف تساهم المؤسسات الناشئة في تنمية الإقتصاد الوطني ؟"، وقد توصلت الباحثة إلى أن: التطورات الإقتصادية و التجارب الدولية في مجال المؤسسات الناشئة أكد أن هذه الأخيرة لها دور فعال في التخفيف من الأزمات الإقتصادية و تعد رهانا كبيرا للتنويع الإقتصادي إذا وفرت لها البيئة اللازمة.

2. الإطار المفاهيمي و النظري للمؤسسات الناشئة و إقتصاد المعرفة:

1.2 تعريف المؤسسات الناشئة:

تعرف المؤسسة الناشئة (start -up) إصطلاحا حسب القاموس الانجليزي: على أنها مشروع صغير بدأ للتو و كلمة Start-up تتكون من جزأين" Start" وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و up"

"وهو ما يشير لفكرة النمو القوي، وبدأ استخدام مصطلح up-start بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك مع بداية ظهور شركات رأس المال الخاطر ليشيع استخدام المصطلح بعد ذلك. و في الوقت الراهن تعرف على أنها المؤسسات الشابية المبتكرة في قطاع التكنولوجيا. (بوالشعور، 2018، صفحة 420)

كما يعرف رائد الأعمال الشهير **ستيف بلانك** المؤسسات الناشئة على أنها منظمة مؤقته مصممة للبحث عن مشروع يدر الربح بشكل متكرر ويمكن قياسه، أي أن الشركة الناشئة يجب أن تعمل على نجاح مشروعها بشكل سريع وله تأثير على السوق الذي تود التواجد والعمل به بشكل فوري. (بخيتي و بوعوينة، 2020، صفحة 536)

هناك تعريف آخر **لنيل بلومينثال** المدير التنفيدي و الشريك المؤسس لشركة Warby Parker لبيع النظارات الشمسية، وهو تعريف بسيط ومختصر يشرح مفهوم الشركة الناشئة (up-start) بنظرة ثاقبة، حيث يقول نيل أن الشركة الناشئة هي شركة تعمل على إيجاد حل لمشكلة غير واضح كيف يمكن حلها، وغير مضمون نجاح هذا الحل. (طلعت، 2021)

و بالتالي فالمؤسسة الناشئة هي مؤسسة صغيرة الحجم، وهي تتميز بكونها سهلة الانشاء و لا تتطلب تمويلا ضخما، بمعنى أن الشباب المتخرج و الحاصل على شهادات يمكن له تطوير مشاريعه و أفكاره و انشاء مؤسسة ناشئة عوض أن يشغل منصب عمل في مؤسسة ما، و يتطلب الأمر فقط دراسة متطلبات السوق وفق المشروع الذي يرغب إنشاءه حتى يعرف مدى إمكانية تجسيده و نجاحه.

1.1.2 خصائص المؤسسات الناشئة:

تتميز " Start-up " بعدة ميزات و خصائص أغلبها مستمد من تسميتها أهمها ما يلي :

أ.مؤسسات حديثة العهد:

يخطأ الكثير في تصنيف المؤسسات الصغيرة ويعتبرها على أنها مؤسسات ناشئة، لكن ليس عن هذا النوع ما نتحدث اليوم ، فهي تتميز بكونها شركات شابة يافعة وأمامها خياران: إما التطور و التحول إلى شركات ناجحة، أو إغلاق أبوابها والخسارة. (بلعابد و عثمانية ، 2021، صفحة 367)

ب.شركات أمامها فرصة للنمو التدريجي والمتزايد:

من إحدى السمات التي تحدد معنى المؤسسات الناشئة "Startup" هي إمكانية نموها السريع وتوليد إيراد أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلبها للعمل، معناه أن الشركة الناشئة هي الشركة التي تتمتع بإمكانية الارتقاء بعملها التجاري بسرعة أي زيادة الإنتاج والمبيعات من دون زيادة التكاليف.

وهذا يعني أن الشركات الناشئة لا تقتصر بالضرورة على أرباح أقل لأنها صغيرة، بل على العكس، هي شركات قادرة على توليد أرباح كبيرة جدا. (الجوابرة، 2021)

ج.شركات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها:

تتميز المؤسسات الناشئة بأنها مؤسسة تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة "Innovative"، وإشباع لحاجات السوق بطريقة ذكية، بحيث يعتمد مؤسسوها على التكنولوجيا للنمو والتقدم، والعثور على التمويل من خلال المنصات على الإنترنت ومن خلال المرافقة والدعم من قبل حاضنات الأعمال.

د.شركات تتطلب تكاليف منخفضة:

يشمل معنى المؤسسة الناشئة على أنها شركة تتطلب تكاليف صغيرة جدا بالمقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها، وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع وفجائي بعض الشيء. (Ries, 2018, p. 05)

2.1.2 دورة حياة المؤسسات الناشئة:

تتسم المؤسسات الناشئة بالنمو السريع و المتزايد، إلا أنها في الواقع كثيرا ما تتعثر وتمر بمراحل تذبذب شديد قبل أن تعرف طريقها نحو القمة، كما هو موضح في الشكل أدناه والمصمم من قبل " Graham Paul":

الشكل 1 : منحنى دورة حياة المؤسسة الناشئة

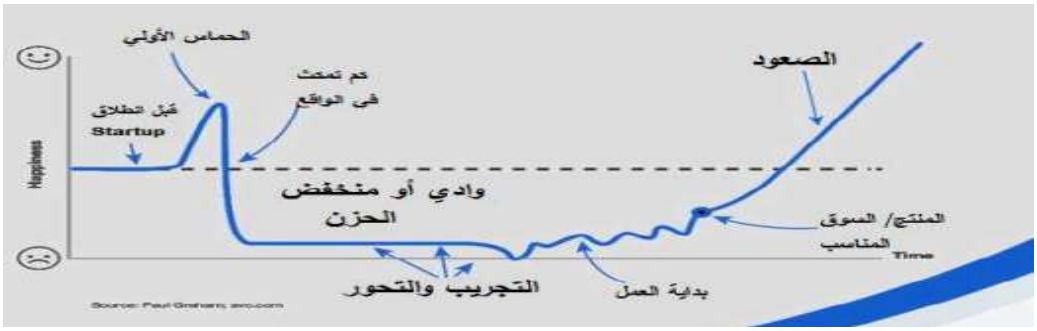

المصدر: (بوالشعور، 2018، صفحة 421)

من خلال الشكل أعلاه يمكن القول بأن الشركات الناشئة تمر بخمس مراحل أساسية و هي:

–المرحلة الأولى: وتبدأ قبل انطلاق المؤسسة الناشئة، حيث يقوم شخص ما، أو مجموعة من الأفراد بطرح نموذج لفكرة ابداعية، ثم يتم دراسة الفكرة جيدا ودراسة السوق والسلوك وأذواق المستهلك المستهدف للتأكد من امكانية تنفيذها على أرض الواقع وتطويرها في المستقبل. والبحث عن من يمولها، وعادة ما يكون التمويل في المراحل الأولى ذاتي، مع امكانية الحصول على بعض المساعدات الحكومية.

–المرحلة الثانية: مرحلة الانطلاق، في هذه المرحلة يتم إطلاق الجيل الأول من المنتج أو الخدمة، حيث تكون غير معروفة، وربما أصعب شيء يمكن أن يواجه المقاول في هاته المرحلة هو أن تجد من يتبنى الفكرة على أرض الواقع ويمولها ماديا، وعادة ما يلجأ رائد الأعمال في هذه المرحلة إلى ما يعرف بـ (Fools, Family, Friends)، فغالبا ما يكون الأصدقاء والعائلة هم المصدر الأول الذي يلجأ إليهم المقاول للحصول على التمويل، و في هذه المرحلة يكون المنتج بحاجة إلى الكثير من الترويج كما يكون مرتفع السعر، ويبدأ الاعلام بالدعاية للمنتج.

–المرحلة الثالثة: مرحلة مبكرة من الاقلاع والنمو: يكون فيها حماس مرتفع، ينتشر العرض ويبلغ المنتج الذروة، و يمكن أن يتوسع النشاط إلى خارج مبتكريه الأوائل، فيبدأ الضغط السلبي حيث يتزايد عدد العارضين للمنتج ويبدأ الفشل، أو ظهور عوائق أخرى ممكن أن تدفع المنحنى نحو التراجع.

–المرحلة الرابعة: الانزلاق في الوادي، وبالرغم من استمرار الممولين المغامرين (رأس المال المغامر) بتمويل المشروع إلا أنه يستمر في التراجع حتى يصل إلى مرحلة الموت، وهو ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق في حالة عدم التدارك خاصة وأن معدلات النمو في هذه المرحلة تكون جد منخفضة.

–المرحلة الخامسة: تسلق المنحدر، يستمر رائد الاعمال في هذه المرحلة بإدخال تعديلات على منتجه واطلاق تحسينات، لتبدأ الشركة الناشئة بالنهوض من جديد بفضل الاستراتيجيات المطبقة واكتساب الخبرة لفريق العمل، ويتم اطلاق الجيل الثاني من المنتج وضبط سعره، وتسويقه على نطاق أوسع .

–المرحلة السادسة: مرحلة النمو المرتفع، يتم فيها تطوير المنتج بشكل نهائي، وطرحه في السوق، وتبدأ الشركة الناشئة في النمو المستمر.

2.2 مفهوم إقتصاد المعرفة:

يعرفه الإقتصادي فيرتز ماكلوب "Machlup Fritz " الذي يعد من رواد الاقتصاد المعرفي، بكونه "الاقتصاد المبني على المعرفة الذي تفوق فيه اليد العاملة في القطاعات المنتجة للمعرفة باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى". و أوضح أن إقصاد المعرفة يتضمن خمس قطاعات مهمة و هي : التعليم ،البحث والتطوير، الاتصالات، تقنية المعلومات و خدمات المعلومات. (Machlup، 1962، صفحة 416).

كما عرفته منظمة التعاون والتنمية الأوروبية على أنه نوع من الاقتصاد القائم على إلانتاج و التوزيع و إستخدام المعرفة و المعلومات. (بن ونيسة، 2014، صفحة 87)

1.2.2 خصائص إقتصاد المعرفة :

من أبرز خصائص إقتصاد المعرفة ما يلي: (بلعلمي، 2020، صفحة 111)

- إعتماد اقتصاد المعرفة على عامل المعرفة وليس على الأرض ورأس المال، والتركيز على اللاملموسات بدل الملموسات، فالمخرجات تغلب عليها صفة الخدمات لا السلع؛
- الرقمية: فالوسائل التكنولوجية الحديثة قادرة على خزن ومعالجة وتنظيم المعلومات؛
- التطورات التقنية الجديدة: والتي تجعل تكلفة السلع تكاد تكون منعدمة؛
- الأسواق الجديدة: الموجودة على المواقع الالكترونية وسرعة تدفق المعلومات؛

2.2.2 ركائز إقتصاد المعرفة:

يعتمد إقتصاد المعرفة على أربع ركائز أساسية على النحو التالي :(العلي و آخرون، 2022، صفحة 66)

- **التعليم و التكوين:** بحيث يتطلب إقتصاد المعرفة مجتمعا متعلما ذو مهارات و خبرات عالية بإمكانه إنتاج المعرفة، وإستخدامها بفاعلية.

- **بنية تحتية معلوماتية ديناميكية:** أي توفر وسائل الاتصال الحديثة والحواسيب أبرزها الشبكة العالمية الأنترنت، لتسهيل التواصل الفعال، ونشر ومعالجة المعلومات بسلاسة.

- **نشاطات البحث والتطوير والابتكار:** هي الفرصة المثالية للباحثين التي تحول أفكارهم ونتائج أبحاثهم إلى منتجات وخدمات، حيث أنها تساهم بشكل مباشر في زيادة إنتاجية رأس المال البشري و العمالة.

- **تدفق المعرفة:** بكل حرية في أطر اقتصادية وتشريعية ممكنة، بما يحفز تعزيز الاستثمار في مجالات الاقتصاد المعرفي.

3.2.2 إقتصاد المعرفة في البلدان العربية:

رغم كل أوجه الخلل التي يواجهها الإقتصاد المعرفي العربي، إلا أنها تحاول جاهدة إستدراك ما فاتها و الإلتحاق بالركب الحضاري العالمي. و بالإستناد إلى نتائج مؤشر المعرفة العالمي، الذي يقوم على سبعة معايير تشمل التعليم الأساسي، التعليم التقني والتكوين المهني، التعليم العالي، تكنولوجيات الإعلام والاتصال، البحث والتطوير والابتكار، البيئة العامة الملائمة، إضافة إلى مؤشر عام عن البيئات التمكينية. و وقوفا على وضع الدول العربية وفق المؤشرات العالمية لاقتصاد المعرفة، يتضح تصدر الإمارات العربية المرتبة الأولى عربيا في مؤشر المعرفة العالمي حيث بلغت 66.1 نقطة، حيث جاءت في المرتبة 15 عالميا، تليها قطر بـ 54.2 نقطة المرتبة 39 عالميا، ثم السعودية بحوالي 50.9 نقطة في المرتبة 42 عالميا، في حين الجزائر جاءت في المرتبة 11 عربيا و 82 عالميا بـ 39.8 نقطة. (بابكر، 2021، صفحة 17)

الشكل 2 : ترتيب الدول العربية وفق مؤشر المعرفة العالمي لسنة 2021

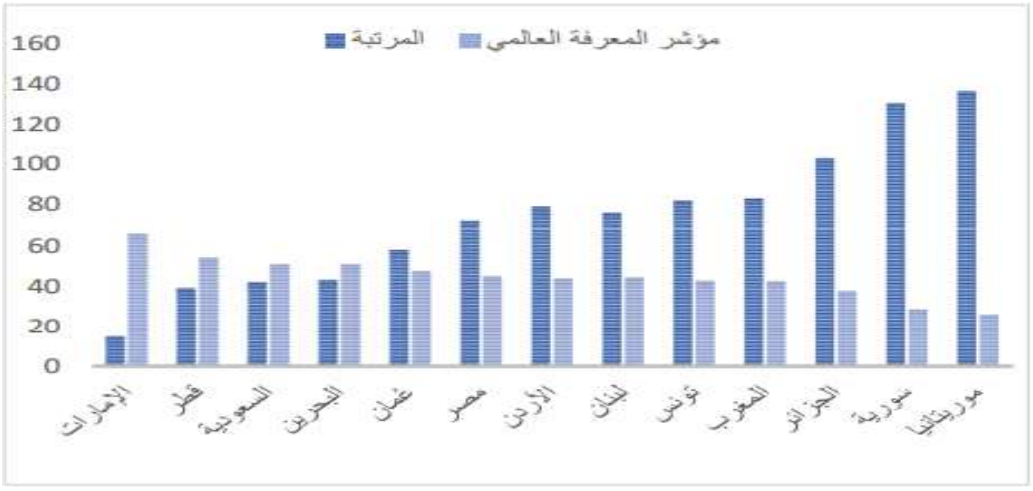

المصدر: (بابكر، 2021، صفحة 18)

3. دور تكنلوجيات الإعلام و الإتصال في ترقية المؤسسات الناشئة و الإبتكار:

أصبح مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة ضرورة حتمية لمرافقة ودعم المؤسسات الناشئة التي تعتبر الركيزة الأساسية لانطلاق الاقتصاد الرقمي المتطور بعيدا عن التبعية للمحروقات على غرار الجزائر التي تراهن اليوم على تطوير مؤسساتها الحديثة من خلال الإبداع والابتكار في مجال التكنولوجي والذكاء الاصطناعي ، لاسيما في ظل التحول الرقمي الذي يشهده العالم حاليا، وما يوفره من فرص وتحديات لهذه المؤسسات ورقمتنها، و من أهم مزايا إستعمال المؤسسات الناشئة لتكنلوجيا الإعلام و الإتصال ما يلي: (دريبين، 2022، صفحة 59)

1.3 المساعدة في الاتصالات الداخلية والخارجية:

أدى إبتكار برامجيات وتطبيقات الاتصال إلي تغيير الطريقة التي تعمل بها أغلب المؤسسات، وكان الإتصال السريع بالإنترنت من الأسباب التي جعلت المؤسسات قادرة على تشغيل موظفين في أجزاء مختلفة من البلاد والعالم ككل سواء كانت أنظمة الهاتف الداخلية الجديدة أو الدردشة المباشرة على موقع المؤسسة على الويب، يمكن لكل منهما مساعدة المؤسسات الناشئة على الاتصال بشكل أسرع بالأشخاص، وإحدى المزايا المتعددة للتقنية في مجال الأعمال هي مساعدة الفرق على التعاون، وكان هذا ضروريا بشكل خاص خلال جائحة كوفيد 19، حيث عمل المزيد من موظفي المكاتب في منازلهم، فلقد ساعدت أدوات مثل"google docs, Slack" على ازدهار التعاون في العمل خلال هذا الوقت.

2.3 تقديم خدمة العملاء بكفاءة عالية وسريعة:

لقد نجحت التكنولوجيا إلى حد كبير في تحويل الطريقة التي تتفاعل معها المؤسسات مع عملائها، فيستطيع العملاء من منازلهم الولوج إلى المعلومات المتعلقة بمنتجات المؤسسة ، فوجود مواقع ويب على (Wordpress, wix , godaddy) ، يمكن أصحاب الأعمال من إنشاء موقع ويب فعال وتشغيله لعملائهم ليقومون بزيارته والاستفادة من المعلومات المتعلقة بكل منتج، كما يمكن استخدام الشبكات الاجتماعية للاتصال مباشرة بالعملاء بدون وسيط . (بوضياف و زوبير، 2020، صفحة 380)

3.3 تحسين استراتيجية التسويق الإلكتروني:

أثرت الثورة التكنولوجية بشكل كبير على إستراتجيات التسويق، فلم تعد المؤسسات و الشركات تعتمد أثرت الثورة التكنولوجية بشكل كبير على استراتجيات التسويق، فلم تعد المؤسسات و الشركات تعتمد على التواصل المباشر والتفاعل وجها لوجه مع العملاء، لقد مكنت التكنولوجيا الشركات والمؤسسات من الوصول إلى أكبر عدد من العملاء وفي أجزاء مختلفة من البلاد والعالم ككل من خلال منصات الشبكات الإجتماعية، ومواقع الإنترنت، وبرامج التسويق.

4. واقع المؤسسات الناشئة و حاضنات الأعمال في الجزائر:

إن فكرة إنشاء حاضنات الأعمال و المؤسسات الناشئة في الجزائر واجهتها العديد من التحديات المتعلقة بالاستدامة و الابداع، إذ لا تزال بعيدة عن مراحل متقدمة بلغتها بعض الدول، لكن رغم كل السلبيات و الصعوبات توجد مؤسسات ناشئة جزائرية إستطاعت التألق و النجاح .

(Djekidel, Doua, & Merrad, 2021, p. 419)

1.4 الإجراءات المتخذة لدعم و تمويل المؤسسات الناشئة :

إتخذت الحكومة الجزائرية مجموعة من القرارات لدعم المؤسسات الناشئة أبرزها:

- إنشاء صندوق إستثماري مخصص لتمويل ودعم المؤسسات الناشئة ، الهدف من انشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة هو القضاء على مشكل التمويل. والذي يعد من بين العراقيل التي تواجه الشباب في إنشاء الشركة الناشئة الخاصة به، و يعتمد هذا الصندوق في تمويل المشاريع بالأساس على الاستثمار في رؤوس الأموال، و ليس ميكانيزمات التمويل التقليدية التي تعتمد على القروض.
- وضع اطار قانوني خاص بإنشاء المؤسسات الناشئة startups ، و اعداد نصوص تنظيمية؛
- إستحداث وزارة تعنى باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة
- إنشاء مجلس أعلى للابتكار يقوم بتثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة والإمكانات الوطنية للبحث العلمي، و هو في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة؛
- تعميم الدفع الالكتروني في مختلف القطاعات الحيوية؛

أما بالنسبة للتحفيزات المقدمة لفائدة المؤسسات الناشئة فيمكن حصرها فيما يلي : (خديم ، 2021)

- إعفاءات ضريبية تصل إلى خمس سنوات خاصة الضريبة على الدخل الإجمالي؛
- منح تسهيلات لتمويل نشاطات المؤسسات الناشئة، قروض بنكية لتسديد الاعباء الاستثمارية لها؛
- إعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث سنوات بعد تاريخ الشروع في النشاط؛
- إعفاء التجهيزات التي تقتنيها المؤسسات الناشئة لإنجاز مشاريعها من الرسم على القيمة المضافة؛
- إنشاء أرضية رقمية خاصة بالمؤسسات الناشئة هدفها محاربة البيروقراطية وتسهيل الاجراءات الادارية؛
- فتح المجال لشركات رأسمال الاستثمار بحيازة اكثر من 49 % من أسهم الشركات الناشئة.

2.4 بعض التجارب الناجحة في مجال ريادة الأعمال في الجزائر:

هناك عدة شركات ناشئة ناجحة في الجزائر و التي رفعت التحدي و حققت النجاح و كسبت الأرباح من أهمها:

- يسيير "yassir " و هو شركة تقدم خدمة عبر تطبيق أحدثت ثورة في مجال النقل الحضري في الجزائر، بحيث إستطاعت جمع 150 مليون دولار من مستثمرين أمريكيين لزيادة رأس مالها وتوسيع انتشارها في منطقة المغرب العربي وأوربا.
- شركة تارك غراف "tuchgraph"و قد افتكت هاته الشركة الجائزة الأولى في الابتكار للصحة الالكترونية ؛
- واد كنيس" ouedkniss " وهي شركة رائدة في مجال الاعلانات المبوبة؛
- شركة كايمو"kaymu" و هي شركة تنشط في مجال التجارة الالكترونية؛
- بائوليس" batolis "و هي ايضا شركة ناشطة في مجال التسويق الالكتروني؛
- إشريلي" echrily "و هو موقع لشراء و توصيل البقوليات و المواد الغذائية؛

أما في مجال حاضنات الأعمال فالجزائر ظهرت متأخرة نوعا ما ومن أهم الحاضنات الناشطة في الجزائر ما يلي:

- سيلابس (sylabs): تأسست عام 2015، وهي حاضنة أعمال ومسرعة مشاريع مقرها الجزائر العاصمة. تعمل على تقريب ودمج المؤسسات الناشئة في النظام البيئي الريادي الجزائري. و ذلك من خلال دعم رواد الأعمال بالإستشارة و توفير الأدوات الريادية الضرورية للنجاح في السّوق الجزائري، وكذلك مساعدتهم على توسيع شبكة علاقاتهم.

و قد بلغ عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر 105 مؤسسة ناشئة عام 2022 بعد أن بلغ 41 مؤسسة ناشئة عام 2020 ، ويدل ذلك على أن الاستراتيجيات التي تتبعها الدولة الجزائرية بدأت تؤتي نتائج البأس بها بعد إقامة وزارة خاصة باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة.

الجدول 1 : عدد المؤسسات الناشئة في الجزائر خلال الفترة (2020–2022)

السنة	عدد المؤسسات
2020	41
2021	87
2022	105

المصدر: (startupranking.com، 2022)

5. مساهمة المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر:

ينتج عن التوسع في خلق المؤسسات الناشئة وتهيئة المناخ الملائم لتنميتها وتطويرها، آثار اقتصادية وإجتماعية وبيئية، فكلما كان التوجه كان التوجه لهذا النمط مدروسا كلما تضاءلت سلبياته وتوسع نطاق إيجابياته، ويؤكد العلماء أن العامل الرئيسي لتنمية أي بلد ليس المال او التكنولوجيا، إنما ذوي الأفكار الريادية والمبتكرة وأن أهم محرك للنمو الإقتصادي هو توفر المقاولين وأصحاب الأفكار الإبتكارية الجديدة والمتميزة، وفي هذا الصدد يشار إلى أن دعم المؤسسات الناشئة له دور كبير في تعجيل التنمية المستدامة من حيث البعد الإقتصادي، الإجتماعي والبيئي، ونجاح إقامة المؤسسات الناشئة يحقق الأهداف التالية: (بن خديجة و عبيد، 2019، صفحة 08)

1.5 على مستوى البعد الإقتصادي و الإجتماعي للتنمية المستدامة:

يكمن الدور الذي تقوم به المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الإقتصادية فيما يلي:

1.1.5 زيادة الناتج المحلي الخام :

تلعب المؤسسات الناشئة دورا إستراتيجيا في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي و توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني للدولة خلال مدة قصرية نسبيا نظرا لسهولة إنشائها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة وبذلك يكون إندماجها بشكل أسرع في الدورة الإنتاجية. (بن عياد ، 2022، صفحة 170)

بالإضافة إلى ذلك المؤسسات الناشئة تساهم في التخفيف من الإنفاق العشوائي على المستوى الوطني، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة حجم الناتج المحلي وتنوعه.

و بالتالي فإن المؤسسة الناشئة في الجزائر قادرة على خلق الثروة على غرار ما وصلت إليه اليوم العديد من بلدان العالم و تعمل على تغيير حياة المستهلكين، حيثما كانوا فتمنحهم حلولا دائمة.

2.1.5 معالجة بعض الإختلالات على المستوى الكلي:

تعمل الشركات الناشئة على معالجة الإختلال في انخفاض معدلات الإدخار و الإستثمار، نظرا لإنخفاض تكلفة إنشائها مقارنة مع غيرها من المؤسسات، كما تساهم في علاج الإختلال في ميزان المدفوعات من خلال تصنيع السلع محليا بدلا من إستيرادها. (مخوخ، 2020، صفحة 06)

3.1.5 ترقية مجال التشغيل و إيجاد أسواق جديدة:

المؤسسات الناشئة تساهم بشكل كبير في الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، وتوفير فرص عمل جديدة، وفي هذا الصدد تُشير بعض التقارير الاقتصادية إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 85% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم؛ حيث توظف نحو 65- 75% من القوى العاملة في العالم، كما تُساهم بحوالي 46% من الناتج المحلى العالمي.

و بالتالي فإن الاهتمام بالمؤسسات الناشئة لكونها تساهم بشكل فعال في دفع عجلة النمو للاقتصاد العالمي والحد من مشكلات البطالة والفقر وتحقيق رفاهية اقتصادية كبيرة في أغلب دول العالم؛ حيث تعتمد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأساس على العمالة المكثفة.

4.1.5 تنويع الإقتصاد و ترقية الصادرات:

إن المؤسسات الناشئة في الجزائر يمكن أن تقدم حلولا سواء في الجزائر أو خارجها، كإفريقيا وأوروبا والدول العربية وبالتالي تحتم الابتعاد عن فكرة توجيه هذه المؤسسات للعمل في الإطار المحلي البحت، والذي أكد فشله منذ سبعينيات القرن الماضي، وكان من المفروض أن تتجه صناعاتنا إلى السوق الوطنية والأسواق الخارجية، خاصة أن المنتجات الجزائر تباع في أوروبا وآسيا. (بوالشرش، 2020، صفحة 11)

و بالتالي دعم ومرافقة الدولة للمؤسسات الناشئة ضمن منظومة تشريعية تحفيزية، سيعطي دفعا قويا لزيادة النمو في البلاد ورفع الإنتاج وقدرات التصدير خارج المحروقات، وبقناعة أن الجزائر تتوفر على قدرات غير مستغلة، وقد حانت الفرصة لإخراجها وتحفيزها لتنويع الاقتصاد وتحقيق الرفاه والنمو بعيدا عن سوق بترولية مهزوزة وغير مستقرة بسبب سياق دولي متوتر ولا يعرف الاستقرار. (كعبش، 2021)

وبحسب الخبراء، فإن الجزائر بحاجة إلى نحو مليوني شركة ناشئة لخلق نموذج اقتصادي جديد بعيدا عن الريع و بناء نسيج إقتصادي منتج .

2.5 على مستوى البعد البيئي للتنمية المستدامة:

والتي تعبر عن التزام إدارة المؤسسة بمراعاة الجوانب البيئية في عمليات في ممارسة نشاطها الإقتصادي، وذلك من خلال :

1.2.5 الإنتاج الصديق للبيئة: يعرف على أنه التطوير المستمر في العمليات الصناعية والمنتجات والخدمات بهدف تقليل استهلاك الموارد الطبيعية ومنع التلوث، وذلك لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البشرية والبيئة، ومن أهم فوائد هذا النوع من الإنتاج استرداد الموارد الطبيعية عوضا من إتلافها أو إهدارها، و كذا الاستعمال العقلاني للمواد الأولية خاصة الطاقة والمياه، زيادة القدرة الإنتاجية وتحسين جودة المنتج، الإلتزام بالقوانين البيئية، والملاحظ لطريقة الإنتاج الأخضر أنها تضفي مجموعة من المراحل على طريقة الإنتاج العادية، بل أن دورة حياة المنتج ستكون مسؤولة اجتماعيا من خلال معالجة المدخلات والمخرجات بحيث لا تؤدي إلى هدر أو تلف بيني.

و من بين الشركات الناشئة نجد شركة (bio and Beauty) و هي مؤسسة ناشئة تأسست في أفريل 2019 و التي تقوم بإستعمال مواد طبيعية عضوية منتجة محليا وصديقة للبيئة بالتعاون مع المؤسسات المنتجة للزيوت العطرية الطبيعية .

2.2.5 المساهمة في الإقتصاد الأخضر: بسبب تعرض التسويق الحديث إلى إنتقادات عديدة من حيث محاولة خلق حاجات اصطناعية وقيم استهلاك مادية لا ضرورة لها، وعلى ضوء التطورات العالمية بدأت منظمات الأعمال بإعادة النظر بمسؤوليتها الإجتماعية والأخلاقية في ممارساتها التسويقية، فبدأ الإهتمام بنمط جديد عرف بالتسويق الأخضر كمنهج يقدم حلول لتلك الآثار الاجتماعية والبيئية السلبية، ويتمحور حول الإلتزام القوي بالمسؤولية البيئية في ممارسة الأنشطة التسويقية بما لا يتعارض مع الأهداف الربحية للمؤسسة، وعليه فهو عملية تطوير وتسعير وترويج منتجات لا تلحق أي ضرر بالبيئة.

فتعتبر حاضنة الأعمال "سيلابس" من أبرز المساهمين في دعم الاقتصاد الأخضر، فهي تعمل على تقريب ودمج الشركات الناشئة في النظام البيئي الجزائري. ويتم ذلك من خلال دعم رواد الأعمال بالاستشارة، وكذلك مساعدتهم على توسيع شبكة علاقاتهم. كما تهدف إلى تطوير النظام البيئي لريادة الأعمال من خلال التواصل مع صناع القرار في القطاعين العام والخاص. (سباش ، 2022، صفحة 1182)

3.2.5 إعادة تشكيل مفهوم المنتج: يتمثل في مواكبة تكنولوجيا الإنتاج لمفهوم الالتزام البيئي، بحيث يعتمد الإنتاج بشكل كبير على مواد خام غير ضارة بالبيئة، واستهلاك الحد الأدنى منها، فضلا عن ضرورة تدوير المنتجات نفسها بعد انتهاء المستهلك من استخدامها، وخاصة المعمرة منها لتعود إلى مصنعها بالنهاية حيث يمكن تفكيكها وإعادتها إلى الصناعة مرة أخرى، أما التغليف فيعتمد على مواد خام صديقة للبيئة وقابلة للتدوير. (أوشن، 2022، صفحة 584)

4.2.5 جعل التوجه البيئي أمرا مريحا: لقد أدركت العديد من المنظمات أن التسويق الأخضر يشكل فرصة سوقية قد تمنح المنظمة ميزة تنافسية ولربما مستدامة، خاصة مع تنامي الوعي البيئي بين المستهلكين وتحولهم التدريجي إلى مستهلكين خضر وبالتالي سيكون هذا التوجه أمرا مريحا خاصة في المدى الطويل.

خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية إبراز المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمؤسسات الناشئة و إقتصاد المعرفة و مدى مساهمتهما في تحقق أبعاد التنمية المستدامة، بحيث تم التوصل إلى أن الابتكار ومختلف نشاطات البحث والتطوير عوامل جد مهمة و مساعدة على قيام المؤسسات الناشئة في الجزائر، والتي بدورها تساهم بشكل كبير في بناء اقتصاد قائم على المعرفة، فبدون الإبداع و الابتكار لا يمكن للمؤسسة الناشئة أن تقوم وحتى إن تم تأسيسها فستكون فترة حياتها قصيرة جدا، وهذه من أهم التحديات التي تواجهها المؤسسات الناشئة.

و بالتالي فإن توجه الجزائر نحو هذا النمط من المؤسسات و وضع البرامج التأهيلية لها، من الجانب التنظيمي و التشريعي التي من شأنه دعم و ترقية هذه المؤسسات، فالدولة تعول عليها بنسبة كبيرة لتكون مساهما فعالا في تحقيق الأهداف التنموية، بحيث ضمان التنمية المستدامة يحتاج العمل على تحقيق الأبعاد على المستوى الإقتصادي، الإجتماعي و البيئي للتنمية . وهو ما تسعى إليه الجزائر جاهدة كباقي دول العالم من خلال الرفع من مستويات الإنتاج المحلي و إعادة التوازن للإقتصاد الوطني و تجديد النسيج الإقتصادي بشكل تام من خلال تأسيس نموذج إقتصادي جديد قائم على المعرفة.

و بناءا على ما سبق فمن أهم **النتائج** المتوصل إليها في هذه الدراسة ما يلي:

– المؤسسة الناشئة هي عبارة مشروع يهدف إلى إبتكار وتطوير منتج جديد أو خدمة في أي قطاع ، حيث تلعب المؤسسات الناشئة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لتمتعها بمجموعة من الخصائص تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى؛

– أدركت الحكومة الجزائرية أهمية المؤسسات الناشئة في تنمية الاقتصاد الوطني و أصدرت عدة قرارات أهمها إنشاء صندوق إستثماري مخصص لتمويل ودعم المؤسسات الناشئة و تشجيع نشاطات البحث والتطوير والابتكار من خلال زيادة حجم الإنفاق عليها الأمر من أجل تحسين مؤشرات إقتصاد المعرفة؛

– تواجه المؤسسات الناشئة على غرار المؤسسات التقليدية تحديات متعددة أبرزها التحديات البشرية والمالية و التكنولوجية والتنظيمية والاجتماعية و البيئية التي تهدد إستدامتها مستقبلا؛

أما بالنسبة **لمقترحات** الدراسة فتمثلت فيما يلي:

- وضع نظام لتسيير واستغلال ومتابعة مختلف التطورات المعرفية، بحيث أصبحت المعرفة وعملية إدارتها الأصل الرئيسي لأي نمو إقتصادي.

- تطوير الاتصالات في الجزائر والخدمات، والتوجه نحو الرقمنة لأن المؤسسات الناشئة تعتمد التسويق و الدفع الإلكتروني في معاملاتها.

- عصرنة المنظومة المالية البنكية حتى لا نقع المؤسسات الناشئة في نفس التعقيدات والمشاكل التي عانت منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سابقا.

- ضرورة محاربة العراقيل الإدارية التي تواجه مستقبل المؤسسات الناشئة.

قائمة المراجع و المصادر:

- شريفة، بوالشعور، (2018)، دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة *Startups*- دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد 04، العدد 02، ص*420*؛

- علي، بخيتي. سليمة، بوعوينة، (2020)، المؤسسات الناشئة، الصغيرة و المتوسطة في الجزائر – واقع و تحديات–، المجلة العربية للأبحاث و الدراسات، المجلد 12، العدد 04، ص536.

- أسامة، طلعت، (2021)، ما هي الشركة الناشئة وصفاتها وكيفية تمويلها؟، تاريخ الإطلاع 2022/11/10، على الموقع:

alrab7on.com: https://www.alrab7on.com/what-is-a-startup

- أمينة، بلعابد. منال، عثمانية،(2021)، المؤسسات الناشئة في الجزائر بين جهود التنظيم و هياكل الدعم. حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد 07، العدد03،ص367.

- فادي، الجوابرة، (2021)، الشركات الناشئة – تعريفها – خصائصها و أنواعها،تاريخ الإطلاع 2022/11/12، على الموقع: https://www.fadi-ja.com/Startups.html

-Eric, Ries, (2018), le modéle start-up : devenir une entreprise moderne en adoptant, Pearson ,France,p 05. .

- Fritz, Machlup, (1962). The Production and Distribution of Knowledge in the United States, p 416.

-ليلى، بن ونيسة، (2014)، اقتصاد المعرفة و النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للإقتصاد و الإدارة، العدد 05،ص87.

-أسماء، بلعلمي، (2020)، أساليب خلق المعرفة في ظل اقتصاد المعرفة، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 22، العدد 01، ص111.

- عبد الستار، العلي و آخرون، (2022)، المدخل الى ادارة المعرفة، دار الميسرة ، الأردن، ص 66.

- سامر، بابكر، (2021)، إقتصاد المعرفة، تقرير صندوق النقد العربي، الإمارات، ص 17.

- نصيرة، دريبين، 2022)، المؤسسات الناشئة والابتكار التكنلوجي- استعراض التجربة الايطالية في مجال المؤسسات الناشئة، مجلة رقمنة للدراسات الإعلامية و الإتصالية، المجلد 02، العدد 02، ص59.

- علاء الدين، بوضياف.محمد، زوبير،(2020) ، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الناشئة مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 01، ص380.

- Yahia, Djekidel. Mohamed, Doua et Rais, Merrad, (2021). La startup en Algérie : Caractéristiques et Obligations, Revue d'excellence pour la recherche en économie et en gestion., vol 05 ,N 01,p 419.

- خديجة، خديم، (2021)، الشركات الناشئة في الجزائر، تاريخ الإطلاع 2022/11/20 ، على الموقع: https://teyssir.com

- https://www.startupranking.com/countrie,(2022),Consulté le 24/11/2022.

- منصف،بن خديجة . وهيبة،عبيد، (2019)، المشاريع المقاولاتية البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة عرض تجارب دولية و وطنية ناجحة، مجلة إقتصاد المال و الأعمال، المجلد *04*، العدد *03*، ص*08*.

- جليلة، بن عياد، (2022)، دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 08 ، العدد 01،ص 170.

- رزيقة، مخوخ، (2020)، المقاولاتية كآلية لتحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر، مجلة النمو الإقتصادي و التنمية، المجلد 02 ، العدد 04،ص 06.

– نور الدين، بوالشرش،(2020) ، المقاولاتية و التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، مجلة المقاولاتية و التنمية المستدامة، المجلد 01، العدد 02، ص*11*.

-إسلام، كعبش، (2021)، المؤسسات الناشئة فرصة الجزائر للإنطلاق الإقتصادي، تاريخ الإطلاع 2022/11/25 ، على الموقع: https://www.skynewsarabia.com/business

– ليندة، سباش،(2022)، المؤسسات الناشئة ودورها في دعم الإقتصاد الأخضر دراسة حالة الجزائر، مجلة الحقوق و الحريات، المجلد 10،العدد 01، ص1182.

- ليلى، أوشن، (2022)، المؤسسات الناشئة الخضراء نموذج للمؤسسة الإقتصادية المستدامة في الجزائر، مجلة الإقتصاد و التنمية المستدامة، المجلد 01، العدد 05، ص584.

دور المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة:
دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية للفترة (2006–2019)

The role of entrepreneurship in achieving sustainable development: A Standard Study on group of Arab countries for the Period (2006-2019)

د. لزهر ساحلي[*]، مخبر المؤسسات الناشئة، جامعة سكيكدة (الجزائر)، l.sahli@univ-skikda.dz
د. سهام بوصبع، مخبر الاقتصاد، المالية والإدارة، جامعة سكيكدة (الجزائر)، si.bousba@univ-skikda.dz
ط/د وهيبة أعراب، مخبر الاقتصاد، المالية والإدارة، جامعة سكيكدة (الجزائر)، w.arab@univ-skikda.dz

تاريخ الاستلام: 2022/05/09 تاريخ القبول: 2023/03/03 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل دور المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة لعينة من الدول العربية للفترة (2006 –2019). وقد وظفت الدراسة نموذج بيانات البانل في إطار التحليل الساكن.

توصلت الدراسة إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم وأن مصدر الاختلاف بين الدول عينة الدراسة هو المتغير العشوائي. وبينت النتائج وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين مؤشر عدم الاستدامة البيئية (GS-) ومؤشري الانفتاح التجاري (OP) والتنمية البشرية المعدل (IDHM)، وعلاقة سلبية ومعنوية مع مربع مؤشر التنمية البشرية المعدل ($IDHM^2$)، كما أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية ومعنوية بين مؤشر عدم الاستدامة البيئية (GS-) ومؤشر الابتكار (IN)، وعلاقة إيجابية وغير معنوية مع مؤشر ريادة الأعمال الرسمية (EF).

كلمات مفتاحية: مقاولاتية؛ استدامة؛ تنمية مستدامة، بيانات بانل؛ دول عربية.

تصنيفات JEL: C33؛ O13.

Abstract:

This study aims to measure and analyze the role of entrepreneurship in achieving sustainable development for a sample of Arab countries, during (2006-2019). The study employed the panel data within the framework of static analysis.

The study concluded that the REM is the appropriate model, and the main difference between these countries refers the random variable. The results showed that there was a positive and significant relationship between the environmental unsustainability index (-GS), the trade openness (OP) and the modified human

[*] المؤلف المرسل.

development index (IDHM), respectively, and a negative and significant relationship with the ($IDHM^2$). The results showed a negative and significant relationship between the (-GS) and the Innovation Index (IN), and a positive but not significant relationship with the Formal Entrepreneurship Index (EF).

Keywords: Entrepreneurship; Sustainability; Sustainable Development, Panel Data; Arab Countries.

Jel Classification Codes: C33; O13.

1. مقدمة

بعد أن كان دور المؤسسات ينحصر في تحقيق الأهداف الاقتصادية البحتة في صورة تعظيم الأرباح والعوائد، وزيادة المبيعات مع تجاهل القضايا البيئية والاجتماعية، أصبح في الوقت الراهن البحث والاهتمام بتحقيق تنمية مستدامة الشغل الشاغل للكثير من المفكرين والاقتصاديين والأكاديميين وواضعي السياسات، حيث أضحى البحث عن آليات وميكانيزمات الربط بين المقاولاتية والتنمية المستدامة محور تلك الانشغالات، لأن المقاولاتية لديها القدرة على تقديم حلول للعديد من التحديات المستقبلية والتي من بينها التغيرات المناخية، والتي لا طالما قدمت منتجات تراعي النواحي البيئية والاجتماعية، وفي هذا الإطار جاءت المقاولاتية المستدامة ضمن سياق الربط بين مفاهيم الإدارة المستدامة والمقاولاتية.

مشكلة الدراسة: من خلال ما سبق تحاول هذه الورقة البحثية قياس وتحليل دور المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة لعينة من الدول ومن بينها الجزائر، وذلك للفترة (2006 -2019) باستخدام نماذج بيانات البانل (Panel Data Models)، وهذا من خلال الإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

ما دور المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية عينة الدراسة؟

فرضية الدراسة: من أجل الإجابة على التساؤل الرئيس يمكن صياغة الفرضية التالية:

للمقاولاتية دور في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية عينة الدراسة

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة أساسا إلى:

- الإحاطة بالمفاهيم المرتبطة بالمقاولاتية والتنمية المستدامة؛
- تحديد علاقة المقاولاتية بالتنمية المستدامة "المقاولاتية المستدامة"؛

– معرفة تأثير المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول عينة الدراسة؛

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من الموضوع الذي يتم دراسته، فبعد أن انصب اهتمام كل المؤسسات ولفترة زمنية طويلة على تحقيق المكاسب الاقتصادية، تغيرت اهتماماتها لتشمل إلى جانب المكاسب الاقتصادية، الجوانب البيئية، الاجتماعية والثقافية. كما تبرز أهمية الدراسة في النتائج المتوصل إليها والتي تفيد في تقديم مقترحات قد تساهم في تحسين دور المقاولاتية في التنمية المستدامة للدول عينة الدراسة.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المبني على الإطلاع على عدة دراسات باللغات العربية، الفرنسية والانجليزية. إضافة إلى المنهج القياسي لتحليل دور المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول عينة الدراسة. وتم الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من قاعدة بيانات البنك الدولي وأطلس بيانات العالم على شبكة الإنترنت وتم التطبيق عليها باستخدام برنامج Eviews11.

الدراسات السابقة

-دراسة (Adel Ben Youssef, Sabri Boubaker, Anis Omri، 2017) بعنوان: " Entry into Formal and Informal Entrepreneurship and Sustainability Goals: The Need for Innovative and Institutional Solutions"

حاولت الدراسة تبيان دور الابتكار وجودة المؤسسات والمقاولاتية في التغيير الهيكلي من أجل الوصول إلى مستقبل مستدام في عينة مكونة من 17 دولة إفريقية باستخدام نماذج بيانات البانل، وأشارت النتائج المتوصل إليها إلى أن كل من المقاولاتية الرسمية والمقاولاتية غير الرسمية يؤديان إلى تقليل الجودة البيئية والاستدامة غير أن مساهمة المقاولاتية غير الرسمية أكثر من مساهمة المقاولاتية الرسمية، كما أن العلاقة بين المقاولاتية والتنمية المستدامة هي علاقة إيجابية قوية في حالة ارتفاع مستويات الابتكار والجودة المؤسساتية.

-دراسة (Riti Joshua Sunday, K. Miriam، 2015) بعنوان: " Entrepreneurship, Employment and Sustainable Development in Nigeria"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين ريادة الأعمال والتوظيف والتنمية المستدامة في نيجيريا للفترة (1980-2013) وذلك باستخدام منهج التكامل المشترك ونموذج متجه تصحيح خطأ (**VECM**)، وأظهرت نتائج الأجل الطويل أن التوظيف (**LEMPL**) ومتوسط استخدام القدرات (**LCAP**) لهما دلالة إحصائية مما يعني أنه يمكن توليد العمالة والاستفادة من القدرات من خلال ريادة

الأعمال من أجل التنمية المستدامة. في حين ظهر مؤشر الإنتاج الصناعي (**LINPI**) لا يساهم في التنمية المستدامة. بينما أظهرت تقديرات الأجل القصير أهمية المعلمات فيما يتعلق بـ **LEMPL** و**LINPI** وجاء معامل تصحيح الخطأ (**ECM**) معنوي وسالب وهو ما يعني أن النموذج يحتوي على آلية تصحيح خطا التوازن. أما الاختبارات التشخيصية لجذر الوحدة فقد بينت أن جميع متغيرات الدراسة متكاملة من الرتبة الأولى، وهذا يعني أنه على الرغم من أن المتغيرات غير ثابتة بشكل فردي، إلا أن المجموعة الخطية من المتغيرات ككل كانت ثابتة. وهو ما ساعد على عملية دمجها.

-دراسة (Mihaela Kardos، 2012) بعنوان: " The Relationship between Entrepreneurship, Innovation and Sustainable Development. Research on European Union Countries"

هدفت هذه الدراسة إلى ربط ريادة الأعمال المستدامة بالتنمية المستدامة في دول الاتحاد الأوروبي، واعتمدت على طرق التحليل والتفسير والمقارنات ذات الصلة. وتوصلت النتائج التطبيقية إلى أن ريادة الأعمال المستدامة التي يُنظر إليها من خلال منظور الشركات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة، مثلما تم اعتبارها في البحث، هي جزء من نظام دعم التنمية المستدامة، حيث يتم الاعتراف بشكل متزايد بمؤسسات ريادة الأعمال كقوة دافعة للابتكار والقدرة التنافسية، باعتبارها واحدة من مفاتيح تحقيق التنمية المستدامة.

2. التنمية المستدامة: لقد تعددت أنواع وأشكال التنمية، ومن بين تلك الأنواع التنمية المستدامة والتي تعتبر حديثة نسبيا ومن خصائصها التأكيد على التوازن بين البيئة والاقتصاد وأبعادها المختلفة.

1.2 تعريف التنمية المستدامة: تعددت تعاريف التنمية المستدامة والتي من بينها ما يأتي:

عرف (Edward Barbier) التنمية المستدامة بأنها "ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة". (**سالمي و جمعة، 2019، صفحة 107**)

وقد عرف تقرير بروتنلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام 1987 بعنوان: مستقبلنا المشترك، التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها". (**مصطفى، 2011، صفحة 78**)

وعرفها البنك الدولي بأنها: "تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ الذي يضمن اتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن". **(بدران، 2014، صفحة 87)**

وعرفها وليم روكلز هاوس W. Ruckelshaus على أنها: "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئية وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليستا متناقضتان". **(ديب، 2015، صفحة 32)**

إذا التنمية المستدامة هي عملية مستمرة وشاملة تسعى لتحقيق الرفاهية للإنسان من خلال الاهتمام بحاجياته الاقتصادية والاجتماعية مع مراعاة الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والتركيز على حقوق الأجيال القادمة والمحافظة على البيئة.

2.2. خصائص التنمية المستدامة: تتلخص أهم خصائص التنمية المستدامة فيما يلي:

- يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها: فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات؛
- تراعي تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض؛
- تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول؛
- تنمية متكاملة أساسها التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها منسجمة داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها. **(ناجي، 2013، صفحة 92)**
- التنمية المستدامة لها بعد دولي يتعلق بضرورة تدخل كافة الدول الغنية لتنمية الدول الفقيرة. **(ديب، 2015، صفحة 54)**
- تداخل الأبعاد الكمية والنوعية بحيث لا يمكن فصل عناصر وقياس مؤشراتها. **(نصر و محمد، 2017، صفحة 84)**

3.2. أهداف التنمية المستدامة: هناك أهداف كثيرة، متعددة ومتشابكة للتنمية المستدامة نذكر منها:

- **تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:** تحاول التنمية المستدامة الرفع من نوعية حياة الأفراد اقتصاديا، اجتماعيا وبيئيا بالتركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية فقط وبشكل عادل ومقبول؛

- **احترام البيئة الطبيعية**: تتعامل التنمية المستدامة مع محتوى النظم الطبيعية على أنها مصدر حياة الإنسان وتحاول خلق تكامل وانسجام بين البيئة الطبيعية والبيئة التي أنشأها الإنسان دون إضرار بأي منهما (**ديب، 2015، صفحة 55**)؛
- **تحقيق استخدام واستغلال عقلاني للموارد**: تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني؛
- **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع**: تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وتوعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية استخدام المتاح منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وأثار بيئية؛

3. المقاولاتية المستدامة

تمثل التنمية المستدامة عملية تسمح بتلبية حاجيات ومتطلبات الأجيال الحاضرة والمستقبلية على حد سواء، فقد سعت جميع دول العالم إلى تبني هذا المصطلح من خلال الربط بين **البيئة** و**التنمية المستدامة**، وقد أثارت **المقاولاتية** اهتماما كبيرا في اقتصاديات الدول، فأصبح البحث عن آليات الربط بين المقاولاتية من جهة والتنمية المستدامة من جهة أخرى من القضايا المهمة جدا.

1.3. المقاولاتية: وقبل التفصيل في مفهوم المقاولاتية وما يرتبط بها من مفاهيم وأساسيات، سيكون من المهم أولا التطرق لتعريف المقاول.

- **تعريف المقاول**: لقد اتخذ مصطلح "**المقاول**" معاني كثيرة ومتعددة، وفي سياق اهتمام النظرية الاقتصادية بهذا المصطلح، حاول الكثير من الاقتصاديين المساهمة في بناء ما يعرف بـ "**نظرية المقاول**" وكان أولهم المفكر "Richard Cantillon" الذي تُوّج كمبادر للنظرية الاقتصادية للمقاول، فهو يعرفه بأنه "الشخص الذي يتحمل حالة عدم اليقين في السوق"، ثم جاء المفكر " Jean Baptiste Say" ليعرف المقاول بأنه "وسيط بين الباحث (المعرفة) والعامل (الصناعة)". **(Jarniou, 2013, p. 25)** ومن كبار المفكرين الذين اهتموا كذلك بالمقاول نجد "Joseph Schumpeter" الذي عرف المقاول على أنه "العون الاقتصادي الذي يخلق مجموعات جديدة للإنتاج" معتقدا بذلك أن المقاول هو

الذي يقود الابتكار ويبتكر، فحسبه الابتكار هو الركيزة الأساسية للتطور الاقتصادي ويضع له خمسة (05) أنواع مثلما هو موضح في الشكل رقم (01). هؤلاء الاقتصاديون الثلاث يشكلون أساس نظرية المقاول (رجل الأعمال)، ويكتبون معادلة المقاولة كمايلي: **(Jarniou, 2013, p. 25)**

المقاولة = عدم اليقين + المخاطر + الإبتكار

–تعريف المقاولاتية: عرفها Frank Knight & Joseph Schumpeter بأنها "عملية الابتكار وتطوير طرق وأساليب جديدة لإستغلال الفرص التجارية". (**كروش و العقاب، 2020، صفحة 5**)

في حين قدم Alain Fayol تعريفا أكثر شمولا، معتبرا المقاولاتية "حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم التأكد وتواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي". (**Fayolle, 2005, p. 16**)

وهناك من عرف المقاولاتية على أنها "القدرة على اكتشاف الفرص (أوضاع سوقية، مواد أولية، خدمات، طرق تنظيمية...) من خلال انشاء مشروع جديد واستغلال هذه الفرص لجعلها مكسبا هاما وهو الهدف الذي تسعى له أي مؤسسة هدفها الربح". (**براهيمي، 2020، صفحة 87**)

تعتبر المقاولاتية كيان قائم بذاته يهدف إلى خلق ثروة ويرتكز على استغلال الفرص والإبداع والابتكار.

الشكل (01) : أنواع الابتكار حسب جوزيف شومبيتر

Source: wassila aouel Tabet. (2005). **La Theorie de L'entrepreneur une Approche Fonctionnelle Cas De L'entrepreneur Algerien** .les cahiers du mecas. Université Aboubeker Belkaid de Tlemcen. Algerie. Vol .1 N. 1 . p203.

– **أهمية المقاولاتية**: تكتسي المقاولاتية أهمية كبيرة سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي ويظهر ذلك من خلال ما يأتي: (**دراجي و زروقي، 2020، صفحة 99**)

على المستوى الاقتصادي: يمكن أن تساهم المقاولاتية على الصعيد الاقتصادي في تحقيق ما يلي:

-رفع الإنتاجية وتحقيق أرباح وعوائد تشكل تحفيزا للمقاولين بشأن تقديم مشاريع جيدة للسوق؛

-تشجيع الابتكار بإنشاء شركات جديدة مبتكَرة وخلق الثروة وروح المنافسة مما يحسن من الجودة؛

-نقل التكنولوجيا والاستفادة منها في تطوير الاقتصاد الوطني؛

-تحقيق معدلات مجزية للنمو الاقتصادي وتنويع الاقتصاد الوطني بفضل تنوع مجالات المقاولة.

على المستوى الاجتماعي: يمكن للمقاولاتية أن تحقق مايلي: (**كروش و العقاب، 2020، صفحة 7**)

-تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة، وتوفير مناصب العمل والتخفيف من حدة البطالة؛

-تحسين مستوى المعيشة فالنشاط المقاولاتي قد يؤدي إلى زيادة متوسط الدخل الفردي؛

-التخفيف من حدة النزوح الريفي نحو المدن.

2.3. المقاولاتية المستدامة

- **مفهوم المقاولاتية المستدامة**: يعرفها "Shepherd & Patzelt" على أنها "التركيز على الطبيعة ودعم الحياة والمجتمع في السعي وراء الفرص المتصورة لإيجاد سلع وخدمات وعمليات مستقبلية لتحقيق مكاسب، تشمل هذه المكاسب، المكاسب الاقتصادية وغير الاقتصادية للأفراد، الاقتصاد والمجتمع" **(Criado-Gomis, Cervera-Taulet, & Iniesta-Bonillo, 2017, p. 4)**

كما تعبر المقاولاتية المستدامة عن اكتشاف، خلق واستغلال فرص المقاولاتية التي تساهم في الاستدامة عن طريق تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية للآخرين في المجتمع. **(Greco & Jong, 2017, p. 14)** يضيف هذا التعريف الجانب البيئي إلى الجانب الاجتماعي، كما عرفها (Clarls & Vreeck) على أنها "الالتزام المستمر من طرف منظمات الاعمال للقيام بسلوكيات أخلاقية والمساهمة في التنمية المستدامة وتحسين جودة حياة قوة العمل، عائلاتهم، ضمان التواصل الاجتماعي المحلي والعالمي، والاجيال المستقبلية" **(Izaidin & Wei-Loon , 2012, p. 299)**، بملاحظة التعريف الأخير نجد أنه قد ركز على الجانب الاجتماعي للمقاولاتية المستدامة. ويلتقي مصطلح "المقاولاتية المستدامة" مع مصطلحات أخرى مشابهة، وعند بعض الدارسين تستخدم كمرادفة لها، ومن بين تلك المصطلحات "المقاولاتية البيئية و"المقاولاتية الاجتماعية"، ولكن الملاحظ على أغلب الدراسات أنها توظف وتستخدم

بصفة أكثر مصطلح "المقاولاتية البيئية"، وهناك من الباحثين من قام بالتفرقة بين المصطلحات السابقة الذكر، وتحديد نقاط التشارك فيما بينها، فالمقاولاتية المستدامة والمقاولاتية البيئية والمقاولاتية الاجتماعية مصطلحات تتشارك في توجه المقاول نحو خلق قيمة لأطراف أخرى عن طريق تحديد واستغلال الفرص الناشئة في المجتمع والتي تم تجاهلها، أو عدم النجاح في معالجتها من طرف منظمات القطاع العام ومنظمات القطاع الخاص أو حتى منظمات المجتمع المدني، ومن ناحية أخرى يمكن التفرقة بين المصطلحات الثلاثة أخذا بعين الاعتبار أهداف كل نوع من المقاولاتية وضوابطها، فالمقاولاتي الاجتماعي يهدف أساسا إلى خلق منافع اجتماعية عن طريق التركيز على حل المشاكل الاجتماعية، كما أنه يسعى إلى توظيف الاختراعات من أجل احداث تغيير اجتماعي وبالتالي تحقيق قيمة اجتماعية **(Weidinger, Fischler, & Schmidpeter, 2014, p. 110)**، فالضابط المحدد لهذا النوع من المقاولاتية هو العمل غير الربحي والذي يخدم المصلحة العامة، أما المقاولاتي البيئي فيهدف إلى حماية الطبيعة والنظام البيئي، وبالتالي يحاول المقاول البيئي الجمع بين تحقيق قيمة اقتصادية وتحقيق قيمة بيئية، في حين يجمع المقاولاتي المستدام بين ثلاثة أهداف اقتصادية، اجتماعية وبيئية. **(Hoogendoorn, Van der Zwan, & Thrik, Agust 2017, p. 4)**.

-**التحديات التي تواجه المقاول المستدام**: يواجه المقاول المستدام العديد من التحديات والتي من بينها ما يأتي: **(Hoogendoorn, Van der Zwan, & Thrik, Agust 2017, pp. 4-5)**:

-يحاول المقاول المستدام استغلال الفرص الموجودة في السوق والتي تتصف بالفشل وتحتوي على نقائص أو عيوب ويرتبط الأمر إما بالسلع واسعة الاستهلاك، القوة الاحتكارية أو عدم فعالية المعلومات... فبعض النقائص يمكن أن يكون مردها خصائص الموارد الطبيعية أو تعود إلى القضايا البيئية كعدم وضوح الحقوق، عدم تسعير بعض الموارد الطبيعية، النفاذ...؛

-يحتاج المقاول المستدام إلى المباشرة في التغيير المؤسسي من أجل تحقيق التغيير في القواعد الحالية، السياسة العامة، والأنماط...؛

-يحتاج المقاول المستدام إلى قاعدة معرفية واسعة لأنه يعمل في ظل سوق به نقائص وفي ظل محتوى مؤسسي غير محبذ، لذلك لا بد له أن يحصل على معارف خارجية، وأن يقوم بخلق معارف أخرى.

- **أبعاد المقاولاتية المستدامة**: يمكن حصر أبعاد المقاولاتية المستدامة في أربعة أبعاد رئيسة وهي: **(Izaidin & Wei-Loon , 2012, pp. 303-305)**:

البعد الاقتصادي: ويركز على الجوانب المالية، فالمقاول المستدام لا يمكنه الاستمرار بدون موارد مالية، وفي الواقع العملي هناك الكثير من المقاولين يضعون هدف تحقيق الأرباح ضمن أولى الأولويات عند تأسيسهم للمشاريع، وحسب الكثير من الباحثين لا يمكن اعتبار هذه الفئة ضمن المقاولاتية المستدامة، ويبقى البعد الاقتصادي مهم جدا عند الحديث عن المقاولاتية المستدامة، فالمشروع يجب أن يكون مجديا اقتصاديا؛

البعد الاجتماعي: إن الاعتقاد السائد في المنظمات ولسنوات مضت كان يرى بأن مساهمة تلك المنظمات في الجانب الاجتماعي يقتصر على ممارستها لبعض الأنشطة كتوفير مناصب للشغل، دفع الضرائب وتطوير المنتجات...، إلا أنه ومع تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية تغيرت النظرة نحو الاهتمام بمواضيع أخرى تمس المجتمع كحقوق الانسان، التماسك الاجتماعي والنظر في قضية عمالة الأطفال...؛

البعد البيئي: أصبح الجانب البيئي محل اهتمام منظمات الأعمال، وهذا بالنظر إلى طبيعة الموارد الطبيعية التي تتميز بالندرة وتعددية الاستخدام والنضوب، لذلك لابد من الحفاظ عليها وترشيد استخدامها، فأصبح الاهتمام بهذا البعد أولوية من أجل الحفاظ على حق الأجيال اللاحقة، وجعل العالم مكانا أفضل للعيش، غير أن افراط بعض المنظمات الريادية في التركيز على مفهوم التنمية المستدامة قلص من الاهتمام بالمقاولاتية نفسها، فالبعد البيئي هو جزء من المقاولاتية المستدامة وينبغي أن يتكامل مع الأبعاد الأخرى؛

البعد الثقافي: إن الحفاظ على الموروث الثقافي للمجتمع ومنع ضياعه يعد الدعامة الرابعة للمقاولاتية المستدامة، فالثقافة تؤثر على جميع أبعاد المقاولاتية المستدامة والمذكورة سابقا، لذلك لا بد من تحقيق الانسجام بين التنوع الثقافي، العدالة الاجتماعية، المسؤولية البيئية والجدوى الاقتصادية.

4. الإطار التطبيقي للدراسة

1.4. توصيف النموذج

من أجل قياس دور المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة في مجموعة من الدول العربية وعددها تسعة (09) وذلك للفترة (2006 -2019). قمنا بصياغة النموذج التالي:

$$\mathbf{-GS = f\ (FE;\ IDHM;\ IDHM^{2};\ IN;\ OP)}$$

$$\mathbf{-GS}_{it} = \alpha_{0i} + \alpha_{1i}\ \mathbf{FE}_{it} + \alpha_{2i}\ \mathbf{IDHM}_{it} + \alpha_{3i}\ \mathbf{IDHM}^{2}_{it} + \alpha_{4i}\ \mathbf{IN}_{it} + \alpha_{5i}\ \mathbf{OP}_{it} + U_{it}$$

GS: يمثل مؤشر الادخار الحقيقي (صافي الادخار المعدل) والذي يقيس المعدل الحقيقي للادخار في الاقتصاد بعد مراعاة الاستثمارات في رأس المال البشري واستنفاد الموارد الطبيعية والأضرار الناجمة عن

التلوث، وهو مؤشر استدامة يعتمد على مفاهيم الحسابات الوطنية الخضراء (**يتم استخدام GS– كمؤشر على عدم الاستدامة البيئية**)، والبيانات التي سوف يتم الاعتماد عليها هنا تمثل نصيب الفرد من صافي الادخار المعدل معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي؛

FE: يمثل مؤشر ريادة الأعمال الرسمية والذي يستخدم عدد الشركات المسجلة حديثا لكل 1000 فرد من الأفراد الذين وصلوا سن العمل (تتراوح أعمارهم ما بين 15 و65 سنة)، وفي هذه الدراسة سوف نقوم بحساب مقياس ريادة الأعمال الرسمية وفق الصيغة التالية:

$$\frac{\text{عدد الأعمال المسجلة الجديدة}}{\text{السكان في سن العمل } \mathbf{(15-65)}}$$

IDHM: يمثل مؤشر التنمية البشرية المعدل، ويتضمن بعدين للتنمية هما: التعليم والصحة، ويتم حساب قيمة هذا المؤشر باستخدام متوسط مؤشرات التعليم، ومتوسط العمر المتوقع. وفي هذه الدراسة نستخدم مؤشر **IDHM** لأنه لا يحتوي على إجمالي الناتج المحلي فهو يختلف عن مؤشر التنمية البشرية (**IDH**) من حيث استبعاده لعامل الدخل في عملية الحساب حتى لا تكون هناك مشكلة تعدد خطي بين متوسط الدخل الفردي ومؤشر التنمية البشرية. وفيمايلي طريقة حساب مؤشر التنمية البشرية الذي يقيس معدل الإنجازات في بلد معين في ثلاثة أبعاد للتنمية هي: (**تقرير التنمية البشرية، 2005، صفحة 341**)

- **حياة مديدة وصحية**: تقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة؛
- **المعرفة**: تقاس بمعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة (ثلثي الأهمية) ومجمل نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية والعالية (ثلث الأهمية)؛
- **مستوى معيشة لائق**: يقاس بإجمالي الناتج المحلي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)، وعند الحساب يتم تعديل الدخل (أخذ اللوغاريتم الطبيعي للدخل) لأن تحقيق مستوى لائق من التنمية البشرية لا يتطلب دخلا غير محدود.

وقبل حساب المؤشر يجب استحداث دليل لكل بعد من الأبعاد الثلاثة السابقة، وذلك كمايلي:

$$\text{دليل البعد} = \frac{\text{القيمة الفعلية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}}$$

ويوضح الجدول رقم (01) معالم أهداف لحساب دليل التنمية البشرية:

IN: يمثل مؤشر الابتكار، والبيانات هنا معبر عنها بعدد طلبات براءات الاختراع المقدمة من قبل الأفراد المقيمين في بلد معين كل عام والتي سوف نعتبرها في هذه الدراسة على أنها بديل مناسب لمؤشر الابتكار؛

OP: يمثل درجة الانفتاح للتجارة العالمية مقاسا بنسبة مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي مضروبا في 100؛

U_t: يمثل حد الخطأ العشوائي؛ $\alpha_0; \alpha_1; \alpha_2; \alpha_3; \alpha_4; \alpha_5$: تمثل معلمات النموذج المقدر.

شملت الدراسة على الجزائر ومجموعة من الدول العربية وعددها تسعة (09) دول كبيانات مقطعية، وتم الحصول على بيانات للفترة الزمنية (2006 -2019) تخص متغيرات الدراسة، وبحجم عينة قدره 126 مشاهدة (N*T=9*14=126). تم الحصول على بيانات متغيرات الدراسة من قاعدة بيانات البنك الدولي على شبكة الإنترنت (**https://data.albankaldawli.org/indicator**) وأطلس بيانات العالم: (**https://knoema.com/atlas**).

الجدول رقم (01):معالم أهداف لحساب دليل التنمية البشرية

المؤشر	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام)	**85**	**25**
معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة (%)	**100**	**0**
إجمالي نسب الالتحاق بالمدارس (%)	**100**	**0**
إجمالي الناتج المحلي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)	**40000**	**100**

المصدر: **تقرير التنمية البشرية (2005). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ص 341.**

2.4. تقدير النماذج واختيار النموذج الأفضل

- **نماذج الانحدار الرئيسة لبيانات البانل**

نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model): وفيه يتم اهمال تأثير الزمن، حيث يفترض ثبات معلمات النموذج لجميع الفترات الزمنية. وتكتب صيغته العامة كما يلي:

$$Y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad ; \; i=1;2;\ldots\ldots;N \quad t=1;2;\ldots\ldots;T$$

مع افتراض أن: $E(\varepsilon_{it}) = 0$; $Var(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$ **(Vijayamohanan, 2016, p. 14)**

نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model): وفيه يكون الهدف معرفة سلوك كل مجموعات ببيانات مقطعية على حدة من خلال جعل معلمة الحد الثابت متفاوتة من مجموعة لأخرى، مع بقاء

معلمة ميل خط الانحدار ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية (**رتيعة، 2014، صفحة 155**). وتكتب صيغة النموذج كما يلي:

$$Y_{it} = \beta_{0i} + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad ; \ i=1;2;\ldots\ldots;N \quad t=1;2;\ldots\ldots;T$$

مع افتراض أن: $E(\varepsilon_{it}) = 0$; $Var(\varepsilon_{it}) = \sigma_{\varepsilon}^2$.

نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model): وفيه يفترض بأن تباين الخطأ ثابت لجميع المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة. (**الجمّال، 2012، صفحة 272**) ويطلق على نموذج التأثيرات العشوائية تسمية "نموذج مكونات الخطأ (Error Component Model)" على اعتبار أنه يحتوي على مكونتين للخطأ هما vi و ε_{it} ، بناء على ذلك تكون الصيغة العامة للنموذج كمايلي:

$$Y_{it} = \mu + v_i + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad ; \ i=1;2;\ldots\ldots;N \quad t=1;2;\ldots\ldots;T$$

$$Y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{j(it)} + (v_i + \varepsilon_{it}) \quad ; \ i=1;2;\ldots\ldots;N \quad t=1;2;\ldots\ldots;T$$

مع افتراض أن: $E(\varepsilon_{it}) = 0$; $Var(\varepsilon_{it}) = \sigma_{\varepsilon}^2$; $E(v_{it}) = 0$; $Var(v_{it}) = \sigma_v^2$

- **تقدير النماذج الخاصة بالسلاسل الزمنية المقطعية:**

يظهر الجدول رقم (02) نتائج التقدير باستخدام نماذج بيانات البانل الثلاث والمتمثلة في: نموذج الانحدار التجميعي (**PM**)، نموذج التأثيرات الثابتة (**FEM**) ونموذج التأثيرات العشوائية (**REM**).

جدول رقم (02): نتائج تقدير النموذج

Variables	PR	FEM	REM
FE	-0.505804 (0.4756)	0.394231 (0.4879)	0.329974 (0.5545)
IDHM	-290.7423* (0.0078)	207.1275** (0.0213)	146.9462*** (0.0858)
$IDHM^2$	200.6619** (0.0264)	-152.6007** (0.0198)	-112.0821*** (0.0739)
IN	-0.075387* (0.0000)	-0.045492* (0.0000)	-0.045587* (0.0000)
OP	-0.033556 (0.3858)	0.088184** (0.0102)	0.075433** (0.0234)
C	102.3173* (0.0013)	-85.07627* (0.0056)	-62.20533** (0.0329)
R-squared	0.694737	0.957633	0.710525
F-statistic	54.62075	194.7381	58.90886
Prob (F-statistic)	0.000000	0.000000	0.000000
Observation	126	126	126

*** معنوي عند مستوى دلالة 1% ** معنوي عند مستوى دلالة 5% *** معنوي عند مستوى دلالة 1%**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 11

تظهر نتائج التقدير المتضمنة في الجدول أعلاه أن النماذج الثلاث المستخدمة ذات معنوية إحصائية، وهو ماتثبته قيمة إحصائية اختبار فيشر الخاصة بكل نموذج.

- **اختبارات المفاضلة بين نماذج بيانات البانل الثلاث**

نتائج المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة: يشير الجدول أدناه إلى نتائج اختبار (**Likelihood Ratio**) للاختيار بين نموذجي الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، والمتضمن لنتائج اختبار فيشر (F) المقيد واختبار كاي مربع (χ^2) وينص فرض العدم (H_0) على أن نموذج الانحدار التجميعي (PM) هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة، في حين ينص الفرض البديل (H_1) على أن نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) هو النموذج المناسب. **(Vijayamohanan, 2016, p. 15)**

جدول رقم (03): نتائج اختبار (Likelihood Ratio)

نوع الاختبار	القيمة الاحصائية	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
Cross-section F	86.873933	(8,112)	0.0000
Cross-section Chi-square	248.826592	8	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 11

تظهر نتائج الاختبار إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم، فقد بلغت القيمة الاحتمالية لكل اختبار (0.0000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05).

نتائج المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية: تشير بيانات الجدول أدناه إلى نتائج اختبار هوسمان (Hausman) للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية، وتنص فرضية العدم (H_0) على أن نموذج التأثيرات العشوائية (REM) هو النموذج المناسب لبيانات الدراسة، بينما تنص الفرضية البديلة (H_1) على أن نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) هو النموذج المناسب. **(Asteriou & G. Hall, 2007, p. 349)**

جدول رقم (04): نتائج اختبار هوسمان (Hausman)

نوع الاختبار	القيمة الاحصائية	القيمة الاحتمالية
Cross-section random	8.887418	0.1136

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 11

توضح نتائج الاختبار أن القيمة الاحتمالية (0.1136) أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وهذا يعني قبول فرضية العدم، وبالتالي فنموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المفضل والملائم لدراسة دور

المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة في مجموعة الدول عينة الدراسة، بمعنى أن مصدر الاختلاف بين الدول عينة الدراسة يعود إلى المتغير العشوائي. ويظهر الجدول رقم (05) التأثيرات العشوائية لكل دولة.

جدول رقم (05): نتائج التأثيرات الثابتة والعشوائية الخاصة بكل دولة من الدول عينة الدراسة

الأثر العشوائي	الدولة		الأثر العشوائي	الدولة
-25.77305	المملكة العربية السعودية		1.930534	الجزائر
26.13874	السودان		7.169559	الأردن
-13.24464	قطر		-13.28289	الإمارات العربية المتحدة
7.169738	المملكة المغربية		3.211701	البحرين
			6.680312	تونس

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 11

تظهر نتائج الجدول أعلاه تباينا في التأثيرات العشوائية من دولة لأخرى، حيث تراوح الأثر بين أقل قيمة قدرت بـ (1.930534) في الجزائر وأكبر قيمة قدرت بـ (26.13874) في السودان.

تشير نتائج تقدير الانحدار لنموذج التأثيرات العشوائية والموضحة في الجدول رقم (02)، إلى مايلي:

- وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين صافي الادخار (GS-) ومؤشر التنمية البشرية المعدل (IDHM) وعلاقة سلبية ومعنوية مع مربع مؤشر التنمية البشرية المعدل ($IDHM^2$) عند مستوى معنوية 0.1، وجاء معامل المؤشر (IDHM) أعلى بكثير من معامل المؤشر ($IDHM^2$) وهذه نتيجة ذات دلالة قوية جدا وواضحة بشأن عدم كفاية وجدوى الجهود الحالية التي تبذلها حكومات الدول العربية عينة الدراسة في سبيل الحد من التدهور البيئي وتحقيق تنمية مستديمة ترقى إلى مستوى هذا التحدي الكبير، وبالتالي فإنه من غير المتوقع أن يكون هناك تأثير يستحق الإشارة إليه على المدى الطويل بدليل أن معامل تربيع مؤشر التنمية البشرية المعدل ضعيف جدا مقارنة مع معامل مؤشر التنمية البشرية المعدل؛
- هناك علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية عند مستوى 1٪. بين مؤشر عدم الاستدامة البيئية (GS-) ومؤشر الابتكار (IN) فزيادة مستوى النشاط الابتكاري في الدول عينة الدراسة بنسبة 1٪. تؤدي إلى تراجع مؤشر عدم الاستدامة البيئية (GS-) بنسبة 0.04% وهذه النتيجة تحمل في طياتها دليلا تجريبيا قاطعا بخصوص الأهمية الكبيرة والدور الريادي الذي يمكن أن يلعبه الابتكار في المضي قدما نحو تحقيق الاستدامة في الدول العربية عينة الدراسة، وذلك من خلال ما تتيحه تلك الأنشطة الابتكارية من فرص مجزية ومثيرة تستحق المجازفة بشأنها خصوصا في مجالات تحسين الأساليب المتبعة في الإنتاج والرفع من

كفاءة وأداء قطاع الشركات والأعمال بما يدفع نحو ترشيد استخدام الموارد الطبيعية خصوصا الناضبة منها وغير المتجددة، وذلك بالموازاة مع تقليل حدة التلوث البيئي وتعميق الاستدامة البيئية فكرا وتطبيقا؛

- أظهرت النتائج التجريبية وجود علاقة إيجابية ومعنوية عند مستوى دلالة 5٪ بين مؤشر عدم الاستدامة البيئية (GS-) ومؤشر الانفتاح على التجارة العالمية (OP)، فمن المفترض أن زيادة الحركة التجارية (الصادرات والواردات) في الأسواق الوطنية للدول العربية عينة الدراسة ولأغراض العملية الإنتاجية، سوف تحفز قطاع الأعمال ككل وخصوصا الشركات المحلية التي تواجه ضغوطا تنافسية مرتفعة لابتكار طرق إنتاج جديدة وفعالة أو استحداث تقنيات جديدة تؤدي إلى رفع مستويات الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج، وهو ما ينعكس في النهاية بشكل إيجابي على مستوى تحقيق أهداف الاستدامة، غير أن الواقع عكس ذلك تماما حيث لم يؤد الانفتاح التجاري في الدول العربية عينة الدراسة إلى خفض مؤشر عدم الاستدامة (GS-) (العلاقة من المفروض أن تكون سلبية) وبالتالي فهي لم تستفد من انفتاحها على الحركة التجارية العالمية في جانب تحقيق أهداف الاستدامة وتحسين واقع النسيج الاقتصادي والحلقة الإنتاجية على وجه التحديد، وبقيت في مجملها مجرد أسواق لتصريف منتجات البلاد الصناعية المتقدمة ضمن سياقات اختراق الأسواق والسيطرة عليها؛
- أظهرت النتائج التجريبية وجود علاقة إيجابية لكنها غير معنوية (غير مهمة) بين مؤشر عدم الاستدامة البيئية (GS-) ومؤشر ريادة الأعمال الرسمية (EF) وهي نتيجة مهمة جدا وذات دلالات واضحة وقوية بخصوص غياب مساهمة ريادة الأعمال الرسمية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية عينة الدراسة، على الرغم من إدماج مؤشر الابتكار (IN) في النموذج المقدر (من المفترض أن ريادة الأعمال عندما تكون مصحوبة بمستوى عالي من الابتكار أن تؤدي إلى تحقيق أهداف الاستدامة)، ولو أن الأمر له ما يبرره إلى حد ما، وربما يعود غياب الدور المفترض لريادة الأعمال في تحقيق أهداف الاستدامة إلى طغيان ريادة الأعمال غير الرسمية في جل الدول عينة الدراسة، وعدم اهتمام ريادة الأعمال الرسمية وعلى قلتها بقضايا الابتكار في إطار تكوين علاقة تكون صديقة للبيئة، وهنا يظهر الدور السلبي لحكومات الدول محل الدراسة بخصوص تشجيع الأعمال الرسمية وحماية حقوق الملكية من خلال القوانين والأنظمة التي يجب أن تكون راسخة على درجة عالية حتى تشجع رجال الأعمال على الدخول إلى السوق متشبعين بأفكار الاستدامة مما يسهل من عمليات تطبيقها على أرض الواقع؛

3.4. اختبار جودة توافيق النموذج:

تشير نتائج معامل التحديد R^2 واختبار فيشر (Fisher) لنموذج الأثار العشوائية إلى ما يلي:

- بلغت قيمة معامل التحديد 0.710525 وهذا يعني أن متغيرات: مؤشر التنمية البشرية المعدل، ريادة الأعمال الرسمية، مؤشر الابتكار والانفتاح على التجارة العالمية تفسر 71% من التغيرات في مؤشر عدم الاستدامة و29% من التغيرات تعود لمتغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج وللأخطاء في التقدير؛
- بلغت قيمة إحصائية فيشر (F-statistic) 124.5942 وباحتمالية قدرها (0.0000) وهذا يدل على أن النموذج المقدر ككل معنوي، وبالتالي هناك علاقة دالة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير المفَسَّر؛

5. الخلاصة:

حاولت هذه الدراسة قياس دور المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ومجموعة من الدول العربية وعددها تسعة (09) من التي توفر ت فيها البيانات الكافية للدراسة، وذلك للفترة الزمنية (2006 –2019) بعدد من المشاهدات بلغ 126 مشاهدة، ولتحقيق الهدف العام من الدراسة تم توظيف نماذج بيانات البانل. وقد توصلت الدراسة الحالية إلى جملة من النتائج والتوصيات يمكن تثبيتها في النقاط التالية:

1.5. النتائج

- أظهرت نتائج تحليل بيانات بانل الساكن أن نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المناسب لقياس دور المقاولاتية في تحقيق التنمية المستدامة في جموعة الدول العربية عينة الدراسة للفترة (2006-2019)، بمعنى أن مصدر الاختلاف بين الدول عينة الدراسة هو المتغير العشوائي وليس الحد الثابت (القاطع)؛
- أظهرت نتائج تقدير الانحدار لنموذج التأثيرات العشوائية وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين مؤشر عدم الاستدامة البيئية (GS-) ومؤشر التنمية البشرية المعدل (IDHM) عند مستوى دلالة 10%، وعلاقة سلبية ومعنوية عند مستوى دلالة 10% مع مربع مؤشر التنمية البشرية المعدل ($IDHM^2$)، وجاء معامل المؤشر (IDHM) أعلى بكثير من معامل المؤشر ($IDHM^2$)؛
- أظهرت نتائج تقدير الانحدار لنموذج التأثيرات العشوائية وجود علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 1٪ بين مؤشر عدم الاستدامة البيئية (GS-) ومؤشر الابتكار (IN)؛
- أظهرت نتائج تقدير الانحدار لنموذج التأثيرات العشوائية وجود علاقة إيجابية ومعنوية عند مستوى دلالة 5٪ بين مؤشر عدم الاستدامة البيئية (GS-) ومؤشر الانفتاح على التجارة العالمية (OP)، وعلاقة إيجابية لكنها غير معنوية (غير مهمة) مع مؤشر ريادة الأعمال الرسمية (EF).

2.5. التوصيات والمقترحات

نجمل فنقول أنه يمكننا الآن تقديم بعضا من الأدلة التطبيقية على الدور الذي يمكن أن تلعبه المقاولاتية في تحقيق أهداف الاستدامة، من أجل تزويد واضعي السياسات وصناع القرارات في الجزائر والدول العربية عينة الدراسة بتقييمات تقترب كثيرا من الدقة، حتى نضمن تأثيرات إيجابية وفعالة للتدابير والإجراءات التي قد تتخذ في سبيل إصلاح السياسات الاقتصادية الكلية استهدافا للاستدامة بجميع أبعادها. من هذا المنطلق يمكن الوصول إلى بعض الارتباطات بين النتائج التطبيقية المتوصل إليها في هذه الدراسة والسياسات الاقتصادية الكلية المنتهجة في الجزائر والدول العربية التي أُخذت كعينة لهذه الدراسة، والتي يتم عرضها تباعا في التوصيات والمقترحات.

-على الحكومات في الدول العربية عينة الدراسة رفع التحدي لتحقيق ريادة الأعمال المستدامة، وقد يتطلب الأمر تقديم مزيد من الدعم لريادة الأعمال الرسمية وتقديم ضمانات وحوافز مغرية لرجال الأعمال الذين ينشطون بصفة غير رسمية ليندمجوا في فضاء الاقتصاد المنظم، وتقديم كل الدعم باتجاه مساهمتهم بشكل إيجابي وعملي في سياسات واستراتيجيات واضحة وبمعالم ثابتة تدفع نحو تبني الحلول الابتكارية واستحداث تقنيات إنتاج جديدة تحافظ على البيئة وتروج لفكر مقاولاتي أساسه علاقة صداقة للبيئة؛

-بينت النتائج التطبيقية للدراسة وجود علاقة سلبية ومهمة بين مؤشر عدم الاستدامة البيئية (GS-) ومؤشر الابتكار (IN)، بمعنى أن الابتكار يدعم إلى حد بعيد الاستدامة، وهنا قد يكون على عاتق الحكومات في الدول عينة الدراسة مهمات (والمهمات تكمن في القدرة على إنجازها) تشجيع الأنشطة الابتكارية من خلال تبني سياسات ووضع ترسانة قانونية مدعومة بآليات تنفيذية لتسهيل عمليات تسجيل براءات الاختراع والأعمال الجديدة بما يضمن حقوق أصحابها وحقوق الدول على حد السواء، وهنا يمكن العمل بجد في سبيل نشر وترسيخ الفكر الابتكاري باعتباره ممر حيوي نحو تحقيق أهداف الاستدامة وقد يكون تقديم الدعم الفردي والجماعي في مجال عقد ملتقيات بهذا الشأن كمنابر من شأنها أن تسمح بتبادل الجهود والخبرات والإنجازات القُطرية، وربما ذلك لن يحدث بالشكل المطلوب والمؤثر من دون إشراك مؤسسات التعليم العالي ومراكز ومخابر البحث والتطوير في العملية برمتها باعتبارها المصدر الرئيس لكل المبادرات الابتكارية والحلول النظرية والتطبيقية؛

6. قائمة المراجع:

Alain Fayolle .(2005)le mitier de createur d'entreprise .PARIS: eddition d'organisatio Asteriou, D., & G. Hall, S. (2007). Applied Econometrics: A Modern Approach Using EViews and Microfit. Revised Edition. Palgrave Macmillan.

Adel Ben Youssef, Sabri Boubaker, Anis Omri. (2017). Entrepreneurship and Sustainability Goals: The Need for Innovative and Institutional Solutions. Technological Forecasting and Social Change, Elsevier, .1016/j.techfore. .pp (1-28).

Catherine leger Jarniou .(2013) .le grand livre de l'entrepreneuriat .PARIS: DUNOD.

Criado-Gomis, A., Cervera-Taulet, A., & Iniesta-Bonillo, M.-A. (2017). Sustainable Entrepreneurial Orientation: A Business Strategic Approach for Sustainable Development. Sustainability, 09(1667).

Greco, A., & Jong, G. (2017, June). Sustainable entrepreneurship: definitions, themes and research gaps. Working Paper Series, 14.

Hoogendoorn, B., Van der Zwan, P., & Thrik, R. (Agust 2017). Sustainable Entrepreneurship: The role of Perceived Barriers and Risk. Jbus Ethics.

Izaidin, A., & Wei-Loon , K. (2012, June). Sustainable Entrepreneurship(SE): A Revised Model Based on Triple Botton (TBL). International Journal of Academic Research in BUsiness and Social Sciences, 02(06).

Mihaela Kardos. (2012). The Relationship between Entrepreneurship, Innovation and Sustainable Development. Research on European Union Countries. Procedia Economics and Finance. Published by Elsevier Ltd. Volume 3. pp(1030-1035).

Riti Joshua Sunday, K. Miriam. (2015). Entrepreneurship, Employment and Sustainable Development in Nigeria. International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences. V.04. No.1. pp(179-199).

Vijayamohanan, P. (2016). Panel Data Analysis with Stata Part 1: Fixed Effects and Random Effects Models. Munich Personal RePEc Archive Paper(No. 76869).

VWeidinger, C., Fischler, F., & Schmidpeter, R. (2014). Sustainable Entrepreneurship Business Success through Sustainability. Verlag Berlin Heidelberg: Springer.

wassila aouel Tabet. (2005). La Theorie de L'entrepreneur une Approche Fonctionnelle Cas De L'entrepreneur Algerien .les cahiers du mecas. Université Aboubeker Belkaid de Tlemcen. Algerie. Vol .1. N. 1

أحمد جابر بدران. (2014). التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة. الطبعة الأولى. القاهرة.مصر.

أحمد عبد الفتاح ناجي. (2013). **التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة**. مصر: المكتب الجامعي الحديث.

راقي دراجي، زروقي محمد أمين. (JULY, 2020). **دور المرافقة المقاولاتية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** دراسة حالة الوكالة الوطنية للتشغيل ANSEJ. مجلة الأعمال والدراسات الاقتصادية المعاصرة. المجلد 03. العدد 03.

زكرياء يحي الجمّال. (2012). اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية. المجلة العراقية للعلوم الإحصائية.(21).

فاروق أحمد مصطفى. (2011). **التنمية المستدامة والسياحة** . الاسكندرية مصر: دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.

فطيمة سالمي، و خديجة بن جمعة. (جانفي, 2019). **التنمية السياحية المستدامة كالية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**. مجلة العلوم الانسانية والحضارة. المجلد رقم (01).

صباح براهيمي. (2020). **المقاولاتية من تحمل المسؤولية البيئية الى المقاولاتية الخضراء**. مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال (JEGE). المجلد رقم (05).

كمال ديب. (2015). **أساسيات التنمية المستدامة** . تأليف كمال ديب، أساسيات التنمية المستدامة الطبعة الاولى. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.

محمد رتيعة. (سبتمبر 2014). **استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية**. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية(02).

مدحت أبو نصر، و ياسمين **مدحت محمد**. (**2017**). **التنمية المستدامة مفهومها ابعادها مؤشراتها**. الطبعة الأولى. القاهرة مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

نورالدين جيلالي كروش والعقاب.(2020). **دار المقاولاتية كالية لتعزيز ح المقاولاتية للطلبة الجامعيين الجزائريين دراسة حالة طلبة المركز الجامعي تيسيمسيلت**. مجلة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي. المجلد رقم (14). العدد 03.

تقرير التنمية البشرية. (2005). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

قاعدة بيانات البنك الدولي على شبكة الإنترنت: **https://data.albankaldawli.org/indicator**

أطلس بيانات العالم على شبكة الإنترنت: **https://knoema.com/atlas**

الذكاء الاصطناعي: الفرص والمخاطر والواقع في الدول العربية

Artificial intelligence: The opportunities the risks and the reality in the Arab countries.

الأسد صالح الأسد، المركز الجامعي- تيبازة (الجزائر)، alasad.saleh@cu-tipaza.dz

تاريخ الاستلام: 2022/05/23 تاريخ القبول: 2023/03/17 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الفرص والمخاطر الناتجة عن استخدام تقنيات ونظم الذكاء الاصطناعي، وكذا التعرف على واقع الدول العربية من هذا العلم الحديث نسبياً، والسريع الانتشار والتقدم بشكل لافت.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي بنظمه المختلفة يقدم فرصاً واعدة لابد من العمل على استغلالها، وذلك بتوفير البنية العلمية قبل التقنية. ومن ناحية ثانية، فإن المخاطر أو التهديدات التي تشكلها بعض تقنيات الذكاء الاصطناعي نتيجة للاستخدام السلبي، لابد من أخذها على محمل الجد. أما عن واقع الدول العربية في مجال الذكاء الاصطناعي، فقد وجدت الدراسة أن بعضها تقدم بخطوات عملية جيدة في هذا الشأن، بينما لا يزال بعضها في حدود تصميم استراتيجيات مكتوبة، لم تجد بعد طريقها للتنفيذ العملي.

الكلمات المفتاحية: فرص- مخاطر- ذكاء اصطناعي- دول عربية.

تصنيفات JEL: O3، O14، O31 .

Abstract:

This study aims to identify the opportunities and risks resulting from the use of AI technologies and systems ,as well as to learn about the reality of Arab countries from this relatively modern science.

The study found that artificial intelligence with its different systems offers promising opportunities that need to be exploited by providing a scientific structure before technology. However, the risks posed by AI

technologies as a result of negative use, must be taken seriously. On the reality of Arab countries in the field of AI, the study found that some of them have made good practical steps in this field, while some still within the limits of designing written strategies, which have not yet found their way to practical implementation.
Keywords: opportunities - risks - artificial intelligence - Arab countries
Jel Classification Codes : O3, O14, O31.

1- مقدمة:

بينما تتسابق دول العالم المتقدمة في إجراء الأبحاث حول تقنيات ونظم الذكاء الاصطناعي المختلفة، والتي غزت شتى مناحي الحياة اليومية فيها، بدءاً من استخدمها في الهواتف الذكية، والساعات الذكية، وفي برامج الحاسوب، والسيارات ذاتية القيادة، والروبوتات، وفي كثير من الوسائل الرقمية، يزداد الجدل حول تأثيرات تقنيات الذكاء الاصطناعي، وخاصة بين الباحثين المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات، والتكنولوجيات الرقمية منها بالذات، إلى درجة أن ذلك الجدل منتشر بين الباحثين المتخصصين في مجال الذكاء الاصطناعي في حد ذاته، كما يذكر ذلك "بلاي ويتباي" (Blay Whitby) أستاذ تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي البريطاني الشهير في كتابه "الذكاء الاصطناعي: دليل للمبتدئين" (ويتباي، 2008، الصفحات 112-117).

ورغم المخاطر التي قد يسببها الاستخدام السيئ لبعض تقنيات ونظم الذكاء الاصطناعي كما حذر من ذلك العديد من الخبراء والمتخصصين في هذا المجال، إلا أن الذكاء الاصطناعي واعد بالكثير من الفرص التي يمكن أن تسهم في تقدم المجتمعات على مختلف الأصعدة، الاجتماعية منها والاقتصادية، والتعليمية والصحية والعسكرية، وغيرها. وفي هذا الإطار، يظل واقع الدول العربية مبهم في هذا الشأن، فهي بشكل عام، متأخرة عن الركب، في مختلف العلوم ومجالات المعرفة، مقارنة بالدول المتقدمة، أو حتى بالمقارنة مع بعض دول العالم الثالث. ولحصر هذا الموضوع، فإننا نحدد إشكالية البحث في السؤال التالي: ماهي الفرص والمخاطر الناتجة من استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وما هو واقع الدول العربية في هذا المجال؟

ولمعالجة هذا الموضوع، فإن الباحث سيعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، لأنه المنهج الأنسب للإجابة عن إشكالية الدراسة ولتحقيق أهدافها.

2- مفهوم الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence):

لمفهوم الذكاء الاصطناعي العديد من التعريفات التي قدمها الباحثين المتخصصين في مجال الذكاء الاصطناعي، وغيرهم من الكتّاب والمهتمين بهذا العلم الحديث نسبياً. فالمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، تعرّف الذكاء الاصطناعي على أنه: "تخصص في علم الحاسوب يهدف إلى تطوير آلات وأنظمة بإمكانها أن تؤدي مهامًا يُنظر إليها على أنها تتطلب ذكاء بشريًا، سواء كان ذلك بتدخل بشري محدود أو بدون تدخل بشري" (المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2020، صفحة 4).

أما عن مفهوم الذكاء الاصطناعي في شكله المعاصر اليوم فهو يعتبر من ميادين علم الحوسبة، إلا أن بدايته كانت على يد مختصي الأعصاب وعلم النفس. لكنه صنِّف كذلك لأنه أضحى مع التطورات التكنولوجية مرتبطاً بأنظمة الحوسبة والخوارزميات، ويجمع كافة التقنيات التي تهدف إلى محاكاة قدرات البشر والحيوان الذهنية وأنماط عملها دون برمجة مسبقة لتلك السلوكات، وأهم هذه الخاصيات: القدرة على الاستدلال، والتعلّم الآلي الذاتي (شهبي قمورة، باي، و كروش، 2018، صفحة 2).

ويرى آخرون أن "الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) هو التيار العلمي والتقني الذي يضم الطرق والنظريات والتقنيات التي تهدف إلى إنشاء آلات قادرة على محاكاة الذكاء" (المرجع نفسه، صفحة 5). كما يعرف الذكاء الاصطناعي على أنه: " دراسة كيفية توجيه الحاسب لأداء أشياء يؤديها الإنسان بشكل أفضل" (ثائر و صادق، 2006، صفحة 12). ويعرف أيضاً بأنه:" العلم القادر على بناء الآلات التي تؤدي مهاماً تتطلب قدراً من الذكاء البشري عندما يقوم بها الإنسان" (صالح، 2009، صفحة 33).

أما الباحثة أميمة دكاك، فتطلق عليه تسمية "الذكاء الصُنعي"، وتعرفه بأنه:" علم يبحث في السلوك الذكي لغير الكائنات الحية")دكاك، 2018، صفحة 1(. ويستلزم السلوك الذكي بدوره الإدراك (Perception)، والمنطق (Reasoning) ، والتعلّم (Learning)، والتواصل (Communicating)، والتصرّف (Acting)، في بيئات معقدة" (المرجع نفسه، صفحة 1).

ويمكن للباحث أن يعرّف الذكاء الاصطناعي بأنه:" العلم الذي يوظف برمجيات حاسوبية متطورة للقيام بسلوكيات وأنشطة ذكية تحاكي تلك الموجودة لدى البشر والكائنات الحية، وذلك بهدف خدمة الإنسان ولتحقيق أغراض مختلفة".

3- أنواع الذكاء الاصطناعي:هناك نوعان رئيسان من الذكاء الاصطناعي، هما: الذكاء الاصطناعي العام والذكاء الاصطناعي المحدود.

يشير الذكاء الاصطناعي العام ويعرف باسم الذكاء الاصطناعي القوي، إلى الآلة التي يمكنها أداء مهام بشرية عقلية أو جسدية أو عاطفية بنجاح. ويرى بعض العلماء البارزين في هذا المجال، مثل "يان لي كون" أن فكرة الذكاء العام لا وجود لها من الأساس (مكتب وزير الدولة للذكاء الاصطناعي، 2022).

أما الذكاء الاصطناعي المحدود، ويشار إليه أيضاً باسم الذكاء الاصطناعي الضعيف، فهو مجموعة من الأنظمة المتخصصة التي يمكنها التعامل مع مجموعة محدودة من المهام. فعلى الرغم من قدرة نظام "ألفا جو" على سبيل المثال، على هزيمة أي إنسان في لعبة "جو" [(1)]، إلا أنه غير قادر على لعب "البوكر" (المرجع نفسه، 2022)

ويقدم آخرون تصنيف مشابه لأنواع الذكاء الاصطناعي يحددها في ثلاثة أنواع رئيسة، تتراوح من رد الفعل البسيط إلى الإدراك والتفاعل الذاتي، وذلك على النحو التالي (شادي، 2018، صفحة 2):

(1)- الذكاء الاصطناعي الضيّق أو الضعيف (Narrow AI or Weak AI): وهو أبسط أشكال الذكاء الاصطناعي، وتتم برمجته للقيام بوظائف معينة داخل بيئة محددة. ويتعبر تصرفه بمنزلة رد فعل على موقف معين، ولا يمكن له العمل إلا في ظروف البيئة الخاصة به. ومن الأمثلة على ذلك، الروبوت "ديب بلو" الذي صنعته شركة (IBM) والذي هزم "جاري كاسباروف" بطل الشطرنج العالمي عام 1996.

(2)- الذكاء الاصطناعي القوي أو العام (General AI or Strong AI): ويتميز بالقدرة على جمع المعلومات وتحليلها وعمل تراكم خبرات من المواقف التي يكتسبها، والتي تؤهله لأن يتخذ قرارات مستقلة وذاتية. ومن الأمثلة على ذلك السيارات ذاتية القيادة، وروبوتات الدردشة الفورية [(2)]، وبرامج المساعدة الشخصية [(3)].

(3)- الذكاء الاصطناعي الخارق (Super AI): وهي نماذج لا تزال تحت التجربة، وتسعى لمحاكاة الإنسان، ويمكن هنا التمييز بين نمطين أساسيين، الأول: يحاول فهم الأفكار البشرية، والانفعالات التي تؤثر على سلوك البشر، ويملك قدرة محدودة على التفاعل الاجتماعي. أما الثاني: فهو أنموذج لنظرية

العقل، حيث تستطيع هذه النماذج التعبير عن حالتها الداخلية، وأن تتنبأ بمشاعر الآخرين ومواقفهم، وتتفاعل معها، فهي الجيل القادم من الآلات فائقة الذكاء.

4- تطبيقات الذكاء الاصطناعي:

يوجد العديد من التطبيقات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي، ومع تقدم الأبحاث في مجال الذكاء الاصطناعي، تدخل تقنياته مجالات جديدة باستمرار، منها تطبيقات نستخدمها بشكل يومي. فعلى سبيل المثال، " الكثير منا يبدأ يومه كالمعتاد باستخدام هاتفه لتصفح الأخبار أو متابعة البريد الإلكتروني، وغيرها من الأمور التي أصبح لا غنى عنها. لكن هل تعلم أنه عند فتح هاتفك باستخدام خاصية التعرف على الوجه، وعندما تستخدم صوتك لإعطاء أمر اتصال من خلال الهاتف مثلاً، فإنك تستخدم الذكاء الاصطناعي" (Sataya, 2017). وفيما يلي عدد من الأمثلة الأخرى التي نستخدم فيها الذكاء الاصطناعي في حياتنا اليومي(Ibid) :

- عند البحث على الشبكة الإلكترونية عن أي معلومة أو منتج معين أو حتى مكان تريد الوصول إليه، من خلال محرك البحث (Google)، فإنك تحصل على المساعدة باستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي. كما أنك بالتأكيد لاحظت العديد من الإعلانات التي قد تلاحقك كلما تصفحت المواقع المختلفة على الإنترنت التي تعتمد بالأساس على نتائج البحث الخاصة بك.
- تستند أجهزة الملاحة والخرائط الرقمية والعديد من تطبيقات السفر الأخرى التي تساعدنا في التنقل وتجنب زحمة المرور على تقنيات الذكاء الاصطناعي.
- استخدام روبوتات المحادثة (المساعد الافتراضي) التي يعتمد عليها عدد كبير من الشركات والجهات الحكومية والبنوك، هي في الحقيقة روبوتات تعتمد على الذكاء الاصطناعي، حيث تستطيع التحدث وفهم مشاكل العملاء وتقديم الإجابات المطلوبة بشكل أسرع.
- معالجة التحديات التقنية للعملاء وفهم البيانات بشكل أسرع بما يساعد على تطوير قواعد بيانات الشركات، وهو ما حدث بالفعل مع شركة (Netflix) التي استفادت من تطبيقات تعلم الآلة في تنمية قاعدة عملائها بأكثر من 25% في عام 2107، حيث يعتمد محرك البحث في شركة (Netflix) على تقنية الذكاء الاصطناعي التي تستطيع تسجيل المشاهدات السابقة لك وتقديم اقتراحات لما تريد مشاهدته لاحقاً.

وبشكل عام، فقد أشار الباحثان محمود ثائر وعطيات صادق إلى عدد من التطبيقات المهمة والأكثر شيوعاً في علم الذكاء الاصطناعي، وهي التالية (صالح، مرجع سابق، صفحة 36):

1. تطبيقات الألعاب (Game Playing).
2. تطبيقات مكينة التعليل وإثبات النظريات (Automated Reasoning & Theorem Proving).
3. تطبيقات الأنظمة الخبيرة (Expert Systems).
4. تطبيقات التعرف على الصوت (Natural Language).
5. تطبيقات الرؤية عن طريق الآلة (Machine Vision).
6. صياغة أداء الإنسان (Modeling Human Performance).
7. التخطيط والأتمتة (Planning & Robotics).
8. لغات وبيئات للذكاء الاصطناعي (Languages & environments for AI).
9. تعليم الآلات (Machine Learning).
10. الحوسبة الظاهرة والمعالجة الموزعة المتوازية (Parallel Distributed processing & Emergent Computation).
11. التصنيف الإرشادي (Heuristic Classification).
12. الفلسفة والذكاء الاصطناعي (AI and Philosophy).

يجدر الإشارة هنا، إلى أنه يوجد العديد من التطبيقات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي، ولكن لا يتسع المجال هنا لذكرها والتطرق لتفاصيلها.

5– فرص الذكاء الاصطناعي:

تقدم نظم الذكاء الاصطناعي العديد من الحلول والفرص المستقبلية التي تدعم الاقتصادات، وتعمل على تقدم المجتمعات. ففي دراسة للاتحاد الأوروبي، نشرت في شهر يونيو–جوان 2020، وكانت حول موضوع الفرص التي يمكن أن يقدمها الذكاء الاصطناعي، ذكر مؤلفوها عدد من المجالات التي ستحسن فيها تقنياته من مستقبل الاتحاد، أهمها ما يلي(Eager & al, 2020, p. 77) :

1. **البيئة:** يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساهم في خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية بنسبة تتراوح بين 1.5% و4% بحلول عام 2030.

2. **الصحة:** يمكن أن يؤدي استخدام الذكاء الاصطناعي إلى تسريع عملية تحديد الأدوية الجديدة وتطويرها، بالإضافة إلى إعادة استخدام الأدوية الحالية لأغراض أخرى. كما يمكنه زيادة وتحسين: التشخيص والعلاج، تحسين صحة الجنين، التنبؤ ومراقبة الأوبئة والأمراض المزمنة، تحسين خدمات الرعاية الصحية الأولية، تعزيز البحث الطبي واكتشاف الأدوية.
3. **الإنتاجية والعمل:** من المتوقع أن تحقق نظم الذكاء الاصطناعي فوائد كبيرة فيما يتعلّق بالإنتاجية. على سبيل المثال، يتوقع أحد التقديرات زيادة في إنتاجية العمل بنسبة تتراوح بين 11% و37% بحلول عام 2035. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يدعم الذكاء الاصطناعي المساهمات الإيجابية في أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

6- مخاطر الذكاء الاصطناعي:

وأما فيما يتعلق بالمخاطر أو التهديدات التي قد يسببها الاستخدام السلبي لبعض نظم الذكاء الاصطناعي، فسنتطرق في هذا المحور إلى ثلاثة مجالات تعد من أهم المجالات التي تواجه تهديدات ومخاطر من قبل تقنيات الذكاء الاصطناعي كما يؤكد على ذلك عدد من الخبراء في هذا المجال، وهذه المجالات هي: العمل (التوظيف)، والأمن (القومي)، والأسلحة ذاتية التشغيل.

6-1- العمل والتوظيف: يدفع التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي في العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى تقليص الاعتماد على العمالة البشرية، خاصة أن الروبوتات باتت تمتلك القدرات على القيام بالأعمال التي كان ينظر إليها فيما سبق على أنها مجال محجوز للبشر (عبدالوهاب، مرجع سابق، صفحة 14).

وجاء في تقرير "وظائف المستقبل 2040" أنه من المتوقع اختفاء عدد من الوظائف الحالية مع ظهور الأتمتة ودخول "الروبوتات" مجالات مختلفة، كما أكد كذلك أنه في المقابل، سيكون هناك أكثر من 157 وظيفة شاغرة حتى عام 2040. ووفقاً لدراسة "معهد ماكينزي" العالمي، يتوقع أن يفقد أكثر من 800 مليون موظف حول العالم وظائفهم وهو ما يعادل خمس القوى العاملة (مجدي، 2020، صفحة 22).

وفي هذا الشأن أيضاً، كشفت دراسة نشرت في المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2018، أجراها باحثون من جامعة (Oxford)، أن 1.4 مليون وظيفة في الولايات المتحدة مهددة بسبب التقنيات الجديدة بحلول 2026، وأن 47% من الوظائف مهددة بأن تتحول إلى وظائف تعتمد على الحاسب الآلي (Aaron, 2016, p. 1).

6-2- الأمن (القومي):

في دراسة أجراها باحثون من جامعة "هارفارد كينيدي سكول" (Harvard Kennedy School)، الأمريكية عام 2017، تحت عنوان " الذكاء الاصطناعي والأمن الوطني"، جاء في نتائجها أنه " من المحتمل أن يصبح التقدم المستقبلي في الذكاء الاصطناعي تقنية تحويلية [4] للأمن القومي، مثلها مثل الأسلحة النووية والطائرات وأجهزة الحاسوب والتكنولوجيا الحيوية"(Greg & Taniel, 2017, p. 1) .

وفي التقرير النهائي لِلَجْنَة الأمن القومي للذكاء الاصطناعي الأمريكية، والذي صدر مع مطلع العام 2021، جاء فيه أن تقنيات الذكاء الاصطناعي تؤدي إلى تفاقم تحديين حاليين للأمن القومي (Eric & al, 2021, pp. 45-46):

- **الأول**: يزيد الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية في جميع مناحي حياتنا، من التعرض للتطفل الإلكتروني عبر كل شريحة من شرائح المجتمع، كالشركات، الجامعات، الحكومة، المنظمات الخاصة، ومنازل المواطنين والأفراد. وبالموازاة مع ذلك، غمرت أجهزة الاستشعار الجديدة العالم الحديث، فـ"إنترنت الأشياء" (IoT)، والسيارات، والهواتف، والمنازل، ومنصات التواصل الاجتماعي تجمع تدفقات البيانات، والتي يمكن بعد ذلك إدخالها في أنظمة الذكاء الاصطناعي، والتي يصبح بإمكانها تحديد المواطنين واستهدافهم والتلاعب بهم أو إرضاخهم.
- **الثاني**: يتحدى الخصوم سواء من الدول أو غيرها، الولايات المتحدة باستخدام الهجمات الإلكترونية والتجسس، بدلاً من المواجهة العسكرية المباشرة. وعلاوة على ذلك، سيتم استخدام هذه القدرات التي يدعمها الذكاء الاصطناعي عبر مسار الصراع. إذ يمكن استخدامها كأدوات الملاذ الأول في النزاعات غير العسكرية، كمقدمة للأعمال العسكرية، أو بالتنسيق مع الأعمال العسكرية في الحرب.

6-3- الأسلحة ذاتية التشغيل: يتمثل أحد أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي العسكرية في ظهور "الأسلحة ذاتية التشغيل" (Autonomous Weapon System))عبدالوهاب، مرجع سابق، صفحة 3(، والتي تُعرف بأنها: "أي نظام تسليحي يتمتع بالاستقلالية في القيام بوظائفه الحيوية، أي أنه يستطيع اتخاذ قرارات تتعلق بالقيام بالبحث والرصد وتحديد وتعقب واختيار ومهاجمة الأهداف من دون تدخل البشر"(ICRC, 2016, p. 1) .

وتستطيع الأسلحة ذاتية التشغيل، وتعرف أيضاً باسم "الروبوتات المستقلة الفتاكة"، أو " الروبوتات القاتلة"، البحث عن الأهداف وتحديدها ومهاجمتها، بما في ذلك البشر، من دون تدخل من أي إنسان

في توجيهها (عبدالوهاب، مرجع سابق، الصفحات 3-4). ويؤكد البرلمان الأوروبي في أحد تقاريره حول مخاطر الذكاء الاصطناعي على السلامة والأمن، بأن "الاستخدام السيء التنظيم للذكاء الاصطناعي في مجال الأسلحة، يمكن أن يؤدي إلى فقدان السيطرة البشرية على الأسلحة الخطيرة" (EU.Parliament, 2021).

7- موقع الدول العربية على خارطة الذكاء الاصطناعي:

7-1- تصنيف الدول العربية في المؤشر الدولي للذكاء الاصطناعي:

أصدر في شهر ديسمبر من العام 2021 المؤشر العالمي (Tortoise Media)، وهو مشروع بيانات لقياس وترتيب البلدان حسب تقدمها في مجال الذكاء الاصطناعي، تصنيفاً للدول في مؤشر الذكاء الاصطناعي، أظهر أن الولايات المتحدة تتصدر الترتيب عالمياً، تليها الصين. بينما حلت 7 دول عربية ضمن القائمة، هي: السعودية بالمرتبة الأولى عربياً، والـ 26 عالمياً، الإمارات الثانية عربياً، والـ 34 عالمياً، قطر الثالثة عربياً، والـ 47 عالمياً، والبحرين الرابعة عربياً، والـ 51 عالمياً، وتونس الخامسة عربياً، والـ 54 عالمياً، المغرب السادسة، والـ 56 عالمياً، وأخيراً مصر السابعة عربياً، وفي المرتبة الـ 59 عالمياً (Mousavizadeh & al, 2021).

7-2- جهود الدول العربية في مجال الذكاء الاصطناعي:

من بين الـ 22 دولة عربية، يوجد عدد محدود منها يُعدّ على أصابع اليد، بدأ منذ سنوات قليلة في التأسيس لمشاريع ووضع استراتيجيات وإنشاء بنية تحتية "محدودة" خاصة بمجال الذكاء الاصطناعي، استشعاراً منها بأهمية هذا المجال، ومحاولة منها أيضاً للّحاق بركب الدول المتقدمة في هذا المجال الحيوي.

ويمكن توزيع الدول العربية على ثلاث مجموعات، حسب مستوى جهوزيتها الرقمية (الإسكوا، 2020، صفحة 4):

- **المستوى الأول**: البلدان ذات الجهوزية الرقمية المنخفضة إلى المتوسطة: الجزائر، جزر القمر، سوريا، جيبوتي، السودان، الصومال، العراق، فلسطين، ليبيا، وموريتانيا.
- **المستوى الثاني**: البلدان ذات الإمكانيات الرقمية: الأردن، تونس، لبنان، مصر، والمغرب.
- **المستوى الثالث**: البلدان الرائدة في التكنولوجيا الرقمية: بلدان مجلس التعاون الخليجي، وهي: الإمارات، البحرين، عُمان، قطر، الكويت، والسعودية.

و أهم الاستراتيجيات والجهود التي بذلها عدد من الدول العربية في مجال الذكاء الاصطناعي:

1. **الجزائر**: ترتكز وسائل وأدوات تجسيد الذكاء الاقتصادي في الجزائر حول التقنيات المتخذة من طرف بعض الممونين للحلول المعلوماتية، فتطبيق الذكاء الاقتصادي لا يمكن أن يكون ممكناً في إطار واسع دون التجهيز بوسائل الإعلام الضرورية، كشراء المعدات والبرمجيات الأكثر تكلفة، كما تستوجب الدعم المالي (بن عبد العزيز و بن عبد العزيز، 2018، صفحة 241). وعلى الرغم من عدم إدراج اسم الجزائر في القوائم والمؤشرات الدولية الخاصة بالذكاء الاصطناعي، إلا أن الجزائر بدأت بالفعل بوضع اللبنات الأولى للمضي في هذا المجال. فـ"بحسب مصدر مسؤول في وزارة التعليم العالي، طوّرت الجزائر استراتيجيتها الوطنية في الذكاء الاصطناعي (2020-2030)، والتي نصت ضمن برنامج طموح على إنشاء جامعة وطنية لتكوين مهندسين من المتفوقين في المرحلة الثانوية" (حذاقة، 2021).

ويضيف المصدر نفسه، بأن الجزائر تعول على هذه الجامعة النوعية أولاً، ثم على القطب التكنولوجي لاحقاً، لإنشاء مدينة تكنولوجية تكون ركيزة لصناعة واقتصاد مبنيين على الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المتطورة، لتخرج نهائياً من التبعية لاقتصاد المحروقات (المرجع نفسه).

وبالرجوع إلى موقع المدرسة الوطنية للذكاء الاصطناعي (ENSIA) على الإنترنت، فإنه يتم تقديمها على أنها:" مؤسسة امتياز للتعليم العالي تتمثل مهمتها في تكوين المهندسين المتخصصين في نظرية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات". (المدرسة الوطنية للذكاء الاصطناعي، 2023). وفي نفس السياق، كانت الجزائر قد أنشأت في العام 2003، مركز تنمية التكنولوجيات المتطورة (CDTA)، بموجب المرسوم التنفيذي 457/03 المؤرخ في 7 شوال عام 1424هـ، الموافق للأول من ديسمبر من عام 2003، حيث يُعد مؤسسة ذات طابع علمي وتكنولوجي، تتمثل مهمته في إجراء البحوث العلمية والابتكار التكنولوجي والتثمين والتدريب في مجالات العلوم وتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيات الصناعية والروبوتات والمستودعات ومعالجة المواد، والتطبيقات وتقنيات الليزر وميدان هندسة البرامج والذكاء الاصطناعي، ...الخ. (بليلطة، 2022، صفحة 16).

2. **السعودية:** ضمن رؤيتها الطموحة 2030 أنشأت المملكة " الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي"، حيث كلّفت برسم جدول الأعمال الوطني للبيانات والذكاء الاصطناعي للمملكة، وتنسيق تنفيذ جدول الأعمال هذا على مستوى الحكومة، والإشراف على تنفيذ جدول الأعمال عبر الجهات التابعة لها، وهي مركز المعلومات الوطني، ومكتب إدارة البيانات الوطنية، والمركز الوطني للذكاء الاصطناعي (الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، 2020، صفحة 14). وقد تم تكليف المركز الوطني للذكاء الاصطناعي بتنفيذ استراتيجية الذكاء الاصطناعي، وتنسيق أبحاث الذكاء الاصطناعي، التي تركز على الابتكارات في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي، وتطوير حلول الذكاء الاصطناعي، وبناء الخبرات في مجال الذكاء الاصطناعي (المرجع نفسه:14).

وكخطوة أولى لتنمية مهارات وكفاءات الذكاء الاصطناعي، تم اختيار عدد من المدارس الأهلية لتدريس وحدات حول الذكاء الاصطناعي في مناهجها الدراسية، بينما وضعت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات برامج تدريبية تركز على تعلّم الآلة لإدخالها في مناهج وزارة التعليم. وبالإضافة لذلك، تم إنشاء العديد من معسكرات الذكاء الاصطناعي، كما تم تأسيس مركز الدراسات المتقدمة في الذكاء الاصطناعي "ذكاء" لدعم أنشطة البحث والابتكار. وفي موازاة ذلك، أنشأت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية مركز تحليلات البيانات والذكاء الاصطناعي لتوفير بيئة أفضل للأبحاث (المرجع نفسه، صفحة 15).

3. **الإمارات:** أطلقت حكومة الإمارات في أكتوبر 2017، "استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي" (AI)، حيث تمثل هذه المبادرة المرحلة الجديدة بعد الحكومة الذكية، والتي ستعتمد عليها الخدمات، والقطاعات، والبنية التحتية المستقبلية في الدولة، بما ينسجم ومئوية الإمارات 2071 (البوابة الإلكترونية لدولة الإمارات، 2022). وتبدو الإمارات أكثر الدول العربية نشاطاً في مجال الذكاء الاصطناعي، وهو ما أهلها لتصدر قائمة الدول العربية في مؤشر الذكاء الاصطناعي العالمي السابق ذكره، كما يتجلى ذلك في عدد من الإنجازات التعليمية وفي البنية التحتية التي أنشأتها في هذا المجال، والتي من أهمها (المرجع نفسه):

- توفير برامج ومنح دراسية في مجال الذكاء الاصطناعي بعدد من الجامعات الحكومية، والدولية.
- تأسيس البرنامج الوطني للمبرمجين، بهدف تنمية الاقتصاد الرقمي في الدولة.
- إنشاء البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي.

- إنشاء مجلس الإمارات للذكاء الاصطناعي.
- تصميم برنامج الإمارات للتدريب على الذكاء الاصطناعي.
- إنشاء مختبر الإمارات للذكاء الاصطناعي.
- إنشاء "جائزة الإمارات للروبوت والذكاء الاصطناعي لخدمة الإنسان".

4. **قطر**: مع نهاية العام 2020، اعتمدت وزارة المواصلات والاتصالات القطرية مخطط الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي الذي طرحه معهد قطر لبحوث الحوسبة التابع لجامعة حمد بن خليفة (...) وتهدف هذه الاستراتيجية للتحول إلى الذكاء الاصطناعي وتسخيره لتأمين مستقبل قطر الاقتصادي والاستراتيجي (حكومة دولة قطر، 2021).

وقد حدد واضعو استراتيجية قطر للذكاء الاصطناعي، ست ركائز تشمل جميع جوانب الذكاء الاصطناعي ذات الصلة بقطر، توفر إطاراً لتنظيم خطط العمل والاستثمارات في المستقبل، وهي التالية (وزارة الاتصالات القطرية، 2020، الصفحات 5-16):

- الركيزة1: التنافس على المواهب في عصر انتشار الذكاء الاصطناعي .
- الركيزة 2: الوصول إلى البيانات أمر بالغ الأهمية.
- الركيزة 3: مشهد العمالة المتغيّر.
- الركيزة 4: فرص جديدة في مجال الأعمال والاقتصاد.
- الركيزة 5: قطر- مجالات التركيز فيما يتعلّق باعتماد الذكاء الاصطناعي.
- الركيزة 6: الأخلاقيات والسياسات العامة.

5. **البحرين**: في إطار رؤيتها الاستراتيجية لعام 2030، تبنّت حكومة مملكة البحرين عدد من المبادرات الرقمية، بهدف تعزيز التغيير القائم على التكنولوجيا، والتي تشمل: الحوسبة السحابية، مبادرة تقنية التعاملات الرقمية " البلوك تشين" [(5)]، تحليلات البيانات، الذكاء الاصطناعي، الروبوتات، مبادرات إنترنت الأشياء، والمدن الذكية (البوابة الوطنية لمملكة البحرين، 2022).

ففي مجال الذكاء الاصطناعي، ركزت الحكومة جهودها على تعزيز منظومة الأعمال ودفع عجلة الابتكار، حيث شملت تلك الجهود على ما يلي (المرجع نفسه):

- تعزيز البحوث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي.

- وضع القواعد والتوجيهات الخاصة بمشتريات حلول الذكاء الاصطناعي.
- تعزيز قدرات الذكاء الاصطناعي في مجالات مختلفة مثل الاستجابة للأزمات، والرعاية الصحية، والأمن السيبراني، والعدالة الاجتماعية والبيئية، والخدمات العامة، والتحقق من المعلومات والتصديق عليها، والتعليم، والخدمات اللوجستية، والنقل والخدمات المالية.

6. **تونس**: تم إطلاق سياسة الذكاء الاصطناعي في تونس عام 2018، وكان الهدف منها هو تيسير تهيئة بيئة للذكاء الاصطناعي، تسهم بفعالية في تحقيق التنمية المنصفة والمستدامة، وإيجاد فرص العمل. وأطلقت الاستراتيجية في حلقة عمل استضافتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، وتتناول سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار، بالشراكة مع الوكالة الوطنية لتعزيز البحث العلمي. وشُكّلت فرقة عمل لتحديد المجالات والسياسات ذات الأولوية التي ينبغي إدراجها في الاستراتيجية (الإسكوا، مرجع سابق، صفحة 6).
7. **المغرب**: أطلقت المغرب استراتيجية تحت مسمى " استراتيجية المغرب 2020" في عام 2014، حددت فيها الخطوط العريضة للتحول باتجاه الاقتصاد الرقمي. وفي الشق المتعلّق بالذكاء الاصطناعي، هدفت الاستراتيجية إلى وضع منظومة شمولية تتعلّق بالذكاء الاصطناعي، والتي تضم تطوير برنامج بحث في هذا المجال، بالتنسيق مع الشركاء المعنيين (رئاسة الحكومة، 2014).

وفي عام 2019، أطلق المركز الوطني للبحث العلمي والتقني ووكالة التنمية الرقمية، برنامج "الخوارزمي" الخاص بدعم البحث في مجال الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته. وفي هذا الشأن، تم اختيار 45 مشروعاً (من مجموع بلغ 251) في مجال الذكاء الاصطناعي والمعطيات الضخمة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2022، صفحة 17).

8. **مصر**: تم إطلاق استراتيجية الذكاء الاصطناعي في مصر عام 2018، ومن المتوقع تنفيذها في غضون ثلاث إلى خمس سنوات. والهدف منها تطوير الأعمال التجارية ذات الصلة بمشاريع الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي، والتي تمثل فرصة كبيرة للبلد (الإسكوا، مرجع سابق، صفحة

5). وتتكون الاستراتيجية المصرية من أربع ركائز، هي التالية (المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي، 2021، صفحة 6).

- الذكاء الاصطناعي من أجل الحكومة: الاعتماد السريع لتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي من خلال ميكنة العمليات الحكومية وإدماج الذكاء الاصطناعي في دورة صنع القرار لرفع الكفاءة وزيادة الشفافية.
- الذكاء الاصطناعي من أجل التنمية: تطبيق الذكاء الاصطناعي في قطاعات اقتصادية مختلفة تدريجياً، بهدف رفع الكفاءة وتحقيق نمو اقتصادي أعلى، وقدرة تنافسية أفضل.
- بناء القدرات: إعداد الشعب المصري لعصر الذكاء الاصطناعي، على كافة المستويات، من الوعي العام إلى المدرسة والجامعة وما يعادلها، إلى التدريب المهني للتخصصات التقنية وغير التقنية.
- الأنشطة والدولية: تعزيز مكانة مصر على الصعيدين الإقليمي والدولي من خلال دعم المبادرات ذات الصلة، وتمثيل المواقف الأفريقية والعربية والمشاركة بفاعلية في المناقشات ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي والمشاريع الدولية.

8- خاتمة:

مما تقدم، يتبين لنا أن الذكاء الاصطناعي بنظمه وتقنياته المتعددة، يقدم فرصاً واعدة، لابد من العمل على استغلالها، وذلك بتوفير البنية العلمية ثم التقنية. أما من حيث المخاطر أو التهديدات التي تشكلها بعض تقنيات ونظم الذكاء الاصطناعي، نتيجة للاستخدام السلبي أو "الشرير" لها، فيجب أخذها على محمل الجد وإعداد الاحتياطات والحلول اللازمة لمواجهتها والحد من أضرارها، وهي كما يقول بعض المتخصصين، استمرار للحرب الأزلية ما بين الخير والشر. إذ أنه كلما تم تطوير تقنيات ذكية لاستعمالها في الجوانب الخيّرة، طوّر "الأشرار" تقنيات منافسة لاستخدامها في تحقيق أهدافهم وغاياتهم المختلفة.

وحول واقع الدول العربية في مجال الذكاء الاصطناعي، نرى أن بعضها تقدم بخطوات عملية جيدة في هذا الشأن، بينما لا يزال بعضها في حدود تصميم استراتيجيات مكتوبة، لم تجد بعد طريقها للتنفيذ العملي، فيما الفريق الثالث، لايزال بعيد كل البعد في مجال الذكاء الاصطناعي، وهو أمر غير مستغرب،

إذا ما علمنا أن مستوى تدفق الإنترنت، مشكلة لم تحل بعد في تلك الدول، إضافة للصراعات السياسية وعدم الاستقرار الذي تعايشه، فكيف لها أن تتقدم في مجال ذو مستوً عال في حقل التقنية والمعرفة العلمية المتخصصة؟!

ومن وجهة نظر الباحث، فإن الدول العربية، إذا أرادت أن تخطو خطوات جيدة في مجال الذكاء الاصطناعي، فلابد لها من القيام بالخطوات العملية التالية:

- إعداد جيل متخصص في علم الذكاء الاصطناعي من الشباب في مدارس أو جامعات متخصصة.
- توفير مناهج خاصة حديثة حول نظم الذكاء الاصطناعي وتقنياته والعلوم المرتبطة به.
- توفير بنية تقنية متطورة تسهم في تنفيذ المشاريع حول الذكاء الاصطناعي، وتفجّر الطاقات الإبداعية لدى الشباب للابتكار في هذا المجال.
- الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة، وكذا خبرات العقول العربية المهاجرة المتخصصة في مجال الذكاء الاصطناعي.
- التجسيد الفعلي والعملي للاستراتيجيات المصممة حول الذكاء الاصطناعي، مع التقييم المستمر والحقيقي للإنجازات والتوقعات.

9- قائمة المصادر والمراجع:

أ- المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

- دكاك، أميمة، (2018) ،الذكاء الصنعي، سوريا: الجامعة الافتراضية السورية.
- ثائر، محمود ، وصادق، عطيات، (2006) ، مقدمة في الذكاء الصناعي، الأردن، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- مجدي، نرمين،(2020) ، *الذكاء الاصطناعي وتعلّم الآلة*، الإمارات: صندوق النقد العربي.
- ويتباي، بلاي،(2008) ، *الذكاء الاصطناعي: دليل المبتدئين* .القاهرة: الفاروق للاستثمارات الثقافية.

2- الأطروحات:

- صالح، فاتن عبدالله، (2009)، أثر تطبيق الذكاء الاصطناعي والذكاء العاطفي على جودة اتخاذ القرارات.(رسالة ماجستير منشورة)، الأردن، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.متوفرة على الرابط التالي:
https://meu.edu.jo/libraryTheses/585e2f5e81edb_1.pdf، شوهد بتاريخ:2022/03/15، على:10:02 م.

3– المقالات:

- بليلطة، أسماء، (2022)، التكريس القانوني والتنظيمي للذكاء الاصطناعي في الجزائر .*المجلة الدولية للذكاء الاصطناعي في التعليم والتدريب. المجلد2، العدد1 .*
- بن عبد العزيز، سلمان، وبن عبد العزيز، سمير، (2018)، دور الإبداع والابتكار في صناعة الذكاء الاقتصادي بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية. الجزائر، جامعة غرداية، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 2، العدد 3.
- شادي، عبد الوهاب،(2018) ، فرص وتهديدات الذكاء الاصطناعي في السنوات العشر القادمة، الإمارات، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، دورية اتجاهات الأحداث، العدد 27.
- شهبي سامية قمورة، باي محمد ، وكروش حيزية،(2018) ، الذكاء الاصطناعي بين الواقع والمأمول: دراسة تقنية وميدانية، الجزائر، الملتقى الدولي"الذكاء الاصطناعي:تحد جديد للقانون؟"، يُطلّع عليه من خلال الرابط التالي:
https://www.researchgate.net/publication/328967715_aldhka_alastnay_byn_alwaq_walmamwl_drast_tqnyt_wmydanyt ، شوهد بتاريخ: 15/ 03/ 2022، على: 09:59 م.

4– التقارير:

- وزارة المواصلات والاتصالات، (2020) ، استراتيجية قطر الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي، متوفر على الرابط التالي:-https://qcai-blog.qcri.org/wp-content/uploads/2020/04/QCRI-Artificial-Intelligence-Strategy-2019-AR.pdf، شوهد بتاريخ: 2023/02/01، على: 9:35 م.

5- الوثائق:

- المنظمة العالمية للملكية الفكرية،(2020) ، وثيقة رقم: (WIPO/IP/AI/2/GE/20/1REV)، على الرابط التالي:

https://www.wipo.int/edocs/mdocs/mdocs/ar/wipo_ip_ai_2_ge_20/wipo_ip_ai_2_ge_20_1_rev.docx. شوهد بتاريخ: 2022/3/15، على: 10:03م.

- المجلس التنسيقي الدولي لاتحادات صناعات الطيران والفضاء، الذكاء الاصطناعي والرقمنة في مجال الطيران، (2019)، ورقة عمل رقم: (A40-WP/268 EX/111)، على:
- https://www.icao.int/Meetings/a40/Documents/WP/wp_268_ar.pdf.، شوهد بتاريخ: 2022/3/15، على: 10:04م.
- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي،(2020) ، لغد نحقق فيه الأفضل، وثيقة الاستراتيجية –أكتوبر 2020، على الرابط التالي:https://sdaia.gov.sa/ncai/ . شوهد بتاريخ:2021/10/12، على: 02:16م.
- حكومة دولة قطر،(2021) ، استراتيجية قطر الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي، على الرابط التالي:

https://hukoomi.gov.qa/assets/documents/AI%20Strategy_AR%20(1).pdf . شوهد بتاريخ: 2023 /02/01، على: 12:08م.

6- مواقع الإنترنت:

- الإسكوا،(2020) ، وضع استراتيجية للذكاء الاصطناعي:دليل وطني، على الرابط التالي:

https://archive.unescwa.org/ar/publications/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%B0%D9%83%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D8%B5%D8%B7%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84 . شوهدبتاريخ2023/02/01، على10:48ص.

- البوابة الإلكترونية لدولة الإمارات،(2022) ،استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي 2031.،على الرابط التالي: https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/digital-uae/artificial-intelligence-in-government-policies. شوهد بتاريخ:2022/02/13، على 8:42م.

- البوابة الوطنية لمملكة البحرين، (2022) ،مسيرة التحول الرقمي لمملكة البحرين، على الرابط التالي:/https://www.bahrain.bh/wps/portal . شوهد بتاريخ:2023/02/01، على: 11:11ص.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،(2022) ، برنامج الخوارزمي، على الرابط التالي: https://www.cese.ma/ar/، شوهد بتاريخ:13/02/ 2022، على: 08:44ص.
- المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي، (2021) ، الاستراتيجية المصرية للذكاء الاصطناعي،على الرابط التالي:

https://mcit.gov.eg/Upcont/Documents/Publications_672021000_ar_Egypt-National-AI-Strategy-Arabic.pdf. شوهد بتاريخ: 2022/02/13، على: 8:42م.

- المدرسة الوطنية للذكاء الاصطناعي، (2023)، المدرسة الوطنية للذكاء الاصطناعي، https://ensia.edu.dz/ar/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%af%d8%b1%d8%b3%d8%a9/ . شوهد بتاريخ: 31/01/ 2023، على: 10:36م.
- حذاقة، عبد الحكيم، (2021) ، الأولى عربيا وأفريقيا ..أي آفاق لجامعة الذكاء الاصطناعي في الجزائر؟

https://www.aljazeera.net/tech/2021/10/29/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D9%91%D8%A7-%D9%88%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D9%91%D8%A7-%D8%A3%D9%8A-%D8%A2%D9%81%D8%A7%D9%82، شوهد بتاريخ:2023/02/01، على11:25ص.

- رئاسة الحكومة،(2014) ، استراتيجية المغرب 2020، على الرابط التالي: https://www.mmsp.gov.ma/ar/economie-num%C3%A9rique. شوهد بتاريخ: 2022/05/08، على 02.04م.
- مكتب وزير الدولة للذكاء الاصطناعي،(2022) ، *استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي* ، 2031، على الرابط التالي:https://ai.gov.ae/ar/strategy/ ، شوهد بتاريخ: 2022/01/18، على:08:04 ص.

ب–المراجع باللغة الأجنبية:

1- المقالات:

- Greg, Allen, Taniel, Chan, (2017), **Artificial Intelligence and National Security**. USA, Harvard University. Retrieved from: https://www.belfercenter.org/publication/artificial-intelligence-and-national-security. Seen on:15/03/2022, at: 10:09 pm.
- Mousavizadeh, Alexandra & al, (2021), Global Index. London: Tortoise Media, Retrieved from: https://www.tortoisemedia.com/intelligence/global-ai/. Seen on: 15/03/2022, at: 10:10 pm.
- Sataya, R, (2017), How Companies Are Already Using AI. Retrieved from: https://hbr.org/2017/04/how-companies-are-already-using-ai. Seen on: 15/3/2022, at:10:11 pm.

2 - التقارير:

- Aaron, Smith, (2016), Public Predications for the Future of Workforce Automation, USA: PEW Research Center. Retrieved from: http://pewrsr.ch/1R83Nc2. Seen on: 15/03/2022, at: 10:13 pm.
- Eric, Schmidt, & al, (2021), Final Report. USA: NSCAI. Retrieved from: https://www.nscai.gov/wp-content/uploads/2021/03/Full-Report-Digital-1.pdf. Seen on: 15/3/2022, at:10:14 pm.
- EU.Parliament, (2021), Artificial Intelligence: threats and opportunities, France: European Parliamen, Retrieved from: https://www.europarl.europa.eu/news/en/headlines/society/20200918STO87404/artificial-intelligence-threats-and-opportunities. Seen on: 15/3/2022, at:10:14 pm.
- ICRC. (2016). Views of the International Committee of the Red Cross (ICRC) on Autonomous Weapon System, Geneva: International Committee of the Red Cross, Retrieved from: http://goo.gl/Qz1DdA. Seen on: 15/3/2022, at:10:15 pm.

3- الوثائق:

- Eager, James, et al, (2020), **Opportunities of Artificial Intelligence**. France: European Parliament. Retrieved from: https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2020/652713/IPOL_STU(2020)652713_EN.pdf. Seen on: 15/03/2022, at: 10:13 pm.

جـ– قائمة الهوامش والإحالات:

(1)- لعبة الـ "جو" (GO) لعبة مشابهة للعبة الشطرنج لكنها أبسط من الأخيرة، ظهرت في الصين قبل 2500 عام. (لمزيد من التفاصيل، يرجع للمصدر التالي: كريستوف كوش، كيف ينتصر الحاسوب على بطل لعبة الـ"جو" GO: عندما تتفوق آلة على رائد لعبة الـ"جو"، فإن الذكاء الاصطناعي يكون قد خطا خطوة حاسمة على طريق تجاوز الذكاء الاصطناعي. على موقع: للعِلم SCIENTIFIC AMERICAN، بتاريخ: 11 يوليو 2016، على الرابط التالي:
[https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/how-the-computer-beat-the-go-master/]، شوهد بتاريخ: 2022/2/16، على: 9:12م.

()2- كما هو الحال عند استخدام محادثات الدردشة الفورية الآلية على برنامج "ميسينجر" (Messenger) التابع لفيسبوك عند القيام بشراء سلعة ما عبر الانترنت، على سبيل المثال.

(3)- مثل برنامج "سيري" (Siri) الخاص بأجهزة بشركة "آبل" الأمريكية المتخصصة في صناعة الأجهزة الذكية، أو برنامج "كورتانا" (Cortana) المساعد الشخصي الخاص بشركة " ميكروسوفت" الأمريكية المتخصصة ببرمجيات الحواسيب وغيرها.

([4])- التقنيات التحويلية: هي التكنولوجيات الحديثة الرقمية المعتمدة على الشبكات، وخاصة شبكة الإنترنت. ومن تلك التقنيات: إنترنت الأشياء (الإنترنت المزودة للأجهزة الذكية وملحقاتها)، والذكاء الاصطناعي، وغيرها.

([5])- تقنية سلسلة الكتل "البلوك تشين" (Blockchain): تكنولوجيا رقمية تقوم على قاعدة بيانات سحابية ضخمة، يستطيع الأشخاص من خلالها إنجاز المعاملات أو نقل الأموال باستخدام شبكة من الحواسيب اللامركزية المنتشرة حول العالم، وتشبّه "البلوك تشين" بدفتر الأستاذ العام في علم المحاسبة، لأنها قاعدة بيانات عامة تخزن فيها المعلومات الرقمية لعمليات التبادل. تتيح هذه التكنولوجيا إمكانية التبادل بين المتعاملين فيما بينهم دون الحاجة لوجود وسيط لمتابعة حركة التبادل، وتكون عملية التبادل آمنة، لأنها تحتوي على قوائم تكشف التلاعبات أو المعاملات غير القانونية ضمن سجلات البيانات على نحو مستمر. (لمزيد من التفاصيل، ينظر في المصدر: هارفارد بزنس ريفيو، على الرابط التالي:
[https://hbrarabic.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9/%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%83-%D8%AA%D8%B4%D9%8A%D9%86/]، شوهد بتاريخ: 2022/3/9، على: 10:01 م.

نماذج تكنولوجيا التمويل كتوجه استراتيجي مستحدث لتعزيز درجة الشّمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر عالميًا مع الإشارة إلى حالة الجزائر

Funding technology as a new strategic trend to strengthen the degree of the financial inclusion of the small and middle-sized companies

أيمن بوزانة*، المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي، جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)،
aimen.bouzana@univ-annaba.org
وفاء حمدوش، المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي، جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)،
wafa.hamdouche@univ-annaba.dz

تاريخ الاستلام: 2022/12/01 تاريخ القبول: 2023/03/09 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة السبل التي توفرها نماذج تكنولوجيا التمويل لتعزيز درجة الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر انطلاقًا من أن تبني تكنولوجيا التمويل هذه تكنولوجيا التمويل هذه تعتبر توجهًا استراتيجيًا مستحدثًا في مجال عمليات الإقراض والتسوية المالية عالميا. لقد تبنينا في هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي وفقًا لطبيعة الموضوع.

لقد خلصت الدّراسة إلى أن الاعتماد على النماذج الاستثمارية للتّمويل الرّقمي البديل عبر منصات التّمويل الجماعي يشهد تطورًا متسارعًا عالميًا، وبصفة خاصة نماذج الإقراض النّظير بالنّظير وإقراض الأعمال والمستهلك، مقارنة بتلك البدائل غير الاستثمارية التي تأخذ في معظمها شكل التّبرعات والأعمال الخيرية أو تلك البدائل التمويلية الأخرى المحفوفة بالمخاطر مثل نماذج الإقراض العقاري التي لا تعرف لوائحها التنظيمية استقرارًا، مع بقاء التجربة الجزائرية فتية في ظل غياب الأطر القانونية والتشريعية.

كلمات مفتاحية: تمويل رقمي، تكنولوجيا تمويل، بدائل استثمارية، بدائل غير استثمارية، مشروعات صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر.

تصنيفات JEL: G31، E20، O33

* المؤلف المرسل.

Abstract:

this study aims at shedding light on the ways of strengthening the financial inclusion of the small and middle-sized companies through the technology of funding as a new strategic trend in the domain of the actions of lending and financial settlement through showing the reality and the main challenges.

Findings show that the development of the reliance on the investing models of the alternative digital funding through the platforms of the crowdfunding is among the main new financial alternatives from which the small and middle-sized companies benefit particularly the lending models of peer-to-peer and lending the customer in the market. with a set of risks.

Keywords: digital funding; funding technology; investing alternatives; non-investing alternatives; the Small, medium and micro projects.

Jel Classification Codes: G29, E20, O33

1. مقدمة:

مع اتساع الفجوة التّمويلية لكثير من الأنشطة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر للأفراد والمؤسسات، تزايد اقتناع المؤسسات المالية والمصرفية والحكومات والمنظمات الدّولية بضرورة إيجاد بدائل تمويلية مستحدثة قائمة على ابتكارات تكنولوجيا التّمويل القادرة على توفير فرص كبيرة لتعزيز درجة الشّمول المالي، ولترجمة هذا الاقتناع إلى توجه استراتيجي مستحدث هدفه تقليص الفجوة التمويلية يكون بتحقيق التّمكين المالي والاقتصادي لجميع فئات المجتمع.

إن تكنولوجيا التمويل القائمة على نماذج الأعمال المبتكرة والتوجه الرقمي في معاملاتها ما انفكت تتسارع لتقليص نطاق الاستبعاد المالي الذي تقدم بشأنه تقديرات البنك الدولي وصندوق النقد العربي أرقامًا مقلقة لـ 128 دولة أي حوالي 70%، من المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في الأسواق الناشئة لا تستطيع النفاذ إلى التمويل، لا سيما في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. في هذا السياق، تقدر الفجوة التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر العاملة في القطاع الرسمي في البلدان النامية بنحو 5.2 ترليون دولار أمريكي، حيث تقدر مستويات الطلب على التمويل من قبل هذه المشروعات بنحو 8.9 ترليون دولار، فيما تمثل مستويات المعروض من التمويل 3.7 ترليون دولار في عام 2017، بينما تشير التوقعات المستقبلية إلى ارتفاع الفجوة إلى نحو 8.1 ترليون دولار

إذ لم يتم الاعتماد على وضع إستراتيجية شاملة قائمة على التمويل الرقمي البديل لتلبية الاحتياجات التمويلية للمشروعات الصغير والمتوسطة والمتناهية الصغر. على ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة فيما يلي: في ظل اتساع فجوة التمويل واتساع مستويات الاستبعاد المالي؛ **إلى أي مدى يكون الاعتماد على نماذج تكنولوجيا التمويل كتوجه استراتيجي مستحدث معززًا لدرجة الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر عالميًا؟ وما هي أبرز جهود وتحديات تبني الجزائر لنماذج التمويل البديل؟**

فرضية الدراسة:

– اعتماد المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر على النّماذج الاستثمارية للتمويل الرقمي البديل عبر منصات التمويل الجماعي كتوجه استراتيجي يعزز درجة الشمول المالي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أبرز البدائل التمويلية المستحدثة لتعزيز الشمول المالي وتوفير فرص تمويلية رقمية بديلة عبر منصات رقمية سهلة التعامل أقل تكلفة، لسد الفجوة التمويلية وتقليص نطاق الاستبعاد المالي، ولعلها تكون بذلك مرجعًا للإطلاع على واقع أبرز البدائل التمويلية المستحدثة عبر تكنولوجيا التمويل الرقمي البديل و معرفة أهم التحديات لتجسيدها.

المنهج المتبع:

حسب طبيعة الموضوع المطروح للدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي الأكثر ملاءمة لمعالجة المشكلة المطروحة، والمنهج الإحصائي لتحليل مجموعة البيانات والمعطيات التي اقتضاها البحث، والمتعلقة أساسًا بتقارير مركز كمبرادج للتمويل لسنتي 2020.

2. دوافع التوجه نحو تكنولوجيا التمويل

يشهد القطاعان المالي والاقتصادي تحديات شتى تجعل من التّوجه نحو تكنولوجيا التمويل أمرًا تقتضيه دوافع التّطور. في هذا السياق يمكن أن نشير إلى ما يلي:

1.2 القيود المتزايدة على عمليات الإقراض الرسمي:

في بيئة القيود المتزايدة على الإقراض التقليدي التي أعقبت الأزمة المالية لعام 2008، وجد العديد من الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة أنفسهم مستبعدين من المصادر التمويلية الرسمية (Henri Arslanian and Fabrice Fischer, 2019, p. 36)، وهذا ما يتعارض مع مبدأ التمكين

الاقتصادي والمالي للجميع، ثم إن البنوك والمؤسسات المالية تتعامل تقليديًا مع المعلومات غير المتماثلة حول جودة المقترضين إمّا عن طريق بناء علاقات طويلة الأمد مع العملاء بحيث يتم جمع المعلومات عن المتقدمين للحصول على القروض أو عن طريق استخدام هذه المعلومات لتطوير أنظمة منح الائتمان للحصول على قرض وهذا يتطلب جهدا وتكلفة.(Jin Huang, 2021, p. 17)

2.2 ظهور شركات التكنولوجيا المالية الناشئة:

إن الفجوة التمويلية القائمة عجلت بدخول مقرضين جدد، ربما كان أكثر هؤلاء إثارة للاهتمام هم مبتكرو التكنولوجيا المالية الذين روجوا لفكرة الإقراض من نظير إلى نظير (Henri Arslanian and Fabrice Fischer, 2019, p. 36)، لتغيير وجه التمويل العالمي من خلال دمج التمويل والتكنولوجيا بطرق أكثر فعالية، وذلك بتوفير مجموعة من الخدمات الجديدة للشركات والمستهلكين، الأمر الذي أدى إلى إدخال التكنولوجيا مع المعاملات التقليدية واستبدال نماذج سير الإقراض التقليدية عن طريق الاستفادة من نماذج الأعمال التمويلية البديلة. (Jin Huang, 2021, p. 17)

وعلى هذا الأساس ساهمت ثورة التكنولوجيا المالية بشكل إيجابي في إنشاء وابتكار شكل جديد للتمويل وهو التمويل التشاركي المعروف بالتمويل الجماعي الذي يشير إلى التمويل من قبل الجمهور (Sansri Sara and Cheurfa Hakima, 2020, p. 29)، والذي يمكن له أن يوفر للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة فرصًا للتمويل، عن طريق منصات التمويل الجماعي، كنقطة إلتقاء بين أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب المشاريع والأفكار الريادية للأعمال.

3.2 حتمية تحقيق الشّمول المالي:

مع حتمية التّوجه نحو تعدد الخدمات المالية والمصرفية في القطاع المصرفي، لاقي مصطلح **الشمول المالي** اهتمامًا كبيرًا من قبل المختصين الماليين وكذلك من قبل المؤسسات الدولية. ومن أهم المؤسسات الدّولية التي يتردد هذا المصطلح في دراساتها بكثرة: (Sudipta Rose and ohters, 2016, p. 47) صندوق النقد الدولي (F.M.I)، والبنك الدولي (W.B)، مركز الشمول المالي (C.F.I)، والشبكة الدولية للتثقيف المالي (I.N.F.E)، والشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI)، إضافة إلى هيئات ومؤسسات عالمية أخرى والبنوك المركزية الدولية والعربية التي تتباين تركيبتها واختصاصاتها الأساسية المالية والمصرفية، ودرجة اهتمامها بالموضوع خاصة مع تكاتف الجهود الدّولية لمحاربة ظواهر الفساد المالي وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب. من بين أهم تعاريف الشمول المالي التي تعرضها الهيئات والمنظمات الدولية نذكر:

– حسب **مركز الشّمول المالي** فإن الشمول المالي هو: "الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة متكاملة من الخدمات المالية والمصرفية ذات جودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء." (أسيا سعدان، نصيرة محاجبية، 2018، صفحة 748)

– أما عن **البنك الدولي** فقد أكد في تقاريره أن تحقيق الشمول المالي: "يمكن الأفراد والشركات من الوصول إلى منتجات مالية متعددة واستخدامها بأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم في مجال المدفوعات والادخار والائتمان والتأمين التي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل الجهات الرسمية." (Mohamed Abdelfteah abbes et Khadija SADI, 2018, p. 09)

3. نماذج تكنولوجيا التمويل الاستثمارية وغير الاستثمارية:

عند الحديث عن تكنولوجيا التمويل من المهم أن نميز بيم نماذج تكنولوجيا التمويل التي نقدمها منصات التمويل الجماعي ومعرفة أهم الفروق الجوهرية بين هذه البدائل التمويلية والية التمويل التقليدي.

1.3 نماذج تكنولوجيا التمويل في ظل تبني منصات التمويل الجماعي:

إن انتشار التكنولوجيا المالية غير في طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة والمؤسسات المبتكرة، وذلك بفضل ما تنطوي عليه من طرق واليات تمويلية مستحدثة في منح القروض عن طريق منصات التمويل الجماعي. هذه المنصات صُنفت فيها قروض التكنولوجيا المالية في فئتين من القروض التي تمنح بطريقة رقمية، وفقًا لنماذج تمويلية متنوعة بديلة –**استثمارية وغير استثمارية**– متنوعة تمكن الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جمع الأموال عبر سوق رقمية ذات صلة قوية بأنشطة التمويل الرقمي البديل التي ظهرت خارج الأنظمة المصرفية الحالية وأسواق رأس المال التقليدية (Caroline_Kleiner, 2021, p. 53)، حددت هذه النماذج في خمسة مجالات: الإقراض، والأسهم، والمكافأة، والتبرع، والعرض الأولى للعملة. وعلى هذا الأساس تنوعت نماذج منصات التمويل الجماعي، فمنها ما يعمل على تحقيق عوائد مالية–أهداف ربحية– وهي نماذج تكنولوجيا التمويل الاستثمارية، ومنها ما تكون عملياتها خيرية وهي نماذج تكنولوجيا التمويل غير الاستثمارية لتحقيق أهداف اجتماعية وإنسانية.(Regina Lenart-Gansiniec and Jin Chen, 2021, p. 112)

يعتبر التمويل الجماعي القائم على **الاستثمار** الأكثر تداولاً من قبل الجمهور، فهو يوفر التمويل للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستبعدة ماليًا من الجهات الرسمية عبر ثلاثة نماذج للإقراض: إقراض النظير بالنظير، والتمويل الجماعي القائمة على المشاركة في الأسهم، والتمويل الجماعي العقاري.

الجدول 1: خصائص نماذج تكنولوجيا التمويل الاستثمارية وغير الاستثمارية

	النموذج	الإطار الرقابي	الايجابيات	السلبيات
النماذج غير الاستثمارية	**جمع التبرعات**	يخضع المتعاملون للقوانين ذات الصلة واللوائح العامة المتعلقة بالقانون المدني والقوانين المنظمة للتعاقدات.	يتبرع المموّلون دون توقع تعويض مالي. لا يوجد خطر؛ إلا في حالة ما إذا كانت الجهة التي تقوم بجمع التبرعات ليست جهة خيرية معروفة وموثوقة الحملات الوهمية أو المزيفة.	يواجه رواد الأعمال صعوبة في جمع رأس مال كبير.
	أساس المكافأة	لا تخضع منصات التمويل الجماعي القائمة على المكافآت إلى نظام تنظيمي معين يمكن مقارنته بالوسطاء الماليين الآخرين.	يتم من خلال هذه المنصات جمع التمويل الجماعي القائم على المكافآت حيث يقوم بعض الأفراد بتمويل الأفكار الجديدة والمشروعات مقابل الحصول على مكافأة قد تكون في شكل هدية رمزية أو إصدار خاص لمنتج أو خدمة.	قد لا تتوفر لدى أصحاب الأعمال الخبرة الكافية لإدارة المشروعات والتعامل مع الخدمات اللوجستية والموردين، مما قد يؤدي إلى تأخرهم في تقديم المكافآت
النماذج الاستثمارية	**الإقراض P2P**	تختلف القواعد التنظيمية لمنصات التمويل الجماعي القائمة على الإقراض بين دولة ونماذج الأعمال.	تعتبر منصات التمويل الجماعي القائمة على إقراض النظراء أسرع المنصات نموًا يقوم عملها على إقراض المال للأفراد أو الشركات مقابل الحصول على فائدة.	مخاطر السيولة، مخاطر إمكانية انعدام الشفافية. ارتفاع تكلفة الإقراض
	المشاركة في الأسهم	عادة ما تخضع منصات التمويل الجماعي القائمة على الاستثمار في الأسهم لنظام محدد.	إمكانية المشاركة في ربحية المشروع. إمكانية غير محدودة لتحقيق مكاسب مالية. قد تجتذب أعدادًا كبيرة نسبيًا من المستثمرين	عدم تحقيق العائد المستهدف، مخاطر السيولة ،مخاطر ارتفاع تكلفة التمويل، مخاطر أثر الامتثال للمتطلبات الرقابية
	الإقراض العقاري	يخضع المتعاملون من خلال المنصة للقوانين واللوائح العقارية ...	معدل الأرباح يتم تحديدها مسبقًا بواسطة سعر الفائدة. الاستثمار في هذا النموذج أقل من الاستثمار في الأسهم.	خسارة محتملة للاستثمار. يمكن مقارنة مخاطر الخسارة **بنموذج الإقراض P2P**
	إصدار العملة الأولي	– حوكمة الشركات الامتثال التنظيمي. – تطبيق أطر وقوانين	– تجمع غير محدود من المستثمرين. – وفرات في التكلفة، والمرونة والسرعة. – التمويل الشامل للمؤسسات ص و م	– اختلال محتمل في المصالح وتضاربها، نتيجة عدم التجانس بين المستثمرين.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المرجع التالي:(The World Bank, 2013, p. 20)

تلخيصا لما سبق، يمكن القول أن كل نموذج من التمويل الجماعي سواء استثماري أو غير استثماري يتميز بمجموعة من الايجابيات والسلبيات والخصائص في إطاره الرقابي. (أنظر الجدول اعلاه)

2.3 الفروق الجوهرية بين آلية التمويل التقليدي والإقراض والتمويل البديل:

تتحدد الوساطة المالية التي تقديمها البنوك التقليدية في قطاع الإقراض على أربعة وظائف أساسية هي: (Christoph Bertsch and Carl-Johan Rosenvinge, 2019, p. 45)

خدمات السيولة والدفع؛ وتحويل الأصول المالية؛ وإدارة مخاطر الائتمان والسيولة ومعدلات الفائدة؛ وتحليل مخاطر الائتمان ومراقبة المقترضين. بينما تقوم منصات التمويل الجماعي بتنفيذ وظيفيتين أساسيتين هما:

– **الوظيفة الأولى:** تقوم المنصات بتحويل تسمية الأصول عن طريق تقسيم طلب القرض "لمقترض فردي" إلى أوراق نقدية من فئة أصغر على سبيل المثال خمسة وعشرون دولار أمريكي لكل مقترض.

– **الوظيفة الثانية:** تقوم المنصات بإجراء تقييم لمخاطر الائتمان المبلغ عنها من قبل المقترضين، عن طريق فحصها وتحليلها بطريقة آلية اعتمادا على تقنية البيانات الضخمة والبلوكشين، لتسهيل تحويل الأموال بين الحسابات المصرفية للمستثمرين والمقترضين. (PwC Indonesia, 2019, p. 10)

4. واقع أثر تفعيل تكنولوجيا التمويل على تعزيز درجة الشمول المالي:

من المؤكد أن التوجه نحو تبني تكنولوجيا التمويل عالميًا له أثره على تعزيز درجة الشمول المالي. يمكن أن نقف على هذه الحقيقة من خلال المؤشرات التاليّة:

1.4. واقع تطور التّمويل الرقمي البديل عبر منصات التمويل الجماعي عالميًا:

توسع سوق الإقراض عبر منصات التمويل الجماعي بوتيرة متسارعة عالميًا حيث ظهرت منصة "Pat Loan" للإقراض كأول منصة للتمويل الجماعي في الصين سنة 2007، لتلبية احتياجات المستبعدين ماليًا من المعاملات الماليّة والمصرفيّة الرسميّة.(Pranay Gupta. T. Mandy Tham, 2019, p. 297)

فمنذ سنة 2013 قدمت شركات تكنولوجيا التّمويل البديل عبر منصات التمويل الجماعي، للأفراد والمؤسسات في جميع أنحاء العالم بدائل تمويلية بطرق لا تعدُّ ولا تحصى (Bryan Zhang and others, 2016, p. 25)، ومع ذلك؛ شهد تطور سوق البدائل التمويلية القائم على منصات التمويل الجماعي على المستوى العالمي اتجاهًا مختلفًا تمامًا، فمن المهم الإشارة هنا إلى أن حصة التمويل البديل تختلف من منطقة إلى أخرى. ففي أوروبا تمتلك المملكة المتحدة أكبر حصة من الحجم الإجمالي للتمويل البديل، وهي الفاعل الرئيسي في تنشيط عملية الاستثمار لاعتماد تكنولوجيا التمويل في الدول الأوروبية الأخرى، وعلى الرغم من ذلك لا يزال السوق الأوروبي غير مؤثر على الحجم الإجمالي العالمي.

تُعد الصين أكبر سوق في العالم للتمويل البديل عبر منصات التمويل الجماعي من حيث النشاط خلال الفترة (2013-2018)، مع مساهمة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بحصة كبيرة من حجم السوق الإجمالي للتمويل البديل العالمي، بينما بقيت دول العالم الأخرى المتبناة لهذا النموذج تشهد نموًا ثابتًا وتدريجي طيلة الفترة، مقارنة بالصين التي شهدت دورة سريعة ودراماتيكية من التّطور والازدهار في هذا المجال. الشكل التالي يوضح تطور الحجم الكلي للتمويل البديل عبر منصات التمويل الجماعي عالميًا.

الشكل 1: الحصة السوقية لنشاط التمويل البديل عبر منصات التمويل الجماعي خلال الفترة (2013–2020)

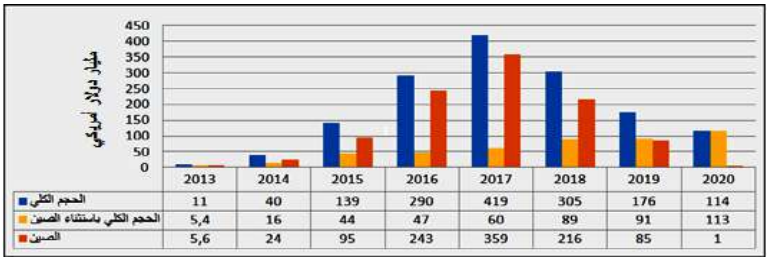

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الحجم الكلي	11	40	139	290	419	305	176	114
الحجم الكلي باستثناء الصين	5,4	16	44	47	60	89	91	113
الصين	5,6	24	95	243	359	216	85	1

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المراجع التالية:

(Kieran Garvey, 2017, p. 24)(Tania Ziegler and others, 2021, p. 35)

من خلال الشّكل أعلاه، يشهد نشاط التمويل البديل عبر منصات التمويل الجماعي تطورًا مسارعًا خلال الفترة (2013-2017)، إذ عرف قفزة غير مسبوقة في الحجم الإجمالي العالمي بقيمة 419 مليار دولار سنة 2017، لتتراجع هذه القيمة بنسبة 27% سنة 2018، مع مواصلة انخفاض الحجم الإجمالي سنة 2019 و2020 تزامنًا مع ظهور فيروس كورونا خاصة في الصين نتيجة توجه الدّولة الصينية إلى إصدار العديد من التشريعات التي تضبط سير نشاط منصات التمويل الجماعي والتي أرغمت بدورها العديد من شركات تكنولوجيا التمويل على تسوية وضعيتهم وتطبيق جلّ القوانين الصّادرة المتعلقة بمنصات التمويل الجماعي، الأمر الذي جعل العديد من الشركات توقف نشاطها هذا ما انعكس سلبيًا على الحجم الإجمالي للتمويل البديل عالميا خلال الفترة (2018-2020). بطبيعة الحال فان التوجه نحو تبني التمويل الرقمي البديل عبر منصات التمويل الجماعي لقي اهتمامًا عالميًا من قبل العديد من الدول غير أن الأهمية النسبية للحصص السوقية لنشاط التمويل الرقمي البديل تختلف من منطقة إلى أخرى:

الشكل 2: الحصة السوقية لنشاط التمويل البديل الرقمي حسب المنطقة خلال القترة (2018–2020)

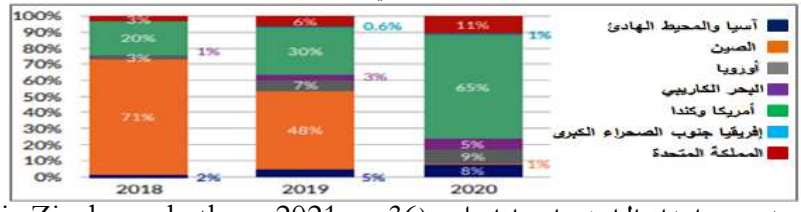

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: (Tania Ziegler and others, 2021, p. 36)

نلاحظ أن الأهميّة النّسبية للحصص السوقية لنشاط التمويل الرقمي البديل خلال الفترة (2018-2020) تختلف من منطقة إلى أخرى، إذ احتلت الصين المرتبة الأولى سنة 2018 بنسبة 71% من حجم النشاط الإجمالي العالمي للتمويل البديل الرقمي، واحتلت كل من أمريكا وكندا المرتبة الثانية بنسبة 20%، بينما شهدت المناطق الأخرى على غرار منطقة البحر الكاريبي و واسيا –باستثناء

الصين– والمحيط الهادي وأوروبا – باستثناء المملكة المتحدة– وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والمملكة المتحدة نسب منخفضة في الحصص السوقية لنشاط التمويل الرقمي البديل خلال سنة 2018. ما نلاحظه من الجدول أعلاه هي التغير الكبير في الحصص السوقية خلال سنة 2019 وسنة 2020 إذ ارتفعت الأهمية النسبية لنشاط التمويل الرقمي البديل في العديد من المناطق عالميا باستثناء الصين التي عرفت تراجعًا في الأهمية النسبية للحصة السوقية لنشاط التمويل الرقمي البديل خلال سنة 2019 بنسبة 23%، لتتغير موازين الاعتماد على نشاط التمويل عالميا بانفراد كل من أمريكا وكندا والمملكة المتحدة كدول رائدة وتراجع الصين لتصبح غير مؤثرة على الحصة السوقية الإجمالية لنشاط التمويل البديل الرقمي عالميا خلال سنة 2020.

1.4. واقع تركيبة وتوزيع نماذج التّمويل الرقمي البديل المعززة للشمول المالي: إن التوجه نحو تبني تكنولوجيا التمويل له أثره على تعزيز درجة الشمول المالي. يمكن أن نقف على هذه من خلال :

1.4 تركيبة هيكل التمويل الرقمي البديل حسب الفئات والقطاعات الفرعية:

يُمكن تجميع واقع تركيبة هيكل نماذج التمويل الرقمي البديل للتكنولوجيا المالية في ثلاث مجموعات توزيعها كالتالي: (CCAF U. F., 2019, p. 12)

الشكل3: توزيع المستفيدين من التمويل الرقمي البديل حسب الفئات والقطاعات الفرعية لسنة 2020

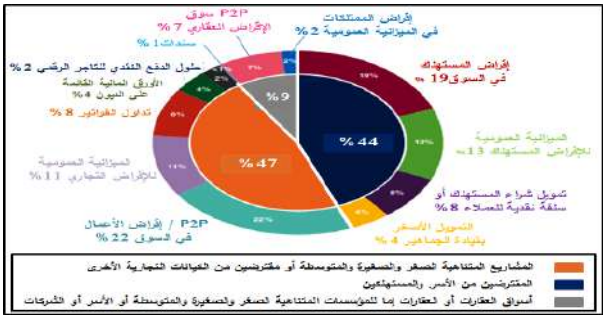

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المرجع التالي:(CCAF, 2020, p. 46)

كما هو مبين في الشّكل أعلاه، يتضح أن التّوجه نحو التّمويل الرقمي البديل كان يرتكز بدرجة كبيرة على تعزيز الشّمول المالي وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر والأعمال التجارية وبدرجة أقل بالنسبة للأسر والمستهلكين. حيث استفادت "المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر أو المقترضين من الكيانات التجارية" من التمويل الرقمي البديل بنسبة 47% سنة 2020، إذ توزعت حصة التمويل على خمسة نماذج إقراض الأعمال بنسبة 22%، و نماذج الإقراض التّجاري عن طريق الميزانية العمومية بنسبة 11٪، وبنسبة 8٪ لتداول الفواتير. كما شكل التّمويل الرقمي البديل الاستهلاكي

"للمقترضين من الأسر والمستهلكين" نسبة 44٪، مثل فيها الإقراض الاستهلاكي نسبة 19٪، وإقراض المستهلك في الميزانية العمومية ما نسبته 13٪. بينما توجهت الحصص الأخرى من التمويل إلى "الأسواق العقارية" والتي استفادت منها إما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو الأسر أو الشركات عبر ثلاثة نماذج: أهمها الإقراض العقاري النظير للنظير بنسبة 7%، وإقراض الممتلكات من الميزانية العمومية بنسبة 2% والسندات بنسبة 1%. كما توزع نشاط التمويل الرقمي البديل المعزز للشمول المالي بالنسبة لمختلف فئات المجتمع – الأفراد- بأحجام مختلفة. في الشكل التالي يمكن إبراز الدول الرائدة التي اعتمدت على نماذج التمويل الرقمي البديل الموجهة للأفراد حسب حجم نشاط التمويل الممنوح.

الشكل 4: حجم التمويل البديل المعززة للشمول المالي للأفراد في عشرة دول لسنة 2020

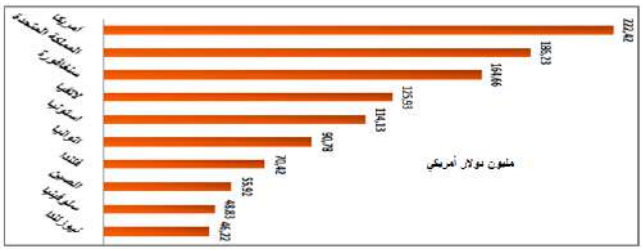

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:(Tania Ziegler and others, 2021, p. 64)

من خلال الشكل أعلاه، تحتل أمريكا المرتبة الأولى في توفير التمويل الرقمي البديل للأفراد بقيمة 222.42 مليون دولار أمريكي، بينما احتلت المملكة المتحدة المرتبة الثانية بقيمة 186.23، بعد ذلك كل من سنغافورة ولاتفيا واستونيا ولتوانيا وفلندا فيما احتلت الدنمارك المرتبة الأخيرة بقيمة 11.61 دولار أمريكي من حجم التمويل الرقمي البديل الموجه للأفراد. الجدير بالإشارة هنا؛ أن التّمويل الرقمي البديل الممنوح يختلف تركيز توزيعه على الفئات باختلاف البلد على سبيل المثال: (Stijn Claessens and others, 2018, p. 07)

– **ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية ونيوزيلندا:** يعتبر الأفراد إلى حد بعيد المقترضين الرئيسيين؛

– **سنغافورة وبريطانيا واليابان:** تأتي الشركات في المرتبة الأولى؛

– **استراليا وايطاليا:** يمثل تداول الفواتير نسبة عالية من إجمالي قروض "الفينتاك".

2.4 توزيع نماذج تكنولوجيا التمويل حسب الفئات الممولون والمستفيدون:

قد يكون التمويل البديل حلاً فعالاً عند مكافحة الاستبعاد المالي، وذلك نتيجة تمتع شركات التكنولوجيا المالية في مجال زيادة رأس المال بمكانة جيدة لخدمة الأسر والمستهلكين والشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. يتحدد مستخدمو التمويل البديل الأكثر تداولا في الفئات العمرية الأكبر سنًا،

حيث كان ما يقرب من ثلاثة أرباع جميع المستخدمين الذين شملهم استطلاع مؤسسة CCAF لسنة 2014 من الأفراد الذين يبلغون من العمر 55 عامًا أو أكثر، وكان ربعهم تقريبًا أكبر من 65 عامًا. على عكس ذلك. بالنسبة لمعظم المموّلين المستثمرين العارضين، كانوا يفضلون إلى أن يكونوا أكبر سناً من جامعي التبرعات(Peter Baeck and others, 2014, p. 16). من خلال الجدول التالي نعرض توزيع عمر الممولين عبر نماذج التمويل البديل المختلفة عالميا.

الجدول 2: الفئات العمرية للممولين عبر نماذج التمويل البديلة المختلفة عالميا

النموذج / الفئات	على أساس حقوق الملكية	القائم على التبرع	أساس المكافأة	إقراض المستهلك	إقراض الأعمال	الأوراق المالية الديون
أقل من 35 سنة	%38	%23	%22	%12	%12	%20
من 35 إلى 54 سنة	%36	%40	%43	%33	%31	%40
أكثر من 55 سنة	%25	%37	%35	%55	%57	%40

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المرجع التالي: (Peter Baeck and others, 2014, p. 16)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نماذج التمويل الرقمي البديل للتكنولوجيا المالية تتوزع لدى فئة الممولين المستثمرين بين 35 إلى أكثر من 54 سنة، في مختلف النماذج التمويلية وبصفة خاصة النماذج القائمة على أساس المكافئة وإقراض المستهلك النظير بالنظير، أما عن الفئات الأكثر من 55 سنة نلاحظ أن الممولين في هذه الفئة يعتمدون على عمليات التمويل البديل وفق نموذج إقراض المستهلك وإقراض الأعمال، أما بالنسبة عن فئة الممولين الأقل من 35 عاما فهم يميلون إلى أن يكونوا المستخدمين الأصغر سناً من أولئك الذين يستخدمون نماذج أخرى. وذلك لتقديم خدمات التمويل عن طريق المكافآت والتبرعات وخاصة التمويل الجماعي القائم على أساس حقوق الملكية.

3.4 تمويلات الإقراض الرقمي البديل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتبع عمليات نشر الإقراض الرقمي البديل للمؤسسات والصغيرة والمتوسطة نماذج أعمال مماثلة للإقراض الرقمي للمستهلكين في الاقتصادات الناشئة والنامية، حيث تكمل المنصات الرقمية البيانات المالية التقليدية بمصادر بيانات بديلة لتقييم مخاطر الائتمان. ثم يقدمون القروض عبر الهواتف المحمولة والإنترنت لأصحاب المشاريع المتناهية الصغر و م.ص.م؛ والتي ربما لم تكن قادرة على الحصول على الائتمان من المصادر التقليدية. تستخدم هذه القروض في الغالب لتمويل رأس المال العامل، وتوسيع الأعمال التجارية، حيث يعتبر الإقراض الرقمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصادات الناشئة والنامية طريقة أساسية لسد فجوة التمويل الكبيرة لهذه المؤسسات، حيث تفتقر 65 مليون

مؤسسة، أو 40% من المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الرسمية في الاقتصادات الناشئة والنامية، إلى إمكانية الحصول على الائتمان، وهذا يمثل حاجة تمويلية لم تتم تلبيتها بقيمة 5.2 تريليون دولار. ففي عام 2015 استخدمت MY bank التابعة لشركة Ant Financial الصينية بيانات معاملات الدفع الرقمية لضمان منح أكثر من 70 مليار دولار في شكل قروض تراكمية إلى 5 ملايين مؤسسة صغيرة ومتوسطة ومشاريع متناهية الصغر. (CCAF U. F., 2019, p. 12)

تستخدم المؤسسات (ص.م) قنوات وأدوات التمويل البديلة عبر الإنترنت لتلبية احتياجاتها التمويلية منذ عام 2015 حيث قدمت شركات Fintechs للتمويل البديل خدماتها لعملاء الـ م.ص.م بشكل متزايد، مع تقديم مناقشات حول نشاط FinTech الذي يركز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره أولوية رئيسية لواضعي السياسات على مستوى العالم. لا يمكن إنكار فائدة التّمويل البديل لعملاء (م.ص.م) ؛ حسب تقرير مؤسسة CCAF الخاص بالتمويل البديل عبر التكنولوجيا المالية يُشار فيه إلى أن حجم التمويل البديل الذي يذهب إلى رواد الأعمال والشركات الناشئة و(م.ص.م) على مستوى العالم في ارتفاع متزايد ومستمر، الأمر الذي أثبت أن التمويل البديل من خلال قروض التكنولوجيا المالية أصبح مصدر تمويل قابل للتطبيق (Tania Ziegler and others, 2021, p. 49). في هذا السياق جمعت أنشطة تمويل م.ص.م في أوروبا، باستثناء المملكة المتحدة 4.3 مليار دولار في عام 2019، و5.2 مليار دولار في عام 2020، أصبح يمثل تمويل الأعمال 52% من الحجم الإجمالي سنة 2020.

الشكل3: إجمالي التمويل البديل للأعمال التجارية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

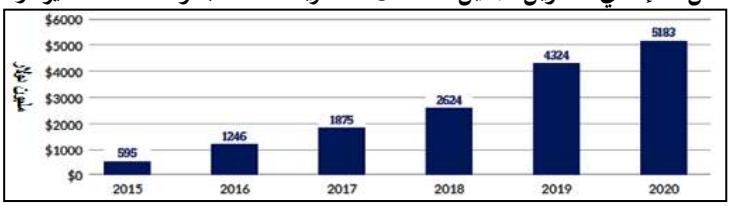

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المرجع التالي:

(Tania Ziegler and others, 2021, p. 79)

من خلال الشكل أعلاه وتأكيدا لما سبق نلاحظ تطور مستمر في إجمالي التمويل البديل للأعمال التجارية الخاصة بالـ (م.ص.م) عالميا باستثناء المملكة المتحدة منذ سنة 2015، إن التطور الذي حصل في مجال التمويل البديل للمؤسسات ص.م، مرتبط بنسبة 86% بنماذج التمويل الخاصة بمنصات التمويل الجماعي القائمة على إقراض P2P، حيث تم منح ما يقرب 3.8 مليار دولار في عام 2019 و4.5 مليار دولار في عام 2020 بالنسبة لـ(م.ص.م). كما ساهمت نماذج سير النشاط الائتماني للتكنولوجيا

المالية القائمة على حقوق الملكية بمبلغ 478 مليون دولار في عام 2019، و593 مليون دولار في عام 2020، بنسبة 11% من إجمالي تمويل (م.ص.م) ، كما ساهمت النماذج غير الاستثمارية بمبلغ 112 مليون دولار أي ما نسبته 3% من التمويل الإجمالي الموجه لتمويل (م.ص.م) في عام 2019، و133 مليون دولار أي نسبة مساهمة قدرت بـ 3% عام 2020. إضافة إلى تطور هذه النماذج شهد سوق العرض الأولي للعملة تطورا ملحوظا في تمويل المشاريع ص.م وذلك بهدف تعزيز الشمول المالي.

من أجل تعزيز سد الفجوة التمويلية للمشروعات والمؤسسات ص.م. يمكن الاستفادة من تجربة حكومة المملكة المتحدة المحددة في تطبيق النقاط التالية: (Karen G. Mills, 2019, p. 137)

- إنشاء وكالة رقابة واحدة مع التفويض لحماية النظام المالي وتشجيع المنافسة؛
- الحاجة إلى إيجاد آليات في البيئة التنظيمية تشجع الابتكار وتدعمه؛
- المراجعة المنهجية لتنظم الكيانات الجديدة من أجل التأكد من أنها تعمل بشكل صحيح؛
- جمع البيانات التي تسمح لواضعي السياسات بمراقبة مستويات وفجوات تمويل م.ص.م؛

4.4.جهود وتحديات تبنى التمويل الرقمي البديل عبر منصات التمويل الجماعي في الجزائر:

أقرت الدّولة الجزائر بأنه رغم مساهمة التّمويل التقليدي بشكل كبير في تمويل الاقتصاد، إلا أنّه لا يلبي بالضرورة الاحتياجات التمويلية التي تعبر عنها المؤسسات الصغيرة والناشئة، ولهذا لابد من تطوير وسائل تمويلية أخرى مستحدثة أكثر تكيفًا وملائمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، من أجل ذلك عمدت الدّولة إلى تبني أسلوب منصات التمويل الجماعي التّساهمي، والسّماح لها بممارسة نشاط تمويل المشاريع بصفقة قانونية، وذلك حسب ما نصت عليه المادة 45 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020، حيث أطلقت تسميت مستشار الاستثمار التساهمي على هذه المنصات. تنشأ صفة مستشار الاستثمار التساهمي المكلف بخلق وإدارة منصات الاستشارة في ميدان الاستثمار التساهمي واستثمار أموال الجمهور الكبير على الانترنت، في مشاريع استثمارية تساهمية، حيث يُمكن أن تتمتع بصفة مستشار في ميدان الاستثمار التساهمي، الشركات التجارية التي تم إنشاؤها لهذا الغرض، والوسطاء في عمليات البورصة المعتمدة لممارسة أنشطة الاستشارة في إستثمار القيم المنقولة والمنتجات المالية وكذا شركات تسيير صناديق الاستثمار. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2020، صفحة 14)

خلال الثلاثي الأخير من سنة 2020، أصبح نظام التمويل الجماعي عمليًا، وهو نظام تمويلي قائم على أساس الاستثمار التّشاركي، يسمح النظام بتجميع الأموال لفائدة المؤسسات والمشاريع الناشئة، وذلك عبر منصات على شبكة الانترنت. حيث تقوم لجنة تنظيم البورصة في الجزائر بإعداد لائحة تحدد

شروط ترخيص وممارسة ومراقبة مستشاري الاستثمار التشاركي الذين سيتولون المسؤولية لإنشاء وإدارة المنصات الاستثمارية للأموال لعامة الجمهور على الأنترنت. (زواويد لزهاري، مرسلي نزيهة، 2022، صفحة 155) من بين منصات التمويل الجماعي التي تطمح للتّوسع في الجزائر نذكر:

– **منصة Twiiza**: للتمويل الجماعي تتم إنشاؤها سنة 2013 من قبل شركة ناشئة تستهدف تمويل المشاريع الإبداعية والمبتكرة والتضامنية وحتى المشاريع البيئية؛(www.twiiza.com)

– **منصة Chriky**: تم تأسيسها من قبل مجموعة من الشباب سنة 2014، تستجيب المنصة للطلب المتزايد على الأموال من أجل الاستثمار وخلق الأعمال التجارية، تقع المنصة في فرنسا بسبب كثرة وتعجيز القيود القانونية والتنظيمية في الجزائر؛ (https://www.chriky.com/)

– **Algeria donation crowdfunding**: أول منصة تمويل جماعي تعتمد على نموذج التمويل الرقمي البديل القائم على التبرعات وتعمل كنقطة اتصال بين المتبرعين والأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة من خلال توفير التمويل. (http://donationcrowdfunding.com/algeria.html)

– **منصة Ninvesti**: تم إنشاؤها خلال سنة 2019، من قبل مقاولين جزائريين مغتربين، هدفها هو الربط بين الممولين وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة. (https://www.ninvesti.com/)

يتوقع بنك الجزائر، أن يكون لمنصات التمويل الجماعي أثرًا ايجابيًا على زيادة كفاءة المعاملات وتحسين مستويات الشمول المالي، وتعزيز فرص وصول المؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر. وتجدر الإشارة أن نجاح عملية تبني منصات التمويل الجماعي في الجزائر محفوفة بالتحديات أهمها:

– **عدم كفاية الأطر القانونية والتنظيمية**: التي تنظم عمل منصات التمويل الجماعي، وتوفر الحماية الكافية المشاركين سواء كانوا ممولين أو مقترضين، وآلية حل المنازعات بينهم؛

– **محدودية الوصول إلى التكنولوجيا**: بسبب ضعف البنية التحتية الرقمية، وانخفاض معدل تغلغل الانترنت ومحدودية تدفقها وارتفاع تكلفتها؛

– **ضعف انتشار واعتماد الدفع الالكترونية**: حيث أن أساس التعامل عبر منصات التمويل الجماعي قائم على استخدام أدوات الدفع الالكترونية؛

– **قلة الوعي والثقة في التعامل بالأساليب المبتكرة**: نظرا لأن منصات التمويل الجماعي تمثل ظاهرة حديثة في العديد من الأسواق، فلا يوجد وعي كبير بين المستخدمين المحتملين (الممولين والمقترضين) لهذا نوع من المنصات، مما يقلل الثقة في التعامل بها؛ (Jenik, Lyman, & NAVA, 2017, p. 27)

ولمواجهة هذه التحديات يتطلب الأمر توفر منظومة متكاملة من الأطر الرّقابية والتّنظيمية والبيئية الحاضنة والدّاعمة، وعدد من العوامل التمكينية الأخرى وذلك بما يشمل القدرة على الموائمة النّاجحة ما بين اعتبارات حماية المستثمرين ومتطلبات حشد التّمويل، وكذلك توفر الحلول التقنية الفعالة.

5. أهم مخاطر تكنولوجيا التمويل عبر منصات التمويل الجماعي

تنبع هذه المخاطر من الطبيعة الخاصة لهذا النشاط التمويلي الرقمي نفسه، نشير إليها فيما يلي:

1.5 المخاطر الخاصة والعامة لتكنولوجيا التمويل في ظل تبني منصات التمويل الجماعي:

من المسلم به أن التمويل الجماعي في ظل التكنولوجيا المالية يعتبر طريقة سهلة وسريعة لجمع الأموال والاستفادة منها، ومع ذلك، لا تخلو من المخاطر؛ كمخاطر الهجمات الإلكترونية، وخطر الاحتيال وخطر تعثر المنصة.(Sirine Sabah and Bentayeb Hidayat, 2021, p. 459). حسب استطلاع مركز CCAF لسنة 2021، تعددت المخاطر والتي كانت بارزة بشكل خاص في المنصات التي تقدم الخدمات المتعلقة بإقراض المستهلك بنسبة 50%، وإقراض المستهلك في الميزانية العمومية بنسبة 52%، وتداول الفواتير بنسبة 50%، والإقراض العقاري من السوق بنسبة 42%، كما تم الإبلاغ أيضًا عن مخاطر زيادة المنافسة من قبل شركات التكنولوجيا المالية العملاقة، تم الإبلاغ أيضًا عن المخاطر المتعلقة بتعثر السداد عبر المنصات التي تقدم الخدمات المتعلقة بتداول الفواتير، وإقراض العقارات السوق، والإقراض التجاري للميزانية العمومية. الجدول التالي يوضحه أهم مخاطر المنصات الاستثمارية.

الجدول 3: أهم المخاطر المتعلقة بمنصات التمويل الجماعي الاستثمارية لشركات التكنولوجيا المالية

سنة 2021 / استطلاع CCFA	التمويل الجماعي القائم على الأسهم			التمويل الجماعي العقاري			تقاسم الإيرادات والأرباح عبر المنصات		
نسبة الاحتيال على العميل%	56	24	20	39	36	39	21	32	74
نسبة خرق الأمن السيبراني%	37	32	31	40	26	40	20	30	50
نسبة ظهور منافسين جدد%	29	26	44	19	45	19	33	48	19
نسبة التغييرات في اللوائح التنظيمية%	62	21	17	45	32	45	50	17	33
المستويات	مرتفع			متوسط			ضعيف		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المرجع التالي:(Tania Ziegler and others, 2021, p. 59)

أمّا عن شركات التكنولوجيا المالية التي تعمل بنماذج غير استثمارية، وتهتم بالمنصات التي تقدم خدمات التمويل الجماعي القائم على المكافآت، فقد كان استطلاع CCAF لهذه الشركات يتجه في

غالبيته نحو مخاطر التغيير في اللوائح التنظيمية بنسبة 69%، والاحتيال على العميل بنسبة 68%، كما حددت هذه الشركات منصات التمويل الجماعي القائمة على التبرعات على أنها أقل من المتوسط إلى عالية من ناحية المخاطر، مع وجود أقلية محدودة التي تشير إلى مخاطر الأمن السيبراني وزيادة المنافسة من الداخلين الجدد .الجدول التالي يفصل ذلك.

الجدول 4: أهم المخاطر المتعلقة بمنصات التمويل الجماعي غير الاستثمارية لشركات التكنولوجيا المالية

سنة 2021 / استطلاع CCFA	التمويل الجماعي على أساس المكافأة			التمويل الجماعي على أساس التبرع			التمويل الأصغر بقيادة الأفراد		
نسبة الاحتيال على العميل%	68	10	22	17	13	73	13	75	13
نسبة خرق الأمن السيبراني%	08	40	22	19	49	33	70	17	13
نسبة ظهور منافسين جدد%	60	12	18	16	24	60	04	75	21
نسبة التغييرات في اللوائح التنظيمية%	7	10	83	19	27	54	10	/	90
المستويات	مرتفع			متوسط			ضعيف		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على :(Tania Ziegler and others, 2021, p. 59)

إضافة إلى ما تم عرضه فان التمويل الرقمي البديل عن طريق الإصدار الأولي للعملة لا مثل استثناءً، فهو الآخر تتربص به مجموعة من المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون ورجال الأعمال إلى ما هو أبعد من إصدار الرموز، بل إلى النظام البيئي الأوسع للأصول المشفرة، وبالتالي قد تفتقر المنصات المستخدمة للتداول الثانوي للرموز والقصاصات، وتبادل العملات المشفرة التي يلجأ إليها المستثمرون لتحويل الرموز إلى عملات رقمية أخرى، إلى الضوابط العادية في حماية أصول المستثمرين المحتفظ بها للتداول والتسوية، "وفق تقرير منظمة OCDE لسنة 2019 حول العروض الأولية للعمة لتمويل المشاريع ص.م، تكون مخاطر الاحتيال عالية في عمليات الطرح الأولي للعملة، حيث تتراوح تقديرات عمليات الاحتيال بين 5٪ إلى 25٪ من العروض الأولية للعملة، للقيام بعمليات تمويل المشاريع، أين يتعرض إصدار وتداول الرموز المميزة للهجمات الإلكترونية، مما يعرض المؤسسات ص.م والمستثمرين للخسائر ويقلل من مصداقية عمليات الطرح الأولي للعملات."(OECD, 2019, p. 36)

2.5 التأثير السلبي لفيروس كورنا على قطاع الإقراض الرقمي البديل لتكنولوجيا التمويل:

كان لفيروس كورنا Covid-19 تأثير سلبي ملحوظ على قطاع الإقراض الرقمي البديل، لا سيما فيما يتعلق بحجم وعدد المعاملات، حيث سجل متوسط انخفاض بنسبة 8٪ على أساس سنوي في الربع الأول والربع الثاني من عام 2020 لكلا المؤشرين، فمن منظور إقليمي، كان الانخفاض في حجم

وعدد المعاملات أكثر انتشارًا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (تراجع بنسبة 16٪ و17٪ على التوالي)، وفي المملكة المتحدة (22٪ و24٪). كان الاستثناء الوحيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تطور حجم وعدد المعاملات بنسبة 9٪ و40٪ على التوالي. ونتيجة للإغلاق الكبير في العديد من القطاعات سجلت شركات الإقراض الرقمي البديل حسب حالة التشدد، النتائج التالية:

- **الأسواق الشديدة الصرامة:** سجلت انخفاضًا بنسبة 10٪ في كل من حجم وعدد المعاملات؛
- **الأسواق منخفضة التشدد:** سجلت متوسط انخفاض بنسبة 9٪ في كل من حجم وعدد المعاملات؛
- **الأسواق متوسطة التشدد:** سجلت متوسط انخفاض بنسبة 7٪ في كل من حجم وعدد المعاملات.

لم يكن هناك فرق كبير بين شركات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية وبشكل عام أظهرت بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية انخفاضًا متوسطًا بنسبة 8٪ في كل من حجم وعدد المعاملات، بينما كان الانخفاض متوسطًا في الكيانات الاقتصادية الكبرى بنسبة 9٪، وبالتالي لم يكن هناك فرق كبير في تأثير فيروس كورنا على شركات التكنولوجيا المالية في الأسواق الصاعدة والبلدان النامية.أنظر الجدول التالي الذي يوضح ما سبق والتغيير في وضعية الإقراض والحالات المؤثرة على عمليات الإقراض في ظل الجائحة.

الجدول 5: النسبة المئوية في حجم وعدد المعاملات ووضعية الإقراض الرقمي البديل.

سنة 2020 / مقارنة بسنة 2019.	حجم المعاملات	عدد المعاملات	المقترضون الجدد	المقترضون المتكررون	عدد القروض	القروض متعثرة	السداد المتأخر
آسيا والمحيط الهادي	-19	-17	-10	-5	-15	15	12
أوروبا	-3	-2	2	1	2	3	8
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	9	40	20	33	24	22	31
الولايات المتحدة وكندا	-1	1	-6	18	14	13	19
إفريقيا جنوب الصحراء	-4	-9	-1	-8	-9	1	18
المملكة المتحدة	-22	-24	-9	-11	-20	8	9

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المرجع التالي:(CCAF, 2020, pp. 47-48)

من خلال الجدول أعلاه، توجد اختلافات في عدد القروض الجديدة حسب المنطقة وهذا راجع إلى مستوى الدخل ومستوى الإغلاق خلال الجائحة، إذ سجلت شركات التكنولوجيا المالية للإقراض الرقمي البديل انخفاض بنسبة 6٪ في عدد القروض الصادرة، كما زاد عدد القروض الجديدة الممنوحة بشكل كبير للشركات الإقراض في منطقة MENA (24٪) وفي أمريكا الشمالية (14٪)، بينما سجلت الشركات في أمريكا اللاتينية والكاريبي وأوروبا ارتفاعًا متواضعًا بنسبة 3٪ و2٪ على التوالي. في المقابل، لوحظ أن

منطقة المملكة المتحدة وآسيا والمحيط الهادئ عرفت انخفاضًا في عدد القروض الممنوحة (20٪ و15٪ على التوالي)، يرجع ذلك إلى انخفاض القروض الجديدة للإقراض الرقمي الخاص بالمؤسسات ص.م.

نلاحظ أيضًا أن وضعية القروض من حيث عملية السداد خلال الجائحة سجلت زيادة بنسبة 13٪ في القروض غير المسددة (المتأخرات/ المدفوعات المتأخرة)، وزيادة بنسبة 9٪ في حالات التخلف عن السداد. شهدت منطقة MENA زيادة بنسبة 22٪ في حالات التخلف عن السداد، بينما سجلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا الشمالية زيادة بنسبة 15٪ و13٪ على التوالي، في حين شهدت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء وأوروبا زيادة متواضعة في حالات التخلف عن السداد.

6. خاتمة:

في سياق هذه الدراسة التي تناولنا فيها موضوعًا حديثًا حول نماذج تكنولوجيا التمويل القائمة على ثورة التكنولوجيا المالية المستحدثة كتوجه استراتيجي في مجال الإقراض الرقمي البديل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تجيب على فرضية الدراسة فيما يلي:

– اتساع فجوة التمويل لدى العديد من فئات المجتمع وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، دفع العديد من الدول نحو تبني بدائل تمويلية مستحدثة لتقليص مستويات الاستبعاد المالي؛

– مع تطور ابتكارات التكنولوجيا المالية تدعم هذا التوجه، وزاد الاهتمام العالمي بتبني البدائل التمويلية المستحدثة، لما تتمتع به من مزايا ومنافع كثيرة، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز درجة الشمول المالي؛

– تحفّ التعامل ببعض البدائل التمويلية مجموعة من المخاطر أهمها التغيير المستمر في اللوائح التنظيمية في نماذج الإقراض العقاري خاصة، وعمليات الاحتيال على العميل في نماذج التمويل غير الاستثمارية.

– مع تطور الفجوة التمويلية وزيادة الدوافع الرئيسية لتعزيز درجة الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة واحتواء الفئات المستبعدة ماليا ومصرفيا من القطاع الرسمي، تعزز قطاع الإقراض بعمليات التمويل الرقمي البديل عبر منصات التمويل الجماعي التي تعد الأكثر سهولة في التعامل والأقل تكلفة من معاملات الإقراض التقليدي وبالتالي يمكن أن تحل مستقبلاً محل الإقراض التقليدي؛

– التمويل الرقمي البديل عبر منصات التمويل الجماعي في الجزائر لا يزال فتي في ظل غياب الأطر القانونية والتنظيمية التي تضبط سير نشاط منصات التمويل الجماعي؛

– تطور اعتماد المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر على النماذج الاستثمارية للتمويل الرقمي البديل عبر منصات التمويل الجماعي، وبصفة خاصة نماذج الإقراض النّظير بالنّظير، وإقراض الأعمال والمستهلك في السوق، مقارنة بالبدائل غير الاستثمارية التي كانت في معظمها تشمل معاملات خيرية.

التوصيات:

بناء على ما سبق، ونظرًا لأهمية نماذج تكنولوجيا التمويل في تعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، نقترح التوصيات التالية:

– ضرورة إنشاء مراكز ومخابر ابتكار تدعم نماذج تكنولوجيا التّمويل المستحدثة، بمساهمة من القطاع الخاص والعام، يسند فيها دور الدعم والتمويل الى المؤسسات المالية والمصرفية، فضلاً عن دعوة الجامعات لإدراج تخصصات التّكنولوجيا المالية ضمن مناهجها العلمية؛

– ضرورة متابعة ودراسة وتقييم المخاطر النّظامية التي قد تنشأ عن التمويل الرقمي البديل عبر منصات التمويل الجماعي والتي قد تؤثر على الاستقرار المالي؛ إعداد الدراسات والأبحاث حول تكنولوجيا التمويل ودورها في تعزيز الشمول المالي وتعزيز التنمية المستدامة وكذلك المخاطر المرتبطة بها؛

– استقطاب كادر مؤهل ومدرب تتوفر فيه الخبرات العلمية، والعملية لدى البنوك المركزية والمؤسسات المالية، وكذلك بناء وتحديث –تحيين– قدرات العاملين من خلال تنظيم الدورات التدريبية والرسكلة ذات العلاقة بتكنولوجيا التمويل. نشر وتعزيز الثقافة المالية للمقاولين أفرادا ومؤسسات حول المبادئ الأساسية لطرق ضبط وسير نشاط البدائل التمويلية الاستثمارية وغير الاستثمارية المتوفرة.

7. قائمة المراجع:

Arab Regional Fintech Working Group. (2020): Alternative Modes of FinanceOverview and Guidelines for the Arab Countries, , No 151, AMF.

Caroline_Kleiner, (2021): Legal Aspects of Crowdfunding. Switzerland AG: the registered company Springer Nature .

CCAF, (2020): The Global Covid-19 FinTech Market Rapid Assessment Study, Cambridge, university of cambridge.

Christoph Bertsch and Carl-Johan Rosenvinge, (2019): FinTech credit: lending platforms in Sweden and beyond , sveriges Riksbank Economic Review .

Henri Arslanian and Fabrice Fischer, (2019): The Future of Finance The Impact of FinTech, AI, and Crypto on Financial Services. Palgrave Macmillan.

Jenik, I., Lyman, T., & NAVA, A. (2017). Crowdfunding and Financial Inclusion, WORKING PAPER, CGAP.

Jin Huang, (2021): Essays on Peer-to-Peer Lending. A thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy, E University of Essex.

Karen G. Mills, F. S,(2019): Fintech, Small Business & the American Dream How Technology Is Transforming Lending and Shaping…, Springer Nature.

Kieran Garvey, and others,(2017): Cultivating Growth The 2nd Asia Pacific Region Alternative Finance Industry Report, ccaf, university of cambridge

Mohamed A. A et Khadija S, (2018):d'inclusion financière pour les pays membres de l'organisation de ... (oci), revue E.S.A, vol 15, (n° 1), pp6-23.

Peter Baeck and others, (2014): Understanding Alternative Finance The UK Alternative Finance industry Report 2014. Nesta, university of cambridge.

PwC Indonesia, (2019): Fintech Series Indonesia's Fintech Lending: Driving Economic Growth Through Financial Inclusion.

Parag y.Arjunwadkar, (2018): Fintech :The technology driving disruptionin the financial services industry,Taylor and Francis group, USA.

Regina Lenart-Gansiniec and Jin Chen, (2021): Crowdfunding in the Public Sector Theory and Best Practices. Switzerland: Springe.

Sansri Sara and Cheurfa Hakima, (2020): Les plateformes du Crowdfunding, Alternatives numeriques pour les pme en temps du covid-19, Revue des sciences economie, volume13,(N° 2).

Sirine Sabah and Bentayeb Hidayat, (2021.): Le crowdfunding : un outil de financement pour les startups en Algérie The Crowdfunding : a funding tool for startups in Algeria, Etudes Economiques, vol 21, (N°2)

Stijn Claessens and others, (2018): Les marchés du crédit fintech à travers le monde : taille moteurs et enjeux de politique publique. Rapport BRI.

Sudipta Rose, Asit bhattacharyya and Shajul Islam,(2016): Bynanics of financial- level financial: Empirical Evidence From an Emerging Economy, working paper, p 47,

Tania Ziegler and others, (2021): The 2nd Global Alternative Finance Market Benchmarking Report. ccaf, university of cambridge judge business school.

The World Bank, (2013): Crowdfunding's Potential for the Developing World. Information for Development Program.

Unsgsa fintech working group and ccaf, (2019):early lessons on regulatory innovations to enable inclusive…, cambridge,

Twiiza (n.d):www.twiiza.com

chriky, (n.d):https://www.chriky.com/

http://donationcrowdfunding.com/algeria.html

ninvesti,(n.d):https://www.ninvesti.com/

أسيا سعدان، نصيرة محاجبية، (2018): واقع الشمول المالي في المغرب العربي، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 10، (العدد3)، الجزائر، ص100- ص111.

بلحرش عاشة، كيفاني شهيدة، (2022): الابتكارات المالية الحديثة في مجال الصناعة المصرفية –واقع وتحديات، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد 05، (العدد 01)، ص349-ص332.

زواويد لزهاري، مرسلي نزيهة، (2022): دور منصات التمويل الجماعي في تمويل المشاريع الناشئة بالسعودية ...، مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 01، ص142- ص161.

دور صناعة التمويل الإسلامي في تمويل التنمية الإقتصادية

دراسة حالة –التجربة الماليزية–

The role of the Islamic finance industry in financing economic development Case study of the Malaysian experience

بن قايد الشيخ، جامعة غرداية (الجزائر)، cbengaid@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2022/11/30 تاريخ القبول: 2023/03/01 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مدى نجاح تجربة ماليزيا في إدماج النظام المالي الإسلامي في نظامها المالي والمصرفي، سواء من حيث التطبيق أو الممارسة، كما حاولنا أن نسلّط الضوء على رهان ماليزيا في التوفيق بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي التقليدي من خلال ايجاد بيئة ومناخ ملائم لإرساء نظام مالي إسلامي شبه متكامل، يجمع بين العمل المصرفي الإسلامي ، وأعمال التكافل، وسوق رأس المال الإسلامي ومنتجات الصكوك الإسلامية.

كما توصلت هذه الدراسة إلى أن النظام المالي الإسلامي لم يكن لينجح لولا دعمه بإرادة سياسية من الدولة تحت اشراف البنك المركزي الماليزي ومرافقته بمؤسسات وهيئات داعمة له على مستوى البحث العلمي أو الشرعي مثل (*isra, ifsb, inceif*) وبذلك أحرز تطورا ملموسا في بيئة تتصف بالمزيد من الحرية والتنافس، وذلك تماشيا مع الاندماج المتزايد بين النظام المالي الإسلامي الماليزي والساحة المالية الإسلامية العالمية.

كلمات مفتاحية: مالية إسلامية، نظام مالي، اندماج، تكافل إسلامي، سوق رأس مال إسلامي.

تصنيف JEL : G23، G21.

Abstract

This study aims to assess the extent of the success of Malaysia's experience in integrating the Islamic financial system into its financial and banking system, whether in terms of application or practice. A semi-integrated Islamic financial system, combining Islamic banking, takaful, Islamic capital market and Islamic sukuk products. This study also concluded that the Islamic financial system would not have succeeded without its support with the political will of the state under the

supervision of the Central Bank of Malaysia and accompanying it with institutions and bodies supporting it at the level of scientific or legal research such as (isra, ifsb, inceif) and thus achieved tangible development in an environment characterized by more freedom and competition, in line with the increasing integration between the Malaysian Islamic financial system and the global Islamic financial arena.

Keywords: Islamic Finance, Financial System, Integration, Islamic Takaful, Islamic Capital Market

Jel Classification Codes: G23, G21.

1.مقدمة:

يشهد النظام المالي الإسلامي في ماليزيا تنامي ملحوظ في العقود الأخيرة (1980-2017) بفضل تطبيقه لنموذج الاقتصاد الإسلامي على القطاعات الاقتصادية والمالية الماليزية، وساعده على هذا التنامي الاقتصادي الكبير وجوده في بيئة تتصف بمزيد من الحرية والتنافس، وذلك تماشياً مع الاندماج المتزايد بين النظام المالي الإسلامي الماليزي والساحة المالية الإسلامية العالمية.

إن التجربة الماليزية الخاصة بالمصارف الإسلامية والأدوات الإسلامية المستخدمة في أسواق المال في تطور مستمر من حيث الهياكل التنظيمية نجدها تقريباً مكتملة مقارنة بالدول الأخرى وكل ذلك قد تحقق عبر الخبرات والمهارات التي اكتسبها الماليزيون في مجال المصارف الإسلامية وأسواق المال الإسلامية، كما تلعب السوق الماليزية الإسلامية لرأس المال دوراً بارزاً شأنها في ذلك شأن الأسواق الأخرى في دعم النمو الاقتصادي في ماليزيا، كما تلبي هذه السوق احتياجات الأغلبية المالاوية الإسلامية من الموارد المالية وأدوات الاستثمار المالي الإسلامي، وقد بدأت سوق رأس المال الإسلامية كسوق موازية للسوق التقليدية، وشكلت مع البنوك الإسلامية وشركات التكافل أهم دعائم النظام المالي الإسلامي في ماليزيا.

وتعتبر ماليزيا من الدول الرائدة في مجال استخدام منتجات التمويل لإسلامي حيث أنها تستحوذ على أكبر حصة من السوق العالمي للصكوك الإسلامية وتصنف الثالثة عالميا من حيث أصول المصارف الإسلامية ، وهذا ما جعلها من أكثر دول العالم تقدما في مجال الصناعة المالية الإسلامية خصوصاً وأن حصة سوق رأس المال الإسلامي تحوز على 60% من إجمالي سوق رأس المال الماليزي.

الإشكالية: في ظل التوجه العالمي نحو التمويل الإسلامي وأدواته المالية التي صارت منافسة لأدوات التمويل التقليدي، تأسيساً على ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما مدى مساهمة التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الماليزية كبديل تمويلي منافس لأدوات التمويل التقليدية ؟.**

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تجربة ماليزيا في مجال تطبيق المالية الإسلامية، ومعرفة اسباب نجاحها والصعوبات والتحديات التي واجهتها منذ بداية انطلاقة هاته التجربة التي لا تتجاوز أربعة عقود، بالإضافة إلى دراسة مدى تعميم هذه التجربة على دول أخرى بحاجة إلى منظومة مالية تتوافق مع الشريعة تلبي حاجات تمويلية للمتعاملين والأفراد وشركات القطاع العام والخاص خدمة لأغراض تنموية واقتصادية.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في مدى التزام التجربة الماليزية بمبادئ الإقتصاد الإسلامي وتطبيقه على القطاعات المالية والإقتصادية الماليزية، وذلك من خلال إدماج نظام المالي الإسلامي وأدواته المالية القائمة على الشريعة الإسلامية في منظومتها المالية بالموازاة مع نظام التمويل التقليدي الذي يعمل بمبدأ الفوائد الربوبة المحرمة في الشريعة، كما ركزت هاته الدراسة على آفاق تطوير صناعة التمويل الإسلامي بماليزيا التي تتشكل من المصارف الإسلامية، صناديق الإستثمار، التأمين التكافلي بالإضافة إلى توظيف أداة التمويل الإسلامي كالصكوك، كل ذلك من أجل خدمة الإقتصاد الماليزي وتنميته.

محتويات الدراسة: قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور وهي كالتالي:

المحور الأول: تجربة ماليزيا في مجال الصناعة المالية الإسلامية

المحور الثاني: المؤسسات المالية الإسلامية الداعمة للتنمية في ماليزيا

المحور الثالث: التمويل الإسلامي في التجربة التنموية الماليزية

وتتمثل جوانب هذه التجربة في هيكل المالية الإسلامية الذي تشمل الصيرفة الإسلامية، المؤسسات المالية الإسلامية، التأمين التكافلي الإسلامي.

1.2– تطور النظام المالي الإسلامي في ماليزيا:

في هذا الإطار قامت القيادة الماليزية بالتعاون مع البنك المركزي الماليزي باتخاذ الإجراءات الضرورية لوضع هذا القطاع في مكانة أعلى، وذلك بطرح مشروع للصيرفة الإسلامية يمتاز بالجدية والأصالة والكفاءة استعداداً لمنافسة أكبر في مواجهة النظام المالي التقليدي ذي الشمولية العالمية، وفيما يلي أهم الإحصائيات والبيانات التي تشكل حجم قطاع المالية الإسلامية بجميع مؤسساتها في ماليزيا لسنة 2019.

الشكل رقم(1): حجم الصناعة المالية الإسلامية الماليزية مقارنة بالحجم العالمي لسنة 2019

المصدر: الموقع الرسمي لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، www .ifsb.org-IFSB– تقرير 2019

من خلال الشكل أعلاه سجلت ماليزيا في سنة 2019 استحواذها على 11.10٪ من اجمالي أصول المصارف الإسلامية عالمياً، كما تستحوذ على 58.83٪ من إجمالي إصدارات الصكوك الإسلامية عالمياً، حققت ما نسبته 18.1٪ من إجمالي التامين التكافلي عالمياً، في حين سجلت 28.1٪ من إجمالي أصول صناديق الإستثمار الإسلامي عالمياً.

كما لاحظنا من خلال نفس الشكل تطورا هاماً في حجم أصول وعدد مؤسسات المصرفية الإسلامية سنة 2019 حيث وصل عدد المصارف الإسلامية إلى 16 مصرف و 2246 فرع مصرفي بحجم أصول 818.330 مليون رينجت واجمالي تمويلات يقدر بـ 606.728 مليون رينجت.

أما من حيث النوافذ الإسلامية نجد 10 مصارف تقليدية تستخدم تمويلات متوافقة مع الشريعة الإسلامية عبر 2170 فرع مصرفي، ومن خلال هاته المؤشرات تعتبر ماليزيا اليوم رائدة في الصناعة العالمية للتمويل الإسلامي بجميع مكوناتها خصوصا ما تعلق بإصدار الصكوك الذي يمثل أكثر من نصف الإصدار العالمي لسنة 2021، وفيما يلي مخطط توضيحي لهيكل النظام المالي الإسلامي في ماليزيا :

الشكل رقم(2): هيكل النظام المالي الإسلامي في ماليزيا

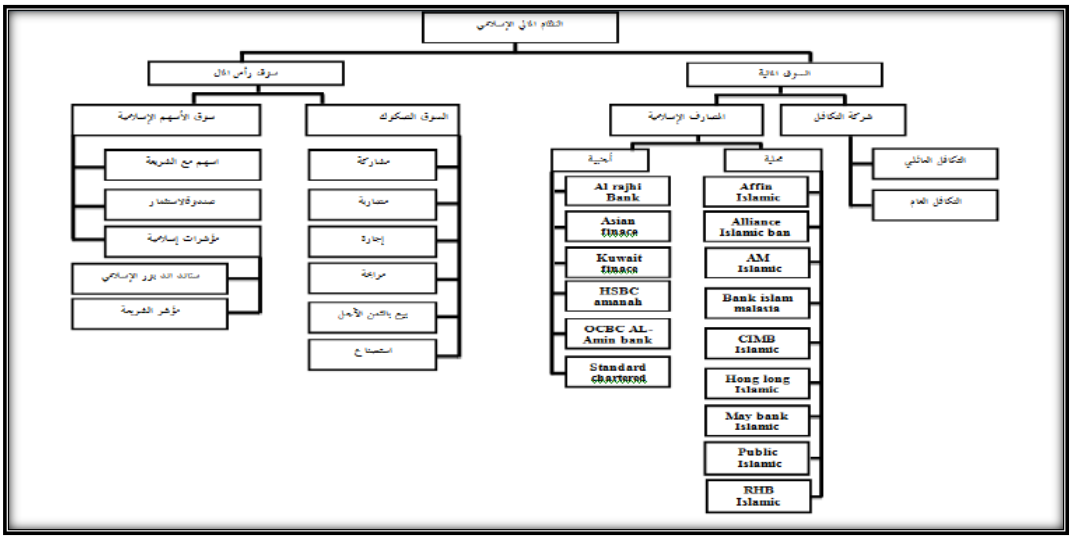

المصدر: سامي عبيد محمد، عدنان هادي جعاز، **الدور التمويلي للمصارف الإسلامية(التمويل بالصكوك)، تجربة ماليزيا**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 38، المجلد 10، مارس 2015، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة البصرة، ص123.

ومن أجل إعطاء دفع أكثر للنظام المالي الإسلامي أنشأت ماليزيا عام 1990م، مركز لابوان (Labuan) ليكون مركزاً عالمياً للخدمات المالية للشركات الأجنبية العاملة في ماليزيا، وذلك لتكملة أنشطة القطاع المالي المحلي، ولتوسيع قاعدة القطاع المالي الإسلامي، وتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية التي أخذت مكانها بسرعة، بل وتفوقت على الخدمات المصرفية التقليدية.

ومن هذا المنطلق وضعت ماليزيا خطة لتطوير القطاع المالي لمدة عشر سنوات تسمى (FSMP) 2001- 2010عبر ثلاث مراحل نستعرضها على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: (2001–2004): ركّزت هذه المرحلة على تقوية القطاع المالي الإسلامي كنظام ثابت، أثبت جدواه في حشد المدخرات المالية وتوجيهها للاستثمار بهدف بناء نواة محلية قادرة على التنافس مع المصارف الأجنبية.

المرحلة الثانية(2005–2006): في هذه المرحلة تم التركيز على تحرير التجارة مع المزيد من المرونة التشغيلية، وإدخال مجموعة من الإجراءات التيسيرية لفتح المجال أمام تواجد المصارف الأجنبية.

المرحلة الثالثة: (2007–2010): وتتمثل أهم أهداف هذه المرحلة في أن تصبح ماليزيا مركزاً عالمياً للمنتجات والخدمات المالية الإسلامية، ومن أجل ذلك تم وضع مجموعة من الخطط الفرعية وهي :

-أن تستحوذ قطاع المصرفية الإسلامية والتكافل على نسبة 20% من إجمالي أصول القطاع المصرفي الكلي بحلول 2010م.

-تعزيز مكانة المركز الدولي للخدمات المالية الإسلامية لابوان (Labuan) بإعتباره ممثل للبنوك الخارجية العالمية في ماليزيا خاصة بعد زيادة أصول الإستثمارات الإسلامية فيها بنسبة 10% والتي بلغت مع نهاية عام 2000م، ما قيمته 661.1 مليار رينجت ماليزي.

-اتخاذ جملة من التدابير الرامية إلى زيادة كفاءة القطاع المالي الإسلامي بوجود بنية تحتية مناسبة وعدد كبير من المهنيين ذوي خبرة ومهارات عالية، وعلى دراية بمبادئ المصرفية الإسلامية وإمكانية عرضها وتطبيقها.

-وضع آليات تسمح بتطوير وابتكار أدوات مالية إسلامية تلبي متطلبات السوق الدولية، وتحقق هدف ماليزيا لأن تصبح مركزاً عالمياً للخدمات المالية الإسلامية.

مما سبق فإن النظام المصرفي الإسلامي قام في ماليزيا بناء على مبادرة من الدولة، وهي التي كانت تملك – مع الحكومة المحلية – أسهم أول بنك إسلامي تم إنشاؤه في عام 1983م (بنك إسلام ماليزيا(BIM ، قبل أن تطرح أسهمه في التداول في عام 1992م.

وكذلك فإن الدولة – من خلال البنك المركزي الجديد– قامت بوضع النظام الجديد الخاص بقيام المؤسسات المصرفية التقليدية بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، وأقامت بالفعل أول سوق نقدي إسلامي، بعد تطوير الأدوات اللازمة للتداول فيه، وتوسيع رقعة المؤسسات المشتركة فيه.

كذلك فإن الدولة لم تتردد في تعديل العديد من النصوص الواردة في القوانين القائمة، والتي تتعارض مع قانون العمل المصرفي الإسلامي الجديد رقم 276 لعام 1983م ومن ثم فقد تضمنت المواد من (56) إلى (60) في هذا القانون تعديلات عديدة على قانون العمل المصرفي رقم 01 و02 لعام 1973م، وقانون الشركات رقم 120 لسنة 1970م، وقانون البنك المركزي الماليزي رقم 61 لسنة 1956م، وقانون شركات التمويل رقم 6 لعام 1979م .

وفي سنة 2013 عرف هذا القطاع تطورا مهما في تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا باعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية (IFSA) الذي دخل حيز التنفيذ في

30جوان 2013 وكان الهدف من هذا القانون تمهيد الطريق لوضع إطار للامتثال الشرعي المتكامل لعمل المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا .

ومن خلال ما سبق يتضح لنا بان قيام العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا قام على عاتق الدولة التي أخذت زمام الأمور وساهمت بتطويره بعد أن استشعرت «بحاجة اقتصادية» لوجوده، استجابة لحاجيات شريحة من مواطنيها، هذا الدور للأسف مفقود في غالبية الدول الأخرى، التي تعاني مؤسساتها المصرفية الإسلامية، ليس فقط من إهمال الدولة، بل من معاداتها أيضًا .

2.2 تطور الصيرفة الإسلامية في ماليزيا:

تعتبر تجربة العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا من أقدم التجارب، وذلك بإنشاء أول صندوق للادخار لا يتعامل بالفائدة سنة 1963 يسمى "صندوق ادخار الحج" (تابونغ حاجي . Tabong Haji)*، والتي يعتبر أول مؤسسة مالية إسلامية تهدف إلى إدخار أموال المسلمين الماليزيين لتمويل فريضة الحج ويحقق لهم عوائد تفيدهم في تحسين شؤون المسلمين الملاويين، ورغم أن بداية نشأة البنوك الإسلامية تعود إلى منتصف السبعينات، إلا أن أول بداية حقيقية للعمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا تعود إلى عام 1983م، وذلك من خلال إصدار قانون المصارف الإسلامية في 07 أفريل 1983 والذي يعتبر ركيزةً لعمل المؤسسات المالية الإسلامية في هذا البلد، وتبعاً لذلك تم تأسيس البنك الإسلامي الماليزي في نفس السنة باعتباره أول مصرف إسلامي تجاري تقوم أنشطته على مبادئ الشريعة الإسلامية، تبع ذلك تأسيس شركة تأمين تكافلي إسلامي ماليزيا عام 1984 بعد صدور قانون التأمين الإسلامي في العام نفسه.

الشكل رقم(3): تطور صناعة التمويل الإسلامي في ماليزيا

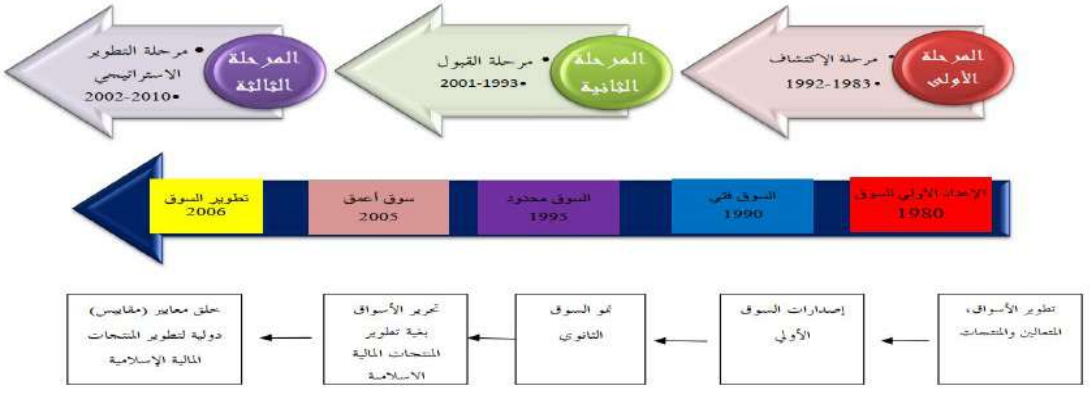

المصدر: نورة بومدين، **الأسواق المالية في الدول الإسلامية – معالم الواقع وآفاق المستقبل–**، ماجستير: مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص.173.

ومع بداية عام 1992م، نجح البنك المركزي الماليزي في تطوير 21 خدمة (منتج) مصرفية إسلامية، وذلك بعدما نجح في عام 1991م في إدخال إثنان من الأدوات المصرفية الجديدة تعملان وفق أحكام الشريعة وهما "الكمبيالة الإسلامية المقبولة " و"التسهيلات الخاصة بعمليات إعادة التمويل الإسلامي لإئتمان الصادرات"، وبالتالي تحقق أحد العناصر الثلاثة المطلوبة لإقامة نظام نقدي إسلامي متكامل، ألا وهو عنصر توافر تشكيلة واسعة ومتنوعة من الخدمات والأدوات المالية الإسلامية، بما يفي بالإحتياجات المختلفة لكل من المؤسسات المالية والعملاء، وفيما يلي قائمة بأسماء تلك الخدمات أو المنتجات (Bank negara Malaysia -central bank- Annual report, 1993):

وبعد الأداء المشجع لبنك إسلام رسّمت الحكومة الماليزية هدفها في أن تكون ماليزيا من أهم المراكز العالمية للصيرفة الإسلامية، ففي عام 1993 قدم بنك نيغارا ماليزيا(البنك المركزي الماليزي) نظام مصرفي ثنائي سمي بـ "نظام المصرفية الإسلامي" (Islamic Banking Scheme) (IBS) أو " نظام الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية" من أجل تسريع نشر المنتجات المصرفية الإسلامية للعملاء المحليين في أقصر فترة ممكنة، ونتيجة لذلك سمح للبنوك التقليدية المشاركة في تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية من خلال مرافقها الموجودة، فاستجاب 24 بنك تقليدي لتقديم منتجات وخدمات مصرفية إسلامية من خلال فروعها البالغة 1663 فرعا (Saad, 2004).

وبعد الأزمة المالية لعام 1997، وتغيّر البيئة الحاضنة للخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا، سمحت الحكومة بإنشاء بنك إسلامي ثاني، وهو بنك "معاملات ماليزيا" في عام 1999 لتسريع التقدم في الصناعة المصرفية الإسلامية، متبوعا بمخطط القطاع المالي الذي تم تقديمه في عام2001، وبدأ البنك المركزي الماليزي بإغلاق الفروع الإسلامية وتشجيعها للتحول إلى كيانات مصرفية إسلامية كاملة.

وفي أوائل التسعينات كانت المؤسسات المالية الإسلامية تمثّل مكانة كبيرة لدى كثير من المتعاملين والمستثمرين من الأفراد والشركات التي أصبحت تدعم أنشطتها الإستثمارية عن طريق أدوات التمويل في المؤسسات المالية الإسلامية، مما عزز من دورها في السوق المالية الماليزية (توماس، 1996)[1]. هذه الإنطلاقة ساهمت في ظهور النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية التقليدية المعروفة باسم نظام العمل المصرفي اللاربوي في عام1993م، والتي دعّمتها من قبل الحكومة الماليزية حيث سمح البنك المركزي الماليزي للبنوك التقليدية الربوية إدخال الخدمات الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية.

3– المؤسسات المالية الإسلامية الداعمة للتنمية في ماليزيا:

1.3– المصارف الإسلامية في ماليزيا:

إن بداية ظهور النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا كان في وقت متأخر نسبيا، لكن مع ذلك شهد تطورا سريعا وملحوظا منذ انطلاقته، حيث كانت البداية الأولى للتوجه الإسلامي في مجال الصيرفة للبلاد سنة 1983م، عندما أصدرت الحكومة الماليزية قانون المصارف الإسلامية الذي يسمح بإنشائها تماشيا مع الصناديق التي تم استحداثها في الستينيات التي يطلق عليها صناديق الحجاج التي تدعم الماليزيين في تأدية مناسك الحج إلى مكة المكرمة.

لذلك سعت ماليزيا لإرساء نظام مصرفي إسلامي شامل، حيث يوجد في ماليزيا حالًيا خمسة عشر بنًكا ماليزياً عالي المستوى، تأتي ثلاثة منها من الشرق الأوسط، وتوفر نطاًقا عريًضا من المنتجات والخدمات المالية على أساس مبادئ الشريعة، وهناك في نفس الوقت خمسة بنوك تقليدية، ثلاثة منهاُ تعتبر مصارف أجنبية كبيرة تقدم منتجات وخدمات مصرفية إسلامية عبر النافذة القائمة للأعمال المصرفية الإسلامية. ويؤدي دخول البنوك الإسلامية الأجنبية الثلاثة إلى تحسين التنافس وتحفيز الابتكار بين المشاركين في الأعمال المصرفية الإسلامية.

جدول رقم(1) : إجمالي مؤشرات المصارف الإسلامية في ماليزيا إلى غاية نهاية 2021

الوحدة: مليون رينجت ماليزي RM

	العدد	عدد الفروع أو النوافذ	عدد العاملين	إجمالي الأصول	الإحتياطات ورؤوس الأموال	إجمالي التمويلات	اجمالي الدخل
البنوك الإسلامية	16	2246	11209	924668	64447	683797	29300
البنوك ذات النوافذ الإسلامية	10	2170	108967	27477	2844	11715	612

Source : Bank Negara Malaysia, **Monthly Statistical Bulletin**, Malaysia, 2022

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النظام المصرفي الإسلامي الماليزي يحتل مكانة هامة عالميا، حيث قدّرت أصوله لسنة 2021 ما نسبته 11.4% من حجم أصول المصارف الإسلامية عالميا، وهو ما يثبته عدد البنوك الإسلامية البالغ عددها 16 بنك (2246 فرع) إلى غاية 2021، في حين بلغ عدد البنوك التقليدية التي تحوي النوافذ الإسلامية 10 بنوك (2170 فرع) .

كما لاحظنا أيضاً أن حجم أصول البنوك ذات النوافذ الإسلامية يشكّل حصة 03 % (27477 مليون RM) من حجم أصول البنوك الإسلامية التي قدّرت (924668 مليون RM)، وهذا يدل على

مدى اهتمام الدولة الماليزية على البنوك الإسلامية لتمويل التنمية الإقتصادية للبلد أكثر من اهتمامها على التمويل البنكي بالنوافذ الإسلامية.

أما من حيث المساهمة في تمويل الإقتصاد الماليزي فنستنتج من الجدول أعلاه أن الحصيلة الكبرى تستحوذ عليها البنوك الإسلامية بنسبة 97 % بحجم تمويل يقدّر بـ 689798 مليون RM) مقابل 11715 مليون RM للبنوك ذات النوافذ الإسلامية، وهو ما يعطينا تفسير بأن النظام المالي الماليزي يعتمد بنسبة كبيرة على المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع التنموية الإقتصادية تكمل مساهمة الأسواق المالية الإسلامية وصناديق الإستثمار الإسلامية دون نسيان منتجات مالية تتوافق مع الشريعة كالصكوك الإسلامية التي تحتل بها ماليزيا الريادة العالمية.

كما تساهم المصارف الإسلامية الماليزية بحصة معتبرة في تمويل الإقتصاد الماليزي من خلال النسب الهامة التي سجلتها المصارف الإسلامية من إجمالي الأصول والتمويل وهو ما سنبيّنه في الجدول التالي.

الجدول رقم (2): مساهمة المصارف الإسلامية الماليزية من إجمالي الأصول والتمويل للفترة 2008– 2015

الوحدة (%)	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
أصول المصارف الإسلامية /مجموع أصول النظام المصرفي	17.4	19.6	20.7	22.4	23.8	25.0	25.5	26.8
التمويل المصرفي الإسلامية /إجمالي التمويل المصرفي	18.9	21.6	22.7	24.3	25.8	27.5	29.2	31.3

Source :Bank 214alays Malaysia (central bank), Annual reports(2009,2010,2012,2014,2015)

وعلى الرغم من أن القطاع المصرفي الإسلامي تم إنشاؤه على مدى ثلاثة عقود، إلا أن حصتها في السوق لا تزال متواضعة بالمقارنة مع القطاع المصرفي التقليدي من حيث التمويل والاستحواذ الذي يتراوح من حوالي 17٪ إلى 26٪ من إجمالي حصة الأسواق المصرفية التي تبقى بعيدة عن ما تحققه البنوك التقليدية،

الجدول (3): تطور عدد البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية في ماليزيا

السنوات / البنوك	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المؤسسات	47	54	54	55	56	56	55	54	54	54

بنوك تجارية (تقليدية)	22	22	23	25	27	27	27	27	27	27
بنوك استثمار	14	15	15	15	13	12	11	11	11	11
بنوك إسلامية	11	17	17	17	16	16	16	16	16	16

في الفترة (2007–2016)

Source: Compilation and estimation of Islamic finance statistics: the Malaysia's experience, Workshop on Islamic Finance in the National Accounts Department of Statistics Malaysia, Beirut, Lebanon 24 – 26 October 2017.p11.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن هناك تطور ملحوظ في عدد البنوك الإسلامية حيث ارتفع عددها من 11 بنك في سنة 2007 إلى 16 بنك لسنة 2011 وبقى هذا العدد ثابتاً إلى غاية 2016، بينما سجلت البنوك التقليدية ارتفاعاً طفيفاً بزيادة 05 بنوك منذ 2007 (22 بنك) إلى (27 بنك) سنة 2016، في حين انخفض عدد بنوك الإستثمار من 14 سنة 2007 إلى 11 بنك سنة 2016.

كما استحوذت البنوك الإسلامية في سنة 2007 على نسبة 23% من حصة السوق المصرفي الماليزي المشكّل من 47 مؤسسة بنكية، وارتفعت هذه النسبة في سنة 2016 إلى 29% وهي نسبة محترمة وهامة لمصارف اسلامية لها تجربة حديثة لم تتعدى 03 عقود، ويحتل فيها النظام المالي الإسلامي مكانة مرموقة تحت اشراف ومرافقة البنك المركزي الماليزي.

الجدول (4): تطور عدد وكالات البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية في ماليزيا في الفترة (2007–2016)

السنوات / الوكالات البنكية	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
العدد الكلي للوكالات	2245	2271	2298	2312	2435	2481	2479	2494	2500	2498
وكالات بنوك تقليدية	1968	1979	1999	2006	2050	2056	2029	2045	2048	2019
وكالات بنوك استثمار	120	131	131	133	133	135	148	135	135	119
وكالات بنوك إسلامية	1272	2039	2087	2102	2147	2171	2177	2192	2206	2197

Source: Compilation and estimation of 215alaysi finance statistics: the 215alaysia'S experience, Workshop on Islamic Finance in the National Accounts Department of Statistics Malaysia, Beirut, Lebanon 24 – 26 October

نلاحظ من خلال الجدول (4) أن عدد فروع البنوك الإسلامية في ماليزيا عرف تطوراً ملحوظاً خلال الفترة (2007-2016) حيث ارتفع عددها من 1272 إلى 2197 وكالة بنكية أي بزيادة تقدر ب925 فرع بنكي وهو ما يمثل نسبة زيادة بـ 72%، في ارتفع عدد الفروع للبنوك التجارية التقليدية خلال نفس

الفترة من 1968 إلى 2019 وكالة بنكية تقليدية اي بزيادة 51 وكالة، وهو ما يمثل نسبة زيادة تقدر ب 2.5 %، هذا الفرق الشاسع بين نمو فروع البنوك الإسلامية(72%) ونمو الفروع البنوك التقليدية (2.5%) يؤكد مرة أخرى التطور البارز الذي تشهده ماليزيا سنوياً في مجال الصناعة المالية الإسلامية من خلال تنامي عدد المؤسسات المالية والمصارف التي تعمل وفق الشريعة، مما يسمح بانتعاش مجال الوساطة المالية الإسلامية بتعبئة المدخرات وتوظيفها لخدمة الإقتصاد الماليزي.

2.3 – مؤسسات التأمين التكافلي في ماليزيا:

ترجع بداية ظهور التأمين التكافلي في ماليزيا إلى عام 1984 عندما استصدر البرلمان تشريعاً وضعياً خاصاً يسمى "قانون التكافل"، يسمح بإنشاء شركات التكافل بهدف توفير خدمات تكافلية، أو تامين إسلامي يمثل غطاء يساعد المسلمين على مواجهة المصائب والأخطار التي قد يتعرضون لها متمشياً مع المبادئ الإسلامية.

وبموجب هذا القانون، تم إنشاء أول شركة تكافل هي " شركة تكافل ماليزيا بيرهاد " كشركة فرعية تابعة للبنك الإسلامي الماليزي، وفي ظل إشراف البنك المركزي، بدأت هذه الشركة نشاطها برأسمال مدفوع قدره 55 مليون رينجت ماليزي عام 1948 (بيومي نوال عبد المنعم، 2014م، صفحة 48).

ويقصد بنظام التكافل كما ورد في موقع مؤسسة التكافل الماليزي، هو ذات نظام التأمين المتعارف عليه ولكن مع الخضوع لأحكام الفقه الاسلامي أو الشريعة، يتم بموجب هذا القانون تنظيم إجراءات وعمليات نظام » التكافل « وفق ضوابط معينة يجيزها هذا القانون (الخناق، 2012).

وفي عام 1996م، تم تحويل الشركة إلى شركة عامة ومساهمة، وأدرجت أسهمها في قائمة بورصة كوالالمبور للأوراق المالية، وظل البنك الإسلامي الماليزي يحتفظ بالحصة الكبرى التي تمثل 75% من الأسهم، أما باقي الأسهم فتشترك فيها المجالس الدينية، وبيوت المال(الخزائن الإسلامية) في ولايات تيرنجانوا وبهانج ونجري سيمبلان.

وحسب أهداف الشركة قام نظام التكافل على العدل، ومساعدة الآخرين، وتوفير خدمات التكافل(التأمين الإسلامي) على أعلى مستوى من الكفاءة والمهنية لجميع المسلمين والسكان بماليزيا.

أما بالنسبة للتعاملات المالية داخل شركة التكافل، فشأنها شأن المصرفية الإسلامية تقوم على أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرم الفائدة الربوية المتبعة في الأنظمة التقليدية، وفي هذا السياق قامت السلطات الماليزية بتطوير منتجات إسلامية، وإدخالها في شركات التكافل، مما يسهم في تقدم وتطوير

صناعة التامين التكافلي الإسلامي، ليعمل ويتنافس مع المنتج التقليدي، ومن ثم فشركات التكافل تقوم باستثمار أموالها في المجالات المصرح بها شرعاً فقط، وحسب صيغ المشاركة الإسلامية، والتي تنحصر في ثلاثة أنماط شائعة في عملية التأمين التكافلي، وهي المضاربة والوكالة ووكالة مضاربة.

وفي سنوات التسعينات تطور نمط جديد إضافي والمتمثل في" الوقف" وهو ما سمح بتأسيس شركة تكافل ثانية بماليزيا، والتي بدأت عملياتها في نوفمبر 1993م، وبالتالي يمكن القول أن صناعة التأمين التكافلي الإسلامي قد تطورت وتوسعت محلياً من قاعدة متواضعة إلى أن أصبح بماليزيا سبع شركات محلية رئيسية تعرض أكثر من 40 منتجاً مالياً إسلامياً. حيث قدّرت أصول صناعة التأمين التكافلي عالمياً نهاية سنة 2017 ما قيمته 46 مليار دولار، ويشتغل في هذا القطاع 324 متعامل ومؤسسة.

3.4– صناديق الإستثمار في ماليزيا :

بدأت صناديق الاستثمار في ماليزيا لأول مرة عام1959م، بإنشاء شركة صندوق الاستثمار الماليزي المحدودة، والتي أصبحت تعرف فيما بعد بشركة صندوق آسيا، ثم في عام 1967م أنشأت شركة أخرى هي شركة " مارا" الوطنية للاستثمار، وقد ساهم إنشاء السوق المالية الإسلامية في ماليزيا إلى دعم وتنمية صناعة صناديق الاستثمار بشكل كبير، حيث نما عدد هذه الصناديق في عام 1997 إلى 10 صناديق وفي نهاية 2007 بلغ عدد صناديق الاستثمار الإسلامية 134 صندوقً.

ويشير التقرير السنوي 2018 لهيئة الأوراق المالية الماليزية، أن أصول صناديق الاستثمار الإسلامية في ماليزيا قد بلغت 158.83 مليار رينجت ماليزي نهاية 2017، في حين بلغ عددها 53 منها 22 صندوق إستثمار بإدارة كاملة، و31 صندوق يقدم خدماته بواسطة النوافذ الإسلامية.

ومن حيث المفهوم تعتبر صناديق الاستثمار الإسلامية هي الصناديق التي تتولى تجميع أموال صغار المستثمرين فضلاً عن كبارهم في صورة وحدات استثمارية، يُعهد بإدارتها إلى جهة من أهل الخبرة والاختصاص لتوظيفها في الشركات المعترف بها من اللجنة الاستشارية الشرعية وفقاً لصيغ الاستثمار الإسلامية، والمعاملات الإسلامية .

الجدول (5): تطور عدد صناديق الاستثمار الإسلامية وصافي قيمتها في سوق رأس المال الإسلامي الماليزي بين (2007– 2015)

السنوات / الأسهم	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الصناديق الإسلامية	134	149	150	155	164	169	178	188	193

العدد الإجمالي للصناديق	521	579	565	584	587	569	595	612	612
صافي قيمة الموجودات للصناديق الإسلامية (مليار رينجت ماليزي)	16.90	17.19	22.08	24.04	27.9	35.36	42.82	46.66	52.12
إجمالي صافي قيمة الموجودات للصناديق(مليار ر.م)	169.40	134.40	191.71	226.81	249.5	294.85	335.51	343.02	346.52
نسبة الصناديق الإسلامية إلى إجمالي الصناديق	10%	12.08%	11.52%	10.6%	11.2%	12%	12.8%	13.6%	15%

المصدر: عبد الناصر براني، بركات سمير، دور الهيئات الماليزية في تنمية وتنشيط سوق الأوراق المالية – سوق رأس المال الإسلامي نموذجاً- مجلة الشريعة والإقتصاد، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد 10، 2017م، ص 368.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك تطور مستمر في عدد الصناديق الإسلامية في سوق رأس المال الإسلامي الماليزي خلال الفترة ما بين (2007-2015) حيث ارتفع عددها من 134 صندوق سنة 2007 إلى 193 صندوق سنة 2015، بينما بلغ صافي قيمتها 16.90 مليار رنجيت ماليزي عام 2007 وارتفع إلى 52.12 مليار رنجيت ماليزي عام 2015 أي بنسبة زيادة أكثر من 200%، بينما سجلت نسبة نمو أصول صناديق الإستثمار الإسلامية إلى إجمالي الصناديق في بورصة ماليزيا نسبة نمو ما بين 10-15% خلال الفترة ما بين (2007-2015) وهي نسبة مقبولة بالنسبة لسوق مالي إسلامي حديث تجربته لا تتعدى عقدين من الزمن ويعمل في ظل نظام مالي مزدوج ما بين النظام المالي الإسلامي والتقليدي.

4- التمويل الإسلامي في التجربة التنموية الماليزية:

تُعد ماليزيا واحدة من أهم الدول الإسلامية في الشرق الآسيوي التي استطاعت أن تحقق في العقود الأربعة الماضية قفزات هائلة في التنمية البشرية والاقتصادية، وأصبحت الدولة الصناعية الأولى في العالم الإسلامي، من خلال اعتمادها على نظام مالي إسلامي بأدواته المالية المختلفة والمتنوعة ومؤسساته المالية التي تعمل وفق الشريعة.

1.4– التجربة التنموية في ماليزيا:

يُعتبر النجاح الاقتصادي والتنموي الذي شهدته ماليزيا يعود في جانب كبير منه إلى الدور الكبير الذي لعبته الدولة، بدءا من التخطيط للسياسات الاقتصادية حتى متابعة تنفيذها ووضع الضوابط المنظمة للنشاطات الاقتصادية في شتى المجالات، وقد برهنت تجربة ماليزيا على صدق التأثير الايجابي للحكم المحلي في مساعي التنمية عن طريق الخطط والاستراتيجيات التنموية التي مكنتها من أن تصبح دولة صناعية حديثة، فقد استطاعت ماليزيا أن تقدم أنموذجا تنمويا فريدا عن طريق الأخذ بنظام الحكم المحلي والذي يرجع نشأته إلى عهد الاستعمار البريطاني الذي ظل ما يقرب من مائتي عام عن طريق تطبيق الولايات لهذا النظام.

وتعد حقبة رئاسة مهاتير محمد من العام 1981-2003، هي الحقبة التي شهدت انطلاقة النموذج الماليزي للتنمية فقد تضاعف متوسط دخل الفرد وارتفع رقم الصادرات وحدث نمو ملحوظ في الاستثمار الأجنبي، وارتفع نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا كله بمقتضى قوانين عقد السبعينيات من القرن الماضي التي قادت إلى نقل المسؤولية إلى المستوى المحلي أو ما يعرف باللامركزية الإدارية. ونجحت ماليزيا منذ سبعينيات القرن العشرين في تحقيق جانب كبير من الأهداف التنموية المتضمنة في خططها الاقتصادية، بحيث استطاعت أن تحقق طفرة تنموية كبيرة تحسدها عليها الدول المتقدمة قبل النامية، فلم تكن ماليزيا في بادئ الأمر سوى دولة زراعية تعتمد على إنتاج السلع الأولية وخاصة القصدير والمطاط ونخيل الزيت، غير أنها ما لبثت عن طريق سياستها التنموية أن تتحول إلى واحدة من الدول الصناعية التي تتمتع بالاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي وأن تحتل اليوم مركزا مرموقا في الاقتصاد العالمي (نجيب، 2014).

وقد ركز مهاتير على نموذج التنمية الياباني بشكل خاص لكي تهتدي ماليزيا بنفس النهج الذي اتبعته اليابان، وقد حدد العوامل التي اعتقد أنها وراء نجاح النموذج الياباني والتي تتمثل في الوطنية، النظام وأخلاقيات العمل، نظام الإدارة عال الكفاءة، التعاون الوثيق بين الحكومة والقطاع الخاص" ومن ثم دعا مهاتير لتبيين هذه الممارسات، وزرع هذه الثقافات لدى الماليزيين (بيومي نوال عبد المنعم، 2014م، صفحة 57).

إن عملية التنمية في ماليزيا كان لها تخطيط دقيق ونظرة بعيدة المدى كما وأن لها عوامل اقتصادية وسياسية ساعدت على نجاحها وهي (درج، 2015):

- المناخ السياسي لدولة ماليزيا إذ أن الظروف السياسية ملائمة للتنمية الاقتصادية إذ أنها لم تتعرض لانقلابات عسكرية والقادة السياسيين مؤمنين بالتغيير والإصلاح؛
- تتمتع ماليزيا بديمقراطية عالية بحكم أن الأحزاب السياسية فيها قائمة على أساس عرقي ولهذا تتخذ القرارات دائماً من خلال المفاوضات؛
- توجّه ماليزيا تمويلها نحو التنمية بشكل أساسي بدلاً من إنفاقه على التسلح، لذلك تعتبر ماليزيا صديقة لكل الدول و تتجنب المشاكل لكي لا تعيق تقدمها؛
- رفض الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية التحتية والتي هي سبيل الاقتصاد إلى نمو مستقر في السنوات المقبلة؛
- اهتمام ماليزيا بتحسن المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين؛
- اعتماد ماليزيا على الموارد الداخلية بشكل كبير من خلال توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات إذ ارتفع الدخل المحلي الإجمالي بنسبة(40%) بين سنة(1970-1993)، كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الفترة (2010 -2017) بنسبة (23%) حيث سجل في سنة 2010 قيمة 255.02 مليار دولار مقابل 314.05 مليار دولار في سنة 2017؛

ومن خلال ما سبق، نرى بأن نجاح التجربة التنموية في ماليزيا يرجع أساساً إلى إتباعها اتجاهين في التنمية الإقتصادية، الإتجاه الأول يطلق عليه محاضير محمد "الإتجاه شرقاً"، لأن هذا الإتجاه ينسجم مع توجهاتها الإنمائية، ويتواءم مع تطلعاتها نحو المستقبل الإقتصادي. كما رأت أن هذا الإتجاه يسير مع خطى التركيبة السكانية المتباينة، سواء من حيث امتلاك الثروات المادية أم من حيث تنوّع الثروات البشرية. أما الإتجاه الثاني يُطلق عليه "الإتجاه الإسلامي"، أو ممارسة التنمية في إطارها الإسلامي، كما يراها الباحثون العرب المنشغلون بدراسة التجارب الإسلامية (يوسف، 2010).

جدول رقم (6): أهم البيانات الاقتصادية لدولة ماليزيا لسنة 2021

البيانات الإقتصادية	القيمة (النسبة)
الناتج المحلي الإجمالي GDP	372.7 مليار دولار
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي	3.10%
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	11371 دولار
معدل النمو السنوي	8.9%

مؤشر التنمية البشرية HDI	0.810
صافي تدفق الإستثمار الجنبي المباشر FDI	48 مليار رينجت ماليزي
نسبة التضخم	2.50%
نسبة البطالة	3.6%
تصنيف سهولة ممارسة الأعمال	12
الإحتياطي الصرف الأجنبي	117 مليار دولار

المصدر: بيانات البنك الدولي على الموقع: **https ://data.albankaldawli.org/indicator**

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن اقتصاد ماليزيا سجل مؤشرات ايجابية جيدة خصوصاً ما تعلق بالناتج المحلي الإجمالي الذي حقق 372.7 مليار دولار ، وهو ما ينعكس على زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي11371 دولار الذي يعتبر من بين أحسن المؤشرات على المستوى العالمي، كما سجلت ماليزيا معدلات نمو مرتفعة خلال السنوات الأخيرة محققة نسبة 8.9% لسنة 2021 وهذا ما جعل ماليزيا تصنّف من قبل بعض الدراسات من الدول الناشئة باعتباره أن لديها مؤشرات جيدة على مستوى نسبة البطالة المنخفظة 3.6% وكذا نسبة تضخم متدني ايضا يعادل 2.50%،

2.4– تمويل الإقتصاد الماليزي بمنتجات مالية اسلامية:

إن تحقيق الإقتصاد الماليزي لكل هاته المؤشرات الإيجابية لم يكن لولا وجود قاعدة خلفية لنظام التمويل سواء التقليدي منه أو الإسلامي تحت إشراف ووصاية البنك المركزي الماليزي الذي يركز بشكل كبير على استفادته من مزايا منتجات المالية الإسلامية وتوطينها لدى النظام المالي الماليزي.

الجدول رقم (7): تمويل المصارف الإسلامية للإقتصاد الماليزي في للفترة 2008– 2015

الوحدة: مليون رينجت ماليزي

		2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الأصول	البنوك الإسلامية	181360	219848	253516	320519	367686	426430	455411	526347
	النوافذ الإسلامية	6740	8702	8867	8131	8268	7093	7027	9021
	مجموع الاصول	**188099**	**228550**	**262382**	**328649**	**375954**	**433523**	**462438**	**535638**
الودائع	البنوك الإسلامية	149932	181877	211837	261542	301537	345889	398041	399321
	النوافذ الإسلامية	4770	6962	5116	4845	4919	3058	2639	3340
	مجموع الودائع	**154702**	**188839**	**216953**	**266387**	**306457**	**348947**	**400680**	**402661**
التمويلات	البنوك الإسلامية	99702	128207	154066	190938	227655	277491	329	383494
	النوافذ الإسلامية	574	659	508	446	397	428	532	974
	مجموع التمويلات	**100432**	**128866**	**154575**	**191384**	**228052**	**277920**	**330174**	**384468**

Source : Bank Negara Malaysia, **Monthly Statistical Bulletin**, Malaysia, Dec 2015

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ بأن الودائع تساهم بشكل كبير في التمويلات المقدمة من البنوك الإسلامية خلال سنوات الدراسة، حيث تغطي الودائع كل التمويلات طيلة سنوات (2008-2015) وهذا ما يفسر قدرة المصارف الإسلامية على تعبئة الموارد واستقطابها نتيجة تطبيق معاملات مالية وفق الشريعة وهو ما يحفز الماليزيين أفرادا ومؤسسات ومتعاملين على وضع ودائعهم في المصارف الإسلامية، كما استنتجنا من هذا الجدول تنامي أصول المصارف الإسلامية سنوياً في الفترة ما بين (2008-2015) بنسبة 190٪ فبعدما سجلت أصول المصارف الإسلامية الماليزية ما قيمته 181.360 مليون رينجت ماليزي، قفزت سنة 2015 إلى 526.347 مليون رينجت ماليزي، وهذا ما يدل على تطور قطاع المالية الإسلامية في ماليزيا سواء على مستوى المصارف أو الأسواق المالية بأدواتها ومنتجاتها المتنوعة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ومن جهة أستفاد الإقتصاد الماليزي من تمويلات أخرى في شكل صكوك إسلامية تشبه إلى حد بعيد السندات، حيث تعتبر ماليزيا من الدول الرائدة في مجال استخدام الصكوك الإسلامية تستحوذ على أكبر حصة من السوق العالمي للصكوك حيث حققت إصدار أكثر من 60 % من الإصدار العالمي لسنة 2021 بأنواعها المختلفة(الدولية، المحلية، وصكوك الشركات)، طيلة العقدين الأخيرين.

وفيما يلي أهم المشاريع الإقتصادية التي تم تمويلها بواسطة الصكوك الإسلامية في ماليزيا.

جدول رقم 7: المشاريع الاقتصادية الممولة بالصكوك في ماليزيا (1994- 2017)

الرقم	طبيعة المشروع	سنة الإصدار	قيمة المشروع
01	مشروع انجاز مطار كولالمبور الدولي بماليزيا	1994	1.22 مليار دولار
02	مشروع الطريق السيّار (شمال جنوب) بمنطقة جاهور بارو	1994	1.130 مليار رينجت ماليزي ماليزي
03	مشروع لإنجاز مستشفيات	2002	600 مليون دولار
04	مشروع إنشاء مركز صحي دولي بمنطقة سرواك	2004	450 مليون رينجت ماليزي
05	مشروع تمويل شركة اتصالات ماليزيا	2006	750 مليار دولار
06	مشروع تطوير مجمعات عقارية من طرف شركة BNB Merdika Funtice	2017	461 مليار دولار
07	مشروع الطاقة الشمسية في منطقة شبه جزيرة شاوندونغ	2017	236 مليار دولار

المصدر: بن قايد الشيخ ، دور الصكوك الإسلامية في تطوير التمويل الإسلامي وتحقيق التنمية الإقتصادي أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية . جامعة غرداية، 2019، ص 285.

خاتمة :

من خلال دراستنا لمكانة ودور التمويل الإسلامي في تنمية وتطوير الإقتصاد الماليزي، بفضل تسطير استراتيجية ارتكزت على توفير بنية أساسية كافية لنظام مالي اسلامي شبه متكامل يجمع بين العمل المصرفي وأعمال التكافل وبمرافقة سوق رأس المال الإسلامي الماليزي، يمكن القول بأن ماليزيا حققت من خلال هذا النظام تواجداً عالمياً مما جعل اقتصادها من بين اقوى اقتصاديات جنوب شرق آسيا، كما شهد التمويل الإسلامي في ماليزيا نموا وتوسعا محليا وعالمياً بفضل الدعم والمرافقة الحكومية منذ بداية انطلاقته وذلك بوضع الأطر القانونية والرقابية الداعمة له ولعل أبرزها كان في سنة 2013 بتعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الاسلامية في ماليزيا باعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية، ومع ذلك تبقى التجربة الماليزية في مجال المالية الإسلامية تتميز بالكثير من الخصائص نوجزها على النحو التالي:

- ✓ تعتبر ماليزيا من أكثر الدول الإسلامية اهتماماً بمجال الصيرفة الإسلامية، وأن الذي ساعدها على ذلك هو الرغبة السياسية أو الدعم الحكومي، إذ أن الحكومة الماليزية دعمت النظام المالي الإسلامي دعماً كاملاً ومن جميع نواحيه، المالية والسياسية والقانونية، مشيراً إلى أن ماليزيا تعتبر أول دولة اعترفت حكومتها بالنظام المالي الإسلامي على مستوى العالم، بل وغيرت في قوانينها وأنشأت مؤسسات حكومية تدعم هذا النظام وتدعم تطوره وانتشاره.
- ✓ يضم النظام المالي في ماليزيا المؤسسات المالية التقليدية والمؤسسات المالية الإسلامية وهو بذلك نظاماً مالياً مختلطاً، وتنتظم المصارف التقليدية تحت قانون رسمي يسمح لها بفتح نوافذ إسلامية.
- ✓ استطاعت ماليزيا تهيئة المناخ اللازم للتنمية في إطار مبادئ الإقتصاد الإسلامي من خلال سياستها العادلة في توزيع الكعكة الإقتصادية، فلم يكن الإنحياز للمالايويين على حساب الإضرار بالعرقيات الأخرى، كما أنها استطاعت تنمية الحافز الديني الأخلاقي بنفس قدر تنمية الحافز المادي، وهو ما حقق النجاح في تحقيق التنمية الإقتصادية دون التخلي عن المبادئ الإسلامية.
- ✓ نجحت ماليزيا في إظهار هذا النظام المالي الإسلامي باعتباره نظاماً ليس خاصاً بالمسلمين وحدهم، بقدر ما هو نظام ثانٍ أو مكمل للنظام التقليدي لا يحمل أي ايدولوجية معينة ولا يهدف إلى تحويل غير المسلمين إلى الإسلام وليس هو واجهة أخرى لما يسمى بالتطرف أو الدولة الدينية، كما أن ماليزيا نجحت بشكل كبير في إظهار النظام المالي الإسلامي باعتباره نظاماً مالياً أخلاقياً وعادلاً.

قائمة المراجع

1. Ali, A. (2010). ISLAMIC FINANCE INSTRUMENTS AND MARKETS. Qatar: Bloomsbury.
2. Bank negara Malaysia -central bank- Annual report, 1. (1993). Bank negara Malaysia -central bank-, Annual report. malaysia: Bank negara Malaysia.
3. Saad, N. M. (2004). Macro Economic Application in South East Asian Countries. Kuala Lumpur: International Islamic University of Malaysia Press.

4. السعد محمد نجيب. (01 فيفري, 2014). من تجارب الشعوب...قصة النجاح الماليزية. جريدة الوطن، ص05.
5. بن عبد العزيز سفيان، بن عبد العزيز سمير . (2011). التنمية الاقتصادية في ماليزيا، تجربة إسلامية رائدة. مجلة البدر(12)، صفحة 166.
6. بيومي نوال عبد المنعم. (2014م). التجربة الماليزية وفق مبادئ التمويل والإقتصاد الإسلامي. جمهورية مصر: مكتبة الشروق الدولية.
7. حاج ابراهيم عبد الرحمان، خير الناس ربيع، و عبد الرحمن حاج ابراهيم . (2011). مسيرة الاقتصاد الإسلامي في ماليزيا من خلال أفكار د/محمد مهاتير". المؤتمر الدولي الأول حول: " الاقتصاد الإسلامي: الواقع ...ورهانات المستقبل" (صفحة 06). غرداية، الجزائر: معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية.
8. سناء عبد الكريم الخناق. (2012). الإطار المؤسسي والتشريعي لحاكمية المؤسسات المالية، التجربة الماليزية. مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 84.
9. علي احمد درج. (2015). التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا. مجلة جامعة بابل للعلوم المصرفية، 23(03)، صفحة 1364.
10. لشهب الصادق، بوريش أحمد. (2015). تحليل عوامل التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية. لمجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية(01)، 90.
11. محمد صادق اسماعيل. (2014). التجربة الماليزية مهاتير محمد والصحوة الإقتصادية.القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع.
12. نادية فاضل عباس فضلي. (2015). التجربة التنموية في ماليزيا من عام 2000-2010. مجلة دراسات دولية(54).
13. ناصر يوسف. (2010). دينامية التجربة الماليزية في التنمية المركبة، دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
14. نبيه فرج أمين الحصري. (2009). *تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي تحليل وتقويم*.الأسكندرية:دار الفكر الجامعي.
15. نضيف آدم، عبد القادر *توماس*. (1996). لصكوك الإسلامية. *مداخلة مقدمة إلى ملتقى التجربة المالية في العمل المصرفي الإسلامي من تنظيم اللجنة الاستشارية العليا بالكويت* (صفحة 228). الكويت: الجنة الاستشارية العليا بالكويت.
16. نوال عبد المنعم بيومي. (بلا تاريخ).

محددات عائد الإصدار النقدي (السينيورايج) في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990–2019

Determinants of the Seigniorage in Algeria: An Empirical Study for the period (1990-2019)

صديقي إسماعيل[*]، المركز الجامعي مغنية (الجزائر)، sevrdpo@gmail.com

شيبي عبد الرحيم، المركز الجامعي مغنية (الجزائر)، chibirahim@yahoo.fr

دحماني محمد ادريوش ،جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)، mohammed.dahmani@univ-sba.dz

تاريخ الاستلام: 2022/04/24 تاريخ القبول: 2023/03/14 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث على محددات السينيورايج في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، و ذلك بالاعتماد على معادلة Haslag الموسعة، وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة ARDL. تضمن نموذج الدراسة المتغيرات المفسرة التالية:معدل التضخم، استقلالية البنك المركزي، الاستقرار السياسي، رصيد ميزانية الحكومة والأزمات الاقتصادية. أكدت النتائج على وجود علاقة معنوية طويلة الأجل بين السينيورايج والمتغيرات المفسرة، وأن الحكومة غالبا ما استخدمت معدلات التضخم لتعظيم عوائدها من السنيورايج.

كلمات مفتاحية: سينيورايج، تضخم، ARDL.

تصنيفات JEL : E58،E52،E31،C51،C22

Abstract:

This study aims to search on the determinants of **Seigniorage** in Algeria during the period 1990-2019, based on the extended Haslag equation, and using the ARDL model. The study model included the following explanatory variables: inflation rate, independence of the central bank, political stability, government budget balance and economic crises. The results confirmed the existence of a significant long-term relationship

[*] المؤلف المرسل.

between the **Seigniorage** and the explanatory variables, and that the government often used inflation rates to maximize its returns from **Seigniorag**.

Keywords: Seigniorage, Inflation, ARDL.
Jel Classification Codes: E58, E5, E31, C51, C22.

1. مقدمة:

تختلف أهمية السينيورايج •seigniorage مقارنة بمصادر الإيرادات الحكومية الأخرى بشكل ملحوظ عبر البلدان. حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن البلدان التي لديها نظام سياسي أقل استقرارًا واستقطابًا سيكون لديها هياكل ضريبية غير فعالة، وبالتالي ستعتمد بشكل أكبر على السينيورايج.ويعتبر هذا الأخير مصدرًا غير مكلف نسبيًا للإيرادات الحكومية إذا كان هناك تهرب ضريبي واسع النطاق أو إذا كانت هناك تكاليف كبيرة لتحصيل الضرائب. في الأدبيات الحالية تُترك طبيعة هذه التكاليف غير محددة أو يُفترض أنها تعتمد حصريًا على السمات الخارجية لبلد ما مثل مرحلة تطوره أو هيكله الاقتصادي. على وجه الخصوص، تعتمد كفاءة توازن النظام الضريبي وعملية السينيورايج أيضًا على الاستقرار السياسي. وتدعم الأدلة هذا المعنى حيث تعتمد الدول غير المستقرة بشكل أكبر نسبيًا على الحكومة لتمويل الميزانية أكثر من اعتماد المجتمعات المستقرة والمتجانسة **(**Cukierman, Sebastian, & Guido, 1989**).**

في الجزائر، ومع بقاء نفقات الميزانية شبه مستقرة فقد عرف عجز الميزانية هو أيضا تقلصا بانتقاله من 2245 مليار دج سنة 2016 إلى 1590 مليار دج سنة 2017 (من 12.8% إلى 8.5 % من إجمالي الناتج الداخلي)، أين تم تمويل هذا العجز من خلال الاقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات وأيضا من خلال تمويلات مصرفية أساسا من طرف البنك المركزي وذلك في إطار التمويل غير التقليدي.وحسب بيانات سابقة للمركزي الجزائري فقد تم طبع ما قيمته 56 مليار دولار حتى مايو/ أيار 2019، استخدم منها ما قيمته 26 مليار دولار. وعرفت الكتلة النقدية نموا سريعا بنسبة قدرها 11.1% مقابل 8.4 **%**

•Seignorage: الإيرادات الحقيقية التي تعود إلى الحكومة من الأموال الاحتياطية الصادرة حديثًا (عائدات طبع النقود أو ما يعرف بحق صك العملة).

سنة 20107 (بنك الجزائر، 2018) وهذا بسبب دخول التمويل غير التقليدي حيز التنفيذ. و نظرا للظروف الاقتصادية العالمية وخصوصية الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل شبه كلي على عائدات النفط، قد تؤدي هذه الإستراتيجية إلى زيادة تفاقم الاختلالات في الاقتصاد الكلي لأنها تخاطر بزيادة الضغوط التضخمية إذا لم يتم تعقيمها بشكل كاف.

مشكلة الدراسة: ما هي أهم المحددات التي تؤثر على صك العملة في الجزائر خلال الفترة 1990–2019؟.

فرضيات الدراسة:

-يعتبر العجز الموازني، استقلالية البنك المركزي والاستقرار السياسي من أهم محددات السينيورايج في الجزائر

أهداف الدراسة:

-عرض وتقديم المفاهيم المتعلقة بالسينيورايج وكيفية حسابه.

-معرفة أهم المتغيرات التي تؤثر على السينيورايج في الجزائر.

منهج الدراسة: من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة تم تقسيم البحث إلى قسمين. القسم النظري سنقدم فيه المفاهيم العامة للسينيوراج، والقسم التطبيقي سنعرض فيه تطور السينيورايج في الجزائر مع الدراسة التطبيقية على بيانات الاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج قياسي.

2.الإطار النظري للدراسة

على مر السنين تساءل الاقتصاديون وعلماء الاجتماع الآخرون مرارًا وتكرارًا عن سبب الاختلاف الملحوظ بين معدلات التضخم على مدى فترات زمنية طويلة بين البلدان. كيف يمكن تفسير على سبيل المثال أنه خلال الفترة 1971–1982 كان معدل التضخم في تشيلي في المتوسط 147% سنويًا، وفي إندونيسيا 17%، وفي بورنوندي 10%، وفي ألمانيا 5% فقط؟. اعتمدت بعض التفسيرات الأكثر شيوعًا على ما هو واضح بحجة أن البلدان الأكثر تضخما أظهرت سياسات مالية ونقدية أكثر تراخيًا من الدول الأكثر استقرارًا. لكن هذا يطرح السؤال الواضح عن سبب قدرة بعض البلدان على الحفاظ على الانضباط المالي والنقدي بينما لا تستطيع (أو لا ترغب) أخرى في القيام بذلك. ركز نهج مختلف على خصائص النظام الضريبي بحجة أنه لأسباب مؤسسية أو تكنولوجية، فإن البلدان الأقل تقدمًا غير قادرة على بناء

أنظمة ضريبية متطورة، وبالتالي يتعين عليها الاعتماد بشدة على التضخم لتمويل الإنفاق الحكومي. ومع ذلك، فإن هذا الخط الفكري يفشل في تفسير فروق التضخم الكبيرة في العديد من البلدان التي لها نفس مستوى التنمية تقريبًا أو نفس الهيكل الاقتصادي (Cukierman, Sebastian, & Guido, 1989).

1.2 العجز والتضخم:

تشير قيود الميزانية المؤقتة إلى أن أي حكومة لديها دين حالي مستحق يجب أن تديره من حيث القيمة الحالية والفوائض المستقبلية. تتمثل إحدى طرق توليد الفائض في زيادة الإيرادات من حق صك العملة Seignorage، ولهذا السبب كان الاقتصاديون مهتمين بآثار عجز الميزانية على نمو الأموال في المستقبل. شكّل سؤالان بؤرة تركيز دراسات العجز والتضخم (Walsh, 2010):

أولاً: هل يشير العجز المالي بالضرورة إلى أن التضخم سيحدث في نهاية المطاف؟.

ثانيًا: إذا لم يكن التضخم نتيجة ضرورية للعجز فهل هو في الواقع نتيجة تاريخية.

ركزت الأدبيات المتعلقة بالسؤال الأول على الآثار المترتبة على التضخم إذا كان يجب على السلطة النقدية أن تعمل على ضمان أن الميزانية الحكومية متعددة الفترات الزمنية متوازنة. يرى هذا التفسير أن السياسة المالية قد وُضعت بشكل مستقل، بحيث تُجبر السلطة النقدية على توليد قدر كافٍ من طبع النقود للوفاء بشرط التوازن بين فترات زمنية. ويأخذ قيد الميزانية المؤقتة للحكومة الشكل:

$$\boldsymbol{b_{t-1} = -R^{-1}\sum_{i=0}^{\infty} R^{-i}\left(g_{t+i} - t_{t+i} - s_{t+i}\right)}$$

حيث R=1+r هو إجمالي سعر الفائدة الحقيقي، و$\mathbf{g_t - t_t - s_t}$ هو العجز الأساسي، و$\mathbf{s_t}$ هو إيرادات حق صك العملة الحقيقية. لنضع: $\mathbf{s_t^f \equiv t_t - g_t}$ هو الفائض المالي الأساسي (أي الإيرادات الضريبية مطروحًا منها النفقات ولكن باستثناء مدفوعات الفائدة وإيرادات حق صك العملة). ثم يمكن كتابة قيود ميزانية الحكومة على شكل:

$$b_{t-1} = R^{-1}\sum_{i=0}^{\infty} R^{-i}\, s_t^f + R^{-1}\sum_{i=0}^{\infty} R^{-i}\, s_{t+i} \qquad (1)$$

يجب تمويل الخصوم الحقيقية الحالية للحكومة إما عن طريق الفائض المالي الأولي أو طبع النقود.

وبالنظر إلى القيمة الحقيقية لالتزامات الحكومة b_{t-1}، توضح المعادلة (1) ما وصفه Sargent and Wallace (1981) بأنه "حساب نقدي غير سار" (Some Unpleasant Monetarist Arithmetic) في نظام الهيمنة المالية. إذا تم تخفيض القيمة الحالية للفائض المالي الأول يجب أن ترتفع القيمة الحالية لحق صك العملة للحفاظ على (1). أو بالنسبة لقيمة حالية معينة لـ s_t^f يجب أن تؤدي محاولة السلطة النقدية لتقليل التضخم اليوم إلى تضخم أعلى في المستقبل لأن القيمة الحالية المخصومة لسندات حق صك العملة لا يمكن تغييرها لأن الآلية مباشرة.

إذا تم تخفيض عائدات ضريبة التضخم الحالية ينمو العجز ويزداد رصيد الدين. وهذا يعني زيادة في القيمة الحالية المخصومة لإيرادات الضرائب المستقبلية بما في ذلك الإيرادات من حق صك العملة. إذا لم تتكيف السلطة المالية ستضطر السلطة النقدية في النهاية إلى إنتاج تضخم أعلى (Joines, 1985).

ركزت الأدبيات المتعلقة بالسؤال الثاني "هل كان التضخم نتيجة للعجز تاريخيًا" على التقدير التجريبي لآثار العجز على نمو النقود. وجد Joines (1985) أن نمو الأموال في الولايات المتحدة يرتبط ارتباطًا إيجابيًا بالإنفاق الحربي الكبير ولكن ليس بالعجز غير الحربي. لخص Grier and Neiman (1987) عددًا من الدراسات السابقة للعلاقة بين العجز ونمو النقود (وغيرها من مقاييس السياسة النقدية) في الولايات المتحدة. ربما لا يكون من المفاجئ أن تكون النتائج غير حاسمة بشكل عام لأن الدراسات التي قاموا بمراجعتها كانت تستند جميعها إلى بيانات ما بعد الحرب ولكن قبل عام 1980. وهكذا، غطت العينات الفترات التي كان هناك اختلاف بسيط نسبيًا في العجز والتي نشأ فيها الكثير من التباين الحالي من الاستجابة الذاتية للعجز في دورة الأعمال حيث تباينت الإيرادات الضريبية بشكل مساير للدورة (procyclical). هو أحد العوامل المحددة لنمو النقود. تتوافق هذه النتيجة مع تلك التي توصل إليها King and Plosser (1985) اللذان أفادا بأن العجز المالي يساعد في التنبؤ بضعف الاقتصاد الأمريكي في المستقبل. فسروا هذا على أنه دليل مختلط على الهيمنة المالية.

2.2 تمويل الإنفاق الحكومي:

يتعلق هذا الجانب بتمويل الإنفاق الحكومي مع مرور الوقت. أين يمكن للحكومة إما طباعة النقود أو الاقتراض لتمويل زيادة الإنفاق الحالي على الإيرادات. ولكن كلا الخيارين له آثار على التضخم وأسعار الفائدة والمالية الحكومية بمرور الوقت•. يمكن للحكومة أن تمول زيادة الإنفاق الجاري على الإيرادات إما عن طريق اقتراض الأموال (إصدار السندات) أو طباعة النقود. يمكن للبنك التجاري تغيير المزيج بين الاثنين من خلال عمليات السوق المفتوحة **(Open Market Operations OMOS)**. أي إذا اشترى البنك المركزي (يبيع) السندات الحكومية مقابل احتياطي من المال يصدره، فإنه يزيد (يقلل) مخزون الأموال الاحتياطية. إذا قام البنك المركزي بطباعة النقود واشترى السندات الحكومية التي يحتفظ بها الجمهور، فإنه يقوم بتحويل الدين إلى نقود ويزيد أيضًا مخزون النقود. ونعبر عنها رياضيا كالتالي:

$$\text{Seignorage ratio} = \left(g_m \frac{M}{p}\right) / GDP \qquad (2)$$

حيث: g_m: نسبة نموالنقود الاحتياطية M: أرصدة الأموال الاحتياطية الحقيقية،P، معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي. GDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأسعار السوق.

في حالة توازن ثابت أو مستقر **(steady state of equilibrium)** حيث النسب الرئيسية لا تغير معدل التضخم يساوي معدل نمو النقود. ثم إجمالي العجز المالي **(Gross Fiscal Deficit GFD)** وهو الإنفاق زائد مدفوعات الفائدة مطروحًا منها الضريبة يساوي المخزون (أرصدة الأموال الاحتياطية مضروبة في معدل نموها)، والتي بدورها تساوي ضريبة التضخم (أرصدة الأموال مضروبة في معدل التضخم). يتم الاحتفاظ بالأرصدة النقدية من قبل الأسر وتلبية طلبهم على المال. معدل التضخم هو تكلفة الاحتفاظ بالمال، وبالتالي فإن أرصدة الأموال المحتفظ بها تنخفض مع التضخم.

•إن النموذج المعياري الديناميكي الطبيعي (انظر على سبيل المثال، Sargent and Ljungqvist، 2000) المستخدم لفحص هذه المسألة هونموذج يعتمد على قيود الميزانية المؤقتة أوسلسلة من قيود الميزانية مع مرور الوقت، للحكومة. تزيد الأسر المعيشية من منفعتها مدى الحياة من الاستهلاك وأرصدة الأموال التي تخفض تكاليف المعاملات.

الشكل 1: حق صك العملة (Seigniorage) بدلالة التضخم

المصدر: p155..Walsh, C. E. (2010). Monetary Theory and Policy, Volume 1 of MIT

3.2 مفهوم السينيورايج وتأثيراته الاقتصادية:

يقر معظم الاقتصاديين بأن الاختلافات في الطريقة التي تدير بها البلدان سياساتها المالية هي السبب وراء تباين مستويات السينيورايج التي تتحملها. لكن هذا التفسير يؤدي إلى سؤال أساسي أعمق بكثير، وهو سبب اختلاف البلدان في الطريقة التي تدير بها السياسات المالية. على وجه الخصوص، لا تحتاج الحكومات القادرة على تمويل نفقاتها من خلال الضرائب أو الديون إلى الاعتماد على عائدات السينيورايج، وبما أن تكاليف تحصيل الضرائب مرتفعة وانتشار التهرب الضريبي، قد تستخدم البلدان أداة السينيورايج بشكل متكرر. ولكن ماذا لو وجدت الحكومات ، بشكل مستقل عن الهياكل الاقتصادية لبلدانها ، أنه من الأفضل تمويل النفقات باستخدام السينيورايج بدلاً من فرض ضرائب أخرى (مثل الضرائب على الإنتاج)؟ تعمل نظرية الضرائب المثلى على ترشيد سلوك الحكومة في العديد من البلدان مما يدل على أنه قد يكون من الأفضل للحكومات الاعتماد على السينيورايج إذا كانت الضرائب الأخرى شديدة التشويه (distort). وفقًا لهذه النظرية، تساوي الحكومات على النحو الأمثل التكلفة الحدية لضريبة التضخم مع تلك الخاصة بضرائب الإنتاج، وبالتالي تقلل من تشوهات الاقتصاد عند اختيار التركيبة المثلى للضرائب لتمويل نفقاتها (Ari & Francisco, 2008).

مصطلح seigniorage مشتق من الكلمة الفرنسية Seigneur الذي يعني الحاكم ذي السيادة أو اللورد الإقطاعي(Laurie Macfarlane, 2017)Feudal Lord. ويُفهم السينيورايج تقليديًا على أنه الفرق بين تكلفة إنتاج النقود المادية وقوته الشرائية في الاقتصاد.

يشير الاقتصاديون إلى العديد من المفاهيم في وصف عائد الإصدار النقدي والتي في النهاية قد تكون ذاتها أو قد تكون منظور إليها من جانب مختلف ، وبالإشارة إلى مفهوم قريب جداً لعائد الإصدار

النقدي هو ضريبة التضخم (Inflation tax)، فهناك بعض الاقتصاديين يرون أن ثمة اختلاف بين المفهومين ولكن الأغلبية يرون انه لا يوجد اختلاف فعلى سبيل الذكر يرى الاقتصادي Gordon أن عائد الإصدار النقدي هو ذاته ضريبة التضخم ولكن الفرق بينهما هو أن عائد الإصدار النقدي يمثل العائد من التضخم من وجهة نظر الحكومة بينما ينظر لهذا العائد كضريبة تضخم من وجهة نظر الجمهور (فلاح وأحمد، 2013).

4.2 السينيورايج النقدي، السينيورايج الإجمالي وضريبة التضخم

كمقدمة لتقدير السينيورايج المالي تتم محاولة التقديرات النقدية للسينيورايج المالي من أجل منظور مقارن. كان هناك اعتراف متزايد بأن السينيورايج تسبب التضخم. يتم تعريف السينيورايج النقدية على أنها التغيير في المخزون الاسمي للنقود الاحتياطية (Buiter (2007. إنه مقياس للسينيورايج وهو تغيير في احتياطي الأموال مقسومًا على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. ويمكن التعبير عن السينيورايج النقدية بالمعادلة التالية (Chakraborty, 2015):

$$S_1 = \frac{\Delta M_t}{Y_t}$$

حيث: S_1 عائدات السينيورايج.ΔM_t: التغير في احتياطات النقود. Y_t: الناتج الاجمالي بالأسعار الجارية.يمكن التعبير عن السينيورايج النقدية بالمعادلة التالية:

$$S_{rev} = \frac{\Delta M_t}{M_t} * \frac{M_t}{Y_t} = u_t * m_t \qquad (3)$$

حيث: $u_t = \frac{\Delta M_t}{M_t}$ و$m_t = \frac{M_t}{Y_t}$. وفقًا للمعادلة(3)يتم تعريف السينيورايج على أنها ناتج معدل نمو النقود الاحتياطية الاسمية (u_t) والنقود الاحتياطية لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي (m_t).تعتبر ضريبة التضخم من المفاهيم المتميزة وذات الصلة بإيرادات البنك المركزي والسينيورايج. ضريبة التضخم والسينيورايج ليسا مترادفين دائمًا. فضريبة التضخم هي تآكل قيمة الأموال الاحتياطية التي يحتفظ بها الجمهور.

يمكن تقسيم Seigniorage (S2) إلى مكونين: ضريبة التضخم والتغير الحقيقي في الأموال الاحتياطية. يمكن كتابة التغيير في الأموال الاحتياطية في الأجل الحقيقي على النحو التالي:

$$S_2 = \frac{M_t - M_{t-1}}{P_t} = \frac{M_t}{P_t} - \frac{M_{t-1}}{P_t} + \frac{M_{t-1}}{P_{t-1}} - \frac{M_{t-1}}{P_{t-1}}$$

$$S_2 = \frac{M_t}{P_t} + \left(M_{t-1} * \frac{\pi_t}{P_t}\right) - \frac{M_{t-1}}{P_{t-1}}$$

$$S_2 = m_t + \pi_t m_{t-1} \qquad (4)$$

حيث أن: $\pi_t = \frac{P_t - P_{t-1}}{P_{t-1}}, m_t = \frac{M_t}{P_t} - \frac{M_{t-1}}{P_{t-1}}, \ m_{t-1} = \frac{M_{t-1}}{P_t}$

المعادلة(4)تعبر عن السينيورايج كمجموع الزيادة في المخزون الحقيقي للنقود m والتغير في المخزون الحقيقي للنقود الذي كان سيحدث بمخزون اسمي ثابت بسبب التضخم$\pi_t * m_{t-1}$بينما العبارة $\pi_t * m_{t-1}$ في المعادلة هو ضريبة التضخم.كما ذكر أعلاه فإن ضريبة التضخم لا تساوي دائمًا السينيورايج. إنهم متساوون فقط في حالة عندما يصبح m_t صفرًا. من المعادلة (4)يتضح أن إيرادات ضريبة التضخم هي أحد مكونات إيرادات السينيورايج. ضريبة التضخم، كما هو مذكور أعلاه ، هي نتاج معدل التضخم (معدل الضريبة) والقاعدة النقدية الحقيقية (القاعدة الضريبية).

$$I_{tax} = \pi_t * m_{t-1}$$

5.2 تأثير السياسة المالية التوسعية على السينيورايج:

تعرف السياسة المالية التوسعية بأنها الزيادة في العجز التقديري (estimated deficit) بمعنى أنها السياسة التي تزيد إنفاقها، والعجز يمثل الفرق بين الإيرادات والنفقات في ظل معدل تضخم (صفر)، فإذا كان عجز الموازنة التقديري صغيراً قياساً بحجم السنيورايج الذي من الممكن تحميعه في الاقتصاد، فان ذلك سيؤدي إلى ظهور توازنات متعددة، فعندها تصبح السياسةالمالية أكثر توسعية والشكل 2 الذي يظهر نمواً ثابتاً للنقود ينتقل إلى الأعلى كما هو موضح أدناه (أحمد و صفاء، 2018).

الشكل 2: نمو عرض النقود والتوازنات التضخمية في ظل مختلف معدلات العجز التقديري

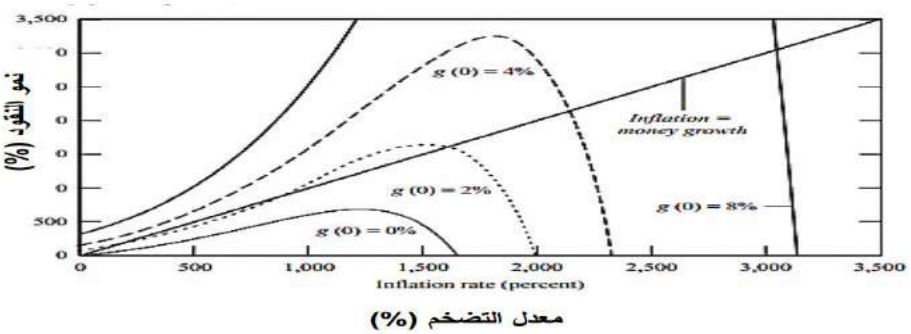

المصدر: Eliana Cardoso Virtual deficits and the patinkin effect , IMF, March 1998 ,p13

3.الإطار التطبيقي للدراسة

1.3واقع السياسة المالية والنقدية في الجزائر:

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال عدة تغيرات وأنظمة اقتصادية ارتبطت بالظروف السائدة محليا ودوليا والتي ساهمت في الانتقال من مرحلة لأخرى، كما أن السياسة المالية في الجزائر عرفت عدة محطات وتطورات وهذا راجع إلى ثلاث عوامل وهي: العامل الاقتصادي المتمثل في ضرورة تغيير الهيكل الاقتصادي، العامل الاجتماعي والمتمثل في الزيادة المستمرة للطلب وأخيرا العامل المالي المتمثل في اليسر المالي نتيجة لصادرات المحروقات.ونتيجة لارتفاع الإنفاق العمومي (برامج التنمية) وانخفاض عائدات المحروقات (صدمة أسعار النفط 2014)، اتسع العجز المالي خلال السنوات الماضية حيث انتقل من 1.2% سنة 2011 إلى 13.5% سنة 2016 من الناتج المحلي الإجمالي، ونتيجة لذلك ارتفع دين الحكومة المركزي بشكل ملحوظ إلى 27% من الناتج المحلي الإجمالي نهاية 2017 ,chibi) .Benbouziane, & Chekouri, 2019)

بعد تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية وتقلص عائدات الجزائر من مداخيل المحروقات قررت الحكومة في سنة 2017 تغطية العجز بعيدا عن الاستدانة الخارجية أو السماح بخفض سعر الصرف أكثر، اهتدت الحكومة إلى الذهاب نحو التيسير الكمي من خلال طبع النقود، لكن مواد في قانون القرض والنقد حالت دون تنفيذه بسبب أنه يتيح للبنك تمويل الخزينة بـ10% فقط، ولهذا عجلت الحكومة بإحداث تعديلات على قانون القرض والنقد في أكتوبر 2017 للترخيص للخزينة العمومية الاقتراض من البنك المركزي لمدة خمس سنوات في إطار التمويل غير التقليدي،كما جاء في المرسوم المعدل والمتمم وفقا لأحكام المادة 45 مكرر من الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض وتطبيقا للتعليمة الوزارية أواخر أكتوبر2017، أصدرت المديرية العامة للخزينة العمومية سندات مالية لفائدة بنك الجزائر ما يعادل 2500 مليار دج أواخر 2017 والثلاثي الأول لسنة 2018(وزارة المالية، 2017)، حيث تم طبع 2185 مليار دج خلال سنة 2017 (19 مليار دولار أمريكي) وهو ما يعادل 23 % من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017 من أجل المساهمة على وجه الخصوص فيما يلي(الجريدة الرسمية، 2017):

-تغطية احتياجات الخزينة العمومية.

-تسديد الدين العمومي الداخلي.

-تمويل الصندوق الوطني للاستثمار FNI .

كما تم طبع 1555 مليار دج بداية عام 2018، حيث بدأ النمو النقدي في التسارع بشكل كبير (8.3 في المائة في 2017 الربع الثاني) مدفوعًا جزئيًا بنمو أعلى في الودائع، عكست تراجعاً أبطأ في صافي الأصول الأجنبية ونموًا سريعًا في الائتمان للحكومة.

الشكل 3: تطور ضريبة التضخم والسينيورايج الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 1970-2019

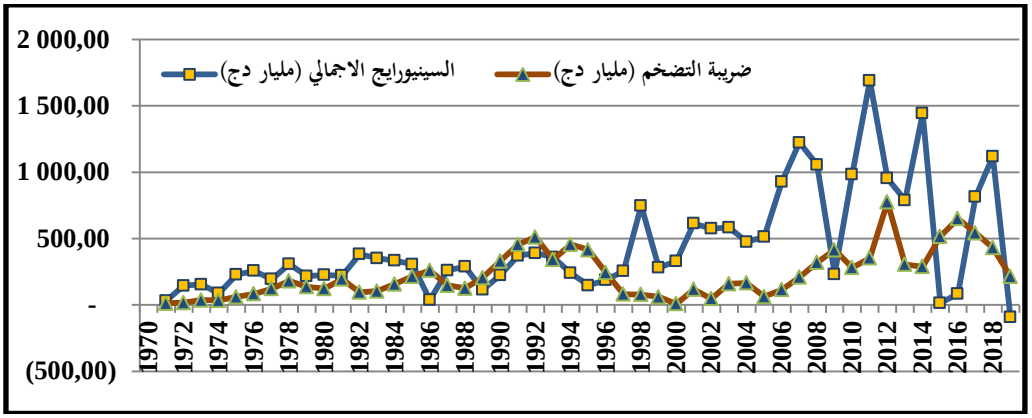

المصدر:تم حسابه من قبل الباحثين اعتمادا على بيانات بنك الجزائر و المعادلة (4)

الشكل 4: تطور معدل التضخم والسينيورايج النقدي في الجزائر خلال الفترة 1970-2019

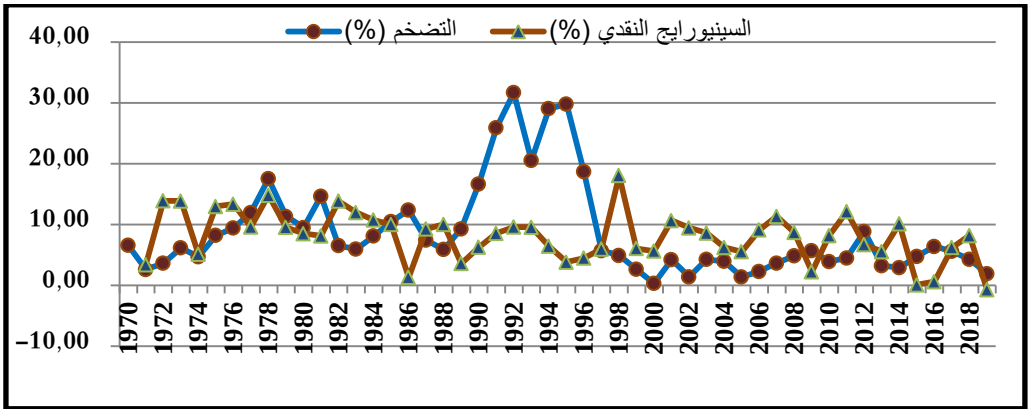

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات بنك الجزائر

السينيورايج وضريبة التضخم متساوية فقط في حالة ثابتة. بعبارة أخرى، يتم تعريف السينيورايج على أنها التغيير في الأموال ذات القوة العالية إلى الناتج المحلي الإجمالي بينما يتم تعريف ضريبة التضخم على أنها ناتج معدل التضخم والنقود عالية القوة في الفترة (t-1). يعرضالشكل 3الاتجاهات في التقديرات التوضيحية للسينيورايج الإجمالية وضريبة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2019.كما

يعرض الشكل 4 تطور معدل التضخم والسينيورايج النقدي يمكن أن نرى من الشكلين أنه كانت هناك تقلبات واسعة من عام إلى آخر في إنشاء السينيورايج في الجزائر خلال فترة الدراسة.

2.3 بناء وتقدير النموذج

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة و التعرف على محددات السينيورايج ، تم الاعتماد على معادلة Haslag(1996) التربيعية. و قد تم تعديل هذه الأخيرة بإضافة بعض المتغيرات التفسيرية الأخرى التي تتماشى مع طبيعة الاقتصاد الجزائري حيث ستأخذ الشكل التالي:

$$S_i = \alpha_0 + \alpha_1\pi_i + \alpha_2(\pi_i)^2 + \alpha_3 CBI + \alpha_4 POL + \alpha_5 SB + \alpha_5 CRIS \qquad (5)$$

حيث أن :

S: تمثل نسبة عائد السينيورايج إلى الناتج المحلي الإجمالي.

π: هو معدل التضخم.

CBI: يعبر عن استقلالية بنك الجزائر خلال الفترة 1990-2019، حيث استخرجنا قيمه من دراسة بوكرشاوي إبراهيم وارزي فتحي (2020) (الفترتين 1990-2002 و2017-2019)، ومن قاعدة بيانات Garriga (2016) الفترة(2003-2016)، وتنحصر قيم هذا المؤشر بين 0 و1 حيث:0: استقلالية معدومة، و1: استقلالية مطلقة.

POL: وهو متغير مستقل يعبر عن نوعية الحكم (الديمقراطية-ديكتاتورية) والذي تم استخراجه من قاعدة البيانات التي يوفرها معهد نوعية الحكم (The Quality of Government Institute)، حيث أننا اعتبرنا أن مستوى الديمقراطية يؤثر في أولويات بنك الجزائر وبالتالي يؤثر في فعالية السياسة النقدية. وينحصر هذا المؤشر بين 0و10، حيث أن:0: ديكتاتورية مطلقة. و10: ديمقراطية مطلقة.

SB: يعبر عن رصيد موازنة الحكومة، حيث بإمكان الحكومة الضغط على البنك المركزي للتخلي على هدف استقرار الأسعار لتصحيح رصيد موازنة الحكومة، وتمت إضافة هذا المتغير لالتقاط الآثار المتوقعة من قبل النظرية المالية لمستوى الأسعار، التي تنص على أن السياسات المالية التوسعية قد تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.

CRIS: هو متغير مستقل صوري يعبر عن الأزمات التي مر بها الاقتصاد الجزائري، وتمت إضافة هذا المتغير لكي نظهر تأثير الأزمات على أولويات بنك الجزائر، وقمنا ببناء هذا المتغير باعتماد القيمة 0 للوضعية الاقتصادية العادية، والقيمة 1 عند وجود أزمة، وبعد تحليل المراحل والوضعيات التي مر بها

الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، نلاحظ ثلاث فترات أزمة بحيث تزامنت الفترة الأولى (1994-1998) مع أزمة أسعار النفط في ثمانينات القرن الماضي والفترة التي نفذت بها الجزائر برنامج التعديل الهيكلي، وتزامنت الفترة الثانية (2008-2010) مع الأزمة المالية العالمية (2008)، والفترة الثالثة (2014-2015) التي تزامنت مع أزمة انهيار أسعار النفط (2014).

يمكن استخدام النتائج من المعادلة **(5)** لتحديد ما إذا كانت هناك نقطة تحول واحدة في العلاقات بين معدل التضخم وإيرادات السينيورايج. إذا كان α_1 موجبًا وكان α_2 سالبًا فإن معدل التضخم السائد له حد أقصى لنسبة عائدات السينيورايج إلى الناتج المحل الإجمالي (أي معدل التضخم يعظم عائدات السينيورايج). وعلى العكس من ذلك، إذا كانت α_1 سالبة و α_2 موجبة فهناك حد أدنى لنسبة عائدات السينيورايج إلى الناتج المحل الإجمالي المرتبطة بمعدل تضخم معين.

3.3 دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية و تقدير النموذج: يوجد العديد من الاختبارات التي تساعد في الكشف على احتواء السلسة الزمنية على جذر الوحدة وأهم هذه الاختبارات نجد اختبار ديكي فولر المطور واختبار فيليب بيرون، في هذه الدراسة سوف نستخدم اختبار ديكي فولر المطور (ADF)، نتائج الاختبار موضحة في الجدول 1.

الجدول 1: نتائج اختبار ديكي فولر المطور

المتغيرات			السينيورايج S	التضخم π	التضخم^2 π^2	CBI	SB	Pol
المستوى	قاطع	قيمة t	-2.50	-2.10	-2.57	-1.71	-1.99	-1.58
		الاحتمال	0.12	0.24	0.10	0.41	0.28	0.47
	قاطع واتجاه	قيمة t	-2.85	-2.29	-2.62	-1.77	-2.67	-2.48
		الاحتمال	0.18	0.43	0.27	0.69	0.25	0.33
	بدون	قيمة t	-1.55	-1.45	-2.23	-0.56	-2.07	-0.65
		الاحتمال	0.11	0.13	0.02	0.46	0.03	0.42
الفرق الأول	قاطع	قيمة t	-6.65	-6.52	-7.28	-5.12	-6.40	-3.76
		الاحتمال	0.00*	0.00*	0.00*	0.00*	0.00*	0.00
	قاطع	قيمة t	-6.59	-6.51	-7.23	-5.03	-6.30	-3.76

	واتجاه	الاحتمال	0.00*	0.00*	0.00*	0.00*	0.00*	0.03**
	بدون	قيمة t	-6.72	-6.59	-7.36	-5.19	-6.47	-3.84
		الاحتمال	0.00*	0.00*	0.00*	0.00*	0.00*	0.00*

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامجEviews12

الجدول 2: درجة تكامل متغيرات الدراسة

المتغيرات	S	π	CBI	SB	Pol
درجة التكامل	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews12

من خلال نتائج

المتغيرات			السينيورايج S	التضخم π	التضخم2 π^2	CBI	SB	Pol
المستوى	قاطع	قيمة t	-2.50	-2.10	-2.57	-1.71	-1.99	-1.58
		الاحتمال	0.12	0.24	0.10	0.41	0.28	0.47
	قاطع واتجاه	قيمة t	-2.85	-2.29	-2.62	-1.77	-2.67	-2.48
		الاحتمال	0.18	0.43	0.27	0.69	0.25	0.33
	بدون	قيمة t	-1.55	-1.45	-2.23	-0.56	-2.07	-0.65
		الاحتمال	0.11	0.13	0.02	0.46	0.03	0.42
الفرق الأول	قاطع	قيمة t	-6.65	-6.52	-7.28	-5.12	-6.40	-3.76
		الاحتمال	0.00*	0.00*	0.00*	0.00*	0.00*	0.00
	قاطع واتجاه	قيمة t	-6.59	-6.51	-7.23	-5.03	-6.30	-3.76
		الاحتمال	0.00*	0.00*	0.00*	0.00*	0.00*	0.03**
	بدون	قيمة t	-6.72	-6.59	-7.36	-5.19	-6.47	-3.84
		الاحتمال	0.00*	0.00*	0.00*	0.00*	0.00*	0.00*

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامجEviews12

الجدول 2 نلاحظ أن المتغيرات متكاملة من الرتبة I(1) وعدم تكامل أي من المتغيرات من الرتبة I(2)، يمكن التحقق من وجود تكامل مشترك باستخدام نهج اختبار الحدود ARDL.

الجدول 3: اختبار الحدود لتحليل التكامل المشترك

القيم الحرجة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	F-Statistic

65.50	5.691	3.976	1%
	4.148	2.794	5%
	3.515	2.334	10%

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال نتائج اختبار الحدود الموضحة في الجدول 3 نلاحظ أن إحصائيات F المحسوبة للنموذج (65.50) أكبر من الحد الأعلى عند مستوى 1% (5.691) ومستوى 5% (4.148)،وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية أي أن هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وعليه يمكن تقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل.

الجدول 4: نتائج التقدير على المدى الطويل والقصير

نتائج تقدير النموذج على المدى الطويل		نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل	
اختيارالنموذج الأمثل		ARDL (2.2.2.2.2.0.0)	
المتغير التابعS	المعاملات	المتغير التابعD(S)	المعاملات
S(-1)	-0.6104*	D(S(-1))	0.2480*
S(-2)	-0.2480*	D(π)	0.9313*
π	0.9313*	D(π(-1))	-0.2313*
π(-1)	0.5829*	D(π^2)	-0.0103*
π(-2)	0.2313*	D(π^2(-1))	0.0028*
π^2	-0.0103*	D(CBI)	-0.4426*
π^2(-1)	-0.0068*	D(CBI(-1))	-0.2988**
π^2(-2)	-0.0028*	D(POL)	-0.0232*
CBI	-0.4426**	D(POL(-1))	0.0125*
CBI(-1)	-0.2094	CointEq(-1)	-1.8584*
CBI(-2)	0.2988***		
POL	-0.0232*		
POL(-1)	0.0379*		
POL(-2)	-0.0125**		
SB	-0.0024**		
CRIS	0.0267***		
C	0.3098*		
R-squared	0.9999		
Log likelihood	88.2020		
F-statistic	184524.3		
Prob(F-statistic)	0.000000		

* ، ** ، *** تدل على الدلالة الإحصائية عند مستويات 1٪ و 5٪ و 10٪ على التوالي

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من تقديرات النموذج لمعادلة Haslag التربيعية والموسعة يتضح بأن الحال السائد هو استخدام معدلات التضخم من قبل الحكومة لتعظيم عائدها من السنيورايج، وهذا ينطبق مع ماجاء به Haslag(α_1=0.9313>0 , α_2=−0.0103<0) بمعنى أن معدل التضخم يستخدم لتعظيم عائد الحكومة من السنيورايج. جاءت هذه النتيجة متسقة مع واقع الاقتصاد الجزائري، واتساق السياسة النقدية مع السياسة المالية وعدم تمتع البنك المركزي بالاستقلالية بأدنى مستوياتها بل تحول البنك المركزي أداة يلبي احتياجات الحكومة لتمويل نفقاتها التوسعية.

حساب قيمة العتبة: أي معدل التضخم الذي يعطينا أكبر قيمة لعوائد السينيورايج ويتم حسابه عن طريق اشتقاق معادلة Haslag بالنسبة للتضخم أي بوضع $\frac{\partial S}{\partial \pi} = 0$

$$\frac{\partial S}{\partial \pi} = 0 \Rightarrow 0.9313 - 2 * 0.0103\pi = 0 \Rightarrow \pi = 45.20$$

كما تشير النتائج إلى أن كل المتغيرات جاءت معنوية بدرجات مختلفة ومتوافقة مع النظرية والواقع الاقتصادي لحالة الجزائر.

-بالنسبة للمتغير استقلالية البنك المركزي CBI جاء معنوي وذو إشارة سالبة وهذا ما يدل على تبعية البنك المركزي للحكومة في ظل ما يسمى بالهيمنة المالية التي غالبا ما تسود في الدول التي تعتمد بشكل كبير في مواردها على الريع البترولي.

-كذلك متغير الإستقرار السياسي **POL** جاء معنوي وسالب في إشارة إلى أن مستوى الديمقراطية يؤثر في أولويات السياسة النقدية.

-بالنسبة لمتغير رصيد الميزانية هو أيضا جاء معنوي وسالب وهذا ما يعني أن الحكومة تغطي جزء من نفقاتها عن طريق التيسير الكمي (طباعة النقود) الذي يتسبب في وفرة كبيرة للنقود الوهمية والتي سترفع بدورها من الطلب على السلع مما يضخم الأسعار وتنهار قيمة الدينار.

-متغير الأزمات الاقتصادية كان له أيضا قدرة تفسيرية معنوية في النموذج عند 10%، وهذا ما يفسر علاقة السينيورايج في الجزائر بالأزمات الإقتصادية خاصة انخفاض أسعار البترول حيث تعتمد الحكومة خلال هذه الفترات (فترات الصدمة النفطية التي تؤدي إلى انخفاض الإيرادات) على إيرادات السينيورايج من أجل المحافظة على مستوى الإنفاق الحكومي. قد تفرضها الضغوط السياسية لذلك، تعمل السياسة المالية عادة كقائد يجب أن تتكيف معه السياسة النقدية. قد تجبر الحكومة البنك المركزي على توسيع عرض النقود للمساعدة في تمويل العجز، وبالتالي رفع معدل التضخم.

4.3 الاختبارات التشخيصية للنموذج

-اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء

باستخدام اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test تظهر نتائج الجدول 5 عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء في النموذج وهذا ما تؤكده قيمة الاحتمال(P-Value) والتي تساوي 0.4020 أكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية العدمية (عدم وجود الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء).

الجدول 5: اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	5.875084	Prob. F(2,9)	0.2303
Obs*R-squared	15.85552	Prob. Chi-Square(2)	0.4020

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 10

-اختبار وجود مشكلة عدم ثبات التباين

تبين نتائج الجدول 6اختبار Heteroskedasticity Test Breusch-pagan-Godfrey للكشف عن عدم ثبات التباين أن القيمة الاحتمالية لإحصائية Chi-Square في النموذج تساوي 0.1655 (أكبر من 0.05)، وعليه فإننا نقبل الفرضية العدمية. أي خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين.

الجدول 6: اختبار وجود مشكلة عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.206708	Prob. F(16,11)	0.9350
Obs*R-squared	21.34879	Prob. Chi-Square(16)	0.1655
Scaled explained SS	3.320890	Prob. Chi-Square(16)	0.9997

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 10

-اختبار استقرار النموذج وفقا لاختباري CUSUMوCUSUMSQ

من خلال الشكل 5 نلاحظ أن كلا من المجموع التراكمي للبواقي CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقيCUSUM OF SQUARES هما عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة مما يشير إلى الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL عند مستوى معنوية 5%، وعليه يمكن القول أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير.

الشكل 5: اختبار استقرار النموذج وفق اختباري CUSUM وCUSUMSQ

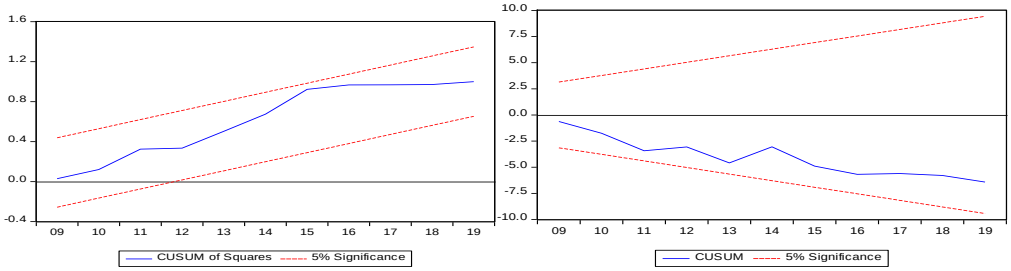

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 10

4. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا التعرف على محددات السينيورايج في الجزائر خلال الفترة1990-2019، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة ARDL بالاعتماد على المتغيرات المفسرة التالية:معدل التضخم π، استقلالية بنك الجزائر CBI، الاستقرار السياسي POL، رصيد الميزانية SB والأزمات الاقتصادية CRIS.

وجاءت أهم النتائج كما يلي:

-وجود علاقة معنوية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

-استخدام معدلات التضخم من قبل الحكومة لتعظيم عائدها من السنيورايج، وهذا ينطبق مع ما جاء به Haslag (1996).

-يعتبر رصيد الميزانية أحد أهم محددات السينيورايج في الجزائر وذلك من أجل تغطية العجز والتوسع الإنفاقي خاصة في فترات انخفاض أسعار البترول.

-انحراف السياسة النقدية عن هدفها الأساسي المتمثل في استهداف التضخم.

هذه النتائج تظهر لنا أن تقلبات السينيورايج تخضع بدرجة كبيرة لتقلبات التغيرات في رصيد الميزانية وهذا يدل على أن السياسة النقدية غير مستقلة تماما عن السياسة المالية وأنها تستجيب لمتطلبات السياسة المالية وعلى ضوء ما سبق نقترح ما يلي:

-ضرورة التنسيق ما بين السياسة النقدية والسياسة المالية في اتخاذ القرارات.

-تحديد المسؤوليات، الأهداف والأدوات المستخدمة ومدى التزام كل طرف بتلك الأهداف.

-استقلالية البنك المركزي وتوجيه السياسة النقدية من أجل تحقيق هدف رئيسي ومحدد يتمثل في استهداف التضخم.

-البحث عن مصادر أخرى من أجل تمويل العجز المالي.

-إعادة النظر في السياسة الضريبية والعمل على تطوير الأسواق المالية.

5. قائمة المراجع:

Ari, A., & Francisco, J. V. (2008). The political economy of seigniorage. Journal of Development Economics, 87(1) , 29-50.

Chakraborty, L. (2015). Chakraborty, L. (2015). Fiscal seigniorage "Laffer curve effect" on central bank autonomy in India.. National Institute of public finance and fiscal policy New Delhi, 2015-156.

chibi, a., Benbouziane, M., & Chekouri, S. M. (2019). Interaction between Monetary and Fiscal Policy: Empirical Evidence from Algeria. ERF 25th Annual Conference.,March 10-12, 2019, (p. 3). Kuwait.

Cukierman, A., Sebastian, E., & Guido, T. (1989). Seigniorage and political instability. American Economic Review, v82(3), pp537-555 , 537.

J. H Haslag .(1996) .The monetary policy effects on Seignorage revenue in a simple growth model .Federal Reserve Bank of Dallas. (No. 9601).

Joines, D. H. (1985). Deficits and Money Growth in the United States 1872–1983. Journal of Monetary Economics , 329-351.

Laurie Macfarlane, J. R.-C. (2017). Making Money from Making Money: Seigniorage in the Modern Economy.. London, The New Economics Foundation.

Walsh, C. E. (2010). Monetary Theory and Policy. United States of America.: Massachusetts Institute of Technology Third Edition.

الجريدةالرسمية. (12 أكتوبر, 2017). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 57 الصادرة بتاريخ 21 محرم 1439 هـ الموافق ل 12 أكتوبر 2017 ص 4 ، صفحة 4.

بنك الجزائر. (2018). حوصلة التطورات النقدية و المالية لسنة 2017 و توجهات سنة 2018 .

حسن ثويني فلاح، و عبد الزهرة حمدان أحمد. (2013). محددات عائد الاصدار النقدي: العراق حالة دراسية. مجلة الإدارة والاقتصاد .

عبد الزهرة حمدان أحمد، علي حسين صفاء (2018). دراسة تحليلية للتأثيرات المالية للسنيورج في العراق للمدة (1991-2016) اختبار فرضية السنيورج الامثل. مجلة الإدارة والاقتصاد العدد 14 ، 55-75.

وزارةالمالية. (أكتوبر, 2017).

6. قائمة الملاحق:

السنوات	المفهوم النقدي للسينيورايج نسبة للناتج المحلي S_m/GDP	التضخم pi (%)	CBI	Polity : Level of Democracy	رصيد الميزانية fb	Dum crisis *CBI
1990	0,38	16,65	0,4777	5	15,60	0
1991	0,33	25,89	0,4777	5	36,90	0
1992	0,30	31,67	0,4777	1	- 108,20	0
1993	0,47	20,54	0,4777	1	- 162,70	0
1994	0,22	29,05	0,4777	1	- 95,80	1
1995	0,13	29,78	0,4777	3	- 147,90	1
1996	0,24	18,68	0,4777	3	99,40	1
1997	1,04	5,73	0,4777	3	81,56	1
1998	3,65	4,95	0,4777	3	- 100,69	1
1999	2,30	2,65	0,4777	3	- 11,21	0
2000	16,67	0,34	0,4777	3	- 53,18	0
2001	2,52	4,23	0,4777	3	68,73	0
2002	6,67	1,42	0,4777	3	26,08	0
2003	2,02	4,27	0,3625	3	- 240,65	0
2004	1,58	3,96	0,3625	4	- 285,30	0
2005	4,01	1,38	0,3625	4	- 338,01	0
2006	3,95	2,31	0,3625	4	- 611,18	0
2007	3,08	3,68	0,3625	4	- 1 159,55	0
2008	1,79	4,86	0,3625	4	- 1 288,55	1
2009	0,39	5,74	0,3625	4	- 970,94	1
2010	2,10	3,91	0,4525	4	- 1 392,26	1
2011	2,68	4,52	0,4525	4	- 2 363,69	0
2012	0,75	8,89	0,4525	4	- 3 254,07	0
2013	1,71	3,25	0,4525	4	- 2 128,69	0
2014	3,47	2,92	0,4525	4	- 3 067,95	1
2015	0,02	4,78	0,4525	4	- 3 103,79	1
2016	0,10	6,40	0,4525	4	- 2 285,91	0
2017	1,12	5,59	0,418	4	- 1 234,75	0
2018	1,92	4,27	0,418	3	- 1 585,10	0
2019	- 0,36	1,95	0,418	3	- 1 138,98	0

مسؤولية المدقق المالي عن التحقق من إستمرارية الإستغلال بإستخدام الإجراءات التحليلية

– دراسة تطبيقية لحالة شركة الجبس ومشتقاته غرداية "SPDG" –

Financial Auditor's Responsibility For Checking the Continuous Of Exploitation Using Analytical Procedures.
A Case Study Of Ghardaia Plaster & Derivatives' Company "SPDG".

مروان أولاد عبد النبي [*]، مخبر الإقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، جامعة تيسمسيلت (الجزائر)،
m.ouledabdennebi@cuniv-tissemsilt.dz
محي الدين محمود عمر، مخبر الإقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، جامعة تيسمسيلت (الجزائر)،
mahieddineomar@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/10/19 تاريخ القبول: 2023/03/09 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مهمة المدقق المالي بالجزائر، حول التأكد من تطبيق المؤسسة لفرضية إستمرارية الإستغلال إعتمادا على الإجراءات التحليلية في التدقيق، وذلك في إطار التقيد بتطبيق معيار التدقيق الجزائري رقم 570 الخاص بإستمرارية الإستغلال، وبمحتوى التقرير الخاص بالإستمرارية ، حيث تم الإعتماد على المنهج التحليلي وإجراء دراسة تطبيقية على شركة الجبس ومشتقاته غرداية "*SPDG*" ، وقد توصلنا إلى نتائج أهمها أن المدقق المالي يعتمد بشكل أساسي على الإجراءات التحليلية أثناء تأدية مهامه، كما أنه يتقيد بإعداد التقرير الخاص بالإستمرارية بما يتوافق مع المعايير والنصوص القانونية المعمول بها.

كلمات مفتاحية: إستمرارية، تدقيق ،تقرير، إجراءات تحليلية، معايير.

تصنيفات JEL : M41، M42 .

[*] **المؤلف المرسل.**

Abstract:

This study aims to shed light on the task of the financial auditor's responsibility in Algeria to ensure that the company applies the hypothesis of continuity of exploitation through emphasising on analytical procedures , within the framework of the commitment to apply the Algerian auditing standard No. 570 on "continuity of exploitation", and the content of the report on continuity.To study the case,the analytical approcah of specific reports on the "SPDG " company have been followed on its continuity .

To conclude, the financial auditor relies on analytical procedures in the performance of his duty to ensure the continuous of exploitation and in writing his special report laws related to the issue are taken in consideration.

Keywords: Continuity; audit; report; analytical procedures; standards.
Jel Classification Codes: M41, M42.

1. مقدمة

يعتبر المدقق المالي للحسابات الشخص المهني الذي له القدرة على الحكم عن مدى تعبير القوائم المالية على الواقع الفعلي لها، وذلك من خلال ما يعرف بالتقرير النهائي لعملية التدقيق، ومن أجل ذلك نجد أن هناك طلبا متزايدا من مستقبلي التقرير على محتواه من المعلومات ويتركز هذا المحتوى بصفة أساسية في التأكيد الذي يقدمه المدقق المالي، بشأن مدى إمكانية إعتماد الأطراف ذوي العلاقة على المعلومات الواردة في القوائم المالية للشركة ، وفق ما يندرج ضمن المهام الأساسية المنوطة للمدقق المالي القانوني، فضلا عن المصادقة على صحة وإنتظامية الحسابات السنوية للشركة ومدى تعبيرها الصادق عن مركزها المالي ونتيجة نشاطها، إضافة إلى مهمة التحقق من فرضية إستمرارية الإستغلال للشركة محل التدقيق و الإشارة إلى نتائج ذلك ضمن تقريره الخاص.

وبهذا فقد أصدر المشرع الجزائري مجموعة من المعايير التي يسترشد بها المدقق المالي، بما يتوافق و البيئة الجزائرية لاسيما المعيار الثامن " معيار التقرير حول إستمرارية الإستغلال" الصادر عن القرار المؤرخ في 24 يونيو 2013 الذي يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات ، والمعيار رقم 570 "إستمرارية

الإستغلال" الصادر عن المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017 المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، والذي يهدف إلى تأكد وتحقق المدقق المالي من تطبيق الإدارة لفرضية إستمرارية الإستغلال في إعداد الكشوف المالية ، وتعزيزا لعمل المدقق المالي بهذا الجانب ولنجاح عملية التدقيق والوصول إلى نتائج دقيقة فقد أصدر بذات المقرر رقم 23 المعيار رقم 520 الخاص "بالإجراءات التحليلية" والمتضمنة إستخدام العلاقات الرياضية وغير الرياضية وكذا إستخدام التحليل المالي عن طريق النسب المالية ، تحليل الإتجاه ...إلخ للحصول على أدلة إثبات أكبر وإكتشاف الأخطاء مبكرا وخاصة العمليات الخاصة بالإستمرارية.

1.1 إشكالية الدراسة

إنطلاقا مما سبق ذكره يمكن طرح إشكالية الدراسة من خلال السؤال الرئيسي التالي :

في ضوء المعايير الدولية والوطنية للتدقيق،**كيف يستخدم المدقق المالي المنهج الرياضي للتنبؤ بإستمرارية الإستغلال على حالة مؤسسة الجبس ومشتقاته غرداية** "SPDG" ؟

ومن أجل الإجابة على إشكالية الدراسة يتطلب الأمر الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية :

- فيما تتمثل أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المدقق المالي للتأكد من إستمرارية أو عدم إستمرارية الشركة محل الدراسة؟
- كيف يساهم تطبيق الإجراءات التحليلية في التنبؤ حول قدرة الشركة على الإستمرارية ؟
- ماهي الإجراءات الواجب إتخاذها من قبل المدقق المالي عند وجود مؤشرات تفيد بعدم قدرة الشركة على الإستمرارية ؟

2.1 فرضيات الدراسة

- يقوم المدقق المالي بجمع مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية بالمؤسسة قصد التحقق والتأكد من إستمرارية نشاط الشركة محل الدراسة من عدمه ؛
- يمكن للمدقق المالي التنبؤ بالفشل المالي للشركة بالإعتماد على أساليب ونماذج رياضية ملائمة ؛
- في حالة وجود شك بعدم قدرة الشركة محل الدراسة على الإستمرارية في نشاطها من خلال الأدلة والقرائن المتحصل عليها، يقوم المدقق المالي بإتخاذ إجراء الإنذار .

3.1 أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أنها تتناول موضوع ذو شق مالي ومحاسبي على حد سواء خاصة بعد إصدار المشرع الجزائري مجموعة من المعايير الخاصة بمهنة التدقيق ، والتي بدورها قد تعزز من جودة التدقيق وثقة الأطراف ذوي العلاقة نظرا لإستخدامهم للمنتج النهائي لعملية التدقيق، وهو تقرير المدقق المالي، فضلا عن التقرير الخاص بالإستمرارية الذي يفيد بقدرة أو عدم قدرة الشركات على البقاء والإستمرارية في نشاطها ، خاصة في ظل الظروف الإستثنائية (كالجائحة الصحية كوفيد-19)، ما يمكن مستخدمي هاته التقارير من إتخاذ القرارات المناسبة والملائمة.

4.1 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي :

- إلقاء الضوء على إستخدام أسلوب الإجراءات التحليلية في التدقيق لإكتشاف قدرة الشركات على الإستمرارية ؛
- إبراز طبيعة عمل ومسؤوليات المدقق المالي في ظل تطبيق المعيار الجزائري للتدقيق رقم 570 الخاص بإستمرارية الإستغلال ؛
- التعرف على محتوى معيار تقرير المدقق المالي في الجزائر المتعلق بإستمرارية الإستغلال؛
- محاولة إعداد التقرير الخاص بإستمرارية الإستغلال للشركة محل الدراسة، وفق التنظيم المعمول به.

5.1 منهج وأدوات الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة ، سوف نعتمد على المنهج الوصفي في الجوانب النظرية للموضوع من خلال تقديم مختلف المفاهيم النظرية والمتعلقة بمتغيرات الدراسة قصد الإحاطة بكل أجزاء الدراسة التي لا تقل أهمية عن بعضها ، كما سنستخدم في الجزء التطبيقي المنهج الإستقرائي والإستنباطي للتحليل، من خلال فحص مخرجات الشركة ومحاولة إعداد التقرير الخاص بالإستمرارية الشركة محل الدراسة .

أما عن الأدوات التي سوف يتم الاعتماد عليها لإنجاز هذه الدراسة فتمثلت في أهم الدراسات والأبحاث المتداولة لموضوع الدراسة ، القوانين والجرائد الرسمية ، أما فيما يخص الدراسة التطبيقية فاستعملنا أداة الملاحظة و المقابلة إضافة إلى الوثائق والسجلات المحاسبية، وتقارير التدقيق المالي القانوني .

2. الإطار المفاهيمي للإجراءات التحليلية

يطلق على الإجراءات التحليلية في الأدبيات المالية بالفحص التحليلي أو التدقيق التحليلي..إلخ، إلا أن المصطلح المعتمد في هذا البحث هو الإجراءات التحليلية، وذلك وفقا للتشريع الجزائري المعمول به.

1.2 الإجراءات التحليلية في التدقيق المالي

يستخدم المدقق المالي الإجراءات التحليلية في التدقيق كونها من أهم وسائل الحصول على أدلة الإثبات حتى يتمكن من تحديد العناصر التي تتطلب إختبارات إضافية أو تفصيلية.

1.1.2 تعريف الإجراءات التحليلية

تعرف الإجراءات التحليلية على أنها إختبار من إختبارات عملية التدقيق يستخدم من خلاله إجراء المقارنات وتحليل العلاقات ، لتحديد ما إذا كانت أرصدة الحسابات والبيانات الأخرى تظهر بمقادير معقولة. **(عميروش، 2018، صفحة 224)**

وتعرف الإجراءات التحليلية حسب معيار التدقيق الجزائري رقم 520 بأنها تقنية مراقبة تتمثل في تقدير المعلومات المالية من خلال ترابطها مع معلومات مالية أخرى و معلومات غير مالية صادرة أو غير صادرة عن الحسابات ،تتضمن الإجراءات التحليلية مقارنات مع معطيات سابقة أو تقديرية للكيان أو لكيانات مشابهة، و ذلك باستخدام طرق بسيطة أو معقدة باللجوء إلى تقنيات إحصائية تم إستحداثها لتحليل التغيرات الهامة أو الاتجاهات غير المتوقعة. **(المقرر رقم 23، 2017، صفحة 3)**

من خلال التعاريف السابقة والمقدمة حول الإجراءات التحليلية نستخلص أن الإجراءات التحليلية هي عملية تحليل العلاقة بين المؤشرات المالية وغير المالية لنشاط المؤسسة بناءً ا على معايير محددة مسبقا من قبل المدقق للتوصل إلى تحليل العلاقة التي تربط البيانات المتاحة والتحقق من صحتها .

2.1.2 مضمون الإجراءات التحليلية للتدقيق

تتضمن الإجراءات التحليلية دراسة المقارنات التالية :

- المعلومات المقارنة للفترة السابقة ،النتائج المتوقعة مثل الميزانية التقديرية أو توقعات المدقق ؛
- المعلومات المتماثلة للجهة القطاعية، ومقارنة نتائج المؤسسة مع مؤسسات أخرى من نفس القطاع ومع المؤسسات ذات الأحجام المتقاربة؛
- دراسة العلاقة بين عناصر المعلومات المالية والمعلومات غير المالية ذات العلاقة؛
- دراسة العلاقات بين عناصر المعلومات المالية التي كان من المتوقع تحقيقها طبقا لتنبؤات المؤسسة على أساس الخبرة السابقة للمؤسسة. **(يرقي، 2015، الصفحات 98-99)**

2.2 أساليب الإجراءات التحليلية

يمكن للمدقق المالي إستخدام أساليب الإجراءات التحليلية وفق طبيعة مهمته، والتي أهمها:

1.2.2 أساليب التوصيف غير الكمي: وفقًا لهذه الأسلوب ، يستخدم المدقق رؤيته بناءً ا على خبرته الشخصية للحكم على مدى معقولية الأدلة التي تم الحصول عليها، وتشمل هذه الأساليب الملاحظة الشخصية ، المقابلة، المسح ، مراجعة المعلومات الداخلية والخارجية (غير الكمية)..إلخ. (LOUNIS & TOUMI, 2019, pp. 296-297)

2.2.2 أساليب التوصيف الكمي البسيطة: وفقًا لهذه الأسلوب ، يستخدم المدقق تحليل العلاقات بين البيانات إعتمادا على المعلومات الكمية ، وتشمل هذه الأساليب التحليل الأفقي والرأسي، الإختبار التنبؤي ، تحليل إنحراف الموازنة..إلخ. **(صحراوي و زعرور، 2021، صفحة 170)**.

3. الإطار المرجعي لمعيار "إستمرارية الإستغلال" في الجزائر

بعد صدور قانون مهنة المحاسبة والتدقيق 10-01 في الجزائر، فقد صدر 15 معيار يتعلق بتقارير المدقق المالي (خاصة بالتدقيق الإلزامي)، إضافة إلى صدور 16 معيار جزائري للتدقيق من طرف المجلس الوطني للمحاسبة ،والتي قد خصصنا منها هذا المحور إلى عرض المعايير التي تناولت موضوع الإستمرارية.

1.3 معيار تقرير التدقيق حول إستمرارية الإستغلال

يتضمن هذا المعيار المؤشرات التي على أساسها يصدر المدقق رأيه حول وضعية إستمرارية المؤسسة.

1.1.3 الهدف من تطبيق المعيار :

يهدف هذا المعيار إلى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كيفيات التطبيق المتعلقة بدور المدقق المالي بالنسبة إلى الإتفاقية المحاسبية القاعدية حول إستمرارية الإستغلال لحسابات المؤسسة ، بما فيها التقييم الذي تم إعداده من طرفها حول قدرتها على متابعة الإستغلال وكذا محتوى التقرير الخاص بالمدقق المالي .

كما يتحقق من خلال مهامه من صحة مبدأ إستمرارية الإستغلال لإعداد الحسابات من طرف المؤسسة، ويحلل الأحداث التي تشكل له شكا حول ذلك. (ج ر 24، 2014، الصفحات 18-19).

2.1.3 مؤشرات فرضية إستمرارية الإستغلال:

توجد العديد من المؤشرات المتعددة التي تفيد المدقق أو المحلل المالي للحكم على تطبيق المؤسسة لفرضية إستمرارية الإستغلال من عدمها ، يمكن توضيح أهم تلك المؤشرات كما في الجدول التالي :

الجدول 1 : أهم مؤشرات فرضية إستمرارية الإستغلال

المؤشرات	التوضيح
مؤشرات ذات طبيعة مالية	رؤوس الأموال الخاصة السلبية، عدم القدرة على الدفع للدائنين عند الاستحقاق؛ قروض لأجل ثابت بلغت تاريخ إستحقاقها، دون آفاق حقيقية للتجديد أو إمكانية التسديد؛ اللجوء المبالغ فيه للقروض قصيرة الأجل قصد تمويل الأصول طويلة الأجل؛ القدرة على التمويل الذاتي غير الكافي والمستمر؛ النسب المالية الرئيسية غير إيجابية؛ خسائر الإستغلال المكررة ..إلخ.
مؤشرات ذات طبيعة عملية	مغادرة المستخدمين الرئيسيين دون إستخلافهم؛ خسارة صفقة مهمة أو إعفاء، أو رخصة أو ممول رئيسي؛ نزاعات إجتماعية خطيرة؛ نقص في المواد الأولية الضرورية.
مؤشرات أخرى	عدم إحترام الإلتزامات المتعلقة برأس المال الإجتماعي أو إلتزامات قانونية أساسية أخرى؛ الإجراءات القضائية الجارية ضد الكيان التي يمكن أن تكون لها آثار مالية لا يمكن للكيان مواجهتها ..إلخ.

المصدر : من إعداد الباحثان إعتمادا على (ج ر 24، 2014، الصفحات 18-19).

وبناءً ا على المؤشرات الموضحة في الجدول رقم (1) ، وعندما تحدد الوقائع أو الأحداث التي يمكن أن تؤثر على إستمرارية الإستغلال، فإن المدقق المالي ملزم بالقيام بما يلي :

- دراسة خطط عمل المؤسسة لمواجهة المشاكل الناتجة، بهدف متابعة الإستغلال؛
- جمع الأدلة والقرائن الكافية والملائمة لتأكيد أو لنفي وجود شك معتبر بشأن إستمرارية الإستغلال؛
- يحصل على تصريح كتابي من المؤسسة يتعلق بخطط عملها في المستقبل؛
- يتخذ إجراء الإنذار المنصوص عليه في أحكام المادة 715 مكرر 11 من القانون التجاري، عندما تؤكد الوقائع والأحداث المحللة من طرف محافظ الحسابات، بناءً على حكمه الخاص، شكا بليغا حول إستمرارية الإستغلال، وعندما يلاحظ تأخرا معتبرا وغير إعتيادي في ضبط الحسابات السنوية، لاسيما عند تطبيق أحكام المادة 676 من القانون التجاري ، فإنه يستفسر عن الأسباب التي أدت إلى ذلك. **(أقاسم، 2016، الصفحات 177–178)**

2.3 المعيار الجزائري للتدقيق -570- إستمرارية الإستغلال

يعد هذا المعيار الدليل الإرشادي في التدقيق للتحقق من تطبيق المؤسسة لفرضية الإستمرارية.

1.2.3 فرضية إستمرارية الإستغلال من منظور معيار التدقيق

حسب فرضية إستمرارية الإستغلال، يفترض بكيان ما أنه مستمر في نشاطه في المستقبل المتوقع وبذلك يتم إعداد الكشوف المالية للإستخدام العام على أساس هذه الفرضية، بإستثناء الحالات التي قد تكون للإدارة فيها نية تصفية الكيان أو وقف نشاطه، أو إذا لم يُتاح لها أي حل بديل واقعي آخر ، وعند تأكيد تطبيق هذه الفرضية يتم تسجيل الأصول و الخصوم على إعتبار أن المؤسسة سوف تكون لديها القدرة على تحصيل أصولها ودفع ديونها أثناء السير العادي لأنشطتها.

كما يعالج هذا المعيار إلتزامات المدقق في تدقيق الكشوف المالية المتعلقة بتطبيق الإدارة لفرضية إستمرارية الإستغلال في إعداد الكشوف المالية . **(المقرر رقم 23، 2017، صفحة 3)**

2.2.3 مسؤولية المدقق المالي حول إستمرارية الإستغلال

تكمن مسؤولية المدقق المالي وفق هذا المعيار على القيام بـ :

– جمع عناصر مقنعة كافية وملائمة من أجل تقدير صحة فرضية الإستغلال الموضوعة من طرف إدارة المؤسسة أثناء إعداد وعرض الكشوف المالية ؛

– إستنتاج وجود "عدم يقين" معتبر أولا ، حول قدرة المؤسسة على مواصلة إستغلالها ؛

– الإشارة إلى الآثار المحتملة للإختلالات المعتبرة عندما يتعلق الأمر بأحداث أو بظروف مستقبلية والتي من شأنها أن تؤدي بالمؤسسة إلى وقف الإستغلال .

كما أن عدم وجود أية ملاحظة في تقرير المدقق المالي لعدم اليقين حول إستمرارية الإستغلال، لا يمكن إعتباره كضمان لقدرة المؤسسة على مواصلة إستغلالها. **(المقرر رقم 23، 2017، صفحة 4)**

الجدول 2 : الحالات التي تواجه المدقق المالي حول إستمرارية الإستغلال

الحالة	التوضيح
الحالة الأولى إعتبار فرض الإستمرارية ملائم	في هذه الحالة لا يقوم المدقق بتعديل تقريره وفي حالة ملائمة فرض الإستمرارية بناءً على خطط الإدارة للأعمال المستقبلية، على المدقق التأكد من الإفصاح المناسب لها في الكشوف المالية وفي حالة عدم وجود إفصاح مناسب فعليه إبداء رأيا متحفظا أو رأيا عكسيا.
الحالة الثانية عدم إزالة الشك حول فرض الإستمرارية	في هذه الحالة على المدقق دراسة فيما إذا كانت الكشوف المالية تفصح بشكل ملائم عن الظروف الأساسية التي أثارت الشك وتبين، بأن هناك عدم تأكد يدل على أن المؤسسة سوف تستطيع التواصل بإستمرار وإذا رأى المدقق بأن هذا الإفصاح كاف فإنه يبدي رأيا غير متحفظ ويضيف فقرة تأكيدية لمشكلة الإستمرارية وفي حالة عدم وجود إفصاح مناسب في الكشوف المالية يجب على المدقق إبداء رأي سلبي حسب قناعته.
الحالة الثالثة إعتبار فرض الإستمرارية غير ملائم	في هذه الحالة يقرر المدقق بأن فرض الإستمرارية المستخدم في إعداد القوائم المالية غير ملائم وفي حالة كون نتيجة الفرض غير الملائم جوهرية وشاملة بحيث تؤدي إلى جعل الكشوف المالية مضللة على المدقق إبداء رأي عكسي.

المصدر : من إعداد الباحثان إعتمادا على (سفاحلو، 2017، الصفحات 95-96)

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (2) الذي يبين لنا ثلاث (03) حالات قد يواجهها المدقق المالي عند تدقيقيه الكشوف المالية للمؤسسة ، وأنه كلما كان إفصاح هاته الكشوف للواقع الإقتصادي والمالي ومصداقيتها، فإنه يشكل حجر أساس لبناءً رأيه حول إستمرارية الإستغلال.

4. الدراسة التطبيقية - حالة شركة الجبس ومشتقاته غرداية "SPDG"-

تعد شركة الجبس ومشتقاته غرداية **SPDG** شركة ذات أسهم مختصة بإنتاج وتسويق الجبس بكل أنواعه والتجارة في مختلف مواد البناءً الأخرى ، أنشئت برأسمال يقدر بـ 187.225.000,00 دج موزع على الشركاء بنسبة مساهمة كل واحد منهم، يقع مقرها بمتليلي الجديدة بغرداية، وستناول الفترة الزمنية (2017-2020) للدراسة، وسنحاول من خلالها التطرق إلى التقرير الخاص بالإستمرارية ، قصد التعرف على كيفية إعداد تقرير المدقق المالي، ومن ثم تحليله لإستخلاص النتائج ومناقشتها.

1.4 فحص الكشوف المالية للمؤسسة محل الدراسة

بناءً على الخطوات التي يقوم المدقق المالي بها في برنامج العمل والأهداف التي سيتوصل إليها من التدقيق سنحاول تطبيق هذا البرنامج بإستعمال الأدوات والوسائل المناسبة ، وبهذا فقد تم اللجوء إلى فحص وإستخدام المعلومات المتضمنة بالكشوف المالية للتأكد من مطابقة الأرصدة في نهاية الدورة.

1.1.4 تحليل تطور حركة الميزانية المالية.

من خلال تحليل حسابات الميزانية يتم إبراز حركات التغييرات الحاصلة في أحد حسابات الشركة، ما يسهل لمستخدمي التقارير المالية وتقارير التدقيق قراءتها و فهمها بكل سهولة.

وبهذا سنقوم بعرض الميزانية المالية المختصرة بجانبيها كما هي موضحة من خلال الجدولين التاليين :

الجدول 3 : جانب الأصول من الميزانية بالمبالغ الصافية للشركة للفترة (2017–2020) الوحدة: (دج)

السنة	2017	2018	2019	2020
الأصـــول الثابتة	242 546 005,33	243 493 950,78	243 348 121,33	243 024 726,39
الأصـــول الجارية	59 629 449,97	55 247 178,35	46 680 622,64	41 988 614,08
إجمالي الأصول	**302 175 455,3**	**298 741 129,13**	**290 028 743,97**	**285 013 340,47**

المصدر : من إعداد الباحثان بناءً على معطيات من المؤسسة محل الدراسة (2021).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) أعلاه الذي يبين لنا الميزانية المالية المختصرة للأصول كما في الفترة (2017-2020) أن المجموع العام للأصول في إنخفاض مستمر من 455,3 175 302 دج سنة 2017إلى340,47 013 285 دج سنة 2020، كما شهدت الأصول الجارية إنخفاضا تدريجيا من 449,97 629 59 دج سنة 2017 إلى 614,08 988 41 دج سنة 2020، أما بالنسبة للأصول الثابتة فقد عرفت تغيرات طفيفة من 005,33 546 242 دج سنة 2017، لترتفع إلى بـ 950,78 493 243 دج سنة 2018، ثم إنخفضت بعد ذلك إلى 121,33 348 243 دج 726,39 024 243 دج في سنتي 2019 و 2020 على التوالي ، وهذا ما يشير بصفة عامة إلى قدم الآلات والمعدات الصناعية ، والتي تطلبت مصاريف تشغيلية بشكل كبير ، تزامنا مع إبعاد بعض منها عن الخدمة ،إضافة إلى تراجع في قيمة المخزونات من منتجات الشركة .

الجدول 4 : جانب الخصوم من الميزانية المالية للشركة للفترة (2016–2020) الوحدة: (دج)

السنة	2017	2018	2019	2020
رؤوس الأموال الخاصة	154 896 214,56	146 302 908,87	140 070 273,44	136 557 418,12
الخصوم غير الجارية	100 254 163,55	100 254 163,55	100 254 163,55	100 254 163,55
الخصوم الجارية	47 025 077,19	52 184 056,71	49 704 306,98	48 201 758,80
إجمالي الخصوم	**302 175 455,3**	**298 741 129,13**	**290 028 743,97**	**285 013 340,47**

المصدر : من إعداد الباحثان بناءً على معطيات من المؤسسة محل الدراسة (2021).

تبين لنا الميزانية المالية المختصرة للخصوم أعلاه للفترة محل الدراسة أن إجمالي الخصوم شهد كذلك إنخفاضا مستمرا من 455,3 175 302 دج سنة 2017إلى340,47 013 285 دج سنة 2020، حيث بلغت رؤوس الأموال الخاصة سنة 2017 ما قيمته 214,56 896 154دج والتي شهدت تراجعا في قيمتها وصولا إلى 418,12 557 136دج سنة 2020، أمّا الخصوم غير الجارية فقد بقيت ثابتة طيلة الفترة بمبلغ وقدره 163,55 254 100دج، في حين أن الخصوم الجارية عرفت إنخفاضا مستمرا بدءا

من سنة 2018 إلى 52 184 056,71 دج وصولا إلى مبلغ 48 201 758,80 دج في سنة 2020 ، وبهذا تعتبر أسباب التراجع المستمر لبنود الخصوم والإلتزامات كانت بسبب تراجع الأرباح المحققة ، فضلا عن التخفيض الجزئي لرأس مال الشركة .

2.1.4 تحليل المؤشرات والنسب المالية للمؤسسة

الجدول 5: المؤشرات المالية لسنتي للشركة للفترة (2017–2020) الوحدة:(1دج)

المؤشر	البيان	2017	2018	2019	2020
المردودية المالية	النتيجة الصافية.100 / الأموال الخاصة	% 6,98	% 5,15	% 0,94	% 0,80
المردودية الإقتصادية	النتيجة العملياتية .100 / إجمالي الأصول	% 5,81	% 2,77	% 0,57	% 0,50
المردودية التجارية	النتيجة الصافية .100 / رقم الأعمال	% 8,54	% 7,28	% 2,11	% 2,53
القدرة على السداد	الديون المالية .100 / القدرة على التمويل الذاتي	% 1,09	% 1,12	% 1,21	% 1,20

المصدر : من إعداد الباحثان بناءً على معطيات من المؤسسة محل الدراسة (2021).

من خلال النتائج المحققة بالجدول رقم (5) أعلاه ، والمتضمنة مؤشرات التحليل المالي للشركة للفترة (2017-2020) يتضح لنا أن نسب المردودية المالية شهدت إنخفاضا تدريجيا من 6.98**%** سنة 2017 إلى 5.15**%** سنة 2018 ، ثم إنخفضت إنخفاضا حادا في السنتين المواليتين إلى 0.94**%** و0.80**%** في 2019 و 2020 على الترتيب ، كما شهدت نسب المردودية الإقتصادية مستويات ضعيفة جدا وبالأخص سنتي 2019-2020 والتي بلغت 0.57 **%** و0.50**%** على التوالي مما تعكس ضعف الوسائل المتاحة لدى الشركة في تحقيق النتائج المرجوة ، إضافة إلى ضعفها في تحقيق أرباح صافية مقارنة برقم أعمالها لاسيما في السنتين الأخيرتين ، أما من جهة قدرتها على التمويل الذاتي تعتبر كذلك ضعيفة جدا مقارنة إلى قيمة الديون المالية طويلة الأجل والتي بلغت قيمتها طيلة الفترة بـ 100254163,55دج ، مما يشير أيضا إلى صعوبة تغطية ديونها بإستخدام قدرتها على التمويل الذاتي.

3.1.4 التحليل بإستخدام نموذج Altman Z' Score

يعتبر هذا النموذج من الأساليب المستخدمة للتنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية الخاصة ، وهو مبني على خمس متغيرات مستقلة من النسب والمؤشرات المالية ، ولكل مؤشر وزن ترجيحي معين، وقد تم صياغة هذا النموذج التمييزي للشركات غير المدرجة بالسوق المالي وذلك من خلال الإعتماد على القيمة الدفترية لأسهم الشركة كما هي بالمتغير الرابع X_4 من النموذج، (Mauricio , Fernando , & Leonardo , 2018, p. 24) ، وتحدد صيغة النموذج كما هي موضحة في الجدول أدناه :

الجدول 6 : متغيرات نموذج Altman Z' Score للشركات الصناعية الخاصة

متغيرات النموذج	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5
الصيغة الحسابية	رأس المال العامل / إجمالي الأصول	الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول	النتيجة العملياتية / إجمالي الأصول	الأموال الخاصة / إجمالي الديون	المبيعات / إجمالي الأصول
الوزن النسبي	0,717	0,847	3,107	0,420	0,998
صيغة النموذج Z'	$Z' = 0.717\ X_1 + 0.847\ X_2 + 3.107\ X_3 + 0.420\ X_4 + 0.998\ X_5$				
مجال نتيجة النموذج Z'	إذا كانت : Z'-Score < 1.23 فهي تقع بالمنطقة الحمراء ، أي نتيجة سيئة ترجحها للإفلاس.				
	إذا كانت: 1.23 ≤ Z'-Score ≤ 2.90 فهي بالمنطقة الرمادية، نتيجة معتدلة وتتطلب الحذر.				
	إذا كانت : Z'-Score > 2.90 تقع بالمنطقة الخضراء، أي نتيجة جيدة تعكس الأمان المالي.				

المصدر : من إعداد الباحثان إعتمادا على (Altman Z Score)

بعد التطرق لنموذج **Altman Z' Score** للشركات الصناعية الخاصة ، سنقوم بتطبيق هذا النموذج على البيانات المالية للشركة محل الدراسة وذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول 7 : البيانات الوصفية لنموذج Z' للشركة للفترة (2017–2020) الوحدة:(1دج)

البيان	2017	2018	2019	2020
الأصول الجارية	59 629 449,97	55 247 178,35	46 680 622,64	41 988 614,08
الخصوم الجارية	47 025 077,19	52 184 056,71	49 704 306,98	48 201 758,80
رأس المال العامل	12 604 372,78	3 063 121,64	(3 023 684,34)	(6 213 144,72)
إجمالي الأصول	302 175 455,3	298 741 129,13	290 028 743,97	285 013 340,47

الأرباح المحتجزة	22 259 650,19	16 932 654,42	16 932 654,42	16 932 654,42
النتيجة العملياتية	17 580 294,24	8 302 400,58	1 643 499,53	1 419 165,64
الأموال الخاصة	154 896 214,56	146 302 908,87	140 070 273,44	136 557 418,12
الخصوم طويلة وقصيرة الأجل	147 279 240,74	152 438 220,26	149 958 470,53	148 455 922,58
المبيعات	103 663 448,58	126 521 733,14	62 253 555,45	43 149 830,41

المصدر : من إعداد الباحثان بناءً على معطيات من المؤسسة محل الدراسة (2021).

بعد تحديد العناصر الرئيسية المكونة لنموذج z' للشركة كما في الجدول رقم (7) أعلاه ، يتطلب في الخطوة الموالية تطبيقها من خلال تعويض النسب المالية للنموذج ، كما هي مبينة بالجدول التالي :

الجدول 8 : معادلة نموذجZ' –Score للشركة للفترة (2016–2020) الوحدة:(1دج)

المتغير	**السنوات**			
	2017	**2018**	**2019**	**2020**
X_1	0,030	0,007	(0,007)	(0,016)
X_2	0,062	0,048	0,049	0,050
X_3	0,181	0,086	0,018	0,015
X_4	0,442	0,403	0,392	0,386
X_5	0,343	0,423	0,214	0,151
Z'- Score	**1,057**	**0,978**	**0,666**	**0,588**
Z'- ZONE	المنطقة الحمراء	المنطقة الحمراء	المنطقة الحمراء	المنطقة الحمراء

المصدر : من إعداد الباحثان بناءً على معطيات من المؤسسة محل الدراسة (2021).

بعد تطبيق القيم المتحصل عليها من خلال الجدولين رقم (07) و(08) السابقين لنموذج **Altman** المعدل نتحصل على مؤشر الإفلاس **Z'-Score** للسنوات محل التدقيق والتي كانت كل نتائجها ضعيفة جدا ، وتقع في المنطقة الحمراء حسب تصنيف **Altman** لهذا النوع من الشركات، وهي منطقة تشير إلى حالة من المرجح جدًا أن تتجه هاته الشركة نحو الإفلاس في السنوات القليلة القادمة

أي أنها في صحة مالية سيئة ، كما يتبين لنا أن الشركة في حالة الإنهيار طبقا للنتيجة المتحصل عليها، والتي شهدت بعدها إنخفاضا تدريجيا لنتيجة **Z'** والتي بلغت آخرها 0.588 سنة 2020 ، مما يعكس عدم وجود أمان وإستقرار مالي للشركة ، وهذا بطيعة الحال ماتوضحه متغيرات النموذج التي تعكس ضعف المؤشرات والنسب المالية والمحصل عليها من النموذج.

2.4 تقرير المدقق المالي حول إستمرارية الإستغلال

بعد إتمام المدقق المالي لمهمته المتمثلة في الفحص والتحقق الذي قام به طيلة فترة المهمة وحصوله على الأدلة والقرائن الملائمة، والتي تخص سير نشاط المؤسسة يشرع في كتابة تقرير مهمته، الذي يبدي فيه رأيه وتدخلاته التي يراها مهمة وضرورية حول إستمرارية الإستغلال .

1.2.4 التقرير الخاص بالإستمرارية لسنة 2020

بناءً على تقرير المدقق المالي (محافظ حسابات) الشركة، سنقوم بإعداد تقرير مقترح حول إستمرارية الإستغلال ،وذلك بما يتوافق ومعايير التدقيق ومعايير تقارير التدقيق المعمول بها في الجزائر.

السيد :المدقق المالي **غرداية يوم : 2021/03/20**

مكتب التدقيق المحاسبي والمالي

ص.ب : ..– 47000 غرداية

إلى السادة/ أعضاء الجمعية العامة لشركة الجبس ومشتقاته غرداية "SPDG"

الطريق الوطني رقم 01 متليلي الجديدة – غرداية.

التقرير الخاص حول إستمرارية الإستغلال لسنة 2020

– بناءً على أحكام المادة 676 والمادة 715 مكرر 11 من الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم بالمرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25

أفريل 1993، الأمر رقم 96-27 المؤرخ في 09 ديسمبر 1996، والقانون رقم 05-02 في 06 فيفري 2005؛

- بناءً على المادة 06 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، المعدل؛
- بناءً على المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008، المتعلق بتطبيق أحكام قانون النظام المحاسبي المالي؛
- بناءً على المادة 25 من القانون رقم 10-01، المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد؛
- طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 11-202 المؤرخ في 26 ماي 2011 المحدد لمعايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال وآجال إرسالها ؛
- بناءً على القرار المؤرخ في 24 جوان 2013 المحدد لمحتوى معايير تقارير محافظ الحسابات؛
- بناءً على المقرر المؤرخ في 15 مارس 2017 المتعلق بالمعايير الجزائرية للتدقيق.

في إطار تنفيذ مهام التدقيق الموكلة إلينا لأغراض التأكد من إستمرارية إستغلال الشركة ، لقد قمنا بفحص القوائم المالية للشركة وجمع المقنعة والملائمة بما تقتضيه طبيعة المهمة من العناية المهنية المطلوبة، تم حساب بعض المؤشرات المالية التي رأيناها ضرورية من أجل التأكد من موضوع إستمرارية الإستغلال، وهذا وفق ما جاء به المعيار الدولي للتدقيق (**ISA570**) والمعيار الجزائري للتدقيق (**NAA570**)، و التي هي موضحة كما في الجداول رقم (3) ، (4)، (5) ، (7) و(8) المرفقة.

بناءً على ما سبق، يؤسفنا إبلاغكم أننا لاحظنا تحقيق نتائج سلبية على المستوى قصير الأجل وذلك إعتمادا على مؤشر رأس المال العامل ، حيث أن النتائج السلبية المتوصل إليها في السنتين الأخيرتين تفيد إلى أن الشركة غير قادرة على مواجهة إستحقاقاتها المالية قصيرة الأجل بإستخدام أصولها الجارية عند تحولها إلى سيولة ، كما حققت من جهة أخرى معدلات ضعيفة جدا في المردودية المالية ،الإقتصادية ، والتجارية، نظرا لتحقيق نتيجة إستغلال ونتيجة صافية منخفضة ، ناهيك عن نتائج إستخدام نموذج **Z'-**

SCORE والتي ترجح بشكل كبير إمكانية وقوع الشركة في الفشل المالي للسنوات القادمة، وعليه نشير إلى ضرورة إعادة النظر في السياسة التشغيلية لتسيير المخزونات وآجال العملاء والموردين، وكذا السياسة المالية الإقتراض بإعتبار أنها لها إنعكاسات سلبية على إستمرارية الإستغلال لشركتكم .

الإمضاء والختم: المدقق المالي

2.2.4 تقييم التقرير الخاص حول إستمرارية الإستغلال

بعد ما تم عرض محتوى تقرير المدقق المالي الخاص بالإستمرارية لسنة 2020 تم التوصل إلى ما يلي:

حسب القانون رقم 10-01 المتعلق بمهنة المحاسبة والتدقيق يكلف المدقق المالي بـ " يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو إطلع عليه ومن طبيعته أن يعرقل إستمرار إستغلال المؤسسة.." (**قانون10-01، 2010، صفحة 7**) ، وتطبيقا لأحكام المادة 715 مكرر 11 من القانون التجاري ، فإذا تأكد المدقق المالي وبلغه شكا بليغا حول إستمرارية الإستغلال بناءً على حكمه الخاص ، فيقوم بإجراء الإنذار لموكليه. (**القانون التجاري، 2007**)

وبالإستناد إلى نص القرار المؤرخ في 24 جوان 2013 المحدد لمحتوى معايير تقارير التدقيق، في الفصل المتعلق بمعيار التقرير الخاص حول إمكانية إستمرارية الإستغلال على ضرورة إعتماد المدقق المالي فيما يخص مسألة إستمرارية الإستغلال على مؤشرات ذات طبيعة مالية، مؤشرات ذات طبيعة عملية، مؤشرات أخرى ". (ج ر 24، 2014، الصفحات 18-19)

وعليه، نلاحظ إعتماد هذا التقرير الخاص على مؤشرات مختلفة حيث إعتمد المدقق المالي في تقريره حول إستمرارية الإستغلال للسنة **2020** فقد تم الإعتماد على مؤشرات ونسب مالية، والتي أظهرت تحقيق الشركة لمؤشرات سلبية وأخرى ضعيفة جدا ، ما يمكن أن يؤثر بشكل مبالغ فيه على إستمرارية إستغلالها مستقبلا.

أما بالنسبة لجانب الإلتزام بالمعايير المهنية، نلاحظ إعتماد المدقق المالي في إعداده لتقريره على القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010، المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات

والمحاسب المعتمد، و المرسوم التنفيذي رقم 11-202 المؤرخ في 26 ماي 2011 المحدد لمعايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال وآجال إرسالها.

يمكن القول أن التقرير الخاص حول إستمرارية الإستغلال لسنة 2020 يستوفي المعايير المطلوبة لإنجاز تقارير التدقيق.

5. خاتمة

لقد قمنا في هذه الدراسة بمعالجة موضوع الإلتزامات والإجراءات الواجب على المدقق المالي إتخاذها في إطار تطبيق فرضية إستمرارية الإستغلال عند تدقيقه وصولا لإعداد التقرير الخاص بالإستمرارية في ظل معايير تقارير التدقيق، من خلال محاولة تطبيق هذا الموضوع على شركة الجبس ومشتقاته غرداية SPDG وذلك بعد تحليل التقارير الخاصة لهذه الشركة وفق ما تتطلبه المعايير المذكورة سالفا، بهدف إظهار ومعرفة الدور الذي يلعبه المدقق المالي في إستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي، وإعداد التقارير الخاص في ظل الإسترشاد وتطبيق المعايير الجزائرية للتدقيق ولتقارير التدقيق ،وبإستخدام الإجراءات التحليلية.

1.5 إختبار فرضيات الدراسة

لقد مكنتنا هاته الدراسة من إختبار الفرضيات التالية :

- **بالنسبة للفرضية الأولى** : إعتمد المدقق المالي على بعض المؤشرات والنماذج المالية وفق معيار تقرير إستمرارية الإستغلال أثناء أداء مهامه في التدقيق وإعداد التقرير الخاص، وبذلك كما قام في ذات الوقت بالإعتماد على مؤشرات المالية وغير مالية قصد التحقق والتأكد من إستمرارية نشاط الشركة محل الدراسة من عدمه **مما يؤكد صحة الفرضية الأولى** ؛
- **بالنسبة للفرضية الثانية** : من خلال إعتماد المدقق المالي على الإجراءات التحليلية بإستخدام الطرق الرياضية ، وذلك بتطبيقه لنموذج ألتمان Z'-Score للتنبؤ بالفشل المالي للشركة ، فقد قدم له تصورا ونتائج معقولة حول وضعية الإستمرارية ، فهو بذلك إستطاع التنبؤ بمسار الشركة مستقبلا والتي كانت في منطقة التوجه نحو الإفلاس ، **مما يؤكد صحة الفرضية الثانية** ؛

- **بالنسبة للفرضية الثالثة:** بعد حصول المدقق المالي على الأدلة والقرائن عند القيام بمهامه ، للفترة (2017-2018) فإن هذا الأمر شكل له أساسا للإستنتاج وإبداء رأيه حول قدرة الشركة محل الدراسة على الإستمرارية ، وبالتالي تم تبليغ موكليه بالعراقيل الموجودة والأحداث التي من شأنها أن تعرقل من سير نشاطها ، وذلك وفقا لإجراء الإنذار المنصوص عليه في القانون التجاري والنصوص التنظيمية المؤيدة لذلك، **مما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.**

2.5 الإقتراحات

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن صياغة الإقتراحات التالية :

- من أجل تحقيق تقارير ذات جودة عالية، وجب على المدقق المالي عند تأديته لمهامه التقيد بالمعايير المهنية المحلية وحتى الإطلاع والإسترشاد بالمعايير الدولية للتدقيق ؛
- يتطلب من الجهات الوصية لتنظيم مهنة التدقيق في الجزائر العمل التطوير المستمر لمقومات المهنة وتدريب المدققين الماليين بشكل دوري بما يتوافق والتطورات العالمية في هذا المجال ؛
- ضرورة الإلتزام من طرف مسيري إدارة المؤسسة بالتوصيات والإقتراحات التي تندرج ضمن التقرير النهائي للمدقق المالي حفاظا على إستمرارية المؤسسة وحماية لسمعتها.

6. قائمة المراجع:

1.6 المراجع باللغة العربية

1. أقاسم عمر. (2016). **التدقيق الخارجي ومحافظ الحسابات في الجزائر**. الجزائر: دار الكتاب العربي.
2. سفاحلو رشيد،(2017)، ***أهمية تكييف النظام المحاسبي المالي الجزائري للمعايير الدولية للتدقيق والمراجعة (ISA) في ظل تبنيه للمعايير الدولية للمحاسبة (IFRS)***، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير: جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.
3. عميروش إيمان،(2018)، **مدى إستخدام الإجراءات التحليلية من قبل المدقق الخارجي في عملية التدقيق الخارجي– دراسة تطبيقية لعينة من المدققين الخارجيين في فرنسا–**، مجلة *أبعاد إقتصادية*، *08*(01).

4. صحراوي فارس، و زعرور نعيمة. (2021). **إستخدام أساليب المراجعة التحليلية في تحسين عملية التدقيق دراسة حالة الشركة التابعة حبوب الزيبان –المركل الصنعي القنطرة–**. *مجلة أبحاث ودراسات التنمية، 08*(1).

5. يرقي كريم. (2015). **إجراءات المراجعة التحليلية وإستخداماتها في عملية المراجعة الخارجية في الجزائر–دراسة ميدانية–، *مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 04*(02).**

6. ج ر 24 ، (2014)، قرار مؤرخ في 24 جوان 2013 يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات.

7. المقرر رقم 23. (2017). يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق. المجلس الوطني للمحاسبة،الجزائر.

8. قانون10-01.(2010)، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، (ج ر العدد 42،الجزائر.

9. القانون التجاري،(2007)، *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*، تاريخ الإطلاع 2022/07/16 على : https://www.joradp.dz/

2.6 المراجع باللغة الأجنبية

10. LOUNIS, N., & TOUMI, M. (2019). **Application of Analytical Procedures in the Audit Process Case study of Biofarm Company for the period 2014-2017**. *Journal Of Economics And Human Development, 10*(2).

11. Mauricio , T., Fernando , H., & Leonardo , B. (2018). **Altman's Bankruptcy Prediction Model:Test on a Wide Out of Business Private Companies Sample.** *Journal of iBusiness, 10*(1), 21-39. doi: 10.4236/ib.2018.101002.

12. *Altman Z Score*. (s.d.). Consulté le 12 2022, 30, sur https://www.ztable.net/altman-z-score/

إمكانية تحسين جودة المعلومة المالية في ظل استخدام البرامج المحاسبية الداعمة لنظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP)

The Possibility Of Improving The Quality Of Financial Information In Light Of The Use Of Accounting Software Supporting The Erp System

مبسوط هوارية*، مخبر الأسواق، التشغيل، المحاكاة والتشريع في الدول المغاربية، جامعة عين تموشنت (الجزائر)،
houaria20_02@yahoo.fr
سعيدي عبد الحليم، مخبر مالية وبنوك وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة (الجزائر)،
abdelhalim.saidi@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2022/12/05 تاريخ القبول: 2023/03/09 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على البرامج المحاسبية التي تدعم نظام تخطيط موارد المؤسسة وامكانية تحسينه لجودة المعلومة المالية، وذلك من خلال توزيع استبيان على عينة مكونة من 53 محاسب، محافظ حسابات و غيرهم من ممارسي مهنة المحاسبة من مجتمع الدراسة.

حيث توصلت الدراسة الى ان البرامج المحاسبية التي تدعم نظام تخطيط موارد المؤسسة لا يمكنها التأثير على جودة المعلومة المالية في ظل غياب المعرفة اللازمة بمتطلبات تطبيقها من الناحية التقنية والبشرية والتنظيمية وذلك لحداثة استخدام هذه البرامج في بيئة المؤسسات الجزائرية.

كلمات مفتاحية: برامج محاسبية، نظام تخطيط موارد مؤسسة، جودة معلومة مالية.

تصنيفات JEL : M40, M41.

Abstract:

This study aims to shed light on the accounting software that supports the enterprise resource planning system and the possibility of improving it for the quality of financial information; This was done by distributing a

* المؤلف المرسل.

questionnaire to a sample of 53 accountants, accountants and other practitioners of the accounting profession from the study population.

The study concluded that the accounting programs that support the enterprise resource planning system cannot affect the quality of financial information in the absence of the necessary knowledge of the requirements of its application in terms of technical, human and organizational aspects, due to the recent use of these programs in the environment of Algerian institutions.

Keywords: Accounting Software, Enterprise Resource Planning System, Quality Of Financial Information.

Jel Classification Codes: M40, M41.

1. مقدمة :

التزمت أغلبية المؤسسات الاقتصادية بتبني التطورات التي طرأت في مجال تكنولوجيا المعلومات، والتي أصبحت تتزايد أهميتها من يوم لآخر، إذ ساهمت التطورات التكنولوجية في توسيع نشاطات المؤسسات واستغلال ابسط وأكبر للمعلومات سواء الواردة من الخارج أو الداخل من أجل ضمان بقاء المؤسسة واستمرارية نشاطها وتحقيق أهدافها.

فالمعلومة المالية فرضت نفسها في مجال ريادة الأعمال وأعطت مكانة ودور في إنجاح نشاطات المؤسسة وخاصة في المجال الاقتصادي، مما جعل هذه الأخيرة تقوم بمراجعة طريقة تعاملها بالمعلومة المالية وذلك باستخدام برامج محاسبية تدعم نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP) والتي تتلاءم مع متطلبات المعلومة.

1.1 اشكالية الدراسة:

إلى أي مدى يمكن للبرامج المحاسبية التي تدعم نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP) أن تؤثر على جودة المعلومة المالية الواردة في القوائم المالية؟

2.1 الفرضيات

- ✓ يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر المتطلبات التقنية للبرامج المحاسبية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية

- ✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر المتطلبات البشرية للبرامج المحاسبية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية.
- ✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر المتطلبات التنظيمية للبرامج المحاسبية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية.

3.1 الهدف من الدراسة:

- ❖ تحديد العلاقة بين جودة المعلومة المحاسبية وتطبيق البرامج التي تدعم نظام تخطيط موارد المؤسسةERP؛
- ❖ التأكد من وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP وجودة المعلومات المحاسبية.

4.1 الدراسات السابقة:

-الدراسة الأولى: ديده كمال، 2019/2018، اثر استخدام نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP) على تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية – دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات النفطية العاملة في الجزائر، جامعة ورقلة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص علوم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

هدفت الدراسة للتعرف على تأثير نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP) على تحسين أداء بعض المؤسسات النفطية العاملة بالجزائر، والمتمثلة في أربعة مؤسسات جزائرية وأجنبية، وقد شملت عينة الدراسة 149موظف من مستعملي نظام ERP داخل المؤسسات، حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على إجراء المقابلات، والاستبيان، ووثائق المؤسسات، من اجل التعرف على واقع العلاقة التأثيرية بين نظام تخطيط موارد المؤسسة وتحسين الأداء؛ ولتحليل الاستبانة تم الاعتماد على التحليل الإحصائي الوصفي، وتحليل الانحدار البسيط والمتعدد وتحليل التباين الأحادي، و كان من بين أهم النتائج التي تم توصل إليها أنه يوجد استخدام لجميع وحدات نظام ERP في المؤسسات محل الدراسة، وان هذه الأخيرة ترتكز على مؤشرات معينة من اجل تحسين أدائها، وتختلف من حيث الأهمية والاعتماد عن تلك المتوصل إليها في دراسات سابقة، كما أظهرت النتائج أن وحدة إدارة الموارد المالية ليس لها اثر في تحسين أداء المؤسسات، أما باقي

الوحدات فانه يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام نظام تخطيط موارد المؤسسة في تحسين أداء المؤسسات النفطية العاملة بالجزائر محل الدراسة.

–الدراسة الثانية: متولي السيد متولي عطية،2019،تحليل العلاقة بين تطبيق نظم تخطيط الموارد (ERP) وتحسين جودة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية–بالتطبيق على بيئة الأعمال السعودية.مقال منشور بمجلة المحاسبة و المراجعة التي تصدر عن كلية التجارة جامعة بني سويف بالشراكة مع اتحاد الجامعات العربية،العدد الأول.

هدفت هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين نظم تخطيط الموارد (ERP) في بيئة الأعمال السعودية وانعكاس ذلك على تحسين خصائص جودة المعلومات المحاسبية .وتم تقسيم البحث الى ما يلي:

تناول الباحث تحليل لأهم الدراسات السابقة للبحث والإطار الفكري لنظم تخطيط الموارد وعوامل تحسين جودة المعلومات المحاسبية، والمنافع المتوقعة من تطبيقه .وجرى اختبار فروض البحث من خلال اجراء اختبار ميداني على عينة من الشركة المسجلة بسوق الأوراق المالية السعودي (تداول).

توصل البحث الى العديد من النتائج أهمها: أن تطبيق نظم تخطيط الموارد (ERP) يؤدي الى تحسين جودة الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية، وذلك من خلال تقديم معلومات تمتاز بالدقة وتوفيرها في الوقت المناسب، وتوفير تقارير مالية تتصف بالمصداقية وإمكانية الإعتماد عليها.كما يؤدي تطبيقه الى عديد من المنافع المحاسبية لمنشات الأعمال السعودية، حيث أنها تعمل على الحد من تماثل المعلومات،كما تعمل على تعزيز الممارسات الجيدة للضبط المؤسسي.وأخيرا يؤدي تطبيق نظم تخطيط الموارد (ERP) الى انعكاسات إيجابية على أداء منشات الأعمال مثل تحسين جودة التقارير المالية ما يؤدي الى اتخاذ العديد من القرارات الإدارية الرشيدة من قبل الإدارة و المستثمرين.

كانت أبرز توصيات الدراسة :أهمية تشجيع الشركات المتوسطة و الصغيرة على تبني نظم تخطيط الموارد (ERP) بوصفها أحد التطبيقات التكنولوجية الهامة بهدف خلق قيمة مضافة و تقديم معلومات دقيقة وملائمة لمتخذي القرارات.أهمية تبني نظم تخطيط الموارد (ERP) كأحد الأساليب الملائمة لتطوير الأعمال بالمنشات وزيادة الإنتاجية و رفع كفاءتها.

5.1 ما يميز هذه الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: تتميز دراستنا عن السابقة أنها تجمع بين أهم متغيرين في مجال نظم المعلومات المحاسبية ألا وهما جودة المعلومة المالية والبرامج المحاسبية الحديثة، فالجمع بينهما رغم ندرة معلوماته فهي السهل الممتنع، سهل في صيغة عنوانه ممتنع في إيجاد معلوماته وذلك لحداثته، وأثره أيضا في العالم اليوم، وخاصة أن نظام تخطيط موارد المؤسسة لم يتم تبنيه أو تطبيقه من طرف جميع المؤسسات الاقتصادية، وهذا ما اتضح لنا من خلال دراستنا في الجانب التطبيقي والذي وجدنا من خلاله عدم دراية عدد كبير من مزاولي المهنة على هذا النظام .

2. الجانب النظري للدراسة:

- **المعلومات المالية:** كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية، التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية، وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخلياً. (بزقراري حياة، 2011/2010، صفحة 48)

- **نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP:**

❖ التعريف الأول (بلوبة محمد أكرم ، هلايلي اسلام، 2017، صفحة 4):حسب" FRAÇOIS BLONDEL": هي حزمة برمجيات مصممة بطريقة قياسية جاهزة متكاملة وشاملة لإدارة وتخطيط موارد المؤسسات، موجهة لتغطية معظم احتياجات نظام المعلومات الإداري SIG للمؤسسة.

تتكون من وحدات (MODULES) متكاملة فيما بينها يمكن تكييفها لتتلاءم مع خصائص وطبيعة وحاجات المؤسسة، وتستخدم قواعد تسيير معدة على أساس "أفضل ممارسات" وأعلى المعايير العالمية وأحدث الخبرات في مجال نطاق الأعمال وتهدف إلى تحقيق التكامل التام والتنسيق بين العمليات (PROCESSUS) الأفقية والعمودية، وتستخدم كمرجع وحيد للبيانات (قاعدة البيانات الواحدة).

❖ التعريف الثاني (بركات تامر رشاد، 2012، صفحة 5):هو مصطلح اختصاره من ENTREPRISE RESOURCE PLANNING ويعني التخطيط لإدارة موارد الشركة، يهتم بجميع العمليات الحيوية في المؤسسة من بيع وشراء وإجراء العمليات المحاسبية وإدارة المستودعات، الإنتاج والصيانة وإدارة الأصول وإدارة المشاريع وأيضا الموارد البشرية والعملاء والموردون .... الخ، كوحدة واحدة.

❖ التعريف الثالث (ديده كمال، 2019/2018، صفحة 12): وقد عرفت مجموعة ERP(GARTNER GROUP) على أنه استراتيجية التكنولوجيا التي تحكم الروابط الإدارية وقدرات العمل التشغيلية مثل (المالية، الموارد البشرية، والمشتريات والتصنيع ...الخ) مع مستويات مناسبة من التكامل الذي يوازن بين مزايا التكامل المقدم من قبل الموردين وبين مرونة الأعمال وسرعتها.

❖ التعريف الرابع (arabi & mahboobeh , 2014): هي مجموعة متكاملة من البرامج أو الوحدات التي توفر الدعم الأساسي والعمليات التجارية، مثل التمويل، المحاسبة، المبيعات، التسويق، التخطيط، الإنتاج، والموارد البشرية والخدمات اللوجستية، المدخلات والمخرجات، يساعد نظام تخطيط موارد المؤسسات مختلف أجزاء المنظمة على استخدام نظام بيانات متكامل لتحسين إدارة العمليات التجارية وخفض التكاليف.

أهمية نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP.

❖ يعتبر نظام ERP من أهم النظم الحديثة في مجال تشغيل البيانات وتوفير المعلومات.

❖ وجود نظام ERP في المؤسسة هو الحل الأمثل في استمرارية التحسين في زيادة الإنتاج وتقليل التكاليف وزيادة الأرباح، سواء كانت المؤسسة تعمل في مجال التصنيع أو التوزيع أو غيره من المجالات.

❖ نظام ERP في المؤسسة يمنحها أدوات فعالة لمراقبة وتلبية احتياجات المؤسسات ومتطلبات السوق بدقة وبسرعة.

❖ يعتبر نظام ERP كقاعدة بيانات موزعة يدعم تدفق المعلومات عبر المنشأة بتزويد بيئة موحدة لعمليات المنشأة، وقاعدة البيانات التشغيلية التي تدعم الاتصالات .

❖ يعتبر نظام ERP أكثر النظم الموسمية التي تعتمد عليها المؤسسات في إدارة نشاطها.

❖ يساعد نظام ERP المؤسسات على إدارة مواردها بطريقة فعالة وفي الوقت نفسه خدمة الزبائن بشكل أفضل (سلام جاسم محمد حسام، 2017، الصفحات 24-25).

متطلبات تطبيق البرامج المحاسبية الداعمة لنظام ERP:

حتى تكون البرامج المحاسبية المطبقة عبر مختلف أقسام وأنشطة المؤسسة داعمة لنظام تخطيط موارد المؤسسة لابد أن تستوفى مجموعة من المتطلبات والتي تنقسم إلى: متطلبات بشرية، متطلبات تنظيمية، متطلبات وظيفية (لقراب رفيقة ، بوخاري ثلجة، 2017، الصفحات 04-05).

❖ **المتطلبات البشرية:** دعم الإدارة العليا لنظم المعلومات: بدون دعم الإدارة العليا لن يكتب للأمر أي نجاح، وعلى هذا الأساس يجب على المسؤولين إدخال الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات في جميع وظائف المؤسسة، إدراك أن المزايا تفوق التكلفة مع توضيح لبنود التكلفة وحجمها، وذلك بما يتوافق مع استراتيجية المؤسسة ومواردها خاصة المالية منها، ووجود عدد ملائم من الموارد البشرية ذات الكفاءة القادرة على تطوير وصيانة تطبيقات (ERP).

❖ **المتطلبات التنظيمية :**

- ✓ امتلاك المؤسسة هيكلاً تنظيميا مرناً مناسباً لتطبيقات تدعم نظام (ERP): لم يتم تحديد أي أنواع الهياكل التنظيمية أكثر ملائمة للتطبيقات، إلا أنه يفضل أن يكون خالياً من التعقيد، واضحا من حيث توزيع المهام والمسؤوليات، والأهم من ذلك كله تسهيل وسرعة نقل المعلومة؛
- ✓ تمتع أفراد المؤسسة بثقافة تنظيمية مشجعة على تبني تطبيقات تدعم نظام (ERP): حيث أن الوعي بثقافة المؤسسة يساعد كثيرا في تخطيط وتطبيق نظم المعلومات بصفة عامة.

❖ **المتطلبات الوظيفية:**

- ✓ التكامل والتنسيق بين وظائف المؤسسة: وخاصة بين وظيفة نظم المعلومات والوظائف الأخرى؛
- ✓ اختيار نظام معلومات متكامل يعمل في الوقت الحقيقي الفعلي دون الاعتماد على التحديثات الدورية؛
- ✓ وجود قاعدة بيانات مشتركة تدعم جميع التطبيقات.

3. الدراسة الميدانية واختبار فرضيات الدراسة

مجتمع الدراسة:

لقد تم اختيار مجتمع الدراسة والمتمثل في عينة من مزاولي مهنة المحاسبة، حيث كما هو معلوم فإن المؤسسات الاقتصادية باشرت العمل بالبرامج المحاسبية الداعمة لنظام ERP حيث يعتمد عليه في تسهيل الخدمات على موظفيها من جهة، ولتسهيل سيرورة آلية العمل وخلوه من الأخطاء من جهة أخرى.

وقد تم اختيار العينة بشكل عشوائي مع التركيز على المحاسبين الذين لهم صلة مباشرة باستخدام البرامج المحاسبية الحديثة والداعمة لنظام ERP.

يتكون مجتمع الدراسة من عدة محاسبين، وقد تم توزيع الاستبيان على عينة مكونة من 53 محاسب، محافظ حسابات وغيرهم من ممارسي مهنة المحاسبة من مجتمع الدراسة موزعة كالتالي: 53 استبيان إلكتروني.

اختبار طبيعة توزيع البيانات بمعامل كولموكروف سميرنوف

من خلال حسابنا لمعامل كولموكروف سميرنوف (Z) وجدنا أن القيمة الاحتمالية لكافة عبارات وفقرات الاستبيان أقل من مستوى الدلالة المعنوية وهي (α =0.05)، وهذا ما يؤكد لنا أن التوزيع طبيعي أو معلمي. لذلك سوف يتم الاعتماد على الاختبارات الإحصائية التي تتناسب مع هذا التوزيع.

الجدول رقم 01: اختبار الطبيعة التوزيع بمعامل كولموكروف سميرنوف بالنسبة للمحور الأول: جودة المعلومة المحاسبية

الرقم	الفقرات	معامل كولموكروف سميرنوف (Z)	القيمة الاحتمالية (Sig)
	المجال الاول: الملائمة		
1	تتلاءم المعلومات المحاسبية مع الغرض الذي أعدت لأجله	**0.470**	**0.000**
2	تؤثر المعلومة الملائمة على سلوك متخذ القرار	**0.493**	**0.000**
3	تكون المعلومة المحاسبية ملاءمة عندما تكون أكثر قابلية للفهم و الاستيعاب	**0.484**	**0.000**
4	تصبح المعلومة أكثر فعالية عند الحصول عليها في الوقت المناسب للحاجة لها	**0.504**	**0.000**
5	تساعد المعلومة المحاسبية متخذ القرار على التقليل من درجة المخاطر و عدم التأكد	**0.425**	**0.000**
	المجال الثاني : قابلية المقارنة		
1	تسمح المعلومات المحاسبية بمقارنة أداء المؤسسة بالمنشآت الأخرى	**0.403**	**0.000**

2	تسمح المعلومات المحاسبية باستنتاج الفوارق في أداء المؤسسة خلال فترات مختلفة	**0.493**	**0.000**
3	امكانية الوصول لنفس المعلومة من قبل جهات أخرى شريطة استقلالهم واستخدامهم نفس الأساليب	**0.286**	**0.000**
4	تزداد المنفعة من المعلومة المحاسبية لدى المستخدم عندما تكون أكثر قابلية للمقارنة	**0.457**	**0.000**
5	يلتزم مستخدمو المعلومة المحاسبية باستخدام مبادئ و أساليب منتظمة لجعلها قابلة للمقارنة	**0.446**	**0.000**
	المجال الثالث: الأهمية النسبية		
1	تتمتع المعلومة المحاسبية بالجودة الكافية حيث يمكن التنبؤ بمستقبل المؤسسة	**0.465**	**0.000**
2	تكون المعلومة المحاسبية ذات أهمية اذا كانت تكلفتها أقل من منفعتها	**0.297**	**0.000**
3	تكمن أهمية المعلومة المحاسبية في تأثيرها على سلوك متخذ القرار	**0.465**	**0.000**
4	اختبار درجة الأهمية النسبية للمعلومات تكون من خلال البيانات الكمية التي يمكن تقديرها بدقة كافية لإدراجها في القوائم المالية	**2.089**	**0.000**
5	اختبار درجة الأهمية النسبية للمعلومات تكون من خلال العلاقات الخاصة بين الوحدات والأفراد المستخدمة للمعلومة	**0.414**	**0.000**
	المجال الرابع: المصداقية		
1	تتمتع المعلومة المحاسبية في القوائم المالية بالمصداقية	**0.414**	**0.000**
2	تتوافق المعلومة المحاسبية مع الأحداث الاقتصادية التي تعتبر عنها وذلك بكل أمانة وصدق	**0.454**	**0.000**
3	تكون المعلومة أكثر حيادية و أمانة في التعبير ما يسمح لها بتوجيه القرارات	**0.403**	**0.000**
4	تقاس درجة المصداقية في القوائم المالية بحجم الأخطاء و درجة التحييز في نشر المعلومات و عدم التصوير الصادق والمعاملات الاقتصادية	**0.464**	**0.000**
5	تعبر المعلومة المحاسبية على جميع الأحداث الاقتصادية داخل المؤسسة دون أي حذف	**0.366**	**0.000**

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V22.

الجدول رقم 02: اختبار الطبيعة التوزيع بمعامل كولموكروف سميرنوف بالنسبة للمحور الثاني: متطلبات تطبيق البرامج المحاسبية

الرقم	الفقرات	معامل كولموكروف سميرنوف (Z)	القيمة الاحتمالية (Sig)
	المجال الأول: المتطلبات التقنية لتطبيق نظام ERP		
1	تعتبر البرامج المحاسبية المطبقة ملاءمة ومرنة بدرجة كافية للتأقلم مع التغييرات الطارئة	**0.403**	**0.000**

2	تلبي البرامج المحاسبية احتياجات مستخدمي المعلومات في الوقت المناسب	**0.414**	**0.000**
3	تقوم البرامج المحاسبية بمعالجة و تحليل المعلومات بشكل سريع	**0.403**	**0.000**
4	تزود البرامج المحاسبية المستخدمين بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرار	**0.393**	**0.000**
5	تمتاز البرامج المطبقة بالكفاءة و الفعالية في تسجيل المعلومات	**0.382**	**0.000**
	المجال الثالث: المتطلبات التنظيمية		
1	وجود هيكل تنظيمي مرن يساعد على تطبيق نظامERP	**0.416**	**0.000**
2	يساعد التقسيم الواضح للمهام و المسؤوليات على نجاح نظامERP	**0.433**	**0.000**
3	وجود تنسيق وتكامل بين جميع أقسام المؤسسة	**0.493**	**0.000**
	المجال الرابع: المتطلبات الوظيفية		
1	دعم الادارة بتكنولوجيا المعلومات في جميع وظائف المؤسسة	**0.517**	**0.000**
2	التكامل و التنسيق بين وظيفة نظم المعلومات والوظائف الأخرى	**0.455**	**0.000**
3	وجود قاعدة بيانات مشتركة تدعم جميع تطبيقات المؤسسة	**0.454**	**0.000**

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V22.

- **اختبار ثبات الاستبيان**

الجدول رقم 03: اختبار درجة الثبات

المحور	عدد الأسئلة	ألفا كرونباخ
المحور الأول	20	64.5
المحور الثاني	11	67

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.22

تمتاز عبارات الاستبيان بالثبات حسب معامل ألفا كرونباخ الذي تجاوزت نسبته المتحققة 64.5% بالنسبة للمحور الأول، أي انها مقبولة وهذا بمجموع 20 عبارة، أما بالنسبة للمحور الثاني فكانت نسبته 67 %، أي انها مقبولة وهذا بمجموع 11 عبارة وهذا يؤكد لنا ثبات فقرات محاور الاستبيان.

- **اختبار فرضيات الدراسة**: لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام الاختبارات المعلمية (tests ficher، One-SampleT-Test)، بحيث تعتبر هذه الاختبارات مناسبة في حالة وجود بيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرع الأول: اختبار الفرضية الأولى: تنص هذه الفرضية على انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحقيق متطلبات التقنية للبرامج المحاسبية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية، وبالتالي سيتم اختبار هذه الفرضية من خلال اربع فرضيات فرعية كما يلي:

1) **اختبار الفرضية الفرعية الأولى:** والتي تنص على انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر المتطلبات التقنية للبرامج المحاسبية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية الملائمة.

الجدول رقم 04: يبين العلاقة بين توفر المتطلبات التقنية للبرامج المحاسبية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية الملائمة

المعلمات المقدرة						
معامل التحديد	F	درجة حرية البسط	درجة حرية المقام	Sig.	الثابت	المعامل
0.009	0.465	1	52	0,498	1.296	0,125

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.22

من خلال نتائج اختبار فيشر يتبين لنا معنوية معلمات النموذج حيث نلاحظ ومن خلال الجدول أن نسبة معامل التحديد 0.9 % وهي نسبة غير مقبولة وتعبر عن مدى تأثير توفر متطلبات التقنية للبرامج المحاسبية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية الملائمة، حيث بلغت قيمة F والتي 0.465، وكانت درجة المعلمية (Sig) لهذه العلاقة 0,498 وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا ما يوضح انه لا توجد علاقة بين المتغيرين، أي أن المتطلبات التقنية للبرامج المحاسبية لا تتوفر في واقع المؤسسات الاقتصادية بالشكل الذي يسمح لها بالتأثير على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية الملائمة تأثيرا ذو دلالة إحصائية حسب آراء عينة الدراسة.

2) **اختبار الفرضية الفرعية الثانية:** والتي تنص على انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر المتطلبات التقنية للبرامج المحاسبية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية قابلية المقارنة

الجدول رقم 05: يبين العلاقة بين توفر المتطلبات التقنية للبرامج المحاسبية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية قابلية المقارنة

المعلمات المقدرة						
معامل التحديد	F	درجة حرية البسط	درجة حرية المقام	Sig.	الثابت	المعامل
0.003	0.133	1	52	0,717	1.357	0,067

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.22

من خلال نتائج اختبار فيشر يتبين لنا معنوية معلمات النموذج حيث نلاحظ ومن خلال الجدول أن نسبة معامل التحديد 0,3% وهي نسبة غير مقبولة وتعبر عن مدى تأثير توفر متطلبات التقنية للبرامج المحاسبية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية القابلية للمقارنة، حيث بلغت قيمة F والتي 0,133، وكانت درجة المعلمية (Sig) لهذه العلاقة 0,717 وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا ما يوضح انه لا توجد علاقة بين المتغيرين، أي أن المتطلبات التقنية للبرامج المحاسبية لا تتوفر في واقع المؤسسات الاقتصادية بالشكل الذي يسمح لها بالتأثير على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية القابلية للمقارنة تأثيرا ذو دلالة إحصائية حسب آراء عينة الدراسة.

3) **اختبار الفرضية الفرعية الثالثة**: والتي تنص على انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر المتطلبات التقنية للبرامج المحاسبية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية الأهمية النسبية.

الجدول رقم 06: يبين العلاقة بين توفر المتطلبات التقنية للبرامج المحاسبية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية الأهمية النسبية

المعلمات المقدرة						
معامل التحديد	F	درجة حرية البسط	درجة حرية المقام	Sig.	الثابت	المعامل
0.011	0.565	1	52	0,456	1.266	0,130

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.22

من خلال نتائج اختبار فيشر يتبين لنا معنوية معلمات النموذج حيث نلاحظ ومن خلال الجدول أن نسبة معامل التحديد 1.1 % وهي نسبة غير مقبولة وتعبر عن مدى تأثير تحقيق متطلبات التقنية للبرامج المحاسبية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية الأهمية النسبية، حيث بلغت قيمة F والتي 0.565، وكانت درجة المعلمية (Sig) لهذه العلاقة 0,456 وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا ما يوضح انه لا توجد علاقة بين المتغيرين، أي أن المتطلبات التقنية للبرامج المحاسبية لا

تتوفر في واقع المؤسسات الاقتصادية بالشكل الذي يسمح لها بالتأثير على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية الأهمية النسبية تأثيرا ذو دلالة إحصائية حسب آراء عينة الدراسة.

4) اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: والتي تنص على انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر المتطلبات التقنية للبرامج المحاسبية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية المصداقية

الجدول رقم 07: يبين العلاقة بين توفر المتطلبات التقنية للبرامج المحاسبية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية المصداقية

المعلمات المقدرة						
معامل التحديد	F	درجة حرية البسط	درجة حرية المقام	Sig.	الثابت	المعامل
0.002	0.081	1	52	0,777	1.395	0,042

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.22

من خلال نتائج اختبار فيشر يتبين لنا معنوية معلمات النموذج حيث نلاحظ ومن خلال الجدول أن نسبة معامل التحديد 0,2 % وهي نسبة غير مقبولة وتعبر عن مدى تأثير تحقيق متطلبات التقنية للبرامج المحاسبية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية المصداقية، حيث بلغت قيمة F والتي 0.081، وكانت درجة المعلمية (Sig) لهذه العلاقة 0,777 وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا ما يوضح انه لا توجد علاقة بين المتغيرين أي أن المتطلبات التقنية للبرامج المحاسبية لا تتوفر في واقع المؤسسات الاقتصادية بالشكل الذي يسمح لها بالتأثير على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية المصداقية تأثيرا ذو دلالة إحصائية حسب آراء عينة الدراسة.

✓ **تحليل نتيجة اختبار الفرضية الأولى:** من خلال نتائج اختبار فيشر للفرضية الأولى تبين لنا عدم وجود علاقة بين توفر المتطلبات التقنية وعلاقتها بجودة المعلومة المالية، وهذا ان دل فانه يدل على ان مخرجات البرامج المحاسبية المطبقة حاليا تفتقد للملاءمة والمرونة للاستجابة للتغيرات الطارئة ولا تلبي احتياجات المستخدمين في الوقت المناسب وبشكل سريع حسب آراء عينة الدراسة، وتفسير ذلك ربما يعود الى عدم الإلمام بالجوانب التقنية التي تناسب نظام المعلومات المطبق في المؤسسة، وذلك ان اقتناء هذه البرامج لم يكن بدراسة مسبقة لتحديد جميع الكيانات والوحدات والخصائص المرتبطة بها في اعداد قاعدة

البيانات التي تشكل ركيزة المعلومات في البرامج المحاسبية، مما سمح بوجود الكثير من النقائص التقنية في استخدامها وانعكاسها على جودة المعلومة المالية.

الفرع الثاني: اختبار الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر المتطلبات البشرية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية، سيتم اختبار هذه الفرضية من خلال اربع فرضيات فرعية كما يلي:

1) **اختبار الفرضية الفرعية الأولى:** والتي تنص على انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر المتطلبات البشرية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية الملائمة.

الجدول رقم 08: يبين العلاقة بين توفر المتطلبات البشرية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية الملائمة

المعلمات المقدرة						
معامل التحديد	F	درجة حرية البسط	درجة حرية المقام	Sig.	الثابت	المعامل
0.000	0.007	1	52	0,932	1.313	-0,013

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.22

من خلال نتائج اختبار فيشر يتبين لنا معنوية معلمات النموذج حيث نلاحظ ومن خلال الجدول أن نسبة معامل التحديد 0% وهي نسبة غير مقبولة وتعبر عن مدى تأثير تحقيق متطلبات البشرية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية الملائمة، حيث بلغت قيمة F والتي 0.007، وكانت درجة المعلمية (Sig) لهذه العلاقة 0,932 وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا ما يوضح انه لا توجد علاقة بين المتغيرين أي أن المتطلبات البشرية للبرامج المحاسبية لا تتوفر في واقع المؤسسات الاقتصادية بالشكل الذي يسمح لها بالتأثير على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية الملائمة تأثيرا ذو دلالة إحصائية حسب آراء عينة الدراسة.

2) **اختبار الفرضية الفرعية الثانية:** والتي تنص على انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر المتطلبات البشرية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية قابلية المقارنة.

الجدول رقم 09: العلاقة بين توفر المتطلبات البشرية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية قابلية المقارنة

المعلمات المقدرة						
معامل التحديد	F	درجة حرية البسط	درجة حرية المقام	Sig.	الثابت	المعامل
0.001	0.029	1	52	0,866	1.257	0,027

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.22

من خلال نتائج اختبار فيشر يتبين لنا معنوية معلمات النموذج حيث نلاحظ ومن خلال الجدول أن نسبة معامل التحديد 0,1% وهي نسبة غير مقبولة وتعبر عن مدى تأثير تحقيق متطلبات البشرية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية الملائمة، حيث بلغت قيمة F والتي 0,029، وكانت درجة المعلمية (Sig) لهذه العلاقة 0,866 وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا ما يوضح انه لا توجد علاقة بين المتغيرين أي أن المتطلبات البشرية للبرامج المحاسبية لا تتوفر في واقع المؤسسات الاقتصادية بالشكل الذي يسمح لها بالتأثير على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية القابلية للمقارنة تأثيرا ذو دلالة إحصائية حسب آراء عينة الدراسة.

3) **اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:** والتي تنص على انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر المتطلبات البشرية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية الأهمية النسبية.

الجدول رقم 10: العلاقة بين توفر المتطلبات البشرية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية الأهمية النسبية

المعلمات المقدرة						
معامل التحديد	F	درجة حرية البسط	درجة حرية المقام	Sig.	الثابت	المعامل
0.011	0.038	1	52	0,846	1.254	0,029

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.22

من خلال نتائج اختبار فيشر يتبين لنا معنوية معلمات النموذج حيث نلاحظ ومن خلال الجدول أن نسبة معامل التحديد 1% وهي نسبة غير مقبولة وتعبر عن مدى تأثير تحقيق متطلبات البشرية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية الأهمية النسبية، حيث بلغت قيمة F والتي 0.038، وكانت درجة المعلمية (Sig) لهذه العلاقة 0,846 وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا ما يوضح انه لا توجد علاقة بين المتغيرين أي أن المتطلبات البشرية للبرامج المحاسبية لا تتوفر في واقع المؤسسات الاقتصادية بالشكل الذي يسمح لها بالتأثير على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية الأهمية النسبية تأثيرا ذو دلالة إحصائية حسب آراء عينة الدراسة.

4) **اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:** والتي تنص على انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر المتطلبات البشرية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية المصداقية.

جدول رقم 11: يبين العلاقة بين توفر المتطلبات البشرية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية المصداقية

المعلمات المقدرة						
معامل التحديد	F	درجة حرية البسط	درجة حرية المقام	Sig.	الثابت	المعامل
0.001	0.076	1	52	0,785	1.344	-0,035

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.22

من خلال نتائج اختبار فيشر يتبين لنا معنوية معلمات النموذج حيث نلاحظ ومن خلال الجدول أن نسبة معامل التحديد 0,1% وهي نسبة غير مقبولة وتعبر عن مدى تأثير تحقيق متطلبات البشرية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية المصداقية، حيث بلغت قيمة F والتي 0.076، وكانت درجة المعلمية (Sig) لهذه العلاقة 0,785 وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا ما يوضح انه لا توجد علاقة بين المتغيرين أي أن المتطلبات البشرية للبرامج المحاسبية لا تتوفر في واقع المؤسسات الاقتصادية بالشكل الذي يسمح لها بالتأثير على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية المصداقية تأثيرا ذو دلالة إحصائية حسب آراء عينة الدراسة.

- ✓ **تحليل نتيجة اختبار الفرضية الثانية:** من خلال نتائج اختبار فيشر للفرضية الثانية تبين لنا عدم وجود علاقة بين توفر المتطلبات البشرية وعلاقتها بجودة المعلومة المالية، ويدل على ان المورد البشري المستخدم للبرامج المحاسبية يفتقد للكفاءة والتأهيل المطلوب بسبب نقص الدورات التدريبية المدعومة من ادارة المؤسسة حسب آراء عينة الدراسة، وتفسير ذلك ربما يعود الى التكاليف الباهظة المتعلقة بها وذلك كونها في غالبيتها برامج اجنبية وعالمية ودخولها بيئة المؤسسات الجزائرية حديثا، كما ان عدد الدورات المتعلقة بها محدود بسبب قلة المستشارين والوكلاء التابعين لهذه الشركات، كل هذا ربما ساهم في عدم توفر المتطلبات البشرية بالشكل المطلوب وانعكاسها على جودة المعلومة المالية.

الفرع الثالث: اختبار الفرضية الثالثة:تنص أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر المتطلبات التنظيمية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية، ولاختبارها سيتم تقسيمها إلى أربع فرضيات فرعية:

1) **اختبار الفرضية الفرعية الأولى**: والتي تنص على انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر المتطلبات التنظيمية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية الملائمة.

الجدول رقم 12: يبين العلاقة بين توفر المتطلبات التنظيمية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية الملائمة

المعلمات المقدرة						
معامل التحديد	F	درجة حرية البسط	درجة حرية المقام	Sig.	الثابت	المعامل
0.025	1.318	1	52	0,256	1.088	0,170

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.22

من خلال نتائج اختبار فيشر يتبين لنا معنوية معلمات النموذج حيث نلاحظ ومن خلال الجدول أن نسبة معامل التحديد 2.5 % وهي نسبة غير مقبولة وتعبر عن مدى تأثير تحقيق المتطلبات التنظيمية تأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية الملائمة، حيث بلغت قيمة F والتي هي 1.318، وكانت درجة المعلمية (Sig) لهذه العلاقة 0,256 وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا ما يوضح انه لا توجد علاقة بين المتغيرين أي أن المتطلبات التنظيمية للبرامج المحاسبية لا تتوفر في واقع المؤسسات الاقتصادية بالشكل الذي يسمح لها بالتأثير على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية الملائمة تأثيرا ذو دلالة إحصائية حسب آراء عينة الدراسة.

2) **اختبار الفرضية الفرعية الثانية**: والتي تنص على انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر المتطلبات التنظيمية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية قابلية المقارنة.

الجدول رقم 13: العلاقة بين توفر المتطلبات التنظيمية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية قابلية المقارنة

المعلمات المقدرة						
معامل التحديد	F	درجة حرية البسط	درجة حرية المقام	Sig.	الثابت	المعامل
0.029	1.520	1	52	0,223	1.042	0,184

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.22

من خلال نتائج اختبار فيشر يتبين لنا معنوية معلمات النموذج حيث نلاحظ ومن خلال الجدول أن نسبة معامل التحديد 2.9% وهي نسبة غير مقبولة وتعبر عن مدى تأثير تحقيق المتطلبات التنظيمية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية قابلية المقارنة، حيث بلغت قيمة F والتي 1.520، وكانت درجة المعلمية (Sig) لهذه العلاقة 0,223 وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا

ما يوضح انه لا توجد علاقة بين المتغيرين أي أن المتطلبات التنظيمية للبرامج المحاسبية لا تتوفر في واقع المؤسسات الاقتصادية بالشكل الذي يسمح لها بالتأثير على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية القابلية للمقارنة تأثيرا ذو دلالة إحصائية حسب آراء عينة الدراسة.

3) **اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:** والتي تنص على انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر المتطلبات التنظيمية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية الأهمية النسبية.

الجدول رقم 14: العلاقة بين توفر المتطلبات التنظيمية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية الأهمية النسبية

المعلمات المقدرة						
معامل التحديد	F	درجة حرية البسط	درجة حرية المقام	Sig.	الثابت	المعامل
0.001	0.066	1	52	0,798	1.249	0,036

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.22

من خلال نتائج اختبار فيشر يتبين لنا معنوية معلمات النموذج حيث نلاحظ أن نسبة معامل التحديد0,1 % وهي غير مقبولة وتعبر عن مدى تأثير تحقيق المتطلبات التنظيمية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية الأهمية النسبية، حيث بلغت قيمة F والتي0.066، وكانت درجة المعلمية (Sig) لهذه العلاقة 0,798 وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا ما يوضح انه لا توجد علاقة بين المتغيرين أي أن المتطلبات التنظيمية للبرامج المحاسبية لا تتوفر في واقع المؤسسات الاقتصادية بالشكل الذي يسمح لها بالتأثير على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية الأهمية النسبية تأثيرا ذو دلالة إحصائية حسب آراء عينة الدراسة.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: والتي تنص على انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر المتطلبات التنظيمية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية المصداقية.

الجدول رقم 15: العلاقة بين توفر المتطلبات التنظيمية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية المصداقية

المعلمات المقدرة						
معامل التحديد	F	درجة حرية البسط	درجة حرية المقام	Sig.	الثابت	المعامل
0.026	1.353	1	52	0,250	1.110	0,138

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.22

من خلال نتائج اختبار فيشر يتبين لنا معنوية معلمات النموذج حيث نلاحظ ومن خلال الجدول أن نسبة معامل التحديد 2,6 % وهي نسبة غير مقبولة وتعبر عن مدى تأثير تحقيق المتطلبات التنظيمية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية المصداقية، حيث بلغت قيمة F والتي1.353، وكانت درجة المعلمية (Sig) لهذه العلاقة 0,250 وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا ما يوضح انه لا توجد علاقة بين المتغيرين أي أن المتطلبات التنظيمية للبرامج المحاسبية لا تتوفر في واقع المؤسسات الاقتصادية بالشكل الذي يسمح لها بالتأثير على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لخاصية المصداقية تأثيرا ذو دلالة إحصائية حسب آراء عينة الدراسة.

✓ **تحليل نتيجة اختبار الفرضية الثالثة:**من خلال نتائج اختبار فيشر للفرضية الثالثة تبين لنا عدم وجود علاقة بين توفر المتطلبات التنظيمية وعلاقتها بجودة المعلومة المالية، وهذا ان دل فانه يدل على نقص التكامل والتنسيق بين إدارات المؤسسة في تصميم البرامج المحاسبية المطبقة في واقع المؤسسات حسب آراء عينة الدراسة، وتفسير ذلك ربما يعود الى غياب المعرفة المسبقة لدى ادارة المؤسسة بمتطلبات تصميم نظام المعلومات وضرورة اشراكها في عملية التصميم، هذه الخطوة ستنعكس حتما على التكامل والتنسيق بين الإدارات وتساهم بشكل كبير في عدم التداخل بين الوظائف وتكرار المعلومات او الازدواجية في البيانات مما يؤثر على جودة المعلومة المالية.

4. خاتمة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة الى ان نظام تخطيط موارد المؤسسة لا يمكن أن يؤثر بشكل المطلوب على جودة المعلومات المالية إلا اذا ما تم الالتزام بجميع متطلبات تطبيق هذه البرامج (التقنية، البشرية، التنظيمية) حسب آراء العينة المدروسة، حيث تبين ان مستخدمي هذه البرامج لا يملكون الدراية والتكوين اللازمين للإحاطة بجميع جوانب نظام تخطيط موارد المؤسسة خاصة انه نظام جديد بالنسبة للمؤسسات الجزائرية، وبالتالي كانت نتائج اختبار فرضيات الدراسة كما يلي:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر المتطلبات التقنية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لكل من خاصية الملائمة وقابلية المقارنة والأهمية النسبية وخاصية المصداقية.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر المتطلبات البشرية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لكل من خاصية الملائمة وقابلية المقارنة و الأهمية النسبية وخاصية المصداقية.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر المتطلبات الوظيفية وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية تعزى لكل من خاصية الملائمة وقابلية المقارنة والأهمية النسبية وخاصية المصداقية.

5. قائمة المراجع:

- Arabi, m., & Mahboobeh , m. (2014). A Review of Readiness Assessment of ERP Implementation in Iranian Small and Medium Enterprises. international journal of information system and engineering, 10.
- بركات تامر رشاد. (2012). عالم تخطيط موارد المؤسسات. أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة: http://araboracletips.blogspot.com/.
- بزقراري حياة. (2011/2010). دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص: محاسبة. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
- بلوبة محمد أكرم ، هلايلي اسلام. (02 12, 2017). دور نظم تخطيط موارد الدؤسسة (ERP Entreprise Ressource Planning)في تحسين نظام المعلومات المحاسبي. الملتقى الوطني الأول حول المحاسبة والتدقيق كدعامة لتحسين الاستثمار بالمؤسسات الجزائرية (صفحة 16). المدية: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر.
- ديده كمال. (2019/2018). اثر استخدام نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP) عمى تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات النفطية العامة في الجزائر(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه). 284. ورقلة، تخصص العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح. ورقلة. الجزائر.
- سلام جاسم محمد حسام. (2017). أثر تطبيق نظام تخطٍط موارد المنشأة (ERP) على جودة التقارير المالية للشركات(مذكرة لنيل شهادة الماجستير). تخصص المحاسبة. الخرطوم، كلية الدراسات العليا. التجارة، الخرطوم.السودان: جامعة النيلين. الخرطوم . السودان.
- لقراب رفيقة ، بوخاري ثلجة. (2017). تبني التطبيقات الحديثة لتخطيط موارد المؤسسات (ERP) : بين واقع تفرضه المنافسة الشديدة وتحديات الحماية من الاعتداءات الالكترونية. التحول الرقمي للمؤسسات والنماذج التنبؤية على المعطيات *الكبيرة*، (صفحة 20). المسيلة.

استراتيجية تدويل نشاط المؤسسات في ظل تبني سياسة تنويع الصادرات(الاقتصاد الياباني نموذجا)

An Internationalization Strategy for Institutions Activity in light of the adoption of an Export Diversification policy (Japanese economy as a model)

بن هكو فاطمة الزهراء[*]، جامعة الأغواط(الجزائر)،f.benhakou@lagh-univ.dz

بن عطاالله عائشة، جامعة الأغواط (الجزائر)، a.benatallah@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 2022/11/01 تاريخ القبول: 2023/02/23 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز استراتيجية التدويل المتبعة من طرف المؤسسات اليابانية لأجل إستهداف الأسواق الخارجية، حيث أجريت هذه الدراسة على المستوى الكلي للمؤسسات اليابانية خلال الفترة 1995-2020، بالاعتماد على جمع وتحليل احصائيات الصادرات اليابانية مع قياس مؤشرات تدويل نشاط المؤسسات.

توصلت الدراسة إلى أنّ استراتيجية التدويل المتبعة في اليابان هي سياسة التنويع الصادرات التي سجلت % 0.01، 0.08 % على التوالي من مجموع الاستراتيجيات المتاحة أمام إختراق الأسواق الدولية، وأن الطلب على المنتجات اليابانية تتراوح مابين 68% ، 25%، مما تبين لنا أن المؤسسات اليابانية تصدر إلى 209 بلد أجنبي منها دول شرق آسيا، وأنها تعتمد على أنشطة تجارية وصناعية مما يجعلها أكثر تنافسية وحضوراً في الأسواق الدولية.

كلمات مفتاحية: تدويل، مؤسسات اقتصادية، صادرات، تنويع الصادرات.

تصنيفات JEL: M16، F10، L25

[*] **المؤلف المرسل.**

Abstract:

The study aims to highlight the internationalization strategy by Japanese institutions in order to target foreign markets, as this study was conducted at the total level of Japanese institutions during the period 1995-2020, depending on the collection and analysis of Japanese export statistics while measuring indicators of the internationalization of institutions activity.

The study found that the internationalization strategy used in Japan is the export diversification policy that recorded 0.01 %, 0.08 %, respectively from the total strategies available to the penetration of international markets, and that the demand for Japanese products ranges between 68 %, 25 %, It informs us that the Japanese institutions are exporting to 209 countries.

Keywords: Internationalization; Exports; Diversification of exports; japan.

Jel Classification Codes: M16 ; F10 ; L25

1.مقدمة:

خضع السوق العالمي للتغييرات خلال العقود الماضية بفضل عولمة الأسواق والمنافسة وتغييرات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقنيات. لهذا أصبح من الضروري للمؤسسات التي ترغب في النمو وزيادة أرباحها النظر في إمكانية التدويل خارج حدودها المحلية، وقد أصبحت استراتيجية التدويل أمراً ضرورياً مهيناً على الاقتصاد المعاصر، ليس فقط في البلدان المتقدمة ولكن بشكل متزايد في البلدان النامية أيضاً. فالتدويل أصبح التزام هام لضمان بقاء المؤسسات، فالمؤسسات على دراية بالتهديد والتحدي الذي يواجهها أمام إثنين من البدائل إما تبني استراتيجية رد فعل والدفاع عن طريق حماية أسواقها المحلية، أو تبني استراتيجية استباقية والبحث عن الآليات المستحدثة لغزو الأسواق الخارجية.

يعد التدويل من خلال التصدير استراتيجية تنتهجها أغلب المؤسسات الاقتصادية لتفادي المخاطر التي يمكن أن تنجر عن الاستثمارات أو الدخول في شراكات مع مؤسسات أخرى. فلم يعد العالم يواجه مشكلة إنتاج السلع والخدمات، وإنّما أصبح التحدي يتمثل في كيفية الإستجابة لحاجات ورغبات الزبائن

المتنوعة والمتنامية، فالأسواق المحلية أصبحت غير قادرة على إستيعاب ما يعرض من منتجات، ما أدى للتطلع إلى الأسواق الدولية كفرص ومجالات لتحقيق التوسع التجاري.

تعد المؤسسات اليابانية واحد من المؤسسات التي تتبع سياسة تنويع الصادرات بغرض تدويل أنشطتها، فالتنوع في المنتجات وفي الأسواق الدولية أكثر ربحية بالنسبة للمؤسسة، وكلّما تميّزت المؤسسة بإنتشار نشاطها جغرافياً كلما أدى هذا إلى تحسين وتدعيم مركزها التنافسي وعليه نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى أسهمت سياسة التنويع في دفع استراتيجية التدويل في المؤسسات اليابانية التصديرية لإختراق الأسواق الأجنبية في ظل المنافسة الدولية؟

1.1 الأسئلة الفرعية: نحاول في ثنايا هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل الرئيسي، مروراً بطرح الأسئلة التالية:

- متى تصبح مؤسسة ما مؤسسة دولية ؟
- ما هي مقومات استراتيجية التدويل المتبعة من قبل المؤسسات اليابانية لإستهداف الأسواق الأجنبية؟
-وما هي العوامل التي تشجع على الإنتشار الجغرافي والسلعي للصادرات اليابانية؟

2.1 فرضيات الدراسة: تستند هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

-الفرضية الأولى: تقوم المؤسسات اليابانية بتوزيع منتجاتها إلى الأسواق الآسيوية.

-الفرضية الثانية: في ظل المنافسة الدولية تتبنى المؤسسات اليابانية سياسة تنويع قاعدة الصادرات من خلال مجموعة من المتغيرات التي مست بهذه القاعدة.

3.1 أهمية الدراسة: يكتسي الموضوع بالغة الأهمية لكونه يدرس اسراتيجية تدويل نشاط المؤسسات اليابانية لإستهداف الأسواق الأجنبية، في فترة تزداد فيها وتيرة المناقاشات حول ايجاد الآليات اللازمة لإحداث التنويع الاقتصادي لاسيما في الدول النامية. وعليه فإن تحليل تطور امكانيات المؤسسات اليابانية في تحقيق النمو خارج النطاق المحلي، في ظل التنافس الدولي الحاد في الأسواق الخارجية الذي يجعل المؤسسة التصديرية اليابانية أمام تحديات متجددة، لذا فإن إختيار الاستراتيجية المناسبة لتدويل نشاطها لن يكون بضربة حظ بل عن طريق المعرفة الجيّدة للخصائص والاختلافات الموجودة في الأسواق التي ترغب دخولها ضمن

استراتيجية متكاملة نعمل على تحليل معالمها، نبحث من خلال على دور سياسة تنويع الصادرات كأسلوب لغزو الأسواق الدولية.

4.1 هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على النقاط التالية:

-التعرف على مفاهيم كل من التدويل و التصدير وتنويع الصادرات؛

-الربط بين عملية الصادرات وعملية تدويل نشاط المؤسسات؛

-معرفة التوزيع الجغرافي والسلعي للمؤسسات الاقتصادية في اليابان مع قياس مؤشر التركز السلعيHHI؛

- استراتيجية تنويع الصادرات في المؤسسات اليابانية.

5.1 منهج الدراسة: للإحاطة بجوانب الموضوع والإجابة على الاشكالية، اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لإلقاء الضوء على متغيرات الدراسة، إضافة على المنهج التحليلي؛ فالتحليل على مستوى الكلي كان من خلال تتبع المؤسسات التي تقوم بعملية التصدير ومؤشرات تدويل نشاط المؤسسات اليابانية وذلك خلال الفترة 1995-2020.

2.الإطار النظري للدراسة:

تختلف نظرة المؤسسات المدوّلة وإهتماماتها بالأسواق الدولية تبعاً لإختلاف الدوافع التي تصل إليها المؤسسة في توسعها الدولي، وعلى هذا الأساس يتم التطرق في هذا الجزء إلى مختلف المفاهيم الاستراتيجيات التي تتبعها المؤسسة اليابانية في توسعها الدولي.

1.2 مفهوم عملية التدويل

نظرياً يمكن إعتبار التدويل إجراء تدريجي للمؤسسة على العمليات الدولية، بهدف توسيع حصتها وتركيز جهودها في الأسواق الخارجية بإعتماد على استراتيجيات متطورة تضمن لها الحصول على المعرفة والخبرة في الأسواق الدولية. (Corrine & Pesco, 2006, p. 32) ونلاحظ من خلال التعريف المدرج أعلاه أن تعريف التدويل يختلف بإختلاف وجهات نظر العلماء والأكاديمين على النحو التالي: (زرزار و براك، 2016، صفحة 10)

-تعريف1: Penrose's: حاول في تعريفه التركيز على الكفاءات والفرص الأساسية للمؤسسة في البيئة الخارجية.

-تعريف2: Vahlne & Johanson: عرفه على أنه: "العملية التي تزيد المؤسسات وعيها بالتأثيرات المباشرة وغير المباشرة للمعاملات الدولية وإجراء المعاملات معهم".

من خلال التعاريف المقدمة فإن عملية التدويل تحتوي على مجموعة من الأنشطة التجارية خارج الحدود المحلية.

يشمل التدويل على دوافع تتمثل في: الدوافع التقليدية ومن أوائل الدوافع التي دفعت المؤسسات للتصدير هي الحاجة لتأمين الإمدادات الرئيسية خاصة المعادن والطاقة وندرة المواد الخام، الرغبة في الوصول إلى الأسواق بتكلفة منخفضة، أما الدوافع الناشئة فهي عبارة عن مجموعة من التطورات الاقتصادية والتكنولوجية و الاجتماعية كزيادة المبيعات، توفير مناصب الشغل، الجودة في المنتجات. (Jean, 2003, p. 99)

2.2 مراحل التوسع الدولي للمؤسسات الاقتصادية اليابانية: بعد الحرب العالمية الثانية، تعافت الصناعات اليابانية بسرعة وتوسعت العديد من المؤسسات اليابانية بحلول أوئل الستينيات، حيث تأثرت نمو المؤسسات اليابانية من خلال السياسات الحكومية التي تدعم الإستثمار، وفي أواخر التسعينيات ظلّ تأثير السياسات قوياً على أنشطة المؤسسة من خلال التوجيه الإدراي، حيث تم تقسيم توسع المؤسسات اليابانية إلى ثلاث مراحل تاريخية رئيسية: (Yang & Authers, 2009, pp. 141-162)

-المرحلة الأولى (1950-1978): تميزت هذه المرحلة على التركيز في الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج.

-المرحلة الثانية (1979-1985): شهدت هذه الفترة الزيادة الكبيرة في الاستثمار الأجنبي المباشر مع مراجعة قانون النقد الأجنبي ومراقبة التجارة الخارجية في اليابان، وكانت المؤسسات اليابانية مقيّدة في أنشطتها التوسعية الدولية بموجب القانونين السابقين.

–المرحلة الثالثة (1986إلى يومنا هذا): شهدت هذه الفترة مزيجاً بين خفض التكلفة والاستثمار في اختراق الأسواق الدولية، وارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج بسب الارتفاع السريع للين.

3.2 مفهوم الصادرات: ينمو حجم المؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال توسيع نشاطها، تحول منافذ التسويق من التوزيع في سوق محلي إلى التوزيع في الأسواق الدولية.

– تعريف 1: هي عبارة عن مجموعة من السلع والخدمات المحلية ويتم تسويقها من أجل توسيع حصصها التصديرية في الأسواق الدولية. (عائشة، 2020، صفحة 21)

– تعريف 2: هي قدرة الدولة على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية بغرض تحقيق أهداف الصادرات من قيمة مضافة وتوسع وإنتشار فرص عمل و التعرف على ثقافات وتكنولوجيا جديدة و غيرها. (طوير و علاوي صفية، 2020، الصفحات 37-54)

1.3.2 أنواع الصادرات: تنقسم الصادرات إلى صادرات منظورة من السلع والبضائع، وصادرات غير منظورة تتمثل في الخدمات، و يمكن تعريف كل نوع كالتالي: (عائشة، 2020، صفحة 21)

–صادرات منظورة(السلع): هي السلع التي يتم تصديرها بعد إنتاجها محلياً عن طريق مؤسسات محلية، أو مؤسسات مختلطة، أو مملوكة للأجانب تنشط داخل الإقليم الاقتصادي الواحد، على أن توّجه البضائع إلى الأسواق الخارجية بغرض التصدير، وهذا النوع تم التركيز عليه في دراستنا.

–صادرات غير منظورة(الخدمات): هي مجمل الخدمات أو المنتجات غير الملموسة التي تستفيد منها المؤسسات المصدّرة بغرض ضمان وصول الصادرات إلى الأسواق المستهدفة.

4.2 مفهوم تنويع الصادرات: إنّ تنويع الصادرات يقوم بزيادة النمو الاقتصادي من خلال عدد القطاعات المتنوعة، ويسهم في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري وبالتالي خلق فرص العمل وتنويع الفرص الاستثمارية.

– تعريف 1: يقصد به التغيير في تشكيلة المزيج السلعي لصادرات الدولة أو تشكيلة وجهتها.

– **تعريف 2**: يعبّر عن تلك العملية التحويلية التي بدورها تضمن الانتقال من النمط التقليدي للتصدير، المبني على الموارد الأولية إلى النمط غير التقليدي. (طراد و رايس، 2021، الصفحات 83-96)

1.4.2 أنماط تنويع الصادرات: إنّ تنويع الصادرات له أنماط مختلفة تتمثل في: التنويع العمودي، الأفقي كما يبّينه الجدول الموالي.

الجدول 1: **أنماط تنويع الصادرات**

النمط	التعريف
العمودي أو الرأسي	هو الانتقال من الصادرات الأولية إلى الصادرات الصناعية أو المصنّعة.
الأفقي	هو عدد السلع التصديرية(الأصناف)، المصنّفة حسب المعيار الدولي للتصنيف التجاري، ويمكن لهذه الطريقة أن تقيس مدى توسع بلد ما في عملية تصدير المنتجات.

المصدر: (العياطي و بن عزة، 2018)

5.2 العلاقة بين الصادرات وعملية تدويل المؤسسات: للربط بين الصادرات وتدويل نشاط المؤسسات نقوم بعرض نتائج من دراسات سابقة سنركز في هذه العلاقة على الأسباب والعوامل والعمليات التي من خلالها تشارك المؤسسات بشكل متزايد في الأنشطة الدولية، لاحظ الباحثين أن المؤسسات تقوم بعملية التصدير بإعتباره الشكل الأسهل لإختراق الأسواق الأجنبية.

-يشير lu & Beamish (2006): إلى أنّ المؤسسات التي تقوم بعملية التصدير مقارنة مع الاستثمار الأجنبي، بإعتبار الأول طريقة سهلة وسريعة نسبياً لدخول الأسواق الخارجية لأنه ينطوي على مستويات منخفضة المخاطر ودون الحاجة إلى إنشاء مؤسسات تابعة، إضافة إلى أنّ قرار الانسحاب يكون سهلاً في حالة عدم الاستقرار السياسي. (Luis, 2019)

-توصل Crick &Jones (2000): أن المؤسسات تميل إلى إستخدام استراتيجية التصدير لأنها تهدف للبحث عن فرص عالمية مع الاحتفاظ في نفس الوقت على موارد المؤسسة المخصصة للأسواق ذات الأولوية.

- Morgan-Thomas& Jones (2009): أظهر أنّ المؤسسات التي تعمل على تدويل نشاطها تدخل بسرعة إلى عدد أكبر من الأسواق الأجنبية لأنّها تعتمد بشكل كبير على استراتيجية التصدير أكثر من المؤسسات التي تتبع استراتيجيات أخرى للتدويل مثل: (الاستثمار الاجنبي- التحلفات التعاقدية...). (Jerzy & Dianne, 2012, p. 5)

-قام Jones (1999): بدراسة 196 مؤسسة عالية التقنية لإستكشاف أنماط تطورها الدولي أظهرت النتائج أنّ معظم المؤسسات ذات التكنولوجيا العالية تدرك أن النشاط التجاري الدولي بالغ الأهمية، كما أشارت النتائج إلى أنّ التوسع من خلال التصدير التدريجي التقليدي هو الأسلوب الوحيد للتدويل. (Shankar, 2010, p. 10)

3.الإطار التطبيقي للدراسة

الاقتصاد الياباني مبني أساساً على عاملين هما الصناعة والتجارة، يتركز الهيكل التجاري في اليابان على المواد المصنّعة كتجهيز المصانع والسيارات والسفن والأجهزة الالكترونية والمعدات العلمية والبصرية، والمعدات الرأسمالية، المعدات الكهربائية...الخ، وأنّها تقوم بتصدير منتجاتها إلى دول آسيا و أمريكا و أوروبا. فالتنويع الاقتصادي التي تعتمده المؤسسات الاقتصادية اليابانية دفعها إلى اختراق الأسواق الخارجية.

1.3 تطور إجمالي الصادرات اليابانية

وصلت قيمة الصادرات الاجمالية عام 1990 بـ41 بليون ين ياباني تم تزايدت حتى وصلت إلى 51 بليون ين ياباني عام 2000 ثم ارتفعت القيمة إلى 83 بليون ين ياباني عام 2007، أي زيادة مقدارها 100 % تقريباً، مما يعكس النمو المطرد للصادرات اليابانية في هذه الفترة والتي صاحبها دخول التجارة الالكترونية في اليابان. تأثرت صادرات اليابان جراء الأزمة المالية 2008، وانخفض الناتج المحلي الإجمالي بقيمة5.11 تريليون ين أي0.1% مقارنة بسنة 2007، ويعود الانخفاض إلى السلع الاستهلاكية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بسبب الانكماش الحاد في الطلب، وانخفاض السلع الرأسمالية إلى آسيا. وبالنسبة للفترة 2011-2015 كان الميزان التجاري غير مستقر، وفي 2011 وجود خسائر كبيرة للاقتصاد الياباني بسبب ارتفاع أسعار الطاقة العالمية، حيث فاقت الواردات قيمة الصادرات اليابانية مما

جعل الحكومة اليابانية تخفّض من قيمة الين الياباني من أجل تحفيز صادراتها، وفي 2018 كان الميزان التجاري سالباً بسبب ثبات الطلب على الصادرات في آسيا، وارتفاع أسعار الواردات. انخفضت صادرات اليابان بنسبة 11% في عام 2020 مقارنة بعام 2019 أكبر انخفاض منذ 11 عاماً، حيث أدى جائحة كوفيد-19 إلى عرقلة الطلب على المنتجات وخاصة السيارات (البنك الدولي).

الجدول2: التوزيع السلعي للصادرات اليابانية خلال الفترة 2005-2019

الوحدة: تريليون ين

السلع	1995	2000	2005	2010	2015	2020
المواد الأولية	15.81	2.326	8.267	9.724	5.685	9.127
السلع الوسيطية	71.467	74.326	130.393	164.344	107.427	139.079
السلع الاستهلاكية	90.308	108.367	157.034	173.810	144.649	185.355
السلع الرأسمالية	268.548	277.403	292.142	381.850	311.010	327.135

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على: (World Integrated Trade Solution, 2021)

يوضح الجدول التوزيع السلعي للصادرات اليابانية حسب الأغراض الاقتصادية للفترة (1995-2020)، يتسم التوزيع السلعي للصادرات اليابانية بإستحواذ صادرات السلع الرأسمالية، السلع الإستهلاكية، السلع الوسيطية.

وفيما يتعلق بالسلع الرأسمالية تشير البيانات إلى أنّ الصادرات إرتفعت من268 تريليون ين عام1995 إلى 327 تريليون ين عام 2020 وتشمل كل من الآلات المكانيكية بقيمة 151 تريليون ين، الآلات الكهربائية بقيمة 400 تريليون ين، معدات النقل بقيمة 119 تريليون ين، السيارات بقيمة 114 تريليون ين. لتكون الصادرات السلع الاستهلاكية في المرتبة الثانية بعد الصادرات الرأسمالية إرتفعت من 90 تريليون ين إلى 185 تريليون ين تمثلت في المواد الغذائية، المواد الكيميائية، البلاستيكية حيث بلغت 769، 138، 873 تريليون ين على التوالي عام 2020. أما الصادرات السلع الوسيطية تأتي في المرتبة الثالثة من

خلال مساهمتها في الصادرات اليابانية، حققت 139 تريليون ين مبيعاً. وتأتي المواد الأولية في المرتبة الرابعة من خلال مساهمتها في الصادرات اليابانية، بقيم منخفضة خلال فترة الدراسة.

تشير الاحصائيات إلى ارتفاع القيمة السنوية للمجموعات السلعية المصدّرة مما يدل على توجهها نحو الأسواق الأجنبية، وهذا راجع لزيادة الانتاج المحلي للطلبيات ومراعاة بقية الشروط و المواصفات التي تتعلق بالتنافسية والميزة النسبية، مما يعني أن الصادرات السلعية اليابانية ستصبح في المستقبل قادرة على تغطية الواردات السلعية، كما تشير الاحصائيات إلى تراجع قيم لمجموعة السلع المصدرة وذلك عدم كفايتها للطلب المحلي وليس هناك إمكانيات لتوفير كميات منها للتصدير بشكل كبير. (وزارة التجارة الخارجية اليابانية)

الجدول 3: التوزيع الاقليمي للصادرات اليابانية خلال الفترة (1995–2020)

الوحدة: تريليون ين

السنوات	آسيا	أمريكا	الاتحاد الأوروبي
1995	4.37	4.20	16.20
2000	31.796	14.805	18.23
2005	44.00	16.896	12.398
2010	37.827	10.374	76.16
2015	40.329	15.225	7.985
2020	41.327	15.255	8.955

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على: (STATISTICAL HANDBOOK OF JAPAN, 2021)

يميل عملية التصدير في اليابان إلى تفضيل منطقة آسيا و أمريكا وأوروبا، حيث استحوذت آسيا على حصة 27 %من إجمالي الصادرات لسنة 1995 و 34%عام 2000، واستمر الارتفاع لتصل لنسبة48% عام 2015، والسبب وراء تركيز اليابان على منطقة آسيا يعود إلى تقدير الين، هيكلة الصناعية الاقتصادية. لتحتل دول أمريكا المرتبة الثانية بحصة 34% من إجمالي الصادرات سنة 1995، لتنخفض هذه النسبة إلى 16.85% عام 2010 لتعاود الارتفاع عام 2015 بمعدل 21.47%. أما

منطقة أووربا فتحتل المرتبة الثالثة بنسبة 21% عام1995 وانخفضت عام2015 بنسبة 12%. (WITS)

الجدول 4: الشركاء الخمس الأوائل للصادرات اليابانية خلال الفترة 1995–2020

الوحدة: %

الرتبة	1995	2000	2005	2010	2015	2020
1	و م أ (27.55)	أمريكا الشمالية (31.33)	أمريكا الشمالية (24.33)	الصين (19.41)	أمريكا الشمالية (24.47)	الصين (22.5)
2	كوريا الجنوبية (7.56)	و م أ (29.73)	وم أ (22.85)	أمريكا الشمالية (16.85)	و م أ (20.23)	و م أ (18.5)
3	هونغ كونغ (6.26)	كوريا الجنوبية (6.41)	الصين (13.46)	و م أ (15.63)	الصين (17.49)	كوريا الجنوبية (7)
4	سنغافورة (5.20)	الصين (6.34)	كوريا الجنوبية (7.84)	كوريا الجنوبية (8.10)	كوريا الجنوبية (7.04)	تايوان (6.9)
5	الصين (4.96)	هونغ كونغ (5.67)	هونغ كونغ (6.04)	هونغ كونغ (5.50)	هونغ كونغ (5.60)	هونغ كونغ (5)

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على:(Unctad Handbook of Statistics, 2021)

من خلال الجدول نجد أنّ أسواق الصادرات اليابانية قد توزعت بحسب الأقاليم الاقتصادية على النحو التالي: أوروبا وآسيا بأكبر حصة، حيث كان ترتيب الصادرات اليابانية سنة 2020، على النحو التالي: الصين (22.5%)، و م أ (18.5%)، كوريا الجنوبية(7%)، تايوان(6.9%)، هونغ كونغ (5%). في سنة 2020 بلغت صادرات اليابان مع الصين 141 تريليون ين أي بنسبة 22% من إجمالي الصادرات مما يدل على أن الصين هي الشريك التجاري الأول لليابان، لاسيما بعد توقيع معاهدة الصداقة والسلام مع هذه الدولة عام 1978 (البنك الدولي)، وأصحبت المؤسسات اليابانية تركز على الصين بإعتبارها سوقاً واسعاً لصادراتها ومصدراً مهماً للمواد الأولية، ومع الولايات المتحدة الأمريكية بلغت 118.8 تريليون ين أي بنسبة 18.5% تحتل المرتبة الثانية. وفي المرتبة الثالثة كوريا الجنوبية بنسبة7%. نجد

أنّ المؤسسات اليابانية تعتمد على التصدير لغزو أسواق دول شرق آسيا منذ عقد الستينيات، أي أنّها ركزت على السوق الآسيوي وأعطته أولوية عالية وهذا راجع للأسباب التالية: (أبو قحف، صفحة 25)

– إستهداف الأسواق التي تكون أكثر دراية بها من حيث اللغة، الثقافة، ممارسة الأعمال، النمو الصناعي وذلك للحد من المخاطر المتوقعة للعمليات الدولية وزيادة تدفق السلعي بين اليابان والأسواق المستهدفة؛

– السوق الآسيوي هو سوق استهلاكي؛

– قرب المسافة الجغرافية؛

– انخفاض التكاليف؛

الجدول5: مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي لليابان في مجال الصادرات خلال الفترة (1995–2020)

–درجة الانكشاف الاقتصادي على الخارج: يوضح المؤشر مدى إعتماد الدولة على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته، وبالتالي قدرتها على إختراق الأسواق الخارجية ويحسب بالعلاقة التالية: (سوسي و يحياوي ، 2021)

$$T = X + \frac{M}{Y}$$

حيث:**x** قيمة الصادرات، **M** قيمة الواردات و**y** الناتج المحلي الاجمالي.

الوحدة:%

السنوات	1995	2000	2005	2010	2015	2020
إجمالي الصادرات	443.11	479.24	5.949.4	7.697.7	6.248.7	6.412.8
إجمالي الواردات	336.094	379.708	5.158.6	6.940.5	6.255.6	6.354.0
الناتج المحلي الإجمالي	5.545.56	4.968.356	4.755.41	6.157.46	4.3893.48	5.048.69
درجة الانكشاف الاقتصادي	68.5%	8.6%	23.3%	23.7%	28.4%	%25.2

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على: (Statista.com, 2021)

من خلال المعطيات أعلاه نلاحظ قيمة مؤشر الانفتاح الاقتصادي إنحصر مابين 68% و25 % خلال الفترة 1995 إلى 2020، أعلى نسبة للمؤشر سجلت سنة 1995 بـ 68%، والسبب راجع إلى أنّ الوردات كانت مرتفعة على الصادرات. وبالنسبة لسنة 2000 سجلت أقل قيمة بنسبة 8% هذا راجع إلى انخفاض الفائض التجاري بنسبة 4.6% مع انخفاض القيمة الاجمالية للصادرات لمدة عامين (1999-2000) بسبب الأزمة الاقتصادية في دول شرق آسيا، ثم عاود الارتفاع بنسبة 28% ثم انخفض سنة 2020 بنسبة ضئيلة 25% بسبب جائحة كوفيد الذي أدى إلى إعاقة الطلب على المنتجات اليابانية خاصة السيارات. وعلى العموم تشير قيمة المؤشر إلى إعتماد إقتصاد الدولة اليابانية على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاتها وقدرة مؤسساتها على تنويع صادراتها.

الجدول 6 : تطور قيمة مؤشر القدرة على التصدير

-مؤشر القدرة على التصدير: يمثل نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في تكوين إجمالي الناتج المحلي(GDP) للبلد ، فكلما كانت النسبة كبيرة كلما كان أفضل في إعتماد البلد على الخارج في تكوين إجمالي الناتج المحلي، و يحسب بالعلاقة التالية: (عقومة و جنيدي، 2020)

$$Xi = \frac{M}{GDP} \times 100$$

الوحدة:%

السنوات	1995	2000	2005	2010	2015	2020
Xi	7.9%	0.9%	12.5%	12.5%	%1.4	12.7%

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على: (Statista.com, 2021)

نلاحظ من خلال الجدول بأن قيمة المؤشر تتراوح مابين 7% و12% خلال السنوات الدراسة، في عام 2000، سجلت أدنى قيمة بنسبة 0.9% بسبب سياسة تعزيز التجارة وتحرير الاستثمار من خلال تجارة ثنائية ومتعددة الأطراف (WTO)، أما أعلى قيمة سجلت سنة 2020بـ 12.7% وهذا ما يفسر قوّة تنافسية المؤسسات اليابانية وقدرتها على التصدير راجع إلى: (Mira , 2015, pp. 30-31)

- الدعم الحكومي من خلال خلق الإطار القانوني والهيكل التنظيمي المرن بين مختلف قطاعات الدولة، فالبرامج المساعدات الحكومية تؤثر على أداء المؤسسات المدوّلة اليابانية المتمثلة في: البرامج التسويقية؛

البرامج المالية؛ البرامج المعلوماتية؛ البرامج التشغيلية، هذه الأخيرة على الرغم من كونها أقل قابلية للقياس، إلا أنّها تشكل رافعة رأسمالية لنجاح تدويل نشاط المؤسسات؛

– دعم الابتكار والإبداع مما ساعدها على النمو وإكتساب مزايا تنافسية، في سنوات ما بعد الحرب وجدت اليابان نفسها في مواجهة معضلة "إعادة الابتكار" أو شراء التكنولوجيا اللاّزمة لتنمية إقتصادها، وفي عام 1980 أعلنت مقدمة الكتاب الأبيض أنّ اليابان دخلت مرحلة إستقلال تكنولوجي من خلال تبني شعار (التصدير قائم على التكنولوجيا)، غطت عام 1987 نسبة 86% من جميع وارداتها للتقنيات التكنولوجية إتجاه أمريكا الشمالية بـ 35% و 51% إتجاه أوروبا؛(A Barlier & & Authers, 1997)

– إستنفاذ المصانع اليابانية طاقتها القصوى على أفضل وجه ولا توجد في اليابان عطل طويل كتلك التي في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. (محمد)

–التركز السلعي: عادة يتم قياس تنويع الهيكل التجاري السلعي من خلال مؤشر التركز السلعي الذي يشير إلى انتشار الصادرات عبر مجموعة واسعة من المنتجات، كما يستخدم كذلك في دراسات المنافسة السوقية. ويعطي المؤشر قيمة تقترب من الـ 0 في حالة الدول ذات التركز الشديد في الصادرات، بينما تقترب القيمة من الـ 1 الصحيح في حالة الدول التي تتركز صادراتها في عدد محدود من السلع. (Podoba & Authers, 2021, p. 3)

الجدول7: تطور مؤشر تركز الصادرات اليابانية خلال الفترة 1995 –2020 الوحدة:%

السنوات	مؤشر التركز السلعي	عدد السلع المصدرة	مؤشر التنوع الأسواق
1995	0.012	244	0.11
2000	0.013	245	0.10
2005	0.013	247	0.08
2010	0.012	245	0.08
2015	0.013	243	0.09
2020	0.013	244	0.08

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على بيانات:(Unctad Handbook of Statistics, 2021)

وفقاً لبيانات Unctad و Wits فإن مؤشر التركز في مجملها فهي قريبة من الـ 0 حيث وصل0.01% عام 2020 ومتوسط قيمة المؤشر خلال فترة الدراسة 0.012%، وهذا ما يوضح أنّ اليابان ذات تركز شديد في جميع الصادرات، ويبرهن على وجود سوق متجانسة بين المصدرين والمستوردين، وبالتالي تمتع اليابان بتجارة شديدة التنوع. أما قيمة مؤشر تركيز السوق سجلت 0.08% عام 2020، وتصدر اليابان منتجاتها إلى 209 بلد أجنبي، 58% موّجهة إلى البلدان الآسيوية، في حين 22% يتم تصديرها نحو أمريكا، 13 % إلى أوروبا. (Podoba & Authers, 2021, p. 4)

2.3 تنويع الصادرات في المؤسسات اليابانية

لقد ساهمت العديد من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، في دفع ومساعدة المؤسسات اليابانية في تنويع قاعدة الصادرات لتدويل أنشطتها في ظل المنافسة الدولية، حيث حققت الصادرات اليابانية فائض في التعاملات الدولية منذ السبعينات، و أدى هذا الفائض إلى خلق حصة ضخمة من الأرصدة الخارجية لليابان، ومن بين أهم هذه التغيرات تمثلت في: (بن نافلة، الصفحات 231-250)

- إعفاء الحكومات اليابانية العديد من الخامات والسلع الوسيطة من سداد الرسوم الجمركية، بالإضافة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة القدرة التنافسة للسلع اليابانية؛

- توفير نظام متكامل لتنمية الصادرات اليابانية عام 1958 وتحفيز المؤسسات اليابانية لتنويع صادراتها، ولتحقيق ذلك أصدرت اليابان عدة قوانين وتنظيمات ومن أهم هذه القوانين: نظام خصم نفقات التصدير من وعاء الضريبة عام 1953؛

- قيام الدولة اليابانية بتبني نظام لترويج الصادرات عن طريق هيئة التجارة الخارجية، وصندوق التعاون الاقتصادي؛

- تطبق حظر التصدير على مجموعة من المنتجات، بما في ذلك المخذرات، استغلال الأطفال، المواد التي تشكل منافسة غير عادلة بموجب قانون منع المنافسة، وفي عام 2019 وسعت اليابان حظراً على جميع الصادرات إلى (الواردات من) جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تم تنفيذ ذلك بموجب قانون الصرف الأجنبي والتجارة الخارجية؛ (UNCTAD STATISTICS, 2020)

- خلال الفترة بين سنتي 2016 -2020 قامت اليابان بعدة مبادرات نذكر منها: (UNCTAD STATISTICS, 2020) تحسين البنية التحتية للتصدير عام 2016، ترويج المبيعات في الخارج عام 2017، تسهيل الاتصال بين المنتجين والمصدرين عام 2018، تسهيل الوصول إلى الأسواق عام 2019، قانون ترويج المنتجات الزراعية عام 2020.

4. الخاتمة:

غالباً ما ينظر إلى التدويل عن طريق التصدير على أنّه خيار استراتيجي مهم يسمح بتطوير الأعمال التي يمكن لها المشاركة في الأنشطة الدولية. والدوافع من وراء تدويل نشاط المؤسسات اليابانية هي عدم وجود قيود على الصادرات والواردات، وتوافر حماية الإختراعات، وكسر القيود المفروضة على التصدير، فسياسة تنويع الصادرات التي تتبعها المؤسسات اليابانية لتدويل نشاطها حققت من خلالها مستوى عال من الانتاج والابتكار، ومكنّها الإستفادة من العلاقات التجارية مع العملاء والموردين المحليين والأجانب، والاستجابة للإحتياجات المستهلكين والسوق.

1.4 اختبار الفرضيات:

-الفرضية الأولى: بعد التطرق إلى استراتيجية تنويع الصادرات في المؤسسات اليابانية، اتضح لنا أنّ المؤسسات اليابانية ركزت على السوق الآسيوي وأعطته أولوية عالية، بسبب قرب المسافة الجغرافية، وأنه سوق استهلاكي، وهو ما أكدته الاحصائيات التي تناولناها سابقاً، وهو مايثبت لنا صحة الفرضية الأولى.

-الفرضية الثانية: قيام الدولة اليابانية بتبني نظام لترويج الصادرات عن طريق هيئة التجارة الخارجية، وصندوق التعاون الاقتصادي، وتطبيق حظر على مجموعة من المنتجات، مع تحسين البنية التحتية للتصدير، وتسهيل الاتصال بين المنتجين والمصدرين، تسهيل الوصول إلى الأسواق الأجنبية كلّها متغيرات ساهمت في تنويع الصادرات اليابانية، وبالتالي فإن الفرضية الثانية صحيحة.

2.4 نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

-قيام الدولة اليابانية بعدّة مبادرات المتمثلة في تحسين البنية التحتية للتصدير، ترويج المبيعات في الخارج عام، تسهيل الاتصال بين المنتجين والمصدرين، تسهيل الوصول إلى الأسواق، قانون ترويج المنتجات الزراعية المساعدة في تدويل نشاط مؤسساتها.

-ساهمت التدابير الحكومية المتخذة من قبل اليابان، في خلق الإطار القانوني والهيكل التنظيمي المرن بين مختلف قطاعات الدولة.

-ومن خلال تحليلنا للمؤشرات تدويل نشاط المؤسسات تبيّن لنا أنّ منطقة كل من آسيا وأمريكا وأوروبا تستحوذ على القيمة الأكبر من صادرات اليابانية بنسبة 58% و22% و13% على التوالي.

- المؤسسات اليابانية ذات تركز شديد في جميع السلع المصدرة، فقد سجل متوسط قيم المؤشر التركز خلال فترة الدراسة 0.012%، وبلغ قيمة تركز السوق% 0.08 للولوج إلى اختراق الأسواق الخارجية لتقوية الأعمال التجارية.

- المحاولات والجهود اليابانية في مجال تنويع الصادرات تعتمد على تنفيذ مجموعة من السياسات من التجارية والمالية والجبائية والجمركية.

3.4 التوصيات: خلصنا من خلال دراستنا أن استراتيجية التدويل القائمة على التصدير المتبعة من قبل المؤسسات اليابانية تركز على النقاط التالية:

- تخفيض تكاليف عوامل الإنتاج الأساسية من مواد ويد عاملة وكذلك الضرائب في حالات كثيرة، بإعتبارها وسيلة لاجتذاب المستثمرين.

- تخفيض الأخطار وتوزيعها، بحيث عملية تنويع الصادرات في أكثر من بلد وظروف مختلفة إقتصادية سياسية و أمنية ومصادر مواد يجعل الاخطار المحتملة قليلة أو منعدمة؛

- تطوير البنية التحتية للتصدير، إن إنشاء بنية تحتية مثل الأراضي المناسبة للصناعات التصديرية ومناطق تجهيز الصادرات ومراكز الإنتاج الخاضعة للرقابة الجمركية بمكن أن يحفز بالفعل تنويع الصادرات؛

– التوسع في تطبيق إجراءات دعم الدولة للتصدير بنماذجها المختلفة في سبيل دعم موقعها في الأسواق الدولية بوضع نظام فحص السلع المصدرة لضمان الجودة المناسبة للأسواق الخارجية مثل اليابان قامت بوضع نظام للحفاظ على سمعة المنتج المحلي في الأسواق الخارجية، وذلك من خلال إستفاء المواصفات القياسية الموضوعة من قبل وكلاء الفحص نظام الجودة.

– تكوين فريق متخصص من خبراء لدراسة التجارب الدولية الناجحة في مجال تدويل من خلال آلية التصدير وإتباع نهج نشط للتسويق وسياسة البحث والتطوير لغرض إبتكار منتجات جديدة؛

إن هذه التوصيات أعلاه تتطلب من أجل تنفيذها جهوداً كبيرة مشتركة من قبل الحكومة ومؤسسات القطاعات العام والخاص والمؤسسات المالية والتأمينية المختلفة، بحيث تتكامل هذه الجهود وتتفاعل إيجابياً في سبيل بلورة وتنفيذ استراتيجية التدويل المطلوبة.

5. قائمة المراجع:

الربيح سوسي ، و عبدالحفيظ يحياوي . (2021). **التصدير كآلية لتوجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نحو التدويل**. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 17*(1).

العياشي زرزار ، حنان براك. (2016). ***مبادئ واستراتيجيات التسويق الدولي*** (الإصدار الطبعة الأولى). المحمدية، الجزائر: دار قرطبة.

أمال طوير، علاوي صفية. (2020). **دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر** خلال الفترة 1990-2018. *مجلة أبحاث اقتصادية معاصر*.

بلقاسم طراد، و حدة رايس. (2021). **سياسة تحرير التجارة الخارجية في الدول المغاربية لتنويع صادراتها –دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس**. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية*.

بن عطاالله عائشة. (2020). ***الصادرات والنمو الاقتصادي*** (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار الأيام.

جهيدة العياطي، و محمد بن عزة. (جوان, 2018). **إشكالية تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي**. *مجلة الهقار للدراسات الاقتصادية، 2*(1).

عبد السلام أبو قحف. (بلا تاريخ). ***بحوث تطبيقية في إدارة الأعمال*** (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة، مصر: الدار الجامعية.

عبد المؤمن الشامي محمد . (بلا تاريخ). **المشاريع الصغيرة والمتوسطة ... تجربة اليابان** مقال منشور على الموقع. تاريخ الاسترداد 15 07, 2022، من *http://althawrah.ye/archives/569759*

قدور بن نافلة. (بلا تاريخ). **مامدى إمكانية الاستفادة من التجربة اليابانية في التسويق الدولي؟** *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*(3).

لحسن عقومة، و مراد جنيدي. (2020). **قياس مؤشرات تنافسية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2010–2019**. *المجلة الجزائرية للعلوم الإجتماعية والإنسانية، 8*(2)

A Barlier , & Authers. (1997). ***export prtique du commerce international*** (13 ed.). paris.

Corrine, & P. B. (2006). ***Marketing International*** (5 éme ed.). Paris: Dunod.

Guelle, F. (1989). **L'internationalisation et la Délocalisation de la RD des Grands Groupes Japonais**. *revue d'économie industrielle, 47*.

Jean, P. L. (2003). ***Stratégie D'internationalisation*** (5éme ed.). Paris: Dunod.

Jerzy , C., & Dianne, h. (2012, march 70-93). T**he Impact of Geographic Diversifcation on Export Performance of Small and Medim -Sized Enterpris**. *Journal of International Entrepreneurship*.

Luis, P. (2019). i**nternationalization effects on financial performance: the case of portuguese induitrial smes**. *journal of small busiess strategy, 29*, p. 3.

Mira,B.S.(2015).**Croissancedes PME par L'internationalisation L"effet de Levier Réticulaire des Chambres.** *Revue International PME, 28*.

Podoba, Z., & Authers. (2021). J**apan's Export Specialization in 2000-2020.** ***Asia and the Global Economy****, 1*, p. 3.

Shankar, C. (2010, may). **internationalization and performance :small and medium -sized enterprises in malaysia**. *international journal of businessand management, 5*.

(2021). *Statista.com.* Retrieved from *https://www.statista.com/statistics*

(2021). *STATISTICAL HANDBOOK OF JAPAN.* Retrieved 06 15, 2021, from *https://www.stat.go.jp/*

(2021). *Unctad Handbook of Statistics.* Retrieved 06 17, 2021, from *ttps://unctad.org*

(2020). *UNCTAD STATISTICS.*

(2021). *World Integrated Trade Solution.* Retrieved 06 15, 2021, from *https://wits.worldbank.org/*

(2020).*WTOStatistical Database.* Retrieved from *https://stats.wto.org/*

Yang, X, & Authers. (2009). A **Comparative Analysis of the Internationalization of Chinese and Japanese Firms**. *Asia Pacific Journal of Management, 26*.

واقع القطاع الزراعي في إفريقيا في ظل إنعدام الأمن الغذائي ومدى أهمية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا CAADP في تنمية القطاع الزراعي في إفريقيا.

The reality of the agricultural sector in Africa in the framework of food insecurity and the importance of the Comprehensive Africa Agricultural Development Program (CAADP) in developing the agricultural sector in Africa

سوداني نادية، مخبر الإقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، جامعة تيسمسيلت (الجزائر)،
soudani.nadia@cuniv-tissemsilt.dz

تاريخ الإستلام: 2022/11/30 تاريخ القبول: 2023/03/09 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق لواقع القطاع الزراعي في إفريقيا، وواقع انعدام الأمن الغذائي في إفريقيا، إضافة إلى مدى تطبيق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا، وأهميته في تنمية القطاع الزراعي بها، وإسهامه في تحقيق الأمن الغذائي بإفريقيا، وذلك من خلال عرض النتائج المحققة في الدول التي نفذت البرنامج.

توصلت الدراسة إلى أن البرنامج الشامل للتنمية الزراعة في إفريقيا يختلف في النتائج التي تم تحقيقها بين الدول الإفريقية بسبب الإختلاف في الإمكانيات البشرية والزراعية والمناخية، بالإضافة إلى خلق مساهمة في القطاع الزراعي من خلال التنويع الإقتصادي في هذه الدول، وهذا ما أدى إلى زيادة الطموح لتحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا.

كلمات مفتاحية: زراعة، برنامج شامل للتنمية زراعية، إعلان مالابو، أمن غذائي، أمن غذائي.

تصنيفات JEL : N5، N57، J54.

Abstract:

This study aims to analyze the evolution the reality of CAADP in Africa, and evolution the Achieved results, For countries that have implemented this program.

The study found that the reality of CAADP in Africa, is different in the results achieved from the program Between the countries of Africa(its human, agricultural and climatic), The contribution of the agriculture sector to economic diversification in Africa, This led to an increase in ambition to achieve economic and industrial integration among Africa.
Keywords: Agriculture in Africa; Comprehensive Africa Agriculture Development Program; Malabo Declaration; Food insecurity; food security.
Jel Classification Codes: N5, N57, J54.

1. مقدمة:

تعتبر الدول الإفريقية دولا زراعية بالدرجة الأولى، وذلك راجع للإمكانيات الزراعية التي تمتلكها من أراض زراعية، وتنوع المناخ، توفر المياه...إلخ، إلا أنها تعاني من الفقر والجوع ، مما أدى إلى إنتشار إنعدام الأمن الغذائي الذي أصبح سمة من سماتها بل قد تفاقمت حدته بعد جائحة كورونا والحرب الأوكرانية الروسية، وهذا ما زاد من إهتمام الدول بالقطاع الزراعي، وذلك من خلال تبنيها لمجموعة من المشاريع المدعمة والمشجعة لذلك، من بين هذه البرامج نجد البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا المدعم من قبل الإتحاد الأوروبي بالتعاون مع الإتحاد الإفريقي.

إن معظم الدول الإفريقية قد تبنت فكرة البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا منذ بداية المشروع، ولكنها تختلف من حيث نسب تطبيقه، وذلك راجع لإمكانيات كل دولة والظروف التي تعيشها، والتي كان لها الأثر الكبير في نتائج هذا البرنامج، فنجد دولا قد حققت نسب مرتفعة في المؤشرات المعتمدة في تقييم هذا البرنامج، كما نجد دولا قد حققت نسب ضعيفة جدا، إلا أنه يعول على هذا البرنامج من أجل تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع خاصة بعد التغيرات الإقتصادية الأخيرة، لذا وجب عليها التقيد بأهدافه والعمل بمادئه.

من خلال هذه التوطئة يمكننا طرح الإشكالية التالية: **هل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية يمكنه أن يسهم في تحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا؟**.

الأسئلة الفرعية: يمكننا من الإشكالية الرئيسية إشتقاق الأسئلة الفرعية التالية:

-إلى أي مدى تعاني الدول الإفريقية من إنعدام الأمن الغذائي ؟.

-ماهي أهم الأهداف التي يقوم عليها البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا ؟.

-كيف يمكن للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا أن يسهم في تحقيق الأمن الغذائي بها؟.

الفرضيات: للإجابة عن الأسئلة الفرعية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

-تعتبر دول إفريقيا من أكثر الدول التي تعاني من إنعدام الأمن الغذائي وارتفاع مستوى المجاعة بالرغم من أنها دول تمتلك امكانيات زراعية كبيرة.

-يعتبر البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا برنامج دولي يهتم بتخفيض معدلات المجاعة في الدول الإفريقية.

-لقد تبنت معظم الدول الإفريقية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا لتحقيق الأمن الغذائي بها.

الأهداف: تتجلى أهداف الدراسة في محاولة الوصول إلى محتوى وأهمية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا، ومدى تأثيره على الدول الإفريقية ، ومحاولة التطرق إلى أثاره على مجموعة من المؤشرات كمؤشر القضاء على المجاعة، مؤشر تحقيق الأمن الغذائي، مؤشر القضاء على الفقر...إلخ، إضافة إلى إبراز أهميته في تحقيق الأمن الغذائي.

المنهج المعتمد: لقد تم إعتماد المنهج الوصفي التحليلي كونه أكثر ملائمة للدراسة، حيث تم إعتماد أداة الوصف في تحديد المفاهيم المتعلقة بالموضوع، كما تم إستخدام أداة التحليل في تحليل الأشكال والجداول المدرجة في هذه الدراسة.

2. واقع القطاع الزراعي في إفريقيا في ظل انعدام الأمن الغذائي.

1.2 الإمكانيات الزراعية للقارة الإفريقية:

1.1.2 الموارد الأرضية:

لقد بلغت نسبة مساحة الأراضي الزراعية في إفريقيا 43.9 % من إجمالي مساحة الأراضي الإجمالية في سنة 2017، وتمثل بها نسبة الأراضي القابلة للزراعة 8.8 % من إجمالي مساحة إفريقيا. (فريد، كيف

يمكن الاستفادة من الاقتصاد الرقمي للتوسع في الزراعة وتوفير الغذاء بدول الخليج وافريقيا ، 2020، صفحة دون صفحات)، كما تمثل المساحة المروية من الأراضي ما نسبته 6 **%** فقط من إجمالي الأراضي المزروعة بها ، كما أن بها أكبر نسبة من الأراضي غير المزروعة من الأراضي الصالحة لزراعة المحاصيل في العالم، كما يستخدم الأفارقة أسمدة أقل بكثير من غيرهم في شرق أسيا والمحيط الهادئ. (الريفيين، 2014، صفحة 1)

2.1.2 العمال في الزراعة:

تؤدي الزراعة دورا هام في إفريقيا حيث أن 30 **%** أو أكثر من العاملين في معظم الدول الإفريقية يعملون في الزراعة. (الريفيين، 2014، صفحة 1)، وما شجع على ذلك هو أنه يعيش 226 مليون شاب تقريبا من مجموع الشباب في العالم في إفريقيا ، حيث تتراوح نسبة الشباب بين 15 و24 سنة ب 19 **%**. (لافريقيا، 2020، صفحة 3)

3.1.2 المساهمة في الناتج المحلي:

تساهم الزراعة بحوالي 20 إلى 60 % من إجمالي الناتج المحلي لكل دولة إفريقية، كما أن التنوع البيئي والمناخي يجعل القارة من أكبر المناطق المؤهلة للإنتاج الزراعي، ففي المناطق الإستوائية يتم زراعة القهوة والأناناس والكاكاو والنخيل، وفي مناطق السافانا يتم إنتاج البطيخ والفول السوداني والفلفل، وفي مناطق الصحراء تزرع التمور والبلح والقطن وفي حوض البحر الأبيض المتوسط يتم زراعة الطماطم والموالح والزيتون بالإضافة إلى الخضروات. (زهران، افريقيا امكانيات وتحديات، 2021، صفحة 2)

2.2 واقع إنعدام الأمن الغذائي في إفريقيا:

تعتبر القارة الإفريقية القارة الوحيدة التي يتوقع أن تسوء الحالة بها أكثر حيث يتوقع أن يصل عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى نحو 310 مليون شخص في سنة 2030، في حين وصل عددهم في سنة 2021 إلى 278 مليون شخص، والشكل الموالي يبين توزيع عدد الفقراء على مختلف مناطق العالم.

الشكل 1: عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع في العالم في سنة 2021 الوحدة: مليون شخص.

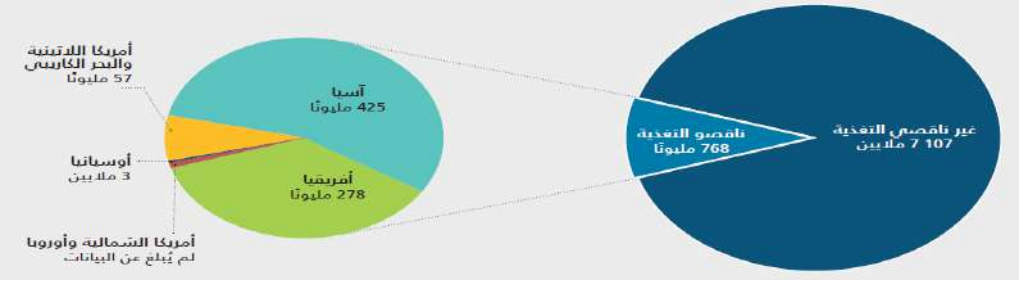

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إيفاد، يونيسف،(2022) برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية، روما، ص16.

من خلال الشكل نلاحظ أن حوالي 768 مليون شخص في العالم يعانون من نقص التغذية من بينهم 425 مليون شخص من القارة الأسياوية وهي بذلك تضم أكبر عدد منهم، في حين تليها القارة الإفريقية بحوالي 278 مليون شخص، ثم تأتي باقي القارات الأخرى بأعداد أقل بكثير.

إن انعدام الأمن الغذائي في القارة الإفريقية يتباين بين إنعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد وانعدام الأمن الغذائي الشديد حيث وصل عدد الأشخاص الذين يعانون من إنعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد 795 مليون شخص، أما عدد الأشخاص الذين يعانون من إنعدام الأمن الغذائي الشديد فوصل إلى 322 مليون شخص في سنة 2021 والشكل الموالي يبين توزيعهم.

الشكل 2: تركيز إنعدام الأمن الغذائي في القارة الإفريقية.

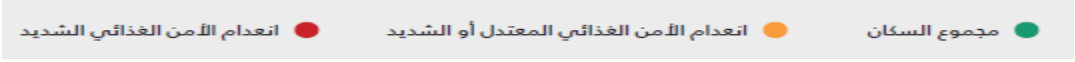

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، مرجع سبق ذكره، ص28.

إن مدى إنتشار انعدام الأمن الغذائي في القارة الإفريقية يظهر لنا من خلال معدل إنتشار النقص التغذوي، والذي وصل في سنة 2021 إلى 20.2 %، وهوما يعادل 278.0 مليون شخص.

إضافة إلى معدل إنتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد، والذي وصل إلى 23.4 % في نفس السنة، وهوما يعادل 322 مليون شخص، كما وصل معدل إنتشار إنعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد إلى 57.9 %، وهو يوافق 794.7 مليون شخص، والجدول الموالي يبين تطور إنعدام الأمن الغذائي خلال الفترة 2015-2021 في القارة الإفريقية.

الجدول 1:تطور إنعدام الأمن الغذائي في القارة الإفريقية خلال الفترة 2015-2021.

البيان / السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل إنتشار النقص التغذوي (%)	15.8	16.3	16.4	17.0	17.4	19.6	20.2
عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية (ملايين)	187.4	198.0	203.5	216.8	227.5	262.8	278.0
معدل إنتشار إنعدام الأمن الغذائي الشديد (%)	16.8	18.2	18.5	18.3	19.00	22.4	23.4
عدد الأشخاص الذين يعانون من إنعدام الأمن الغذائي الشديد (ملايين)	198.7	220.5	.230	233.1	248.5	300.5	322.0
معدل إنتشار إنعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد (%)	22.4	23.2	24.8	25.8	25.9	56.0	57.9
عدد الأشخاص الذين يعانون من إنعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد(ملايين)	549.5	599.6	640	646.2	685.0	750.9	794.7

المصدر : من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

-منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إيفاد، يونيسف، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية (2022)، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية، روما، 2022.

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، (2021)، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2021، تحويل النظم الغذائية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتوفير أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة للجميع، روما، منظمة الأغذية والزراعة، 2021.

يعتبر عدم حصول الأشخاص على النمط الغذائي الصحي من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ظهور ظاهرة انعدام الأمن الغذائي في القارة الإفريقية، والذي يعود بدوره إلى وجود مجموعة من العوامل أهمها عدم القدرة على توفير هذا النمط من الغذاء وذلك بسبب إرتفاع تكلفة توفيره، والشكل الموالي يبين التغير في تكلفة النمط الغذائي الصحي في إفريقيا.

الشكل 3: التغير في تكلفة النمط الغذائي الصحي في إفريقيا والعالم خلال الفترة 2017–2020.الوحدة: (%)

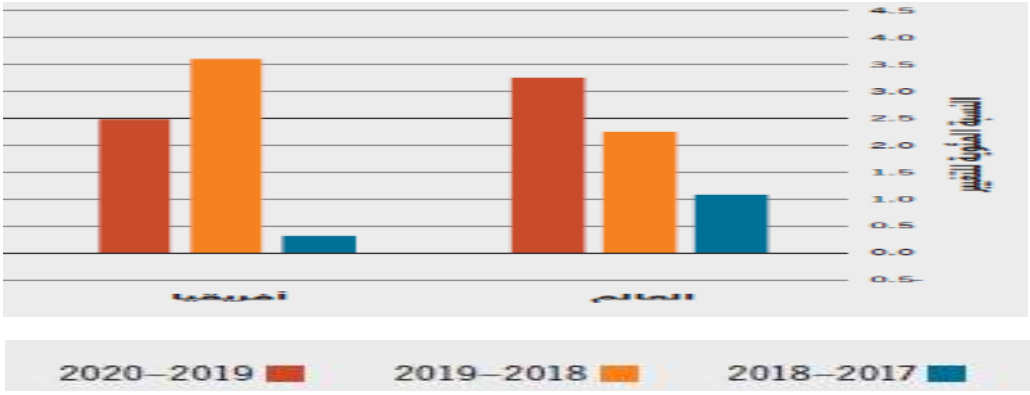

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إيفاد، يونيسف(2022) ، مرجع سبق ذكره، ص52.

نلاحظ أن نسبة تغير تكلفة النمط الغذائي الصحي في إفريقيا بين سنتي 2017 و2019 كانت سنة 2017 في حدود 0.4 % وأصبحت في 2018-2019 حوالي 3.6 % بنسبة تغير وصلت إلى حوالي 3.2 %، أما التغير في تكلفة النمط الغذائي الصحي في إفريقيا سنة 2019-2020 قد تناقص حتى وصل إلى 2.5 %، ووصلت نسبة الإنخفاض إلى 1.1 % بسبب إنعكاسات جائحة كورونا.

وقد تزايد عدد الأشخاص الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف النمط الغذائي الصحي في سنة 2019-2020 وبعد إنتشار أزمة كورونا فوصل إلى 25.4 مليون شخص ، والشكل الموالي يبين ذلك

الشكل4: عدد الأشخاص الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف النمط الغذائي الصحي خلال الفترة 2017–2020 الوحدة (ملايين).

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ، مرجع سبق ذكره، ص52.

3. البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا CAADP:

1.3 نبذة عن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقياCAADP:

لقد تبنت الدول الإفريقية البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في إفريقيا(CAADP) ، وهو برنامج زراعي للشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، وهو برنامج خاص بالإتحاد الإفريقي(AU) ، أنشأه بموجب مؤتمر الإتحاد الإفريقي في مابوتو بالموزمبيق في سنة 2003 ،حيث أصدرت قمة الإتحاد الإفريقي أول إعلان حول البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا كجزء لا يتجزأ من الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد). (OSAA (Office of the Special Adviser on Africa, 2021)، ويعتبر إعلان مابوتو الدعامة الأساسية للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا، وخطة العمل المنبثقة عنه، كما يعتبر المسار المسطر لتحقيق الأهداف الموضوعة ، وقد قرر رؤساء الدول المتبنية للبرنامج إعتماد جملة من النقاط هي: (Fao, 2021)

-إعادة تنشيط القطاع الزراعي، بما في ذلك الثروة الحيوانية والغابات ومصايد الأسماك، من خلال سياسات وإستراتيجيات خاصة موجهة نحو أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين التقليديين في المناطق الريفية وإيجاد الظروف التي تمكن القطاع الخاص من المشاركة في ذلك، مع التركيز على تنمية القدرات البشرية وإزالة

العوائق التي تعترض الإنتاج والتسويق الزراعي، بما فيها إنخفاض خصوبة التربة وسوء إدارة المياه ، إضافة إلى البنى الأساسية غير الملائمة وإنتشار الآفات والأمراض .

-التنفيذ العاجل للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا وخطط العمل الخاصة بالتنمية الزراعية المنبثقة عنه، على المستويات القطرية والإقليمية والقارية، ولتحقيق هذا الهدف إتفق رؤساء الدول والحكومات على اعتماد سياسات سليمة للتنمية الزراعية والريفية، والتزموا بتخصيص ما لا يقل عن 10 % من موارد الميزانية القطرية لتنفيذها خلال خمس سنوات.

-مناشدة لجنة الإتحاد الإفريقي واللجنة المستديمة للشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا ومنظمة الأغذية والزراعة وغيرها من الشركاء للإستمرار في التعاون وتقديم الدعم الفعال للبلدان الإفريقية والمجموعات الإقليمية الإقتصادية لتنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا .

-ضمان تحضير مشاريع قابلة للتمويل في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا، من خلال الجهود التشاركية على الصعيدين الوطني والإقليمي، وذلك لحشد الموارد اللازمة للإستثمار في النمو الزراعي والتنمية الريفية .

-ضمان إنشاء نظم إقليمية للإحتياطات الغذائية المرتبطة بالإنتاج في إفريقيا ، إضافة إلى مخزونات الأغذية، ومكافحة الجوع والفقر في إفريقيا من خلال تطوير السياسات والإستراتيجيات في إطار الإتحاد الإفريقي والمجموعات الإقليمية الإقتصادية .

2.3 أهداف البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقياCAADP.

إن الهدف الرئيسي من البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقياCAADP هو الوصول إلى معدلات عالية ومستدامة للنمو الإقتصادي عن طريق التنمية المعتمدة على الزراعة والتي تؤدي إلى تجاوز المجاعة والحد من الفقر وإنعدام الأمن الغذائي ، إضافة إلى زيادة الصادرات، وتحقيق الأهداف الأخرى التي تتمثل في:

-إعتماد النمو القائم على الزراعة كإستراتيجية رئيسية للحد من الفقر كهدف رئيسي للألفية.

-تخصيص 10 % من الميزانية العامة للقطاع الزراعي.

-إستهداف 6 % كمتوسط معدل نمو للقطاع الزراعي على المستوى الوطني.

-إستغلال التكامل والتعاون الإقليمي لزيادة النمو.

-تبادل الخبرات بين برامج الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا في مجالات تقييم السياسات والمراقبة.

-إقامة شراكات وتحالفات تضم المنتجين ورجال الأعمال وتنظيمات المجتمع المدني. (السودان، 2020، صفحة 12)

3.3 مبادئ ودعائم البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا:

في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا تم الإتفاق على إعتماد مجموعة من المبادئ المحددة على نطاق واسع لمساعدة البلدان الإفريقية في تنفيذ البرنامج ، والتي تتمثل في:

-المراجعة النقدية لأوضاع الدول الإفريقية وتحديد فرص الإستثمار ذات التأثير والعوائد المثلى.

-العمل على إصلاح القطاع الزراعي من خلال البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا.

ومن الدعائم التي يقوم عليها البرنامج ما يلي:

-تخصيص إطار للإدارة المستدامة للأراضي والمياه بهدف زيادة المساحة ضمن الإدارة المستدامة للأراضي ونظم الري المستديم.

-تخصيص إطار تحسين الوصول للأسواق وذلك بالإستثمار في البنى التحتية الريفية وتعزيز القدرات التجارية بهدف الوصول للأسواق.

-تخصيص إطار للأمن الغذائي الإفريقي والذي يهدف إلى تحسين إدارة المخاطر وتوفير الغذاء وزيادة دخول الفقراء والحد من المجاعات وسوء التغذية.

-تخصيص إطار للإنتاجية الزراعية في إفريقيا وذلك من خلال السعي لتقوية البحوث الزراعية ونقل وتبني التقانة وذلك عن طريق تقوية نظم المعرفة الزراعية بهدف تقديم تقانات مربحة ومستدامة يتم تبنيها على نطاق واسع من قبل المزارعين وتؤدي إلى نمو مستدام. (السودان، 2020، صفحة 12)

4.3 مراحل عملية تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا:

نظرا لأهمية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا، والذي يعتبر كسبيل للتخلص من الفقر والمجاعة في إفريقيا ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي والعمل على التصدير إن جرت الأمور على أكمل وجه، فقد تم وضع برنامج خاص لتطبيقه، وذلك بتقسيمه إلى مجموعة من المراحل والتي تم تلخيصها في الشكل الموالي:

شكل 5: مراحل تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا CAADP.

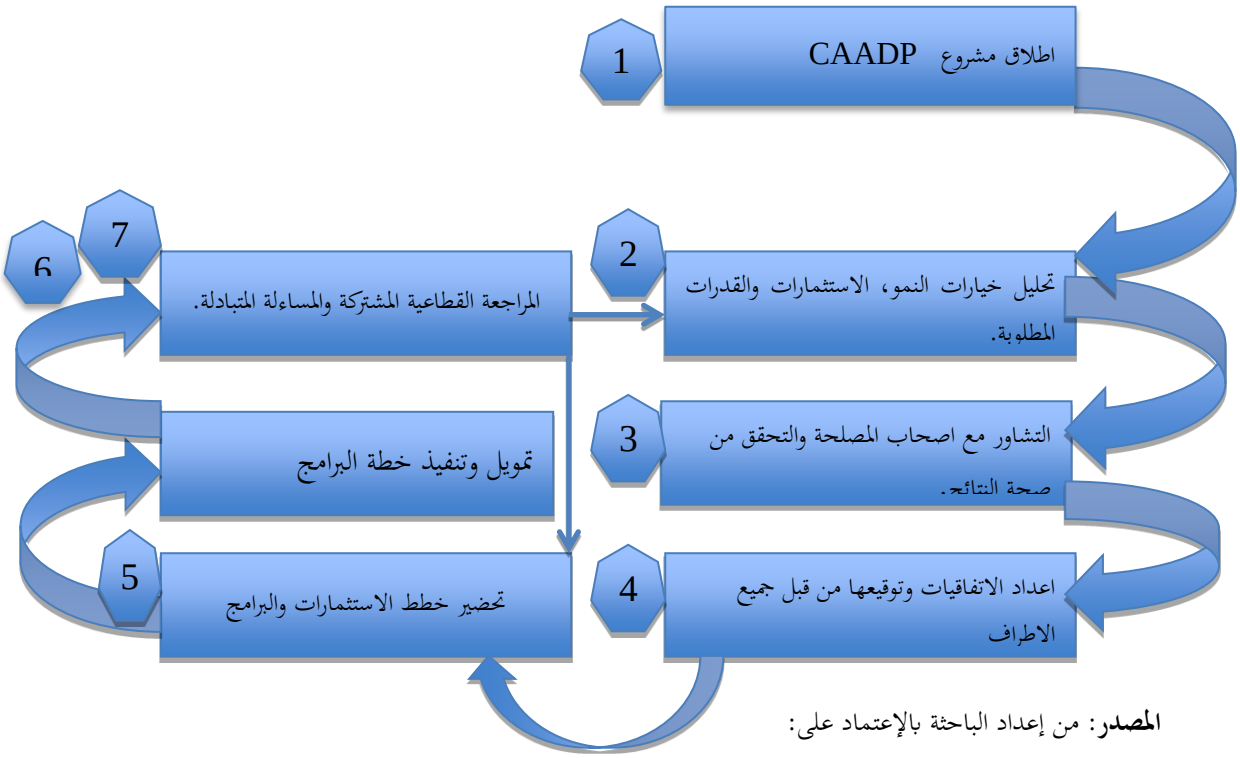

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

Samuel Benin (2016), Development Strategy and Governance Division, INTERNATIONAL FOOD POLICY RESEARCH INSTITUTE (2016) ,Impacts of CAADP on Africa's, Agricultural-Led Development, August 2016,p2.

من خلال الشكل نلاحظ أن المشروع الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا عند تنفيذه سيمر بمجموعة من المراحل تبدأ بإطلاق البرنامج والتي تمت فعليا في سنة 2003، وبعدها تأتي مرحلة تحليل وتحديد خيارات النمو في الدول الإفريقية وذلك لتحديد أهم الإمكانيات التي يجب الإستثمار فيها ، ومن ثم تليها مرحلة التشاور بين أصحاب المصلحة من رؤساء الدول والمزارعين ومتخذي القرار في الدول الإفريقية وذلك

للتحقق من صحة النتائج المتوصل إليها من المرحلة السابقة، ثم يتم إعداد إتفاقيات تحتوي على مبادئ وشروط تنفيذ البرنامج من قبل جميع الأطراف المعنيين بهذا البرنامج، وبعدها يتم التحضير الجيد لتنفيذ البرنامج وذلك من خلال وضع خطط للإستثمار في القطاع الزراعي ودراسة جميع الجوانب المتعلقة به، ثم تليها مرحلة التمويل والتي يتم فيها تجنيد الموارد المالية المحلية الخاصة بكل دولة أو الموارد التي تتحصل عليها الدول المنطوية ضمن البرنامج من الإتحاد الإفريقي أو الجهات الأخرى المدعمة للبرنامج، ومن ثم يتم تنفيذ الخطط المتفق عليها، (Benin، 2016، صفحة 2)، وأخيرا يتم تقييم البرنامج وتحديد الأهداف التي تم تحقيقها والأهداف التي تم تخطيها وذلك من خلال المراجعة القطاعية المشتركة للأطراف المعنية بتنفيذ البرنامج والمساءلة وتحديد الإنحرافات وإقتراح الحلول البديلة من أجل تحقيق ما تم تخطيه.

4. أهمية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا CAADP في تنمية القطاع الزراعي:

1.4 أهمية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا CAADP في تنمية القطاع الزراعي في إفريقيا خلال الفترة 2003–2018:

لقد تم وضع خطط وطنية مُفصلة للإستثمار الزراعي في كل دولة إفريقية والتي تحدد فيها أولويات القطاع وبرامجه فضلا عن طرق التمويل، ولتحقيق أهداف القطاع الزراعي ومستهدفاته، ولمعرفة التقدم المحرز من البرنامج تم وضع 43 مؤشر أداء. (الغذائية، 2018، صفحة دون صفحات) وفيما يلي سيتم معرفة التقدم المحقق في دول إفريقيا من خلال تنفيذ البرنامج، خلال الفترة الأولى من سنة 2003 إلى سنة2016:

في سنة 2003 تم الإتفاق على البرنامج الشامل للتنمية الزراعة في إفريقيا(CAADP) في دول إفريقيا، والذي يعتبر مثالا جيدا لإطار عمل ألهم ونشط مؤسسات البحوث الزراعية الإفريقية وجمعيات المزارعين والحكومات الإفريقية والقطاع الخاص الذين يؤمنون بأن الزراعة لها دور محوري في التنمية . (nepad, 2021)وقد تم إعتماد إتفاقيات CAADP إعتبارا من مارس 2015 حيث وقعت 41 دولة من الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي على إتفاقيات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا ، ووضعت 33 دولة منها خططا وطنية رسمية للإستثمار في الزراعة والأمن الغذائي ، وهذا ما أدى إلى

تحسين التخطيط الزراعي ,OSAA (Office of the Special Adviser on Africa) .
2021)

1.1.4 الأنشطة التي تم القيام بها: من بين الأنشطة التي تم القيام بها في هذه المرحلة نجد:

-توفير خبراء تقنيين لدعم مؤسسات البرنامج الإفريقي للتنمية الزراعية في تصميم الهياكل المناسبة لتقديم الخدمات الفنية بفعالية.

-وضع ترتيبات التمويل والإدارةال مؤقتة للإستجابة للطلب الفوري على المساعدة الفنية من أجل تطوير ومراجعة الخطط الوطنية للإستثمار في الزراعة والأمن الغذائي أثناء وضع هيكل دائم.

-بناء قاعدة بيانات لجميع مشاريع البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقياCAADP .

-تقديم الدعم للزراعة الإفريقية في سنة 2014 من خلال الإتصال بالإتحاد الإفريقي في أديس أبابا لإدارة الخدمات اللوجستية للمؤتمرات الرئيسية والندوات وورش العمل والأحداث المماثلة.

-تقديم المساعدة الفنية على وجه التحديد إلى مجموعة التنمية للجنوب الإفريقي والدول الأعضاء فيها لتعزيز برامج الإستثمار الزراعي. (Bank، 2021)

2.1.4 التقدم في تحقيق مستهدفات البرنامج الأساسية:

بالنسبة للتقدم في تحقيق مستهدفات البرنامج الأساسية خلال هذه الفترة، فإن الدول الإفريقية قد أحرزت تقدما جيدا في إتجاه تحقيق إلتزامات إعلان مالابو خاصة في سنة 2014. وقد سجلت إفريقيا ككل أداءا قويا فيما يتعلق بما يلي:

-الإلتزام بتنفيذ عمليات البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا عن طريق تحسين الخطط والسياسات والترتيبات المؤسسية لدعم البرنامج وتنفيذ إعلان مالابو . (الغذائية، 2018، صفحة دون صفحات)

-وضع برامج شاملة للمساءلة المتبادلة وإستعراض الأقران ولقد حصلت 20 دولة من إجمالي 47 دولة مقدمة للتقارير على درجة كلية في التحول الزراعي على الأقل 3.9 من 10، مما يدل على أن تلك الدول تسير حسب الجدول الزمني المحدد لتحقيق إلتزامات إعلان مالابو بحلول عام 2025، أما في شمال

إفريقيا فإن المغرب قد حصلت على 5.5 درجة ، وهي تعتبر من ضمن الخمس دول التي حققت أعلى معدل تقدم. (بنين، 2018، صفحة دون صفحات)

ومن أجل إظهار النتائج بصورة واضحة سنركز على مؤشرين للبرنامج هما: (بنين، 2018، صفحة دون صفحات)

-مؤشر البرنامج الخاص بتخصيص 10 % من إجمالي النفقات الحكومية في القطاع الزراعي:

لقد تم الإتفاق من قبل رؤساء الدول و والحكومات على تخصيص ما نسبته 10 % من موارد ميزانية الدولة لإنفاقها على القطاع الزراعي، وقد لوحظ أن هناك دولا لم تخصص أي نسبة من ميزانيتها وذلك راجع لعدم إعتمادها للبرنامج فسجلت مستوى الصفر، في حين أن هناك مجموعة من الدول وصلت إلى مستويات أعلى من التنفيذ حيث سجلت متوسط نمو سنوي أعلى في النفقات الزراعية حيث وصلت مستوياتها من 1 إلى 4. والشكل الموالي يوضح ذلك أكثر.

الشكل6 : الإنفاق الزراعي كحصة من إجمالي الإنفاق الحكومي خلال البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا خلال الفترة 2003-2016.

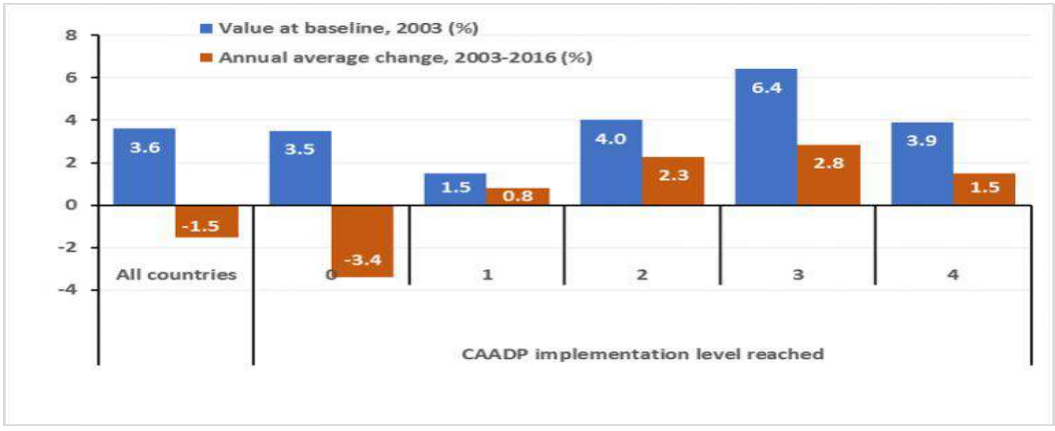

المصدر: تسي تسي ماكومبي وصمويل بنين (2018) ، المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، هل يحقق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا الأثر المطلوب؟، أفريل 2018، على الموقع الإلكتروني:

http://www.nepad.org/cop/comprehensive-africa-agriculture-development

تاريخ الإطلاع:2021/02/28.

–مؤشر البرنامج الخاص بتحقيق 6 % من معدل النمو السنوي في مجال الزراعة:

لقد تم الإتفاق بين الدول الإفريقية عند تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية على تحقيق 6 % من معدل النمو السنوي في مجال الزراعة، فنجد أن الدول التي لم تعتمد البرنامج بقيت في المستوى 0 وتضم دول شمال إفريقيا (الجزائر ومصر ، المغرب وتونس)، في حين أن الدول التي قامت بإعتماد البرنامج قد سجلت مستويات مختلفة وصلت إلى 7.1 % ، والشكل الموالي يبين ذلك أكثر.

الشكل 7 : القيمة المضافة في قطاع الزراعة خلال الفترة 2003–2016 من تنفيذ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا .

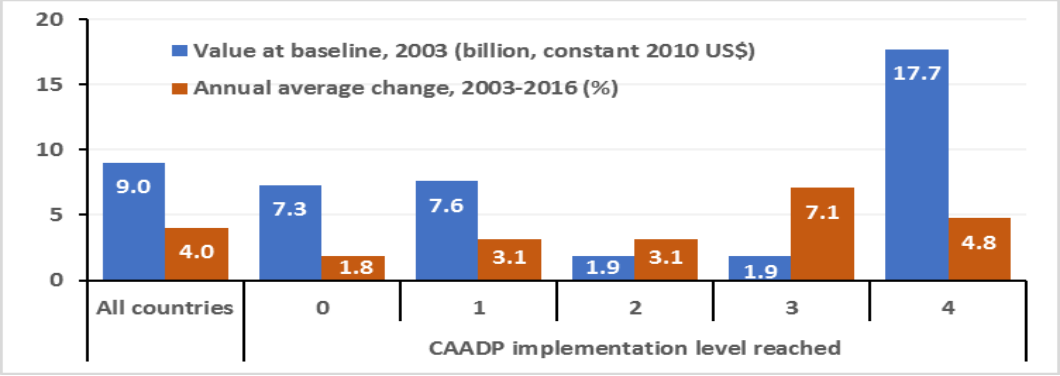

المصدر:تسي تسي ماكومبي وصمويل بنين (2018) ، مرجع سبق ذكره.

أما بالنسبة للتقدم في تحقيق مستهدفات البرنامج الأساسية خلال سنتي 2017 و2018 فقد قامت 20 دولة من أصل 47 دولة بتقديم بياناتها، وهي الدول التي تسير في الطريق الصحيح نحو تحقيق الإلتزامات المنصوص عليها في إعلان مالابو، وتصدرت رواندا قائمة الدول العشر الأفضل أداءاً برصيد (6.1%)، تلتها مالي (5.6%)، المغرب (5.5%) ، إثيوبيا (5.3%) ، توغو (4.9%) ، مالاوي (4.9%) ، كينيا (4.8%)، موريتانيا (4.8%) ، بوروندي (4.7%) وأوغندا (4.5%). (الافريقي، 2018، صفحة دون صفحات)

2.4 أهمية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا CAADP في تحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا خلال الفترة 2019-2025.

أصبح برنامج التنمية الزراعية الشاملة لإفريقيا خلال الفترة 2019-2025 من البرنامج الأساسية التي يعول عليها في إفريقيا، وخاصة بعد إنعكاسات أزمة كورونا والحرب الأوكرانية على الإقتصاد العالمي عامة وإقتصاد الدول الإفريقية بصفة خاصة، وما نتج عنها من تفاقم في أزمة الغذاء وإنتشار المجاعة وإنعدام الأمن الغذائي، والذي يتطلب مجهودات كبيرة من قبل الدول الإفريقية سواءا كانت فردية أو جماعية، وبما أن البرنامج لم ينته بعد وبعد النتائج المرضية التي تحققت في بعض الدول التي تبنته، مع وجود إمكانية تحسين نتائج الدول الأخرى إن تم الإلتزام بمبادئ هذا البرنامج فإنه يمكن أن يتحقق الأمن الغذائي إن أستغل هذا البرنامج بطريقة تسمح بتحقيق ذلك، كما أن هذا البرنامج قد أتاح لدول إفريقيا أن يكون لديها معايير ملموسة لقياس التقدم في الأداء الزراعي مع تعزيز ثقافة البرمجة القائمة على النتائج. (OSAA (Office of the Special Adviser on Africa, 2021

يرتكز البرنامج على تحسين الأمن الغذائي والتغذية وزيادة الدخل في الإقتصادات القائمة على الزراعة في إفريقيا إلى حد كبير. (Bank، 2021)، ويعزز الإستثمار لتحفيز النمو في القطاع الزراعي، وذلك من خلال الجمع بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني – على المستويات القارية والإقليمية والوطنية – لزيادة الإستثمار، وتحسين التنسيق وتبادل المعرفة، وعرض النجاحات التي تم تحقيقها بالإضافة إلى التركيز على الإخفاقات المسجلة والعمل على تجنبها مستقبلا، وذلك من خلال تشجيع بعضها البعض وتعزيز الجهود المشتركة والمنفصلة، بالإضافة إلى الإهتمام بصغار المزارعين، وتعزيز إنتاج الغذاء والقضاء على الجوع في جميع أنحاء القارة (nepad, 2021)

لقد إعتمد رؤساء الدول والحكومات مجموعة من الأهداف الزراعية الملموسة التي يتعين تحقيقها بحلول العام 2025. (الافريقي، 2018، صفحة دون صفحات)، كما تمت ترجمة إلتزامات مالابو السبعة إلى سبعة مجالات للأداء والتي تمثلت في:

- إعادة الإلتزام بمبادئ وقيم عملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا.

- تعزيز الإستثمار في الزراعة.
- القضاء على الجوع في إفريقيا بحلول سنة 2025.

-تخفيض الفقر إلى النصف بحلول سنة 2025 من خلال النمو والتحول الزراعي الشامل.

-تعزيز التجارة البينية الإفريقية في مجال السلع والخدمات الزراعية.

-تعزيز قدرة سبل العيش ونظم الإنتاج أمام تقلب المناخ والمخاطر الأخرى ذات الصلة.

- تم تحديد بطاقة الأداء الخاصة بالتحول الزراعي في إفريقيا، حيث تم إعتماد المعيار 3.9 من 10 على أنه الحد الأدنى للبلد للسير على المسار الصحيح نحو تحقيق إلتزامات مالابو بحلول عام 2025.

-تعزيز المساءلة المتبادلة على الإجراءات والنتائج. (الافريقي، 2018، صفحة دون صفحات)

ومن بين الأنشطة التي تم القيام بها في هذه المرحلة نجد:

-صياغة خطط جديدة للإستثمار الزراعي ومراجعة الخطط الحالية لبعض البلدان كجمهورية الكونغو الديمقراطية ، وجيبوتي ، وموريتانيا ، وسيشيل ، وجنوب السودان .

-تقديم الدعم الإقليمي لبعض المنظمات مثل الجماعة الإقتصادية لدول وسط إفريقيا.

-تيسير عدة ندوات توجيهية وإجتماعات عمل لتبادل المعلومات والخبرات الإستراتيجية. (Bank، 2021، صفحة دون صفحات)

5. خاتمة:

يعتبر البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا CAADP من البرامج الواعدة التي تبنتها القارة الإفريقية وقد إختلفت النتائج المرحلية المترتبة عليه حسب إمكانيات كل دولة، إضافة إلى الظروف التي تعيشها سواءا إقتصادية، إجتماعية وحتى المناخية، وهذا ما أدى إلى إختلاف النتائج المحققة، إلا أن هذا البرنامج يعول عليه في تحقيق الأمن الغذائي مستقبلا، والتخفيف من حدة الفقر.

النتائج المتوصل إليها:

من خلال البحث قد توصلنا إلى النتائج التالية:

– تعتبر دول إفريقيا من الدول التي تزخر بإمكانيات زراعية ضخمة من أراضي زراعية، يد عاملة مؤهلة، وهذا ما سهل عملية تبني البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا.

–إن إنعدام الأمن الغذائي في إفريقيا يعتبر تهديد كبير للقارة، وخاصة بعد تنبؤ الدراسات بتفاقمه أكثر في سنة 2030، وهذا ما دفع الحكومات للبحث عن سبل للتخفيف من حدته.

–لقد حققت بعض دول إفريقيا نتائج مشرفة جدا في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية حيث إحتلت مراتب متقدمة على المستوى العالمي كنيجيريا.

–إن الظروف الحالية للقارة وإنتشار إنعدام الأمن الغذائي وإزدياد عدد الأفراد الذين يعانون من المجاعة فرض على الدول الافريقية أن تواصل في هذا البرنامج، والقيام بتعديلات تتوافق مع تلك الظروف من أجل النهوض بإقتصادياتها.

التوصيات:

–نشر الوعي بين رؤساء الدول الإفريقية على ضرورة التقيد بمبادئ البرنامج الشامل للتنمية الزراعية لإفريقيا من أجل الوصول إلى نتائج مرضية تؤدي إلى تحقيق الأمن الغذائي في القارة، ومحاربة المجاعة وتعزيز التجارة الخارجية.

–ضرورة التعاون البيني بين دول إفريقيا من أجل تنمية زراعتها، بالإضافة إلى التعاون في مجالات أخرى كالصناعة، الخدمات...إلخ خاصة في ظل السوق الإفريقية الحرة.

6. قائمة المراجع:

- **الكتب:**

زهران ,س .خ .(2021) .*افريقيا امكانيات وتحديات* .مصريقيا.

Benin, S. (2016). Development Strategy and Governance Division, INTERNATIONAL FOOD POLICY RESEARCH INSTITUTE (2016) ,Impacts of CAADP on Africa's, Agricultural-Led Development, August 2016,p2.

- **التقارير:**

لريفيين, ا. ا. (2014). الوفاء بالوعد للزراعة الافريقية الصندوق في افريقيا.

، ,ا .ا .(2020) .*عمالة الشباب والتنمية المستدامة في شمال افريقيا* .اديس ابابا اثيوبيا :الامم المتحدة. جمهورية السودان. (2020). ، الخطة الوطنية للاستثمار في الزراعة بالسودان 2016-2020.

- **مواقع الأنترنيت:**

فريد ,س .م .(2020, 6 10) .كيف يمكن الاستفادة من الاقتصاد الرقمي للتوسع في الزراعة وتوفير الغذاء بدول الخليج وافريقيا، .Récupéré sur https://pharostudies.com/?p=4642 .

تسي تسي ماكومبي وصمويل بنين،المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية. (2018). هل يحقق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا الأثر المطلوب؟،. تم الاسترداد من http://www.nepad.org/cop/comprehensive-africa-agriculture-development(28/2/2021.

لاتحاد الافريقي. (27 4, 2018). *افريقيا تخطو خطوات رئيسية في سياسات الزراعة*. تم الاسترداد من https://au.int/ar/pressreleases/20180427/fryqy-tkhtw-khtwt-ryysy-fy-syst-lzr.

Bank, W. (2021, 2 8). *Africa—Comprehensive Africa Agriculture Development Programme (CAADP), 2012-2016,*. Récupéré sur www.dai.com/our-work/solutions/economic-growth https://www.dai.com/our-work/projects/africa-comprehensive-africa-agriculture-development-programme-.

nepad. (2021, 2 2021). *https://www.nepad.org/cop/comprehensive-africa-agriculture-development-programme-caadp(8/2/2021).*

OSAA (Office of the Special Adviser on Africa. (2021, 2 8). *Comprehensive Africa Agriculture Development Programme (CAADP)*. Retrieved from https://www.un.org/en/africa/osaa/peace/caadp.shtml.

Fao. (2021, 2 8). Retrieved from , http://www.fao.org/3/J1604a/J1604a.htm (8/2/2021).

أثر التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ربحية الصيرفة التقليدية (دراسة قياسية على مصرف BEA في الجزائر خلال الفترة 2011–2020)

The impact of the bank financing for small and medium enterprises on the profitability of traditional banks (An econometric study on BEA Bank in Algeria during the period 2011-2020)

بوخروبة ابتسام[*]، مخبر permanan ، مدرسة الدراسات العليا التجارية (الجزائر)،
boukharoubaibtissam@gmail.com
شنوفي نور الدين، مخبر permanan ، مدرسة الدراسات العليا التجارية (الجزائر)،
chennoufi.nord@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/11/21 تاريخ القبول: 2023/03/01 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى قياس أثر التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ربحية الصيرفة التقليدية في الجزائر مع الإشارة الى دراسة حالة مصرف BEA خلال الفترة (2011-2020).باعتماد على طريقة المربعات الصغرى OLS. وقد توصلت نتائج الدراسة الى وجود أثر معنوي وايجابي بين التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والممثل بالقروض والربحية المصرفية والمتمثلة بمؤشرين معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية.

كلمات مفتاحية: صيرفة تقليدية، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، ربحية مصرفية، مصرف BEA.

تصنيفات JEL : C29، G21،M13

Abstract:

This study aimed to measure the impact of bank financing for small and medium enterprises on the profitability of traditional banks in Algeria, a case study of BEA Bank during the period (2011-2020). We have adopted OLS.

[*] المؤلف المرسل.

The results of the study was measured by the ratio of the study found a significant and positive effect between bank financing represented by loans and banking profitability indicators the rate of return on equity and the rate of return on assets.

Keywords: Traditional Banks; SME; Profitability of Banks; BEA Bank.
Jel Classification Codes: C29, G21, M13

1. مقدمة :

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعامة الأساسية لكافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها من الأنشطة في جميع الدول، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في خلق الوظائف وتطوير الخدمات بشكل عام، حيث أن توفر البنية الأساسية يعتبر من أهم عوامل جذب الاستثمارات لجميع المجالات، كما تعتبر الربحية المصرفية من المواضيع المهمة في المصارف التجارية التي تعتبر المصدر الأول لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تعتبرها من أهم مؤشرات النجاح ومن أبرز عوامل الثقة والاطمئنان للمشاركين والمتعاملين مع القطاع المصرفي من مساهمين وعملاء ومستثمرين وهذا ما يشير الى علاقة وثيقة بين الربحية المصرفية والتمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى نجاح المصارف وقدرتها على الاستمرارية والمنافسة والذي ينعكس إيجابا على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الإشكالية الدراسة: بناءا على ما سبق عرضه يمكن صياغة المشكلة الرئيسة للدراسة كالتالي:

ما مدى مساهمة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة ربحية المصرف BEA في الجزائر خلال الفترة (2011-2020)؟

وبغرض الإلمام بجميع النواحي التي يتضمنها السؤال الرئيسي تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالصيرفة التقليدية والربحية المصرفية؟
- ما هو تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدل العائد على حقوق الملكية للمصرف BEA خلال فترة (2011-2020) في الجزائر؟

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدل العائد على الأصول للمصرف BEA خلال فترة (2011-2020) في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على التساؤل المطروح سنعتمد في هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدل العائد على حقوق الملكية للمصرف BEA خلال فترة (2011-2020) في الجزائر
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدل العائد على الأصول للمصرف BEA خلال فترة (2011-2020) في الجزائر

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- التطرق الى المفاهيم النظرية المتعلقة بالتمويل المصرفي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم الربحية المصرفية.
- قياس أثر التمويل المصرفي على ربحية المصرف BEA في الجزائر باعتماد على مؤشرين هما معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول.

منهج الدراسة:

لدراسة العلاقة بين التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وربحية الصيرفة التقليدية دراسة حالة مصرف BEA في الجزائر تم اتباع المنهج الوصفي من أجل التعرف على المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد تم استخدام الطرق القياسية استنادا بالقوائم المالية الخاصة بالمصرف BEA في الجزائر للفترة (2011-2020) بهدف اختبار فرضيات الدراسة وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS، بالتطبيق على برنامج Eviews 12.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (العربي قلاع الدم، علي بن ساحة وحمزة عمي السعيد، 2020) بعنوان **"أثر تسعير القروض المصرفية على ربحية البنوك التجارية"** هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الطرق

المستخدمة في عملية تسعير القروض المصرفية وأثرها على ربحية البنوك، مع الوقوف السليم على متطلبات هذه العملية في ظل بيئة متغيرة باستمرار ومدى ارتباطها بالنظام الصيرفة، واعتمدت على استخدام المنهج القياسي والمنهج التحليلي في إجراء هذه الدراسة من خلال القوائم المالية الخاصة ببنك CNEP ورقلة للفترة الممتدة بين 2012-2016 باختيار برنامج EXCEL MICROSOFT وبرنامج EVIEWS لبناء وتقدير النموذج الاقتصادي، واستخدمت الدراسة متغيرين معدل العائد على الحقوق الملكية ROE وصافي الربح بعد الضريبة كمتغيرات تابعة تعبر عن الربحية المصرفية والتغير النسبي لأسعار القروض كمتغير مستقل.

2. دراسة (بوعزيز أزهر، بوعمرة حسن وحسيني وسام، 2022) بعنوان "**أثر مخاطر الائتمان على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2010-2018)** " أجريت الدراسة على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة(2010-2018) وهدفت الى معرفة أثر مخاطر الائتمان على ربحية البنوك التجارية، تم قياس مخاطر الائتمان بنسبة مجموع القروض الممنوحة الى مجموع الأصول وربحية البنوك بمعدل العائد على حقوق الملكية ROE وقد أظهرت نتائج تقدير النماذج الساكنة لبيانات البانل المستخدم برنامج Eviews 10 ،علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان ومعدل العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية العاملة في الجزائر عند مستوى دلالة 5 .%.

3. دراسة (سفيان الشارف بن عطية، 2022) بعنوان "**أثر التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ربحية مصرف السلام في الجزائر خلال الفترة (2011-2020)**" هدفت الدراسة الى تقدير أثر التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ربحية مصرف السلام في الجزائر خلال الفترة (2011-2020) باستخدام السببية لأنجل جرانجر وتقدير معادلة الانحدار البسيط باستخدام طريقة المربعات الصغرى وقد أظهرت نتائج التحليل القياسي أن استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرين عند الفرق الثاني باستخدام اختبار ADF وPP وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية موجبة في اتجاه واحد بين الناتج الأرباح التمويلية

وتمويل المؤسسات الخاصة. كما بينت نتائج الانحدار البسيط وجود تأثير إيجابي ومعنوي لتمويل المؤسسات لصغيرة والمتوسطة.

ولقد تم تقسيم الدراسة الى محورين:

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

المحور الثاني: دراسة قياسية لأثر التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ربحية بنك BEA

2. المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

خلال هذا المحور تم تقديم إطار مفاهيمي حول الصيرفة التقليدية حسب ما جاء به المشرع الجزائري ثم إعطاء تعريف حول الربحية المصرفية ومؤشراتها وأخيرا تقديم مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتماد على التعريف المعتمد في الجزائر.

1.2 مفهوم الصيرفة التقليدية:

التعريف المعتمد في الجزائر

فرق قانون النقد والقرض في الجزائر بين المصرف والمؤسسات المالية في المواد 70 و71 من الأمر رقم 03-11"البنوك مخولة دون سواها القيام بجميع العمليات المبنية في المواد 66 الى 68 بصفة مهنتها العادية، بينما لا يمكن للمؤسسات المالية تلقي الأموال من العموم ولا إدارة وسائل الدفع أو وضعها تحت تصرف زبائنها وبإمكانها القيام بسائر العمليات الأخرى (الأمر 03-10، 2003، صفحة 12)، تعتبر المصارف التجارية أشخاص معنوية مهمتها الرئيسية إجراء العمليات المبينة في المواد 110 الى 113 من قانون النقد والقرض (قانون النقد والقرض10/90 و الصادر 14/أبريل1990، 1990، الصفحات 532-533) وهي:

* تلقي الودائع من الجمهور.
* منح القروض والتسهيلات الائتمانية.
* توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.

نخلص الى أن المصرف التقليدي لا يخرج عن كونه مؤسسة مالية ائتمانية غير متخصصة تتمثل مهمتها في المعاملات المالية التي تشمل تلقي وجمع الودائع من المودعين وتقديم القروض والتسهيلات الى الأفراد والمؤسسات مع ضمان إعادة الودائع لأصحابها عند الطلب. والمصرف التقليدي يعتمد على الفرق بين الفائدة التي يحصل عليها من المقترضين والفائدة التي يدفعها للمودعين في تحقيق عوائده.

2.2 تعريف الربحية المصرفية:

إن كلمة الربحية Profitability تتكون من كلمتين هما Profit الربح ويعني الدخل المتحقق من خلال ممارسة نشاطات الأعمال خلال فترة زمنية معينة وAbility تعني القدرة وتشير الى قدرة المصرف على توليد الأرباح، وقوة الأداء التشغيلي والمالي له، وتعرف مجتمعة على أنها قدرة استثمار معين على كسب عائد من استخدامه (Zala V.S, 2011, p. 65)، وتعد الربحية مؤشرا واضحا في السوق المصرفية تعبر عن الوضع التنافسي للمصرف وجودة ادارته وقدرته على تحمل المخاطر وزيادة رأس ماله (Van & Sonja, 2003, p. 81).

يعرف الباحثان الربحية في المصارف التقليدية على أنها مصطلح نسبي يعبر عن العلاقة بين النتائج المتحققة والوسائل المستخدمة في تحقيقها خلال فترة زمنية معينة، فهي بمثابة المقياس للكفاءة النسبية الناتجة عن مدى تحقيق النتائج من خلال استغلال الوسائل المتاحة استغلالا أمثل.

3.2 مؤشرات الربحية المصرفية:

يتوقف نمو واستمرار المصارف التقليدية على مدى تحقيقها للأرباح بالدرجة الأولى، وتقاس ربحية المصرف التقليدي عن طريق جملة من المؤشرات والنسب المالية التي تسمح بقياس قدرته على خلق عائد نهائي على الأموال المستثمرة، وفيما يلي أهم النسب المالية المعبرة عن الربحية المصرفية والمعتمد في أغلب الدراسات السابقة:

مؤشر العائد على الاستثمار(Return on investment (ROI: ويطلق عليه أيضا معدل العائد على الأصول Return on Asset (ROA) ويستند هذا المعيار في قياس الربحية الى العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي ساهمت في تحقيق العائد ويعرف على أنه قدرة الاستثمار المعين على تحقيق

عائد نتيجة استخدامه، أو هي قدرة المصرف على تحقيق الأرباح نتيجة استخدام الأصول في نشاطه الأساسي ويتم احتسابه من خلال المعادلة التالية (العامري، 2013، صفحة 88):

معدل العائد على الأصول (ROA) = (صافي النتيجة بعد الضريبة/اجمالي الموجودات) .100%

مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE): يقصد بمعدل العائد على حقوق الملكية مقدار العائد الذي يحصل عليه الملاك كنتيجة لاستثمار أموالهم لدى المصرف وتحمله المخاطر وهو يستند الى مفهوم الربح الشامل (قريشي، 2005، صفحة 60) كما تقيس هذه المعادلة كل وحدة نقدية من أموال الملكية، ويمثل العائد للملاك قبل التوزيعات لذلك يعتبر المعدل الأعلى أفضل بالنسبة للمصرف الإسلامي لأنه يعني زيادة الأرباح المحتجزة أي زيادة حقوق الملكية.

ويقاس من خلال المعادلة التالية (قريشي، 2005، صفحة 65)

معدل العائد على حقوق الملكية (**ROE**) = (صافي نتيجة بعد الضريبة/اجمالي حقوق الملكية (المساهمين)).100%

مؤشر هامش الربح MP: يفيد هذا المؤشر المصارف التقليدية دون المصارف الاسلامية من تحديد صافي هامش الربح المحقق خلال سنة مالية معينة من خلال مساهمة إجمالي الموجودات التي بحوزة المصرف وزيادته تعني زيادة الأداء المالي بالنظر الى زيادة تحقيق معدلات أرباح صافية أكبر بالنسبة للإجمالي الإيرادات وكلما كبر هامش الربح كلما دل ذلك على قدرة المصرف على خفض التكاليف والضرائب (سمرد، 2021، صفحة 39) والذي يقاس وفق المعادلة التالية:

هامش الربح= صافي النتيجة بعد الضريبة /الناتج الصافي (الإيرادات)

مؤشر منفعة الأصول AU: يحسب بقسمة اجمالي الإيرادات الى اجمالي الأصول فهو مؤشر لقياس قدرة الأصول على تحقيق إيرادات المصرف وارتفاعها يعني قدرة أصول المصرف على المساهمة في ايراداته.

AU = اجمالي الإيرادات/ اجمالي الأصول.

4.2الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

التعريف المعتمد في الجزائر:

تعتمد معظم التعريفات القانونية عموما إما معيار عدد العمال أو معيار رأس المال أو الجمع بينهما وهو المنهج الذي سلكه المشرع الجزائري حيث تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وفق القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بنص المادة الخامسة منه ما يلي (القانون رقم 02/17، 2017، الصفحات 5-6): "تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج السلع و/أو الخدمات" تشغل من واحد (1) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا.

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري.
- تستوفي معيار الاستقلالية (معيار الاستقلالية: المالية بحيث لا يمتلك رأس مالها من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخري بمقدار يساوي أو يزيد عن 25 %) كما هو محدد في النقطة أدناه".

عرفت المادة الثامنة من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤسسة المتوسطة بأنها: "مؤسسة تشغل ما بين خمسين(50) إلى مائتين وخمسين(250) شخصا ورقم أعمالها السنوي ما بين أربعمائة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (4) ملايين دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي (200) مليون دينار جزائري إلى مليار (1) دينار جزائري".

في حين عرفت المادة التاسعة من القانون المذكور سالفا المؤسسة الصغيرة بأنها: "مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400) مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا تتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري".

4. المحور الثاني: دراسة قياسية لأثر التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ربحية الصيرفة التقليدية

يشمل هذا المحور على تقديم للمصرف BEA محل الدراسة، ثم اجراء دراسة قياسية على قيمة التمويلات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدل العائد حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول.

1.3 تقديم البنك الجزائري الخارجي BEA:

هو مؤسسة حكومية تم إنشاؤها في فترة الاستقلال بعد تأميم البنوك الأجنبية بموجب المرسوم رقم 204/67 الصادر في 01 أكتوبر1967برأسمال قدره 20 مليون دينار جزائري، وقد مر بعدة مراحل خلال تطوره، فلعب دور التسهيل (تقديم القروض)، والتنمية في مجال التخطيط الوطني والعلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر والدول الأخرى، ويعتبر من المصارف الأولى التي تحولت إلى مؤسسات مستقلة ضمن المرسوم 88- 61 في 12جانفي1988كانت مهمته عند إنشائه تمويل التجارة الخارجية أما حاليا فيقوم بعدة اختصاصات كمنح الاعتمادات عن الاستيرادات وإعطاء ضمانات للمصدرين الجزائريين لتسهيل مهامهم.

الجدول 01: تطور اجمالي التمويلات المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المصرفBEA

المصرف	السنة	التمويل المصرفي
BEA	2011	564666803459
BEA	2012	580656858622
BEA	2013	751291690000
BEA	2014	877652593000
BEA	2015	1234797639435
BEA	2016	1589151710207
BEA	2017	1825633756064
BEA	2018	2112245392402
BEA	2019	2188027270669
BEA	2020	2114293603802

المصدر: التقارير السنوية لبنك BEA

الشكل 01: التوزيع النوعي لتطور إجمالي التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

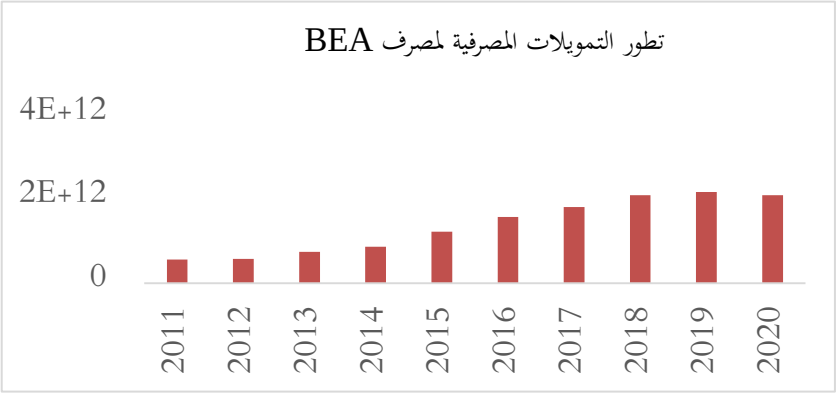

المصدر: اعتمادا على الجدول 01

من خلال الشكل01 نلاحظ وجود تطور مستمر لإجمالي التمويلات المصرفية للبنك الخارجي الجزائري بحيث قدرت اجمالي التمويلات لسنة 2011 بـ 564666803459 دج واستمرت في الزيادة لتصل الى أعلى قيمة خلال سنة 2019 بإجمالي التمويلات 2188027270669 دج وبالتالي نجد أن مجموع تمويلات المصرفية والمعبر عنها في الدراسة بالقروض المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنك الخارجي الجزائري في زيادة سنوية بصورة مستقرة وهو ما يؤكد الدور الذي تلعبه القروض المصرفية سواءا القصيرة أو المتوسطة وحتى طويلة الأجل لمساهمة بقدر كبير في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا أرباح المصرف.

2.3 الدراسة القياسية ومناقشة النتائج:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر التمويل المصرفي على ربحية الصيرفة التقليدية في الجزائر خلال الفترة (2011-2020) دراسة حالة مصرف BEA. حيث اعتمدت هذه الدراسة على نموذجين باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS، لاختبار صحة الفرضيات الدراسة (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدل العائد على الملكية للمصرف BEA خلال فترة (2011-2020) في الجزائر، كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدل العائد على الأصول للمصرف BEA خلال فترة (2011-2020) في الجزائر)، ويقيس كل نموذج أثر التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

وعليه يمكن صياغة النموذجين في المعادلتين التاليتين:

- أثر التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مؤشر العائد على حقوق الملكية:

$$ROE = \beta_0 + \beta_1 CR + \varepsilon_t \dots\dots (1)$$

- أثر التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مؤشر العائد على الأصول:

$$ROA = \beta_0 + \beta_1 CR + \varepsilon_t \dots\dots (2)$$

علما أن:

CR:قروض (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

ROA: مؤشر العائد على الأصول

ROE: مؤشر العائد على حقوق الملكية

β_0, β_1**:** معلمات النموذج

ε_t: الخطأ العشوائي

سوف يتم الاستعانة في هذه الدراسة ببرنامج Eviews 12 لتقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares)، وقد قمنا بإدراج النتائج الإحصائية بعد إدخال البيانات إلى البرنامج في الجدول 02.

ويوضح الجدول التالي مصادر والتعريف باسم البيانات المستخدمة في عملية التقدير

جدول 02: البيانات المستخدمة

	المتغير	اسم المتغير	طرق حساب	المصـــدر
المتغير المستقل	CR	قروض (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)	-	تقارير السنوية لبنك BEA
المتغيرات التابعة	ROA	مؤشر العائد على الأصول	النتيجة الصافية بعد الضريبة/إجمالي الأصول	
	ROE	مؤشر العائد على حقوق الملكية	النتيجة الصافية بعد الضريبة /حقوق الملكية	

المصدر: من إعداد الباحثان

1- النموذج الأول:

دراسة العلاقة بين القروض (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) ومؤشر العائد على حقوق الملكية

$$ROE = \beta_0 + \beta_1 CR + \varepsilon_t \dots\dots (1)$$

1-1 مصفوفة الارتباط:

لتحديد طبيعة العلاقة بين التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤشر العائد على حقوق الملكية تم الاعتماد على حساب معامل الارتباط بينهما.

الجدول 03: معامل الارتباط بين القروض (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) ومؤشر العائد على حقوق الملكية

	ROE	CR
ROE	1.000000	0.880375
CR	0.880375	1.000000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 12

أظهرت نتائج الجدول 03 قوة الارتباط الايجابية بين القروض (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) والعائد على حقوق الملكية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.88)، أي وجود علاقة طردية بين المتغيرين.

تقدير نموذج الدراسة المقترح

بعد تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS، تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول 04: تقدير نموذج الانحدار

Dependent Variable: ROE
Method: Least Squares
Date: 09/30/22 Time: 11:20
Sample: 1 10
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.051964	0.038840	1.337894	0.2177
CR	1.34E-13	2.56E-14	5.250235	0.0008

R-squared	0.775060	Mean dependent var	0.237662
Adjusted R-squared	0.746942	S.D. dependent var	0.100889
S.E. of regression	0.050751	Akaike info criterion	-2.946897
Sum squared resid	0.020666	Schwarz criterion	-2.886380
Log likelihood	16.73449	Hannan-Quinn criter.	-3.013284
F-statistic	27.56497	Durbin-Watson stat	1.715347
Prob(F-statistic)	0.000774		

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 12

بالاعتماد على الجدول 04 يمكن كتابة النموذج القياسي على الشكل الموالي:

$$y = 0.051964 + (1.34e - 13)x$$
$$t \qquad (1.337894) \qquad (5.25235)$$
$$R^2 = 0{,}77 \qquad Obs = 10$$

اختبار المعنوية الفردية للنموذج المقدر:

بينت نتائج الجدول 04 أن القيمة الإحصائية T Student المحسوبة لمعلمة المتغير القروض (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) أكبر من القيمة الإحصائية T Student المجدولة، أي وجود أثر معنوي للمتغير القروض (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) في تحديد تغيرات العائد على حقوق الملكية في الفترة المدروسة prob=0.00 كما بينت النتائج أن الحد الثابت غير معنوي إحصائيا.

- **اختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدر:**

تبين نتائج تقدير نموذج الانحدار أن قيمة احصائية لفيشر المحسوبة معنوية احصائيا (P=0.000774)، ومنه يتم قبول الفرضية البديلة أي أن القروض (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) تؤثر على مؤشر العائد على حقوق الملكية.

- **تحليل القوة التفسيرية للنموذج المقدر:**

تقدر قيمة معامل التحديد R^2=0.77 مما يعني أن القروض (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) (X) يفسر 77.5% من التغير في مؤشر العائد على حقوق الملكية (Y). أما باقي النسبة المقدرة بـ 22.5% فهي تمثل متغيرات أخرى لم تدرس في النموذج.

- **Durbin-Watson**: أظهرت نتائج تقدير نموذج الانحدار أن القيمة المحسوبة لاختبار دربن واتسن قدرت بـ 1.71 وهي قريبة من القيمة 2، أي أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي. ومنه يتبين من هذا النموذج أن القروض (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) تؤثر على مؤشر العائد على حقوق الملكية خلال الفترة المدروسة وفق علاقة طردية، بحيث إذا زادت القروض بوحدة واحدة فإن مؤشر العائد على حقوق الملكية ستزيد تقريبا بـ 1.34^{e-13} وهي نتيجة ضعيفة رغم وجود علاقة طردية.

تشخيص النموذج

لتأكد من خلو النموذج المقدر من المشاكل القياسية تم إجراء بعض اختبارات التالية:

- **إختبار الارتباط الذاتي:**

تتعدد اختبارات الكشف عن الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ ويعتبر اختبار ديربن –واتسن واختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM من أشهر هذه الاختبارات، وبعد التأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء باستعمال اختبار ديربن واتسن يمكن التأكد كذلك من ذلك باستخدام اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 05: نتائج اختبارات الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.164903	Prob. F(2,6)	0.8517
Obs*R-squared	0.521037	Prob. Chi-Square(2)	0.7707

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 12

بينت نتائج الجدول 05 أن قيمة الاحتمالية لفيشر المحسوبة تقدر F (prob) = 0.8517 وباحتمال 0.85 أكبر من مستوى المعنوية 5%، ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية القائلة بأن النموذج المقدر لا يحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي الذي يؤكد اختبار ديربن واتسن. وكذلك احتمال–R squared يساوي 0.77 وأكبر من 5%، وهذا يعني أن النموذج المقدر خال من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

اختبار عدم ثبات التباين:

الجدول 06: نتائج اختبارات عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.004077	Prob. F(1,8)	0.9507
Obs*R-squared	0.005094	Prob. Chi-Square(1)	0.9431
Scaled explained SS	0.001828	Prob. Chi-Square(1)	0.9659

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 12

بينت نتائج الجدول 06 أن قيمة الاحتمالية لفيشر F (prob) = 0.9507 أكبر من مستوى المعنوية 5% ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

اختبار توزيع البواقي:

الشكل 02: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

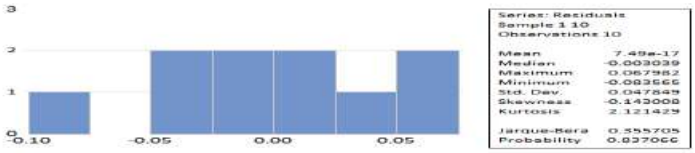

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 12

لمعرفة طبيعة توزيع البواقي نستخدم اختبار Jaque-Bera حيث نلاحظ من خلال الشكل أدناه أن القيمة الاحتمالية المقابلة الاختبار Jaque-Bera تساوي 0.83 وهي أكبر من 5%، هذا يعني أن البواقي تتوزع بشكل طبيعي.

بينت نتائج الشكل 02 لاختبار توزيع البواقي أن القيمة الاحتمالية لإحصائية جاك–بيرا Jaque-Bera تقدر بـ 0.83 أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه البواقي تتبع التوزيع الطبيعي .

النموذج الثاني:

دراسة العلاقة بين القروض (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) ومؤشر العائد على الأصول.

$$ROA = \beta_0 + \beta_1 CR + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots (2)$$

مصفوفة الارتباط:

لتحديد طبيعة العلاقة بين التمويل بالقروض (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) ومؤشر العائد على الأصول تم الاعتماد على حساب معامل الارتباط بينهما.

الجدول 07: معامل الارتباط القروض ومؤشر العائد على الأصول

	ROA	CR
ROA	1.000000	0.839996
CR	0.839996	1.000000

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 12

أظهرت نتائج الجدول 07 قوة الارتباط الايجابية بين القروض (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) ومؤشر العائد على الأصول حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.83)، أي وجود علاقة طردية بين المتغيرين.

تقدير نموذج الدراسة المقترح

بعد تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS، تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول 08: تقدير نموذج الانحدار

Dependent Variable: ROA
Method: Least Squares
Date: 09/30/22 Time: 12:45
Sample: 2011 2020
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.007542	0.002052	3.675782	0.0063
CR	5.91E-15	1.35E-15	4.378725	0.0024
R-squared	0.705593	Mean dependent var		0.015723
Adjusted R-squared	0.668792	S.D. dependent var		0.004658
S.E. of regression	0.002681	Akaike info criterion		-8.928420
Sum squared resid	5.75E-05	Schwarz criterion		-8.767903
Log likelihood	46.14210	Hannan-Quinn criter.		-8.994807
F-statistic	19.17323	Durbin-Watson stat		1.985669
Prob(F-statistic)	0.002363			

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 12

بالاعتماد على الجدول 08 يمكن كتابة النموذج القياسي على الشكل الموالي:

$$ROA = 0.007542 + (5.91e-15)CR$$
$$t \qquad (3.675782) \quad (4.378725)$$
$$R^2 = 0{,}70 \qquad Obs = 10$$

تحليل النموذج:

- **اختبار المعنوية الفردية للنموذج المقدر:**

- بينت نتائج الجدول رقم أن القيمة الإحصائية T Student المحسوبة أكبر من القيمة الإحصائية T Student المجدولة، أي أن كل معلمات النموذج المقدر معنوية prob=0.00.
- يتم قبول الإشارة الموجبة لمعلمة المتغير المستقل، والتي تدل على وجود أثر معنوي للمتغير القروض (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) في تحديد تغيرات مؤشر العائد على الأصول خلال الفترة المدروسة.

- **اختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدر:**

تبين نتائج تقدير نموذج الانحدار أن قيمة احصائية فيشر المحسوبة معنوية احصائيا (P=0.002353)، ومنه يتم قبول الفرضية البديلة أي أن القروض (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) تؤثر على مؤشر العائد على الأصول.

- **تحليل القوة التفسيرية للنموذج المقدر:**

تقدر قيمة معامل التحديد R^2=0.70 مما يعني أن القروض (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)(X) تفسر 70.55% من التغير في مؤشر العائد على الأصول(Y) أما باقي النسبة المقدرة بـ 29.45% فهي تمثل متغيرات أخرى لم تدرس في النموذج.

- **Durbin-Watson**: أظهرت نتائج تقدير نموذج الانحدار أن القيمة المحسوبة لاختبار دربن واتسن قدرت بـ 1.98 وهي قريبة من القيمة 2، أي أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي. ويتبين من هذا النموذج أن القروض (التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) تؤثر على مؤشر العائد على الأصول خلال الفترة المدروسة وفق علاقة طردية، بحيث إذا زادت القروض بوحدة واحدة فإن العائد على الأصول ستزيد تقريبا بـ $5.91^{e}-15$.

2–3 تشخيص النموذج

لتأكد من خلو النموذج المقدر من المشاكل القياسية تم إجراء بعض اختبارات التالية:

الجدول 09: نتائج اختبارات الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.020424	Prob. F(2,6)	0.9799
Obs*R-squared	0.067620	Prob. Chi-Square(2)	0.9668

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 12

بينت نتائج الجدول 09 أن قيمة الاحتمالية لفيشر المحسوبة F (prob)=0.9799 أكبر من مستوى المعنوية 5%، ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية أي النموذج المقدر لا يحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

- **اختبار عدم ثبات التباين:**

الجدول 10: نتائج اختبارات عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.239012	Prob. F(1,8)	0.6380
Obs*R-squared	0.290098	Prob. Chi-Square(1)	0.5902
Scaled explained SS	0.106174	Prob. Chi-Square(1)	0.7445

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 12

بينت نتائج الجدول رقم (10) أن قيمة الاحتمالية لفيشر 0.638= F (prob) أكبر من مستوى المعنوية 5%، ومنه يتم قبول الفرضية الصفرية أي عدم وجود ثبات تباين بين الأخطاء.

- **اختبار توزيع البواقي:**

الشكل 03: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

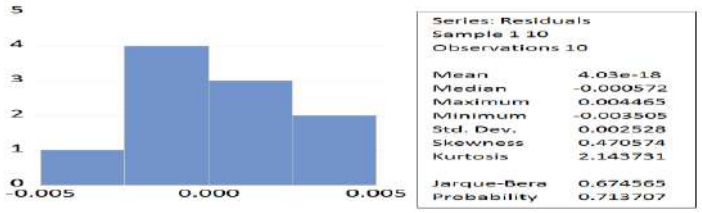

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 12

بينت نتائج الشكل 03 لاختبار توزيع البواقي أن القيمة الاحتمالية لإحصائية جاك-بيرا Jarque-Bera أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

4. خاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ربحية الصيرفة التقليدية في الجزائر خلال الفترة 2011-2020، من خلال إبراز المفاهيم الأساسية المتعلقة لكل من الصيرفة التقليدية والربحية المصرفية وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجانب النظري، وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى OLS في الجانب التطبيقي بالاعتماد على برنامج Eviews 12 بهدف اختبار فرضيات الدراسة العلاقة الإحصائية بين التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدل العائد على حقوق الملكية والعلاقة الإحصائية بين التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدل العائد على الأصول، حيث يقيس كل نموذج أثر تمويل التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعبر عنه

في الدراسة بالقروض على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وكشفت نتائج الدراسة ما يلي:

- أن التمويل بالقروض يؤثر على مؤشر العائد على حقوق الملكية على خلال الفترة المدروسة وفق علاقة طردية، وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية، كلما زاد التمويل بالقروض بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة مؤشر العائد على حقوق الملكية ستزيد تقريبا بـ$13-^{e}1.34$. وهذا راجع إلى حرص المصرف على بذل جهده في الاستغلال الأمثل لكل وحدة نقدية من أموال المساهمين لاستثمارها والعودة لهم بعوائد معتبرة مع الحرص على تحمل المخاطر بصورة عقلانية.
- أن التمويل بالقروض يؤثر على مؤشر العائد على الأصول على خلال الفترة المدروسة وفق علاقة طردية وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية، كلما زاد التمويل بالقروض بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة العائد على الأصول ستزيد تقريبا بـ $15-^{e}5.91$. وهي نسب مقبولة عموما تدل على أن المصرف استطاع توليد عائد مقبول من أصوله ما يعكس الأداء الجيد في تحقيق عوائد من الأصول.

توصيات الدراسة:

بناءا على ما تم الوصول إليه من نتائج فقد تم اقتراح بعض التوصيات التالية:

- البحث على مجالات استثمار جديدة وإنشاء شركات تهدف لتنويع فرص الاستثمار، والدخول في مجالات جديدة وعدم الاكتفاء فقط بالخدمات المصرفية التقليدية أو الخدمات المصرفية الإسلامية في الإطار الضيق، كإنشاء صناديق استثمار إسلامية تقوم على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصيغ أكثر مرونة وحداثة وكذا جدية في متابعة التمويل وعوائده على الشركة المستثمرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5. قائمة المراجع:

Van, G., & Sonja, B. (2003). *Analyzing and Managing Banking Risk:A Framwork for Assessing Corporate Governance and Financial Risk* (Vol. second Edition). united states of America.

Zala V.S. (2011, 04 11). *Astudy of productivity and financial efficiency of textile industry of india(Theses submitted for the degree of doctor of philosophy)*. Retrieved 06 06, 2022, from SHODHGANGA: http://hdl.handle.net/10603/1944

الأمر 03-10. (27 غشت, 2003). الجريدة الرسمية.

القانون رقم 02/17. (17 يناير, 2017). المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *العدد 02*. الجريدة الرسمية.

قانون النقد والقرض10/90، و الصادر 14/أبريل1990. (18 أبريل, 1990). الجريدة الرسمية. *العدد 16*.

محمد جموعي قريشي. (2005). تقييم أداء المؤسسات المصرفية: دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية للفترة 1994-2000، *مجلة الباحث، 03*.

محمد علي ابراهيم العامري. (2013). *الادارة المالية الحديثة* (المجلد الطبعة الأولى). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

نوال سمرد. (2021). تجربة الأردن في العمل المصرفي الاسلامي من حيث كفاءة أداء البنوك الاسلامية- دراسة حالة البنك-. *مجلة المنتدى والدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الأول*.

أهمية الاستثمار السياحي في الجزائر ضمن استراتيجية التنمية السياحية المستدامة خلال الفترة (2008–2020)

The Importance of Tourism Investment in Algeria from the Sustainable Tourism Development Strategy 2008-2020

شلابي نعيمة، مخبر الاقتصاد التطبيقي في التنمية، جامعة المدية، (الجزائر)، Chelabi.naima@univ-medea.dz

تاريخ الاستلام: 2022/10/24 تاريخ القبول: 2023/03/20 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى معرفة أهمية الاستثمار السياحي في استراتيجية الدولة للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات و أهم الخطوات لدعم قطاع السياحة و ترقيته باعتباره بديل استراتيجي لقطاع المحروقات، وكذا دراسة مساهمة القطاع السياحي في مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2008-2020، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار في القطاع السياحي لايزال ضعيفا مقارنة بالقطاعات الأخرى، لذا وجب تفعيل دور الهيئات الداعمة للقطاع السياحي، من أجل تنمية الاستثمار السياحي في الجزائر وبالتالي تحقيق التنمية السياحية المستدامة.

كلمات مفتاحية: استثمار سياحي؛ تنمية سياحية مستدامة؛ مخطط توجيهي لتهيئة سياحية.

تصنيفات JEL : **E29, L83, Q01**

Abstract:

This article aims to know the importance of tourism investment in the state's strategy to get rid of dependence on the hydrocarbon sector and the most important steps to support and promote the tourism sector as a strategic alternative to the hydrocarbon sector, as well as to study the contribution of the tourism sector to indicators of sustainable development in Algeria during the period 2008-2020, and to achieve objectives of this study We used the descriptive analytical approach.

The study concluded that investment in the tourism sector is still weak compared to other sectors, so the role of the bodies supporting the tourism

sector must be activated, in order to develop tourism investment in Algeria and thus achieve sustainable tourism development.
Keywords: tourism investment; sustainable tourism development; guiding scheme for tourism preparation.
Jel Classification Codes: E29, L83, Q01

1. مقدمة :

تراهن العديد من الدول على قطاع السياحة لتحقيق تنوع اقتصادي، و الجزائر من بين هاته الدول، فهي تمتلك مجموعة هامة من المقومات والامكانيات التي تمكنها من استقطاب السياح، وتجعلها بلدا سياحيا من الدرجة الأولى.

لكن رغم توفر الجزائر على هذه المقومات إلا أن الاهتمام و التعامل معها لا يزال ضعيفا مقارنة مع الدول المجاورة، لذا انتهجت الحكومة الجزائرية استراتيجية خاصة بالتنمية السياحية المستدامة، و اتبعت عدة برامج لتشجيع الاستثمار السياحي ومنها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق SDAT 2030.

وعليه تتمحور الاشكالية الرئيسية لهذه الورقة البحثية فيما يلي:

فيما تكمن أهمية الاستثمار السياحي في استراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر للفترة 2008-2020؟

و تندرج تحت هذه الاشكالية تساؤلات فرعية هي:

- ما هو مفهوم الاستثمار السياحي والتنمية المستدامة والتنمية السياحية المستدامة؟
- ما هي سياسات الاستثمار السياحي في الجزائر ؟
- ما مدى مساهمة القطاع السياحي في مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر للفترة (2008-2018).

فرضيات الدراسة: للإجابة على الاشكالية و التساؤلات الفرعية يمكن طرح الفرضيات التالية:

- يعتبر الاستثمار السياحي السبيل الوحيد لتحقيق عملية متكاملة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا تسمى تنمية سياحية مستدامة؛
- تعد استراتيجية التنمية السياحية المستدامة من بين سياسات الاستثمار السياحي في الجزائر؛
- يساهم القطاع السياحي في مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر في الفترة (2008-2018).

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال الوقوف على سياسات الاستثمار السياحي في الجزائر و أهم التدابير لترقيته، وكذا معرفة أهداف برنامج التنمية السياحية المستدامة في مجال الاستثمار، ومدى مساهمة القطاع السياحي في مؤشرات التنمية المستدامة خلال الفترة (2008-2020).

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهمية الاستثمار السياحي في استراتيجية الدولة للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، و أهم الخطوات لدعم قطاع السياحة و ترقيته باعتباره بديل استراتيجي لقطاع المحروقات. و كذا محاولة تقييم مساهمة القطاع السياحي في مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (2008-2018).

منهجية الدراسة:

اعتمدنا على المنهج الوصفي من خلال سرد مختلف العناصر المتعلقة بمصطلح الاستثمار السياحي و التنمية المستدامة و التنمية السياحية المستدامة، و على المنهج التحليلي لعرض أهمية الاستثمار السياحي ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق SDAT 2030، و كذا تحليل مساهمة الاستثمار السياحي في مؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة.

2. التأصيل النظري للاستثمار السياحي و التنمية المستدامة و التنمية السياحية المستدامة.

نتعرف من خلال هذا المحور على مختلف العناصر المتعلقة بمصطلح الاستثمار السياحي و التنمية المستدامة و التنمية السياحية المستدامة.

1.2. تعريف الاستثمار السياحي:

عرفت المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي Tourism Investment على أنه: "التنمية الاستثمارية للسياحة التي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، والقواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة". (العاني، 2008، صفحة 19).

كما يمكن تعريفه على أنه: "القدرة الإنتاجية الهادفة إلى تكوين رأس المال المادي وإعداد رأس المال البشري في مجال صناعة السياحة، من أجل زيادة وتحسين طاقته الإنتاجية والتشغيلية وتقديم أفضل الخدمات المختلفة لهذا القطاع". (سعد، 2015، صفحة 4)

وإذا كان الاستثمار عامة يعرف بذلك الإنفاق الموجه لاقتناء الأموال الثابتة بهدف المحافظة على القدرة الإنتاجية وتطويرها، فإن الاستثمار السياحي عبارة عن ذلك الإنفاق على الأصول الثابتة الذي يهدف إلى المحافظة و تطوير قدرة الجذب على مستوى الوجهة السياحية أو المرفق السياحي (JAFARI, 2000, p. 330)

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الاستثمار السياحي على أنه استخدام للقدرات الانتاجية المتاحة في الدولة في مجال السياحة(من موارد طبيعية ومالية و بشرية)، من أجل تطوير وتنمية القطاع السياحي و منه تحقيق تنمية سياحية مستدامة.

2.2. خصائص الاستثمار السياحي: يمكن حصر أهم خصائص الاستثمار السياحي فيما يلي:

– إن عملية الاستثمار السياحي تتميز بالتنوع و عدم التجانس، و إذا كانت تتفق في الهدف الأساسي الذي هو خدمة الزبون في مجال العطل والأسفار، فإنها تختلف في طبيعتها وخصائصها وأهدافها، ولا يمكن التعامل معها بشكل موحد؛ غير أن هذا التنوع لا ينفي وجود تداخل و ترابط فيما بينها، إذ لا يمكن أن تتحقق تنمية سياحية دون تحقيق هذه الاستثمارات المتعددة الجوانب. (STATFORD, 1996, p. 29)

– في جانب آخر تعد هذه العناصر مستقلة فيما بينها من حيث القرارات الفردية و الجماعية المتحكمة فيها و المؤثرة عليها، ففي حين أن المؤسسات التجارية تبحث عن تعظيم الإيرادات و الأرباح، نجد أطرافًا أخرى كالمتاحف و الحضائر الوطنية لا تسعى إلى أهداف ربحية، بل إلى حماية و تمكين الموارد الثقافية و الطبيعية. (NIGEL, 2003, p. 35)

– نظرًا لطبيعة المعدات والتجهيزات وكذا نوعية عملية الاستغلال في النشاط السياحي، فإن الاستثمار في الهياكل والمرافق السياحية يمثل غالبية الاستثمار السياحي، كما أن التكاليف الثابتة تمثل 90% من حجم التكاليف الكلية بالنظر إلى المكانة التي تحتلها الأراضي والممتلكات العقارية في حجم الأصول، مما يمكن من وصف السياحة كصناعة ثقيلة. (CACCOMO, 2007, p. 152)

– إن مردودية الاستثمارات السياحية ليست فورية مثلما هو الحال في النشاطات الأخرى، حيث تحتاج الوجهة السياحية أو المرفق السياحي الفتي إلى عدة مواسم، كما أنها تتميز بعدم القابلية للتغيير والتكيف وفق أذواق المستهلكين في المدى القصير، هذا إلى جانب أن المنتجات السياحية تعد شديدة الإحلال فيما بينها حيث نجد أن السائح يمكن أن يختار بين العديد من الخدمات للتسلية والترفيه وخدمات الإيواء و الإقامة، ومن ناحية أخرى يتأثر العرض السياحي بالتطورات التكنولوجية لما لها من انعكاسات على تخفيض تكلفة بعض الخدمات و بالتالي على عوائد الاستثمارات، وفي ذات السياق قد تؤدي التطورات التكنولوجية إلى ظهور منتجات سياحية و أنماط استهلاكية سياحية جديدة تنافس تلك الموجودة. (STATFORD, 1996, p. 30)

3.2. مقومات الاستثمار السياحي:

يتطلب الاستثمار السياحي بيئة استثمارية مناسبة (مناخ استثمارات) ونقصد بها مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، و تتأثر بالأوضاع السياحية والاقتصادية والاجتماعية و الأمنية و القانونية و الإدارية؛ و يمكن التعرض لمكونات المناخ الاستثماري كما يلي: (بن منصور، 2017، الصفحات 223–224)

– **البيئة السياسية:** يقصد بها وجود نظام سياسي مستقر، و موقف القوى السياسية من المشروعات الاقتصادية.

– **الاستقرار الأمني:** عدم الاستقرار الأمني يعد عامل دفع لهروب رأس المال إلى خارج الوطن و البحث عن بيئة مستقرة أمنيًا.

– **البيئة الضريبية المناسبة:** و تكون إما بتشجيع الاستثمارات بإعفاءات ضريبية محددة بزمن معين أو تقليل نسبة الضريبة.

– **البيئة الاقتصادية:** هي وجود اقتصاد مستقر لا توجد فيه مشكلات اقتصادية كانخفاض الإنتاج وارتفاع التكاليف و زيادة الطلب دون وجود إنتاج مقابل، أو زيادة العرض دون وجود طلب... إلخ. وجود مثل هذه المشكلات يخلق أمام المستثمر بيئة غير آمنة اقتصاديًا.

– **وجود مدخرات:** من خلال توجيه مدخرات الأفراد نحو الاستثمارات السياحية كبناء الفنادق و المطاعم و أماكن الترفيه والتسلية.

– **البيئة القانونية:** وجود تشريعات قانونية ومالية تساهم في تسهيل مهمة المستثمر كالسماح بالاستيراد لتلبية حاجيات ومتطلبات المشروعات الاستثمارية المقترحة أو تصدير ما ينتج للأسواق التي يراها المستثمر، وأي تسهيلات مالية ومصرفية.

– **الأسواق المالية:** يتم التعامل فيها بالأوراق المالية التقليدية أو الحديثة، و وجود سوق مالي في الدولة يدل على التطور الاقتصادي لها وتوفر الأمن والاستقرار والانفتاح على العالم الخارجي، من خلال استقطاب الاستثمار الأجنبي والعملة الصعبة.

4.2. أهداف الاستثمار السياحي: لعل أهم أهداف الاستثمار السياحي هي: (تريكي، 2012، صفحة 40)

– الهدف الأساسي و هو زيادة أرباح المستثمرين في هذا القطاع خاصة الشركات الكبيرة كشركة ACCOR الفرنسية و شركة HILTON الأمريكية؛

– تطور القطاع السياحي حيث أنه عند زيادة الاستثمارات في هذا القطاع يزيد عدد السواح و من ثم زيادة المداخيل السياحية؛

– الاستثمار في البنى التحتية و الخدمات العامة له أثرين، من جهة تطوير القطاع السياحي و من جهة أخرى تحسين الظروف المعيشية لسكان مناطق الجذب السياحي؛

– تطوير الحركة الاقتصادية و ذلك بما يحققه الاستثمار في القطاع السياحي من فوائد تمس القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعات التقليدية و قطاع الاتصالات؛

– زيادة الاستثمارات تؤدي إلى زيادة فرص العمل و ذلك بما تتطلب الاستثمارات السياحية من يد عاملة بنسب عالية؛

– تسعى الاستثمارات السياحية في المجال الثقافي إلى الاهتمام بالموروث الثقافي والمحافظة عليه، وذلك حماية الآثار وايصالها سالمة للأجيال اللاحقة لمعرفة تاريخها؛

وأيضا نجد من بين الأهداف، تحسين ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بالعملة الصعبة، وزيادة القيمة المضافة من خلال تنويع مصادر الدخل، وفي نفس الوقت تطوير الإمكانيات البشرية للتعامل مع الثقافات الوافدة مع السياح.

وتقوم العديد من الدول بالاستثمار في صناعة السياحة لأسباب اجتماعية وبيئية، بدلاً من الأهداف التجارية البحتة. مثال ذلك الاستثمار في البنى التحتية و النقل و مراكز المعلومات السياحية والحدائق و المنتزهات و التدريب والتطوير. (موفق و الحميري، 2010، صفحة 271)

5.2. تعريف التنمية المستدامة:

في ديسمبر 1986 جاء بالإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة تعريف التنمية المستدامة Sustainable Development والذي بين أنها: "عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة، تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية والتوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها. (البطاوي ، 2017، صفحة 100)

وفي سنة 1998 حدد الباحث Murphy أربعة عشر عنصرًا للتنمية المستدامة قائمة على مبدأ رئيسي مفاده أنه لدينا مستقبل مشترك، كما بين أيضًا أن للتنمية المستدامة ثلاثة عناصر أساسية و تشمل هذه العناصر المفاهيم الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية، من خلال هذه المفاهيم يمكن أن يكون الهدف العام للتنمية المستدامة هو تمديد الفرصة من احتياجات المجتمع للحصول على جودة أعلى. (Erick, 2007, pp. 6-13)

ويمكننا تعريف التنمية المستدامة على أنها عملية مستمرة ودائمة تقوم على أساس تطوير الإمكانيات المتاحة واستخدامها أحسن استخدام بما يفيد المجتمع وتلبية احتياجاتهم الحاضرة، بشرط عدم المساس بقدرات الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتهم.

6.2. أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي: (ناجي، 2012، الصفحات 72-73)

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان؛- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القادمة؛- احترام البيئة الطبيعية؛- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للمواد؛- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع؛

– إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع؛– تحقيق نمو اقتصادي تقني.

7.2. مبادئ التنمية المستدامة:

من أهم مبادئ التنمية المستدامة ما يلي: (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002، صفحة 42)

– تحديد الأولويات بعناية؛– الاستخدام الرشيد للموارد البيئية الناضبة و التوقف عن هدرها؛

– الإشراك الكامل للمواطنين على التصدي للمشكلات البيئية؛– الالتزام بقدرة البيئة على التعامل المأمون مع ما بلغته فيها من نفايات؛– إدماج البيئة من البداية، فالوقاية البيئية أفضل من علاجها.

8.2. عناصر التنمية المستدامة:

تتألف التنمية المستدامة من ثلاث عناصر رئيسية وهي (عوينان و شنيني، 2018، صفحة 202)

–العنصر الإجتماعي:يشير إلى العلاقة بين البيئة والبشر؛

–العنصر الاقتصادي: يشير إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد؛

–العنصر البيئي: ويتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية.

9.2. تعريف التنمية السياحية المستدامة:

تعرف التنمية السياحية المستدامة Sustainable Tourism Development بأنها تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة في إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الدولة ككل، أو داخل أي إقليم تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية. (صلاح، 2016، صفحة 13)

لقد ارتبط مفهوم الاستدامة بالسياحة كما هو الحال بالنسبة للقطاعات الأخرى، فالتنمية السياحية المستدامة تتضمن الاستخدام الأفضل للموارد الطبيعية، بمعنى آخر هي التي تلبي احتياجات السياح والمناطق المضيفة بحماية وتعزيز الفرص المتاحة للمستقبل، كما أنها تمثل جملة القواعد المرشدة في إدارة الموارد بطريقة تمكن من الوفاء بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، ويتحقق معها الحفاظ على السلامة الثقافية والعمليات الايكولوجية الأساسية، والتنوع البيولوجي ومقومات الحياة الأساسية (خربوطلي، 2004، صفحة 23).

ومنه نعرف التنمية السياحية المستدامة على أنها عملية كاملة يتحقق فيها التكامل الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مبدؤها العام هو تلبية حاجيات السياح والأفراد المضيفين، مع توفير السلامة لعناصر الجذب الطبيعية و الحضارية من أجل ضمان استفادة الأجيال المستقبلية.

3. سياسات الاستثمار السياحي في الجزائر:

قامت وزارة السياحة الجزائرية بوضع برنامج لتطوير السياحة المستدامة في الجزائر خلال العشرية (2004-2013) يهدف إلى رفع طاقات الإيواء، وزيادة حجم الاستثمارات السياحية، وزيادة تدفق الإيرادات السياحية بالعملة الصعبة، وإحداث مناصب شغل، وتنويع العرض السياحي، وتحسين نوعية الخدمات بالإضافة إلى تلبية حاجات المواطنين، حيث تم تعزيز هذا البرنامج بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2020).

1.3. أهداف برنامج التنمية السياحية المستدامة في مجال الاستثمار:

يعد الاستثمار السياحي من الأهداف المحورية لهذا البرنامج: (وزارة السياحة الجزائرية، تصور تطوير السياحة للعشرية (2004-2013)

- **تنمية الاستثمار السياحي**: يتم السعي نحو تحقيق ذلك على مرحلتين:

- **المرحلة الأولى 2004–2007**: يتوقع إنجاز طاقات إيواء إضافية يقدر بـ 55000 سرير من طرف المتعاملين، لمختلف المشاريع المتوقعة بقيمة نظرية تقدر بـ 82.5 مليار دينار جزائري؛

- **المرحلة الثانية 2008–2013**: المبادرة نحو إنجاز مشاريع جديدة من النوع المتوسط و الرفيع في حدود 60000 سرير بحجم استثمار 150 مليار دينار جزائري؛

وبهذا يكون حجم الاستثمار خلال الفترة (2004-2013) هو 232.5 مليار دينار جزائري، مع العلم أن مبلغ العقارات غير محسوب ضمن هذا التقييم.

- **رفع قدرات الاستقبال السياحي**: و يتوقع إنجاز طاقة إيواء تقدر بـ 187000 سرير ؛

- **خلق مناصب شغل**: يتوقع توفير 57500 منصب شغل مباشر و 172500 منصب شغل غير مباشر، وبالتالي مجموع مناصب الشغل المتوقع الوصول إليها هي 230000 منصب ؛

- **رفع التدفقات النقدية**: يتوقع دخول 3098531 سائح حسب البرنامج خلال 2013؛

- **زيادة المداخيل من العملة الصعبة**: عدد المداخيل المتوقعة في نهاية المرحلة قدرت ب 1,3مليار دولار أمريكي.

2.3. تقييم أهداف برنامج التنمية السياحية آفاق 2013:

كتقييم لاستراتيجية التنمية السياحية المستدامة لآفاق 2013، نجد أنها لم تبلغ المستوى المطلوب في تجسيد الأهداف المسطرة (غردي، زرمان، و إدير، 2020، صفحة 98) حيث:

- قدرت طاقة الاستقبال السياحية 98804سرير نهاية 2013؛
- لم يتم استقبال سوى 2394887 سائح خلال سنة 2013؛
- قدرت الإيرادات السياحية ب230 مليون دولار أمريكي؛
- بلغ اجمالي عدد مناصب الشغل 364000 سنة 2013 (مسدوي، 2020، صفحة 189).

وعليه وبطريقة حسابية نجد أن نسبة تحقق هدف رفع الاستقبال السياحي تقدر ب 31,46% ، بينما كانت نسبة تحقق هدف خلق مناصب الشغل 83,79%، و نسبة تحقق هدف رفع التدفقات السياحية 77,29% ، و نسبة تحقق هدف رفع المداخيل من العملة الصعبة هي17,69% .

لعل من أسباب تحقق تلك النسب على أرض الواقع و عدم تحقق النسب المسطرة في البرنامج نذكر:

- يمكن تفسير سبب وجود فروقات في طاقة الإيواء المبرمجة و طاقة الإيواء المحققة بالاجراءات الادارية المعقدة التي يواجهها أصحاب المشاريع الاستثمارية، و تفضيل أصحاب رؤوس الأموال استثمار أموالهم في مشاريع أقل مخاطرة من القطاع السياحي، وأيضا الاعتماد على مشاريع سياحية صغيرة أو متوسطة (مسدوي، 2020، صفحة 188).

- ضعف الاعتمادات المالية الموجهة لقطاع السياحة، مما يحد من حجم الاستثمار السياحي، وطبيعة المناخ الاستثماري غير المحفز على القيام بالمشاريع الاستثمارية محلة كانت أو أجنبية (غردي، زرمان، و إدير، 2020، صفحة 98)؛

- غياب التناسب بين العائدات السياحية و عدد السياح الوافين إلى الجزائر وهذا يدل على عدم وجود استراتيجية واضحة تخلق نوع من الترابط بينهما من خلال تشجيع الانفاق السياحي، وهذا لا يتأى إلا من خلال تحسين عوامل الجذب السياحي من مرافق ووسائل نقل واتصال ومعالم تضاهي المعايير الدولية (قادري، 2020، صفحة 192).

3.3. تدابير دعم وترقية الاستثمار السياحي:

من أجل تشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر اتخذت عدة تدابير تحفيزية لتحقيق الأهداف المرجوة و التي تسمح بدعم دائم للمستثمرين و المتعاملين في مجال السياحة وتمثلت في:

- **التهيئة و التحكم في العقار السياحي:** و هذا من خلال: (وزارة السياحة الجزائرية، صفحة 20)

– إعداد مخطط توجيهي للتهيئة السياحية، وتنفيذ الاستراتيجية القطاعية، حيث قدر عدد المشاريع السياحية المعتمدة بأزيد من 1000 مشروع يساهم في إنجاز 123 ألف سرير، وتوفير أكثر من 50 ألف منصب شغل جديد بتكلفة مالية تفوق 420 مليار دج؛

– استحداث القطاع لنصوص قانونية تتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة؛

– إعادة هيكلة المؤسسات المكلفة بالتنمية و الدراسات السياحية؛

– تفعيل دور الوكالة الوطنية للتنمية السياحية.

- **تمويل المشاريع السياحية و تأطيرها:** نظرًا لخصوصيات الاستثمار السياحي كان لابد من تكييف طريقة تمويل تتماشى معها و لهذا تم اتباع الإجراءات التالية: (بن منصور، 2017)

– تأسيس منتجات مالية تمثلت في القرض الفندقي؛

– إنشاء صندوق لدعم الاستثمار السياحي و تزويده بموارد مالية تقدر بـ 6.4 مليار دج؛

– تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمار السياحي.

- **تحسين نوعية الخدمات:** تم ضبط جملة من الاقتراحات تمثلت فيما يلي: (Ministère du tourisme, 2010, p. 66)

– تحسين محيط السياحة من خلال التطبيق الصارم للإجراءات و القواعد المتعلقة بالنظافة العمومية و حماية صحة المستهلك و المورث الثقافي و المتاحف، و توفير الأمن؛

– تكييف النقل مع الطلب السياحي: من خلال تحسين الخدمات لطرق النقل البحري و الجوي؛

– تكثيف الشبكة الداخلية لربط مختلف الأقطاب و المدن خاصة الجنوبية؛

– فتح مجال الاستثمار في التكوين للشركات الخاصة و الجمعيات الفندقية الدولية الجديدة.

4.3. المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030: (Schéma Directeur De L'aménagement Du Tourisme) (SDAT)

في إطار استراتيجيتها الوطنية لتطوير القطاع السياحي في الجزائر قامت وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و السياحة سنة 2008 بالإعلان عن نظرتها المستقبلية في وثيقة عرفت بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، و يشكل إنجاز هذا المخطط بجميع مراحله (تصميم، تنفيذ و متابعة) تحديًا كبيرًا بالنسبة لجميع المهتمين بقطاع السياحة على مختلف المستويات: فندقيين، أصحاب مطاعم، مسافرين، متعاملين و جمعيات. (MATETA, 2008, p. 2)

- **أهداف المخطط:**

يسعى المخطط إلى تحقيق جملة من الأهداف العامة على المدى البعيد و الأهداف المادية و النقدية على المدى المتوسط كما يلي:

- **الأهداف العامة للمخطط:** (MATETA, Livre 1, 2008, p. 22)

– جعل السياحة أحد محركات النمو الاقتصادي من خلال المساهمة في استحداث مناصب الشغل و تحسين التوازنات الكبرى كالميزان التجاري و ميزان المدفوعات؛– توسيع الآثار المترتبة عنه إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى؛– تثمين التراث التاريخي، الثقافي،– التحسين المستمر لصورة الجزائر.

- **الأهداف المادية و النقدية للمخطط 2008–2015:**

يتوقع دخول 3 مليون سائح إلى الجزائر في آفاق 2015، يعني يلزم ما يقارب 75000 سرير ذات نوعية جيدة، كما يهدف المخطط إلى توفير حوالي 400.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر، وخلق 91000 مقعد بيداغوجي للتكفل بتكوين المختصين في القطاع.

أما فيما يخص الجانب المالي فإن قيمة الاستثمارات المتوقعة للفترة (2008–2015) تقدر بـ 2.5 مليار دولار أي بمعدل 350 مليون دولار سنويًا. (MATETA, Livre 2, 2008, pp. 17-18)

4. مساهمة الاستثمار السياحي في مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر (2008–2020):

تتمثل في مساهمة الاستثمار السياحي في الناتج المحلي الاجمالي؛ و ميزان المدفوعات ؛ و التوظيف.

1.4. مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي:

يساهم القطاع السياحي بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي لكثير من دول العالم على غرار الجزائر، لكن بالرغم من السياسات والجهود المبذولة لتطوير ودعم الاستثمار في هذا القطاع إلا أنه لم يتوصل إلى أخذ مكانته في الاقتصاد ، كما نلاحظ في الجدول التالي:

الجدول 1: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (2008–2020) الوحدة %

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
حصة قطاع السياحة في الناتج الإجمالي الخام (%)	1.5	1.6	1.5	1.4	1.2	1.0	1.1	1.2	1.4	1.6	1.7	1.8	1.10

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2021 – الديوان الوطني للإحصائيات *ONS*

الشكل 1: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (2008–2020)

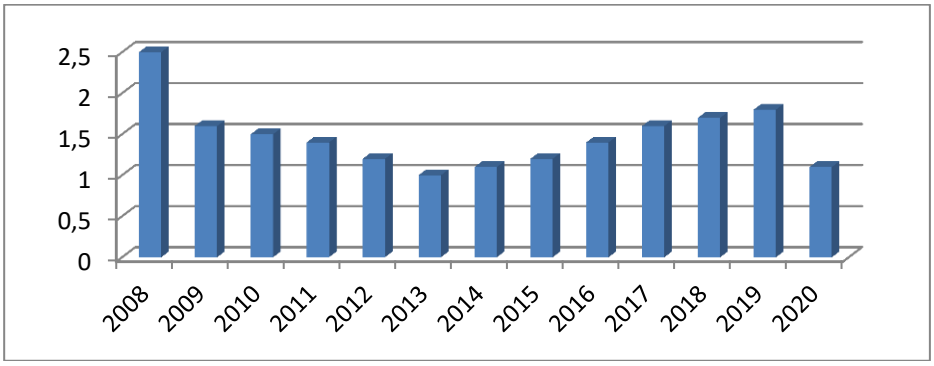

المصدر: بيانات الجدول 1.

نلاحظ من خلال الجدول أن مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر جد ضعيفة خلال الفترة 2008–2020، إذ لم يتعدى 1.6% و هي نسبة ضئيلة جدًا ، و هذا بسبب اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات، و نقص مراكز التكوين الخاصة بالقطاع السياحي بالإضافة إلى تركيز وكالات السفر و السياحة على السياحة الخارجية و المتمثلة في الحج و العمرة، كما لا ننسى قلة مراكز

الاستقبال من فنادق و قرى سياحية، ضف إلى ذلك الارتفاع الفاحش للأسعار في القطاع السياحي. (يونسي، 2016).

2.4. مساهمة القطاع السياحي في ميزان المدفوعات:

تقاس الأهمية الاقتصادية للقطاع السياحي حسب مدى مساهمتها في جلب العملات الصعبة بطريقة سريعة و مستمرة و هذا يعني حسب درجة تأثيرها على ميزان المدفوعات في الدولة.

و يوضح الجدول التالي تطور و مساهمة القطاع السياحي في ميزان المدفوعات للجزائر خلال الفترة 2008-2019:

الجدول 2: إيرادات ونفقات الجزائر من السياحة للفترة 2008-2019 الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الإيرادات السياحية	325	266	219	208	196	203	258	304	209	141	169	165
النفقات السياحية	469	457	574	502	428	410	611	677	475	580	494	500
رصيد الميزان السياحي	(144)	(191)	(355)	(294)	(232)	(180)	(353)	(373)	(266)	(439)	(325)	(335)

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية 2021

الشكل 2: إيرادات ونفقات الجزائر من السياحة للفترة 2008-2019

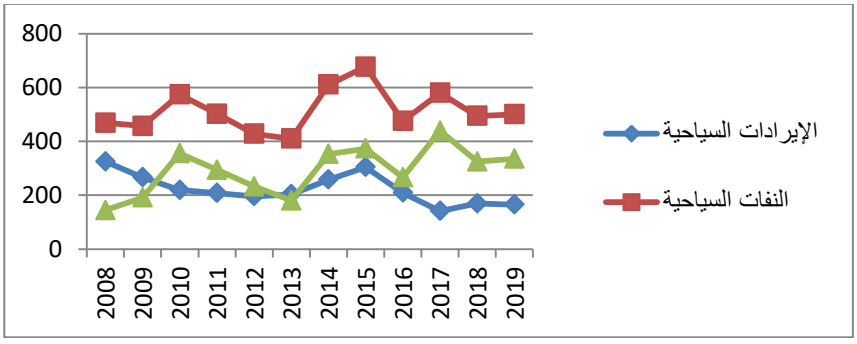

المصدر: بيانات الجدول 2.

نلاحظ من الجدول أن الميزان السياحي في عجز مستمر و دائم خلال الفترة (2008-2019) وهذا نظرًا لضعف الإيرادات السياحية مقارنة بالمدفوعات أو النفقات السياحية.

حيث نلاحظ أنه في سنة 2008 بلغت الإيرادات السياحية 325 مليون دولار أمريكي، وبالمقابل بلغت النفقات السياحية 469 مليون دولار أمريكي، أي بعجز قيمته 144 مليون دولار أمريكي، واستمر هذا العجز في الارتفاع إلى غاية 2011 أين تراجع قليلا ليصبح 294 مليون دولار أمريكي بعدما كان 355 مليون دولار أمريكي لسنة 2010، ويبقى في الانخفاض التدريجي ليعود إلى الارتفاع بصورة مفاجئة سنة 2014، ب 353 مليون دولار أمريكي ليتأرجح بين الصعود الهبوط من سنة لأخرى حيث نلاحظ أنه بلغ ذروته سنة 2017 بمبلغ قدره 439 مليون دولار أمريكي، وهذا بسبب ارتفاع النفقات السياحية إلى 580 مليون دولار أمريكي، و انخفاض الايرادات إلى أدنى قيمة لها خلال سنوات الدراسة بـ مبلغ قدره 144 مليون دولار أمريكي.

وهنا نلاحظ أن ما تم التخطيط له لم يطبق لحد الان أو لنقل أن الاستثمار السياحي في الجزائر لم ينطلق بعد، حسب التصورات و الأهداف و التوقعات المنتظرة.

حيث يمكن إرجاع انخفاض الإيرادات إلى اعتبار أن الجزائر من الدول المصنفة كأسوأ الوجهات السياحية حسب مؤشر تنافسية السياحة و السفر الذي أطلقه المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)، واستنادا لهذا المؤشر تحتل الجزائر المركز ال102 عالميا و 12 عربيا لعام 2008، و تراجعت إلى المركز 118 عالميا من بين 136 دولة و المركز 14 عربيا لعام 2017، و أما ارتفاع النفقات السياحية فيعود إلى عدة أسباب منها: سوء تسيير المرافق السياحية، ارتفاع السياحة العكسية (سياحة الجزائريين إلى الخارج)، بالإضافة إلى ضعف المنتوج السياحي الجزائري وغياب استراتيجية تسويقية له، كل هذا أثر سلبًا على ميزان السياحة و بالتالي على ميزان المدفوعات.

3.4. مساهمة القطاع السياحي في توظيف اليد العاملة:

تساهم السياحة في التقليل من نسبة البطالة من خلال ما توفره من فرص عمل، سواء وظائف مباشرة مرتبطة بالمقصد السياحي كالعمل في فنادق، أو وظائف غير مباشرة خارج المقصد السياحي كقطاع البناء... إلخ.

و الجدول التالي يبين تطور مساهمة القطاع السياحي في التوظيف بالجزائر خلال الفترة 2008-2017.

الجدول رقم (3): مساهمة السياحة في التوظيف بالجزائر (2008-2017) الوحدة: ألف عامل

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المساهمة الكلية	515.04	593.12	539.54	535.43	583.01	634.45	604.42	682.9	677.6	678.7

المصدر: بيانات من البنك الدولي 2018.

الشكل 3: مساهمة السياحة في التوظيف بالجزائر (2008-2017)

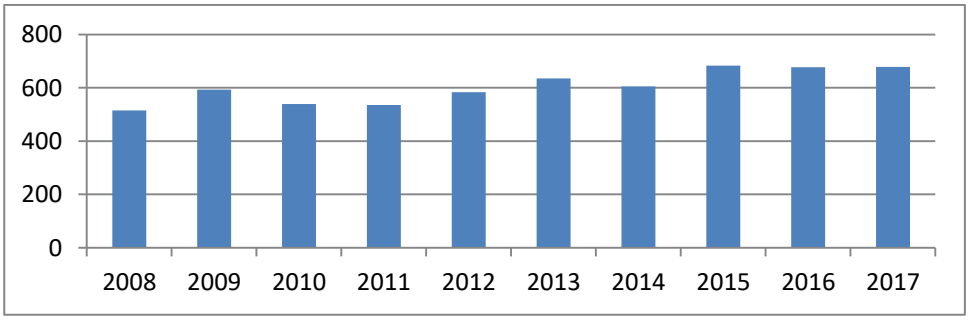

المصدر: بيانات الجدول 3.

يتضح لنا من الجدول أن العمالة في قطاع السياحة تزايدت خلال السنوات (2008-2017) بحيث بلغت 515,04 ألف عامل سنة 2008، لترتفع إلى 678,7 ألف عامل سنة 2017.

وعليه يعتبر القطاع السياحي أحد البدائل الإستراتيجية في توظيف اليد العاملة، إلا أن مناصب الشغل هذه تعتبر ضئيلة بالنسبة للإمكانيات السياحية التي تتوافر عليها الجزائر.

5. تقييم مدى تحقق أهداف المخطط التوجيهي للتنمية السياحية في الجزائر:

تحاول الجزائر بعث مشاريع سياحية متنوعة من أجل تحقيق تنمية سياحية مستدامة، حيث يساهم القطاع السياحي على غرار غيره من القطاعات الأخرى في التنمية الإقتصادية في الجزائر، وقد سجل ناتج قطاع السياحة حسب تقرير صندوق النقد العربي 2020، ارتفاعا ملموسا في عدد من الدول العربية حيث

تراوحت النسبة بين 8 % و 9% في كل من الأردن و الجزائر، و 22 % في مصر (محمد و قاسم ، 2020، صفحة 11)؛

وقد قدر عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها في قطاع السياحة خلال سنة 2017 ب 1266مشروعا فقط؛ هذا العدد لا يمثل سوى 2 % من العدد الإجمالي للمشاريع الإستثمارية، وهو ما يعكس عدم الإقبال على الاستثمار السياحي من قبل المستثمرين؛

وبالنسبة لمشاريع الاستثمار السياحي في مجال الفندقة والإيواء فقد شهد العدد الإجمالي للفنادق والإقامات تطورا بسيطا خاصة خلال السنوات الأخيرة، وحسب آخر احصائيات وزارة السياحة والصناعات التقليدية فقد سجل 1502 مؤسسة فندقية بطاقة استيعاب إجمالية تقدر ب 266132 سرير لسنة 2022 (إحصائيات وزارة السياحة و الصناعة التقليدية، 2023)؛

وهذا ما يعكس سوء الخدمات المقدمة نسبيا و التي لا تشجع على استقطاب السياح الأجانب، بالاضافة إلى ارتفاع أسعار الإيواء السياحي مقارنة بدول الجوار؛

كما نلاحظ أن وتيرة الإنجاز المتبعة في تنفيذ المشاريع جد بطيئة وأن عدد المشاريع غير المنطلقة يزداد في كل سنة مقارنة بالمشاريع المنجزة و التي تشكل بدورها النسبة الأقل من عدد المشاريع المبرمجة، أما المشاريع في طور الإنجاز فهي لم تبلغ نسبة النصف مما كان من المفروض أن ينجز مما يعكس المفارقة بين ما خطط له وما تم تنفيذه (عماري، شعابنية ، و سعدان، 2021، الصفحات 81-84).

6. الخاتمة:

يلعب الاستثمار السياحي دورا في تنمية القطاع السياحي وبالتالي يساهم في تحسين مؤشرات التنمية المستدامة، ولكن لايزال قطاع السياحة في حاجة ماسة إلى الدعم من خلال انتهاج سياسات استثمارية، ومن أهم النتائج المتوصل إليها و التي تبين صحة الفرضيات المقدمة في بداية الدراسة نذكر:

– يعرف الاستثمار السياحي على أنه استخدام للقدرات الانتاجية المتاحة في الدولة في مجال السياحة، من أجل تطوير و تنمية القطاع السياحي ومنه تحقيق تنمية سياحية مستدامة ؛

– قامت الحكومة الجزائرية بانتهاج استراتيجية التنمية السياحية المستدامة، ووضع برامج لدعم الاستثمار السياحي وترقيته ؛

– نستنتج عدم توافق الأرقام التي كان من المنتظر تحقيقها بتطبيق المخطط التوجيهي للتنمية السياحية مع الأرقام المسجلة على أرض الواقع، مما انعكس سلبا على مساهمة قطاع السياحة في الايرادات والناتج المحلي الإجمالي وتوظيف اليد العاملة وميزان المدفوعات.

من خلال النتائج المتوصل إليها ارتأينا تقديم بعض التوصيات لعلها تفتح باب التنمية السياحية والاستثمار السياحي في الجزائر منها:

– فتح المجال أمام القطاع الخاص في الاستثمار السياحي من خلال تقديم تحفيزات وتسهيلات وامتيازات، وضرورة التركيز على تطوير البنية التحتية من خلال إنشاء قاعدة بيانات للقطاع السياحي؛

– إصدار قوانين محفزة ومشجعة للمستثمرين الأجانب والمحليين للاستثمار في القطاع السياحي، وتفعيل دور الهيئات الداعمة للقطاع السياحي من أجل تنمية الاستثمار السياحي في الجزائر؛

– ضرورة مراجعة أهداف المخطط التوجيهي للتنمية السياحية.

7. قائمة المراجع:

- CACCOMO, J. (2007). *Fondements d'économie de tourisme.* Bruxelles: Edition de Bock université.
- Erick, T. (2007). Stakeholders in sustainable tourism development and their roles: applying stakeholder theory to sustainable tourism development. *Tourism Review, 62*(2), 6-13.
- JAFARI, J. (2000). *Encyclopedia of tourism.* London: Routhedge Edition.
- MATETA. (2008). *Livre 05.* Alger.
- MATETA. (2008). *Livre 1.* Alger.
- MATETA. (2008). *Livre 2.* Alger.
- Ministère du tourisme. (2010).
- NIGEL, E. (2003). *Compbell David and Stone house George, Strategie Management of travel and tourisme.* Massachusetts: Butter Worth – Heinemann.
- STATFORD, J. (1996). *Microéconomique du tourisme.* Quebec: Presse de l'université du Quebec.

- *إحصائيات وزارة السياحة و الصناعة التقليدية*. (10 مارس, 2023). تم الاسترداد من https://www.mta.gov.dz/
- أحمد عبد الفتاح ناجي. (2012). *التنمية المستدامة في المجتمع النامي*. مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- اسماعيل محمد، و جمال قاسم . (2020). أثر قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في الدول العربية. *دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي*.
- البطاوي ,ت .(2017) .*فلسفة علم السياحة، رؤية فلسفية تحليلية لعلم السياحة بين النظرية والتطبيق* .الإسكندرية، مصر :دار السلام للطباعة والتجليد.
- القراري ,ن .(2020) .صناعة السياحة في الجزائر بين الواقع والمأمول –دراسة تحليلية باستخدام نموذج SWOT. *مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة*.144-126 ,(2)2 ,
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .(2002) .*تقرير التنمية الإنسانية العربية* .الصندوق العربي للإئتمان الاقتصادي والاجتماعي.
- تريكي ,ا .(2012) .واقع الاستثمار السياحي –دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس .جامعة الجزائر :رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- دليلة مسدوي. (2020). تقييم المرحلةالثانية (2009-2015)من المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(SDAT2025) . *مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير*، 180-194.
- رعد مجيد العاني. (2008). *الاستثمار والتسويق السياحي، د، .* عمان، الأردن: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
- صلاح الدين خربوطلي. (2004). *السياحة المستدامة*. سوريا: دار الرضا للنشر.
- صلاح ,ز .(2016) .دراسة لفرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر .*المؤتمر العلمي الدولي الثالث للقانون والسياحة* .مصر :جامعة طنطا.
- صليحة عماري، سعاد شعابنية ، و آسيا سعدان. (2021). دراسة تقييمية لواقع الاستثمار السياحي في الجزائر. *مجلة جديد الاقتصاد*، 97-68.
- عبد القادر عوينان، و عبد الرحيم شنيني. (2018). السياحة البيئية المستدامة في الجزائر الواقع والآفاق. *مجلة إضافات اقتصادية*، 198-214.
- عبد القادر قادري. (2020). ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية للنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر. *مجلة إضافات اقتصادية*، 182-199.
- فاطمة فرج سعد. (2015). الاستثمار السياحي ودوره في تعزيز التنمية السياحية –دراسة حالة الدول العربية مع إشارة خاصة للعراق. *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية*(19).
- محمد غردي، محمد زرمان، و رانية إدير. (2020). مسار تحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر" دراسة تحليلية تقييميةخلال الفترة(2000-2017). *مجلة الأبحاث الاقتصادية*، 84-104.
- موسى بن منصور. (2017). الاستثمار السياحي ضمن برامج ومخططات التنمية السياحية في الجزائر والآثار المترتبة عنها على مؤشرات التنمية الاقتصادية. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*(17)، 221-232.

- موفق ,ع & .,الحميري ,ع .(2010) .*أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة* .الوراق للنشر والتوزيع : عمان، الأردن.
- وزارة السياحة الجزائرية .(s.d.) .*تصور تطور السياحة للعشرية* .*(2004-2013)*
- يونسي ,م .(2016) .سبل دعم القطاع السياحي من خلال الاستثمار الوطني والأجنبي في الجزائر .جامعة الجزائر : أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

تأثير الثقافة على قرار اختيار وجهة سياحية داخلية –دراسة ميدانية–

The impact of culture on decision to choose an internal tourist destination -Empirical Study-

نرجس بولحديد[*]، REIEM ، المدرسة العليا للتجارة (الجزائر)، Etd_boulahdid@esc-alger.dz

الطاهر لحرش، REIEM ، المدرسة العليا للتجارة (الجزائر)، lahrache.tahar@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/11/26 تاريخ القبول: 2023/03/05 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لمعرفة تأثير ثقافة السائح الجزائري على قرار اختياره لوجهة سياحية داخلية، واقتراح نموذج يعتمد على نظرية أبعاد الثقافة الوطنية لهوفستد Hofstede (1980). وذلك بالاستعانة باستبيان موزع على عينة من السياح المحليين بلغ عددهم 310 مفردة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وأظهرت النتائج أن لأبعاد الثقافة الوطنية تأثيرات متفاوتة الأهمية على اختيار الوجهة السياحية الداخلية، من خلال نية الزيارة ونية التوصية. أخيرا تم تقديم جملة من التوصيات التي من شأنها زيادة إقبال السياح الجزائريين نحو الوجهات السياحية الداخلية.

كلمات مفتاحية: ثقافة، وجهة سياحية، زيارة.، توصية، سائح .

تصنيفات JEL : D79، M30، Z19

Abstract:

This study aims to find out the impact of the Algerian tourist's culture on his decision to choose an internal tourist destination, and to propose a model based on the theory the theory of national culture dimensions of Hofstede (1980). This was done by using a questionnaire distributed to a sample of 310 local tourists, and the descriptive approach was relied.

[*] المؤلف المرسل.

The study relied on the descriptive approach, and the results showed that the dimensions of national culture have effects of varying importance on choosing the domestic tourist destination, through the intention to visit and the intention to recommend. Finally, a number of recommendations were presented that would increase the turnout of Algerian tourists towards domestic tourist destinations.

Keywords: culture; Destination; visit; recommend; tourist.
Jel Classification Codes: D79, M30, Z19

1. مقدمة:

نظرا لنمو المركز الاقتصادي للسياحة في مختلف دول العالم، والدول المستقبلة للسياح على وجه الخصوص، فهناك حاجة واضحة لفهم أنماط السلوك السياحي داخل تلك الدول بشكل أفضل. ويعتمد مجال فهم السلوك السياحي على دراسة الأسواق المصدرة للطلب السياحي، والمؤثرات التي يخضع لها السائح داخل محيطه والتي تعكس توجهاته الاستهلاكية وخياراته السياحية. وفي هذا الإطار، تعتبر ثقافة المجتمع المحدد الرئيسي لسلوك أفراده، وهي المكون لأفكاره وقيمه وآدابه. حيث يصف كومار Kumar, (2004) الثقافة على أنها العدسة التي يرى الأفراد من خلالها العالم وينظر إليها على أنها سلوك، كما تعتبر أحد القيود في أبحاث سلوك المستهلك، إذ تؤثر على كل جانب من جوانب التسويق.

الجزائر وعلى الرغم من امتلاكها لمقومات سياحية ضخمة في مجال الجذب السياحي، إلا أنها تعاني من نزوح العديد من الجزائريين بحثا عن مقاصد سياحية في الخارج، وحرصا على الحد من التسرب السياحي نحو الخارج، وجب العمل على تثبيت تصور ايجابي في ذهن السائح المحلي حول الوجهات السياحية الداخلية، وجعله محور اهتمام في تقديم العروض السياحية.

تماشيا مع ما تم ذكره، تأتي هذه الدراسة كمحاولة للتعرف على سلوك السائح المحلي تجاه الوجهات السياحية المنتشرة عبر ربوع الوطن. وإبراز أثر أبعاد الثقافة الوطنية على هذا السلوك. وتهدف هذه الدراسة للتوصل إلى نتائج وتوصيات، يمكن أن تشكل إضافة علمية وعملية، يعتمد عليها المسيرون

والمسوقون المشرفون على الهيئات السياحية الداخلية، من أجل العمل على تعديل وتحسين وتطوير الخطط التسويقية المتبعة من طرفهم لتعزيز صورة وتنافسية الوجهات السياحية الداخلية.

1. إشكالية الدراسة

انطلاقا من العرض السابق، يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما تأثير أبعاد الثقافة الوطنية للسائح المحلي الجزائري على قرار اختيار الوجهة السياحية الداخلية؟

1.1 الأسئلة فرعية

- هل تؤثر أبعاد الثقافة الوطنية للسائح الجزائري على نيته لزيارة الوجهة السياحية الداخلية؟
- هل تؤثر أبعاد الثقافة الوطنية للسائح الجزائري على نيته لتوصية الآخرين بالتوجه نحو الوجهات السياحية الداخلية؟

2.1 فرضيات الدراسة

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير أبعاد الثقافة الوطنية على نية زيارة السائح الجزائري للوجهة السياحية الداخلية.

H2: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير أبعاد الثقافة الوطنية على نية توصية السائح الجزائري للآخرين بالوجهة السياحية الداخلية.

وتنبثق عن كل منهما فرضيات فرعية تتعلق كل فرضية فرعية ببعد من أبعاد الثقافة الوطنية التي عددها ستة، يمكن تقديمها كما يلي:

جدول (01): الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الأولى والثانية

H1.1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير بعد مسافة السلطة على نية زيارة السائح الجزائري للوجهة السياحية الداخلية.
H1.2: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير بعد الجماعية على نية زيارة السائح الجزائري للوجهة السياحية الداخلية.
H1.3: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير بعد الذكورة على نية زيارة السائح الجزائري للوجهة السياحية الداخلية.
H1.4: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير بعد تجنب عدم اليقين على نية زيارة السائح الجزائري للوجهة السياحية الداخلية.
H1.5: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير بعد التوجه نحو المستقبل على نية زيارة السائح الجزائري للوجهة السياحية الداخلية.
H1.6: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير بعد الانغماس على نية زيارة السائح الجزائري للوجهة السياحية الداخلية.
H2.1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير بعد مسافة السلطة على نية توصية السائح الجزائري للآخرين بالوجهة السياحية الداخلية.
H2.2: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير بعد الجماعية على نية توصية السائح الجزائري للآخرين بالوجهة السياحية الداخلية.
H2.3: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير بعد الذكورة على نية توصية السائح الجزائري للآخرين بالوجهة السياحية الداخلية.
H2.4: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير بعد تجنب عدم اليقين على نية توصية السائح الجزائري للآخرين بالوجهة السياحية الداخلية.
H2.5: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير بعد التوجه نحو المستقبل على نية توصية السائح الجزائري للآخرين بالوجهة السياحية الداخلية.
H2.6: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير بعد الانغماس على نية توصية السائح الجزائري للآخرين بالوجهة السياحية الداخلية.

3.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية دراسة قطاع السياحة، في اعتباره بديلا اقتصاديا حاضرا ومستقبلا بالنسبة للجزائر، وعليه فالصناعة السياحية الداخلية تعد بمثابة فرصة اقتصادية يجب اغتنامها وتوفير كل الموارد المادية والبشرية لإنجاحها، إضافة لدراسة المؤثرات التي يخضع لها السائح المحلي، باعتبار الجزائريين سائحين محتملين، يجب على المسؤولين والمنشآت السياحية معرفة احتياجاتهم ورغباتهم لتلبيتها، ومحاولة كبح السياحة الخارجية التي يمكن تعويضها داخليا.

4.1 منهج الدراسة

قصد الإحاطة بالموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي، الذي يعتبر وفقا لأدبيات البحث العلمي منهجا مناسبا لتوضيح الجوانب المفاهيمية في الموضوع المتعلقة باختيار الوجهة السياحية، والعوامل

الثقافية، وغيرها من المفاهيم التي تطلبت الدراسة التطرق لها، والذي يمكن من تحليل وتفسير البيانات والعلاقات الإحصائية المتوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية التي تم جمعها باستعمال الاستمارة الإلكترونية. وتم تحليلها اعتمادا على خدمات برنامج (SPSS V.26).

2. الجانب النظري:

1.2 مفهوم الثقافة

يعرفها كوتلر kotler قائلا:" هي *مجموعة المعارف والمعتقدات والمعايير والقيم والتقاليد التي يكتسبها الإنسان كعضو في هذا المجتمع أو ذاك*"(Kotler & Keller, 2006, p. 182) . كما تعرف أيضا أنها: "*قوة تنظيم السلوك البشري. وهي تتألف من مجموعة مشتركة من أنماط السلوك التي ينقلها ويحتفظ بها أعضاء مجتمع معين من خلال وسائل مختلفة. على سبيل المثال، لدى الأعضاء في نفس الثقافة أوجه تشابه في اللغة، نمط التعليم والتقاليد، وهم يتقاسمون نفس القيم. ومن المرجح أن تؤثر هذه القيم على سلوك المستهلك وتحدد اختيار المعايير التي يستخدمها المستهلكون الأفراد*" (Tahmid, 2012, p. 78).

2.2 نموذج هوفستد (1980, 2001) Hofstede للأبعاد الثقافة الوطنية

يسمح هذا النموذج بقياس الثقافة الوطنية للمجتمعات إضافة إلى امكانية المقارنة بينها، إذ يعد النموذج الأكثر استخداما في الكثير من الأدبيات في مختلف المجالات. يمكن القول أن جييرت هوفستد (1980) Geert Hofstede قدم الدراسة الأكثر شمولا لكيفية تأثر القيم بالثقافة. اسفرت الدراسة بداية تحديد أبرعة أبعاد ثقافية متميزة هي: مسافة السلطة (PDI)، تجنب عدم اليقين(UAI) ، الفردية (IDV)، الذكورة (MAS). هي:

1.2.2 مسافة السلطة (Power Distance): "المدى الذي يتوقعه ويقبل فيه الأعضاء الأقل قوة في المؤسسات والمنظمات داخل الدولة توزيع السلطة بشكل غير متساو". يقصد بالمؤسسات العناصر الأساسية للمجتمع، مثل الأسرة والمدرسة والمجتمع؛ المنظمات هي الأماكن التي يعمل فيها الناس.

2.2.2 **تجنب عدم اليقين (Uncertainty Avoidance)**: "مدى شعور أعضاء الثقافة بالتهديد من المواقف الغامضة أو غير المعروفة".

3.2.2 **الفردية (Individualism)**: "تتعلق الفردية بالمجتمعات التي تكون فيها الروابط بين الأفراد فضفاضة: من المتوقع أن يعتني كل فرد بنفسه أو بأسرته المباشرة. الجماعية على نقيضها تتعلق بالمجتمعات التي يتم فيها دمج الناس منذ الولادة في مجموعات قوية ومتماسكة، والتي تستمر طوال حياة الناس في حمايتهم مقابل ولاء لا جدال فيه".

4.2.2 **الذكورة (Masculinity)**: "يطلق على المجتمع اسم ذكوري عندما تكون الأدوار العاطفية بين الجنسين متميزة بوضوح: يُفترض أن يكون الرجال حازمين وقاسيين ويركزون على النجاح المادي، في حين يُفترض أن تكون المرأة أكثر تواضعًا ورقة واهتمامًا بنوعية الحياة. بينما يكون المجتمع أنثوي عندما تتداخل الأدوار العاطفية بين الجنسين.

عام 1987، اعتمد هوفستد Hofstede لبعد خامس يعتمد على الكونفوشيوسية الديناميكية، أطلق عليه مصطلح التوجه طويل المدى (Hofstede & Bond, 1988) (LTO).

5.2.2 **التوجه نحو المستقبل (طويل المدى) (Long Term Orientation)** : " التوجه طويل المدى يرمز إلى تعزيز الفضائل الموجهة نحو المكافآت المستقبلية على وجه الخصوص، المثابرة والادخار. في المقابل التوجه قصير المدى يرمز إلى تعزيز الفضائل المتعلقة بالماضي والحاضر –على وجه الخصوص–احترام التقاليد، الوفاء بالالتزامات الاجتماعية".

تم اشتقاق البعد السادس من دراسة مينكوفل Minkovl ، "التساهل مقابل ضبط النفس" أي ارتباط مع الأبعاد الأخرى، وتم اعتماده كبعد جديد لإضافة رؤى جديدة للاختلافات الثقافية الوطنية (Minkovl, 2007).

6.2.2 **الانغماس مقابل ضبط النفس (Indulgence Versus Restraint)**: "يشير اتجاه التساهل للسماح بالإشباع المجاني نسبيًا للرغبات البشرية الأساسية والطبيعية المتعلقة بالاستمتاع بالحياة والمرح. أما ضبط النفس فهو الاقتناع بأن مثل هذا الامتنان يحتاج إلى كبح وتنظيم من خلال أعراف اجتماعية صارمة".

3.2 مراحل اختيار الوجهة السياحية

اتفق كل من (Mathieson & Wall, 1982) و(Goodall, 1991) و(1994 Woodsid & Macdonald)و(Crompton & Ankomah, 1993) بأن السائح يخطو مجموعة من الراحل للوصول إلى قراره السياحي واختياره للوجهة السياحية المرغوبة.

الشكل(01): مراحل اتخاذ قرار الشراء السياحي

المصدر: Mathieson & Wall (1982)

يرى مايو وجارفيس Mayo & Jarvis (1981) أن سلوك السفر يفسر من خلال بعدين هما: طول المدة اللازمة لاتخاذ قرار السفر والعوامل النفسية (الإدراك، التعلم، الدوافع، المواقف) والاجتماعية (الثقافة، الثقافة الفرعية، الطبقات الاجتماعية، والأسرة) التي تؤثر على خياراته، وتتم هذه الأخيرة وفقا لمختلف الطرق المتفاوتة في شدة تعقيدها بين ما هو روتيني وما هو شديد التعقيد.

الجدول(02): أنواع اتخاذ قرار السفر وفق لمايو وجارفيس Mayo & Jarvis (1981)

أنواع القرار	المعرفة المدركة حول البدائل المتاحة	الحاجة للمعلومات	طول مدة كل قرار
روتيني	عالي	منخفض	قصير
معقد	منخفض	عالي	طويل

المصدر: بتصرف عن (صحراوي، 2017).

3. الدراسة الميدانية

تم جمع البيانات من مصادرها الأولية وذلك بالاستعانة بالاستبيان الالكتروني. وقد تم الاعتماد على عينة مكونة من 310 سائح محلي، بهامش خطأ 5% ومجال ثقة يقدر ب95%. واعتمد تحليل نتائج الاستبيانات المسترجعة على برنامج SPSS V.26. وقد تم اختبار صدق وثبات المقياس باستخدام اختبار كرونباخ ألفا، بحيث بلغت قيمته 0.858 والتي تقترب من قيمة 1 وهذا ما يعبر عن مصداقية الإجابات وعدم تناقضها.

1.3 نموذج الدراسة

تم اقتراح نموذج للدراسة، يبين جميع المتغيرات والعلاقة التي تربطهم ممثلة في الفرضيات الرئيسية والفرعية كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل (02): نموذج الدراسة

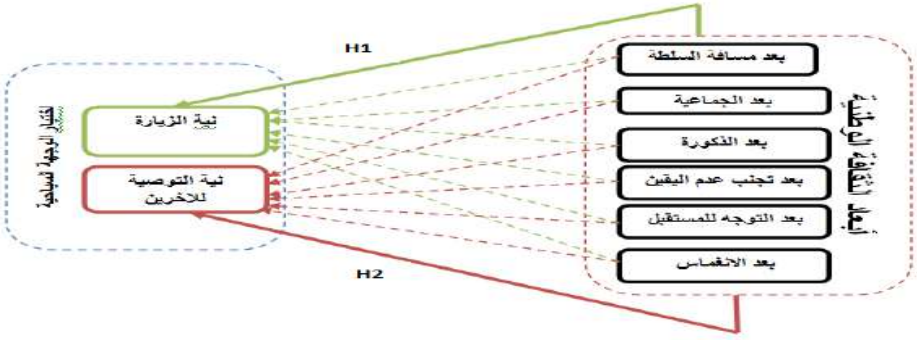

المصدر: من إعداد الباحثة

1.3 النتائج الإحصائية لعينة الدراسة

تم استخراج النتائج الإحصائية المتعلقة بالخصائص الشخصية للأفراد المكونين للعينة المدروسة المتمثلة في النوع، الفئة العمرية، الحالة العائلية، المستوى التعليمي، المنطقة الجغرافية والمهنة تبين كما يلي:

الجدول(03): المعلومات الإحصائية حول أفراد العينة

النوع	العدد	النسبة
ذكر	80	25.80
أنثى	230	74.20
الفئة العمرية (السن):	**العدد**	**النسبة**
19-25 سنة	150	48.39
26-35 سنة	110	35.50
36-45 سنة	30	9.70
46-55 سنة	20	6.41
المستوى التعليمي	**العدد**	**النسبة**
ابتدائي	0	0
متوسط	2	0.60
ثانوي	24	7.70
جامعي	284	91.60

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.26

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، يلاحظ أن عدد الذكور المساهمين في حجم العينة التي بلغت 310 فردا قد بلغ 80 ذكر يمثلون نسبة 25.80% من إجمالي العينة، بينما مثلت نسبة الإناث 74.20% من إجمالي العينة، حيث بلغ عددهن 230 أنثى. وتمتاز العينة بأنها فتية عموما، إذ تمثل فئة الشباب الأغلبية، حيث بلغ مجموع الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 25 سنة 150 فردا بنسبة 48.39%، كما يمتلك الأغلبية الكبرى من أفراد العينة المدروسة مستوى تعليمي جامعي.

2.3 التشخيص الإحصائي لاستجابات عينة الدراسة

قسم الاستبيان إلى محورين، محور متعلق باختيار الوجهة السياحية والثاني تناول عبارات لتقييم أبعاد الثقافة الوطنية لدى أفراد العينة.

1.2.3 تشخيص سلوك الأفراد تجاه اختيار الوجهة السياحية

الجدول (04): اختيار الوجهات السياحية الجزائرية

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	تقييم العبارة	التقييم الكلي
نية الزيارة				
من الممكن أن أزور الوجهات السياحية الجزائرية في الأشهر القادمة	3.60	1.30	موافق	موافق بشدة
انوي زيارة الوجهات السياحية الجزائرية في الأشهر القادمة	3.86	1.59	موافق	
أريد زيارة الوجهات السياحية الجزائرية مستقبلا	3.90	0.93	موافق بشدة	
نية التوصية				
أتكلم مع الآخرين عن الوجهات السياحية الجزائرية بنظرة إيجابية.	4.06	0.93	موافق بشدة	موافق
أوصي بهذه الوجهات السياحية الجزائرية لأصدقائي	3.13	1.53	محايد	
إذا كان احد معارفي ينوي السياحة، سأوصي بزيارة هذه الوجهات السياحية الجزائرية.	3.30	1.41	موافق	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.26

عبر السياح عن استعدادهم لزيارة الوجهات السياحية الداخلية إضافة إلى التوصية بها للآخرين، حيث خلص التقييم الإجمالي لاستجاباتهم إلى موافقتهم بشدة على الزيارة، إضافة إلى موافقتهم على توصية الآخرين بالوجهات السياحية الداخلية.

2.2.3 التشخيص الإحصائي لتقييم الأبعاد الثقافية من طرف السياح المحليين الجزائريين

الجدول (05): تقييم أبعاد الثقافة الوطنية من طرف أفراد العينة.

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	تقييم العبارة	التقييم الكلي
بعد مسافة السلطة				
لديك شخص تكن له الاحترام (زوج، أب، ولي أمر، رئيس عمل...)	3.85	1.27	موافق	درجة مسافة السلطة متوسطة
تستشير ذلك الشخص في القرارات التي تخصك اختيارك لوجهاتك السياحية	3.79	1.26	موافق	
لا تعارض ذلك الشخص في قراراته السياحية	3.07	1.63	محايد	
تتبع شخصا واحدا في قراراته السياحية	2.66	1.80	محايد	
بعد الجماعية				
التأمين على الرحلات السياحية التي تقوم بها	3.26	1.38	معتدل الأهمية	درجة الجماعية مرتفعة
اختيار وجهات سياحية مناسبة لحياتك الشخصية والعائلية	3.79	1.26	مهم	
القيام برحلات سياحية تحترمها عائلتك وأصدقاؤك	3.60	1.30	مهم	
السياحة إلى الوجهات التي تثير اهتمام عائلتك وأصدقائك	3.80	1.20	مهم	
بعد الذكورة				
وجود أشخاص ترتاح في السياحة معهم	3.14	1.55	معتدل الأهمية	درجة الذكورة متوسطة
تلقي التقدير مقابل خياراتك السياحية الجيدة	3.34	1.41	معتدل الأهمية	
اختيار الوجهة السياحية التي ترغب بها	3.35	1.37	معتدل الأهمية	
الحصول على فرصة السياحة في وجهات أفضل	3.25	1.44	معتدل الأهمية	
بعد تجنب عدم اليقين (الغموض)				
من المهم تقبل المغامرة عند اختيارك لوجهة سياحية	3.74	1.25	موافق	درجة تجنب عدم اليقين متوسطة
يجب الشعور بالتوتر أو القلق عند اختيارك لوجهة سياحية	3.10	1.57	محايد	
من المهم الحصول على رحلة سياحية برنامجها يكون واضحا ومفصلا بدقة حتى تعرف ما يجب عليك فعله في رحلتك السياحية	3.12	1.49	محايد	

	محايد	1.36	3.19	التعليمات الخاصة ببرنامج الرحلة السياحية مهمة جدا أثنائها.
بعد التوجه نحو المستقبل				
درجة التوجه نحو المستقبل مرتفعة	مهم	1.20	3.89	بذل جهد للسياحة نحو الوجهات التي تريدها مستقبلا
	مهم	1.31	3.44	الاقتصاد (لا تنفق أكثر من الحاجة) بغرض الادخار من أجل السياحة
	مهم	0.95	4.01	احترام العادات والتقاليد التي تسود المجتمع في الوجهة السياحية التي تختارها
	مهم	1.26	3.70	الكرم مع أصدقائك وعائلتك عند القيام بالسياحة
بعد الانغماس				
درجة الانغماس مرتفعة	موافق	1.35	3.50	من المهم أن تكون راضيا باختيارك للوجهة السياحية
	موافق	1.25	3.74	من المهم أن تحصل على وجهة سياحية مرحة
	موافق	1.38	3.55	يمنعك الأشخاص أو الظروف الأخرى من اختيار الوجهة السياحية التي تريدها فعلا
	موافق	1.48	3.45	من المهم أن تكون سعيدا عند اختيارك للوجهة السياحية

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.26

من خلال ملاحظة نتائج استجابات السياح الجزائريين حول أبعاد الثقافة الوطنية التي تتكون من 24 عبارة مقسمة على ستة أبعاد، يمكن الاستنتاج أن الثقافة الوطنية لدى السائح الجزائري تمتاز بمستوى متوسط لبعد مسافة السلطة، والذي يعكس قبوله العقلاني للتمايز الطبقي الموجود في المجتمع ويعبر عنه غالبا أفراده بتقدير لكبار العائلة والكبار في السن، والرئيس وأولي الأمور بصفة عامة واحترام قراراتهم.

كما عرف بعد الجماعية بدرجة مرتفعة لدى السائح الجزائري، وهو ليس بالغريب على المجتمع الذي ينتمي إليه، والمعروف بهباته التضامنية وتعاونه وتآزره. في حين كانت درجة بعد الذكورة متوسطة، وهو الأمر الذي يعكس اتجاه السائح الجزائري إلى ترجيح الأهداف من أجل النجاح في اختيار الوجهات السياحية (الذكورة)، إضافة إلى إعطاء أهمية لنوعية السياحة التي يريد خوضها(الأنوثة).

بالنسبة لبعد تجنب عدم اليقين، فقد عرف درجة متوسطة، الشيء الذي يعكس توازنا بين قبول التغيير من جهة ومقاومته من جهة أخرى. ولعل التغيير للأحسن وقبول المستقبل والمغامرة حتمي بالنسبة للسائح الجزائري، في حين يبقى التغيير نحو الإنسلاخ عن المبادئ المتعارف عليها وأصالة السائح الجزائري هو ما يزيد من درجة تجنب الغموض للظروف الغريبة عنه.

تمتاز الثقافة الوطنية للسائح الجزائري بمستوى عالي لبعد التوجه نحو المستقبل. وهذا يعكس اهتمام السائح بالتخطيط للمستقبل وتوفير الجهود ومحاولة الادخار من أجل القيام بالسياحة.

وأخيرا، عرف بعد الانغماس درجة مرتفعة، مما يدل على أن السائح الجزائري يميل إلى المرح والبحث عن المتعة والترفيه عند اختياره لوجهاته السياحية.

3.3 اختبار العلاقات المباشرة بين متغيرات الدراسة:

يمكن اختبار العلاقة التأثيرية المباشرة باستخدام الانحدار المتعدد(الأبعاد الثقافية كمتغيرات مستقلة)، بالإضافة إلى تحليل التباين الأحادي ANOVA لتحديد معنوية معادلة الانحدار واختبارT.

2.3 التحقق من فرضيات تحليل الانحدار المتعدد

قبل الشروع في اختبار الفرضيات الخاصة بالانحدار (الفرضية الرئيسية الأولى والثانية)، هناك مجموعة من الإجراءات الواجب القيام بها من أجل ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار، هي:

1.2.3 العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

الجدول(06): العلاقة الخطية بين المتغيرات الخطية والمتغيرات التابعة

ATV	ATR	IVR	LTO	UAI	MAS	IDV	PDI	
,703**	,761**	,558**	,670**	,627**	,303**	,486**	1	PDI
,358**	,442**	,344**	,433**	,493**	,347**	1	,486**	IDV
,301**	,350**	,334**	,313**	,348**	1	,347**	,303**	MAS
,457**	,575**	,525**	,632**	1	,348**	,493**	,627**	UAI
,504**	,683**	,661**	1	,632**	,313**	,433**	,670**	LTO
,382**	,566**	1	,661**	,525**	,334**	,344**	,558**	IVR
,605**	1	,566**	,683**	,575**	,350**	,442**	,761**	ATR
1	,605**	,382**	,504**	,457**	,301**	,358**	,703**	ATV

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.26

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند 0.01 بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، حيث كانت قيمة معامل الارتباط أكبر من 0.30، حيث يشير (Pallant, 2007) أنه من الأفضل أن تظهر المتغيرات المستقلة على الأقل بعض العلاقة مع المتغير التابع الخاص بالدراسة، ويفضل أن تتعدى قيمته 0.30 (حمادوش، 2019).

2.2.3 الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة للدراسة

الجدول (07): الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة

IVR	LTO	UAI	MAS	IDV	PDI	
,558**	,670**	,627**	,303**	,486**	1	PDI
,344**	,433**	,493**	,347**	1	,486**	IDV
,334**	,313**	,348**	1	,347**	,303**	MAS
,525**	,632**	1	,348**	,493**	,627**	UAI
,661**	1	,632**	,313**	,433**	,670**	LTO
1	,661**	,525**	,334**	,344**	,558**	IVR

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.26

حسب (Tabachnic and Fidell, 2007) تتواجد التعددية الخطية بين المتغيرات المستقلة إذا ارتفع معامل الارتباط فيما بينها عن (0.7) (حمادوش، 2019). ومن خلال نتائج الجدول، يلاحظ عدم وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرين المستقلين أكبر من 0.70.

3.2.3 اختبار التباين المسموح TOLERANCE ومعامل التضخم التباينVIF

من الجدول(08)، يلاحظ أن قيم معامل تضخم البيانات VIF تتراوح بين 1.057و2.445 وهي قيم مقبولة بشكل جيد؛ حيث أنه كلما كانت قيم VIF اكبر من 3 فإنه توجد احتمالية التعددية الخطية، وإن كانت أكبر من 10 فهذا يؤكد وجود التعددية الخطية بين المتغيرات، وبما أن قيمة معامل تضخم التباين (VIF) لمتغيرات الدراسة كانت أقل من 3 وأقل من 10، فإنه لا يوجد تعددية خطية.

الجدول (08): اختبار Tolerance وVIF

VIF	Tolerance	
1.057	0.327	PDI
1.489	0.671	IDV
1.240	0.807	MAS
2.440	0.410	UAI
2.445	0.404	LTO
2.219	0.451	IVR

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.26

أما قيم التباين المسموح (Tolerance) والتي تعبر عن مقدار تباين المتغير المستقل المحدد الذي لا تفسره المتغيرات المستقلة الأخرى في النموذج ويجب أن لا يقل عن الحد المسموح (0.1)، حيث أن نقص السماحية عن (0.1) تعني أن الارتباط المتعدد مع المتغيرات الأخرى مرتفع، مما يزيد من احتمالية تحقق المصاحبة الخطية المتعددة (حمادوش، 2019). ومن ملاحظة نتائج الجدول يلاحظ أن قيم Tolerance لكل المتغيرات المستقلة كانت أكبر من (0.1).

4.2.3 اعتدالية التوزيع:

للحكم على اعتدالية التوزيع تم الاعتماد على معامل الالتواء والتفلطح وهذا من أجل افتراض التوزيع الطبيعي للبيانات. حيث يتم حساب قيمة احصاءات التفلطح إلى خطإه المعياري، وقيمة الالتواء تقسيم الخطأ المعياري للإلتواء. عند التحصل على نسب تتراوح قيمها بين 1.96- و1.96 يمكن الاستنتاج أن توزيع المجتمع ليس ملتويا أو متفلطحا بالايجاب أو السلب بنسبة ثقة 95 %. أما القيم التي لا تنمتمي لمجال 1.96إلى 1.96- تعتبر ملتوية أو متفلطحة (حمادوش، 2019).

الجدول (09): قيم الالتواء Asymétrie والتفلطح Kurtosis لمتغيرات الدراسة.

	Asymétrie	ES	Asymétrie/ ES	Kurtosis	ES	Kurtosis/ES
PDI	-0.520	0.270	**-1.924**	-1.222	0.763	**-1,602**
IDV	-0.191	0.270	**-0.707**	-1.474	0.763	**-1,932**
MAS	-0.335	0.270	**-1.240**	-1.268	0.763	**-1,662**
UAI	-0.219	0.270	**-0.811**	-1.454	0.763	**-1,906**
LTO	-0.357	0.270	**-1.322**	-1.460	0.763	**-1,913**
IVR	-0.285	0.270	**-1.056**	-1.240	0.763	**-1,625**
ATV	-0.285	0.270	**-1.056**	-1.447	0.763	**-1,896**
ATR	-0.268	0.270	**-0.993**	-1.428	0.763	**-1,872**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.26

من خلال ملاحظة قيم النسب الحرجة للإلتواء المقدمل في الجدول(09)، والتي تتراوح بين قيم 0.081- و1.924-، فيه تنتمي إلى المجال المقترح (1.96- و1.96). وكذلك بالنسبة لقيم النسب الحرجة للتفلطح، والتي تتراوح بين 0.550- و1.932-. وبالتالي توزيع البيانات ليس ملتويا وليس

مفلطحا ويتبع توزيعا طبيعيا. وهذا يؤكد اختبار التوزيع الطبيع (One-Sample Kolmogorov-Smirnov TesT) الذي تم انجازه في الفصل السابق.

5.2.3 التوزيع الطبيعي للبواقي:

للحكم على التوزيع الطبيعي للبواقي وعدم وجود قيم متطرفة، يتم استخراج قيم كل من Mahalanobis و Cook's Distance ، حيث يتم مقارنة قيمة Mahalanobis بقيمة كا^2 والتي تساوي 13.82 عند مستوى دلالة احصائية تساوي 0.01، و10.60 عند مستوى دلالة احصائية تساوي 0.05، و9.21 عند مستوى دلالة احصائية تساوي 0.010 (حمادوش، 2019)، وبالتالي عدم وجود قيم متطرفة متعددة للمتغيرات وهو شرط من شروط تطبيق الانحدار المتعدد.

إضافة لمقارنة قيمة Cook's Distance بالواحد الصحيح (1)، حيث تعبر القيم التي تزيد عن 1 على وجود حالات متطرفة.

الجدول (10): قيم Mahalanobis و Cook's Distance

Cook's Distance	Mahalanobis
0.183	8.24

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.26

يلاحظ من الجدول (10) أن قيمة Mahalanobis تساوي 8.24 وهي أقل من 13.82، كما أن قيمة Cook's Distance تساوي 0.183 وهي أقل من الواحد الصحيح. وبالتاي يمكن الاستنتاج أنه لا توجد قيم متطرفة وأن البواقي تتبع توزيعا طبيعيا.

3.3 اختبار الفرضية الرئيسية الأولى H1

1.3.3 القدرة التفسيرية للنموذج

الجدول(11): ملخص نموذج الانحدار المتعدد (1)

النموذج	R معامل الارتباط	R2 معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري
1	0.672	0.452	0.441	0.94893

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.26

من خلال نتائج تحليل الارتباط الخطي التي يوضحها الجدول أعلاه، يتبين وجود علاقة طردية بين هذين المتغيرين حيث بلغ معامل الارتباط 0.672 وهي قيمة تقترب من الواحد الصحيح وهذا ما يثبت مدى ارتباط المتغيرين، في حين بلغ مستوى الدقة في تقدير المتغير التابع والمتمثل في نية الزيارة 0.452، مما يعني أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته 45.2% من التغير في المتغير التابع.

الجدول(12): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار تأثير أبعاد الثقافة على نية زيارة وجهة سياحية داخلية للسائح الجزائري.

النموذج	معامل الانحدار	الانحراف المعياري	معامل الانحدار المعياري Beta	T	SIG
الثابت	0.841	0.192	-	4.275	**0.000**
PDI	0.516	0.110	0.515	4.681	**0.000**
IDV	0.282	0.119	0.280	3.974	**0.031**
MAS	0.126	0.051	0.124	2.470	**0.014**
UAI	-0.105	0.107	-0.114	1.981	**0.027**
LTO	0.456	0.104	0.473	4.401	**0.000**
IVR	-0.189	0.096	-0.173	-1.982	**0.048**
المتغير التابع: نية الزيارة (**ATV**).					

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.26

أوضحت نتائج الجداول الثلاثة السابقة ايجابية العلاقة الخطية بين مجموع المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، والذي يمكن من كتابة معادلة الانحدار المتعدد للنموذج الأول كالتالي:

ATV=0.841+0.516 PDI+ 0.282 IDV+ 0.126 MAS– 0.105 UAI+ 0.456 LTO– 0.189 IVR

حيث:**ATV** : نية الزيارة (المتغير التابع)/PDI : بعد مسافة السلطة/IND : بعد الجماعية/ MAS: بعد الذكورة/UAI : بعد تجنب عدم اليقين/LTO : بعد التوجه نحو المستقبل/ IVR: بعد الانغماس.

3.3.3 اختبار الفرضيات الفرعية المتعلقة بالفرضية الرئيسية الأولى H1

من خلال ملاحظة نتائج الجدول رقم (12) يلاحظ أن مستوى الدلالة المحسوب المتعلق بالمتغيرات المستقلة الستة كلها أقل من مستوى الدلالة 0.005، وهذا يشير إلى رفض الفرضيات الصفرية المتعلقة

بالفرضيات الفرعية وقبول الفرضيات البديلة لها وبالتالي يمكن الاستنتاج بأنه يمكن الاستدلال على وجود تأثير إيجابي لكل من بعد مسافة السلطة، بعد الجماعية، بعد الذكورة وبعد التوجه نحو المستقبل على نية زيارة الوجهات السياحية الداخلية.

في حين يوجد تأثير عكسي (معاملات سالبة 0.105-و0.189-) لكل من بعد تجنب عدم اليقين وبعد الانغماس على نية زيارة الوجهات السياحية الداخلية.

4.3 اختبار الفرضية H2

1.4.3 القدرة التفسيرية للنموذج

الجدول(13): ملخص نموذج الانحدار المتعدد (2)

النموذج	R معامل الارتباط	R2 معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري
1	0.866	0.751	0.746	0.66309

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.26

من خلال نتائج تحليل الارتباط الخطي التي يوضحها الجدول أعلاه، يتبين وجود علاقة طردية قوية تربط بين هذين المتغيرين حيث بلغ معامل الارتباط 0.866 وهي في نفس الاتجاه (موجب) حيث يلاحظ أنه يقترب من الواحد الصحيح.

الجدول(14): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار تأثير أبعاد الثقافة على نية التوصية للآخرين بالوجهة السياحية الداخلية

النموذج	معامل الانحدار	الانحراف المعياري	معامل الانحدار المعياريBeta	قيمةT	SIG
الثابت	0.303	0.134	-	2.262	**0.024**
PDI	0.332	0.077	0.331	5.420	**0.045**
IDV	0.464	0.064	0.516	7.273	**0.000**
MAS	0.069	0.036	0.065	1.936	**0.054**
UAI	-0.200	0.075	-0.210	-2.670	**0.008**
LTO	0.421	0.072	0.422	5.817	**0.000**
IVR	0.113	0.067	0.100	1.687	**0.093**
المتغير التابع: نية التوصية للآخرين (ATR)					

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.26

أوضحت نتائج الجداول الثلاثة السابقة ايجابية العلاقة الخطية بين مجموع المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ليكون جدول الانحدار المتعدد هو النموذج المقبول بقبول الفرضيات التأسيسية، والذي منه يتم كتابة معادلة الانحدار المتعدد كما يلي:

ATR= 0.303+ 0.332 PDI+ 0.464 IDV+ 0.069 MAS- 0.200 UAI+ 0.421 LTO+ 0.113 IVR

حيث: **ATV**: نية الزيارة (المتغير التابع) /PDI : بعد مسافة السلطة/IND : بعد الجماعية/ MAS: بعد الذكورة/UAI : بعد تجنب عدم اليقين/LTO : بعد التوجه نحو المستقبل/ IVR: بعد الانغماس.

3.4.3 اختبار الفرضيات الفرعية المتعلقة بالفرضية H2

من خلال ملاحظة نتائج الجدول رقم (14) يلاحظ أن مستوى الدلالة المحسوب المتعلق بكل من بعد مسافة السلطة، بعد الجماعية، بعد تجنب عدم اليقين وبعد التوجه نحو المستقبل كانت كلها أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا يشير إلى رفض الفرضيات الصفرية المتعلقة بالفرضيات الفرعية المتعلقة بالأبعاد الأربعة وقبول الفرضيات البديلة لها.

من جهة أخرى يلاحظ أن مستوى الدلالة المحسوب المتعلق بكل من بعد الذكورة وبعد الانغماس يساوي 0.054 و0.093 على التوالي وهي قيم أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة تأثير بين هذين البعدين ونية التوصية للآخرين.

4. خاتمة

جاءت هذه الدراسة تماشيا مع ضرورة تعزيز السياحة الداخلية وحماية تسرب السياح المحليين نحو الخارج، من خلال محاولة التركيز على السائح الجزائري وفهم توجهاته. أهم النتائج التي توصلت إليها ما يلي:

- تم التحقق من وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين أبعاد الثقافة الوطنية ونية زيارة الوجهات السياحية الداخلية، وبالتالي تم قبول الفرضية الأولى. إذ يمكن التنبؤ بنية الزيارة من خلال التغير في مستويات الأبعاد الثقافية، حيث تظهر أبعاد الثقافة الوطنية تأثيرات متفاوتة الأهمية على نية الزيارة، كما يلاحظ

أن كل الأبعاد تؤثر تأثيرا ايجابيا على نية الزيارة، بمعنى أنه كلما ارتفعت مستوياتها عند السائح الجزائري كلما تحسنت نيته في التوجه نحو السياحة الداخلية، باستثناء بعد تجنب عدم اليقين، الذي أظهر تأثيرا سلبيا على نية الزيارة.

- اتضح وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الثقافة الوطنية للسائح الجزائري ونيته لتوصية الآخرين بالوجهات السياحية الداخلية، وبالتالي تم قبول الفرضية الثانية. إذ يمكن التنبؤ بنية التوصية للآخرين من خلال التغير في مستويات الأبعاد الثقافية، حيث تظهر أبعاد الثقافة الوطنية تأثيرات متفاوتة الأهمية على نية السائح لتوصية الآخرين بالوجهات السياحية، كما يلاحظ أن كل الأبعاد تؤثر تأثيرا ايجابيا ، بمعنى أنه كلما ارتفعت مستوياتها عند السائح الجزائري كلما تحسنت نيته في توصية الآخرين بالوجهات السياحية الداخلية، باستثناء بعد تجنب عدم اليقين، الذي أظهر تأثيرا سلبيا عليها. إلا أن هناك بعض الأبعاد التي لم تمكن من الإستدلال بنية التوصية للآخرين وهي: بعد الذكورة وبعد الإنغماس.

1. توصيات الدراسة:

يكمن الهدف من هذه الدراسة في تجسيد النتائج المتحصل عليها في شكل حلول ومقترحات وتوصيات لمحاولة تطبيقها واقعيا في الميدان المدروس أو الميادين المشابهة له، ومن بين هذه التوصيات ما يلي:

- القيام بحملات ترويجية للوجهات السياحية الداخلية تستهدف من خلالها الآباء والأزواج وصناع القرار داخل المجتمع الجزائري، لما يمتلكون من سلطة للقرار من جهة، لأن السائح الجزائري يحترم قراراتهم من جهة أخرى.
- تقديم تخفيضات على الرحلات السياحية الجماعية (العائلية، الأصدقاء، زملاء العمل، جمعيات...).
- يجب الحرص على توفير أماكن اقامة نظيفة ومجهزة وملائمة للمجموعات السياحية.
- تدريب العامل البشري المقدم للخدمة (في المطاعم، الفنادق وغيرها) على التعامل مع السياح في جو عائلي، لمحاولة دمج السائح في جو جماعي عائلي يحس بالإنتماء له، ويتمنى العودة إليه.

- توفير تأمينات على الرحلات السياحية.
- الحرص على النظافة وتطبيق البروتوكولات الصحية وقواعد السلامة في الوجهات السياحية، خاصة في ظل الظروف الصحية الراهنة وتخوف السائح الجزائري من فيروس كوفيد 19.
- السهر على تحقيق الأمن للسياح في الوجهات السياحية الداخلية.
- احترام العادات والتقاليد والاعراف المتداولة لدى السكان المحليين عند القيام برحلات سياحية في الوجهات الداخلية.

5. قائمة المراجع:

1. Crompton, J. L., & Ankomah, P. K. (1993). Choice Set Propositions In Destination Decisions. *Annals of Tourism Research , 20*, 461-476.
2. Dubois, B. (1987). Culture et Marketing. *Recherche et Application Marketing , 2* (1), 43-64.
3. Goodall, B. (1991). Understanding holiday choice. *rogress in Tourism, Recreation and Hospitality Management , 3*, 58-77.
4. Hofstede, G., & Bond, M. H. (1988). The Confucius connection: From cultural roots to economic growth. *Organisational Dynamics , 16* (4), 4-21.
5. Kotler, P., & Keller, K. L. (2006). *Marketing Management* (éd. 12). Paris: Pearson.
6. Mathieson, A., & Wall, G. (1982). *Tourism: economic, physical, and social impacts*. London ; New York: Longman.
7. Minkovl, M. (2007). *What Makes Us Different and Similar: A New Interpretation of the World Values Survey and Other Cross-Cultural Data.* Sofia,Bulgaria: Klasika I Stil.
8. Tahmid, N. (2012). Cultural Influences on Consumer Behaviour. *International Journal of Business and Management , 7* (21), 78-91.

9. عبد السلام حمادوش. (2019). المناخ التنظيمي وعلاقته بالتمكين الوظيفي وأثرهما على الأداء السياقي لدى موظفي الخلايا الجوارية للتضامن. *أطروحة دكتوراه* . الجزائر: جامعة محمد لمين دباغين –سطيف 2–.

10. مروان صحراوي. (2017). تقييم مساهمة عناصر المزيج التسويقي في إختيار الوجهة السياحية –حالة السياحة الحموية في الجزائر–. *أطروحة دكتوراه* . تلمسان، الجزائر: جامعة ابي بكر بلقايد .

واقع صنـــاعة التأمين التكافلي الإسلامـــي في العالـــم الاسلامي

– دراســـة حالة دول مجـــلس التعاون الخليجي أنموذجا–

The reality of the Islamic Takaful insurance industry in the Islamic world Case study of the countries of the Gulf Cooperation Council as a model

قطاف عبدالقادر [*]، مخبر : الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي أفلو (الجزائر)

aek.guettaf@cu-aflou.edu.dz

بن عية فاطمة ، مخبر : الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي أفلو (الجزائر)

f.benaya@cu-aflou.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2022/10/06 تاريخ القبول: 2023/03/06 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

نظرا للأهمية المتزايدة للتأمين التكافلي في الاقتصادات المعاصرة، جاءت هذه الدراسة إلى إبراز واقع صناعة التأمين التكافلي في العالم العربي الإسلامي ومدى نجاعة هاته الأخيرة في تحقيق التنمية بمختلف مجالاتها لما يوفره من موارد من موارد مالية معتبرة يمكن توظيفها في أوجه الاستثمار المختلفة، بالإضافة إلى دورها في الاستقرار المجتمعي، وتوصلت الدراسة إلى تعاظم نمو المطرد لصناعة التأمين التكافلي بدول مجلس التعاون الخليجي فترة الدراسة وإسهامها بنحو *40 %*من إجمالي التأمين التكافلي العالمي بإعتبارها تحتل أكبر حصة في السوق ومؤشر صافي الأرباح المحقق فيها .

كلمات مفتاحية: تأمين تكافلي، تأمين إسلامي، آفاق تأمين .

تصنيفات JEL : A10 ، G22

Abstract:

Due to the growing importance of Takaful insurance in contemporary economies This study came to highlight the reality of the Takaful insurance industry in the Arab-Islamic world and the extent of its effectiveness in achieving development in its various fields due to the significant financial resources it provides that can be employed in various aspects of investment,

[*] المؤلف المرسل.

in addition to its role in societal stability. The study concluded that the steady growth of the Takaful insurance industry in the GCC countries during the study period and its contribution to about 40% of the total global Takaful insurance, as it occupies the largest share in the market and an indicator of the net profits achieved therein.
Keywords: Takaful insurance; Islamic insurance, insurance prospects.
Jel Classification Codes: A10 , G22 .

1. مقدمة:

يعتبر التأمين أحد الأنشطة الإقتصادية والخدمية الهامة التي تتسم بحداثتها، والتي أصبحت تشغل حيزا كبيرا من إهتمام رجال الأعمال في الأنشطة التجارية والصناعية وغيرها ،إضافة إلى العاملين والأسر، ومن أجل الطمأنينة والأمان على مشاريعهم بمختلف أنواعها من مخاطر السرقة والحريق. أصبح من الضروري إستخدام نظام بمواصفات الغرب أو عقد جديد يطلق عليه إسم التأمين التعاوني أو المجاز أو التأمين التكافلي .

كما يعتبر غياب الثقافة التأمينية في المجتمع من أهم العوائق التي تواجه العديد من الدول خاصة الدول الإسلامية والجزائر كغيرها من الدول الخليجية التي لم يتمكن قطاع التأمين من تحقيق الأهداف المرجوة لإفتقار الثقافة ،بالإضافة إلى جهود الدول التي تكاد تكون منعدمة في التعامل بأساليب مالية إسلامية، مما يستعدي عليها تدارك هذه الأخيرة وذلك باحتوائها للنقائص وإستنادها على ضوابط شرعية تخدم الثقافة الإسلامية للمجتمع، ومن ملامح السوق العربية فقد بلغ سوق التأمين التكافلي **4.5** مليار دولار بحيث تستحوذ الدول الخليجية **60%** منها، ويتوقع أن يرتفع إلى86 مليار دولار بحلول العام(2025)،وتتوزع صناعة التكافل عالميا على النحو التالي **56 %**:في الشرق الأوسط، **36 %**في جنوب وشرق آسيا، **7%**في افريقيا، **1%** في باقي دول العالم.

1.1. إشكالية الدراسة: من هنا تطرح إشكالية الدراسة التالية:

ما مدى نجاعة صناعة التأمين التكافلي في العالم الإسلامي ؟ وما هو واقع دول مجـــلس التعاون الخليجي في تطبيقيها؟

2.1. فرضيات الدراسة

– التأمين التكافلي هو نظام مبني على التعاون والتكافل، وقد يسمح بتقديم نماذج اقتصادية تكافلية التي تقوم على أساس التبرع بين المساهمين لتعويض العميل المتضرر؛

– تنمية صناعة التأمين التكافلي يتطلب ضرورة إعادة النظر في التشريعات المنظمة لدول مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة والعالم بصفة عامة .

3.1 أهمية الدراسة:

موضوع التأمين التكافلي هو محاولة منا للفت الإنتباه حول أهمية نظام التأمين التكافلي، بإعتباره بديلاً شرعياً لنظام التأمين التجاري، حيث حظي بقبول عموم المسلمين وعلمائهم وذلك لكونه مبني على أساس التعاون بين المشتركين، وتعتبر هاته الدراسة محاولة منا لتحديد واقع صناعة التأمين التكافلي الإسلامي في دول مجلس التعاون الخليجي .

4.1 أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

– إبراز واقع صناعة التأمين التكافلي الإسلامي لدول مجلس التعاون الخليجي ؛

– إبراز تطور شركات صناعة التأمين التكافلي الإسلامي؛

– إبراز افاق العالمي لصناعة التأمين التكافلي الإسلامي2025 .

وللإجابة على التساؤل السالف الذكر تم تقسيم هاته الدراسة إلى المحاور التالية :

– الإطار التاريخي للتأمين التكافلي ؛

– تطور شركات التأمين التكافلي في العالم الاسلامي ؛

– واقع التأمين التكافلي في دول مجلس التعاون الخليجي ؛

– أفاق سوق التكافل العالمي (2015-2025).

2. الإطار التاريخي للتأمين التكافلي

يرجع سبب نشأة التأمين التكافلي إلى ظهور التأمين التجاري في البلدان الإسلامية التي تقوم على مبدأ الربح، فأخذ الفقهاء والباحثين والعلماء يقومون بدراسة التأمين التجاري حيث عقدت ندوات ومؤتمرات وأستقر الأمر على تحريم التأمين التجاري مع إيجاد البديل الشرعي له،بعد أن تم تحريم التأمين

التجاري، كان لا بد على الفقهاء والعلماء إعطاء البديل الشرعي فعقدت الندوات والمؤتمرات، وفيما يلي سنلخص المسيرة للتأمين التكافلي:

إن البداية الحقيقية لمسيرة الفكر الفقهي المعاصر في موضوع التأمين كانت بدمشق في الفترة 1961/04/6م، والذي شارك فيه عدد من علماء الشريعة منهم الشيخ أبو زهرة الذي أقر بحرمته ما دام قائما على المعاوضة، والشيخ الصديق محمد الأمين الضرير الذي حرمه أيضا لأجل الغرر، والأستاذ مصطفى الزرقا الذي أجازه إذا كان خاليا من الربا. (محي الدين القره ، 2019) وبجمهورية مصر العربية عُقد مؤتمران للعلماء المسلمين، الأول انعقد عام 1385هـ 1965 /م (والثاني عُقد عام 1392) هـ / 1972م حيث تم استعراض ومناقشة صيغة التأمين التكافلي من قبل الفقهاء في كلا المؤتمرين، فأجازه الفقهاء بالإجماع (رياض منصور ، 2009، صفحة 50)، لينجز الشيخ الصديق الضرير رسالته لنيل الدكتوراه في الشريعة الإسلامية والتي عنونت" الغرر وأثره في العقود في الفقه الإسلامي "أين أرجع سبب فساد أغلب العقود إلى كثرة الغرر فيها، كما أشار إلى أن أكل الناس بالباطل لا يصلح أن يكون دليلا على منع التأمين، ليؤكد في الأخير جواز التأمين التعاوني شرعا لأن الغرر لا يؤثر فيه لأنه من عقود التبرعات، ثم توالت الدراسات والمؤتمرات؛ لعل أولها المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي في مكة المكرمة سنة1396هـ/1976 (محمد أنس ، 2011) ، وبتاريخ 1397/04/04هـ أصدرت هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية قرارا قضى بتحريم التأمين التجاري وإباحة التأمين التعاوني، والذي أقره أيضا المجمع الفقهي بمكة المكرمة بتاريخ 1398/07/10هـ، وبعد أن استقر الأمر بحرمة التأمين التجاري بكافة أنواعه برزت شركة التأمين الإسلامية السودانية كأول شركة تأمين إسلامية في العالم تمارس التأمين التكافلي الإسلامي.

كما تم تكرار عرض موضوع التأمين التكافلي على مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة في مؤتمره الثاني.

1985 فأصدر المجمع قراره التاريخي، والمكون من ثلاثة 1406 /12/ هـ الموافق ل /04/ 28 المنعقد سنة 16 بنود هي:

- إن عقد التأمين ذو الاشتراك الثابت الذي تتعامل به شركات التأمين التجاري عقد فيه غرر كبير مُفسد للعقد، ولذا فهو محرم شرعا؛
- إن العقد البديل الذي يحترم أصول التعامل الإسلامي هو عقد التأمين التكافلي القائم على أساس التبرع والتعاون، وكذلك الحال بالنسبة لإعادة التأمين القائم على أساس التأمين التكافلي؛
- دعوة الدول الإسلامية للعمل على إقامة مؤسسات التأمين التكافلي، وكذلك مؤسسات تعاونية لإعادة· التأمين. (أمين رجب، 2019)

في العام نفسه أسست المملكة العربية السعودية أول شركة تأمين إسلامية تحت اسم الشركة الوطنية للتأمين التعاوني، وبهذا إنطلقت مؤسسات التأمين الإسلامي في عدد كبير من الأقطار الإسلامية مثل : باكستان، والأردن، والإمارات، والبحرين، وغيرها .أما الدول الغربية فقد سارعت هي الأخرى إلى فتح نوافذ خاصة بالتأمين التكافلي لجذب شريحة سوقية مهمة – المسلمين –وأيضا للامتيازات التي يتميز بها عن التأمين التقليدي.(محي الدين القره ، 2019)

1.2. الإطار المفاهيمي للتأمين التكافلي

قبل التطرق لإدراج مفهوم التأمين التكافلي لابد من الإشارة إلى التسميات التي يأخذها هذا النوع من التأمينات وهي:

– **التأمين التعاوني:** ويسمي بذلك لتعاون مجموع المشتركين في التعويض الأضرار الناجمة عن الأخطار المؤمن منها .

– **التأمين التبادلي:** هو تأمين تعاوني لكن يكون المؤمن هو نفسه المستأمن، باعتبار كل عضو من هيئة المشتركين في التأمين يجمع بين صفتين المؤمن والمؤمن له، وليس بينهم وسيط أو مساهم يتقاضى أرباحا على أسهمهم، أي أن مجموع المشتركين يتبادلون فيما بينهم تحمل الأضرار التي تلحق بأحدهم نتيجة تحقق الخطر المؤمن منه. (بوشناقة أحمد، لعلمي فاطمة ، و زعفران صورية ، 2018)

– **التأمين الإسلامي:** سمي بالتأمين الإسلامي لأنه متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية فيستبعد الغرر والربا والمقامرة في التعاملات في هذا النوع من التأمين، وهذا للتميز بينه وبينه التأمين التجاري.

– **التأمين التكافلي**: وهو الأحدث نسبيا كون مصطلح التأمين التعاوني أو التبادلي هو إستخدام غربي وقانوني في حين نجد بعض علماء الإسلام يميلون إلى إستخدام مصطلح التأمين التكافلي، حيث شاع إستخدام هذا المصطلح بعد الندوة التي حملت هذا الاسلام وعقدت بالخرطوم في عام 1995.

التكافل لغة من الكفالة بمعنى الضمان؛ يقال كفل بالرجل وتكفل وأكفله إياه، إذا ضمنه ، أو الإلتزامبالحفظ والرعاية ولقد حث الرسول صلى الله عليه وسلم على كفالة اليتيم، ومقتضى صيغة التكافل التي هي صيغة للمشاركة بين طرفين أو أكثر أن كلا منهم ضامن للآخر. (عبد السلام إسماعيل ، 2010)

أما بالنسبة للتعريف الاصطلاحي فلقد إصطلحت العديد من التعاريف التي تناولت التأمين التكافلي بالدراسة والتحليل فكل أدلى بدلوه، حيث عرفه البروفسور صديق الضرير" :بأنه نوع التأمين الذي يجتمع فيه عدة أشخاص معرضين لأخطار متشابهة ويدفع كل منهم اشتراكا معينا وتخصص هذه الإشتراكات على ما صرف من تعويض كان للأعضاء حق استردادها وإذا نقصت طولب الأعضاء بإشتراك إضافي لتغطية العجز، فأعضاء شركة التأمين التكافلي يسعون إلى تخفيف الخسائر التي تلحق ببعض الأعضاء، فهم يتعاقدون ليتعاونوا على تحمل مصيبة قد تحل ببعضهم وتدار الشركة بواسطة أعضائها، فكل واحد منهم يكون مؤمنا ومؤمنا له. (ناصر عبدالحميد، 2009)

أما هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فقد عرفته كما يلي" :التأمين الإسلامي هو اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار معينة على تلافي الأضرار الناشئة عن هذه الأخطار، وذلك بدفع اشتراكات على أساس الإلتزام بالتبرع، ويتكون من ذلك صندوق تأمين له حكم الشخصية الاعتبارية، وله ذمة مالية مستقلة،(صندوق) يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق أحد المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها، وذلك طبقا للوائح والوثائق، ويتولى إدارة هذا الصندوق هيئة مختارة من حملة الوثائق، أو تديره شركة مساهمة بأجر تقوم بإدارة أعمال التأمين وإستثمار أصول الصندوق (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية)

كما يمكن أن نعرفه: بأنه اتفاق بين مجموعة من الأشخاص على تعويض الأضرار التي قد تلحق بأحدهم إذا حدث لهم خطر معين، نظير تبرع كل منهم باشتراك(ثابت أو متغير)لسداد هذه التعويضات منه، حيث يتكون من اشتراكاتهم رصيد يمكن به تغطية الأضرار التي قد تحدث أثناء المدة المحددة في العقد لأي واحد منهم، فإذا زادت الأضرار عن الإشتراكات زيد في الاشتراك، وإذا نقصت كان للأعضاء استرداد الزيادة، أو جعلها رصيد للمستقبل وفقا للنظام الذي يتفقون عليه (الشاذلي جمعة، 2019، صفحة 25)

2.2. خصائص ومبادئ التأمين التكافلي:

ينفرد التأمين التكافلي بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيره من أنواع التأمينات وهذه الخصائص تكمل في:

- **اجتماع صفتي المؤمن و المؤمن له لكل عضو:**

هذه من أهم الخصائص التي يتميز بها التأمين التكافلي عن غيره، حيث أن أعضاء التأمين التكافلي يتبادلون التأمين فيما بينهم إذ يؤمن بعضهم بعضا، فهو في نفس الوقت مؤمن ومؤمن له حيث إجتماع صفتي المؤمن والمؤمن له في شخصية المشتركين جميعا يجعل الغبن والاستغلال منتفيا، لأن هذه الأموال الموضوعة أي الاشتركات مالها لدافعها إما على شكل تخفيض الإشتراكات مستقبلا أو على شكل أرباح تعود إليهم لاحقا، فعنصر الإستغلال والمخاطرة الذي من أجله حرمت عقود التأمين التجاري لأن صورة هذا التأمين أن يتفق الأعضاء فيما بينهم على تعويض من يلحقه الضرر منهم من حصيلة الإشتراكات المدفوعة. (علا ممدوح ، 2014)

- **تغير قيمة الاشتراك:** لما كان العضو في التأمين التكافلي يجمع بين صفتي المؤمن والمؤمن له، فمن الطبيعي أن يكون الإشتراكات المطلوب من كل منهم متغير حسب حجم الكوارث التي تحدث والتي ينشأ عنها التزام هيئة التأمين التكافلي بالتعويض، فإذا قلت التعويضات المدفوعة خلال فترة زمنية محددة عن الإشتراكات المدفوعة جاز للأعضاء إسترداد هذه الزيادة أو تركها لإستثمارها، أما إذا حدث العكس وتجاوزت المبالغ المطلوب دفعها كتعويضات الإشتراكات المدفوعة فإنه يجوز لهيئة التأمين التكافلي مطالبة الأعضاء بإشتراكات إضافية لمواجهة الأعباء الإضافية. (فايز أحمد ، 2006، صفحة 22)؛

- **إنعدام عنصر الربح:** ينحصر الهدف في التأمين التكافلي في توفير الخدمات التأمينية للأعضاء على أفضل صورة وبأقل تكلفة ممكنة وبمعنى آخر التأمين التكافلي نظام تبرعي لا يهدف إلى تحقيق الربح وإنما يسعى إلى إقامة التعاون والتضامن بين الأفراد وهو من قبيل البر المأمور به شرعا.

- **توفير التأمين بأقل تكلفة ممكنة:** تعتمد الفكرة التي تقوم عليها مشاريع التأمين التكافلي على توفير الخدمة التأمينية لأعضائها بأقل تكلفة ممكنة، وذلك بسبب غياب عنصر الربح وانخفاض تكلفة المصروفات الإدارية وغيرها، فلا يحتاج الأمر إلى وسطاء أو مصروفات أخرى مثل الدعاية والإعلان.

– ديمقراطية الملكية والإدارة: بمعنى لا يوجد تمييز بين فرد وآخر يريد الانضمام إلى شركة التأمين التكافلي.

– تضامن الأعضاء: يتميز التأمين التكافلي أيضاً بأن جميع الأعضاء فيه يتضامنون في تغطية المخاطر التي قد تصيب أحدهم، ولكن هذا التضامن ليس مطلقاً في كل حالة، وإنما يتوقف على نوع الإلتزام من كل عضو .فإن كان الإلتزام مطلقا غير محدد بمبلغ معين التزم كل عضو في هذه الحالة بدفع ما عليه من إشتراك يلزم لتغطية الضرر الحادث أياً كانت قيمته؛ أما إذا كان التزام العضو محددا بمبلغ معين لا يتجاوزه فإنه لا يلزم بما يزيد على هذا الإشتراك، وفي هذه الحالة تقوم الجمعية التعاونية للأعضاء بإستثمار المبالغ المتحصلة لتكوين فائض تواجه به الكوارث الإستثنائية، كما يمكنها مطالبة الأعضاء باشتراكات إضافية متى عجزت بعد هذا الاستثمار عن تغطية نفقات الأخطار الزائدة التي تعرض لها الأعضاء.

- **التميز المعرفي والفني:** إن التأمين التعاوني يتطلب خبرة ومعرفة تخصصية لممارسته وتطبيقه، نظرا لطبيعته الخاصة التي تجمع بين المعرفتين الشرعية والفنية .وهذا يعني أن الممارسات العملية للعمليات التأمينية تتطلب كوادر فنية مؤهلة تأهيلا متميزا من الناحيتين التأمينية والشرعية، لأن قيام تلك الكوادر بواجبها بكفاءة واقتدار يدفع عجلة تقدم مؤسسات التأمين الإسلامية إلى الأمام، وإن الخطأ في ممارسة العمليات التأمينية وإنجازها بغير صورها الصحيحة له آثار لا تُحمد عُقباها في مسيرة مؤسسات التأمين التكافلية من الناحيتين المادية والمعنوية.

– **عدم الحاجة إلى وجود رأس مال:** لأنه في التأمين التكافلي يتم إنشاء المشروعات من خلال إتفاق عدد كبير من الأعضاء المعرضين لخطر معين على توزيع الخسارة التي تحل بأحدهم عليهم جميعا.

بناءً على ما سبق فالتأمين التكافلي بخصائصه المميزة يحقق الغاية المنشودة من خلال ترميم الأخطار والأضرار التي تصيب المشتركين، بأسلوب تكافلي يراعي المبادئ والقواعد الفقهية.

3.2.مبادئ التأمين التكافلي

يقوم التأمين التكافلي على المبادئ والأسس الشرعية الآتية التي يجب على مؤسسات التأمين الإسلامية مراعاتها والإلتزام بها:

– الإلتزام بالتبرع، أي أن حملة الوثائق يتبرعون بالأقساط المقدرة وعوائدها لصالح صندوق التأمين التعاوني أو حسابه الخاص به. (محي الدين القره ، 2019)

الإلتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع أنشطة الشركة، ويشمل ذلك :

- ممارسة عمليات التأمينية على أساس التأمين التكافلي المقر شرعا بحيث يشمل جميع أنواع التأمين : تأمين الممتلكات، تأمين المسؤولية، وتأمين الأشخاص؛

- عدم تأمين الممتلكات المحرمة كحاويات الخمر ولحوم الخنزير، وكذلك الشركات والمؤسسات التي يكون محور عملها الإتجار بالمحرمات أو صناعتها أو التعامل بها؛ كمحلات بيع الخمور ومصانع إنتاج الخمور والبنوك الربوية؛

- أن تكون إتفاقيات إعادة التأمين وفق توجيهات هيئات الرقابة الشرعية؛

- إيداع أموال التأمين في المصارف أو المؤسسات المالية الإسلامية؛

- إستثمار أموال التأمين بالطرق المشروعة وذلك بإستثمار أموال المساهمين، والمتوافر من أقساط التأمين . والرصيد المتبقي من أموال معيد التأمين بمقتضى إتفاقيات إعادة التأمين بين الفريقين.

- عدم إشتمال وثائق التأمين على شروط باطلة شرعا؛ (لال الدين ، 2013، صفحة 26)

- تقديم التحكيم الشرعي على الإحتكام إلى القضاء والقانون المدني في حل المنازعات ورفع الخلافات وفق شروط التحكيم الشرعي الذي تشتمل عليه وثائق التأمين؛

- العمل تحت إشراف هيئة للفتوى والرقابة الشرعية، لأن مؤسسات التأمين التكافلي تقوم على أساس التعامل بأحكام الشريعة الإسلامية، فإن ما يعينها على تحقيق هدفها، هو الإستعانة بذوي الإختصاص الشرعي لضمان تجسيد المبادئ الشرعية السامية في حقل التأمين التكافلي (كمال رزيق، 2011، صفحة 14) ويجب عليها الإلتزام بالفتاوى الصادرة عن هيئات الرقابة الشرعية في جميع معاملاتها ونشاطاتها فيما يجد من أمور تفرزها الممارسات العملية، كالتأمين الفنادق التي تبيع الخمور، والمنازل التي تشتمل على تماثيل.

– تعد الشركة وكيلة في إدارة حساب التأمين، ومضاربة أو وكيلة في استثمار موجودات التأمين.

– الفصل بين أموال المشتركين والمساهمين :يتم في مؤسسات التأمين الفصل بين أموال المشتركين المؤمن لهم وأموال المساهمين، وذلك من خلال تخصيص حسابات منفصلة لكل منهم وإضافة عائد الاستثمار الخاص بكل جانب إلى أصله.

– توزيع الفائض التأميني على المشتركين، حيث يعتبر الفائض التأميني من أبرز الخصائص المميزة لنظام التأمين الإسلامي التكافلي، وتختلف نسب توزيع الفائض التأميني بين المشتركين وحملة الأسهم من سوق تأميني لآخر، وهذا الفائض يمكن أن يرحل لتعزيز إحتياطات المشتركين، أو يوزع عليهم كل حسب نسبة مشاركته التكافلية.

– يشترط في الخطر المؤمن منه أن يكون محتمل الوقوع، لا متعلقا بمحض إرادة المشترك وأن لا يكون متعلقا بمحرّم.

– يتم إقتطاع الاحتياطي القانوني للشركة من أموال المساهمين وكذلك كل ما يجب اقتطاعه مما يتعلق برأسمال الشركة، ولا يجوز إقتطاع أي جزء من أموال المؤمنين أو حملة وثائق التأمين أو أرباحها لصالح المساهمين. وفي حالة تصفية الشركة، ينبغي صرف جميع المخصصات المتعلقة بالتأمين والفوائض المتراكمة في وجوه الخير جهات خيرية .

– المحافظة على مبدأ أمانة المسؤولية وشفافية العلاقة مع شركات إعادة التأمين لبناء أواصر الثقة بينها وبين مؤسسات التأمين الإسلامية، وذلك من خلال:

– التقييد ببنود اتفاقيات إعادة التأمين المبرمة بين الفريقين بما يحقق المصالح المشتركة لهما.

– الحرص على عدم تأمين الأخطار التي لا تتحقق فيها الشروط التي ينبغي تحققها لقبول تأمينها .

– المحافظة على حقوق شركات إعادة التأمين وأموالها المستبقاة وفق اتفاقيات الإعادة، واستثمارها بالطرق المشروعة وفق أحكام عقد المضاربة.

– أفضلية مشاركة المستأمنين في الإدارة، ويكون ذلك وفق الآتي:

- تشكيل مجلس للمشتركين يكون بمثابة جمعية عمومية لهم، ثم يختار منهم عدد من الأشخاص ليشكلوا مجلس إدارة يكونوا أعضاء في الجمعية العمومية للشركة، ثم يختار منهم عضو واحد لمجلس إدارة الشركة؛
- يكون إختيار الأعضاء على أساس من هم أكثر دفعا مشاركة في التأمين؛
- اختيار أكثر المشتركين في التأمين كعضو في مجلس الإدارة.

كما أن حملة الوثائق في أعمال الشركة تخصهم، فلابد لهم من يمثلهم في الإدارة، وإلا فإن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية تنوب عنهم في الحفاظ على حقوقهم، وفي تحديد المبالغ في حالة الوكالة بأجر، وفي تحديد نسبة المشاركة في الربح في حالة المضاربة. (سامر مظهر ، 2008، صفحة 87)

3.تطور شركات التأمين التكافلي في العالم الاسلامي

على الرغم من التحديات التي تواجهها، ينتظر صناعة التأمين التكافلي مستقبل واعد يمكن التنبؤ به، خاصة مع غزو ثقافة التأمين التكافلي للدول الغربية، وبعد خروج المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية من الأزمة العالمية بأقل الخسائر .وبالرغم من بدايته البطيئة، إلا أن مؤسسات التأمين التكافلي في تطور مستمر وأكثر استدامة وذلك يعود إلى رغبة أغلبية المسلمين من العيش وفق قوانين الشريعة الإسلامية ، فقد عرف قطاع التأمين التكافلي نموا سريعا بلغ أكثر من 20 %سنويا خلال السنوات الأخيرة، وحسب تقرير التكافل العالمي أن يتضاعف حجم الأعمال في هذه الصناعة ليصل 25 مليار دولار أمريكي في السنوات القادمة وهذا بفضل أسواق الشرق الأوسط ، شمال افريقيا وماليزيا.

كما كشف تقرير أصدرته" أرنست أند يونغ "على هامش فعاليات المؤتمر العالمي للتأمين التكافلي الرابع المنعقد يوم 14 أبريل 2009 بالإمارات ومن المتوقع أن يصل حجم سوق التأمين التكافلي إلى نحو 11مليار دولار على مستوى العالم في السنوات القادمة خاصة مع تحول الكثيرين من التأمين التقليدي إلى التكافلي، ومن المرتقب أن تكون أعلى نسبة نمو للتأمين التكافلي في دول مجلس التعاون الخليجي، وستكون السعودية وماليزيا هما أكبر دولتين في صناعة التأمين التكافلي عالميا (صباح شنايت و خيضر خنفري، 2012، الصفحات 13-14)

هناك توجه جلي جدا نحو البديل الإسلامي على ساحة التأمينات العالمية، حيث يقول" مايكل ولتون" مدير التأمين العام في شركة (نيكزس) لوساطة التأمين" نشهد في المنطقة إقبالا واسعا من العملاء على الحلول المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لإعتبارات دينية، بل لأن بعضها يوفر حماية أفضل مقارنة مع الحلول التقليدية"، وهذا عامل يبشر بمستقبل واعد لهذه الصناعة.

الجدول 1: تطور شركات التأمين التكافلي في العالم الاسلامي

السنة	تطور شركات التأمين التكافلي في العالم الاسلامي
1979	قيام بنك فيصل الاسلامي في السودان بتأسيس شركة التأمين التكافلي تحت اسم شركة تأمين الإسلامية السودانية، وفي نهاية السنة قام بنك دبي الاسلامي في الامارات العربية المتحدة بتأسيس شركة عربية إسلامية للتأمين.
1983	تأسيس شركة التكافل الإسلامية في البحرين وشركة التكافل في لكسمبورج
1984	دخل قانون التأمين التكافلي التنفيذي في ماليزيا وتأسست شركة التكافل الماليزية
1985	ظهرت في الرياض في المملكة العربية السعودية أول شركة تأمين تكافلي تحت اسم الشركة الوطنية للتأمين التكافلي، كما ظهرت في البحرين الشركة الإسلامية للتأمين واعادة التأمين.
1992	تأسست شركة التأمين الإسلامية العالمية في البحرين، ولبنك البحرين الاسلامي دور في إنشائها واستثمار أموالها
1994	تأسست شركة التكافل الاندونيسية.
1995	تأسست شركة التكافل السنغافورية، وشركة التعاون الاسلامي في قدر
1996	تأسست شركة التأمين في الأردن، وتأسست بدعم من البنك الاسلامي الاردني
2003	أسست في ماليزيا شركة الاخلاص للتكافل

2004	أسست في ماليزيا شركة ماي بان للتكافل
2005	تأسست في ماليزيا شركة التكافل كومبروس
2006	تأسست بالجزائر سلامة للتأمين، وهي أحد الفروع التابعة للشركة العربية الإسلامية للتأمين "إياك" الاماراتية
2007	تأسست شركة الأولى المساهمة العامة المحدودة في الأردن
2009	بلغ عدد الشركات الإسلامية التكافلية 173 شركة معظمها شركات تأمين مباشر وبعضها شركات اعادة التأمين
2012	ارتفع عدد شركات التأمين التكافلي إلى200 شركة
2013	ارتفع عدد شركات التأمين التكافلي في العالم إلى206 شركة.
2016	عدد شركات التأمين التكافلي في العالم 308 شركة منتشرة عبر مختلف المناطق
2017	وصول حجم اقساط التأمين التكافلي إلى ما يقارب 20 مليار دولار
2020	يصل حجم مساهمة قطاع التأمين التكافلي إلى5،52 مليار دولار أمريكي

المصدر: (عامر أسامة، 2014، صفحة 6) - وثائق التأمين التكافلي: www.wetthaq.com

- مركز دبي للصيرفة والتمويل الاسلامي www.dcibf.ae

4. واقع التأمين التكافلي في دول مجلس التعاون الخليجي

عرفت صناعة التأمين التكافلي انتشاراً واسعاً انطلاقاً من بداية ظهور أول شركة للتأمين التكافلي سنة 1979 ، حيث ازداد معدل انتشارها بداية من منتصف فترة التسعينات وتعاظم في العشر سنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين، رغم النمو المطرد لصناعة التأمين التكافلي بدول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات القليلة الماضية وإسهامها بنحو 40 %من إجمالي التأمين التكافلي العالمي، إلا أنها تواصل صناعة التأمين التكافلي أداءها الإيجابي، وتشير المؤشرات الأساسية لهذه الصناعة إلى إحتمالات نمو قوية في السنوات المقبلة . والتوقعات الإيجابية الفرص المستقبلية الواعدة لهذه الصناعة؛ إلا أنّها تواجه تحديات عديدة من أهمها :صغر حجمها مقارنة بالتأمين التقليدي، حيث تكتظ السوق الخليجية بالكثير من الشركات التقليدية سواء كانت محلية أو أجنبية، واشتداد المنافسة الكبيرة في خطوط التأمين الطبي وتأمينات السيارات، وعدم كفاية التطور في البيئة التنظيمية والنظم التشريعية لقطاع التأمين التكافلي، والنقص الحاد في الخبرات المحلية؛ مما يؤثر على قدرة شركات التأمين التكافلي على تحمل المخاطر وبالتالي

زيادة نفقاتها التشغيلية بالإضافة إلى ضعف الوعي بالتأمين وسط المستهلكين وقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة حيث لا تُدرك أهميته كوسيلة فعالة لحماية الثروة وتنمية المدخرات

وحسب تقرير صندوق النقد العربي مع مجلس الخدمات المالية الإسلامية للفترة 2020 بأنه بلغ عدد مؤسسات التأمين التكافلي حوإلى306 مؤسسة في العالم، بما في ذلك نوافذ التكافل وإعادة التكافل التي توفر منتجات التكافل عبر ما لا يقل عن 45دولة في العالم، تبلغ حصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حوالى 27%من عدد مؤسسات التكافل. كما تعمل كل الدول العربية بمؤسسات تأمين تكافلي حتى بالدول التي لم يصدر بها بعد قوانين لتنظيم عمل مؤسسات التكافل، حيث تسهم شركات التأمين التكافلي في دعم القطاع المالي غير المصرفي، كما يُتوقع أن يكون لها دور في تحقيق الإستقرار المالي بالدول العربية، وهو ما يستدعي الأخذ بأفضل الممارسات في مجال الحوكمة وإدارة المخاطر بهذه المؤسسات، فضلاً عن توفير بيئة رقابية وإشرافية تساهم في التعرف المبكر على التحديات التي تواجه قطاع التكافل ومن ثم العمل على حلها، والشكل التالي يوضح النمو التأمين التكافلي في العالم

الشكل 1:النمو التأمين التكافلي في العالم خلال الفترة (2009–2020)

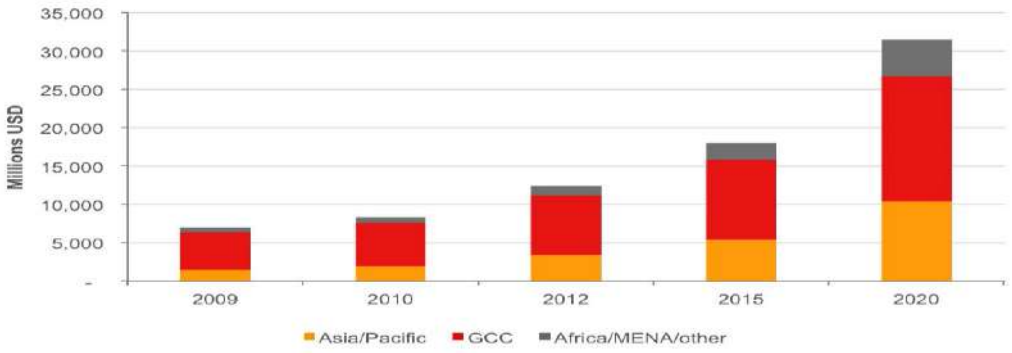

Source : (Omar Clark , 2013, p. 42)

من خلال الشكل1 يتضح أن بأن نمو صناعة التأمين التكافلي في العالم، والتي تم بناؤها على أساس الطلب على التأمين التكافلي، وذلك ابتداء من 2009 إلى غاية 2020 وقد تم بناء هذه الأرقام على أساس معدلات نمو صناعة التأمين التكافلي خلال سنة 2009 و 2010، حيث يلاحظ نمواً كبيراً لصناعة التأمين التكافلي في دول أفريقيا ودول مينا إضافة إلى باقي دول العالم، حيث يصل نمو صناعة

التأمين التكافلي إلى ما مقداره كما يتجاوز هذا النمو30.000 مليون دولار أمريكي 2020 ، يليه توقع بنمو كبير لصناعة التأمين التكافلي يصل إلى17000 مليون دولار أمريكي 2015 في دول مجلس التعاون الخليجي، في حين يتجاوز 25000 مليون دولار أمريكي 2020 ، أما دول آسيا والمحيط الهادي ، ويتوقع أن يصل إلى 10000مليون دولار أمريكي 2020 (فلاق صليحة ، 2015، صفحة 230)

أما أصول التكافل العالمية والنمو المتوقع (بمليارات الدولارات الأمريكية)يمكن توضيحها في الشكل الموالي :

الشكل 2:أصول التكافل العالمية والنمو المتوقع خلال الفترة (2012–2022)

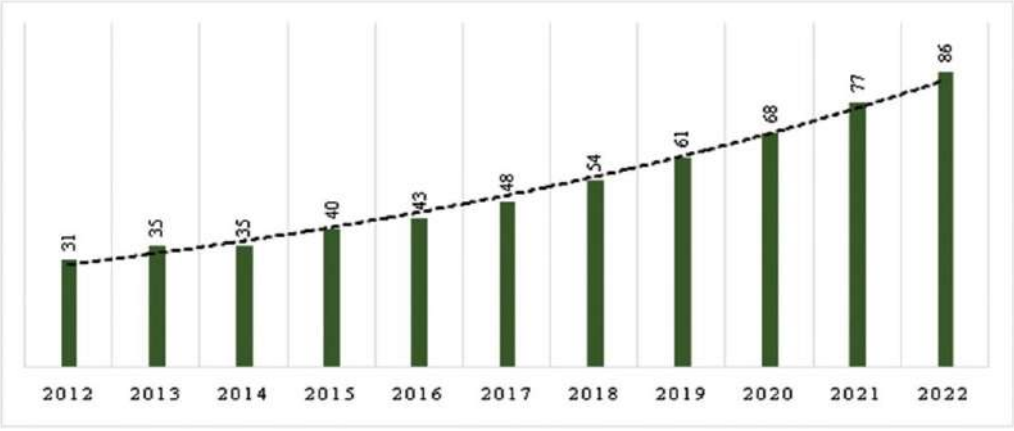

Source : (Azzedine ghlamallah, 2020, p. 20)

يلاحظ من خلال الشكل 2 أن حجم النمو المتوقع للأصول التكافلية في العالم في تزايد مستمر من سنة 2012 والتي بلغت 31 مليار دولار أمريكي لترتفع إلى61 مليار دولار أمريكي في 2019 ، فيتوقع أن يصل نمو صناعة التأمين التكافلي إلى86 مليار دولار أمريكي في 2022 ،وما يلاحظ شركة الخليج للتأمين التكافلي عن زيادة بنسبة 34.8٪ في صافي أرباح الربع الأول من 2021. ارتفع المبلغ الأخير من 16.19 مليون ريال قطري (4.44 مليون دولار أمريكي) اعتبارًا من 31 مارس 2020 إلى21.83 مليون ريال قطري (5.94 مليون دولار أمريكي) خلال نفس الفترة من 2021.

5. **افاق سوق التكافل العالمي** : حسب المنتج: التكافل على الحياة / الأسرة ، التكافل العام ؛ التحليل الإقليمي؛ السوق التاريخي والتوقعات (2015-2026) ؛ ديناميكيات السوق تحليل سلسلة القيمة؛ اللوائح الحكومية ؛ مشهد تنافسي؛ أحداث وتطورات الصناعة وفق الشكل التالي :

الشكل 3:افاق سوق التكافل العالمي خلال الفترة (2015-2026)

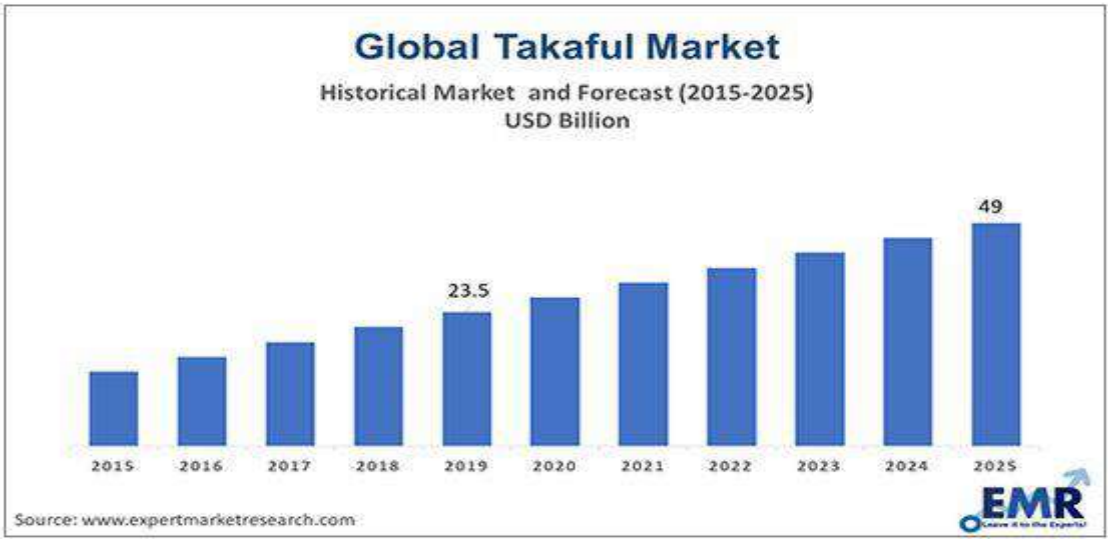

Source : https://www.expertmarketresearch.com/reports/takaful-market

من خلال الشكل 3 يتضح لنا ان قطاع التكافل العام بإعتباره نظام تأمين إسلامي متوافق مع الشريعة الإسلامية، حيث يساهم أفراد المجتمع بالمال أو بجزء من أرباحهم في برنامج تجميع يضمن ضد أي خسارة أو إصابة. يمثل المبدأ الأساسي للتكافل واجب الجميع في التعاون وحماية بعضهم البعض.

يتصدر من بين أنواع المنتجات الأخرى ،حيث يحتل أكبر حصة في السوق علاوة على ذلك تقود المنصة الرقمية الطلب على التكافل ، والذي من المتوقع أن يساعد في نمو الصناعة خلال الفترة المتوقعة.

على مستوى المنطقة فإن دول مجلس التعاون الخليجي هي المنطقة الرائدة في سوق التكافل العالمي، و يشهد سوق التكافل في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي نموًا متزايدًا نظرًا لوجود عدد كبير من المسلمين الأثرياء.

6. خاتمة:

إن التطور الهائل للتأمين جعل منه عنصرا فعالا في الاقتصاد لا يمكن التخلي عنه ، الأمر الذي أدى إلى ازدياد عملياته وتعدد مجالاته ، حيث أصبح ضروري لا غنى عنه ،ومع ذلك كان لابد من البحث عن نوع جديد يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، فظهر التأمين التكافلي باعتباره البديل الشرعي للتأمين التجاري فهو ضرورة حتمية ضمن هيكل النظام الإقتصادي الحديث، فهو يهدف إلى تقديم نفس الخدمة التي يقدمها التأمين التجاري ولكن بطريقة مشروعة ،ورغم التطور الملحوظ الذي عرفه هذا النوع من التأمينات في العديد من الدول خاصة العربية منها، الا أنه لايزال يواجه العديد من التحديات التي تهدد مستقبله ما لم يتم تطوير حلول شرعية وأدوات فنية من شأنها دعم هذه الصناعة والتأمين.

1.6. النتائج:

– التأمين التكافلي هو اتفاق بين مجموعة من الأشخاص على تعويض دفع الأضرار التي قد تلحق بأحدهم إذا حدث له خطر معين، نظير تبرع كل منهم باشتراك (ثابت أو متغير) لسداد هذه التعويضات من اشتراكاتهم المرصدة والتي يمكن بها تغطية الأضرار التي قد تحدث أثناء المدة المحددة في العقد لأي واحد منهم، فإذا زادت الأضرار عن الإشتراكات زيد في الاشتراك، وإذا نقصت كان للأعضاء استرداد الزيادة، أو جعلها للمستقبل وفقا للنظام الذي يتفقون عليه؛

– يمكن النظر لمفهوم التأمين التكافلي الإسلامي باعتباره نظام أو فكرة مؤداها التكافل أو التعاون بين مجموعة من الأشخاص في تحمل الضرر الذي يصيب أحدهم أو أكثر وكذلك يمكن النظر لمفهوم التأمين التكافلي الإسلامي باعتباره عقدا يمثل وسيلة قانونية وشرعية لتحقيق أهداف النظام وتطبيق النظرية؛

– تطور التأمين التكافلي، بشكل كبير في الآونة الأخيرة حتى أصبح صناعة قائمة بذاتها تنافس صناعة التأمين التجاري، ورغم الأرقام والإحصاءات التي حققها يبقى سوق التأمين التكافلي فتيا يمكنه استيعاب القدر الوافر من المؤسسات والشركات التي تزاوله ؛

– حظيت صناعة التأمين التكافلي بقبول ملحوظ على المستوى العالمي بدليل أن شركات التأمين الدولية الكبرى تعمل حاليا بالتوجه نحو صناعة التأمين التكافلي، وأن دول مجلس التعاون الخليجي حققت قفزة نوعية في التعامل بها أي بنسبة 60% منها من السوق العالمي .

2.6. التوصيات:

– ضرورة تطوير الأنظمة والقوانين التي تنظم نشاط شركات التأمين التكافلي، بما يساعد على حسن أدائها لرسالتها، و المتماشي مع المستجدات من المعاملات ومتطلبات السوق والمجتمع ، وحماية جميع الأطراف ذوي العلاقة؛

– ضرورة العمل على رفع مستوى الوعي التأميني التكافلي لدى أفراد المجمع من خلال تنظيم الندوات والملتقيات واللقاءات التلفزيونية،... والتي تبرز دور وأهمية قطاع التأمين التكافلي في رفع الحرج عن البلدان الإسلامية.

قائمة المراجع :

1.Azzedine ghlamallah. (2020, 02). L'industrie de l'assurance Takafulet son potentiel de développement en Algérie, FINASSURANCE - Tout sur l'Assurance * Une publication Finassurance N° 3, Février 2020. Algérie.

2.Omar Clark , F. (2013). BASICS OF ISLAMIC INSURANCE. Dubai, UAE, APRIL.

3.الشاذلي جمعة .(12 10 ,2019) .تعرف على الفروق الأساسية بين نشاطي التأمين التكافلي والتأمين التجاري)انفوجراف(. Consulté le 09 19, 2022, sur المال : https://almalnews.com

4.أمين رجب ,أ .(2019) .الأهمية النسبية للتأمين التكافلي مقارنة بالتأمين التجاري بالتطبيق على السوق المصرية .، المجلد 56، العدد الأول جامعة الإسكندرية .مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية.

5.بوشناقة أحمد ,لعلمي فاطمة & ,زعفران صورية .(2018) .التأمين التكافلي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة عينة من دول مجلس التعاون الخليجي.–الملتقى الدولي الخامس للمالية الإسلامية الموسوم :المالية الإسلامية والتمكين الاقتصادي :نحو مقاربة مبتكرة للتنمية ومعالجة الفقر .تونس.

6.رياض منصور ,ا .(2009) .تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التكافلي .التأمين التعاوني.

7.سامر مظهر ,ق .(2008) .التأمين الإسلامي التكافلي أسسه ومحاسبته .سوريا :دار شعار للنشر والتوزيع.

8.صباح شنايت & ,خيضر خنفري .(2012) .التأمين التكافلي والآفاق .الصناعة التأمينية ، .الملتقى الدولي السابع حول:الصناعة التأمينية الواقع العملي وافاق التطوير –تجارب دول .جامعة الشلف– الجزائر.

9.عامر أسامة .(2014) .آثر اليات التوزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي . مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية .جامعة سطيف 1

10.عبد السلام إسماعيل ,أ .(2010) .المبادئ الأساسية للتأمين التكافلي وتأصيلها الشرعي .المؤتمر الدولي التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه .الأردن .

11.علا ممدوح ,إ .(2014) .عقد التأمين التكافلي في ضوء الشريعة الإسلامية .مصر :مكتب الوفاء القانونية.

12.فايز أحمد ,ع .(2006) .أثر التأمين على الالتزام .مصر :دار المطبوعات الجامعية.

13.فلاق صليحة .(2015). متطلبات تنمية نظام التأمين التكافلي. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، ، الجزائر .، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

14.كمال رزيق .(2011) .التأمين التكافلي كحل لمشكلة غياب ثقافة التأمين في الوطن العربي بالرجوع لحالة الجزائر .الندوة الدولية مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية .جامعة فرحات عباس –سطيف –الجزائر 26-25) :أفريل.(2011 ,

15.لال الدين ,م .(2013) .الحوكمة الشرعية في التأمين التعاوني –تحليل عملية الرقابة الشرعية لصناعة التأمين التعاوني)التكافل (في إطارالحوكمة الشرعية بماليزيا .–الملتقى الرابع للتأمين التعاوني .

16.محمد أنس ,م .(2011) .نظرة اقتصادية إسلامية إلى خمس قضايا في التأمين التعاوني .الندوة الدولية مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية .سطيف .

17.محي الدين القره ,د .(2019) .التأمين الإسلامي، دراسة فقهية تأصيلية .لبنان :بيروت :دار البشائر الإسلامية (الإصدار الطبعة الثالثة).
18.ناصر عبدالحميد .(2009) .دراسة التأمين –تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التعاوني.

أثر الأزمة الصحية covid-19 على رقمنة النشاط السياحي

The impact of the covid-19 crisis on the digitization of tourism sector

نريمان بن عبد الرحمان، مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية Cread الجزائر (الجزائر)،
benabderrahmanenarimane@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/05/05 تاريخ القبول: 2022/12/30 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

يهدف العمل لدراسة أثر الأزمة الصحية covid-19 على رقمنة النشاط السياحي، من خلال دراسة أثر جائحة كرونا على النشاط السياحي على المستوى الدولي و مدى فرض الوضع الراهن في ظل هذه الازمة لاستعمال التكنولوجيات الحديثة و تسريع رقمنة القطاع، حيث واجه النشاط السياحي على مستوى الدولي صعوبات غير مسبوقة استنادًا إلى إجراءات الحجر الصحي وحظر السفر وإغلاق الحدود في معظم أنحاء العالم، ففرضت الازمة على المؤسسات السياحة ضرورة التحول الرقمي و تعزيز الرقمنة، حيث تعتمد خطط إعادة انطلاق النشاط السياحي بالاعتماد الكبير على رقمنة النشاط السياحي لما لها من مزايا مثل تحفيز عملية الحجز و تحسين تجربة السياح، كما تواجه عملية الرقمنة أيضا العديد من التحديات كزيادة توقعات الزبائن و زيادة تحدى التفاعل معهم و فهم احتياجاتهم و مراقبة سلوكهم، و أوضحت النتائج أيضا الدور الفعال لشبكات التواصل الاجتماعي المختلفة من موقع YouTube إلى Facebook و Instagram و Snapchat و TikTok في تسويق و جذب الزبائن المتصلين بشكل كبير عبر الانترنت.

الكلمات المفتاحية: أزمة، سياحة، رقمنة، انترنت، جائحة كرونا *covid-19*

تصنيفات JEL: L83

Abstract:

Covid-19 has a significant impact on tourism activity at the international level, and in order to restore tourism activity, the crisis imposed on tourism institutions the need for digital transformation and the

promotion of digitization, and the results showed that the digitization process faces many challenges such as increasing customer expectations, the results also showed, that social networks Various from YouTube to Facebook, Instagram, Snapchat and TikTok are instrumental in marketing and attracting highly connected customers online, as they are real tools for working in the tourism field.
Keywords: crisis; digitization; tourism; Internet; covid-19.
JEL Classification Codes: L83

1. مقدمة:

أصبحت الاتجاهات الرقمية مطبقة الآن في قطاعات مختلفة مثل الصحة والبنوك والإعلام والترفيه، كانت صناعة السياحة واحدة من أوائل من اعتنقت التحول الرقمي خلال العقدين الأخيرين، حيث لعب التطور الرقمي دورًا أساسيًا في نمو السياحة الإلكترونية التي أتاحت للسياح مجموعة واسعة من خيارات السفر بأسعار مخفضة كما أنها عززت من الفوائد التي تعود على موردي السفر عن طريق الوصول إلى قاعدة زبائن عالمية، و خاصة بتطور الويب Web و البيانات الضخمة، و بعد الأثر الكبير الذي شهده النشاط السياحي جراء جائحة كورونا التي أدت الي شلل النشاط السياحي جراء اجراءات الحجر الصحي و الغلق الكلي لأغلب المناطق السياحية، فتتطلب إعادة فتح الوجهات على مدى قدرة المؤسسات السياحة على الاستفادة من التكنولوجيا لفهم أفضل لاحتياجات و سلوك السياح ومراقبتها بشكل أفضل، وخلق وتسويق التجارب المبتكرة من خلال إدراج المؤسسات الرقمنة كاستراتيجية لتفعيل نشاطاتها، فمن خلال ما سبق يمكننا طرح الاشكالية التالية:

ما هو أثر جائحة كورونا covid-19 على تعزيز رقمنة النشاط السياحي؟

وللإجابة على هذه الاشكالية تم صياغة الفرضيات التالية:

-الفرضية الاولى لأزمة كورونا covid-19 أثر سلبي كبير على القطاع السياحي

-الفرضية الثانية ساهمت أزمة كورونا covid-19 في تعزيز رقمنة النشاط السياحي

منهجية الدراسة:

للإجابة على اشكالية الدراسة تم انتهاج المنهج الوصفي التحليلي للإلمام بجميع جوانب الموضوع، بالاعتماد على تحليل ومعالجة مختلف الاحصائيات والتقارير والمنشورات الصادرة من هيئات دولية.

2. أثر أزمة كورونا covid-19 على النشاط السياحي

يمكن للتغيرات التي تحدث في أي إطار من النظم البيئية العالمية والمحلية، أن تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على قطاع السياحة. ويستند هذا التأثير إلى ثلاثة جوانب رئيسية هي: الجانب الأول الطلب العالمي والمحلي على أنشطة قطاع السياحة في الدولة المعنية، و الثاني هو شكل وخصائص و مكونات العرض السياحي للدولة، أما الجانب الثالث هو مدى تميز وتنافسية المنتوج سياحي المقدم بالدولة على الصعيد السياحي الدولي. **(ACHI, 2015, p. 30)**

1.2 الأزمات في القطاع السياحي:

يمكن أن تكون الأزمات في القطاع السياحي من مصادر متعددة، فيمكن أن تكون اقتصادية، سياسية، اجتماعية، كما يمكن أن تكون مرتبطة بوضعية جوية، حيث تختلف العواقب و التأثير باختلاف مصدر الأزمة: **(UNWTO, 2021)**

– الأزمة الاقتصادية: تؤدي إلى تدهور شديد للوضع الاقتصادي لبلد أو منطقة اقتصادية نتيجة وجود فجوة بين الإنتاج والاستهلاك. يؤدي إلى زيادة حادة في البطالة، وانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة في عدد حالات الإفلاس، وانخفاض القوة الشرائية، إلخ.

– الأزمة السياسية: لها تأثير هام وخطير وتكون حاسمة في بعض الأحيان في حياة المؤسسة، عدم التوافق الواضح بين تنظيم مؤسسة سياسية أو عامة وبين الواقع.

يمكن أن تثير مظاهرات أو إضرابات أو حركات اجتماعية أو أعمال شغب أو حتى ثورة اعتمادًا على مدى جدية الأزمة، قد يؤدي إلى النصح بعدم زيارة هذه الوجهة، هذا يعني أنه يؤثر بشكل مباشر على النظام العام، من الواضح أنه من أجل تطوير السياحة، يجب أن توفر الدولة ظروفًا أمنية لكيلا يتعرض

السياح للخطر، حيث تمتلك وزارة الخارجية (**MAE**) في فرنسا موقعًا لإرشادات السفر يوضح ما إذا كان من الممكن السفر إلى بلد أجنبي أم لا.

-الأزمات المرتبطة بعدم الاستقرار الأمني و الصراعات السياسية: وهي مرتبطة بمناطق عدم الاستقرار الجيوسياسي أو النشاط المتطرف: الهجمات في مصر (الأقصر في 1997 ، وشرم الشيخ في 2005 ، ودهب في 2006) ، وفي إندونيسيا (بالي في 2002 وفي 2005 ، فنادق جي دبليو ماريوت وريتز كارلتون في جاكرتا في عام 2009)، الهند (هجمات متعددة المواقع في بومباي في نوفمبر 2008 ، بعضها سياحي للغاية ، محطة تشاتراباتي شيفاجي تيرمينوس المركزية)، عمليات الاختطاف والاغتيالات في منطقة الساحل، مناطق القرصنة البحرية التي يمكن أن تستهدف السفن السياحية (القرن الأفريقي والشمال) غرب المحيط الهندي والكاريبي وبحر الصين الجنوبي وبحر سوندا وخليج البنغال)، في أقصى الحالات، أصبحت البلدان، وحتى المناطق بأكملها، في الواقع مغلقة أمام منظمي الرحلات السياحية.

- يمكن أيضًا الأزمة مرتبطة بظاهرة مناخية: أحداث مرتبطة بالمخاطر الطبيعية والزلازل وأمواج تسونامي (جنوب شرق آسيا في ديسمبر 2004) أو الأحداث المناخية في الوجهات السياحية (الأعاصير في منطقة البحر الكاريبي) أو البركان الأيسلندي الشهير.

- الأزمات الوبائية (إنفلونزا **H1N1** في 2009-2010، وباء **SARS**).

2.2 أثر أزمة كورونا covid-19 على النشاط السياحي الدولي لسنة 2020

واجه النشاط السياحي على المستوى الدولي أكبر أزمة على الإطلاق في عام 2020 بعد حالة طوارئ صحية واجتماعية واقتصادية غير مسبوقة وسط تفشي **COVID-19**، بانخفاض عدد السائحين الوافدين بنسبة 74 ٪ في عام 2020 مقارنة بالعام السابق بسبب قيود السفر الواسعة النطاق ونسبة الانخفاض هائل في الطلب، حيث سجل القطاع خسارة تقدر بنحو 1.3 مليار دولار، أي أكثر من 11 ضعف الخسائر المسجلة خلال الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2009. (**OMT**، 2021)، و يوضح الشكل التالي أثر مختلف الازمات على النشاط السياحي من خلال الأثر على عدد السياح الدوليين.

الشكر رقم 02: أثر مختلف الأزمات على عدد السياح الدوليين

Source: World Tourism Organization UNWTO, Évaluation de l'impact de la flambée de COVID-19 sur le tourisme international, 24 Mars 2020, p 04, https://webunwto.s3.eu-west-1.amazonaws.com/s3fs-public/2020-04/14314_Coronavirus_PPT%20DH_con%20texto%20traducido%20en%20las%20Notas_Fr%281%29.pdf

3. أثر جائحة كورونا على تعزيز رقمنة النشاط السياحي

1.3 رقمنة النشاط السياحي

يعتبر التحول الرقمي عملية تمكن فيها التقنيات الرقمية من تفعل استجابة المؤسسات من خلال تعديل استراتيجيتها، فالفوائد المحتملة لرقمنة عالية فيمكن خفض التكاليف إلى نسبة كبيرة تصل إلى 90 في المائة من خلال رقمنة العمليات كثيفة المعلومات، كما يواجه مشروع التحول الرقمي تحديات كبيرة لما يتطلبه من قدرات رقمية عالية لدعم تحولات نموذج الأعمال التي تؤثر على الشركات بأكملها ولا سيما العمليات التشغيلية والموارد والمستخدمين الداخليين والخارجيين. **(António, 2021)**

و يعتبر التحول الرقمي اتجاهًا مهمًا في مجال السياحة، حيث يجلب فرصا جديدة وتحديات هائلة لفاعلين في مجال صناعة السياحة، من المحتمل أن يكون لهذا التحول تأثيرات كبيرة بسبب التطورات التكنولوجية والطلب السياحي الجديد الناشئ، في مجالات الأعمال الرئيسية مثل التسويق والعمليات، على الرغم من تحويل تجارب الزبائن التي تعتبر من أكثر جوانب التحول وضوحًا، يمكن للشركات تحقيق فوائد مقنعة من تحول العمليات الداخلية من خلال رقمنة العمليات وتمكين العمال و إدارة الأداء، فيمكن أن يعمل الموظفون من المنزل ويستخدمون أدوات و الشبكات للتواصل مع أي شخص في المؤسسة بغض النظر عن مكان وجودهم، هذه الأدوات هي عوامل تمكين قوية لمشاركة المعلومات وتحفز التمثيل الافتراضي الحقيقي للعمل الفردي من خلال فصل عملية العمل عن موقعه.**(Ulrike, 2020)**

منذ إدخال الإنترنت في الأعمال التجارية وتكنولوجيا المعلومات كانت عاملاً مساعدًا ومحفزًا، خاص في عالم اليوم حيث أن قد تم نسجها في كل جانب من جوانب عملية السفر والسياحة، في ضوء هذا الوباء، كانت هناك علامات مبكرة على تعزيز تكنولوجيا المعلومات من خلال استخدمها على نطاق واسع وتكييفها وتطويرها لحل بعض المشاكل الملحة في حياتنا اليومية، بما في ذلك العمل والسفر والترفيه والأعمال وكذلك الحوكمة.

أصبحت التكنولوجيا عاملاً رئيسياً في تعزيز مرونة السياحة من ناحية أخرى، تكنولوجيا المعلومات فعالة للغاية ومن نواحٍ عديدة، فهي ضرورية لمعالجة مختلف القضايا المتعلقة بالوباء (على سبيل المثال، اختيار المسافر وتتبع الحالة والاتصال والتعليم عبر الإنترنت والترفيه أثناء الحجر الصحي، على سبيل المثال لا الحصر). من ناحية أخرى، مجموعة من القضايا والمخاوف الأوسع الناتجة عن استجابة المجتمع لها مثل الفجوة الرقمية الجديدة، والضعف، والخصوصية، والمعلومات المضللة وأخلاقيات استخدام التكنولوجيا التي سيكون لها آثار عميقة وطويلة الأمد عبر جميع طبقات السياحة الإلكترونية. **(Gretzel, 2020)**

2.3 مزايا رقمنة النشاط السياحي:

يسمح الواقع الافتراضي لقطاعي السياحة والأنشطة الثقافية جعل عروضهم أكثر جاذبية و وجذب فئة من الزبائن الحرصين دائمًا على أشياء جديدة **(d'auvergne-rhône-alpestourisme, 2020, p. 11)**

- **إثارة المشاعر لتحفيز على الحجز**، حيث يذهب الواقع الافتراضي الآن إلى ما هو أبعد من قطاع الترفيه ويستثمر في قطاع السياحة حيث تغيرت تجربة المسافر حيث يمكن من خلال استعمال هاتف التجول في المدينة التي سيزورها والفندق الذي سيقيم فيه قبل عملية الحجز، حيث قامت Club Med بتجهيز جميع وكالاتها بخوذات الواقع الافتراضي بحيث يمكن لزبائنها من مشاهدة أماكن إقامتهم، حيث عمل قسم Isère مع شركة Grenoble ODOXO على صناعة أفلام 360 درجة للترويج الأنشطة الخارجية في الطبيعة مثل الكهوف والتسلق.
- **تحسين الحياة اليومية للمسافر**، على سبيل المثال عقدت Iberia شراكة مع Inflight VR لتقدم لركابها ألعاب وعروض لجولات سياحية وعرض أفلام وثائقية بتقنية ثلاثي الأبعاد في رحلة الطيران بين مدريد / نيويورك، يهدف المشروع إلى تحسين ترفيه المستخدم على المدى المتوسط والطويل.
- **تحسين التجربة السياحية وجعلها أكثر تفاعلية**

من أجل تحسن الطلب على الخدمات السياحة قام العديد من مقدمي الخدمات بابتكار خدامات جديدة، فمثلا تم في ديسمبر 2019 إطلاق أول مجمع ترفيهي افتراضي 100٪ في باريس يسمى Illucity يمكن الزائر من تجربة الغواص أكثر من 1000 متر مربع واختبار حوالي عشرين تجربة للغطس، كما خصص القطاع الثقافي أيضا جولات أكثر تفاعلية حيث قام متحف اللوفر خلال المعرض المخصص "ليوناردو دافنشي" تجربة غير مسبوقة حول لوحة الموناليزا، حيث قام المتحف بالشراكة مع HTC Vive Arts بتقدم للزائرين عرض للوحة باستعمال الواقع الافتراضي مما يسمح بمشاهدة أدق تفاصيلها.

3.3 تحديات رقمنة النشاط السياحي:

شهدت صناعة الضيافة والسفر على مدى العقدين الماضيين تحولًا جذريًا من خلال بلابتكارات التجارية الجديدة المدعومة بالتقنيات الرقمية الجديدة، التي أدت إلى رقمنة تجربة الزبون نفسها بشكل متزايد، فبجانب الفرص التي خلقها هذا التحول هناك أيضًا العديد من التحديات المتزايدة، حيث يتوقع الزبائن اليوم الكثير والمزيد من المؤسسات السياحية، فيجب مواكبة تطلعات الزبون من خلال التفاعل معهم لتطوير الخبرة، وتحدث الرقمية أيضًا ثورة في العمليات الداخلية للمؤسسات لتكون أكثر كفاءة في اتخاذ قرارات أفضل من خلال الاستغلال الجيد لقاعدة البيانات لخدمة زبائنها بشكل أفضل.

ولمواجهة تحديات الأزمة الاقتصادية للجائحة توجب على الفاعلين في القطاع السياحي أخذ القرارات المرتبطة باستراتيجية الرقمنة أكثر ملاءمة و بصفة مستعجلة**(SKIFT, 2020)**

4.3 آفاق الرقمنة : التوجه نحو سياحة فائقة الاتصال

أصبحت الشبكات الاجتماعية المختلفة أدوات حقيقية للعمل لصناعة السياحة، من موقع يوتيوب إلى Facebook و Instagram و Snapchat و TikTok توك ، يمكننا أن نرى قوة الشبكات الاجتماعية، التي يجب أن يأخذ في الاعتبار استخدام هذه الميزات الجديدة الآن لتسويق و لجذب العملاء المتصلين بشكل كلي : **(d’auvergne-rhône-alpestourisme, 2020, p. 12)**

–المؤثرونInfluenceurs

لقد ترسخ التسويق المؤثر في السنوات الأخيرة، تمكن العمليات الشخصية الفائقة méga-influenceurs من الوصول إلى مستخدمي الإنترنت في الوقت المناسب والمكان المناسب، مع الرسالة الصحيحة، وحتى micro-influenceurs، الذين لديهم عدد أقل من المتابعين ولكن أكثر تأثير من خلال حوار حقيقي الذي سيكون أكثر فعالية من أجل الترويج للسياحة.

–التدوين الصوتي podcast

يسمح البودكاست بالتنزيل ملفات صوتية على جهاز (كمبيوتر، الهاتف الذكي والجهاز اللوحي) للاستماع لاحقًا، فله دور فعال في الترويج للسياحة ومناسبة لعرض وجهة سياحية حيث أن 58٪ من المستمعين تقل أعمارهم عن 35 عامًا.

–الصوت TheVoice

توجد واجهات الصوت في كل مكان على هاتفك الذكي (Siri ،Google Assistant) على المواقع التي تزورها (روبوتات الدردشة)، السيارات والاجهزة تستجيب للصوت اليوم، فالصوت في طريقه لإحداث ثورة مثل ما فعلها اللمس في الماضي، وفقًا للخبراء، يقدر أن 30٪ إلى 50٪ من عمليات البحث الرقمية سوف تمر عبر الصوت في غضون بضع سنوات، فيجب على محترفي السياحة دمج الوكلاء محادثة في علاقتهم مع الزبائن.

–السمعة الإلكترونية

للمقالات صحفية وفيديوهات يوتيوب ومنشورات المدونات ومشاركة المحتوى والتعليق على الشبكات التواصل الاجتماعي وعلى مواقع الانترنت، هي أدوات القيمة التي تبني السمعة الإلكترونية للوجهة.

حيث يمكن للمناطق السياحية السيطرة على سمعتهم الإلكترونية من خلال التدريب وأدوات المراقبة وجمع المعلومات وتعزيز النتائج، حيث أوضحت دراسة حديثة قام بها **Booking.com** أن التقييمات السلبية يمكن أن تؤثر بما نسبته 53٪ في قرار المسافرين بالتراجع عن زيارة الوجهة، حيث أصبحت الآراء جزءًا أساسيًا من قرار الحجز أو عدم الحجز، فيجب على مقدمي خدمات الترفيه أن يهتموا بسمعتهم الإلكترونية لأن هذا يمثل حصة مالية ضخمة.

5.3 دور شبكات التواصل الاجتماعي على صناعة السياحة

لشبكات التواصل أثر كبير على قرار الأفراد حيث أوضح تقرير جديد معد من قبل من Fullscreen & Shareablee أنه ما يقرب النصف (42٪) من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 34 عامًا صرحوا بأنهم جربوا منتجًا أوصى به أحد المؤثرين ، وصرح أيضا أكثر من الربع (26٪) إنهم أجروا عملية شراء بناءً على توصية فمثلا شهدت مدينة واناكا بنيوزيلندا زيادة هائلة بنسبة 14٪ في السياحة إلى

منطقتها عندما ركزت على دعوة المؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي للزيارة، متجاوزة بذلك أساليب التسويق التقليدي، حيث تعد وسائل التواصل الاجتماعي فعالة للغاية في إلهام الأشخاص لشراء تذاكر الطائرة وحجز الفنادق وزيارة نفس المواقع مثل المؤثرين الذين يتابعونهم (Karsten, 2021)

- **YouTube**إذا كانت الصورة تساوي ألف كلمة، فمن المحتمل أن يكون مقطع الفيديو الجيد يستحق مليون كلمة – في صناعة السفر يلعب الفيديو دورًا مهمًا في جذب السياح حيث يساعد على نقل التجربة بشكل واضح و جيد مما يساعد في تسهيل عملية البحث و بالتالي تسهيل عملية البيع. (GALE, 2020)
- **Instagram** مهم على صناعة السفر والسياحة في إنشاء تجارب جديدة "مصممة لـ Instagram" تهدف لجذب مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الذين يبحثون عن الإعداد المثالي لصور السيلفي من خلال توفير فرص التقاط صور ذاتية لمستخدمي Instagram حيث يمكن تنظيم تجارب السفر بالكامل من خلال ما ينشره المسافرين والمصورين والمؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي (CTN, 2021)
- **TikTok** أهمية في التسويق السياحي، من خلال الطريقة التي يقدم بها مستخدمو أنفسهم لجمهورهم على منصة التواصل الاجتماعي من خلال مقاطع فيديو تصل مدتها إلى 60 ثانية مغطاة بالموسيقى ومليئة بالتأثيرات، تعد واحدة من منصات الوسائط الاجتماعية الأسرع نموًا مع أكثر من 800 مليون مستخدم حول العالم. ومنصة التواصل الاجتماعي ذات الجمهور الأصغر سنًا: 69٪ من المستخدمين تتراوح أعمارهم بين 16 و 24 سنة (Vanderlei, 2021)
- **Snapchat** يسمح تطبيق العديد من المزايا و الأدوات المفيدة جدا لصناعة السياحة مثل الفلاتر تحديد المواقع الجغرافية ، حيث تسمح الاطارات التعريفية الحصول على معلومات أكثر حول الصور و الفيديوهات (d’auvergne-rhône-alpestourisme, 2020, p. 10)

4. تحليل النتائج:

تختف الازمات التي يمكن أن تؤثر في القطاع السياحي فيمكن أن تكون أزمة اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ازمة مناخية و يمكن أن تكون أيضا أزمة وبائية كما هو الحال بالنسبة للأزمة الصحية **covid-19** ، التي تعتبر أكبر أزمة على الإطلاق واجهت النشاط السياحي على المستوى الدولي في عام 2020 بعد حالة طوارئ صحية واجتماعية واقتصادية، ادت الى انخفاض عدد السائحين الوافدين بنسبة 74 ٪ في عام 2020 مقارنة بالعام السابق بسبب قيود السفر الواسعة النطاق ونسبة انخفاض هائل في الطلب، فمن اجل استعادة النشاط فرضت الازمة على المؤسسات السياحة ضرورة التحول الرقمي و تعزيز الرقمنة سواء من ناحية الخدمات المقدمة للزبائن أو من ناحية رقمنة العمليات الداخلية للمؤسسة، حيث أصبحت التكنولوجيا عاملاً رئيسياً في تعزيز مرونة السياحة، حيث تعتمد خطط إعادة انطلاق النشاط السياحي حول الاعتماد الكبير على رقمنة النشاط السياحي لما لها من مزايا مثل تحفيز عملية الحجز و تحسين تجربة السياح و جعلها أكثر مغامرة من خلال استعمال العالم الافتراضي، حيث تواجه عملية الرقمنة أيضا العديد من التحديات كزيادة توقعات الزبائن من خدمات المؤسسات السياحية من خلال زيادة تحدى التفاعل مع الزبائن و فهم احتياجاتهم و مراقبة سلوكهم، بالإضافة إلى تحدي رقمنة العمليات الداخلية بالبحث عن طرق أكثر كفاءة في اتخاذ القرارات و خدمة الزبائن.

أوضحت النتائج أيضا أن شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة من موقع **YouTube** إلى **Facebook** و **Instagram** و **Snapchat** و **TikTok** دور فعال في تسويق و جذب الزبائن المتصلين بشكل كبير عبر الانترنت، حيث تمثل أدوات حقيقية للعمل في المجال السياحي لما لها أثر كبير على قرارات الأفراد ، خاصة ببروز التسويق المؤثر في السنوات الأخيرة المؤثرون **Influenceurs** حيث أوضح التقرير المعد من قبل من **Fullscreen & Shareablee** أنه ما يقرب النصف (42٪) من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 34 عامًا قاموا بتجربة منتجًا أوصى به أحد المؤثرين أكثر من الربع (26٪) قاموا بعملية شراء بناءً على توصية المؤثرين، و التدوين صوتي **podcast** أيضا دور فعال في الترويج للسياحة و مناسبة لعرض وجهة سياحية حيث أن 58٪ من المستمعين تقل أعمارهم عن 35 سنة.

5. خاتمة:

تأثر القطاع السياحي بشكل كبير جراء أزمة covid-19 حيث واجه النشاط السياحي على المستوى الدولي صعوبات غير مسبوقة استنادًا إلى إجراءات الحجر الصحي وحظر السفر وإغلاق الحدود في معظم أنحاء العالم، حيث انخفض عدد السياح الدوليين الى ما نسبة 75٪ سنة 2020، فمن اجل استعادة نشاط السياحي فرض الوضع الراهن في ظل هذه الازمة الاستعانة بالتكنولوجيات الحديثة و تسريع رقمنة القطاع و ضرورة التحول الرقمي و تعزيز الرقمنة المؤسسات السياحة، حيث تعتمد خطط إعادة انطلاق النشاط السياحي حول الاعتماد الكبير على رقمنة النشاط السياحي لما لها من مزايا في تحفيز عملية الحجز و تحسين تجربة السياح و جعلها أكثر مغامرة من خلال استعمال العالم الافتراضي، حيث أصبحت التكنولوجيا عاملاً رئيسياً في تعزيز مرونة السياحة بزيادة التفاعل مع العملاء و فهم احتياجاتهم و مراقبة سلوكهم و رقمنة العمليات الداخلية بالبحث عن طرق أكثر كفاءة في اتخاذ القرارات و خدمة العملاء، و تعزيز استعمال شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة من موقع YouTube إلى Facebook و Instagram و TikTok Snapchat لما لها من دور فعال في تسويق و جذب العملاء المتصلين بشكل كبير عبر الانترنت.

6. قائمة المراجع:

1- ACHI, S, (2021), LA GESTION DE CRISES DANS LE SECTEUR DU TOURISME: APPLICATIONS PRATIQUES DANS CERTAINS PAYS ARABES, . *International Journal of Development and Economic Sustainbility*, pp.30-46..

2-ANDEE GALE, (2020),*YouTube and the Tourism Industr* , digitaljourney:https://digitalresources.nz/article/m6ZktMh,

3-António,(2021), COVID 19: The catalyst for digital transformation in the hospitality industry. *Tourism & Management Studies*, 42.

4-AuthorMatthew Karsten, (2021) , *Liked To Death: Is Instagram & Social Media Ruining Travel?* https://expertvagabond.com/instagram-tourism-impact/

5-CTN ,(2021) , *Instagram's Impact on the Travel and Tourism* chiangraitimes:https://www.chiangraitimes.com/tourism/instagrams-impact-on-the-travel-and-tourism-industry/

6-d'auvergne-rhône-alpestourisme, (2020), TENDANCES & INNOVATIONS TOURISTIQUES 2020 .*pro.auvergnerhonealpes-tourisme.com*11 ،

7-Gretzel Ulrike ,(2020) , e-Tourism beyond COVID :19-à call for transformative Research . *Information Technology & Tourism* .188

8-OMT, (2021), *Baromètre du tourisme mondial et annexe statistique*. https://www.veilleinfotourisme.fr/observatoire-economique/international-statistiques-officielles/barometre-omt-du-tourisme-mondial-et-annexe-statistique-janvier-2021

9-SKIFT .(2020) .THE 2020 DIGITAL TRANSFORMATION REPORT.28 .,

10-Vanderlei, .(2021) , *HOW TO BENEFIT FROM TIKTOK IN TOURISM MARKETING* , https://www.tourism-review.com/tiktok-in-tourism-marketing-is-a-unique-opportunity-news11833

أثر الممارسات المستندة على الأدلة في تحقيق الأداء المتميز للطاقم الطبي خلال جائحة كورونا –دراسة استكشافية على عينة من الأطباء في المستشفيات الحكومية–

The impact of Evidence-based practices in achieving outstanding performance for medical staff duringthe Corona pandemic. -An exploratory study on a sample of doctors in government hospitals-

وناس أسماء[*]،جامعة باجي مختار –عنابة– (الجزائر)، asmaouennas2323@yahoo.com

قراشة دنيا، جامعة 20 أوت 1955–سكيكدة–(الجزائر)،guerachadounia@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/05/15 تاريخ القبول: 2023/01/23 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

تهدف الورقة البحثية إلى التعرف على تأثير الممارسات المستندة على الأدلة على الأداء المتميز. لتحقيق أهداف الدراسة قمنا باستخدام المنهج الوصفي في مراجعة الأدبيات المتعلقة بالموضوع، من ثم إعداد استبيان تم توزيعه على عينة ملائمة مكونة من (50) طبيبا. حيث قمنا بتحليل بيانات الاستبيان بالاعتماد على برنامج (spss،.ver20)، باستخدام مختلف الطرق والاختبارات الإحصائية.توصلت الدراسة إلى وجود أثر بين متغيرات الدراسة وخلصنا إلى مجموعة من النتائج منها: امتلاك الطاقم الطبي المعتقدات الكافية حول الممارسات المستندة على الأدلة وتطبيقها في مهامهم.بناء على هذه النتائج قمنا باقتراح:محاكات التجارب الناجحة في الممارسات المعتمدة على الأدلة في المؤسسات الصحية، تشجيع الأطباء على توليد الأفكار الجديدة في الأداء وتطوير أخرى من خلال الأدلة، بالإضافة لتعزيز نظام الحوافز والمكافآت.

كلمات مفتاحية: ممارسات مستندة على أدلة، أداء متميّز، طاقم طبي، جائحة كوفيد–19.

تصنيفات JEL: J28,**O15**M12 ,

[*] **المؤلف المرسل.**

Abstract:

The paper aims to identify the impact of evidence-based practices and itsrelationship for achieving outstanding performance among medical staff during the corona pandemic-19.Forthis purpose, a descriptive approach was used in reviewing the literature,and then a questionnaire wasdistributed to an appropriate sample of 50 doctors .Data were analyzed with an (spss,ver 20) software , using different methods and statistical tests. The study concluded that the medical staff prossessing sufficient beliefs to solve evidence based practices in their tasks. Thus, simulating successful experiences in (E.B.P) were suggested in health institution, to encourage clinicians to generate new ideas.

Keywords: Evidence-Based Practices;outstanding performance;medical staff; covid pandemic-19.

Jel Classification Codes:M12,J28, **O15**

1. مقدمة :

تسعى منظمات الرعاية الصحية اليوم في ظل العولمة وتطور محيط أعمالها، إلى تطوير ممارستها وتبني أنظمة وطرق عمل حديثة تساهم في تحقيق أهدافها وتحقيق رغبات المرضى وتقديم أفضل الخدمات الصحية لهم. لا يقتصر ذلك على الأساليب الإدارية الحديثة فقط، بل يتعدى الأمر ذلك بتوظيف الخبرات في الممارسات المهنية والاعتماد على الأخلاقيات الوظيفية في خدمة المرضى.

تعد الممارسات المبنية على الأدلة أحد تلك الطرق، والتّي لقيت اهتماما واسعا في التسعينات من القرن الماضي. حيث وجد الأطباء أنفسهم أمام مشكلة نقص الخبرة من جهة وتوظيف ما يستجد من معارف وبحوث حديثة في الممارسات الميدانية، واعتماد الأطباء على طرق تقليدية في تشخيص حالات المرضى واتخاذ القرار بشأنها(Arndt & Bigelow, 2009). لقد شهد العالم أجمع نهاية ديسمبر 2019 أزمة صحية كبرى تمثلت في انتشار وباء كوفيد-19. والذّي جعل المنظمات الصحية على أهبة الاستعداد لمواجهته وإيجاد السبل والحلول اللازمة لرعاية المرضى. ولا يتم ذلك إلاّ عن طريق تكييف الممارسات المبنية على الأدلة في التعامل مع الوضعية الوبائية. باستخدام الكوادر الطبية لمهاراتهم ومعارفهم في الممارسات والتشخيص الإكلينيكي، من أجل تحقيق أعلى درجات التميّز في الأداء وتقديم أفضل الخدمات للمرضى.

بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الممارسات المستندة على الأدلة في تحقيق الأداء المتميز لدى العينة المبحوثة؟

أسئلة الدّراسة:

انطلاقا من التساؤل الرئيسي تنبثق الأسئلة الفرعية التالية:

-هل تمتلك العينة المبحوثة المعتقدات الكافية حول الممارسات المستندة على الأدلة؟

-هل تطبق العينة المبحوثة الممارسات المستندة على الأدلة في مهامها؟

-هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمعتقدات الكافية حول الممارسات المستندة على الأدلة على الأداء المتميز للطاقم الطبي؟

- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق الممارسات المستندة على الأدلة على الأداء المتميز للطاقم الطبي؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الأسئلة المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للممارسات المستندة على الأدلة على تحقيق الأداء المتميّز لدى العينة المبحوثة.

الفرضيات الفرعية:

1- لا تمتلك العينة المبحوثة المعتقدات الكافية حول الممارسات المستندة على الأدلة.

2- لا تطبق العينة المبحوثة الممارسات المستندة على الأدلة في مهامها.

3- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمعتقدات الكافية حول الممارسات المستندة على الأدلة على الأداء المتميز للطاقم الطبي.

4- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق الممارسات المستندة على الأدلة على الأداء المتميز.

أهداف الدراسة: تهدف الورقة البحثية إلى ما يلي:

-التعرف على المفاهيم النظرية الخاصة بالممارسات المستندة على الأدلة والأداء المتميّز؛

-الكشف عن العلاقة النظرية الممارسات المستندة على الأدلة والأداء المتميّز؛

- الوقوف على واقع الممارسات المستندة على الأدلة خلال جائحة كوفيد-19؛

-تحديد مستوى الأداء المتميّز للكوادر الطبية المبحوثة؛

– الخروج بنتائج ومقترحات من شأنها تعزيز وترسيخ الممارسات المستندة على الأدلة في قطاع الصحة.

أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها كونها اتجاها حديثا يعمل على تقليص الفجوة بين البحوث النظرية والممارسات الميدانية، فضلا عن حساسية قطاع الصحة وأهميته في فترة تعد جد حرجة نظرا للجائحة ومدى جاهزية الكوادر الطبية للتعامل مع هذه الأزمة وإثبات التميّز خلالها.

منهج الدراسة: إنّ المنهج المتّبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي، فعلى صعيد المنهج الوصفي تم إجراء المسح المكتبي والإطلاع على الدراسات والبحوث السابقة لأجل بلورة الأسس والمنطلقات التي يقوم عليها الإطار النظري. أما على الصعيد التحليلي فقد تم استخدام الاستبيان كأداة للدراسة ومن ثم استعمال الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل بيانات الاستبيان بعد توزيعه على عينة ملائمة تمثلت في (50) مفردة. وهم أطباء تم اختيارهم عشوائيا يعملون في المستشفيات الحكومية في ولاية عنابة وهي: المؤسسة الاستشفائية المتخصصة مستشفى عبد الله نواورية –البوني–، المستشفى الجامعي ابن رشد، المستشفى الجامعي ابن سينا.

2.الممارسات المستندة على الأدلة

1.2 تعريف الممارسات المستندة على الأدلة:

تعددت التعاريف الخاصة بالممارسات المستندة على الأدلة، باختلاف وجهات نظر الباحثين وتعدد مجالاتها. إلاّ أننا سنطرق للتعريفات الخاصة بها من وجهة النظر التّي تناولت المجال الطبي.

قدمت الجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين بالولايات المتحدة الأمريكية (NASW) تعريفا عاما للممارسة المبنية على الأدلة.

حيث عرفتها بأنها:" العملية التي تنطوي على إيجاد إجابة للأسئلة القائمة على احتياجات العملاء والمنظمات، وتحديد أفضل الأدلة المتاحة للإجابة على هذه الأسئلة وتقييم نوعية الأدلة التي تم الحصول عليها وتطبيق الدليل وتقييم كفاءة وفعالية هذا الدليل".(National, 2013, p. 10)وعرفت لأول مرة من طرف المجموعة الكندية للأطباء على أنّها:" الضمير الحي، والاستخدامات الواضحة والحكيمة للأدلة لصنع قرارات دقيقة بشأن تقديم الرعاية للأفراد."(HEYNES& ALL, p. 71)

وعرفتها "Morgon" بأنها:" العملية التي تجمع بين الممارسة المدروسة بشكل جيد في التدخل المهني والخبرات الإكلينيكية والأخلاقية وتفضيلات العملاء الأخلاقية والثقافية لتوجيه الخدمات العلاجية" (Pedro, 2010, p. 452)بينما عرفها "عليان" بأنها:"تكاملالخبرات الإكلينيكية الفردية، مع أفضل

الأدلة السريرية المتوفرة من البحث المنظم".(عليان، 2016، صفحة 15). في حين عرفها "زيدان" بأنها:" الممارسة المهنية المعنية بتحديد المداخل والنماذج العلاجية الأنسب والأكثر فعالية في التعامل مع مشكلات العملاء بشكل علمي منظم ومحدد ومبني على أدلة بحثية تساعد الممارسين في اتخاذ القرار الصحيح."(زيدان و آخرون، 2016، صفحة 3)ويرى "Lauvin" بأنّها: "طريقة يمكن من خلالها اتخاذ القرار الطبي، بناء على البيانات الموضوعية المتحصل عليها من التجارب السريرية ." (Thomas, 2013, p. 5)

من خلال ما سبق يمكن تعريف الممارسات المستندة على الأدلة في المجال الطبي بأنّها:" **العملية التّي يوظف من خلالها الطبيب التجارب السريرية والأبحاث الطبية في اتّخاذ القراراتالخاصة بالمرضى، وتقديم رعاية صحية أفضل لهم.**"

2.2أهمية وأهداف الممارسات المبنية على الأدلة: تتمثل أهمية الممارسة المبنية على الأدلة في أنّها (سليمان و يوسف، 2020، صفحة 283):

أ-رفع مستوى كفاءة الممارسة؛

ب-مساعدة الكوادر الطبية وصناع القرار على اتخاذ أفضل قرار مناسب لصالح المرضى؛

ج-تساهم في اكتشاف وسد الفجوة المعرفية؛

ح-ربط الدراسات والبحوث بالممارسة؛

خ-تطوير مهارات البحث و التقويم للكوادر الطبية؛

د-موائمة الخدمة المقدمة بالمؤسسة لاحتياجات المرضى.

إنّ الهدف الأساسي من الممارسات المستندة على الأدلة، هو تحسين عملية اتخاذ القرار من خلال استخدام مبررات واضحة ومدروسة وفق خطوات محددة تتلاءم مع الهدف النهائي المتمثل في تقديم التحسينات المستمرة والتعلم والتميّز في كل مراحل العمل(reveiw, 2018).

ولديها أيضا عدة أهداف أخرى تتمثل في(فوزي، 2019، صفحة 302):

أ- تبني ممارسة ميدانية أكثر جدوى واعتمادا على الأبحاث والدارسات العلمية السابقة؛

ب- سد الفجوة بين البحث والممارسة وخلق الممارس الباحث؛

ج- خلق آلية للتغذية العكسية المعرفية، تتضمن المراجعة المستمرة للأخطاء ونجاحات البحث العلمي في الخدمة الطبية وتطبيقاتها؛

د- الامتثال لمعايير وأخلاقيات المهنة، من خلال استخدام هذه الاستراتيجية في عملية التدخل؛

ه- دعم وتحفيز دور الوسائط الالكترونية التفاعلية البحثية؛

و- ربط الممارسين (الكوادر الطبية) بالمجتمع المهني المحلي والعالمي.

3.2 ركائز وخطوات استراتيجية الممارسة المبنيَّة على الأدلَّة:

تتمثل ركائز استراتيجية الممارسة المبنية على الأدلة في (حامد، 2020، صفحة 146):

-**قدرة الممارس المهني:** تعتمد الممارسة المبنيَّة على الأدلَّة على قدرة ومهارة الطبيب على تطبيق خُطوات النموذج بالصورة التي تجعله يصل لهدفه.

-مستوى الدليل: عمليَّة تقدير الدليل بالصعوبة حيث تعتمد على وضوح وقوة الدليل ودرجة الثقة فيه.

-**مصادر المعلومات:** تتعدَّد المصادر،و يجب على الطبيب توسيع دائرة اكتساب المعارف لديه لتشمل (قواعد المعلومات الإلكترونيَّة والبحوث العلميَّة،بالإضافة إلى الزُّملاء في التخصُّص)، أمّا الخطوات التّي تتبعها الممارسات المستندة على الأدلة، تتمثل في (عيد، 2020، صفحة 480):

1- توفر الاستعداد والرغبة لتطبيق الممارسات المبنية على الأدلة؛

2- تحويل المعلومات التّي تحتاجها إلى سؤال قابل للإجابة تتم صياغته بصورة جيدة؛

3- متابعة وتعقب أفضل الأدلة المتاحة بأقصى درجة من الكفاءة والتّي يمكن من خلالها الإجابة على السؤال، حيث تبنى بناء على (المشاهدات الإكلينيكية، الدراسات التجريبية، الأبحاث المنشورة وغيرها من المصادر)؛

4- التقديم النقدي للأدلة من حيث درجة الصدق والثبات، وقابليتها للتطبيق في الممارسة المهنية؛

5- تطبيق نتائج التقييم النقدي للأدلة على مجالات التدخل المهني؛

6- تقييم الأداء؛

7- تقديم التدريب اللازم لتكرار نفس أسلوب التدخل المهني.

3.الأداء المتميز : يعد الاهتمام بمفهوم الأداء عموما والأداء العالي، أو كما يطلق عليه بعض الباحثين بالأداء المتميز بشكل خاص من المفاهيم الإدارية التي حظيت بمستوى كبير من الاهتمام من قبل المنظمات لكونه يرتبط ارتباطا وثيقا بهدف ونجاح المنظمة في ظل البيئة التنافسية المتغيرة، لذا فقد سعينا إلى تغطية جوانب هذا الموضوع بما هو متيسر ومتاح من مصادر، وقد وقع الاختيار على مصطلح الأداء المتميز ليعني بذلك الأداء المتفوق أو الأداء العالي بوصفها مرادفات لهذا المصطلح.

ويتناول هما الأداء المتميز على مستوى الفرد، والأداء المتميز على مستوى المنظمة، واستنادا إلى هدف الدراسة وتوجهاتها سيتم تناول الأداء المتميز على مستوى الأفراد العاملين (الطاقم الطبي).

1.3مفهوم الأداء المتميز: في مجال البحث الحالي سيسلط الضوء على هذا المفهوم والتطرق أولا إلى مفهوم الأداء إذ يعود أصل هذه الكلمة إلى الكلمة الفرنسية "Performance" والمركبة من كلمتي "Par" وتعني بواسطة و"Fournir" وتعني يقدم، ومصدر المصطلح مشتق من اللغة الإنجليزية " To performe" وتعني تنفيذ أو تأدية عمل ما.فالأداء في أبسط صورة "هو انعكاس للطريقة التي تستخدم بها المنظمة مواردها البشرية والمادية وبالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها طويلة الأجل.(يحياوي و شوشان، 2017، صفحة 8)

يعرف الأداء المتميز بأنه أكثر من مجرد إنجاز الأعمال بشكل جيد إذ يذهب إلى ما بعد النجاح، ويتعلق بالأفراد الذين يعملون بشكل مبدع، ويتعهدون بإنجاز المهام الموكلة إليهم بشكل استثنائي.(يوسف، 2005، صفحة 48)، إذ يربط هذا المفهوم الأداء بالإبداع وأداء الأعمال بشكل استثنائي. وعرف كذلك بأنه:" مجموعة من السلوكيات التي تعبر عن أداء الموظف بطريقة تضمن جودة الأداء وحسن التنفيذ.(Fouzilah, 2011, p. 35)، في هذا التعريف ينظر إلى الأداء المتميز على أنه أداة لتحقيق الجودة في تنفيذ الأعمال. أما حسن فقد نظر إليه على أنه:"مجموعة من السلوكيات والمقدرات الفكرية والمعرفية التي يتمتع بها الأفراد داخل المنظمات".(باقر، 2011، صفحة 123)، وبذلك فإن الحسن ينظر إلى الأداء المتميز على أنه سلوك فكري ومعرفي. كما يقصد بالأداء المتميز بأنه أعلى مستوى من مستويات الأداء التي يمكن أن ينجزه الأفراد العاملون في المنظمة.(الجراح، 2017، صفحة 9).

استنادا إلى ما تم استعراضه من أراء بعض الباحثين لمفهوم الأداء المتميز، يمكن صياغة مفهوم إجرائي لهذا المصطلح ينسجم وتوقعات الدراسة الحالية، إذ يمثل:" **النتائج المرغوبة التي تسعى المستشفيات إلى تحقيقها، ويهدف إلى استغلال مواردها المالية والبشرية والمادية بما يتلائم مع الظروف البيئية الداخلية والخارجية وبكفاءة وفعالية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.**"

2.3أهمية الأداء المتميز: تبرز أهمية وفوائد تبني تطبيقات التميز في الأداء من خلال(عبد الزيدي و البغدادي، 2021، صفحة 72):

- تحسين الثقة وأداء العمل للعاملين وزيادة التعاون بين الإدارات وتشجيع العمل الجماعي؛
- تحسين المشاركة والمسؤولية المجتمعية؛

- إرضاء العاملين وتحسين معنوياتهم؛
- تدريب العاملين على أسلوب تطوير العمليات، ومتابعة أدوات قياس أدائها؛
- تعلم اتخاذ القرارات استنادا على الحقائق لا المشاعر؛
- خلق بيئة تدعم وتساعد على التحسين المستمر.

3.3. أبعاد الأداء المتميز: اتفق بعض الباحثين، على وجود ثلاثة أبعاد للأداء المتميز للمورد البشري والمتمثلة في الآتي(سبع و مناصرية، 2020، صفحة 721):

- **معدل الأداء:** أي إنتاجية الأداء من خلال: الكمية، الجودة، التكلفة، الكيفية، الوقت المستغرق.
- **سلوك الأداء:** وتعني السلوكيات والتصرفات التي تصدر من الفرد أثناء أدائه لعمله.
- **استمرارية التميز:** أي قدرة الفرد على الاستمرار في تحسين أدائه وتميزه عن الآخرين، حيث أن الأداء المتميز ليس مجرد تحقيق نتائج أعلى من حيث الأهداف بل الاستمرار في ذلك.

4.العلاقة بين الممارسات المبنية على الأدلة والأداء المتميّز

تمكّن الأطباء اليوم من الوصول السهل إلى البيانات المتعلقة بالتجارب السريرية، وتسجيل خبرات الأطباء الآخرين حول العالم. ويعرف السعي إلى تقييم فعالية العلاجات المختلفة تقييما علميا باسم الطب المستند على الأدلة. حيث تقوم الخدمات الصحية بتشغيل نظام لتقييم الأشكال المختلفة للأدلة الطبية بناء على موثوقيتها والتّي تتراوح بين النتائج الدقيقة للتجارب السريرية وصولا إلى آراء الأطباء المبنية حول خبراتهم السريرية.(بارسونز و ترجمة محمد، 2018، صفحة 64)

حيث تتجسد الخبرة السريرية عن طريق الممارسة والتعبير عنها، بشكل خاص في تحديد وتشخيص تفضيلات، معتقدات وتوقعات المرضى.(Zekri, 2000, p. 170) لقد اعتمد مركز التمريض الأمريكي ومعهد الطب واللجنة المشتركة لاعتماد منظمات الرعاية الصحية في الولايات المتحدة الأمريكية الدلائل المبنية على البراهين كوسيلة لتحسين الرعاية الصحية، وفي أواخر القرن الحادي والعشرين اعتمد معهد الطب الدلائل المبنية على البراهين كمؤهل أساسي لمقدمي الرعاية الصحية.كما أنها الهدف والرؤيا لمعهد الطب بحلول عام 2020أن يكون % 90من تقييم الحالات معتمد على الدلائل المبنية على البراهين.(سندي، 2017، صفحة 3). لقد كان ذلك التوقع نظرة استباقية في خضم جائحة كوفيد-19 التّي يعيشها العالم. حيث تسببت هذه الجائحة في حدوث شيء غير مسبوق وقدمت تحديات لكل من الأطباء ومؤسسات الرعاية الصحية في التكيف مع مرض سريع الظهور.(Yu, 2021, p. 1)

إذ استخدم الأطباء خلالها تجاربهم والممارسات المبنية على الأدلة في التعامل مع الأوبئة السابقة من حيث تشخيص الحالات والعلاجات المقدمة. حيث ركّزت المبادئ التوجيهية على فصل وتجمع المرضى، ولكن في الواقع تزايدت أعداد الإصابات في العالم في الوقت ذاته، ووصلت نقطة السيطرة على العدوى إلى نقطة الانهيار.(Limb, 2021, p. 1)

تم تقييم نتائج عزل المرضى للحصول على أفضل دليل ولوحظ أن استخدام احتياطات العزل لم ينتج عنه نتائج أكثر ملاءمة للمرضى عند مقارنتها بإجراءات غسل اليدين المناسبة إلى جانب الاحتياطات القياسية – حيث أنّ الإجراء عرّض المرضى للآثار النفسية السلبية التي تسببها العزلة.حيث يتبع الأطباء أحيانًا سياسات أو ممارسات قديمة دون التشكيك في مدى ملاءمتها أو دقتها أو الدليل الذي يدعم استخدامها المستمر.(Wilson & Austria, 2021)

تتوافر أحيانًا معلومات متناقضة للطبيب ليؤسسها،تلك القرارات التي يمكن ملاحظتها موضوعيا، وإخضاعها لأسلوب تقييم صارم وواضح وقابل للتكرار.(Thomas, Op-cit, 2013, p. 5)لقد حذر بعض الباحثين من الاعتماد على ممارسات لم تثبت الأبحاث فعاليتها، لما قد يترتب عنها من سلبيات كثيرة، إذ أشاروا إلى أنّ إحدى الممارسات المبنية على النظريات في المجال الطبي أدّت إلى العديد من حالات الوفاة.(الحسين، 2017، صفحة 56) حيث يحرص الممارس (الطبيب) على تطوير مهاراته، معرفته وأساليبه متجنّبا الأخطاء المهنية. وهي أحد الأفكار التّي تعتمد عليها الممارسات المستندة على الأدلة إذ تؤكد على وصول الممارس لتراكمات مهنية ذات فعالية عالية والمستندة على المعرفة العلمية والبحث المستمر، وتقويم النتائج الذّي من شأنه أن يقلل من احتمالات الأخطاء المهنية القائمة على الخطأ والصواب.(حامد، مرجع سبق ذكره، 2020، صفحة 135).

هنا تبرز أهمية الأداء المتميّز من ناحية تشخيص الأخطاء والانحرافات و اتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجتها، ثم الكشف عن العناصر ذات الكفاءة و وضعها في المواقع المناسبة و تحسين المشاركة و المسؤولية الجماعية.(سويطي، 2020، صفحة 27).

فالممارسة المبنية على الأدلة استراتيجية حديثة لممارسة المهنة سيؤدي اعتمادها إلى التغلب على بعض إشكاليات المهنة المتعلقة بالفعالية والكفاءة المهنية، وتحقيق أهدافها في تقديم خدمات فعالة وبكفاءة عالية.(رماح، 2020، صفحة 97).

5.الإطار الميداني للدراسة: تم تصميم استبيان إلكتروني، يحتوي على مجموعة من الأسئلة مقسمة إلى

القسم الأول: يتعلق بالبيانات الشخصية ويضم المؤهل العلمي، سنوات الخبرة وقسم مزاولة المهنة.

- **القسم الثاني:** المتغير المستقلتقيس الأسئلة من 01-05 إدراك الممارسات المستندة على الأدلة، أما الأسئلة من 06-10 تقيس تطبيق الممارسات المستندة على الأدلة.
- **القسم الثالث:** يتعلق بالمتغير التابع (الأداء المتميز) ويشمل الأسئلة من 11-20.

5. 1.نتائج التحليل الإحصائي: تم اختبار صدق أداة البحث وقياسها من خلال اختبار ألفا كرونباخ، وذلك لقياس مستوى ثبات أداة القياس من ناحية الاتساق الداخلي للعبارات.

حيث أن قيمة ألفا كرو نباخ لكامل الاستمارة كانت عالية إذ بلغت 0.857، وبذلك فإن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ثبات عالية تبرر استخدامها لأغراض هذه الدراسة.

- **خصائص عينة الدراسة:**تم استخدام الإحصاء الوصفي لاستخراج التكرارات والنسب المئوية لأسئلة القسم الأول من الاستبيان والمتعلقة بالمعلومات العامة لعينة الدراسة التي شملت 50 طبيبا، والتي توضح بأن عينة الدراسة معظم مؤهلاتهم العلمية دكتوراه في الطب بنسبة 76%ما يمثل 38 طبيبا، ودكتورا في التخذير والانعاش بنسبة 24% ما يمثل 12 طبيبا، حيث نجد من خلال النسب سابقة الذكر أن أفراد عينة الدراسة من ذوي المؤهلات العلمية الجيدة والمستوى العالي التي ينبغي أن تنسجم مع طبيعة وظائفهم، فضلا عن امتلاكهم القدرة على فهم فقرات الاستبانة واستيعابها مما ينعكس إيجابا على النتائج النهائية للدراسة. كما نلاحظ بأن نسبة الموظفين الذين لهم أقل من 5 سنوات خبرة في العمل يمثلون 20% ما يمثل 10 أطباء، والذين لديهم سنوات الخبرة من 5 إلى 10 سنوات ويمثلون 30% ما يعني 15 طبيبا، ونفس النسبة بالنسبة لفئة من 11 سنة إلى 15 سنة، لتمثل فئة أكثر من 15 سنة خبرة في العمل بنسبة 20%، من خلال ما سبق يتضح بأن أغلب أفراد العينة يشتغلون بخبرة أكثر من 11 سنة وهو ما يدل على امتلاك الطاقم الطبي للمعرفة والخبرة الكافية في مجال تخصصهم.

كما يتضح من النتائج بأن عينة الدراسة توزعت من حيث الوظيفة إلى فئة طبيب خاص بنسبة 74% ما تمثل 37 طبيبا، وهي تمثل أغلبية عينة الدراسة وهو ما تتطلبه طبيعة الخدمة المقدمة، أما بقية النسبة 26% فهي تمثل 13 طبيب عام. إذ توزعت عينة الدراسة على 9 أقسام لمزاولة نشاطاتهم حيث توزعت أكبر نسبة في كل من قسمي الكوفيد و الاستعجالات ب 16% ما تمثل 8 أطباء من إجمالي حجم العينة، تليها نسبة 14% ما يعادل 7 أطباء في كل من قسمي طب الأطفال وقسم النساء والتوليد، بعدها النسبة 10% في قسم التصوير الطبي بالأشعة وقسم الأمراض الداخلية ما تمثل العدد 5، ثم النسبة 8% التي تمثل 4 أطباء في قسم الإنعاش و التخذير، وأخيرا النسبة 6%التي تعادل 3 أطباء في كل من قسمي

طب العظام والعمليات الجراحية، وهذا راجع إلى تركيز الباحث عند تصميم الاستبيان وتوزيعه على الأطباء بمراكز مكافحة كوفيد 19 لأنهم يمتلكون رؤية أعمق وفهم أكبر للجوانب المتعلقة بالدراسة.

- **التحليل الإحصائي لفقرات الاستبيان:**

أولا: تحليل عبارات الممارسات المعتمدة على الأدلة

الجدول رقم 01: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة الاستمارة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
1	تعتمد العلاجات التي أقدمها على الممارسات المبنية على الأدلة	4.28	0.572	4	موافق بشدة
2	التوصيات المستندة إلى الممارسات المبنية على الأدلة تعمل على تحسين الرعاية	4.44	0.577	3	موافق بشدة
3	تحسن الممارسات المبنية على الأدلة من جودة الرعاية المقدمة للمرضى	4.44	0.643	2	موافق بشدة
4	يمكنك الحصول على أفضل النتائج العلمية بسرعة وكفاءة	4.12	0.895	5	موافق
5	هناك معرفة لكيفية قياس نتائج الرعاية للمرضى	3.54	0.645	10	موافق
6	أستخدم الممارسات المبنية على الأدلة لتغيير الممارسات السريرية	3.96	0.668	8	موافق
7	أجمع بيانات المريض بخصوص المشكلة الصحية	4.46	0.503	1	موافق بشدة
8	أغير الممارسة بناءا على البيانات التي تم الحصول عليها من المرضى	3.56	0.48	9	موافق
9	أقيم مبادرة الرعاية بناءا على النتائج التي تم الحصول عليها من المرضى	4.08	0.723	6	موافق
10	أشارك نتائج الدراسة مع المريض أو عضو في عائلته	4.06	0.912	7	موافق
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام		4.17	0.594	/	موافق

المصدر: تم الإعداد بالاعتماد على نتائج SPSS 20

يوضح الجدول رقم 01: المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية وشدة الاستجابة لفئة البحث تجاه الممارسات المستندة على الأدلة، إذ تشير نتائج هذا الجدول بأن إجابات عينة الدراسة كانت إيجابية فقد

تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا البعد بين (3.54-4.46) ومتوسط حسابي عام قدره 4.17على مقياس ليكارت الخماسي.

وهذا ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول إدراك ممارسات الأدلة المستندة على الأدلة ما يعني أن أفراد العينة موافقين على اعتمادهم على الممارسات المبنية على الأدلة أثناء أداء مهامهم، إذ يلاحظ من الجدول بأن العبارة (7) قد تحصلت على أعلى المتوسطات الحسابية فقد بلغ 4.46 وبانحراف معيار قدره 0.503، وهذا ما يعني أن أفراد العينة موافقين تماما على أنهم يجمعون البيانات المتعلقة بالمشكلة الصحية من المرضى، وجاءت بعدها كل من العبارتين رقم (2) و (3) بمتوسط حسابي قدره 4.44 وانحراف معياري بلغ 0,577 و0.643 على الترتيب، وهذا ما يؤكد على الموافقة التامة لأفراد العينة بأن التوصيات المستندة إلى الممارسات المبنية على الأدلة تعمل على تحسين الرعاية كما وتحسن من جودة الرعاية المقدمة للمرضى، تليها العبارة رقم (1) بمتوسط حسابي قدره 4,28 وانحراف معياري بلغ 0.572، وهذا ما يشير إلى أن أفراد العينة موافقين تماما على أن العلاجات المقدمة تعتمد على الممارسات المبنية على الأدلة، بعد ذلك العبارة رقم (4) بمتوسط حسابي قدره 4.12 وانحراف معياري بلغ 0.895 وهذا ما يدل على الموافقة حول إمكانية الحصول على أفضل النتائج العلمية بسرعة وكفاءة، من ثم العبارة رقم (9) ومن ثم العبارة (10) بمتوسط حسابي4.08 ، 4.06 على الترتيب إذ تؤكدان على موافقة أفراد العينة على تقييم مبادرة الرعاية بناء على النتائج التي تم الحصول عليها من المرضى كما ويتم مشاركة تلك النتائج مع المريض أو أحد أفراد عائلته، كما أوضحت نتائج الجدول موافقة أفراد العينة على استخدام الممارسات المبنية على الأدلة لتغيير الممارسات السريرية بناءعلى البيانات التي تم الحصول عليها من المرضى وهذا من شأنه توليد وخلق المعرفة لكيفية قياس نتائج الرعاية المقدمة للمرضى.

وما يؤكد النتائج التي تم التوصل إليها من خلال دراستنا هو مختلف الممارسات التي اعتمدتها المستشفيات الحكومية بولاية عنابة، إذ كانت نقطة الانطلاق من خلال تجنيد طواقم العلاج من أطباء وشبه طبيين وأعوان التمريض بالعدد الكافي إذ بلغ عدد الأطباء بمراكز مكافحة كوفيد 19 في مستشفى ابن رشد 24 طبيبا، ما جعلهم في الصفوف الأولى على خط النار في محاربة هذا الفيروس، الأمر الذي جعل الأطباء محاكاة تجاربهم وممارساتهم المبنية على الأدلة في التعامل مع الأوبئة المعدية السابقة من حيث تشخيص الحالات والعلاجات المقدمة حيث تم في بادئ الأمر الاعتماد على البدلات الصفراء التي ظهر بها أطباء العزل مع تفشي فيروس "**الإيبولا**" بسبب خطر التماس بالدم، وبعد أن ثبت انتقال الفيروس عن طريق

إفرازات الجهاز التنفسي لم يعد ينصح بارتدائها والأفضل ارتداء الواقيات التي تستخدم لمرة واحدة. وبعدها تم استعمال **الكلوركين** الذي تم الاعتماد عليه سابقا في معالجة الملاريا والذي بدوره لم يحقق لأي نتيجة. ليصبح الحل الأمثل في هذه الحالة هو الوقاية ومحاربة مختلف السلوكيات السلبية للمواطنين (التهاون، اللامبالاة وعدم احترام التدابير الوقائية) من خلال النداءات التي يوجهها الممرضين عبر مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة الفايسبوك بفيديوهات ومقاطع تحسيسية من خلال نشر إصابة ومعانات بعض المرضى تعبر عن درجة الخطر وثقل الإرهاق وضرورة الالتزام بتدابير الوقاية. أيضا التركيز على إجراءات التباعد وفصل وتجمع المرضى من أجل تقليل من حالات العدوى والحد من انتشار الفيروس التاجي، الاهتمام بمعدات الوقاية والأدوية خاصة مع تزايد الضغوطات وإصابة أفراد الجيش الأبيض بالفيروس من جهة وأزمة النقائص في المعدات الطبية ونقص القوارير وغياب الأكسجين من جهة أخرى، الأمر الذي دفع بالأطباء في مستشفى ابن رشد الى القيام بوقفات احتجاجية رفقة أهالي المصابين بعدوى فيروس كورونا.

ثانيا: تحليل العبارات المرتبطة بالأداء المتميز للطاقم الطبي

الجدول رقم 02: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة الاستمارة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
1	أتمتع باليقظة والتركيز العالي أثناء تأدية مهامي	4.70	0.462	4	موافق بشدة
2	أقوم بتوظيف مهاراتي أثناء عملية التشخيص الطبي	4.74	0.443	1	موافق بشدة
3	أحترم مواقيت عملي وأنجز مهامي في وقتها	4.74	0.443	2	موافق بشدة
4	أمتلك القدرة والاستعداد لمواجهة الحالات الطارئة	4.70	0.462	5	موافق بشدة
5	أحرص على تطوير معارفي وأوظفها في عملي	4.56	0.501	9	موافق بشدة
6	أتابع المستجدات البحثية في المجال الطبي باستمرار	4.70	0.462	6	موافق بشدة
7	أحافظ على السر المهني وخصوصية المرضى	4.66	0.478	7	موافق بشدة
8	أحرص على المشاركة في البرامج التدريبية لتطوير عملي	4.62	0.696	8	موافق بشدة
9	أساهم في تقديم خدمات صحية في المستوى المطلوب	4.74	0.443	3	موافق بشدة
10	أعمل على تحقيق راحة المريض وتلبية احتياجاته	4.06	0.912	10	موافق
	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام	4.69	0.483	/	موافق بشدة

المصدر: تم الإعداد بالاعتماد على نتائج SPSS 20

يوضح الجدول رقم 02: إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالأداء المتميز للطاقم الطبي في المستشفيات محل الدراسة.حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا البعد بين (4.06-4.74) ومتوسط حسابي عام قدره 4.69ععلى مقياس ليكارت الخماسي الذي يشير إلى المستوى المرتفع للأداء المتميز في المستشفيات الحكومية في ولاية عنابة وهي: المؤسسة الاستشفائية المتخصصة مستشفى عبد الله نواورية – البوني–، المستشفى الجامعي ابن رشد، المستشفى الجامعي ابن سينا.إذ يلاحظ من الجدول بأن العبارات(2)، (3)، (9)قد تحصلوا على أعلى المتوسطات الحسابية فقد بلغ 4.74 وبانحراف معيار قدره 0.443، وهذا ما يعني أن أفراد العينة موافقين تماما على توظيف مهاراتهم أثناء عملية التشخيص الطبي وحرصهم على احترام مواقيت العمل وإنجاز المهام في وقتها فضلا عن مساهمتهم في تقديم خدمات صحية في المستوى المطلوب، وجاءت بعدها كل من العبارات رقم (1)، (4) و(6) بمتوسط حسابي قدره 4.70 وانحراف معياري بلغ 0.462، وهذا ما يؤكد تماما على تمتع أفراد العينة باليقظة والتركيز العالي أثناء تأدية مهامهم وامتلاكهم القدرة والاستعداد لمواجهة الحالات الطارئة ومتابعتهم للمستجدات البحثية في المجال الطبي باستمرار، تليها العبارة رقم (7) بمتوسط حسابي قدره 4,66 وانحراف معياري بلغ 0.478، وهذا ما يشير إلى الحرص التام لأفراد العينة في المحافظة على السر المهني و خصوصية المرضى.

بعد ذلك العبارة رقم (8) بمتوسط حسابي قدره 4.62 وانحراف معياري بلغ 0.696وهذا ما يدل على الحرص التام للأفراد للمشاركة في البرامج التدريبية لتطوير عملهم، من ثم العبارة رقم (5) ومن ثم العبارة (10) بمتوسط حسابي4.56، 4.06 على الترتيب إذ تؤكدان على الحرص التام لأفراد العينة على تطوير معارفهم وتوظيفها في أعمالهم لتحقيق راحة المريض وتلبية احتياجاته.

ويعتبر الدعم المادي والمعنوي الذي قدمته المصالح المسؤولة هو الدافع الرئيسي لتحقيق مستويات مرتفعة من الأداء والوصول إلى الأداء المتميز، حث تم تقديم التعويضات والمنح لمختلف الطواقم الطبية، كذلك الثناء والاعتراف بالجهد المبذول إذ تم تسميتهم "**بالجيش الأبيض**" نظير التضحيات الجسيمة التي قدموها. أيضا تم مرافقة ومساندة الطواقم الطبية وشبه الطبية التي تسهر على التكفل بالمرضى المصابين بالفيروس التاجي عبر مركز كوفيد 19 بمستشفى ابن رشد من أجل رفع معنوياتهم والتقليل من الضغط البسيكولوجي الذي تعرض له مهنيو الصحة خاصة الذين شملتهم إجراءات الحجر الصحي بسبب الاشتباه في حالات الإصابة ضمن طواقم العلاج بمصالح أمراض المسالك البولية وطب النساء والتوليد.

2.5.اختبار الفرضيات:

اختبار صحة الفرضية الأولى:

H0: لا تمتلك العينة المبحوثة المعتقدات الكافية حول الممارسات المستندة على الأدلة.

H1: تمتلك العينة المبحوثة المعتقدات الكافية حول الممارسات المستندة على الأدلة.

عند مستوى المعنوية $\alpha \leq 0,05$ من أجل فحص هذه الفرضية قمنا بحساب المتوسط الحسابي واختبار T.

الجدول رقم (03): المتوسط الحسابي واختبار T للفرضية الأولى

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبارT	مستوى المعنوية
المحور الأول: معتقدات EBP	3.91	0.387	16.62	0.00

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على برنامجspss

تبين مخرجات الجدول أعلاه بأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات العبارات المكونة لمحور معتقدات الممارسات المعتمدة على الأدلة قد بلغت 3.91، وبانحراف قدره 0.387، وحيث أن قيمة T المحسوبة قد بلغت 16.62. ومستوى الدلالة المحسوب 0.00 وهو أقل من مستوى المعنوية $\alpha \leq 0,05$، هذا ما يدفعنا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، ومنه فإن العينة المبحوثة تمتلك المعتقدات الكافية حول الممارسات المستندة على الأدلة.

اختبار صحة الفرضية الثانية:

H0: لا تطبق العينة المبحوثة الممارسات المستندة على الأدلة في مهامها.

H1:تطبق العينة المبحوثة الممارسات المستندة على الأدلة في مهامها.

عند مستوى المعنوية $\alpha \leq 0,05$ من أجل فحص هذه الفرضية قمنا بحساب المتوسط الحسابي واختبار T.

الجدول رقم (04): المتوسط الحسابي واختبار T للفرضية الأولى

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبارT	مستوى المعنوية
المحور الثاني: تطبيقEBP	4,01	0.548	13.01	0.00

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على برنامجspss

تبين مخرجات الجدول أعلاه بأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات العبارات المكونة لمحور تطبيق الممارسات المعتمدة على الأدلة في المهام قد بلغت 4,01، وبانحراف قدره 0.548، وحيث أن قيمة T المحسوبة قد بلغت 13.01 ومستوى الدلالة المحسوب 0.00 وهو أقل من مستوى المعنوية $\alpha \leq 0,05$، هذا ما

يدفعنا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، ومنه تطبق العينة المبحوثة الممارسات المستندة على الأدلة في مهامها.

اختبار صحة الفرضية الثالثة:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعتقدات الكافية للممارسات المستندة على الأدلة (EPB) على الأداء المتميز..

H1:يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعتقدات الكافية للممارسات المستندة على الأدلة (EPB) على الأداء المتميز.

.عند مستوى المعنوية $\alpha \leq 0,05$ من أجل فحص هذه الفرضية قمنا بحساب المتوسط الحسابي واختبار T

الجدول رقم (05): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير المعتقدات الكافية حول الممارسات المستندة على الأدلة على الأداء المتميز

	المعتقدات الكافية حول الممارسات المستندة على الأدلة				
الأداء المتميز	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل الانحدار	قيمة F	مستوى الدلالة
	0.420	0.177	0.337	10.308	0.000

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على برنامجspss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.420)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة بين المعتقدات والأداء المتميز، كما بلغ معامل التحديد (0.177) وهو ما يدل على أن (17،1%) من التغيرات التي تطرأ على الأداء المتميز كانت نتيجة للمعتقدات الكافية حول الممارسات المستندة على الأدلة، كما أكدت قيمة مستوى الدلالة (0.000) معنوية هذا الأثر، وبالنسبة لقيمة F المحسوبة فقد سجلت (10.308) وهي أكبر قيمة F الجدولية كما أنها دالة عند مستوى المعنوية $\alpha \leq 0,05$، هذا ما يدفعنا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، ومنه فإنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعتقدات الكافية للممارسات المستندة على الأدلة على الأداء المتميز.

اختبار صحة الفرضية الرابعة:

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الممارسات المستندة على الأدلة (EPB) على الأداء المتميز..

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الممارسات المستندة على الأدلة(EPB) على الأداء المتميز.

.عند مستوى المعنوية $\alpha \leq 0,05$تم اختبار هذه الفرضية من خلال تحليل الانحدار الخطي البسيط

الجدول رقم (06): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير تطبيق الممارسات المستندة على الأدلة على الأداء المتميز

	تطبيق الممارسات المستندة على الأدلة				
الأداء المتميز	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل الانحدار	قيمة F	مستوى الدلالة
	0.609	0.370	0.691	28.226	0.000

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على برنامجspss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن قيمة معامل الارتباط بلغت (0.609)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة بين المعتقدات والأداء المتميز، كما بلغ معامل التحديد (0.370) وهو ما يدل على أن (37.0%) من التغيرات التي تطرأ على الأداء المتميز كانت نتيجة للمعتقدات الكافية حول الممارسات المستندة على الأدلة، كما أكدت قيمة مستوى الدلالة (0.000) معنوية هذا الأثر، وبالنسبة لقيمة F المحسوبة فقد سجلت (28.226) وهي أكبر قيمة F الجدولية كما أنها دالة عند مستوى المعنوية $\alpha \leq 0,05$، هذا ما يدفعنا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، ومنه فإنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الممارسات المستندة على الأدلة على الأداء المتميز.

اختبار صحة الفرضية الرئيسية:

H0: لا يوجدأثر ذو دلالة إحصائية بين الممارسات المستندة على الأدلة و تحقيق الأداء المتميّز لدى العينة المبحوثة.

H1:لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للممارسات المستندة على الأدلة(EPB) على الأداء المتميز.

عند مستوى المعنوية $\alpha \leq 0,05$ من أجل فحص هذه الفرضية قمنا بحساب معامل ارتباط بيرسون

الجدول رقم (07): معامل ارتباط بيرسون للفرضية الرئيسية

/	الممارسات المستندة على الأدلة(EPB)				
الأداء المتميز	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل الانحدار	قيمة F	مستوى الدلالة
	0.596	0.355	0.733	26.418	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامجspss

تبين مخرجات الجدول أعلاه بأن قيمة معامل ارتباط بيرسون لإجابات العبارات المكونة لمحاور الاستمارة قد بلغت 0.596، مما يدل على وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة بين الممارسات المستندة على الأدلة والأداء المتميز، كما بلغ معامل التحديد (0.355) وهو يدل على أن (35.5%) من التغيرات التي تطرأ على الأداء المتميز كانت نتيجة للممارسات المستندة على الأدلة، كما أكدت قيمة مستوى دلالة المحسوب

(0.000) معنوية هذا الأثر، وبالنسبة إلى قيمة F المحسوبة فقد سجلت (26.418) وهي أكبر من قيمة F الجدولية كما أنها دالة معنويا عند مستوى المعنوية $\alpha \leq 0,05$، وهذا ما يدفعنا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، ومنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الممارسات المستندة على الأدلة وتحقيق الأداء المتميز لدى العينة المبحوثة.

6.الخاتمة:

يمكن للممارسات المعتمدة على الأدلة تحقيق الأداء المتميز للطاقم الطبي في ظل جائحة كورونا من خلال تلقين المعتقدات الكافية حولها، بالإضافة إلى تطبيق مثل هذه الممارسات في مختلف المهام، ولقد لخص البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات يمكن توضيحها فيما يلي:

النتائج:

- ✓ تعد الممارسات المبنية على الأدلة استراتيجية حديثة لمزاولة المهنةتساهم في التغلب على بعض إشكاليات المهنة المتعلقة بالفعالية والكفاءة المهنية، وتحقيق أهدافها في تقديم خدمات فعالة وبكفاءة عالية؛
- ✓ تمتلك العينة المبحوثة المعتقدات الكافية حول الممارسات المستندة على الأدلة؛
- ✓ تطبق العينة المبحوثة الممارسات المستندة على الأدلة في مختلف مهامها؛
- ✓ يوجد مستوى مرتفع من الأداء المتميز لدى العينة المبحوثة؛
- ✓ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية $\alpha \leq 0,05$ للممارسات المستندة على الأدلة على تحقيق الأداء المتميز لدى أفراد العينة بالمستشفيات الحكومية بولاية عنابة.

المقترحات:

- ✓ الدعوة الى نشر الأبحاث والدراسات المتعلقة بالممارسات المبنية على الأدلة وتناولها من جوانب مختلفة حتى يكون هناك صورة واضحة عنها عند الممارسين تمكنهم من تطبيقها؛
- ✓ محاكات التجارب الناجحة في الممارسات المعتمدة على الأدلة، والاقتداء بالمعمول به في المؤسسات الصحية بصفة خاصة وغيرها بصفة عامة، من خلال تنظيم المؤتمرات واللقاءات العلمية بهدف نشر ثقافة الممارسة المستندة على الأدلة؛

- ✓ تعزيز البرامج التقنية ومختلف الأجهزة والأدوات التي من شأنها تطوير الممارسات المستندة على الأدلة؛
- ✓ تشجيع الأفراد على توليد الأفكار الجديدة في الأداء وتطوير أخرى من خلال الأدلة؛
- ✓ تعزيز نظام الحوافز والمكافئات وإدخال تعديلات في الإدارات الموجودة، لتحقيق التميز في المعرفة للطواقم الطبية الذي يعد رأس مال فكري يجب المحافظة عليه وتطويره للوصول إلى الأداء المتميز.

7–قائمة المراجع:

Arndt, M., & Bigelow, B. (2009). Evidence-Based Management in Health Care. *Health Care Management Review, 34* , pp. 206-213.

Fouzilah, s. (2011). the influence of skill on job performance public service employees in Malaysia. *business and management review (01)* .

HEYNES, R. B., & ALL, A. (s.d.). Evidence-Based Medicine. How to Practice and Teach EBM. *Evidence-Based Medicine, BMJ, vol 312* .

Limb, M. (2021). Covid-19: Give NHS staff working with patients higher grade masks,. *BMJ, Published 30 December* .

National, A. o. (2013). NASW standards for social worker practice in child wefare. , *National Association of Social Workers, Washington* .

Pedro, M. (2010). Dissemination and implementation of evidence-.based Practice in the Social Services. *A UK Survey, Journal of Evidence-Based Social Work,Volume 7, 5* .

reveiw, T. O. (2018). the essential guide to evidence based practice-2018-. *the oxford review enterprise Ltd.*

Thomas, L. (2013). « Evidence-Based Medicine » , quelle place dans la décision du médecin ? ?, thèse pour le diplôme d'état de docteur en médecine spécialité médecine générale, , faculté de médecine, université Toulouse III – Paul sabatier,france.

Wilson, B., & Austria, M.-j. (2021). *What is Evidence-Based Practice?, university of utah.* Available at: https://accelerate.uofuhealth.utah.edu/improvement/what-is-evidence-based-practice consultes 5 janury 2022 , 1.00pm.

Yu, M. (2021). Integrating artificial intelligence in bedside care for covid-19 and future. *Published 31 December* .

Zekri, O. (2000). Evidence-Based Medicine ou médecine factuelle. *La Lettre de l'Hépato-Gastroentérologue - no 3 - vol. III* .

أكمل نجلاء سندي. (2017). العوامل التي تؤثر على تطبيق الدلائل المبنية على البراهين كما تدركها الممرضات. رسالة ماجستير،كلية التمريض،جامعة الملك عبد العزيز، السعودية.

إياد فتحي عليان. (2016). أثر ممارسات الإدارة المستندة على الأدلة في تحسين مستويات الأداء الوظيفي- دراسة ميدانية في شركات المستلزمات الطبية في مدينة عمان. رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.

بول بارسونز، و هناء ترجمة محمد. (2018). *1001 فكرة عن الصحة و الطب/العلوم الاجتماعية /العلوم التطبيقية*. المجموعة العربية للتدريب و النشر.

جواد ناظم عبد الزيدي، و كاظم لؤي رباب البغدادي. (2021). تأثير إستراتيجية الاستقطاب في الأداء المتميز العاملين. *مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد 2، العدد 4، العراق* .

حسين كمال أضواء الجراح. (2017). الاستثمار في الرأس مال البشري مدخل لتحقيق الأداء المتميز- دراسة استطلاعية لآراء عينة من التدريسيين في عدد من كليات جامعة الموصل-. *مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية و الاقتصادية ،المجلد09، العدد01* .

رائف ريم فوزي. (2019). الممارسة المبنية علي الأدلة مع الحالات الفردية في المجال المدرسي. *المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، المجلد 01، العدد10* .

رماح مخلص. (2020). *الخدمة الاجتماعية في المجال الطبي*. دار اليازوري، الأردن.

سبع نجيب ، و مناصرية رشيد. (2020). التثمين الوظيفي وأثره في تثمين الأداء المتميز للمورد البشري بالمؤسسة: أبعاد الأداء المتميز الاقتصادية الجزائرية_ دراسة حالة مؤسسة بناء الهياكل المعدنية المصنعة وحدة المغير. *مجلة الباحث، العدد 20، الجزائر* .

سويطي شبلي. (2020). الاستثمار في رأس المال البشري ودوره في تحقيق الأداء المتميز للعاملين في وزارة الصحة الفلسطينية. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية و النفسية، المجلد28،العدد03* .

عبد الرحمن بسام يوسف. (2005). أثر تقنية المعلومات ورأس المال الفكري في تحقيق الأداء المتميز. أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

عبد الكريم الحسين. (2017). الممارسات المبنية على الأدلة في التربية الخاصة الطريقة المثلى للتعامل مع الطلبة ذوي الإعاقات. *مجلة التربية الخاصة و التأهيل،المجلد 06، العدد21* .

علاء حسن باقر. (2011). العدالة التنظيمية و دورها في تحقيق الأداء العالي-دراسة تحليلية لآراء عينة من الأطباء في مستشفى الصدر التعليمي في محافظة النجف الأشرف. جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.

علي حسين زيدان، و و آخرون. (2016). . *الممارسة المبنية علي الأدلة في الخدمة الاجتماعية مع الأفراد والأسرة*. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

كمال منال سليمان، و عبد الدايم فوزية يوسف. (2020). متطلبات استخدام الممارسة المبنية على الأدلة في تطوير الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع بمؤسسات رعاية المعاقين ذهنيا. *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية و العلوم الإنسانية،المجلد01،العدد 50* .

محمد فضل حامد. (2020). فعاليَّة برنامج تدريبي للأخصائيين الاجتماعيين بالمؤسَّسات الطبيَّة لاستخدام الممارسة المبنيَّة على الأدلَّة ". *مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية - جامعة الفيوم، المجلد19، العدد19* .

محمد يوسف عيد. (2020). الممارسة المبنية على الأدلة في التربية الخاصة. *المجلة العربية لعلوم الإعاقة و الموهبة، المجلد04، العدد14* .

يحياوي نعيمة ، وشوشان سهام. (2017). دور تسيير الكفاءات في تحقيق الأداء المتميز. *مجلة دراسات- جامعة عمار ثليجي الأغواط ، العدد59* .

تقييم كفاءة الإنفاق العام على الصحة في عينة من الدول متوسطة الدخل باستخدام تحليل مغلف البيانات

Assessing the efficiency of public spending on health in a sample of middle-income countries using data envelopment analysis

كريمة براهيمي[*]، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)، k.brahimi@univ-chlef.dz

ايمان مداوي، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)، imane041989@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/05/16 تاريخ القبول: 2023/03/13 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم كفاءة الإنفاق العام على الصحة لعينة من عشرين دولة متوسطة الدخل(، باستخدام تحليل مغلف البيانات الموجه نحو المدخلات والمخرجات في ظل عوائد الحجم المتغيرة، في هذا التحليل تم استخدام الإنفاق العام على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير إدخال، والعمر المتوقع عند الولادة ومعدل بقاء الرضع على قيد الحياة كمتغيرات إخراج.

تظهر النتائج أن الدول التي تعمل على حدود الكفاءة هي الصين، لبنان، بيرو، وروسيا، وتشير النتائج أيضا إلى أنه يمكن تحقيق مكاسب كبيرة في النتائج الصحية من خلال تحسين كفاءة الإنفاق العام على الصحة.

كلمات مفتاحية: إنفاق عام على صحة، كفاءة، تحليل مغلف بيانات.

تصنيفات JEL: C140، H510، I120

Abstract:

This study aims to assess the efficiency of public spending on health for a sample of twenty middle-income countries, using data envelopment analysis by employing input and output-oriented analysis under variable

[*] المؤلف المرسل.

returns to scale. In the analysis, public spending on health as a percentage of GDP were used as input variable and life expectancy at birth and infant survival rate were used as outputs.

The results show the countries that work on the efficiency frontier are China, Lebanon, Peru, and Russia. The results suggest that there can be large gains in health outcomes by improving the efficiency of public spending on health.

Keywords: Public Spending on Health; Efficiency; Data Envelopment Analysis.

Jel Classification Codes: C140, H510, I120

1. مقدمة :

يعد قطاع الصحة أحد القطاعات الرئيسية التي تتدخل فيها الحكومات من خلال زيادة حجم الإنفاق العام لتحسين الخدمة الصحية العامة، غير أن هذه الزيادة قد لا تؤثر بشكل كبير على النتائج الصحية إذا كانت كفاءة هذا الإنفاق منخفضة ما يؤدي إلى إهدار هذا النوع من الإنفاق، فقد قدرت منظمة الصحة العالمية أنه بسبب عدم الكفاءة يتم إهدار ما يقارب من 20% إلى 40% من إجمالي الإنفاق المخصص للصحة في البلدان الأعضاء، كما أن هذا المعدل أعلى في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل، لذلك فإن تحسين كفاءة الإنفاق العام على الصحة يعد الأداة الأكثر فعالية للقضاء على الإسراف والإهدار، كما يعد أولوية وضرورة ملحة للبلدان ذات الدخل المتوسط خاصة في ظل تفاقم الضغوط على الأرصدة المالية العامة الناجمة عن التراجع والتباطؤ الحاد في الأنشطة الاقتصادية بسبب الأزمة العالمية التي أحدثها تفشي فيروس كورونا، حيث يسمح تحسين الكفاءة بتحقيق نتائج أفضل عند نفس المستوى من الإنفاق أو تحقيق نفس النتائج الصحية باستخدام كمية أقل من الإنفاق العام، كما يسمح بتخفيف القيود على الميزانية وتعزيز التنمية المالية المستدامة.

إشكالية الدراسة: في ضوء هذه الخلفية تحاول الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى درجة الكفاءة النسبية للإنفاق العام على الصحة في عينة من الدول متوسطة الدخل؟

وعليه فإن **الفرضية الرئيسية** تتمثل في الآتي: يوجد تباين في درجة الكفاءة النسبية للإنفاق العام على الصحة بين دول عينة الدراسة.

وبالنظر **لأهمية** قطاع الصحة للتنمية الاقتصادية والمستدامة، **تهدف الدراسة** إلى الوقوف على مدى درجة الكفاءة النسبية للإنفاق العام على الصحة في عينة من الدول متوسطة الدخل بما يُمكن هذه الدول الاستفادة من مواردها المالية المحدودة، بالإضافة إلى تحديد الإطار المفاهيمي لكفاءة الانفاق العام على الصحة، وأسلوب تحليل مغلف البيانات.

واعتمدت الدراسة على **المنهج** الاستنباطي من خلال أداته الوصف والتحليل لعرض المفاهيم النظرية للإنفاق العام على الصحة وكفاءته، وعلى **المنهج** الاستقرائي عن طريق أداتي التحليل والقياس لقياس الكفاءة النسبية للإنفاق العام على الصحة باستخدام تحليل مغلف البيانات.

أما **حدود الدراسة؛** فتمثلت **الحدود المكانية** في عينة من عشرين دولة متوسطة الدخل شملت كل من؛ الجزائر، ألبانيا، أذربيجان، بوتسوانا، الصين، كولومبيا، الإكوادور، مصر، إندونيسيا، إيران، الأردن، لبنان، ماليزيا، مكسيك، المغرب، البيرو، روسيا، جنوب إفريقيا، تركيا، وتونس، أما **الحدود الزمنية** فتمثلت في متوسط الفترة السنوية 2010 -2019 بالنسبة لمتغيرة الإدخال (الإنفاق العام على الصحة)، أما بالنسبة للمخرجات (النتائج الصحية) فتم قياسها باستخدام بيانات عام 2019.

2. ماهية كفاءة الإنفاق العام على الصحة

قبل التطرق إلى مفهوم كفاءة الإنفاق العام الصحة سنقوم بتسليط الضوء على مفهوم الإنفاق العام وأركانه ومن ثم نستخلص مفهوم الإنفاق العام على الصحة.

1.2 مفهوم الإنفاق العام على الصحة:

يُعبر الإنفاق العام عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية، وهو أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة، التي تعتمد التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، (قدي، 2006، صفحة 179) ويمكن تعريف الإنفاق العام بأنه مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بهدف اشباع حاجة عامة،

(دراز و حجازي، 2004، صفحة 246) كما يُعرّف بأنه مبلغ مالي نقدي يتم رصده في الموازنة العامة، صادراً عن هيئة عامة من أجل تحقيق الأهداف القصوى للمجتمع. (علام، 2012، صفحة 42)

ومن خلال التعريف السابق يتضح أن للإنفاق العام أربعة أركان وهي:

- مبلغ نقدي: تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، أي كل ما تنفقه الدولة سواءً من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لإدارة المرافق العامة أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة للعملية الإنتاجية؛ واشتراط اتخاذ الإنفاق العام شكل مبلغ نقدي جاء نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل أهمها:

- الانتقال من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي، أين أصبحت النقود هي الوسيلة الوحيدة لكل المعاملات؛
- محاولة تطبيق العدالة بين أفراد المجتمع؛
- تيسير عملية الرقابة على تنفيذ الإنفاق العام. (عايب، 2010، الصفحات 101-102)

كما أن الموازنة العامة لا يقيد بها إلّا المبالغ النقدية التي يمكن من خلالها معرفة رصيد الموازنة في نهاية السنة المالية وهذه الصفة تنتفي مع الطبيعة العينية للمال العام.

- رصده في الموازنة العامة: فلابد لكي يكون هذا المبلغ من قبيل النفقة العامة، أن يتم رصده ضمن بنود الموازنة العامة. (علام، 2012، صفحة 42)

- يصدر من شخص عام: يُعد اشتراط صدور الإنفاق العام من جهة عامة ركناً أساسياً من أركان الإنفاق العام، حيث يدخل في إطار الإنفاق العام كل النفقات التي يقوم بها الأشخاص المعنوية العامة والدولة والهيئات العامة. (عايب، 2010، صفحة 102)

- يهدف إلى إشباع الحاجات العامة القصوى: يهدف الإنفاق العام إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الإشباع، حيث لا يُعد من الإنفاق العام ذلك الإنفاق الذي يهدف إلى إشباع حاجة خاصة، يُنتج هذا الركن اعتبارين؛ الأول أن الدولة يجب أن تسعى لتحقيق الصالح العام؛ والاعتبار الثاني أن الأموال العامة التي تُنفَق دفعها الأفراد في مجموعهم، وعلى هذا فإن إنفاق جزء منها على الصالح الخاص يعد

اخلالا بأهم مبدأ في المالية العامة، وهو مبدأ وجوب مساواة الجميع أمام الأعباء العامة. (عايب، 2010، الصفحات 102-103) فالإنفاق العام يهدف إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق الرفاهية لأكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع، أي أن الإنفاق العام يتسع ليشمل جميع النفقات التي تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، وزيادة إنتاجية الفرد، وتحسين جودة الإنتاج، ويشمل كذلك النفقات العامة الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى إعادة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع. (خبابة، 2009، الصفحات 65-66)

وينطبق ذات المفهوم على الإنفاق العام على الصحة الذي يعبر عن المبالغ المالية التي يتم رصدها في الميزانيات الحكومية المركزية والمحلية في شكل إنفاق جاري ورأسمالي والموجهة للقطاع الصحي.

2.2 مفهوم كفاءة الإنفاق العام على الصحة

منذ بداية التسعينات أصبحت "الكفاءة" و"الفعالية" و"الخدمة الجيدة" هي الكلمات الرئيسية لإدارة القطاع العام، ففي ظل ندرة الموارد العامة والضغط المتزايد على الحكومات لتحسين تخصيصها وتدهور نوعية الخدمات العامة، أصبح لزاما أن تأخذ الكفاءة في الحسبان عند تصميم برامج الإنفاق العام، وتتطلب الكفاءة الاستغلال الأمثل للموارد بتعظيم المنافع، أو بعبارة أخرى استغلال الموارد المتاحة لتحقيق أهداف محددة بأقل تكلفة ممكنة.

تاريخيا يعود مفهوم الكفاءة إلى الاقتصادي الإيطالي باريتو الذي طور صياغة هذا المفهوم وأصبح يعرف "بأمثليه باريتو " وحسب باريتو فإن أي تخصيص ممكن للموارد فهو إما تخصيص كفء أو تخصيص غير كفء، وأي تخصيص غير كفء للموارد فهو يعبر عن اللاكفاءة، أي أن الكفاءة هي الطريقة المثلى في استعمال الموارد، وفي هذا الجانب يمكن التفريق بين الكفاءة والفعالية حيث تعبر هذه الأخيرة عن استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأهداف المرجوة، بينما ترتبط الكفاءة بالوسيلة التي اتبعت في الوصول إلى هذه النتائج. (بورقبة، 2008، الصفحات 3-5)كما يختلف مفهوم الكفاءة عن مفهوم الأداء حيث يركز مفهوم الأداء على تحليل ودراسة جانب المخرجات فقط، بينما يرتكز تحليل الكفاءة على تحليل العلاقة بين المدخلات والمخرجات فهو يستهدف تحقيق الاستغلال الأمثل للمدخلات عن طريق تعظيم

المخرجات الناتجة عن استخدام قدر معين من تلك المدخلات، أو تقليل المدخلات للحصول على قدر معين من تلك المخرجات، (الباز، 2014، صفحة 5) أي أن للكفاءة بعدين يتمثل الأول في كفاءة المدخلات التي تهدف إلى تحقيق قدر معين من المخرجات بأدنى قدر ممكن من المدخلات، أما البعد الثاني فيتمثل في كفاءة المخرجات التي تهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من المخرجات باستعمال قدر معين من المدخلات.

وينطبق ذات المفهوم على كفاءة الإنفاق العام على الصحة؛ فالمدخلات المتمثلة في صورة إنفاق عام موجه للقطاع الصحي توظف للحصول على المخرجات التي تسعى الحكومة لتحقيقيها، (الباز، 2014، صفحة 5) أي أن كفاءة الإنفاق العام على الصحة تتمحور حول إنجاز الكثير باستخدام القليل؛ أي الحصول على أكبر قدر ممكن من المخرجات الصحية باستخدام أقل قدر ممكن من المدخلات (الإنفاق العام على الصحة) مع الحفاظ على مستوى الجودة، وذلك من خلال تنفيذ البرامج والمشروعات والأنشطة العامة المختلفة المتعلقة بقطاع الصحة بأقل تكلفة ممكنة وبما يعظم المنافع العامة. (الوصّال، 2018، الصفحات 54-55)

3. مفهوم تحليل مغلف البيانات

يستخدم أسلوب تحليل مغلف البيانات (Data Envelopment Analysis, DEA) البرمجة الخطية لقياس الكفاءة النسبية، وهو طريقة قدمها Charnes وCooper و Rhodes في عام 1978 لتحديد الكفاءة النسبية لمجموعة من الوحدات الإدارية (Decision Making Units, DMU) متماثلة الأهداف والأنشطة من خلال تحديد المزيج الأمثل لمجموعة مدخلات ومجموعة مخرجات وذلك بناءً على الأداء الفعلي لهذه الوحدات، ويمكن أن تكون هذه الوحدات الإدارية دول، مؤسسات، مستشفيات، جامعات، مصارف، وغيرها. (بتال، خليفة، و منصور، 2017، صفحة 15)

ويمكن إجراء تحليل مغلف البيانات الموجه نحو المدخلات والذي يهدف إلى إنتاج مخرجات معينة مع حد أدنى من المدخلات، والموجه نحو المخرجات الذي يهدف إلى إنتاج حد أقصى من المخرجات مع

مدخلات معينة، بافتراض أن العوائد ثابتة (Constant Return to Scale, CRS) أو متغيرة (Variable Return to Scale, VRS).

وتسمى تقديرات تحليل مغلف البيانات بالكفاءة النسبية لأنه يقدر الكفاءة نسبة إلى أفضل النتائج المتحققة عبر الوحدات الإدارية قيد التحليل وليس متوسط النتائج، ويتم اشتقاق الكفاءة من خلال عدد من الوحدات التي تشكل سويا المنحنى الحدودي للأداء والذي يغلف كل المشاهدات، وتتمتع الوحدات التي تقع على المنحنى الحدودي بالكفاءة في عملية توزيع مدخلاتها وإنتاج مخرجاتها، أما الوحدات التي لا تقع على المنحنى الحدودي فهي وحدات تتميز بلا كفاءة، ويتم تصنيف الوحدات الإدارية على أساس مستويات الكفاءة المحققة بالنسبة لأفضل الوحدات أداءً بين مفردات المجموعة التي تحصل على القيمة واحد، والوحدات التي تتميز بلا كفاءة أو أقل كفاءة تحصل على قيم أقل من الواحد. (بتال، خليفة، و منصور، 2017، الصفحات 17-18)

4. قياس الكفاءة النسبية للإنفاق العام على الصحة لعينة من عشرين دولة متوسطة الدخل:

لقياس الكفاءة النسبية للإنفاق العام على الصحة لعينة من عشرين دولة متوسطة الدخل تشمل كل من؛ الجزائر، ألبانيا، أذربيجان، بوتسوانا، الصين، كولومبيا، الإكوادور، مصر، إندونيسيا، إيران، الأردن، لبنان، ماليزيا، مكسيك، المغرب، البيرو، روسيا، جنوب إفريقيا، تركيا، وتونس، نستخدم أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) في ظل عوائد الحجم المتغيرة (VRS) بالتوجه المدخلي والمخرجي، وذلك باستخدام برنامج DEAP، كما تستخدم هذه الدراسة أحدث البيانات المتوفرة والتي تم تجميعها من قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية (World Health Organization، 2022) وتقارير الإحصائية لمنظمة الصحة العالمية (World Health Organization, World health statistics, 2020)، حيث تم استخدام متوسط العشر سنوات (2010 -2019) بالنسبة لمتغيرات الإنفاق العام على الصحة التي يمكن أن تتقلب بشكل كبير من سنة لأخرى، واستخدام بيانات عام 2019 بالنسبة لمتغيرات النتائج الصحية.

1.4 متغيرات الإدخال والإخراج:

تم استخدام حصة الإنفاق العام على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى نصيب الفرد من الإنفاق العام على الصحة وفقا لتعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي كمقياس ثاني للإنفاق العام على الصحة كمتغيرات إدخال، أما متغيرات الإخراج فتم استخدام متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ومعدل بقاء الرضع على قيد الحياة (في تحليل الكفاءة يتم قياس المخرجات بطريقة "الأكثر أفضل" لذلك تم استخدام معدل بقاء الرضع على قيد الحياة بدلا من وفيات الرضع) الذي تم حسابه انطلاقا من معدل وفيات الرضع لكل ألف مولود حي (معدل بقاء الرضع على قيد الحياة يساوي (1000-معدل وفيات الرضع) / معدل وفيات الرضع)، حيث يمكن أن تعكس هذه المتغيرات مدى التقدم في توفير الخدمة الصحية العامة ومدى تحسن المستوى الصحي لسكان عينة الدراسة.

2.4 نتائج تحليل الكفاءة:

يُظهر الجدولين رقمي 1 و2 نتائج تحليل الكفاءة النسبية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) لعينة من عشرين دولة متوسطة الدخل في ظل عوائد الحجم المتغيرة (VRS) بالتوجه المدخلي والمخرجي لنموذجين، يركز الأول على تقييم الكفاءة النسبية باستخدام مدخل واحد يتمثل في حصة الإنفاق العام على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين يركز النموذج الثاني على تقييم الكفاءة النسبية باستخدام مدخل واحد يتمثل في نصيب الفرد من الإنفاق العام على الصحة، مع المحافظة على نفس المخرجات في النموذجين والتي تتمثل في كل من العمر المتوقع عند الولادة ومعدل بقاء الرضع على قيد الحياة.

الجدول 1: نتائج تحليل الكفاءة النسبية للنموذج الأول باستخدام أسلوب DEA

النموذج الأول: المدخلات (حصة الإنفاق العام على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي)، المخرجات (العمر المتوقع عند الولادة ومعدل بقاء الرضع)							
		التحليل الموجه نحو المدخلات			**التحليل الموجه نحو المخرجات**		
		VRS	**المرجع**	**نوع العوائد**	**VRS**	**المرجع**	**نوع العوائد**
الجزائر	**DZA**	0.549	PER	متزايدة	0.965	PER	متزايدة

متزايدة	CHN PER MYS	0.999	متزايدة	CHN PER MYS	0.991	**ALB**	**ألبانيا**
ثابتة	AZE	1.000	ثابتة	AZE	1.000	**AZE**	**أذربيجان**
متزايدة	PER	0.778	متناقصة	AZE	0.268	**BWA**	**بوتسوانا**
متزايدة	CHN	1.000	متزايدة	CHN	1.000	**CHN**	**الصين**
متزايدة	PER	0.992	متزايدة	PER	0.533	**COL**	**كولومبيا**
متزايدة	PER	0.981	متزايدة	PER	0.646	**ECU**	**الإكوادور**
متزايدة	PER AZE	0.980	متزايدة	PER MYS	0.791	**EGY**	**مصر**
ثابتة	AZE	0.999	متزايدة	IDN	1.000	**IDN**	**إندونيسيا**
متزايدة	PER	0.967	متزايدة	PER	0.734	**IRN**	**إيران**
متزايدة	PER	0.975	متزايدة	PER	0.563	**JOR**	**الأردن**
متزايدة	LBN	1.000	متزايدة	LBN	1.000	**LBN**	**لبنان**
ثابتة	MYS	1.000	ثابتة	MYS	1.000	**MYS**	**ماليزيا**
متزايدة	PER	0.951	متزايدة	MYS PER	0.717	**MEX**	**مكسيك**
متزايدة	PER AZE	0.947	متزايدة	PER AZE	0.626	**MAR**	**المغرب**
متزايدة	PER	1.000	متزايدة	PER	1.000	**PER**	**البيرو**
متزايدة	RUS	1.000	متزايدة	RUS	1.000	**RUS**	**روسيا**
متزايدة	PER	0.817	متناقصة	AZE	0.229	**ZAF**	**جنوب إفريقيا**
متزايدة	CHN PER	0.996	متزايدة	CHN PER MYS	0.804	**TUR**	**تركيا**
متزايدة	PER	0.964	متزايدة	PER	0.602	**TUN**	**تونس**
		0.966			0.753		**المتوسط**

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج DEAP

الجدول 2: نتائج تحليل الكفاءة النسبية للنموذج الثاني باستخدام أسلوب DEA

النموذج الثاني: المدخلات (نصيب الفرد من الإنفاق العام على الصحة)، المخرجات (العمر المتوقع عند الولادة ومعدل بقاء الرضع)			
		التحليل الموجه نحو المدخلات	**التحليل الموجه نحو المخرجات**

نوع العوائد	المرجع	VRS	نوع العوائد	المرجع	VRS		
متزايدة	PER	0.965	متزايدة	PER	0.638	**DZA**	**الجزائر**
متزايدة	PER CHN	0.997	متزايدة	PER CHN	0.989	**ALB**	**ألبانيا**
متزايدة	PER IDN	0.915	متناقصة	CHN IDN	0.616	**AZE**	**أذربيجان**
متزايدة	PER	0.778	متناقصة	PER	0.320	**BWA**	**بوتسوانا**
ثابتة	CHN	1.000	ثابتة	CHN	1.000	**CHN**	**الصين**
متزايدة	PER	0.992	متزايدة	PER	0.581	**COL**	**كولومبيا**
متزايدة	PER	0.981	متزايدة	PER	0.679	**ECU**	**الإكوادور**
متزايدة	PER	0.909	ثابتة	CHN	0.598	**EGY**	**مصر**
ثابتة	IDN	1.000	ثابتة	IDN	1.000	**IDN**	**إندونيسيا**
متزايدة	PER	0.967	متزايدة	PER CHN	0.458	**IRN**	**إيران**
متزايدة	PER	0.975	متزايدة	PER	0.697	**JOR**	**الأردن**
متزايدة	LBN	1.000	متزايدة	LBN	1.000	**LBN**	**لبنان**
متزايدة	CHN PER	0.962	متناقصة	CHN	0.641	**MYS**	**ماليزيا**
متزايدة	PER	0.951	متزايدة	PER CHN	0.456	**MEX**	**مكسيك**
متزايدة	PER	0.987	متزايدة	PER IDN	0.918	**MAR**	**المغرب**
متزايدة	PER	1.000	متزايدة	PER	1.000	**PER**	**البيرو**
متزايدة	RUS	1.000	متزايدة	RUS	1.000	**RUS**	**روسيا**
متزايدة	PER	0.817	متناقصة	PER	0.275	**ZAF**	**جنوب إفريقيا**
متزايدة	PER CHN	0.996	متزايدة	PER CHN	0.558	**TUR**	**تركيا**
متزايدة	PER	0.964	متزايدة	PER	0.696	**TUN**	**تونس**
		0.958			0.706		**المتوسط**

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامج DEAP

1.2.4 نتائج التحليل الموجه نحو المدخلات:

من خلال الجدول رقم 1 والشكل رقم 1 اللذان يوضحان نتائج تحليل الكفاءة النسبية لعينة من عشرين دولة متوسطة الدخل للنموذج الأول الذي يمثل مدخل واحد يتمثل في حصة الإنفاق العام على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي ومخرجين يتمثلان في العمر المتوقع عند الولادة ومعدل بقاء الرضع على قيد الحياة، يتبين أن متوسط درجة الكفاءة النسبية باستخدام عوائد الحجم المتغيرة (VRS) بالنسبة للتحليل الموجه نحو المدخلات يساوي 0.753، أي أنه بإمكان دول العينة في المتوسط خفض مستوى المدخلات أي حصة الإنفاق العام على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 24.7% لتحقيق نفس المستوى من المخرجات (العمر المتوقع عند الولادة ومعدل بقاء الرضع على قيد الحياة)، كما تُظهر النتائج أن دول التي تقع على حدود الكفاءة هي؛ أذربيجان، الصين، إندونيسيا، لبنان، ماليزيا، البيرو، وروسيا، مما يعني أن هذه الدول تستخدم إنفاقها العام على الصحة بكفاءة، فيما تعمل باقي دول العينة دون حدّ الكفاءة، كما تعتبر كل من بوتسوانا وجنوب إفريقيا رغم إنفاقها الكبير على الصحة الأقل كفاءة بين بلدان العينة، مما يؤكد أن الزيادة في الإنفاق العام على الصحة لا تضمن بالضرورة مستوى عال من الكفاءة.

وتشير النتائج إلى أن درجة الكفاءة النسبية لحصة الإنفاق العام على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر تقدر بنحو 0.549، مما يشير إلى أنه كان بإمكان الجزائر أن تحصل على نفس النتائج الصحية والمتمثلة في العمر المتوقع عند الولادة ومعدل بقاء الرضع على قيد الحياة بخفض حصة الإنفاق العام على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 45.1% مع عوائد حجم متزايدة مما يعني أنه بإمكان الجزائر زيادة الكفاءة النسبية باستخدام المزيد من المدخلات لتحقيق مخرجات أفضل وأن الدولة المرجعية لها هي البيرو، كما كان بإمكان كل من ألبانيا، تركيا، مصر، ايران، المكسيك، الاكوادور، المغرب، تونس، الأردن، كولومبيا، بوتسوانا، وجنوب إفريقيا خفض إنفاقها على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.9%، 19.6%، 20.9%، 26.6%، 28.3%، 35.4%، 37.4%، 39.8%، 43.7%، 46.7%، 73.2%، و 77.1%، على التوالي لتحقيق نفس النتائج الصحية (العمر المتوقع عند الولادة، ومعدل بقاء الرضع على قيد الحياة).

وعند استخدام مقياس اخر للإنفاق العام على الصحة يتمثل في نصيب الفرد من الإنفاق العام على الصحة كمدخل ومخرجين يتمثلان في العمر المتوقع عند الولادة ومعدل بقاء الرضع على قيد الحياة كما هو موضح في الجدول رقم 2 والشكل رقم 2، يتبين أن دول التي تقع على حدود الكفاءة هي؛ الصين، إندونيسيا، لبنان، البيرو، وروسيا، فيما تعمل باقي دول العينة دون حدّ الكفاءة، كما تعتبر كل من بوتسوانا وجنوب إفريقيا الأقل كفاءة بين دول العينة حيث كان بإمكان هاتين الدولتين خفض نصيب الفرد من الإنفاق العام على الصحة بنسبة 68% و72.5% على التوالي لتحقيق نفس النتائج الصحية والمتمثلة في العمر المتوقع عند الولادة ومعدل بقاء الرضع على قيد الحياة.

الشكل 1: حدود الكفاءة للنموذج الأول الموجه نحو المدخلات لعوائد الحجم المتغيرة VRS

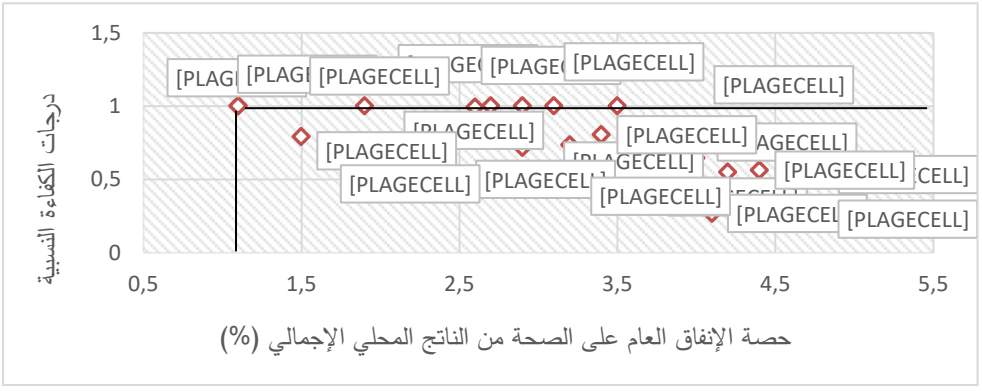

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج الجدول رقم1

كما تشير النتائج إلى أن الجزائر تعمل دون حدّ الكفاءة حيث كان بإمكانها خفض مستوى نصيب الفرد من الإنفاق العام على الصحة بنسبة 36.2% لتحقيق نفس النتائج الصحية ومتمثلة في العمر المتوقع عند الولادة ومعدل بقاء الرضع على قيد الحياة مع عوائد حجم متزايدة مما يعني أنه بإمكان الجزائر زيادة الكفاءة النسبية باستخدام المزيد من المدخلات لتحقيق مخرجات أفضل وأن الدولة المرجعية لها هي البيرو، كما كان بإمكان كل من ألبانيا، المغرب، الأردن، تونس، الإكوادور، ماليزيا، أذربيجان، مصر، كولومبيا، تركيا، وإيران خفض نصيب الفرد من الإنفاق العام على الصحة بنسبة 1.1%، 8.2%، 30.3%، 30.4%، 32.1%، 35.9%، 38.4%، 40.2%، 41.9%، 44.2%،

54.2%، و54.4% على التوالي لتحقيق نفس النتائج الصحية ومتمثلة في العمر المتوقع عند الولادة ومعدل بقاء الرضع على قيد الحياة.

الشكل 2: حدود الكفاءة للنموذج الثاني الموجه نحو المدخلات لعوائد الحجم المتغيرة VRS

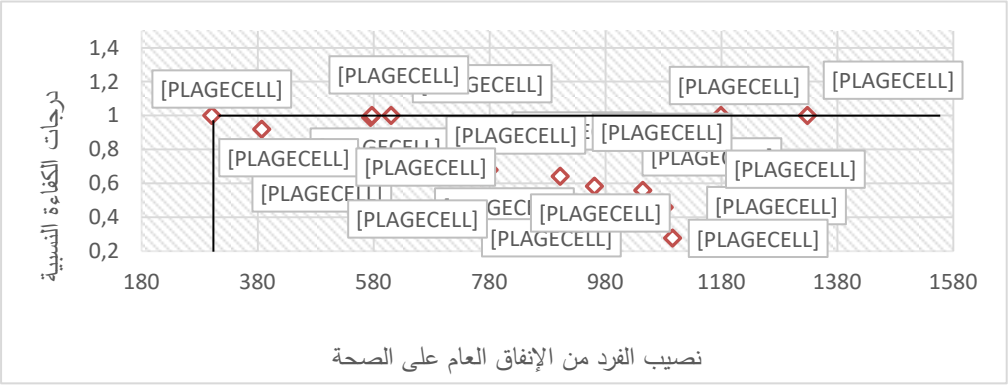

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج الجدول رقم2

واجمالاً تشير النتائج إلى أنه كان بإمكان دول العينة في المتوسط خفض مستوى نصيب الفرد من الإنفاق العام على الصحة بنسبة 29.4% لتحقيق نفس مستوى العمر المتوقع عند الولادة ومعدل بقاء الرضع على قيد الحياة، كما أن الدول التي تتميز بعوائد حجم متزايدة يمكن لها زيادة الكفاءة النسبية باستخدام المزيد من المدخلات لتحقيق مخرجات أفضل، أما الدول التي تتميز بعوائد حجم متناقصة فيمكن لها زيادة درجة الكفاءة النسبية باستخدام مدخلات أقل.

2.2.4 نتائج التحليل الموجه نحو المخرجات:

من خلال الجدول رقم 1 والشكل رقم 3 اللذان يوضحان نتائج تحليل الكفاءة النسبية لعينة من عشرين دولة متوسطة الدخل للنموذج الأول الذي يمثل مدخل واحد متمثل في حصة الإنفاق العام على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي ومخرجين يتمثلان في العمر المتوقع عند الولادة ومعدل بقاء الرضع على قيد الحياة، يتبين أن متوسط درجة الكفاءة النسبية باستخدام عوائد الحجم المتغيرة (VRS) بالنسبة للتحليل الموجه نحو المخرجات يساوي 0.966، أي أنه بإمكان دول العينة في المتوسط زيادة مستوى مخرجاتها (العمر المتوقع عند الولادة ومعدل بقاء الرضع على قيد الحياة) بنسبة 3.4% باستخدام نفس

المستوى من المدخلات (حصة الإنفاق العام على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي) ، كما تُظهر النتائج أن دول التي تقع على حدود الكفاءة هي؛ أذربيجان، الصين، لبنان، ماليزيا، البيرو، وروسيا، مما يعني أن هذه الدول تستخدم إنفاقها العام على الصحة بكفاءة فيما تعمل باقي دول العينة دون حدّ الكفاءة، كما تعتبر كل من بوتسوانا وجنوب إفريقيا الأقل كفاءة بين بلدان العينة.

الشكل 3: حدود الكفاءة للنموذج الأول الموجه نحو المدخلات لعوائد الحجم المتغيرة VRS

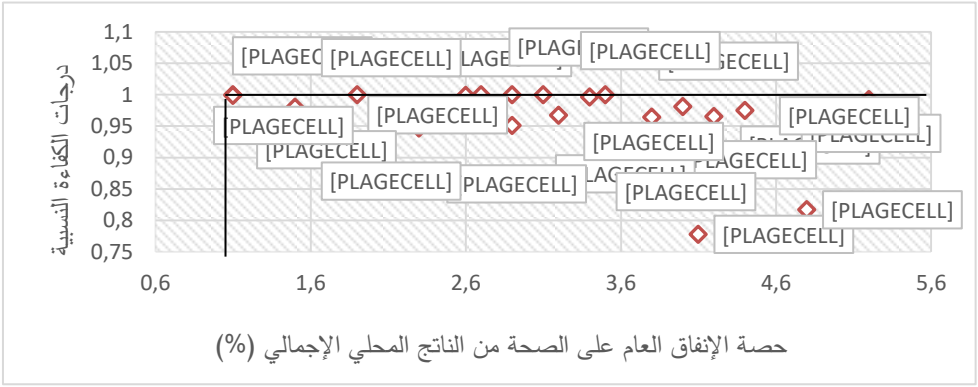

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج الجدول رقم1

وتشير النتائج إلى أن درجة الكفاءة النسبية لحصة الإنفاق العام على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر تقدر بنحو 0.965، مما يشير إلى أن الجزائر كان بإمكانها زيادة مستوى مخرجاتها والمتمثلة في العمر المتوقع عند الولادة ومعدل بقاء الرضع على قيد الحياة بنسبة 3.5% باستخدام نفس المستوى من المدخلات أي نفس مستوى حصة الإنفاق العام على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي، مع عوائد حجم متزايدة وهذا يعني زيادة المخرجات تتطلب زيادة أقل في المدخلات، كما أن البيرو هي الدولة المرجعية لها.

كما كان بإمكان كل من ألبانيا، إندونيسيا، تركيا، كولومبيا، الاكوادور مصر، الأردن، إيران، تونس، المكسيك، المغرب، جنوب إفريقيا، وبوتسوانا، زيادة مستوى مخرجاتها الصحية والمتمثلة في العمر المتوقع عند الولادة ومعدل بقاء الرضع على قيد الحياة بنسبة 0.1%، 0.1%، 0.4%، 0.8%، 1.9%، 2%، 2.5%، 3.3%، 3.5%، 3.6%، 4.9%، 5.3%، 18.3%، و22.2% على

التوالي باستخدام نفس المستوى من المدخلات (حصة الإنفاق العام على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي).

وعند استخدام مقياس اخر للإنفاق العام على الصحة يتمثل في نصيب الفرد من الإنفاق العام على الصحة كمدخل ومخرجين يتمثلان في العمر المتوقع عند الولادة ومعدل بقاء الرضع على قيد الحياة كما هو موضح في الجدول رقم 2 والشكل رقم 4، يتبين أن دول التي تقع على حدود الكفاءة هي؛ الصين، إندونيسيا، لبنان، البيرو، وروسيا، فيما تعمل باقي دول العينة دون حدّ الكفاءة، كما تعتبر كل من بوتسوانا وجنوب إفريقيا الأقل كفاءة بين دول العينة حيث كان بإمكان هاتين الدولتين زيادة مستوى مخرجاتها الصحية أي زيادة مستوى العمر المتوقع عند الولادة ومعدل بقاء الرضع على قيد الحياة بنسبة 22.2% و18.3% على التوالي باستخدام نفس المستوى من نصيب الفرد من الإنفاق العام على الصحة.

الشكل 4: حدود الكفاءة للنموذج الثاني الموجه نحو المدخلات لعوائد الحجم المتغيرة VRS

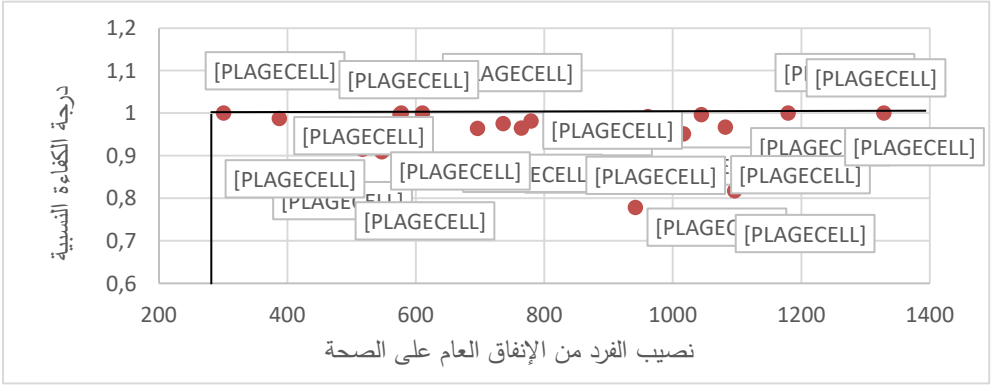

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على نتائج الجدول رقم2

كما تشير النتائج إلى أن الجزائر تعمل دون حدّ الكفاءة، حيث كان بإمكانها زيادة مستوى مخرجاتها المتمثلة في العمر المتوقع عند الولادة ومعدل بقاء الرضع على قيد الحياة بنسبة 3.5% باستخدام نفس المستوى من نصيب الفرد من الإنفاق العام على الصحة مع عوائد حجم متزايدة كما أن البيرو هي الدولة المرجعية لها. كما كان بإمكان باقي دول العينة زيادة مستوى مخرجاتها الصحية والمتمثلة في العمر المتوقع عند الولادة ومعدل بقاء الرضع على قيد الحياة بنسبة 0.3% لألبانيا، 0.4%بالنسبة لتركيا،

0.8% لكولومبيا، 1.3% للمغرب، 1.9%بالنسبة للإكوادور، 2.5 للأردن%، 3.3% لإيران، 3.6% لتونس، 3.8% لماليزيا، 4.9% للمكسيك، 8.5% لأذربيجان، و9.1% لمصر باستخدام نفس المستوى من نصيب الفرد من الإنفاق العام على الصحة.

واجمالاً تشير النتائج إلى أنه كان بإمكان بلدان العينة في المتوسط زيادة مستوى مخرجاتها بنسبة 4.2% باستخدام نفس المستوى من نصيب الفرد من الإنفاق العام على الصحة، كما أن الدول التي تتميز بعوائد حجم متزايدة يمكن لها زيادة مستوى مخرجاتها بزيادة أقل في مدخلاتها، أما الدول التي تتميز بعوائد حجم متناقصة فيمكن لها زيادة مخرجاتها بزيادة أكبر في مدخلاتها.

5. خاتمة:

قامت هذه الدراسة بتقييم مدى كفاءة الإنفاق العام على الصحة في عينة من عشرين دولة متوسطة الدخل شملت كل من؛ الجزائر، ألبانيا، أذربيجان، بوتسوانا، الصين، كولومبيا، الإكوادور، مصر، إندونيسيا، إيران، الأردن، لبنان، ماليزيا، مكسيك، المغرب، البيرو، روسيا، جنوب إفريقيا، تركيا، وتونس، من خلال تطبيق تحليل مغلف البيانات بالتوجه المدخلي والمخرجي لعوائد الحجم المتغيرة (VRS) لنموذجين؛ تضمن الأول مدخل واحد تمثل في حصة الإنفاق العام على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي، أما النموذج الثاني فتضمن مدخل واحد تمثل في نصيب الفرد من الإنفاق العام على الصحة، وتضمن كلا النموذجين مخرجين تمثلا في العمر المتوقع عند الولادة ومعدل بقاء الرضع على قيد الحياة.

نتائج الدراسة: خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- بيّنت نتائج تحليل الكفاءة النسبية للإنفاق العام على الصحة أن الصين، لبنان، البيرو، وروسيا، هي الدول الأكثر الكفاءة بين دول عينة الدراسة أي أن هذه الدول حققت نتائج الصحية جيدة وبأقل تكلفة ممكنة؛
- بيّنت نتائج تحليل الكفاءة النسبية للإنفاق العام الصحة أن جنوب إفريقيا وبوتسوانا الأقل كفاءة بين دول عينة الدراسة أي أنهما حققتا أقل النتائج الصحية على الرغم من إنفاقهما المرتفع على الصحة، مما يعني أن الانفاق العام المرتفع لا يضمن بالضرورة درجة عالية من الكفاءة؛

- ضعف درجة الكفاءة النسبية للإنفاق العام يعكس ارتفاع تكلفة الوحدة أي ضعف العائد من الانفاق العام على الصحة؛
- كان بإمكان دول العينة تحقيق نفس النتائج الصحية وذلك بخفض مستوى الإنفاق العام على الصحة بنسبة 24.7% كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، أو تخفيض نصيب الفرد من الانفاق العام على الصحة بنسبة 29.4%، أي أن هذه الدول تهدر في المتوسط 24.7% أو (29.4%) من انفاقها الصحي.
- كان بإمكان دول العينة تحسين النتائج الصحية بنسبة 3.4% باستخدام نفس المستوى من الإنفاق العام على الصحة كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، أو تحسين النتائج الصحية بنسبة 4.2% باستخدام نفس المستوى من نصيب الفرد من الإنفاق العام على الصحة؛
- جميع بلدان العينة باستثناء الدول التي تعمل على حدود الكفاءة (الصين، لبنان، البيرو، وروسيا) تعمل في المتوسط بدرجة عالية من الكفاءة النسبية بالتوجه المخرجي مقارنة بالتوجه المدخلي في كلا النموذجين، وهذا نتيجة تركيز هذه الدول بشكل كبير على تحقيق نتائج صحية أفضل أي زيادة مستوى مخرجاتها الصحية بغض النظر عن حجم الإنفاق العام على الصحة.

اختبار فرضية الدراسة: بالاستناد إلى نتائج تحليل الكفاءة النسبية للإنفاق العام على الصحة في عينة من عشرين دولة متوسطة الدخل تم اثبات فرضية الدراسة القائلة "بوجود تباين في درجات الكفاءة النسبية للإنفاق العام على الصحة بين دول عينة الدراسة" حيث توصلنا إلى أن دول مثل الصين، لبنان، البيرو، وروسيا، البيرو، ماليزيا، هي الدول ذات درجة عالية من الكفاءة مقارنة بدول مثل جنوب افريقيا وبوتسوانا التي تتميز بدرجات كفاءة أقل.

الاقتراحات والتوصيات: وفي سياق النتائج المتوصل إليها نقدم التوصيات والاقتراحات التالية:

- ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة للتقليل أو الحدّ من عدم كفاءة الانفاق العام على الصحة والتي يأتي في مقدمتها محاربة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة وتشديد الرقابة على الإنفاق العام؛

- تطوير المنظومة الصحية وادارتها وتبني استراتيجيات للإصلاح تعزز مبادئ الحوكمة الجيدة وتضمن التخصيص الأمثل للموارد المالية الموجهة للقطاع الصحي واستدامتها إلى جانب تحسين الخدمة الصحية وجودتها؛
- ضرورة استفادة دول العينة التي تعمل دون حدود الكفاءة من تجارب دول العينة الأكثر الكفاءة مثل الصين، لبنان، البيرو، وروسيا، لتحسين كفاءة إنفاقها العام على الصحة أو تحسين نتائجها الصحية.

6. قائمة المراجع :

1.6 قائمة المراجع العربية

بتال أحمد، خليفة مهند، ومنصور عادل، (2017)، تحليل مغلف البيانات: النظرية والتطبيقات، نور للنشر، ألمانيا.

علام أحمد عبد السميع، (2012). المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، مصر.

دراز حامد عبد المجيد، وحجازي المرسي السيد، (2004)، مبادئ المالية العامة، مصر

بورقبة شوقي، (2008). التمييز بين الكفاءة والفعالية والأداء، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 1-14.

خبابة عبد الله، (2009)، أسياسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر.

قدي عبد المجيد، (2006)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقيمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

الوصّال كمال أمين، (2018). ثقوب وجيوب بحث في أسباب اهدار المال العام في مصر، ابن رشد، الاسكندرية، مصر.

الباز هبة محمود، (2014)، قياس كفاءة الإنفاق العام في مصر ومقترحات للارتقاء بها، معهد التخطيط القومي، 1 – 67.

عايب وليد عبد الحميد، (2010). الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية، لبنان.

2.6 قائمة المراجع الأجنبية

World Health Organization. Récupéré sur https://apps.who.int/nha/database/Select/Indicators/en , (2022, 02 03).

World Health Organization, World health statistics. (2020). World health statistics. Geneva.

أثر جودة الخدمات البنكية الاسلامية على رضا العملاء
دراسة حالة بنك سورية الدولي الاسلامي

The Effect of Islamic Banking Services Quality on Customer Satisfaction in Syria International Islamic Bank

أ. **بن طاطة عتيقة** ، مخبر تحليل واستشراف المهن والكفاءات، جامعة معسكر، (الجزائر)،
a.bentata@univ-mascara.dz

تاريخ الاستلام: 2022/12/02 تاريخ القبول: 2023/02/10 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر جودة الخدمات البنكية الاسلامية على رضا العملاء في بنك سورية الدولي الاسلامي، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم تطوير وتوزيع استبانة على عينة مكونة من (80) مفردة، تم استرجاع وتحليل (73) منها، مثلت نسبة استرجاع الاستبيانات (91,25%) من عينة الدراسة. وقد تم التحقق من صدقها وثباتها. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: وجود أثر ذا دلالة احصائية لجودة الخدمات البنكية الاسلامية (الأشياء المادية الملموسة، الموثوقية، التعاطف مع العميل) على الرضا الاجمالي للعملاء. وتبين أنّ متغير التعاطف مع العميل هو الأكثر تأثيراً على الرضا الاجمالي للعملاء. وعلى ضوء النتائج؛ خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات.

كلمات مفتاحية: خدمات مصرفية اسلامية ؛ رضا عملاء ؛ بنك سورية دولي اسلامي.

تصنيفات JEL : L15، G21

Abstract:

This study aimed at identifying the effect of Islamic Banking Services Quality on Customer Satisfaction In Syria International Islamic Bank, and to achieve the above mentioned goals, a questionnaire was developed and distributed among the sample of study, which consist of (80) subjects, (73) questionnaire was returned and analyzed, this number of returned questionnaires represents (91, 25%) of the sample of the study. Validity and reliability of questionnaires were computed.

The result of the study was as follows: There was significant statistical effect of Islamic Banking Services Quality (tangible material things, reliability,

and empathy with the client) on Customer Satisfaction, and show that the empathy with the client is the variable the most impact on Customer Satisfaction.
Keywords: Islamic Banking Services; Customer Satisfaction; Syria International Islamic Bank.
Jel Classification Codes: L15, G21

1. مقدمة:

منذ إدخال البنك الاسلامي، تزايدت حدة المنافسة في قطاع البنوك، والبنوك الاسلامية لا تواجه المنافسة من طرف بنوك اسلامية أخرى فقط، لكن أيضاً من طرف البنوك التقليدية التي تقدم خدمات اسلامية كبديل لعملائها. وقد حققت البنوك الاسلامية نمواً كبيراً يفوق في معدلاته السنوية النمو الحاصل في البنوك التقليدية، إذ أصبحت تشكل منافسة قوية في جميع مجالات العمل البنكي، خاصةً بعد أن أزالت الصورة التي لازمتها بأنها فقط للمتعاملين المسلمين، وتهدف إلى تحقيق بعض الأهداف الدينية، حيث أصبحت الخدمات البنكية الإسلامية تتمتع بمستوى عالٍ من التقدير، وتعتبر بديلاً أكثر عدلاً وإنصافاً من البنوك التجارية التقليدية، وهي تجذب المزيد من المتعاملين غير المسلمين، يحفزهم على ذلك تميّز النظام البنكي الإسلامي، وقد تنامى الاعتراف بها على المستويين المحلي والدولي، حيث انضمت الكثير من المؤسسات المالية التقليدّية العالمية لتقديم الخدمات المالية الإسلامية, وجعلت العديد من الجامعات والمعاهد الغربية النظام البنكي الإسلامي مقرراً من مقرراتها الأكاديمية, كما وأقرّت المؤسسات والمنظمات المالية الدّولية بصلاحية النموذج البنكي الإسلامي, واهتمت البنوك المركزية في الدول الإسلامية بتأطير الصناعة المالية الإسلامية، وتوجيهها ووضع الأسس السليمة والمعايير الرّقابية المناسبة لتطويرها، وتأمين المستوى المطلوب من الإفصاح والشفافية.

ومن بين العوامل المهمة التي تميز البنوك الاسلامية في المحافظة على الميزة التنافسية المستمرة هو جودة الخدمات البنكية الاسلامية، وهذا رغبة منها في إرضاء عملائها، لأنها تدرك أن استمراريتها وفعاليتها يمكن أن تُضمن فقط عن طريق رضا العميل الذي تعتبره هدفها وغرضها النهائي، وهذا ما يمثل مهمة صعبة لأغلب البنوك الاسلامية التي تضع تأكيداً قوياً على علاقات العميل. خاصةً وأنَّ العميل اليوم يبحث عن قيم عالية لما يحتاجه من سلع وخدمات، لذلك؛ على البنوك أن تحافظ على فعاليتها وكفاءتها بصورة مستمرة في تقديم خدماتها الاسلامية وفقاً لرغبات عملائها.

وبالرغم من أنَّ العديد من البحوث والدراسات أجريت على أسلوب تفكير العميل، وتحليل سلوكه، إلا أنَّ الجوانب التي تؤثر على رضا العميل، وتحقيق ولائه لا زالت تحتاج إلى جهود بحثية أكثر.

ومن هذا المنطلق؛ فقد ركز البحث الحالي على العلاقة بين جودة الخدمات البنكية الاسلامية ورضا العملاء عنها، من خلال تناول حالة إحدى البنوك العاملة في سورية، وهو بنك سورية الدولي الاسلامي، وتمحورت مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: **ما مدى تأثير جودة الخدمات البنكية التي يقدمها بنك سورية الدولي الاسلامي على رضا عملائه ؟**

أولا: أهداف البحث:

– التعرف على المفاهيم النظرية المتعلقة بكل من جودة الخدمات البنكية الاسلامية، وكذا رضا العميل.

– تحليل علاقة الارتباط والتأثير بين جودة الخدمات البنكية الاسلامية ورضا العملاء.

– التعرف على الاختلافات الجوهرية بين عملاء بنك سورية الدولي الاسلامي فيما يتعلق بجودة الخدمات البنكية الاسلامية.

– تقديم مجموعة من التّوصيات والمقترحات فيما يتعلَّق بموضوع البحث.

ثانيا: أهمية البحث: يمكن تلخيص أهمية البحث على النحو التالي:

– تعتبر الدراسة الحالية امتداداً للدراسات السابقة التى تناولت جودة الخدمة وقياسها والخدمات البنكية، كما تعد استجابة لما طالبت به هذه الدراسات من ضرورة إجراء مزيد من دراسات الجودة فى قطاعات خدمية أخرى، وفي بلدان أخرى.

– التعرف على أوجه القصور في آداء الخدمة البنكية الاسلامية المقدمة، الأمر الذي يساعد إدارات البنك على تحسين جودة خدماتها، وتطويرها بالشكل الذي يشبع حاجات العملاء ورغباتهم.

– تتمثَّل الأهمية العملية للبحث في أهمية قطاع البنوك، فقد تمّ اختياره لأهميته الكبيرة في دعم الاقتصاد الوطني لأغلب الدول، كما أنّ البنوك الإسلامية تعد التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي.

ثالثا. فرضيات البحث:

1 . توجد علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة احصائية بين جودة الخدمات البنكية الاسلامية والرضا الاجمالي لعملاء بنك سورية الدولي الاسلامي.

2. يوجد أثر ذو دلالة احصائية لجودة الخدمات البنكية الاسلامية على الرضا الاجمالي لعملاء بنك سورية الدولي الاسلامي.

3. توجد فروق ذات دلالة احصائية بين أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بجودة الخدمات البنكية لبنك سورية الدولي الاسلامي.

I- الإطار النظري:

1.1. مفهوم البنوك الاسلامية:

تعتبر الأعمال البنكية الاسلامية كمؤسسة مالية تقوم على عدم إتباع الفائدة، وموجهة بالقوانين الاسلامية في عملياتها. ويمكن تمييزها عن الأعمال البنكية الغير اسلامية بالاعتماد على ثلاثة أبعاد:

- لا تكسب فائدة إضافية (ربا).
- معدلات الفائدة يجب أن تحسب على أساس المبدأ الاسلامي.
- التسهيلات البنكية يجب أن تراقب لكي تنفق بالاعتماد على المباديء الاسلامية.

1. 2. تعريف الخدمة:

عُرِّفت الخدمة ك: "المفهوم الذي له أكثر أو أقل تركيب مجرد، ويشتمل على كل الأنشطة التي تحدث بين العميل، موظفو الخدمة، والموارد المادية لمزود الخدمة، والمقدمة كحل لمشاكل العميل" وتم تعريفها بالتأكيد على خصائص الخدمة كمايلي: " تتضمن كل الأنشطة الاقتصادية بالنتائج الغير مادية، عموماً تستهلك في الوقت الذي تنتج فيه، وتقدم لمستهلكها بقيم مجردة مثل: المنفعة، الترفيه، الراحة، أو الصحة". بنفس الطريقة؛ يمكن توضيح مفهوم الخدمة ك: "سلع أو منافع مجردة التي تنتج وتستهلك بشكل آني، لا يمكن أن تخزن وتنقل، وتتميز بعدم امتلاك المستعمل لحق الملكية". وقد أبرز (Kotler) أيضاً الطبيعة المجردة للمنتج، وأشكال الملكية في عملية الانتاج، وعرّف الخدمة كشيء: " الذي لا يؤدي إلى ملكية سلعة ملموسة عند استهلاكها"، ك: "نوع منتج يشتمل على أنشطة مجردة المعروضة من طرف إلى الآخر ولا تستلزم ملكية ".

1. 3. تعريف الجودة:

يمكن تعريف الجودة على أنها: القدرة على ارضاء حاجات وتوقعات العملاء. (Awwad, Al Khattab, & Anchor, March 2013, p. 72) وقد أعطى عدد من الباحثين تعاريف مماثلة للجودة، مثلاً: المقياس الصناعي الياباني (Japanese Industrial Standard "JISZ8101") ومنظمة المعيار الدولي (International Standard Organization

"ISO 8402-1986") أعطت نفس التعريف للجودة ك: مجموعة الميزات والخصائص للسلعة/ الخدمة التي تحدد القدرة على ارضاء حاجات وتوقعات العملاء.(Yang, July 2012, p. 220)

1. 4. جودة الخدمة:

يمكن أن توصف جودة الخدمة باختصار كظاهرة معتبرة ضمن سياق تصورات وتوقعات العميل حول الخدمة المقدمة. لهذا؛ نفس الخدمة يمكن أن تدرك على أنها ذات جودة عالية من طرف مستهلك، وذات جودة منخفضة من قبل مستهلك آخر. بعبارة أخرى؛ تعتمد جودة الخدمة على إدراك العميل. لذا؛ بدلاً من جودة الخدمة، تعبير "جودة الخدمة المدركة" يستعمل كثيرا في الأدبيات. جودة الخدمة المدركة هي نتيجة مقارنة بين توقعات العميل قبل استلام الخدمة وخبرته (تجربته) للخدمة الفعلية. وهي مقيَّمة بإتجاه ومقدار الاختلاف بين توقعات الزبائن والأداء المدرك.

ويمكن وصف جودة الخدمة كمقارنة أداء الخدمة المتوقعة والخدمة المدركة، وطوروا أسلوب (SERVQUAL) لقياس جودة الخدمة في حد ذاتها. بينما جودة الخدمة عرفت من قبل (Edwardsson) كدرجة امكانية مقابلة توقعات الزبائن وتحديد حاجاتهم ورغباتهم. وأعطى (Kandampully) تعريفاً مشابهاً لارضاء توقعات العميل بالخدمة المقدمة. من جهة أخرى؛ عرف (Tead) جودة الخدمة كمقارنة الأداء بالمعايير المثالية (Saglik, Gulluce, Kaya, & Ozhan, 2014, p. 103).

1. 5. أبعاد/ نموذج جودة الخدمة:

إدراك المستهلك لجودة الخدمة هو عملية معقدة. لهذا؛ أبعاد عديدة لجودة الخدمة تم اقتراحها. أكثر النماذج شيوعاً هو نموذج (SERVQUAL)، المستعمل في تسويق الخدمة، المطور من قبل (Parasuraman et al. (1988, 1985) . نموذج (SERVQUAL) يعتمد على الفجوة المدركة بين جودة الخدمة المستلمة وجودة الخدمة المتوقعة، وتم تبني هذا النموذج على نحو واسع لتوضيح إدراك المستهلك لجودة الخدمة. (Ravichandran, Mani, Kumar, & Prabhakaran, April 2010, p. 118)

وقد طبق (Parasuraman et al.) بتقدم تدريجي العشرة أبعاد المتضمنة: الخصائص الملموسة/ المادية، الموثوقية، الاستجابة، الكفاءة، الاحترام، المصداقية، الأمان/ السلامة، الراحة، الإتصال، وفهم المستهلك في أربع قطاعات خدمية مختلفة: (البنوك، شركات الهاتف، بطاقات الإئتمان، وخدمات صيانة واصلاح المنتج) في دراستهم عام 1988، ومن ثم؛ طوروا مقياس (SERVQUAL) الذي يتضمن

22 مقترح في خمسة أبعاد، تتمثل في : (Saglik, Gulluce, Kaya, & Ozhan, 2014, p. 103)

الخصائص الملموسة/ المادية: مظهر المباني، الأدوات والأجهزة، والموظفون أثناء تقديم خدمة الشركة،

الموثوقية: القدرة على تقديم الخدمة الموعودة بأسلوب دقيق وموثوق،

الاستجابة: الرغبة لمساعدة العميل ولتقديم خدمة فورية،

الأمان: الموظفون المهذبون، واسعو الإطلاع، والقادرون على خلق الاحساس بالثقة في الزبائن،

التعاطف: دفع الانتباه الفردي للشركة إلى الزبائن، وإظهار الاهتمام الشخصي للزبائن.

1. 6. رضا العميل:

العديد من الباحثين يعرف رضا العميل كشعور الفرد بالسعادة (أو الاحباط) الناتج عن مقارنة النتيجة أو الأداء المدرك فيما يتعلق بالتوقع (Munusang, Chelliah, & Mun, October 2010, p. 399) . ويمكن أن يفهم رضا العميل إما رضا عن معاملة معينة أو الرضا المتراكم. الرضا عن معاملة معينة هو تقييم العميل لخبرته وردود الأفعال نحو تعامل معين مع الشركة. أما الرضا المتراكم فيشير إلى التقييم الكلي للزبائن لخبرة التعامل المستمر من البداية حتى الآن (Loke, Taiwo, Salim, & Downe, 2011, p. 25) . ويتمثل الغرض الأساسي لرضا العميل في التزويد بمقياس الذي يبين إلى أي مدى المنتجات والخدمات المقدمة للعميل تحقق توقعاته. ويعتبر رضا العملاء عاملاً أساسياً لنجاح أي منظمة ولجعلها تنافسية. وعندما يفشل موظفو أي منظمة في انجاز متطلبات العميل فهذا سيسبب انخفاض ضخم في ربحية المنظمات وترتيبها. (Saeed, et al., 2014, p. 135)

II – الدراسات السابقة: نذكر منها

دراسة (حساني،2020)، التي هدفت إلى اختبار دور جودة الخدمات المصرفية بأبعادها الخمسة (الاعتمادية، الملموسية، الاستجابة، الأمان، والتعاطف) في تحقيق رضا العملاء، بالتطبيق على بنك الفلاحة والتنمية الريفية. وتوصلت الدراسة الى أن كافة أبعاد جودة الخدمات المصرفية لها دور وبشكل كبير في تحقيق رضا الزبون في البنك محل الدراسة.

دراسة (منصوري، 2020)، هدفت الى اختبار أثر جودة الخدمة المصرفية على تحسين رضا الزبون المصرفي في المصارف الجزائرية. توصلت الدراسة الى أن لجودة الخدمات المصرفية أثر ايجابي على رضا الزبون

المصرفي ويرجع هذا الأثر الى كل من (الاعتمادية، الاستجابة، التعاطف)، بينما كل من (الجوانب المادية، الامان) ليس لهما تاثير على رضا الزبون المصرفي.

دراسة (Hamzah, Ishak, & Nor, 2015) ، التي هدفت إلى فحص العلاقة بين رضا العميل وجودة الخدمة في البنوك الاسلامية في ماليزيا، وقد كشفت عن وجود علاقة موجبة بين رضا العميل ومكونات جودة الخدمة المتمثلة في: موظفو البنك، صورة البنك، الخدمات المقدمة من طرف البنك، وإمكانية الوصول اليه.

دراسة (Kishada & Wahad, 2015) التي قام الباحثان من خلالها بالتحقيق في تأثير رضا العميل، جودة الخدمة، والثقة على ولاء العميل في البنوك الاسلامية الماليزية، وتحديد العلاقة بين الرضا، جودة الخدمة، والثقة على ولاء العميل. وقد أظهرت النتائج أن متغير الرضا لوحده فقط يؤثر معنوياً على ولاء العميل.

دراسة (Saglik, Gulluce, Kaya, & Ozhan, 2014) التي قامت بتحليل أثر إدراك جودة الخدمة على الرضا، وهذا من خلال التطبيق على عينة من الطلاب الذين يستعملون مطعم جامعة (Erzurum Ataturk)، وقد تم التركيز على ثلاثة أبعاد من جودة خدمة المطعم (الخدمة، النظافة، والجو) التي حددت كنتيجة للتحليل العاملي، وقد تبين أنَّ جودة خدمة المطعم تؤثر على الرضا إيجاباً عند المستوى (44%)، كما إتضح أن الجو لا يؤثر بشكل معنوي على الرضا، وأن بعد النظافة له أعلى درجة تأثير على الرضا مقارنة مع بعد الخدمة. علاوة على ذلك؛ من بين النتائج المهمة وجود فروق ذات دلالة احصائية بين المجموعات من ناحية النوع، قيمة الانفاق الشهري، وكلية المستجوبين فيما يتعلق بإدراك أبعاد جودة الخدمة الغذائية والرضا.

دراسة (Qureshi, Khan, & Zaman, 2012) التي فحصت محددات جودة الخدمة المتوقعة في الأعمال البنكية التقليدية والاسلامية، وقد تم تطبيق الدراسة على 800 زبون من ثمانين فرعاً لخمسة بنوك تقليدية وخمسة بنوك اسلامية في محافظة (Khyber Pakhtoonkhawa "KPK") بباكستان. وقد أشارت النتائج أنَّ هناك علاقة معنوية بين جودة الخدمة المتوقعة وثلاث من أبعادها: الملموسية، الاستجابة، والأمان، بينما لوحظت علاقة ضعيفة من الموثوقية والتعاطف على جودة الخدمة في البنوك التجارية، من جهة أخرى؛ توجد علاقة معنوية بين جودة الخدمة المتوقعة ومحدداتها: الملموسية، الموثوقية، الاستجابة، الأمان، والتعاطف في حالة البنوك الاسلامية.

دراسة (Loke, Taiwo, Salim, & Downe, 2011) التي هدفت لفحص تأثيرات الموثوقية، الاستجابة، الأمان، التعاطف والخصائص الملموسة على رضا العميل. وقد أظهرت النتائج أن الموثوقية، الاستجابة، الأمان، والتعاطف تؤثر معنوياً، وبشكل موجب على إتجاهات العميل فيما يتعلق بالرضا والولاء.

دراسة (Ravichandran, Mani, Kumar, & Prabhakaran, April 2010) ، التي فحصت تأثير جودة الخدمة المدركة على رضا العميل، وتوصلت إلى أن الزيادة في جودة خدمة البنوك يمكن أن تحقق وتطور رضا العميل، الذي يُمكِّن من الاحتفاظ بالزبائن القيمين.

دراسة (Munusang, Chelliah, & Mun, October 2010) التي ركزت على قياس رضا العميل خلال تقديم جودة الخدمة في قطاع البنوك في ماليزيا. وبينت الدراسة أن: الأمان له علاقة موجبة لكن لا يؤثر معنوياً على رضا العميل، الموثوقية لها علاقة عكسية لكن ليس لها تأثير معنوي على رضا العميل، الملموسية لها علاقة موجبة وتأثير معنوي على رضا العميل، التعاطف له علاقة موجبة لكن ليس له تأثير معنوي على رضا العميل، الاستجابة لها علاقة موجبة لكن ليس لها تأثير معنوي على رضا العميل.

دراسة (Maddern, Maull, Smart, & Baker, n.d) ، التي قدمت تقريراً عن نتائج الخمس سنوات للعلاقة بين رضا العميل والسمات التقنية والوظيفية لجودة الخدمة، وأكدت النتائج أهمية رضا الموظفين بالنسبة لجودة الخدمة، وأن لجودة التقنية دوراً حيوياً في تحديد رضا العميل.

III– منهجية البحث:

3. 1. منهج البحث العلمي المستخدم:

اعتمدت الدراسة منهجية البحث الوصفي التحليلي، فعلى صعيد البحث الوصفي؛ تمّ إجراء المسح المكتبي والإطّلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية. أمّا على صعيد البحث الميداني التحليلي؛ فقد تمّ استخدام استبيان لغرض الكشف عن آراء عملاء البنك حول عدد من المتغيرات والفرضيات الّتي تعدّ أساس هذا البحث العلمي. وسيتمّ تحليل كافة البيانات، واستخدام الطرق الإحصائية المناسبة لمعالجتها من خلال برنامج: الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences)

3. 2. مجتمع وعينة البحث:

تم إجراء الدراسة الميدانية على مستوى عملاء بنك سورية الدولي الاسلامي من الأفراد، واستبعد العملاء من المنظمات من الدراسة، وأيضاً العملاء غير السوريين (المقيمين) لتقليل احتمالات التحيز فى الحكم على جودة الخدمات البنكية الاسلامية. وكان حجم العينة الّتي وزّعت عليها استبيانات الدّراسة (80) مدير، استرجع منها (73) استبانة بنسبة استرجاع بلغت (91,25%)، وهي نسبة استرجاع جيدة. وقد روعى عند اختيار العملاء لملء قوائم الاستقصاء أن يكون العميل سبق له التعامل مع البنك أكثرمن مرة مما يؤهله للحكم على جودة الخدمة البنكية المقدمة له.

3. 3. أداة البحث:

3. 3. 1. وصف الأداة: تمّ تطويراستبانة بالاستفادة من الأدبيات والدراسات السابقة، كمايلي:

اختص الجزء الأوّل بالبيانات والمعلومات الشخصية (المتغيرات الديمغرافية) لأفراد عينة الدراسة (النوع، والمؤهل العلمي، والدخل، والعمر). أما الجزء الثاني فقد اشتمل على 35 بعدا لجودة الخدمة البنكية موزعة على خمسة عوامل هي: الأشياء المادية الملموسة قاسته الفقرات من (1-6) ، أمّا الفقرات من (7-16) فقاست الموثوقية ، بينما قاست الفقرات من (17- 20) الأمان، وقاست الفقرات من (21-28) الاستجابة للعميل ، وقاست الفقرات من (29-35) التعاطف مع العميل ، بينما الجزء الثالث فيتعلق بالرضا الاجمالي للعملاء السوريين عن خدمات بنك سورية الدولي الاسلامي.

3. 3. 2. صدق الأداة: للتحقق من مدى صدق محتوى الأداة، عُرِضَت الاستبانة على بعض المحكمين من ذوي الاختصاص، لغرض تحكيمها والتحقق من صدق محتوى فقراتها، وبعد أن تم الأخذ بالملاحظات والتعديلات المقترحة على بعض الفقرات؛ وافق المحكمون على نموذج الاستبانة.

3. 3. 3. ثبات الأداة: تمّ التوصل إلى قيمة الثبات من خلال معامل (Cronbach's Alpha).

الجدول (1): اختبار الموثوقية معامل Cronbach's Alpha

اسم المتغير	جودة الخدمات البنكية	الرضا عن الخدمات البنكية	الثبات الكلي للاستبانة
معامل الثبات	0,70	0,85	0,81

يتضح من خلال الجدول؛ أنّ معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة مرتفعة ومناسبة لأغراض الدراسة ، تدل على ترسيخ المفهوم الإجمالي لمضمون الاستبانة ولمفهوم كل سؤال فيها.

3. 4. المعالجة الإحصائية: لقد تمّ استخدام الأساليب الاحصائية التالية:

الأساليب الوصفية: ومن بينها: (النسب، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، والخطأ المعياري).

الأساليب التحليلية: وقد تم اعتماد عدد من الاختبارات للتأكد من صحة فروض البحث ومنها: (اختبار بيرسون، اختبار Independent Sample T Test، اختبار One Way ANOVA، اختبار Tukey، تحليل الإنحدار الخطي المتعدد، اختبارالموثوقية معامل Cronbach's Alpha).

IV- النتائج ومناقشتها :

4. 1.الاحصاءات الوصفية لأفراد عينة البحث وفقاً للخصائص الشخصية:

يوضح الجدول رقم (2) الأعداد والنسب المئوية لأفراد العينة وفقاً للخصائص الشخصية:

الجدول (2): توزيع أفراد العينة وفقاً للخصائص الشخصية للعينة

المتغيّرات الشخصية		العدد	النِسبة	المتغيّرات الشخصية		العدد	النِسبة
النوع	ذكر	48	65,8	**العلمي**	بكالوريوس	53	72,6
	أنثى	25	34,2		ماجستير	15	20,5
المجموع		73	100	**المجموع**		73	100
العمر	أقل من 30 سنة	50	68,5	**الدخل**	أقل من 5000 ليرة	7	9,6
	من 30 إلى أقل من 40	15	20,5		من 5000 إلى أقل من 10000	18	24,7
	من 40 إلى أقل من 50	8	11		من 10000 إلى أقل من 20000	21	28,8
المجموع		73	100		20000 فأكثر	27	37
المؤهل	دبلوم	5	6,8	**المجموع**		73	100

بلغ عدد الذكور في العينة (48) بينما بلغ عدد الإناث (25)، وبذلك تكون نسبة الذكور من إجمالي عدد العينة (65,8 %)، ونسبة الإناث (34,2 %)، ما يفوق نصف أفراد عينة الدراسة هم من فئة الشباب حيث (68,5%) من مجموع أفراد العينة تقل أعمارهم عن الثلاثين سنة، أغلب أفراد العينة هم من حملة شهادة البكالوريوس، (34,3%) من أفراد العينة تقل دخولهم عن ال 10000 ليرة، (28,8%) تتراوح دخولهم بين 10000 و20000 ليرة، و(37%) من أفراد العينة دخولهم عن 20000 ليرة فأكثر.

4. 2. اختبار صحة الفرضيات:

4. 2. 1. اختبار فرضية الارتباط: لاختبار كل فرضية من فرضيات الارتباط تم استخدام معامل الارتباط بيرسون، وكانت مصفوفة الارتباط على النحو التالي:

الجدول (3): معاملات ارتباط أبعاد جودة الخدمة البنكية الاسلامية مع رضا العملاء

أبعاد جودة الخدمات البنكية الاسلامية	المتغيّرات	الرضا الاجمالي للعملاء
الأشياء المادية الملموسة	معامل الارتباط	0,59**
	المعنوية	0,00
الموثوقية	معامل الارتباط	0,51**
	المعنوية	0,00
الأمان	معامل الارتباط	0,27*
	المعنوية	0,01
الاستجابة للعميل	معامل الارتباط	0,44**
	المعنوية	0,00
التعاطف مع العميل	معامل الارتباط	0,76**
	المعنوية	0,00
	الدّلالة	معنوي
الجودة البنكية الكلية	معامل الارتباط	0,73**
	المعنوية	0,00

يتضح من الجدول أعلاه مايلي:

– متغير الموثوقية يرتبط مع الرضا الاجمالي للعملاء بعلاقة موجبة عند مستوى المعنوية (0,01). وهذا يختلف عن نتائج دراسة(Munusang, Chelliah, & Mun, October 2010) التي بينت وجود علاقة عكسية بين الموثوقية ورضا العملاء.

** تعني أنّ الارتباط معنوي عند المستوى 0,01 (2- tailed).

* تعني أنّ الارتباط معنوي عند المستوى 0,05 (2- tailed).

– كل من متغير (الأشياء المادية الملموسة ، الأمان، الاستجابة للعميل، التعاطف مع العميل) يرتبط مع الرضا الاجمالي للعملاء بعلاقة موجبة عند مستوى المعنوية (0,05). وهذا يتفق مع نتائج دراسة (Munusang, Chelliah, & Mun, October 2010)

– الجودة البنكية الكلية ترتبط مع الرضا الاجمالي للعملاء بعلاقة موجبة عند مستوى المعنوية (0,01).

4. 2. 2. اختبار فرضية التأثير:

يوجد أثر ذو دلالة احصائية لأبعاد جودة الخدمات البنكية الاسلامية (الأشياء المادية الملموسة، الموثوقية، الأمان، الاستجابة للعميل، التعاطف مع العميل) على الرضا الإجمالي للعملاء في بنك سورية الدولي الاسلامي. وسيتم اختبار هذه الفرضية من خلال اختبار تحليل الانحدار المتعدد.

الجدول (4): ملخص النموذج

معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد المصحح	الخطأ المعياري للتقدير
0,841	0,707	0,685	0,526

الجدول (5): نتائج تحليل التباين للانحدار ($ANOVA^b$)

	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع المتوسط	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
الانحدار	44,777	5	8,955	32,272	0,000
الخطأ	18,593	67	0,278		
الكلي	63,370	72			

الجدول (6): نتائج تحليل الانحدار المتعدد

العوامل المستقلة	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة T المحسوبة	مستوى دلالة T
الثابت	-2,374	0,857	–	-2,770-	0,00
الأشياء المادية الملموسة	0,557	0,156	0,297	3,562	0,00
الموثوقية	0,438	0,202	0,213	2,166	0,03
الأمان	-0,176	0,174	-0,085-	-1,010-	0,31
الاستجابة للعميل	-0,379-	0,240	-0,136-	-1,578-	0,11
التعاطف مع العميل	1,237	0,157	0,661	7,900	0,00

يتضح من الجدول(4) أنّ (70,7%) من التباينات تفسرها العلاقة الخطية، أي نموذج الانحدار، وأنّ (29,3%) من التباينات ترجع إلى عوامل عشوائية كأن تكون هناك متغيرات مهمة لم تُضَمَن في النموذج. ممّا يدل على أنّ هناك أثراً هاماً ذا دلالة احصائية لجودة الخدمة البنكية الاسلامية على رضا العملاء. وهذا يتفق مع دراسة كل من: دراسة (Ravichandran, Mani, Kumar, & Prabhakaran, April 2010) ، و (Saglik, Gulluce, Kaya, & Ozhan, 2014). ويتفق جزئياً مع دراسة(Maddern, Maull, Smart, & Baker, n.d) التي بينت أن الجودة التقنية تلعب دوراً حيوياً في تحقيق رضا العملاء. ويتضح من خلال الجدول أيضاً؛ قيمة الخطأ المعياري للتقدير، إذ بلغت (0,52) وهي قيمة صغيرة قد تكون مؤشراً على جودة تمثيل خط الانحدار لنقاط شكل الانتشار.

ومن خلال جدول تحليل التباين، نلاحظ أنّ قيمة مستوى معنوية F، P-Value = 0,00 < 0,05، التي تدعونا إلى رفض فرضية العدم، H_0 ، بمستوى دلالة 5%، أي أنّ الانحدار معنوي، أو أنّ المتغيرات المستقلة مجتمعة لها تأثير معنوي على الانحدار.

ويتضّح من النتائج الاحصائية الواردة في الجدول (6)، ومن متابعة معاملات (Beta)، واختبار (T)، أنّ المتغير الفرعي المتعلق ب (التعاطف مع العميل) من أكثر المتغيرات تأثيراً على الرضا الاجمالي للعملاء، حيث بلغت قيمة معامل (Beta) له (0,661) وهي دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (1%) لأنّ P-Value = 0,00 < 0,01 . وهذا يتفق مع دراسة (Loke, Taiwo, Salim, & Downe, 2011) التي أظهرت وجود تأثير معنوي للتعاطف على رضا العميل، بينما يختلف عن نتائج دراسة(Munusang, Chelliah, & Mun, October 2010) التي بينت عدم وجود تأثير معنوي لمتغير التعاطف على رضا العميل. كما أنّ للمتغير الفرعي والمتعلق ب (الأشياء المادية الملموسة، الموثوقية) تأثير معنوي على الرضا الاجمالي للعملاء حيث بلغت قيمة معامل (Beta) له على التوالي (0,297) (0,213) وهي دالة احصائياً عند مستوى الدلالة (5%). وهذا يتفق جزئيا مع دراسة (Munusang, Chelliah, & Mun, October 2010) التي أوضحت وجود تأثير معنوي للعناصر الملموسة على الرضا، وعدم وجود تأثير معنوي للموثوقية على رضا العملاء. كما يتفق كذلك مع دراسة(Loke, Taiwo, Salim, & Downe, 2011) التي بينت وجود تأثير معنوي للموثوقية على رضا العميل. وأشارت النتائج إلى أنّ المتغير الفرعي والمتعلق ب (الأمان، والاستجابة للعميل) ليس له أثر على الرضا الاجمالي للعملاء لأنّ مستوى الدلالة (T) أكبر من

مستوى الدلالة المفترض للدراسة (5%) وبالتالي لا بد من استبعاد المتغيرين من النموذج عند استخدام النموذج لأغراض التنبؤ. وهذا يتفق مع نتائج دراسة (Munusang, Chelliah, & Mun, October 2010) ، ويختلف عن نتائج دراسة (Loke, Taiwo, Salim, & Downe, 2011).

4. 2. 3. اختبار فرضية الاختلافات الجوهرية:

توجد فروق ذات دلالة احصائية بين أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بجودة الخدمات البنكية الاسلامية تُعزى إلى المتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الدخل). وسيتم اختبار هذه الفرضية من خلال مجموعة من الفرضيات الفرعية كمايلي:

4. 2. 3. 1. توجد فروق ذات دلالة احصائية بين أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بجودة الخدمات البنكية الاسلامية حسب متغير النوع. ولاختبار هذه الفرضية سيتم اختبار الفرق بين متوسطي الذكور والإناث لجودة الخدمات البنكية الاسلامية. ولهذا سيتم تطبيق اختبار: Independent Samples T Test.

الجدول (7): الوصف الاحصائي لكل من الذكور والإناث

	N	النسبة المئوية	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
ذكور	48	65,8	3,90	0,303	0,04
إناث	25	34,2	3,62	0,306	0,06

يتبين من الجدول (8) أنّ (65,8%) من عينة الدراسة هم من الذكور، أمّا نسبة الإناث فبلغت (34,2%)، وهي نسبة تعني أن أكثر عملاء البنك هم ذكور.

الجدول (8): اختبار Independent Sample T – Test

		اختبار تساوي التباين Levene's test		اختبار تساوي المتوسطات	
		F	Sig	T	Sig
جودة الخدمات البنكية الاسلامية	بافتراض تساوي التباينات	1,11	0,29	3,717	0,000
	بافتراض عدم تساوي التباينات			3,707	0,001

من خلال تحليل Independent Sample T – Test ، وبما أنّ مستوى دلالة T في ظل تساوي التباين، P-Value = 0,00 <0,05، تدعونا إلى رفض فرضية العدم بمستوى دلالة 5%، أي توجد فروق بين الذكور والإناث فيما يتعلق بجودة الخدمات البنكية الاسلامية، حيث كان المتوسط الحسابي للذكور (3,90)، أمّا الإناث (3,62)، وهذا يتفق مع نتائج دراسة (Saglik, Gulluce, Kaya, & Ozhan, 2014).

4. 2. 3. 2. توجد فروق ذات دلالة احصائية بين أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بجودة الخدمات البنكية الاسلامية حسب متغير العمر. ولاختبار الفرضية نعتمد اختبار One Way ANOVA.

الجدول (9): الوصف الاحصائي لجودة الخدمات البنكية الاسلامية وفق متغير العمر

	N	النسبة المئوية	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
أقل من 30 سنة	50	68,5	3,70	0,32	0,04
30- أقل من 40	15	20,5	3,99	0,09	0,02
40 - أقل من 50	8	11	4,10	0,37	0,13
المجموع	73	100	3,80	0,33	0,03

يتضح من الجدول (9) أنّ المتوسط العمري يميل لصالح فئة الشباب، حيث وُجِدَ أنّ (68,5%) من أفراد العينة هم من الفئة (أقل من 30 سنة)، تلتها الفئة (30- أقل من 40) ثم (40 أقل من 50) ولم تتضح أي مشاركة للفئة العمرية من50 سنة فأكثر كعملاء للبنك.

الجدول (10): جدول تحليل التباين، ANOVA

Test of Homogeneity of Variance		ANOVA		
Levene Statistic	Sig		F	Sig
6,91	0,002	بين الفئات	9,57	0,00
		ضمن الفئات		

ومن خلال اختبار ANOVA ، نلاحظ أنّ قيمة P-Value = 0,00، المصاحبة لاحصائية F، أقل من 0,05، ولهذا نستطيع رفض فرضية العدم، عند مستوى دلالة 5%، أي توجد فروق فيما يتعلق بجودة الخدمات البنكية الاسلامية حسب متغير العمر. ولتحديد الأوساط التي سببت هذه الفروق، سيتم اجراء المقارنات المتعددة.

اختبار المقارنات المتعددة بين المتوسطات: لتحديد الأوساط التي سببت الفروق نطبق اختبارTukey .

الجدول (11):اختبار Tukey للمقارنات المتعددة

الفئة العمرية	أقل من 30 سنة	30- أقل من 40	40- أقل من 50
أقل من 30	-	-0,28-*	-0,39-*
30- أقل من 40	0,28*	-	-0,10-
40- أقل من 50	0,39*	0,10	-

من الجدول السابق، يُلاحظ أنّه باستعمال طريقة Tukey قد ظهرت فروق معنوية بمستوى دلالة 5% بين متوسطات الأعمار ال(أقل من 30) وكل من [(30- أقل من 40) و(40- أقل من 50)] فيما يتعلق بجودة الخدمات البنكية الاسلامية.

4. 2. 3. 3. توجد فروق ذات دلالة احصائية بين أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بجودة الخدمات البنكية الاسلامية حسب متغير المؤهل العلمي.

الجدول (12): الوصف الاحصائي لجودة الخدمات البنكية الاسلامية وفق متغير المؤهل العلمي

	N	النسبة	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
دبلوم	5	6,8	4,04	0,01	0,00
بكالوريوس	53	72,6	3,82	0,36	0,05
ماجستير	15	20,5	3,66	0,12	0,03

يتضح من الجدول(12) أنّ (72,6%) من عينة الدراسة يحملون درجة البكالوريوس، أمّا حملة شهادة الماجستير فنسبتهم (20,5%)، وأنّ (6,8%) هم من حملة الدبلوم، ولم يتضح أي وجود لحملة شهادة الثانوي.

الجدول (13): جدول تحليل التباين، ANOVA

ANOVA			Test of Homogeneity of Variance	
Sig	F		Sig	Levene statistic
0,057	2,97	بين الفئات	0,00	11,29
		ضمن الفئات		

من خلال اختبار ANOVA ، نلاحظ أنّ قيمة P-Value = 0,057، المصاحبة لاحصائية F، أكبر من 0,05 ولهذا نستطيع قبول فرضية العدم، أي لا توجد فروق معنوية فيما يتعلق بجودة الخدمات البنكية الاسلامية حسب متغير المؤهل العلمي.

4. 2. 3. 4. توجد فروق ذات دلالة احصائية بين أفراد العينة فيما يتعلق بجودة الخدمات البنكية الاسلامية حسب متغير الدخل.

الجدول (14): الوصف الاحصائي لجودة الخدمات البنكية الاسلامية وفق متغير الدخل.

	N	النسبة	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
أقل من 5000	7	9,6	3,77	0,26	0,09
من 5000 إلى أقل من 10000	18	24,7	3,88	0,43	0,10
من 10000 إلى أقل من 20000	21	28,8	3,76	0,25	0,05
20000 فأكثر	27	37	3,79	0,32	0,06

يتضح من الجدول (14) أنّ ما نسبته (37%) من أفراد عينة الدراسة يتقاضون دخل يفوق ال 20000 ليرة، تلاها من يتراوح دخلهم (من 10000 إلى أقل من 20000) بنسبة (28,8%)، ثم من أصحاب الدخل (من 5000 إلى أقل من 10000) الذين شكلوا ما نسبته (24,7%)، أمّا ما نسبته (9,6%) فيمتلكون دخل يقل عن ال 5000 ليرة.

الجدول (15): جدول تحليل التباين، ANOVA

ANOVA			Test of Homogeneity of variance	
Sig	F		Sig	Levene Statistic
0,71	0,45	بين الفئات	0,16	1,74
		ضمن الفئات		

ومن خلال اختبارANOVA ، نلاحظ أنّ قيمة P-Value = 0,71، المصاحبة لاحصائية F، أكبر من 0,05، ولهذا نستطيع قبول فرضية العدم، أي لا توجد فروق معنوية فيما يتعلق بجودة الخدمات البنكية الاسلامية حسب متغير الدخل، وهذا يختلف عن نتائج دراسة (Saglik et al., 2014).

V- الخاتمة :

5. 1. نتائج البحث:

بناءً على التحليل السابق، يمكن تثبيت النتائج التالية:

1. أغلب عملاء البنك هم ذكور، وهذا ما عكسته نسبة الذكور والإناث في عينة الدراسة. كما أظهرت النتائج أنّ عملاء البنك يشكلون فئة متعلمة حيث كان أغلبهم يحملون درجة البكالوريوس. وأوضحت

النتائج بأنّ أغلب عملاء بنك سورية الدولي الاسلامي الدولي تفوق مستويات دخولهم ال 10000 ليرة سورية.

2. توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة احصائية بين جودة الخدمات البنكية الاسلامية وكل بعد من أبعادها ورضا العملاء في بنك سورية الدولي الاسلامي.

3. يوجد أثر ذو دلالة احصائية لكل من: الأشياء المادية الملموسة، التعاطف مع العميل، والموثوقية على الرضا الاجمالي لعملاء بنك سورية الدولي الاسلامي.

4. يعتبر التعاطف مع العميل من أكثر المتغيرات تأثيراً على الرضا الاجمالي للعملاء.

5. لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لكل من: الأمان، والاستجابة للعميل على الرضا الاجمالي لعملاء بنك سورية الدولي الاسلامي.

6. توجد فروق ذات دلالة احصائية فيما يتعلق بجودة الخدمات البنكية الاسلامية حسب متغير النوع.

7. توجد فروق ذات دلالة احصائية فيما يتعلق بجودة الخدمات البنكية الاسلامية تعزى إلى الفئات العمرية ال(أقل من 30) وكل من [(30- أقل من 40) و(40- أقل من 50)]. بينما لا توجد فروق ذات دلالة احصائية فيما يتعلق بجودة الخدمات البنكية الاسلامية تعزى إلى الفئات العمرية (50- أقل من 60)، و(60 فأكثر).

8. لاتوجد فروق احصائية فيما يتعلق بجودة الخدمات البنكية الاسلامية حسب المؤهل العلمي.

9. لاتوجد فروق احصائية فيما يتعلق بجودة الخدمات البنكية الاسلامية حسب دخل العملاء.

5. 2. التوصيات:

اعتماداً على النتائج المقدمة، ولغرض الإفادة منها يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. ينبغي على إدارات البنك الاهتمام بالموظفين، فهم المدخل السليم لضمان جودة الخدمات من خلال تهيئة بيئة العمل المناسبة، وتحفيزهم مادياً ومعنوياً، وكذا محاولة انتقاء أفضل الموظفين، ووضع أسس لاختيارهم وفق أهم المهارات التي ثبت أهمية توافرها لدى الموظفين ممن لهم إتصال مباشر بالعملاء.

2. ضرورة توافر أنظمة للتعامل مع شكاوي العملاء، وتشجيع العملاء على التقدم بالشكاوي في حالة وجودها، وجعل قنوات الإتصال مع مراكز المسؤولين في البنك مفتوحة أمام العملاء في حالة وجود شكوى.

3. إنشاء إدارة أو قسم لوضع برامج التوعية والتثقيف بخصوص آلية عمل البنوك الاسلامية وفق أحكام الشريعة الاسلامية عن طريق استخدام وسائل إعلامية متعددة، والعمل على شرح سياسات البنك لعملائه باقامة الندوات والمؤتمرات العلمية الهادفة لترسيخ فكرة وطبيعة عمل البنوك الاسلامية.

4. إنشاء إدارة خاصة ببحوث التسويق البنكي يكون ضمن اختصاصاتها عمل الدراسات المقطعية لتقسيم سوق الخدمة البنكية الاسلامية على أساس البيانات الديمغرافية للعملاء مثل: العمر، الحالة الاجتماعية، المهنة، المؤهل العلمي، مستوى الدخل، وغيرها بهدف الاهتمام بشرائح العملاء بحيث يقدم لكل شريحة ما يناسبها من الخدمات البنكية الاسلامية حتى يرتفع مستوى الرضا، ويضمن البنك محل الدراسة استمرارية تعامل عملائه.

5. التركيز على بعد التعاطف مع العميل لأنه من أكثر المتغيرات تأثيراً على الرضا الاجمالي للعملاء.

6. ضرورة الاهتمام ببعدي الأمان والاستجابة للعميل وهذا للمحافظة على الثقة والتوقع الإيجابي للمودعين، ولتفادي تحول العملاء لبنوك منافسة، وكذا المحافظة على ربحية البنك.

7. إعطاء انتباه أكثر للقضايا التي يراها البنك بسيطة من وجهة نظره، لكن قد تعتبر مهمة جداً بالنسبة للعملاء، مثلا: طريقة لبس الموظفين النساء، فالمظهر المخل بالآداب قد يرسم صورة سلبية لدى العملاء.

لا يزال البحث المستقبلي مطلوب في هذا المجال الواسع للأعمال البنكية الاسلامية، وفي هذا الإطار يمكن تقديم التوصيات التالية:

8. تطبيق نفس الدراسة وبنفس المتغيرات في بلدان مختلفة.

9. استعمال أساليب احصائية متطورة للحصول على وجهات نظر أكثر.

10. مقارنة مستوى رضا العملاء عن جودة الخدمات البنكية الاسلامية بين البلدان التي تطبق النظام البنكي الاسلامي بالكامل أو الثنائي.

VI- هوامش البحث:

1- الخنساء حساني (2020)، دور جودة الخدمات المصرفية في تحقيق رضا العملاء دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سيدي عقبة -390-. مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعةمحمد خيضر- بسكرة.

2- شيماء منصوري (2020)، أثر جودة الخدمة المصرفية على تحسين رضا الزبون المصرفي دراسة حالة الزبون المصرفي الجزائري. مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة.

3- Awwad, A. S., Al Khattab, A. A., & Anchor, J. R. (March 2013). Competitive Priorities and Competitive Advantage in Jordanian Manufacturing. *Journal of Service Science and Management* , 69-79.

4- Hamzah, N., Ishak, N. M., & Nor, N. I. (2015). Customer Satisfaction on Islamic Banking System. *Journal of Economics, Business and Management* .

5- Hoyle, D. (2007). *Quality Management Essentials* . Great Britain: Elsevier Limited.

6- Kishada, Z. M., & Wahad, N. A. (2015). Influence of Customer Satisfaction, Service Quality, and Trust on Customer Loyalty in Malaysian Islamic Banking. *International Journal of Business and Social Science* .

7- Loke, S. –P., Taiwo, A. A., Salim, H. M., & Downe, A. G. (2011). Service Quality and Customer Satisfaction in a Telecommunication Service Provider. *International Conference on Financial Management and Economics IPEDR*, (p. 25).

8- Maddern, H., Maull, R. S., Smart, P. A., & Baker, P. (n.d). Customer Satisfaction and Service Quality in UK Financial Services. *International Journal of Production and Operations Management* .

9- Munusang, J., Chelliah, S., & Mun, H. W. (October 2010). Service Quality Delivery and its Impact on Customer Satisfaction in the Banking Sector in Malaysia. *International Journal of Innovation Management and Technology* , 399.

10- Qureshi, M. I., Khan, A., & Zaman, K. (2012). Structural Investigation of Service Quality in Conventional and Islamic Banking in Pakistan. *International Review of Management and Marketing* , 99-105.

11-Ravichandran, K., Mani, T. B., Kumar, A. S., & Prabhakaran, S. (April 2010). Influence of Service Quality on Customer Satisfaction Application of Servqual Mode. *International Journal of Business and Management* , 118.

12- Saeed, R., Iqbal, A., Lodhi, R. N., Sami, A., Riaz, A., Munir, M., et al. (2014). Impact of Service Quality on Customer Loyalty in Islamic Bankink Sector of Pakistan : A mediating Role of Customer Satisfaction. *Journal of Basic and Applied Scientific Research* , 135-143.

13- Saglik, E., Gulluce, A. C., Kaya, U., & Ozhan, Ç. K. (2014). Service Quality and Customer Satisfaction Relationship: A Research in Erzurum Ataturk University Refectory. *American International Journal of Contemporary Research* .

14- Yang, C. C. (July 2012). *The Integration of TQM and Six- Sigma, Croatia: In Tech.* A Free Online Edition On This Book Is Available at: www. Intechopen.com.

الكلمة المنطوقة كآلية اتصالية لتحقيق ولاء الزبائن– دراسة على عينة من زبائن موبيليس بولاية الجلفة

The spoken word as a communicative mechanism to achieve customers loyalty- A study on a sample of Mobilis customers of Djelfa Wilaya -

مصطفى يونسي، مخبر MQEMADD جامعة الجلفة (الجزائر)، younsim82@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/04/30 تاريخ القبول: 2022/12/30 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

يهدف المقال لدراسة تأثير الكلمة المنطوقة في تحقيق ولاء الزبون، ولتحقيق هذا الهدف استخدمنا الاستبيان كأداة للدراسة يحتوي على ثلاثة محاور، خصص المحور الأول للتعريف بعينة الدراسة، بينما المحور الثاني خصص لفقرات المتغير المستقل المتمثل في الكلمة المنطوقة بنوعيها التقليدية والإلكترونية، أما المحور الثالث فخصص لفقرات المتغير التابع الولاء بأنواعه المتمثلة في الولاء المعرفي والسلوكي والوجداني، وبعد توزيع الاستبيان على عينة من زبائن مؤسسة موبيليس بلغ عددهم 332 زبون بولاية الجلفة وتحليلها عن طريق الأساليب الإحصائية المناسبة، توصلنا لوجود أثر للكلمة المنطوقة في تحقيق ولاء الزبائن لاسيما الكلمة المنطوقة الإلكترونية التي لها دور كبير في زيادة ولاء الزبائن من خلال المعلومات التي توفرها في وسائل التواصل الاجتماعي.

كلمات مفتاحية: كلمة منطوقة، كلمة منطوقة إلكترونية، ولاء، زبائن.

تصنيفات JEL : M31 ، M39.

Abstract:

The article aims to study the effect of the spoken word on customer loyalty, to achieve this goal, we used the questionnaire as a study tool that contains three axes, the first axis is devoted to the definition of the study sample, while the second one was devoted to the paragraphs of the independent variable represented in the spoken word, both traditional and

electronic, as for the third axis, it was devoted to the paragraphs of the dependent variable of loyalty of all kinds represented in cognitive, behavioral and emotional loyalty.

After distributing the questionnaire to a sample of Mobilis customers (332 customers) in the wilaya of Djelfa, and analyzed it through appropriate statistical methods, we found an impact of the spoken word in achieving customer loyalty.

Keywords: The spoken word; The electronic spoken word; Loyalty; Customers.

Jel Classification Codes: M31, M39.

1. مقدمة:

تتسم بيئة الأعمال اليوم بالتغير السريع وحدة المنافسة بين المؤسسات التي تسعى إلى جذب أكبر عدد من الزبائن المحتملين، لذلك لم تترك المؤسسات أي أداة من أدوات الاتصال المتاحة أمامها إلا واستغلتها لبناء صورة إيجابية عنها وعن منتجاتها، كما أصبح الزبائن أنفسهم يتعرضون لمؤثرات قوية لها أثر الكبير في بناء سلوكهم وقراراتهم الشرائية خاصة بعد التطور الكبير لوسائل الاتصال، ومن بين تلك الأدوات الكلمة المنطوقة التي تعتبر من أهم وأكثر أدوات الاتصال الشخصية مصداقية، وذلك من خلال النصائح والمعلومات التي يقدمها الأفراد لبعضهم حول المنتجات والعلامات الموجودة في الأسواق.

من جهة أخرى أدى الاستخدام المكثف لوسائل الاتصال الحديثة بين الأفراد في مختلف مجالات حياتهم عبر وسائط الآلية –الحاسوب والهاتف النقال– إلى ظهور مفهوم جديد مرتبط بالمجال التسويقي ما يعرف بالكلمة المنطوقة الإلكترونية، التي تعد وسيلة اتصالية غير رسمية بين المستهلكين لنقل المعلومات عبر الفضاء الإلكتروني.

ولاشك أن أدوات الاتصال التسويقي التي من بينها الكلمة المنطوقة أصبحت من بين العوامل المساعدة في كسب ولاء الزبائن لاسيما في قطاع الخدمات، حيث أن الولاء الزبائن أصبح هدفا إستراتيجيا لكل المؤسسات، فتحقيقه يعني الحفاظ على الحصة السوقية والحفاظ على الأرباح وبالتالي بقاء المؤسسات، ومن بين المؤسسات الناشطة في قطاع الخدمات مؤسسة موبيليس التي تعد من بين أهم

المؤسسات الناشطة في قطاع الخدمات، حيث حاولنا دراسة تأثير الكلمة المنطوقة على ولاء الزبائن المؤسسة من خلال عينة من زبائنها في ولاية الجلفة.

الأسئلة الفرعية: من خلال الإشكالية السابقة يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

– هل يوجد تأثير للكلمة المنطوقة ببعديها (التقليدية والإلكترونية) في تحقيق ولاء الزبائن في مؤسسة موبيليس؟

– هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك متغيرات الدراسة (الكلمة المنطوقة والولاء) تعزى للمتغيرات الشخصية ؟

الفرضيات الفرعية: يمكن طرح الفرضيات التالية التي تعد كإجابة مؤقتة للأسئلة السابقة:

– لا يوجد تأثير للكلمة المنطوقة ببعديها (التقليدية والإلكترونية) في تحقيق ولاء الزبائن في مؤسسة موبيليس؛

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك متغيرات الدراسة (الكلمة المنطوقة والولاء) تعزى للمتغيرات الشخصية.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

– عرض المفاهيم النظرية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في الكلمة المنطوقة والولاء؛

– إيجاد طبيعة العلاقة بين الكلمة المنطوقة والولاء من خلال دراسة ميدانية على زبائن مؤسسة موبيليس.

أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من خلال قوة تأثير الكلمة المنطوقة في اتجاهات المستهلكين وقراراتهم الشرائية، خاصة في ظل كثرة الوسائل الترويجية وتنوع المنتجات، حيث يواجه المستهلك العديد من البدائل التي لا يستطيع الاختيار بينها في ظل الظروف العادية، أين يلجأ إلى اتصالات الكلمة المنطوقة بواسطة الأقرباء والأصدقاء والزملاء أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي، لما تتمتع به هذه الوسيلة من مصداقية عالية، إضافة لذلك فإن الاتصالات عبر الكلمة المنطوقة أصبحت من بين أهم الوسائل التي

تعتمد عليها المؤسسات في تحسين صورتها من خلال محاولتها الظهور بأحسن صورة في المجتمع وتوجيه أنشطتها نحو هذه الغاية بهدف تعزيز ثقة الزبائن وتحقيق ولائهم لها.

الدراسات السابقة وبناء نموذج الدراسة: تم الإطلاع على العديد من الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

– الدراسة الأولى للباحثين حاج محمد سهام وبناولة حكيم بعنوان" أثر مصداقية الكلمة المنطوقة الإلكترونية على اتخاذ قرار الشراء –دراسة حالة موقع Jumia –"(2021)، هدفت الدراسة إلى تحديد أثر مصداقية الكلمة المنطوقة الإلكترونية على اتخاذ قرار الشراء لدى زبائن موقع Jumia ، وذلك من خلال اختيار عينة مكونة من 118 مفردة من مستخدمي الموقع، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها وجود أثر للكمة المنطوقة في اتخاذ قرار الشراء، كما توصلت إلى أن العامل الأكثر تأثيرا من خلال الكلمة المنطوقة هو تجارب الآخرين للمنتجات.

– الدراسة الثانية للباحث عطا الله لحسن بعنوان" دراسة تأثير الالتزام والولاء للعلامة التجارية في نشر الكلمة المنطوقة "(2019)، هدفت الدراسة إلى إبراز تأثير الالتزام والولاء للعلامة التجارية في نشر الكلمة المنطوقة على مستوى زبائن مؤسسة موبيليس، حيث اختار الباحث أن يكون الولاء هو المتغير المستقل والالتزام كمتغير وسيط، بينما الكلمة المنطوقة هي المتغير التابع، عكس دراستنا الحالية التي اعتبرت الكلمة المنطوقة هي المتغير المستقل والولاء هو المتغير التابع، ولتبيين طبيعة العلاقة بين المتغيرات اختار الباحث عينة مكونة من 184 مفردة بشكل عشوائي، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن العامل الأكثر تأثيرا في نشر الكلمة المنطوقة هو الولاء، كما أوصت الدراسة بضرورة اهتمام مؤسسة موبيليس بعامل الالتزام من خلال الجانب القانوني الذي كان الأقل تأثيرا في هذه الدراسة.

– الدراسة الثالثة للباحثة نجوى سعودي بعنوان: "مدى تأثير خصائص المنتج ومصدر الكلمة المنطوقة في تقييم خدمات الهاتف النقال في الجزائر "(2015)، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر كل من خصائص المنتجات والكلمة المنطوقة في تقييم خدمات متعاملي الهاتف النقال الثلاثة (أوريدو وجيزي وموبيليس) في الجزائر، وذلك من خلال اختيار عينة مكونة من 600 مفردة من المستهلكين في ولايتي

المسيلة وبرج بوعريريج، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن العنصر الأكثر تأثيرا في تقييم خدمات الهاتف النقال هي الكلمة المنطوقة، كما أن خصائص الخدمة تعد عنصرا داعما للكلمة المنطوقة.

من خلال ما سبق يمكن اقتراح نموذج لهذه الدراسة كما هو موضح في الشكل رقم (01)

الشكل 01: نموذج الدراسة

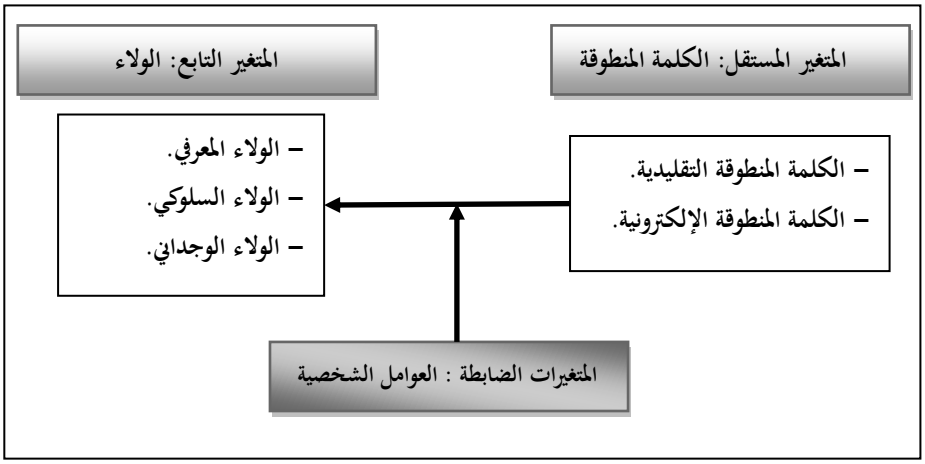

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الدراسات السابقة

2. التعريفات الإجرائية للدراسة

1.2 الكلمة المنطوقة

إن مفهوم الكلمة المنطوقة ليس بالجديد، حيث استخدم هذا المفهوم منذ القدم حين كان يطلب الأشخاص النصح للقيام بأداء أعمالهم وسلوكهم في مختلف مجالات الحياة، ولكن كمفهوم تسويقي يعد مصطلح الكلمة المنطوقة من المفاهيم الحديثة التي ارتبطت بموضوع الاتصالات التسويقية والترويج، وهنا يجب الإشارة إلى أنه يمكن أن تدار الكلمة المنطوقة كجزء من الاتصالات غير الرسمية في المؤسسة وتتعامل معها كحقيقة توظفها لصالحها عن طريق تكثيف الأنشطة التسويقية التي تحسن من صورتها. (البكري، 2015، صفحة 48)

أما عن تعريف الكلمة المنطوقة فقد عرفها Robert على أنها النصيحة غير الرسمية التي يتناقلها المستهلكون فيما بينهم، عن علامة تجارية، منتج أو خدمة ما، وعادة ما تكون سريعة الانتشار على الرغم

من أنها تفتقر إلى التحفيز"(Robert & Kathy, 2008, p. 25) ، في حين عرفها Lovelock على أنها " ملاحظات إيجابية أو سلبية نتيجة خدمة تلقاها مستهلك أو زبون ونقلها إلى شخص أخر " (Lovelock, 2002, p. 200)، من خلال التعريفين السابقين نستخلص أن الكلمة المنطوقة هي دعاية غير مدفوعة الأجر من قبل المؤسسة، بمعنى أنها وسيلة اتصالية غير رسمية تفاعلية بين الزبائن حول منتج أو خدمة أو علامة ما، لكن Mason فله وجهة نظر أخرى بالنسبة لمفهوم الكلمة المنطوقة حيث يرى" بأنها الأنشطة التي يحتمل أن تشجع المستهلكين على الحديث عن المنتج أو المؤسسة مع الأصدقاء والجيران، لتصل لجميع المجتمع عن طريق سلسلة من الاتصالات المتواصلة"، (نجوى، 2015، صفحة 5) لكن نرى في هذا التعريف العديد من جوانب القصور وهي أن الكلمة المنطوقة يمكن أن تكون سلبية أو إيجابية، في حين أن التعريف يرى بأنها الجانب الإيجابي منها، كما أنها ليست بالضرورة تدار من قبل المؤسسة.

وكتعريف شامل للكلمة المنطوقة نقترح التعريف التالي: الكلمة المنطوقة هي وسيلة اتصال غير رسمية لنقل المعلومات حول المنتجات أو العلامات أو المؤسسات بين المستهلكين والتي يمكن إدارتها من قبل المؤسسات من خلال مختلف أنشطتها التسويقية.

ومع انتشار استخدام الإنترنيت وتطور عدد الأفراد المستخدمين لها من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، ظهر ما يعرف بمفهوم الكلمة المنطوقة الإلكترونية التي عرفت على أنها عملية اتصال بين المستهلكين لتبادل المعلومات عن المؤسسة ومنتجاتها من خلال التقنيات القائمة على الإنترنيت. (درمان و داليا، 2017، صفحة 48)

ويمكن التمييز بين الكلمة المنطوقة التقليدية والإلكترونية من خلال الجدول الموالي:

الجدول 01: الفرق بين الكلمة المنطوقة التقليدية والإلكترونية

أوجه المقارنة	الكلمة المنطوقة التقليدية	الكلمة المنطوقة الإلكترونية
الوسيط	الهاتف ، المحادثات وجها لوجه، المقابلات الشخصية	مواقع التواصل الاجتماعي.
الشكل	شفهية، وجها لوجه	مكتوبة أو مصورة.
التزامن	متزامن	متزامن وغير متزامن

نوع التفاعل	وجها لوجه	تفاعل افتراضي
شكل التواصل (الاتجاه)	اتصالات خطية	اتصالات خطية وغير خطية
العلاقة بين المرسل والمستقبل	روابط وعلاقات اجتماعية حقيقية	الروابط والعلاقات الاجتماعية غالبا افتراضية أو حقيقية
سهولة النقل	صعبة النقل	سهلة النقل

المصدر: (جوال و بودي، 2021، صفحة 1152)

2.2 الولاء

اختلفت أراء الكتاب في إعطاء مفهوم واضح للولاء، فالبعض يعتبر الولاء مجموعة مواقف ومشاعر ونوايا الزبائن نحو ما يطرح من منتجات ويروج لها، حيث يكون الولاء مرتبطا بالحالة العقلية والنفسية للزبون ولا يظهر أثره ولا نتائجه، أما البعض الأخر فيرى أن الولاء عند الزبون يظهر من خلال تكرار شراء نفس المنتج أو العلامة، (صديقي و يونسي، 2020، صفحة 214) من هنا يمكن تعريف الولاء على أنه شراء نفس العلامة أو المنتج عدد من المرات وبشكل متتالي مع وجود اعتقاد إيجابي نحو هذه العلامة أو المنتج(Michon, 2003, p. 71) ، كما يعرف الولاء على أنه التزام راسخ بإعادة شراء منتج مفضل وتكراره باستمرار في المستقبل، مما يتسبب في شراء نفس العلامة التجارية على الرغم من التأثيرات الظرفية والجهود التسويقية التي تنطوي على إمكانية تغيير السلوك والتحول إلى مؤسسات أخرى. (Hfez, 2017, p. 142) وهذا التعريف يركز على عنصر مهم من عناصر الولاء هو وفاء الزبون للمؤسسة ومنتجاتها، حيث هنا يعد الوفاء أعلى درجات الولاء.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن المفهوم الحديث للولاء أصبح يتضمن مفهوم إقامة علاقة طويلة الأمد مع الزبون تسعى إليها كل مؤسسة، حيث يكون الزبون شريك إستراتيجي في المؤسسة تتمحور حوله كل الأنشطة التسويقية، بمعنى أن كل ما تنتجه المؤسسة من منتجات وما يرافقها من أنشطة تسويقية تكون موجهة للزبون الأكثر ربحية بالنسبة للمؤسسة.(Lendrevie & Lévy, 2014, p. 540)

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن الولاء يتضمن ثلاثة أبعاد رئيسية تتمثل فيما يلي:

– **الولاء المعرفي**: يشير هذا النوع من الولاء إلى توافر قدر معين من المعلومات لدى الزبون نتيجة الخبرات السابقة لاستخدام المنتجات أو النصح من الغير، ما يعطي أفضلية لعلامة معينة عن العلامات الأخرى. (علاء، 2008، صفحة 61)

– **الولاء السلوكي**: يشير هذا النوع من الولاء سلوك يمكن ملاحظته من خلال عملية الشراء بشكل مستمر ومتكرر مع مرور الوقت، لكن هذا النوع من الولاء لا يمكن أن يوجد إلا في إطار تنافسي، وهذا عندما يكون للمستهلك العديد من الخيارات فيما يخص المنتجات المعروضة أو العلامات المتوفرة. (Oliver, 2003, p. 273)

– **الولاء الوجداني**: ينشأ هذا الولاء نتيجة الإعجاب بالمنتج أو العلامة، حيث يترتب على ذلك ترسيخ الشعور العاطفي لتفضيل منتج عن غيره، والوسيلة الوحيدة أمام المؤسسات للحفاظ على هذا النوع من الولاء هي دراسة سلوك الأفراد والتعمق فيها من خلال معرفة محددات الالتزامات العاطفية لديهم. (غريفن، 2001، صفحة 126)

3. الدراسة الميدانية على عينة من زبائن مؤسسة موبيليس بولاية الجلفة

1.3 تقديم الدراسة الميدانية:

قصد تدعيم الدراسة النظرية ومعرفة طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل في الكلمة المنطوقة والمتغير التابع المتمثل في الولاء، باستخدام متغيرات ضابطة تمثلت في المتغيرات الشخصية (الجنس والعمر، المهنة والمستوى التعليمي)، قمنا بإجراء دراسة ميدانية على عينة من المشتركين بمؤسسة موبيليس على مستوى مدينة الجلفة، باستخدام أداة الاستبيان مقسمة إلى ثلاثة محاور، يحتوي المحور الأول على البيانات الشخصية والتعريفية، أما المحور الثاني فيحتوي على عبارات تخص المتغير المستقل المتمثل الكلمة المنطوقة ببعديها (التقليدية والإلكترونية)، بينما خصص المحور الأخير لعبارات المتغير التابع المتمثل في الولاء.

2.3 عينة الدراسة: تم توزيع الاستبيان على عينة من زبائن مؤسسة موبيليس بمدينة الجلفة تم اختيارهم بصفة عشوائية عن طريق العينة السهلة المنال (الميسرة)، حيث بلغ عدد الإستبانات الصالحة للمعالجة والتحليل 332 إستبانة، من بين 400 الموزعة.

3.3 ثبات الدراسة:

يقيس الثبات مدى استقرار أداة الدراسة وعدم تناقضها، أي أن يعطي الاستبيان نفس النتائج لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة وتحت نفس الظروف والشروط، ونتائج اختبار ألفا كرونباخ موضحة في الجدول رقم (02).

الجدول 02: معامل ألفا (α) كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة

المـــحاور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	الصدق الذاتي*
الكلمة المنطوقة	10	0.822	0.906
الولاء	12	0.754	0.868
جميع محاور الإستبانة	22	0.801	0.894
***الصدق الذاتي = الجذر التربيعي لمعامل α كرونباخ.**			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم(02) نلاحظ أن قيمة ألفا كرونباخ مرتفعة للدراسة ككل حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ القيمة(0.801) وهي قيمة عالية، وكذلك الصدق الذاتي الخاص بالدراسة حيث بلغت قيمته (0.894) وهي قيمة مرتفعة أيضا، ما يعني ثبات الدراسة بنسبة عالية، أما فيما يخص معاملات الثبات الخاصة بمحاور الدراسة فقد جاءت قيمة ألفا كرونباخ (α=0.822) لمحور الكلمة المنطوقة وهي نسبة مرتفعة مما يعني ثبات مرتفع لهذا المحور، وكذلك بالنسبة لمحور الولاء حيث جاءت قيمة ألفا كرونباخ (α=0.754) وهي أيضا نسبة مرتفعة، ما يعطي ثباتا مرتفعا للدراسة وأداتها المستخدمة.

4.3 اختبار القانون الطبيعي (اختبار كولمجروف –سمرنوف– One sample K-S):

قصد التأكد من أن البيانات المجمعة من أداة الاستبيان تتبع التوزيع الطبيعي قمنا بإجراء اختبار كولمجروف– سمرنوف، الذي يثبت صحة التوزيع الطبيعي للبيانات المجمعة، والجدول رقم (03) يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول 03: اختبار التوزيع الطبيعي للدراسة (One- sample K-S)

المـــحاور	عدد الفقرات	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة (Sig)
الكلمة المنطوقة التقليدية	05	1.367	*0.320
الكلمة المنطوقة الإلكترونية	05	2.418	*0.401
الولاء المعرفي	04	1.077	*0.221
الولاء السلوكي	04	1.221	*0.312
الولاء الوجداني	04	1.310	*0.110
***sig: دال إحصائيا عند مستوى معنوية α0.05=**			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

نستنتج من خلال نتائج الجدول رقم (03) أن القيمة الاحتمالية لمجالات المتغير المستقل (الكلمة المنطوقة التقليدية والإلكترونية) و مجالات المتغير التابع (الولاء المعرفي والسلوكي والوجداني)، كلها أكبر من القيمة (0.05) التي تعبر عن مستوى الدلالة المقبول، ما يعني إمكانية استخدام الاختبارات المعلمية في تحليل نتائج الاستبيان، بمعنى أخر أن متغيرات الدراسة تخضع لقانون التوزيع الطبيعي.

5.3.تحليل اتجاهات الزبائن نحو متغيرات الدراسة

من أجل معرفة اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو متغيرات وأبعاد الكلمة المنطوقة والولاء، يجب علينا حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار ستودانت، لمتغيرات الدراسة وهنا يجب الإشارة إلى أننا استخدمنا نموذج ليكرت الخماسي، أما الأهمية النسبية لكل بعد فيحدد وفقا للجدول أدناه:

الجدول 04: المتوسطات المرجحة للأبعاد والمتغيرات والمستويات الموافقة لها

المتوسط المرجح	(2.33-1)	(3.67-3.34)	5-3.68)
الاتجاه	منخفض	متوسط	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحث

1.5.3 تحليل اتجاهات الزبائن نحو متغير الكلمة المنطوقة:

من أجل معرفة اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو مؤسسة موبيليس من خلال الكلمة المنطوقة، يجب علينا حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار ستودانت، ونتائج التحليل الوصفي موضحة في الجدول رقم(05):

الجدول 05: نتائج التحليل الوصفي لمتغير الكلمة المنطوقة

المـــحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الاحتمالية (T-test)	الترتيب	الأهمية النسبية
الكلمة المنطوقة التقليدية	3.817	0.210	0.000	2	**مرتفع**
الكلمة المنطوقة الإلكترونية	3.915	0.071	0.000	1	**مرتفع**
الكلمة المنطوقة	3.866	0.188	0.000	-	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم(05) نلاحظ أن متغيرة الكلمة المنطوقة ببعديها التقليدية والإلكترونية لها دلالة إحصائية، بدليل انخفاض القيمة الاحتمالية لاختبار ستودانت (T-test) التي بلغت القيمة (0.000) لكل الأبعاد والمتغيرات، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، ما يمكننا من الاعتماد على نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لهذا المتغير.

كذلك من تحليل النتائج نلاحظ وجود اتجاهات إيجابية نحو مؤسسة موبليس من خلال الكلمة المنطوقة المتداولة بين زبائن مؤسسة موبيليس، حيث كانت معظم إجابات أفراد العينة بالموافقة نحو أبعاد الكلمة المنطوقة، تجسدت من خلال قيمة المتوسط الحسابي للبعدين الذين بلغا القيمتين (3.817) و(3.915) للكلمة المنطوقة التقليدية والإلكترونية على التوالي، أما فيما يخص قيمة الانحراف المعياري فلم تكون كبيرة لجميع أبعاد ومتغير الكلمة المنطوقة حيث تراوحت قيمته ما بين0.071 و 0.210، ما يعني وجود اتفاق في أراء المستجوبين نحو متغير الكلمة المنطوقة وبعديها الكلمة المنطوقة التقليدية والإلكترونية.

2.5.3 تحليل اتجاهات الزبائن نحو متغير الولاء: من أجل معرفة اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو متغير الولاء، يجب علينا حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار ستودانت، ونتائج التحليل الوصفي موضحة في الجدول رقم(06):

الجدول 06: نتائج التحليل الوصفي لمتغير الولاء

المـــحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة الاحتمالية (T-test)	الترتيب	الأهمية النسبية
الولاء المعرفي	3.691	0.021	0.000	2	**مرتفع**
الولاء السلوكي	3.955	0412	0.000	1	**مرتفع**
الولاء الوجداني	3.441	0.169	0.000	3	**متوسط**
الولاء	3.695	0.188	0.000	-	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم(06) نلاحظ أن متغير الولاء بأبعاده الثلاثة له دلالة إحصائية، بدليل انخفاض القيمة الاحتمالية لاختبار ستودانت (T-test) التي بلغت القيمة (0.000) لكل الأبعاد والمتغيرات، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، ما يمكننا من الاعتماد على نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لهذا المتغير.

كذلك نلاحظ وجود اتجاهات إيجابية نحو مؤسسة موبليس من خلال عامل الولاء، حيث كانت معظم إجابات أفراد العينة بالموافقة والموفقة بشدة نحو أبعاد الولاء، تجسدت من خلال قيمة المتوسط الحسابي لمتغير الولاء التي بلغت القيمة (3.695)، أما فيما يخص قيمة الانحراف المعياري فلم تكون كبيرة لجميع أبعاد ومتغير الولاء حيث تراوحت القيم ما بين 0.021 و0.412، ما يعني وجود اتفاق في أراء المستجوبين نحو متغير الولاء وأبعاده الثلاثة.

أما فيما يخص بعد الولاء الوجداني فقد جاء بمستوى متوسط من وجهة نظر زبائن مؤسسة موبليس، حيث كانت قيمة المتوسط الحسابي (3.441)، ما يعني أن العينة المستجوبة لا يربطها ولاء عاطفي نحو المؤسسة بل أن دافعهم لاختيار هذا المتعامل هو عامل سلوكي أو معرفي.

6.3. اختبار فرضيات الدراسة

1.6.3 اختبار الفرضية الرئيسية الأولى (قياس الأثر بين الكلمة المنطوقة والولاء):

في الجزء الأول من اختبار الفرضيات سنقوم باختبار الفرضية الأولى والتي نصت على عدم وجود أثر بين الكلمة المنطوقة والولاء، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول رقم(07):

الجدول 07: نتائج الانحدار المتعدد التدريجي (Stepwise)لأثر الكلمة المنطوقة على الولاء

المتغيرات	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري S.E	معامل الانحدار beta	قيمة (T) المحسوبة	مستوى المعنوية (sig)	الدلالة الإحصائية
الثابت	1.210	0.125	-	9.265	*0.000	-
الاستقلالية (X1)	0.312	0.071	0.412	5.256	*0.000	دالة إحصائيا
التأثير (X2)	0.415	0.096	0.425	7.125	*0.000	دالة إحصائيا
معامل التحديد (R2)=0.682						
معامل الارتباط (R2)=0.725						
نموذج الانحدار المتعدد: $Y= 1.210+0.312X_1+0.415x_2+e_i$						
قيمة F=20.475 المعنوية=0.000 *						
مستوى المعنوية 5%						

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (07) يتضح وجود معنوية عالية لاختبار فيشر(F) المحسوبة فقد بلغت قيمتها (20.475) وبقيمة احتمالية (sig= 0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وهو ما يعني ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية، ومن نفس الجدول يتضح كذلك أن بُعْدَي المتغير المستقل الرئيسي (الكلمة المنطوقة التقليدية والإلكترونية) في هذا النموذج تفسران ما قدره (68.20%) من التباين والتغير في المتغير التابع الولاء، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية مقبولة إلى حد كبير، وهو ما يعني رفض الفرضية العدمية (الصفرية) وقبول الفرضية البديلة التي نصت على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للكلمة المنطوقة(التقليدية والإلكترونية) في تحقيق الولاء على مستوى مؤسسة موبليس، وهذا من وجهة نظر زبائن المؤسسة.

يتبين من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم(07) ومن متابعة معامل(B) واختبار ستودانت(t) أن المتغير المستقل الكلمة المنطوقة ببعديه(التقليدية والإلكترونية) له تأثير في تحقيق الولاء في مؤسسة موبيليس بدلالة ارتفاع قيمتي معامليه (B) اللتان بلغتا القيمتان (0.312) و(0.415) للبعدين الكلمة المنطوقة التقليدية والإلكترونية على التوالي، كما أن قيمة (t) المحسوبة للبعدين التي بلغت (5.256) لبعد الكلمة المنطوقة التقليدية و(7.125) للكلمة المنطوقة الإلكترونية، وبقيمة احتمالية

بلغت **(sig= 0.000)** لكليهما هي أقل من مستوى الدلالة **($\alpha \leq 0.05$)**، مع ملاحظة أن هناك علاقة طردية بين المتغير المستقل المتمثل في الكلمة المنطوقة(التقليدية والإلكترونية) و المتغير التابع المتمثل في الولاء.

2.6.3. اختبار الفرضية الرئيسية الثانية الخاصة بالفروق تجاه متغيرات الدراسة

في الجزء الثاني من اختبار الفرضيات سنقوم باختبار الفرضية الثانية والتي نصت على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأراء المستجوبين نحو المتغيران الكلمة المنطوقة والولاء تعزى للعوامل الشخصية.

ولتحقيق ذلك سنستعمل اختبار (Independent- Samples Test) لعينتين مستقلتين بالنسبة لمتغير الجنس، أما بالنسبة لبقية المتغيرات (السن، الدخل، المستوى التعليمي) فيتم قياسها عن طريق استعمال اختبار تحليل التباين (ANOVA)، والنتائج موضحة في الجدولين رقم (08) و(09):

الجدول 08: نتائج اختبار (Independent- Samples Test) للفروق في أراء زبائن موبيليس نحو متغيرات الدراسة تعزى لمتغير الجنس

متغيرات الدراسة	الجنس	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F	مستوى الدلالة (SIG)
الكلمة المنطوقة	ذكر	220	3.714	0.077	**1.109**	***0.413**
	أنثى	112	3.915	0.111		
الولاء	ذكر	220	3.865	0.228	**0.918**	***0.071**
	أنثى	112	3.741	0.317		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول رقم(08) أن قيمة مستوى الدلالة (sig) للمتغيرين الكلمة المنطوقة الولاء كليهما جاءت أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، حيث بلغت القيمة 0.413 لمتغير الكلمة المنطوقة و 0.071 لمتغير الولاء، ما يعني قبول الفرضية العدمية، والتي تشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك متغيرات الدراسة (الكلمة المنطوقة والولاء) تعزى لمتغير الجنس.

الجدول 09: نتائج اختبار (ANOVA) للتباين في أراء زبائن موبيليس نحو متغيرات الدراسة تعزى لمتغيرات السن والدخل والمهنة والمستوى التعليمي.

البعد	متغيرات الدراسة	الفئات	التكرار	قيمة F	مستوى الدلالة (SIG)
السن	الكلمة المنطوقة	أقل من 25 سنة	102	1.231	0.003
		من 25–50 سنة	208		
		51– 65 سنة	16		
		أكثر من 60 سنة	06		
	الولاء	أقل من 25 سنة	102	0.714	0.001
		من 25–50 سنة	208		
		51– 65 سنة	16		
		أكثر من 60 سنة	06		
الدخل	الكلمة المنطوقة	أقل من 30000دج	108	1.810	0.617
		30000– 60000 دج	196		
		أكثر من 60000 دج	28		
	الولاء	أقل من 30000دج	108	0.423	0.108
		30000– 60000 دج	196		
		أكثر من 60000 دج	28		
المهنة	الكلمة المنطوقة	بدون عمل	36	1.071	0.397
		موظف حكومي	198		
		أعمال حرة	65		
		أخرى	33		
	الولاء	بدون عمل	36	1.231	0.714
		موظف حكومي	198		
		أعمال حرة	65		
		أخرى	33		
المستوى التعليمي	الكلمة المنطوقة	متوسط	22	1.321	0.982
		ثانوي	39		
		جامعي	271		
	الولاء	متوسط	22	1.410	1.784
		ثانوي	39		
		جامعي	271		

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول رقم(09) لعدم وجود تباين في أراء المستجوبين تجاه الكلمة المنطوقة والولاء تبعا لمتغيرات الدخل والمهنة والمستوى التعليمي، وذلك استنادا إلى أن قيمة المعنوية المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (SIG=0.05)، حيث بلغت القيم (0.617، 0.108)، (0.397، 0.714)، (0.982، 1.784)، لمتغيرات الدخل والمهنة والمستوى التعليمي على الترتيب، وبناءا على ذلك نقبل الفرضية العدمية، التي نصت على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك متغيرات الدراسة (الكلمة المنطوقة والولاء) تعزى لعوامل الدخل والمهنة والمستوى التعليمي.

أما بالنسبة لمتغير السن فتشير النتائج الواردة في الجدول رقم(09) إلى وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α=0.05) لإدراك الكلمة المنطوقة والولاء، وذلك استنادا لقيمة المعنوية المحسوبة التي جاءت أقل من مستوى الدلالة (0.05) لكلا المتغيرين، الكلمة المنطوقة والولاء (0.003، 0.001)، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي نصت على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأراء المستجوبين نحو متغيرات الدراسة (الكلمة المنطوقة والولاء) تعزى لعامل السن، ونرفض الفرضية العدمية.

ولمعرفة مصدر الفروق السابقة تم استخدام اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين فئات الأعمار

الجدول 10: نتائج اختبار (LSD) للفروق في أراء زبائن موبيليس نحو متغيرات الدراسة تعزى لمتغير السن

المتغير	السن	أقل من 25 سنة	من 25– 50 سنة	51–60 سنة	أكثر من 60 سنة	المتوسط الحسابي
الكلمة المنطوقة	أقل من 25 سنة	–	- 0.488	* **0.398**	* **0.401**	3.819
	من 25–50 سنة	* **0.488**	–	* **0.522**	* **0.611**	4.288
	من 51–60 سنة	- 0.398	- 0.522	–	* **0.222**	3.714
	أكثر من 60 سنة	- 0.401	- 0.611	-0.222	–	3.689
الولاء	أقل من 25 سنة	–	-0.108	-0.218	* **0.224**	3.710
	من 25–50 سنة	* **0.108**	–	-0.188	* **0.317**	3.788
	من 51–60 سنة	* **0.218**	* **0.188**	–	* **0.499**	4.077
	أكثر من 60 سنة	-0.224	-0.317	-0.499	–	3.692

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

بالنسبة لمتغير الكلمة المنطوقة يظهر الجدول أن الفرق كان لصالح فئة الشباب الذين تبلغ أعمارهم ما بين 25 و 50 سنة، حيث جاءت جميع متوسطاتها موجبة، وبينت المقارنات أنها الفئة الأكثر دعاية

من الفئات الأخرى، وهذا راجع لأنها الأكثر نشاطا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وهو ما يؤكده المتوسط الحسابي لهذه الفئة الذي بلغ القيمة (4.288)، تليها فئة الشباب من الزبائن الذين تبلغ أعمارهم أقل من 25 سنة بمتوسط بلغ القيمة (3.819)، ثم تأتي فئة الكهول الذين تبلغ أعمارهم ما بين 51 و60 سنة بمتوسط حسابي بلغ القيمة (3.714) ، وأخيرا فئة الشيوخ الذين تبلغ أعمارهم أكثر من 60 سنة التي جاءت جميع قيمها سالبة وبأقل متوسط حسابي الذي بلغ القيمة (3.689).

بالنسبة لمتغير الولاء يظهر الجدول أن الكهول الذين تبلغ أعمارهم ما بين 51 و60 سن هي الأكثر تمسكا بعلامة موبيليس، حيث جاءت جميع متوسطاتها موجبة، وهو ما يؤكده المتوسط الحسابي العام الذي بلغ (4.077)، ويفسر هذا بأن أصحاب هذه الفئة تقليديون ولا يحبون تغيير المنتجات التي تعودوا عليها، تليها فئة الشباب الذين تبلغ أعمارهم ما بين 25 و51 سنة بمتوسط حسابي بلغ (3.788)، تأتي بعدها فئة الشباب الذين تبلغ أعمارهم أقل من 25 سنة، بمتوسط حسابي بلغ القيمة (3.710)، وأخيرا فئة الشيوخ الذين تبلغ أعمارهم أكثر من 60 سنة بمتوسط حسابي بلغ (3.692).

4. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة التي حاولنا فيها إبراز تأثير الكلمة المنطوقة التقليدية والإلكترونية في تحقيق ولاء الزبائن على مستوى مؤسسة موبيليس، حيث أظهرت الدراسة وجود علاقة تأثير بين الكلمة المنطوقة بنوعيها (التقليدية والإلكترونية) وأبعاد الولاء (المعرفي والسلوكي والوجداني)، وإضافة لهذه النتيجة الرئيسية خلصت الدراسة لنتائج جزئية نلخصها في النقاط التالية:

– أظهرت الدراسة وجود اتجاهات إيجابية نحو مؤسسة موبليس من خلال عامل الولاء، حيث جاءت أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة بالموافقة لأبعاد هذا المتغير، باستثناء العامل الوجداني أو العاطفي الذي كان متوسطا، ما يدل على أن ولاء زبائن مؤسسة موبيليس ناتج عن عوامل سلوكية من قبل مشتركي موبيليس، كونهم امتلكوا خط موبيليس منذ فترة وهم غير مستعدين لتغييره وهذا ما يتوافق مع دراسة (نجوى،2015) التي توصلت إلى أن مشتركي موبيليس هم الأقل تمسكا بخطهم من بين مشتكري المتعاملين الثلاثة؛

– أظهرت الدراسة الميدانية أهمية الكلمة المنطوقة الإلكترونية، حيث أنها الأكثر تأثيرا من الكلمة المنطوقة التقليدية، ويفسر هذا أن أغلب أفراد عينة الدراسة من فئة الشباب التي تتميز بأن معظم مصادر معلوماتها من مواقع التواصل الاجتماعي، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (عطا الله،2018) التي توصلت إلى أن الكلمة المنطوقة الإلكترونية الإيجابية أكثر تأثيرا من الكلمة المنطوقة التقليدية؛

– توصلت الدراسة لوجود علاقة طردية بين الكلمة المنطوقة والولاء وهذا من وجهة نظر زبائن موبيليس، حيث أن الكلمة المنطوقة الإيجابية ستنعكس إيجابا على زبائن المؤسسة، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (عطا الله،2018) التي توصلت إلى أن عامل الولاء أكثر تأثيرا من الالتزام في نشر الكلمة المنطوقة؛

– أشارت الدراسة لعدم وجود فروق في أراء زبائن مؤسسة موبيليس نحو متغيرات (الكلمة المنطوقة والولاء) تعزى لعوامل الدخل والمهنة والمستوى التعليمي، وهذا راجع لكون أفراد العينة لهم نفس الخصائص تجاه هذه المتغيرات، فأغلبهم لهم شهادات جامعية وموظفون حكوميون ومن ذوي الدخل المتوسط؛

– أشارت الدراسة لوجود فروق في أراء زبائن مؤسسة موبيليس نحو متغيرات (الكلمة المنطوقة والولاء) تعزى لعامل السن، وهذا راجع لأن فئة الشباب هي الأكثر استخداما للإنترنيت، ما يؤدي لزيادة فرص نقلها للمعلومات عن طريق الكلمة المنطوقة والمسموعة فيما ينهم، أما عامل الولاء فالأفضلية لفئة الكهول نظرا لأنهم تقليديون ولا يحبون تغيير نمط حياتهم بما في ذلك المنتجات التي تعودوا على اقتنائها.

وكتوصية لهذه الدراسة نقترح على مؤسسة موبيليس الاهتمام أكثر بخدماتها وأنشطتها التسويقية لزيادة فرص الترويج الإيجابي بين الزبائن عن طريق الكلمة المنطوقة وبالتالي زيادة معدلات الولاء.

5. قائمة المراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية

1- البكري ثامر .(2015) .الإتصالات التسويقية والترويج، الأردن :دار الحامد للنشر والتوزيع.

2- جوال محمد & بودي عبد الصمد .(2021) .,الكلمة المنطوقة الإلكترونية وتأثيرها على قرار شراء الخدمة الفندقية)دراسة تطبيقية على عملاء فندق البساط الأحمر بولاية ميلة .مجلة معهد العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر الجزائر .1167-1147 ,

3- درمان سليمان صادق & داليا روئيل .(2017) .التسويق بالكلمة المنطوقة .الأردن :دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.

4- صديقي النعاس & يونسي مصطفى .(2020) .إدارة العلاقة مع الزبائن كألية لبناء ولاء الزبائن – دراسة ميدانية لمتعاملي مؤسسة موبيليس .مجلة مجاميع المعرفة المركز الجامعي تندوف الجزائر –210 , 224.

5- علاء علي عباس .(2008) .ولاء المستهلك :كيفية تحقيقه والحفاظ عليه .مصر :الدار الجامعية.

6- غريفن جيل .(2001) .طرق كسب الزبون .السعودية :مكتبة العبيكان.

7- نجوى سعودي .(2015) .,مدى تأثير حصائص المنتج ومصدر الكلمة المنطوقة في تقييم خدمات الهاتف النقال في الجزائر .أطروحة دكتوراه .كلية الإقتصاد: جامعة المسيلة، الجزائر.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1-Hfez, M. (2017). Determinants Of Customer Loyalty in Mobile Telecommunication Industry in Bangladesh. *Global Journal of Management and Business Research* , 208-218.

2-Lendrevie, Jacque & Lévy, Julien. (2014). Mercator Tout Le Marketing à L'ére Numérique. Paris: Dunod.

3- Lovelock, Wriyht. (2002). Principles Of Service Marketing And Management . USA: Prentice Hall.

4-Michon, Christian. (2003). Le Marketeur Fondements et nouveautés du marketing. France: Pearson Edtion.

5-Oliver, Richard. (2003). *Le Comportement de Consommateur et de l'chateur*. France: Economica.

6-Robert, East, & Kathy, Hammond. (2008). Mesuring The Impact Of Positive And Negative Word Of Mouth On Brand Purchase Probability . *International Journal Of Research Marketing* , 215-224.

.

6.ملاحق:

عبارات الاستبيان الموزع

العـــبارات	البعد	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
أنصح أقربائي وأصدقائي بشراء خط موبيليس ممن يتعاملون مع المتعاملين الآخرين.	الكلمة المنطوقة التقليدية					
أهتم بآراء الآخرين عن مؤسسة موبيليس وخدماتها.						
دائما ما أذكر الخدمات التي يقدمها متعامل موبليس أمام الآخرين.						
أدافع عن مؤسسة موبليس في حالة ما سمعت أحد الأشخاص ينتقدها.						
عندما يمدح أحد الأشخاص المتعامل موبيليس كأنها مجاملة لي.						
أقضي أوقات طويلة في تصفح مواقع التواصل الاجتماعي.	الكلمة المنطوقة الإلكترونية					
التعليقات الإيجابية على مواقع التواصل الاجتماعي دفعتني لاختيار المتعامل موبيليس.						
أخبرت العديد من الأشخاص ممن أتواصل معهم عن عروض موبيليس.						
أدافع عن مؤسسة موبليس في حالة وجود تعليقات سلبية عبر مواقع التواصل الاجتماعي						
أثق بالتعليقات والمعلومات المتداولة في مواقع التواصل الاجتماعي عن شركة موبيليس						
اخترت المتعامل موبيليس بناءا على معلومات مسبقة عرفتها عن الشركة.	الولاء المعرفي					
أعتقد أن خدمات شركة موبيليس جيدة حاليا.						
إن تسعيرة شركة موبيليس مناسبة لي.						
أتابع باستمرار العروض المقدمة من طرف المتعامل موبيليس						
أقوم بشحن رصيدي باستمرار (موبيليس)	الولاء السلوكي					
لن أغير شريحة موبيليس مهما كانت الظروف وعروض المؤسسات المنافسة.						
أقوم بزيارات متكررة لفرع موبيليس عند الحاجة لذلك.						
سأنصح أصدقائي وأقربائي باختيار المتعامل موبيليس.						
تتميز علامة موبيليس بسمعة جيدة في السوق.	الولاء الوجداني					
سأدافع عن مؤسسة موبيليس عندما ينتقدها الآخرين.						
سأستمر في التعامل مع متعامل الهاتف موبيليس ولا يمكن أن أغيره.						
أشعر بالسعادة لأنني أتعامل مع مؤسسة موبيليس.						

تطبيقات نظم معلومات إدارة الكوارث الصحية و دورها في دعم اتخاذ القرارات بالقطاع الصحي

–دراسة تحليلية لحالة الجزائر (2020–2000) –

Health disaster management information system applications and their role in supporting health sector decision -making Analysis of the situation of Algeria (2020-2000) -

بوخاري سمية[*]،مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية،جامعة البليدة 2،(الجزائر)،
smboukhari@yahoo.fr
قرامطية زهية،مخبر البحث حول الإبداع وتغير المنظمات والمؤسسات،جامعة البليدة 2،(الجزائر)،
gramtiazahia@gmail.com
يدو محمد، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، جامعة البليدة 2، (الجزائر)،
yedou_m@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/10/29 تاريخ القبول: 2023/03/07 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية نظم معلومات إدارة الكوارث في دعم اتخاذ القرارات بالقطاع الصحي عامة و القطاع الصحي الجزائري على وجه الخصوص، فهو يعد من أهم الاستراتيجيات التي توفر المعلومات الصحية الخاصة باتخاذ القرارات الهامة في المجال الصحي، من خلال المساعدة في الكشف على مختلف المخاطر الطبيعية و غير الطبيعية التي تهدد الصحة من جهة وتجنبها في الوقت المناسب من جهة أخرى.، و لتوضيح ذلك تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في عرض المفاهيم و التوصل إلى نتائج، التي خلصت في جُلّها إلى ما يلي: يُعد نظم معلومات إدارة الكوارث الصحية من أهم الوسائل المعتمدة من قبل صناع القرار في المجل الصحي.

كلمات مفتاحية: نظم؛ معلومات؛ قرار؛ كوارث صحية؛ قطاع ؛صحي.

تصنيفات JEL : H51 ; H75 ; I18 ; I19

[*] **المؤلف المرسل.**

Abstract:

The study aims to highlight the importance of disaster management information systems in supporting decision-making in the health sector in general and the health sector in Algeria in particular. It is considered one of the most important strategies to provide health information for taking important decisions in the field of health, by helping to discover various natural and non-natural threats to health on the one hand and to avoid them in a timely manner.To illustrate this, analytical prescriptive approaches have been followed in the presentation of concepts and findings, in which I have concluded: - Health disaster management information systems are one of the most important tools adopted by health decision makers .

Keywords: Systems; information; Date; health disasters; sector; health.

Jel Classification Codes: H51 ; H75 ; I18 ; I19.

1.مقدمة:

لقد أصبح نجاح القطاع الصحي في الجزائر اليوم، مرهون اليوم بما يقدمه من خدمات و بما يتخذه من قرارات ، ومع التحول الرقمي الذي يشهده العالم في عصرنا الحالي ،فإن هذا القطاع هو بحاجة ماسة إلى أنجع الطرق و الآليات لانتقاء البيانات و المعلومات الصحية الدقيقة،و التي لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال نظم معلومات إدارة الكوارث الصحية فعّال،من خلال ما يوفره من المعلومات اللازمة لتحديد طبيعة الكارثة و الحد من آثارها ،من حيث مساعدة صناع القرارات في مواجهة الكارثة الصحية قبل حدوثها لوجيستيا وماديا وبشريا ،وبعد حدوثها من خلال توفير مختلف الوسائل و الأدوات لاحتواء الكارثة الصحية دون وقوعها بالدرجة الأولى،أو تجنبها بأقل الخسائر بالدرجة الثانية.

1.1 الإشكالية:فمن خلال ما تقدم،و ضمن إطار الهدف العام فإن الإشكال الرئيسي المطروح في هذه الدراسة،هو: ""**ما مدى مساهمة نظم معلومات إدارة الكوارث الصحية في دعم و تفعيل اتخاذ القرارات بالقطاع الصحي الجزائري؟**""

2.1 الأسئلة الفرعية:هذا التساؤل الرئيسي يقودنا إلى طرح بعض التساؤلات الثانوية الآتية:

– ما مدى كفاءة مؤشرات القطاع الصحي في الجزائر من خلال النتائج والمستويات التي حققها خلال السنوات الأخيرة؟

– كيف يمكن لتطبيق نظم معلومات إدارة الكوارث الصحية أن يساهم في تدعيم و تفعيل اتخاذ القرارات بالقطاع الصحي الجزائري؟

3.1 الفرضيات:للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية يمكننا صياغة الفرضيات التالية كإجابات أولية للأسئلة المطروحة.

– تتمتع الجزائر بقطاع صحي غير كفء نتيجة العديد من العراقيل التي تشوبه، بالرغم من الإصلاحات التي انتهجتها الحكومة في سبيل ترقية مؤشرات قطاع الصحة في الجزائر؛

– يساهم تطبيق نظام معلومات إدارة الكوارث الصحية في تدعيم و تفعيل اتخاذ القرارات بالقطاع الصحي الجزائري من خلال توفير البيانات والمعلومات الصحية المناسبة والضرورية حول المخاطر والتهديدات المحتملة لدعم اتخاذ القرارات بالقطاع الصحي في وقتها المناسب.

4.1 أهداف البحث: تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التعرف على مكونات نظام معلومات الكوارث الصحية؛
- تسليط الضوء على مؤشرات قطاع الصحة في الجزائر؛
- التعرف على مصادر تمويل قطاع الصحة في الجزائر؛
- إبراز مختلف تحديات ومتطلبات إرساء نظام معلومات الكوارث الصحية بالجزائر.

5.1 منهج البحث:من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يعتبر هذا المنهج مناسبا وملائم لمثل هذا النوع من المواضيع، وهذا راجع لاعتماده على طريقة وصف الظاهر كما هي ثم تحليل أبعادها، كما يعتمد على وصف الدراسة النظرية من خلال الوصف والتفسير والتركيب، ليتم الوصول إلى النتائج النهائية، بالإضافة لاستخدام بعض الأدوات الإحصائية التي تتماشى مع الموضوع.

2. نظم معلومات الكوارث الصحية ،رؤية عامة :

1.2 تعريف نظم معلومات الكوارث الصحية Health information System

قبل أن نتطرق إلى ماهية نظم معلومات الكوارث الصحية لابد من معرفة ما المقصود بنظم المعلومات أولا بحيث:

و يعرف على أنه:"مجموعة من الموارد:مادية،برامج،أفراد،إجراءات،تسمح باكتساب و معالجة و تخزين و إيصال المعلومات سواء كانت رسمية أو غير رسمية،مهيكلة أو غير مهيكلة و التي توجد و تسري داخل المنظمة،أو بين تلك المنظمة و محيطها (Robert, 2002, p. 75) (Maryse , 2006, p. 14)

كما يمكن تعريف نظام المعلومات على أنه:"عبارة عن مجموعة من العناصر المتداخلة أو المتفاعلة مع بعضها البعض التي تعمل على جمع مختلف البيانات،المعلومات و تعمل على معالجتها حاسوبيا و تخزينها و بثها لمن يحتاجها لصناعة القرارات و توزيعها على المستفيدين،بغرض دعم القرار و الرجوع إليها حين الحاجة إليها". (السويسي، 2013، صفحة 50) (الصباغ، 2000، صفحة 11)

أما نظام معلومات الكوارث الصحية فيقصد به:"نظم المعلومات التي يتم بها معالجة المعلومات الصحية عبر مجموعة من العمليات التي تؤدي بواسطة الأفراد أو المؤسسات ذات الصلة،من خلال جمع البيانات المطلوبة و تلخيصها و تحليلها،و استنتاج ما يفيد منها، ومن ثم عرضها في تقارير و توزيعها على الجهات ذات الصلة سواء كانت داخلية أو خارجية ،بما يجعل الجهات الصحية أكثر فعالية في اتخاذ القرارات المستقبلية أو تقييم الأوضاع و القرارات السابقة و الحالية". (وزارة الصحة الاتحادية، 2014، صفحة 09)

و يعرف على انه :"ذلك النظام الصحي الذي يوفر المعلومات و التقارير التاريخية الحالية و المستقبلية ذات الصلة بالأحداث الطارئة و الكوارث التي تؤثر على الصحة العامة سواء كان التأثير مباشرا عبر التسبب في وقوع الوفيات ،الإصابات أو الأمراض الوبائية،أو بصورة غير مباشرة عبر تدميرها للبنيات التحتية و الخدمات الصحية العامة كالمستشفيات،و يتم تقديم هذه المعلومات للجهات ذات الصلة

بعمليات إدارة تلك الكوارث بغرض توفير الدعم الفني القائم على البرهان العلمي و العملي لاتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب بمختلف مراحل إدارة الكارثة الصحية ". (وزارة الصحة الاتحادية، 2014، صفحة 09)

كما يعرف بأنه:" عبارة عن مختلف العناصر التي تعمل فيما بينها على جمع و فرز و تصنيف و تشغيل و تحليل و حفظ البيانات و استرجاعها وقت الحاجة،و تزويد صانع القرار بها في الوقت المناسب و بالكم و النوع المناسب."حيث توجد مهام رئيسية يتعين على نظم معلومات إدارة الأزمات و الكوارث القيام بها و هي كالتالي: (عدنان، 2020، صفحة 01)

– كفالة البيانات و المعلومات الخاصة بالكارثة؛

–الاستخدام الفعال لكم البيانات و المعارف المتراكمة بهدف إدارة الأزمات و الكوارث و تحقيق أمن و سلامة الكيان الإداري؛

–توفير كافة الإجابات المناسبة للأسئلة التي تطرح عن الكارثة في أسرع وقت.

2.2 أهمية نظم معلومات الكوارث الصحية DIS:

تظهر أهمية الدور الحيوي الذي تلعبه المعلومات في إدارة الكارثة الصحية من خلال الآتي: (عدنان، 2020، صفحة 01)

- تجنب المفاجآت؛
- سرعة اتخاذ القرار في مواجهة الكارثة الصحية؛
- المساهمة في اتخاذ قرارات صحية سليمة؛
- زيادة المرونة في اتخاذ القرارات الصحية؛
- تعظيم القدرات و الإمكانيات الخاصة بإدارة الكارثة الصحية لتحقيق الآتي:
- تحقيق أفضل استثمار للإمكانات و الحصول على أقصى مردود ايجابي من استخدامها؛
- التحكم في البدائل المتاحة خلال مراحل تصعيد الكارثة الصحية؛
- تجميع المعلومات الخاصة بمراحل الكارثة الصحية.

3.2 أهداف نظم معلومات الكوارث الصحية DIS:تتمثل أهم أهدافه فيما يلي: (عدنان، 2020، صفحة 01)

- تحديد و حصر مصادر المخاطر و التهديدات القائمة و المحتملة؛
- تحديد و حصر جميع الكوارث و الأزمات الصحية المحتملة و ترتيبها وفقا لأهميتها النسبية؛
- تصميم نظام إنذار مبكر فائق الحساسية ؛
- سرعة إبلاغ المسئولين و الأطراف المعنية.

4.2 القواعد الأساسية لنظم معلومات الكوارث الصحية DIS:

يتميز نظم معلومات الكوارث الصحية DIS بالتزامه قواعد محددة في عملياته المختلفة بما في ذلك مشاركته في المعلومات و التقارير،بما يمكنه من أداء وظائفه بصورة أفضل،و هي: (وزارة الصحة الاتحادية، 2014، صفحة)

1.4.2 إمكانية الوصول:أي يجب أن يراعي النظام في تصميمه و عملياته إمكانية وصوله إلى البيانات و المعلومات عبر درجات متفاوتة من الصلاحيات بغرض التعرف على الوضع الحالي و التوقعات المستقبلية و البناء عليها و مشاركتها عند الحاجة م ع الجهات ذات الصلة،و عبر قواعد محددة مسبقا تنظم عمليات نشر و تشارك المعلومات الخاصة بعمليات إدارة الكوارث في مراحلها المختلفة

2.4.2 الشمولية(Inclusiveness): ينبغي أن تقوم إدارة المعلومات وتبادلها بنظام على التعاون والشراكة الحقيقية مع وجود درجة عالية من التنسيق من قبل العديد من أصحاب المصالح بما في ذلك المجتمع وما لذلك من دور كبير لرفع مستوى الإنذار المبكر ،كما يظهر في سياسة .التي تقوم على تعزيز الصلة المزدوجة بين المجتمع ومقدمي خدمات الطوارئ الصحية، وخصوصا في ما يلي تبادل المعلومات ذات الصلة وفي التوقيت المناسب، وتسهيل توصيل الخدمات لمستحقيها، بما يعزز من نظم إدارة الكوارث على مستوى المجتمع.

3.4.2 قابلية التشغيل المشترك(Inter-operability): وذلك بان يراعي النظام إمكانية دخول ومشاركة الجهات ذات الصلة في تغذية بيانات ومعلومات النظام والاستفادة من مخرجاته المصممة وذلك

لرفع مستوى المشاركة في المراحل المختلفة في معالجة المعلومات بصورة تعزز فرص نجاح التنسيق والإدارة المشتركة للعمليات الطارئة أثناء الكوارث الصحية.

4.4.2 القدرة على المسائلة(Accountability): وهي خاصية لها وجهان، المسائلة الداخلية المتعلقة بالمسؤولية من صحة المعلومات التي تدخل النظام، بحيث تتوفر في النظام الأدوات التي توثق لمصدر المعلومات، ومدى صحتها ، ومستوى عدم اليقين المتعلق بظروف التبليغ، والوجه الآخر، المسائلة الخارجية المتعلقة بقدرة النظام على عرض مخرجاتها بمؤشرات تتابع وتقييم مستوى التنفيذ لمختلف الأنشطة ذات الصلة، بحيث تسهل المسائلة والمحاسبة والتوجيه أو حتى الإشادة على أساس علمي قائم على البرهان.

5.4.2 القدرة على التحقق من المعلومات(Verifiability): يجب أن تكون المعلومات التي يشملها النظام دقيقة قدر الإمكان، ومتسقة،وعلى أساس منهجي سليم بحيث يمكن – روتينيا أو عند الطلب –التحقق من صحتها من مصادر خارجية أو موازية، وتحليلها في إطار السياق المناسب.

6.4.2 القدرة على جمع معلومات ذات أهمية أو صلة(Relevance): بان تكون معلومات النظام عملية، ومرنة، وداعمة للاستعداد والاستجابة، وتحدد على ضوء الاحتياجات العملية والميدانية لدعم صنع القرار في جميع مراحل الأزمة الصحية، بعيد عن الترهل وتشتيت الجهود والموارد، بما يساعد في دعم أنظمة الإنذار المبكر وتحديثها، مما له الأثر الأكبر في تعزيز عمليات الاستعداد والتأهب ومن ثم الاستجابة السريعة للأحداث الطارئة أو الكوارث.

7.4.2 الموضوعية(Objectivity):يتعين أن يصمم النظام بحيث يعرض أسلوب عمله ونتائج تحليله على وجهات نظر مختلفة، حكومية، خاصة، أو منظمات الخ، بحيث تساعد مشاركتهم واستشارتهم لتوفير وجهات نظر متنوعة ومتوازنة لمعالجة المشاكل واقتراح الحلول سواء أكانت لتحسين عمل النظام أو لرفع جودة ودقة الاستنتاجات والتوصيات التي يخرج بها النظام.

8.4.2 استلهام القيم(Inspiration Values):أي أن تتوفر بالنظام الإمكانات وأدوات العمل التي تجعله يسير على ضوء القيم الأساسية للسياسة العامة للطوارئ الصحية ، والتي تبنى على روح في جمع

المعلومات بغرض اتخاذ قرارات التخفيف والتحكم وتقدير المسؤولية الدينية والأخلاقية الكبيرة في إنقاذ الأرواح والتي تتطلب تفانيا في القيام بمهام النظام بأفضل ما يمكن، إضافة لقيم التعاون والعمل الجماعي (Collaboration)مع بقية أقسام وقطاعات النظام، وبصورة احترافية تتبع فيها إجراءات وموجهات علمية وعملية مدروسة وقائمة على البراهين.

9.4.2 الاستدامة(Sustainability): ويتمثل ذلك في قدرة النظام على الأرشفة والحفاظ على المعلومات والبيانات وفهرستها، بحيث يمكن استرجاعها لاستخدامها في المستقبل، لاستخدامها في دعم القرار في إجراءات التخفيف والاستعداد والتأهب، وكتحليل المخاطر وفي الاستفادة من الدروس ولمزيد من التقييم.

10.4.2 السرعة(Speed): في أحيان كثيرة يكون التأخير بسبب إجراءات التبليغ الروتينية خصما على إجراءات الأمان أو يؤثر سلبا على توقيت وصول المساعدات الإنسانية، وبالتالي فان الحاجة الماسة للسرعة في مختلف مراحل العمل ضمن نظم معلومات الكوارث (DIS) قد تؤدي بشكل غير مباشر لنقص في بعض المواصفات المطلوبة الأخرى كالاكتمال(Completeness) ، والتغطية Coverage)، لذلك يجب عند اعتماد مبدأ السرعة في عمليات النظام، تحديد الحد الأدنى الذي يسمح به في جودة المعلومات المستعجلة.

5.2 مكونات نظام المعلومات لكوارث الصحية DIS:تتألف نظم المعلومات من: (عطا الله، 2020، صفحة 01)

1.5.2 مكونات مادية: و تشمل كل المكونات المادية الملموسة مثل الحاسوب والهاتف المحمول والجهاز اللوحي والأجهزة القابلة للارتداء،إلى جانب بعض الأجهزة التخصصية مثل كاميرات المراقبة وأجهزة التفتيش وغيرها، وبالتالي فإن المكونات المادية لنظم المعلومات قد تكون أجهزة إدخال للمعلومات مثل لوحة المفاتيح والكاميرات، وقد تكون أجهزة إخراج أو عرض مثل الشاشات، وقد تكون أجهزة تخزين للبيانات مثل الأقراص المغناطيسية، بالإضافة إلى أجهزة الاتصال بين أجزاء النظام والأجهزة المسئولة عن

الاتصال بالانترنت، وقد تم تطوير هذه الأجهزة بهدف تقليل التكلفة وزيادة الكفاءة ليقوم جهاز واحد بأكثر من مهمة.

2.5.2 مكونات برمجية: بدءًا من نظام التشغيل للحواسيب والأجهزة المختلفة، والذي يساعد على إدارة هذه الأجهزة والملفات والبرامج الأخرى، بالإضافة إلى البرامج والتطبيقات بمختلف أنواعها والتي تختص بتنفيذ مهمة معينة، مثل برامج الجداول ومعالج النصوص وبرامج المحاسبة والتصميم وغيرها، وانتهاء بالعمليات البرمجية التي تحكم النظام وتساعد في القيام بالمهمات البرمجية المختلفة.

3.5.2 قواعد بيانات: تعد الجزء الأهم من هذه الأنظمة، وهي عبارة عن مجموعة من البيانات المترابطة والمنظمة والمخزنة بشكل محمي لتجنب التلاعب غير المصرح به فيها.و من الأمثلة على قواعد البيانات سجلات الموظفين، وسجلات المنتجات، وبيانات زبائن المصرف، والبيانات المالية للشركات، وكما نلاحظ فإن هذه البيانات هي بيانات متجددة؛ لذلك توجد قواعد بيانات خاصة بالبيانات المؤرشفة، أو قد يكون ذلك ضمن قاعدة البيانات الأساسية نفسها.

4.5.2 مكونات بشرية: لابد أن يكون الموظفون المؤهلون جزءًا من كل نظم معلومات مهما يكن، ويشمل النظام الفنيين المسؤولين عن عمل الأجهزة في النظام، والإداريين والمبرمجين ومدخلي البيانات ومسئولي قواعد البيانات والمصممين ومحللي الأعمال ومسئولي أمن المعلومات وغيرهم. لذا يجب تدريب كافة الموظفين على الاستفادة القصوى من إمكانيات نظام المعلومات .

6.2 وظائف نظم معلومات الكوارث الصحية: يمكن تحديد وظائف نظم المعلومات الإدارية بالنقاط التالية:((بركاني، 2020، صفحة 01) (وزارة الصحة الاتحادية، 2014، صفحة 15)

1.6.2 الحصول على البيانات و المعلومات (المدخلات): وتتضمن اختيار و جمع كل البيانات و المعلومات اللازمة وتحديدها من مصادر مختلفة وباستخدام أدوات محددة ، سواء من داخل المنظمة أو خارجها .

2.6.2 تعليمات تشغيل البيانات و المعلومات (الإجراءات): إذ يشترك المتخصصون في وضع تعليمات وبرامج التشغيل اللازمة لإعداد التقارير المطلوبة، وكذلك يتم تحديد التكنولوجيا المستخدمة والإجراءات الفنية للتشغيل.

3.6.2 معالجة البيانات و المعلومات: تتضمن هذه الوظيفة تقويم البيانات للتأكد من صحتها ومناسبتها وتحديد درجة أهميتها للمنشأة، ويشمل التحليل مراحل متعددة بداية من تحليل المخاطر مرورا بالتقييم السريع للوضع الكارثي الراهن وحتى أنشطة التقييم والمتابعة ومن ثم عرض نتائجه

4.6.2 إدارة البيانات و المعلومات: تهتم بوضع السياسة المرتبطة بالبيانات، والتخطيط لها، وصيانة نظم البيانات المختلفة، ويكون من مسؤولياتها وضع معايير الجودة، فمن أهم مهمات إدارة البيانات في مجال السياسة المعلوماتية، صياغة الخطط والقواعد التي تضمن المحافظة على البيانات وتوزيعها واستخدامها في المنظمة.

5.6.2 إعداد التقارير ونشرها:وتشمل إعداد التقارير المختلفة باستخدام نواتج تحليل بيانات النظام، والتي تضعها في السياق الموضوعي للوضع الصحي الآني أو المتوقع مستقبلا، وتوثيق المعرفة القديمة والحديثة المستخلصة من روافد النظام المختلفة، وتراعي التقارير في إعدادها للأهداف التي من اجلها صممت، والجهات المستفيدة منها، كما أنها أيضًا تصدر بدورية زمانية محددة ومحكومة بمؤشرات جودة رئيسية ومتسقة مع الإستراتيجية العامة للاتصال في أحوال الطوارئ الصحية.

3 واقع مؤشرات القطاع الصحي في الجزائر:

يعتبر قطاع الصحة أحد القطاعات الرئيسية في عملية التنمية الاقتصادية التي تنتهجها الجزائر ،نظرا للدور الفعال الذي يقوم به من خلال ربط كل القطاعات الحيوية الاقتصادية منها والاجتماعية.

1.3 الصحة في الجزائر بالأرقام:

يتكون القطاع الصحي الجزائري من مجموعة من المؤسسات الصحية ذات الطابع الإداري، تتمتع بالشخصية المعنوية وكذا بالاستقلالية المالية، وفيما يلي سنوضح أهم مؤشرات قطاع الصحة في الجزائر.

1.1.3 التغطية الصحية في الجزائر: لقد حققت الجزائر نجاحات ملموسة في مجال تعميم الرعاية الصحية والرفع من مستوياتها، مما أدى إلى زيادة متوسط العمر المتوقع عند الميلاد وغيرها، ويمكن عرض تطور نسبة التغطية الصحية في الجزائر من خلال المؤشرات الموضح في الجدول التالي:

الجدول (1) : التغطية الصحية في الجزائر خلال الفترة (2012–2017)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	
529	545	544	566	578	590	عدد السكان لكل طبيب
2925	2971	2929	2970	2996	3018	عدد السكان لكل جراح أسنان
3382	3435	3483	3531	3634	3686	عدد السكان لكل صيدلي
481	466	439	442	459	483	عدد السكان لكل تقني سامي
12770	10033	5966	4727	2406	1884	عدد السكان لكل تقني
1108	1143	1548	1561	1601	1874	عدد السكان لكل مساعد في الصحة
621	/	617	606	/	594	عدد السكان مقابل كل سرير
%95	%95	%95	%95	%95	%95	النسبة المئوية للسكان الذين يمكنهم الحصول على خدمات صحية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (الديوان الوطني للإحصائيات ، 2015) (الديوان الوطني للإحصائيات، 2018) (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2020)

نلاحظ انخفاض تدريجي في أغلب المؤشرات وهذا راجع إلى ارتفاع المستمر لعدد السكان دون أن يقابله تحسن في الرعاية الصحية في الجزائر رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة في هذا القطاع .

2.1.3 السلك الطبي والشبه الطبي:يعد تجميع البيانات السلك الطبي والشبه الطبي ضروري لتمكين الدولة من تحديد أفضل طريقة لتلبية الاحتياجات الصحية للسكان، والجدول الموالي يوضح ويلخص تطور عدد العمال في السلك الطبي والشبه الطبي كما يلي:

الجدول (2) : تطور عدد العمال في السلك الطبي والشبه الطبي خلال الفترة (2012–2017)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	
105438	100572	98551	93322	89556	86127	عدد العمال في السلك الطبي
78838	74937	73431	69076	66236	63534	أطباء
14263	13747	13645	13168	12782	12422	جراحو أسنان
12337	11888	11475	11078	10538	10171	صيادلة
127623	127365	123458	121803	123344	117590	عدد العمال في السلك شبه طبي
86694	87575	90939	88478	83503	77688	تقنيون سامون
3267	4070	6698	8275	15917	19897	تقنيون
37662	35720	25821	25050	23924	20005	مساعدون في شبه طبي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2015)(الديوان الوطني للإحصائيات، 2018)

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ تطور التدريجي لعدد العمال في السلك الطبي والشبه الطبي في الجزائر، ومن الواضح أن هذه المكاسب التي حققتها الدولة في تكوين الموارد البشرية الخاصة بقطاع الصحة، قد لا تدوم إن لم يستمر الاستثمار فيها بالاعتماد على التحفيز المادي والتوظيف العادل الموزع على جميع الولايات، مع ضرورة تقريب الصحة من المواطنين في الأرياف، كما يجب إعادة النظر في نظام تشغيل الأطباء في القطاع العام على وجه الخصوص .

3.1.3 المنشآت القاعدية الصحية: الجدول رقم(03) يبرز تطور المنشآت القاعدية الصحية المقدمة للخدمة الصحية في الجزائر، من مؤسسات استشفائية عامة، مؤسسات استشفائية، مراكز استشفائية جامعية، مؤسسات استشفائية جامعية، مؤسسات استشفائية متخصصة، دور الولادة الخاصة كما هو موضح بالجدول الموالي:

الجدول (3) : تطور المنشآت القاعدية الصحية خلال الفترة(2012-2017)

	2012		2013		2014		2015		2016		2017	
	العدد	عدد الأسرة	العدد	عدد الأسرة	العدد	عدد الأسرة	العدد	عدد الأسرة	العدد	عدد الأسرة	العدد	عدد الأسرة
مؤسسة استشفائية عامة	193	37545	194	37769	196	38015	200	38305	200	38407	205	40322
مؤسسة استشفائية	05	849	05	876	05	926	09	960	09	1324	09	1354
مراكز استشفائية جامعية	14	12312	14	12500	14	12862	15	13050	15	12910	15	12799
مؤسسة استشفائية جامعية	01	759	01	764	01	806	01	810	01	818	01	869
مؤسسة استشفائية متخصصة	66	10863	68	11289	71	11499	75	11637	75	11725	77	11818
دور الولادة الخاصة	105	/	107	/	97	/	114	/	123	/	127	/

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2015) (الديوان الوطني للإحصائيات، 2018)

بناءا على الجدول رقم (03) نلاحظ ارتفاع طفيف لعدد المنشآت القاعدية الصحية، مع ازدياد المستمر في عدد الأسرة في كل من مؤسسات استشفائية عامة، مؤسسات استشفائية، مراكز استشفائية جامعية، مؤسسات استشفائية جامعية، مؤسسات استشفائية متخصصة.

4.1.3 المنشآت القاعدية خارج المستشفيات: الجدول رقم(04) يبرز تطور المنشآت القاعدية خارج المستشفيات المقدمة للخدمة الصحية في الجزائر، من المؤسسات العمومية للصحة الجوارية، عيادة متعددة

الخدمات، قاعات العلاج، دور الولادة العمومية، مركز طبي اجتماعي، الصيدليات، عيادة طبيب مختص، عيادة طبيب عام، عيادة طبيب أسنان، عيادة ممارسة مجموعة كما يلي:

الجدول (4) : تطور المنشآت القاعدية الصحية خارج المستشفيات

	2012		2013		2014		2015		2016		2017	
المؤسسات العمومية للصحة الجوارية	271	/	271	/	271	/	271	/	273	/	273	/
عيادة متعددة الخدمات	1601	3314	1615	3539	1637	3735	1659	3889	1684	4075	1695	4213
قاعات العلاج	5545	/	5634	/	5726	/	5762	/	5875	/	5957	/
دور الولادة العمومية	409	2996	412	3167	416	3203	415	3175	416	3142	409	3056
مركز طبي اجتماعي	627	/	619	/	622	/	627	/	630	/	653	/
الصيدليات	10058	/	10438	/	10700	/	10865	/	11140	/	11385	/
عيادة طبيب مختص	6776	/	7226	/	7742	/	8352	/	9042	/	9795	/
عيادة طبيب عام	6335	/	6482	/	6654	/	6910	/	7298	/	7803	/
عيادة طبيب أسنان	5368	/	5587	/	5928	/	6144	/	6514	/	6952	/
عيادة ممارسة مجموعة	426	/	446	/	512	/	600	/	709	/	821	/

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2015) (الديوان الوطني للإحصائيات، 2018)

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ ارتفاع تدريجي للمنشآت القاعدية الصحية خارج المستشفيات ، مع ازدياد المستمر في عدد الأسرة في كل المؤسسات العمومية للصحة الجوارية، عيادة متعددة الخدمات، قاعات العلاج، دور الولادة العمومية، مركز طبي اجتماعي، الصيدليات، عيادة طبيب مختص، عيادة طبيب عام، عيادة طبيب أسنان، عيادة ممارسة مجموعة.

2.3 الإنفاق على قطاع الصحة في الجزائر:

1.2.3 تطور ميزانية قطاع الصحة في الجزائر: لقد سعت الجزائر من خلال اهتمامها المتزايد بتطوير قطاع الصحة إلى التحسين المستمر في نسب الإنفاق عليه، حيث تبين المعطيات الإحصائية المتوفرة حول تطور ميزانية قطاع الصحة كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل (1) :تطور ميزانية قطاع الصحة خلال الفترة (2000-2020)

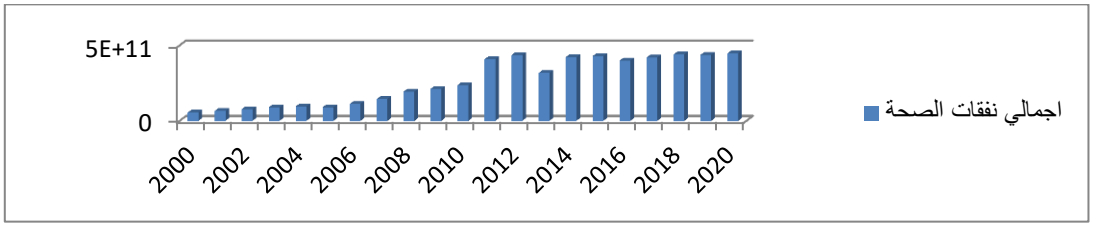

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (قوانين المالية، 2010-2020) (مديرية المالية لوزارة الصحة، 1990-2018) (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020، صفحة 01)

من خلال الشكل السابق نلاحظ ارتفاع ميزانية قطاع الصحة بوتيرة متزايدة حتى سنة 2012، حيث انتقلت من (90318751000دج) سنة 2000 إلى (436269706000دج) سنة 2012 لتنخفض سنة 2013 إلى (316908044000دج) لتعاود ارتفاع تدريجي لتصل إلى(428663569000دج) سنة 2015 لتشهد سنة2016انخفاض طفيف وتعاود ارتفاع مرة أخرى لتصل سنة 2020 إلى(447389000000دج) وهي أعلى قيمة لها.

2.2.3 مقارنة تطور نفقات التسيير والتجهيز بإجمالي النفقات قطاع الصحة: سنحاول مقارنة تطور نفقات التسيير والتجهيز بإجمالي النفقات قطاع الصحة والشكل الموالي يوضح ذلك كما يلي:

الشكل (2) : تطور نفقات التسيير والتجهيز بإجمالي النفقات قطاع الصحة (2010-2020)

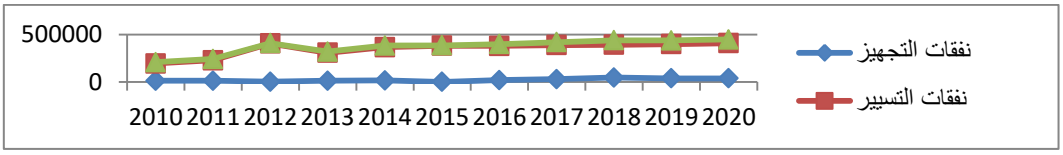

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (قوانين المالية، 2010-2020) (مديرية المالية لوزارة الصحة، 1990-2018) (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020، صفحة 01)

المتوسط السنوي لنصيب نفقات التسيير من إجمالي نفقات الصحة قدرت ب94,3 % ، بينما بلغ المتوسط السنوي لنصيب نفقات التجهيز من إجمالي نفقات الصحة5,7%وهذا يدل على أن أغلب نفقات الصحة هي نفقات التسيير المتمثلة في نفقات المستخدمين التي تمثل حوالي ثلثي نفقات التسيير،أما نفقات التجهيز فهي جدٌ ضئيلة مما يفسر لنا ضعف تغلغل الأدوات التكنولوجية الضرورية لتفعيل نظام معلومات إدارة الكوارث الصحية في المؤسسات الصحية الجزائرية .

3.2.3 موارد تمويل قطاع الصحة: بشكل عام هنالك ثلاث مصادر لتمويل قطاع الصحة في الجزائر وهي: حصة الدولة، الضمان الاجتماعي، مساهمة العائلات، والشكل الموالي يوضح تطور موارد تمويل قطاع الصحة في الجزائر (2010-2018) كما يلي:

الشكل (3) : تطور موارد تمويل قطاع الصحة (2010–2018)

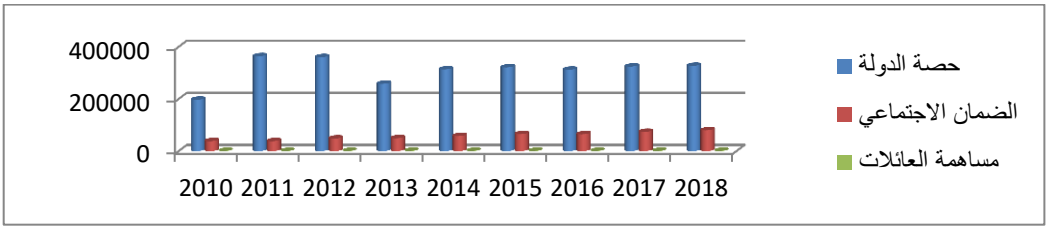

المصدر: (مديرية المالية لوزارة الصحة، 1990-2018)

-يقدر متوسط مساهمة الدولة في تمويل نفقات الصحة بـ 81,66%وهي تشكل نسبة كبيرة جدا، وأعلى نسبة تمويل كانت سنة 2011بـ89,5%، حيث كان نصيب الدولة من التمويل 363948(106)دج.

- إن مساهمة الضمان الاجتماعي في تمويل القطاع الصحي بالجزائر مساهمة معتبرة، خاصة خلال السنوات الأخيرة أين وصلت نسبة مساهمة الأسرة في تمويل القطاع الصحي إلى80000(106)دج سنة 2018.

-تمثل النفقة الوطنية للصحة التي تتحملها الأسر في المتوسط0,28% سنويا، وتفسر مساهمات الأسر في تمويل نفقات الصحة بالتجاوزات في قيمة التعريفة الطبية في القطاع الخاص والتي لا تخضع للمراقبة من طرف أي جهاز، ضف إلى هذا فإن بعض المؤمنين لا يطالبون بالتعويض من طرف صندوق الضمان الاجتماعي وكذلك ظاهرة العلاج دون اللجوء إلى طبيب حيث يتجه المريض غلى الصيدليات مباشرة ويقتني ما يعتقد أنه بحاجة إليه دون وصفة طبية. (خلاصي، 2017، صفحة 204)

4 نظم معلومات إدارة الكوارث الصحية كإستراتيجية فعالة في تعزيز دعم اتخاذ القرارات بالقطاع الصحي الجزائري:

1.4 مشاكل و تحديات إرساء نظم معلومات إدارة الكوارث الصحية في القطاع الصحي الجزائري:و تتمثل أهمها في الآتي: (الجابري، 2020، صفحة 01)

1.1.4 تكاثر أنظمة جمع المعلومات الصحية وقت الكارثة: لذلك يمكن ان نجد عددا من التقارير والتوصيفات المختلفة لنفس الحدث الطارئ، باختلاف النظم الصحية التي قامت بتوثيقه حسب معاييرها واهتماماتها المتنوعة، الأمر التي يفرز كما كبيرا من البيانات والمعلومات التي تظل من دون استخدام؛

2.1.4 وجود صعوبات فنية كبيرة على أنظمة المعلومات الصحية الروتينية:و تتمثل في احتمالات عالية الأخطاء تحليل البيانات في تلك الظروف، ونقصان مستوى التبليغ، وتعدد المقامات، وصعوبات الوصول للبيانات المطلوبة؛

3.1.4 الضغوط الكبيرة على النظام في استخراج النتائج :وهو الأمر الأكثر صعوبة، فقد ينتج عنه الظاهرة السلبية المعروفة بشلل اتخاذ القرار انتظارا لبيانات جديدة وتحليلها وهو من الآثار المباشرة لتأخر وصول البيانات والمعلومات عبر النظام – أيا كانت خلفية التأخير – على اتخاذ القرارات على اختلافها؛

4.1.4 الأسلوب التقليدي المستخدم في تشخيص الكوارث ومعالجتها: وعدم القدرة على التنبؤ بحدوث الكارثة وخط سيرها. فالنمط التقليدي في جمع البيانات يتميز بمحدودية القدرة في المعالجة والتحليل كونه يعتمد على العمل اليدوي الذي يستغرق وقتاً وجهداً كبيرين؛

و من العوامل الأخرى التي تضعف أداء نظم المعلومات الصحية الروتينية أثناء الكوارث الصحية، هي:

-ضعف أو محدودية الاتصالات؛

-نقص الاهتمام بعمليات معالجة البيانات المختلفة نظرا لتعارضها مع أنشطة أخرى قد تصنف ذات أولوية أكبر في تلك الأوضاع؛

-تدهور الوضع الأمني ؛

-إضافة إلى حركة السكان الكبيرة وغير الاعتيادية، الأمر الذي يصعب معرفة العدد المرجعي للسكان؛

-انقطاع العلاقة ما بين المستشفيات الجامعية و الأطباء داخل الوطن في القطاع العمومي، ما أفقد تكوين الأطباء معناه وأبعده عن مواكبة حقيقة الميدان،

2.4 متطلبات إرساء نظم معلومات إدارة الكوارث الصحية بالقطاع الصحي الجزائري:

– توفير الرقمنة و الأدوات التكنولوجية المعلوماتية في كل المستشفيات و الهياكل الصحية،مما سيسمح برصد المعلومة الصحيحة و تأسيس قرارات صحية صائبة ؛

– إرساء أساليب حديثة في تشخيص الكوارث و خاصة الصحية منها؛

– توفير مختلف الإمكانيات المالية و المادية و الفنية؛

– توفير البنية التحتية الحديثة و خاصة تفعيل تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات؛

– توفير الأمن و الاستقرار الصحي؛

– توفير البرمجيات الحديثة مثل نظم المعلومات الجغرافية مع توافر الموارد البشرية المؤهلة لاستخدامه.

3.4 دور نظم معلومات إدارة الكوارث الصحية في تعزيز دعم اتخاذ القرارات بالقطاع الصحي الجزائري في ظل جائحة فيروس كورونا:

يمكن استخلاص دور و أهمية نظم معلومات إدارة الكوارث الصحية في تعزيز دعم اتخاذ القرارات بالقطاع الصحي الجزائري، و بالخصوص في ظل الجائحة التي تمر بها البلاد فيروس كورونا –كوفيد 19– على النحو التالي: (الجابري، 2020) (عدنان، 2020)

1.3.4 مرحلة ما قبل الكارثة:

– المساهمة في تحديد السياسات الصحية العامة و الأهداف؛

– المساهمة في تقدير المخاطر و التهديدات المحتملة بما يُعين على تحديد الأولويات والتخطيط؛

– بناء قواعد المعلومات المناسبة لكل الكوارث في البلاد و بفيروس كورونا– كوفيد 19– على وجه الخصوص ؛

– المساهمة في إعداد المؤشرات التي تنبؤ بحدوث الكارثة إعداد الخطط لمواجهتها؛

– تقديم تحذيرات عاجلة لاتخاذ القرار عندما تلوح كارثة وتوفير معلومات وقتية عنها؛

– الإنذار بالكارثة في التوقيت المناسب؛

– تقديم المعلومات الضرورية اللازمة لاتخاذ القرار في مراحل إدارة الكارثة المختلفة؛

– إصدار وتبادل المعلومات والتقارير ذات الصلة مع الجهات والمؤسسات داخل وخارج القطاع الصحي.

2.3.4 مرحلة الكارثة:

– في هذه المرحلة يتم الحفاظ على متابعة الأحداث من خلال توفير المعلومات الدقيقة و الموحدة وطنيا عن نسب و عدد الإصابات و الوفيات و كذا نسب الشفاء من الوباء في وقتها المناسب، و منه إعداد البدائل لاتخاذ القرارات الملائمة؛

3.3.4 مرحلة ما بعد الكارثة: يتم في هذه المرحلة الاستمرار في متابعة الأحداث المتعلقة بالكارثة (كتطور فيروس كورونا)لاستعادة الأوضاع و استخلاص الدروس بغرض الاستفادة منها في أزمات مستقبلية مشابهة.

5. خاتمة:

لقد بات لزاما وحتميا على كل الهياكل و المؤسسات الناشطة في المجال الصحي بصفة عامة وبالقطاع الصحي الجزائري على وجه الخصوص، أن تواكب التقدم و التطور التقني التكنولوجي لمواجهة وإدارة الكارثة الصحية الحالية و المتوقعة مستقبلا،و هذا لن يكون إلا من خلال تبني نظم معلومات إدارة الكوارث الصحية كآلية حديثة لتفعيل اتخاذ القرارات الناجعة للتخفيف والوقاية والاستعداد لمختلف الكوارث والطوارئ الصحية بمختلف مراحلها و بصفة مستمرة حتى يتم ضمان حسن التسيير بمختلف الهياكل الإدارية و المؤسسات الصحية الجزائرية،حيث توصلنا الى النتائج التالية:

– تعمل نظم معلومات إدارة الكوارث الصحية على معالجة وإدارة الأزمة من خلال توفير المعلومات الصحيحة والدقيقة والموثوق منها أما م صانعي القرارات لاتخاذ قرارات سليمة؛

– تقوم نظم معلومات إدارة الكوارث الصحية باختيار المعلومات الموثوقة خصوصا تلك التي تصدر عن هيئات حكومية أو بحثية.

وعلى ضوء النتائج السابقة، فإننا أهم ما نوصي به ما يلي:

–ضرورة تعزيز الشراكة في مجال المعلومات الصحية بالقطاع الحكومي والقطاع الخاص، والمؤسسات الدولية؛

– ضرورة إنشاء مراكز معلومات لمواجهة وإدارة والتنبؤ بالكوارث الصحية ومراقبتها للتخفيف من آثارها؛

– لابد من تطوير مختلف وسائل تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات باعتبارها أساس عمليات إدارة الكوارث و خاصة في المجال الصحي؛

– تشجيع الاستثمار في مجال أنظمة الإنذار المبكر للكوارث بصفة عامة و الصحية على وجه الخصوص؛

– السعي نحو تحقيق النموذج المأمول للرعاية الصحية الشاملة بالقطاع الصحي الجزائري.

6. قائمة المراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية

1. التقرير الاقتصادي العربي الموحد. (2020, 08 16). Consulté le 08 16, 2020, sur https://www.amf.org.ae/ar/jointrep .

2. الديوان الوطني للإحصائيات. (2015). الجزائر بالأرقام، نتائج(2012–2014)، نشرة2015، رقم 45. تاريخ الاسترداد 16 08, 2020، من file:///C:/Users/ayoub/Desktop/aqc_r_2014_ed_2015_-_arabe_.pdf

3. الديوان الوطني للإحصائيات. (2018). الجزائر بالأرقام،نتائج(2015–2017)،نشرة2018،رقم 48. تاريخ الاسترداد 16 08, 2020، من file:///C:/Users/ayoub/Desktop/aqc_r_2017_ed_2018ar-2.pdf

4. بركاني, منير. (2020, 10 16). *مفهوم، مكونات ووظائف نظم المعلومات الإدارية*. Récupéré sur https://www.tadwiina.com/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85%D8%8C-%D9%85%D9%83%D9%88%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%88%D8%B8%D8%A7%D8%A6%D9%81-%D9%86%D8%B8%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%.

5. دلال السويسي. (2013). *نظام المعلومات كأداة لتحسين جودة الخدمة الصحية بالمؤسسة العمومية الاستشفائية–دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية محمد بوضياف ورقلة*. مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة ورقلة،الجزائر.

6. رزق سعد الله الجابري. (11 06, 2020). *أهمية استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية في إدارة الكوارث في حضرموت*. تم الاسترداد من https://almandeb.news/?p=255171

7. عبد الاله خلاصي. (2017). إشكالية تمويل نفقات الصحة في الجزائر. *مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون*، *06*(1)، 204.

8. عدنان, مصطفى البار .(19 01, 2020) .*دور نظم المعلومات في إدارة الكوارث* Récupéré sur . https://www.arab-cio.org/%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D9%86%D8%B8%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%89-%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AB/

9. عطا الله, سعيد .(14 05, 2020) .*مكونات نظام المعلومات* Récupéré sur . https://www.arageek.com/l/%D9%85%D9%83%D9%88%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D9%86%D8%B8%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA

10. عماد الصباغ. (2000). *نظم المعلومات–ماهيتها و مكوناتها*. عمان، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

11. قوانين المالية. (2010–2020).

12. مديرية المالية لوزارة الصحة, و .(2018–1990) .*وثائق حول الإنفاق على الصحة ومصادر التمويل في الجزائر* .الجزائر.

13. وزارة الصحة الاتحادية .(2014) .*دليل نظم معلومات ادارة الكوارث الصحية* .السودان.

14. وكالة الأنباء الجزائرية .(2020) .*استفادة قطاع الصحة من زيادة تقدر بنسبة 2.28 بالمائة في قانون المالية لسنة2020* Récupéré sur http://www.aps.dz/ .

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1. Maryse , s. (2006). *Stratégies des PME et Intelligence Economique:Une méthode d'analyse du besoin.* paris,France: economica.
2. Robert, R. (2002). *management des organisation ,Vol ,:* (Vol. 4e édition). Paris: Vuibert

الاجراءات الاحترازية لبنك الجزائر لتفعيل إدارة المخاطر في ظل كوفيد 19

The precautionary measures of the Bank of Algeria to activate risk management in light of Covid 19

معيزي أحلام، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، ahlem.maizi@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2022/11/29 تاريخ القبول: 2023/03/21 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى معرفة الكيفية التي واجهت بها البنوك المركزية تداعيات أزمة *Covid19*، من خلال التعرف على الإجراءات المتخذة من قبل البنوك المركزية لمواجهة الأزمة مع ضرورة تفعيل إدارة المخاطر على مستوى البنوك الجزائرية، وقد توصلنا الى أن بنك الجزائر سارع الى إعتماد إجراءات متعلقة بالسياسة النقدية والقواعد الإحترازية التي كانت تهدف في مجملها الى دعم السيولة وهو ما ساهم في تجنب الآثار السلبية .

كلمات مفتاحية: إدارة مخاطر، جائحة كورونا، بنك جزائر، إستقرار مالي.

تصنيفات JEL : I12، G21، G20

Abstract:

This study aims to investigate how central banks faced the repercussions of the Corona pandemic by identifying the in addition with the need to activate Risk management at the level of Algerian banks, we have concluded that the Bank of Algeria was quick to adopt measures related to monetary policy and precautionary ,That were aimed at supporting in their entirety. This what contributed to avoiding negative effects.

Keywords: Risk Management, Corona virus pandemic, Bank of Algeria, Financial Stability.

Jel Classification Codes: I12 ,G21,G20

1. مقدمة:

بعد ظهور فيروس كورونا لأول مرة في مدينة ووهان بالصين في ديسمبر 2019 ، وبداية انتشاره وتفشيه عبر العالم سنة 2020 حيث تسببت هذه الجائحة في خلق أزمة انسانية وصحية غير مسبوقة، كما أدت الى هبوط اقتصادي حاد عبر العالم بسبب درجة عدم اليقين لإمكانية احتوائه و طول مدته، وبسبب الاغلاق الاحترازي الذي اعتمدته معظم دول العالم الأمر الذي أدى الى اغلاق عديد القطاعات الاقتصادية مما انعكس بشكل سلبي على قدرة المصارف، حيث لم يكن واضح كيف للمصارف العالمية أن تتجاوز هذه الأزمة ما ادى بها لمواجه جملة من المخاطر و التحديات في ظل ظروف تلوح بإمكانية تعرضها لأزمة مالية عالمية أكثر حدة من الأزمة العالمية لسنة 2008، وبما أن المخاطر في القطاع البنكي من أهم المواضيع التي يجب أن يسلط عليها الضوء مع ضرورة الحاجة الى السيطرة عليها خاصة في ظل الاضطرابات الاخيرة التي اثرت على القطاع المصرفي واقتصاديات الدول، على هذا الأساس فقد توجهت كل من البنوك والهيئات الرقابية الى الاهتمام اكثر بالمخاطر والبحث عن آليات فعالة من أجل ادارتها ذلك من خلال ايجاد الاستراتيجيات اللازمة، حيث نجد كبرى اقتصاديات العالم مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية سعت الى اعتماد حزمة تحفيزية لنظامها المالي من خلال تجنيد البنوك المركزية الى البحث عن آليات تساعد البنوك لمواجهة المخاطر.

كذلك نجد الجزائر قبل بداية جائحة كورنا سنة 2020 كانت تعيش جملت من التحديات بدأ بانهيار اسعار البترول العالمية منذ سنة 2014 والذي أثر بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري خاصة بعد الدخول في مرحلة ترشيد النفقات في ظل تناقص حجم الايرادات البترولية، الأمر الذي أدى الى تأزم الوضع السياسي ثم كان بعدها الحراك الشعبي الذي كان من أهم نتائجه تغيير الخارطة السياسية وبداية الدخول في مرحلة جديدة، وفي ظل مرحلة انتشار فيروس كورنا الذي كان سببا في اعلان الحجر المنزلي منذ 24 فيفري 2020 الذي انجر عنه غلق كافة المؤسسات التربوية المعاهد والجامعات، غلق كل الاعمال التجارية أملا في احتواء الفيروس والتقليل من عدد الاصابات في ظل غياب اللقاح خلال تلك الفترة كل ذلك أدى الى تأزم الأوضاع الاقتصادية عامة ودخول النظام المصرفي الجزائري أمام جملة من التحديات، الأمر الذي جعل

بنك الجزائر يسعى الى محاولة احتواء الاوضاع عبر وضع جملة من الاجراءات التي من شأنها أن تساهم في التقليل من حدة هذه المخاطر. من هذا المنطلق سوف نحاول معرفة مدى استطاعة النظام المصرفي الجزائري في ادارة المخاطر البنكية في ظل الأوضاع الراهنة و منه نطرح الإشكالية التالية:

- ✓ لقد اثرت جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي بشكل عام و النظام المصرفي بشكل خاص في ظل ذلك ما هي الاليات و التدابير التي إعتمادها بنك الجزائر من أجل تفعيل ادارة المخاطر البنكية ؟

انطلاقا من الاشكالية المطروحة يمكن أن نطرح الفرضيات التالية :

- ✓ لقد ادت جائحة كورونا واستمراره لأكثر من سنتين الى ظهور تحديات جديدة واجهها النظام المصرفي الجزائر؛
- ✓ أثرت جائحة كورنا على النظام المصرفي العالمي ومن ضمنه الجزائري الأمر الذي فرض على البنوك المركزية ضرورة اعتماد برامج تحفيزية وكذا برامج رقابية من أجل تفعيل ادارة المخاطر المنجرة عنه .

تهدف هذه الدراسة الى تحليل:

- ✓ في ظل التحديات الجديدة التي وجد النظام المصرفي الجزائري أمامها لابد من تحديد اجراءات رقابية وتحفيزية في اطار تلك الظروف، من أجل تحقيق الاستقرار المالي.

2. ادارة المخاطر في البنوك: مفهوم وآليات

1.2 مفهوم المخاطر البنكية:

لقد حملت الفترات السابقة موجات من التغيير الجذري في القطاع المصرفي، ومن بين القوى الرئيسية الدافعة لذلك كان هناك جملة من العوامل التي زعزعت الاستقرار منها الدور المتضخم للأسواق المالية، أيضا التحرر من اللوائح و القواعد التنظيمية اضافة الى ازدياد حجم المنافسة، كلها ساهم في زيادة و تنوع المخاطر التي تعرض لها الاقتصاد بصفة عامة و البنوك بصفة خاصة.

فالمخاطر البنكية هي احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/ أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، فالخاصية الخاصة بالخطر هي عدم التأكد الوقتي لحدث محتمل يعرض البنك لخسارة، ويمكن أن نقسم المخاطرة إلى نوعين، فمنها ما هو عام وهو الذي يخرج عن إرادة البنك والعميل

معا، ومنها ما هو خاص يتعلق بطبيعة نشاط البنك و بصفة عامة يرتبط الخطر البنكي بحالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو في تحصيل أرباح مستقبلية متوقع(Ivan, 1999, p. 25) .

كما عرفت المخاطر على أنها " احتمال حصول خسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على تحقيق اهدافه وغاياته ,حيث إن مثل هذه القيود تؤدي إلى إضعاف قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعمالة وممارسة نشاطه من جهة وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى" (صادق راشد، 2009، صفحة 195).

من التعاريف السابقة يمكن أن نخلص الى أن المخاطر البنكية " على أنها الخسائر التي يتعرض لها البنك والتي تؤثر بشكل سلبي على عائده"، فالمخاطر البنكية على العموم هي كل المتغيرات التي تؤثر في توجهات وتوقعات البنك و يظهر ذلك من خلال تذبذب العائد أو إنخفاضه عن القيمة المتوقعة.

2.2 مصادر المخاطر البنكية :

ترجع المخاطر البنكية الى مصدرين أساسيين هما المخاطر النظامية و الغير نظامية :

- ✓ **المخاطر النظامية:** وتعرف أيضا بالمخاطر العامة فهي تؤثر بشكل مباشر على النظام المصرفي ككل، ذلك لأنها مرتبطة بحالة عدم التأكد والتنبؤ الدقيق لما يحمله من أحداث وتطورات مستقبلية، نتيجة لعدة عوامل صعبة التحكم مثل حدة التضخم، التوجه نحو العولمة المصرفية وكذا ارتفاع شدة المنافسة، هذا النوع من المخاطر تتعرض له البنوك بشكل عام بحيث لا يمكن تجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمالات حصولها (خضراوي، 2009، صفحة 4).

و في ظل هذا النوع من المخاطر هناك بعض الحالات التي تفرض على البنوك المركزية لإمتصاص جزء من هذه المخاطر و هو ما حدث في ظل الأزمة العالمية لسنة 2008، حيث تتوجه البنوك المركزية العالمية للاعتماد على برامج تحفيزية و كذا رقابية من أجل التقليل من حدة المخاطر التي تواجهها البنوك على عدة مستويات ، حيث تسارعت البنوك المركزية خلال الأزمات بشكل خاص الى البحث عن إجراءات سريعة ومدروسة من أجل التقليل من تبيعات الأزمة سواء عبر تخفيض معدلات سعر الفائدة التي قد

تصل حتى الى المعدلات الصفرية و هو ما اعتمده البنك الفيدرالي الامريكي خلال جائحة كوفيد أو اعتماد سياسة السوق المفتوحة و هي الأكثر اعتمادا في الاقتصاديات المتطورة لما لها من فعالية و نجاعة.

✓ **المخاطر الغير نظامية:** و تعرف أيضا بالمخاطر الخاصة أو المخاطر القابلة للتنويع، ذلك لأن هذا النوع من المخاطر خاصة بالشركة، البنك أو حتى قطاع، فهي مخاطر مستقلة عن محفظة السوق بمعنى أن معامل ارتباطها مع السوق يساوي الصفر، ويمكن التخلص من هذا النوع من المخاطر بالتنويع بشكل كفء .

أما المخاطر الكلية فهي الجمع بين كل من الخاطر النظامية والغير نظامية، انطلاقا من مصادر المخاطر يمكن القول أن البنوك ونظرا لاختلاف طبيعة نشاطها وكذا تركيبة رأس مالها عن باقي المؤسسات الاخرى هذا جعل من المخاطر التي تتعرض لها متنوعة، لذا نجد أن البنوك تعتمد على مؤشرات الإنذار المبكر التي تحدد من خلالها أهم المخاطر الواجب التركيز عليها من أجل إدارتها، عبر تجنبها أو حتى التقليل من حدتها.

2.2 إستراتيجية ادارة المخاطر البنكية :

ادارة المخاطر: هو مفهوم استخدم منذ التطور الاقتصادي و يمكن القول أن جذور ادارة المخاطر نجدها تعود الى صناعة التأمين للشركات، حيث أدخل هذا المفهوم لأول مرة في الاعمال الاستراتيجية سنة 1916 من "هنري فايول" لكن اصبح رسميا مفهوم ادارة المخاطر سنة 1956 من خلال نشر مقالة بعنوان: « **The Professional insurance manger should be risk manager** » في مجلة **Havard Business** و تطرق من خلالها الى ضرورة أن يكون مدير التأمين هو مدير للمخاطر.

ليعرف بعدها هذا المفهوم تطور كبيرا ليس في الولايات المتحدة الامريكية فقط و لكن ايضا في كندا، حيث قام دوغلاس مدير مخاطر في شركة **Massey Fergusson** من خلال تقديمه سنة 1966 في فكرة " تكلفة المخاطر كأداة قياس الاداء الجديدة " وعرف من خلالها تكلفة المخاطر على أنها مجموع اقساط التأمين نفقات مراقبة التكاليف مخاطر التأمين الذاتي والتكاليف الادارية، " هي النفقات الرقابية

على المخاطر و التكاليف الادارية مع مقارنة هذه التكلفة مع المخاطر التي يتعرض لها (Kloman, 1992, p. 301).

فإدارة المخاطر هو منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر المحتملة وتصميم وتنفيذ اجراءات من شأنها أن تقلل من امكانية حدوث الخسارة أو تقليل الاثر المالي لها الى الحد الادنى و هي وسيلة نظامية لتحديد المخاطر و ترتيب أولوياته و تطبيق الاستراتيجيات للتقليل منها، فهي أمر غاية في الاهمية و أي اخفاق في هذا الجانب قد يؤدي الى فشل البنك، لذا يستوجب على ادارة البنك وضع استراتيجيات الملائمة لاتخاذ الاجراءات المناسبة واقرار النظم و الضوابط لكيفية التعامل مع هذه المخاطر و العمل على تحليل حجمها أو أثرها وتقليل إحتمالات حدوثها (جعفر حسن و إبراهيم، 2015، صفحة 96).

تساهم إستراتيجيات تفعيل إدارة المخاطر عند اعتمادها على تفعيل دور ادارة المخاطر حتى تكون كفأة في ممارسة وظيفتها، الامر الذي سينعكس بالإيجاب على نشاط البنك، تتمثل هذه الاستراتيجيات في ما يلي (عبد القادر و عبد الرشيد، 2008، صفحة 08):

- **بيان الرسالة و القيم الجوهرية:** يمثل وضوح رسالة المؤسسة أو البنك أولى خطوات النجاح لإستراتيجية إدارة المخاطر، وحتى تكون ناجحة فإنه على الادارة أن تدرك أهمية وجود قيم تنظيمية وأن تلتزم بعملية تطوير هذه القيم، فالأفراد يحتاجون لمعرفة ما هو عمل و هدف البنك؟ و كيفية قيادة قيم المؤسسة لأعمالها؟ و بدون هذا الفهم فلن يطور العاملون التزاماتهم و ولائهم .
- **الأفراد المتحمسون والواثقون من أنفسهم** : كل فرد أيا كان موقعه له دور في إدارة المخاطر، فالإدارة العليا تحدد المخاطر و ترتبها حسب الأولوية، و تصمم وتعدل السياسات والنظم اللازمة للحد من المخاطر، و عطي التعليمات الواضحة لتنفيذ السياسات، أما العاملون التنفيذيون فعليهم إطاعة السياسات وإبلاغ الإدارة بالنقاط التي تحمل في طياتها مخاطر.
- **البيئة/ المحيط المشجع** : أن يكون لديها خطة جاهزة للاستجابة السريعة لجميع حالات الخطر والخسائر المرتبطة بها، لأن التصرف بسرعة وبصرامة، سوف يؤكد على وجود بيئة تلتزم بقيمها الجوهرية.

- **المنهجية السليمة** : يجب ألا تكتفي إدارة المخاطر بكشف المخاطر في عملية الرقابة الاستراتيجية، بل يجب أن تتخذ الإجراءات التصحيحية التي تؤدي للحصول على النتائج المرغوبة.
- **التكلفة و الأداء** : لضمان الكفاءة و الفعالية لإستراتيجية إدارة المخاطر، على الإدارة أن تأخذ بعين الاعتبار الإجراءات التي أصبحت تمثل عبئا أو تكلفة زائدة مع تطوير عمل المؤسسة.
- **نظم إدارة معلومات يعتمد عليها** : تعتبر نظم إدارة المعلومات ذات حيوية خاصة لعملية إدارة المخاطر، حيث لا يمكن السيطرة على شيء غير معروف، أو لا توجد معلومات كافية عنه، فالمعلومات الدقيقة ضرورية لمتابعة المخاطر و الحد منها.
- **إستراتجية الامتثال للوائح والقوانين الصادرة عن البنك المركزي** له أهمية بالغة خاصة أن هذا الأخير يسعى الى تحقيق مجموعة من الأهداف على المدى القصير والبعيد والذي يصب في تحقيق التوازن الاقتصادي و السلامة المالية التي تعتبر من أهم التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول خاصة عندما تكون هناك أزمات وهو ما نلاحظه في ظل جائحة كورونا عبر سعي البنوك المركزية الى تبني خطط وآليات للخروج من الأزمة بأقل الخسائر الأمر الذي سينعكس ايجابيا على الاقتصاد عامة وكافة أصحاب المصالح، من ضمنها البنوك و المؤسسات المالية. وهو ما سنركز عليه فيما يأتي.

3.2 دعم السلامة المالية في ظل جائحة كورونا

تشكل السلامة المالية عنصرا رئيسا في المفهوم الكلي للاستقرار المالي، أما المفهوم الأعم والأقل تحديدا للاستقرار المالي يتحقق إذا كان النظام المالي قادرا على توفير توزيع كفؤ لفرص الادخار والاستثمار، ويعتمد على قاعدة متينة وخالية من الإختلالات الكبيرة وعلى هذا الأساس نجد هناك مجموعة من المتغيرات التي تعد كمحددات متعارف عليها للاستقرار المالي وهي (خليل، 2007، صفحة 9):

- **البيئة الاقتصادية الكلية:** ويمكن التعبير عنها باستخدام مؤشرات ثلاثة وهي الوضع المالي، والذي في حال كونه ايجابيا، يدل على وضع مالي أفضل ما يؤثر بشكل ايجابي على السلامة المالية، نسبة التضخم والذي يؤثر إرتفاع معدلاتها على الإقتصاد بشكل خاص وعملية التنمية بشكل عام لذا تعتمد البنوك جملة الأدوات الكمية والنوعية من أجل تخفيضها الى مستويات ما بين 1 %الى 3%،

نسبة الفائدة على المدى القصير التي تؤثر بدورها على القرارت الإستثمارية و كذلك مصادر التمويل ، بل قد تتجه البنوك المركزية الى إعتماد معدلات الفائدة الصفرية كأهم آلية وهو ما إتجه إليه البنك الفيدرالي المركزي الأمريكي، الذي شرع منذ مارس 2020 الى تنفيذ برنامج واسع النطاق في إطار الاجراءات الطارئة عبر خفض أسعار الفائدة فعليا الى صفر، عقبها تسهيلات إقراض طارئة (مخلوفي، إلياس مطهر، و مخلوفي، 2022، صفحة 252).

- **هيكلية القطاع المصرفي** من حيث مشاركة المصارف المملوكة للدولة والمصارف الأجنبية في النظام وقياس مدى التركز المصرفي وهنا يعني مدى سيطرة كل نوع من المصارف على الحصة السوقية حيث كلما زادت نسبة التركز أدى ذلك الى الاحتكار الذي يقتل المنافسة، حيث أنه من أهم خصائص النظام المصرفي الجزائري هو التركز المصرفي و يظهر ذلك من خلال سيطرة البنوك العمومية على الحصة الأكبر من السوق المصرفية التي لا تقل عن 95 %بالرغم من أنه بالرغم من دخول المصارف الاجنبية والخاصة الساحة المصرفية منذ 1990 في اطار قانون النقد والقرض 90-10.
- **البيئة المؤسساتية والحوكمة** : و التي تقاس بالحوكمة التنظيمية، وحوكمة القطاع العام (تقاس بالمحاسبة الديمقراطية، غياب الفساد، والقانون وغيرها من المتغيرات .

ان التحدي الكبير الذي كان على عاتق البنوك المركزية عبر العالم والذي يتضمن ضرورة السعي نحو الحفاظ على الاستقرار المالي، مع بناء خطط للدفاع عبر ترتيبها من الأهم للمهم حيث إتجهت أغلب البنوك الى تخفيض معدلات الفائدة حيث سيعزز آثار هذا التخفيض إعادة توجيه المسار المستقبلي للسياسة النقدية، كما فرض الوضع على البنوك المركزية التدخل من أجل دعم السيولة وذلك عبر سياسة السوق المفتوحة، عبر دخولها كمشتري مما سيسمح بإحتواء الضغوط و منه الإستمرار في منح الإئتمان بأسعار معقولة. و لأن للبنوك المركزية الدور الفاعل في حماية استقرار الأسواق المالية العالمية فقد عمدت الى تبني جملة من الاجراءات الوقائية التي يمكن أن تسمح بتخفيف الضغوط وإحتواء المخاطر التي تهدد الإستقرار المالي و هي كآلاتي: (صندوق النقد الدولي، 2020)

- ✓ استخدام هامش أمان رؤوس الأموال والسيولة لدى البنوك لاستيعاب الخسائر وضغوط التمويل. وإذا كان الأثر كبيرا هناك تأثير على كفاية رأس المال المصرفي، ينبغي أن تتخذ أجهزة الرقابة إجراءات موجهة كأن تطلب إلى البنوك تقديم خطط معقولة لاستعادة رأس المال. وقد يكون على السلطات أيضا أن تبادر بتقديم الدعم من المالية العامة – في صورة دعم مباشر أو تخفيف ضريبي – لمساعدة المقترضين على سداد قروضهم وتمويل عملياتهم، أو تقديم ضمانات ائتمانية للبنوك.
- ✓ ينبغي لأجهزة الرقابة أيضا أن تشجع البنوك على التفاوض، بصورة حذرة، على تعديلات مؤقتة في شروط القروض المقدمة لقطاعي الشركات والأسر التي تعاني لسداد خدمة ديونها.
- ✓ أن تعمل السياسة النقدية والسياسة المالية معا على تخفيف أثر صدمة كوفيد-19 وضمان تعاف مطرد ومستدام بمجرد أن تصبح الجائحة تحت السيطرة. وسيكون التنسيق الدولي المستمر ضروريا لدعم البلدان المعرضة للخطر، واستعادة ثقة السوق، واحتواء المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي.
- ✓ تعزيز السيولة عبر تقديم سيولة إضافية للنظام االمالي سواء من خلال عمليات السوق المفتوح، او الاتفاق مع عدد من البنوك المركزية على زيادة تقديم السيولة الدولارية من خلال ترتيبات خطوط تبادل العملات ، كما تم إعادة تفعيل البرامج التي أستخدمت أثناء الأزمة المالية العالمية بما في ذلك شراء الأصول الأخطر كسندات الشركات مما يساهم في إحتواء ضغوط الرافعة المالية لتكلفة الائتمان؛
- ✓ تفعيل الرقابة على البنوك عبر إنشاء آليات للتنسيق بين المراقبة وتقييم المخاطر إن كانت السياسات المطبقة لا تزال ملائمة، وهل الاجراءات المعمول بها لتخفيف آثار المخاطر كافية.

3.الاجراءات الرقابية و الاحترازية لمواجهة جائحة كورونا

في ظل مضاعفة دعم برامج الاقتصاد من قبل البنوك المركزية العالمية، انتهج بنك الجزائر جملة من الإجراءات للتخفيف من وطأة الجائحة عبر إعتماد آليات من أجل دعم مستويات السيولة النقدية التي تأثرت نتيجة تباطؤ النشاط الإقتصادي وذلك عبر إعتماد جملة من الإجراءات الوقائية و كذا التحفيزية .

1.3 الاجراءات الوقائية المتعلقة بالسياسة النقدية و القواعد الاحترازية المطبقة في البنوك الجزائرية:

(بنك الجزائر، 2020، صفحة 3.2)

❖ **تخفيض الاحتياطي القانوني و السعر الاساسي لبنك الجزائر:** حيث اتجه بنك الجزائر نحو تخفيض الاحتياطي القانوني من 10% الى 8 % كمرحلة أولى ليتم تخفيض هذه النسبة مرة أخرى الى 3 % ذلك سنة 2020 ذلك في إطار التعليمة الصادرة بتاريخ 29 أفريل 2020، ليواصل بنك الجزائر التخفيض في نسبة الاحتياطي الاجباري الى 2 % منذ جوان 2021 الى غاية جوان 2022 و يعود سبب الإستمرار في التخفيض الى أن البنوك خلال هذه الفترة كانت تعاني من أزمة سيولة بسبب أزمة كوفيد وتبعاتها هذا جهة، ومن جهة أخرى التوجهات الجديدة التي عرفها الاقتصاد الجزائري على كل الأصعدة والتي من أجل ضمان نجاحها لا بد من تجنيد النظام المصرفي لدعم النشاط الاقتصادي، وهو ما نلاحظه من خلال تطور حجم السيولة البنكية 1.650 مليار دينار جزائري سنة 2019 الى 2.148 مليار دينار جزائري في أواخر جوان 2022 (بنك الجزائر، 2022، صفحة 11).

❖ **تخفيض الحد الأدنى للسيولة و تصنيف الديون:** حيث بدأت بوادر الإهتمام بالحد الأدنى للسيولة من قبل بنك الجزائر عبر السعي لمسايرة معايير السيولة المتضمنة لاتفاقية بازل منذ 2011 و ذلك عبر اصدار الامر 11-01 و كان فيه مايلي :

❖ **نسبة تغطية السيولة** : و هي تمثل الحد الأدنى لنسبة السيولة و يتم احتسابها بالعلاقة :

$$\text{الحد الأدنى للسيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة في الآجال القصيرة} * 100\%}{\text{الخصوم المستحقة في الآجال القصيرة}} \geq 100\%$$

تهدف هذه النسبة الى ضمان قدرة كل من البنوك على دفع سحوبات المودعين في أي لحظة لتسهيل مراقبة مدى احترامها لهذه النسبة، كما عليها تبليغ بنك الجزائر في نهاية كل ثلاثي بالحد الأدنى لنسبة السيولة. إلا أنه تم تخفيض هذه النسبة الى 60% وذلك ما أقره محافظ بنك الجزائر في 06 أفريل 2020.

❖ **اعفاء البنوك من الالتزام بوضع وسادة الأمان:** من خلال الأمر 14-01 الذي تضمن بالتفصيل كافة الجوانب المتعلقة برأس المال من الاموال الخاصة القاعدية وكذا الرفع المالي الذي تم إعتماده ضمن النسبة 9.5 % كما ركز على ضرورة اعتماد البنوك وسادة الأمان التي تتكون من أموال خاصة

قاعدية تغطي 2.5 % من المخاطر المرجحة، ومن أجل الرفع من قدرة البنوك في ظل جائحة كوفيد ودعم السيولة لديها فقد إتجه بنك الجزائر الى إعفاء البنوك من الالتزام بوضع وسادة الأمان مما يساهم الى حد كبير في الرفع من قدرة البنوك من أجل تحقيق نسبة الملاءة المستهدفة و التي تقدر ب 9.5 % بل أيضا تعزيز مكانتها و تفعيل قدرتها التنافسية .

- **اعادة جدولة ديون العملاء** : نظرا للأوضاع الاقتصادية الراهنة سمح بنك الجزائر للبنوك بأن تقوم بإعادة هيكلة مؤقتة لآجال استحقاق القروض بسبب انعكاسات الجائحة على كل المتعاملين و المقترضين بشكل خاص،حيث تم تمديد آجال تخفيض معدل الفائدة على القروض الاستثمارية و اجراءات اعادة الجدولة ابتدأ من مارس 2020 من خلال مرسوم تنفيذي صادر في 01-2020 طبيعة الفيئات والمؤسسات التي ستستفيد من هذا الاجراء (جريدة الشروق، 2020)مع إمكانية منح قروض جديدة للعملاء اللذين استفادوا من إجراءات التأجيل أو إعادة الجدولة .
- **ضرورة تشجيع العملاء على استخدام وسائل الدفع غير نقدية** بالرغم من أن بداية الاهتمام باستخدام وسائل الدفع الحديث كانت منذ 1998 عبر انشاء شركة SATIM، والتوجه نحو إستخدام وسائل الدفع ARTS الذي بدأ قيد التشغيل منذ سنة 2006 وعرف بعدها تطورا محسوسا حيث دخل نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة وسجل هذا النظام خلال سنة 2017 ما يعادل 772.229 عملية، بمبلغ إجمالي قدره 29272.99 مليار دينار، مقابل 414.272 عملية، بمبلغ قدره 339227 عملية، بمبلغ إجمالي قدره 998963 مليار دينار مقابل 328404 عملية، بمبلغ قدره 2016923 مليار دينار في 2016 (بنك الجزائر، 2017، صفحة 91).

إلا أن التأكيد على ضرورة التوجه نحو هذا النوع من الوسائل فرضته تداعيات جائحة كورونا وهو ما استدعى الى التنسيق بين وزارة البريد والإتصال السلكي واللاسلكي من أجل إستخدام الصراف الآلي مع ضرورة توفر السيولة على مستواها، في ظل دعم استخدام وسائل الدفع الغير نقدية وهو ما نلحظه من ارتفاع محسوس فيما يخص حجم المعاملات المسجلة حيث تم تسجيل سنة 2021 مليوني عملية

تجارية عبر أجهزة الدفع الإلكتروني بمبلغ 15 مليار دينار بنسبة زيادة قدرت بـ 200 % مقارنة بسنة 2020 أين تم تسجيل 111 ألف عملية تجارية بمبلغ 4.7مليار دينار (جريدة الشروق ، 2021) ، وتشجيعا لإستعمال المنتجات الرقمية أصدر بنك الجزائر في نفس الفترة نظام آخر ينص على مجانية بعض الخدمات المصرفية (بطاقة مصرفية، كشف الحساب السنوي، إستعمال الصراف الآلي، من أجل تحفيز العملاء على إستخدام وسائل الدفع الغير نقدية، كذلك دفع البنوك العاملة على الإبتكار و تقديم منتجات جديدة .

- **حماية أصحاب المصالح** : سواء عبر تفعيل ادارة المخاطر التشغيلية من خلال اعتماد الاساليب الوقائية المعتمدة ضمن الجائحة من تباعد إجتماعي و تعقيم، التشجيع على أخذ اللقاح و الاعتماد أكثر على أساليب الخدمة عن بعد من أجل حماية الموظفين و العملاء على حد سواء، أو من خلال التأكيد على ضرورة التوسع في إستعمال وسائل الدفع الغير نقدية في ظل التنسيق مع وزارة البريد والاتصال السلكي و اللاسلكي.

لقد ساهمت الاجراءات الرقابية و الاحترازية المعتمدة من طرف بنك الجزائر الى تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيمايلي: (بنك الجزائر، 2022)

رفع مستوى التمويلات المتاحة على مستوى البنوك و المؤسسات المالية

- زيادة حجم القروض الموجهة للقطاع العمومي من أجل دعم الاقتصاد في ضل تداعيات انخفاض اسعار النفط وكذا أزمة كوفيد و تبيعاتها، و التي ارتفعت من 5636.6 مليار دينار سنة2019 الى 5793.3 مليار دينار سنة 2020 أي بمعدل زيادة 2.69%، إلا أنه إنخفض حجم التمويل لسنة2021 ليبلغ 4262.6 مليار دينار و هذا راجع الى ارتفاع عمليات استرداد الديون التي وصلت الى 7.71%؛

- ساهمت هذه الاجراءات في رفع القدرة التمويلية للبنوك و المؤسسات المالية في ظل تزايد طلب المتضررين من أشخاص ومؤسسات للقروض المصرفية، و هو ما عرفه التزايد المستر منذ 2019 لحصة القروض الموجهة للقطاع الخاص و التي بلغت 2019 حصة قدرها 5219,1 مليار دينار للترتفع الى

5386.9 مليار دينار سنة 2020 ، ليستمر هذا الارتفاع لسنة 2021 بمقدار 5570.0 مليار دينار أي بزيادة قدرها 6.29 %؛

- ساهم الغاء الالتزام بوضع الوسادة على مستوى البنوك في أن يكون هناك مصادر تمويلية داخلية دون اللجوء الى مصادر خارجية ذات تكلفة مرتفعة؛
- ان اعادة جدولة ديون العملاء مع امكانية منح قروض جديدة كان له دور مهم في دعم المؤسسات خلال فترة الجائحة، خاصة أن أغلب هذه المؤسسات تأثر نشاطها بشكل سلبي، ومن أجل تجنب العسر المالي ومنه الافلاس كان لابد على بنك الجزائر أن يمنح عبر اصداره لجملة الاجراءات والتسهيلات اللازمة التي من شأنها أن تدعم وتساعد في استمرارية نشاط هذه المؤسسات وهو ما كان له الدور الكبير في مواجهة الجائحة ؛

دعم الصلابة المالية للقطاع المصرفي ذلك من خلال :

لقد سمح تخفيف الاجراءات الاحترازية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية من استئناف نشاطها و الرفع مستويات كفاية راس المال من خلال:

- نسبة الملاءة الكلية و التي عرفت ارتفاعا مستمرا على البنوك العمومية من 17.81 % سنة 2019 لتصل سنة 2021 الى 22,26 % و هذا التحسن راجع الى انخفاض المخاطر المرجحة بنسبة 7,3% و وزيادة في رأس المال التنظيمي بنسبة 5.5% مما كان له تأثير ايجابي على الملاءة المالية للبنوك؛
- ارتفاع مؤشر الملاءة على مستوى البنوك الخاصة من 18,90% ذلك سنة 2019، ليصل سنة 2020 الى 20,29% إلا أنه شهد انخفاض طفيف لسنة 2022 قدر بنسبة 19,99% و هذا راجع الى ارتفاع المخاطر المرجعة التي فاقت الزيادة في الاموال الخاصة بالنسبة للأموال الخاصة القاعدية و الاموال الخاصة التنظيمية؛

- دعم هيكل الاصول السائلة للبنوك حيث وصلت سنة 2021 الى مستوى يعادل 109,6% نهاية 2021 مقابل 31,5% في نهاية 2020 و هذا راجع الى اعادة شراء القروض المشتركة للشركات العمومية من قبل الخزينة العمومية مقابل سندات تصل الى 2079,7 مليار دينار

التشجييع على استخدام وسائل الدفع الالكتروني:

- لقد برز ضرورة التوجه نحو الدفع الالكتروني خلال الجائحة كأمر إجباري أكثر منه إختياري، وهو ماساهم في التعريف بمختلف وسائل الدفع المتاحة و كذا تزايد الطلب على استخدامها، حيث ارتفع معدل عمليات السحب عبر جهاز الصراف الآلي في البنوك من 164.1 مليار دينار سنة 2019 ليترتفع الى 1073.0 مليار دينار سنة 2020 أي تطور بنسبة 84.70 % و هو ما يمكن إعتباره كمؤشر لظهور بوادر ثقافة الدفع الالكتروني للمتعاملين مع الاستمرار في إعتماده حتى بعد إنتهاء الجائحة .

بالرغم من استمرار جائحة كوفيد لأكثر من سنتين إلا أن تبعاتها لا تزال لحد الآن خاصة بعد رفع الحجر في الجزائر تماما منذ 20 أكتبوبر 2021 ، فقد سارع بنك الجزائر كغيره من البنوك المركزية العالمية لإحتواء الأوضاع والتقليل من سلبياتها وهو ماساهم الى حد كبير في إمتصاص الأزمة والتقليل من انعكاساتها على النشاط الاقتصادي عموما والقطاع البنكي بشكل خاص ولأن الاقتصاد الجزائري يشهد مرحلة تحول خلال هذه الفترة لذا نجد أن، بنك الجزائر لازال يتبع الاجراءات الاحترازية و الرقابية المفروضة منذ الجائحة و ذلك من أجل تفعيل دور النظام البنكي في دعم النشاط الاقتصادي خاصة أن الاقتصاد الجزائر يعيش فترة إنتقالية أهم أهدافها زيادة حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات ومن أجل تحقيق ذلك لابد من دعم المؤسسات الناشئة و كذا التشجيع على الاهتمام اكثر بقطاع الزراعة والصناعة عبر تقديم تسهيلات و إمتيازات لهذه المؤسسات.

3.2 آليات تفعيل دور النظام المصرفي الجزائري بعد جائحة كورونا COVID 19:

ضرورة التوجه نحو الشمول المالي: إن التزايد المستمر بضرورة التركيز على الشمول المالي التي يتيح لكافة المتعاملين بكل إختلافاتهم الحصول على خدمات بنكية على درجة من الجودة وبأقل التكاليف، حيث

يسمح الشمول المالي للأفراد الشركات و المتعاملين الوصول لمختلف الخدمات المالية المتوفرة دون عواقب أو حواجز أو تكاليف إضافية و هو ما يجعل للشمول المالي جملة من الخصائص نلخصها: (أسامة و رحمة، 2021، صفحة 648)

- ✓ **العموم و التنوع** : من خلال استهداف جميع شرائح المجتمع خاصة محدودي الدخل، كما يجب أن تقدم خدمات و منتجات بنكية متنوعة؛
- ✓ **السعر والجودة:تقديم خدمات ذات جودة و بأقل التكاليف** ؛
- ✓ **الوقت والتوسع**: سرعة تقديم الخدمات مع ضرورة سهولة الوصول إليها.

وفي هذا الاطار قام بنك الجزائر بإتخاذ جملة من اللوائح التنظيمية تهدف الى تعزيز الشمول المالي، ضمن إصدار القانون المؤرخ في 15 مارس 2020 عبر إستحداث معاملات بنكية إسلامية من أجل إستهداف فئة أكبر من المتعاملين عبر تقديم خدمات بنكية جديدة ذات مبادئ إسلامية .

لقد برزت ضرورة التوجه نحو الشمول المالي كأمر ضروري لابد منه خلال فترة الجائحة بشكل واضح، حيث كان لغياب الثقافة المصرفية خاصة فيما يخص استخدام وسائل الدفع الالكتروني والتعامل عن بعد هذا من جهة و من جهة أخرى ضعف الانتشار المصرفي دور كبير في ظهور نقائص على مستوى النظام المصرفي والتي كان من المفروض تجاوزها خاصة خلال تطبيق برامج تأهيل البنوك وإعتماد العصرنة، غير أن الجائحة وبشكل واضح أظهرت أهم النقائص الواجب التركيز عليها والتي من أهمها إعتماد الخدمات البنكية المستحدثة التي ستسمح الى حد كبير من جذب أكبر فئة عبر إدخال الصيغة التمويلية الاسلامية في التعاملات البنكية وهو ماحاول بنك الجزائر التركيز عليه مؤخرا عبر تحديد جملة من النصوص واللوائح التي تبرز أهمية الشمول المالي كضرورة لابد منها لما له من إنعكاسات إيجابية على القطاع المصرفي و التي تظهر عبر فتح شبابيك المعاملات الاسلامية في البنوك العمومية كأهم خطوة مع ضرورة التشجيع على فتح الوكلات في ظل التشجيع على استخدام وسائل الدفع الالكتروني لما لها من أهمية.

استحداث معاملات مصرفية اسلامية : تعد عملية فتح النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية خطوة تمهيدية لتفعيل الصيرفة الإسلامية وهذا بعد إطلاق السلطات الجزائرية إصدار القانون 2020-02 الذي تبنى

عبره مصطلح الصيرفة الإسلامية بدل التشاركية، وحدد عبره مختلف العمليات الإسلامية منها المرابحة المشاركة المضاربة الإجارة ، الاصتصناع السلم حسابات الودائع ....، وهو ما يفضله المجتمع الجزائري كبديل للعمل المصرفي التقليدي، حيث سيسمح هذا التوجه الى تعظيم أرباح البنوك وجذب رؤوس الأموال الإسلامية من أجل زيادة خصتها السوقية، و قد وصل عدد الشبابيك الاسلامية سنة 2021 الى 106 موزعة بين البنك الوطني الجزائري(59) القرض الشعبي الجزائري (31) و الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط (16) (توفيق و أسيا، 2022، صفحة 79)،

بالرغم من كل هذه البوادر إلا أنه تبقى التحديات من أجل إنجاح هذا النوع من العمليات المصرفية الإسلامية موجودة ولا بد من دراستها و البحث عن حلول لها ولعل أهمها عدم وجود إطار قانوني خاص بالبنوك الإسلامية أو المعاملات الإسلامية حيث تخضع جميعها لقانون واحد، كما أنه البنك المركزي في تعاملاته وتحديد مختلف القوانين و التشريعات يضعها ضمن إطار البنوك التقليدية فقط، إضافة الى قواعد الحيطة الحذر التي هي ضمن مقررات لجنة بازل و هي تحديات من شأنها أن تؤثر على فعالية مثل هذه العمليات .

التشجيع على الانتشار المصرفي: ضعف الانتشار المصرفي أو ما يعرف بضعف التمصرف Bancarisation الذي يقاس بمؤشر عدد الفروع لكل 10 آلاف نسمة، فيما يخص الجزائر فإننا نجد عدم تناسب عدد المؤسسات المصرفية في الجزائر مع حجم الاقتصاد أو السوق المصرفي أو حتى عدد السكان الأمر الذي يؤدي إلى عدم قدرة هذه المؤسسات على تعبئة المدخرات و عدم تلبية حاجات عملائها من أجل ذلك فقد أكد محافظ بنك الجزائر من خلال كلمته الموجه في الاجتماع المشترك لصندوق النقد الدولي في 26 افريل 2020 على ضرورة توسيع شبكاتها الى كل مناطق خاصة تلك المناطق التي تعرف انعداما في الخدمات المالية، كما يجب تحديد طبيعة النشاطات الاقتصادية الموجودة من أجل توفير المنتجات المناسبة و التي تستجيب لانشغالات المتعاملين و المواطنين. وحسب ما صرحه الوزير الأول فهم أمام تحدي بلوغ 26 مليون بطاقة إلكترونية بريدية بين البريد والبنوك، وموزع آلي لكل 5آلاف نسمة (جريدة الشروق، 2022).

ضرورة اعتماد نموذج CRAFTE : حيث يعتبر من الأنظمة الحديثة التي تعتمدها البنوك المركزية من أجل تفعيل أنظمتها الرقابية ، كما يعتبر كنظام تصنيف لتقييم أداء البنوك، وذلك لاعتماده على مجموعة من المؤشرات المهمة التي تساهم في رفع كفاءة و فعالية النظام المصرفي و هي تضم خمسة عناصر أساسية :

- **C**: **C**orporate governance حوكمة الشركات
- **R** :**Risk management** ادارة المخاطر
- **A**: **Asset quality جودة الموجودات**
- **F** :**Financial leverage الرافعة المالية**
- **T**:**Transparency** الشفافية
- **E**: **Earning** الربحية

حيث يساهم هذا النموذج في تقييم درجة المخاطر والجودة الكلية للبنوك، فهو من أهم الأنظمة الحديثة التي تهدف من خلال مبادئها الى تطوير وتحديث نظم الرقابة بما يتلاءم مع المتغيرات والمستجدات البيئية ذلك عبر تركيزه على تفعيل الرقابة من خلال تبني مبادئ الحوكمة وتفعيل دور إدارة المخاطر والتأكيد على ضرورة الشفافية أما فيما يخص تحسين الأداء فهو يركز على جودة الموجودات، السيولة الرافعة المالية و تعظيم الربحية (صلاح الدين و صداق، 2011، صفحة 364)، كما يمكن أن يكون هذا النموذج كمؤشر يمكن إعتماده من أجل معرفة مدى فعالية الرقابة وادارة المخاطر على مستوى البنوك، كذلك يسمح بتقييم الأداء عبر مؤشر الربحية مع تحديد إتجاه البنوك في استخدمات الموجودات عبر مؤشر الموجودات، ولان الرفع المالي يعتمد عليه في تحديد حجم المخاطرة فإن هذا النموذج يكون له أهمية في القياس والتحليل .

4. خاتمة

لقد سمحت الإستجابة السريعة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا عبر تسخير السياسة الإقتصادية عامة والسياسة النقدية بشكل خاص من تخفيف وطأة هذه الأزمة وتحقيق الاستقرار المالي بنسبة كبيرة، عبر

إعتماده على جملة الاجراءات الوقائية وكذا التحفيزية، مع تشجيعه على ضرورة التوجه أكثر نحو إستخدام الوسائل الغير نقدية ودعمه للمعاملات المالية الإسلامية عبر فتح شبابيك الاسلامية على عدة بنوك، إلا أن البنك المركزي والبنوك الجزائرية لاتزال أمام تحديات أخرى أهمها التطبيق الفعلي والفعال لمختلف البرامج المسطرة، وذلك تزامنا مع التغييرات الحاصلة على كل المستويات خاصة الاقتصادية منها و التي يجب على النظام البنكي أن يلعب الدور الهام في عملية التنمية الاقتصادية.

ولقد تم توصلنا من خلال هذه الدراسة الى جملة من النتائج نذكر منها :

- ✓ إن طبيعة و خصوصية العمل المصرفي تتطلب إعتماد نظم للإشراف و الرقابة المصرفية التي تعتمدها البنوك المركزية من أجل تحقيق السلامة المالية للقطاع المصرفي؛
- ✓ إعتمد بنك الجزائر منذ ظهور جائحة كوفيد جملة من الاجراءات الرقابية و الاحترازية من أجل تفعيل إدارة المخاطر البنكية خاصة مخاطر الائتمان السيولة و المخاطر التشغيلية من أجل تحقيق الاستقرار المالي في وقت عاش خلاله العالم ككل جملة من التحديات الاقتصادية الاجتماعية ؛
- ✓ ساهم اعتماد أدوات السياسة النقدية عبر تخفيض الاحتياطي الاجباري الى مستوى غير مسبوق 2 % الى دعم السيولة لدى البنوك ؛
- ✓ استمرار اعتماد التدابير الوقائية من طرف بنك الجزائر حتى بعد نهاية الجائحة و هذا راجع الى التحديات الجديدة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري في المرحلة الراهنة و المتمثلة في التوجه نحو دعم النشاطات الاقتصادية غير النفطية عبر دعم المؤسسات بكل أشكالها و خاصة الناشئة منها؛
- ✓ تسليط الضوء على الدفع الالكتروني و دعم الصيرفة الاسلامية و كذا التوجه للشمول المالي كان من بين المحاور التي ركز عليها بنك الجزائر خلال جائحة و بعدها و ذلك عبر اعتماد جملة من الاصلاحات من أجل توفير الظروف الملائمة من أجل نجاحها؛

5. قائمة المراجع:

1. بن ذيب عبد الرشيد ، شلالي عبد القادر ، مدخل استراتيجي لإدارة المخاطر، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول :إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات: آفاق و تحديات، جامعة الشلف، المنعقد في: 25-26 نوفمبر2008.
2. جعفر حسن البشير آدم، ابراهيم فضل المولي، سنة 2015، معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات الاسلامية و دوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي، مجلة العلوم الاقتصادية، السودان.
3. خضراوي نعيمة،سنة 2009، ادارة المخاطر البنكية " دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و الاسلامية"، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة،الجزائر.
4. خليل جهاد ،سنة 2007، دور الحوكمة في تمكين المساهيمن و المستثمرين و استقرار الاسواق المالية ، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي حول سوق رأس المال الفلسطيني.
5. الشمري صادق راشد،سنة 2009، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .
6. خذري توفيق، أسيا بوعكة، جوان 2022، واقع توطين الصيرفة الاسلامية في الجزائر على ضوء النظام 20-06 و التعليمة 20-03، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال .
7. مخلوفي الطاهر، الياس مطهر عبد الله لقمان، مخلوفي أحمد، 2022، تداعيات أزمة كورونا على البنوك المركزية بنك الجزائر أنموذجا، مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية و الادارية ،جامعة خنشلة.
8. فراح أسامة، رحمة عبد العزيز، 2021، الشمول المالي و دوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، مجلة طبنة للدراسات العلمية و الأكاديمية.
9. محمد أمين الامام صلاح الدين ، راشد الشمري صادق، 2011، تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية و تطويرها وفق المعايير الدولية نظام CRAFTE نموذجا، مجلة الادارة و الاقتصاد، العدد 90.
10. بنك الجزائر، 2020 ، التقرير السنوي للأوضاع الإقتصادية ، من الموقع : https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2020arabe.pdf
11. بنك الجزائر، 2022، النشرة الإحصائية الثلاثية، من الموقع :

https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2022/12/Bulletin-n%C2%B059-Arabe.pdf

12. صندوق النقد الدولي :أزمة كوفيد تهديد للاستقرار المالي، من الموقع:
https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/14/blog-gfsr-covid-19-crisis-poses-threat-to-financial-stability

13. Ivan zelenko,bénoit métayer,le risque de crédit, dunod, Paris,1999.

14. Kloman. Felix, Rethinking Risk Management, the World Insurance Congress, London, July, 1992

أثر أبعاد جودة الحياة الوظيفية على تحقيق الرضا الوظيفي لدى الموظفين بديوان الترقية والتسيير العقاري (OPGI) بولاية المسيلة

Life Dimensions on The achievement of job satisfaction among employesses of the office of promotion and Real Estate Managment M'sila City

محمد بريكي، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، المركز الجامعي عبد الله مرسلي بتيبازة (الجزائر)،
Briki.Mohammed@cu-tipaza.dz

تاريخ الاستلام: 2022/10/13 تاريخ القبول: 2023/03/09 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لاختبار طبيعة أثر جودة الحياة الوظيفية في تحقيق الرضا الوظيفي لدى الموظفين بديوان الترقية والتسيير العقاري بولاية المسيلة، حيث تم الاعتماد على أداة الاستبيان لجمع بيانات أفراد عينة الدراسة البالغ عددها 30 موظف، والتي حددت بطريقة عشوائية.

كما توصلت نتائج الدراسة التطبيقية وجود أثر أبعاد لجودة الحياة الوظيفية (العلاقات الإجتماعية، الأجور والمكافآت العادلة، التوازن بين الحياة الشخصية والحياة الوظيفية) في تحقيق الرضا الوظيفي لدى موظفي ديوان الترقية والتسيير العقاري بالمسيلة، كما توصلت إلى أنه ليس لبعد الأمان والاستقرار الوظيفي أثر في تحقيق الرضا الوظيفي.

كلمات مفتاحية: أبعاد جودة حياة وظيفية، رضا وظيفي، علاقات إجتماعية، أجور ومكافآت عادلة، أمان واستقرار وظيفي، توازن بين حياة شخصية وحياة وظيفية.

تصنيفات JEL : J81،J28 ،O15

Abstract:

This study aims to test the nature of the impact of quality of career life in achieving job satisfaction among employees at the Office of Promotion and Real Estate Management in M'sila, where the questionnaire tool was

relied on to collect the data of the 30 members of the study sample, which were randomly determined.

The results of the applied study also found that there is a dimensional impact of the quality of career life (social relations, fair wages and rewards, balance between personal life and career life) in achieving job satisfaction among the employees of the Bureau of Promotion and Real Estate Management in M'sila, and it also found that the dimension of job security and stability has no impact on achieving job satisfaction.

Keywords: Dimensions of quality of career life, job satisfaction, social relations, fair wages and rewards, job security and stability, balance between personal and career life.

Jel Classification Codes: O15, j28, J81

1. مقدمة:

أدى تطور المؤسسات من وضعها التقليدي إلى وضعها الحالي إلى الاهتمام بالسلوك الإنساني في بيئة العمل، التي يعتبر فيها الفرد هو المحور أو المحرك الذي تخلق به المؤسسة القيمة المضافة التي تحقق الميزة التنافسية وتستديمها، من خلال توفير الأساليب الأساسية التي تزيد من جودة الحياة الوظيفية للموظفين بغية تحقيق الرضا الوظيفي، حيث يعد هذا الأخير الركيزة الأساسية في نجاح وتميز المؤسسات وتحسين الفعالية التنظيمية، من هذا المنطلق تمت صياغة طرح التساؤل التالي:

ماهو أثر أبعاد جودة الحياة الوظيفية على تحقيق الرضا الوظيفي لدى الموظفين بديوان الترقية والتسيير العقاري (OPGI) بولاية المسيلة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تمت صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين العلاقات الاجتماعية و تحقيق الرضا الوظيفي لدى الموظفين في المؤسسة محل الدراسة؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الأجور والمكافآت العادلة و تحقيق الرضا الوظيفي لدى الموظفين في المؤسسة محل الدراسة؟

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الأمان والاستقرار الوظيفي و تحقيق الرضا الوظيفي لدى الموظفين في المؤسسة محل الدراسة؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التوازن بين الحياة الشخصية والحياة الوظيفية و تحقيق الرضا الوظيفي لدى الموظفين في المؤسسة محل الدراسة؟

بغية الإجابة على تساؤل الدراسة و الأسئلة الفرعية السابقة تمت صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين جودة الحياة الوظيفية و تحقيق الرضا الوظيفي لدى الموظفين في المؤسسة محل الدراسة.

والتي تنقسم إلى الفرضيات التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين العلاقات الاجتماعية و تحقيق الرضا الوظيفي لدى الموظفين في المؤسسة محل الدراسة.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الأجور والمكافآت العادلة و تحقيق الرضا الوظيفي لدى الموظفين في المؤسسة محل الدراسة.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الأمان والاستقرار الوظيفي و تحقيق الرضا الوظيفي لدى الموظفين في المؤسسة محل الدراسة.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التوازن بين الحياة الشخصية والحياة الوظيفية و تحقيق الرضا الوظيفي لدى الموظفين في المؤسسة محل الدراسة.

1.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر أبعاد جودة الحياة الوظيفية في تحقيق الرضا الوظيفي حسب وجهة الموظفين بديوان الترقية والتسيير العقاري بولاية المسيلة، ومعرفة أثر أبعاد جودة الحياة الوظيفية (العلاقات الاجتماعية، الأجور والمكافآت العادلة، الأمان والاستقرار الوظيفي، التوازن بين الحياة

الشخصية والحياة الوظيفية في تحقيق الرضا الوظيفي عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لدى الموظفين في المؤسسة محل الدراسة.

2.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معرفة أثر أبعاد جودة الحياة الوظيفيةعلى تحقيق الرضا الوظيفي لفي المؤسسات العمومية، لأن شعور العاملين بالرضا الوظيفي والاستقرار النفسي يرفع في رغبتهم في العطاء والانجاز، بحيث ان هذا الأخير ينعكس على تحقيق الأهداف المرجوة، لذا جاءت هذه الدراسة لتوجيه انتباه المسؤولين في المؤسسات العمومية لوضع الخطط والبرامج التي تعزز من الرضا الوظيفي وتكوين مناخ ملائم للعاملين، إضافة إلى مساهمة النتائج والتوصيات المقدمة من هذه الدراسة في زيادة الوعي بأهمية تحقيق الرضا الوظيفي لدى العاملين من خلال تحسين جودة الحياة الوظيفية.

3.1 منهج الدراسة:

تماشيا مع أهداف وإشكالية الدراسة تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي في الجانب النظري باستخدام أسلوب دراسة الحالة في الجانب التطبيقي للدراسة.

4.1 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع دراستنا من جميع الموظفين بديوان الترقية والتسيير العقاري بولاية المسيلة (Opgi M'sila)، وهذا بالاعتماد على أسلوب العينة العشوائية البسيطة قدرها 30 موظفا.

5.1 حدود الدراسة: بغية تحقيق أهداف البحث، قمنا برسم حدود الدراسة كما يلي:

- **البعد المكاني:** يتضمن الجانب الميداني دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري – المسيلة –.
- **البعد الزماني:** تمت الدراسة في شهر ماي 2022.
- **البعد البشري:** اشتملت الدراسة على عينة عشوائية بسيطة مكونة من 30 موظف بديوان الترقية والتسيير العقاري بولاية المسيلة .

6.1 الدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولى:** لـ (**سامر أحمد محمد طلبه النجار،2020**) بعنوان: **أثر أبعاد جودة الحياة الوظيفية على مستوى الرضا الوظيفي – دراسة ميدانية على المرأة العاملة بقطاع ريادة الأعمال بمنطقة الحدود الشمالية، (مقال: المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 11، العدد01، الجزء 02، جامعة قناة السويس، مصر)**، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر أبعاد جودة الحياة الوظيفية(خصائص وظروف العمل، الأجور والمكافآت والمزايا، الاستقرار والأمان الوظيفي، تطوير القدرات البشرية، التوازن بين الحياة، المشاركة في اتخاذ القرار) على مستوى الرضا الوظيفي بقطاع ريادة الأعمال، كما توصلت إلى أن اتجاه العاملات نحو جودة الحياة الوظيفية كان متوسطا، واتجاههن نحو التوازن بين الحياة الأسرية والحياة الأسرية كان مرتفعا، بينما كان اتجاههن إلى بعد المشاركة في اتخاذ القرارات منخفضا على غرار اتجاههن لباقي الأبعاد كان متوسطا، في حين كان الاتجاه نحو الرضا الوظيفي متوسطا.
- **الدراسة الثانية:** لـ (**خالد خالفي، يوسف بوكدرون، 2021**) بعنوان: **دور جودة الحياة الوظيفية في تعزيز الرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة تدريس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة خميس مليانة في الجزائر، (مقال: مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد07، العدد03، جامعة الشلف، الجزائر)**، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور جودة الحياة الوظيفية من خلال (أسلوب الإشراف، الأجور والحوافز، المشاركة بالقرارات، مكان العمل وخصائص الوظيفة) في عملية تعزيز الرضا الوظيفي لدى الأستاذ الجامعي، كما توصلت هذه الدراسة إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية حول أبعاد جودة الحياة الوظيفية تعزى لمتغيري السن وسنوات الخبرة، وأن بعد المشاركة بالقرارات هو الأكثر تأثيرا على رضا أفرد العينة.
- **التعقيب على الدراسات السابقة:** من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة نلاحظ أنها تتشابه وتتداخل مع الدراسة الحالية كوننا درسنا نفس المتغير المستقل (جودة الحياة والوظيفية)

ونفس المتغير التابع (الرضا الوظيفي)، وأيضا من حيث أداة الدراسة (استبيان)، أما ما يميز هذه الدراسة أنها تدرس الأثر بين المتغيرين بأبعاد مختلفة وهو مالم تتطرق إليه الدراسات السابقة بالإضافة إلى إجراء الدراسة التطبيقية على الموظفين بالقطاع العمومي المتمثل في ديوان الترقية والتسيير العقاري بولاية المسيلة.

2. الإطار النظري

1.2 جودة الحياة الوظيفية:

عُرف مصطلح جود الحياة الوظيفية منذ ظهوره بداية سبعينيات القرن الماضي العديد من التعاريف والتي في مضمونها نجد أن جودة الحياة الوظيفية هي جودة العلاقة بين الموظفين وبيئتهم الوظيفية، أي حالة من التوافق الذي يشعر به الفرد ما بين عمله وأهدافه الشخصية المتغيرة، حيث أنّ هذه الحالة تضيق الفجوة الفاصلة ما بين الفرد وتحقيق هذه الأهداف، الأمر الذي ينعكس إيجابا وبشكل عام على حياة الفرد والأداء التنظيمي (خالفي و بوكدرون، 2021، صفحة 18).

وهي "مفهوم يستخدم للتعبير عن رقي مستوى الخدمات المادية والاجتماعية التي تقدم لأفراد المجتمع"، وهي أيضا "إحساس الفرد بالسعادة والرضا في ضوء ظروف الحياة السائدة (يعقوب، 2021، صفحة 145)".

بناءً على ما تقدم ذكره يمكننا القول بأنّ جودة الحياة الوظيفية هي " عبارة عن برنامج متكامل يهدف إلى تحسين وتنمية قدرات المورد البشري في المؤسسة عن طريق تهيئة مناخ و بيئة عمل صحية وآمنة وظيفيا، مع ضمان فرص الترقية والتدرج الوظيفي".

كما تختلف أبعاد جودة الحياة الوظيفية باختلاف الباحثين حيث حاول الباحثين (حيرش و هزرشي، 2022، الصفحات 17-18) تلخيص هذه الأبعاد في الجدول التالي:

الجدول01: أبعاد جودة الحياة الوظيفية وفق الدراسات السابقة

اسم الباحث	الأبعاد
(**Walton, 1890**)	الاستقرار والأمن الوظيفي، الصحة والسلامة المهنية، التوازن بين الحياة والعمل، التدريب وتنمية القدرات، فرص الترقية والتقدم الوظيفي، الأجور والمكافآت العادلة، التكامل الاجتماعي.
(**المغربي،2004**)	ظروف بيئة العمل المعنوية، خصائص الوظيفة، الأجور والمكافآت، جماعة العمل، أسلوب الرئيس في الإشراف، المشاركة في القرارات.
(**جاد الرب، 2008**)	تصميم الوظيفة وخصائصها، الاستقرار والأمن الوظيفي، الصحة والسلامة المهنية، التوازن بين الحياة والعمل، ظروف العمل المادية والمعنوية، المشاركة في اتخاذ القرارات، الأجور والمكافآت العادلة، إتاحة فرص الترقية والتدرج الوظيفي.
(**العنزي وصالح، 2009**)	كفاية الراتب وعدالته، صحية ظروف العمل، التكامل الاجتماعي، الموازنة بين العمل والحياة، النمو الوظيفي، فرص استغلال القدرات بمبدئية العمل التنظيمي.
(**Hamidi & Mohamadi,2012**)	فرص النمو والأمان الوظيفي، الحياة الإجتماعية للعمل، التكامل الاجتماعي في مكان العمل، الأجور والتعويضات العادلة، توفير بيئة عمل صحية و آمنة، التوازن بين العمل والحياة الأسرية، القدرة على التقدم والتطور الدستورية في تنظيم العمل.
(**ماضي، 2016**)	الأجور والمكافآت، المشاركة في اتخاذ القرار، الاستقرار والأمان الوظيفي، التوازن بين الحياة الشخصية والحياة الوظيفية.

المصدر: (حيرش و هزرشي، 2022، الصفحات 17-18).

من خلال الجدول السابق يتضح لنا اتفاق كبير بين آراء الباحثين حول أبعاد جودة الحياة الوظيفية، رغم كثرتها ولهذا ارتأينا إلى اختيار أربعة أبعاد تتناسب مع أغراض دراستنا بالمؤسسة محل الدراسة وهي :

- **بعد العلاقات الإجتماعية:** إذ يشير إلى أنّ حياة الإنسان بطبيعتها حياة إجتماعية، كونه إجتماعي بالطبع ولا يمكنه العيش خارج الجماعة، يتفاعل مع أعضائها بحيث يعتمد كل منهم على الآخر، لأن العلاقات بين البشر هي أساس الحياة الإجتماعية (أوبختي و بوجنان، 2021، صفحة 27).
- **بعد الأجور والمكافآت العادلة:** تهتم أغلب المؤسسات اليوم بنظام الأجور والمكافآت وعدالته، فهي بمثابة العوامل الدافعة الذاتية للعمال التي توفر الشعور الإيجابي لديهم، وتعطيهم فرصا للتطور الشخصي مما يدفعهم للمزيد من العمل (قهيري و كسنة، 2018، صفحة 670)
- **بعد الأمان والاستقرار الوظيفي:** هو بقاء الفرد في خدمة المؤسسة لمدة أطول طواعية ورغبة دون تركها حين تتوفر لديه البدائل، إذ يرتبط بعوامل الرضا الوظيفي الاجتماعية، المادية أو النفسية، حيث أنه من مظاهره نجد: قلة الشكاوي، الراحة النفسية والانسجام مع جماعة العمل، قلة حوادث العمل، المواظبة على العمل والشعور بالأمان (حجاج، 2015، صفحة 73).
- **بعد التوازن بين الحياة الشخصية والحياة الوظيفية:** أي الممارسة التي تساعدة الموظفين على إدارة أعمالهم بشكل أفضل، وهي سياسات تستجيب للأسرة والعائلة والعمل في نفس الوقت، من خلال مستوى الرضا الذي يتحقق في أدوار متعددة في الحياة (بوطالب و نجيمي، 2020، صفحة 187).

2.2 الرضا الوظيفي:

يعتبر الرضا الوظيفي من أحد أبرز مكونات بيئة العمل ضمن مجال السلوك التنظيمي والموارد البشرية، إذ يشغل اهتمام الباحثين من ناحية حدوثه والعوامل المؤثرة فيه، والأساليب التي تمكن المؤسسات من تحقيقه.

هناك من يعرف الرضا الوظيفي على أنه" مشاعر السعادة الناتجة عن تصور الفرد اتجاه الوظيفة، إذ أن هذه المشاعر تعطي للوظيفة قيمة مهمة تتمثل في رغبة الفرد في العمل وما يحيط به، فالرضا يحدث لدى الفرد عندما يدرك بأن الوظيفة التي يؤديها تحقق القيمة المهمة بالنسبة له (بربار و بن الحاج، 2021، الصفحات 63-79)"، حيث يطلق تعبير الرضا عن الحالة التي يتكامل فيها الفرد مع وظيفته وعمله

فيصبح انسانا تستغرقه الوظيفة ويتفاعل معها من خلال طموحه الوظيفي ورغبته في النمو والتقدم وتحقيق أهدافه الإجتماعية من خلالها، ويمكن تسمية الفرد حينئذ بالشخص المتكامل، بمعنى أنه يوجد بينه وبين وظيفته ارتباط وتفاعل لتحقيق أهداف مهنية واجتماعية، أي أنه يتطلع لمراكز أعلى تحقق له الاستقلالية القيام بمسؤولياته على النحو الذي يميزه عن الآخرين ويجعله يتطور وظيفيا (بوخلوة و قمو، 2016، صفحة 165)". وعليه فإن الرضا الوظيفي هو ردود الفعل العاطفية للموظف اتجاه المؤسسة نتيجة توفر مجموعة من الشروط التي تقلص الفجوة بين توقعات الموظفين وظروف العمل الواقعية.

3. الإطار التطبيقي

1.1 خصائص عينة الدراسة:

– أداة الدراسة: تتمثل أداة هذا البحث في أداة الاستبيان والذي تم تقسيمة كما في الدول التالي:

الجدول 03: الصورة النهائية للاستبيان.

اقسام الاستبيان			عدد العبارات
القسم الأول:	**المحور 01:الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة**		
القسم الثاني:	**المحور 02: جودة الحياة الوظيفية**	بعد العلاقات الاجتماعية	(06) عبارات
		بعد الأجور والمكافآت العادلة	(06) عبارات
		بعد الأمان والاستقرار الوظيفي	(07) عبارات
		بعد التوازن بين الحياة الشخصية والحياة الوظيفية	(07) عبارات
	المحور03: الرضا الوظيفي		(16) عبارات
مجموع عبارات الاستبيان			42 عبارة

المصدر: من إعداد الباحث.

- **ثبات أداة الدراسة:** يقصد بثبات الاستبيان؛ أنه يعطي نفس النتائج لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة، وتحت نفس الظروف والشروط، باستخدام معامل الثبات ألفا كرو نباخ، للحكم على دقة القياس، حيث يزيد معامله عن القيمة المعيارية (0.6) ، والجدول التالي يوضح ما يلي:

الجدول 04 : نتائج اختبار ألفا كرو نباخ لمحاور الدراسة.

المحاور	البعد	معامل ألفا كرو نباخ
محور02: جودة الحياة الوظيفية	بعد العلاقات الإجتماعية	0.87
	بعد الأجور والمكافآت العادلة	0.85
	بعد الأمان الاستقرار الوظيفي	0.81
	بعد التوازن بين الحياة الشخصية والحياة الوظيفية	0.86
محور 03: الرضا الوظيفي		0.83

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط ألفا كرو نباخ لأبعاد محور(جودة الحياة الوظيفية) تتراوح بين (0.81) كأدنى قيمة و (0.87) كأعلى قيمة، وقيمة المعامل نفسه لمحور (الرضا الوظيفي) هي (0.83)، أي أكبر من القيمة المعيارية للاختبار **0.6** (الحد الأدنى)، وهي قيم ممتازة ومناسبة، وهذا ما يؤكد تمتّع الاستبيان بدرجة مرتفعة من الثبات وصلاحيته للاستخدام مع العينة النهائية للدراسة الحالية.

- **خصائص عينة الدراسة:** نلخصها في الجدول التالي:

الجدول 05: توزيع الافراد حسب خصائص العينة

الخصائص		Frequency	Total	Percent	Total
الجنس	**ذكر**	13	30	43.3	100.0
	أنثى	17		56.7	
السن	**أقل من 30**	15	30	50	
	من 31–40 سنة	06		20	100.0

	من41–50سنة	04		13.3	
	أكثر من 51سنة	05		16.7	
الحالة الاجتماعية	أعزب	15	30	50	100.0
	متزوج	15		50	
المستوى الوظيفي	رئيس قسم	1	30	3.3	100.0
	رئيس مصلحة	3		10	
	موظف	18		60	
	ما عدا ذلك	08		26.7	
المستوى التعليمي	جامعي	15	30	50	100.0
	ثانوي	14		46.7	
	متوسط	1		3.3	
	ابتدائي	-		-	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول رقم (05) وبالنظر إلى تكرارات العينة، نلاحظ أن افراد العينة يتوزعون حسب:

- **متغير الجنس:** بعدد 17 بنسبة 56.7 % لصالح الاناث في حين بلغ عدد الذكور 17 وبنسبة 43.3%، وهذا راجع إلى كون طبيعة العمل في المؤسسة محل الدراسة إداري بحت ولا يحتاج إلى قوة الرجال.
- **متغير السن:** بعدد 15 فرد بنسبة 50 % لصالح الفئة العمرية أقل من 30 سنة، والباقي بنسب متفاوتة قليلا، وهذا ما يفسر توجه الدولة الجزائرية نحو تشغيل الشباب وتقليص نسب البطالة لدى الفئات العمرية المتخرجة حديثا.
- **متغير الحالة الإجتماعية:** بعدد 15 فرد بنسبة 50% لصالح فئة أعزب، و بعدد 15 فرد بنسبة 50% لصالح فئة متزوج.

- **متغير المستوى الوظيفي**: بعدد 18 فرد بنسبة 60% لصالح رتبة موظف وهي اكبر نسبة مما يدل ان المؤسسة محل الدراسة لا تحتوى على مستويات إدارية كثيرة، والباقي بنسب متفاوتة قليلا.
- **متغير المستوى التعليمي**: بعدد 15 فرد بنسبة 50% لصالح فئة الجامعيين، وبعدد 14فرد بنسبة 46.7% لصالح فئة الثانوي، وهذا ما يدل على أن المؤسسة تحوي طاقات ذات مستوى جيد، وأن سياسة استقطاب المؤسسة للفئات ذات الشهادات الجامعية ناجحة.

2.2 تحليل عبارات محاور الاستبيان:

✓ تحليل عبارات المحور الأول:

من خلال تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة البالغ عددها 30 مفردة نلاحظ أن:

- معظم المتوسطات جاءت بدرجة متوسطة لبعد **العلاقات الاجتماعية**، كما أن معظم قيم اختبار الدلالة الإحصائية T-Testجاءت غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة(0.05)، حيث أن المتوسط الحسابي للبعد ككل بلغ (3.23) بانحراف (0.36) وقيمة اختبار T-Test غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة(0.05).
- أغلب المتوسطات جاءت بدرجة متوسطة لبعد **الأجور والمكافآت العادلة** كما أن أغلب قيم اختبار الدلالة الإحصائية T-Testجاءت غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة(0.05)، حيث أن المتوسط الحسابي للبعد ككل بلغ (3.14) بانحراف (0.32) وقيمة اختبار T-Test جاءت غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة(0.05).
- أن أغلب المتوسطات جاءت بدرجة متوسطة لبعد **الأمان والاستقرار الوظيفي**، كما أن أغلب قيم اختبار الدلالة الإحصائيةT-Testجاءت غير دالة إحصائية عند مستوى الدلالة(0.05)، حيث أن المتوسط الحسابي للبعد ككل بلغ (3.34) بانحراف (0.39) وقيمة اختبار T-Test جاءت غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة(0.05).
- أن معظم المتوسطات جاءت بدرجة متوسطة لبعد **التوازن بين الحياة الشخصية والحياة الوظيفية**، كما أن معظم قيم اختبار الدلالة الإحصائية T-Testجاءت غير دالة إحصائيا عند مستوى

الدلالة(0.05)، حيث أن المتوسط الحسابي للبعد ككل بلغ (2.98) بانحراف (0.27) وقيمة اختبار T-Test جاءت غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة(0.05).

التفسير: من خلال ما سبق نستنتج أن مستوى توافر أبعاد الدراسة جاءت بدرجة متوسطة حيث أنّ:

- **بعد العلاقات الاجتماعية**: ضعف مبدأ الاحترام والتقدير بين الموظفين في كل المستويات الإدارية والدوائر، قلة تبادل الزيارات الإجتماعية بين الموظفين، أيضا عدم توفير العدالة التنظيمية مع احترام الرؤساء للالتزامات العائلية للموظف.
- **بعد الأجور والمكافآت العادلة**: عدم تناسب الأجر مع احتياجات ورغبات الموظف، وجوب مكافئة الموظفين على الأداء المتميز والإبداع الفردي والجماعي، عدم تحديث نظام حوافز كل فترة.
- **الأمان والاستقرار الوظيفي**: عدم تدريب الموظفين طيلة مسارهم المهني وتدريبهم في مراحل متقطعة، عدم تنمية شعور الموظف بالأمان في منصبه وعدم تهديده، وضرورة إحساس الفرد بأنه هو أهم من الوظيفة.
- **التوازن بين الحياة الشخصية والحياة الوظيفية**: عدم مراعاة الظروف الشخصية للموظفين، وعدم السماح بتأدية جزء من المهام في المنزل كنوع من التمكين الإداري وأيضا السماح للموظفين بتنمية مهاراتهم خارج المؤسسة كالدراسة وحضور الدورات التكوينية.

✓ **تحليل عبارات المحور الثالث (الرضا الوظيفي)**:

أغلب المتوسطات لإجابات أفراد عينة الدراسة (30 فرد) على محور الرضا الوظيفي جاءت بدرجة متوسطة، كما أن أغلب قيم اختبار الدلالة الإحصائية T-Test جاءت غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة(0.05)، حيث أن المتوسط الحسابي للمحور ككل بلغ (3.03) بانحراف (0.47) وقيمة اختبار T-Test جاءت غير دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة(0.05).

التفسير: من خلال ما سبق نستنتج أن مستوى توافر محور الرضا الوظيفي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة جاء بدرجة متوسطة، وهذا راجع إلى: إحساس الموظفين بالروتين، عدم توفير المؤسسة سبل الراحة

للموظف، نظام الترقية يجب أن يقوم على أساس الأداء المتميز وكفاءة الموظف، إحساس الموظف بالأمان والاستقرار الوظيفي وتوافق حياته المهنية مع حياته ورغباته الخاصة، علاقة الموظف الجيدة مع مديره وزملائه.

2.3 مناقشة فرضيات الدراسة:

✓ **مناقشة الفرضية الرئيسية:** التي تنص على أنه: **"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين جودة الحياة الوظيفية و تحقيق الرضا الوظيفي لدى الموظفين في المؤسسة محل الدراسة".**

لإجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط ولدراسة اثر المتغير المستقل على التابع تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

- **H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين جودة الحياة الوظيفية و تحقيق الرضا الوظيفي لدى الموظفين في المؤسسة محل الدراسة.**
- **H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين جودة الحياة الوظيفية و تحقيق الرضا الوظيفي لدى الموظفين في المؤسسة محل الدراسة.**

من خلال (الملحق رقم03) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بين جودة الحياة الوظيفية والرضا الوظيفي بلغت (0.73) وهي قيمة موجبة وطردية، أي انه كلما ارتفعت درجات جودة الحياة الوظيفية كلما ارتفعت معها درجات الرضا الوظيفي، في حين بلغت قيمة (R) 0.54 أي أن جودة الحياة الوظيفية تفسر حوالي 53 % من التباين في الرضا الوظيفي، وهذا ما أكدته قيمة (F) حيث بلغت (32.86) وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على أن الانحدار معنوي.

وبالنظر إلى قيمة (T) نلاحظ أنها بلغت 5.73 وهي قيمة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)، ومنه تم رفض الفرضية الصفرية التي تنفي وجود الأثر وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أنه "**يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين جودة الحياة الوظيفية و تحقيق الرضا الوظيفي لدى الموظفين في المؤسسة محل الدراسة".**

✓ **مناقشة الفرضيات الفرعية:**

➢ **مناقشة الفرضية الفرعية الأولى:** والتي تنص على أنه: **"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين العلاقات الإجتماعية و تحقيق الرضا لدى الموظفين في المؤسسة محل الدراسة".**

لإجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط ولدراسة اثر بعد العلاقات الاجتماعية على المتغير التابع تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

- **H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين العلاقات الإجتماعية و تحقيق الرضا الوظيفي لدى الموظفين في المؤسسة محل الدراسة.**
- **H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين العلاقات الإجتماعية و تحقيق الرضا الوظيفي لدى الموظفين في المؤسسة محل الدراسة.**

من خلال (الملحق رقم 03) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بعد العلاقات الاجتماعية والرضا الوظيفي بلغت (0.45)، وهي قيمة موجبة وطردية، أي انه كلما ارتفعت درجات العلاقات الاجتماعية كلما ارتفعت معها درجات الرضا الوظيفي، في حين بلغت قيمة (R) 0.21 أي أن بعد العلاقات الاجتماعية يفسر حوالي 21 % من التباين في الرضا الوظيفي، وهذا ما أكدته قيمة (F) حيث بلغت (7.45) وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على أن الانحدار معنوي .

وبالنظر إلى قيمة (T) نلاحظ أنها بلغت 2.73 وهي قيمة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)، ومنه تم رفض الفرضية الصفرية التي تنفي وجود الأثر وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أنه " **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين العلاقات الإجتماعية و تحقيق الرضا الوظيفي لدى الموظفين في المؤسسة محل الدراسة".**

➢ **مناقشة الفرضية الفرعية الثانية:** والتي تنص على أنه: **"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الأجور والمكافآت العادلة و تحقيق الرضا الوظيفي لدى الموظفين في المؤسسة محل الدراسة".**

لإجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط ولدراسة اثر بعد الأجور والمكافآت العادلة على المتغير التابع تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

- **H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الأجور والمكافآت العادلة و تحقيق الرضا الوظيفي لدى الموظفين في المؤسسة محل الدراسة.**
- **H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الأجور والمكافآت العادلة و تحقيق الرضا الوظيفي لدى الموظفين في المؤسسة محل الدراسة.**

من خلال (الملحق رقم 03) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بين بعد **الأجور والمكافآت العادلة** والرضا الوظيفي بلغت (0.21) وهي قيمة موجبة انه كلما ارتفعت درجات الأجور والرواتب كلما ارتفعت معها درجات الرضا الوظيفي، في حين بلغت قيمة (R) 0.26 أي أن **الأجور والمكافآت العادلة** تفسر حوالي 26 % من التباين في الرضا الوظيفي، وهذا ما أكدته قيمة (F) حيث بلغت (9.88) وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على أن الانحدار معنوي .

وبالنظر إلى قيمة (T) نلاحظ أنها بلغت 3.14 وهي قيمة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)، ومنه تم رفض الفرضية الصفرية التي تنفي وجود الأثر وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أنه " **هناك أثر ذو دلالة معنوية لبعد الأجور والرواتب على الرضا الوظيفي في ديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI في المسيلة** ".

- **مناقشة الفرضية الفرعية الثالثة:** والتي تنص على أنه" **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الأمان والاستقرار الوظيفي و تحقيق الرضا الوظيفي لدى الموظفين في المؤسسة محل الدراسة".**

لإجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط ولدراسة اثر بعد الأمان والاستقرار الوظيفي على المتغير التابع تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

- **H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الأمان والاستقرار الوظيفي و تحقيق الرضا الوظيفي لدى الموظفين في المؤسسة محل الدراسة.**

- **H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الأمان والاستقرار الوظيفي و تحقيق الرضا الوظيفي لدى الموظفين في المؤسسة محل الدراسة.**

من خلال (الملحق رقم 03) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بين بعد الأمان والاستقرار الوظيفي والرضا الوظيفي بلغت (0.33) وهي قيمة موجبة وطردية، أي انه كلما ارتفعت درجات بعد الأمان والاستقرار الوظيفي كلما ارتفعت معها درجات الرضا الوظيفي، في حين بلغت قيمة 0.11SquarR أي أن بعد الأمان والاستقرار يفسر حوالي 11 % من التباين في الرضا الوظيفي، لكن بالنظر الى قيمة (F) نجد انها بلغت (3.50) وهي قيمة غير دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على أن الانحدار غير معنوي .

وبالنظر إلى قيمة (T) نلاحظ أنها بلغت 1.87 وهي قيمة غير دالة احصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)، ومنه تم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية H_0 التي تنص على أنه" **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الأمان والاستقرار الوظيفي و تحقيق الرضا الوظيفي لدى الموظفين في المؤسسة محل الدراسة**".

- **مناقشة الفرضية الفرعية الرابعة:** والتي تنص على أنه" **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التوازن بين الحياة الشخصية والحياة الوظيفية و تحقيق الرضا الوظيفي لدى الموظفين في المؤسسة محل الدراسة**".

لإجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط ولدراسة اثر بعد التوازن بين الحياة الشخصية والحياة الوظيفية على المتغير التابع تم صياغة الفرضيتين التاليتين:

- **H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التوازن بين الحياة الشخصية والحياة الوظيفية و تحقيق الرضا الوظيفي لدى الموظفين في المؤسسة محل الدراسة.**

- **H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التوازن بين الحياة الشخصية والحياة الوظيفية و تحقيق الرضا الوظيفي لدى الموظفين في المؤسسة محل الدراسة.**

من خلال (الملحق رقم 03) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بين بعد **التوازن بين الحياة الشخصية والحياة الوظيفية** والرضا الوظيفي بلغت (0.67)، وهي قيمة موجبة وطردية، أي انه كلما ارتفعت درجات التوازن بين العمل والحياة الخاصة كلما ارتفعت معها درجات الرضا الوظيفي، في حين بلغت قيمة (R) 0.45 أي أن **التوازن بين الحياة الشخصية والحياة الوظيفية** يفسر حوالي 45 % من التباين في الرضا الوظيفي، وهذا ما أكدته قيمة (F) حيث بلغت (23.76) وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على أن الانحدار معنوي .

وبالنظر إلى قيمة (T) نلاحظ أنها بلغت 4.87 وهي قيمة دالة احصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)، ومنه تم رفض الفرضية الصفرية التي تنفي وجود الأثر وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أنه " **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التوازن بين الحياة الشخصية والحياة الوظيفية و تحقيق الرضا الوظيفي لدى الموظفين في المؤسسة محل الدراسة.**

4. خاتمة:

بناء على ما تقدم به الباحث يمكن القول بأن جودة الحياة الوظيفية والرضا الوظيفي من المواضيع البارزة في تسيير الموارد البشرية التي على أساسها تبني المؤسسات علاقتها مع موظفيها وبها يتحدد الولاء التنظيمي والسعادة في العمل، من خلال عمليات متكاملة ومخططة ومستمرة تشارك في تنفيذها جميع الإدارات داخل المؤسسة بما يتوافق مع استراتيجيات المؤسسة واهداف ومصالح الموظفين، وفي ضوء الإطار النظري والتطبيقي للدراسة ونتائجها ومناقشتها جاءت نتائج الدراسة التطبيقية كالتالي:

- مستوى اتجاه الموظفين نحو أبعاد جودة الحياة التنظيمية كان بدرجة متوسطة؛
- مستوى اتجاه الموظفين نحو محور الرضا الوظيفي كان بدرجة متوسطة؛

كما يقترح الباحث التوصيات التالية:

- ضرورة زيادة الاهتمام بتحسين جودة الحياة الوظيفية بأبعادها النفسية والاجتماعية والطبيعية باعتبارها مسؤولية اجتماعية وأخلاقية ومعنوية تتحملها المؤسسة؛
- إتاحة الفرصة للموظفين لبناء علاقات اجتماعية بين بعضهم البعض أو مع مدراءهم وهذا بإقامة ملتقيات اجتماعية وتبادل زيارات عائلية وخلق فضاء للتبادل المعرفي وفق عادات وتقاليد المجتمع الجزائري؛
- إجراء عملية مراجعة مستمرة لنظم الأجور والمكافآت، وتحسين المستوى المادي للموظفين بوضع الخطط والقواعد العادلة والمستمرة على أسس واضحة و موضوعية لتقديم الأجور، وكذلك تحسين المستوى الترفيهي لتغطية الجوانب الإجتماعية.
- ضرورة زيادة الاهتمام بدرجات الأمان الاستقرار الوظيفي للموظفين ومنحهم الثقة في عدم قيام الإدارة بالاستغناء عنهم تحقيق للرضا الوظيفي الذي يفعل الولاء التنظيمي؛
- إظهار حرص الإدارة الدائم على خلق التوافق والتوازن بين حياة الموظفين الشخصية والمهنية، مما يقلل من الضغط الوظيفي ويمنع من الاحتراق أو الجمود.

5. قائمة المراجع:

- **الأطروحات:**

المداني حجاج. (2015). القيم التنظيمية وعلاقتها بالاستقرار الوظيفي (رسالة ماجستير). الجزائر: جامعة عمار ثليجي الأغواط.

- **المقالات:**

أمينة حيرش، طارق هزرشي. (2022). جودة الحياة الوظيفية المدركة وعلاقتها بالسلوك الأخلاقي لدى العاملين بالمؤسسة العمومية الاستشفائية بالادريسية. مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، 01، ص ص 10-32.

باديس بوخلوة، و سهيلة قمو. (2016). أثر الرضا الوظيفي على الأداء الوظيفي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة مقارنة بين مؤسستي مطاحن الواحات العمومية ومطاحن جيدع الخاصة بتقرت. المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، 02، ص ص 161-182.

جهيد بوطالب، عيسى نجيمي. (2020). أثر جودة الحياة الوظيفية في التشارك المعرفي – دراسة تطبيقية على عينة من أساتذة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيجل. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 10(01)، الصفحات 179-198.

خالد خالفي، يوسف بوكدرون. (2021). دور جودة الحياة الوظيفية في تعزيز الرضا الوظيفي لدى أعضاء هيئة تدريس كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة خميس مليانة في الجزائر. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، 07(03)، الصفحات 10-32.

سالم يعقوب. (2021). آليات المناخ التنظيمي لتحقيق جودة الحياة الوظيفية في التنظيمات. مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، 04، الصفحات 143-151.

فاطنة قهيري، محمد كسنة. (2018). دراسة وتحليل أبعاد جودة الحياة الوظيفية في المؤسسة الخدمية – دراسة ميدانية بمستشفى الأم والطفل بولاية الجلفة-. مجلة دراسات وأبحاث، 10(03)، الصفحات 666-691.

نصيرة أوبختي، و التوفيق بوجنان. (2021). جودة الحياة الوظيفية وأثرها على أداء الموارد البشرية في الجزائر- دراسة حالة مؤسسة CERTAF بمغنية- مجلة ع الإنسانية الإجتماعية، 07(02)، ص 23-42.

نور الدين بربار، و جلول ياسين بن الحاج. (2021). محددات الرضا الوظيفي في المؤسسات العمومية. مجلة العلوم الاقتصادية، 17(1)، الصفحات 73-79.

التشخيص الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الجزائر

Economic diagnosis of small and medium enterprises: Algeria case study

ط.د/بن تونسي عبد العزيز *،جامعة سعيدة (الجزائر)،مخبر إتمام، Abdelaziz.bentounsi@univ-saida.dz

د. زواد رجاء، جامعة سعيدة (الجزائر)،مخبر إتمام، zouad.rajaa2@gmail.com

أ.د بن حميدة محمد، جامعة سعيدة (الجزائر)، مخبر إتمام، benh_moh2000@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/11/24 تاريخ القبول: 2023/03/03 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،إذ نعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي والتحليلي ، بهدف الوقوف على التشخيص الاقتصادي والتحديات التي تواجه القطاع .

وخلصت النتائج الى أن هناك جملة من المشاكل والعراقيل التي يعاني منها هذا القطاع في الجزائر، والتي تعد بمثابة نقاط ضعف تؤثر سلبيا على تطوير الاقتصاد الوطني .

كلمات مفتاحية: تشخيص إقتصادي ، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، جزائر.

تصنيفاتJEL: A10 ، M21، O10

Abstract:

Through this study, we aim to analyze the reality of small and medium enterprises in Algeria, as we rely in our study on the descriptive and analytical approach to identify the economic diagnosis and the challenges facing sector.

The results concluded that there are several problems and obstacles that this sector suffers from in Algeria, which are weaknesses that negatively affect the development of the national economy.

* المؤلف المرسل.

Keywords: Economic diagnosis; Small and medium enterprises; Algeria;
Jel Classification Codes : O10, M21, A10.

1. مقدمة:

يواجه الاقتصاد الجزائري في ظلّ تقلبات أسعار النفط تحديات إقتصادية كبيرة نتيجة لإعتماده بالدرجة الأولى على العوائد الريعية، وهذا ما يفرض التوجه نحو التنويع الاقتصادي كخيار إستراتيجي لمرحلة ما بعد النفط وبناء إقتصاد تنافسي مستدام. وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الخيارات الإستراتجية للتنويع في النشاط الاقتصادي وتعديل الهيكل الإنتاجي والخروج من إقتصاد المحروقات، حيث تلعب دورا إستراتجيا هاما في بناء نسيج إقتصادي متكامل ، توفير مناصب الشغل، وتحقيق النمو الاقتصادي وكذا الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والإجتماعية . إنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تنشط في ظلّ إشتداد حدّة المنافسة العالمية والتغييرات المستمرة والتحولات الاقتصادية العميقة، وهذا مايفرض عليها إمتلاك قدرات تنافسية وإستراتجية تضمن لها البقاء والاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد ومن هنا تبرز ضرورة التشخيص الاقتصادي كمرحلة أساسية ومهمة تساعد على دراسة تحليل الوضعية الاقتصادية والتنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي كشف الفرص التي يمكن إقتناصها والتهديدات التي يجب تفاديها وكذلك تركز عملية التشخيص الاقتصادي على تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي تحديد واقع هذا النوع من المؤسسات واختيار الاستراتجيات الملائمة . ولقد بذلت الجزائر مجهودات كبيرة لدعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها من أجل النهوض بالإقتصاد الوطني إلا انه وبالرغم من ذلك لازال هذا القطاع يعاني من مشاكل وعراقيل تحد من مساهمته في النمو الاقتصادي، وهذا مايستدعي تبني استراتجيات توفر حلولا جذرية ولا تكون مجرد حلولا مؤقتة وظرفية .

بناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية في السؤال الرئيسي التالي :

ما مدى تطبيق آليات التشخيص الاقتصادي في تحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

وللإجابة عن إشكالية الدراسة تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي آلية إجراء التشخيص الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على ضوء التشخيص الاقتصادي ؟

وتمت صياغة الفرضيتين التاليتين :

- هناك آليات عدة تساهم في التشخيص الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والكشف عن صعوبات وعراقيل مختلفة تواجهها ؛
- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نقاط ضعف مختلفة تحول دون تطوير الاقتصاد الوطني .

تهدف الدراسة إلى تحقيق مايلي :

- محاولة تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؛
- محاولة تحديد نقاط الضعف التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؛
- إقتراح توصيات ضرورية لمعالجة نقاط الضعف التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ولغرض فهم التشخيص الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحليل واقع قطاع هذا النوع من المؤسسات في الجزائر تم إستخدام أسلوب دراسة الحالة الذي يدخل في إطار المنهج الوصفي .

2.طبيعة مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من الأهمية البالغة التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الريادي في عملية التنمية إلا أن مفهومها لازال يلفه بعض الغموض، حيث اختلف الباحثون والمختصون حول إيجاد تعريف موحدا لها. وفي مايلي بعض التعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

***منظمة العمل الدولية** : تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها التي يعمل بها 50 عاملا وتحدد مبلغا لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل تصل إلى 5000 دولار في بعض الصناعات، على ألا يزيد رأس مالها عن 100 ألف دولار. (حسام، مسعودي ، و شبورو، ديسمبر2017، صفحة 225)

***لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الدول النامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** : اعتمدت هذه اللجنة على معيار اليد العاملة في تصنيفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،حيث عرفت المؤسسة الصغيرة على أنها تلك المؤسسة التي ينشط بها ما بين15 و19 عامل، والمؤسسة المتوسطة هي المؤسسة التي تشغل ما بين 20 و99 عامل، في حين المؤسسة الكبيرة يعمل بها أكثر من 100 عامل . (الرحمان و براشن ، جوان 2018، صفحة 216)

***تعريف الجزائر:** ورد في **المادة05من قانون رقم 17-02** المتضمن للقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية مؤسسة إنتاج السلع و/او الخدمات تشغل من واحد (1) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار جزائري وتستوفي معيار الاستقلالية. وحسب **المادة 08** تعرّف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين خمسين(50) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا ورقم أعمالها السنوي ما بين أربعمائة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (4) ملايير دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتي(200) مليون دينار جزائري إلى مليار (1)دينار جزائري في حين ورد في **المادة 09** أن المؤسسة الصغيرة هي مؤسسة تشغل ما بين عشرة (10)إلى تسعة وأربعين (49) شخصا ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز أربعمائة (400)مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي (200) مليون دينار جزائري. أما **المادة 10** تعرّف المؤسسة الصغيرة جدا بأنها مؤسسة تشغل من شخص (1) واحد إلى تسعة (9) أشخاص ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين(40) مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري . (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد2 ،12 ربيع الثاني عام 1438هـ 11 جانفي سنة 2017.)

هناك مجموعة من الخصائص التي تشترك فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكسبها طابع خاص رغم تعدد وتنوع مجالات نشاطها واختلاف أطر تنظيمها (رياض، 2010، الصفحات 5-7):

– الخصائص المرتبطة بالملكية والإدارة والتنظيم : يغلب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نمط الملكية الفردية حيث تكون المؤسسة مملوكة لفرد واحد، ويترتب على ذلك ارتباط الإدارة ارتباطا وثيقا بالملكية حيث يكون مالك المؤسسة هو مديرها في نفس الوقت مما يكسبها المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات والتكيف مع المستجدات، كما يمنحها صفة الاستقلالية في الإدارة. وتختلف وظائف المدير المالك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن وظائف المدير في المؤسسات الكبيرة فهو يلعب دور المستثمر الساعي للربح ودور العامل الذي يتمتع بمهارات فنية عالية تدفعه للاهتمام بالجودة والتطوير والنمو المستمر. ويؤدي ببساطة الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسهولة التأسيس وإجراءات العمل إلى سرعة تدفق المعلومات والتقارب والإحتكاك المباشر بين العاملين والأطراف الخارجية المتعاملة معها ؛

–الخصائص المرتبطة بالتعامل في الأسواق :من حيث سوق العمل تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة ملحوظة على العمالة غير الاجرية ومن حيث سوق رأس المال تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة كبيرة على مواردها الذاتية في تمويل النشاط سواء في مرحلة النشاط او في مرحلة التشغيل وفيما يختص بمكونات رأس المال المستثمر في قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة يلاحظ إنخفاض نسبة رأس المال الثابت لجملة الإستثمار، زيادة نسبة المخزون السلعي،انخفاض نسبة النقدية المتاحة للتمويل رأس المال العامل، ارتفاع الكثافة العمالية تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالانتشار الجغرافي مما يساعدها على التعامل في الأسواق المحلية المحدودة التي لا تستطيع المؤسسات الكبيرة أن تفي بطلباتها تتميز أسواق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطبيعة تنافسية .

تتفق البحوث والدراسات العلمية والتجارب الميدانية في مختلف البلدان على أهمية الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول من خلال مساهماتها في إنشاء مناصب عمل، وتنويع النسيج الاقتصادي والتكنولوجي عن طريق تنمية الإنتاج المحلي، بالإضافة إلى تنمية وتنويع الصادرات، هذا التوجه أدى بالعديد من الدول في السنوات الأخيرة إلى اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال اعتماد مختلف البرامج وضبط مجموعة من الإجراءات والقوانين الكفيلة بالتطوير والترقية، هذا إضافة إلى :

– المساهمة في تشغيل الشباب بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة مناصب العمل بالمؤسسات الكبرى ؛

– ارتفاع مستوى الادخار والاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأشخاص ؛

– الاعتماد على الموارد الإنتاجية المحلية مما يساهم في التقليل من الاستيراد ؛

– ارتفاع معدلات المردودية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الاقتصادية العمومية ؛

– العمل على توفير سلع و خدمات للاستهلاك النهائي ؛

– سهولة توزيع منتجات هذه المؤسسات يقلل من تكاليف التخزين، مما يؤدي إلى تسويق السلع للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة . (جيلالي و بوخبزة ، الصفحات 177-178)

3.التشخيص الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

1.3مفهوم التشخيص الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يعتبر التشخيص الاقتصادي وسيلة ضرورية لتوفير المعلومات التي تعكس الأداء في مختلف جوانب نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يمكنها من إجراء دراسة تحليلية شاملة للوضعية الاقتصادية والبحث في مشاكل العمليات التي تواجهها ومحاولة تفاديها وتصحيحها، الى جانب ذلك فان التشخيص هو توضيح نقاط القوة والضعف من أجل تصحيحها وتسيير الاستغلال. (قربة، جانفي 2013، الصفحات 101-102) ويعرف التشخيص الاقتصادي كذلك بتقنيات إنتاج معلومات موحدة ومفيدة لفهم ميكانيزمات العمل وسلوكيات الفاعلين لاتخاذ القرارات العملية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
.(Manuel d'analyse financière et économique - MIND, s.d., p. 7) .

يساعد التشخيص الاقتصادي على توضيح نتائج البدائل المختلفة للقرارات حيث تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على العوامل الاقتصادية وتشخيص وضعيتها الاقتصادية لإبراز نقاط القوة والضعف وإيجاد الحلول المناسبة، حيث يتضمن تشخيص داخلي وتشخيص خارجي . (قربة، جانفي 2013، صفحة 113)على الرغم من أهمية تحليل المحيط بالنسبة لكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة على حد سواء، إلا أن الممارسات المتعلقة بتشخيص هذا المحيط قد تكون مختلفة بينهما، فبالنسبة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس من الضروري أن تمر بشكل خطي من مرحلة إلى أخرى بل بإمكانها أن تتخطى بعض المراحل عندما يتطلب الأمر ذلك، فالتشخيص تزداد أهميته ويصبح أكثر تعقيدا عندما يصبح محيط المؤسسة أكثر عدائية أو يزيد مستوى عدم التأكد، خاصة عندما تظهر هناك تهديدات قوية في محيط المؤسسة بالإضافة الى عوامل أخرى بإمكانها أن تصنع الفارق في مستوى التشخيص الممارس من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (عماري و مرمي، 2018، صفحة 151).إنّ التشخيص الداخلي والخارجي هو أحد الأساليب التسييرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهو عملية تحليلية لجميع العناصر المكونة للبيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة، مما يسمح لها بمعرفة نقاط قوتها وضعفها وكذا الفرص والتهديدات المحيطة بها سعيا لتحديد موقفها التنافسي، وتحديد الخيارات الممكنة لصياغة أحسن إستراتيجية ممكنة، لبناء وتطوير مزاياها التنافسية، يساعد التشخيص الداخلي والخارجي في اتخاذ القرارات الإستراتجية، وتنفيذ الإستراتجيات الفعالة، وذلك بهدف تحسين الأنشطة القائمة أو دعم وتطوير الأنشطة الجديدة ، والتحديد الأفضل للعوامل التي من شأنها أن تؤثر على مسار أحدث للمؤسسة، ومن ثم انتهاج البدائل التي تؤدي إلى تعظيم أدائها . (الزغودي، 2018، صفحة 51)

2.3 التشخيص الاقتصادي كآلية لتحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

تتميز وضعية قطاع المؤسسات الصغير ة المتوسطة في الجزائر بما يلي:

– **الموارد المالية** : تعتبر مشكلة التمويل ومزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص من بين اكبر العوائق الأساسية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، فتمويل المشاريع الاستثمارية بصفة عامة بطيء جدا، حيث أكدت بعض الدراسات أن ما نسبته 72 %من أصحاب المؤسسات قاموا بتمويل مؤسساتهم ومشاريعهم ذاتيا، وهذا ما يبين ضعف النظام البنكي في الجزائر في تمويل المشاريع الاستثمارية، وعلى العموم يمكن حصر صعوبات التمويل في الجزائر في ضعف تكيف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد، ففي الوقت الذي يتحدث في الخطاب السياسي عن إجراءات دعم مالي وتشجيع الاستثمارات والشراكة فإن الواقع يشير إلى اصطدام كل هذه التصورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها غياب أو نقص شديد في التمويل طويل المدى، المركزية في منح القروض، نقص في المعلومات

المالية خاصة في ما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كإلاعفاءات، ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القروض خاضع للإشهار ومحدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية. (كمال، جوان 2018، صفحة 288)

– **محدودية المنتجات المصرفية** : غياب هيئات مالية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغياب تمويل تنافسي كافي. ومن أهم وأخطر المشاكل التي تواجه تطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد مشكلة التمويل وذلك بسبب الجهاز المصرفي الجزائري الذي يتميز بمحدودية التمويل المصرفي المتعلقة بالتكاليف والضمانات، محدودية التمويل المتعلقة بالصيغ والإجراءات ومحدودية التمويل المتعلقة بالحجم والأولويات . (بلال و طبايبية، جوان 2019، صفحة 477)

– **المحيط الإداري** : رغم التوجيهات بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع الخدمات العمومية، إلا أن ثمة جملة من العوائق الإدارية والتنظيمية رسخت انطباعا سيئا لدى المستثمرين والراغبين في إنشاء المؤسسات، حيث لا تزال الإدارة في الجزائر تعتمد بشكل كبير على أنماط التسيير القديمة المتميزة بالبطء والتعقيد في الإجراءات والتركيز على الشكليات، فإذا كان نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما وتنفيذا فإن الإدارة الجزائرية لا تزال بنفس روح الروتين الرسمي الممل فهناك الكثير من مشاريع استثمار جادة عطلت أو لم يوافق عليها في وقتها مما ضيع على أصحابها وعلى الاقتصاد الوطني فرصا اقتصادية لا تعوض ويعود ذلك إلى الذهنيات لم تهيأ أو لم تتهيأ بعد لهضم وفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات و من ثم التعامل معه بما يتطلب السرعة في اتخاذ القرارات وإصدار النصوص لم يواكبها شيء مماثل في أداء وتفعيل الجهاز التنفيذي. (كمال، جوان 2018، صفحة 287) فالمتمعن في قوانين الاستثمار المتتابعة يلاحظ أن السلطات الجزائرية اتخذت قرارات كبيرة لتشجيع الاستثمار غير أن الواقع يثبت العكس، حيث يوجد العديد من الممارسات المليئة بالصعوبات تثبط من عزيمة المستثمر . (بلال و طبايبية، جوان 2019، صفحة 475)

–**العقار**: يعتبر العقار من أهم العقبات التي تواجه تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، لأنه يواجهها خلال المراحل الأولى من نشأتها ، وعوض أن يكون العقار في الجزائر أداة لدعم الإستثمارات

أصبح أكبر العناصر الكابحة لنشاطات المؤسسات الوطنية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص ، ويعد عقد الملكية أو عقد الإيجار أساسيا من أجل الحصول على التراخيص المكملة الأخرى، حيث أن العقار يخضع لعدة نصوص تشريعية وتنظيمية، وتشتت سلطة اتخاذ القرار المتعلقة بتوزيعه بين عدة هيئات لا تملك الحسم كالوكالة الوطنية لترقية الاستثمار. و يمكن حصر أهم هذه المشاكل فيطول منح الأراضي ، الرفض دون مبرر في الكثير من الحالات لعدد من الطلبات وارتفاع أسعار الأراضي والمباني . (قاضي، 2019/11/28، صفحة 222)

– **التسويق:** تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلة التسويق في ظلّ منافسة قوية بين هذه المؤسسات مع بعضها البعض من ناحية، وبينها وبين المؤسسات الكبرى من ناحية أخرى ، وذلك سيؤدي حتما إلى فشل المؤسسة الصغيرة في إيجاد سوق تتوجه إليها لتصريف منتجاتها، فإن هذا يعرضها لا محالة لإحتمالات التوقف المؤقت أو النهائي، بالإضافة إلى شدة المنافسة على المستوى الخارجي، وهو الأمر الذي يؤثر على السياسة التسويقية للمؤسسة كون المستهلك يفضل المنتجات الأجنبية، أو ضعف المنافسة مع المنتجات المستوردة، ويعود ذلك لعدة أسباب نذكر منها الإفتقار إلى الوعي التسويقي ونقص الكفاءة والخبرة، ضعف الترابط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة المحلية والأجنبية ، وظاهرة عدم الثقة بالإنتاج الوطني مقارنة مع المنتجات الأجنبية المنافسة. (قاضي، 2019/11/28، صفحة 224)

– التموين :إن التموين بالمواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة خاصة المستوردة منها يمثل احد المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك أن معظمها يفتقد إلى الخبرة في تسيير عمليات الاستيراد خاصة الحديثة النشأة، فبعد تحرير التجارة الخارجية ظهرت مؤسسات خاصة تمارس عملية الاستيراد والتي اهتمت باستيراد السلع الاستهلاكية السريعة النفاذ في السوق المحلية، الأمر الذي أثر على تموين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تعاني من مشكل نقص التموين وارتفاع أسعار المواد الأولية المتوفرة وقطع الغيار والتجهيزات الإنتاجية، وذلك نتيجة مشاكل الصرف .(بلال و طبايبية، جوان 2019، صفحة 477)

– **البيئة القانونية** :تتعرض المؤسسات بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكل خاص لعراقيل أثرت سلبا على قدرتها التنافسية في السوق لاسيما العراقيل القانونية التي يظهر في شكل عدم الإستقرار القانوني، مشكلة الوصول إلى القروض البنكية، ومشكل العقار الصناعي، مشكلات ذات طابع إداري وتنظيمي ومشكلة الإقتصاد غير الرسمي أو الموازي إضافة إلى عراقيل أخرى. وتشترط التشريعات المنظمة لشتى ميادين النشاط الاقتصادي نوعا من الثبات والإستقرار وتجنب التعديل والتغيير المستمر للنصوص القانونية، ويؤثر اللاأمن القانوني سلبا على استقرار الأوضاع الإقتصادية والمراكز القانونية وهو ما يوجب على المشرع وعلى سلطات الدولة أن يضعوا القوانين بعد إجراء دراسة مستفيضة .يساهم الأمن القانوني في توفير المناخ القانوني السليم للإستثمار وإيجاد الآليات المحفزة للإستثمار وسيادة دولة القانون في ميدان الأعمال لأن المؤسسة الوطنية أو الأجنبية تبحث دائما عن السرعة والأمن والثقة في انجاز المعاملات التجارية، وفي حالة نشوب نزاع بشأنها فهناك آليات قانونية تضمن حماية حقوقها ومصالحها. وعليه فإن المستثمر قبل القيام بأي مبادرة بشأن الإستثمار يبحث عن المعطيات الآتية :

* الضمانات القانونية والقضائية الممنوحة للمستثمر،القوانين المنظمة لقطاع الاستثمار، الضمانات القانونية التي تنظم الشراكة بين الفاعلين الاقتصاديين العموميين والخواص، والجزائريين والأجانب ،قانون الصرف من حيث الضمانات المطلوبة ،قانون الضرائب من حيث الإعفاءات والتحضيرات الضريبية ،قانون الجمارك من حيث الإعفاءات الجمركية ،التسهيلات التي تمنحها الدولة من أجل الإستفادة من الأراضي الواقعة في المناطق الصناعية؛

* تعاني المؤسسات الإقتصادية بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكل عدم استقرار النصوص القانونية الجزائرية، حيث يشهد القانون الجزائري بشكل عام حالة عدم الإستقرار القانوني نظرا لكثرة استمرار تغييرها وفي فترات زمنية متقاربة .وقد حدث وأن تم تغيير النص القانوني حتى قبل أن يتم تطبيقه على سبيل المثال قانون المنافسة لسنة 95 الذي ألغي وصدر **قانون 03-03** في 2003 ثم عدل مرتين في 2008 و2010 وقد تم تغيير العديد من النصوص القانونية في فترات متقاربة على سبيل المثال: قانون الإستثمارات وقانون النقد والقرض، القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قانون

الصفقات العمومية وغيرها من النصوص الأخرى؛ (مسعد، 2019/11/28، الصفحات 176-177)

* كما تعتبر الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عامل لا يساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي، بل تؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي فبالرغم من سياسة الإصلاح الجبائي التي كان من أهم أهدافها التخفيف من حدة الأعباء و العراقيل البيروقراطية الكبيرة التي مست النظام الجبائي في السنوات السابقة، إلا أنه يزال يتسم بكثير من التعقيدات وعدم الاستقرار و التدابير الاستثنائية ما خلق حالة من عدم الشفافية وبطء عمل الإدارة الضريبية نتيجة عدم تعميم الإعلام الآلي، وعدم قدرة الإدارة الضريبية إعتماد فكرة الزبونية في علاقتها مع الغير.(بلال و طبايبية، جوان 2019، صفحة 477)

– **المنافسة** : لقد أكد المشرع الجزائري في المادة 26 الفقرة الأولى من القانون رقم 17-92 من خلال تأكيده على تولى الدولة إعداد وتنفيذ برنامج عصرنة لغرض تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المنتوج الوطني. لان إنشاء مؤسسات قادرة على الإنتاج والتوزيع لمختلف السلع والخدمات معناه وضع قاعدة إنتاجية صلبة . وعليه تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع والخدمات ثم اقتحام الأسواق الدولية من خلال نشاط التصدير، فالتنافسية تعتبر من الأركان الهامة في عالم الأعمال وتحقيقها يتطلب المساعدة والدعم من قبل الدول إذا ما رغبت في الدخول في العولمة والتفتح الكبير الذي تعرفه الأسواق في مجال المبادلات التجارية الدولية والاستثمارات والثورة المعلوماتية بمختلف أشكالها. (الكاهنة، 2019/11/28، صفحة 27). ويعود ضعف المردودية الإقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إلى الصعوبات والمشاكل الحادة التي تواجه هذه الأخيرة والانفتاح الإقتصادي غير المدروس على الأسواق العالمية وعدم استحداث طرق وميكانيزمات لحماية المنتج الوطني من منافسة المنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة العالمية وانخفاض الأسعار ، وقد تأثرت المؤسسة الجزائرية من إجراءات تحرير التجارة الخارجية دون أية مراقبة، وأدى ذلك إلى ظهور ظاهرة الاستيراد الفوضوي والتي شملت كل شيء.(بلال و طبايبية، جوان 2019، صفحة 478)الأمر الذي ساهم في خلق مناخ يقف كواحد من محددات النمو

أمام المؤسسة الجزائرية الصغيرة الناشئة وبصدد الاستيراد غير المنظم نذكر الإغراق المتمثل في استيراد سلع وبيعها محليا بأسعار أقل من سعر مثيلتها المحلية، التذرع بالحرية الاقتصادية وشروط تحرير التجارة في إطار التهيؤ لاستيفاء شروط (الجات) مع أن هذه الأخيرة تكرس وتقبل مبدأ حماية المنتوج المحلي عن طريق الرسوم الجمركية وحدها تشجيعا وتأهيلا للصناعات الناشئة أو التي يهددها الاستيراد، غياب جهاز معلومات فعال يحدد أنواع المنتجات المحلية الشيء الذي من شأنه وضع خريطة اقتصادية لتوطن المؤسسات و المنتجات ومن ثم وضع ما يلزم من سياسات الحماية. إن الحديث عن حماية المنتوج المحلي يجب ألا يكون كذلك مبررا لحماية الرداءة فإذا كان لابد من إجراءات حماية للصناعات الناشئة أو فروع النشاطات التي يتهددها الاستيراد، إجراءات حماية ترمي إلى الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات، إجراءات لمنع بيع المنتوجات المستوردة بأسعار أقل من الأسعار المطبقة في البلاد . (كمال، جوان 2018، الصفحات 286-287)

وتعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر تأثرا بإقامة منطقة التبادل الحر الناتجة عن اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية، فعلى الرغم من الإيجابيات التي تفرزها اتفاقية الشراكة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها انجرت عنها سلبيات أعاقت نشاطها بما فيها تعرضها للمنافسة أمام الشركات الأوروبية المتميزة بالخبرة والكفاءة والتكنولوجيا والتسويق، كما تفقد المؤسسات الجزائرية ما كانت تتمتع به من حماية، مما يجعلها عرضة للخروج من السوق، أو التحول إلى أنشطة أخرى، كما يصعب على بعض المؤسسات التكيف مع نظم الإنتاج والتسويق الجديدة المقررة في الاتفاق(كرليفة، 2019/11/28، صفحة 188)

.

- **النسيج المؤسساتي**:نلاحظ من الجدول رقم 01 أنه في نهاية سنة 2019 نسبة 97% من النسيج المؤسساتي في الجزائر تمثله المؤسسات المصغرة بعدد يقدر ب 115739 في حين بلغ عدد المؤسسات الصغيرة 31027 وبنسبة 2.6 % أما عدد المؤسسات المتوسطة نسبته ضئيلة جدا تقدر ب% 0.4. ويمكن تفسير هيمنة المؤسسات المصغرة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها ركيزة أساسية لتنمية الاقتصاد حيث توليها الجزائر أهمية بالغة من خلال تشجيع إنشائها عن طريق أجهزة الدعم والمرافقة

وتوجيه الشباب الجامعيين وأصحاب الشهادات الى المشاريع الريادية والمصغرة ودعمهم بتوفير حاضنات الأعمال ومراكز التسهيل .

-توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات: يوضح الجدول رقم 02حوالي أكثر من نصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في قطاع الخدمات حيث بلغ عددها 614375 وبنسبة51.48% واحتل قطاع النشاطات الحرفية المرتبة الثانية إذ بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 274554 وبنسبة 23.01% ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 15.94% أما القطاعات الأخرى الزراعة، الطاقة والمناجم، والصناعة فإنها تمثل نسب ضئيلة. ويمكن تفسير ذلك بالتوجه إلى القطاعات التي تكون فيها المخاطرة منعدمة وتحقق اكبر ربح ممكن ، التوجه الى قطاعات لا تتطلب استثمارات كبيرة ولا تتطلب استخدام تكنولوجيا حديثة، الضمانات على المخاطر في بعض القطاعات مرتفعة ، وكذلك غياب التوجه المقاولاتي نحو مجالات معينة .

-بعض آليات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :نلاحظ من الجدول رقم 03 أن الوكالة الوطنية للترقية والاستثمار ساهمت في تمويل 3029 مشروعا سنة 2019 مقابل 4124 مشروعا سنة2018 ،كما ساهمت في استحداث 77389 منصب شغل سنة 2019 مقابل إستحداث 143044 منصب شغل سنة2018 وشهد مستوى الاستثمارات انخفاضا من حيث عدد المشاريع المسجلة وذلك بنسبة – 26.55 %وبمبلغ مالي إجمالي قيمته 797138 مليون دينار جزائري سنة2019 مقابل 1673943 مليون دينار جزائري في سنة 2018 .

يوضح الجدول رقم04 أن مراكز التسهيل بلغ عددها خلال سنة 2019(26) مركزا ، ومركزا واحدا في طور الإنجاز وآخر تم إنجازه لكن لا يشتغل حيث إستقبلت هذه المراكز 1947 مشروعا رافقت منهم 711 مشروعا بينما أنشات 185 مؤسسة وبذلك من المتوقع خلق 1663منصب شغل .

يوضح الجدول رقم 05 بأن عدد حاضنات الأعمال في الجزائر بلغ خلال سنة 2019 (17) حاضنة أعمال حيث استقبلت 467 مشروعا واحتضنت منهم 152 مشروعا بينما ساهمت في إنشاء 61 مؤسسة ومن المتوقع تستحدث 463 منصب شغل .

وبالرغم من كثرة التهديدات والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، فإنه أمام هذه المؤسسات بعض الفرص والمحفزات التي تساعدها على النجاح في محيطها المحلي، و التي تساعدها أيضا على دخول تجربة ناجحة على مستوى الأسواق الدولية. هذه الفرص والمحفزات تتمثل في برامج التأهيل التي اتخذتها الدولة على عاتقها والتي تهدف إلى تحسين موقع المؤسسة في إطار الإقتصاد التنافسي ورفع أدائها الإقتصادي والمالي(بلال و طبايبية، جوان 2019، صفحة 478).يعبر برنامج التأهيل عن مجموعة من الإجراءات المادية وغير المادية التي تتخذ بهدف تحسين موقع المؤسسة في السوق ورفع أدائها الاقتصادي حتى تضمن شروط البقاء في ظل المنافسة الدولية المتزايدة .و تتمثل أهم أسباب انتهاج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

*تحديات المنافسة الخارجية؛

*الصعوبات التمويلية والإدارية وارتفاع أسعار الفائدة على القروض إضافة إلى قصر فترة سدادها وتعقد إجراءاتها الإدارية؛

*ضعف التسيير وعدم إتباع الأساليب الحديثة في الإدارة والتنظيم، وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية؛

*عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي إضافة إلى الحالة السيئة التي تعيشها أغلب المناطق الصناعية؛

*ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية نظرا لتفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة بدافع التقليد.

وتهدف البرامج المصممة لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة إلى تحسين الجودة وتحليل نقاط ضعف المؤسسة وبالتالي اقتراح طرق لتعزيز مركزها التنافسي، وتركز على الاستثمارات غير المادية والمتمثلة في المرافقة التقنية، البرمجيات، التكوين، الجودة، ومعايير نظام المعلومات، إضافة إلى جوانب أخرى مادية والمتمثلة في المساعدات المالية وجلب التكنولوجيا الحديثة. ويعتبر برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة نظام تحفيزي وترقوي لتنافسية المؤسسة (الكريم، 2011، الصفحات 143-144).

4.مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام وترقية الصادرات :

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل وتنشيط اليد العاملة مما يعني تحسن المستوى المعيشي لها وزيادة الدخل يخصص الفرد جزءا منها للاستهلاك والباقي للادخار او استثمارها في مشاريع خاصة تسهم بدورها في زيادة الإنتاج وتنوعه وتوفره وكذا زيادة حجم الناتج الخام , كما اعتمدت الحكومة مؤخرا على إستراتيجية حكيمة لترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال سياسات توجيهية بإنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة وكذا الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار والوكالة الوطنية للتامين وضمان الصادرات , هذه المؤسسات وغيرها ستمكن الدولة حتما من تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات وخلق مناخ استثماري محفز والتوجه نحو الأسواق الإفريقية الحرة والدولية على المدى المتوسط والبعيد .

5.خاتمة:

في الختام يمكننا القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا استراتجيا هاما في تحقيق متطلبات التنافسية وتحقيق التنمية المستدامة بشقيها الإقتصادي والإجتماعي، ونظرا لأهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إقتصاديات الدول وحتمية تفعيل دورها تبرز ضرورة التشخيص الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحليل ودراسة البيئة التنافسية لاقتناص فرص النمو و وتجنب التهديدات وكذلك تحليل ودراسة الموارد والقدرات التي تدعم بناء الميزة الإستراتجية. وعليه توصلت دراستنا إلى النتائج التالية:

- التشخيص الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو عملية تحليل ودراسة البيئة التنافسية والقدرات والموارد هدفها تحديد الفرص ، التهديدات ، نقاط القوة ونقاط الضعف.؛
- التشخيص الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو عملية ذات طابع استراتيجي هدفها اتخاذ القرارات الإستراتجية لتطويرها؛
- اغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تنشط في القطاع الخاص ، وعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في القطاع العام ضئيل جدا وهذا ما يدل على التوجه الاقتصادي للجزائر نحو اقتصاد السوق ؛
- غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تنشط في قطاع الخدمات، النشاطات الحرفية والبناء والأشغال العمومية؛

- إنخفاض مستوى نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة الذي يمثل أساس التنمية الاقتصادية ، وهذا ما ينعكس على دورها في الإنتاج والتصدير؛
- نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطا ع الطاقة والمناجم شبه منعدم في ظلّ التوجه نحو الاستثمار في الطاقات المتجددة ؛
- على الرغم من أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية إلا أن هذا لا ينفي دورها في استحداث مناصب الشغل والتقليل من آثار البطالة ؛
- يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نقاط ضعف متعددة على المستوى القانوني ،الإداري، المالي ، الإنتاجي، التسويقي، والمنافسة مما يثبط دوره وفعاليته في تحقيق التنمية المستدامة ؛
- هناك عجز في الميزان التجاري مما يدل على ضعف الأداء الإنتاجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ؛
- عدد المشاريع المرافقة والمحتضنة ضئيل مقارنة بالمشاريع المستقبلة من طرف حاضنات الأعمال ومراكز التسهيل ويرجع ذلك لمحدودية الموارد والقدرات من جهة والعدد القليل لمراكز التسهيل والحاضنات .

وعلى أساس النتائج المتوصل إليها يمكن إثبات الفرضيتين المطروحتين حيث من خلال التشخيص الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم تحديد جملة من المشاكل والعراقيل التي يعاني منها هذا القطاع والتي تعتبر بمثابة نقاط ضعف تنعكس سلبيا على تطوير الاقتصاد الوطني.

وبناءا على النتائج الآنفة الذكر يمكن إقتراح مايلي :

- ضرورة وضع آليات وتسهيلات تشجع على التوجه نحو الاستثمار في الزراعة، الصناعة والطاقة من خلال توفير مناخ استثماري محفز ، وهذا ما يساهم في تدعيم الإنتاج المحلي والتقليل من الاستيراد وبالتالي حماية المنتوج المحلي ؛
- ضرورة تبسيط الإجراءات وتعديل القوانين بما يسهل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها؛
- ضرورة إعتماد اللامركزية في منح القروض البنكية ؛

- ضرورة تطوير سوق التمويل ، السوق النقدي والسوق المالي ؛
- ضرورة برمجة دورات تكوينية لمرافقة أصحاب المشاريع في مجال التسيير وإدارة المشاريع ؛
- ضرورة ممارسة التشخيص الاقتصادي وفقا لمبادئه وأسسه بما يؤدي إلى انبثاق توجه استراتيجي واضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- ضرورة تطوير سلوك المقاولاتية الإبداعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التشخيص الاقتصادي لها ؛
- ضرورة التركيز على المهارات القيادية للمسير /المالك ، اليقظة الإستراتجية ،الجودة،والاستثمار في التكنولوجيا الجديدة كمحددات لتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- ضرورة الاهتمام من خلال التشخيص الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إدارة الاندماج مع المحيط التنافسي.

5. قائمة المراجع:

- **المقالات:**

–بن دقفل ،كمال، (جوان 2018)، دراسة تقييمية لوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– إشارة إلى أهم العراقيل والصعوبات، مجلة العلوم الإدارية والمالية،المجلد 02، العدد 01، 278-297.

– حسام غرداين، مسعودي زكريا، سليم شبورو. (ديسمبر 2017). آليات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة البحوث الإقتصادية المتقدمة، العدد03، 225-243.

–سهام عبد الكريم. (2011). سياسة تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامجPME2. مجلة الباحث، العدد09، 143-150.

–عمار عماري، مراد مرمي، (2018)، أثر نظم المعلومات على تفعيل عملية التحليل الاستراتيجي لمحيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–دراسة حالة بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف. *المجلة* الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 05، العدد01، 147-164.

- محمد السايح الزغودي، (2018)، دور آليات التشخيص الداخلي والخارجي في صياغة إستراتيجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطةمحاولة تطبيق آليةSWOTعلى مؤسسةSERSOUلصناعة الغذائية: فرع العجائن بولاية غرداية،*مجلة أداء المؤسسات الجزائرية*،العدد13، 49-65.

-مرابط بلال، سليمة طبايبية، (جوان 2019)، تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم الأداء الإقتصادي - دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية –،*مجلة العلوم الانسانية،المجلد 6*، العدد01، 457-481.

- عمر قربة، (جانفي 2013). دور التشخيص الاقتصادي والمالي في إبراز نقاط القوة والضعف في المؤسسة الاقتصادية،مجلة دراسات- العدد الاقتصادي-،المجلد 04 العدد01، 101-122.

- ياسر عبد الرحمان، عماد الدين براشن ، (جوان 2018) ، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - الواقع والتحديات-،*مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد*03، 214-232.

- بن جليلي رياض، (2010)، تنافسية المنشات الصغيرة والمتوسطة : الخصائص والتحديات.،جسر *التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد*(93).

- **المداخلات**

– ارزيل الكاهنة، (2019/11/28)، قراءة في النصوص القانونية المنظمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الملتقى الوطني حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة تيزي وزو، الجزائر.

- جلال مسعد، (2019/11/28)، أثر الصعوبات التي تواجه االمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسيتها،الملتقى الوطني حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة تيزي وزو، الجزائر.

- سامية كرليفة، (2019/11/28)، أهم العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظلّ المتغيرات الاقتصادية،الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظلّ مستجدات القانون الجزائري،اجامعة تيزي وزو،الجزائر.

- فريدة قاضي، (2019/11/28)، التصدي لمعوقات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،*الملتقى الوطني حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري*، جامعة تيزي وزو، الجزائر.

- ليندة دراني، (28 نوفمبر2019)، مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة تيزي وزو، الجزائر .

- **مواقع الأنترنت**

-Manuel d'analyse financière et économique – MIND,sur le site :file :///C:/Users/MT/Downloads/Documents/Ecofin-Manual.pdf *-(consulté le 09/09/2021)*

- Ministère de l'Industrie et des Mines,Bulletin d'informationStatistique de l'entreprise,Données de l'année2019.Sur le site : https://www.industrie.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique*(consulté le 09/09/2021)*

-بوشرف جيلالي، فوزية بوخبزة ، *دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني*، من الموقع: http://193.194.91.150:8080/en/downArticle/276/4/6/7844*(consulté le 28/08/2021)*

- ***القوانين***

-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد2 ،12 ربيع الثاني عام 1438هـ 11 جانفي سنة 2017.

6.الملاحق:

جدول رقم 01: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم خلال نهاية سنة 2019

نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النسبة (%)
مؤسسات مصغرة	1157539	97
مؤسسات صغيرة	31027	2.6
مؤسسات متوسطة	4773	0.4
المجموع	1193339	100

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines,Bulletin d'informationStatistique de l'entreprise,Données de l'année2019, 2020, p08

جدول رقم 02: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات خلال نهاية سنة 2019

القطاع	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النسبة(%)
الزراعة	7481	0.63
الطاقة والمناجم	3066	0.26
البناء والأشغال العمومية	190170	15.94
الصناعة	103693	8.69
الخدمات	614375	51.48
النشاطات الحرفية	274554	23.01
المجموع	1193339	100

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines,Bulletin d'informationStatistique de l'entreprise,Données de l'année2019, 2020, p13

جدول رقم 03: مشاريع الوكالة الوطنية للترقية والاستثمار الى غاية 2019/12/1

م ص م	المشاريع المصرح بها			مليون دينار جزائري		مناصب الشغل	
	2018	2019	نسبة التطور	2018	2019	2018	2019
	4124	3029	-26.55	1673943	797138	143044	77389

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines,Bulletin d'informationStatistique de l'entreprise,Données de l'année2019, 2020, p16

جدول رقم 04 : المشاريع المرافقة من طرف مراكز التسهيل خلال سنة 2019

عدد مراكز التسهيل	عدد المراكز في طور الإنجاز	عدد المراكز المنجزة ولا تعمل	عدد المشاريع المستقبلة	عدد المشاريع المرافقة	عدد المؤسسات المنشأة	عدد مناصب الشغل المتوقعة
26	01	01	1947	711	185	1663

Source :Ministère de l'Industrie et des Mines,Bulletin d'informationStatistique de l'entreprise,Données de l'année2019, 2020, p24

جدول رقم05 : المشاريع المحتضنة من طرف حاضنات الأعمال خلال سنة 2019

عدد حاضنات الأعمال	عدد المشاريع المستقبلة	عدد المشاريع المحتضنة	عدد المؤسسات المنشأة	مناصب شغل متوقعة
17	467	152	61	463

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines,Bulletin d'informationStatistique de l'entreprise,Données de l'année2019, 2020, p24

استخدم تقنيات التنبؤ لاتخاذ القرار

دراسة حالة وحدة انتاج الحليب – جيبلي – لسيدي بلعباس

Use prediction techniques for decision making
A case study of the milk production unit - Jebli - for Sidi Bel Abbes

بلحاج عمارة شهرزاد، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس بالمدية (الجزائر)،
belhadjamara.chahrazed@univ-medea.dz

تاريخ الاستلام: 2022/12/26 تاريخ القبول: 2023/03/27 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

تتطرق هذه الورقة العلمية إلى أهمية التنبؤ في صنع القرار عند رجال الأعمال والشركات المختلفة، وذلك من خلال استعمال النماذج المتقدمة للاقتصاد القياسي. وقد استعملت الدراسة التطبيقية بيانات شهرية للفترة الممتدة بين 2017 إلى غاية ديسمبر 2021، لمبيعات الحليب لوحدة إنتاج، للتنبؤ بحجم المبيعات لسنة 2022 وذلك باستخدام نماذج **ARIMA**، وأظهرت النتائج أن حجم المبيعات للسنة 2022 سيشهد ارتفاع في حجم المبيعات.

كلمات مفتاحية: اتخاذ قرار، نماذج **ARIMA** ، تنبؤ بحجم مبيعات .

تصنيفات JEL : D81، C22، C53 .

Abstract:

This scientific article discusses the importance of prediction in decision-making for businessmen and various companies, through the use of advanced econometric models. The applied study used monthly data for the period from 2017 to December 2021, for milk sales for a production unit, to predict the sales volume for the year 2022, using ARIMA models, and the results showed that the sales volume for the year 2022 will see an increase in sales.

Keywords: Make decision; ARIMA Models; Sales Forecasting.

Jel Classification Codes: D81, C22, C53 .

1. مقدمة:

إن المنافسة المتزايدة والمستمرة والدخول للأسواق العالمية، وزيادة التكاليف، وانخفاض هوامش الربح، وما إلى ذلك ، تجعل عملية التنبؤ المساعدة لاتخاذ القرار أكثر صعوبة مما كانت عليه في أي وقت مضى. في هذه الظروف، يتم استخدام تطبيقات الاقتصاد القياسي والنمذجة الكمية كوسيلة قوية للتغلب على المنافسة.

وقد شهدت السنوات الماضية تطورات كبيرة في الاقتصاد القياسي من أجل فهم أفضل للظواهر الاقتصادية. أين اتسع نطاق المجالات التي يتم فيها تطبيق نماذج الاقتصاد القياسي بنجاح بشكل متزايد وهدفها يكمن في القيام بمجموعة من التقديرات نوعية أو كمية تكون نهايتها الحصول على مجموعة من النتائج المتعلقة بالمستقبل و التي يكون إعدادها انطلاقا من أسس علمية و أساليب رياضية و إحصائية وبالإستعانة ببيانات سابقة للوصول المعلومات مستقبلية، بغرض المساهمة في مواجهة الظواهر و الأحداث والنتائج التنبئية.

تحاول هذه الورقة البحث في أهمية استخدام نماذج التنبؤ في اتخاد القرار الاقتصادي بالنسبة لمديري الشركات والمؤسسات، ورجال الأعمال بصفة عامة، بالإجابة عن الإشكالية التالية: كيف يمكن التنبؤ بحجم الإنتاج باستخدام نماذج **ARIMA** ؟

ولهذا قسمنا هذه الورقة إلى محورين: حيث تطرقنا في أولهما إلى التأصيل النظري للتنبؤ في الاقتصاد، وخصصنا المحور الثاني لمثال تطبيقي عن دراسة قياسية تنبؤية.

2. مدخل مفاهيمي للتنبؤ

1.2 ماهية التنبؤ الاقتصادي:

تطور التنبؤ عن ذي قبل، حيث كان في الماضي مجرد تخمين بسيط لما سيكون عليه المستقبل، أما اليوم فهو يمثل أحد الوسائل المهمة والضرورية لرسم السياسات المستقبلية ومعرفة درجة تأثير التقلبات التي تحدث للعوامل و الظروف الداخلية و الخارجية المحيطة بها .

التعريف الأول: "يمكن تعريف التنبؤ على أنه عملية توقع ما سيحدث مستقبلا لظاهرة ما اعتمادا على اتجاه الظاهرة في الماضي، باستخدام أحد نماذج التنبؤ المعروفة. بعبارة أخرى هو: معرفة سلوك ظاهرة ما في المستقبل انطلاقا من سلوكها في الفترة الماضية" (الاحمد العبيد، 2004،ص2 .)

التعريف الثاني: "هو عرض حالي لقيم مستقبلية باستخدام مشاهدات تاريخية بعد دراسة سلوكها في الماضي"(حشمان 1998،ص117).

التعريف الثالث :" يمكن تعريف التنبؤ **forecasting** على انه التخمين أو التقدير لمستوى نشاط معين ، بالاعتماد على البيانات الإحصائية والأدوات العلمية وحكمة القائم بعملية التنبؤ و خبرته و كفاءته "(ابديوي الحسين 2012،ص17).

التعريف الرابع : " هو الوظيفة التي تضبط –تدرك– المستقبل ، استنادا إلى معطيات موثوق فيها حول السوق و تطوراته، و التنبؤ الأكثر دقة وثقة يعتمد على النماذج الرياضية " (Gauthly and Cammen 2005,p424).

التعريف الخامس : " عرف التنبؤ على أنه العملية التي يعتمد عليها متخذ القرارات في تطوير الافتراضات حول أوضاع المستقبل ومن أجل ذلك تستخدم تقنيات متنوعة "(بوغازي 2015،ص76).

التعريف السادس : " يعرف التنبؤ بأنه تقدير كمي للقيم المتنبأ بها للمتغيرات التابعة في المستقبل القريب بناءا على ما هو متاح لدينا من معلومات عن الماضي والحاضر "(وغازي 2015،ص96.)

مما سبق يمكن القول أن التنبؤ هو العملية التي تسمح بالقيام بمجموعة من التقديرات نوعية أو كمية تكون نهايتها الحصول على مجموعة من النتائج المتعلقة بالمستقبل و التي يكون إعدادها انطلاقا من أسس علمية و أساليب رياضية وإحصائية وبالاستعانة ببيانات سابقة للوصول المعلومات مستقبلية ، بغرض المساهمة في مواجهة الظواهر والأحداث والنتائج المستقبلية.

2.2 أنواع التنبؤ الاقتصادي :

يمكن التفريق بين أنواع التنبؤ حسب ثلاث معايير المدة و هو الأجل سواء كانت هذه المدة طويلة، قصيرة أو متوسطة (**Carnot and Tissot 2002,p11**) :

- التنبؤ طويل الأجل (5-10 سنوات) : يمكن التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية طويلة الأجل كالنمو الاقتصادي، حجم البطالة، النمو الديموغرافي، الزيادة في الدخل و الثروة و درجة النمو في الإنتاج بصفة عامة، و التنبؤات طويلة الأجل توضح التغيرات الدورية التي تحدث كالتغير في التكنولوجيا أو العادات أو الظروف الاقتصادية الأخرى.

و للتنبؤات طويلة الاجل معوقات تحول دون الحصول على المعلومات أو الأرقام الدقيقة وذلك راجع لطول الفترة و تأثير عوامل كثيرة على ذلك.

- التنبؤ متوسط الأجل (2-5 سنوات) : و قد تمتد المدة الى 10 سنوات في بعض الأحيان و هو عادة يستخدم في:
  - تحديد طاقة الإنتاج و الاستثمار.
  - تحديد السياسة التسويقية.
- التنبؤ قصير الأجل (من 6 أشهر إلى سنتين) : عادة ما يكون هذا النوع من التنبؤ القصير المدى أقل من سنتين و يغطي فترة زمنية قصيرة اذ أنه يستعمل في أغلب الأحيان في تحقيق التوازن بين المبيعات و الإنتاج و يحدد نسبة المبيعات الشهرية إلى المبيعات السنوية.

هذا النوع من التنبؤ يستعمل لتحديد جدول الإنتاج، مستوى المخزون، خطة إجمالية للإنتاج و تقدير و تقييم الميزانية العامة.

3.2 فرضيات التنبؤ الاقتصادي:

يعد التنبؤ عملية هادفة مبنية على مجموعة من الفرضيات التي يمكن تلخيصها كما يلي(بلعباس 2009،ص459) :

- يبقى المستقبل مرهونا بحالة عدم التأكد و يبقى هذا قائما بغض النظر عن الطريقة استخدمت فيه إلى إن يمر الزمن و يمكن حينئذ رؤية الواقع الحقيقي.

- يتضمن التنبؤ على نسبة من الخطأ و هي عبارة عن نقاط غير واضحة أي انه لا يعطي نتائج مؤكدة مئة بالمائة.

– وجوب اقتران التنبؤ بالمرونة، ذلك انه اذا تم الاستعانة بالتنبؤ في وضع السياسات الاجتماعية مثلا أو الاقتصادية او غيرها من المجالات، فانه بعد تنفيذها سيؤثر على المستقبل و تجري عليه تغيرات لم ينص عليها التنبؤ نفسه، مما يؤدي إلى حدوث فرق بين ما جاء به التنبؤ و ما سيتحقق واقعيا مما يستدعي إحداث تغيير في التنبؤات اللاحقة خاصة ذات المدى البعيد.

4.2 معوقات التنبؤ الاقتصادي:

من بين المعوقات التي تحول دون تبيق التنبؤ الاقتصادي نجد)قادري 2016،ص(9:

–نقص أو ندرة المختصين في مجالات التقنيات الكمية بصفة عامة والتنبؤ بصفة خاصة في الإدارة، كما نجد ايضا نقص في الخبرة و المهارة والكفاءة للمنفذين والمديرين.

–نقص في البيانات و غياب الدقة فيها بسبب نقص في المحللين المختصين وعدم مرونتها مع الاوضاع العامة الواقعية.

–عدم وجود انظمة مختصة في اصدار المعلومات تتحمل مسؤولية جمع ومعالجة البيانات لتصل إلى معلومات دقيقة تستغل في الوقت المناسب.

– مشكلة التكامل الغائب بين الجامعات و معاهد البحث العلمي وكذا ادارة المؤسسات الاقتصادية.

3. دراسة حالة لوحدة انتاج الحليب جيبلي بولاية سيدي بلعباس

1.3 عينة الدراسة:

وكتطبيق عن أهمية النماذج القياسية للتنبؤ في المؤسسات والشركات بغية اتخاذ القرار، نحاول في هذا المحور القيام بدراسة تطبيقية بسيطة باستعمال أحد نماذج السلاسل الزمنية، وفق منهجية بوكس– جيكنز في نمذجة السلاسل العشوائية الخطية.

يتمثل مجتمع الدراسة في الوحدة الإنتاجية للحليب ومشتقاته جيبلي بولاية سيدي بلعباس، ورمزنا لها بـ (PL).

تم جمع البيانات عن طريق الإحصائيات الشهرية المنشورة على موقع مديرية التجارة وترقية الصادرات لولاية سيدي بلعباس.

2.3 أدوات الدراسة:

بغية تقدير السلسلة (PL) علينا أن نقوم ببعض الاختبارات أولا:

1.2.3 اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية:

هناك العديد من الاختبارات التي تسمح لنا باختبار استقرارية السلاسل الزمنية، ومن بينها اختبارات كشف جذر الوحدة، نذكر في دراستنا هذه اختبارين فقط وهما: ديكي – فولار المطور ADF واختبار فيليبس بيرون PP.

- **اختبار ديكي فولار المطور** (Augmented Dikey Fuller) ADF

في اختبار ديكي-فولار البسيط، النموذج $\boldsymbol{\varepsilon_t}$عبارة عن صدمات عشوائية افتراضيا، أما في حالة وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء طور ديكي-فولار اختبار مطورا سمي باختبار ديكي-فولار المطور ADF.

ان اختبار ADF تركز على الفرضية H_1:|∅|<1 ، وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى (Régis Bourbonnais, 2015, p. 345):

$$\boldsymbol{\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + \varepsilon_t}$$

$$\boldsymbol{\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t}$$

$$\boldsymbol{\nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t}$$

- **اختبار فيليبس بيرون** (Philios & Perron) PP

يقوم هذا الاختبار على التصحيح غير المعلمي لإحصائية Dickey Fuller، وذلك من أجل تجاوز مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية، مع الأخذ بعين الاعتبار إلغاء التحيزات الناجمة عن المميزات الخاصة بالتذبذبات العشوائية، ويتم إجراء هذا الاختبار عبر أربع مراحل هي (بن ضب, 2009,

:(p.193

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t$$
$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + \varepsilon_t$$
$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t$$

تقدير التباين قصير الأجل، وهو عبارة عن المتوسط الحسابي للأخطاء العشوائية :

$\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} \hat{\varepsilon}_t^2$ حيث $\hat{\varepsilon}_t$ تمثل البواقي.

حساب المعامل المصحح S_1^2، والذي يسمى بالتباين طويل الأجل بالعلاقة التالية

$$s_1^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} \hat{\varepsilon}_t^2 + 2\sum_{i=1}^{l}\left(1 - \frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{T}\sum_{t=i+1}^{T} \hat{\varepsilon}_t\hat{\varepsilon}_{t-i}$$

لكن قبل ذلك لابد من تحديد عدد التأخيرات l ، والذي عطى بالعلاقة التالية:

$$l \approx 4\left(\frac{T}{100}\right)^{2/9}$$

حساب إحصائية Philips – Perron وذلك استنادا للعلاقة التالية:

$$t^*_{\hat{\phi}} = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\phi} - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}} + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}}{\sqrt{k}}$$

حيث أن : $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{S_1^2}$ والتي تصبح مساوية للواحد ما إذا كانت الأخطاء تمثل تشويشا أبيض، وبعد حساب إحصائية **PP** تتم مقارنتها مع القيم الحرجة المستخرجة من جدول ماك كينون.

2.2.3 اختبارات التوزيع الطبيعي :

للبدء بدراسة السلوك الدوري لأي سلسلة زمنية مستقرة، يجب أولا من دراسة التوزيع الاحتمالي الذي تخضع له أي ظاهرة من أجل إعطاء نظرة أولية حول طبيعة هذه السلسلة المستقرة. نذكر أنه من صفات التوزيع الطبيعي ينبغي أن يكون معامل Skewness معدوما و معامل Kurtosis مساويا إل **(3)**، فالقانون الطبيعي يتميز بالتناظر بالنسبة إلى المتوسط و باحتمال ضعيف للقيم الشاذة(لقوقي وآخرون 2018, ص 298).

- اختبار سكينوس (Skewness) للتناظر واختبار كيرتوزيس (Kurtosis) للتفلطح:

إذا كان العزم الممركز من الرتبة **K** للسلسلة Y_t من الشكل فإن:

معامل **Skeweness** و معامل **Kurtoris** يكتب على الترتيب من الشكل :

$$S = \frac{\left[\frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}(Y_t - m)^3\right]^2}{\left[\frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}(Y_t - m)^2\right]^3} = \frac{\mu_3^2}{\mu_2^3} = \beta_1$$

$$K = \frac{\frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}(Y_t - m)^4}{\left[\frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}(Y_t - m)^2\right]^2} = \frac{\mu_4}{\mu_2^2} = \beta_2$$

حيث m تمثل المتوسط الحسابي للسلسلة الزمنية المستقرة، إذا كان التوزيع طبيعيا وعدد المشاهدات كبيرا $n>30$ فإن:

$$\beta_1^{1/2} \sim N\left(0, \sqrt{\frac{6}{T}}\right)$$

$$\beta_2 \sim N\left(3, \sqrt{\frac{24}{T}}\right)$$

- اختبار جاك- بيرا **Jarque Bera**

يعتمد هذا الاختبار على معاملي التناظر **Skewness** و التفلطح **Kurtosis** حيث يكتب من الشكل:

$$JB = \frac{T}{6}\beta_1 + \frac{T}{24}(\beta_2 - 3)^2 \sim \chi_\alpha^2(2)$$

يتم اختبار الفرضية التالية : $H_0: \beta_1^{1/2} = \beta_2 - 3 = 0$

إذا كانت $JB > x_\alpha^2$ فإننا نرفض فرضية التوزيع الطبيعي للسلسلة عند مستوى معنوية α.

أما إذا كانت $JB > x_{\alpha}^{2}$ فإننا نقبل فرضية التوزيع الطبيعي للسلسلة عند مستوى معنوية α.

3.2.3 نماذج السلاسل الزمنية العشوائية الخطية :

- **نماذج المتوسط المتحرك غير الموسمي** MA **(شيخي 2012)** :

تكون ملاحظة السلسلة الزمنية Y_t ، في سيرورة المتوسط المتحرك ذو المرتبة $q \geq 1$ معلمة بواسطة متوسط مرجح للأخطاء العشوائية التي يرمز لها ب **MA(q)** ونكتب معادلتها على الشكل التالي:

$$Y_t = \theta_0 + \varepsilon_t + \theta_1 \varepsilon_{t-1} + \theta_2 \varepsilon_{t-2} + \cdots . + \theta_q \varepsilon_{t-q}$$

حيث أن المعالم $\theta_0, \theta_1, \theta_2, \ldots . \theta_q$ يمكن أن تكون موجبة أو سالبة $\varepsilon_t, \varepsilon_{t-1}, \varepsilon_{t-2}, \ldots . \varepsilon_{t-q}$هي متوسطات متحركة لقيم الحد العشوائي في الفترة **t** والفترات السابقة.

- **نماذج الإنحدار الذاتي غير الموسمي** AR :

طبقا لهذ النموذج تكون الملاحظة الحالية **Yt** معممة بواسطة الترجيح للملاحظات الماضية إلى فترة التأخير من الرتبة**P**. مع الأخذ بعين الاعتبار حد الخطأ العشوائي في الفترة الحالية، ونسمي ذلك بنموذج الارتباط الذاتي للسلسلة الزمنية **Yt** ذو الرتبة**P** **AR(P)** أي:

$$Y_t = \phi_0 + \phi_1 Y_{t-1} + \theta_2 Y_{t-2} + \cdots . . + \phi_p Y_{t-p} + \varepsilon_t$$

$$Y_t = \phi_0 + \sum_{i=1}^{p} \phi_i Y_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث Y_t تمثل قيمة المتغير في الفترة الحالية **t** و ε_t حد الخطأ العشوائي في الفترة الحالية **t** ، و $Y_{t-1}, Y_{t-2}, \ldots . Y_{t-p}$تمثل قيم المتغير في الفترات السابقة و $\emptyset_0$ الحد الثابت.

- نماذج (**ARIMA (P,d,q)**) :

إذا كانت السلسلة الزمنية الأصلية غير مستقرة فيقال عليها أنها متكاملة **Integrated** وإذا تعين الحصول على فروقات السلسلة **d** مرة حتى تصبح مستقرة، يقال عنذئذ أن السلسلة الأصلية متكاملة من الدرجة **d**، ويرمز لها بالرمز **I(d)**. (عطية, 2005,ص.204)

وبعبارة أخرى نقول أن **Yt** هي سلسلة متجانسة وغير مستقرة (متكاملة) من الدرجة **d** إذا وجدت $W_t = \nabla^d Y_t$ سلسلة مستقرة جديدة. ومنه يمكن أن ننمذج السلسلة W_t كأنها سيرورة **ARMA (p,q)** في هذه الحالة ينتج أن **Yt** هي سيرورة **ARIMA (p,d,q)**، ونسمي ذلك بنموذج الانحدار الذاتي والمتوسط التحرك المتكامل، هذا الأخير بالإضافة إلى الدرجتين **P** و **q** فإنه يتميز بدرجة ثالثة **d** .

$$\Phi(L)(1-L)^d Y_t = \delta + \theta(L)\varepsilon_t \Leftrightarrow \mathbf{ARIMA}(p,d,q))$$

ويكتب من الشكل : أو

$$\Phi(L)\nabla^d Y_t = \delta + \theta(L)\varepsilon_t$$

ونلاحظ أن وسط $W_t = (1-L)^d Y_t$ المستقرهو $\mu_w = \delta/\left(1 - \sum_{i=1}^{p} \phi_i\right)$

وبالتالي إذا كانت **δ=0** فإن السلسلة المتكاملة **Wt** سوف يكون لها اتجاه عام محدد البناء.

3.3 النتائج ومناقشتها :

1.3.3 الدراسة الوصفية للسلسلة الشهرية لمبيعات الحليب للوحدة الإنتاجية جيبلي :

الجدول رقم 1 : الإحصائيات الشهرية للكمية المنتجة باللتر من مادة الحليب شهريا

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
جانفيي	6140120,00	7962159,00	7320600,00	5634375,00	4913997,00
فبراير	8040408,00	7638450,00	6986290,00	5158430,00	4240916,00
مارس	9261848,00	9143550,00	7815318,00	5855550,00	4806482,00
افريل	9549848,00	7957110,00	8191900,00	5458873,00	4797170,00
ماي	9100120,00	7422322,00	8328520,00	5768068,00	4984918,00
جوان	8214880,00	7592990,00	6949032,00	5462578,00	4785403,00
جويلية	8300671,00	7476325,00	8056180,00	5239241,00	5001740,00
اوت	8462496,00	6620765,00	7512280,00	5436931,00	4807261,00
سبتمبر	7981632,00	6829049,00	8413180,00	4460372,00	4453208,00
اكتوبر	8755200,00	6362528,00	9206500,00	5377229,00	4987136,00
نوفمبر	8571584,00	7750708,00	7759830,00	5682355,00	4703575,60
ديسمبر	8725312,00	7169380,00	7975540,00	4538179,00	4717408,00

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات مديرية التجارة وترقية الصادرات لولاية سيدي بلعباس

تتكون سلسلة الإنتاج الشهري لأكياس الحليب من 60 مشاهدة حيث تمتد من شهر جانفي2017 إلى ديسمبر 2021 ،حيث تم تسجيل قيمة دنيا في شهر فيفري سنة 2021 وبلغت قيمتها 4.240.916,0 ،أما القيمة العظمى فقد تم تسجيلها في شهر أفريل سنة 2017 والتي بلغت قيمتها 9.549.848,00 وبمتوسط قدره 7077835 تشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 1583353 وهو ما يعطينا فكرة حول عدم تجانس السلسلة ونستطيع إبراز هذه المؤشرات من خالل برنامج **Eviews12** حسب الشكل التالي:

الشكل رقم1 : المؤشرات الوصفية للسلسلة PL

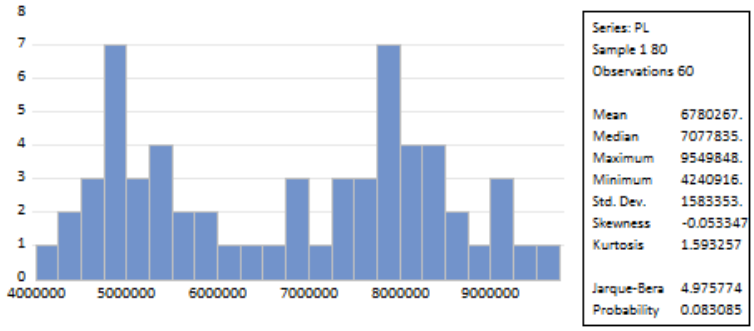

المصدر :من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews 12

2.3.3 اختبار استقرارية السلسلةPL:

نقوم باستعمال اختباري **ADF** و اختبار **PP** لكشف وجود الجذر الوحدوي كما ذكرنا سابقا وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم2: اختبارات ADFوPP لجذر الوحدة في المستوى وعند الفرق الأول

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

At Level			At First Difference		
PL			d(PL)		
With Cons	t-Statistic	-1.5260	With Cons	t-Statistic	-11.5319
	Prob.	0.5136		Prob.	0.0000
		n0			***
With Cons	t-Statistic	-5.0669	With Cons	t-Statistic	-11.3847
	Prob.	0.0006		Prob.	0.0000
		***			***
Without C	t-Statistic	-0.5630	Without C	t-Statistic	-11.0782
	Prob.	0.4692		Prob.	0.0000
		n0			***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

At Level			At First Difference		
PL			d(PL)		
With Cons	t-Statistic	-1.1787	With Cons	t-Statistic	-9.9280
	Prob.	0.6779		Prob.	0.0000
		n0			***
With Cons	t-Statistic	-4.9838	With Cons	t-Statistic	-9.8487
	Prob.	0.0008		Prob.	0.0000
		***			***
Without C	t-Statistic	-0.9042	Without C	t-Statistic	-9.9609
	Prob.	0.3204		Prob.	0.0000
		n0			***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر :من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews 12

من خلال نتائج الاختبارات الموضحة أعلاه نلاحظ أن السلسلة تستقر بعد أخذ الفرق الأول وبالتالي بالتالي فالسلسلة تستقر في الدرجة (1).

3.3.3 اختبار استقلالية بين مشاهدات السلسلة DPL:

يظهر الجدول رقم 2 نتائج اختبار استقلالية المشاهدات للسلسة **DPL** حيث نلاحظ أن قيم **Z-statistic** ومن أجل كل الأبعاد أكبر تماما من 1,96، ونلاحظ أن **p-value** أصغر من 0 ,05 كذلك وعليه نرفض فرضية السير العشوائي، أي أنه يوجد ارتباط بين قيم السلسلة، وعليه فسلسلة مبيعات الحليب قابلة للتنبؤ على المدى القصير.

4.3.3 تحديد وتقدير النموذج :

يمكن تحديد النموذج الأفضل من بين نماذج **ARIMA** غير المرفوضة إحصائيا، ولتحديد درجة النموذج الأفضل نقوم بعملية المفاضلة وذلك بتصغير المعايير الثلاثة الآتية

$$AIC(p,q) = \hat{\sigma}^2 \cdot \exp\left\{2\left(\frac{p+q}{n}\right)\right\}$$

$$BIC = \mathrm{Ln}(\hat{\sigma}^2) + \left(\frac{p+q}{n}\right) \cdot \mathrm{LnT}$$

$$HQ(p,q) = \mathrm{Ln}(\hat{\sigma}^2) + (p+q)C^{\frac{\mathrm{Ln\,LnT}}{n}}, C > 2$$

حيث تباين البواقي محسوب بطريقة المعقولية العضمى، أي بقسمة مربعات البواقي على عدد المشاهدات فقط، كما أن المقدار (**P+q**) هنا يشير إلى عدد معالم النموذج المقدر وليس مجموع درجتي النموذج.

باستعمال برنامج **Eviews 12** يمكننا مباشرة تقدير النموذج الأمثل والمقبول إحصائيا هو النموذج (3,1,3) **ARIMA** .

وهذا بعد تجريب 25 نموذجا حسب مخرجات البرنامج في الجدول رقم 3

الجدول رقم3 :يوضح النموذج (3,1,3) ARIMA

Automatic ARIMA Forecasting
Selected dependent variable: DPL
Date: 09/12/22 Time: 23:44
Sample: 1 80
Included observations: 59
Forecast length: 0

Number of estimated ARMA models: 25
Number of non-converged estimations: 0
Selected ARMA model: (3,3)
AIC value: 29.9088401541

المصدر :من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews 12

الجدول رقم4 :تقدير النموذج (3,1,3)ARIMA

Method: ARMA Maximum Likelihood (BFGS)
Date: 09/12/22 Time: 23:44
Sample: 2 60
Included observations: 59
Convergence achieved after 157 iterations
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-64089.45	30477.78	-2.102825	0.0404
AR(1)	-0.576877	0.224573	-2.568768	0.0132
AR(2)	0.127675	0.361398	0.353280	0.7253
AR(3)	0.688369	0.227248	3.029148	0.0038
MA(1)	0.267526	350.2934	0.000764	0.9994
MA(2)	-0.267526	298.1279	-0.000897	0.9993
MA(3)	-0.999995	2283.709	-0.000438	0.9997
SIGMASQ	3.91E+11	1.67E+14	0.002336	0.9981

R-squared	0.329029	Mean dependent var	-24113.76
Adjusted R-squared	0.236935	S.D. dependent var	769937.1
S.E. of regression	672567.9	Akaike info criterion	29.90884
Sum squared resid	2.31E+13	Schwarz criterion	30.19054
Log likelihood	-874.3108	Hannan-Quinn criter.	30.01880
F-statistic	3.572747	Durbin-Watson stat	1.592436
Prob(F-statistic)	0.003349		

المصدر :من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews 12

من الجدول أعلاه نلاحظ أن النموذج مقبول إحصائيا عند مستوى معنوية 0,05، بدلالة إحصائية فيشر **F** والتي تساوي 3,5727 فهي أكبر من القيم الحرجة لتوزيع فيشر ويوضح ذلك أيضا قيمة احتماليتها والتي تساوي 0,0033 وهي أقل من 0,05.

5.3.3 فحص سلسلة بواقي تقدير نموذج: ARIMA

نلاحظ من الشكل رقم 2 أن سلسلة البواقي مستقرة وذلك لأن معاملات الارتباط الذاتي تقع داخل مجال الثقة$\left[\frac{-1.69}{\sqrt{n}}, \frac{+1.96}{\sqrt{n}}\right]$فهي تساوي معنويا الصفر عند مستوى معنوية 0,05 ، وعليه فسلسلة بواقي النموذج المقدر تكون مستقرة.

الشكل رقم 2 :التمثيل البياني لدالة الارتباط الذاتي والجزئي لسلسلة بواقي تقدير النموذج

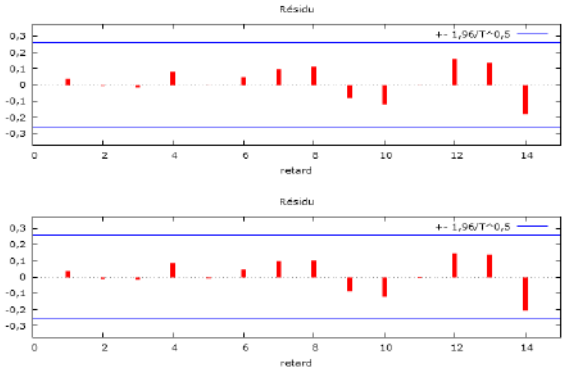

المصدر :من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Gretl 2018

كما نلاحظ من خلال الشكل رقم 3 أن سلسلة بواقي التقدير تتوزع توزيعا طبيعيا وهذا ما تدل عليه إحصائية **Jarque–Bera** والتي تساوي 0,3679 وهي أصغر من القيم الجدولية وبالتالي فالبواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

الشكل رقم 3 :نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة بواقي التقدير

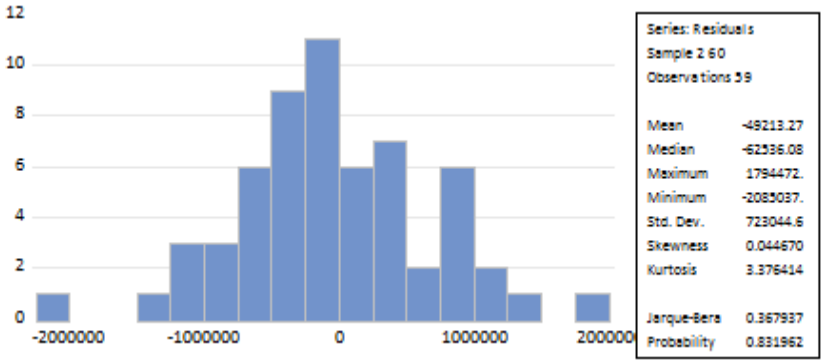

المصدر :من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Eviews 12

6.3.3 التنبؤ بالمبيعات الشهرية المستقبلية للسلسلة (PL):

بعد اختيار النموذج وتختبار مدى صلاحيته يمكننا التنبؤ بالفترات اللاحقة على المدى القصير وبناء مجال الثقة لسنة 2022 .

الشكل رقم4: التمثيل البياني للسلسلة المقدرة

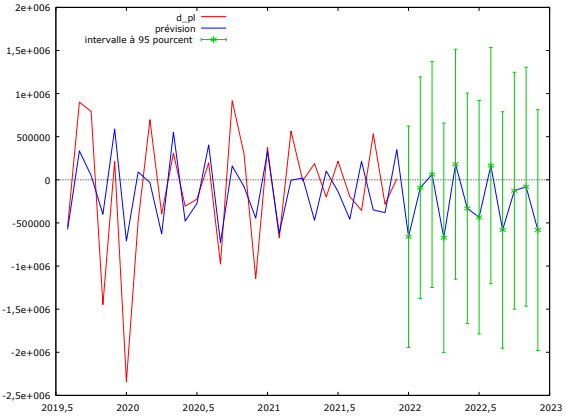

المصدر :من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Gretl 2018

من خلال الشكل رقم 4 يمكننا ملاحظة شبه التقارب بين المنحنى الأصلي والمنحنى المقدر، وهذا يبين قوة النموذج المقدر على توليد قيم قريبة جدا من القيم الحقيقة للسلسلة. بناء على ما سبق، يمكن التنبؤ بإنتاج شهري لأكياس الحليب انطلاقا من النموذج المقترح، ونتائج التنبؤ تظهر في الجدول رقم 5 أدناه الذي يعطي التنبؤ النقطي وقيمة التنبؤ بالمجال

الشكل رقم 5 :التنبؤ النقطي و التنبؤ بالمجال لمبيعات الحليب لوحدة جيبلي خلال سنة 2022

الأشهر/2022	التنبؤ النقطي	التنبؤ بالمجال
جانفيي	655253,4	-1944442,0 - 624104,1
فبراير	655567,5	-1375788,9 - 1193988,4
مارس	668713,1	-1248433,3 - 1372873,9
افريل	679048,6	-2003342,1 - 658479,6
ماي	680416,1	-1152562,6 - 1514619,7
جوان	682260	-1668114,2 - 1006295,9
جويلية	690901,1	-1788119,5 - 920163,0
اوت	698616,6	-1204664,2 - 1533862,7
سبتمبر	699857,9	-1953150,3 - 790242,1
اكتوبر	700918	-1499937,8 - 1247610,2
نوفمبر	706883	-1979626,8 - 813905,3
ديسمبر	712648,8	-1979626,8 - 813905,3

المصدر :من إعداد الباحثين باستعمال برنامج Gretl 2018

نلاحظ من خلال نتائج التنبؤ لمبيعات الوحدة الإنتاجية من مادة الحليب أن هناك ارتفاع ملحوظ للكمية المنتجة، إلا أن إنتاج مادة الحليب يتأثر بعدة عوامل خارج عن تحكم وحدة الإنتاج خصوصا ما تعلق بكمية بودرة الحليب المخصصة من طرف الديوان الوطني للحليب ومشتقاته (ONIL) والتي تحول دون القدرة في إنتاج كميات مضاعفة من الحليب، وهي مشكلة تعاني منها كل مؤسسات الحليب في الجزائر، حيث توجب عليها القيام بالبحث عن مصادر أخرى للحصول على المواد الأولية، الاستعانة بالمنتوج المحلي من المزراع المتواجدة بالمنطقة لكونها منطقة فلاحية مساعدة على توفير المادة الأولية من خلال الموالين وجامعي الحليب عبر الولاية.

4. خاتمة:

من خلال دراستنا حاولنا تسليط الضوء على أهمية استخدام تقنيات التنبؤ لدى صانعي القرار ومسيري الشركات ورجال الأعمال، وذلك لما يوفره لهم من معلومات وبيانات تساعد في بناء الخطط والاستراتيجيات الانتاجية والتسويقية وكذا تسيير مواردهم المختلفة.

تطور الاقتصاد القياسي جعله يقدم نماذج متقدمة تمكن الشركات من التنبؤ بحجم المبيعات المستقبلية أو عدد العملاء الجدد ... إلخ، وقد قدمنا مثالا تطبيقيا في هذه الدراسة مستعملين أحد نماذج السلاسل الزمنية وهي نماذج ARMA التي تسمح بالقيام بالتنبؤ على المدى القصير.

وبعد اختيار النموذج الأمثل وإخضاعه لمجموعة من الاختبارات وذلك بالاستعانة ببرامج الكمبيوتر الإحصائية على غرار Eviews 12 ; وبرنامج Gretl 2018 التي تساعد على اختصار الوقت وحساب معادلات معقدة بسرعة كبيرة، قمنا بالتبؤ بحجم الإنتاج لوحدة الحليب جيبلي سيدي بلعباس، وقد خلصت نتائج الدراسة القياسية موضوع المثال، إلى أن الوحدة الإنتاجية يمكنها الاعتماد على تلك النتائج وبناء خططها المستقبلية لتوجيه عملية الإنتاج والعمل على توفير المواد الأولية لرفع حجمه.

5. **توصيات** : من التوصيات المهمة الواجب ذكرها في هذه الورقة البحثية:

- ضرورة استخدام اساليب التنبؤ من اجل عقلنة القرارات داخلة الشركات و من الاحسن ان تستعمل هذه الاساليب في ظل نظام للتنبؤ يضمن التنسيق بين مختلف الوظائف مع النظر اليها كأداة مساعدة لاتخاذ القرارات و ليس كوسيلة لاكتشاف المستقبل.
- تطوير النمذجة الاحصائية والطرق الكمية في إدارة الأعمال و صياغة القرارات لكي تتواكب مع التطورات الحديثة في العلوم الادارية و الاقتصادية و الاجتماعية
- ضرورة استعمال النماذج الاقتصادية الحديثة، وخاصة نماذج التنبؤ في وضع الخطط المستقبلية للشركات، كما يجب استعمال البرامج الإحصائية التي تقوم بإنجاز حسابات دقيقة في وقت سريعة والتي يمكن من خلالها تحويل النماذج النظرية إلى تطبيقات عملية من شأنها تسهيل عملية

اتخاذ القرار داخل الشركات مع ضرورة الاهتمام بالإحصائيات التي يجب أن تكون دقيقة ودورية وتعكس الوضع الاقتصادي للمؤسسة، وذلك حتى تكون نتائج التنبؤات اكثر دقة و قريبة من الواقع.

6. قائمة المراجع:

- ابديوي الحسين, محمد. 2012. *تخطيط الإنتاج ومراقبته*. الطبعة الا. عمان ، الأردن: دار المناهج.
- الاحمد العبيد, عبد الرحمن. 2004. *مبادئ التنبؤ الإداري*. السعودية: جامعة الملك سعود.
- بلعباس, رابح. 2009. "فعالية التنبؤ باستخدام النماذج الاحصائية في اتخاذ القرارات In *ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية*, المسيلة.".
- بن ضب, علي. 2009. "دراسة تأثير الهيكل المالي وسياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة الاقتصادية المدرجة بالبورصة." جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- بوغازي فريدة. 2015. "استخدام تقنيات التنبؤ في اتخاذ القرارات : دراسة ميدانية بمؤسسات مجمع سوناطراك-سكيكدة." *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال* 11(1): 91–115.
- بوغازي, فريدة. 2015. "فعالية تطبيق تقنيات التنبؤ بالمبيعات في المؤسسة دراسة تطبيقية بمؤسسة /Gnl سكيكدة بالجزائر." *مجلة الباحث الإقتصادي* 3(4): 74–93.
- حشمان, مولود. 1998. *نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- شيخي, محمد. 2012. *طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات*. الطبعة الأ .ed .دار الحامد. عمان ، الأردن: دار الحامد.
- عطية, عبد القادر محمد عبد القادر. 2005. *الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق*. الإسكندير مصر: الدار الجامعية.
- قادري, رياض. 2016. "مقاربة رياضية و قياسية للتنبؤ بالمبيعات- التنبؤ بمبيعات شركة سونلغاز من الكهرباء المنخفض التوتر لسنة 2016 باستخدام طريقة الشبكات العصبية الاصطناعية و منهجية BOX & JENKINS."جامعة تلمسان.
- لقوقي, فاتح, عبد الحق بوقفة and ,عبد الله مايو. 2018. "دراسة قياسية لمبيعات وقود غاز البترول المميع (GPL)دراسة حالة مؤسسة نفطال." *مجلة الباحث* 01.305–295 :(July 2017)

- Carnot, Nicolas, and Bruno Tissot. 2002. *La Prévision Économique*. Economica. paris.
- Gauthly, Martin, and Vander Cammen. 2005. *Etude Des Marchées Méthodes et Outils*. 2 éme édit. Bruxelle: deboeck.
- Régis Bourbonnais. 2015. *Économétrie CoursCours et Exercices Corrigés*. 9th ed. DUNODO.

رأس المال المخاطر كخيار إستراتيجي لدعم وتنشيط المؤسسات الناشئة في الجزائر
– إشارة إلى منطقة الشرق ألأوسط وشمال إفريقيا–

Title: Venture capital as a strategic option to support and revitalize start-ups in Algeria
- reference to the Middle East and North Africa region -

بوعمامة خامرة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، khabou.2412@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/10/16 تاريخ القبول:26 /2023/03 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة دور رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الناشئة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإمكاناته اعتماده في الجزائر لدعم وتنشيط المؤسسات الناشئة. وذلك باستخدام المنهج الوصفي، وبالاعتماد على تقرير تمويل المشاريع الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MAGNiTT). وقد خلصت الدراسة إلى أن رأس المال المخاطر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يساهم في تمويل عدد كبير من المؤسسات الناشئة، وأن الدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة تولي اهتماما بتمويل المؤسسات الناشئة عن طريق الاستثمار في رأس المال المخاطر وذلك بإنشائها صندوق تمويل المؤسسات الناشئة.

كلمات مفتاحية: تمويل، رأس مال مخاطر، مؤسسات ناشئة، شرق أوسط، شمال إفريقيا، الجزائر.

تصنيفات JEL: A23, I23, I29

Abstract:

This study aims to analyze the reality of venture capital in financing start-ups in the Middle East and North Africa region, And its potential to be adopted in Algeria to support and revitalize its start-ups. By using the descriptive analytical method, And relying on the emerging project financing report in the Middle East and North "MAGNiTT". The study concluded that venture capital in the Middle East and North Africa contributes to financing a large number of start-ups, And that the Algerian state, in recent years, has paid attention to the financing of start-ups through investing in venture capital by establishing a fund for financing start-ups.

Keywords: Finance, venture capital, start-ups, Middle East, North Africa, Algeria.
Jel Classification Codes: A23, I23, I29

1. مقدمة:

تحظى المؤسسات الناشئة باهتمام كبير في الآونة الأخيرة، نظراً لدورها في تحريك العجلة الاقتصادية للدول، وتعتبر آليات تمويلها المشكل الأكبر الذي تواجهها خاصة في مرحلة الانطلاق، فالاعتماد على الأموال الخاصة غير كاف في اغلب الحالات لتلبية احتياجاتها خلال مراحل تطورها، خاصة مرحلة الانطلاق التي تلجأ فيها للتمويل التقليدي كالقروض والتي تشكل فوائدها عبئاً إضافياً، من هنا استُحدثت آلية جديدة للتمويل تتمثل في رأس المال المخاطر، علاوة إلى المرافقة والتوجيه.

ويعتبر تمويل المؤسسات الناشئة برأس المال المخاطر في الجزائر حديث النشأة وقليل جداً، نظرا للعديد من العراقيل التي تواجه هذا النوع من التمويل، غير أن التوجه الجديد للدولة نحو تفعيل رأس المال المخاطر كخيار استراتجي في تمويل ودعم المؤسسات الناشئة من خلال استحداث صندوق تمويل المؤسسات الناشئة، على غرار ما هو عليه الكثير من الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

حيث تشهد هذه الأخيرة نمواً ملحوظًا في تمويل المؤسسات الناشئة برأس المال المخاطر، تأتي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر في ريادة السوق لجهة إجمالي تمويل رأس المال المخاطر، وعلى وجه الخصوص شهدت المملكة العربية السعودية نمواً يقارب 3 أضعاف في تمويل المشاريع خلال عام 2021 مقارنة بالعام 2020 لتصل إلى نحو 548 مليون دولارا لرؤوس الأموال المخاطر.

بناءً على ماسبق وفي ظل الحاجة المستمرة إلى مصادر تمويل جديدة للمؤسسات الناشئة في الجزائر، **ما مدى نجاعة الرأس المال المخاطر في توفير التمويل اللازم للمؤسسات الناشئة في الجزائر على غرار ما هو عليه الدول الرائدة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ؟**

تندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- **ما مدى فعالية رأس المال المخاطر في تمويل ودعم المؤسسات الناشئة؟**

- **ما الدور الذي يلعبه رأس المال المخاطر بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في دعم وتمويل الشركات الناشئة كنماذج يستفاد منها؟**
- **ماهو واقع تمويل المؤسسات الناشئة برأس المال المخاطر في الجزائر؟**

للإجابة على الإشكالية وتحقيق الأهداف المسطرة، نتطرق إلى العناصر التالية :

- مفاهيم أساسية حول رأس المال المخاطر ؛
- رأس المال المخاطر كآلية لتمويل ودعم المؤسسات الناشئة؛
- دور رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الناشئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛
- رأس المال المخاطر وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى بناء أساس نظري وتحليلي حول موضوع الرأس المال المخاطر، بصفته أحد المصادر الحديثة في تمويل للشركات الناشئة، وذلك من أجل تحليل وضعية التمويل بالرأس المال المخاطر في بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإمكاناته في سد الفجوة التمويلية للشركات الناشئة من خلال تفعيل رأس المال المخاطر في الجزائر.

الدراسات السابقة: في مايلي أهم الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع هذه الدراسة إذ سيتم التطرق إلى أهم ما ورد فيها من نتائج:

دراسة الزيتوني سايب (الزيتوني، 2019) **مقال بعنوان رأس المال المخاطر كآلية مستحدثة في تمويل المؤسسات الناشئة والدروس المستفادة منها – حالة الجزائر والواليات المتحدة–.**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يلعبه رأس المال المخاطر في دعم و تمويل المؤسسات الناشئة من خلال عرض تجربة الواليات المتحدة الأمريكية وهذا إبراز الإجراءات والبرامج التي اتخذتها لدعم عمل شركات رأس المال المخاطر، وأين وصلت الجزائر في تبين آلية رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات.

بحيث توصلت الدراسة إلى أن تجربة رأس المال المخاطر تعتبر نموذجا فريدا في احدث صيغ التمويل بالنسبة للمؤسسات الناشئة، إذ أن والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تميل ل رأس المال المخاطر في التمويل على حساب الصيغ الأخرى للتمويل، تعتبر تجربة الواليات المتحدة الأمريكية نموذجا فريدا ومتميزا يف جمال التمويل آلية رأس المال المخاطر، حيث أن العديد من الشركات العمالقة مثل أبل ومايكروسوفت قد

لجأت إلى رأس المال المخاطر عند بداية نشأتها ونموها؛ في الجزائر مازالت تجربة رأس المال المخاطر جديدة، ولم يتم تشريعها ووضع النصوص المنظمة لها إلا مؤخراً.

دراسة طيبي بومدين، لعمري خديجة، مقال بعنوان "إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر وآليات دعمها: التمويل برأس المال المخاطر كنموذج (دراسة حالة شركة **&** SOFINANCE ASICOM) ،. (طيبي و خديجة، 2020)

هدف الدراسة إلى إبراز الدور الفعال الذي تلعبه تقنية التمويل برأس المال المخاطر في دعم المؤسسات الناشئة في مجال الإبداع و الابتكار والتكنولوجيا، وذلك بالاعتماد على مبدأ المشاركة في الإرباح والخسائر وكذلك تقديم المشورة الفنية والإدارية، حيث سلطنا الضوء على دراسة النشاط التمويلي للشركتين الداليتين للاستثمار، SOFINANCE والشركة الجزائرية السعودية للاستثمار ASICOM.

توصلت نتائج الدراسة إلى أن شركات رأس المال المخاطر الجزائرية لازلت بعيدة كل البعد على نظيراتها في الدول المتقدمة نظرا لغياب روح المخاطرة لهذه الشركات و انحصار مجال عملها في قطاعات معينة بعيدة عن الابتكار والإبداع.

دراسة حاجي آمال، لبيق محمد بشير، مقال بعنوان "دور رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة المتوسطة (دراسة حالة الجزائر) " (حاجي و محمد بشير، 2021)

هدفت الدراسة إلى تبيان رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة المتوسطة في الجزائر، وذلك من خلال تسليط الضوء على أهم شركات رأس المال المخاطر في الجزائر من أجل الوقوف على المميزات التي تجعلها بديلا تمويليا فعالا.

وقد توصلت الدراسة إلى أن نشاط شركات رأس المال المخاطر في الجزائر ضئيل جدا وتواجهه العديد من العقبات الصعوبات التي تحول دون قيمها بالدور الموكل إليها.

ما يميز الدراسة الحالية في كونها تسليط الضوء على رأس المال المخاطر كأحد أهم الخيارات الإستراتيجية في تمويل ودعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، وإبراز الدور الذي يقدمه رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الناشئة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أجل الوقوف على النواحي الإيجابية وإمكانية الاستفادة منها في صياغة إستراتيجية واضحة المعالم لتمويل المؤسسات الناشئة بتقنية رأس المال المخاطر.

2. مفاهيم أساسية حول رأس المال المخاطر

1.2 نشأة رأسمال المخاطر: تنسب نشأة رأسمال المخاطر إلى الجنرال الفرنسي " Georges Doriot" الذي انشأ في أمريكا سنة 1946 "المؤسسة الأمريكية للبحوث والتنمية"، (American Research & Development) "ARD" والتي تخصصت في تمويل الشركات الالكترونية الشابة، وظل بعد ذلك نمو مؤسسات رأسمال المخاطر بطيئا في السوق الأمريكية إلى غاية سنة 1977، أما في أوروبا فقد عرفت في تاريخ احدث ولقيت عناية كبيرة من الجمعية الأوروبية لرأسمال المخاطر التي أسست في بروكسل عام 1983 بغرض تطويره، وفي أوروبا تصل أرباحه في الحدود العادية مابين 250 في المائة إلى 300 في المائة سنويا، وتظهر أهمية ذلك إذا علمنا أن الاستثمار طويل الأجل بلغ بين سنتي 1990 و1993 في الولايات المتحدة الأمريكية 54 مليار دولار، أي أن رأسمال المخاطر يمثل 60 في المائة، وهي تنسب إلى بنوك كبيرة يبلغ عمرها حوالي 200 سنة (بريبش، 2007، صفحة 08)، بينما لم يزد عمر رأسمال المخاطر عن نصف قرن.

إضافة إلى ذلك فان النسبة التي يمولها تصل إلى 64 في المائة من المشاريع عالية المخاطر. أنقذت شركات رأسمال المخاطر أمريكا من التخلف التكنولوجي أمام اليابان، من خلال تجمع رؤوس أموال في البنوك وتعطى للمشاريع الريادية والابتكارات، فشركات ماكنتوش وميكروسفت كانت محلات بقالة عام 1980، وقد سارعت كل الدول المتقدمة إلي تبني هذا الأسلوب ولكن النتائج اختلفت، حيث نجحت في انجلترا وهولندا، في حين تعثرت في ايطاليا واسبانيا وألمانيا. (بريبش، 2007، صفحة 08)

2.2 رأس المال المخاطر المفهوم والخصائص: تعددت التعاريف التي تطرقت لرأس المال المخاطر، حيث اختلفت التسميات من دولة إلى أخرى ومن كاتب إلى آخر، مما أدى إلى اختلاف وعدم تجانس التعاريف التي تقدمها وتتبناها مختلف المؤسسات الرسمية، والمهنية والعلمية، وفيما يلي نورد أهم التعاريف الخاصة بهذا المصطلح. فحسب الجمعية الأمريكية لرأس المال المخاطر "NVCA " أنه يمنح من أشخاص متخصصون للمؤسسات الناشئة ذات القدرة العالية على الابتكار وقادرة على النمو بسرعة، وبالتالي فان شركة رأس المال المخاطر تعد وسيطا ماليا تستثمر أموال المستثمرين في مؤسسات لها إمكانية تحقيق عوائد مرتفعة خلال 5 إلى 7 سنوات، وهذا النمط التمويلي موجه لمساعدة المؤسسات على النمو في فترة زمنية محددة من 3 إلى 7 سنوات، وقد تصل إلى 10 سنوات عندما يتم التمويل منذ بداية المشروع، أما الجمعية الأوربية لرأس المال المخاطر "EVCA " فعرفته بأنه كل رأس مال يوظف بواسطة وسيط مالي متخصص في مشروعات خاصة ذات مخاطر مرتفعة، تتميز باحتمال نمو قوي لكنها لا تضمن

في الحال يقينا بالحصول على دخل، أو التأكد من استرداد رأس المال في التاريخ المحدد، معتمدة على المخاطر في الحصول على فائض قيمة مرتفع في المستقبل، البعيد عن بيع حصة هذه المؤسسات بعد سنوات. (عابد و عبد القادر، 2018، صفحة 212)

مما سبق يمكن تعريف رأس المال المخاطر بأنه أداة تمويلية تهدف إلى الربح، وتمد المشاريع بالأرباح وتضيف قيمة لها، وهي تتسم بفرض نسبة مخاطرة عالية في مقابل عائد أعلى، فهو يعتمد على أسلوب الجدوى الاقتصادية للمشروع وربحيته وكفاءة إدارة المشروع، بحيث تبدأ دورة رأس المال المخاطر من مرحلة توفير التمويل وتنتهي بمرحلة الخروج من النشاط، فهو يعتبر بديلا تمويليا للمصادر التقليدية كالقروض المصرفية والأسهم والسندات، تنشأ كرد فعل على إحجام البنوك عن تقديم التمويل للمشروعات الصغيرة والمشروعات ذات المخاطر العالية والأفكار غير التقليدية، خاصة مع انخفاض أسعار النفط فقد توجهت إلى فرض شروط أكثر صرامة على الإقراض، حتى لا تتعرض تلك البنوك للمخاطر الناشئة عن تلك المشروعات ومن خلال تطرقنا لمفهوم رأس مال المخاطر يتبين أنه يتميز **بالخصائص** التالية: (سامي، 2010، صفحة 03)

- يعد نشاط رأس المال المخاطر من الأنشطة التمويلية طويلة الأجل والتي تتراوح فيها مدة مشاركة رأس المال المخاطر من 5 إلى 7 سنوات، وذلك بصرف النظر عن حجم المشروع الذي يتم تمويله؛
- يتميز نشاط رأس المال المخاطر بوجود أفق زمني محدد مسبقا للتمويل تتراوح من 5 إلى 7 سنوات، بغض النظر عن العمر الاقتصادي أو الفني للمشروع، ويسترد المستثمر رأس ماله وعائده ببيع حصص رأس المال المخاطر عندما يبدأ المشروع في توليد التدفقات النقدية أو تحقيق عوائد مالية؛
- يتم اتخاذ القرار الاستثماري من جانب المستثمر المقدم رأس المال المخاطر، بناء على النتائج المتوقعة للمشروع الذي يتم تمويله خلال فترة التمويل؛
- يتدخل رأس المال المخاطر لتمويل إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أو تمويل التوسع في مشروعات قائمة، أو لإعادة هيكلة شركات قائمة، أو لتمويل عمليات التعثر المالي، وغالبا ما تكون ذات مخاطر مرتفعة، ولكن العائد المتوقع لها يكون كبيراً؛
- غالبا ما يتدخل رأس المال المخاطر لتمويل مشروعات واعدة اقتصاديا، تعكس أفكار وأبحاث علمية أو تكنولوجية موضع التنفيذ على أرض الواقع، ولا يتوافر أصحابها الأموال اللازمة للتنفيذ؛
- يتم تحقيق العائد على رأس المال المخاطر في نهاية مدة بقاء رأس المال المخاطر بالمشروع، وتشكل الأرباح التي يتم توزيعها خلال هذه المدة جراء قليلاً من هذا العائد.

3.2 تطور حجم تمويل رأس المال المخاطر للمشاريع عالمياً: شهد تمويل الشركات العالمية نموًا سنويًا نسبته 111 % ليصل إلى 8.620 مليار دولاراً في عام 2021، بحيث استحوذت صناديق رأس المال المخاطر على أكثر من 30 % من حصة صفقات الاستثمار الخاص في السنوات الخمس الماضية، (الرياض، 2022، صفحة 03) كما هو مبين في الشكل رقم ()، الأمر الذي أنعش نموها.

الشكل رقم (01): تمويل المشاريع العالمية (بالمليار دولار) وعدد الصفقات

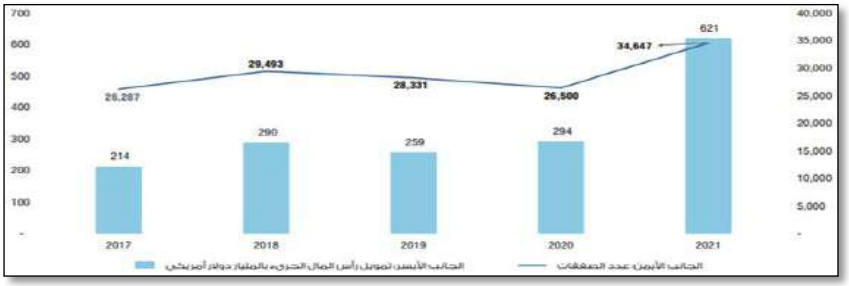

المصدر: (الرياض، 2022، صفحة 03).

تستمر الاستثمارات في المرحلة المبكرة من المشاريع في السيطرة على كافة الحصص، ولها 62 % من إجمالي الصفقات التي تمت عالميًا خلال 2021، حيث كان نصيب الشركات التقنية من أصل 8.620 مليار دولارا، حوالي 132مليار دولارا، وهو ما يمثل ما يقارب من 20 % من حجم تمويل المشاريع عالميًا خلال العام 2021. (الرياض، 2022، صفحة 03)

3. رأس المال المخاطر كآلية لدعم المؤسسات الناشئة

1.3 مفهوم المؤسسات الناشئة: تشير المؤسسة الناشئة (start-up) اصطلاحا حسب القاموس الانجليزي بأنها مشروع صغير بدأ للحظة، وكلمة (start-up) تتكون من جزأين "start" تشير إلى فكرة الانطلاق "up" تشير لفكرة النمو القوي. وبدأ استخدام هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر (capital-risque)، ليشيع استخدام المصطلح بعد ذلك. (بوضياف و محمد، 2020، صفحة 88)

في ظل غياب تعريف موحد للمؤسسات الناشئة، يمكن تعريفها على أنها مؤسسة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، بغض النظر عن حجم الشركة أو القطاع أو مجال نشاطها، كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها، (بلغنامي، 2021، صفحة 22)

كما وأنها تمتاز بمجموعة من الخصائص أهمها: (وقنوني، 2021، صفحة 75) مؤسسات حديثة العهد؛ مؤسسات أمامها فرصة للنمو التدريجي والمتزايد ؛ مؤسسات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها ؛ مؤسسات تتطلب تكاليف منخفضة ؛ تتسم المؤسسات الناشئة بالإبداع والقدرة على إحداث تأثير كبير.

2.3 إشكالية تمويل الشركات الناشئة: تواجه هذه المؤسسات في مراحل دورة حياتها، عدة تحديات أهمها إشكالية التمويل خاصة تمويل المرحلة المبكرة، ألأمر الذي يتطلب البحث عن مصادر تمويلية تتماشى والطبيعة المالية لهذا النوع من المؤسسات. وبالنظر إلى التمويل الداخلي للمؤسسات الناشئة نجده يعتمد على رأس مال المؤسس ومساهمات العائلة والأصدقاء، إلا أنه يعتبر محدود وغالبا ما يكون غير كافي، مما يستوجب على هذه المؤسسات التوجه نحو التمويل الخارجي وفي وقت مبكر من مراحل تنفيذ المشروع المبتكر (Mustapha & Jamal, 2018, p. 276)

وعلى الرغم من إمكانية حصول هذه الشركات على التمويل الخارجي عن طريق القروض البنكية، إلا أن ارتفاع نسبة المديونية بالمقارنة بأصول المؤسسة والتي تعتبر من الجوانب الهامة خاصة عند دراسة حاجة المؤسسة الناشئة للحصول على تمويل أثناء الاستغلال أو التوسع حيث لا توفر الضمان الكافي للحصول على تمويل جديد لاستمرار العملية الإنتاجية، خاصة في ظل التزام البنوك بنسبة محددة للمديونية مقارنة برأس المال.

أن ارتباط التمويل الخارجي عن طريق القروض البنكية بإجراءات معقدة وبناءً على الضمانات، يجعل معظم المؤسسات الناشئة تتوجه نحو تجنب القروض البنكية، بسبب عدم امتلاكها للضمانات التي يتعين تقديمها مقابل الحصول على القرض.

3.3 أهمية رأس المال المخاطر في دعم المؤسسات الناشئة: بعد التطرق لإشكالية تمويل المؤسسات الناشئة، تبرز أهمية رأس المال المخاطر كبديل تمويلي لتقنيات التمويل الخارجي لهذه المؤسسات، ويمكن عرض هذه الأهمية في النقاط التالية: (طلحي، 2007، صفحة 74)

- صعوبة تمويل بعض المشروعات بالطرق التقليدية، فرأس المال المخاطر يمول المشاريع التي يصعب تمويلها بالطرق التقليدية، كون أغلب المؤسسات المالية تتخوف من إقراضها؛
- يعتبر التمويل برأس المال المخاطر أكثر سهولة للمؤسسات الناشئة، من ناحية الإجراءات مقارنة بطرق التمويل التقليدية، إضافة إلى ذلك عدم وجود ضمانات في نظام التمويل؛

- يقدم رأس المال المخاطر خدمات ذات قيمة مضافة لمشاريع أصحاب المبادرات، كالاستشارات الفنية الإدارية والتسويقية والإستراتيجية، وهذا ما يزيد فرصة نجاحها؛
- يسهم رأس المال المخاطر في تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق إيجاد أسواق جديدة، تسهم في تنويع الهيكل الاقتصادي وزيادة قدرته التنافسية؛
- يساعد رأس المال المخاطر في خفض البطالة، وذلك بتوليد فرص عمل في المجالات جديدة؛
- تعتبر مؤسسات رأس مال المخاطر في الاقتصاديات المعاصرة من أهم وسائل الدعم المالي والفني للمشروعات الناشئة، فلهذه المؤسسات القدرة على التعامل مع المخاطر بأسلوب صحيح.

4. دور رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الناشئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

شددت الكثير من البنوك سياسات الإقراض في أعقاب ألازمة المالية العالمية سنة 2008 وأصبح المستثمرون التقليديون أكثر تجنباً عن المخاطرة، مما أدى ذلك إلى إحداث فجوة تمويلية قدرها 260 مليار دولار بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، (بللعما، 2020، صفحة 12) وقصد تقديم بدائل ومقترحات عملية لتجاوز هذه الفجوة التمويلية استحدثت الكثير من الصيغ لتمويل هذا النوع من المؤسسات من بينها التمويل بصيغ الرأس المال لمخاطر، بحيث تظهر البيانات مايلي: (MAGNiTT, 2022, p. 07)

1.4 حجم التمويل برأس المال المخاطر وعدد الصفقات: تجاوز التمويل بالرأس المال المخاطر في عام 2020 عتبة 4 مليار دولار من إجمالي التمويل في جميع المراحل والصناعات منذ عام 2015، كما شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تسجيل 1.9 ألف صفقة بمعدل نمو سنوي مركب 15٪ منذ عام 2015 ، وهذا يشير إلى التطور الصحي لمنظومة المؤسسات الناشئة.

الشكل رقم (02):حجم التمويل السنوي للمؤسسات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مليون دولار)

المصدر: (MAGNiTT, 2022, p. 07)

يلاحظ من الشكل أعلاه أن سنة 2020 تمّ تسجيل 360 استثمار في المؤسسات الناشئة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بلغت قيمتها الإجمالية 803 مليون دولار، بالرغم من الانخفاض المحسوس بسبب جائحة كورونا مقارنة بسنة 2019 و2018 يبقى مرتفعا مع السنوات السابقة.

ويعود سبب هذا التقدم بالأساس إلى الدور الذي تؤديه العديد من الحكومات في المنطقة في خلق منظومات عمل تدعم ريادة الأعمال والمؤسسات الناشئة، ويشمل هذا الدعم برامج الدعم الفني والمالي والإصلاح السياسات، من خلال إطلاق صناديق وبرامج المطابقة ومسرعات الإعمال، وكذا ترخيص المشاريع الناشئة والشركات الاستثمارية وغيرها من المبادرات، حيث يتضح أن هناك عالقة مباشرة بين وجود بيئة ملائمة للاستثمار وزيادة نشاط ريادة الأعمال (ماجنيت، 2019، صفحة 14)

استحوذت الإمارات العربية المتحدة باعتبارها الدولة الأكثر وفرة برأس المال الاستثماري، على أكبر قدر من إجمالي التمويل في عام 2020 حيث تم استثمار 434 مليون دولار أمريكي، في حين كانت المملكة العربية السعودية المركز الأسرع نموًا مع زيادة بنسبة 55٪ في التمويل من السنة المالية 2019 إلى الربع الثالث 2020، كما هو مبين في الشكل رقم (03)،

الشكل رقم (03): ترتيب الدول حسب الصفقات – السنة المالية 2019 إلى الربع الثالث 2020

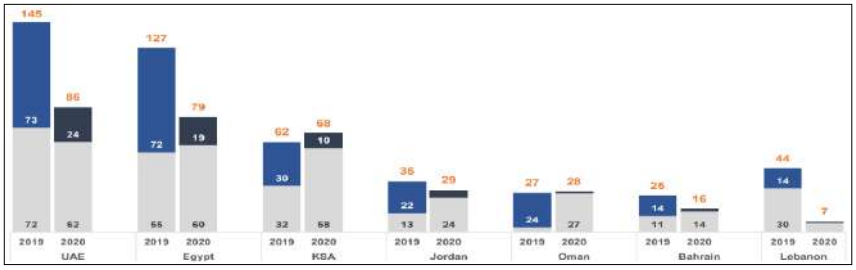

المصدر: (**MAGNiTT, 2022, p. 10**)

أما من حيث عدد الصفقات تبقى كل من الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية أفضل الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في حي استحوذت المملكة العربية السعودية على إجمالي 65٪ من الصفقات في فترة التحليل (يناير – سبتمبر من عام 2020). (MAGNiTT, 2022, p. 09)، ويرجع ذلك التطور إلى ثلاثة أسباب رئيسية هي:

أولاً إدراك أهمية الاستثمار في المؤسسات الناشئة والصغيرة؛

ثانيا، توفر رأس المال المخاطر، وهو ما قاد بدوره إلى إنشاء صناديق رأس المال المخاطر جديدة؛

ثالثاً، الإقبال على المؤسسات الناشئة بوصفها مسار عمل ممتاز.

لهذا من المتوقع زيادة قيمة رأس المال المخاطر بشكل كبري في السنوات الخمس المقبلة. (ماجنيت، 2019، صفحة 19)

وتواصل المؤسسات الخاصة والحكومية إقبالها على الاستثمار في المؤسسات الناشئة ومع التطور الذي يشهد قطاع رأس المال المخاطر، سيستفيد عدد كبير من المؤسسات الناشئة لجولات تمويل لاحقة.

وتبقى حصة الاستثمارات في المراحل اللاحقة مقابل الاستثمارات في المراحل المبكرة عند مستوى 80% في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مقارنة بـ 90 % في أوروبا و93 % في الواليات المتحدة الأمريكية و95 % في الصين، (ماجنيت، 2019، صفحة 11) وتشير هذه النسب إلى أنه من الممكن في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحقيق عملية إعادة توازن طبيعية والتوجه نحو الاستثمارات في المراحل اللاحقة لأنه سيتعين على قطاع الرأس المال المخاطر والذي بيدوره ينمو مع معدلات النضج في السوق.

2.4 القطاعات الأكثر تمويلا برأس المال المخاطر في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا: أسهمت نماذج التمويل البديلة وخاصة الرأس المال المخاطر في تسهيل عملية تمويل الأعمال التجارية للشركات الناشئة والمشاريع صغيرة في قطاعات مختلفة على بالرغم من انخفاض أرقام الصفقات أثناء اندلا ع COVID-19، ومن أهم 7 صناعات من حيث عدد الصفقات – السنة المالية 2019 مقابل الربع الثالث 2020 نجد ما يلي:

- تجارة إلكترونية (43)؛
- التكنولوجيا المالية (43)؛
- التكنولوجيا (24)؛
- المأكولات و المشروبات (20).

يبقى قطاع التكنولوجيا المالية الأكثر جاذبيته وقدرته على استقطاب المستثمرين ورواد الأعمال في ضوء تأسيس المزيد من الشركات الناشئة في هذا القطاع. وسنرى شركات تكنولوجيا مالية تتوجه أكثر نضجا لتنفيذ جولات تمويلية ضمن جهودها لكي تصبح منظمة بالكامل ونظرا لعدم وجود جاذبية في الشراكات مع اللاعبين التقليديين أما عن الصناعات الأكثر تمويلا برأس المال المخاطر حسب ماهو مبين في الشكل رقم () نجدها ترتكز في 4 صناعات وهي:

- عقارات (157 مليون دولار) ؛
- التجارة الإلكترونية (123 مليون دولار)؛
- والأغذية والمشروبات (94 مليون دولار)؛
- التكنولوجيا المالية (74 مليون دولار)

الشكل رقم (04):ترتيب القطاعات حسب إجمالي التمويل السنة المالية 2019 إلى الربع الثالث 2020، (مليون دولار)

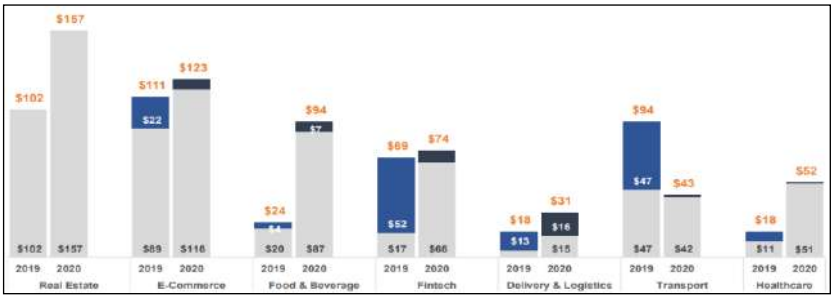

المصدر: (MAGNiTT, 2022, p. 12)

يوفر قطاع الخدمات اللوجيستية والتنقل الكثير من الفرص للخدمات والكفاءات القائمة على التكنولوجيا والابتكار، وسيستمر هذا القطاع في جذب انتباه المستثمرين بشكل كبري بالنظر إلى قيمته الأساسية في الاقتصاد الحقيقي والقطاع بشكل عام.

5. الإستراتيجية الجديد للجزائر نحو تمويل ودعم المؤسسات الناشئة :

أصبح مفهوم الشركات الناشئة من بين أكثر المفاهيم الأكثر تداولا في الجزائر أكاديميا وإعلاميا وسياسيا، وهو ما يبرز رغبة الدولة في التوجه نحو ترقية هذا النوع من المؤسسات لعدة أهداف تتعلق أساسا بتحقيق التنويع الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار خارج المحروقات، وتثمين البحوث العلمية والاستفادة من الكفاءات العلمية والحد من هجرة الأدمغة، حيث يراد من المؤسسات الناشئة أن تكون رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية القائمة على المعرفة والتطور التكنولوجي.

1.5 رأس مال المخاطر ودور في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر: أقدمت الجزائر على إيجاد بدائل تمويلية أقل تكلفة وأكثر اختصاصا كرأس المال المخاطر، بحيث ظهر رأس المال المخاطر بالجزائر في سنة 1991، وهذا من خلال إعطاء الموافقة من طرف مجلس النقد والقرض للشركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهة (FINALEP) كمؤسسة مالية متخصصة في التمويل عن طريق رأس المال المخاطر بتاريخ 24 من شهر فيفري سنة 1991، والنشاط الفعلي لها بدأ سنة 1995 ثم شهد سوق رأس المال المخاطر تأسيس العديد من المؤسسات والمتمثلة في: (منهوم، 2021، صفحة 96،95)

- الشركة المالية للاستثمار المساهمة و التوظيف (SOFINANCE) سنة 200؛
- الشركة الجزائرية السعودية للاستثمار (ASICOM) سنة 2004؛
- الصندوق المغاربي لرأس المال المخاطر (MPEF)؛

- شركة الجزائر استثمار (Istithmar Aldjazair) سنة 2006.

رغم الجهود لإيجاد بدائل تمويلية أقل تكلفة وأكثر اختصاصا كرأس المال المخاطر لا تزال بعيدة عن المستوى المطلوب كما هو عليه الحال في كثير من الدول في بمنطقة الشرق ألأوسط وشمال إفريقيا، نظرا للعديد من العراقيل التي تواجه هذا النوع من التمويل في ظل تسقيف قيمة المساهمة في رأس مال المشاريع الاستثمارية ب 50 مليون دج مهما كانت قيمة المشروع، إلى جانب غياب الثقافة المقاولاتية والفكر الاستثماري المخاطر لدى المقاول الجزائري، في ظل تحفظ المقاولين على فكرة مساهمة شريك خارجي رأس مال مشروعهم الخاص، (بوقفة، 2017، صفحة 121)على هذا الأساس جاء التوجه الجديد للدولة الجزائرية في التوجه نحو تفعيل رأس المال المخاطر كخيار استراتجي في تمويل ودعم المؤسسات الناشئة.

2.5 التوجه الجديد في دعم وتمويل الشركات الناشئة في الجزائر: ظهر التوجه الجديد للجزائر نحو المؤسسات الناشئة من خلال عديد القرارات والآليات والأجهزة المستحدثة لتهيئة بيئة جديدة مناسبة لاستحداث هذا النوع من المؤسسات، ودعمها وتطويرها، حيث أعلنت في 02 مارس 2020 عن ثمانية قرارات لتنفيذ إستراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة وطرق تمويلها، وتتمثل هذه القرارات في: (وقنوني، 2021، صفحة 79)

- إنشاء صندوق استثماري مخصص لتمويل ودعم المؤسسات الناشئة؛
- إنشاء مجلس أعلى للابتكار والذي سيكون حجر الزاوية للتوجه الاستراتيجي في مجال تثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة والإمكانات الوطنية للبحث العلمي، في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة؛
- وضع الإطار القانوني الذي يحدد مفاهيم المؤسسات الناشئة والحاضنات، وكذا المصطلحات الخاصة بالنظام البيئي لاقتصاد المعرفة، من أجل تسهيل إجراءات إنشاء هذه الكيانات، علاوة على عملية إعداد النصوص التنظيمية ذات الصلة، التي ستفضي إلى مراجعة النصوص الموجودة من أجل تكييف آليات التمويل مع دورة نمو المؤسسات الناشئة؛
- تحويل الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية وتطويرها (ANPT)، إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة؛
- تحويل قطب الامتياز الجهوي التكنولوجي (HUB) للمؤسسات الناشئة، الذي يجري إنجازه من قبل شركة "سوناطراك" على مستوى حديقة الرياح الكبرى "دنيا بارك"، إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة؛

- تمكين حاملي المشاريع المبتكرة والمؤسسات الناشئة، من الاستفادة من المساحات المتاحة داخل المؤسسات التابعة لقطاعي الشباب والتكوين المهني على المستوى الوطني؛
- تهيئة الجماعات المحلية لمساحات مخصصة للمؤسسات الناشئة مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تتوفر فيها إمكانات كبيرة من حاملي المشاريع المبتكرة، لاسيما ولايات بشار، وورقلة، وقسنطينة، ووهران، وتلمسان، وسطيف، وباتنة، قبل توسيع هذا المسعى إلى كامل التراب الوطني؛
- تنفيذ إستراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة، بالسهر على ضبط المساهمات التي تقدمها القطاعات.

وفي إطار هذا التوجه تعمل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة على إحداث إطار قانوني وتنظيمي ووظيفي للمؤسسات الناشئة، من خلال وضع خارطة طريق لدعم وتمويل هذا النوع من المؤسسات وتمكينها من لعب دور هام في الاقتصاد الوطني، ومن أهم الإجراءات إشراك البورصة ورأس المال المخاطر، وتحديد كيفية مساهمة المغتربين، وتطبيق آليات إعفاء ضريبي "شبه كلي"، لتمكين الشباب من الإسهام بفعالية في فك ارتباط الاقتصاد الوطني بالمحروقات. (وقنوني، 2021، صفحة 79)

وفي ذات السياق جاء مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية في سبتمبر 2021، بخصوص دعم المؤسسات الناشئة ينص على الإسراع في تحقيق الانتقال الرقمي وتطوير المؤسسات الناشئة، كونه أحد الرهانات الكبرى التي يجب مواجهتها، وذلك من خلال القيام الأعمال التالية: (2021، صفحة 28)

- إنشاء إطار تنظيمي للابتكار المفتوح، ووسائط الدفع الالكتروني، وإصدار النصوص التطبيقية من أجل التمويل التشاركي؛
- مراجعة الإطار التشريعي للتجارة الالكترونية لجعلها أكثر مرونة مع المؤسسات الناشئة؛
- تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات لصالح المؤسسات الناشئة وغيرها من المستثمرين المبتدئين؛
- تعزيز دور المؤسسات الناشئة كأداة للإشراك المالي من خلال الدفع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية؛
- إنشاء شبكة وطنية للمؤسسات الناشئة؛
- إطلاق برنامج للإسراع في إنشاء المؤسسات الناشئة من خلال مسرع عمومي؛
- إنشاء حاضنات ومسرعات في كل ولايات الوطن؛
- استحداث مخبر مالي لصالح المؤسسات الناشئة التي تنشط في مجال التكنولوجيات المالية؛

- تقليص أعباء أرباب العمل لصالح المؤسسات الناشئة؛
- تشجيع رأسمال المخاطر بالنظر إلى دوره الأساسي في تمويل الابتكار وتخفيف الإجراءات الإدارية لإنشاء صندوق الاستثمار وصندوق إيداع مشترك للابتكارات؛
- إدخال تدابير تحفيزية لفائدة المؤسسات الناشئة والإعفاء الضريبي للمبالغ المستثمرة في المؤسسات الناشئة (حقوق المساهمين)؛
- تسهيل طرق الاستفادة من الدفع الالكتروني لصالح المؤسسات الناشئة؛
- استغلال صناديق الاستثمار الولائية لتمويل المؤسسات الناشئة؛
- تعزيز التعاون مع صناديق الاستثمار الكفيلة بالاستثمار في المؤسسات الناشئة بالجزائر؛

تجسد مختلف الخطوات والقرارات والآليات والأجهزة المستحدثة سالفة الذكر التوجه الاستراتيجي للجزائر نحو المؤسسات الناشئة لتهيئة بيئة مناسبة لها، ودعمها وتطويرها، ومن بين أهم القرارات المتخذة وتمّ شرع في تنفيذها صندوق رأس المال المخاطر لتمويل المؤسسات الناشئة.

3.5 إنشاء صندوق رأس المال المخاطر لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر: أعلن الوزير يوم 11-07-2020 على إنشاء صندوق تمويل يحترام مبادئ الإسلام وذلك عن طريق الاستثمار في رأس المال حيث تشبه عملية التمويل عن طريق أونساج إلا أن القرض البنكي يكون حلالا أي قرض بدون فوائد مع استبدال المساهمة الشخصية بحصص في الشركة الناشئة. (dzairdaily, 2022)

يعتمد هذا الصندوق على آلية تمويل قائمة على الاستثمار في رؤوس الأموال وليس على ميكانيزمات التمويل التقليدية المختلفة القائمة على القروض، بمعنى تمويل الشباب عن طريق المخاطر مع تقاسم الأرباح والخسائر، دون مطالبتهم بتقديم ضمانات عينية هم أصلا لا يمتلكونها. (جزايرس، 2022)

وأفاد وليد ياسين، أن التمويل القائم على الاستثمار في رؤوس الأموال يتضمن تحمل الخطر وهو أمر جد مهم، مؤكداً بأنه لا يمكن تصور مؤسسة ناشئة دون التكلم عن المخاطرة في رؤوس الأموال.

حيث شرع صندوق تمويل المؤسسات الناشئة في جانفي 2021 في عملية تمويل المؤسسات الناشئة المتحصل على علامة (المصنفة)، عقب منح علامة ''مؤسسة ناشئة'' ''tup-Star'' للموجة الأولى من المقاولين، حيث أن حوالي عشر مؤسسات ناشئة متحصله على علامة قدمت طلباتها للحصول على تمويل من صندوق تمويل المؤسسات الناشئة، مضيفاً أن مصالحه بدأت في تلقي، ودراسة وتحليل هذه الطلبات الأولى التي سيستجيبون له في أسرع وقت ممكن، وبخصوص سقف الاستثمار في الصندوق عن

تحديد ثلاثة مستويات هي تمويل بحوالي 2 مليون و 5 ملايين وحتى 20 مليون دينار، وعندما يقوم الصندوق بضخ التمويل فإنه سيصبح شريكا للمؤسسة (مساهم)، حيث سيشارك معه في الأرباح وكذلك الخسائر، وسينظم من جهته الصندوق دورات لدراسة طلبات التمويل وفقاً لقدراته على المعالجة. (مداحي و آخرون، صفحة 144)

4.5 أهمية إنشاء صندوق رأس المال المخاطر لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر: يعد إنشاء صندوق رأس المال المخاطر خاص لتمويل المؤسسات الناشئة بالجزائر خيار إستراتيجي مهم في دفع وتنشيط المؤسسات الناشئة، ويسهل إجراءات إنشائها، كما تظهر أهمية إنشاء هذا الصندوق في مايلي: (فاطمة الزهراء و خضرة، 2021، صفحة 44)

- إن أهم عائق أمام المؤسسات الناشئة هي التمويل فأن تجد شخصا أو جهة تؤمن بفكرتك وتخاطر بتمويل مشروع يجسد تلك الفكرة مع احتمالات فشل كبيرة أمر صعب، ومن هنا تظهر أهمية إنشاء هذا الصندوق؛
- أن هذه الآلية التمويلية الجديدة ستمكن الشباب أصحاب المشاريع من تفادي البنوك وما ينجر عنها من ثقل بيروقراطي من خلال هذه الوسيلة التي تتمتع بالمرونة التي تتطلبها المؤسسات الناشئة؛
- يعتبر الصندوق الوطني لتمويل المؤسسات الناشئة الحلقة المفقودة في سلسلة الاستثمار، حيث كان من الضروري إيجاد جهة تقبل المغامرة وتحمل مخاطر الفشل أكثر مما تتحملها البنوك؛
- تمكين الشباب المبتكر من الاستفادة من نفس ميكانيزمات التمويل التي تتيحها البلدان المتطورة والسماح لهم بهذا بتحقيق مشار يعم المبتكرة في الجزائر؛
- يشجع الجالية الجزائرية بالمهجر للاستثمار في مجال المؤسسات الناشئة بالجزائر، والتي ستكون بمثابة قيمة مضافة ذات نوعية لاسيما وأن معظم أصحاب المشاريع التي ستقدم من وراء البحار سيكون أصحابها ذوي خبرة في شركات متعددة الجنسيات وأنهم قابلوا تكنولوجيات متطورة وأنهم عملوا في بيئة أعمال أحسن فالتجربة ستكون قيمة مضافة بالنسبة للجزائر ؛

يجسد إنشاء هذا الصندوق إرادة الدولة في إنشاء نسيج اقتصادي مولد للثروة و لمناصب الشغل يعتمد على طاقة الابتكار و مقاولاتية شباب البلد.

خلاصة :

تم التعرض في هذه الورقة البحثية إلى آلية مهمة من آليات تمويل المؤسسات الناشئة، والمعروفة باسم رأس المال المخاطر، وإبراز أهميته في تمويل هذا النوع من المؤسسات خاصة في المراحل المبكرة من

المشروع، وتم التطرق إلى الدور الذي يقدمه رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الناشئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أجل الوقوف على النواحي الإيجابية وإمكانية الاستفادة منها، وتشير هذه الورقة البحثية أن المؤسسات الناشئة في الجزائر لا يعتبر بالشيء الكبير مما دفع بالسلطات العليا مؤخرا لاستحداث صندوق رأس المال المخاطر لتمويل هذه الأخير، وعلى الرغم من هذه الخطوة الإيجابية تبقى غير كافية، لذا وجب إعادة النظر في تنظيم وتفعيل صيغ التمويل برأس المال المخاطر، من خلال الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تمّ الإشارة إليها،

النتائج المتوصل إليها:

- يمنح رأس المال المخاطر فرصا للمؤسسات الناشئة في الحصول على التمويل المناسب لدورة حياتها، فهو يمثل تحولا في أساسيا طريقة الوصول إلى التمويل، على عكس مؤسسات التمويل التقليدية التي عادة ما ترفض طلبات الشركات الناشئة في الحصول على قرض؛
- استحوذت صناديق رأس المال المخاطر على أكثر من 30 % من حصة صفقات الاستثمار الخاص في السنوات الخمس الماضية في تمويل الشركات العالمية الأمر الذي أنعش نمو المؤسسات الناشئة.
- مساهمته رأس المال المخاطر في تمويل عدد كبير من المؤسسات الناشئة؛
- ساعد التمويل بالرأس المال المخاطر في سد الفجوة الائتمانية المتعلقة بالاستثمارات في هذه الشركات؛
- يعد قطاع التكنولوجيا المالية الأكثر جاذبيته وقدرته على استقطاب المستثمرين ورواد الأعمال بمنطقة الشرق ألأوسط وشمال إفريقيا؛
- إن واقع التمويل بالرأس المال المخاطر للشركات الناشئة بمنطقة الشرق ألأوسط وشمال إفريقيا، بين غياب مكانة الجزائر في هذا المجال؛
- اهتماما الدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة بتمويل المؤسسات الناشئة عن طريق الاستثمار في رأس المال وذلك بإنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة؛
- يعد إنشاء صندوق رأس المال المخاطر خاص لتمويل المؤسسات الناشئة بالجزائر خيار إستراتيجي مهم في دفع وتنشيط المؤسسات الناشئة.

الاقترحات:

- تقديم الدعم الإداري والفني والتمويلي لتسريع وتيرة إنشاء المؤسسات الناشئة؛

- توجيه المؤسسات الناشئة نحو قطاعات تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات والتجارة الإلكترونية، باعتبارها سوق واعدة ولها تأثير إيجابي على كافة القطاعات الأخرى، كما هو الحال في الدول الرائدة في بمنطقة الشرق ألأوسط وشمال إفريقيا ؛
- وضع الأطر القانونية والفنية لتفعيل قطاع التكنولوجيا المالية الذي يعد الأكثر جاذبيته وقدرته على استقطاب المستثمرين ورواد الأعمال؛
- تدعيم صندوق رأس المال المخاطر الخاص بتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بتفعيل دور شركات رأس المال المخاطر وتوجيهها نحو تمويل المؤسسات الناشئة؛

قائمة المراجع:

1. dzairdaily. (2022). création d'un fond de financement des startups par l'Etat. Consulté le 06 - 10 - 2022, sur: *https://www.dzairdaily.com/algerie-fond-finanacement-start-ups-etat/*
2. MAGNiTT. (2022). Venture Investment & support in MENA. Consulté le 06 - 13 - 2022, sur: *https://www.jetro.go.jp/ext_images/_Reports/02/2021/f1dd89ae5b8d304a/enrp-mena202103.pdf*
3. Mustapha, A., & Jamal, T. (2018). The Entrepreneurial Finance and the Issue of Funding Startup.
4. أحلام بوقفة. (2017). واقع نشاط رأس المال المخاطر في الشركة المالية للاستثمارات المساهمة والتوظيف – Sofinance–. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، 04 (01).
5. أسماء بللعما. (2020). التمويل الجماعي آلية مبتكرة لزيادة فرص تمويل الشركات الناشئة – إشارة إلى منطقة الشرق ألأوسط وشمال إفريقيا –. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، 50 (02).
6. السعيد بريبش. (2007). رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة حالة شركة (SOFINANCE). مجلة الباحث (05).
7. آمال حاجي، ولبيق محمد بشير. (2021). دور رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة المتوسطة (دراسة حالة الجزائر). مجلة الابتكار والتسويق ، 08 (01).
8. باية وقنوني. (2021). دور مسرعات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة – دراسة حالة الجزائر–. ، مجمع أعمال الكتاب الجماعي حول المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر. جامعة العقيد أكلى محند أولحاج – البويرة– الجزائر.

9. بلقاسم منهوم. (2021). تقنية رأس المال المخاطر كأحد مقومات نجاح المؤسسات الناشئة في الجزائر – دراسة شركة Sofinance. ، مجمع أعمال الكتاب الجماعي حول المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر. البويرة: جامعة العقيد أكلى محند أولحاج – البويرة ، الجزائر .

10. بومدين طيبي، و لعمري خديجة. (2020). إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر وآليات دعمها: التمويل برأس المال المخاطر كنموذج)دراسة حالة شركة (ASICOM & SOFINANCE). حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، 7 (3).

11. جزايرس. (2022). جزايرس. تاريخ الاطلاع: 10- 05- 2022، على الموقع:

12. *https://www.djazairess.com/annasr/261452*

13. سايب الزيتوني. (جانفي, 2019). رأس المال المخاطر كآلية مستحدثة في تمويل المؤسسات الناشئة والدروس المستفادة منها – حالة الجزائر والواليات المتحدة. مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية ، 13.

14. سماح طلحي. (2007). الإيجار وإشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير غير منشورة. أم البواقي، الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي،.

15. شركة وادي الرياض. صناعة رأس المال الجريء، ماهيتها، كيفيتها، ونظرة على المنطقة. تاريخ الاطلاع 09- 05- 2022، على الموقع:

https://rvc.com.sa/wp-content/uploads/2022/04/%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%B1%D8%A3%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D8%A1-%D9%85%D8%A7%D9%87%D9%8A%D8%AA%D9%87%D8%A7%D8%8C%.D9%83%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%AA%D9%87%D8%A7

16. عبد الباقي سامي. (2010). دليل المستثمر لمفهوم ونشاط رأس المال المخاطر. سلسلة توعية المستثمر المصري في مجال سوق المال .

17. عراب فاطمة الزهراء، وصديقي خضرة. (2021). دور الدولة في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر الجديدة – دراسة في قرار إنشاء صندوق تمويل المؤسسات الناشئة-. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، 01 (01).

18. علاء الدين بوضياف، وزبير محمد. (2020). دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، 04 (01).

19. ماجنيت. (2019). المشاريع الناشئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام 2019، ملخص استثماري. تاريخ الاطلاع 13- 06- 2022، على الموقع:

https://d2p9i44hnkrmkx.cloudfront.net/files/research-files/612020/2378914238751-2019%20MENA%20Venture%20Investment%20Summary%20AR.pdf?utm_&utm_medium=email&source=web_download utm_campaign=download_ar

20.مداحي محمد، وآخرون، عصرنة الخدمة المصرفية مطلب لاستدامة المؤسسات الناشئة. تاريخ الاطلاع 06-13-2022، على الموقع:

http://fecg.univ-bouira.dz/wp-content/uploads/2021/06/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B4%D8%A6%D8%A9.pdf

21.مصالح الوزير الأول. (2021)، من مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج الرئيس، تاريخ الاطلاع، 10-01-2022، على الموقع:

https://premier-ministre.gov.dz/ar/category/%D9%85%D8%AE%D8%B7%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9.

22.نبيلة بلغنامي. (2021). واقع وتحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر –دراسة حالة الجزائر –. حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، 08 (01).

23.نصيرة عابد، وبريش عبد القادر. (2018). رأس المال المخاطر كمدخل استراتيجي لتدعيم التمويل الاستثماري في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، 14 (19).

أهمية تطبيق الذكاء الاصطناعي والذكاء العاطفي في جودة القرارات الائتمانية من وجهة نظر العاملين

"دراسة حالة على مجموعة من البنوك الجزائرية"

The importance of applying artificial and emotional intelligence on the quality of credit decisions

"A case study on a group of Algerian banks"

بنية صبرينة*، جامعة ابن خلدون-تيارت-(الجزائر)، مخبر استراتيجية التحول الى الاقتصاد الاخضر،

benia_sabrina@yahoo.fr

بلجيلالي فتيحة، جامعة ابن خلدون -تيارت- (الجزائر)، مخبر استراتيجية التحول الر الاقتصاد الاخضر،

fatiha.beldjilali@univ-tiaret.dz

تاريخ الاستلام: 2022/12/11 تاريخ القبول: 2023/03/25 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة مدى اهمية تطبيق أساليب الذكاء الاصطناعي والذكاء العاطفي في جودة القرارات الائتمانية، من خلال دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم وتطوير إستبيان لغرض جمع البيانات من أفراد العينة المكونة من 36 عاملا بالبنوك المدروسة، وتم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات.

توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين اهمية تطبيق أساليب الذكاء الاصطناعي والذكاء العاطفي على جودة القرارات الائتمانية، وان هناك ادراكا من قبل العاملين بالبنوك الجزائرية المدروسة الى مدى أهمية تطبيق أساليب الذكاء الاصطناعي والذكاء العاطفي في عملية التحليل الائتماني، مع اختلاف الأهمية النسبية لها.

* المؤلف المرسل.

وتوصي الدراسة بضرورة تبني الإدارة المصرفية لفلسفة الذكاء الاصطناعي والذكاء العاطفي وتطبيقها من خلال دعم الأفراد القائمين على تقديم الائتمان، وإدخال نظم وأساليب التكنولوجيا الحديثة، بهدف التأثير في جودة القرارات الائتمانية.

كلمات مفتاحية: ائتمان، ذكاء اصطناعي، ذكاء عاطفي، بنوك جزائرية، قرار ائتماني.

تصنيفات JEL : C02, J24, L25

Abstract:

This research paper aims to determine the extent to which artificial intelligence and emotional intelligence methods affect the quality of credit decisions, through a field study on a sample of Algerian banks, and to achieve the objectives of the study, A questionnaire was designed and developed for the purpose of collecting data from the sample of 36 individuals, and the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) was used to analyse the data

The study recommends that the banking administration should adopt the philosophy of artificial intelligence and emotional intelligence and apply it by supporting individuals in charge of providing credit, and introducing systems and methods of modern technology, with the aim of influencing the quality of credit decisions.

Keywords: credit, artificial intelligence, emotional intelligence, Algerian banks, credit decision

Jel Classification Codes: C02, J24, L25

1. مقدمة:

إن اتخاذ القرار الائتماني ليس بالأمر السهل، بل هناك إجراءات منطقية وتسلسلية يحكمها القرار الائتماني، فعلى الرغم من الجهود البحثية العديدة في موضوع اتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك الجزائرية إلا أن المحاولات لازالت بحاجة إلى إثراء كبير، وذلك لأهمية هذا الموضوع وأهمية التغيرات التكنولوجية والإدارية المتطورة بشكل كبير والمعتمدة على استخدام أسلوب الذكاء الاصطناعي والذكاء العاطفي، التي تستدعي

ضرورة متابعة هذه التغيرات خاصة في مجال اتخاذ القرارات، كذلك فإن منهجية اتخاذ القرارات تعتمد على عوامل نفسية كثيرة ومتغيرة بشكل دائم.

1.1. إشكالية الدراسة

بناء على ما سبق تتبلور إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى أهمية تطبيق أساليب الذكاء الاصطناعي والذكاء العاطفي على جودة القرار الائتماني من وجهة نظر العاملين بالبنوك الجزائرية؟

وينبثق عن هذا الإشكال الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية نذكر منها:

– هل تعتمد البنوك الجزائرية (القرض الشعبي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، البنك الجزائري للتنمية الريفية) على أحدث الأدوات والوسائل التكنولوجية الحديثة في مجال الذكاء الاصطناعي في عملية التحليل الائتماني؟

– هل يقوم محللو الائتمان بالبنوك التجارية الجزائرية المدروسة باستخدام أساليب الذكاء الاصطناعي عند اتخاذ القرار المناسب؟

– هل هناك أهمية لتطبيق أساليب الذكاء الاصطناعي على جودة القرار الائتماني المتخذ؟

– هل هناك أهمية لتطبيق أساليب الذكاء العاطفي على جودة القرار الائتماني المتخذ؟

2.1. فرضيات الدراسة

للإجابة على ما تم طرحه من تساؤلات حول الموضوع، وأملا في تحقيق أهدافه قمنا بصياغة فرضية رئيسية انبثق منها مجموعة من الفرضيات الفرعية التي نسعى لاختبارها، وهي كالأتي:

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب الذكاء الاصطناعي والذكاء العاطفي والقرار الائتماني.

الفرضية الفرعية 01: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب الذكاء الاصطناعي والقرار الائتماني.

الفرضية الفرعية 02: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب الذكاء العاطفي والقرار الائتماني.

3.1. المخطط الافتراضي للدراسة:

الشكل رقم 01: المخطط الافتراضي للدراسة.

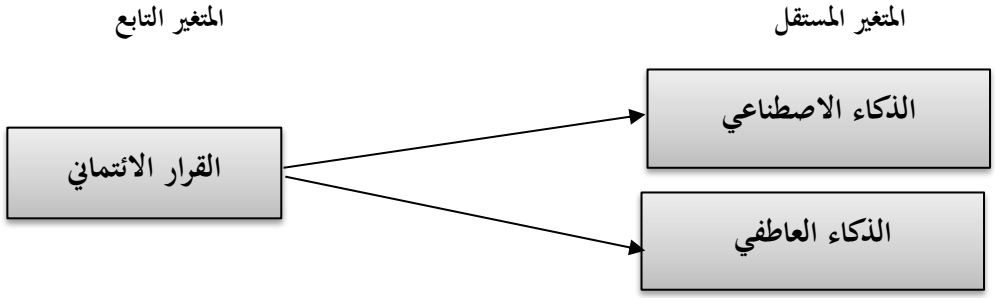

المصدر: من اعداد الباحثتين

4.1. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في كونها تلقي الضوء على أهم العمليات التي تقوم بها البنوك وهي عملية التحليل الائتماني، لذا من الضروري التطرق إلى دراسة العوامل المساعدة على اتخاذ القرار الصحيح، وذلك من خلال استخدام أهم وأحدث الأساليب المساعدة وهي أساليب الذكاء الاصطناعي والذكاء العاطفي، كما تستمد هذه الدراسة أهميتها مما يلي:

– إبراز أهمية الذكاء الاصطناعي والذكاء العاطفي؛

– الاستفادة من نتائج هذه الدراسة للحرص على استخدام أساليب الذكاء الاصطناعي والذكاء العاطفي للتأثير في القرارات الائتمانية؛

5.1. أهداف الدراسة

– التعرف على أساليب الذكاء الاصطناعي والذكاء العاطفي؛

– التعرف على أثر هذه الأساليب على القرار الائتماني بالبنوك الجزائرية؛

– تطوير مهارات الابتكار والإبداع لدى محللي الائتمان في البنوك التجارية؛

– التعرف على أهم المعوقات الإدارية التكنولوجية المؤثرة على القرارات الائتمانية بالبنوك التجارية؛

– تقديم مجموعة من النصائح والتوصيات من شأنها أن تساهم في تفعيل دور أساليب الذكاء الاصطناعي والذكاء العاطفي اتخاذ القرارات الائتمانية بالبنوك الجزائرية.

6.1. منهج الدراسة

بناءً على طبيعة الدراسة، فقد كان المنهج المستخدم هو المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب لتحليل المشكلة قيد الدراسة.

7.1. أداة الدراسة

لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسية للبحث، صممت خصيصا لهذا الغرض، وتم تفريغ الاستبانة وتحليلها من خلال البرنامج SPSS وقد تم الاعتماد على الأدوات الإحصائية التالية: اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات أداة الدراسة، المتوسطات الحسابية لأجل وصف عينة الدراسة، اختبار T للفرضيات العدمية.

8.1. حدود الدراسة

الحدود الزمنية: تحددت الدراسة زمنيا بفترة سنة 2022.

الحدود المكانية: تمت الدراسة على مستوى مجموعة من البنوك الجزائرية، بفروع ووكالات ولاية تيارت.

9.1. الدراسات السابقة

من بين الدراسات التي اعتمدنا عليها لإنجاز هذا العمل نذكر ما يلي:

– مولاي أمينة، طيبي إكرام، بن الزرقة إكرام **تطبيق الذكاء الاصطناعي والذكاء العاطفي في اتخاذ القرار**، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 7، العدد 2، ماي 2021، تدور إشكالية هذا البحث حول استطلاع مدى أثر تطبيق الذكاء الاصطناعي والذكاء العاطفي على جودة اتخاذ القرار، قام الباحثون في هذه الدراسة بتبيان أهمية العوامل التي تؤثر في اتخاذ القرار من خلال تطبيق واستخدام أساليب الذكاء الاصطناعي والذكاء العاطفي في القطاع المصرفي، فأظهرت الدراسة أن هناك ارتباطا بين الذكاء الاصطناعي و الذكاء العاطفي واتخاذ القرارات الإدارية، وأوصت الدراسة بضرورة الاستعانة بتقنيات الذكاء

الاصطناعي لتطوير المصارف ومواكبة التطورات لتحقيق الأهداف، و الاستعانة بخبراء متخصصين في مجال الذكاء العاطفي لتدريب الموظفين على كيفية استخدامه وتوظيفه في عملية اتخاذ القرار.

– فاتن عبد الله صالح، **اثر تطبيق الذكاء الاصطناعي والذكاء العاطفي في جودة القرارات**، عبارة عن رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، بجامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الاردن سنة 2009، حيث كان الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو التعرف على دور الذكاء الاصطناعي والذكاء العاطفي في اتخاذ القرارات الإدارية في البنوك التجارية الأردنية، وتمحورت مشكلة الدراسة حول تطبيق أساليب الذكاء الاصطناعي والذكاء العاطفي وأثرهما في جودة اتخاذ القرارات ، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة عملت الباحثة على تصميم أداة مكونة من المجالات الثلاثة: الذكاء الاصطناعي والذكاء العاطفي ومجال اتخاذ القرارات، وأوصت الدراسة بضرورة تنمية مهارات العاملين بهدف التعامل مع الأساليب المختلفة من الذكاء الاصطناعي والذكاء العاطفي، والعمل على تحديد الأسس العلمية والموضوعية الواجب اعتمادها قي اتخاذ القرار.

2. الذكاء الاصطناعي.

1.2. نشأته وتعريفه:

يعتبر الذكاء الاصطناعي لغز مهم: كيف يمكن لهذا الدماغ الصغير سواءً كان بيولوجيا أو إلكترونيا أن يفهم ويدرك ويتنبأ مع عالم أكبر وأعقد من الدماغ نفسه؟ كيف لنا أن نسلك طريق يعنى بصناعة مثل هذا الدماغ الصغير بكل صفاته المعقدة؟ هذا سؤال صعب، ولكن يحدث غالبا أن العلماء يتوجهون إلى الذكاء الاصطناعي لحفظ خبراتهم وتجاربهم التي قضوا بها حياتهم، فالذكاء الاصطناعي مجال عالمي يصلح لجميع التوجهات. (الشرايعة و فارس، 2000، صفحة 64)

تعد أول المحاولات في هذا المجال الاختبار الذي وضع فرضيته العالم الانجليزي **الان تورنج**، الذي وصف في الثلاثينات آلة خيالية يمكنها تحديد المشكلات التي يمكن حلها بواسطتها، وتستطيع كتابة الرموز وقراءتها وتعمل بمقتضاها من تلقاء نفسها. ابتدع **تورنج** اختبار للتأكد من ذكاء الآلة، وقياس قدرتها على

التفكير، وقد لاقى الاختبار العديد من المعارضة وعد هذا الاختبار من الناحية العملية غير قابل للتحقيق. (ZAHAF & RADJA, 1994 , p. 17)

يمكن تعريف الذكاء الاصطناعي على أنه مجموعة من الطرق التي يدرسها باحثو الذكاء الاصطناعي لصنع آلات ذكية تتصرف كما هو متوقع من الإنسان أن يتصرف. (لانكستر و ورانر، 2006، صفحة 54)

يرى **أيلين ريتش أن** الذكاء الاصطناعي هو ذلك العلم الذي يقوم بدراسة كيفية جعل الحواسيب تقوم بالأعمال التي يؤديها البشر بطريقة أقل منهم في الوقت الحاضر. (FOX, 1990, p. 19)

وفي تعريف أخر للذكاء الاصطناعي قدمه **مارك فوكس** من جامعة كارنيج ميلون: قال ان "الذكاء الاصطناعي هو النظرية المتعلقة بكيفية عمل العقل. (RICH, 1991, p. 164)

وبالرغم من هذه التعريفات المتعددة فلم يتم الوصول إلى تعريف حاسم للذكاء الاصطناعي، و الرأي الغالب في هذا الوقت هو تعريفه على أنه دراسة الملكات العقلية للإنسان باستخدام النماذج الحسابية لإكساب الحاسب بعض منها.

مما لا شك فيه أن التقدم الكبير الذي يشهده العالم في كافة المجالات إنما يرجع بعض من الفضل فيه إلى أجهزة الحاسوب التي تلعب دورا متناميا في مجالات عديدة.

لكن على الرغم من التطور الكبير الذي ابتدعته هذه الأبحاث إلا أنه لا يمكن القول بأن هناك برامج تحاكي العقل البشري في أسلوبه في التفكير والإبداع، فهذه الحاسبات يمكن لها أن تتعرف على الكلمات وتنسخها وأن تجد حتى حلولا لكن بغباء فهي لا تفهم شيئا مما تسجله، فما من حاسوب صمم ليدرك ويعرف ما يقوم به.

2.2. خصائصه:

تتمثل خصائص الذكاء الاصطناعي في: (محمود و عطيات، 2006، صفحة 24)

– **التمثيل الرمزي:** كانت هذه البرامج تتعامل مع رموز تعبر عن المعلومات المتوفرة مثل: الجو اليوم حار، والسيارة خالية من الوقود،.....، وهو تمثيل يقترب من شكل تمثيل الإنسان لمعلوماته في حياته اليومية.

– **البحث التجريبي**: تتوجه برامج الذكاء الاصطناعي نحو مشاكل لا تتوافر لها حلول يمكن إيجادها تبعا لخطوات منطقية محددة، إذ يتبع فيها أسلوب البحث التجريبي، وهذا الأسلوب يحتاج إلى ضرورة توافر سعة تخزين كبيرة في الحاسب التي تعتبر من العوامل الهامة لفرض الاحتمالات الكثيرة ودراستها.

– **احتضان المعرفة وتمثيلها**: من الخصائص الهامة في برامج الذكاء الاصطناعي استخدام أسلوب التمثيل الرمزي في التعبير عن المعلومات، واتباع طرق البحث التجريبي في إيجاد الحلول، فإن برامج الذكاء الاصطناعي يجب أن تمتلك في بنائها قاعدة كبيرة من المعرفة تحتوي على الربط بين الحالات والنتائج.

– **البيانات غير المؤكدة أو غير المكتملة**: يجب على البرامج التي تصمم في مجال الذكاء الاصطناعي أن تتمكن من إعطاء حلول إذا كانت البيانات غير مؤكدة أو مكتملة، وليس معنى ذلك أن تقوم بإعطاء حلول مهما كانت الحلول خاطئة أم صحيحة، وإنما لكي تقوم بأدائها الجيد يجب أن تكون قادرة على إعطاء الحلول المقبولة.

– **القدرة على التعلم**: تعتبر القدرة على التعلم إحدى مميزات السلوك الذكي، وسواء أكان التعلم في البشر يتم عن طريق الملاحظة أو الاستفادة من أخطاء الماضي فان برامج الذكاء الاصطناعي يجب أن تعتمد على استراتيجيات لتعلم الآلة.

3.2. أهمية استخدامه:

وللذكاء الصناعي أهمية كبيرة نوجزها في النقاط التالية: (النور، 2005، صفحة 166)

– تستخدم أسلوب مقارن للأسلوب البشري في حل المشكلات المعقدة؛

– وجود حل متخصص لكل مشكلة ولكل فئة متجانسة من المشاكل؛

– تعمل بمستوى علمي واستشاري ثابت لا تتذبذب؛

– يتطلب بناؤها تمثيل كميات هائلة من المعارف الخاصة بمجال معين؛

– تعالج البيانات الرمزية غير الرقمية من خلال عمليات التحليل والمقارنة المنطقية؛

– المحافظة على الخبرة البشرية؛

– توفير أكثر من نسخة من النظام تعوض عن الخبراء؛

- غياب الشعور بالتعب والملل؛
- تقليص الاعتماد على الخبراء البشر.

3. الذكاء العاطفي.

1.3. مفهوم الذكاء العاطفي:

هو قدرة الانسان على التعامل الايجابي مع نفسه والآخرين، وهو قدرة الانسان على التعامل مع عواطفه بحيث يحقق قدرا ممكنا من السعادة لنفسه ولمن حوله، حيث أن كثيرا من المشاعر تتولد نتيجة نمط معين من الأفكار وإذا غيرنا الفكر تتغير المشاعر. (بكر، 2015، صفحة 251)

والذكاء العاطفي هو نسبة الذكاء العاطفي Emotional intelligence quotient أكثر مما هو عليه نسبة الذكاء العام General intelligence quotient و يتعلق بمشاعر الفرد و مهارته الاجتماعية وقدرته على فهم ذاته و تنظيم نفسه و دافعيته و قدرته على فهم المكونات العاطفية للآخرين والتعامل معهم و التي تصب في نهايتها بقدرة الفرد و قابليته على إخضاع أهدافه الخاصة للأهداف العامة للفريق و بما يؤمن حالة من التوافق السلوكي. (سلامة، 2009، صفحة 04)

وهو يعني وجود علاقة قوية بين عواطف، وأفكار ومشاعر الفرد وبين وظيفته، أو هو مدى قوة استمتاع الفرد العمل في وظيفته أو مدى حبه لعمله. (حموش و بوزكري ، 2022، صفحة 428)

وترجع جذور الذكاء العاطفي لمفهوم "الذكاء الاجتماعي" الذي افترض وجوده العالم Throdine سنة 1920، و لقد عرف الذكاء الاجتماعي بأنه "القدرة على فهم و إدارة جميع الأفراد ليتفاعلوا بحكمة في العلاقات الانسانية"، ثم قام Spearman بتعريفه بأنه "القدرة على إدراك أفكار و مشاعر الأخرين والحكم عليها، حتى يستطيع الفرد أن يدرك أفكار و مشاعر الآخرين من حوله، عن طريق التماثل بينه وبين عالمه الخارجي" (الشحات، حواس، و سالي ، 2007، صفحة 284)

2.3. أبعاد الذكاء العاطفي:

يتكون الذكاء العاطفي من خمسة أبعاد: (رشيد، 2013، صفحة 472)

- الوعي بالذات: أي القدرة على معرفة الذات، وتحديد ماهية المشاعر الحقيقية لها، وفهمها بعمق، وتحديد بواعثها والتعبير عنها والإدراك الدقيق لمواطن الضعف والقوة في الذات، والاحساس القوي بقيمتها.

– إدارة الذات: أي القدرة على التحكم في العواطف والسيطرة عليها وعدم الاندفاع وضبط المزاج ليلائم الظروف المختلفة.

– الدوافع الداخلية: أي القدرة على تحفيز الذات والتفكير الايجابي، والتحكم في الأهواء الشخصية وتأجيل اشباعها سعيا لتحقيق الغايات.

– التقمص الوجداني: أي البراعة في فهم التكوين العاطفي للآخرين ادراك مشاعرهم و احتياجاتهم النفسية من خلا منظورهم والاستجابة وفقا لذلك.

– المهارات الاجتماعية: وترجع إلى القدرة على اقامة شبكة واسعة من العلاقات الايجابية مع الاخرين والبراعة الشخصية في التفاعل معهم والتعامل معهم بلباقة، والقدرة على الانسجام وايجاد أرضية مشتركة مع الاخرين على اختلاف ميولهم.

3.3. مهارات الذكاء العاطفي:

يتميز القادة الاداريون والذين يمتلكون الذكاء العاطفي بمجموعة من المهارات تتمثل في: (الفتاح، 2007، صفحة 31)

– القدرة على تحديد وفهم عواطفهم ز مسبباتها، للتمكن من تقييم الحالة والموقف بشكل أكثر وضوحا؛

– التحكم بالعواطف لاتخاذ ردود أفعال متوازنة؛

– قراءة الآخرين والقدرة على التواصل والتفاعل مع خبراتهم وتجاربهم؛

– مرونة الاتصال من خلال فهم عاطفته الذاتية وعواطف االآخرين.

4. القرار الائتماني.

يأخذ القرار الائتماني الرفض أو القبول المشروط لطلبات الائتمانات المقدمة من عملاء البنك، في ضوء العناصر الائتمانية الحاكمة للنشاط الائتماني، حيث يتطلب كل قرار ائتماني إجراء موازنة بين العائد المتوقع وبين المخاطر والتكلفة المحتملة للائتمان المطلوب، وتبدأ دورة القرار الائتماني بتقييم الباحث الائتماني للعميل عند تقدمه بالطلب تقييما مبدئيا، والوقوف على مدى مطابقة الحالة للسياسة الائتمانية للبنك،

وذلك بعد حصوله على المعلومات المبدئية من العميل أثناء المقابلة الشخصية منها: فترة السداد، الضمانات التي يمكن تقديمها.

ويتم إعداد الدراسة الائتمانية فور موافقة الباحث الائتماني المبدئية للوصول إلى قرار ائتماني سليم يستند إلى سلامة تقدير المخاطر الائتمانية، حيث يستعان بمجموعة من المؤشرات والمعايير غير الكمية والكمية، مما يساعد في تقييم جدوى الائتمان وقدرة العميل على السداد، وبالتالي اتخاذ القرار الائتماني، وتشمل مؤشرات التحليل غير الكمية :سمعة العميل، الرغبة والقدرة على السداد، قوة وكفاية الضمانات، القدرة التنافسية للمشروع، الظروف العامة للنشاط، الشكل القانوني للمشروع، كفاءة إدارة المشروع. بينما تشمل المؤشرات الكمية: تحليل القوائم المالية للعميل للسنوات الثلاث الأخيرة على الأقل – إعداد قائمة التدفق النقدي للمشروع للسنوات المستقبلية.

5. دراسة أثر الذكاء الاصطناعي والذكاء العاطفي على القرار الائتماني بالبنوك الجزائرية

1.5. مجتمع، عينة وأدوات الدراسة: تم توزيع 36 استبانة عن طريق إجراء مقابلات شخصية مع مدراء البنوك، رؤساء المصالح والمسؤولين عن القرار الائتماني بمصلحة القروض بمجموعة من البنوك الجزائرية (القرض الشعبي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، البنك الجزائري للتنمية الريفية)، فروع ولاية تيارت.

من أجل اختبار أثر الذكاء الاصطناعي والذكاء العاطفي على القرار الائتماني بالبنوك تم تصميم استبانة تكونت من قسمين كالآتي

– **القسم الأول:** يحتوي على الخصائص العامة لعينة الدراسة ويتكون من 4بيانات.

– **القسم الثاني:** يتكون من محورين وهما على التوالي:

المحور الأول: أثر الذكاء الاصطناعي على القرار الائتماني في البنوك محل الدراسة

المحور الثاني: أثر الذكاء العاطفي على القرار الائتماني في البنوك محل الدراسة.

وقد كانت إجابات كل فقرة وفق مقياس ليكارت الخماسي كما هو موضح في الشكل في الجدول حيث تم تحديد مجال المتوسط الحسابي من خلال حساب المدى (5−1) = 4 ثم نقسمه على أكبر قيمة في المقياس

للحصول على طول الخلية (5/4=0.8) ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي (1) وذلك لتحديد الحد الأدنى لهذه الخلية وهكذا أصبح طول الخلايا كالتالي:

الجدول رقم 01: قائمة التنقيط وفق مقياس ليكارت الخماسي

الاتجاه	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الفئة	4,20-5	3,40-4,19	2,60-3,39	1,80-2,59	1-1,79

المصدر: من إعداد الباحثتين

وقصد التعرف على الخصائص الإحصائية للعينة المدروسة تم استخدام برنامج SPSS نسخة 20 من خلال الأساليب الإحصائية التالية:

- معامل الاتساق الداخلي (ألفا كرومباخ)؛
- معامل الارتباط بيرسون؛
- المتوسطات الحسابية للمتغيرات.
- اختبار t test للعينة الواحدة.

2.5. ثبات اداة الدراسة:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم حساب معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) للاستبانة ككل، ولكل مجال من مجالاتها وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: معامل كرونباخ ألفا لقياس ثبات الإستبانة

المجال	معامل الثبات (كرونباخ ألفا)
الذكاء الاصطناعي	**0,815**
الذكاء العاطفي	**0,780**
الاداة ككل	**0,901**

المصدر: من اعداد الباحثتين بناء على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

اتضح من النتائج الموضحة في الجدول أن قيمة معامل (كرونباخ ألفا) للاستبانة ككل كانت مرتفعة ومقبولة ودالة إحصائيا (0.901)، وكذلك في جميع مجالات الاستبانة (0.780-0.815)، وذلك بالمقارنة مع النسبة المعيارية المقدرة بـ (0.60)، وبذلك تكون الإستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات وقابلة

للتوزيع وصالحة لغايات التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة.

3.5. معامل الارتباط Pearson: تم استخدام هذا المتغير لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة

– معامل الارتباط بين عبارات المحور الأول (أثر الذكاء الاصطناعي على القرار الائتماني): من خلال مخرجات spss لقيم معامل الارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول نلاحظ أن معاملات بيرسون تتراوح بين 0.632- و 0.729 حيث أن أغلب القيم كانت موجبة و تفوق 0.5 لذلك يمكن القول أنه يوجد ارتباط و اتساق داخلي بين جميع عبارات المحور الأول.

– معامل الارتباط بين عبارات المحور الثاني (أثر الذكاء العاطفي على القرار الائتماني): من خلال مخرجات spss لقيم معامل الارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني نلاحظ أن معاملات الارتباط كانت بين معاملات موجبة ومعاملات سالبة تراوحت بين 0.520- و 0.699 حيث أن أغلب القيم تفوق 0.5 لذلك يمكن القول أنه يوجد ارتباط و اتساق داخلي بين جميع عبارات المحور الثاني.

4.5. نظرة وصفية لعينة الدراسة:

جدول رقم 03: خصائص افراد عينة الدراسة.

البيانات	المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	22	% 61,11
	انثى	14	% 38,89
السن	أقل من 30سنة	10	% 27,78
	من31 الى 40سنة	18	% 50
	من 40 سنة فأكثر	08	% 22,22
	تقني سامي	04	% 11,11

المستوى التعليمي	ليسانس	14	% 38,89
	ماستر	18	% 50
سنوات الخبرة	أقل من 10 سنوات	05	% 13,89
	من 10 إلى 20 سنة	27	% 75
	أكثر من 20 سنة	04	% 11,11

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يلاحظ من الجدول أن معظم أفراد العينة ذكور بنسبة إجمالية قدرها 61,11 %، من فئة الشباب حيث أكبر فئة عمرية هي الفئة من 31سنة إلى 40سنة بنسبة 50 %، أغلبهم ذو مستوى تعليمي فقد كانت أكبر نسبة للفئة المتحصلين على شهادة الماستر بنسبة 50 % وهذا راجع إلى اهتمام البنوك بتوظيف ذوي الشهادات، كما أن معظم أفراد العينة يتمتعون بخبرة مهنية تتراوح من 10 إلى 20 سنوات بنسبة 75 %

5.5. تحليل ومناقشة فرضيات الدراسة:

1.4.5. نتائج اختبار الفرضية الأولى: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب الذكاء الاصطناعي والقرار الائتماني.

– النتائج المتعلقة بتصورات المبحوثين:

جدول رقم 04: استجابات أفراد الدراسة لعبارات المجال الاول (الذكاء الاصطناعي)

رقم الفقرة	العبارات	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة	الاتجاه العام
01	تساعد البرامج الذكية على التقليل من نسبة القرار الائتماني الخاطئ.	**4.65**	**عالية**	**01**
02	توفر الأجهزة التكنولوجية الحديثة بالبنك يساعد على اتخاذ القرار الائتماني.	**4.47**	**عالية**	**04**
03	إن إتقان موظفو البنك لمهارات الإعلام الآلي بشكل جيد يساعد في عملية اتخاذ القرار الائتماني.	**4.52**	**عالية**	**03**

04	إن وجود خبراء في البنك يساعد على تطوير أعمال البنك باستمرار خاصة تلك المتعلقة بمنح الائتمان.	3.94	عالية	06
05	لا يعتبر النظام المستخدم في مجال اتخاذ القرار الائتماني بالبنوك الجزائرية على درجة عالية من الفعالية.	3.27	متوسطة	08
06	يعتمد في عملية اتخاذ القرار الائتماني على استخدام البرامج ذكية.	2.45	ضعيفة	10
07	ان الطرق المعتمدة على الذكاء الاصطناعي تساعد على دراسة ملفات طلب القروض بسرعة بسبب القدرة الفائقة للأجهزة التكنولوجية المستخدمة.	4.59	عالية	02
08	إن تدريب عمال البنك باستمرار لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة يساعد في عملية التحليل الائتماني.	4.07	عالية	05
09	يهتم البنك بادخال الخدمات الجديدة والمتطورة التي تساعده في اتخاذ القرار الائتماني.	3.82	عالية	07
10	إن الطرق الكلاسيكية المعتمدة في البنوك في اتخاذ القرار الائتماني غير كافية.	3.12	متوسطة	09
الذكاء الاصطناعي		3.89	عالية	–

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يعرض الجدول رقم 02 نتائج تحليل البعد الأول من أبعاد المتغير المستقل (**الذكاء الاصطناعي**) والذي جاء قياسه عن طريق 10 أسئلة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المتغير (3.89) وبدرجة موافقة (عالية)، وهذا ما يدل على إدراك عال لدى أفراد العينة المتمثلين في مدراء البنوك، رؤساء المصالح والمسؤولين عن القرار الائتماني بمصلحة القروض لأهمية تطبيق أساليب الذكاء الاصطناعي ومدى استخدامها في عملية اتخاذ قرار منح القرض للزبون الطالب للقرض.

– النتائج المتعلقة باختبار T للفرضيات العدمية:

جدول رقم 05: اختبار T لأساليب الذكاء الاصطناعي المعتمدة في البنوك

T اختبار	مستوى الدلالة
2,775	**0.001**

المصدر: من اعداد الباحثتين بناء على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

نلاحظ من الجدول رقم 03 أن قيمة T التي قدرت بـ (2,775) وهو ارتباط موجب وقوي وبمستوى معنوية قدر بـ (Sig=0.001) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) مما يقتضي رفض الفرضية العدمية

والتي تنص على أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أساليب الذكاء الاصطناعي المعتمدة في البنوك والقرار الائتماني، وقبول الفرضية البديلة.

2.4.5. نتائج اختبار الفرضية الثانية: يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أساليب الذكاء العاطفي والقرار الائتماني.

– النتائج المتعلقة بتصورات المبحوثين:

جدول رقم 06: استجابات أفراد الدراسة لعبارات المجال الثاني (الذكاء العاطفي).

رقم الفقرة	العبارات	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة	الاتجاه العام
11	أفكر كثيرا وباتزان قبل اتخاذ القرار الائتماني.	**3.82**	**عالية**	**01**
12	أتشارك مع الموظفين الآخرين وأحاول استطلاع لآرائهم حول اتخاذ القرار الائتماني.	**3.08**	**متوسطة**	**04**
13	أقوم باتخاذ قرارات روتينية عند مواجهة مواقف متشابهة تحدث من حين لآخر.	**2.49**	**ضعيفة**	**08**
14	لا اتخذ القرارات المتعلقة بمنح الائتمان التي لا تستند على مبررات منطقية.	**2.01**	**ضعيفة**	**10**
15	أركز دائما عند الاستماع إلى الزبون طالب القرض وأنتبه	**2.82**	**متوسطة**	**06**

	إلى تعابير وجهه.			
16	أستطيع تحديد شخصية وملامح العميل المتعامل معه من خلال المقابلات الشخصية معه.	**2.90**	**متوسطة**	**05**
17	في بعض الحالات أجازف في اتخاذ القرار الائتماني إذا كانت الظروف المتعامل معها إيجابية	**2,14**	**ضعيفة**	**09**
18	أشعر بالندم عند اتخاذ القرارات الخاطئة ولكن لا أحمل غيري مسؤولية أخطائي	**3,81**	**عالية**	**02**
19	أتحكم في مزاجي ولا أقحم عواطفي في اتخاذ القرارات	**2,67**	**متوسطة**	**07**
20	لا أتراجع عن قراراتي النهائية مهما كانت الأسباب	**3,62**	**عالية**	**03**
الذكاء العاطفي		**2.936**	**متوسطة**	

المصدر: من اعداد الباحثتين بناء على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

يعرض الجدول رقم 04 نتائج تحليل **الذكاء العاطفي** والذي جاء قياسه عن طريق 10 أسئلة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال (**2.936**) وبدرجة موافقة (متوسطة)، مما يعني أنه حقق مستوى موافقة أفراد العينة حوله بدرجة متوسطة وهو إشارة إلى أن أفراد العينة ليس لديهم الادراك الكافي لأهمية أساليب الذكاء العاطفي ولا يعتمدون بشكل كبير في عملية اتخاذ القرار الائتماني بالبنوك.

– النتائج المتعلقة باختبار T للفرضيات العدمية:

جدول رقم 07: اختبار T للذكاء العاطفي

T اختبار	**مستوى الدلالة**
2,942	**0.005**

المصدر: من اعداد الباحثتين بناء على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

تشير النتائج الإحصائية في الجدول رقم 05 إلى قيمة T التي قدرت بـ (2,942) وبمستوى معنوية قدر بـ (Sig=0.001) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) مما يقتضي رفض الفرضية العدمية والتي تنص على أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أساليب الذكاء العاطفي والقرار الائتماني، وقبول الفرضية البديلة.

6- النتائج والتوصيات:

خلصت الدراسة إلى بعض النتائج والتي من خلالها سيتم تقديم توصيات يمكن أن يعتمد عليها محللو الائتمان عند اتخاذ القرار الائتماني والتي من أهمها:

أولا: النتائج

توصلت الدراسة من خلال اختبار الفرضيات إلى عدة نتائج نذكر منها:

- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب الذكاء الاصطناعي والقرار الائتماني، وهذا ما يدل على وجود إدراك عال لدى أفراد العينة المتمثلين في مدراء البنوك، رؤساء المصالح والمسؤولين عن القرار الائتماني بمصلحة القروض بانه لا يمكن اتخاذ قرار منح القرض للزبون الطالب للقرض دون استخدام أساليب الذكاء الاصطناعي وادواته؛

- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أساليب الذكاء العاطفي والقرار الائتماني، وهذا ما يدل على الأهمية الكبيرة لتطبيق أساليب الذكاء العاطفي في عملية اتخاذ القرار الائتماني الا أن موظفي البنوك في العينة المدروسة لديهم ادراك متوسط لهذه الأهمية ولا يعتمدون عليه بشكل كبير؛

ثانيا: التوصيات

خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها:

- ضرورة استخدام البنوك للبرامج الذكية والأجهزة التكنولوجية الحديثة وإدخال خدمات جديدة ومتطورة في عملية التحليل الائتماني بالإضافة إلى تدريب العمال لمهارات الإعلام الآلي؛

- ضرورة تبني البنوك التجارية الجزائرية الطرق المعتمدة على الذكاء الاصطناعي الحديثة في دراسة ملفات طلب القروض واتخاذ القرار الائتماني، لأنها تعتمد فقط على الطرق الكلاسيكية؛

- التركيز على استخدام أساليب الذكاء العاطفي عند عملية الاختيار للموارد البشرية العاملة في البنوك؛

- ضرورة تركيز البنوك على تطوير كفاءة مسؤولي القرار الائتماني، وذلك بإكسابهم طرق التعامل مع العملاء وتقنيات اتخاذ القرارات؛

– إعطاء مديري البنوك التجارية فرص كثيرة من أجل تطوير وممارسة تطبيق أساليب الذكاء الاصطناعي والعاطفي في مجال اتخاذ القرارات الائتمانية؛

7. المراجع

1.7. المؤلفات:

احمد عبد العزيز الشرايعة، و سهير عبد الله فارس. (2000). *الحاسوب وانظمته* (الإصدار 01). عمان، الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

ثائر محمود، و صادق فليح عطيات. (2006). *مقدمة عن الذكاء الصناعي* (الإصدار 01). عمان، الاردن: مكتبة المجمع العرب.

عادل عبد النور. (2005). *أساسيات الذكاء الاصطناعي*. الرياض، السعودية: دار الفيصل الثقافية.

نهي سلامة. (2009). *الذكاء العاطفي وأسرار قوتك في العمل*. القاهرة، مصر: المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

ولفرد لانكستر، و آمي ورانر. (2006). *تقنيات الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة في تطبيقات المكتبات وخدمات المعلومات*. (بن صالح الطيار، المترجمون) الرياض، السعودية: مكتبة الملك عبد العزيز العامة.

RICH, E. (1991). *Artificial Intelligence*. New York, USA: McGraw- Hill.

2.7. المقالات:

ايمان صالح عبد الفتاح. (2007). كيف تصبح أكثر فاعلية وتحقق النجاح من خلال الذكاء العاطفي وأساليب استغلال الطاقة. *ندوة تنمية المهارات القيادية لمديري منظمات الأعمال العامة والخاصة*. مصر.

حسين حموش، و جيلالي بوزكري . (2022). أثر الذكاء الأخلاقي للرؤساء على الاستغراق الوظيفي من وجهة نظر العاملين في المنظمات. *مجلة اضافات اقتصادية، 06*(02).

نادية عبد الخالق رمضان بكر. (2015). المدير المتميز ودوره الفعال في قيادة الأداء بالذكاء العاطفي بالتطبيق على قطاع الاتصالات بمصر. *مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي*(47).

FOX, M. (1990, Fevrier). AI and Expert systems: Myths, Legends and Facts. *IEEE Expert, 05*(01), 08-20.

3.7. المذكرات والرسائل:

مازن فارس رشيد. (2013). الذكاء العاطفي والقيادة التحويلية. الرياض، كلية العلوم الادارية، السعودية: جامعة الملك سعود.

نظير رياض محمد الشحات، هشام حامد حواس، و محمد سعد عامر سالي . (2007). *أثر الذكاء العاطفي للمديرين على سلوكيات المواطنة التنظيمية بالتطبيق على الادارات التابعة لميناء دمياط*. القاهرة: كليه التجارة.

ZAHAF, A., & RADJA, K. (1994). Réseaux de neurones études théorique et validation sur le problème de déplacement d'un robot mobile dans un environnement inconnu (mémoire d'ingénieur d'état). Oran, informatique, Algerie: université Senia.

تأثير أبعاد جودة الموقع الالكتروني على تحقيق الشراء الاندفاعي في ظل وساطة الحالة المزاجية للزبون – تطبيق نموذج SOR -

The impact of the dimensions of website quality on impulsive buying in mediation of customer mood application of the- SOR model-

عامر عبد القادر [*]، مخبر البحث إدارة المؤسسات و تسيير رأس المال الاجتماعي(mecas)، جامعة تلمسان (الجزائر)
abdelkader.ameur@univ-tlemcen.dz
علي بلحاج ياسين، مخبر البحث إدارة المؤسسات و تسيير رأس المال الاجتماعي (mecas) ،جامعة تلمسان (الجزائر)
ahmedyacineissame.alibelhadj@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام: 2022/11/30 تاريخ القبول: 2023/03/29 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

تهدف الدراسة الى اختبار أربعة محددات لجودة الموقع الالكتروني: سهولة الاستخدام، توفر المعلومات، الجاذبية المرئية، الامان والخصوصية، من خلال ابراز قدرتها على التأثير في تحقيق الشراء الاندفاعي للزبون بشكل مباشر، أو غير مباشر عبر المرور بالحالة المزاجية للزبون كوسيط باستخدام نموذج SOR، قامت الدراسة بإعداد قائمة استبيان الكتروني، حيث تضمنت عينة الدراسة على 248 طالب جامعي، ممن قاموا بعمليات شراء اندفاعية عبر مواقع التجارة الالكترونية الجزائرية، حيث استخدمت الدراسة أسلوب نمذجة المعادلات الهيكلية SEM لاختبار فروضها لاختبار فروضها باستخدام برنام SPSS، أين أفضت إلى وجود تأثير مباشر لأبعاد جودة الموقع الالكتروني على تحقيق الشراء الاندفاعي، وغير مباشر في ظل وساطة الحالة المزاجية للزبون، وعليه يمكن اعتبار نتائج هاته الدراسة ذات أهمية كونها تقدم إطار عمل لكل مديري التسويق الالكتروني بالشركات ومصممي المواقع الالكترونية.

كلمات مفتاحية: شراء اندفاعي – جودة موقع إلكتروني – مزاج – جاذبية مرئية.

تصنيفات JEL : **M31**

[*] **المؤلف المرسل.**

Abstract:

The study tests four determinants of website quality (ease of use, information availability, visual appeal, and security/privacy) and their impact on impulse buying via the customer's mood state, using the SOR model. An electronic questionnaire was used to survey 248 university students who made impulsive purchases on Algerian e-commerce sites. The study used SEM to analyze the data and found a direct effect of website quality on impulse buying and an indirect effect through the customer's mood state. The study's results provide a framework for electronic marketing managers and website designers.

.**Keywords**: impulse buying - website quality - the mood - visual appeal.

Jel Classification Codes: M31

1.مقدمة:

أدى التطور الملحوظ في نشاط التجارة الإلكترونية إلى تغيير سلوك عدد كبير من المستهلكين وتحولهم من التسوق التقليدي نحو التسوق الالكتروني، كما أصبحت الغاية من الشراء عبر مواقع الانترنت ليس فقط لأجل تلبية الاحتياجات الأساسية وتحقيق المنفعة، وإنما ايضا بهدف الحصول على قدر من المتعة وتحسين الحالة المزاجية.

وفي المقابل أصبح من الضروري على تجار التجزئة ورجال التسويق فهم حقيقة ما الدافع وراء قيام الزبون بعمليات شراء غير مخطط لها ومن دون تفكير وفجائية، خصوصا أن ما يميز هذا النوع من السلوك الشرائي أن لديه جوانب معرفية تتمثل في المنفعة المدركة وعدم التفكير والتخطيط، وأخرى عاطفية تتمثل في مشاعر المتعة والإثارة ، وبذلك فالشعور العاطفي المتشكل من التجربة أثناء التفاعل وتصفح الموقع له تأثير قوي على اتخاذ القرار الشرائي الفجائي غير المخطط له.(Kathy & Khalifa, 2012, p. 398)

حاولت العديد من الدراسات التجريبية السابقة تحديد العوامل المؤثرة على الشراء الاندفاعي عبر الانترنت ، غير أنها لم تتفق على محددات اساسية معينة تضمن نجاح الموقع الإلكتروني، والتي تدفع الزبون الى الانخراط في عمليات شراء اندفاعية ، حيث ذهب عدد قليل من الباحثين الى دراسة تأثير أبعاد جودة الموقع على السمات الفردية للمستهلكين، في حين أتجه البعض الأخر إلى دراسة تأثير سمات المتجر

الإلكتروني على الشراء الإندفاعي عبر الإنترنت، وذلك من خلال وساطة مستوى الإندفاع ومتعة التسوق التي يشعر بها الزبون . (Floh & Madlberger, 2013, p. 3)

لذلك تحاول هذه الدراسة البحثية تقديم إطار متكامل، من خلال التركيز على أهم المحددات الأساسية لجودة الموقع الإلكتروني (سهولة الاستخدام، توفر المعلومات، الجاذبية المرئية، الأمان والخصوصية) وكذا الجانب العاطفي المتمثل في الحالة المزاجية للزبون وتأثيرها على الشراء الإندفاعي للزبون.

إشكالية الدراسة:

– انطلاقا مما سبق ذكره قمنا بطرح الإشكالية الرئيسية للبحث على النحو التالي :

– ماهو تأثير أبعاد جودة الموقع الإلكتروني على تحقيق الشراء الإندفاعي بوساطة الحالة المزاجية للزبون باستخدام نموذج SOR ؟

– من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية قمنا بإدراج التساؤلات الفرعية التالية:

– ما هو تأثير أبعاد جودة الموقع الالكتروني على الحالة المزاجية للزبون ؟.

– ما هو تأثير الحالة المزاجية المتشكلة من أبعاد جودة الموقع على تحقيق الشراء الإندفاعي للزبون ؟.

فرضيات الدراسة:

من اجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والاسئلة الفرعية نقوم بصياغة الفرضية الرئيسية والفرعية التالية:

الفرضية الرئيسية : – أبعاد جودة الموقع الالكتروني تؤثر بشكل ايجابي على تحقيق الشراء الاندفاعي للزبون في ظل وساطة الحالة المزاجية للزبون .

الفرضيات الفرعية :

– أبعاد جودة الموقع الالكتروني تؤثر بشكل ايجابي على الحالة المزاجية للزبون.

– تلعب الحالة المزاجية للزبون دور الوسيط بين أبعاد جودة الموقع الالكتروني وتحقيق الشراء الاندفاعي.

أهداف واهمية الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحديد تأثير أبعاد جودة الموقع الأربعة (سهولة الإستخدام ، توفر المعلومات ، الأمان والخصوصية ، الجاذبية المرئية) على تحقيق الشراء الاندفاعي، والتوصل إلى أي مدى تلعب الحالة المزاجية للزبون دورا وسيطا بينهما، وتتمثل اهميتها انها تختبر إطار عمل يتصف بدرجة من التكامل لمحددات فاعلية الموقع وتأثيرها على عدد من المتغيرات التسويقية والسمة الفردية (المزاج والشراء الاندفاعي)، حيث يجمع إطار الدراسة المقترح بين أدبيات التجارة الإلكترونية وأدبيات التسويق والحالة الشعورية للزبون في إطار واحد مما يساهم في إثراء المعرفة من خلال تشارك الميادين .

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بالدرجة الأولى في كل الجانب النظري المتعلق بفهم متغيرات البحث،كما اعتمدنا في جمع المعلومات والبيانات في الدراسة الميدانية بالجانب التطبيقي على استبيان إلكتروني تم تصميمه من خلال عملية المسح الادبي لدراسات سابقة تناولت الموضوع، موجه لرواد مواقع التجارة الالكترونية بالجزائر ، وذلك من خلال نشر الاستبيان عبر الفايسبوك وإرساله عبر البريد الالكتروني بالاعتماد على اسلوب الملأ الذاتي لتعبئة الاستبيان.

النموذج الهيكلي العام للبحث :

من خلال عملية المسح الأدبي التي قمنا بها لمختلف الادبيات التي تناولت دراسة العوامل المؤثرة على الشراء الاندفاعي، سواءا في بيئة التسويق التقليدي أو بيئة التسويق الالكتروني ، اعتمدنا الدراسة على تطبيق نموذج (S-O-R) المعروف بنموذج الكائن المحفز والاستجابة، باعتباره كأساس نظري للدراسات التي لها صلة بسلوك المستهلكين (Hui, Zherui, Carol, Hongwei, & Robert, 2015, p. 2) ، يُعرَّف الكائن الحي بأنه عملية أوحالة داخلية تتوسط العلاقة بين التحفيز والاستجابة النهائية للشخص والاستجابة هي النتيجة النهائية التي تحدد سلوك المستهلك أو تجنبه، حيث قام كل من الباحثان (Chen & Yeong, 2014, p. 161) بتطبيق نموذج SOR للتحقيق في سلوك التسوق للمستهلكين عبر الإنترنت، حيث تمكنا من الوصول الى أن بيئة الانترنت تلعب دورًا مهمًا في عملية الشراء عبر الإنترنت كما قام كل من (Kathy & Khalifa, 2012, p. 414) بدراسة عمليات الشراء الاندفاعية عبر

الإنترنت باستخدام نفس النموذج ، أين أفضت النتائج لأهمية تصميم موقع الويب واعتباره كمحفز من أجل التنبؤ بالمشتريات غير المخطط لها عبر الإنترنت.

الشكل 1: النموذج الهيكلي التفسيري للدراسة وفقا لنموذج **SOR**

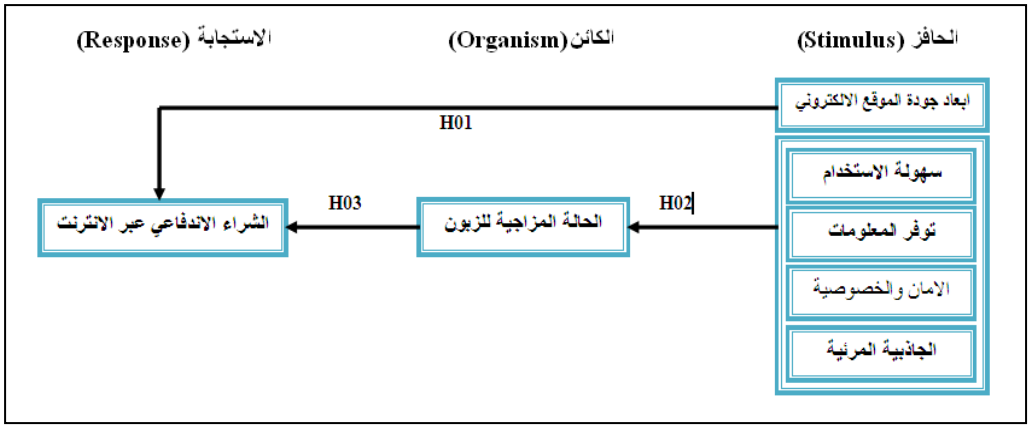

المصدر : من اعداد الباحثان بالاعتماد على الدراسات السابقة .

2. الدراسات السابقة:

1.2. دراسة (Vidyarini & Retsi, 2019) بعنوان" العوامل المؤثرة على الشراء الاندفاعي عبر الانترنت "، كان الهدف منها هو فحص العلاقة التي تجمع بين متعة التسوق وسمات المتجر الالكتروني وعملية الشراء الاندفاعي للملابس والأزياء، حيث كشفت الدراسة التي أجريت على مجموعة من الطلاب الذين انخرطوا في عمليات شراء اندفاعية عبر الانترنت عن وجود تأثير إيجابي لترويج المبيعات وسمات المتجرالالكتروني على السلوك الشرائي للطلاب، كما توصلت أيضا إلى أن المتعة المتشكلة نتيجة عامل الإغراء والجاذبية المرئية للموقع الالكتروني تساهم في تحفيز الفرد وتدفعه للقيام بعملية شراء اندفاعية .

2.2. دراسة (Akram, Hui, Khan, & Tanveer, 2018)، بعنوان "كيف تؤثر جودة موقع الويب على الشراء الاندفاعي عبر الإنترنت: تأثيرات معتدلة لترويج المبيعات واستخدام بطاقة الائتمان "، كان الهدف منها هو التحقق من وجود تأثير لجودة موقع الويب على سلوك الشراء الاندفاعي مع تقييم دور المتغيرات المعدلة ترويج المبيعات وبطاقة الائتمان (الدفع)، حيث كشفت الدراسة عن وجود تأثير إيجابي

لجودة الموقع على سلوك الشراء الاندفاعي وبأن ترويج المبيعات يؤثر بشكل إيجابي على سلوك الشراء الاندفاعي ويعمل كوسيط قوي بين العلاقة بين جودة الموقع والشراء الاندفاعي عبر الانترنت، كما تتأثر عمليات الشراء الاندفاعي عبر الانترنت بشكل كبير وايجابي عن طريق استخدام بطاقة الائتمان (الدفع) التي تعزز العلاقة الموجودة بين جودة الموقع والشراء الاندفاعي عبر الانترنت.

3.2. دراسة (Muhammad Danish & Abdul, 2018) بعنوان " نظرية العاطفة المعرفية والميول العاطفية في السلوك الشرائي عبر الانترنت "، الهدف منها هو نمذجة الجوانب المعرفية وفحصها تجريبيا باعتبارها مقدمة للجوانب العاطفية المؤدية إلى الشراء الاندفاعي، حيث استخدمت هاته الدراسة العاطفة المعرفية قصد نمذجة سلوك المستهلك في سياق الانترنت ،اين توصلت إلى أن ميزات الموقع الالكتروني بما فيها جودة المعلومات سهولة الاستخدام والثقة لها تأثير على الاستجابة العاطفية للمتسوق عبر الأنترنت.

4.2. دراسة (Rezaei, Ali, & Amin, 2016) ، مقال بعنوان "شراء المنتجات السياحية عبر الإنترنت، دور شخصية موقع الويب ، وتصفح الويب النفعي والمتعة "، هدفت هاته الدراسة إلى فحص العلاقة الهيكلية بين خصائص موقع الويب ومتعة التصفح بالشراء الاندفاعي عبر الإنترنت للمنتجات السياحية وقد توصلت إلى أن جودة الموقع تؤثر بشكل إيجابي على متعة التصفح النفعية والشراء الاندفاعي عبر الانترنت، كما أن التصفح يوثر بشكل إيجابي على الشراء الاندفاعي عبر الانترنت.

5.2. دراسة (Boudhayan, Satya, Dianne, & Milena, 2010)، بعنوان " آثار تصميم موقع الويب على نية الشراء في التسوق عبر الإنترنت: الدور الوسيط للثقة والدور الوسيط للثقافة "كان الهدف من وراء هاته الدراسة كان اختبار تأثير تصميم الموقع في تحقيق الشراء الاندفاعي في ظل وساطة الثقة والثقافة، حيث توصلت إلى أن الثقافة تعمل كوسيط في العلاقة بين عوامل تصميم موقع الويب والثقة وكذلك بين الثقة ونية الشراء، كما أظهرت النتائج أن الثقافة على المستوى الفردي تعمل كوسيط في العلاقة بين عوامل تصميم الموقع والثقة وأيضًا بين الثقة ونية الشراء.

3. الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة :

1.3. جودة الموقع كمتغير مستقل: جودة الموقع هي أداة لقياس قابلية الاستخدام والوظائف وفوائد العملية التفاعلية بين المستخدمين ومقدموا الخدمات (Hsu, Chang, & Chen, 2012, p. 552)،

وهناك العديد من الأبعاد التي تستخدم في تحديد مستوى جودة الموقع الالكتروني نستعرض أهمها والتي هي محل دراستنا:

1.1.3. سهولة الاستخدام:

أثناء القيام بعملية شراء عبر الإنترنت يميل الأفراد عادةً إلى إجراء عملية شراء فورية غير مقصودة تكون مرتبطة ببساطة موقع الويب (Rezaei, Ali, & Amin, 2016, p. 63).، كلما كان استخدام الموقع سهلا يتم استكشافه من قبل عدد أكبر من الأفراد وبالتالي السماح بمواصلة المزيد من المهام . (Castaneda, Frías, & Rodríguez, 2009, p. 550)، ومما لا شك فيه أن موقع الويب الذي يصعب التنقل فيه يؤدي حتما إلى خلق حالة مزاجية سلبية تؤثر على صنع قرار الشراء عبر الإنترنت . (Floh & Madlberger, 2013, p. 3)

2.1.3. توفر وجودة المعلومات:

يعتبر توفر المعلومات المقدّمة في موقع الانترنت من الأسباب الرئيسية لاتخاذ القرار الشرائي، ما يميز التجارة الالكترونية عن التقليدية هو غياب الاتصال المادّي مع مقدم الخدمة عند الشراء عبر الانترنت، ما يضاعف الحاجة لمعلومات أكثر وضوحا دقة ، تعني جودة معلومات موقع الويب في بيئة الأعمال الإلكترونية توفير معلومات محدثة وجديدة وذات صلة ومفهومة، ستؤثر بشكل كبير على مواقف المستهلكين ورضاهم ونوايا الشراء.(Delone & McLean, 2003, p. 15)

3.1.3. الجاذبية البصرية:

لقي مفهوم الجاذبية البصرية أهمية بالغة في العديد من المجالات بما فيها مجال التسويق، يتكون المظهر المرئي من العناصر التي تساعد في تطوير العرض التقديمي الشامل لموقع الويب، مثل الرسومات المرئية وخطوط العرض(Parboteeah, Valacich, & Wells, 2009, p. 62) ، حيث توصلت الأبحاث السابقة إلى أن الجاذبية المرئية لها تأثير مباشر على سلوك الشراء الاندفاعي للمستهلك، علاوة على ذلك من المتوقع أن تتشكل لدى الفرد مشاعر إيجابية حول الشراء الاندفاعي عند القيام بالشراء من متجر إلكتروني جذاب بصريًا، عكس التسوق من موقع الكتروني غير جذاب . (Verhagen & Dolen, 2011, p. 321)

4.1.3. الأمان والخصوصية: إن مسألة توفير الأمن والحماية للمستهلك تعد من الركائز الأساسية لنجاح التجارة الإلكترونية المراد بهما حماية المستخدم من الاحتيال وتعرضه لخسائر مالية،كما يشمل عنصر احترام الخصوصية وحماية البيانات الشخصية الامتناع عن إعادة بيعها أو مشاركتها مع مواقع انترنت أخرى دون رضا صاحبها حيث يمثل هذا البعد خاصية فريدة في سياق التجارة الالكترونية بفعل غياب الاتصال الشخصي(yoo & Donthu, 2001, p. 3) .

2.3 الشراء الاندفاعي كمتغير تابع:

1.2.3. تعريف الشراء الاندفاعي:

قدم(Beatty & Ferrell, 1998, p. 170) تعريف شامل للشراء الاندفاعي هو "عملية شراء مفاجئة وفورية مع عدم وجود نية مسبقة للتسوق إما لشراء فئة المنتج المحددة أو للوفاء بعملية شراء معينة مهمة، يحدث السلوك بعد الشعور بالحاجة إلى الشراء ويميل إلى أن يكون تلقائيًا ودون الكثير من التفكير"،كما حدد (Stern, 1962, p. 59) أربع أنواعً مختلفة للشراء الاندفاعي وهي: **الخالص المخطط ، التذكيري والإيحائي**.

2.2.3. سلوك الشراء الاندفاعي عبر الانترنت:

سلوك الشراء الاندفاعي هو عملية شراء فورية وسريعة من دون وجود أي نية مسبقة نحو منتج محدد لتلبية احتياجات معينة(Beatty & Ferrell, 1998, p. 170) ، ينتج مثل هذا السلوك عندما يواجه العملاء حافز قوي للشراء ويقوم بعملية شراء اندفاعية متهورة دون التفكير الكافٍ (Angela, 2000, p. 403) ، الدافع من وراء القيام بعملية لشراء اندفاعية هو أحد جوانب المتعة التي تحفز بشكل متكرر الصراع العاطفي، والذي يمكن أن يكون وشيكًا من الناحية النفسية والعاطفية (داخليًا) أو من تأثير المسوقين (الخارجيين) (Rook & Fisher, 1995, p. 306) ،كما يتأثر الشراء الاندفاعي عبر الإنترنت بعدة عوامل اخرى مثل :دافع المنفعة ، التسوق الاجتماعي ، تسوق المغامرات ، تسوق الأفكار ،الفائدة المتصورة ، والمتعة المتصورة ، وجاذبية المعلومات المرئية الملائمة للمهمة والحث على الشراء باندفاع. (Ozen & Engizek, 2013, p. 81)

3.3. الحالة المزاجية كمتغير وسيط:

يعرف المزاج على أنه حالة مؤقتة قصيرة يشعر فيها الأفراد بتصرف سلبي أو إيجابي ، غير سار وممتع يتم تحفيز الحالة المزاجية من خلال المحفزات الخارجية ، قد يواجه العملاء مجموعة من الحالات المزاجية أثناء اتخاذ القرار المزاج في لحظة معينة قد يؤثر على نوايا المشتري في الشراء باندفاع ، حيث تلعب الحالة المزاجية دور العامل المؤثر الرئيسي أثناء عملية صنع القرار لدى العميل. (Foroughi, Buang, & Mehrdokht, 2012, p. 8578)

حيث اتفق الباحثون السابقون عمومًا على أن الشراء الاندفاعي يشتمل على عنصر المتعة، وله القدرة على جعل المشتري المندفع يشعر بالارتياح والبهجة(Ramanathan & Geeta, 2006, p. 629) صنفت الحالة المزاجية التي تلي إجراء عملية شراء اندفاعية على أنها إيجابية (Gardne & Rook, 1988, p. 128)، أثناء اتخاذ القرار والحالة المزاجية في لحظة معينة قد يؤثران على نوايا المشتري في الشراء باندفاع (Foroughi, Buang, & Mehrdokht, 2012, p. 8577)، في الأساس يمكن تصنيف الحالة المزاجية إلى فئتين مزاج إيجابي وسلبي (Angela, 2000, p. 403)

4. العلاقة بين جودة الموقع والحالة المزاجية بالشراء الاندفاعي عبر الانترنت :

1.4. تأثير جودة الموقع الإلكتروني على الشراء الاندفاعي عبر الإنترنت:

توصلت الدراسة التي قام بها (Yong, Hongxiu, & Feng, 2013, p. 830) وجود تأثير لأبعاد جودة موقع الانترنت والمتمثلة في : سهولة الاستخدام، الجاذبية البصرية على السمات الفردية للمستهلكين بما في ذلك الإشباع الفوري، التقييم المعياري والاندفاع كوسيط لتلبية الرغبة في الاندفاع عبر الإنترنت كما تؤثر ايضا سمات المتجر الإلكتروني (التنقل والتصميم والمحتوى) على الشراء الاندفاعي عبر الإنترنت وهذا في ظل وساطة الاندفاع ومتعة التسوق، الحالة المزاجية ، الدوافع النفعية، التسوق الاجتماعي تسوق المغامرات، تسوق الأفكار، الفائدة المتصورة، المتعة المتصورة جاذبية المعلومات المرئية الملائمة للمهمة، والحث على الشراء باندفاع. (Floh & Madlberger, 2013, p. 3)

2.4. تاثير المزاج على الشراء الاندفاعي عبر الانترنت :

قصد تحسين الحالة المزاجية سيقضي الأفراد وقتًا أطول في المتجر وشراء المزيد من المنتجات بشكل اندفاعي ،حيث يؤثر المزاج الإيجابي على سلوك الزبون وهذا سيجعلهم يقضون وقتًا أطول في المتجر في البيئة التقليدية ونفس الشيء على موقع الانترنت ، خلال عملية الشراء عبر الإنترنت تؤدي سهولة الاستخدام والمتعة إلى تطوير تشكل مزاج إيجابي للزبون خصوصا الجاذبية المرئية للموقع ، ويحدث العكس في حالة وجود صعوبة في استخدام الموقع والتنزيل وعدم كفاية المعلومات المتاحة عن المنتجات . (Syuhaily, Fon, Othman, & Khong, 2014, p. 182)

5. الجانب التطبيقي:

1.5. أدوات القياس:

1.1.5 قياس جودة الموقع (WebQual):

هناك عدد من العناصر التي تحدد مستوى جودة الموقع غير أننا سنقوم باختيار أهمها في دراستنا وهي: سهولة الاستخدام- جودة المعلومات – الأمان والخصوصية- الجاذبية المرئية، حيث سبق اختيارها في العديد من الدراسات السابقة والبحوث لقياس جودة الموقع، حيث يستند هذا المقياس إلى تصورات المستخدمين (Barnes & Vidgen, 2002, p. 115)

2.1.5 مقياس المزاج BMISعند (Mayer & Gaschke, 1988, p. 102)

لغرض قياس المزاج كمتغير وسيط عند المستهلك بين جودة الموقع الالكتروني والشراء الاندفاعي سنستخدم مقياس BMIS (Brief Mood Introspection Scale)، وذلك قصد التعرف بشكل دقيق على الحالة المزاجية الكامنة عند العملاء وكثافتها، حيث أثبتت صلاحيته صدقه ويتكون هذا المقياس من 16 عبارة.

3.1.5 مقياس الشراء الاندفاعي عند(Beatty & Ferrell, 1998, p. 172) :

يعد هذا المقياس من بين أجود وأحسن المقاييس المستخدمة لغاية الان، نظير ما يقدمه من جودة رقمية إحصائية عالية بمعامل ارتباط الفاكرومباخ بلغ 81 % ، لذلك تم استخدامه في الدراسات التجريبية على نطاق واسع وقدم نتائج جد مرضية(Giraud, 2002, p. 167) ، ويتكون هذا

المقياس من خمسة عناصر رئيسية تمثل بشكل دقيق أبعاد الشراء الاندفاعي، ويشمل على عنصر مهم جداً وهو نية عدم الشراء الاندفاعي (أتجنب شراء الأشياء الغير موجودة في قائمة التسوق مهما كانت الظروف).

2.5 تصميم الدراسة:

1.2.5 منهجية الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على منهجية الاستقصاء، وذلك لرصد متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها التي تمت صياغتها ، ومن اجل ذلك لزم علينا القيام بتصميم استبيان الكتروني ، موجه الى رواد المواقع الالكترونية التسويقية بالجزائر.

2.2.5 مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في رواد المواقع التجارة الالكترونية بالجزائر ، ومن أشهرها موقع جوميا الجزائر المصمم بمعايير عالمية وكذلك موقع باتوليس ، فور شوب وغيرها من المواقع ، اعتمدت الدراسة على عينة متجانسة تتلائم وطبيعة الدراسة خصوصا أنها تمس الجانب السلوكي للزبون ، بلغ حجمها 248 طالب جامعي يزاولون دراستهم بالأطوار الثلاثة ، ممن قاموا بعمليات شراء اندفاعية خلال الفترة الأخيرة حيث سعت الدراسة بذلك الى تحقيق أكبر قدر من التنوع في العينة من حيث المرحلة العمرية ،الجنس والمستوى التعليمي، وقد تم ارسال الاستبيان عن طريق البريد الالكتروني ونشره في مجموعات الفايسبوك الخاصة بالطلبة الجامعيين بالاعتماد على الملا الذاتي.

3.2.5 أساليب تحليل البيانات:

اعتمدت الدراسة على عدد من الأساليب الإحصائية الرئيسية، فقد تم استخدام ألفا كرومباخ لقياس ثبات المقاييس ومتوسط التباين المفسرaverage variance extract لاختبار الصدق، وقد تم اعتماد على أسلوب نمذجة المعادلات الهيكلية SEM وذلك لرصد طبيعة العلاقات بين متغيرات الدراسة واختبار فروضها باستخدام برنامج SPSS.

4.2.5. متغيرات الدراسة : تنقسم متغيرات الدراسة الى ثلاثة انواع من المتغيرات :

– المتغير المستقل اربعة محددات وهي:سهولة الاستخدام ،توفر المعلومات، الجادبية البصرية والامان والخصوصية ،المتغير الوسيط يمثل الحالة المزاجية للزبون ، المتغير التابع هو تحقق الشراء الاندفاعي .

3.5 نتائج الدراسة:

1.3.5. نتائج اختبار الثبات والصدق لمتغيرات الدراسة

من خلال الجدول رقم 1 جميع معاملات ألفا كرومباخ تفوق 60% وهو المعدل المعياري، ما يدل على ثبات كافة مقاييس الدراسة، ويظهر لنا معاملات التحميل للتحليل الاستكشافي EFA تفوق جميعها نسبة 60% ما يثبت صدق محتوى الاستبيان.

فاقت كافة نتائج KMO معيار 50% ، كما أن نتائج اختبار Bartiett تشير إلى معنوية كافة المتغيرات ما يدل على جودة جميع مؤشرات مقاييس المتغيرات وعلى الترابط القوي بينها.

الجدول 1: ملخص نتائج الصدق والثبات

المتغير	العبارة	معامل ألفا كرومباخ	معامل التحميل EFA	KMO	معنوية اختبار بارتليت
توفر المعلومات	A01	0.703	0.625	0.704	610.321 0.000
	A02		0.698		
	A03		0.801		
	A04		0.703		
سهولة الاستخدام	A05	0.822	0.769	0.703	644.251 0.000
	A06		0.713		
	A07		0.712		
	A08		0.788		
الجاذبية المرئية	A09	0.607	0.741	0.722	735.012 0.000
	A10		0.821		
	A11		0.733		
	A12		0.841		
الأمان و الخصوصية	A13	0.618	0.602	0.607	873.251 0.000
	A14		0.674		
	A15		0.817		
	A16		0.763		
الحالة المزاجية	B01	0.735	0.721	0.803	777.321 0.000
	B02		0.712		
	B03		0.719		
	B04		0.817		
	B05		0.798		
	B06		0.705		

		0.741		B07	
		0.736		B08	
		0.699		B09	
		0.806		B10	
		0.788		B11	
		0.712		B12	
		0.697		B13	
		0.702		B14	
		0.736		B15	
		0.704		B16	
607.321 0.000	0.777	0.712	0.722	D01	الشراء الاندفاعي
		0.741		D02	
		0.874		D03	
		0.906		D04	
		0.709		D05	

المصدر: من إعداد الباحثان، بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

2.3.5 نتائج توصيف المتغيرات: يظهر لنا الجدول رقم 2 توصيف متغيرات الدراسة :

الجدول 2: توصيف المتغيرات.

MAX	MIN	STD	MEDIAN	MEAN	
5	1	0.532	2.712	3.514	**توفر المعلومات**
5	1	0.601	2.725	3.811	**سهولة الاستخدام**
5	1	0.747	2.698	3.333	**الجاذبية البصرية**
5	1	0.687	2.749	3.851	**الأمان والخصوصية**
5	1	0.691	2.744	3.766	**الحالة المزاجية**
5	1	0.347	2.204	3.802	**الشراء الاندفاعي**

المصدر: من إعداد الباحثان، بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

يظهر لنا الجدول رقم 2 توصيف متغيرات الدراسة من حيث الوسط، الوسيط، الانحراف المعياري الحد الأقصى والحد الأدنى ،حيث بلغت قيمة المتوسطات لكل المتغيرات الدراسة في حدود القيمة 03 الى القيمة 04 (جميع الاجابات تقع بين محايد وموافق)، مايوضح أنه حسب رأي جميع المستحوبين جميع متغيرات الدراسة لها تأثير على سلوكهم الشرائي الاندفاعي ، وبلغ أعلى متوسط في المتغيرات المستقلة 3.85 لمتغير الامان والخصوصية ، حيث احتل المرتبة الاولى من حيث درجة التأثير مقارنة بباقي الابعاد ما

يفسر الدور الرئيسي الذي تلعبه الثقة بالموقع حيث يعتبر من اهم ركائز التجارة الالكترونية ، كما بلغ متوسط المتغير الوسيط الحالة المزاجية 3.76، في حين بلغ متوسط المتغير التابع 3.8، وقد بلغ الانحراف المعياري لكل المتغيرات قيم تقل عن 01.

الجدول 3: التوصيف الديموغرافي لعينة الدراسة.

البيان		العدد	النسبة%
نوع الجنس	ذكر	93	%37
	انثى	155	%63
	المجموع	248	%100
السن	18سنة الى 23 سنة	142	%57
	24سنة الى 29 سنة	82	%33
	30سنة الى 35 سنة	22	%9
	أكثر من 35 سنة	2	%01
	المجموع	248	%100
مستوى التعليم	ليسانس	163	% 66
	ماستر	80	% 32
	دكتوراه	5	% 2
	المجموع	248	%100
الدخل الفردي	اقل من 10000دج	40	%16
	من 11000 الى 25000	88	%36
	اكثر من 26000 دج	120	%48
	المجموع	248	%100

المصدر: من إعداد الباحثان، بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

من الجدول 3، يتضح أن عدد الإناث وصل إلى 155 بينما بلغ عدد الذكور 93 بالرغم من أن الإناث هن الأقل تفضيلا للمغامرة في التسويق عبر الانترنت ، وبلغ عدد المستجوبين الذين تراوحت أعمارهم بين (18 و23) عامًا بلغ 142 مستجوبًا بنسبة 57% وهي أعلى نسبة مقارنة بالفئات العمرية المتبقية، حيث يمكن تفسير ذلك بأن هاته الفئة الشبابية هم اكثر استخداما لمواقع التجارة الالكترونية بسبب الرغبة في معرفة كل ماهو جديد ، بالاضافة لافتقار ضبط النفس والتجربة الكافية والحالات النفسية التي تميز هاته الفئة ، اي أن عدد المستجوبين الذين قاموا بعمليات شراء اندفاعية يقل

كلما زادت أعمارهم ، وعلى ضوء هذه النتائج يمكن أن نستنتج وجود تأثير معنوي للعوامل الديموغرافية، مثل الجنس والعمر على قرار الشراء الاندفاعي عبر الانترنت، كما يتضح لنا من خلال النتائج انه كلما كان المال متاح (الدخل) اكثر بالنسبة للطلبة زاد عدد الذين يقومون بالشراء باندفاع عبر مواقع الانترنت.

3.3.5 نتائج التحليل الإحصائي لجودة الإطار المقترح للدراسة:

يظهر لنا الجدول رقم 4 مؤشرات جودة الإطار المقترح للدراسة : (GFI = 93%) حيث يزيد عن 90% المؤشر المعياري ، كما إن مؤشر CFI مقبول للغاية حيث تعدى 98%، كما اتصف مؤشر RMSEA بالقبول أيضا حيث بلغ 07% والمؤشر المعياري له لابد أن يقل عن 08%، كما تميز مؤشر RMR بالقبول حيث بلغ 0.03 والمؤشر القبول المعياري الخاص به اقل من 0.04، هذا ما يدل على وجود مستوى مقبول وجيد بالنسبة لجودة الإطار المقترح للدراسة .

الجدول 4: ملخص مؤشرات جودة الإطار المقترح

المؤشر	القيمة	القيمة المرجعية
CMIN/DF	3.82	
RMR	0.03	اقل من 0.04
GFI	0.93	أكبر من 0.90
CFI	0.988	أكبر من 0.90
RMSEA	0.077	اقل من 0.08

المصدر: من إعداد الباحثان، بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

4.3.5 قدرة إطار الدراسة على التنبؤ بالمتغيرات التابعة والوسيطية:

أظهرت نتائج الدراسة وجود قدرة لهذا الإطار على التنبؤ ببعض المتغيرات الأساسية (أي قدرة المتغيرات المستقلة التي تم طرحها في الدراسة على تفسير التباين لكل المتغيرات التابعة والوسيطية) ويظهر جدول رقم 5 أن المتغيرات المستقلة يمكنها التنبؤ بالشراء الاندفاعي بمعدل 70 %، بينما تستطيع أيضا المتغيرات المستقلة التنبؤ بمتغير الحالة المزاجية بمعدل 59% .

الجدول 5: قدرة إطارات الدراسة المقترح على التنبؤ بالتغيرات التابعة والوسيطية .

المتغير	R^2
الشراء الاندفاعي	0.702
الحالة المزاجية	0.599

المصدر: من إعداد الباحثان، بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

5.3.5. نتائج اختبار فروض الدراسة:

الجدول 6: ملخص لاختبار نتائج الفروض

المتغيرات	الأثر	المتغيرات	التقدير	التقدير المعياري	PVALUE*
الشراء الاندفاعي	→	توفر المعلومات	0.424	0.487	0026
الشراء الاندفاعي	→	سهولة الاستخدام	0.422	0.621	0.045
الشراء الاندفاعي	→	الامان والخصوصية	0.643	0.633	0.039
الشراء الاندفاعي	→	الجاذبية المرئية	0.550	0.511	0.037
الحالة المزاجية	→	توفر المعلومات	0.725	0.714	0.032
الحالة المزاجية	→	سهولة الاستخدام	0.621	0.703	0.057
الحالة المزاجية	→	الجاذبية المرئية	0.644	0.749	0.012
الحالة المزاجية	→	الأمان والخصوصية	0.723	0.474	0.029
الشراء الاندفاعي	→	الحالة المزاجية	0.623	0.658	0.017

المصدر: من إعداد الباحثان، بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

يتضح من الجدول السابق وجود تأثير معنوي لجميع أبعاد جودة الموقع الالكتروني على الشراء الاندفاعي حسب الترتيب التالي:(الأمان والخصوصية 63%، سهولة الاستخدام بنسبة 62% ، الجاذبية المرئية 51% ، توفر المعلومات بنسبة 48%) .

كما أظهر لنا الجدول ايضا وجود تأثير معنوي ايجابي لجميع أبعاد جودة الموقع على الحالة المزاجية للزبون حسب الترتيب التالي:(الجاذبية المرئية 74% ، توفر المعلومات بنسبة 71% ،سهولة الاستخدام 70% ، الأمان والخصوصية 47 % على الحالة المزاجية .

يتبين لنا أيضاً من خلال الجدول أن الحالة المزاجية لها تأثير معنوي ايجابي قوي على الشراء الاندفاعي بنسبة 65%، وتلعب دوراً وسيطاً بين جميع ابعاد جودة الموقع والشراء الاندفاعي.

نستنتج ان ابعاد جودة الموقع التي تم اختبارها لها تأثير معنوي ايجابي مباشر على الشراء الاندفاعي وبشكل غير مباشر من خلال المرور بالحالة المزاجية للزبون وبالتالي نقبل جميع فرضيات الدراسة الرئيسية وكذلك الفرعية .

6. الخاتمة:

توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها وجود تأثير ايجابي مباشر لابعاد لجودة الموقع على تحقيق الشراء الاندفاعي، ما يبرز الدور الحيوي لمحدد الأمان والخصوصية باعتباره من بين أهم الركائز الرئيسية للتجارة الالكترونية، فالمستهلك كلما كان بالنسبة إليه استخدام الموقع سهلا وتوفرت لديه المعلومات الكافية وحصوله على قدر من الشعور بالمتعة والإثارة وتحسن مزاجه المتشكلة من جاذبية الموقع، زاد ذلك حتما من فرص انخراطه في عمليات شراء اندفاعية، حيث توصلت الدراسة الى ان فئة الاناث هن اكثر عرضة للانخراط في الشراء باندفاع، وكلما قل السن زاد عدد المنخرطين في عمليات شراء اندفاعية، وتوصلت الدراسة انه كلما زاد الدخل سيزيد من احتمالية الانخراط في الشراء باندفاع .

في نفس السياق نجحت الدراسة في إثبات وجود تأثير غير مباشر لابعاد جودة الموقع عبر المرور بالحالة المزاجية للزبون على الشراء الاندفاعي، فالأشخاص الذين كانوا في حالة مزاجية سلبية سيئة كانوا أكثر عرضة للانخراط في أعمال شراء غير مخطط لها ومتهورة، كمحاولة منهم لتخفيف الضغط الواقع عليهم

وتغيير مزاجهم، كما نجحت المتغيرات المطروحة بإطار الدراسة في تفسير المتغير التابع الشراء الاندفاعي بمعدل 70% بناءا على R^2 وهو معدل مرتفع للغاية يبرز أهمية المتغيرات التي تم اختبارها في إطار الدراسة الحالية، ومن خلال ما سبق ذكره يمكننا أن نقدم بعض التوصيات للمؤسسات والشركات التي تعتمد على التسويق الالكتروني بضرورة الاهتمام أكثر والاستثمار في محددات جودة الموقع الالكتروني القادرة على دفع رواد الموقع الالكتروني نحو الشراء الاندفاعي، وذلك حسب أولويات الإنفاق في تلك الأبعاد على النحو التالي: **الأمان والخصوصية** ثم يليها **سهولة الاستخدام** ، **الجاذبية المرئية** وأخيرا **توفر المعلومات**.

حيث تقترح الدراسة القيام باختبار المزيد من المتغيرات سواء كانت تتعلق بمحددات جودة الموقع أخرى، أو عوامل ظرفية مثل توفر المال، توفر الوقت للحصول على نتائج أفضل عن طريق الربط بين نتائجها واستخلاص أهم المحددات وبالتالي تحقيق أهداف المؤسسة.

7. المراجع:

المقالات باللغة الاجنبية:

Akram, U., Hui, P., Khan, M., & Tanveer, Y. (2018). How website quality affects online impulse buying. Asia Pacific Journal of Marketing and Logistics , 30 (1), pp. 235-256.

Angela, H. (2000). A multi-method investigation of consumer motivations in impulse buying behavior. Journal of Consumer Marketing , 17 (5), pp. 403-426.

Barnes, S. J., & Vidgen, R. T. (2002, August 3). An Integrative Approach to The Assessment of E-Commerce Quality. Journal of Electronic Commerce Research , 114-127.

Beatty, S., & Ferrell, E. (1998). Impulse buying: Modeling its precursors. Journal of Retailing , 74 (2), pp. 169–191.

Boudhayan, G., Satya, B., Dianne, C., & Milena, H. (2010). The effects of website design on purchase intention in online shopping: The mediating role of trust and the moderating role of culture. International Journal of Electronic Business , 8 (4), pp. 302-330.

Castaneda, J., Frías, D., & Rodríguez, M. (2009). Antecedents of Internet Acceptance and Use as an Information Source by Tourists. Antecedents Online information review , 33 (3), pp. 548-567.

Chen, P., & Yeong, G. K. (2014). Application of the stimuli-organism-response (SOR) framework to online shopping behavior. Journal of Internet Commerce , 13 (3-4), pp. 159-176.

Delone, W., & McLean, E. (2003). The DeLone and McLean model of information systems success: a ten-year update. Journal of management information systems , 19 (4), pp. 9-30.
Floh, A., & Madlberger, M. (2013). The Role of Atmospheric Cues in Online-Impulse Buying Behavior. Electronic Commerce Research and Applications , 12 (1), pp. 1-15.
Foroughi, A., Buang, N. A., & Mehrdokht, S. (2012). Exploring the Influnce of Situational Factors (Money&Time Avialable) on Impulse Buying Behaviour among Different Etthics. Journal of Fundamental. Psychology & Social. Science , 2 (2), pp. 8577-8580.
Gardne, M., & Rook, D. (1988). Effects of Impulse Purchases on Consumers' Affective States. Advances in Consumer Research , 15, pp. 127-130.
Giraud, M. (2002). L'expérience D'achat Impulsif : Un Essai De Modélisation. Une Application Aux Achats Impulsifs Dans La Grande Distribution. Thèse De Doctorat En Sciences De Gestion , 167. Université De Toulouse, FRANCE.
Hsu, C., Chang, K., & Chen, M. (2012). The impact of website quality on customer satisfaction and purchase intention: perceived playfulness and perceived flow as mediators. Information Systems and e-Business Management (313), pp. 549–570.
Hui, Z., Zherui, Y., Carol, X. O., Hongwei, L., & Robert, M. D. (2015). Investigating the impacts of recommendation agents on impulsive purchase behaviour. Proceedings - 26th Australasian Conference on Information Systems, (pp. 1-12).
Kathy, N. S., & Khalifa, M. (2012). System design effects on online impulse buying. Internet Research , 22 (4), pp. 396-425.
Mayer, J., & Gaschke, Y. N. (1988). The Experience And Meta-Experience Of Mood. Journal Of Personality And Social Psychology (55), 102.
Muhammad Danish, H., & Abdul, Q. (2018). Cognitive Emotion Theory and Emotion-Action Tendency in Online. Journal of Management Sciences , 5 (1), pp. 86-99.
Ozen, H., & Engizek, N. (2013). Shopping online without thinking:being emotional or rational? Asia Pacific Journal of Marketing and Logistics , 26 (01), pp. 78-93.
Parboteeah, D., Valacich, S., & Wells, J. (2009). The Influence of Website Characteristics on a Consumer's Urge to Buy Impulsively. Information Systems Research , 20 (1), pp. 60-78.
Ramanathan, S., & Geeta, M. (2006). Time-varying effects of chronic hedonic goals on impulsive behavior. J. Mar.Res , 43 (4), pp. 628–641.
Rezaei, S., Ali, F., & Amin, M. (2016). Online Impulse Buying of Tourism Products: The Role of Web Site Personality, Utilitarian and Hedonic Web Browsing. Online Impul Journal of Hospitality and Tourism Technology , 7 (1), pp. 60-83.

Rook, D., & Fisher, R. (1995). Normative influences on impulsive buying ehavior. Journal of Consumer Research , 22 (3), pp. 305-313.
Stern, H. (1962, APRIL). The significance of impulse buying today. Journal of Marketing , 26, pp. 59–62.
Syuhaily, O., Fon, S. O., Othman, M. N., & Khong, K. W. (2014). The Mediating Effect of Mood on in-Store Behaviour among Muslim Shoppers. Journal of Islamic Marketing , 5 (2), pp. 178-197.
Verhagen, T., & Dolen, W. (2011). The Influence of Online Store Beliefs on Consumer Online Impulse Buying: A Model and Empirical Application. Information & Management , 48 (8), pp. 320-327.
Vidyarini, D., & Retsi, y. (2019). Influence Factors of Impulse Buying Online Behavior. Advances in Economics, Business and Management Research, , 97, pp. 720-725.
Yong, L., Hongxiu, L., & Feng, H. (2013). Website Attributes in Urging Online Impulse urchase: An empirical Investigation on Consumer Perceptions. Decision Support Systems , 55 (3), pp. 829-837.
yoo, B., & Donthu, N. (2001, janvier). Developing a scale to measure the perceived quality of an internet shopping site (SITEQUAL). Quarterly Journal of Electronic Commerce , 2 (1), pp. 1-11.

نحو اقتراح أنموذج تمويلي لتطوير خيارات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالاعتماد على تجارب رائدة

Towards proposing a financing model for developing financing options for small and medium enterprises in Algeria, based on pioneering experiences

قوادري مصطفاي أحلام[*]، مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر) ، a.kouadrimoustefai@univ-chlef.dz

بلجيلالي أحمد، مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)، a.beldjillali@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2022/11/30 تاريخ القبول:26 /2023/03 تاريخ النشر: 2023/03/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى اقتراح أنموذج تمويلي لتطوير خيارات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، حيث تم اعتماد المنهج الاستنباطي واستخدام أداته الوصف لشرح كل من التجربة الكورية والتجربة الهندية، وأداته التحليل لتحليل كل من المقابلة والأنموذج المقترح.

توصلنا من خلال الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى مصدر تمويلي يتسم بالسرعة والكفاءة وحرية العرض والطلب على التمويل، وعدم وجود معيق ديني، وهذا ما لا توفره المصادر المتاحة ونسعى لتحقيقه من خلال المصدر المقترح.

كلمات مفتاحية: مؤسسات صغيرة ومتوسطة، تجربة كورية، تجربة هندية، منصة تمويل .

تصنيفات JEL : A13، B41، G32، P40

[*] المؤلف المرسل.

Abstract:

This study aims to propose a financing model for developing financing options for Algerian small and medium enterprises, where the deductive approach was adopted and the description tool was used to explain the Korean experience and the Indian experience, and the analysis tool to analyze the interview and the proposed model

Through the study, we concluded that small and medium enterprises need a fast and effective source of financing that is free from supply and demand for financing, and the absence of a religious impediment. This is what the available sources do not provide, and we seek to achieve it through the proposed source.

Keywords: small and medium enterprises, the Korean experience, the Indian experience, the financing platform for small and medium enterprise

Jel Classification Codes: A13 ,B41 ,G32 , P40.

1 مقدمة:

مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بتحولات كبيرة، أدت إلى جعله اقتصادا غير متنوع معتمد بنسبة 90% على صادرات النفط والغاز. ومع انخفاض أسعار البترول وتفشي جائحة كورونا أدى إلى كشف مدى هشاشة الاقتصاد، وتدني المؤشرات الاقتصادية التي تلزم من تغيير السياسة الاقتصادية فالعلاج الحقيقي للاقتصاد يقوم على استغلال الفرص المتاحة، حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أفضل فرصة لعلاج الاختلالات، وكذلك التعزيز من قدرتها على مواجهة الأزمات فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائصها المميزة المتمثلة في المرونة وسهولة التكيف إلى جانب القدرة على تحقيق الابداع والابتكار، ستساهم في انعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق تنويع وترقية في الصادرات خارج قطاع المحروقات.

باعتبار الجزائر كمثيلاتها من الدول سعت إلى دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق استحداث العديد من البرامج والهيئات لتنميتها، لكن المحقق لم يعكس المتوقع حيث يبلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 1.193.339 مؤسسة حسب النشرة الإحصائية رقم 36 سنة 2020، وهو عدد ضئيل مقارنة مع الإمكانيات وما هو موجود عالميا، ويتطلب ذلك تطوير النهج المتبع لدعمها وتطويرها، وتعتبر برامج التمويل هي أهم خطوة لقيامها ونجاحها فهي تحتاج إلى التمويل في مختلف أشكالها ومراحلها للقيام بوظائفها أو تغطية التزاماتها فهي بحاجة إلى مصدر يتوافق والبيئة الجزائرية ويمنح العديد من الخيارات، ويحفز على التوجه نحو انشاء أو استثمار في المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة.

الإشكالية الرئيسة: على ضوء ما سبق نطرح السؤال الرئيسي الآتي:

ما هو البديل التمويلي المناسب لتمويل وتطوير الخيارات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟

تنبثق الدراسة من فرضية مدى تناسب المصادر التمويلية المتاحة مع متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث توجد العديد من العقبات سواء المتعلقة بمنظومة التمويل، أو الهيكل الاقتصادي، أو الطابع الديني أو نقص في الامكانيات (معلومات، سرعة...إلخ).

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى:

- معرفة الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التعرف على مختلف معوقات الحصول على التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التعرف على نوع التمويل المناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- اقتراح أنموذج تمويلي جديد بناءً على أراء مالكي المؤسسات وبعض التجارب الدولية.

المنهج المتبع: قصد الإلمام بالموضوع والإجابة عن الإشكالية المطروحة تم استخدام المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل، فقد تم استخدام أداة الوصف لدراسة التجربة الكورية والهندية واستخدام أداة التحليل لتحليل المقابلة والأنموذج.

1. **الدراسة الميدانية:** اعتمدت الدراسة الميدانية على المقابلة (نموذج المقابلة مرفق في الملاحق) بتوجيه مجموعة من الأسئلة إلى المسير أو المدير المالي للمؤسسة شملت هذه الدراسة 14 مؤسسة اقتصادية مختلفة النشاط بين مصغرة وصغيرة ومتوسطة بولاية الشلف، فكان من بينها 07 مؤسسات متوسطة، و05 مؤسسات صغيرة، و02 مصغرة. وتم تصنيف هذه المؤسسات حسب معيار عدد العمال.

1.2 المعطيات المحصلة من الدراسة الميدانية: السؤال الأول عن إذا ما كانت المؤسسة في حاجة إلى تمويل، وكانت إجابة أغلبية المؤسسات بنعم عدا مؤسسة متوسطة واحدة كانت إجابتها بعدم الحاجة. السؤال الثاني عن طبيعة الاحتياجات التمويلية، فكان عدد المؤسسات التي تحتاج إلى تمويل استغلالي واستثماري هو 08 مؤسسات منها 04 متوسطة و03 صغيرة و01 مصغرة، أما عدد المؤسسات التي تحتاج إلى تمويل استثماري فقط فهو مؤسستين واحدة متوسطة وواحدة مصغرة، أما المؤسسات التي تحتاج

إلى تمويل استغلالي فهي03 مؤسسات من بينها 02 متوسطة وواحدة مصغرة، تستثنى من الإجابة المؤسسة التي لا تحتاج إلى تمويل.

السؤال الثالث فهو عن ما إذا كان هناك تنويع في المصادر التمويلية وماهي الأسباب في كلا الحالتين، فتباينت الإجابات بين نعم ولا، فالمؤسسات التي أجابت بـ "نعم" عددها 08 مؤسسات واحدة مصغرة و03 صغيرة و04 متوسطة. اختلفت الأسباب من مؤسسة لأخرى باختلاف زاوية النظر، فقد أجابت 04مؤسسات بأن سبب تنويع المصادر التمويلية يعود إلى "توفير السيولة" للمؤسسة من أجل تمويل الدورة الاستغلالية أو الاستثمارية كتسديد الفواتير أو للتوسع ودخول في شراكات جديدة، وقد رأت إحدى المؤسسات بأن سبب التنويع هو "عدم كفاية التمويل الذاتي" فهذا يؤدي بالمؤسسة إلى البحث عن مصادر تمويلية متنوعة، وكان رأي مختلف بالنسبة لـ 03 مؤسسات الباقية فكان سبب التنويع هو "حسب الحاجة المالية للمؤسسة" أي كل ما كانت الاحتياجات المالية كبيرة دعت الضرورة إلى تنويع المصادر التمويلية.

أما بخصوص المؤسسات التي أجابت بـ "لا" فهي 06 مؤسسات، وكذلك الأسباب اختلفت حسب المؤسسات، فكان من بينهم مؤسستي مساهمة ورجحت السبب إلى طبيعتها القانونية أي بسب اقتصار التمويل على المساهمين وموافقتهم على مصدر تمويلي جديد يعود اليهم في الغالب، أما إحدى المؤسسات رأت أنها لا تحتاج لتنويع المصادر لأنها لا تحتاج لتنويعهم بسبب اكتفاءها بالمصدر التمويلي المتاح لها، أما إحدى المؤسسات فرأت السبب في كون أن لا يوجد هناك خيارات لمصادر تمويلية أخرى غير البنوك بعد التمويل الذاتي، أما المؤسسة الأخرى فاكتفت بالتمويل الذاتي لتجنب مخاطر المصادر التمويلية الأخرى، أما بالنسبة لأحدى المؤسسات فقد حصرت عدم التنويع في اتفاقيتها مع البنوك بسبب كونها شركة تستورد المادة الأولية من الخارج لذا فهي ملزمة بالبنوك للدفع بالعملة الصعبة.

السؤال الرابع فكان حول تعرض المؤسسة عادة لعجز في الدورة التشغيلية، فكان عدد الإجابات بـ "نعم" 11 مؤسسة من بينها 5 مؤسسات متوسطة و4 صغيرة و2 مصغرة، أما المجيبة بـ "لا" فهو 3 مؤسسات 2 متوسطة وواحدة صغيرة.

السؤال الخامس فكان عن كيفية تغطية العجز التمويلي في الدورة التشغيلية، وهو يخص 11 مؤسسة التي أجابت بوجود عجز وكان ردهم كالتالي 3مؤسسات 2صغيرة وواحدة مصغرة تغطي العجز بالتمويل الذاتي فقط، و6مؤسسات من بينها 4متوسطة و02 صغيرة عادة ما تلجأ إلى القروض لتغطية العجز مع العلم أن هناك مؤسستين تلجآن إلى نوع مختلف من القروض فإحداهما تلجأ إلى قرض بدون فائدة والأخرى

تلجأ إلى قرض من أفراد العائلة والأصدقاء، تبقت مؤسستين إحداهما تستخدم التمويل الذاتي بالإضافة للقروض أما الثانية فهي تعتمد على التمويل الذاتي بالإضافة إلى الائتمان التجاري.

السؤال السادس جاء بخصوص مساهمة الشركاء في العملية التمويلية، فقد اختلفت الإجابات بين "نعم يشاركون" من قبل 7 مؤسسات تضم 4 مؤسسات متوسطة و2 صغيرة وواحدة مصغرة، وأما بالنسبة للمؤسسات التي بها مساهمين "لا يشاركون" بالعملية التمويلية فهم 3 مؤسسات واحدة من كل منهم، والمؤسسات الأربع البقية فهم لا يملكون شركاء بالأصل وهما مؤسستين صغيرتين ومؤسستين متوسطتين.

السؤال السابع فاستهدف معرفة نسبة الاعتماد على التمويل الذاتي، فكان هنالك 6 مؤسسات تعتمد على التمويل الذاتي بنسبة 100% من ضمنها 3 مؤسسات صغيرة واحدة متوسطة ومصغرة، أما بقية المؤسسات فقد تباينت النسب بين 40% و30% لمؤسستين متوسطتين، 70% و80% لثلاث مؤسسات متوسطة أخرى، 60% للمؤسسة مصغرة الأخيرة.

السؤال الثامن تهدف إلى معرفة أنواع القروض المتحصل عليها (نوع القرض حسب المدة الزمنية أي قصيرة متوسطة أو طويلة الأجل)، بالنسبة للقرض القصير الأجل فقد تحصلت عليه مؤسسة واحدة متوسطة الحجم وهو قرض بدون فائدة قرض الرفيق، أما القرض المتوسط الأجل استفادت منه مؤسستين متوسطتين واحدة صغيرة، وهناك 3 مؤسسات متوسطة استفادت من قروض متوسط وقصيرة، أما بالنسبة لبقية المؤسسات والتي عددها 7 مؤسسات لم تستفد من أي قرض.

السؤال التاسع نسعى من خلاله معرفة أسباب اختيار القروض كمصدر تمويلي، وهو يخص المؤسسات التي استفادت من القروض فأغلبية المؤسسات كان مفاد إجابتها أنه لا يوجد خيار تمويلي غير القرض، ومن بين هاته المؤسسات كان هناك مؤسستين اختلفا في الرأي عن الأغلبية بالنسبة للمؤسسة الأولى فهي تأخذ القرض لمنحه للفلاح فتعتبر كوسيط بين البنك والفلاح وهو قرض بدون فائدة، أما المؤسسة الثانية هي التي يقوم نشاطها على الاستيراد من الخارج فهي ترى أن القروض هي أسهل مصدر وكذلك فيه امتيازات وهذا يعود إلى طبيعة نشاطها. السؤال العاشر يقوم على معرفة العقبات المواجهة للحصول على قرض بنكي، وعن مدى قابلية الضمانات المطلوبة، اختلفت أراء المستفيدين من القروض فهناك من يرى أن هناك بطء في المعاملات وبيروقراطية وهناك من يرى أنه لا توجد مشكلة في الحصول على قرض أساساً وهناك من يرى أن هذا على حسب البنك، أما بالنسبة للضمانات فأغلبية المؤسسات تراها مقبولة ما عدا

مؤسسة واحدة فهي ترى بأنها غير مقبولة. أما بالنسبة للمؤسسات التي لم تحصل على قرض فكان لها نفس الرأي.

السؤال الحادي عشر فهو يخص استفادة المؤسسات من وسائل الدعم المالي أو البرامج الحكومية وما هي أسباب عدم الاستفادة تباينت الإجابات بين نعم ولا ولكن أغلبية الإجابات رجحت كفة عدم الاستفادة، فكان عدد المؤسسات المستفيدة من وسائل الدعم المالي أو البرامج هو 04 مؤسسات 02 صغيرة و02 متوسطة. أما عدد المؤسسات الغير مستفيدة التي بررت إجابتها بعدم الاستفادة لأنها ليست بحاجة إليه عددها 05 مؤسسات 02 مصغرة و02 متوسطة و01 صغيرة، أما المؤسسات المتبقية والتي عددها 05 مؤسسات 02 صغيرة و03 متوسطة، قد اختلفت اسبابها فالمؤسسات المتوسطة تجد السبب أن هذا النوع من الدعم موجه للمؤسسات الناشئة فقط، أما المؤسستين الصغيرتين فإحداهما ترجح السبب في كونها مؤسسة ذات أسهم أما المؤسسة الأخرى فتجد السبب في الفوائد.

أما السؤال الثاني عشر والمتعلق بالمؤسسة الحكومية المانحة للدعم والذي تخص إجابته بالمؤسسات التي حصلت على الدعم والتي عددها 04 فالمؤسسات التي دعمتها هي: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ والمعروفة حاليا بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANDE ، الديوان الجزائري المهني للحبوب، الديوان الوطني للحليب، قطاع النقل. السؤال الثالث عشر يهدف إلى معرفة هل تتسم العملية التمويلية بالمرونة أم لا، وكانت الإجابة مناصفة بين نعم ولا فيرى النصف أن العملية تتسم بالمرونة وهي تضم 5 مؤسسات متوسطة وواحدة صغيرة ومصغرة، أما النصف الآخر فيرى أن العملية لا تتسم بالمرونة وضمت 4 مؤسسات صغيرة ومؤسستين متوسطتين وواحدة مصغرة. السؤال الرابع عشر وهو بخصوص كفاية التمويل المتحصل عليه، وهو يهدف إلى معرفة إن كانت الأموال المتحصل عليها للتمويل كافية أم لا لتمويلها سواء كان تشغيلي أو استثماري بالنسبة للمؤسسة، فكانت الإجابات كالتالي: فكان عدد المؤسسات التي اجابت بكافية التمويل حوالي 8 مؤسسات متمثلة في 6 متوسطة 1 صغيرة 1 مصغرة، أما التي ارتأت عدم كفاية التمويل المتحصل عليه فكان عددها حوالي 4 مؤسسات متمثلة في 3 صغيرة واحدة متوسطة، وكانت هناك مؤسستين صغيرة ومصغرة محايدين فلم تجيبا بكافية أو عدم كفاية فرجحا أن هذا عائد إلى حسب الحاجة التمويلية وطبيعتها وكذلك مصدرها.

السؤال الخامس عشر نهدف إلى معرفة تكلفة المصادر تمويلية هل هي ذات قيمة عالية أو متوسطة أو منخفضة، فتباينت الآراء كالتالي: فوجدنا أن هناك 8 مؤسسات ترى أن تكلفة التمويل ذات قيمة عالية

متمثلة في 5 مؤسسات متوسطة 2 صغيرة 1 مصغرة، أما عدد المؤسسات التي ترتئي أن تكلفة التمويل ذات قيمة متوسطة فهي متمثلة في 6 مؤسسات متكونة من 2 متوسطة 3 صغيرة 1 مصغرة.

السؤال السادس عشر نهدف من خلاله إلى التعرف على كيفية المفاضلة بين المصادر التمويلية، ولتجميع إجابات هذا السؤال سوف نعتمد على معيار القروض، فأولا سنأخذ المؤسسات التي تعتمد القروض غالبا كمصدر تمويلي وهي 6 مؤسسات جميعها متوسطة، فهي تختار أولا التمويل الذاتي ثم ثانيا القروض أو المصادر الأخرى التي توفرها البنوك، أما بقية المؤسسات فهناك 4 مؤسسات تعتمد على التمويل الذاتي فقط مثل مؤسسة التلواز ودار الاستراحة، أما بقية المؤسسات والمتمثل عددها في 4 مؤسسات فيخلف الأمر من المؤسسة لأخرى مثال مؤسسة fusion pharm فهي مؤسسة ذات أسهم وأمر المفاضلة راجع للمساهمين إما بفتح راس المال أو إضافة شريك، وهناك مؤسسة مصغرة فاضلت المصادر التمويلية لها أولا: التمويل الذاتي، ثانيا: تمويل المورد (الائتمان التجاري)، ثالثا: تمويل بإضافة شريك، وهناك مؤسستين حصرت الإجابة في حسب الحاجة التمويلية فهي تعتمد على القروض الخاصة من مؤسسات أو قروض من أهل والأصدقاء. السؤال السابع عشر يهدف إلى معرفة مصادر تمويلية أخرى لم يتم التطرق إليها، كانت جميع الإجابات بعدم وجود مصادر أخرى ولكن الملاحظ أن هناك مصادر لم نتطرق اليها مثل: قرض المرابحة وهو قرض تقدمه البنوك الإسلامية، هناك القروض الخاصة التي تقدمها المؤسسة لمؤسسة أخرى، وقروض من الأصدقاء والأقارب. السؤال الثامن عشر مختلف الإشكالات التمويلية التي ترى في مختلف المصادر التمويلية المتاحة، في إجابة هذا السؤال اتفقت أغلبيه المؤسسات التي يبلغ عدده 08 مؤسسات مقسمة إلى 04 متوسطة و03 صغيرة و01مصغرة على أن المشكل يكمن في الفوائد، أما بقية المؤسسات والتي عددها 06 مؤسسات 03 متوسطة و02 صغيرة 01 مصغرة فترى الإشكال في عدم تعدد خيارات التمويل. السؤال التاسع عشر وكان بخصوص التمويل المناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فبخصوص هذا السؤال الذي يعد جوهر المقابلة فكانت أغلبية المؤسسات والمتمثل عددها في 10 مؤسسات منها 02 مصغرة و03 صغيرة 05 متوسطة ترجح التمويل الإسلامي كأفضل تمويل يناسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المؤسسات لمتبقية والتي تشكل05 مؤسسات من بينها 02 متوسطة و03 صغيرة فقد اختلفت إجاباتهم فهناك من يرى أن التمويل المناسب هو التمويل الذاتي، وهناك من يرى بأن أفضل تمويل دخول الدولة كمساهم في المؤسسة، وهناك من يرى أن التمويل المناسب هو التمويل الذي يتمتع بالخصائص التالية : أدنى تكلفة، ومدة طويلة، ومتجدد، وفوري.

2.2 تحليل معطيات الدراسة الميدانية: من خلال تحليل المقابلات تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- أغلبية المؤسسات لا تعتمد في تمويلها على القروض وإنما تعتمد على التمويل الذاتي،
- عدم تعدد مصادر التمويل المختلفة لمثل هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحصرها في القروض فقط؛
- المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة التي تم إنشاؤها بدون اعتماد وسائل دعم حكومية أو كانت شركة مساهمة لا تمنح اعانات من الدولة ولا توجد أجهزة خاصة لتمويلها؛
- أغلبية المؤسسات التي تعتمد على القروض يكون التمويل كافي لكن تكلفة تكون عالية،
- المؤسسات التي تلجأ إلى القروض تكون مضطرة لعدم وجود بدائل تمويلية متاحة أو أنها تعتمد الاستيراد وتحتاج البنك من أجل توفير العملة الصعبة،
- المؤسسات التي تعتمد على التمويل الذاتي فقط تكون غير كافية وتكلفة التمويل تكون متوسطة.
- الهدف من هذه الدراسة هو أخذ فكرة من الواقع عن المؤسسات من أجل وضوح الفكرة لبناء النموذج.

2. **التجارب الدولية المختارة:** للقيام بالدراسة تم اختيار كل من كوريا الجنوبية والهند لاستعراض مختلف الآليات المتبعة لتمويل وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها، وباعتبارهما دولتين ناجحتين في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعلها فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية، بالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت تواجه كل دولة.

1.3 تجربة كوريا الجنوبية: وفقا لإحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة الكورية لسنة 2020 تستحوذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على 99% من عدد المؤسسات أي 7،286،023 مؤسسة، و81%من إجمالي العمالة المقدرة بـ 17،541،182 (Ministry of SMEs and Startups). وفيما يلي سنتعرف على مختلف السياسات والبرامج التي نفذتها الحكومة الكورية للوصول إلى هذه النتائج.

1.1.3 هيئات الدعم المالي: في إطار السعي نحو ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكوريا اهتمت الحكومة بتوفير العديد من الهيئات التي تقدم هذا النوع من الخدمات والمتمثلة فيما يلي:

1.1.1.3 صندوق ضمان الائتمان الكوري (KODIT): هو هيئة عامة تمويلها الحكومة ومؤسسة مالية ذات توجه سياسي لتنفيذ السياسات المالية الحكومية. حيث توفر هذه الهيئة ضمانات ائتمانية لأنواع

مختلفة لأنواع مختلفة من إلتزامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (Korea Credit Guarantee Fund, 2021, pp. 27- 41).

2.1.1.3 شركة تأمين الصادرات الكورية(K–Sure) : هي وكالة لائتمان الصادرات تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة والطاقة، يوفر تأمين الاستثمار في الخارج وتغطية للبنوك التي تقدم قروضًا للمطورين الكوريين في الخارج الذين يحتاجون إلى تمويل واسع النطاق وطويل الأجل (The International Institute for Sustainable Development (IISD), 2020).

3.1.1.3 صندوق ضمان ائتمان التكنولوجيا الكوريKOTEC : تم تصميمه لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة التي يكون وصولها إلى الائتمان محدودًا بسبب نقص قدرة الضمانات على الرغم من كفاءتها التكنولوجية البارزة. تقدم **KOTEC** ضمان الائتمان لهم طالما أن مشاريعهم التكنولوجية تعتبر قابلة للتطبيق من خلال التقييم التكنولوجي (KIBO Korea Technology Finance Corporation, 2020).

2.1.3 هيئات الدعم التسويقي: بغية تحقيق هدف غزو الأسواق المحلية والأجنبية أنشأت الحكومة الكورية العديد من المؤسسات لدعم وتسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والممتثلة فيما يلي:

1.2.1.3 الرابطة الكورية للتجارة الدولية (KITA): تمثل مصالح التجار العالميين في كوريا، أرست الأساس للنمو الاقتصادي من خلال تحديد اتجاهات الأساسية في التجارة، فضلاً عن تطوير البنية التحتية للتجارة الوطنية بهدف النهوض بالاقتصاد الكوري من خلال التجارة، وهي حاليًا أكبر منظمة تجارية في كوريا ((Korea International Trade Association(KITA).

2.2.1.3 وكالة ترويج التجارة والاستثمار الكوريةKOTRA : تم إنشاء الوكالة للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال ترويج التجارة والاستثمار بين المؤسسات المحلية والأجنبية ودعم التعاون في مجال التكنولوجيا الصناعية وما إلى ذلك (kotra korea trade-investment promtion agency, 2021)، تساعد في نمو مؤسسات التصدير الجديدة، وإنشاء أسواق مستقبلية جديدة ومناطق أعمال ، وتوفير دعم البنية التحتية لتعزيز القدرة التنافسية العالمية لأصحاب المشاريع مثل buyKOREA.org هي واحدة من خدماتها، وهي عبارة عن سوق إلكتروني عالمي B2B يربط بين المشترين الدوليين والموردين الكوريين، ويخلق أسواق تصدير جديدة لزيادة قيمة التجارة الكورية بتصرف(Connect Americas , 2015).

3.1.3 هيئات التنمية والإشراف وتشجيع الابتكار: من أجل حماية وتحسين أوضاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكوريا والبحث عن حلول لمختلف مشاكلها والسعي لاستدامتها وتشجيع الابتكار أنشأت الدولة عديد الهيئات المختلفة من أجل ذلك، والمتمثلة فيما يلي:

1.3.1.3 معهد كوريا للأعمال الصغيرة (KOSI): هو مؤسسة بحثية للتنمية المستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للبحث في المشكلات بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في صياغة إستراتيجية إدارية واستراتيجية سياسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)بتصرف Korea Small Business Institute(KOSI), 2014).

2.3.1.3 الوكالة الكورية لترويج التكنولوجيا والمعلومات للشركات الصغيرة والمتوسطةTIPA: وهي مؤسسة متخصصة تعمل على زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساعدتها على تحقيق الابتكار التكنولوجي والإدارة الفعالة والمعلوماتية (Korea Technology and information Promotion Agency for SMEs, 2015).

3.3.1.3 خدمة تنمية الموارد البشرية في كوريا(HRD Korea) : هي منظمة حكومية تابعة لوزارة التوظيف والعمل، وتلعب دورًا أساسيًا في تطوير وإدارة الموارد البشرية الكورية بما يتماشى مع متطلبات مجتمع الأعمال. (ASEAN-Republic of Korea Cooperation Fund (AKCF), 2022)

2.3 التجربة الهندية: ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في التنمية الاقتصادية للهند، حيث يبلغ عددها حوالي 63.3 مليون مؤسسة وتوفر 110 مليون منصب عمالة، كما أنها ساهمت بنسبة 30.27% في أجمالي الناتج المحلي للهند سنة 2019، وساهمت بـ 49.7% من إجمالي صادرات الدولة لسنة 2020 (Small Industries Development Bank of India, 2021, p. 10).

1.2.3 الحماية: تولى الحكومة حماية 80 سلعة استهلاكية غذائية بالإضافة إلى 1200 منتوج للتجهيزات التكنولوجية تقوم بإنتاجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تضمن لها عدم المنافسة من كيانات أكبر منها، أو الترخيص المشروط لصناعات الكبيرة بتصنيع السلع المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشرط تصدير 50% من منتجاتها للخارج (لواج، 2013، صفحة 72).

2.2.3 التمويل: لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الهندية أنشأت الحكومة العديد من الهيئات والبرامج لتلبية الاحتياجات المالية نذكر أهمها فيما يلي:

1.2.2.3 صندوق ضمان الائتمان للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر(CGTMSE) : تم إنشاء الصندوق لتحفيز وتعزيز نظام تقديم الائتمان وتسهيل تدفقه إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخلق إمكانية الوصول إلى التمويل، وإتاحة التمويل من المقرضين التقليديين إلى رواد الأعمال، ونسبة التعويض من 50% إلى 85% من التسهيل الائتماني (Credit Guarantee Fund Trust for Micro and Small Enterprises (CGTMSE), 2022).

2.2.2.3 بنك تنمية الصناعات الصغيرة في الهند(SIDBI) : هو مؤسسة مالية رئيسية لتعزيز وتمويل وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر (MSME) وكذلك تنسيق مهام المؤسسات التي تمارس أنشطة مماثلة، وتكمن بعض من مهامه فيما يلي:

الإقراض غير المباشر: تسهيل الوصول إلى التمويل عن طريق المؤسسات المالية الأخرى.

الإقراض المباشر: يهدف إلى سد الفجوات الائتمانية الحالية في قطاع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ويتم تنفيذه من خلال منتجات إقراض تجريبية ومبتكرة، والتي يمكن توسيع نطاقها من خلال النظام البيئي لتقديم الائتمان.

الترويج والتطوير: تشجيع ريادة الأعمال ودعم رواد الأعمال الناشئين من أجل التنمية الشاملة للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال مبادرات الائتمان الإضافي (Small Industries Development Bank of India (SIDBI), 2022).

4.2.2.3 بورصة تبادل المستحقات في الهند المحدودة(RXIL) : هي مشروع مشترك بين بنك تنمية الصناعات الصغيرة في الهند – (SIDBI) في الهند والبورصة الوطنية الهندية المحدودة ، تقوم RXIL بتشغيل منصة نظام خصم المستحقات التجارية (TReDS) وفقًا لإرشادات الصادرة عن بنك الاحتياطي الهندي (Receivables Exchange of India Limited, 2022)

3.2.3 توفير البيئة الأساسية: ذلك من خلال التدريب وتطوير مهارات الإدارة والتكنولوجيا؛ وإقامة المجمعات الصناعية، فضلاً عن المساعدة في عنصر التسويق، والربط بين أصحاب الصناعات الصغيرة ، ومساعدتهم على أن يكونوا صناعات مغذية للمشروعات الكبرى؛ بتوفير البيانات والمعلومات والفرص

المتاحة من خلال قاعدة بيانات متكاملة (راتول و بن دودية، 2006، صفحة 176)، ومن بين أهم ما وفرته الحكومة الهندية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

1.3.2.3 معاهد تطوير المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSME DI's):

يوجد **30** معهدًا، و**28** فرعًا مقامة في عواصم الولايات والمدن الصناعية، والهدف منها ضبط الجودة وترقية الصادرات واستطلاع الأسواق، تقديم المساعدة والاستشارات لرواد الأعمال المحتملين من خلال إقامة برامج لتنمية ريادة الأعمال وبرامج التطوير الإداري وبرامج تنمية المهارات وكذلك برامج تطوير البائعين (Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit, 2013, pp. 28-29).

2.3.2.3 مراكز اختبار: هي مراكز لتوفير مرافق الاختبار والمعايرة للصناعات بشكل عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر على وجه الخصوص للمواد الخام والمنتجات شبه المصنعة والمنتهية التصنيع، في تخصصات المواد الكيميائية والميكانيكية والمعدنية والكهربائية لإجراء اختبار الأداء واختبار النوع واختبار قبول المنتجات شبه المصنعة والمنتجات النهائية. تقوم هذه المراكز أيضًا بأعمال المعايرة للأجهزة والمعدات المطابقة للمعايير الوطنية والدولية (DEVELOPMENT COMMISSIONER).

3.3.2.3 مركز تطوير التكنولوجيا MSME–Technology:يعمل على تحسين الجودة والمساعدة الفنية لمرافق البحث والتطوير وتوفير اليد العاملة الماهرة من خلال التدريب. فالمركز متخصص في التدريب على تصنيع السلع الرياضية، وتقنيات الإدارة، وبرامج وأجهزة الكمبيوتر، وصنع الأدوات والقوالب...وغيرها. (Technology Development Centre (PPDC), 2017)

4. الأنموذج المقترح: تتمثل فكرة الأنموذج بإنشاء منصة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نهدف من خلالها إلى توفير مساحة خاصة تضم كافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتسهيل التواصل وتشجيع تعامل تلك المؤسسات مع بعضها خاصة من نفس الولاية، وريادة المنتجات على الأقل في منطقتها الاصلية. وكذلك توفير مختلف المصادر التمويلية والأدوات المساعدة لزيادة نشاط تلك المؤسسات.

الشكل رقم01: الأنموذج المقترح لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من اعداد الباحثين

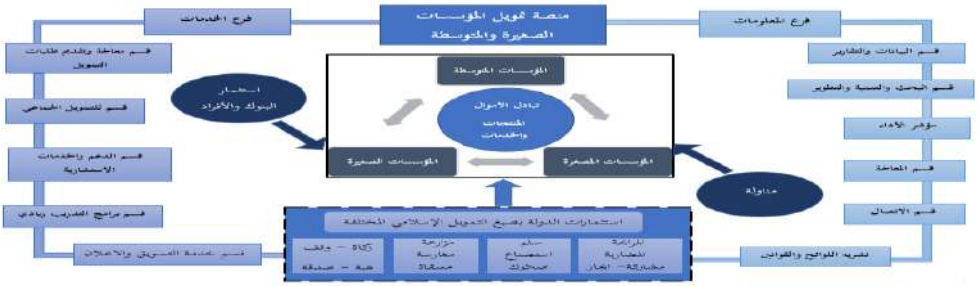

1.4 شرح الأنموذج :

تقوم فكرة الأنموذج على انشاء منصة الكترونية تكون خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة وتكون الجهة المسؤولة عن انشائها هي **وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة**، حيث يكمن الهدف الأول من المنصة هو تعزيز التعاون بين مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف أنحاء الوطن، فتعزيز التعاون والتبادل بينها سينمي التنافسية الابتكار والجودة بين المؤسسات وكذلك تصريف لمنتجات وخدمات مختلف المؤسسات فيما بينها دون الحاجة إلى الاستيراد أو التعامل مع كبرى المؤسسات التي في الغالب تكون أسعارها مرتفعة مقارنة مع المؤسسات الصغرة والمتوسطة، وكذلك مساهمة المؤسسات بتمويل مؤسسات أخرى كاستثمار لعوائدها.

استثمار البنوك والأفراد: ستتيح المنصة للأفراد والبنوك الاستثمار المباشر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون وجود حواجز حيث يكون دور المنصة وسيلة وصل فقط، فمثلا بإمكان البنوك الولوج إلى المنصة والبحث عن المؤسسات الباحثة عن التمويل واختيار المؤسسة التي يرغب في تمويلها، والوصول إلى كافة المعلومات الخاصة بها بعد الاتصال بمسيري المنصة والامر كذلك للأفراد أو رجال الأعمال.

المناولة: فتح المجال للمناولة سيحدث تكامل بين قطاع الصناعات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث ستوفر المنصة كافة المعلومات للمؤسسات الكبيرة خاصة حول المؤسسات التي بإمكانها مشاركتها في التصنيع مع وضع حوافز لزيادة هذا النوع من النشاط، أما بالنسبة للمؤسسات العمومية الصناعية الكبيرة لابد من فتح مجال للمناولة فيها وتختار المنصة المؤسسات التي ستدخل في ذلك المجال لتحقيق الشفافية، مع ضرورة وضع معايير لجودة الإنتاج.

المنصة مقسومة إلى فرعين: فرع للمعلومات وفرع للخدمات

1.1.4 فرع المعلومات: يضم هذا الفرع ما يلي:

قسم البيانات والتقارير: قسم البيانات تكمن أهميته في إدراج المؤسسات المشتركة في المنصة لكافة البيانات الضرورية وعرضها في المنصة لتساعد على بناء بنك للبيانات، وكذلك لتسهيل عملية البحث على المؤسسات وزيادة الشفافية، أما بالنسبة للتقارير فكل المؤسسات تكون مطالبة بالإفصاح عن المعلومات لإعداد تقارير كحوصلة دورية للمنصة وابراز مختلف تطورات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الوزارة المسؤولة عن المنصة.

قسم البحث والتطوير والتنمية: الهدف منه هو البحث في مختلف المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وربطها بالأوضاع الاقتصادية الراهنة ومراقبة وتحليل تغيرات الاقتصادية لوضع استراتيجية لمواجهة مختلف التغيرات سعيا للتنمية المستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك من مهام القسم دعم الابداع والابتكار والتكنولوجيا وحماية الملكية الفكرية والاختراعات ومساعدة على تطويرها وتسويقها.

مؤشر الأداء: هو مؤشر لقياس وعرض ما يلي: عدد زوار المنصة، عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشتركة بالمنصة، عدد طالبي التمويل، عدد طلبات التمويل المجابة، عدد طلبات التمويل غير مجابة.

قسم المعالجة: هذا قسم مخصص للطلبات غير مقبولة لمنح التمويل، حيث يتبين على مستواها عدد المشاريع التي لم تقبل للتمويل، مع أسباب عدم قبول تمويلها، بالإضافة إلى الحلول المقترحة لمعالجة الطلب.

قسم الاتصال: الغرض من هذا القسم هو توفير بوابة اتصال بين مختلف الافراد من مالكي المؤسسات أو المستثمرين كالبنوك أو رجال الأعمال أو مختلف الأفراد والمنصة، وأيضا تقديم الشكاوى، أو طلب معلومات أو بيانات لا تكون معروضة ضمن المنصة أو التقارير سواء للمؤسسات أو الافراد الباحثين.

نشرية اللوائح والقوانين: تتضمن النشرية مختلف القوانين المنظمة للمنصة وكذلك مختلف قوانين تمويل والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتضمن مختلف القوانين والنشريات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج إطار التمويل، كما تتضمن مختلف اللوائح التنظيمية ومختلف الحوافز الجبائية.

2.1.4 فرع الخدمات: هذا الفرع يضم ما يلي:

قسم معالجة وتقديم طلبات التمويل: هذا القسم يتم فيه تقديم مختلف طلبات التمويل من قبل المؤسسات حيث أنه قبل إيداع طلب التمويل بشكل عام يجب أولا معالجته من قبل متخصصين من خلال دراسة حالة المؤسسة ودرجة وفائها بالتزاماتها ووضعيتها القانونية وصحة طلبها، بعد قبول طلب المؤسسة تدرج في قائمة الطلبات مع ارفاق الطلب بالمعلومات اللازمة.

قسم برامج التدريب الريادي: هذا القسم الهدف منه هو زيادة الوعي لدي افراد المؤسسة من خلال القيام بدورات وطنية تدريبية تهدف إلى غرس القيم الريادية لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير قدرات التصرف لديهم للتصرف في حالة الازمات وفي حالة المنافسة الشديدة من خلال اتباع نهج الابتكار، وأيضا لفت انتباههم إلى أهمية قيام المؤسسة بدورات تنمية بشرية للموظفين.

قسم التمويل الجماعي: الهدف من التمويل الجماعي هو فتح المجال لمساهمة الأفراد في الاستثمار أو تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب إمكانياتهم، حيث يكون أدنى مبلغ للاستثمار في متناول الجميع، ويكون التمويل عن طريق الهبات أو المكافئات أو عن طريق شراء الأسهم أو القرض الحسن. أما المؤسسات فيجب عليها طرح فكرتها وشرحها بالشكل المناسب لجذب المستثمرين وذلك بعد الموافقة على طلبها من قبل مسؤولي المنصة.

قسم دعم والخدمات الاستشارية: هو قسم يقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك المؤسسات الناشئة وأصحاب الأفكار والمشاريع خدمات استشارية ودعم، فمثلا إذا ما كانت المؤسسة تواجه أزمة مالية ولا تعلم ما هو التمويل المناسب فتطرح الاشكال للقسم مع كافة المعلومات، تتم دراسة الحالة من طرف خبراء ويتم اقتراح مجموعة من الحلول.

قسم خدمات التسويق والإعلان: يخصص هذا الفرع لتسويق المنتجات والخدمات المبتكرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يكون التسويق بمبالغ رمزية والهدف منه مساعدة المؤسسات على ترويج مختلف المنتجات والخدمات المبتكرة أو في الحالات الاستثنائية للمؤسسات التي تعاني من سوء التسويق وكساد منتوجاتها. أما خدمة الإعلان: فهي مساحة تتيح فيها المنصة للمؤسسات عرض إعلان الخاص بها عن مختلف المنتجات والخدمات لمختلف المؤسسات بمبالغ معتبرة، تفعل هذه الخاصية بعد رواج المنصة وتصبح عدد زوار فيها معتبرين.

استثمارات الدولة: في هذا الإطار نسعى للخروج من الدور الروتيني للدولة والمتمثل في الدعم المالي، فسياسة الدعم المالي كبدتها خسائر مادية كبيرة، ولكن تغيير دور الدولة من داعم لمستثمر سيوجب على أصحاب المؤسسات أو المشاريع دراسة جدوى مشروع واقناعها بالاستثمار كأي مستثمر أخر حيث سيكون على الدولة تحقيق استثمار ناجح، وسيكون استثمار الدولة في إطار صيغ التمويل الإسلامي وكل صيغة تكون حسب طبيعة المؤسسة وحسب احتياجاتها.

شروط منح التمويل في المنصة: لا توجد شروط محددة لمنح التمويل أو قبول طلب العرض، إلا للمؤسسات التي تعاني من المتابعة القانونية (غير الإفلاس)، أو المؤسسات غير مشتركة ، فالهدف من المنصة هو توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت وضعيتها المالية أو غايتها من التمويل، فالمراد هو توفير المتطلبات المالية للمؤسسات من أجل الحفاظ علي استمراريتها ونموها، وكذلك تشجيع أصحاب الأفكار والمشاريع الناشئة بالتقدم

في تطوير أعمالهم والسعي نحو الابتكار دون الحاجة للقلق حول المصادر المالية، كذلك خلق جو لاستثمار المؤسسات المالية والافراد دون مشكل عدم الثقة.

لكن نجاح هذه المنصة يتطلب بعض الشروط منها:

- تعاون المؤسسات لبناء المنصة، ذات قاعدة بيانات موثوقة دون تزيف أو احتكار للمعلومة، وضرورة وجود الشفافية.
- تدخل الدولة في هذه المنصة إما كمستثمر أو كرقيب فقط، أي بدون تقديم اعانات أو إعفاءات إلا في الحلات الاستثنائية الضرورية " إفلاس".
- ضرورة تعاون المؤسسات فيما بينها، أي تبادل الخدمات والمنتجات المتوفرة فيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- فتح مجال للاستثمار من قبل الافراد من خلال استثمار المدخرات أو توظيف بنك كوسيط لاستثمار أموالهم بالطريقة إسلامية تكون واضحة الشروط، أو المؤسسات فيما بينها لتمويل مؤسسات ذات الفائض للمؤسسات ذات العجز من خلال صيغ تضعها الدولة أو بالاتفاق بين المؤسسات.
- في حالة الاستثناء وتقديم الدولة الدعم المالي والمادي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الطالبة المتعثرة أو المقبلة على الإفلاس ذات الخلفية الجيدة، تفرض عليها في المقابل أن تكون حاضنة للمؤسسة مصغرة أو ناشئة ومرافقتها في السوق.
- إيقاف استيراد مختلف المواد التي لا تتأثر الأسواق الجزائرية في حالة عدم استيرادها.
- الترويج لمنتجات وخدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- تسهيل نقل التكنولوجيا واستخدامها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- فتح المجال للتجارة الإلكترونية وخاصة تجارة المنتجات التقليدية.
- رقمنة الإدارات لتسهيل الوصول لمختلف المعلومات لمسيري المنصة.
- وضع معايير للجودة مع قوانيين لإجبار المؤسسات الالتزام بها.
- وضع قوانين لحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنتجاتها وخدماتها من الاحتكار والاستيراد.
- دعم المؤسسات الصغيرة وتحفيزها للبروز في مجال الزراعة والسعي من خلالها إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وذلك من خلال:
  - تخصيص مراكز للبحث وتطوير النشاط الزراعي؛
  - تنمية الموارد البشرية النشطة في مجال الزراعة؛

- تقديم تحفيزات خاصة للمستثمرين في هذا المجال؛

– الاهتمام أو الاستثمار في العنصر البشري من خلال إقامة معاهد للريادة والتنمية البشرية من أجل تكوين مجموعة من شرائح متمثلة فيما يلي:

- محترفي الريادة، محترفي تنمية بشرية، محترفي علاقات عامة،

5. خاتمة:

الجزائر كدولة معتمدة في اقتصادها على عائدات الريع هي بحاجة إلى انعاش قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التنويع الاقتصادي أولا، ومن أجل تحقيق التنمية ثانيا، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبلغ عددها 1.193.339 مؤسسة منها 1.157.539 مؤسسة مصغرة، و 31.027 مؤسسة صغيرة و4.773 مؤسسة متوسطة (حسب النشرة الإحصائية (رقم 36) لشهر أفريل سنة 2020) وهي أرقام ضئيلة مقارنة بالإمكانيات المتوفرة لكن نجاح إعادة انبعاث هذا القطاع لن يكون وليد لحظة بل يحتاج دراسات ومجهودات لإنعاشه ويعتبر أول الطريق هو توفير مجموعة من المصادر التمويلية المناسبة لمواجهة بقية التحديات، وفي محاولتنا لاقتراح أنموذج تمويلي لتطوير خيارات تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالاعتماد على تجارب رائدة توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نذكرها فيما يلي: – المصادر التمويلية المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محصورة في القروض البنكية. – تعود أسباب عدم لجوء مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى القروض البنكية بسبب الوازع الديني. – إنعاش قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليصبح قطاع فعال في الاقتصاد الجزائر، يتطلب عناية خاصة وتقديم المزيد من التسهيلات؛

– التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحتاج إلى دراسة وهيكلة جديدة، خاصة البنوك التي تتبع التمويل الإسلامي إذ لا بد من وجود لجان شرعية؛– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج مصدر تمويلي يمتاز بالكفاءة والسرعة والشفافية وسهولة العرض والطلب على التمويل، كذلك يتوافق طابع المجتمعي كثقافة وديانة ويواكب التطور التكنولوجي. – يتطلب نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة والمنصة الالكترونية بصفة خاصة وجود الثقافة الاستثمارية، والثقافة الريادية خاصة في الفئة الشبابية؛ – نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يعتمد على التمويل فقط فهو يحتاج إلى حماية من احتكار المؤسسات الكبيرة وكذلك حماية المنتوج المحلي من الاستيراد؛

التوصيات: على ضوء ما سبق نوصي بإنشاء المنصة الالكترونية للفوائد العديدة ومن أبرزها ما يلي:

– خلق مساحة خاصة لالتقاء أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– المنصة ستساهم في خلق بنك من المعلومات؛ – تساعد على زيادة المنافسة وتطوير المنتجات؛

– فتح المجال لغزو الأسواق الخارجية؛ – زيادة الإنتاجية وتقليل الاستيراد.

6. قائمة المراجع:

1. Korea Small Business Institute(KOSI). (2014). *SME e-Library*. Consulté le 02 01, 2022, sur: https://www.kosi.re.kr/kosbiWar/front/englishContentDisplay?menuFrontNo=40&documentId=7018
2. ASEAN-Republic of Korea Cooperation Fund (AKCF). (2022). Consulté le 02 04, 2022, sur https://www.aseanrokfund.com/our-partners/human-resources-development-service-of-korea-hrd-korea#:~:text=Human%20Resources%20Development%20Service%20of%20Korea%20(HRD%20Korea)%20is%20a,and%20Labor%2C%20founded%20in%201982.&text=HRD%20Korea%20runs%20annual
3. Credit Guarantee Fund Trust for Micro and Small Enterprises (CGTMSE). (2022). Consulté le 02 04, 2022, sur https://www.cgtmse.in/Home/VS/3
4. Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit. (2013). State of Financial Inclusion of Microenterprises: Missing Middle. *MSME Knowledge Series Missing Middle Enterprise Finance, 01*, 1-33.
5. DEVELOPMENT COMMISSIONER. (s.d.). Consulté le 02 07, 2022, sur MINISTRY OF MICRO,SMALL & MEDIUM ENTERPRISES: http://dcmsme.gov.in/TCs.aspx
6. KIBO Korea Technology Finance Corporation. (2020). *Overview of KOTEC's Credit Guarantee Scheme*. Consulté le 02 03, 2022, sur https://www.kibo.or.kr/english/work/work010100.do
7. Korea Credit Guarantee Fund. (2021). *Modularization Experienceof Korea Credit Guarantee Fund.*: Korea Credit Guarantee Fund.
8. Korea International Trade Association(KITA). (s.d.). *KITA's Profile*. Consulté le 02 02, 2022, sur http://www.kita.org/about/kitaProfile.do

9. Korea Technology and information Promotion Agency for SMEs. (2015). *About TIPA*. Consulté le 02 02, 2022, sur https://www.tipa.or.kr/eng/sub011

10. kotra korea trade-investment promtion agency. (2021). *kotra trade-investmen*. Consulté le 03 13, 2023, sur https://www.kotra.or.kr/english/subList/20000006771

11. Ministry of SMEs and Startups. (s.d.). *Ministry of SMEs and Startups*. Consulté le 03 14, 2023, sur Ministry of SMEs and Startups: https://www.mss.go.kr/site/smba/foffice/ex/statDB/MainSubStat.do

12. Receivables Exchange of India Limited. (2016). Consulté le 02 05, 2022, sur https://www.rxil.in/AboutUs/WhoWeAre

13. Small Industries Development Bank of India (SIDBI). (2022). Consulté le 02 06, 2020, sur https://sidbi.in/en/about-sidbi#overview

14. Small Industries Development Bank of India. (2021). *ANNUAL REPORT (PART - I)2020-2021.*

15. Technology Development Centre (PPDC). (2017). Consulté le 02 06, 2022, sur Ministry of Micro, Small and Medium Enterprises: https://www.ppdcmeerut.com/about-us.html

16. The International Institute for Sustainable Development (IISD). (2020). *Korea Trade Insurance Corporation (K-Sure)*. Consulté le 02 03, 2022, sur https://www.iisd.org/credit-enhancement-instruments/institution/korea-trade-insurance-corporation-k-sure/

17. Connect Americas . (2015). Consulté le 02 07, 2020, sur KOTRA offers a wide range of services for investors and entrepreneurs: https://connectamericas.com/service/kotra-offers-wide-range-services-investors-and-entrepreneurs

18. محمد راتول، و وهيبة بن دودية. (2006). بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية* (الصفحات 172-179). الشلف: جامعة حيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر.

19. منير لواج. (2013). آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية: دراسة مقارنة تجربة" الهند، اليابان والجزائر. *مجلة الدراسات، 02*(04)، 63-102.

الملاحق: نموذج المقابلة

المؤسسة: طبيعة النشاط: نوع المؤسسة: أسئلة المقابلة:

1- هل مؤسستكم في حاجة إلى التمويل؟
2- ما هي طبيعة الاحتياجات التمويلية للمؤسسة؟
3- هل تلجأ مؤسستكم إلى مصادر تمويلية متنوعة؟ وماهي الأسباب في كلتا الحالتين؟
4- هل تعاني المؤسسة عادة من عجز تمويلي في الدورة التشغيلية؟
5- كيف تغطي العجز التمويلي في الدورة التشغيلية؟
6- إذا كان للمؤسسة شركاء هل يساهمون في العملية التمويلية؟
7- ما هي نسبة اعتمادكم على التمويل الذاتي؟
8- إذا اعتمدت المؤسسة القروض البنكية، ماهي مختلف أنواع القروض التي حصلت عليها؟
9- ما هو سبب اختياركم للقروض كمصدر تمويلي؟
10- ماهي العقبات المواجهة للحصول على قرض بنكي؟ وهل الضمانات التي يطلبها البنك مقبولة؟
11- هل استفادت مؤسستكم من وسائل الدعم المالي أو البرامج الحكومية؟ في حالة الإجابة بـ "لا"ما هي الأسباب؟
12- في حالة الإجابة بـ "نعم"، ماهي المؤسسة الحكومية المانحة للدعم؟
13- هل تتسم عملية الحصول على التمويل بالمرونة؟
14- هل التمويل المتحصل عليه يكفي لتمويل المشاريع؟
15- هل تكاليف المصادر التمويلية التي تستخدمها المؤسسة ذات قيمة:

- عالية -متوسطة - منخفضة

16- كيف تتم المفاضلة بين المصادر التمويلية؟
17- هل هناك مصادر تمويلية أخرى تعتمدها المؤسسة لم يتم التطرق لها؟ في حالة الجابة بنعم أذكرها؟
18- ماهي مختلف الإشكالات التي تراها في مختلف المصادر التمويلية المتاحة للمؤسسة؟
19- ما هو التمويل الذي تراه يناسب مؤسستك أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة؟

Causality Between Economic Growth And Bank Deposit: Evidence From Algeria

Safa Nid, * *Economics and Management Sciences Lab, university of biskra (Algeria), safa.nid@univ-biskra.dz*
Ali Bouabdallah, university of biskra (Algeria), a.bouabdallah@univ-biskra.dz

Received: 25/11/2022 *Accepted: 03/03/2023* *Published:31/03/2023*

Abstract:

This study aims to investigate either growth-led deposits or deposit-led growth. Therefore, the purpose of this research is to investigate the direction of the relationship between economic growth and bank deposits. Granger causality is employed by using time series data of Algeria from 1964- 2020.

The results show that there is no co-integration between economic growth and bank deposits, and there is no causality relationship running from deposit to economic growth. While there is a unidirectional causality running from growth to bank deposits, which means that the demand-following hypothesis for Algeria is true.

Keywords: Economic Growth; Bank Deposit; Granger Causality; Algeria.
Jel Classification Codes: F43, G21, C22, C32

1. INTRODUCTION

Banks extremely contribute to economic growth through their intermediating function of linking surplus and deficit fund sectors. This function makes deposits the most important tool of success for the banking sector, and also the major part of any economic performance; deposits largely dictate how much funds are available for lending activities. Hence, the role of deposits within the economy cannot be overemphasized.

If we define deposits then it is the amount of money that a costumer of bank keeps in his account either in form of cash, cheque or sent through

* *Corresponding author*

a wire transfer (saba & Danish, 2017); deposit can be broadly categorized into demand deposits, savings deposits, and term or fixed deposits.

The size of deposits collected by commercial banks, are a major part and determinant of financial sector development ; this in turn will lead to economic growth; according to (sellami, bentafat, & rahmane, 2020) economic growth means change with a steady increase in national output in general and in GDP per capita output in particular.

The nature of the relationship between finance and economic growth has been one of the most debated in the recent past, yet with little consensus. This debate is about whether strong economic performance is finance-led or growth driven. Thus this study seeks to investigate the causal direction relationship between economic growth and bank deposit growth in the case of Algeria.

The next section outlines the literature review. Section 3 is about analyzing the evolution of economic growth and bank deposits in Algeria for the period (1964- 2020). Section 4 explains our data and estimation approach. Section 5 discusses the empirical findings, and section 6 is for the conclusion.

2. Literature review

Theoretically, the supply-leading hypothesis (Schumpter,1911), the demand-following hypothesis (Robinson, 1952), the bidirectional causality hypothesis (Patric,1966), and the independent hypothesis (Lucas,1988) provide the most plausible explanation to causal relationship between economic growth and financial sector development.

The supply-leading suggests that causality flows from finance to economic growth with no feedback response from economic growth. A well-developed financial sector is a pre-condition for economic growth. Mckinnon (1973) and Shaw (1973) argue that a well-developed financial sector minimizes transaction and monitoring costs and asymmetric information. Thus, the economic growth responds to growth in the real sector facilitated by financial development (Patrick , Oladapo , olufemi, & Stephen, 2015, p. 31).

A contradictory view on the supply-leading hypothesis was poinde by Robinson (1952), who set the demand-following hypothesis. According to this hypothesis the development of real economy induces increased demand for financial services, which in turn generate the introduction of new financial institutions and markets to satisfy that increased demand for financial services (Songul , Ilhan , & Ali , 2009, p. 12).

Another dimension to the link between financial development and economic growth was provided by Patrick (1966). This is referred to as « bidirectional » hypothesis, which incorporates the supply-leading and demand-following hypothesis. It posits that the causal link between financial development and economic growth altemates as the economy develops. Therefore, the supply-leading hypothesis holds in an economy in the early developmental stage, and the economy grows, it fades away and demand-following hypothesis prevails (Patrick , Oladapo , olufemi, & Stephen, 2015, p. 31).

For the independent hypothesis, Lucas (1988) asserts that the financial development on one hand and economic growth on the other hand, which means that there is no causal relationship between them (eric , muazu, & yakubu, 2019, p. 2).

On the empirical front, researchers concluded different results for different countries. Some research concluded that there is no relationship between bank's deposits and economic growth. Such as (Mushtaq, 2016) did a study in Pakistan by using Johansen test of co-integration and Granger Causality and concluded that bank deposit does not granger cause economic growth in Pakistan.

Other research found unidirectional causal relationship running from economic growth to banks deposit. (Awdeh, 2012) Did study in Lebanon and concluded that there is one way causality running from economic growth to banking sector.

Following studies concluded that economic growth is one of the most factors determine bank deposit growth.

(Ibrahim & Aziza, 2020) Did study in Turkey by using ARDL model and concluded that economic growth proxies by real GDP determine deposit growth in the long term.

(Fisnik & Rufi, 2019) Did study about the impact of macroeconomic factors on the level of deposit in the banking sector of Western Balkan countries and concluded that economic growth has positive effect on deposit performance.

In the context of Algeria, (Brahim Bounab & Belhadj, 2020) investigate the direction of causality between financial development proxy by (m2/GDP, credit to private sector as a percentage of GDP) and economic growth for the period 1980-2018 using Toda and Yamamoto approach for granger non-causality test in the context of VAR model. The study concluded that there is a unidirectional causality relationship running from economic growth to m2/GDP, while there is non-causality between credit to GDP and economic growth. Also (Bendahmane & Kerrouche , 2021) examined the impact of domestic credit to the private sector by banks on economic growth during (1970- 2018); results showed that there is a positive impact on economic growth.

We can conclude from the literature review that studies on the causality between bank deposits and economic growth are limited, and mostly dwell on the causality between financial development proxy by credits and economic growth. The same goes for the context of Algeria, where scanty attempts have been made, as the empirical studies are concentrated on the causality between credit to the private sector and economic growth. The present study seeks to fill this lacuna in the literature by modeling causality between economic growth and bank deposit growth in Algeria.

3. Analyzing the evolution of economic growth and bank deposits in Algeria for the period (1964- 2020)

3.1 Analysis of the evolution of economic growth in Algeria

Figure 1 shows a clear fluctuation in economic growth rate over the period (1964- 2020), during this period the growth rate ranged from -11.3% the lowest rate in 1971 to the highest rate of 27.4% in 1972. This fluctuation is mainly due to the steady growth of the added value of the hydrocarbon sector, especially since the Algerian economy is highly dependent on hydrocarbon exports, it is estimated that hydrocarbons account for roughly 22.4% in 2018, which is the highest rate compared to the contribution of other sectors (Bank of Algeria, 2019).

In the 1970s and 1980s, Algerian economic performance was linked to boom cycles, but quickly the boom session faded and turned into deflation (Dahmani & Rekrak, 2015). Thus, the economic growth rate recorded during the period 1990-1994 a steady and sustained decline by reaching negative rates, as consequence of the decline of oil prices in 1986. But after 1995, as oil prices gradually improved Algeria's economy was able to return to a positive growth rate.

The third millennium was marked by launching of several development programs; the Economic Recovery Support Programme (2001- 2004), which aimed to achieve economic growth of at least 5%, and it actually reached in 2002 and 2003 by 5.6% and 7.2% ; the Complementary Plan for Support to Growth (Economic growth support programme) (2005- 2009) ; and then the National Program for Agricultural Development was applied (2010- 2014), during this programme the economic growth achieved average rates. After that economic growth has started to slow since 2015, due to the sharp decline in oil prices, especially in 2015 and 2016 (Bank of Algeria, 2019), the reduction of expenditure, and the inertia of the hydrocarbon sector and non-oil activities. This slowdown will intensify in 2020, when Algeria's economy recorded a very low growth rate at -5.6%, as a result of the COVID-19 pandemic's

lockdown of economic activities, reduced oil production under Algeria's commitment to the Agreement « OPEC+ », which led to a 12% decline in crude oil production levels falling from 1023 bpd in 2019 to 899 bpd in 2020 (ESCWA, 2019).

Fig. 1. Evolution of economic growth in Algeria for the period (1964- 2020)

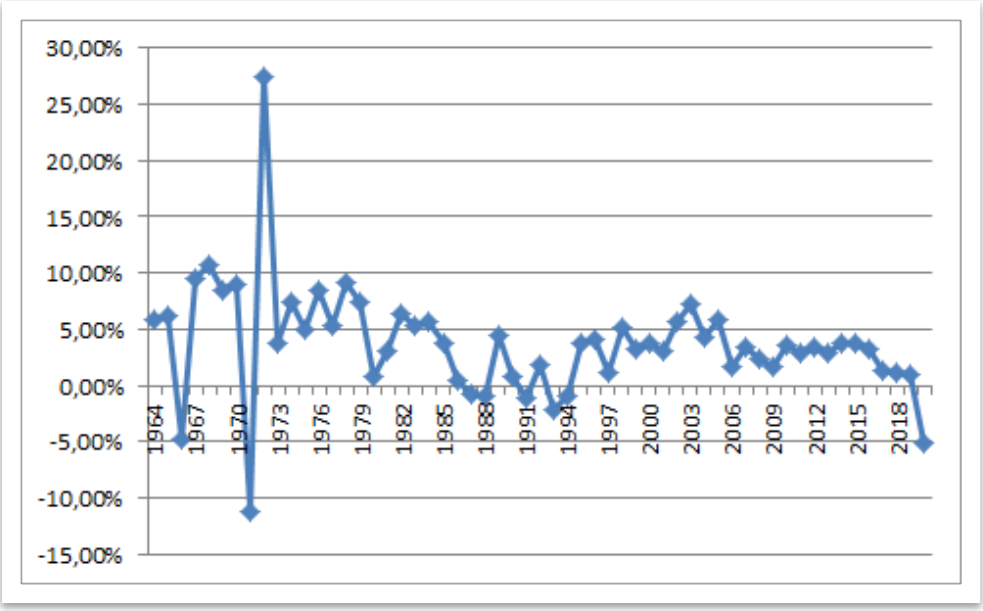

Source: World Bank

3.2 Analysis of the evolution of bank deposits in Algeria:

Before 1990, Bank deposits in Algeria recorded very weak growth, with an estimated average of 49.1 billion dinars in accumulated deposits during the period 1964-1989. This decrease is mainly attributable to the nature of the banking system, which was based on the principle of central planning for all investment and financing decisions, the weakness of the commercial bank network, and the general character of the banking system, which eliminated banking competition during that period. This situation persisted until the introduction of reforms in the Algerian banking system. Foremost among these were the reforms of 1986 and 1988, and the most important was the reform of 1990 in the monetary and loan act 90-10, which brought about radical changes in the nature of the banking system in line with Algeria's transition to a market economy. Therefore, we can see

from figure 2 that the trend of deposits collected since 1990 has started to increase, as it went from 178.469 billion dinars to 9871.1 billion dinars in 2020, which means that deposits have been multiplied by 51 times in the past three decades. This increase was due to the availability of private domestic and foreign banks to operate in Algeria, which reinforced the bank density; and the settling of oil revenues after being converted into the national currency and subsequently deposited in form of demand deposit at the Algerian Foreign Bank, which means that a large part of the changes in the size of deposits is explained by the oil prices.

Fig. 2. Evolution of bank deposits in Algeria for the period (1964-2020)

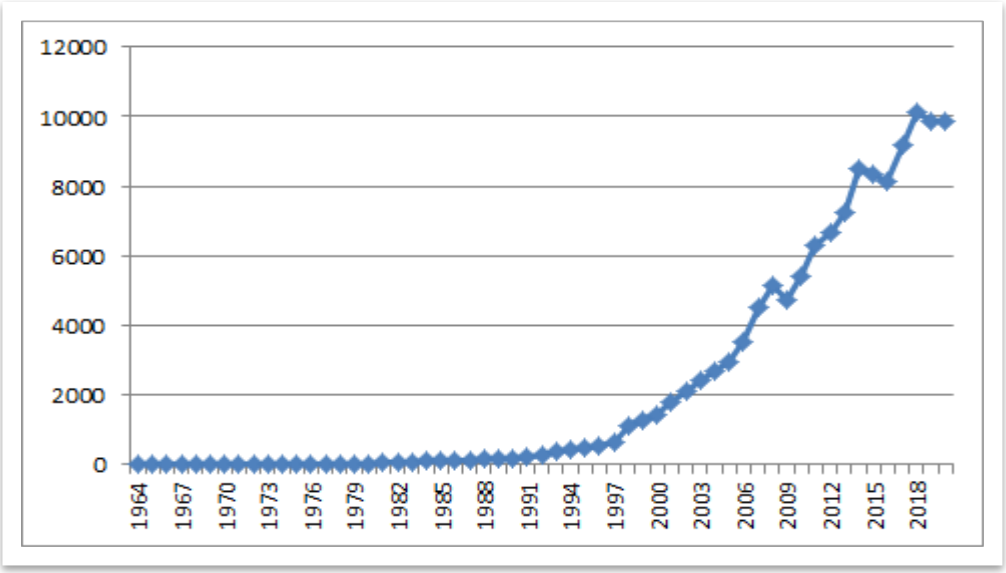

Source: Bank of Algeria Various Issues

4. Data and Methodology

Stander economic analysis was used through time series to study the causal relationship between economic growth and bank deposit growth.

4.1 Data description and variables

To investigate the causal relationship between economic growth and bank deposit growth, we use annual time series data spanning 1964- 2020 from the Bank of Algeria and the world bank development indicator's

various issues. This period is selected based on complete data availability. Bank deposit (BD) which is the total value of demand and time deposit (billion dinars), economic growth (GDP) proxy by real gross domestic product (billion dinars).

4.2 Hypothesis

To achieve the objective of this study and examine the causal relationship between economic growth and bank deposits in the case of Algeria, these hypotheses will be tested:

H1: Economic growth does not Granger cause Bank deposit growth.

H2: Bank deposit growth does not Granger cause Economic growth.

4.3 Model specification

The maximum likelihood estimation model of Johanson and Juselius (1990) was used to determine co-integration between variables. This model only describes whether there is co-integration between variables, but not the direction of causality (Saba & Danish, 2017). The co-integration between variables may not be very interesting. Moreover, co-integration cannot help in identifying the causality direction for example two series which in our case could be of interest. To this end, Granger Causality was used to determine the direction of short -term causality.

The empirical model for examining the causality relationship between economic growth and bank deposit growth, is as under:

$$BD=\beta_0+ \beta_1 GDP+ \varepsilon_t$$

$$GDP= \alpha_0 + \alpha_1 BD + \varepsilon_t$$

Where the proxies of all variables are previously defined, except ε which is the error term, t represent the sample period, β_0, α_0 refers to the intercept, β_1, α_1 are the coefficients.

5. Empirical results

5.1. Unit root test

To test the stationary of time series and determine their degree of integration, we applied the Philips Perron(PP) test at 5% level of significance. This alternative method of testing the order of integration proposed by Phillips and Perron (1988) has certain advantages over the Dickey-Fuller test. It's more powerful, especially for small samples. It is

relevant to a wider range of time series models, although it only requires the estimation of the first-order autoregression by ordinary least squares and a correction factor based on the residuals of that regression. A practical advantage of this is that there is no need to estimate the parameters of the lag difference term, resulting in missing observations (Hallam & Zanoli, 1993). The unit root test is performed at both level I(0) and the first difference I(1), as presented in the table below:

Table 1. Result of unit root test (PP test statistics)

Null Hypothesis: the variable has a unit root			
At Level			
		BD	GDP
With Constant	t-Statistic	3.3153	0.4117
	Prob.	***1.0000***	***0.9818***
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.0190	-1.6736
	Prob.	***0.9951***	***0.7499***
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	5.4710	4.4957
	Prob.	***1.0000***	***1.0000***
		n0	n0
At First Difference			
		d(BD)	d(GDP)
With Constant	t-Statistic	-5.5838	-4.7883
	Prob.	***0.0000***	***0.0002***
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.8932	-4.6949
	Prob.	***0.0000***	***0.0020***
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.7597	-2.8850
	Prob.	***0.0000***	***0.0047***
		***	***

Source: Eviews 10 output

Through the result shown in table 1, we can conclude that all the variables are non-stationary or have unit root at their levels but after the first difference they become stationary.

Therefore, this result leads us to the co-integration test, since the co-integration condition is satisfied in the same order.

5.2. Lag length selection

Before estimating the var model, the lag length degree should be selected using the var lag order selectir criteria, which is based on Akaike, Schwarz and Hannan-quinn information crieteria.

Table 2. Lag order selection criteria

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: BD GDP
Exogenous variables: C
Date: 09/18/22 Time: 18:24
Sample: 1964 2020
Included observations: 55

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1013.622	NA	3.75e+13	36.93171	37.00470	36.95994
1	-781.2555	439.3839*	9.29e+09*	28.62747*	28.84645*	28.71215*
2	-777.3484	7.103720	9.33e+09	28.63085	28.99582	28.77199

Source: Eviews 10 output

Through table 2 it is clear that the optimal lag that gives the lowest value to AIC, SC, and HQ is lag 1.

5.3. co-integration test

Since time series are stationary at the first difference, we can apply Engel and Granger for co-integration. The null (H_0) and the alternative (H_1) hypotheses formulated for the test are:

H_0: No co-integrating equation.

H_1: There is co-integrating equation.

Table 3. Result of co-integration

Dependent Variable: BD
Method: Least Squares
Date: 09/18/22 Time: 18:40
Sample: 1964 2020
Included observations: 57

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	0.599466	0.034885	17.18406	0.0000
C	-3591.645	380.3717	-9.442461	0.0000

R-squared	0.842988	Mean dependent var	2243.582
Adjusted R-squared	0.840133	S.D. dependent var	3236.209
S.E. of regression	1293.944	Akaike info criterion	17.20323
Sum squared resid	92085989	Schwarz criterion	17.27492
Log likelihood	-488.2922	Hannan-Quinn criter.	17.23109
F-statistic	295.2921	Durbin-Watson stat	0.070731
Prob(F-statistic)	0.000000		

Source: Eviews 10 output

From table 3 we found that R-squared =0.84 which is greater than Durbin-watson = 0.07. So, the model is considered false and unacceptable (i.e there is another variable among these variables that leads to this result). For this reason, we are studying the stability of residual series at 5% level of significance.

Table 4. Result of residual unit root test (ADF test statistic)

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.560521	0.1105
Test critical values:	1% level	-2.612033	
	5% level	-1.947520	
	10% level	-1.612650	

Source: Eviews 10 output

(Engel & Granger, 1987) explained that is wrong to rely on the critical values resulting from (ADF) test because they were incorrect (i.e the critical values resulting from the ADF test are for normal values rather than residuals). Therefore, the critical values assigned to this test prepared by Engel Robert should be used.

Hence, using appendix 1, we find that t-statistic =-1.560521 > test critical -2.76 which means that the residual series is non-stationary. Therefore, the null hypothesis of no-cointegration is accepted; and we conclude that there is no co-integration between economic growth and bank deposits, and there is no long-term relationship between them.

So, the causation of Granger that studies the short-term relationship through the var model will be used.

5.4. Granger causality test

This test aims to investigate the causation direction between the study variables, H_0 and H_1 formulated for this test are as follows:

H_0: there is no causal relationship between the variables

H_1: there is causal relationship between the variables

$$\Delta GDP_t = \sum_{i=1}^{n} \beta_1 GDP_{t-1} + \sum_{j=1}^{n} \beta_2 BD_{t-j} + \varepsilon 1_t$$

$$\Delta BD_t = \sum_{i=1}^{n} \beta_1 BD_{t-1} + \sum_{j=1}^{n} \beta_2 GDP_{t-j} + \varepsilon 1_t$$

Where i and j is lag lengths.

Table 5. Result of granger causality tes*t*

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 09/18/22 Time: 19:20
Sample: 1964 2020
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
GDP does not Granger Cause BD	56	6.04210	0.0173
BD does not Granger Cause GDP		0.35327	0.5548

Source: Eviews 10 output

The first line of table 5 shows that the probability is less than 5%, so we can reject the null hypothesis and accept the alternative, there is a causal relationship running from economic growth to bank deposits. While there is no causal relationship running from bank deposits to economic growth.

Based on the results presented in table 5, we conclude that economic growth affects the growth of bank deposits in Algeria. This result is consistent with the demand-following hypothesis and (Awdeh, 2012) empirical result. So, the development of the real economy in Algeria has led to increased demand for financial services, which in turn requires the introduction of new financial institutions and markets to meet this increased demand for financial services.

6. CONCLUSION

This study assessed the causality between economic growth and bank deposit growth in Algeria. To validate whether the demand-following hypothesis holds in a typical developing country. The empirical results revealed that there is no co-integration between economic growth and deposits, and there is no causal relationship running from deposit to economic growth. While there is a unidirectional causality running from

economic growth to deposits, which shows that economic prosperity will have a major impact on the saving activities of banks. That means, the demand-following hypothesis for Algeria is true, so we can say that growth led to bank deposit growth in Algeria.

This causal relationship is due to, economic growth increasing GDP per capita. Since the GDP per capita measures the community's income level, increased income will stimulate individual savings and, consequently, the growth of commercial bank deposits, depending on the theory of permanent income.

Based on the findings we recommend, policies applied by the government should be considering that there is no causality relationship running from bank deposits to economic growth in the short and long run, while economic growth affected deposit growth in the short run. So, during high economic prosperity years, commercial banks must provide facilities that help to accumulate deposits.

7. Bibliography List

- Awdeh, A. (2012). *Banking Sector Development and Economic Growth in Lebanon*. International Research Journal of Finance and Economics, vol 100, 53- 62.
- Bank of Algeria. (2019). *Annual Report*. Bank of Algeria.
- Bendahmane , m., & Kerrouche , N. (2021). *Relationship Between Domestic Credit Provided By Financial Sector and Economic Growth in Algeria Since 1970-2018*. Economic and Management Research Journal, vol 15(No. 2), 119- 136.
- Brahim Bounab, h., & Belhadj, f. (2020). *The Causality Between Financial Development and Economic Growth: Case of Algeria*. El-Bahith Review(vol.20), 35- 47.
- Dahmani, m., & Rekrak, m. (2015). *Revisiting The Relationship Between Unemployment Rate and Economic Growth in Algeria, 1970-2014:Co-Integration Approach Using ARDL Model*. Munich Personal RePEc Archive, 1- 19.

- Engel, R., & Granger, C. (1987, march). *Co-Integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing*. Econometrica, vol. 55(No. 2), 251- 276.
- eric , e. o., muazu, i., & yakubu, a. s. (2019). *The Causal Relationship Between Financial Development and Economic Growth in Africa*. International Review of Applied Economics, 1-25.
- ESCWA. (2019). *Survey of Economic and Social Developments In The Arab Region 2018-2019*. Beirut: UNITED NATIONS.
- Fisnik, M., & Rufi, o. (2019). *The Impact of Macroeconomic Factors on The Level of Deposits In The Banlikng Sector, an Empirical Analysis In The Western Balkan Countries*. Journal of accounting, finance and auditing studies, vol.5(No. 3), 16- 29.
- Hallam, D., & Zanoli, R. (1993). *Error Correction Models and Agricultural Supply Response**. European Review of Agricultural Economics, vol 20(No. 2), 151- 166.
- Ibrahim, N. Y., & Aziza, H. A. (2020). *Factors Determining Bank Deposit Growth In Turkey: An Empirical Analysis*. Rajagiri managment journal, vol. 14(No. 2), 121-132.
- Mushtaq, S. (2016). *Causality Between Bank's Major Activities and Economic Growth: Evidences From Pakistan*. financial innovation, vol 2(No.7), 2- 11.
- Patrick , O. A., Oladapo , F., olufemi, A. A., & Stephen, O. M. (2015). *Does Supply-Leading Hypothesis Hold in a Developing Economy? A Nigerian Focus*. Procedia Economics and Finance , vol.30, 30-37.
- saba, M., & Danish, A. (2017). *Effect of Interest Rate on Bank Deposits: Evidences From Islamic and non- islamic Economies*. future busness journal, 1- 8.
- sellami, a., bentafat, a., & rahmane, a. (2020). *Measuring The Impact of Domestic Saving On Economic Growth In Algeria Using ARDL Model*. Les cahiers du cread, vol 36(No 4), 77- 110.
- Songul , K. A., Ilhan , O., & Ali , A. (2009). *Financial Development And Economic Growth:Literature Survey And Empirical Evidence*

From Sub-Saharan African Countries. SAJEMS NS, vol.12(No.1), 11-27.

6. Appendice

appendix 1. Critical values for the Engle-Granger test

Number of right-hand variables in regression, excluding trend or constant $(n-1)$	*Sample size* (T)	*Probability that* $(\hat{\rho}-1)/\hat{\sigma}_{\hat{\rho}}$ *is less than entry*						
		0.010	*0.025*	*0.050*	*0.075*	*0.100*	*0.125*	*0.150*
				Case 1				
1	500	−3.39	−3.05	−2.76	−2.58	−2.45	−2.35	−2.26
2	500	−3.84	−3.55	−3.27	−3.11	−2.99	−2.88	−2.79
3	500	−4.30	−3.99	−3.74	−3.57	−3.44	−3.35	−3.26
4	500	−4.67	−4.38	−4.13	−3.95	−3.81	−3.71	−3.61
5	500	−4.99	−4.67	−4.40	−4.25	−4.14	−4.04	−3.94
				Case 2				
1	500	−3.96	−3.64	−3.37	−3.20	−3.07	−2.96	−2.86
2	500	−4.31	−4.02	−3.77	−3.58	−3.45	−3.35	−3.26
3	500	−4.73	−4.37	−4.11	−3.96	−3.83	−3.73	−3.65
4	500	−5.07	−4.71	−4.45	−4.29	−4.16	−4.05	−3.96
5	500	−5.28	−4.98	−4.71	−4.56	−4.43	−4.33	−4.24
				Case 3				
1	500	−3.98	−3.68	−3.42	—	−3.13	—	—
2	500	−4.36	−4.07	−3.80	−3.65	−3.52	−3.42	−3.33
3	500	−4.65	−4.39	−4.16	−3.98	−3.84	−3.74	−3.66
4	500	−5.04	−4.77	−4.49	−4.32	−4.20	−4.08	−4.00
5	500	−5.36	−5.02	−4.74	−4.58	−4.46	−4.36	−4.28

The probability shown at the head of the column is the area in the left-hand tail.

Source: P. C. B. Phillips and S. Ouliaris, "Asymptotic Properties of Residual Based Tests for Cointegration," *Econometrica* 58 (1990), p. 190. Also Wayne A. Fuller, *Introduction to Statistical Time Series*, Wiley, New York, 1976, p. 373.

Revue des additions économiques | **Volume: 07 / N°: 01 (2023), pp 688 -706**

Collectivités locales en Algérie : Entre déséquilibre financier structurel et faible efficacité dans la consommation des plans communaux de développement : Cas de la Wilaya de Tizi-Ouzou

Local authorities in Algeria: between structural financial imbalance and low efficiency in the consumption of municipal development plans : Case of the Wilaya of Tizi-Ouzou

Mohamed ACHIR , MCB, Université Mouloud Mammeri Tizi-Ouzou-ALGERIE, mohachir2000@yahoo.fr

Mustafa Bennoui*, MCA, Université Ghardaia-ALGERIE, m_bennaoui@yahoo.fr

Reçu le:29/05/2022 *Accepté le:27/01/2023* *Publié le:31/03/2023*

Résumé:

En Algérie, la problématique des finances locales est souvent posée de manière disjonctive et conjoncturelle. Or, il est très difficile réellement de cerner cette question sans la situer dans la configuration de l'organisation administrative et territoriale du pays et mettre en avant la faiblesse structurelle de l'autonomie financière de la majorité des collectivités locales et leur dépendance de la CSGCL du ministère de l'intérieur. Cet article vise à montrer que cette faiblesse n'incite pas suffisamment les élus à prendre des initiatives économiques viables et adopter un comportement d'obligation de résultats et de gestion efficace des dépenses de fonctionnement et d'équipement. Nous avons essayé de vérifier cette hypothèse en s'appuyant sur les retards dans **la réalisation des plans communaux de développement (PCD)** au niveau des communes de la Wilaya de Tizi-Ouzou.

Mots clés: Collectivités locales ; Plans communaux de développement ; Dépense collectivités locales; budgets

Jel Classification Codes: E62;E63;H22;H53

* ***Auteur correspondant***

Collectivités locales en Algérie :entre déséquilibre financier structurel et faible efficacité dans la consommation des plans communaux de développement : Cas de la Wilaya de Tizi-Ouzou

Abstract:

In Algeria, the issue of local finances is often posed in a disjunctive and conjunctural way. However, it is very difficult to define this question without situating it in the configuration of the administrative and territorial organization of the country and highlighting the structural weakness of the financial autonomy of the majority of local authorities and their dependence on the CSGCL of the interior ministry. This article aims to show that this weakness does not sufficiently encourage elected officials to take viable economic initiatives and adopt a behavior of obligation of results and effective management of operating and capital expenditure. We verified this problem based on the delays in the realization of the municipal development plans (PCD) at the level of the municipalities of the Wilaya of Tizi-Ouzou.

Keywords: Local authorities; Municipal development plans; Local authority's expenditure; budgets.

Jel Classification Codes : E62;E63;H22;H5

1. Introduction :

La problématique des finances locales en Algérie est liée directement aux politiques publiques du développement qui sont basées davantage sur une approche centralisée et déconcentrée que sur la décentralisation. Les déficits structurels budgétaires des collectivités locales sont souvent évoqués par les pouvoir publics quand les déséquilibres macroéconomiques du pays font défaut à cause notamment de la baisse des recettes de la fiscalité pétrolière. Les hydrocarbures constituent 90% des exportations du pays et participent directement à plus de 40% du PIB (à environ 80% du PIB indirectement). En 2020, avec la crise sanitaire de la Covid-19, aggravée par un contre choc pétrolier, le gouvernement a été contraint de recourir à une loi des finances rectificative dans laquelle, il a revu à la baisse les recettes prévisionnelles annuelles de la fiscalité pétrolière de -37%, passant donc initialement de 2 200 Mds DZD à 1 395 Mds DZD (soit une baisse de 7 Mds USD). Cette réduction devrait porter le solde négatif du Trésor à -2 955 Mds DZD (-23 Mds USD), soit -16% du PIB et

augmenter la dette publique à - 9031Mds DZD (-72Mds USD), soit -46% du PIB (rapports & MF, 2022).

Ces indicateurs montrent l'extrême vulnérabilité des finances publiques, leur dépendance vis-à vis de la fiscalité pétrolière et leur impact direct sur les politiques de développement et de redistribution en général et les collectivités locales en particulier. En effet, la faiblesse en autonomie financière de ces dernières a créé une situation qu'on pourrait qualifier de déséquilibre structurel et d'assistanat. Cette situation n'incite pas les élus des assemblées locales à prendre des initiatives économiques viables et adopter un comportement d'obligation de résultats et de gestion efficace et rigoureuse des dépenses de fonctionnement et d'équipement. C'est cette réalité qui nous amène justement à poser notre problématique à savoir : **l'absence d'une autonomie financière dans les communes consiste-t-elle un facteur aggravant l'inefficacité des dépenses et provoque-t-elle des retards dans la consommation des plans communaux de développement (PCD) ?**

Nous pouvons avancer une première hypothèse selon laquelle, la faiblesse dans la décentralisation et des prérogatives des élus a transformé la majorité des collectivités locales en institutions assistées qui dépendent des dotations récurrentes des PCD. La deuxième hypothèse est que même les opérations des PCD ne sont pas dépensées efficacement et enregistrent des retards importants dans leur réalisation.

Nous voudrions tenter, dans un premier lieu, de comprendre et d'analyser le problème structurel lié à l'organisation administrative centralisée qui favorise une certaine dépendance des collectivités locales et leur inefficacité dans la gestion des finances locales. Ensuite, pour mieux illustrer ce problème, nous aborderons une étude de cas effectuée au niveau de la Wilaya de Tizi-Ouzou, en se basant sur les plans communaux du développement (PCD) **,** sachant que ces derniers constituent en Algérie le principal programme de financement des communes.

2. L'organisation administrative et dépendance des collectivités locales

2.1 L'organisation administrative et territoriale de l'Etat

L'organisation territoriale de l'Algérie a connu une évolution depuis son indépendance, en juillet 1962, à nos jours (JORADP, 1967) . On peut relever cette évolution institutionnelle dans les différents textes fondamentaux. C'est-à-dire les Constitutions de 1963, 1976, 1989,1996, 2016 et récemment, en 2020. La Constitution de 2020 a renforcé la constitutionnalisation de la démocratie participative et le rôle de la société civile dans les collectivités territoriales (art16). Il faut, par ailleurs, rappeler que la Constitution de 1989 est considérée comme une réforme fondamentale ayant tenté de marquer une certaine rupture avec l'ancien système centralisateur en transférant justement, ne serais ce que dans la forme, certains pouvoirs aux collectivités locales. En effet, la Constitution de 2016 et celle du 1er novembre 2020 n'ont pas apporté un changement significatif au modèle d'organisation territoriale de l'Etat en le limitant à la Commune et à la Wilaya comme seules collectivités territoriales de l'Etat depuis la constitution de 1963. *Les collectivités territoriales de l'Etat sont la Commune et la Wilaya.* La Commune est la collectivité de base (art17 de la Constitution de 2020). Nous pouvons également relever que le rôle de l'assemblée populaire de la Wilaya (APW) est moins important que celui de la commune en termes de prérogatives, même si la constitution considère que les assemblées élues sont le lieu d'expression de la volonté du peuple et du contrôle de l'action des pouvoir publics par les élus (art 16). Par ailleurs, la constitution a introduit dans son article 17 des dispositions particulières pour certaines communes « *en vue d'assurer un équilibre économique et social et une meilleure prise en charge des besoins des populations et des communes les moins développées, la loi peut prévoir des dispositions particulières pour certaines d'entre elles »* (JORADP N°82)

En somme, l'organisation administrative et politique des collectivités locales en Algérie est bipolarisée en deux institutions constitutionnelles à

savoir, la Wilaya et la Commune. Ces deux institutions sont dotées d'une administration déconcentrée de l'Etat et des assemblées élues délibérantes issues d'un suffrage universel. Les rapports entre l'Etat et les collectivités locales sont fondés sur les principes de décentralisation et de déconcentration (art.18).Les assemblées locales constituent également selon la Constitution l'assise de la décentralisation et le lieu de la participation des citoyens à la gestion des affaires publiques (art.19). Dans les pratiques de gestion locale, nous remarquons une certaine hiérarchie non officielle exercée notamment par les structures administratives déconcentrées de l'Etat comme la Daira, l'administration locale (DAL) et la direction de la réglementation des affaires générales (écret & n°95).

Figure N°1 : organisation des collectivités territoriales

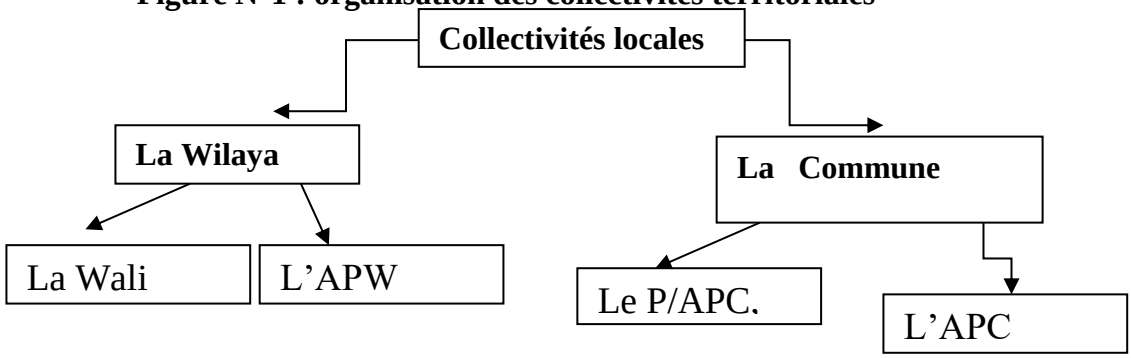

Source : établi par nous-mêmes.

2.2 Analyse de quelques éléments de fragilité des collectivités locales

a)Problème d'articulation avec l'espace fonctionnel

Nous pouvons dire que l'organisation actuelle recèle des dysfonctionnements malgré l'augmentation du nombre de wilaya et de communes. Il faut rappeler que l'organisation administrative de l'Etat est passée de 15 Wilaya et 676 communes en 1965 à 58 Wilaya (Timimoun, Bordj Badji Mokhtar, Beni Abbas, Ouled Djalal, Ain Salah, Ain Guezzam, Touggourt, Djanet, M'ghir et Golea) et 1541 communes en 2021. La majorité de ces communes sont financièrement pauvres et sollicitent périodiquement le ministère de l'intérieur et des collectivités locales pour leur octroyer des subventions d'équilibre nécessaires au paiement de leurs fonctionnaires. La création de nouvelles communes dans l'objectif de les rapprocher des citoyens est

certes défendable, mais il faudrait au même temps instaurer des communautés de communes et une intercommunalité agissante pour aider surtout les petites communes à mutualiser leur ressources, moyens et équipements dans le développement et la prise en charge des préoccupations de leurs habitants. L'organisation administrative de l'Etat doit s'articuler avec l'espace fonctionnel des territoires et leurs réalités socio-économiques. Donc, au lieu de faire que dans l'émiettement inutile, il faut surtout penser à créer des espaces communaux de solidarité, d'aménagement et de développement local durable.

b) Concentration des décisions et faible décentralisation

La concentration des pouvoirs de décision et des moyens au niveau central et ministériel ou l'exécutif de wilaya constitue une véritable bureaucratie inutile et une entrave bloquant considérablement les initiatives du développement local, de l'investissement et l'amélioration de la qualité des services publics (Moussaoui, 2014, p. 133). En effet, le champ de gestion des affaires locales demeure très faible et ambigüe dans les politiques publiques. Le local est dépendant sur le plan décisionnel, des attributions, des moyens et finances, même si comme nous l'avons remarqué plus haut que la Constitution de 2020, dans ses articles 16,17, 18, 19, accorde un rôle important aux collectivités locales en termes de développement, décentralisation et contrôle des actions des pouvoirs publics. C'est pourquoi, il faudrait que la décentralisation soit renforcée par des lois organiques pour clarifier réellement les prérogatives dans les champs de l'Etat central et des collectivités locales. L'article 17 de la Constitution pose d'ailleurs le problème de déséquilibre entre les communes et les besoins de la population. Les dispositions justement prévues en perspective pour corriger ces disparités doivent être adoptées avec une nouvelle approche d'aménagement du territoire visant le rééquilibrage et le rattrapage du développement des régions pauvres du pays. La prise en considération des ressources économiques et des spécificités socioculturelles des territoires est plus que nécessaire pour

l'adaptation de toute action de développement aux besoins réels des communautés et leurs organisations traditionnelles, comme le cas de *Tajmaat* (Achir & AMOKRANE, juin 2016 N°02/201). C'est fondamental pour un modèle d'organisation décentralisé de l'Etat et c'est une condition capitale pour la gouvernance locale et la démocratie participative qui est également constitutionnalisée. Autrement dit, la décentralisation ne se limite pas à la délégation des pouvoirs de décision ou de délibération aux institutions administratives et élues de l'Etat. La décentralisation ne doit pas occulter les organisations de la société civile et les structures sociales traditionnelles qui sont dans certains pays indépassables du fait de leur rôle et ancrage politique, culturel et social. D'autant plus, que la démocratie représentative des assemblées élues ne suffit pas pour une réelle participation inclusive des populations locales.

c) Faiblesse des prérogatives des assemblées élues

Le statut et les attributions des collectivités locales et de l'élu en général nécessitent une réforme profonde des codes des collectivités locales (loi N°11-10 relative à la commune et loi N°12-07 relative à la wilaya) afin, non seulement d'élargir leurs prérogatives et attributions et libérer leurs initiatives dans la gestion et le développement local, mais, surtout, rendre les attributions existantes plus effectives et réalisables sur le terrain. Car, on se référant à loi N°11-10 relative à la commune, on relève plusieurs domaines de compétences, mais sans être accompagnées de transfert de moyens juridiques et techniques permettant l'exercice réel de ces compétences. La commune exerce ses prérogatives dans tous les domaines de compétence qui lui sont dévolus par la loi. Elle concourt avec l'Etat, notamment, à l'administration et à l'aménagement du territoire, au développement économique, social et culturel, à la sécurité, ainsi qu'à la protection et l'amélioration du cadre de vie des citoyens ». Dans le cadre de notre étude que nous avons menée à l'APW de Tizi-Ouzou, des élus ont affirmé que : « l'élu a l'avantage de proximité avec les citoyens, mais ne doit pas être réduit à un simple « pare-choc-médiateur »(APW de Tizi-Ouzou,2021).Ils réclament : « un champ de compétence élargi et des moyens humains, techniques et financiers lui permettant de répondre aux

préoccupations citoyennes et aux besoins de développement local ». Le Président d'APC doit être également considéré comme un entrepreneur du développement de son territoire, en plus de sa fonction de représentant de l'Etat et de la collectivité territoriale qu'il représente. C'est dans ce sens, d'ailleurs, que l'assemblée populaire communale en sa qualité d'institution délibérante doit retrouver ses réelles attributions sur la gestion du foncier industriel et urbain et ne pas se limiter à des simples instituions décoratives (Zouaïmia, 2002, ., p. 31).

2-3 Financement des opérations du développement local

L'insuffisance des ressources place les collectivités locales dans un statut d'institutions assistées et les empêche à entreprendre des initiatives économiques susceptibles de diversifier leurs ressources et de valoriser leurs patrimoines matériels et immatériels. Une situation qui demande une réforme des finances locales, mais à court terme l'Etat ne doit pas abandonner les communes dans cette conjoncture de la crise financière (Achir M. , 2016.). Le gouvernement a affiché son intention de se désengager progressivement du financement des déficits des communes après la crise financière provoquée par la chute des prix du pétrole depuis juin 2014. Le ministre de l'intérieur et des collectivités locales a appelé les élus à chercher des ressources financières au niveau local, mais sans pour autant leur donner un pouvoir de délibération leur permettant d'instituer et de lever des impôts au niveau de leurs communes. Sachant que, les communes ne peuvent pas diversifier et améliorer le recouvrement de leurs ressources financières tant que des réformes approfondies n'auront pas lieu. Il y a lieu de souligner que dans le contexte actuel, un certain nombre de points sur les finances locales nécessitent d'être véritablement abordés.

a) **Dépendance financière vis-à-vis de la CGSCL**

Les ressources financières de la majorité des collectivités locales en Algérie sont pourvues par le budget de l'Etat et la caisse de garantie et de la solidarité des collectivités locales (CGSCL). Les collectivités locales n'arrivent pas à mobiliser des ressources financières locales ni à valoriser les moyens humains et matériels dont elles disposent. Elles sont dans une dépendante chronique de vis-à-vis de l'administration centrale et des dotations budgétaires du trésor public.

a)Absence du pouvoir fiscal local

L'Etat centralise les pouvoirs fiscaux en termes de création de la fiscalité et de son affectation. En effet, selon la constitution, la loi est seule habilité de créer un impôt, c'est dire une fois légiféré par le parlement. Les collectivités locales n'ont pas la force de la loi pour créer un impôt ou même pour le recouvrer, hormis certaines taxes locales. « Les citoyens sont égaux devant l'impôt. Chacun doit participer au financement des charges publiques en fonction de sa capacité contributive. Nul impôt ne peut être institué qu'en vertu de la loi. Nul impôt, contribution, taxe ou droit d'aucune sorte, ne peut être institué avec effet rétroactif… »,Art 64de la constitution de 2016. C'est aussi à travers la loi de finances que les impôts sont créés ou leur taux sont modifiés (loi 84-17 relative à la loi de finances). Donc seul l'Etat central à travers ses pouvoirs législatifs et exécutifs peut instituer un impôt. On peut souligner l'absence du pouvoir fiscal des élus locaux dans ce qui suit :

- L'Etat central se réserve le droit de définir, l'assiette, les taux et le recouvrement des impôts et taxes au niveau local ;
- La commune ne dispose pas de moyens humains et matériels dédiés à la fiscalité. Elle est dotée d'un trésorier communal nommé par le ministère des finances et dont le rôle principal est la gestion comptable et financière de la commune. Sur le pan fiscal, il est chargé uniquement du recouvrement de la taxe foncière et d'assainissement. En effet, c'est la direction des impôts de la wilaya et les receveurs communaux qui sont chargé des recouvrements et de la perception ;

- Les élus locaux (APC, APW) n'ont pas les prérogatives concernant la fiscalité locale.
- Les collectivités territoriales n'ont aucun pouvoir fiscal local étant donné que c'est l'Etat qui en fixe l'assiette, le taux et les exonérations.

Figure N° 2: **différents impôts et taxes perçues par les collectivités locales**.

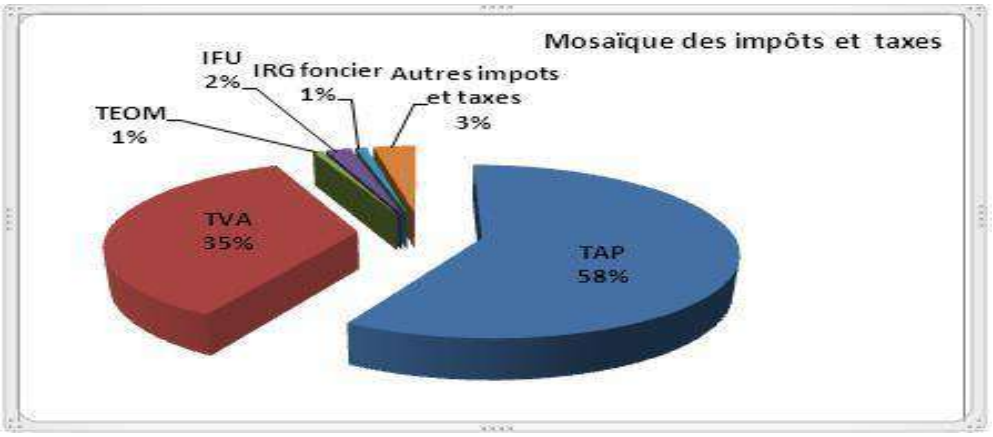

Source :MICLIT, Algérie, 2017.

b) Absence d'une réelle fiscalité locale

La commune ne dispose pas de moyens humains et matériels dédiés à la fiscalité. Elle est dotée d'un trésorier communal nommé par le ministère des finances et dont le rôle principal est la gestion comptable et financière de la commune. Sur le pan fiscal, il est chargé uniquement du recouvrement de la taxe foncière et d'assainissement. En effet, c'est la direction des impôts de la wilaya et les receveurs communaux qui sont chargé des recouvrements et de la perception ; Les élus locaux (APC, APW) n'ont pas de réelles prérogatives concernant la fiscalité locale. La décentralisation de la fiscalité est indispensable même pou diversifier les ressources financières des collectivités et responsabiliser les élus dans le recourbement des recettes. L'ambigüité et la confusion de la responsabilité entre l'administration locale et les élus ont freiné le développement et aggravé les déficits des collectivités. On n'hésite pas à faire des griefs aux élus quant au

faible recouvrement de certaines taxes (foncières, ordures ménagères, environnement, assainissement, séjour, enseignes publicitaires, voiries…etc), mais oublient que les outils et instruments en amont du recouvrement font défaut à l'instar de l'identification de la propriété du foncier, de l'habitation, les textes juridiques claires, la réquisition de la force publique par le président d'APC…etc.

3. Etude de cas de la Wilaya de Tizi-Ouzou

3.1. Contexte de l'étude et méthodologie

a) présentation du contexte de l'étude

Située au nord centre de l'Algérie, Tizi-Ouzou est une wilaya côtière et montagneuse. Son chef-lieu est la ville de Tizi-Ouzou qui est à une centaine de Kilomètres de la capitale, Alger. Le territoire de la wilaya s'étend sur 2 957, 94km^2 avec 1 .165.170habitants, soit 10,5% de la population de la région Nord-centre, dispersé sur1505 villages dont la majorité est perchée sur des crêtes et des collines. La population qui habite dans les zones rurales représente 56% du total de la population soit 656.583 habitants (la wilaya de Tizi-Ouzou, année 2015). Elle est aussi classée dans la région centre du pays en deuxième rang en terme démographique après Alger. On relève aussi une forte densité démographique des villages situés dans les hautes montagnes de la Kabylie, en l'occurrence le massif du Djurdjura qui relie les trois wilayas à savoir : Tizi-Ouzou, Bouira et Bejaia. Les limites naturelles et géographiques de la Wilaya sont :

- Au nord : la mer méditerranée :
- Au sud : la chaine cristalline du Djurdjura ;
- A l'est : le massif de l'Akdafou ;
- A l'Ouest : des collines et des vallées.

b) Organisation institutionnelle et administrative

L'organisation administrative de la Wilaya a évolué depuis l'indépendance à travers la création de nouvelles Daïrates et de nouvelles Communes. Le dernier découpage administratif date de février 1984 (loi n°84-09 du 4 février 1984 relative à l'organisation territoriale du payas) a organisé le territoire de la wilaya de Tizi-Ouzou en 67 Communes et 21 Dairates

Table N°01 : Désignation des Daïrates et leurs superficies

DAIRA	NBRE DE COMMUNES	SUPERFICIE	
		KM2	%
TIZI OUZOU	1	102,36	3,46%
A. EL HAMMAM	4	144,89	4,90%
AZAZGA	5	360,27	12,18%
AZEFFOUN	4	319,01	10,78%
BENI DOUALA	4	102,35	3,46%
BENI YENNI	3	82,74	2,80%
BOGHNI	4	122,13	4,13%
BOUZEGUENE	4	209,97	7,10%
D.BEN KHEDDA	4	172,23	5,82%
D. EL. MIZAN	4	239,21	8,09%
L.N.IRATHEN	3	86,73	2,93%
IFERHOUNEN	3	84,47	2,86%
MAATKAS	2	66,15	2,24%
MAKOUDA	2	92,37	3,12%
MEKLA	3	129,25	4,37%
OUACIFS	3	74,99	2,54%
OUADHIAS	4	139,54	4,72%
OUAGUENOUN	3	141,21	4,77%
TIGZIRT	3	166,38	5,62%
TIZI GHENIFF	2	76,91	2,60%
TIZI RACHED	2	44,79	1,51%
TOTAL WILAYA	**21**	**2 957, 94**	**-**

Source : DPAT Tizi-Ouzou, 2015

c) Méthodologie

Nous avons dans le cadre de cette étude utilisé une démarche axée sur un recueille des données au niveau des institutions publiques et des collectivités locales de la Wilaya de Tizi-Ouzou. Nous avons fait des entretiens avec une dizaine de présidents d'APC, des élus APC et APW, des cadres de la direction de la programmation et du suivi budgétaire (DPSB), et le directeur de l'administration locale (DAL). Nous avons surtout exploité les données de ces dernières directions, ainsi que celles de la commission économie et finances de l'APW. Le choix des communes est basé sur des spécificités géographiques et le niveau du développement. Il s'agit de communes situées dans les hautes montagnes comme Bouzeguene et Ain el Hammam, et des communes du chef-lieu de daïra comme Azazga et des communes du littoral comme Tigzirt.

Nous avons donc tenté durant l'année 2021 à l'aide d'un guide d'entretien semi-directif répondre à plusieurs questions notamment celles concernant les prérogatives des élus et leur rôle dans les actions du développement locales, la situation financière des collectivités, le rôle des plans communaux du développement (PCD), la situation des dépenses d'équipement, le niveau de consommation des PCD, les retards dans la réalisation des projets PCD, le rôle de l'administration locale, les problèmes rencontrés dans la consommation des budgets destinés aux écoles primaires, les oppositions des citoyens, les blocages internes dans les délibérations des assemblées et enfin le recouvrement de la fiscalité locale.

Nous avons pu récolter des données financières et budgétaires que nous analyserons ci-après.

3.2. Situation financière des communes de la Wilaya

Nous avons relevé que la wilaya de Tizi-Ouzou a cumulé **au début de l'année 2020** environ **1643 opérations PCD**, avec une autorisation de programme globale de **6.169.376.000,00 DA.**

En effet, le montant des dépenses cumulées enregistrées sur ces opérations est de l'ordre de **2.097.951.250,00DA** pour un taux de consommation de seulement de **34%** soit un reste à réaliser de **407142470 DA**. Cela montre un taux de consommation global très faible pour les 67 communes de la wilaya. Le taux de consommation varie d'une commune à une autre d' et d'une année à une autre depuis 2012. Par ailleurs, il faudrait

souligner que ce cumul des opérations concerne des PCD très anciens dont certains remontent à l'année 2011 (Voir tableau N°02).

Figure N°3 : Cumul du reste à réaliser dans les PCD de la Wilaya de TO de 2011 à 2020

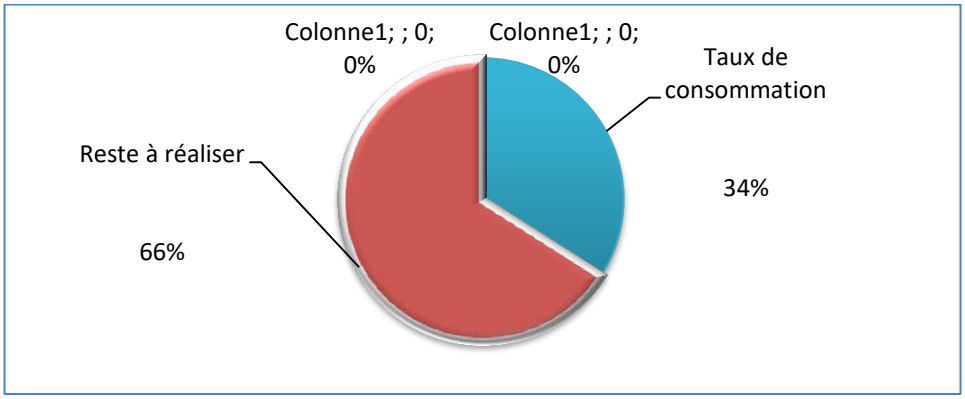

Tableau N°2 : cumule des opérations PCD vivante de l'année 2011 au 31/12/2020

Unité En milliers de DA

Année	SITUATION FINANCIERE				
	Nb Ops	**Montant de l'AP**	**Dépenses cumulées**	**Reste à réaliser**	**Taux Cons**
2012	13	508 913	335 791	173 122	**66%**
2013	56	288 195	122 969	165 227	**43%**
2014	31	148 320	38 327	109 993	**26%**
2015	49	266 480	111 056	155 424	**42%**
2016	51	161 933	87 230	74 703	**54%**
2017	115	436 151	188 598	247 553	**43%**
2018	219	815 232	345 212	470 021	**42%**
2019	448	1 638 996	532 692	1 106 304	**33%**
2020	419	1 023 767	158 644	865 123	**15%**
TOTAL	1 408	5 315 121	1 925 654	3 389 467	**36%**

Source : la direction de la planification et de suivi budgétaire de la Wilaya.

Nous pouvons remarquer que l'année 2020 a enregistré le taux le plus bas depuis 2012 en termes de consommation des PCD avec seulement 15%

de consommation sur les 419 opérations inscrites et d'une autorisation de programme de 1 023 767.000,00 DA. La majorité des présidents d'APC et des élus a affirmé que cela est justifié par la situation sanitaire marquée par la pandémie de la Covid-19. Quant à l'année 2019, elle a été également une année exceptionnelle marquée par des manifestations populaires dénommées le *hirak.* C'est une année qui a enregistré un taux de consommation de seulement 33% des 448 opérations PCD avec une autorisation de programme de1 638 996.000,00DA**.** Les élus et certains responsables de l'administration locale ont aussi mis en avant cette conjoncture comme facteur ayant freiné le niveau de réalisation des PCD, étant donné qu'un large mouvement de grève cycle des fonctionnaires de collectivités locales a marqué cette période.

Par ailleurs, nous nous sommes basés dans notre enquête sur les années avant 2019 pour mieux appréhender les facteurs qui freinent la réalisation des opérations de développement où qui en constituent des obstacle à la gestion des collectivités locales.

Il en ressort après avoir effectué une cinquantaine d'entretiens ayant touchés une dizaine de commune répartie sur les chefs lieu de daïra, les communes de haute montagne et les communes de la côte maritime que les raisons de la faible consommation des budgets et des opérations PCD se résument comme suit :

A) **Des oppositions des citoyens ou des comités de village** : ces oppositions sont généralement liées à la contestation des choix des terrains d'implantation des équipements publics, les tracés pour les chemins communaux, les réseaux électriques et du gaz, des conflits des villages, la nature de l'opération, les priorités des villageois …etc. c'est la majorité des élus et des responsables administratifs qui a évoqué ce problème des oppositions comme facteur majeurs des retards dans la consommation des budgets ;

B) Faible maturation des études d'avant projets **:** il est d'ailleurs remarquable que plusieurs projets PCD sont à l'arrêt à cause de besoin de réévaluation financière et des erreurs dans les études techniques ;

C) Faible concertation préalable avec les comités de villages et les associations ;

D) Faible dotation financière des autorisations de programme(AP) et besoin de réévaluation financière **;**

E) Conflits entre les élus et l'administration (chef de daïra, directions de wilaya) ; des conflits liés à la confusion dans les prérogatives et la faible décentralisation des décisions ;

F) Conflits entre les élus de l'assemblée : des conflits généralement opposants les partis politiques entre eux ;

G) Fermeture récurrente des sièges des APC par les citoyens ce qui fraient l'instruction des dossiers ;

H) Faible encadrement des services techniques en ingénieur et techniciens supérieurs spécialisés ;

I) Faible coopération des contrôleurs financiers et les retards dans les visas

J) Faiblesse dans l'encadrement administratif des communes notamment pour le poste du secrétaire général : plusieurs communes n'ont pas des secrétaires généraux qui ont l'expérience et le grade répondant aux exigences de cette fonction ;

K) Faible décentralisation dans le choix des PCD : une nomenclature des opérations PCD (le décret exécutif n° 98-227 du 13 juillet 1998 et l'arrêté interministériel du 21 février 2013) est fixée par l'administration centrale, ce qui ne donne pas aux élus la liberté de choisir des opérations qui répondent prioritairement aux besoins de certains villages.

3.3 Déséquilibre financier structurel des communes

La majorité des 67 communes de la wilaya de Tizi-Ouzou dépendent des dotations financières de la caisse de solidarité et de garantie des collectivités locales (CSGCL) et du budget de wilaya. En effet, même pour leur fonctionnement, des subventions d'équilibre pour le paiement des salaires des fonctionnaires notamment sont sollicitées de manière récurrente.

La majorité des communes dégagent aussi un prélèvement très faible pour la section investissement (soit un prélèvement obligatoire représentant les 10% du budget total). Les recettes fiscales des communes qui sont dominées principalement par la taxe sur l'activité professionnelle (TAP) et la TVA sont très loin de satisfaire leurs besoins de fonctionnement et d'équipement. Les revenus du patrimoine ne représentent qu'une ressource insignifiante dans le budget à cause d'une faible valorisation économique des biens communaux. Les initiatives économiques génératrices de ressources fiscales sont également rares dans la majorité de communes. Pour améliorer le cadre de vie des citoyens et réaliser des aménagements et des Equipements publics, elles comptent en quasi-totalité sur les dotations financières centrales et les PCD. Cela, est considéré d'ailleurs comme un acquis par les élus et peut expliquer en partie, l'assistanat financier qui s'est développé durant des décennies au niveau des collectivités locales algériennes et leur dépendance quasi-chronique du budget de l'Etat. Cette dépendance a favorisé l'aléa moral et le désengagement de certains élus de règles de la bonne gouvernance, d'autant plus qu'elle n'incite pas ces derniers à faire preuve d'une rigueur dans la gestion financière communale et d'une obligation de résultats. Pour certains élus les dotations financières sont garanties annuellement par l'Etat et qui vient souvent comme porteur de fonds en dernier ressort pour effacer les dettes et les déficits budgétaires.

4. Conclusion

Nous pouvons dire que le développement local est avant tout l'engagement et l'implication effective des acteurs locaux (Moussaoui, 2014, p. 122). Il se base sur une approche de développement inclusif en partant du bas qui prend en considération les réalités économiques et socioculturelles spécifiques à chaque territoire et qui, également, mobilise les ressources et les énergies locales (PECQUEUR, (2000, p. 132). Nous ne pouvons pas, certes, nier l'existence d'actions du développement local programmées par les pouvoirs publics et les élus locaux dans toutes les communes et Wilaya du pays, mais souvent ces opérations dites du développement local comme les plans communaux du développement (PCD) sont émiettées et réduites réellement à la satisfaction des

préoccupations urgentes et vitales des citoyens à l'exemple de l'eau potable, assainissement des eaux usées, aménagement et revêtement des chemins…etc. D'ailleurs, même ces opérations des PCD sont régies par une nomenclature bien définie que les élus de l'assemblée populaire communale doivent respecter. Autrement dit, les élus ne peuvent initier ou proposer des opérations que dans le cadre de la liste prévue par cette nomenclature. Nous avons, d'ailleurs, à travers cette étude, constaté que même les opérations des PCD ne sont pas réalisées dans les délais contractuels et le taux de consommation des crédits de paiement (CP) n'a été que de 36% durant la période allant de 2012 à 2020. C'est également le même cas pour les opérations centralisées du développement, les plans sectoriels du développement (PSD) et les subventions accordées par la caisse de solidarité et de garantie des collectivités locales (CSGCL). Ce qu'il faudrait retenir c'est que l'approche du développement en Algérie est très fortement centralisée et le champ d'actions locales est réduit dans les textes juridiques et très peu définie dans les politiques publiques de l'Etat. Cette réalité explique, d'une part, un certain désengagement des élus dans la gestion rigoureuse des finances locales, mais aussi un déséquilibre structurel de budgets des collectivités locales qui dépendent quasi-totalement de l'Etat. La majorité des communes de la wilaya Tizi-Ouzou ont sollicité en 2020 des subventions d'équilibre pour pouvoir prendre en charge des salaires des fonctionnaires. Or, dans la section équipement de leurs budgets nous avons remarqué que certaines communes ont cumulé des dizaines de milliards de centimes non dépensés dans le cadre des PCD. Nous pouvons affirmer donc qu'on partit nous avons pu vérifier nos premières hypothèses au niveau de la majorité des communes de la Wilaya de Tizi-Ouzou, mais il serait encore plus intéressant d'approfondir cette étude et de l'élargir à toutes les wilaya du pays pour pouvoir mieux appréhender cette situation, analyser leurs propres contextes et surtout aborder des aspects liés aux ressources financières locales et la perspective de leur mobilisation par les assemblées élues.

Bibliographie

Achir, M. (2016., 06 16). il faut donner la perception de la fiscalité aux élus locaux. *e quotidien Elwatan;*, p. algerie.

Achir, M., & AMOKRANE, A. (juin 2016 N°02/201, 06 14). Régulation citoyenne et financement solidaire du développement en Kabylie : Cas du village Iguersafene ». *Revue algérienne des sciences juridiques et économiques et politiques , ENAG*, p. 123.

écret, & n°95. (s.d.). *attributions et les règles d'organisation et de fonctionnement des services de la réglementation des affaires générales et d'animation locale.*

JORADP N°82, d. 3. (s.d.). *article 17 de la Constitution algérienne démocratique et populaire.* 2020.

JORADP, n. 6.-0. (1967). *code communal est la première réforme administrative* . alger.

Moussaoui, K. &. (2014). *Moussaoui, K. & Arabi, K. (2014). Le rôle des collectivités territoriales d Le rôle des ans le développement local à l'ère des réformes en Algérie. Le cas des communes de Bejaia.* Récupéré sur https://doi.org/10.7202/1041608ar

N°11-10, l. (s.d.). *relative à la commune et loi N°12-07 relative à la wilaya.*

PECQUEUR, B. ((2000). *Le développement local,*. Paris: Syros/Alternatives Économiques.

rapports, & MF. (2022). *Ces données sont tirées des différents rapports de conjonctures du ministère des finances et des organisations financières internationales comme le FMI et la Banque Mondiale.* Alger: ministère des finances.

Zouaïmia, R. (2002, ., 06). l'introuvable pouvoir local . *, Insaniyat, N°16, p31.*, p. Algerie.

Revue des additions économiques | **Volume: 07 / N°: 01 (2023), pp 707- 723**

Effet de l'ouverture commerciale sur la croissance économique en Algérie ; étude économétrique (1990-2021).

Effect of trade openness on economic growth in Algeria; econometric study (1990-2021).

BENARBA Farid*, Ecole Nationale Supérieure de Statistique et d'Economie Appliquée ENSSEA (Algérie), ben_farid06@yahoo.fr
AKROUF Taklit, Ecole Nationale Supérieure de Statistique et d'Economie Appliquée ENSSEA (Algérie), taklit.alitouche@gmail.com

Reçu le:30/11/2022 *Accepté le:22/03/2023* *Publié le:31./30/2023*

Résumé :

L'objectif de notre travail est d'examiner l'effet de l'ouverture commerciale sur la croissance économique en Algérie ; pour ce faire nous avons utilisé l'approche des séries temporelles (méthode de cointégration), sur des données annuelles durant la période (1990-2021); Les résultats obtenus de la modélisation VAR montrent que l'ouverture commerciale a un effet faible sur la croissance économique en Algérie, ce qui signifie que le degré d'ouverture n'est pas un déterminant très important de la croissance économique dans notre cas.

Mots clés : ouverture commerciale ; croissance économique ; Algérie ; degré d'ouverture ; séries temporelles.

Jel Classification Codes : C51, F1, F43

Abstract:

This article aims to study the effect of trade openness on economic growth in Algeria; to do this we used using the time series method (the cointegration method) on annual data in the period (1990-2021); The results obtained from the VAR modelling show that trade openness has a weak effect on economic growth in Algeria, which means that degree of openness is not a very important determinant of economic growth in our study.

Keywords: commercial opening; economic growth; Algeria; degree of openness; time series.

* ***Auteur correspondant***

Jel Classification Codes : C51, F1, F43

Introduction :

Si l'ouverture extérieure a toujours existé, depuis les années 1960 elle s'est accentuée. Dans tous les pays, la demande de biens et de services a de plus largement porté sur des biens et services fournis par le reste du monde (Albertini, 2008).

L'idée que l'ouverture commerciale est l'un des déterminants les plus importants de la croissance économique s'est popularisée parmi les gouvernements des pays en voie de développement. Les données semblent indiquer que les pays ayant une ouverture commerciale élevée ou faible obtiennent des meilleurs résultats que ceux qui ont des barrières d'entrée (UMBA, 2013, p. 2).

Il a toujours été admis que l'ouverture par le commerce international est un levier de développement de l'économie. Au cours des années 1980 et 1990 de nombreux travaux, et parfois contradictoires, bien qu'elle se heurte à la définition et la mesure de l'ouverture économique, la quasi-totalité des études conclut cependant à l'existence d'une relation positive entre croissance et ouverture de l'économie.

La croissance économique est souvent présentée comme le remède à nombreux maux. Dans les pays développés, c'est sa reprise qui devrait permettre de diminuer le chômage, de restaurer l'équilibre des comptes économiques. Dans les pays en développement elle est attendue pour réduire la pauvreté et accroitre le bien-être des populations. La croissance économique est mesurée quantitativement par l'accroissement du produit intérieur brut (PIB).

La question principale de notre travail est de savoir : **quel est l'effet de l'ouverture commerciale sur la croissance économique en Algérie ?**

Le commerce extérieur en Algérie est passé par plusieurs période, dont on peut citer les principales ; la période du monopole de l'Etat de 1962 jusqu'à 1980 qui caractérisé par la mise en place de structures industrielles ; ensuite, depuis 1980 l'État a commencé à libéraliser le commerce extérieur qui a connu plusieurs ajustements au niveau des lois et règlements, cette phase a connu plusieurs crises économiques ; et à partir de 1990 l'Algérie a

passé d'une économie administrée à une économie de marché, des dispositions pertinentes relatives au commerce extérieur applicable aux exportations ont été mise place, la réforme des tarifs douaniers, l'Etat a commencé à mettre en place un dispositif d'ordre institutionnel, fiscal, douanier, organisationnel et financier visant à soutenir le développement des exportations hors hydrocarbures et préparer les entreprises locales à la concurrence des entreprises étrangères, Sur le plan international, l'Algérie s'est engagée dans un processus d'ouverture économique et commerciale qui s'est manifesté essentiellement par la signature d'un accord d'association avec l'union européenne, l'adhésion à la zone arabe de libre échange et la négociation d'une future accession à l'OMC.

1. Revues littératures :

Il existe plusieurs études économétriques sur l'ouverture commerciale et la croissance économique ; nous en citons quelques-unes. Nous commençons par analyser L'étude de (HABBICHE, 2017) a tenté d'étudier la relation existante entre le degré de l'ouverture avec trois déterminants de la croissance économique qui sont le Produit Intérieur Brut, l'emploi et le stock du capital. L'auteur a utilisé le modèle de Jin qui se base sur la fonction de production générale (1980-2014) o ù l'hypothèse des rendements constants à l'échelle est introduite. Le PIB (Y) est représenté comme une fonction du capital (K), de la main d'œuvre (L) et du changement technologique (T), basé sur la nouvelle théorie de la croissance qui considère le changement technologique comme endogène, on peut remplacer la variable T par le degré d'ouverture commerciale du pays est l'indice traditionnelle du degré d'ouverture, mesuré comme le ratio des exportations plus importations sur le PIB. Enfin l'auteur a abouti aux résultats suivants : l'ouverture a un impact positif et significatif sur la croissance économique. Alors, l'ouverture au commerce extérieur vas prendre une place importante dans l'économie algérienne à long terme.

On trouve aussi le travail de recherche de (Marilyne Huchet, 2017) : L'objectif de cet étude est de mesurer l'ouverture commerciale prenant en compte deux dimensions différentes de l'intégration des pays dans le

commerce mondial : la qualité des exportations et variété. Basé sur l'estimation d'un modèle de croissance endogène sur un panel de 169 pays entre 1988 et 2014 en utilisant un estimateur de la méthode généralisée des moments, les résultats confirment que les pays exportant plus les produits de qualité et les nouvelles variétés se développent plus rapidement. Une relation non linéaire entre la variété des exportations, le taux d'exportation et la croissance sont également trouvés, ce qui suggère que les pays augmentant leurs exportations par l'introduction de nouveaux produits à l'ensemble des exportations, par exemple par le biais d'initiatives d'innovation ou de promotion des exportations, peut avoir implications importantes pour le développement.

Tandis que (KHALID, 2016) ; a essayé d'analyser L'impact de l'ouverture commerciale sur la croissance économique, cas de la Turquie. Il a appliqué le modèle ARDL pour examiner la relation à court et à long terme entre l'ouverture commerciale et la croissance économique, cinq variables sont utilisées : le produit intérieur brut par habitant, l'indice du commerce, l'exportation en tant que part du PIB, les importations en tant que part du PIB et la formation brute de capital en utilisant des données de séries chronologiques sur une période d'échantillonnage 1960 - 2014. Les résultats confirment la co-intégration entre les séries. De plus, à court terme, l'ouverture commerciale favorise la croissance économique ; alors qu'à long terme cette relation n'existe pas. De plus, les résultats indiquent qu'à long terme, cette relation est positive et statistiquement non significative.

2. Quelques définitions :

2.1. Mesurer l'ouverture de l'économie :

- **Le solde extérieur :**

Le solde extérieur se mesure par la différence entre les exportations (X) et les importations (M). Lorsque le solde est positif, on dit que le commerce extérieur est excédentaire, sinon il est déficitaire (Blin, 2015, p. 32).

- **Le taux de couverture :** Le taux de couverture rapporte la valeur des exportations (X) à celle des importations (M) relatives au même produit ou ensemble de produits, ou au même pays. Le taux de couverture est le

rapport X/M, alors que le solde du commerce extérieur est la différence X-M. (Blin, 2015, p. 32)

- **Le taux d'ouverture** : le taux d'ouverture d'une économie se calcule par le rapport entre la moyenne des exportations et des importations et le PIB, donc il mesure l'insertion du pays dans le commerce international. (Blin, 2015, p. 33)

2.2. La croissance économique :

Il existe plusieurs définitions de la croissance économique, parmi lesquelles nous retenons quelques-unes ;

- Croissance économique signifie élévation du revenu par tête et du PNB. Le revenu par tête est égal au produit national brut (valeur de tous les produits et services générés par l'économie d'un pays en un an) divisé par la population (G, Dwight H, Michael R, & Donald R, 1998, p. 9).

- Selon la définition célèbre de ***F. Perroux,*** c'est « *l'augmentation soutenue pendant une ou plusieurs périodes longues d'un indicateur de dimension, pour une nation, le produit global net en termes réels* ». En un sens plus large, la croissance est indissociable des changements de structure, qu'elle requiert et provoque (Dacut, 2005, p. 53).

- D'après ***Jacques Brasseul***, la distinction entre croissance et développement est devenue banale: la croissance est l'expansion durable des quantités produites mesurée par la hausse du PNB, par contre, le développement implique en plus de la croissance, une meilleure satisfaction des besoins fondamentaux (alimentation, santé, éducation, une réduction des inégalités, du chômage et de la pauvreté (Jacques, 1989, p. 15).

2.3. Les déterminants de la croissance :

Figure N° 1 : Les aspects économiques de la croissance.

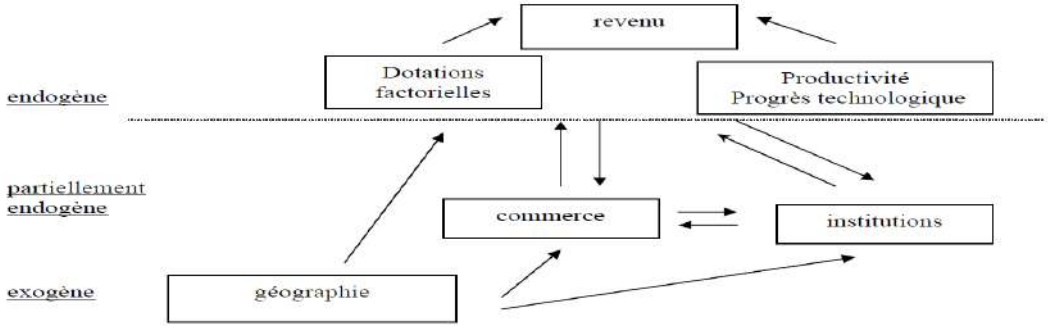

Source: (Rodrik, 2002, p. 27)

La figure 1 montre la manière standard selon laquelle les économistes pensent à la détermination du revenu. La production totale d'une économie est une fonction de ses dotations en ressources (travail, capital physique, capital humain) et la productivité avec lequel ces dotations sont déployées pour produire un flux de biens et services (PIB).

Nous pouvons exprimer cette relation sous la forme d'une fonction de production à l'échelle de l'économie, un représentant la productivité totale des facteurs. Notez qu'une capture non seulement le technique niveau d'efficacité de l'économie, mais aussi la allocative efficacité avec laquelle les dotations en ressources sont répartir entre les activités économiques. La croissance de la production par habitant peut à son tour être exprimée en termes de trois déterminants proches : (a) l'approfondissement du capital physique ; b) capital humain accumulation ; et c) croissance de la productivité.

3. Données et modèle d'estimation :

3.1. Présentation des variables :

La période d'estimation a été choisie compte tenu des données disponibles. Dans ce cadre les estimations ont été réalisées sur une période allant de 1990 à 2021 par le Logiciel (Eviews.10), dont les données sont exprimées annuellement (soit 32 observations).

Les données utilisées sont extraites à partir des sources suivantes : Office nationale des statistiques, Ministère des finances, et la banque mondiale.

Le choix des variables a été fait, en tenant compte de la réalité économique du pays et des contraintes régissantes sur la disponibilité des données ; Nous avons choisi :

- La variable PIB (produit intérieur brut), variable permutant d'analyser la croissance économique.
- La variable TOUV : (le taux d'ouverture) : indique l'ouverture commerciale, mesurée par la somme des importations et des exportations rapportées au produit intérieur brut.
- La variable INV : (l'investissement).
- La variable MO : (l'emploi : (mains d'ouvres).
- La variable DP : (les dépenses publiques).
- La variable PP : (le prix du pétrole).

Nous transformons les variables en logarithmique afin d'atténuer les disparités des variances des variables de l'étude, dans un souci de les rendre plus homogènes.

Après avoir déterminé et présenté les variables du modèle, nous avons donné une formulation initiale sous la forme mathématique du modèle qui peut être écrite comme suit :

$$PIB = f(OUV, INV, MO, DP; PP)$$

Les principaux résultats de l'étude descriptifs des variables (indices de positions et de dispersion) sont regroupés dans le tableau suivant :

Tableau N° 1. Indices de l'étude statistique descriptive

	LPIB	LTOUV	LINV	LMO	LDP	LPP
Mean	30.18654	-26.12523	28.82260	16.08713	29.86877	3.639377
Median	30.23778	-26.17170	28.74591	16.12461	29.80816	3.702026
Maximum	30.58317	-25.72209	29.54723	16.34127	30.54357	4.695468
Minimum	29.76940	-26.51476	28.15335	15.67216	29.26425	2.507972
Std. Dev.	0.294226	0.285098	0.507650	0.199741	0.479550	0.673959
Skewness	-0.106401	0.089587	0.142624	-0.504680	0.107947	0.060169
Kurtosis	1.507790	1.517088	1.435091	2.139064	1.356048	1.677201
Jarque-Bera	3.029301	2.974840	3.373740	2.346689	3.665584	2.352370
Probability	0.219885	0.225955	0.185098	0.309331	0.159966	0.308453
Sum	965.9692	-836.0073	922.3232	514.7881	955.8007	116.4601
Sum Sq. Dev.	2.683645	2.519712	7.988956	1.236789	7.129011	14.08086
Observations	32	32	32	32	32	32

Source : Résultats obtenus à partir du logiciel Eviews 10.

3.2. Spécification du modèle :

3.2.1. Test de stationnarité :

L'analyse de la stationnarité des séries statistiques est primordiale avant d'entamer l'estimation. En effet, si une série chronologique n'est pas stationnaire, on cherche des transformations qui pourraient la rendre telle (ZAKANE, 2009, p. 32). Afin de tester la stationnarité des séries chronologiques, nous allons appliquer le test de Dickey - Fuller simple (DF) ou augmenté (ADF) sur l'ensemble des variables choisies.

Philips et Perron (1982) présentent une procédure de test qui ne repose pas sur l'hypothèse contraignante des erreurs i.i.d mais plutôt qui permet la présence d'autocorrélation et d'hétéroscédasticité dans le terme d'erreur ainsi, ils proposent une correction des statistiques utilisées par Dickey et Fuller qui permettent d'éliminer les effets d'autocorrélation et la distribution hétérogène des erreurs. Ces statistiques (Bresson & Alain Pirotte, 1995, pp. 427-429) établies par Philips et Perron ont des distributions asymptotiques identiques à celles dérivées par Dickey et Fuller sous l'hypothèse d'erreurs indépendantes et identiquement distribuées (i.i.d), donc il suffit de se référer aux tabulations de Dickey et Fuller pour obtenir les valeurs théoriques (R.Bourbonnais & M.Terraza., 2004, pp. 158-159).

Tableau N°2 : Résultats des tests PP et ADF[†]

	Test PP		Test ADF	
Variables	Au niveau	A la 1ère différence	Au niveau	A la 1ère différence
Lpib	4.26	-2.14**	5.71	-2.29**
Ltouv	4.53	-2.07**	5.97	-2.24**
Linv	2.21	-3.06***	-3.54	-3.12***
Lmo	5.91	-3.18***	3.90	-1.65*
Ldp	2.01	-2.43**	1.66	-2.43**
Lpp	0.17	-4.72***	0.16	-4.72***

Source : Réaliser par les auteurs à partir des résultats du logiciel Eviews 10.

L'étude de la stationnarité montre que toutes les variables ne sont pas stationnaires en niveau. Mais après l'estimation des séries temporelles dans

[†] *** Rejeté l'hypothèse H_0 au seuil 1% ; ** Rejeté l'hypothèse H_0 au seuil 5% ; * Rejeté l'hypothèse H_0 au seuil 10%

la 1ère différence sont devenues stationnaires au seuil de signification (1%, 5 % et 10 %).

Ainsi, la stationnarité est vérifiée à un ordre d'intégration égal à 1 pour toutes les séries. En effet, une série est dite intégrée d'ordre 1 si elle ne devient stationnaire qu'après être différentiée une fois.

3.2.2. Test de cointégration :

Le test de cointégration de Johannsen est considéré comme un outil de vérification de l'existence d'une relation de cointégration entre les variables intégrées (Dor, 2004, p. 204) ; il est recommandé dans certaine situation d'utiliser le teste de Engle-Granger (G. S. Maddala, 1998, p. 222) ; Ce test se fait en deux étapes. La première étape estime la relation statique de long terme par la méthode des moindres carrés ordinaires. La seconde étape procède au test de stationnarité des résidus de l'équation statique. La cointégration nécessite que la série résiduelle soit stationnaire.

Tableau N°3 : Résultats du test Engle-Granger

Valeur calculée = -2.572			
Valeurs critiques	10% (-4.84)	5% (-5.25)	1% (-6.10)

Source : Réaliser par les auteurs à partir des résultats du logiciel Eviews 10.

Les résultats du test ont montré l'existence d'une régression fallacieuse (valeur calculée (-2.572) est supérieure à la valeur critique (-5.25) au seiul de signification 5% ; et donc absence d'une relation de cointégration entre les variables

3.2.3. Détermination du VAR optimal :

La détermination du nombre de retard optimal est nécessaire pour, Pour ce faire, on a fait recours à deux critères d'Akaike (AIC), Schwarz (SC). Sachant que le VAR optimal est le nombre de retards qui minimise les deux critères (AIC et SC).

Tableau N°4 : Nombre du retard optimal

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: D(LPIB) D(LTOUV)
Exogenous variables:
Date: 11/29/22 Time: 22:26
Sample: 1990 2021
Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
1	201.1304	NA	1.56e-09	-14.60226	-14.41028	-14.54517
2	208.8632	13.17427*	1.19e-09*	-14.87875*	-14.49480*	-14.76458*
3	209.8777	1.578088	1.50e-09	-14.65760	-14.08168	-14.48635
4	213.4282	4.997075	1.58e-09	-14.62431	-13.85641	-14.39597

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

Source : Résultats obtenus à partir du logiciel Eviews 10.

Les résultats du tableau montrent que le minimum pour Schawrz et Akaike correspond à p = 2. Donc on retient le nombre de retard p=2 (c'est à dire nous allons estimer un modèle autorégressif d'ordre deux VAR(2).

3.3. Estimation du modèle :

La modélisation vectorielle autorégressive a pour objectif de décrire les interdépendances entre l'ensemble des variables. Les résultats de cette modélisation nous a permis de déterminer plusieurs relations entre les différentes variables étudiées, mais nous nous intéressons à exprimer l'équation la croissance économique (PIB) en fonction de la variable principale qui le taux d'ouverture (TOUV) en ignorant les variables de contrôle. Le modèle s'écrit comme suit :

$$D(LPIB) = 7.660*D(LPIB(-1)) + 3.536*D(LPIB(-2)) + 8.094*D(LTOUV(-1)) + 3.249*D(LTOUV(-2)) + 0.0234$$

$$R^2=0{,}337 \quad F_{stat}=3{,}061$$

Tableau N°5 : Estimation du modèle VAR(2) :

Vector Autoregression Estimates
Date: 11/30/22 Time: 00:06
Sample (adjusted): 1993 2021
Included observations: 29 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	D(LPIB)	D(LTOUV)
D(LPIB(-1))	7.660122 (3.07464) [2.49139]	-7.105539 (2.92961) [-2.42625]
D(LPIB(-2))	3.535529 (3.29695) [1.07171]	-3.129323 (3.14227) [-0.99588]
D(LTOUV(-1))	8.094270 (3.27648) [2.47041]	-7.494311 (3.12087) [-2.40136]
D(LTOUV(-2))	3.249273 (3.45151) [0.94138]	-2.869841 (3.28758) [-0.87291]
C	0.023350 (0.00872) [2.67689]	-0.022933 (0.00831) [-2.76017]
R-squared	0.337805	0.322726
Adj. R-squared	0.227439	0.209847
Sum sq. resids	0.010782	0.009782
S.E. equation	0.021195	0.020169
F-statistic	3.060770	2.859044
Log likelihood	73.35994	74.77108
Akaike AIC	-4.714479	-4.811799
Schwarz SC	-4.478738	-4.576058

Source : Résultats obtenus à partir du logiciel Eviews 10.

Les résultats de l'estimation du modèle VAR(2) montre que le coefficient de détermination (R^2=0,337) ce qui signifie que l'ouverture économique explique 33% des variations de de la croissance économiques, ainsi, le coefficient du F-statistic de l'équation est significatif car F- statistic de l'équation (F_{stat}=3,061) est supérieur au F-Statistic du tableau. Donc nous pouvons dire que notre modèle est globalement significatif.

3.4. Validation du modèle :

Afin de pouvoir interpréter les résultats obtenus, nous devons effectuer quelques tests pour valider le modèle :

3.4.1. Stationnarité du modèle VAR

L'analyse de la stationnarité du système est une condition nécessaire avant d'entamer le reste des travaux sur les modèles estimés. Nous commençons, d'abord, par le test de stabilité du modèle. La stationnarité du modèle VAR(2) est testée par l'inverse des racines du polynôme caractéristiques. Si l'inverse de toutes les racines se trouve à l'intérieur du cercle unité, les conditions de stationnarité du modèle sont donc vérifiées.

Figure N° 2 : Test de stationnarité du modèle VAR(2)

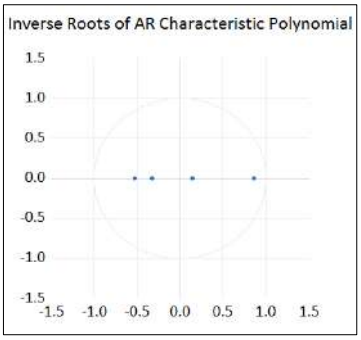

Source : Résultats obtenus à partir du logiciel Eviews 10.

On remarque que toutes les valeurs propres se trouve bien à l'intérieur du cercle unité, donc le modèle VAR(2) est stationnaire.

3.4.2. Test de normalité de Jarque-Bera :

Le test de Jarque-Bera est un test statistique qui sert à tester si la distribution est normale. Si la probabilité de Jarque-Bera est inférieure à 5%, on rejette l'hypothèse nulle de la distribution normale. Si la probabilité est supérieure à 5% on accepte l'hypothèse nulle de la distribution normale. Les résultats de ce test sont représentés dans le tableau suivant :

VAR Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal
Date: 11/30/22 Time: 00:02
Sample: 1990 2021
Included observations: 29

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	-0.822194	3.267265	1	0.0707
2	-0.047781	0.011035	1	0.9163
Joint		3.278300	2	0.1941

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	3.599131	0.433741	1	0.5102
2	2.379359	0.465445	1	0.4951
Joint		0.899186	2	0.6379

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	3.701007	2	0.1572
2	0.476479	2	0.7880
Joint	4.177486	4	0.3825

*Approximate p-values do not account for coefficient estimation

Tableau N°6 : Test de normalité de Jarque-Bera VAR(2) :

Source : Résultats obtenus à partir du logiciel Eviews 10.

Les résultats obtenus du test indiquent que la probabilité (p-value) du modèle est égale à 0,6323 est supérieure à 5%, donc les résidus de notre modèle suivent une loi normale.

3.4.3. Analyse de la causalité :

Pour connaitre le sens de causalité entre les variables nous effectuons une analyse de causalité. En effet, connaître le sens de causalité entre les variables est aussi important que de mettre en évidence des relations entre les variables. Deux grands tests ont été conçus, celui de Granger (1969) et celui de Sims (1980). Nous avons appliqué dans notre étude le test de Granger. (Une variable cause une autre variable si la connaissance du passé de la première améliore la prévision de la seconde. Les résultats du test causalité sont présentés dans le tableau suivant :

Tableau N°7 : Test de causalité de Granger entre les différentes variables

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 11/29/22 Time: 23:47
Sample: 1990 2021
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(LTOUV) does not Granger Cause D(LPIB)	29	3.43129	0.0489
D(LPIB) does not Granger Cause D(LTOUV)		3.41554	0.0495
D(LINV) does not Granger Cause D(LPIB)	29	0.98894	0.3866
D(LPIB) does not Granger Cause D(LINV)		6.10710	0.0072
D(LMO) does not Granger Cause D(LPIB)	29	0.26906	0.7664
D(LPIB) does not Granger Cause D(LMO)		0.10493	0.9008
D(LDP) does not Granger Cause D(LPIB)	29	0.65985	0.5261
D(LPIB) does not Granger Cause D(LDP)		5.81495	0.0087
D(LPP) does not Granger Cause D(LPIB)	29	0.37958	0.6882
D(LPIB) does not Granger Cause D(LPP)		0.67571	0.5182
D(LINV) does not Granger Cause D(LTOUV)	29	1.21039	0.3156
D(LTOUV) does not Granger Cause D(LINV)		5.75274	0.0047
D(LMO) does not Granger Cause D(LTOUV)	29	0.24312	0.7861
D(LTOUV) does not Granger Cause D(LMO)		0.10389	0.9017
D(LDP) does not Granger Cause D(LTOUV)	29	0.81751	0.4534
D(LTOUV) does not Granger Cause D(LDP)		5.85644	0.0085
D(LPP) does not Granger Cause D(LTOUV)	29	0.37262	0.6928
D(LTOUV) does not Granger Cause D(LPP)		0.66576	0.5231
D(LMO) does not Granger Cause D(LINV)	29	0.07353	0.9293
D(LINV) does not Granger Cause D(LMO)		1.80833	0.1856

Source : résultat obtenu à partir du logiciel Eviews 10.

Nous nous intéressons à la relation causale entre les principales variables de l'étude (ouverture et croissance), On constate qu'il existe un lien de causalité au court terme entre les variable d(louv) et d(lpib) car la probabilité est inférieure à 5% ; Cela signifie que l'ouverture cause la croissance à court terme, et la croissance cause l'ouverture selon le concept de Granger.

3.4.4. L'impact instantané des fonctions impulsionnelles :

L'analyse de réponses impulsionnelles est l'une des principales utilisations des processus VAR dans les applications empiriques. Il est donc intéressant d'examiner l'impact des chocs.

Figure N° 3 : Test de stationnarité du modèle VAR(2)

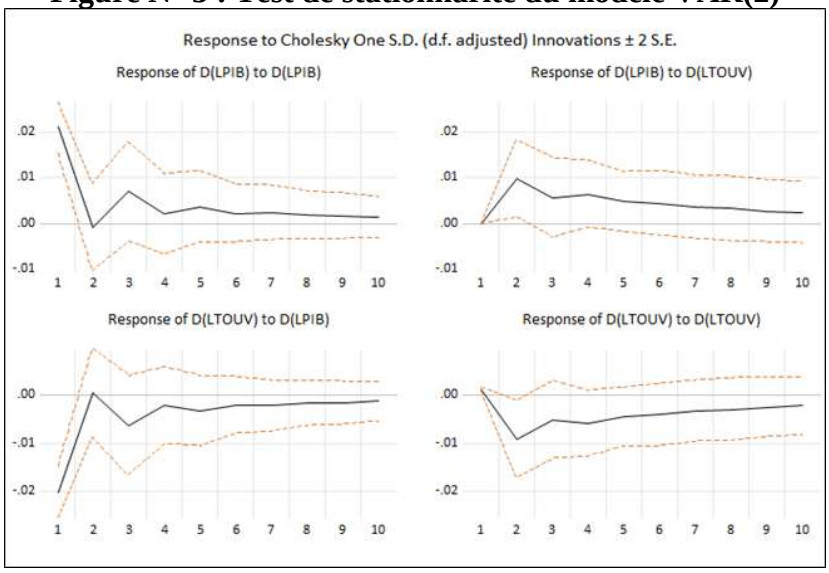

Source : Résultats obtenus à partir du logiciel Eviews 10.

Dans notre analyse des fonctions de réponse, nous nous intéresserons à l'effet d'ouverture commerciale sur la croissance économique. Un choc sur l'ouverture commerciale se traduit par un effet négatif sur le produit intérieur brut durant la première période (1), ensuite il devient positif à partir la deuxième période, par contre un choc de la croissance a un effet positif sur l'ouverture, même chose pour la variable ouverture sur elle-même.

On note en général que l'impact des chocs sur les variables s'estompe au bout de la 10éme période, nous remarquons que les chocs sont transitoires, c'est-à-dire que les variables retrouvent leur équilibre de long terme**.**

3.4.5. Décomposition de la variance :

L'analyse de la décomposition de la variance de l'erreur de prévision (décomposition de Choleski) complète l'étude des fonctions de réponses impulsionnelles. La contribution des différents chocs à la variance de l'erreur de prévision est présentée dans le tableau ci-dessous :

Tableau n°08 : Décomposition de la variance des erreurs de prévisions

Variance Decomposition of D(LPIB):

Period	S.E.	D(LPIB)	D(LTOUV)
1	0.021195	100.0000	0.000000
2	0.023376	82.31693	17.68307
3	0.025050	79.64586	20.35414
4	0.025942	74.89976	25.10024
5	0.026651	72.98458	27.01542
6	0.027124	71.14531	28.85469
7	0.027486	70.08357	29.91643
8	0.027745	69.22640	30.77360
9	0.027940	68.65280	31.34720
10	0.028083	68.21563	31.78437

Variance Decomposition of D(LTOUV):

Period	S.E.	D(LPIB)	D(LTOUV)
1	0.020189	99.63815	0.361854
2	0.022149	82.81484	17.18516
3	0.023584	80.12058	19.87942
4	0.024388	75.63551	24.36449
5	0.025017	73.71133	26.28867
6	0.025443	71.94842	28.05158
7	0.025768	70.89624	29.10376
8	0.026002	70.06396	29.93604
9	0.026177	69.49871	30.50129
10	0.026306	69.07129	30.92871

Cholesky Ordering: D(LPIB) D(LTOUV)

Source : Résultats obtenus à partir du logiciel Eviews 10.

On constate le degré d'ouverture, contribue en moyenne de 20% à 30% de la variance de PIB entre la troisième et la dixième période. Ce résultat signifie que l'ouverture commerciale à un effet faible sur la variation du produit intérieur brut en Algérie.

La variance PIB à un impact sur elle-même avec une moyenne de 68% durant la période de l'étude.

- **Interprétation économique des résultats :**

Les résultats de l'estimation montrent que le coefficient de détermination (R^2=0,337) est faible, ce qui signifie que le degré d'ouverture explique 33,7% des variations de la croissance économique, autrement dit

que le l'ouverture commerciale n'est pas un déterminant très important de la croissance économique.

Les résultats empiriques montrent que l'ouverture commerciale à un effet faible sur la croissance économique, le processus de libéralisation des échanges n'a pas atteint les objectifs souhaités. Cela est dû au manque de diversification des exportations algériennes, qui reposent principalement sur les hydrocarbures (pétrole et ses dérivés, gaz),

Les fluctuations des prix internationaux du pétrole (l'Algérie reste dépendante de ressources énergétiques épuisables), et les variations des taux de change.

La Concurrence croissante imposée par les marchés mondiaux et manque de technologie dans l`économie algérienne pour être compétitive sur les marchés mondiaux.

L'incapacité à encourager et à diversifier les investissements orientés vers l'exportation (comme l'industrie et l'agriculture).

La difficulté à supprimer les mesures protectionnistes.

4. Conclusion :

L'objectif de cet article est de tenté d'analyse l'effet de l'ouverture commerciale sur la croissance économique durant la période 1990-2021, cette période qu'est caractérisée par la libéralisation progressive de l'économie algérien.

En recourant à l'approche des séries temporelles, application du modèle VAR(2) montre que l'ouverture commerciale à un effet faible sur la croissance économique, malgré les efforts de libéralisations déployés dans le passé en matière de développement du commerce extérieur, qui ne répond pas aux exigences du système commercial mondial.

L'ouverture commerciale favorise la croissance économique par le biais de divers canaux, par exemple en assurant l'efficacité de l'allocation des ressources dues aux politiques orientées vers l'exportation.

L'Algérie devrait attirer plus d'investissements directs étrangers (qui restent faibles en dehors des hydrocarbures) ; Viser à améliorer les mécanismes et les politiques de promotion des activités d'aide et

d'exportation et à diversifier ses exportations (notamment dans le secteur de l'industrie, l'agriculture et le tourisme), afin d'intégrer l'environnement international dans ses trois dimensions : économique, financière et technologique.

Imposer des restrictions diverses aux importation, et soutenir les secteurs productifs locaux pour couvrir la demande locale, la capacité à être compétitifs à l'échelle mondiale.

La réforme du fonctionnement du système bancaire est nécessaire, par l'autorisation de création des banques privées et la modernisation des finances publiques.

5. Liste Bibliographique :

- Albertini, J.-M. (2008). *Les Rouages De L'économie.* Paris: Atelier-éditions ouvrières.
- Blin, A. (2015). *Sciences Économiques Et Sociales.* Paris: Hachette éducation.
- Bresson, G., & Alain Pirotte. (1995). *Econométrie des séries temporelles.* Paris: PUF.
- Dacut, J.-L. (2005). *Les notions économiques indispensables.* Paris : Study rama.
- Dor, é. (2004). *économétrie.* Paris : Pearson education France.
- G, M., Dwight H, Michael R, & Donald R. (1998). *Economie du développement.* Bruxelles: De Boeck.
- G. S. Maddala, I.-M. K. (1998). *Unit Roots, Cointegration, and Structural Change.* (C. U. Press, Éd.) illustrée, réimprimée.
- HABBICHE, W. (2017). Application du Modèle Jin pour l'étude de la levée des restrictions commerciales sur l'économie algérienne. (R. A. Management, Éd.) *8*(2), pp. 32-40. Récupéré sur https://www.asjp.cerist.dz/en/article/27150
- Jacques, B. (1989). *Introduction à l'économie du développement.* Paris: Armand Collin.
- KHALID, M. A. (2016). The Impact of Trade Openness on Economic Growth in the Case of Turkey. *Research Journal of Finance and Accounting, 7*(10), pp. 51-61. Retrieved Décembre 2022
- Marilyne Huchet, C. L. (2017, JAN 21). The relationship between trade openness and economic. (W. O. Library, Ed.) *41*(1), pp. 59-76. doi: https://doi.org/10.1111/twec.12586

- R.Bourbonnais, & M.Terraza. (2004). *Analyse des séries temporelles en économie.* Paris: PUF.
- Rodrik, D. (2002). Institutions, Integration, and Geography: In Search of the Deep Determinants of Economic Growth. *Princeton University Press*.
- UMBA, G. B. (2013). Ouverture commerciale et croissance économique en RD Congo : une analyse en équilibre général calculable. pp. 1-34. Consulté le Décembre 25, 2022, https://mpra.ub.uni-muenchen.de/id/eprint/66092
- ZAKANE, A. (2009). L'impact des depenses d'infrastructures sur la croissance en algerie. Une approche en series temporelles multi variees (var). *27*(89), pp. 27-49.

Revue des additions économiques | **Volume: 07 / N°: 01 (2023), pp 724 -743**

Industrie pharmaceutique et diversification économique en Algérie
Pharmaceutical industry and economic diversification in Algeria

Azib samira* ,Laboratoire économie et développement FSECSG, Université de Bejaia (Algérie), samira.azib@univ-bejaia.dz
Touati karima, Laboratoire économie et développement FSECSG, Université de Bejaia (Algérie), karima.touati@univ-bejaia.dz

Reçu le:20/12/2022 *Accepté le:14/03/2023* *Publié le:31/03/2022*

Résumé:

L'industrie pharmaceutique fait partie des secteurs à fort potentiel d'exportation sur lequel l'Etat s'appuie pour diversifier l'économie nationale. L'objectif de ce papier est d'examiner la contribution de l'industrie pharmaceutique à la diversification économique de l'Algérie. Pour ce faire, nous avons procédé à une présentation de l'industrie pharmaceutique en mettant l'accent sur la fabrication locale et l'exportation pour conclure avec une étude économétrique par les (MCO) afin de vérifier empiriquement notre hypothèse de départ. Les résultats de notre recherche montrent que l'industrie pharmaceutique affecte significativement et positivement la diversification économique en l'Algérie.

Mots clés: industrie pharmaceutique ; diversification économique ; exportations ; Algérie ; MCO.
Jel Classification Codes: F13, L60, C19.

Abstract:

The pharmaceutical industry is one of the sectors with high export potential on which the state relies to diversify the national economy. The objective of this paper is to examine the contribution of the pharmaceutical industry to the economic diversification of Algeria.

To do this, we presented the pharmaceutical industry, focusing on local manufacturing and export, and concluded with an econometric study

* ***Auteur correspondant***

using (OLS) to empirically verify our initial hypothesis. The results of our research show that the pharmaceutical industry significantly and positively affects economic diversification in Algeria.

Keywords: pharmaceutical industry; economic diversification; exports; Algeria; OLS.

Jel Classification Codes: F13, L60, C19.

1. Introduction:

Afin de relancer l'économie algérienne plusieurs mesures ont été prises par les dirigeants du pays, pour réduire sa forte dépendance au secteur des hydrocarbures qui occupe une place importante dans son économie en termes de production et d'exportations. Ces dernières représentent 95% de total des exportations de l'Algérie. Un pays est considéré tributaire des produits de base lorsque ses exportations en ces produits (denrées alimentaires, matières premières d'origine agricole, métaux de base, pétrole brut, etc.) représentent 60 % et plus de ses recettes d'exportation (CNUCED, 2022, p. 2) .

En 2020, la chute des prix de pétrole et la crise sanitaire liée à la pandémie de la covid-19 ont fortement impacté l'économie nationale. Une telle dépendance rend l'économie algérienne vulnérable aux fluctuations des cours et des quantités exportées des hydrocarbures, d'où la diversification économique du pays est exigée pour pallier aux chocs extérieurs.

Les analyses théoriques et empiriques traitant le sujet de la diversification ont mis en évidence sa contribution au développement et la croissance économique notamment des pays en développement. En effet, (Berthélemy, 2005) a souligné les avantages d'une politique de diversification économique en termes d'atténuation des risques liés à la vulnérabilité des économies des pays exportateurs des matières premières en renforçant leur capacité à faire face aux chocs conjoncturels. A part d'en assurer une protection contre ces chocs, la diversification économique est considérée comme élément essentiel au développement économique des pays à faibles revenus et riches en ressources naturelles en contribuant ainsi

à leur croissance économique et à la diminution de la pauvreté (Mehibel, Menna, & Boudjana, 2022, p. 112).

La question de la diversification a été au centre des premiers travaux sur le développement économique. Dans les pays de l'Afrique du nord, la diversification a débuté dans les années 1960 et 1970 à travers la stratégie de substitution à l'importation en Maroc et en Tunisie et par la stratégie d'industrialisation lourde pour l'Algérie (Ben Hammouda, Oulmane, & Sadni Jallab, 2009) .

La diversification des exportations est définie par un changement dans la composition et la structure des exportations d'un pays, ce changement peut être obtenu soit en modifiant la structure existante des produits d'exportation, soit en développant l'innovation et la technologie (Dennis & Shepherd, 2009).

En Algérie, de récents travaux de recherche ont abordé la diversification des exportations, (Zenasni & Senouci Bereksi, 2022) ont examiné les effets de la diversification des exportations sur la croissance économique de l'Algérie mesurée par l'indice Herfindhal-Hirschman sur un ensemble de variables pour la période de 1990 à 2019 en estimant un modèle à vectoriel à correction d'erreur (VECM). Les résultats de cette étude ont montré que l'ouverture commerciale a affecté positivement la diversification des exportations algériennes, cependant, les résultats des estimations indiquent que la diversification des exportations a un impact positif, mais moins significatif sur la croissance économique du pays.

(Mehibel, Menna, & Boudjana, 2022) en choisissant un panel composé de 20 pays pour la période de 1996 à 2018. La variable institution a été prise comme seuil pour expliquer la relation entre la diversification des exportations, mesurée par l'indice de concentration d'Herfindahl-Hirschman et la rente des hydrocarbures à travers un modèle de données de panel à effet de seuil (PTR). Ses résultats indiquent qu'à partir d'un certain seuil, l'effet de la rente sur la diversification commence à s'estomper et devient moins significatif, ce qui confirme le rôle déterminant de la qualité des institutions dans la réussite du processus de diversification des exportations. Ces résultats sont les même pour le cas algérien, l'étude a

souligné également l'importance de l'ouverture commerciale, du capital humain et les investissements directs étrangers.

Aussi, l'étude de (Touati & Keddari, 2022) sur les déterminants de la diversification des exportations en utilisant un modèle de régression multiple pour la période allant de 1995 à 2020 a indiqué qu'il existe une relation entre la diversification des exportations, le PIB par habitant, l'ouverture commerciale et le crédit fourni au secteur privé en Algérie. En outre, l'étude a suggéré une transformation structurelle profonde de l'économie nationale et une amélioration du climat des affaires et des conditions d'obtention des crédits pour répondre aux besoins des entreprises exportatrices, permettant au pays de sortir de la dépendance des hydrocarbures.

Une économie diversifiée demeure une priorité pour les pouvoirs publics affichée dans le plan de relance économique (2020-2024) annoncé en juin 2020, permettant au pays d'exploiter les potentialités qui peuvent exister dans d'autres secteurs productifs et réduire ainsi sa dépendance au secteur des hydrocarbures (pétrole et gaz naturel). A cet effet, l'industrie pharmaceutique nationale fait partie des secteurs stratégiques sur lesquels l'Algérie s'appuie sa stratégie de développement. Dans cette perspective, nous envisagerons à travers ce travail de répondre à notre questionnement, dont il est posé de la minière suivante « **l'industrie pharmaceutique est-elle en mesure de contribuer à la diversification économique de l'Algérie ?** ».

Pour tenter de répondre à cette problématique, nous supposons que le secteur de l'industrie pharmaceutique peut constituer une voie permettant à l'Algérie de diversifier ses exportations à moyen et à long terme.

La méthodologie adoptée est de type hypothético-déductive permettant de mieux cerner le sujet étudié. Pour ce faire, différentes sources de données ont été utilisées (rapports ministériels et textes de loi), statistiques relatives à la situation actuelle du secteur de l'industrie pharmaceutique ainsi une modélisation économétrique qui a pour but de mesurer la contribution de l'industrie pharmaceutique dans la diversification économique de l'Algérie.

2. Présentation de l'industrie pharmaceutique

L'industrie pharmaceutique est un secteur important et en pleine croissance dans le monde .Ces principales activités sont la fabrication et la recherche et développement (R&D), elle présente des caractéristiques uniques propres à elle. C'est une industrie fortement réglementée, un nouveau produit proposé doit être évalué sur le plan de l'efficacité, de la sécurité et de la qualité avant sa mise sur le marché (les bonnes pratiques de fabrication).

Ces produits sont protégés par des brevets pour une durée assez longue (de quinze à vingt ans). Les prix des médicaments font aussi l'objet d'une régulation dans la plupart des pays dotés d'un système de sécurité sociale, le secteur pharmaceutique est ainsi le dernier grand secteur industriel où les prix sont régulés par les pouvoirs publics (Pauriche & Rupprecht, 1998).

L'industrie pharmaceutique est un secteur hautement technique, l'innovation représente le fondement de cette industrie. En effet, elle est primordiale pour développer des nouveaux produits et elle est la principale source de création de valeur. Par ailleurs, les firmes multinationales tirent leur profit par la vente des blockbusters (molécule chère et protégée). Une fois la période de protection de l'invention est passée la molécule tombe dans le domaine public et d'autres laboratoires pharmaceutiques fabriquent le médicament original sous sa forme générique.

Une molécule qui parviendra à passer toutes les étapes de tests et d'essais cliniques pour devenir un médicament. Différentes formes de médicaments sont distinguées :

Médicament princeps (original) : est un médicament dont la substance active n'a pas encore été utilisée comme médicament à usage humain pour l'indication donnée, il peut s'agir également d'un nouveau dosage ou d'une nouvelle présentation. Ces molécules sont protégées par des brevets et leur prix est élevé.

Médicament générique : après expiration du brevet, un médicament identique ou équivalent à celui d'une marque peut être produit sous un nouveau nom commercial. La substance active est identique à celle du produit original, les seules différences possibles étant la présentation et les excipients. Leur

fabrication répond aux mêmes normes d'exigence que tous les autres médicaments.

OTC (over the counter) : ces molécules ne nécessitent pas une prescription médicale, sont des produits d'automédication elles sont en vente libre et non remboursables.

En 2020, l'industrie pharmaceutique mondiale est évaluée à 1 203 milliards USD, dominée par le marché américain avec 46 % des ventes mondiales suivi par le marché européen avec 24 % de parts de marché. La participation de l'Afrique dans l'industrie pharmaceutique mondiale représente uniquement 1,1% (Leem, 2021). La production du continent africain est assurée par 10 pays (Egypte, Afrique du sud, Algérie, Nigeria, Maroc, Tunisie, Kenya, Ethiopie, Tanzanie et Ghana), elle est évaluée à 24,5 milliards USD en 2021. Selon l'étude (IQVIA, 2022), l'Algérie stimule la croissance du marché africain de 4% d'ici 2026.

Figure N° 1. Marché pharmaceutique mondial par zone géographique en 2020

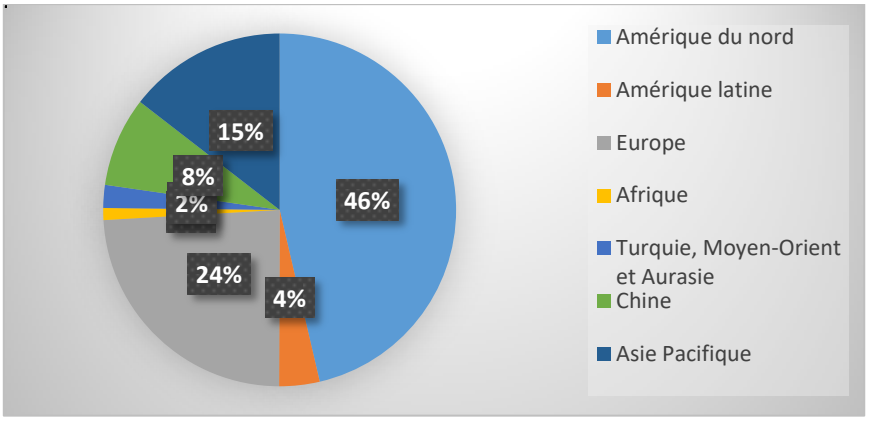

Source : Conçu à partir des données (Leem, 2021, p. 7).

3. La fabrication pharmaceutique nationale

Comme toute autre industrie manufacturière, la production pharmaceutique regroupe l'ensemble des opérations permettant la transformation des matières premières en produits finis (généralement les médicaments). Le tissu industriel de la fabrication pharmaceutique algérienne (médicaments et dispositifs médicaux) est constitué de 196 unités agréées réparties sur l'ensemble du territoire national.

L'exploitation de ces établissements favorise la création d'emplois directs et indirects, en moyenne 300 emplois directs sont créés par chaque unité de fabrication (Bellahcene-Belkhemsa, 2022, p. 764).

Figure N° 2. Répartition géographique des sites de fabrication pharmaceutique algérienne

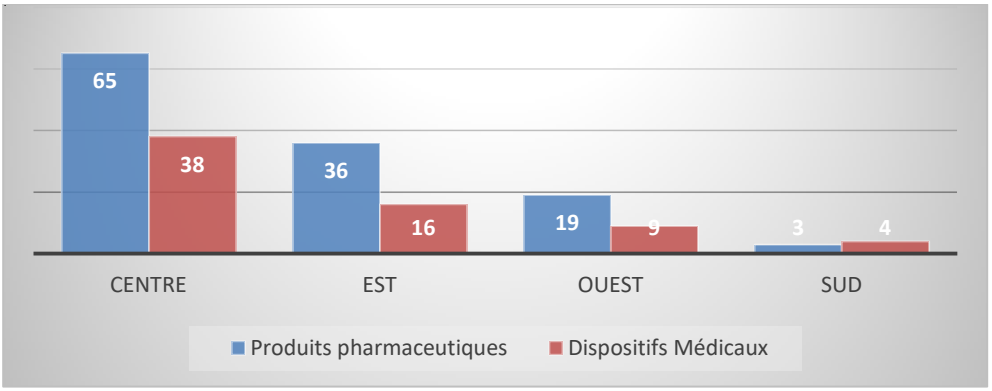

Source : Conçu à partir des données (MIPH, 2022, p. 7).

La figure ci-dessus fait apparaitre la concentration des sites de fabrication au centre du pays, où l'on compte 65 sites industriels pour la production de médicaments et 38 unités dédiées aux dispositifs médicaux. Cependant, le sud du pays est dépourvu d'unités de fabrication pharmaceutique avec seulement 3 sites industriels pour les médicaments et 4 pour les dispositifs médicaux.

La fabrication pharmaceutique locale a connu une croissance considérable durant ces dernières années son taux de couverture du marché national est passé de 52% en 2019 à plus de 70% en 2022 (MIPH, 2022).

Pour assurer l'autosuffisance en termes de produits pharmaceutiques, plusieurs décisions gouvernementales ont été prises pour soutenir la production locale en particulier la promotion et la généralisation du médicament générique, interdire l'importation des médicaments et des dispositifs médicaux produits localement et encourager l'investissement direct étranger. De ce fait, la nouvelle réglementation a exclu les investissements liés à la fabrication de produits essentiels innovants, à forte valeur ajoutée, exigeant une technologie complexe et protégée, destinés au marché local et à l'exportation de la participation d'un national résident

(JORA, 2020, p. 13), autrement dit, l'investissement dans ces activités n'est plus assujetti à la règle 49/51%.

La figure ci-après met en évidence que la fabrication locale a pu gagner des parts de marché face à l'importation dans la plupart des aires thérapeutiques représentées. Le taux de couverture du marché par la fabrication locale est de 96% contre 3% pour l'importation concernant le segment Cardiovasculaire. Cependant, pour la classe thérapeutique Antinéoplasique (il s'agit des anticancéreux), le taux de couverture par la fabrication locale n'est que de 1% contre 93% pour l'importation, ce qui explique la forte dépendance du pays vis-à-vis de l'extérieur pour les traitements d'oncologie (généralement des princeps).

Figure N° 3. Couverture de marché national par la fabrication locale des différents segments (2021)

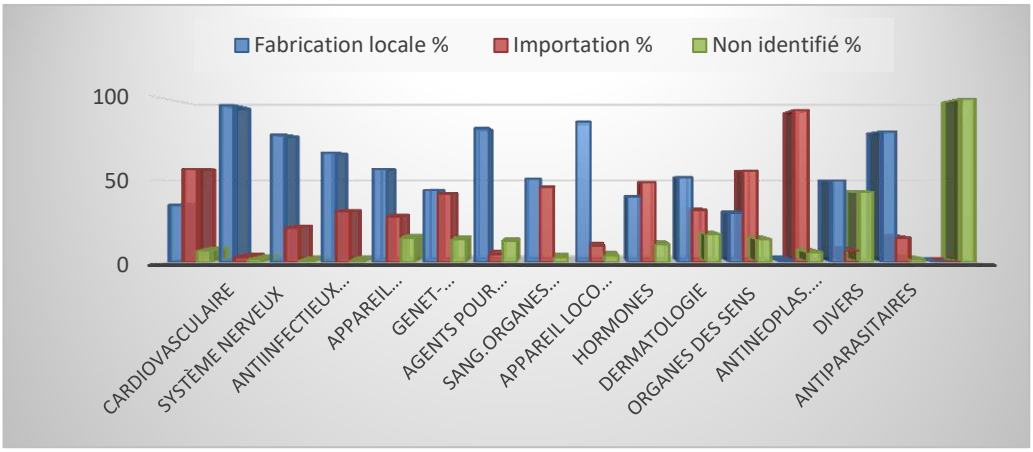

Source : Conçu à partir des données (UNOP, 2022, p. 21).

Pour les dix premières aires thérapeutiques représentées, le taux de couverture du marché par la fabrication locale est de 62,02%. Le tableau ci-dessous regroupe l'ensemble des aires thérapeutiques où le taux de couverture du marché national par la production locale est supérieur à 50% atteignant une couverture à 96%, pour une part de marché de 60,7%.

Table N° 1. Couverture de marché par la production pharmaceutique locale à plus de 50% (2021)

Segments de Marché	Fabrication locale %	Part de Marché %
Co APP Cardiovasculaire	96	15,3
No système nerveux	78	11,0
Jo Antiinfectieux générale	67	10,7
Ro Appareil respiratoire	57	6,1
To Agents pour diagnostic	82	5,7
Bo Sang.Organes Hemato	51	5,0
Mo Appareil Loco Moteur	86	3,8
Do Dermatologie	52	2,5
Vo Divers	50	0,5
Po Antiparasitaires	80	0,1
Total		60,7%

Source : Conçu à partir des données (UNOP, 2022, p. 21).

La fabrication locale est orientée vers les médicaments génériques. Ces derniers sont moins chers que les médicaments originaux et leur production ne demande pas l'activité de recherche et développement (l'étape coûteuse pour le développement d'un nouveau médicament).

Au titre du premier trimestre 2022, la production nationale est assurée par 16 laboratoires pharmaceutiques locaux et étrangers comme s'est indiqué dans la figure ci-dessous, avec une part de marché de 65% pour un marché évalué à 2378 millions USD et 915,9 millions unités vendues.

Figure N° 4. Les principaux producteurs pharmaceutiques en Algérie (1er trimestre 2022)

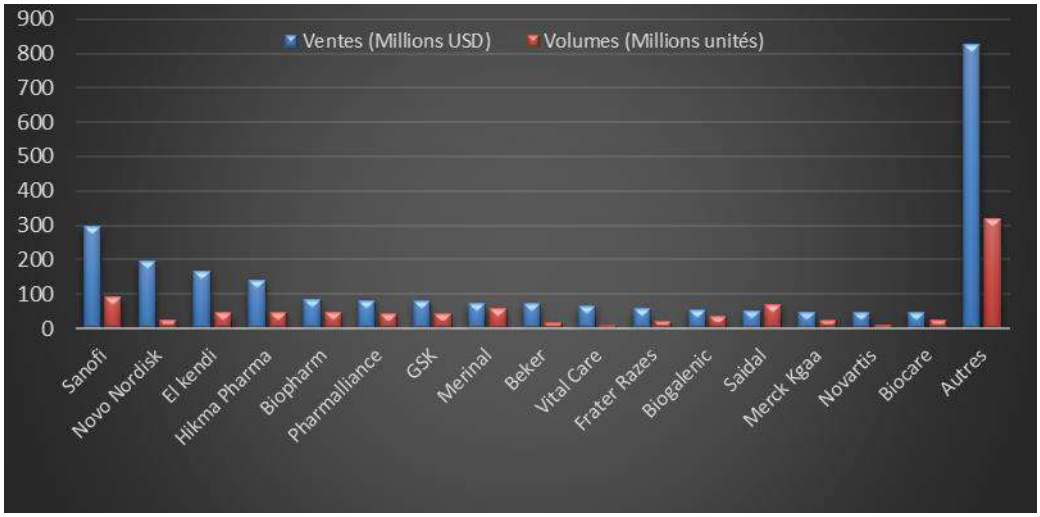

Source : Conçu à partir des données (IQVIA, 2022, p. 10).

Le laboratoire pharmaceutique Sanofi occupe la première place avec une part de marché de 12% et un chiffre d'affaires de 295,6 millions USD suivi par les laboratoires Novo Nordisk et El kendi avec 8% et 7% part de marché. Pour le 1er trimestre 2022, les laboratoires étrangers dominent le marché. De même, la présence des laboratoires locaux est significative tels que Biopharm (classé en 5ème place sur la liste des 16 meilleurs producteurs pharmaceutiques), Pharmaillance, Merinal et Beker avec 4% de part de marché pour l'entreprise Biopharm et 3% part de marché pour les autres laboratoires respectivement. Quant au groupe Saidal, il s'est classé 13ème place en 2022 après s'être classé 10ème en 2019, totalisant ainsi 52,1 millions USD et une part de marché de 2%.

4. Promotion des exportations pharmaceutiques

Les exportations de produits pharmaceutiques ont connu une constante croissance. Au cours de la période (2001-2020), les exportations de ces produits ont beaucoup évolué, elles sont passées de 466 milliers USD en 2001 à 9228 milliers USD en 2020, enregistrant ainsi un taux d'accroissement important (1880,26 %). L'évolution de la valeur des exportations pharmaceutiques est illustrée dans la figure ci-après :

Figure N°5. Evolution des exportations des produits pharmaceutiques en Algérie (2001 à 2020)

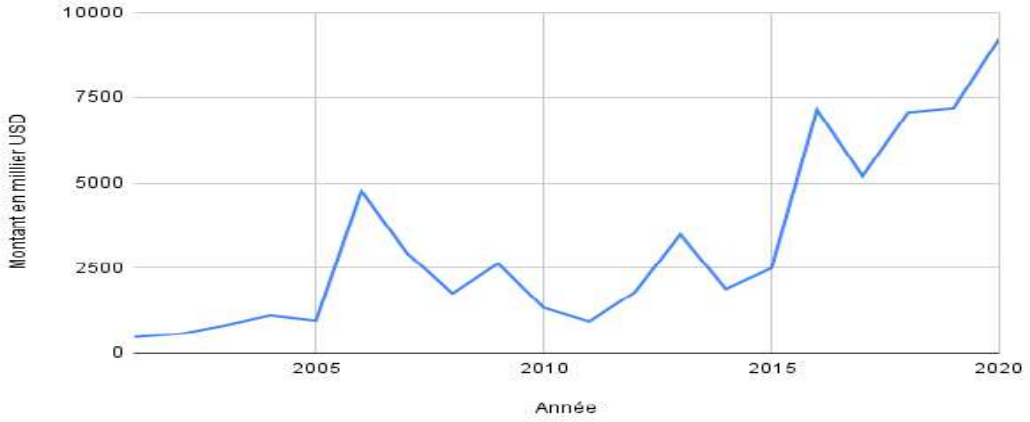

Source : Conçu à partir des données (Nations Unies, 2021).

La promotion des exportations des produits pharmaceutiques relève de la priorité du ministère de l'industrie pharmaceutique créé en 2020. Dans ce qui suit, nous présentons de manière non-exhaustive les mesures incitatives visant à promouvoir les exportations hors hydrocarbures.

Incitations fiscales et parafiscales :

- Exonération permanente de l'impôt sur les bénéfices des sociétés (IBS) et exclusion de la base imposable de la taxe sur l'activité professionnelle du chiffre d'affaires réalisé à l'exportation (TAP).
- Exemption de la TVA pour les affaires de vente et de façon portant sur les marchandises exportées sous certaines conditions.
- Franchise de la TVA pour les achats ou importations de marchandises, réalisés par un exportateur, destinées soit à l'exportation ou à la réexportation en l'état, soit à être incorporés dans la fabrication, la composition, le conditionnement ou l'emballage des produits destinés à l'exportation ainsi que les services liés directement à l'opération d'exportation.
- Régime douanier suspensif à l'export.

Fixation des prix des médicaments et de l'enregistrement des produits pharmaceutiques destinés à l'exportation :

- Liberté de fixation de prix à l'exportation au-delà du prix local, conformément à l'arrêté du 26 décembre 2020 (JORA, 2020, p. 34) qui stipule, que le prix du médicament est déterminé à la base d'un ou plusieurs paramètres à savoir :

- le taux d'intégration ;
- la comparaison du prix des médicaments de la même classe thérapeutique commercialisés au niveau national, régional et international ;
- les volumes de ventes envisagées en Algérie ;
- les études économiques et/ou pharmaco-économiques ;
- les volumes de ventes réalisés en Algérie en cas de renouvellement de la décision d'enregistrement, les volumes de ventes réalisés dans les pays comparateurs.

• Renforcement de la réglementation régissant l'enregistrement des médicaments par la promulgation des deux textes (décret exécutif n°20-325 du 22/11/2020 et l'arrêté du 04/10/2021), portant procédure particulière et simplifiée pour l'enregistrement des produits pharmaceutiques fabriqués localement et destinés exclusivement à l'exportation, offrant ainsi la possibilité de produire des médicaments hors nomenclature qui seront destinés à l'exportation.

Fonds spécial pour la promotion des exportations : Ce fonds permet de prendre en charge une partie des coûts afférents au transport, aux études de marchés extérieurs, à la publicité et à la participation des entreprises aux forums techniques internationaux, il couvre également les frais de participation des exportateurs aux foires et salons à l'étranger. La prise en charge est assurée à 80% pour la participation collective aux foires et expositions inscrites au titre du programme annuel officiel de la participation de l'Algérie aux manifestations économiques à l'étranger, à 50% pour la participation individuelle à d'autres expositions non inscrites audit programme et une couverture à 100% des frais engagés, dans le cas d'une participation revêtant un caractère exceptionnel ou se limitant à la mise en place d'un guichet unique (Ministère du Commerce, 2022).

L'octroi des assiettes foncières : l'amélioration de la gestion et de l'accès au foncier industriel par la mise en place à nouveau de l'agence nationale du foncier industriel pour la création d'usines et unités de production.

5. Estimation de la contribution de l'industrie pharmaceutique à la diversification économique en Algérie

Nous utiliserons un modèle économétrique basé sur la méthode des moindres carrés ordinaires (MCO) pour estimer le lien entre l'industrie pharmaceutique et la diversification économique en Algérie durant la

période du 2000 à 2020. Les variables ont été choisies en suivant l'objectif de l'étude. Il s'agit entre autres de :

- **Indice de Diversification des exportations (IDV)** qui est calculé en utilisant l'indice de Herfindahl-Hirschmann (HHI des produits) suivant cette formule : $IDIV = 1 - HHI$ (Keddari & Touati, 2021) . L'indice de Herfindahl-Hirschmann mesure le degré de concentration des produits. Il a été normalisé afin d'obtenir des valeurs comprises entre 0 et 1. Une valeur de l'indice proche de 1 indique que les exportations d'un pays sont très concentrées sur quelques produits (faible diversification). Au contraire, des valeurs proches de 0 reflètent une répartition plus homogène des parts entre les produits (niveau de diversification élevé) (CNUCED, 2021).
- **La production de l'industrie pharmaceutique** (notée PPHARM) dont les valeurs sont tirées de plusieurs sources (Ministère de la santé, de la population et de la réforme hospitalière « 2019 et 2021 » et (Zerhouni & EL Alami EL Fellousse, 2015, p. 27)).

Les caractéristiques statistiques de ces différentes variables sont décrites dans la table et la figure suivantes.

Table N° 2. Statistiques descriptives des variables d'étude

	DIV	PPHARM
Mean	0.473330	999.2743
Median	0.477138	800.0000
Maximum	0.558000	2300.000
Minimum	0.398162	93.04000
Std. Dev.	0.046115	772.4889
Skewness	-0.115541	0.349853
Kurtosis	1.994020	1.725983
Jarque-Bera	0.932220	1.848618
Probability	0.627438	0.396805
Sum	9.939935	20984.76
Sum Sq. Dev.	0.042531	11934782
Observations	21	21

Source : Calculs des auteurs sous Eviews 9 à partir des données (Ministère de la santé, de la population et de la réforme hospitalière « 2019 et 2021 », (Zerhouni & EL Alami EL Fellousse, 2015, p. 27) et (CNUCED, 2021).

D'après la table ci-dessus, les séries affichent un niveau élevé de cohérence car leurs valeurs moyennes et médianes se situent dans leurs valeurs maximales et minimales. On peut déduire du tableau que les variables sont normalement distribuées. Ceci est évident puisque la P-value correspondant à la statistique de Jacques Bera étant supérieur à 0.05 a rejeté l'hypothèse nulle pour les différentes séries.

Figure N°6. Evolution graphique des séries chronologiques

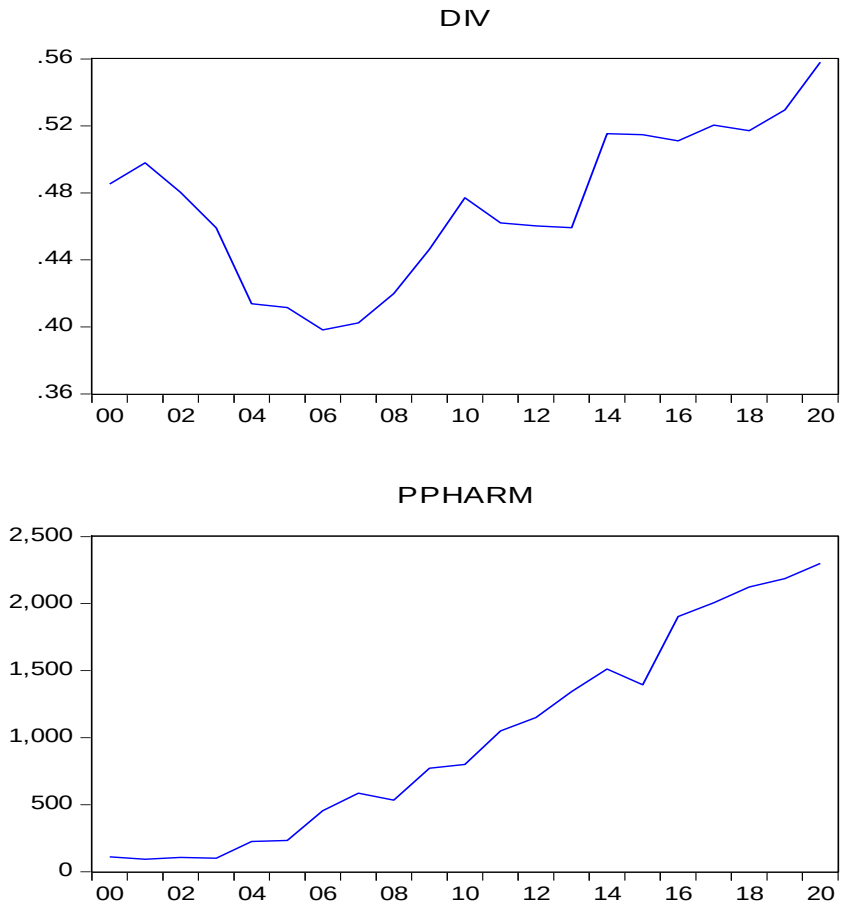

Source : Conçu à partir des données (Ministère de la santé, de la population et de la réforme hospitalière « 2019 et 2021 », (Zerhouni & EL Alami EL Fellousse, 2015, p. 27) et (CNUCED, 2021).

D'après la figure, de 2000 à 2006, la diversification des produits a connu une baisse. L'indice a atteint des niveaux bas en 2006 (0,39) car la

part des hydrocarbures dans les exportations totales était à son niveau le plus élevé en raison des prix élevés du pétrole. De 2007 à 2010, la diversification des produits a repris sa tendance haussière. L'indice a repris sa tendance baissière à cause de l'envolé des prix de pétrole (2011- 2014) (Keddari & Touati, 2021).

Concernant la production pharmaceutique, à partir de 2008, la valeur a connu une tendance haussière durant cette période. Ce-ci est largement expliqué par la politique de substitution à l'importation en interdisant l'importation des produits fabriqués localement, et les différentes mesures prises par les pouvoirs publics en vue de soutenir la production locale en investissant dans la production des médicaments génériques. Comme la plupart des pays en développement, l'Algérie a bénéficié de la mutation de l'industrie pharmaceutique mondiale (plusieurs molécules dont les brevets sont expirés et tombées dans le domaine public).

Les variables étaient transformées en logarithme pour l'estimation du modèle.

La figure 7 nous montre une corrélation positive entre PPHARM et DIV.

Figure N°7. Graphique du nuage de points " PPHARM et DIV "

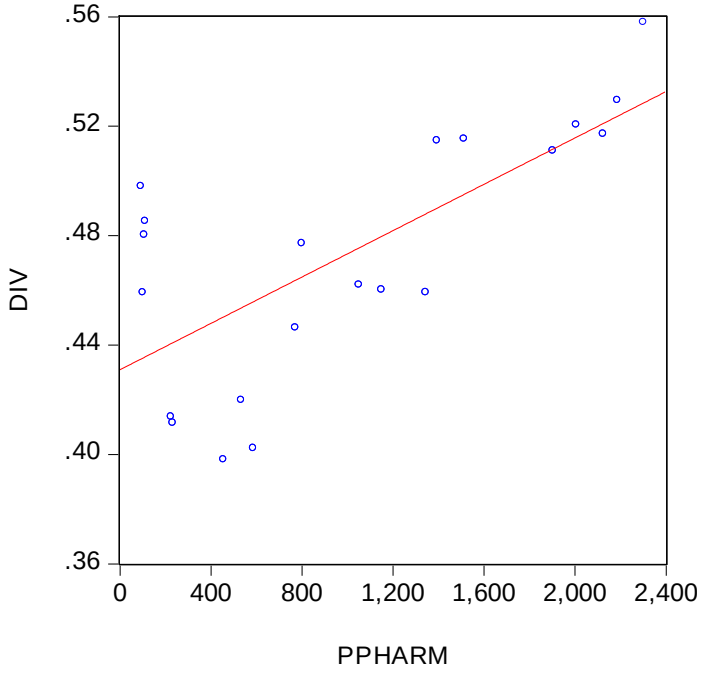

Source : Calculs des auteurs sous Eviews 9.

Pour estimer le lien entre la diversification et la production pharmaceutique, nous avons appliqué la méthode des moindres carrés ordinaires. Les résultats sont illustrés dans la table ci-après :

Table N° 3. Statistiques descriptives des variables d'étude

Dependent Variable: LDIV
Method: Least Squares
Date: 11/23/22 Time: 15:05
Sample: 2000 2020
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPPHARM	**0.039091**	0.018007	**2.170913**	**0.0428**
C	-1.004818	0.117871	-8.524720	0.0000

R-squared	**0.198747**	Mean dependent var	-0.752557
Adjusted R-squared	0.156576	S.D. dependent var	0.098665
S.E. of regression	0.090613	Akaike info criterion	-1.874055
Sum squared resid	0.156002	Schwarz criterion	-1.774577
Log likelihood	21.67758	Hannan-Quinn criter.	-1.852466
F-statistic	4.712862	Durbin-Watson stat	0.340362
Prob(F-statistic)	0.042814		

Source : Calculs des auteurs sous Eviews 9.

Le coefficient de détermination (R^2), obtenu dans la régression, montre que l'indice de diversification est expliqué à 19 % par la production de l'industrie pharmaceutique.

Les statistiques de student (rapport de coefficient estimé sur son écart type) sont supérieures à la valeur tabulée au seuil de 5%, ce qui veut dire que les coefficients associés aux variables sont significatifs.

Selon l'estimation de la régression simple, nous constatons que la diversification mesurée par LIDIV dépend positivement de la production de l'industrie pharmaceutique. L'estimation du modèle de régression nous donne l'équation suivante :

$$LDIV = 0.039*LPPHARM - 1.0048$$

Il ressort de l'estimation du modèle, toutes choses égales par ailleurs, qu'une augmentation de 1% de la production de l'industrie pharmaceutique engendre une augmentation de 0.039% de l'indice de diversification ; ce résultat intuitif, est conforme à nos attentes.

La validation du modèle se réfère aux tests sur les résidus. Les résultats de ces différents tests sont illustrés dans les figures et tables ci-après :

Figure N°8. Résultats du test de normalité des résidus

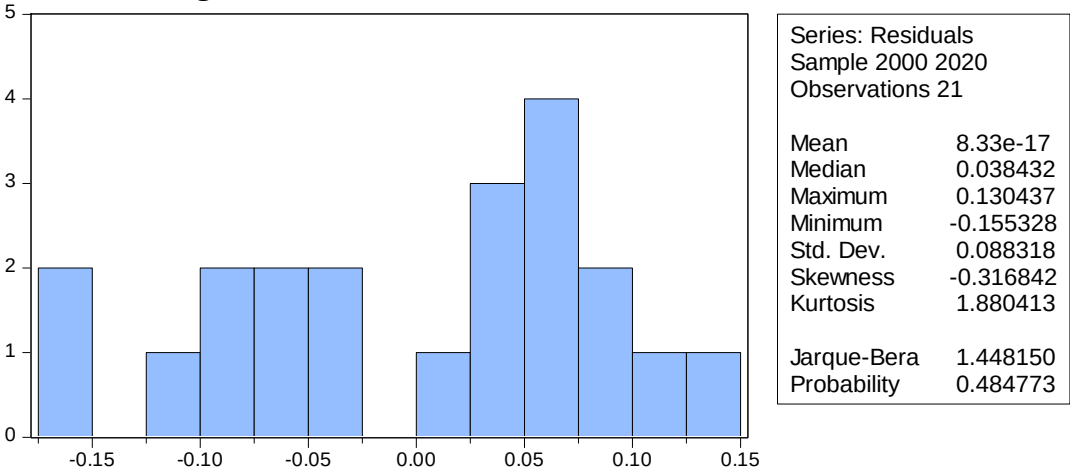

Source : Calculs des auteurs sous Eviews 9.

Selon la figure, la probabilité associée à la statistique de Jarque-Bera (0,48) est supérieure à 0.05. L'hypothèse de normalité des résidus est donc vérifiée.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.499441	Prob. F(1,19)	0.1304
Obs*R-squared	2.441378	Prob. Chi-Square(1)	0.1182
Scaled explained SS	0.879752	Prob. Chi-Square(1)	0.3483

Source : Calculs des auteurs sous Eviews 9.

Le test indique que la probabilité d'accepter H0 (0,13) est supérieure à 5%, donc l'hypothèse d'homoscédasticité est vérifiée.

6. Conclusion :

Ce travail tente d'étudier la contribution du secteur de l'industrie pharmaceutique à la diversification économique de l'Algérie. Rappelons que la transition d'une économie rentière à une économie diversifiée est assez difficile pour les pays tributaires des produits de base, dont l'Algérie. L'Etat a pris de nombreuses mesures visant à développer une fabrication pharmaceutique locale et à renforcer la capacité d'exportation du secteur de l'industrie pharmaceutique.

Il ressort de cette étude que l'industrie pharmaceutique a un impact significatif et positif sur la diversification de l'économie algérienne pour la période d'étude (2000 à 2020). Pour pouvoir réaliser une telle diversification en s'appuyant sur le secteur pharmaceutique, nous recommandons ce qui suit :

- Améliorer le climat des affaires pour attirer les multinationales pharmaceutiques et simplifier les procédures administratives relatives à l'investissement ;
- Invertir dans la production des matières premières locales pour atteindre des taux d'intégration élevés et augmenter le potentiel d'utilisation des plantes ;
- Promouvoir l'investissement dans les médicaments issus de la biotechnologie et développer une production pharmaceutique locale efficace ;
- Etablir des conventions de formation continue en collaboration avec les universités et les centres de recherche permettant le développement des ressources humaines qualifiées ;
- Encourager la recherche et développement, des installations de (R&D) appropriées devraient être construites et les chercheurs doivent disposer des moyens nécessaires pour développer une industrie pharmaceutique innovante.

7. Liste Bibliographique :

Bellahcene-Belkhemsa, O. (2022). Soutenir l'innovation dans l'industrie pharmaceutique algérienne. *les cahiers du cread , 38* (3), 747-779.

Ben Hammouda, H., Oulmane, N., & Sadni Jallab, M. (2009). D'une diversification spontanée à une diversification organisée. Quelles politiques pour diversifier les économies d'Afrique du Nord ? *Revue économique , 60* (1), 133-155.

Berthélemy, J.-C. (2005). Commerce international et diversification économique. *Revue d'économie politique , 115* (5), 591-611.

CNUCED. (2021). *Base de données*. Consulté le 10 29, 2021, sur UNCTAD: https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/summary.aspx

CNUCED. (2022). *Stratégies de diversification économique dans les pays en développement tributaires des produits de base.* Genève: Nations unies .

Dennis, A., & Shepherd, B. (2009). Trade facilitation and export diversification . *The World Economy , 34* (1), 101-122.

IQVIA. (2022). *Dynamique du marché du médicament en Algérie.* IQVIA.

JORA. (2020, 12 27). Arrêté du 26/12/2020, fixant la procédure de fixationdes prix des médicaments par le comité économique intersectoriel des médicaments. *(78)* , 33-36. Algérie.

JORA. (2020, 06 04). Loi de finance complémentaire. *(33)* , 4-16. Algérie.

Keddari, N., & Touati, K. (2021). Analyse de la relation entre structure d'exportation et croissance économique: Cas de l'Algérie (1995-2019). *Revue l'Intégration Economique , 09* (03), 601-620.

Leem. (2021). *Bilan économique édition 2021.* Les entreprises du médicament.

Mehibel, S., Menna, K., & Boudjana, R. H. (2022). Diversidication Economique, Qualité des Institutions et Ressources Naturelles: Cas de l'Algérie. *les cahiers du cread , 38* (3), 109-146.

Ministère du Commerce. (2022). *Fonds spécial pour la promotion des exportations (FSPE) | Ministère du Commerce Algérie*. Consulté le 11 19, 2022, sur Ministère du commerce et de la promotion des exportations: https://www.commerce.gov.dz/fr/a-fonds-special-pour-la-promotion-des-exportations-fspe

MIPH. (2022, 06 28). *La cartoghraphie précise et chiffrée des 196 unités de production agréées composant l'industrie pharmaceutique nationale*. Consulté le 11 17, 2022, sur Ministère de l'industrie pharmaceutique: https://www.miph.gov.dz/fr/cartographie-precise-et-chiffree-de-lindustrie-pharmaceutique/

MIPH. (2022). *Production Pharmaceutique Nationale: État des lieux souveraineté sanitaire-souveraineté pharmaceutique.* Algérie: Ministère de l'industrie pharmaceutique.

Nations Unies. (2021). *UN ComTrade Database*. Consulté le 09 15, 2021, sur https://comtrade.un.org

Pauriche, P., & Rupprecht, F. (1998). Le secteur pharmaceutique, un secteur aux multiples enjeux. *Economie et Statistique , 312* (1), 7-20.

Touati, K., & Keddari, N. (2022). Déterminants de la diversification des exportations en Algérie : Une analyse empirique. *Revue scientifique Avenir économique , 10* (01), 160-181.

UNOP. (2022). *Le secteur pharmaceutique en Afrique , enjeux économiques actuels.* Dakar: EL DJAZAIR HEALTH CARE.

Zenasni, S., & Senouci Bereksi, I. (2022). DIversification des Exportations, Ouverture Commerciale et Croissance Economique : Modélisation Empirique. *Revue d'Economie & de Gestion , 06* (02), 19-33.

Zerhouni, M. W., & EL Alami EL Fellousse, L. (2015). *Vers un marché maghrébin du médicament (Algérie, Libye, Maroc, Mauritanie, Tunisie).* IPEMED.

Revue des additions économiques | **Volume: 07 / N°: 01 (2023), pp 744 -763**

L'évaluation de l'activité de la pêche dans la wilaya de Bejaia : entre protection des ressources contre les pressions côtières et les programmes de développement

The evaluation of fishing activity in the wilaya of Bejaia: between the protection of resources against coastal pressures and development programs

D. Boutarcha Fahima, université de Bejaia (Algérie), fahima.boutarcha@univ-bejaia.dz

Reçu le:16/10/2022 *Accepté le:21/02/2023* *Publié le:31/03/2022*

Résumé:

La façade maritime de la Wilaya de Bejaia s'étend sur 100 Km, caractérisée par un relief accidenté et un plateau continental très réduit, les zones d'intervention pour la production halieutique sont la zone côtière, la pêche au large. L'objet de cet article, est de présenter le stock de pêche, l'emploi et les engins de pêche utilisés. Ainsi, la mise en place des programmes de développement pour déployer cette dernière ; de présenter l'état de la ressource halieutique dans la zone de pêche de Bejaia. Les résultats de notre recherche confirment, malgré les problèmes anthropiques et le développement socio-économiques dans la bande côtière de Bejaia ; les programmes de développement à lui seul est incapable de sauvegarder et protéger les ressources halieutiques.

Mots clés: la pêche, développement, les ressources halieutiques, le problème anthropique, la zone côtière.

Jel Classification Codes: Q51, Q52, Q53.

Abstract:

The maritime facade of the Wilaya of Bejaia extends over 100 km, characterized by a rugged relief and a very small continental shelf, the areas of intervention for fish production are the coastal zone, offshore fishing. The purpose of this article is to present the fishing stock, employment and fishing gear used. Thus, the establishment of development programs to deploy the latter; present the state of the halieutic resource in the Bejaia fishing zone. The results of our research confirm, despite the anthropogenic problems and socio-economic development in

the coastal strip of Bejaia; development programs alone are incapable of safeguarding and protecting fisheries resources.
Keywords: fishing, development, fishery resources, the anthropogenic problem, the coastal zone.
Jel Classification Codes: Q51, Q52, Q53.

1. Introduction :

La mer a une histoire, des hommes y vivent, y travaillent et rêvent (Guy Prigent, 1991)…. C'est par ces mots qu'une célèbre l'analyse de la pêche en Algérie, à l'instar des autres pays du monde, s'est concentrée dans le passé sur l'état des ressources marines vivantes et a négligé les questions économiques et sociales liées à l'activité de la pêche, comme la commercialisation, l'emploi, les importations et les exportations des produits de la pêche et l'approvisionnement alimentaire. Cela s'explique par le fait que la durabilité biologique des ressources, comme la préservation de la taille des stocks reproducteurs au-dessus d'une taille minimale critique, doit être assurée avant de pouvoir poursuivre des objectifs concernant la maximisation de la production des pêcheries, comme celle du rendement ou des bénéfices socio-économiques pour la société (MATE, 2010). Il est toutefois important de ne pas oublier que sans ces éléments économiques et sociaux qui représentent une partie essentielle de la pêche, il est quasi impossible de gérer la pêche en se limitant aux mesures de réglementation. La production du secteur de la pêche de capture ne cessera de décroître, compte tenu de la baisse de la ressource halieutique et de la surexploitation des stocks, estimée par la FAO à plus de 70 % (Ferroukhi S.H, 2018).

Avec une position géographique qui offre un précieux capital de ressources aquatiques, la wilaya de Bejaia représente une zone côtière marquée par des conditions naturelles favorables à une multitude d'opportunités socioéconomiques. De nombreuses activités basées sur l'usage des milieux côtiers se sont ainsi développées. La pêche constitue une source considérable de développement économique et social dans la région. Les

services offerts par les milieux côtiers à travers la pêche permettent de répondre à des préoccupations socioéconomiques diverses : sécurité alimentaire, revenus, réduction du chômage, etc. Cependant, le développement socioéconomique dans la bande côtière menace la pérennité des ressources halieutiques et donc la durabilité de l'activité de pêche qui en dépendent. Par ailleurs, les écosystèmes côtiers doivent faire face à d'autres mutations hydro-climatiques et anthropiques (changements climatiques, sur-occupation du littoral, pollution, etc.). Tous ces facteurs risquent de nuire à l'équilibre écologique (réseau trophique, stratégies de reproduction, phases de croissance, schémas migratoires, etc.) et aux activités de pêche (LACAZE J-C préface de RAMADE F., 1993).

Elle est caractérisée par un relief accidenté et un plateau continental très réduit, les zones d'intervention pour la production halieutique sont la zone côtière, la pêche au large, la pêche hauturière, la pisciculture en milieu continental et en mer ouverte avec plusieurs embouchures d'oueds qui s'y déversent (Oued Soummam, Oued Agrioun, Oued Djemaa, Oued Daas) (DPSB STATS , 2017). Le stock de pêche de la frange côtière est estimé à 10 000 Tonnes/ An, en plus des possibilités de pêche en sites aquacoles continentaux grâce à l'existence d'un réseau hydrographique dense permettant le développement de celle-ci (DPRH, 2020).

L'objectif de la présent article consiste à évaluer l'exploitation de la superficie de pêche côtière et de sa ressource halieutique requiert des facteurs de production, notamment des équipements et des outils de capture pour atteindre une production qui répondra à la demande de la population tout en protégeant les ressources du stock. Ces Ainsi, dans la perspective de la protection et les sauvegardes de l'activité de la pêche pour les générations futures. Cet objectif peut être formulé sous la forme de la question suivante: **quels est l'importance des programmes de développement de l'activité de la pêche dans la wilaya de Bejaia contre les pressions?** Cette recherche sous-entend une problématique assez complexe en raison du manque de connaissances sur la vie marine. Pour mener à bien cet article, notre réflexion se base sur l'hypothèse suivante:

H1 : La mise en place des programmes de développement pour sauvegarder la biodiversité et les ressources halieutiques, exigent la protection et la valorisation des zones côtières.

Pour vérifier notre hypothèse et atteindre les objectifs fixés, cet article tiendra compte des quantités de captures du secteur de la pêche et les moyens employés, ainsi que le nombre d'inscrits maritimes dans le secteur, tout en mettant en évidence la distribution des ressources. Et nous penchons aussi sur les engins de pêche et la pêche continentale et aquacole.

Dans la deuxième partie, nous abordons les infrastructures mises en place pour développer l'activité de la pêche dans la wilaya. Nous essayons de présenter les programmes neuf pour le développement de l'activité de la pêche. Enfin, nous penchons sur l'état des ressources halieutiques dans la région de pêche de la wilaya de Bejaia. Enfin, nous penchons sur la protection et valorisation des zones côtières.

2. L'activité de pêche dans la wilaya de Bejaia

Cette section présente la flottille de pêche, la population maritime et son évolution dans la wilaya de Bejaia, ainsi que les méthodes, les engins et la zone de pêche et cela en mettant l'accent sur l'évolution des captures et de l'aquaculture.

2.1. La flottille de pêche

L'activité de pêche, située dans une zone défavorisée sur le plan du développement industriel où la pêche se place au centre des activités économiques. En 1999, il existait environ 92 unités de pêche dans la wilaya de Bejaia et en 2019 on recense 308 unités (20 chalutiers, 52 sardiniers et 236 petits métiers) (DPRH, 2019). Le nombre d'unités de pêche de la wilaya de Bejaia n'a cessé d'augmenter jusqu'à l'année 2010 où la flottille a enregistré une baisse de près de 191 unités. Cette baisse est due à un assainissement de la flottille au niveau national et la radiation de plusieurs unités de pêche inactives, mais aussi des embarcations coulées qui étaient toujours comptabilisées. Toutefois, les évolutions enregistrées, particulièrement en 2004 (187 unités), étaient le résultat fructueux de plusieurs programmes de développement dont a bénéficié la wilaya de

Bejaia. Parmi les programmes : « Projet FIDA » (1996-2002), qui consiste en l'occurrence, en l'acquisition de 18 unités de pêche de 6,8 mètres. « Projet CCI » (1996-2002) avec une injection de 5 unités de pêche.

Mais ce qui a boosté la flottille de la wilaya de Bejaia, était le don émis par le Ministère de la Solidarité Nationale en 2002, avec 76 barques de 4,80 m, 20 lots de matériel de pêche et 4 moteurs hors-bords. Le programme de soutien à la relance économique 2004, a aussi joué son rôle avec l'injection de 44 unités de pêche dont : 3 chalutiers, 21 sardiniers, et 20 petits métiers (DPRH, 2021)**.** En revanche la flottille attient un pic de 312 en 2021.

Parmi les raisons de l'immobilisation des flottilles de la wilaya de Bejaia, nous citons : pannes techniques et maintenance, entretien pour réparation, pour carénage, coulé non radiées, immatriculées non enrôlée. On peut aussi citer quelques autres raisons secondaires rares comme: propriétaire exerçant sur un autre métier, ou encore immobile pour manque d'équipages ou manque de matériels de pêche. Ces raisons sont à l'origine des taux d'immobilisation mais aussi de la baisse de capture qui ne permet pas à la flottille d'être à son plus haut niveau de productivité (Centre National de Recherche et du Développement de la pêche et de l'Aquaculture, Organisation des Nations unies pour l'alimentation et l'agriculture, 2017). La figure N° 1 représente l'évolution de la flottille de pêche .

Figure N° 1: Évolution de la flottille de pêche durant la période 2003-2021

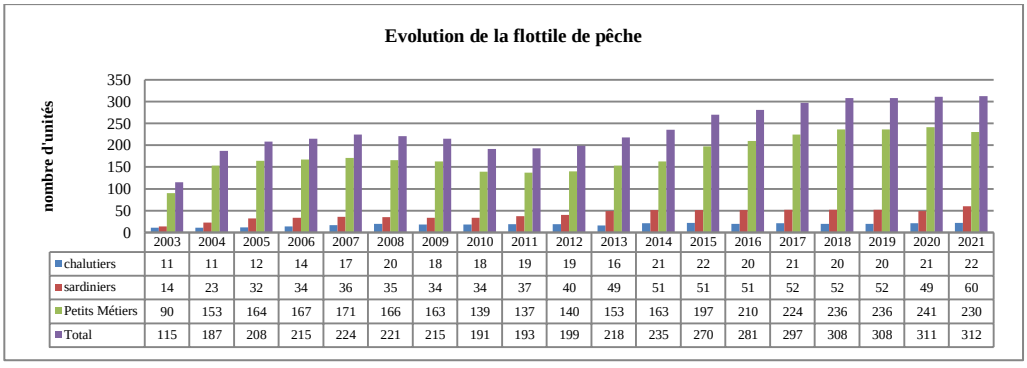

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
chalutiers	11	11	12	14	17	20	18	18	19	19	16	21	22	20	21	20	20	21	22
sardiniers	14	23	32	34	36	35	34	34	37	40	49	51	51	51	52	52	52	49	60
Petits Métiers	90	153	164	167	171	166	163	139	137	140	153	163	197	210	224	236	236	241	230
Total	115	187	208	215	224	221	215	191	193	199	218	235	270	281	297	308	308	311	312

Source : DPRH, 2022 : Annuaire statistique de la wilaya de Bejaia.

La flottille de pêche dans la wilaya de Bejaia diffère en termes de caractéristiques techniques d'un métier à l'autre. Les chalutiers représentent 8 % en nombre de flotte de pêche et ont une capacité qui varie entre 28,45

tonneaux et 182,25 tonneaux, d'une longueur comprise entre 16 et 25 m, et d'une largeur de 4,70 à 7 m. Quant à la puissance motrice, le plus grand chalutier dispose de 960 chevaux. Le plus récent chalutier date de 2011, mais le plus ancien remonte à quelques années après l'indépendance, c'est-à-dire 1968 (DPRH, 2018).

Les sardiniers représentent 17 % de flottes et moins de capacités en termes de tonnage. Celle-ci varie de 5 à 49,29 tonneaux, avec une longueur de 10 à 18 m, et d'une largeur comprise entre 1,60 et 5,85 m. Concernant la puissance motrice, elle est de 84 chevaux pour le plus faible et de 480 chevaux pour le plus puissant d'entre eux. La nouvelle acquisition en sardiniers date de 2014, mais la plus ancienne remonte à 1946 (DPRH, 2018).

Quant aux petits métiers, ceux-ci représentent 75 % de la flottille et leur capacité de tonnages varient entre 0,65 tonneaux et 3,34 tonneaux, mais un petit métier sort des normes avec 65,95 tonnes et d'une capacité motrice de 490 chevaux avec une longueur de 21 m, alors que le plus petit métier est de 4,1 m de long. Cette embarcation aurait pu servir comme sardinier ou chalutier mais cela serait dû à l'incapacité du propriétaire d'effectuer des grandes sorties en mer, que ce soit pour des raisons de santés physique ou un âge avancé. Ou encore, que cette embarcation est utilisée comme palangrier ou se spécialise dans le poisson blanc avec un filet calé. La plus récente embarcation de petit métier est de 2016, mais la plus ancienne remonte à 1960 (DPRH, 2018).

Tableau N° 1: Répartition de la flottille selon l'exercice (wilaya de Bejaia)

Désignation	Chalutiers	Sardiniers	Petits Métiers	Total
Flottille immatriculée	21	52	224	297
Flottille active	13	32	61	106
Flottille inactive	04	18	156	178
Flottille exerçant hors wilaya	04	02	07	13

Source : DPRH (2022).

Le tableau N° 1, représente que la flottille a augmenté de 16 unités dont 14 petits métiers. 40% seulement de la flottille de la wilaya est active et sur les 224 petits métiers immatriculés, 27%seulement sont actifs:des embarcations

très anciennes, pannes, activité saisonnière, transférées vers la plaisance mais non radiées du fichier et des inscriptions provisoires (DPRH, 2022).

2.2. La population maritime et son évolution dans la wilaya de Bejaia

Les inscrits maritimes dans la wilaya de Bejaia en 2003 sont au nombre de 641 personnes, avec 116 patrons, 25 mécaniciens et 500 marins pêcheurs appelés aussi « matelots » (DPSB, 2019). Les inscrits maritimes ont plus que doublé entre 2003 et 2015 en évoluant de plus de 105 %. L'évolution des patrons est de plus de 116 %, celle des mécaniciens est de 180 %, et les marins pêcheurs de 99 %. L'évolution totale des inscrits maritimes a connu d'abord un pic en 2010 puis une tendance à la baisse causée particulièrement par la baisse des marins pêcheurs. Puis à partir de l'année 2013, nous observons une augmentation du nombre des patrons suivie de l'augmentation de marins pêcheurs. Ceci peut être expliqué par l'acquisition de nouvelles embarcations de pêche et donc plus de propriétaires et de patrons par la même occasion, une hausse de matelots pour compléter l'équipage. Par rapport à l'année 2016 il y a 100 nouveaux inscrits maritimes dans la catégorie marine, atteignant en 2021 le nombre de 1674 inscrits maritimes.

Figure N°2 : La population maritime de la wilaya de Bejaia

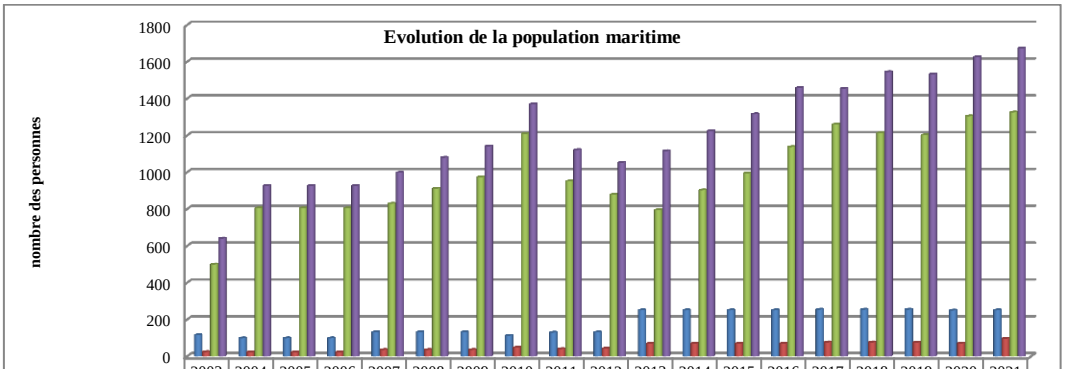

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
Patrons	116	99	99	99	132	132	132	113	130	131	251	251	251	251	255	255	255	250	251
Mécaniciens	25	23	23	23	36	36	36	48	41	43	70	70	70	70	77	77	76	71	97
Marins pêcheurs	500	805	805	805	830	912	974	1209	951	879	795	903	995	1138	1260	1213	1202	1305	1326
Total	641	927	927	927	998	1080	1142	1370	1122	1053	1116	1224	1316	1459	1455	1545	1533	1626	1674

Source : DPSB, (2022) : annuaire statistique de la wilaya de Bejaia 2021. Edition 2022.

2.3. Méthode, engins et zone de pêche

Dans la wilaya de Bejaia, les pêcheurs ne dépassent que rarement 12 heures en mer ; la période journalière de travail change selon les saisons de pêche et les espèces ciblées. L'utilisation des mêmes zones de pêche et la

diminution des rendements des chalutiers au fil des années et surtout du côté des poissons blancs, ont poussé les pouvoirs publics à mettre en place des dispositifs de protection de la ressource ce qui a engendré la fermeture saisonnière du chalutage dans les zones côtières et ce du début Mai jusqu'à la fin Aout de chaque année (Belala A, 2004). Ce qui permit du repos pour ces bios ressources et leurs reproductions dans ces zones.

Au début de leurs introductions à Bejaia, les chalutiers se focalisaient surtout sur les poissons et groupes démersaux avec leurs chaluts de fond. Avec le temps et l'arrivée en Algérie des chaluts pélagiques, quatre faces, semi-pélagique, les chalutiers de la région ont commencé à cibler aussi les poissons bleus. L'étroitesse du plateau continentale de Bejaia en comparaison avec les autres zones d'Algérie, fait que les chalutiers se concentrent sur pratiquement les mêmes endroits et majoritairement dans le Golfe juste après les 40 mètres de profondeur. Dans la partie Ouest de Bejaia, il n'existe que très peu de trait de pêche pour le chalutage.

Les sardiniers aussi, sont bien équipés, mais en général ils ne dépassent pas les 40 mètres de profondeur, généralement ils prospectent les bancs de poissons bleus à partir de la côte. Les sardiniers pêchent la nuit, ils utilisent la lumière pour la concentration du poisson, après il utilise la senne coulissante pour l'encerclement et la pêche des petits pélagique. La méthode de pêche des sardiniers est propre et respectueuse de l'environnement, ce qui fait que ce métier travaille toute l'année, car le poisson bleu comme la sardine est un poisson migrateur. La durée d'une marée de pêche n'excède pas les 10 heures et elle diffère en fonction de la saison. Mais, dans le cas au la maille du filet utilisé est réduite, le poisson bleu pêché serait probablement immature, et nous avons de voir sur le marché de la sardine (estimé à 11 cm), et cela constitue une forme d'atteinte à l'environnement (surexploitation de croissance) qui représente comme une infraction pour les pêcheurs.

Avec la création des ports et abris de pêche dans la côte Ouest de Bejaia, le nombre de sardiniers travaillant dans les zones de cette partie a augmenté, car auparavant le temps de navigation des bateaux pour arriver dans la zone de pêche était long, ce qui décourage les pêcheurs de s'y rendre. Pour les petits métiers, ceux-ci sont les moins équipés en termes de technologie de pêche, surtout concernant les bateaux inférieurs à 06 m de longueur, ce métier est pratique dans les zones très proches à la côte.

Par opposition, ceux de plus de 10 m, mieux équipés, peuvent aller dans les zones lointaines, pêchent soit les petits pélagiques soit les grands pélagiques avec alternance avec les poissons des grands fonds.

Ce segment est le plus diversifié, il est pratiqué de la côte aux grands fonds et exploite selon l'armement mis en place, les poissons blancs, crustacés et mollusque (filets maillants calés, palangre de fonds, nasses, pots). Les filets et palangres dérivants pour cibler les grands pélagiques au large et la senne coulissante pour les petits pélagiques près des côtes. Les petits métiers qui travaillent dans la côte Ouest de Bejaia capturent beaucoup plus de poissons que ceux travaillant dans le golfe, car la côte Ouest de Bejaia est rocheuse et peu propice à la pêche par les grandes métiers (chalutiers et sardiniers), ce qui fait que la ressources démersale est abondante par rapport à la côte Est. Il faut noter que pour les segments des petits métiers il y a une immobilisation importante, parfois elle dépasse les deux tiers de la flottille, causée généralement par le manque de la pièce de rechange et l'état de la mer.

2.4. Evolution des captures

L'évolution de la production de pêche de la période 2003-2021, indique que les débarquements fluctuent entre des minima de 1838 tonnes en 2014 et des maxima de 4810 tonnes en 2006. En général, la production halieutique annuelle de la wilaya de Bejaia est cernée entre 2000 et 4810 tonnes.

Les petits métiers qui enregistrent moins de fluctuations par rapport aux totaux débarqués, varient quand même entre des minima de 120 tonnes et des maxima de 450 tonnes. Malgré la tendance timide à la hausse enregistrée en 2017 avec 270 tonnes, la production de ces métiers reste en dessous de la moyenne de la période étudiée.

Concernant l'analyse des débarquements par groupes d'espèces, le groupe de poissons bleus occupe la première place dans la production halieutique, avec un taux de 89.77 % en 2006, cette production enregistre les fluctuations annuelles les plus importantes par rapport aux autres groupes. La production des poissons bleus est suivie par le groupe des poissons blancs avec un taux de rendement de 5.82 % en 2014. Les groupes des mollusques, crustacés et squales /espadon occupent les places suivantes avec un taux de 1.5 %. Le niveau de production atteint en 2021 est 2970 tonnes. La production halieutique au niveau de la wilaya de Bejaia est

dominée par le poisson bleu avec 91 % et le poisson blanc avec 6 %, soit 97 % de la production totale (DPRH, 2021).

Figure N°3 : Evolution de la production halieutique totale à Bejaia (en tonnes)

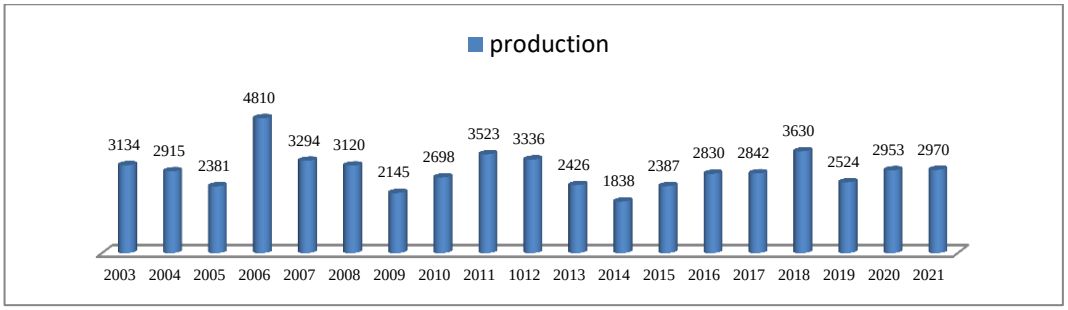

Source : DPRH, 2021.

La flottille de pêche de la wilaya renferme pas moins de 308 unités, dont 22 chalutiers, 60 sardiniers et 230 petits métiers en 2021. La production halieutique annuelle dans la wilaya de Bejaia est estimée à 3 800 tonnes en 2022. Cette production reste largement en deçà des potentialités dont la wilaya dispose, eu égard notamment à son littoral long de plus de 100 kilomètres et aux multiples projets inscrits, ces dernières années, par l'Etat au profit de la région.

3. Les infrastructures et les soutiens pour la pêche maritime

Le secteur de la pêche et des ressources halieutiques de la wilaya de Bejaia dispose d'infrastructure et d'équipements maritimes suffisamment importants pour une production fructueuse.

3.1. Le port de pêche de Bejaia est situé au cœur même de la commune de Bejaia, entre le port pétrolier et le port commercial. C'est le seul port de pêche opérationnel. Il est très saturé et sa création remonte à 1959 (DPSB, 2019).

Le port s'étend sur un terrain de 1,4 ha. Il dispose de trois quais d'accostage d'une longueur de 465 m : quai pour les chalutiers, quai pour les sardiniers, quai pour les petits métiers. Il dispose aussi d'un quai de débarquement long de 62,5 m et d'un plan incliné. La capacité d'accueil du port de pêche

de la wilaya de Bejaia est de 308 unités réparties comme suit : 20 chalutiers, 52 sardiniers, et 236 petits métiers (MWB, 2019).

Le port de Bejaia est également équipé de structure de soutien aux activités de la pêche. Parmi les structures de soutien dont les projets sont réalisés, on peut citer :

- Fabrique de glace d'une capacité de production de 05 T/J ;
- Comptoir de vente de matériels de pêche et de pièces de rechange;
- 1er lot de l'atelier de réparation navale ;
- Entrepôt frigorifique;
- 48 cases pêcheurs réalisées (1^{ere} tranche) ;
- Station de ravitaillement d'une capacité de 10 000 litres.

3.2. Le port de pêche et de plaisance de TALA ILEF : Sur le plan infrastructurel, Bejaia compte depuis 2016, deux ports de pêche, l'un a TALA ILEF et l'autre a BENI KSILA.

L'étude de faisabilité du port de pêche et de plaisance de TALA ILEF et d'un abri de pêche à BENI K'SILA a été finalisée le 27/05/2006. Les travaux d'exécution du projet ont débuté le 23/06/2007 (Bennaser N, 2010) mais la réception de ces deux ports n'a été prévue que pour le mois de mai 2016. Cela va permettre le désengorgement du port de pêche de Bejaia.

Confortement de la digue principale : Etat d'avancement des travaux au 31-12-2017 est de 77% (DPSB, 2019):

-mise en service de la station d'avitaillement en gasoil ;

-réalisation d'une bâche à eau : projet attribué ; et réalisation d'un forage pour l'alimentation du port en eau potable : l'entreprise de gestion des ports et abris de pêche (EGPP) a eu l'autorisation des services de domaines concernant la procédure d'extraction de la parcelle de terrain. En cours l'autorisation du service des ressources en eau (Ministère de la pêche et des ressources halieutiques, Direction des études prospectives et de l'investissement, 2007).

3.3. La plage d'échouage de Béni k'sila (en cours de réalisation) : Cette plage d'échouage est aménagée en vue de valoriser les ressources de la région et de contribuer ainsi a la création de postes d'emplois pour la population riveraine, mais aussi l'amélioration de la production halieutique

dans la wilaya. Cette plage d'échouage a été réalisée en 2001 et a fait l'objet de l'extension en 2009. Elle consiste en :

- Une plate-forme en béton d'une capacité d'accueil de 80 embarcations dont 60 bateaux (petits métiers), 20 sardiniers production projetée : 4200 tonnes/an.
- Emplois générés : 720 dont 240 directs et 480 indirects
- Etat d'avancement du projet : 76 % (DTP, 2020).

3.4. La plage d'échouage de Melbou : concernant les plages d'échouages, elles constituent un élément important dans le développement des activités de pêche artisanale, ce qui contribue davantage, au désenclavement des régions côtières isolées et à la valorisation de ses ressources locales ainsi qu'à la lutte contre le chômage. Deux plages d'échouage ont été aménagées à savoir ; et la plage d'échouage de Melbou BENNACER N. (2010).

Les travaux d'aménagement de la plage d'échouage de Melbou ont débuté le 25/09/2005 et achevé en 2006. Dotée d'équipements de mise à sec, à savoir : un pan incliné, un treuil ; et compte 05 embarcations de 4.5 mètres de longueur. D'autres infrastructures portuaires de soutiens sont retenues pour une réalisation future dans la wilaya de Bejaia, mais aucune n'est opérationnelle pour l'instant.

L'exploitation des ressources naturelles est incontournable, l'industrie de pêche nous a permis de présenter les efforts dépoilés par l'Etat et d'autres organismes de la wilaya plus spécifiquement la DPRH, DPSB, APW, APC, pour développer l'activité de la pêche dans la région ; même si cette dernière est sous-exploitée.

3.5. Investissement privé

Les promoteurs et porteurs de projets dans le domaine de la pêche et de l'aquaculture sont reçus, orientés et encadrés quotidiennement. Ainsi, nous avons enregistré l'entrée en activité de onze (11) projets avec des cadres de financement différents: ANSEJ 03, CNAC 04, ANGEM 02 et autofinancement 02 projets (ASWB, 2019).

4. Programme de soutien au renouveau rural (PSRR)

4.1. Projet PPDRI de Beni K'sila : Extension de la plage d'échouage : achevé à 100 ; Aménagement de l'accés à la plage : chevé à 100 ; et la réalisation de cases pêcheurs, point de vente, chambre froide, fabrique de glace et poissonnerie : travaux en cours.

Pour les opérations indivuduelles, une liste définitive de 26 bénéficiaires des embarcations du PPDRI (ait mendil-azaghar) a été transmise à la BADR pour financement.

4.2. Projet PPDRI de Melbou : Extension de la plage d'échouage : en cours de réalisation ; Aménagement de l'accès à la plage : consultation en cours. Et les autres opérations collectives sur PCD (point de vente, chambre froide, non réalisées).

Une liste définitive de 26 bénéficiaire des embarcations du PPDRI (les falaises-Melbou) a été remise à la BADR au mois de juin pur financement.

Il est signalé que le comité de wilaya a retenu le projet PPDRI (pêche) de la commune de tichy pour un montant de 33500000 DA.

4.3. Programme d'aide au profit des pêcheurs démunis

Une enveloppe de 2000000 DA a été dégagée par l'ACP de Bejaia au profit de 33 bénéficiaires (propriétaire de petits métiers démunis) pour l'acquisition de lots de matériels de pêche.

4.4. Programme neuf 2010-2014

Dans le cadre du programme neuf de la wilaya pour la période 2010-2014, la commission mixte a retenu la majorité de propositions de la DPRH (DPRH, 2020), dont la liste des projets retenus au niveau de la DPAT est indiquée dans le tableau N° 2 suivant :

Tableau N° 2: Programme neuf 2010-2014

secteur	période	Intitulé de l'opération	AP (10^3 DA)
pêche	2010	Etude d'impact des rejets de l'oued Soummam sur la faune et la flore marine	5000
		Réalisation de (03) plages d'échouage à Tghremt, Aokas et Souk El Tenine	150000
		Etude pour la réalisation des trois centres de pêche continentale et de loisirs aux barrages tichi Haft, Kherrata et Aguelmim Abrkane	6000
		Etudes et délimitation des zones d'activités aquacoles	5000
		Etude pour la création d'un parc aquatique et de loisir	2500
	2011	Réalisation des trois centres de pêche	500000

		continentale et de loisirs aux barrages Tichi Haft, Kherrata et Aguelmim Abrkane	
		Etude et réalisation d'une station de recherche pour la pêche artisanale	30000
		Etude et réalisation d'un laboratoire associé avec l'université de Bejaia	30000
Infrastructures administratives	2010	Réalisation du siège de l'antenne des pêches de Souk El Tenine	20000
Totale			748500

Source : DPRH, (2020) : « rapport annuel du secteur de la pêche et des ressources halieutiques », édition mprh, Bejaia.

5. L'état des ressources halieutiques dans la zone de pêche de Bejaia

Les ressources halieutiques se dégradent de plus en plus. L'eutrophisation des algues et l'intensité de la pollution liée aux ordures ménagères (BOUSHABA Abdelmadjid, 1991) sont une des principales causes de la régression des scènes de plage au Golf de Bejaia. En effet, les pêcheurs sont obligés d'aller vers les places loin de la côte pour pratiquer cette technique de pêche. Alors qu'avant, ils attrapaient les poissons à 3 m du trait de côte, maintenant avec la pollution, les poissons ont migré plus loin car ils ne supportent pas l'eau polluée. Il y a même certains charretiers qui déversent leurs déchets sur la plage, sans compter les eaux usées, provoquant des incidences considérables sur la salubrité des zones de pêche.

D'ailleurs selon certains témoignages de personnes âgées, cette pollution est une des causes de la disparition et régression des ressources halieutiques, car avant on interdisait aux femmes de rejeter les eaux de lessive à la mer, pour éviter d'entraîner une diminution des poissons, car selon le jargon local « la mer n'aime pas le savon ». C'était en réalité une stratégie de lutte traditionnelle contre la pollution par les eaux usées des plages. Mais, maintenant tout se jette à la mer, même les cadavres d'animaux.

Ce sont surtout les aires de pêche proches de la côte qui sont menacées par l'utilisation des scènes de plage qui ramassent les juvéniles qui viennent se développer près des côtes. Ils sont ensuite rejetés sur la plage sans intérêt, détruisant ainsi des stocks de poissons (Ndeye Astou Niang, 2009).

Pour alléger cette pression, l'Algérie a mobilisé une campagne de nettoyage « ports et barrages bleus 2015 » pour préparer le concours d'évaluation des ports aux plans de l'hygiène, de l'organisation et de

gestion intégrée pour atteindre le label écologique. 850 jeunes ont été mobilisés dont 75 plongeurs, 32 associations pour évacuer 26 tonnes de déchets en 2015 contre 40 tonnes en 2014 (BOUZOUZOU K., 2014). Au-delà du volet environnemental de cette campagne, cette action revêt un caractère économique avec le lancement de la pêche au petit pélagique, du thon rouge et de l'ensemencement des barrages (CNES, 2015).

6. Protection et valorisation des zones côtières

Pour protéger et valoriser les zones côtières, il nécessite la mise en place des éléments suivants :

- **La création du plan d'urgence « tel bahr » de la wilaya**, pour la lutte contre la pollution engendrée par le diversement de l'hydrocarbure dans la mer, par la construction des barrages flottant en haute mer, et la mise en place des barges bacs de stockage de polluants et maintenir un programme d'exercice annuel pour la formation des personnels.
- **la mise en place du cadastre du littoral** qui a pour objet, le suivi quotidien des incidents connus au niveau du littoral établi par le bulletin de renseignement. La lutte contre la pollution par le renforcement du contrôle et d'analyse des eaux des rejets des unités industrielles. La lutte contre les décharges sauvages par le renforcement de la surveillance et la lutte contre la pollution marine, en collaboration avec les services des gardes-côtes.

Suivi rigoureux de la station de déballastage et ce, en collaboration avec la société de gestion et d'exploitation des terminaux marins à Hydrocarbures (STH-spa-Bejaia)

- **sorties de visites et de contrôles**, pour les analyses physico-chimiques des eaux de baignade, le suivi de l'état de l'environnement au niveau du littoral.
- **application des taxes écologiques** : la taxe sur les activités polluantes et dangereuses pour l'environnement (article 117, la loi de finance 1992). La taxe d'incitation au déstockage des déchets industriels, spéciaux et dangereux (article 203 de la loi 2001) relative à la gestion, au contrôle et à l'élimination des déchets. Et la taxe d'incitation au déstockage des déchets liés aux activités de soins des hôpitaux et cliniques, la quantité de déchets stockés est minime, ceci est dû au fait que la majorité des structures de santé sont dotées d'incinérateurs. La taxe d'incitation au déstockage de ces déchets est nulle. (DE, 2020).

Les montants de la taxe relative aux activités polluantes et dangereuses pour l'environnement restent insignifiants et non représentatifs des dommages et nuisances.

7. Conclusion :

Cet article a permis, à partir des éléments étudiés, de distinguer les potentialités des ressources halieutiques dans la zone de pêche de la wilaya de Bejaia durant l'année 2003 et 2021. Les résultats obtenus montrent que ce patrimoine naturel est en danger et en voie de dégradation de l'environnement, et généralement d'ordre anthropique une situation qui met l'homme tout en haut de l'échelle des éléments qui polluant la mer. Ces pressions sont exprimées par plusieurs dégradations de la zone côtière et des effets multiples sur la santé des habitants. L'analyse des pressions anthropiques exercées sur le littoral de Bejaia révèle des menaces par des fortes charges anthropiques.

L'exploitation des ressources naturelles est incontournable, l'industrie de pêche nous a permis de présenter les efforts dépoilés par l'Etat et d'autre organismes de la wilaya plus spécifiquement la DPRH, DPAT, APW, APC, pour développer l'activité de la pêche dans la région en fonction des programmes de développement.

Les limites de la recherche :

Elles sont principalement liées à la quasi-impossibilité de comprendre, maitriser et surtout agir sur l'évolution de certains facteurs écologiques (mutations hydro climatiques et réponses des écosystèmes). En outre, en augmentant la diversité des acteurs et des enjeux, le MPRH et CNRDPA,… etc. qui exigent par ailleurs une plus grande masse d'informations, auront du mal à trouver un cadre institutionnel approprié pour la prise et la mise en œuvre des décisions et des connaissances scientifiques et empiriques.

Bien que cette étude soit une occasion pour réactualiser des connaissances et d'en générer d'autres, il est évident qu'il reste encore beaucoup de lacunes à combler sur l'identification, l'évaluation, la compréhension et le suivi des mutations qui affectent l'activité de pêche et la vulnérabilité globale des zones côtières.

En effet, depuis 1962 la pêcherie algérienne fonctionne sans système d'informations fiables. C'est l'une des raisons qui ont fait qu'aucun projet de développement de ce secteur n'a atteint ses objectifs. Une des failles essentielles reste la collecte de statistiques des captures et des mouvements des flottilles. Même si des agents ou cadres de l'administration ont

bénéficié de formations dans ce domaine, nombre d'entre eux n'a jamais exercé cette activité à proprement parler. Les statisticiens dans les ports de pêche algériens ne font acte de présence que durant une partie de la journée quand ils ne sont pas absents. Conséquemment à cela, toutes les données sur les captures ou les mouvements des flottilles sont à prendre avec précaution (KACHER M., 2010)

Des perspectives à venir pour l'activité de pêche :

L'Etat doit adopter de nouvelles politiques de pêche plus efficaces et veiller à ce que les règlements existants soient rigoureusement appliqués par :

- L'établissement de données précises sur l'état des stocks de poissons et des flottes de pêche, pour permettre de mieux contrôler et analyser la gestion des pêcheries;
- La révision de la taille des flottes de pêche pour les rendre compatibles avec une exploitation durable des stocks de poissons et éviter la surpêche;
- La réduction des prises accessoires et des rejets grâce à l'imposition de matériels de pêche adaptés.

En effet, le programme d'action du gouvernement adopté en juin 2014, vise la mise à niveau des moyens de production et de soutien à l'outil de production, de régulation, ainsi que la préservation et la création d'emplois, avec pour objectif de doubler la production nationale des produits de la pêche et de l'aquaculture à 200.000 tonnes. Ceci, en veillant à la préservation du patrimoine marin national, au respect des normes environnementales et à la protection du pouvoir d'achat du consommateur (MADRP, 2015).

Ces mécanismes concernent, notamment :

- Le soutien adapté à l'investissement dans la pêche et la pêche artisanale ;
- La réhabilitation et la modernisation de la flottille nationale ;
- La mise en œuvre du programme de réaménagement et d'extension des infrastructures portuaires en vue d'optimiser leur capacité ;
- L'intégration et la modernisation du système de commercialisation ;
- L'adaptation des systèmes de formation et de recherche selon les besoins des professionnels (CHEHAT F, BEDRANI S, BESSAOUD O, SALHI S, LAREG M, BOUZID A, 2018).

Maintenant que le constat est établi, nous proposons quelques mesures pour l'aménagement de la pêcherie du golf de Bejaia qui peut jouer un rôle précurseur ou modèle dans la perspective de l'aménagement des pêcheries algériennes :

-Amélioration du système de collecte des données statistiques des débarquements à travers le passage obligatoire par des halles de vente modernes. En effet, ces statistiques constituent une source de données très importante pour toutes études relatives aux pêcheries. Donc, les halles de vente vont constituer un outil pour la collecte, d'une manière plus crédible, de toutes les données de l'opération de débarquement y compris les quantités pêchées par espèces, la zone de pêche et les prix de vente évitant ainsi les spéculations. Ces données seront d'un apport considérable et une source importante d'informations pour les scientifiques pour mener des études sur les pêcheries et contribuer au développement durable du secteur.

-Application de la réglementation relative au journal de pêche de l'arrêté du 16 avril2006 (Journal officiel n°79 du 06 décembre 2006) accompagnée de la sensibilisation des pêcheurs sur l'importance de déclarer toutes les captures y compris les rejets. Toute fois, le journal tel qu'il est confectionné en annexe du texte réglementaire doit être revu car il doit faire allusions aux rejets et les espèces doivent être accompagnées par les principales dénominations locales pour faciliter leurs compréhensions par les pêcheurs.

-Mener des études sur l'état des eaux au niveau du golf de Bejaia pour statuer sur le niveau de pollution et ses effets sur les populations marines et les habitats. (GRIMES S, 2012) A déjà signalé des niveaux de pollution élevés au niveau des ports et à l'embouchure de l'oued Soummam qui diverse dans la mer. À cet effet, des mesures préventives peuvent être mises en marche, telles que le traitement préalable des eaux usées avant d'être déversées en mer.

8. Bibliographie:

1. Livres :

BOUSHABA Abdelmadjid. (1991). *la pêche maritime dans les pays de maghreb.* Alger: office des publications universitaires.

BOUZOUZOU K. (2014). *Management : Ports bleus, opération réussie à Béjaïa», Béjaïa port infos, le bulletin d'information du port de Béjaïa, N°85, Béjaïa. P13.* Algérie.

Guy Prigent. (1991). *mémoire de la pêche.* France: éditions APOCEE.

LACAZE J-C préface de RAMADE F. (1993). *la dégradation de l'environnement côtier: conséquences écologiques.* Paris: Masson.

Ministère de la pêche et des ressources halieutiques, Direction des études prospectives et de l'investissement. (2007). *Canevas statistique semestriel.* Algérie: 2ème Semestre 2007.

2. Thèses:

BENNACER N. (2010). gouvernance des territoires littéraux et gestion durable des ressources renouvelables : cas de la ressources halieutique dans la baie de Bejaia. Bejaia: Mémoire de magister en science économiques. Université de Bejaia.

Ndeye Astou Niang. (2009). Dynamique socio-environnementale et développement local des régions côtières du Sénégal: l'exemple de la pêche artisanale. Dans *thèse de doctorat en géographie* (p. 16). France: université de Rouen.

3. Article de revue:

Belala A. (2004). les lignes directrices de la loi sur la pêche et l'aquaculture à la lumière de la réglementation Algérienne. *10* (2), 16.

CHEHAT F, BEDRANI S, BESSAOUD O, SALHI S, LAREG M, BOUZID A. (2018). première partie analyse de l'état de la sécurité alimentaire et nutritionnelle en Algérie. *revue stratégique de la sécurité alimentaire et nutirtionelle* , 105.

Ferroukhi S.H. (2018). *pêche et communautés de pêcheurs : quel avenir face aux défis du développement inclusit et durable en Algérie ?* Alger: Édition ENSA. CREAD.

4. Article du séminaire:

MATE. (2010). *seconde communication nationale de l'Algérie sur le changement climatique à la CCNUCC.* Alger: Projet GEF/PNUD 00039149.

KACHER M. (2010). *parc national de Taza vers un plan d'aménagement et de gestion des pêcheries de la future aire marine protégée de Taza.* Jijel, Algérie.

5. Rapport :

Centre National de Recherche et du Développement de la pêche et de l'Aquaculture, Organisation des Nations unies pour l'alimentation et l'agriculture. (2017). *rapport national sur l'application de l'approche éco systémique des pêches dans la côte ouest de Bejaia.* Algérie.

Centre National d'Etudes et d'Analyses pour la Population et le Developpement (CENEAP). (2013). Etude d'Actualisation du Zoning

du Parc National du Gouraya, Béjaia (phases: 1, 2, 3, 4, 5), Rapport d'expertise, 274 p.
CNES. (2015). rapport sur la conjoncture économique et sociale . Alger.

DGPA. (2021). *la pêche dans la wilaya de Bejaia.* Bejaia.

DPRH. (2019). *annuaire statistique de la wilaya de bejaia.* bejaia.

DPRH. (2022). *la pêche dans la wilaya de Bejaia.* bejaia.

DPRH. (2020). *rapport annuel du secteur de la pêche et des ressources halieutiques.* Bejaia: mprh.

DPSB STATS . (2017). *Annuaire statistique 2018 de la wilaya de Bejaïa.* Bejaia.

DPSB. (2022). *Annuaire statistique 2021 de la wilaya de Bejaia*. Edition 2022.
GRIMES S. (2012). *rapport sur la stratégie nationale relative à la GIZC en Algérie/ biodiversité marine et conservation des habitats côtiers remarquables.* Alger: MATE-PAP RAC.

MADRP. (2015). *politique gouvernementale da le domaine de l'agriculture, du développment rurale et de la pêche.* Alger.

Ministère des finances, direction générale du budget, direction de programmation et suivi budgétaires de la wilaya de Bejaia. (2017). *annuaire statistique de la wilaya de Bejaia.* Bejaia.

Revue des additions économiques | **Volume: 07 / N°: 01 (2023), pp 764 -783**

La viticulture algérienne durant la période 2000-2020, quels enseignements ?

Algerian viticulture during the period 2000-2020, what lessons?

SAHALI Nourredine, MCA, Laboratoire LAREMO, FSECSG/UMMTO (Algérie).nouredinesahali@yahoo.fr

Reçu le:27/12/2022 *Accepté le:07/03/2023* *Publié le:31/03/2023*

Résumé:

La viticulture est érigée en filière de production dans la politique agricole des années 2000. Cela lui a permis de bénéficier d'un cadre approprié pour une éventuelle relance de l'activité de la culture viticole. Cet article tente d'expliquer l'évolution de cette filière de production durant la période d'analyse 2000-2020. Grâce à l'exploitation des données collectées au niveau des organismes publics, notre analyse confirme l'enregistrement des indicateurs positifs : superficie, production et rendement, au niveau de la culture de vigne de table seulement. Enfin, la wilaya de Boumerdes est devenue pôle de production nationale de vigne de table.

Mots clés: Politique agricole, Filière Viticulture, Vigne de cuve, Raisin de table, Raisin de table.

Jel Classification Codes: O 13, Q 18.

Abstract:

Viticulture was established as a production sector in the agricultural policy of the 2000s. This allowed it to benefit from an appropriate framework for a possible relaunch of the activity of viticulture. This article attempts to explain the evolution of this production sector during the period of analysis 2000-2020. Thanks to the exploitation of data collected at the level of public bodies, our analysis confirms the recording of positive indicators: area, production and yield, at the level of table vine cultivation only. At the same time, the wilaya of Boumerdes has become a center of national table vine production.

Keywords: Agricultural policy, Algerian Viticulture, Wines vines, Table vines, Yield.
Jel Classification Codes: **O 13, Q 18.**

Introduction :

La viticulture algérienne a connu une période florissante durant la colonisation française eu égard à l'investissement massif dans cette filière. Cet investissement est rendu possible grâce à l'accompagnement des agriculteurs français par l'Etat colonial en vu d'alimenter les marchés métropolitains. Durant cette période, différentes formes d'accompagnement ont été instituées afin de permettre l'expansion de cette culture. Les soutiens publics, le financement bancaire, la vulgarisation agricole et la mécanisation, constituent autant de facteurs permettant l'intervention publique en faveur de la mise en place d'une viticulture moderne. Néanmoins, bien avant, la culture de la vigne était pratiquée dans les comptoirs phéniciens de Siga et Rechgoun sur la côte Témouchentoise.(BESSAOUD O., 2014, p. 425).

Après l'indépendance du pays, la place de la viticulture a enregistré un recul considérable inhérent à l'imbrication de plusieurs facteurs défavorables. Le problème d'écoulement de la production, dans les années 1970, constitue le principal facteur handicapant l'évolution naturelle de cette culture, étant donné que l'Etat Français ne voulait plus s'approvisionner du marché algérien pour des raisons politiques. Cette situation a provoqué un blocage, ce qui a amené les pouvoirs publics par la suite de procéder à l'arrachage d'une grande partie des vergers viticoles.

Au début des années 2000, la mise en place d'une politique agricole fondée sur un financement, à la fois public et bancaire, de l'Etat pour l'investissement agricole a été perçue comme étant un facteur catalyseur pour la relance du secteur agricole. La filière viticole, au même titre que les autres filières arboricoles, a bénéficié d'un intérêt remarquable pour la concrétisation du programme de reconversion. Ce dernier favorise l'émergence de l'arboriculture et de la viticulture dans des espaces où les rendements en matière de céréaliculture sont très faibles. Plusieurs

avantages sont accordés pour stimuler les agriculteurs à investir dans cette filière, que ce soit pour la vigne de cuve ou la vigne de table.

Dans cet article, nous allons nous intéresser à l'évolution de la filière viticulture en Algérie durant cette période. Pour ce faire, nous essayons de répondre à la question suivante : quel est l'impact de la politique agricole sur l'évolution de la filière viticulture en Algérie ?

Notre méthodologie de recherche est basée sur deux volts distincts. Le premier volet concerne la collecte des données : étude documentaire comme source d'information (articles, thèse, ouvrage, ...), recueil des données auprès des institutions concernées et enfin l'observation. Quant au deuxième volet, il concerne l'exploitation des données en utilisant, d'une part, une analyse historique (période 2000-2019) et, d'autre part, la méthode du tri à plat.

Enfin, notre analyse prend en considération les deux segments de la filière. Le premier traitera de l'évolution de la vigne de table et le deuxième s'intéressera à l'analyse de la vigne de cuve.

2. Les principales étapes de la politique agricole récente

En Algérie les deux premières décennies du troisième millénaire, 2000-2020, sont marquées par le regain d'intérêt accordé par les pouvoirs publics au secteur agricole dans les politiques économiques. Ce regain d'intérêt est matérialisé par la mise en place d'une politique agricole favorisant l'investissement agricole à travers la prise en charge par le biais des soutiens publics de plusieurs activités agricoles répertoriées en filières de productions. Toutefois, cette politique volontariste de l'Etat a connu trois dispositifs distincts à savoir : le PNDAR, la PRAR et le Plan Filaha(BESSAOUD O., sous la direction de pellissier J-P., Rolland J-P. et Khechimi W., 2019, p. 25).

2.1. Le plan national de développement agricole et rural (PNDAR) 2000-2009

La politique de la relance économique entamée, depuis l'an 2000, s'est matérialisée par le lancement d'un plan de développement qui touche aux différentes activités du secteur agricole (Bessaoud O., 2006, p.

82). Ce plan est formé de plusieurs programmes qui permettent de prendre en charge plusieurs activités agricoles en tenant compte des contraintes agro climatiques. C'est dans ce sillage que s'inscrit le programme d'adaptation des systèmes de production et les programmes d'intensification de la production, lesquels sont pris en charge par un instrument de financement public spécifique qui est le Fonds National de Régulation et de Développement Agricole (FNRDA). Le PNDA est devenu, à partir de 2002, le Plan National de Développement Agricole et Rural (PNDAR), permettant au passage l'intégration de la dimension rurale. Par ailleurs, cette politique ambitionne d'améliorer le niveau de la sécurité alimentaire du pays et d'augmenter les capacités de production nationale pour une meilleure couverture de la consommation(Sahali N., 2020, p. 155). En outre, et vu la rareté des ressources naturelles (eaux et sols), il est prévu une rationalité accrue dans leur utilisation dans une perspective de réaliser un développement durable et de favoriser l'émergence des productions à avantages comparatifs. En effet, les objectifs du PNDA sont :une meilleure utilisation des capacités de production et des ressources naturelles ;l'intensification de la production agricole, là où les conditions sont réunies ; l'adaptation des systèmes de production aux spécificités climatiques du pays ; l'extension des terres agricoles utiles (SAU) par la voie de la concession ; la réhabilitation de la vocation naturelle des différentes régions ;la création de l'emploi dans le secteur agricole et l'amélioration des revenus des populations rurales.

2.2. La Politique du Renouveau Agricole et Rural (PRAR) 2010-2014

La PRAR a confirmé les orientations stratégiques du secteur agricole. En parallèle, les objectifs recherchés concernent, premièrement, la modernisation et la diffusion des progrès technologiques dans les exploitations agricoles, l'accroissement de la production nationale en produits de large consommation (blé dur, lait) pour assurer au minimum 75% des besoins, la modernisation et l'organisation des réseaux de collecte et de commercialisation. Deuxièmement, ces objectifs concernent la mise

en place des systèmes de régulation interprofessionnelle (SYRPALAC), la généralisation des systèmes d'irrigation agricole et le développement des capacités nationales dans le domaine des semences. Enfin, l'aspect rural est intégré à travers la recherche du développement des espaces ruraux d'une manière équilibrée, harmonieuse et durable. L'accomplissement de ces objectifs est réparti en trois domaines complémentaires, à savoir : le renouveau agricole, le renouveau rural et le renforcement des capacités humaines et de l'appui techniques aux producteurs (PRCHAT).

2.3. Le plan Filaha 2014-2020

Dans le cadre du plan quinquennal 2014-2020, le secteur agricole a bénéficié d'un programme appelé « plan FILAHA ». Ce plan s'est inspiré des lignes directrices de la PRAR. Ces objectifs sont centrés autour de cinq idées ou modèle de croissance en « i »(MADR, 2016) : investissement privé (nouveau moteur de croissance), intégration (meilleure construction des chaines de valeur) ; innovation (clé de la modernisation) ; irrigation (accroissement soutenu de la productivité) et exclusivité (participation efficiente des acteurs et développement équilibré des territoires).

Par ailleurs, cette politique cherche à atteindre d'autres objectifs précis tels que : irrigation de 2 millions Ha de superficie agricole ; concrétisation d'un taux de croissance moyen de 5% ; réalisation d'une production de l'ordre de 4 300 milliards de DA (en 2014 la valeur était de l'ordre de 2 700 milliards de DA) en tenant compte d'un taux d'inflation annuel de 3%, la création de 1,5 million équivalent emploi permanent ; doublement de la production de la pèche, réduction de la facture alimentaire de 2 milliards de dollars, doublement des exportations agricoles pour atteindre 1,1 milliard de dollars contre 698 millions de dollars en 2014 (MADR, 2016).

Enfin, une opération de recentrage du financement public est adoptée en procédant à une synthèse des fonds publics créés jusque-là. Cette mesure a permis de reprendre le financement des opérations prises en charge dans les comptes crées avant 2014. Cependant, deux nouveaux comptes spéciaux de trésor sont dédiés à la prise en charge du

développement agricole et rural. En effet, le développement agricole est pris en charge par l'intermédiaire du Fonds National du développement Agricole (FNDA) crée par la loi de finance de 2013 et le développement rural est pris en considération par le Fonds National de Développement Rural (FNDR). La multiplication des sources de financement semble coïncider avec la disponibilité des ressources publiques sans amélioration notable (ADAIR P., LAZEREG M., BOUZID A. et FEROUKHI S, 2022, p. 428).

3. La viticulture érigée en filière : les actions soutenues

Nous évoquerons la place de la filière viticulture dans cette politique en faisant ressortir les principales actions inhérentes à l'intensification et le montage financier des principales actions relatives à cette filière. Dans le souci de suivre les changements opérés dans le temps, une synthèse des actions est retracée dans le tableau **N° 1**.

3.1. Le programme d'intensification agricole financé par le FNRDA

Plusieurs programmes sont adoptés dans la première version de la politique agricole, en l'occurrence le PNDAR. Cependant, pour la filière viticulture et toutes les filières arboricoles fruitières, le programme d'intensification et à degré moindre le programme de la reconversion constituent les principaux programmes permettant leurs prise en charge (SAHALI N., HADJOU L., et DJENANE A., 2016, p. 37). La mise en place du programme d'intensification vise l'amélioration de la production et de la productivité ainsi que la valorisation du patrimoine, l'acquisition des équipements et des infrastructures. La concrétisation de ce programme tient à l'accomplissement des actions suivantes : l'encouragement pour l'entretien des vergers et la réalisation de nouvelles plantations ; la modernisation des exploitations par l'introduction de matériel spécialisé de production, de stockage et de conditionnement ; l'acquisition du matériel agricole (arracheuse, ensileuse, construction de silos etc.) ; la réalisation des équipements de stockage notamment les chambres froides ; l'extension du périmètre irrigué par l'encouragement de

l'acquisition des équipements d'irrigation par aspersion et d'irrigation locative et la mobilisation des ressources hydriques (forages) ; la protection et le développement des patrimoines génétiques animaux et végétaux par la création de pépinières et la préservation des races ; le développement de la production laitière par l'octroi de primes à la production laitière, à la collecte du lait et par un soutien à l'acquisition de matériels spécialisé et l'encouragement à la création de laiteries. Enfin, l'instrument financier approprié pour la prise en charge de ces nombreuses actions, contenues dans ce programme, est le FNRDA.

3.2. Les principales actions soutenues de la filière viticulture

La prise en charge des actions de la filière viticulture a évolué dans le temps. Les données contenues dans le tableau **N° 1**, nous permettent de revenir sur les actions soutenues durant la période du PNDAR financées par le FNRDA et celles soutenues durant la période du plan FILAHA financées par le FNDA (Fonds National du Développement Agricole).

Tableau N 01: Synthèse de soutien des actions de la filière viticulture

Les soutiens FNRDA 2001	Les soutiens FNDA 2016
1) -Travaux de préparation du sol : soutien pour défoncement 20 000 DA/ha	***1*)-Soutien pour plantation de vigne de table par** :
2) -Acquisition engrais 10 000 DA/ha	*palissage classique* - Acquisition de plans greffés soudés : 60% plafonné à 120 000 DA/ha
3) – **Acquisition de plants vigne de table**: acquisition de plants de vigne racinés 105 000 DA/ha	- Acquisition de plans racinés : 60% plafonné à 40 000 DA/ha
	Pergola - Acquisition de Plans greffés soudés : 60% plafonné à 130 000 DA/ha
4) – **Acquisition de plants vigne de cuve** :	- Acquisition de plans racinés : 60% plafonné à 45000 DA/ha
- greffes soudées vigne de cuve et raisin sec 210 000 DA/ha	**2)-Soutien pour plantation de vigne à raisin sec par :**
- greffes plants racinés vigne de cuve 75 000 DA/ha	*palissage classique* - Acquisition de plans greffés soudés : 60% plafonné à 120 000 DA/ha

5)-Réhabilitation : densification des champs de pieds mère 35 DA / plant	- Acquisition de plans racinés : 60% plafonné à 40 000 DA/ha *Pergola* - Acquisition de Plans greffés soudés : 60% plafonné à 130 000 DA/ha - Acquisition de plans racinés : 60% plafonné à 45000 DA/ha
6)-Soutien des pépinières produisant des plants viticoles : travaux du sol, acquisitions d'intrants agricoles, acquisition de machine de greffage, etc.	**3)-Acquisition du filet de protection** : soutien à hauteur de 50% plafonné à 600 00DA/ha

Source : Réalisé sur la base des nomenclatures (FNRDA, 2001/FNDA, 2016).

La comparaison entre ces deux périodes, nous permet de ressortir les points suivants :

- Dans la première période, en plus des actions d'intensification qui sont intégrées dans la nomenclature, d'autres actions relevant de la reconversion sont aussi incluses. A ce titre, la densification des vergers existant auparavant est prise en charge à travers l'acquisition des plants, cela ne figure plus dans la deuxième période ;
- Dans la première période toutes les actions nécessaires pour la plantation d'un verger viticole sont prises en charge : les travaux de préparation du sol, l'acquisition des plants, le greffage, les soutiens des activités des pépinières viticoles, etc. Tandis que dans la deuxième période, les soutiens se limitent à l'acquisition des plants ;
- Les soutiens accordés, durant la deuxième période, encouragent davantage l'intensification en intégrant particulièrement le financement de la pergola comme nouvelles techniques de plantation. En outre, la nécessité de préserver les vergers a amené les pouvoirs publics d'insérer le soutien pour l'acquisition des filets de protection.
- Enfin, nous signalons la revalorisation des soutiens durant la deuxième période. Néanmoins, des plafonnements sont introduits variant de 50% à 60% pour l'ensemble des actions programmées.

4. Evolution des composantes de la filière viticulture

Nous allons aborder l'évolution de la filière en évoquant, en premier lieu, les indicateurs globaux de la filière. En deuxième lieu, nous allons traiter l'évolution de la culture de production du raisin de table et, en troisième lieu, nous terminons par l'analyse de l'évolution de la culture de la vigne de cuve.

4.1. Evolution positive de tous les indicateurs de la filière fondée sur la culture de vigne table

La filière viticulture a connu une évolution positive sur tous les plans : superficie plantée, productions et rendements. En effet, en ce qui concerne la superficie plantée, elle est passée de 58 720 ha en 2000 à 100 202 ha en 2005, enregistrant ainsi la performance la plus élevée de toute la période d'analyse. Par la suite, la superficie s'est rétrécie passant de 97 063 ha en 2006 jusqu'à moins de 70 000 ha en 2019. Cette baisse constatée est justifiée par les difficultés rencontrées dans l'entretien des vergers plantés, puisque l'opération du palissage, nécessitant des dépenses élevées, n'a pas été concrétisée par la CRMA. En plus de l'arrachage des anciens vergers, suite au financement de cette opération.

Par ailleurs, la production totale a enregistré une augmentation presque continue durant la période d'analyse. Celle-ci est passée de 2 millions de Qx en 2000 à 4 millions de Qx en 2008. Cette tendance haussière s'est poursuivie pour les années suivantes, puisque en 2010 la production était de l'ordre de 5,6 millions de Qx. Néanmoins, de 2011 à 2019, la production s'est stabilisée dans la fourchette de 5,4 à 5,7 millions de Qx. Cette augmentation dans la production est rendue possible grâce à l'amélioration des rendements, qui ont connu des augmentations continues toute au long de la période. Ceux-ci sont passés de 34,7 Qx/ha en 2000 à plus de 80 Qx/ha en 2019.

Tableau N° 2:Evolution de la filière viticulture2000-2019:(U:1000Qx; 1000Ha)

Année	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
Superficie	59,7	68,5	79,9	94	97,7	100,2	97	91,9	86,7	82,1
Production	2 036	1 962	2 344	2 780	2 839	3 340	3 980	2 500	4 020	4 925
Rendement	34,7	29,3	29,3	46,0	45,4	48	52,9	31,9	54,5	63,8
Année	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
Superficie	79,9	77,9	74,1	73,3	66,4	65,9	70,5	69,6	69,4	68,6
Production	5 606	5 425	5 432	5 709	5 180	5 681	5 714	5 566	4 577	5 498

Rendement	71,7	73,7	74,2	78,6	78,0	86,1	81,0	81,44	73.5	80,3

Source : Réalisé par les auteurs sur la base (MADR, Statistiques Agricoles, Série B, , 2000-2019)

L'analyse de la structure de la filière viticulture fait apparaitre l'existence de deux cultures de vignoble, la première est destinée à la consommation directe, en l'occurrence la vigne de table « raisin de consommation » avec ces différentes variétés et la deuxième est la vigne de cuve, destinée à la transformation pour la production du vin. La place qu'occupe la vigne de table dans la composition globale de la filière est dominante durant toute cette période. En effet, la superficie occupée était de l'ordre de 34 150 ha en 2000 représentant presque 60% de la superficie totale. En 2005, l'année correspondant à la superficie maximale plantée, la vigne de table occupait une superficie de 57 406 ha soit 57 % de la superficie totale. Enfin, en 2019 la place de la vigne de table est devenue plus importante puisqu'elle est de l'ordre de 48 310 ha représentant ainsi plus de 70,37 % (Tableau**N°** 3).

4.2. La culture de vigne de cuve : résultat décevant correspondant à l'échec de la politique

L'évolution positive en faveur de la vigne de table est accompagnée par un échec dans le programme de relance de la vigne de cuve. Rappelant que la nomenclature, dans le cadre du PNDAR, des soutiens était plus favorable pour la plantation de la vigne de cuve, puisque le montant du soutien pour un hectare de vigne de cuve s'élevait à 210.000 DA, tandis que pour celui de vigne de table n'était que de 105.000 DA. Cela justifie l'extension rapide au départ jusqu'à 2005 de la vigne de cuve qui est passée de 24 570 ha en 2000 à 47 668 ha en 2005. Cependant, les problèmes rencontrés par les viticulteurs pour l'écoulement de la production, le retard de financement et les prix bas proposés par l'Office National de Commercialisation des produits Vitivinicoles (ONCV) ainsi que les faibles rendements enregistrés ont amené une partie des viticulteurs à l'abandon de cette activité et à l'arrachage par la suite des vergers plantés.

En revanche, la production malgré qu'elle ait connu une légère progression en termes du volume, sa part a reculé dans la production totale. En effet, la production était de l'ordre de 415 mille qx en 2000, soit 20%

de la production totale, produisant 243 mille hl du vin. En 2005, la production a enregistré un niveau maximum, en atteignant 727 mille Qx soit 22 % de la production totale et produisant 325 hl du vin. Par la suite, la tendance baissière est amorcée pour enregistrer en 2019 une quantité de moins de 461 mille Qx, soit seulement moins de 10% de la production totale et produisant uniquement 162 hl du vin (Tableau **N°** 4). Nous signalons que cette culture a occupé une place de choix dans l'agriculture coloniale, puisqu'elle couvrait 400.000 ha en 1953, représentant 10% des superficies plantées et la production varie autour de 20 millions hl par année, destinée à l'exportation (BENAMRANE J., 1980, p. 92). La quantité exportée vers la métropole en 1962, a été de l'ordre de 400 mille tonnes (BOUKELLA M., 2008, p. 23). Le volume financier des exportations viticoles varie entre 60 % à 70% des exportations globales durant la période allant de 1880 à 1955 (HERSI A., 1979, p. 70).

Enfin, la faible production de la vigne de cuve trouve son explication, non seulement dans la superficie plantée mais beaucoup plus dans les faibles rendements enregistrés. En effet, les rendements de cette culture sont de loin très inférieurs à ceux de la vigne de table. A titre de comparaison, les rendements pour la vigne de cuve étaient de l'ordre de 19,9 Qx/ha, pour l'année 2000, alors que ceux de la vigne de table s'élevaient à 54 Qx/ha. Par la suite, le décalage s'est consolidé, puisqu' au moment où la vigne de cuve n'a enregistré qu'une progression timide pour atteindre, l'année 2005, 22,3 Qx/ha, la vigne de table a réalisé des rendements de l'ordre de 70,8 Qx/ha. Enfin, en 2019 les rendements dans la vigne de table représentent plus de cinq (5) fois ceux de la vigne de cuve, puisqu'ils sont, successivement, de l'ordre de 121,7 Qx/ha et 22,7 Qx/ha.

5. Localisation géographique de la viticulture : Boumerdes et Ain Temouchent wilayas leaders

Nous examinons la répartition géographique de la production viticole en Algérie, dans le but de voir l'évolution des espaces cultivés avant et après le lancement de la politique agricole. Deux points seront abordés, le premier concerne la culture de raisin de table et le deuxième traitera de la vigne de cuve.

5.1. La wilaya de Boumerdes consolide sa place de leader dans la production du raisin de table au niveau national

Pour comprendre les performances réalisées dans le domaine de la production et des rendements du raisin destiné à la consommation, nous avons analysé sa répartition géographique au niveau national. De cette analyse, il ressort que la wilaya de Boumerdes est en train de s'imposer comme un pôle de production à l'échelle nationale. Elle est devenue la première wilaya cultivant le raisin de table, alors qu'elle occupait la deuxième place après la wilaya de Médéa en 2000. De même pour la production qui est en nette amélioration (Figures **N°** 01et **N°** 02).

Figure N° 01: La superficie du raisin de table par wilaya en 2000

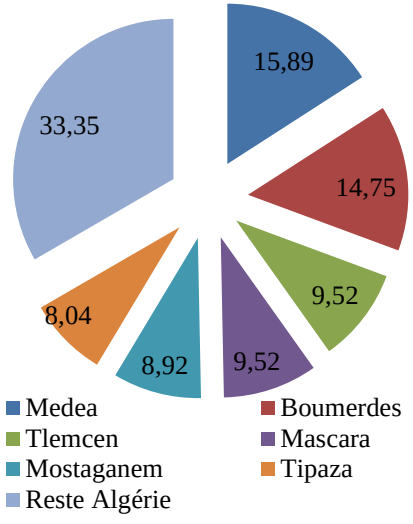

Figure N°02 : La production du raisin de table par wilaya en 2000

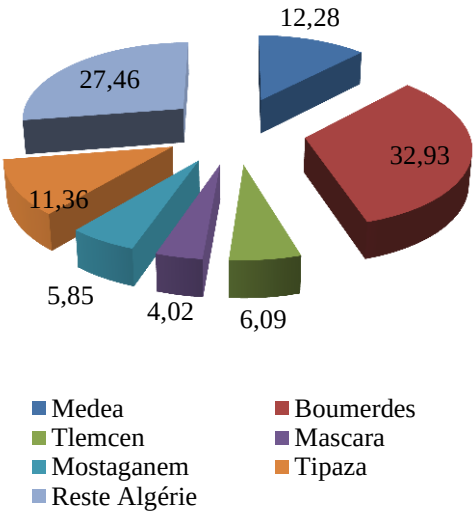

Source : Réalisées sur la base des données de la série b, 2000.

Nous pouvons déduire, des figures **N°** 01et **N°** 02, qu'à la veille du lancement de la politique agricole 6 wilayas partagent 2/3 de la production et de la superficie plantée. En terme de superficie, la wilaya de Médéa vient à la première place avec 15,89 % suivie de près de la wilaya de Boumerdes avec 14,75 %.Tandis que sur le plan de la production, la wilaya de Boumerdes se classe largement en tête avec 1/3 de la production nationale.

Figure N° 03 : La superficie du raisin de table par wilaya en 2019

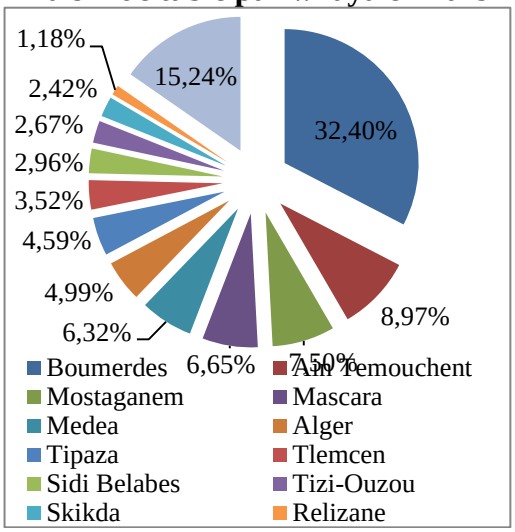

Figure N° 04 : La production du raisin de table par wilaya en 2019

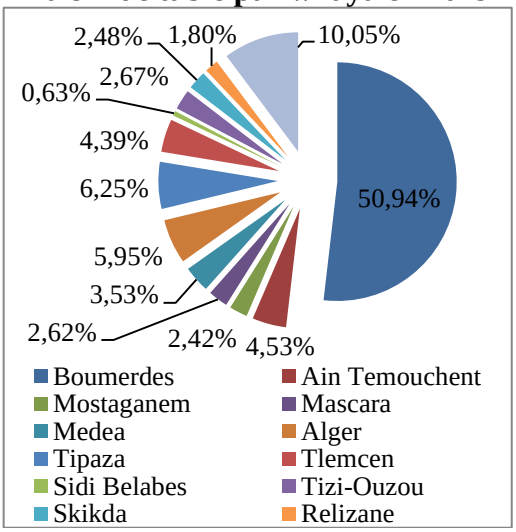

Source: Réalisées par nous mêmes sur la base du tableau **N°** 6 en annexe.

Après 19 années de la mise en application de la politique agricole, la situation n'a pas trop changé puisque un groupe de 7 wilayas monopolise cette culture en localisant 2/3 de la superficie plantée et produisant ¾ de la production de raisin de table (Figures **N°** 03 et **N°** 04). Cependant, l'analyse en termes de wilaya nous permet de constater la domination de la wilaya de Boumerdes sur le plan de superficie plantée et particulièrement concernant la production. De même pour les rendements enregistrés (tableau **N°**4 en annexe), puisque la wilaya de Boumerdes se classe à la première place avec 217,7 Qx/ha devant un groupe de wilaya de centre constitué de la wilaya de Tizi-Ouzou 200,3 Qx/ha, la wilaya de Tipaza 174,4 Qx/ha et la wilaya d'Alger 151,0 Qx/ha. En revanche, une distorsion est enregistrée sur ce plan avec d'autres wilayas telles que la wilaya de Médéa qui ne réalise que (54,5 Qx/ha), la wilaya de Ain Temouchent 52,8Qx/ha, la wilaya de Mostaganem 34,4Qx/ha et la wilaya de Mascara 43,7 Qx/ha.

Enfin, pour l'année 2019, la superficie plantée au niveau de la wilaya de Boumerdes s'élève à 15 652 ha représentant moins de 1/3 de la superficie totale de vigne de table nationale. De même, la production a atteint une quantité de 2,6 millions Qx, soit plus de la moitié 50, 94% de la production nationale. Cette performance est obtenue grâce à la réalisation des rendements très élevés de l'ordre 217,7 Qx/ha, ce qui représente

presque le double (121,7Qx/ha) du rendement moyen national pour la même année.

Ces résultats sont le fruit des efforts fournis par les viticulteurs de cette wilaya, particulièrement au niveau des dairas de : Baghlia, Dellys, Bordj Menail et Isser, qui ont développé des méthodes de travail modernes et de l'introduction de nouvelles variétés. Nos différents entretiens avec les agriculteurs lors de nos fréquentes sorties sur le terrain, nous ont permis de constater les investissements consentis dans ce domaine. Dans ce cadre, l'introduction de Pergola a permis l'amélioration nette de la production. En outre, des efforts de modernisation de l'activité sont déployés, à titre d'exemple, l'acquisition du matériel agricole très adapté, l'utilisation des engrais et des produits phytosanitaires et l'irrigation avec la technique de goutte à goutte.

Enfin, l'adoption de l'intensification de l'activité est rendue possible grâce la réunion de tous ces facteurs. Néanmoins, la disponibilité de l'eau grâce à la richesse des ressources hydriques dont dispose la wilaya constitue un facteur déterminant. Dans ce cadre, nous pouvons citer l'Oued Sebaou qui jalonne l'espace territorial des daïras de Baghlia et de Dellys ainsi que l'Oued Isser traversant le territoire de la daïra du même nom. A cela s'ajoute, les retenues collinaires réalisées par les agriculteurs au niveau des terres se trouvant dans les coteaux pour faire face au manque d'eau durant l'été. Cette intensification a permis la diversification des variétés cultivées au niveau de ces localités. Selon les informations que nous avons recueillies sur place, au départ les variétés cultivées concernent particulièrement la plantation de Cardinal, Muscat, le Dattier beyrout et Dabouki (Sabel). Cependant, plus récemment, de nouvelles variétés d'origines étrangères sont introduites telles que : le Red glob, Victoria, Aphonse la vallée, Chasselas, etc.

Nous pouvons conclure, que la viticulture au niveau de la wilaya de Boumerdes, représente un exemple de réussite de l'intensification agricole. Il est vrai qu'il s'agit d'une culture spéculative à une forte valeur ajoutée, mais tout de même, elle reste une référence en ce qui concerne

l'introduction des nouvelles techniques et méthodes de travail dans le secteur agricole en Algérie.

5.2:La région ouest bastion de vigne de cuve et Ain Temouchent pôle de production

L'analyse de la répartition géographique de la superficie plantée par la vigne de cuve et de la production du vin à la veille du lancement de la politique agricole, en 2000, fait apparaitre une concentration de celles-ci au niveau de l'ouest du pays. Cette situation remonte à l'époque coloniale puisque déjà en 1956 cette région concentrait 69% du la viticulture algérienne (ISNARD H., 1975, p. 5) . En effet, les six wilayas de cette région en l'occurrence : Ain Temouchent, Oran, Tlemcen, Mascara, Sidi Belabes et Mostaganem regroupent presque 9/10 de la superficie totale de cette culture et de la production du vin (figures **N°** 05 et figure **N°** 06). Néanmoins, la wilaya d'Ain Temouchent et de Mostaganem constituent les principales wilayas avec 50 % de la superficie totale plantée et de la production du vin en Algérie.

Figure N° 05 : La superficie de la vigne de cuve par wilaya en 2000

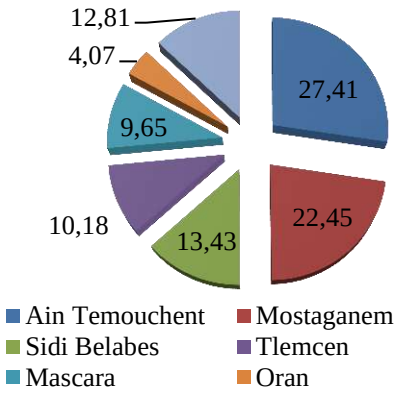

Figure N° 06 : La production du vin par wilaya en 2000

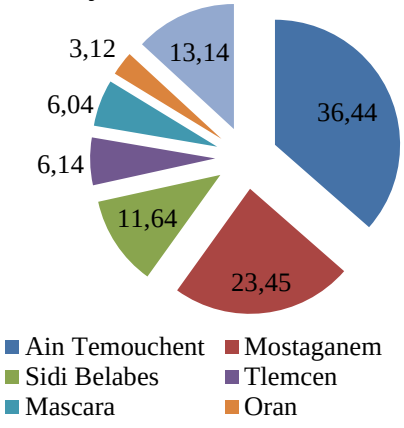

Source : Réalisées par nous mêmes sur la base de la série b, 2000.

Par ailleurs, après presque 20 ans de la mise en œuvre de la politique agricole, la superficie plantée et la production du vin sont localisés

davantage dans cette zone avec 92 % de la superficie totale et presque 100% de la production du vin national (Figures **N°** 07 et **N°** 08). L'analyse de cette zone par wilaya fait apparaitre un net recul pour les wilayas de Sidi Belabes, Oran et Tlemcen. Tandis que la wilaya de Mascara a enregistré une légère amélioration. Cependant, la wilaya d'Ain Temouchent et celle de Mostaganem ont évolué positivement sur le plan de la superficie et de la production. Ces deux dernières sont devenues les principales wilayas en termes de superficies plantées en recevant plus de 2/3 de la vigne de cuve et plus de 9/10 de la production du vin.

En effet, la wilaya d'Aint Temouchent a consolidé sa place sur le plan de la superficie, puisque celle-ci est passée de 6 735 ha en 2000 à 8 337 ha en 2019, ce qui représente une extension de presque de 25% de la superficie plantée. Au total la wilaya de Ain Temouchent occupe plus de 1/3 de la superficie plantée de vigne de cuve à l'échelle nationale alors qu'elle n'occupait que presque 1/5 en 2000. Cette évolution positive en faveur de cette wilaya se trouve plus renforcée sur le plan de la production du vin puisque la production est carrément doublée. Celle –ci est passée de 88 690 hl en 2000 à 161 321 hl en 2019, ce qui représente un peu moins de 50% de la production de 1953 qui s'élevait à 357 082 hl (BENSAFIR BOUZIANE Z., 2008, p. 6). Cette performance permis à la wilaya d'Ain Temouchent de renforcer sa première place au niveau national en réalisant un taux de 99 % de la production totale nationale, sachant que ce taux n'était que de l'ordre de 36 % en 2000. Cependant, ces réalisations sont très loin des attentes, puisqu'en 2005, correspondant à l'année la plus importante en terme de superficie plantée au niveau national, la superficie plantée de vigne de cuve a atteint 21 395 ha au niveau de la wilaya de Ain Temouchent.

Figure N° 07: La superficie de la vigne de cuve par wilaya en 2019

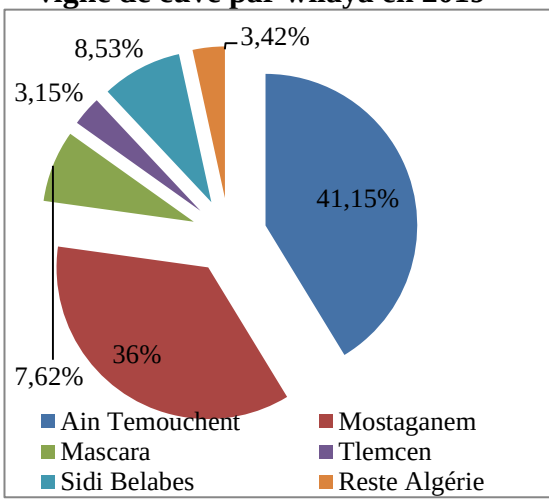

Figure N° 08: La production du vin par wilaya en 2019

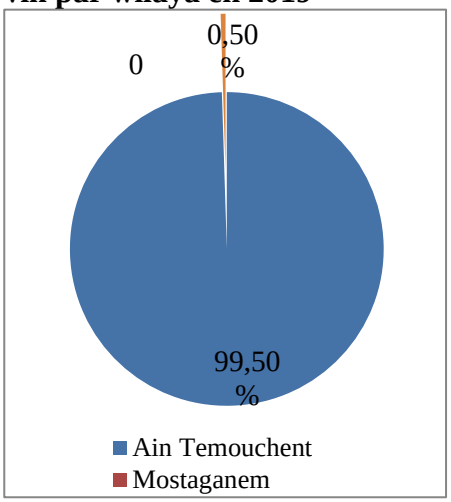

Source : Réalisées par l'auteur sur la base des données séries b, 2019.

En parallèle, la wilaya de Mostaganem occupe la deuxième place sur le double plan, superficie et production. Sur le plan de la superficie une extension de 2 023 Ha est enregistrée, passant de 5 515 ha soit 22,45 % du total national en 2000 à 7 554 ha soit 36,13 % du total national en 2019. Cependant, la production du vin a enregistré une baisse de presque de 9 000 hl, passant de 57 170 hl en 2000 à 48 404 hl en 2015 à presque aucun litre en 2019. Cette baisse est liée aux multiples problèmes rencontrés dans le domaine de la commercialisation, particulièrement ceux liés à l'application des prix bas conjugués au retard de paiement rencontrés par les viticulteurs. Cette situation n'a pas encouragé les producteurs à écouler leur production au niveau de l'organisme chargé de la transformation. Cependant, la production de la vigne de cuve est passée de 26 310 Qx en 2000 à 460 933 Qx en 2019.En définitif, la superficie de la vigne de cuve a connu un recul dans toutes les wilayas de l'ouest, excepté les wilayas d'Ain Temouchent et de Mostaganem. La même tendance est observée au niveau de la production du vin.

6. CONCLUSION :

La filière viticulture algérienne a bénéficié, dans le cadre de la politique agricole menée en 2000, d'un cadre de financement approprié à travers son classement en filière de production. Pour ce faire, plusieurs actions sont soutenues dans le cadre de la concrétisation du programme de la reconversion mais surtout de l'intensification de la production agricole.

L'analyse de cette filière nous a permis de relever les améliorations enregistrées dans le domaine de la superficie plantée, de la production et des rendements. A ce titre, la comparaison effectuée entre 2000 et 2019, nous renseigne sur l'extension de la superficie plantée, passant de 60 mille ha à presque 70 mille ha et l'augmentation de la production, passant de 2 millions de Qx à 5,5 millions de Qx ainsi que l'amélioration de rendements passant de 34,7 Qx/ha à 80,2 Qx/ha.

Cependant, l'analyse de la structure de la filière, vigne de table et vigne de cuve entre 2000 et 2019 , nous a permis de constater une nette distinction entre l'évolution de ces deux cultures. Ainsi, au moment où la culture de vigne de table a enregistré des résultats probants sur tous les plans, celle de la vigne de cuve par contre n'a connu qu'une légère amélioration sur le plan de la production et un léger recul dans la superficie plantée. Toutefois, nous signalons que la superficie en matière de vigne de cuve est passée en l'espace de quelques années de 24 mille ha en 2000 à 47 mille ha en 2005, grâce de la mise en place de la politique agricole. Néanmoins, en raison de l'apparition des problèmes d'écoulement et de payement, la situation inverse s'est enclenchée depuis 2006 et par ricochet la superficie plantée est en recul continue, jusqu'à atteindre le niveau le pus bas de la période en 2019 avec seulement 20,2 mille ha. Cela dénote l'échec de la politique poursuivie en matière de vigne de cuve.

Par ailleurs, l'analyse de la localisation géographique de la filière viticulture en Algérie, dans sa dimension vigne de table, a montré la réussite du programme d'intensification au niveau des wilayas du centre du pays, particulièrement au niveau de la wilaya de Boumerdes qui réalise des rendements appréciables avoisinant le double de la moyenne nationale. Nous pouvons avancer que cette wilaya a impacté positivement

l'amélioration des rendements et l'extension de la superficie plantée au niveau des wilayas limitrophes (Alger, Tipaza, Tizi-Ouzou). En termes de production, la wilaya de Boumedes se distingue par sa place de leader en produisant la moitié de la production nationale en 2019. Cette production, conjuguée à celle des wilayas d'Alger, de Tipaza et de Tizi-Ouzou représente presque 2/3de la production globale.

Enfin, en ce qui concerne la localisation de la culture de vigne de cuve, celle-ci est située dans la région historiquement connue par cette culture à savoir l'ouest du pays. Au sein de cette zone, la wilaya d'Ain Temouchent se positionne comme pôle de production et de superficie plantée au début de la période en 2000. Cette situation s'est davantage confirmée en faveur de la wilaya d'Ain Temouchent, à travers le temps, à cause particulièrement du recul très significatif enregistré au niveau des autres wilayas d'Oran, de Sidi Belabes et de Tlemcen. Tandis que la wilaya de Mostaganem a enregistré des améliorations en termes de superficie plantée, ce qui lui a permet de se classer à la seconde place. Finalement, la politique agricole n'a pas aidé à l'apparition de nouvelles zones spécialisées dans la production de vigne de cuve.

Liste Bibliographique:

BESSAOUD O., La stratégie de développement rural en Algérie , In Revue Options méditerranéenne, Série A no 7, 2006, pp.79-89.

BESSAOUD O., sous la direction de pellissier J-P., Rolland J-P. et Khechimi W. (2019). *ENPARD Méditerranée, Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie.* Montpellier: CIHEAM-IAMM.

BOUKELLA M. (2008). *L'Algérie de demain relever le défi pour gagner l'avenir, Politiques agricoles, dépendance et sécurité alimentaire.* Alger: Friedrich Ebert Stiftung.

HERSI A. (1979). *Les mutations des structures agraires en Algérie depuis 1962* . Alger: OPU.

ISNARD H. (1975). La viticulture algérienne, colonisation et décolonisation . *in Revue Méditerranée* , pp. 3-10.

MADR. (2000-2019). *Statistiques Agricoles, Série B, .* Alger: DSASI.

MADR. (2016). *Contribution du secteur à l'élaboration d'un nouveau modèle de croissance économique, 2016-2019.* Alger: Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural.

MADR. (2016). *Contribution du secteur à l'élaboration d'un nouveau modèle de croissance économique,2016-2019.* Alger: Document du Ministère de l'agriculture et du développement Rural.

SAHALI N. (2020). *Les soutiens publics dans l'agriculture algérienne et leur impact en matière de sécurité alimentaire : cas de la production laitière au niveau de la wilaya de Tizi-Ouzou.* Tizi-Ouzou. Thèse, UMMTO.

SAHALI N., HADJOU L., et DJENANE A. (2016). L'agriculture algérienne face aux défis de la sécurité alimentaire : analyse rétrospective et bilan de la nouvelle politique agricole . *GGGR* , pp. 31-42.

6. Annexes :

Tableau N°3: **Evolution vigne de table : superficie et production 2000-2019.Unité : Production1000 Qx ; Superficie : 1000 Ha**

Année	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	**2009**
Superficie	34, 2	38,3	41,8	48,5	50,5	52,4	52,8	53,8	52,2	51
Production	1 621	1 612	1 881	2 157	2 220	2 610	3 170	2 040	3 396	4 195
Rendement	54,0	53,1	59,2	62,3	61,6	70,8	80	48,3	81,1	97,7
Année	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
Superficie	50,5	49,4	47,2	47	45,5	46	46,9	46,7	47,3	48,3
Production	4 743	3 499	4 733	4 830	4 373	4 926	5 150	5 001	4 413	5037
Rendement	114,3	77,7	111	112,4	104,8	116,6	118,2	118,9	107,5	121,7

Source : Réalisé sur la base des données du MADR, série B année 2000-2019.

Tableau N° 4:Evolution de vigne de cuve : superficie et production 2000-2019. Unité : Production1000 Qx ; Superficie : 1000 Ha

Année	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
Superficie	24,6	30,2	38,1	45,4	47,1	47,7	44,2	38	34,3	31
Production	414,6	347,5	458,5	619	616	727	807	406,8	622	728,5
Rendement	19.9	16,6	20,6	24,1	23,4	22,3	22,8	11,8	19,6	27,9
Année	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
Superficie	29,4	28	26,8	26,3	25,3	24,3	24	22,9	21,9	20,3
Production	860,7	525	697,4	878	806,4	754,3	760	665	616	460,9
Rendement	31,1	19,5	26,9	34,4	32,7	31,8	31,2	29,7	28,5	22,7

Source : Réalisé sur la base des données du MADR, série B année 2000-2019.

The digitization of industries: between reality and challenges

BOURI Nassima, LARAFIT, University of Oran 2 (Algeria), nassimabouri@rocketmail.com

Received: 18/12/2022 *Accepted: 25/03/2023* *Published:31/03/2023*

Abstract:

The digital economy encompasses different technological and economic dominations and expressions, covering: new technologies, the new economy, telecommunications, and interconnections, and information and communication technologies, as well as electronic commerce and electronic economy.

The digital economy made up of two concepts "economy" and "digital", in fact, the interaction of the two concepts economy and digital thus designates the sector of economic activity relating to information and communication technologies, in particular to the production and the sale of goods, services and digital content.

This paper aims to summarize the major trends induced by the digitization of goods and services.

Key words: Digital Economy, Industrialization, digitization, Big data, Internet of Things, Cloud Computing.

Jel classification: L86, L6, O31, L64, L63.

INTRODUCTION:

The digital economy refers both to businesses and individuals who use ICTs in their daily activities and to the ICT industry, which includes manufacturers and service providers. It has been defined as "the network formed by the providers and users of digital content and technologies used in daily life. Pervasive, this content and technologies are essential to almost every activity in our economy and society. They allow businesses to be innovative and productive, governments to deliver services, and citizens to interact and exchange information and knowledge." Indeed, the digital age is transforming everything: the nature of markets and products, the way of producing, the way of paying and paying, the scale of capital to be exploited globally and human capital needs. It also boosts productivity, exposing businesses to new ideas, technologies, management and business models, and creating new channels to market. It is no exaggeration to predict that companies will increasingly rely on artificial intelligence for basic routines and for more complex tasks.

The rapid advancement of digital technology provides a variety of new options for data logger communications and for networking data loggers with computers and smart devices. The benefits to those involved in data acquisition include greater data storage capacity, faster and more robust data transfer, and expanded capacity through an interface with smart devices. Digital disrupts established orders, for the industrial enterprise, digital changes appear on all economic and commercial areas.

1. Digital Economy : literature review

The economy digital encompasses two Notions who the compound: the economy and the digital. Indeed the term economy having already been defined and explained in several research and several economic references :

"Economics can be defined as a discipline of the social sciences whose object of study is the allocation of scarce (or limited) human resources to the satisfaction of its multiple and competing needs. It focuses on the production, distribution and consumption of goods as well as institutions, regulatory frameworks and the environment facilitating these activities "(Alexandre Nshue M. Mokime, [2012]).

- The second notion ' digital », « Brings together Information Technologies and of the Communication so than all of the techniques used in the treatment and the transmission of the news such than by example the telecommunications, internet or IT. The digital sector refers to the sector of economic activity relating to technologies of Information and of the Communication and at the production and at the sale digital products and services.

1-1- Definitions of the digital economy

1-1-1- Temptation of a global definition of the digital economy

" The digital economy is a science that covers different concepts, dominations and technological, economic and social expressions according to the authors, especially since this notion has evolved over the years : new technologies, new economy, telecommunications, interconnections, information and communication technologies, electronic commerce, and electronic economy.

The digital economy refers to all processes, transactions, interactions, interconnections and economic activities between different economic agents and based on digital information and communication technologies and the internet economy»[1].

1-1-2- Definition of the digital economy according to INSEE

The digital economy is assimilated to information and communication technologies (ICT), and in particular to the productive sectors. According to the OECD and INSEE, the ICT sector groups companies that produce goods

and services supporting the process of digitization of the economy, that is to say the transformation of the information used or provided into digital information (computer science, telecommunications, electronics) ".

Given the difficulty of defining the digital economy and the complexity of quantifying it, INSEE likens it to the ICT producing sectors[2]. The ICT sector groups companies that produce goods and services that support the process of digitization of the economy, that is, the transformation of information used or provided in digital information (IT, telecommunications, electronics[3]).

1-2- Issues and Benefits of the Digital Economy

This new so-called digital economy is today at the heart of the growth and competitiveness of nations and companies on a global scale. Long remained specific, it has become the most dynamic sector of the world economy with a growth rate twice that of the classical economy in most developed countries. It is the main factor of gaining competitiveness for the economies of these countries and now accounts for nearly 30% of global growth (OECD, [2017]).

The digital market recorded a global increase of 4.3% in 2011 to reach 3070 billion euros in value (OECD, [2017]), said the Audiovisual and Telecom Institute in Europe (Idate). This is a real revolution which, for the present and the near future, is making decisive changes for society and for the world economy in all their aspects and in all fields, thus imposing new rules, conventions and laws that govern international relations.

The digital economy has challenged and profoundly transformed the processes of production, distribution, sale and consumption of goods and services. Its expansion is the usufruct of a long process of global economic and social transformation, which asserts itself every day a little more. The immediate consequence is a radical upheaval in the lifestyles and communication, the professional practices, the consumption habits of states and their citizens.

New needs, created by an increasingly aggressive, subliminal and diversified offer, were born in fields as varied as health (telemedicine), education (e-learning), energy and the environment, culture (digital content), commerce (e-commerce) media and entertainment (website, blogs, tweet,

etc.), security, defense (closed telecommunications networks), transport, administrations and public sector (e-government, open data), services (e-services), production methods and industry, computerization and business management (ERP, e-management).

In three decades, new technologies have progressively become part of the core business, creating new sectors, businesses, products and services that support the process of digitization of the economy and that offer opportunities for all stakeholders of the global economy and enables them to conquer the key markets of the future and thus adequately address the major challenges in redefining the principles of international trade, for the advent of a new global economic order.

This "new economy" requires economic actors (states, companies and other users) a new way of "doing business and creating value" for which the Internet and its tools and services are both the vector and the symbol.

2- The main pillars of the digital economy

The digital economy can be understood as: all economic activities of production, intermediation and consumption of goods and of services of nature informational, scanned and so re plicable or transmissible. According to researchers and economists, the digital revolution is based on three pillars main[4] :

2-1- The technological pillar

Through the increasingly massive data transmission and processing capabilities, the development of artificial intelligence and connected objects ... The appropriation of these technologies by companies allows major innovations in both processes (gains productivity) and products (new markets, new products or services).

2-2- The economic pillar

With the emergence of powerful economic actors (the GAFA) who are able to reorganize value chains and imposes new business models and intermediation. In all sectors, companies must adapt to better meet the expectations of consumers and the competition of these new players by deploying organizational and marketing innovations.

2-3- The social pillar

The digital stimulates the innovations of uses and consumption (collaborative consumption, co-production and dissemination of knowledge,

communities). But it also questions the centralized powers and sovereignty of states, and calls for new forms of economic regulation and governance[5].

3-The major and major trends induced by digital

3-1- The economy

The digital economy is assimilated to information and communication technologies (ICT), and in particular to the productive sectors. According to the OECD and INSEE, the ICT sector groups companies that produce goods and services supporting the process of digitization of the economy, that is to say the transformation of the information used or provided into digital information (computer science, telecommunications, electronics) ".

The economy is moving towards an economy of services and use (also called economy of functionality) including in the industrial sector where we tend towards the "servicialization" of the products. These realities change the value creation chains.

The interaction of the two concepts (economy and digital) thus designates the sector of economic activity relating to information and communication technologies, in particular to the production and sale of goods, services and digital contents. It encompasses, beyond the reducing concepts listed above (e-commerce, m-commerce, new economy, etc.), telecommunication services , audiovisual, software industry, computer networks, computer equipment and telecoms, computer engineering services, online services and content, etc.

3-2- Demand, product and market

On the other hand, for the digital industry[6], these networked goods and services add the characteristic of being digitizable. In addition, the digital economy is the subject of special issues related to the standardization and / or compatibility of networks in services.

Through digitization, the evolution of products is accelerating. Time-to-market is getting shorter. Innovation and adaptability become key factors of differentiation and performance.

The customer profile will change, and will want differentiated products adapted to its particularities and tastes. Demand drives the industrial value chain, which must integrate end-to-end and reorganize accordingly. The production model is moving towards mass customization.

So, the technological complexity of the product tends, however, to fade in favor of the user experience that occupies a pre-eminent place from the design. *The products are connected and generate data. They tend to become service products.*

4- Technologies related to industrialization

As part of the digitization of the industry, a set of disruptive technologies that can act as real levers of transformation mature and become accessible.

4-1- Additive Manufacturing or three-dimensional printing

Additive Manufacturing Also known as 3D printing ; or three-dimensional printing is the naming General public "Processes for the manufacture of parts by volume by addition or agglomeration of material. In industrial language, the term additive manufacturing is preferred.

This manufacturing process transforms a 3D digital model into a physical object, by adding successive layers of a material. Several materials (plastic, metal ...) and techniques can be used. Additive manufacturing makes it possible to manufacture complex shapes. It is now well suited to the manufacture of unit parts and products, prototypes and small series.

3D printing makes it possible to create a real object : a designer draws the 3D object using a computer-aided design (CAD) tool. The 3D file obtained is processed by a specific software that organizes the slicing of the different layers necessary for the realization of the piece. The cut is sent to the 3D printer which deposits or solidifies the material layer by layer until the final piece. The principle remains close to that of a classic 2D printer with this big difference : it is the stack of layers that creates the volume.

4-2- Augmented reality

Augmented reality is one of the emerging phenomena enabled by the development and democratization of information and communication technologies (ICT) at the end of the 20th century. century (trends closely followed by the prospectivists) and it participates in some *enhanced forms* of collaborative work and collaborative economics as conceptualized by Michel Bauwens .

This is the superposition of digital information on a real image viewed through a screen, glasses or a viewfinder. In an industrial environment, augmented reality can be used to guide the operator to perform certain tasks or certain actions.

4-3- Virtual reality

Virtual reality (or *immersive multimedia* or *computer-simulated reality*) typically refers to a computer technology that simulates the physical presence of a user in an artificially generated environment. Virtual reality creates an environment with which the user can interact.

It is a simulated computer-created environment in which the user is immersed and with which he can interact. It finds its place today in the design phases to facilitate communication around a digital prototype, for example. In other words, virtual reality adds virtual elements in a real environment whereas virtual reality virtually creates a real or imaginary environment.

4-4- Cobotic or collaborative robotics

" The **cobotics** is the field of human-robot cooperation, the interaction directly or remotely controlled, between humans and robots to achieve a common goal[7]".

Collaborative robotics is a branch of robotics that groups systems designed to interact and collaborate with humans robots, painful and repetitive tasks; to the operator those involving specific know-how or with a particular complexity.

The term comes from the English word "cobot ", Neologism from" cooperation» And «robotics ". It was proposed in 1996 by JE Colgate, W. Wannasuphoprasit and MA Peshkin, professors at Northwestern University[8] . It was introduced and initially used to designate passive physical assistance devices that guide operators.

However, Cobotics is not limited to the study of cobots, which are technical devices. It is interested in real interaction, direct or teleoperated, between a human operator and a robotic system[9].

Its fields of application are varied, since it is very present in the industry, but is also an important prospect for the nuclear field (remote collaboration),

health (surgery, rehabilitation, help and substitution), home automation, the military field, or for education.

5- Technologies related to international competition

5-1- Big data

Big Data is considered a source of profound upheaval in society . This concept was popularized in 2012 to reflect the confrontation of companies face data volumes (data) to be treated more and more considerable in the context of the management of their managerial, commercial and marketing activities.

It involves examining the large and varied data set for hidden models, unknown correlations, market trends, customer preferences, and other useful information to help businesses make more informed decisions.

This term then refers to the ability to collect, store and process in real time very large flows of data of various kinds in order to apply to them all sorts of advanced analytical and statistical treatments that fall under artificial intelligence (predictive analysis, machine learning, deep learning, etc.). These powerful treatments are designed to reveal information that is difficult to detect by traditional channels and that can create value. They allow continuous and real-time analysis of the environment. Big data combined with IoT makes it possible to control the plant with data.

Big data does not derive from the rules of all technologies; it is also a dual technical system. Indeed, it brings benefits but can also generate disadvantages **.** As a complex polymorphic object, no precise or universal definition can be given to Big Data.

Its definition varies depending on the communities that are interested in it as a user or service provider. A transdisciplinary approach allows to understand the behavior of different factors : designers and suppliers of tools (computer scientists), categories of users (managers, business managers, policy makers , researchers), health actors and users.

5-2- The Internet of things (IoT)

The Internet of Things is composed of many complementary elements each having their own specificities. This concept is the extension of the Internet to the physical world. The need to connect logistic and industrial objects appeared in the 2000s and developed with machine-to-machine

connections. More open and benefiting from a broader purpose, the Internet has taken precedence.

Some define [10] the IoT as " objects with virtual identities and personalities, operating in smart spaces and using smart interfaces to connect and communicate in a variety of contexts of use. " Others hypothesize that IoT represents a revolution because it connects people and objects anywhere, anytime, by anyone.

These definitions, which emphasize the ubiquitous dimension of IoT, personify objects by giving them intelligence and the ability to communicate. They do not yet reflect the concrete dimension related to the uses of IoT.

5-3- Mobility

The operator of the future industry will be mobile. Indeed, this mobility includes all the solutions and devices - smartphones, tablets, wearable computing, mobile applications, which allow to remain connected and to have permanent access to its working environment, in situation of mobility.

5-4- Cloud computing

Cloud computing " in French " cloud computing " or " nuagique " or " cloud Computing » (In Quebec)[11], is the provision of IT services (servers, storage, databases, network management, software, analysis tools, artificial intelligence, etc.) via the Internet (the cloud) in order to offer more innovation fast, flexible resources and economies of scale.

This is the now established model of industrialization and commercialization of computing. In the cloud, the provider provides the enterprise with computing resources (applications) as a service. The user company no longer needs to purchase the eventual hardware and software license.

Cloud computing consists of exploiting the computational power or storage of remote computer servers via a network, usually the Internet . The servers are rented on demand, most often by use, according to technical criteria (power, bandwidth , etc.), but also to the fixed price.

It also frees itself from the maintenance of the whole. It pays only the service consumed. Its capital investment expenditures (Capex) are transformed into operational expenses (Opex), more easily controllable.

Cloud computing[12] is characterized by its flexibility: depending on the skill level of the client user, you can manage your own server or just use remote applications in SaaS mode[13].

6- The digital economy and emerging economies : a challenge of international competition or a lever of growth

The *digital* economy and the economy of the internet and its commercial uses have generated great interest. However, computer and networking technologies have the potential to transform not only consumer behavior but also the way the economy works. An economy characterized by these technologies is the digital economy, where market agents behave differently according to different economic rules than the physical economy.

On *the* other hand, it should be added that digitization has had consequences on practically all cultural and particularly socio-economic fields. In connection with this new fundamental trend, new topics are gaining more importance related to data security, data protection, cybercrime, as well as business management in the digital age, training and continuing education. , social media, the sharing economy etc.

The digital economy is an opportunity for emerging countries to redefine their economic growth model. Specifically, the digital economy can play a key role in the expansion and modernization of markets in these countries, by facilitating the collection and dissemination of information, by improving the management of transactions ...development in these countries is partly a result of the poor functioning of the markets.

The challenge for emerging countries such as the Maghreb is to create around digital technologies a growth dynamic, truly autonomous and adapted to the needs of consumers and businesses in these countries, and not just dedicated to outsourcing.

CONCLUSION:

Emerging economies need to formulate policies with the ambitious goal of reaping second-rate benefits. Policies to enhance participation in e-commerce and digital platforms, for example, can only boost a country's long-term competitiveness if it is clear that additional effort will be needed to push the economy towards digital technology development position.

Different initiatives must therefore be integrated into a single national strategy to prepare the economy to go beyond the adoption and use of these technologies. This is not an easy task, especially since some of the policies designed to capture first-rate benefits are not necessarily aligned with second-rate benefits.

In order to manage perfectly the transition towards the scanning, the managers will have to make in kind than the economy has the capacity to adapt; than the business are brought by the strengths of market to do evidence of flexibility; than the earnings economic are widely distributed; than " the various programs education, learning, immigration and employment insurance programs are in keeping with the commitments of employers in material of training in middle of job " (Poloz, [2016], 6); and that tools (statistics, taxation, competition and industrial relations policies) and related institutions that manage the economy are current and able to fulfill their mandate[14] ".

- **Bibliographic sources :**

1) Acemoglu, D., and P. Restrepo (2017), "Robots and Jobs: Evidence from US Labor Markets," paper presented at the American Economic Association Annual General Meeting, Chicago, January 7.
2) Agrawal, A., J. S. Gans and A. Goldfarb (2017). "What to Expect from Artificial Intelligence," MIT Sloan Management Review, Vol. 58, No. 3.
3) Autor, D., D. Dorn, L. F. Katz, C. Patterson and J. Van Reenen (2017) Concentrating on the Fall of the Labor Share, Working Paper No. 23108, National Bureau of Economic Research.
4) Derviş, K., and Z. Qureshi (2016). The Productivity Slump-Fact or Fiction: The Measurement Debate, working paper, coll. Global Economy and Development, Brookings.
5) Ericsson, N.R. (2016). Economic Forecasting in Theory and Practice: An Interview with David F. Hendry, Board of Governors of the Federal Reserve, coll. "International Finance Discussion Papers", No. 1184.
6) World Economic Forum (WEF) (2016). Digital Transformation of Industries: Logistics Industry, World Economic Forum white paper prepared in collaboration with Accenture.
7) World Economic Forum (WEF) (2016). Digital Transformation of Industries: Automotive Industry, World Economic Forum white paper prepared in collaboration with Accenture.

8) Frey, C. B., and M. A. Osborne (2017). "The Future of Employment: How Susceptible Are Jobs to Computerization?»Technological Forecasting and Social Change, vol. 114, No. C, p. 254-280.
9) Fung, B., and H. Halaburda (2016). Central Bank Digital Currencies: A Framework for Assessing Why and How, Staff Analysis Paper No. 2016-22, Bank of Canada.
10) Kaplan, G., B. Moll and G. L. Violante (2016). Monetary Policy According to HANK, Working Paper No. 2016/2, Council on Economic Policies.
11) Lev, B., S. Radhakrishnan and P. C. Evans (2016). Organizational Capital: A CEO's Guide to Measuring and Managing Intangible Enterprise, coll. "Measuring and Managing Organizational Capital Series", No. 1, The Center for Global Enterprise.
12) OECD Compendium of Productivity Indicators 2016, Paris, OECD Publishing.
13) Poloz, S. S. (2016). From Wood Cutters to IT Professionals: The Expansion of Canada's Service Economy, delivered at the C.D. Howe Institute, Toronto, November 28.
14) Schwab, K. (2016). The Fourth Industrial Revolution, Geneva, World Economic Forum.
15) Syverson, C. (2016). Challenges to Mismeasurement Explanations for the U.S. Productivity Slowdown, Working Paper No. 21974, National Bureau of Economic Research.
16) Van Ark, B. (2016). "The Productivity Paradox of the New Digital Economy," International Productivity Monitor, Vol. 31, p. 3-18.
17) Varian, H. (2016). "Intelligent Technology," Finance and Development, vol. 53, No. 3, p. 6-9.

[1] Personal clothing
[2] Definition ICT INSEE: According to an international convention set by the OECD, sectors of information and communication technologies (ICT) are defined as the following sectors:
- ICT-producing sectors ([22] fabrication of computers and computer equipment, TV, radio, telephone, ...);
- ICT distribution sectors (wholesale of computer equipment,); ICT Sectors (Telecommunications, IT Services, Services audiovisual ...).
[3] "The impact of the digital economy," Philippe Lemoine, Benoît Lavigne and Michal Zajac review Societal No. 71 (1st quarter 2011).
[4] Marc Bourreau, [2016].
[5] Marc Bourreau, Thierry Pénard, « Introduction. The digital economy in question », Industrial economy journal, 2016.
[6] Jean-Christophe Duflanc, [2012].
[7] Bernard Claverie, Benoit Le Blanc and Pascal Fouillat, « *Cobotics* " Presses University of Bordeaux" Communication & Organization ", 2013, p. 203-214.
[8] JE Colgate, W. Wannasuphoprasit and MA Peshkin, " *Cobots: Robots for Collaboration with Human Operators "International Mechanical Engineering Congress and Exhibition*, 1996. 433-439.
[9] Théo Moulières-Seban, « *Industrial cobotic system design (PhD thesis)* " , University of Bordeaux, 2017
[10] Pierre-Jean Benghozi, Sylvain Bureau, Françoise Massit-Follea, " Internet of Things ", Editions of the House of Sciences of the Man, Paris, France, 2009.
[11] Quebec Office of the French Language, " *cloud Computing* " on The Great Terminology Dictionary (accessed April 18, 2018).
[12] Rajkumar Buyya, James Broberg, Andrzej M. Goscinski, " *Cloud Computing: Principles and Paradigms,"* John Wiley & Sons, 2010.
[13] SaaS (Software as a Service) : an application proposed in the cloud. The software as a service or *software as a service* (SaaS) is a model of commercial software in which they are installed on remote servers rather than on the user's computer . Customers do not pay a license for a version, but use the online service freely or, more generally, pay a subscription.
[14] Chris D'Souza and David Williams, Analysis Department of the Canadian economy, the Bank of Canada Review, Spring, 2017.

Econometric analysis of the effect of financial inclusion on non-oil GDP growth in Algeria

Dr. ZEMIRLI Radhia, University of Tizi-Ouzou, (Algeria) radhia_zemirli@hotmail.fr

Received: 29/11/2022 *Accepted: 29/03/2023* *Published:31/03/2023*

Abstract:

Financial inclusion requires special attention from policymakers for its considerable role in boosting economic growth, reducing poverty and preserving financial stability. Thus, given the importance of financial inclusion in the policy of economic and social cohesion, this paper aims to empirically analyze the impact of financial inclusion on non-hydrocarbon economic growth in Algeria to identify it as a possible determinant of the diversification process of the Algerian economy. The linear regression method will be used to analyze the interaction between these two variables in the long run. We expect a positive correlation between financial or banking inclusion and non-oil GDP growth in Algeria.

Keywords: Financial inclusion; Financial system; Economic growth; Algeria; Linear regression.

JEL Classification Codes: O16; P34; P43.

1. INTRODUCTION

The financial sector has a fundamental interest in economic development. Indeed, the adoption of financial liberalization programs has shown over the years its direct effect on economic growth.

International institutions use financial inclusion in their estimates as an indicator to measure the level of financial development. Financial inclusion refers to the ease of access, availability and use of the formal financial system by economic agents. It allows access to basic financial services such as savings, payment instruments, credit, deposits, insurance, etc.

For this reason, the development of financial inclusion has become one of the major concerns of policy makers and regulators (central banks) who have become aware of the need for an inclusive financial system to support economic growth and preserve financial stability.

Several studies have shown a positive correlation between the rate of access to banking and financial services and a country's growth rate, including those by Demirguc-kunt et al. (2017), Fouillet and Morvant Roux (2018), Kabikissa (2020), etc. But not only that, financial inclusion can also play a role in macroeconomic stabilization as well as in strengthening household financial independence. Erlando et al. (2020) show that households and firms that have access to financial services are more resilient to episodes of financial shocks than others.

To this aims, Algeria has implemented programs and reforms to modernize the financial sector as part of the transition to a market economy. The objective of these reforms was to build a more efficient and stable financial system that will ensure stabilization and effective mobilization of capital to support economic growth and help reduce poverty by ending financial exclusion. However, since the 1990s, financial inclusion has continued to lag behind despite reforms that have not yet helped to advance the rate of banking among the population. Indeed, according to Global Findex data (2021), Algeria is still among the countries where financial inclusion remains relatively low despite the improvement of some indicators. To be precise, the number of bank branches is 1690 in 2021, i.e.

1 branch for every 26000 inhabitants, a sparse and very insufficient network given the enormous need for financing in our country. The level of credit provided to the private sector represents only 29.69% of GDP in 2020 against 24.40% in 2017 compared to 58.84% recorded in the MENA region and 56.79% in the Arab world. As for the holding of current accounts by the Algerian population, statistics also reveal a low level compared to the average rate at the global level, with only 44% in 2021 of adults (who are over 15 years old) having an account in a formal financial institution, compared to 52% in the MENA region and 70% in middle-income countries. It should be noted that the lack of access to financial services in a formal institution deprives the most vulnerable populations of social welfare and exposes them to poverty.

Thus, given the importance of the issue of financial inclusion in economic and social life, this article aims to empirically analyze the impact of financial inclusion on non-hydrocarbon economic growth in order to identify it as a possible determining factor in the diversification process of the Algerian economy.

This work will be based on a central problem, namely:

What is the contribution of financial inclusion to non-oil GDP growth in Algeria?

This relationship has certainly aroused the interest of researchers on the issue of financial inclusion especially in developed countries, however, the work is scarce for developing countries. Certainly, Algeria has not been the subject of empirical study with respect to the increased importance of financial inclusion as a lever for economic growth.

Thus, this study is original and aims to extend the literature by focusing on the analysis of the impact of financial inclusion on non-hydrocarbon economic growth in Algeria following an econometric approach. This will allow us to identify the impact of the penetration of banking services on the economic activity carried out independently of the oil rent over a relatively long period from 1999 to 2021.

This work will be structured as follows: First, we will provide an overview of the literature on the relationship between financial

development, financial inclusion and economic growth. Second, we will present stylized facts about financial inclusion in Algeria. In the last section, we will empirically analyze the long-run impact of financial inclusion on non-hydrocarbon economic growth in Algeria, while presenting the data and approach and finally, the empirical results and their interpretation.

2. Literature review

The purpose of this literature review is to provide an overview of previous empirical studies on financial inclusion and its interaction with the economy. Specifically, we will identify work on the impact of financial inclusion on macroeconomic fundamentals, the results of which remain divergent and sometimes controversial.

The economic literature began to develop, first, on the existing relationship between finance and economic growth. The pioneers were McKinnon and Shaw (1973), who initiated the main current in the literature concerning this causal relationship through the theory of financial liberalization by asserting that financial development is an essential vector of economic development. Other authors, including Demirguc-kunt (2000), Beck (2000), Allegret (2012), Erlando (2020) also support the positive causal effect between financial development and economic growth. On the other hand, others like Deidda and Fattouh (2002), Mougani (2012), argue that a financial system can only positively impact the growth of economies if it reaches a certain level of development, and that it is rather economic growth that leads to financial development and not vice versa.

As for the impact of financial inclusion on the economy, Demirguc-kunt and Leora klapper (2013) pioneered the analysis of the scope and scale of financial inclusion around the world. They conducted a study of 148 countries and found that 50% of adults worldwide have an account at a formal financial institution, although account penetration varies considerably by region, income group, and individual characteristics. And at least 35% are unbanked and report barriers to account use that could be

addressed by public policy. Among the most frequently reported barriers are high cost, physical distance, and lack of appropriate documentation.
Sarma and Pais (2011) showed that human development and financial inclusion move closely with each other and that financial inclusion is important for improving the living conditions of certain social groups. For Neaime and Gaysset (2018) financial inclusion reduces income inequality in the MENA region, however, it does not have an impact on poverty, which depends mainly on population size, inflation, and trade openness.

Furthermore, Kabikissa (2020) looked at the impact of financial inclusion on economic growth in Congo using an ARDL approach to highlight the short and long term impact. The results of this study revealed a significant and positive influence of financial inclusion on non-oil GDP with a non-inverse relationship between these two variables in the short and long term in Congo. This author specifies that the level of financial inclusion is crucial and must be improved, notably by lowering bank fees, popularizing financial culture and developing new technologies. Abbes (2022) attempted to identify the socioeconomic determinants of financial inclusion of individuals in MENA countries. Abbes (2022) attempted to identify the socioeconomic determinants of financial inclusion of individuals in MENA countries and concluded from the results that the socioeconomic context has a strong influence on the level of financial inclusion of populations in MENA countries as women, youth, the poor, the low educated, and inactive adults are disadvantaged compared to other categories in terms of access to financial services.

In addition, another line of work has focused on analyzing the impact of financial inclusion on firm activity and/or the entrepreneurial environment. Lee (2020) studied the effect of financial inclusion on firm sales growth in developing countries and how this effect varies across different sub-samples (during a crisis versus a non-crisis, small and medium-sized firms versus large and medium-sized firms). Ajide (2020) showed that financial inclusion can reduce poverty levels, inequality, and encourage business start-ups in African countries. Zhang and Fan (2017) specified that the development of financial inclusion can alleviate credit constraints on entrepreneurial activities by reducing information asymmetry in financial transactions, and furthermore this effect is greater in industries with lower barriers to entry. Lyons and Contreras (2017) studied the dual relationship between entrepreneurship and financial inclusion among young

workers in 21 developing countries. The results of this study indicate that there is dual causality, but the direction of causality is likely from financial inclusion to entrepreneurship, not from entrepreneurship to financial inclusion.

3. Stylized facts about financial inclusion in Algeria

Today, it is widely accepted by experts that financial inclusion plays a crucial role in financial and economic development. In Algeria, it has become the focus of policymakers in order to address the marginalization of the use of financial services and to limit the use of the informal sector as a preferred source of investment for some economic agents.

It is therefore legitimate to wonder about the state of play of financial inclusion in Algeria : What is its scope and its contribution to macroeconomic fundamentals?

To examine the level of financial inclusion in Algeria, it seems important to study the evolution of certain measurement indicators, which the Bank of Algeria identifies according to the availability in terms of supply of financial services and their use in terms of demand, as well as the quality of these services. Thus, we can list the following indicators: the use of a current account, the holding of bank cards, the number of bank branches and ATMs, and the level of credit granted to the private sector.

According to Global Findex (2021), 76% of adults worldwide in 2021 have an account with a financial institution or mobile money provider (figure 01). Note that, the number of people with accounts in the world increased by 50% in the ten years from 2011 to 2021, from 51% to 76% of adults. Between 2017 and 2021, the average account ownership rate in developing economies increased by 8 percentage points, from 63% to 71% of adults.

Fig. 1. Share of people (+15 years old) with a current account in a financial institution

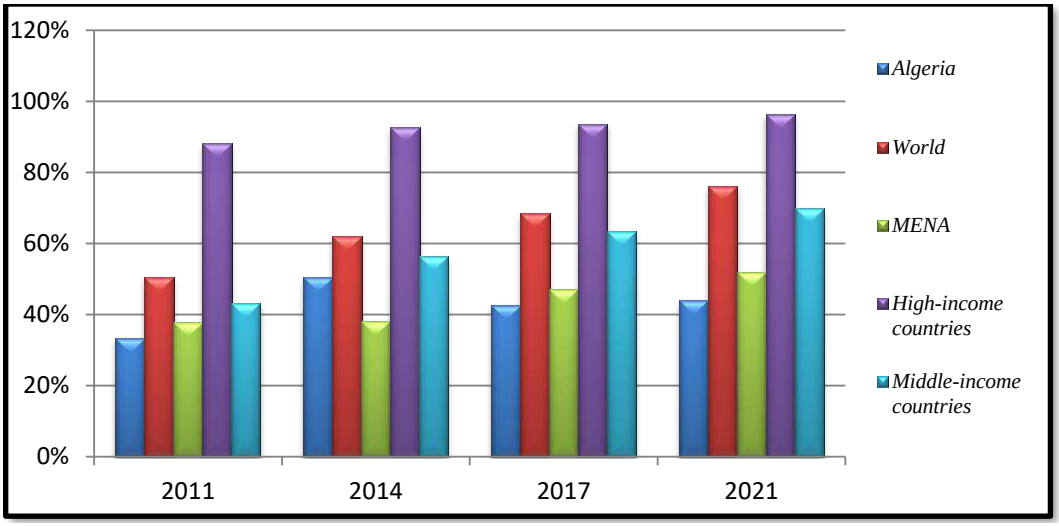

Source: Constructed from the Global Findex database. From the website: https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data.

As for the situation in Algeria, the observation of this graph shows a delay in the matter. The Global Findex data also reveals a low level compared to the average rate at the world level, with only 44% in 2021 of adults in Algeria (who are over 15 years old) having an account in a formal financial institution, compared to 52% in the MENA region and 70% in middle income countries. Women remain financially excluded with only 31% having an account in a bank in 2021 compared to 40% in 2014. Thus, women remain vulnerable and deprived of access to basic financial services such as savings, insurance or credit. The level of education is also a key determinant of financial inclusion since the share of account holders who have a secondary level is 46% in Algeria in 2021 and 82% in the world.

Access to this type of financial services still faces obstacles, hence the lower level of current accounts in Algeria compared to the trend at the world level but also in the MENA region. However, the evolution over time of this indicator shows an improvement but insufficient to counteract the low level of use of banking services for the settlement of various transactions strongly suffocated by the extent of the informal sector.

Indeed, the use of electronic money still leaves much to be desired in Algeria since only 03% of the population has a payment card in 2021 (graph 02), while at the world level, the share is 24% and 57% in high income countries. As a result, payment methods in Algeria remain insecure and do not meet international standards.

Fig. 2. The share of people (+15 years old) with a bank card

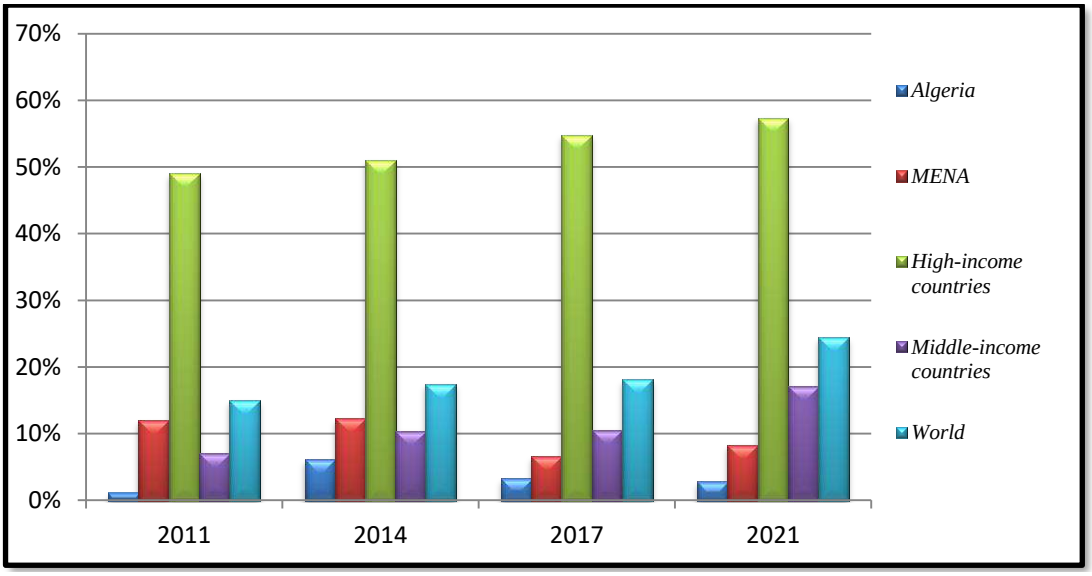

Source: Constructed from the Global Findex database. From the website: https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data.

Moreover, another indicator of financial inclusion can confirm this observation, namely the evolution of the number of bank branches spread over the national territory and the number of ATMs, as shown in the figure 03.

Fig. 3. Evolution of the number of bank branches and ATMs per 100 000 adults in Algeria

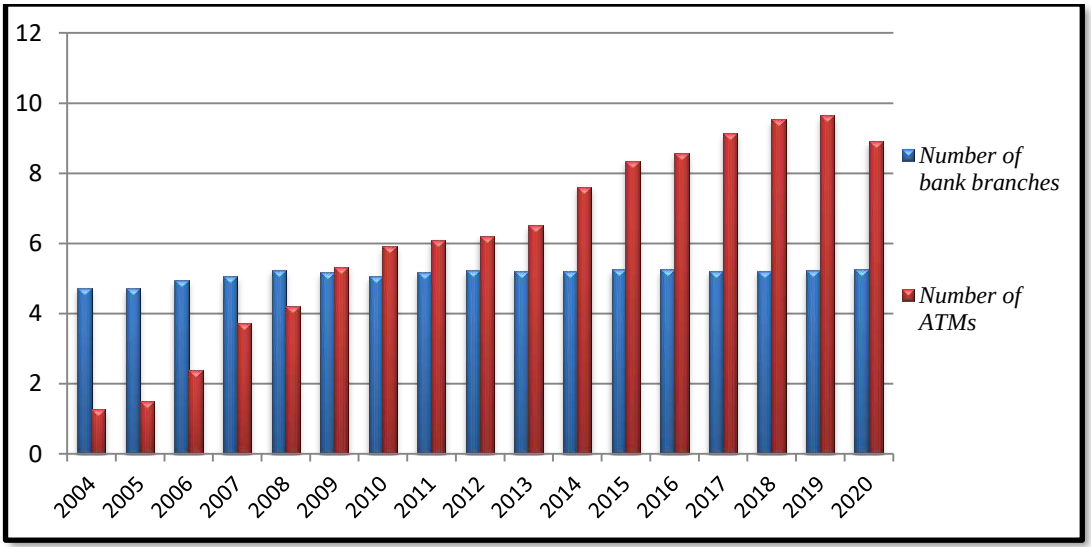

Source: Constructed from the Global Findex database. From the website: https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data.

Indeed, the availability of services measured by the number of ATMs per 100000 inhabitants reflects a low coverage of financial services, as it records only 8.9 ATMs per 100000 inhabitants in 2020. According to SATIM (2021), the number of operational ATMs at the national level has reached 3053 ATMs, while the number of electronic payment terminals (EPTs) is 39000 units at the end of 2021. It is important to note in this regard that, the crisis of Covid-19 and the confinement programs have had a positive impact on the use of digital payments that have increased significantly since 2019.

Regarding the number of bank branches in Algeria reached 1690 in 2021, a very low number compared to international standards, as specified by the Minister of Finance (February 2021). The average in relation to the number of inhabitants is 1 agency/10000 inhabitants, while in Algeria this average is 1agency/26000 inhabitants or less than 6 agencies per 100000 inhabitants (figure 03), thus occupying the 120th place far behind Egypt and Mauritania.

4. Econometric analysis

4.1 Data and methodological approach

This study focuses on the Algerian case and attempts to highlight the contribution of financial inclusion to economic growth, but outside of hydrocarbons, in order to identify the impact of the penetration of banking services on the economic activity carried out independently of the oil rent. The period of analysis is from 1999 to 2021, a time sample selected based on data availability.

We estimate a multiple regression using a dependent variable which represents economic growth in Algeria measured by the variation of non-oil gross domestic product (N-O-GDP). As for the explanatory variables, the key variable concerns the level of credit to the private sector in %GDP, the proxy for financial inclusion[*]. It is important to note in this regard that the financial system in Algeria is bank-based, so this study is limited to the analysis of financial inclusion through the penetration of banking services, particularly through the granting of bank loans. The other explanatory variables are chosen rather as control variables, their significance is summarized in the following table 1.

Table 1. Presentation of variables and expected signs

Variables	***Designation***	***Data source***	***Expected signs on N-O-GDP***
	Dependent variable		
N-O GDP	Represents economic growth measured by the annual variation in gross domestic product excluding hydrocarbons (Non-Oil GDP growth)	*The National Office of Statistics*	

[*] For clarification, the most widely used indicator for measuring financial inclusion in the literature is the number of bank accounts (per 1000 people). The reason for not using this variable in this study is that data is not available for the period of analysis selected here, but is only available for Algeria for the years 2014-2017-2021 according to the World Bank's Global Findex reports.

	Independent variables		
FI	Represents financial inclusion as measured by the level of credit in %GDP	*World Bank*	+
PE	Represents public expenditure in %GDP, it is the main source of growth of the Algerian economy	*The National Office of Statistics*	+
INV	Represents public investment, one of the main driving forces of economic growth in Algeria	*The National Office of Statistics*	+
FC	Represents final consumption, one of the main components of GDP in Algeria. Its dynamics influence the variation of growth in Algeria	*The National Office of Statistics*	+
TB	Represents the trade balance, the difference between exports and imports excluding hydrocarbons	*The National Office of Statistics*	+

Source: Designed by authors

Therefore, we will estimate the following equation:

$N\text{-}O\text{-}GDP = \alpha i + \beta 1\ FI + \beta 2\ PE + \beta 3\ INV + \beta 4\ FC + \beta 5\ TB + \varepsilon i,t$

Before analyzing the results of the regressions, it is important to respect a number of conditions, namely: overall and partial significance of the model, stationarity of the variables, heteroskedasticity, autocorrelation, and normality of the residuals. The omission of this step, which remains a sine qua non condition in a time series, can lead to estimation bias and distort the coefficients given by the regressions.

First, we start by analyzing the table of descriptive statistics in order to understand the information contained in the data and to describe them in a synthetic way to better analyze them.

Table 2. Descriptive statistics

Variables	*Mean*	*Std. Dev.*	*Min*	*Max*	*Skewness*	*Kurtosis*	*Obs*
N-O-GDP	8846.269	5223.832	2347.3	17287.1	0.239364	1.557407	23
FI	16.17732	6.740889	5.388089	29.69491	0.3522888	2.133903	23
PE	36.01532	5.095709	27.10796	45.81149	0.0437204	2.11693	23
INV	5063.517	3152.98	134.6	9669.6	-0.050148	1.53053	23
FC	6921.787	3899.937	2214.3	13756.1	0.2886322	1.624793	23
TB	-3219.13	1824.051	-5841.7	-151.4	0.1491245	1.56602	23

Source: Constructed from database exploitation under Stata 15 software.

It appears from this table, which briefly describes the variables, that we have a number of observations of 23 and the difference between the minimum and maximum is considerable, due to the peak recorded by the N-O-GDP. The kurtosis, the indicator of kurtosis of the distribution, is less than 3 indicating a non-leptokurtic distribution. Skewness is less than 1, indicating that the distribution is skewed to the right.

Furthermore, it is imperative to determine in a time series whether the variables are stationary, as in all empirical analyses that consider strictly stationary processes. We will demonstrate the stationarity by means of specified test, namely the test of the unit root, in this case, the test of Dickey-Fuller Augmented (ADF).

Table 3. Results of the unit root test (ADF test)

Variables	*At the level*	*At first difference*
N-O-GDP	0.9967	0.045**
FI	0.7420	0.0001***
FC	0.9963	0.0072***
INV	0.7869	0.0015***
PE	0.3634	0.0001***
TB	0.6866	0.0000***

Source: Constructed from database exploitation under Stata 15 software.

N.B: If the P-values are less than 0.01; 0.05; 0.1. This means that the variables are stationary at the 1% ***, 5% **, 10% * threshold, respectively.

Through the Dickey-Fuller Augmented stationarity test, we find that the variables are all non-stationary at level but become stationary after first differentiation. Therefore, we will estimate a model by a stationary process taking into account this transformation of the variables.

Note that after checking stationarity, it is necessary to continue the diagnosis of the test results, especially the diagnosis on the residuals in order to check if:

- The residuals are normally distributed;
- The residues are not heteroscedastic;
- The residuals are not auto-correlated.

First, to determine if the errors are normally distributed, the Jarque-Bera test will be applied. This test will determine if the data follow a normal distribution or not and will test the following hypotheses:

H_0: the residuals are normally distributed

H_1: the residuals are not normally distributed

Table 4. Normality test of residuals in time series

	Jarque-Bera test
Chi2	0.31
Prob-Chi2	0.8555

Source: Constructed from database exploitation under Stata 15 software.

The Jarque-Bera probability is 0.8555, i.e. greater than 0.05, we accept the null hypothesis. Therefore, we can conclude that the residuals are normally distributed, which can satisfy the first condition.

Secondly, the existence of the heteroscedasticity phenomenon is analyzed, which reveals whether the variance-covariance matrix of the errors are constant or not. In a test of heteroskedasticity, the null hypothesis states that all coefficients of the squared residuals regression are zero, so there is homoskedasticity. The alternative hypothesis states that there is heteroscedasticity. Thus, if the P-value is less than 5%, the null hypothesis is rejected, and it can be understood that heteroscedasticity is present (Ouellet et al., 2005).

Table 5 gives the results of the most commonly used heteroskedasticity test in time series econometrics, namely the Breusch-Pagan test.

Table 5. Test of heteroscedasticity in time series

	Breusch-Pagan test
Chi2	0.95
Prob-Chi2	0.3288

Source: Constructed from database exploitation under Stata 15 software.

These results show the absence of heteroscedasticity since the probability is above the significance levels.

In addition to heteroscedasticity, it is also traditional to check for autocorrelation, i.e. the existence of correlation between the error terms. The results reveal the absence of autocorrelation, since the probability calculated by the test applied here, in this case that of Breusch Godfrey, is greater than 5%.

Table 6. Autocorrelation test in time series

	Breusch-Godfrey test
Chi2	1.719
Prob-Chi2	0.1899

Source: Constructed from database exploitation under Stata 15 software.

In view of the results of this preliminary analysis, the main conditions are met, which will allow the coefficients of the multiple linear regression that will be estimated in what follows to be validated without question.

3.2 Results and Discussion

As a reminder, the aim is to examine the impact of financial inclusion on non-hydrocarbon economic growth in order to determine its contribution to the Algerian economy. The empirical results from the regressions are presented in the following table 7.

Table 7. Multiple linear regression estimation results

Variables	*N-O-GDP*
FI	51.69771**
	(17.3985)
FC	1.063777***
	(0.0476434)
INV	0.2408944**
	(0.063567)
PE	1.669168**
	(16.80129)
TB	0.6375951
	(0.4941531)
Constant	-633.1902
	(550.9069)
Observations	23
R-squared	0.9977
Adj R-squared	0.9972
Prob > F	0.0000

Robust standard errors in parentheses
*** p<0,01, ** p<0,05, * p<0,1
Source: Constructed from database exploitation under Stata 15 software.

The results of the regression are appreciable since the Fisher statistic is significant at the 1% level, which indicates that the overall significance of the model is good. In addition, the coefficient of determination (R-squared) is 99%, which means that the variability of the dependent variable is almost totally explained by the estimated explanatory variables. This confirms that the explanatory power of the estimators is relatively high.

Indeed, it appears that all the explanatory variables have a significant impact on the dynamics of N-O-GDP. In particular, the key variable relating to financial inclusion is significant at the 5% level, with a positive impact that likely indicates its contribution to non-hydrocarbon economic growth. The causal effect of financial inclusion as measured by the level of credit extended shows that a 1% increase in this variable leads to an increase of (51.69771) in N-O-GDP growth, a significant impact. This result is consistent with expectations and is in line with previous work

(Demirguc-kunt et al. (2017), Fouillet and Morvant Roux (2018), Kabikissa (2020), Hadefi and Bensaid (2020), ...etc.).

This result confirms that the performance of the Algerian financial system, which is essentially banking-oriented, drives the growth of economic activity independently of hydrocarbon revenues.

It should be noted that there is a linear relationship between these two variables, hence the need to improve the size of the financial sector insofar as a high penetration of the banking system, better use of financial services, and a wide range of financial products will inevitably lead to a better contribution of financial inclusion to non-hydrocarbon growth in Algeria, a condition for achieving the ultimate goal of diversifying the Algerian economy.

The public expenditure variable has a positive and significant impact at the 10% threshold, when this variable increases by 1%, the growth of N-O-GDP will increase by (1.669168). Public spending has a role of macroeconomic stabilization but also of leveraging economic growth by acting directly on aggregate demand. In Algeria, it is the main instrument of state intervention in economic and social life, with a direct effect on the pace of GDP growth. Thus, the positive correlation between public spending and N-O-GDP growth is in line with expectations and is in line with theory.

The investment and consumption variables have a positive and significant impact on non-hydrocarbon growth. This significant impact is obvious since these two variables are two essential components of GDP in Algeria.

The variable on the trade balance is not significant. This counter-intuitive result can be explained by the low diversification of exports in Algeria with the predominance of oil exports. Thus, the reaction of economic growth is weak to the variation of non-hydrocarbon trade.

5. CONCLUSION

Financial inclusion is seen as a catalyst for financial development, which in turn stimulates economic growth and macroeconomic stability. This stability becomes inconceivable as long as the majority of households and businesses remain financially excluded from the economic system. Algeria, like all countries in the world, has been hit by economic shocks exacerbated by the Covid-19 pandemic, as a result, digital transformation seems to be one of the main development objectives and a key element of the country's recovery.

In this paper, we have attempted to empirically analyze the relationship between financial inclusion and non-hydrocarbon economic growth in Algeria in order to highlight its importance in the development process of the financial system and as a potential vector of wealth creation. Indeed, the empirical results revealed the influence of the financial inclusion proxy on the dynamics of non-oil GDP in the long run. There is likely a positive correlation between these two variables, hence the need for public authorities to promote an inclusive financial system to support economic growth and reduce the high dependence of the Algerian economy on oil revenues.

Indeed, the observation of the evolution of certain indicators measuring financial inclusion has shown a timid improvement and/or a poor performance due to a limited offer of financial services which can be explained in particular by the insufficiency of the proximity network and unfavorable regulations. Added to this is the lack of enthusiasm and reluctance of the population to hold a bank account due to mistrust, lack of financial culture and religious considerations. All these factors are intertwined, leading to increased financial exclusion, which inevitably leads to social exclusion. In addition, Algerians make little use of electronic means of payment, as specified by the Bank of Algeria (2022), the majority of holders of the Interbank Card or Edahabia card use their cards only for withdrawal, whereas that they prefer to use cash in their payment transactions, i.e. 80% of electronic transaction operations in Algeria are

cash withdrawals, while the rate of use of bank cards for payment does not exceed 06%.

To achieve this, governments must create the conditions for a more inclusive financial system and financial development must be an imperative and a priority for prosperous economic growth. Thus, State support must be directed towards the relaxation of banking regulations, the densification of the bank branch network for better proximity to customers, an accessible and diversified financial services offer for better promotion of the use of banking services and the reduction of bank charges, in particular those related to the issue and holding of bank cards, in order to encourage the population to use electronic banking (e-money) for the settlement of their commercial transactions. Indeed, digital financial services, enabled by fintech, have the potential to reduce costs, increase speed, security and transparency, and enable safer financial services. Better access to digital payments would be the gateway to digital financial services for Algerians less familiar with the financial sector, as specified by international institutions such as the World Bank (2021). Digital payments will help reach vulnerable people with social transfers and other financial support, especially when transport and mobility are limited. Advances in technology are therefore essential to the development of digital financial services. In this sense, digital identification, launched in 2016 in Algeria, has enabled financial institutions to effectively onboard customers in accordance with anti-money laundering and other "know your customer" requirements. Thus, the already open application programming interfaces, which allow digital financial service providers to access data from different public and private systems, need to be enhanced in order to improve the speed and reduce the cost of financial services without compromise safety and reliability.

6. Bibliography List

- Ajide, F. (2020). Can financial inclusion reduce the presence of corruption? Evidence from selected countries in Africa. *International Journal of Social Economics*, *47*(11), 1345-1362.

- Allegret, J. P. & Azzabi, S. (2014). Intégration financière internationale et croissance économique dans les pays émergents et en développement : le canal du développement financier. *Revue d'économie du développement*, *22*(2), 27-68.
- Abbes, M. A. (2022). Les déterminants socio-économiques de l'inclusion financière dans les pays de la région MENA. *Les Cahiers du Cread*, *38*(1), 5-30.
- Erlando, A., Riyanto, F. D. & Masakazu, S. (2020). Financial inclusion, economic growth, and poverty alleviation: evidence from eastern Indonesia. *Heliyon, 6*, 1-13.
- Beck, T., Levine, R. & Loayza, N. (2000). Finance and the sources of growth. *Journal of Financial Economics, 58*(2), 261-300.
- Banque Mondiale. (2021). Inclusion financière, paiements numériques, résilience à l'ére de la covid-19. Site : https : ///thedocs.worldbank.org.
- Base de données de Global Findex. (2021). Site : https://www.worldbak.org/en/publications/globalfindex/Data.
- Demirguc-Kunt, A. & Klapper, L. (2013). Measuring Financial Inclusion: Explaining Variation in Use of Financial Services across and within Countries. *Brookings Papers on Economic Activity, 44* (1), 279-340.
- Demirguc-Kunt, A., Beck, T. & Levine, R. (2000). A New Database on the Structure and Development of the Financial Sector. *World Bank Economic Review, 14* (3), 597-605.
- Deida, L. & Fattouh, B. (2002). Non-linearity between finance and growth. *Economics Letters, 74* (3), 339-345.
- Fouillet, C. & Morvant Roux, S. (2018). Financial inclusion, a driver of state building in India and Mexico?. *International development policy*, (10), 1-26.
- Hadefi, A. Z. & Bensaid, M. (2020). Indice d'inclusion financière en Algérie: Essai de quantification. *Les Cahiers du MECAS*, *16* (2), 28-38.

- Kabikissa, J. D. (2020). L'incidence de l'inclusion financière sur la croissance économique au Congo. *Revue Congolaise de Gestion*, (29), 14-60.
- Lee, C. C., Wang, C. W. & Ho, S. J. (2020). Financial inclusion, financial innovation, and firms sales growth. *International Review of Economics & Finance*, 66, 189-205.
- Lyons, A. & Contreras, S. (2017). A Simultaneous Model of Youth Entrepreneurship and Financial Inclusion Across Developing Countries. *Conference: 56th Annual Southern Regional Science*, 1-30.
- Mougani, G. (2012). An Analysis of the Impact of Financial Integration on Economic Activity and Macroeconomic Volatility in Africa within the Financial Globalization Context. *Working Paper Series, African Development Bank*, (375), 1-23.
- Neaime, S. & Gaysset, I. (2018). Financial inclusion and stability in MENA: Evidence from poverty and inequality. *Finance Research Letters*, 24 (C), 230-237.
- Prina, S. (2015). Banking the Poor via Savings Accounts: Evidence from a Field Experiment. *Journal of Development Economics*, *115*(1), 16-31.
- Rodrigue, N. K. (2020). Inclusion financière et croissance économique en Afrique sub-saharienne : le rôle de la qualité des institutions. *Global Journal of Management and Business Research*, *20*(12), 10-22.
- Sarma, M. & Pais, J. (2011). Financial Inclusion and Development. *International development*, *23*(5), 613-628.
- Zhang, R. & Fan, Z. (2017). Financial Inclusion, Entry Barriers, and Entrepreneurship: Evidence from China. *Sustainability*, *9*(2), 1-21.